السلسلة الذهبية لإيضاح مضامين متون العقيدة السلفية (٤)

منحة الباري

بشرح

شرح السنة للإمام البربهاري

تأليف: فضيلة الشيخ
أ. د. محمد بن خليفة بن علي التميمي

اعتنى به وأعده للنشر
عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد

المجلد الأول

منحة الباري

دار الإمام أحمد
للطباعة والنشر

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع

منحة الباري

بشرح

شرح السنة للإمام البربهاري

١

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

دار الأماجد
للطباعة والنشر
daralamajid@gmail.com

توزيع:
دار ابن عفان
للنشر والتوزيع
جوال: 01000573587
Ebnaffan@gmail.com

السِّلْسِلَةُ الذَّهَبِيَّةُ لِإِيضَاحِ مَضَامِينِ مُتُونِ العَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ (٤)

مِنْحَةُ البَارِي

بِشَرْحِ

شَرْحِ السُّنَّةِ لِلْإِمَامِ البَرْبَهَارِيِّ

تأليفُ: فضيلة الشيخ

أ.د. مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيفَةَ بْنِ عَلِيٍّ التَّمِيمِيِّ

اعتنى به وأعدَّه للنشر

عَبْدُ الجَبَّارِ بْنُ عَبْدِ العَظِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ آل مَاجِد

المجلد الأوّل

دَارُ الأَمَاجِدِ
لِلطِّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

دَارُ ابْنِ عَفَّانَ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المعتني

إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمَّداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

أما بعد: فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد:

فإن من أوجب الواجبات، وألزم المهمات، أن يتعلم المسلم أصول دينه، ويتعرف عليها، فبمعرفتها يتحصل على تمام النجاة في الدارين، وبخلاف ذلك ومقداره يكون عطبه وهلاكه.

وإن من أصول الإسلام العظيمة، ومبانيه الجليلة، معرفة ما يتعلق بالركن الأول من أركان الإسلام، وهو ركن الشهادتين: «**شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله**»، وهذا الركن قد احتوى جملتين لا انفكاك بينهما، ولا تتم الأولى إلا بالأخرى، وهما مفتاح الدخول إلى دين الإسلام، والخلود في دار السلام.

فالشطر الأول من هذه الجملة المباركة، فيه إثبات الألوهية لله تبارك وتعالى، وأنه المتفرد والمستحق للعبادة وحده لا شريك له، وأما الشطر الثاني: ففيه إثبات الرسالة لمحمد ﷺ، وأنه مرسلٌ من ربه تبارك وتعالى.

وقد أفاض علماء الإسلام في بيان أهمية هاتين الشهادتين، وعظم هاتين

الجملتين، وقيام الإسلام عليهما، وأفردوا لكل جملة منهما مصنفات تشرح مجملها، وتبين مقاصدها، وتوضح نواقضها.

«وعقيدة السلف الصالح عَنِيَ بتوثيقها وبيانِ أدلّتها وَشَرَحَهَا جماعاتٌ من الأئمة الكبار، في مصنفات كثيرة، استقلالاً وضمناً؛ منها المؤلفات الموسومة بـ«السُّنَّة»؛ أي: المعتقد، وهي تربوا على مئتين وخمسين مؤلفاً، منها: «السُّنَّة» لابن أبي عاصم، و«السُّنَّة» لعبد الله ابن الإمام أحمد، و«السُّنَّة» للخلال، و«السُّنَّة» لأحمد بن الفرات أبي مسعود الرازي، و«السُّنَّة» لإسماعيل بن أسيد المديني، و«السُّنَّة» لابن القاسم ـ صاحب مالك ـ، و«الصفات والرد على الجهمية» لنعيم بن حماد، و«السُّنَّة» للأثرم، و«السُّنَّة» لحرب بن إسماعيل الكرماني، و«السُّنَّة» لابن أبي حاتم، و«السُّنَّة» لابن جرير الطبري، و«السُّنَّة» للطبراني، و«السُّنَّة» لأبي الشيخ الأصبهاني، و«السُّنَّة» لأبي القاسم اللالكائي، و«السُّنَّة» لمحمد بن نصر المروزي، و«عقيدة السلف أصحاب الحديث» للإمام الصابوني، و«الإبانة» لابن بطة، و«التوحيد» لابن خزيمة، و«التوحيد» لابن منده، و«الإيمان» لابن أبي شيبة، و«الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام، و«شرح السُّنَّة» للمزني ـ صاحب الشافعي ـ، و«شرح السُّنَّة» للبغوي، و«شرح مذاهب أهل السُّنَّة» لابن شاهين، و«الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السُّنَّة» لقوام السُّنَّة أبي القاسم الأصبهاني، و«أصول السُّنَّة» لأبي عبد الله ابن أبي زمنين، و«الشريعة» للآجري، و«اعتقاد أهل السُّنَّة» لأبي بكر الإسماعيلي، و«السُّنَّة» للبربهاري، و«الإيمان» لابن منده، و«الإيمان» للعدني، و«العرش» لابن ابي شيبة، و«القدر» لابن وهب، و«القدر» لأبي داود، و«الرؤية»، و«الصفات»، و«النزول» للدارقطني، و«جواب أهل دمشق في الصفات» للخطيب البغدادي..» وغيرها كثير كثير[(١)].

وهكذا كُتب من جاء بعد هؤلاء من أهل السُّنَّة، ككتب ابن عبد البر، وابن قدامة المقدسي، وابن تيمية، وابن القيِّم، والذهبي، وابن كثير، ومحمد بن عبد الوهاب، ... وغيرهم؛ فيها بيان المعتقد الصحيح، والاحتجاج له، وكشف شبهات أهل الأهواء.

إن خدمة كتب العلم ولا سيَّما ما يتعلق بأصول الدين من أفضل الأعمال وأكثرها نفعاً لطلاب العلم، بل لعموم المسلمين.

(١) انظر كتاب «المعتقد الصحيح» للشيخ عبد السلام بن برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكتاب «الفتوى الحموية لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ» من أمهات الكتب التي نفع الله بها عامة المسلمين وخاصتهم في هذا الزمان. وقد اعتنى بشرحه العلماء والمشايخ على مر السنين ما بين شارح ومعلق ومحشي ومختصر ومخرج.

وممن ساهم في هذا صاحب الفضيلة الشيخ الأستاذ العلَّامة الدكتور:

محمد بن خليفة بن علي التميمي حفظه الله، وله شروح عدة على هذا الكتاب، منها الذي بين يديك أيها القارئ الكريم، وقد سمَّاه شيخنا: **«منحة الباري بشرح «شرح السُّنّة للإمام البربهاري»** وهو كتاب نفيس لا يستغني عنه طلاب العلم، لما حواه من فوائد جمَّة وتأصيل بديع.

ونسأله سبحانه أن يجزي صاحب الفضيلة الشيخ الدكتور محمد بن خليفة بن علي التميمي خير الجزاء وأن يمتعه بالصحة والعافية ويبارك له في عمره وعمله وعلمه.

كما نسأله جلَّ ثناؤه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم مقرباً إليه مباركاً نافعاً لعباده إنه سميع مجيب.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد
A.j.majid@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلّف

الحمدُ لله، نحمدُه ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

ثم أما بعد... فهذا شرح لكتاب «شرح السنة» للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ـ رحمه الله تعالى ـ، وهي عقيدةٌ موافقة لما يعتقده أهل الحديث والأثر، أهل السنة والجماعة، وتكتسب أهميةً لدى علماء أهل السنة، فهو يُعدُّ من الكتب المتقدمة، وحوى جُلّ أصول مسائل الاعتقاد.

❊ دوافع شرح هذا المتن:

دفعني لشرح هذا المتن عدة أمور منها:

الأمر الأول: أهمية هذا المتن، حيث يُعدّ هذا المتن من المتون الهامة التي حفظت لنا معتقد أهل السنة والجماعة، وكثيرًا ما يرد ذكره والإشارة إليه في كتب الاعتقاد التي جاءت بعده، وخدمة هذا النوع من المتون فيه إحياء لمنهج السلف الصالح، ونشر له بين طلبة العلم.

الأمر الثاني: الرغبة في إحياء هذا النوع من الشروح باعتبار أن هذه المتون بمثابة الجسر الموصل إلى سنة النبي ﷺ علمًا وفهمًا وفقهًا واعتقادًا، ففقه الاعتقاد أمر ضروري باعتبار أن المسلم متعبَّد بذلك الفهم السليم حتى يسلم معتقده من شوائب البدع والأهواء والفتن.

الأمر الثالث: حاجة طلبة العلم لفهم عبارات هذا النوع من المتون التي اعتنت بتأصيل قواعد أهل السنة على وجه الإجمال دون التعرض لتفاصيل تلك القواعد، وما يلحقها من مسائل.

ومن هنا، تمسُّ الحاجة إلى شرح تلك القواعد على وجه التفصيل وما تحتويه من مسائل وفروع يتعين على طالب العلم معرفتها ليتمكن من فهمها حتى لا يحمِّل تلك النصوص ما لا تحتمل، أو تقصر معرفتها على فهمٍ قاصر ناتج عن قلة دراية بكلام العلماء وما وجَّهوا فيه الاختلاف الذي يقع بين بعضِ العبارات والقواعد إن وجد.

* المنهج المتبع في الشرح:

هذا الشرح في أصله عبارة عن دروس ألقيتها على بعض طلبة العلم ثم قمت بإعادة النظر فيها بعد تفريغها، وسرت فيها على مسلك المؤلفين من التوثيق والعزو والتعليق والتوضيح والشرح والبيان.

قد سلكت في هذا الشرح مسلك التوسع في بيان وشرح مسائل الكتاب، وذلك لسببين هما:

السبب الأول: رأيت أن الأنفع في الشروح هو التوسع كما وقع في «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد أثنى على هذا الشرح عدد كبير من أهل العلم، وقد تميز الشرح بالتوسع والبسط للمسائل التي تناولها المتن، وكما فعل الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب صاحب كتاب «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»، فأحببت أن أسلك هذا المسلك متأسيًا بمن سبق.

والسبب الثاني: رأيت أن الشروح المعاصِرة التي تناولت «شرح السنة» للبربهاري جُلُّها عبارة عن تفريغ لدروس صوتية لم تخضع للمراجعة والتوثيق، فضلًا عن كونها أقرب إلى التعليقات منها إلى الشروح، وكان الكلام فيها عن المسائل مقتضبًا ومختصرًا لا أراه محقِّقًا للمقصود في شرح مسائل تحتاج إلى البسط والتوضيح والبيان.

ولهذين السببين رأيت أن أقوم بشرح موسَّع للمسائل الواردة في هذا المتن بحسب ما وقفت عليه من كلام أهل العلم المتقدمين والمعاصرين، وذلك بهدف أن ينتفع بها المبتدئ في طلب العلم، ولتكون مرجعًا للباحثين في مسائل أصول الدين التي أوردها البربهاري في شرحه.

وقد سلكت في الشرح مسلك الاستعانة بكلام أهل العلم في تلك المسائل، ومستعينًا ـ بعد فضل الله وتوفيقه ـ بكتب الفضلاء الذين بسطوا القول في تلك المسائل العقدية وأصولها وخدموها، فكلما وجدت مسألة خدمت بشكل جيد أفدت من تلك البحوث والرسائل التي تناولت الموضوع، وسعيت إلى توثيق ذلك في الحواشي.

وقد استفدت كذلك من بعض المواقع الإسلامية مثل موقع الدرر السنية، وموقع الإسلام سؤال وجواب، وموقع الألوكة، وملتقى أهل الحديث، وغيرها من المواقع متى ما وجدت التوثيق والإحالة للمصادر.

أما عن متن الكتاب فقد اعتمدت على النسخة المحققة للكتاب بتحقيق الباحث عبد الرحمٰن بن أحمد الجميزي(١)، وأفدت كذلك من تعليقاته على حواشي الكتاب في العزو والتوثيق مع التوسع والزيادة أحيانًا.

وقمت بتمييز نص المتن باللون الأحمر الداكن عند بداية شرح كل فقرة من فقراته، وكذلك عند ذكر المتن أثناء الشرح.

ولا أدعي الكمال في هذا الشرح، فهو شأنه شأن أي جهد بشري قابل للصواب والخطأ والنقص والقصور والخلل، فإن حصل به المقصود فالحمد لله ﷻ ظاهرًا وباطنًا، وإن حصل فيه زلل وخطأ فأستغفرُ الله وأتوب إليه، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

حرر في يوم الجمعة

الموافق ١٢/جمادى الآخِرة/١٤٤١هـ



---

(١) شرح السنة للبربهاري، تحقيق: عبد الرحمٰن بن أحمد الجميزي، نشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض.

توطئة

قبل أن نبدأ في شرح هذا المتن الجليل، أود أن أقدم بتوطئة في أهمية موضوعه من خلال مقدِّمتين:

❊ المقدمة الأولى:

أولًا: مفهوم علم العقيدة.

يُعنى علم العقيدة بجانب الباطن في مقابل علم الفقه الذي يعنى بالأحكام الظاهرة، فجوانب العقيدة في أساسها وقواعدها هي أمور باطنة، وإذا أطلق الباطن هنا فإنه يتناول أمرين:

الأمر الأول: جانب الفكر والنظر.

الأمر الثاني: جانب الإرادة والعمل.

فهذا العلم يعنى بهذين الجانبين في داخل الإنسان، فيتناوله:

- من جانب عقله ونظره وفكره.
- ومن جانب إرادته وعمله.

ومن الأدلة على ذلك:

- إذا تأملنا قول الله عَزَّ وَجَلَّ في تزكية نبيه ﷺ في هذه الجوانب عند قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النجم: ٢]، فالله زكّى نبيه ﷺ وأخبر بكماله في الجانبين:

١ ـ في جانب الرشد، والرشد كما هو معلوم ضده الغواية، والرشد يكون في العقل، ولذلك قال الله تعالى في شأن اليتامى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوٓا إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، فمال اليتيم لا يُدفع إليه إلا إذا كان أحسن التصرف، فلا يُدفع المال لليتيم ببلوغه سنًّا محددة، ولكن بقدرته على حسن التصرف فيه، وهذا يكون من جهة عقله.

٢ ـ وفي جانب الهدى، والهدى ضده الضلال.

- وإذا تأملنا كذلك قول النبي ﷺ في تزكيته للخلفاء الراشدين المهديين، قال في

تزكيته لخلفائه: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ**»[١]، فأخبر عنهم بهذين الوصفين:

- الرشد. - والهدى.

وقلنا: إن الرشد ضد الغواية، والهدى ضد الضلال، فلاحظ هذه المناسبة مع ما ورد في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النجم: ٢]، فأخبر برشدهم وهدايتهم.

ولذلك، كما جاء في الحديث من دعاء النبي ﷺ أنه قال في دعائه: «**اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَأَعِذْنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي**»[٢].

● ويتأكد هذا المعنى إذا تأملنا في قول النبي ﷺ: «**وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ**»[٣]، فهذان الاسمان أصدق وصف على الإنسان، فالحارث: بمعنى الكاسب العامل[٤]، فالإنسان في داخله في إرادة وعمل دائم، إما إلى خير وإما إلى شر، وهذا لا يتوقف مع الإنسان حتى في ساعات نومه، وهمَّام: من الهم والتفكير[٥]، فهذان أصدق وصف على الإنسان كما أخبر النبي ﷺ.

فإذا كان هذا الوحي جاء ليخاطب الإنسان، فإن أول ما سيخاطب هذا الإنسان في داخله؛ لأن هذه الجوارح التي متعك الله تعالى بها ما هي إلا تبع وجند لهذا الباطن ولذلك، القلب إذا ذكر في النصوص، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ۝٤٦﴾ [الحج: ٤٦]، فالعلماء أن النصوص تطلق في هذا الجانب، وقد يراد بالقلب جانب الإرادة، وقد يراد بالقلب مجموع الأمرين: أمر الفكر والنظر، وأمر الإرادة والعمل[٦].

ثانيًا: وظيفة علم العقيدة.

يأتي علم العقيدة ليوجه الإنسان من داخله، فإذا أصبحت ترى الأمور وتنظر

---

(١) أخرجه ابو داود، رقم (٤٦٠٧)، وقال الشيخ الألباني في الصحيحة: «حديث صحيح»، رقم (٢٧٣٥).

(٢) أخرجه أحمد، رقم (١٩٩٩٢)، والترمذي (٣٤٨٣) واللفظ له من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده عند أحمد صحيح على شرط مسلم، كما قال محققو «المسند».

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٩٥٠)، قال الشيخ الألباني: حديث صحيح دون قوله: «**تسمُّوا بأسماء الأنبياء**»، في كتاب سنن أبي داود، الصفحة/ الرقم (٢٨٧/ ٤٩٥٠).

(٤) انظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ١٢٦).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣).

(٦) رسالة في العقل والروح لابن تيمية (٥٤)، انظر أيضًا: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧).

إليها، وتفكر فيها بوحي من الله ﷻ، فأنت ستراها كما ينبغي أن تكون فيه، وكما يجب أن تكون عليه. وإذا كانت هذه الإرادة في داخلك تبعًا لأوامر الله ﷻ، وأوامر رسوله ﷺ، فإن هذه الإرادة ستستقيم على أمر الله سبحانه وتعالى.

ولذلك، القرآن كله لا يخرج عن أمرين:

• إما أخبار. • وإما أوامر ونواهي.

فالأخبار: تخاطب الجانب النظري الفكري العلمي.

والأوامر والنواهي: تخاطب الجانب الإرادي العملي.

فلا يخرج القرآن كله عن هذين الأمرين. فجاءت هذه الأخبار لتصحح من الفكر والنظر.

• فإذا جئت إلى توحيد الله ﷻ ستجد فيه مجموع الأمرين:

- أن تعرف الله. - وأن تعبد الله.

فهذه المعرفة من خلال نصوص الوحي جاءت لتخاطب هذا العقل فتعرِّفه بأسماء الله، وصفاته، وأفعاله، فأنت لم تر الله ﷻ، ولن ترى الله ﷻ في هذه الدنيا كما جاء في الحديث: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»(١)، فلا سبيل إلى معرفة الله تعالى إلا من طريق ما أخبر في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

فإذا أنت أخذت من هذا الطريق باب معرفة الله في أسمائه وصفاته وأفعاله، استقام نظرك، فأثبتَّ لله ما أثبته لنفسه، ونفيتَ عنه ما نفاه عن نفسه مع إثبات كمال ضده كما هي قواعد الشرع في ذلك. فإذًا أنت في أهم وأوجب الأمور ألا وهو أمر العقيدة، فإذا درست هذا الجانب لا يكفيك فيه جانب المعرفة فقط؛ بل أيضًا جانب الإرادة والعمل، فأنت يجب أن تعرف الله وأن تعبد الله ﷻ، فلا يتم لك إيمانك بالله ﷻ حتى تعبده، فبالتالي هذه إرادة تكون أمرًا ونهيًا تبعًا لأوامر الله تعالى ونواهيه.

قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فتستقيم هذه الإرادة، فبمجموع هذين الأمرين يستقيم لك توحيد الله ﷻ.

• ولا يتم لك إيمانك بالنبي ﷺ كذلك إلا بمجموع الأمرين، فأنت يجب أن:

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٤٥).

- تصدقه فيما أخبر: وهذا الجانب العلمي.
- وتطيعه فيما أمر: وهذا الجانب العملي.

فإذًا، علينا أن نعلم أن الله ﷻ من حين إهباط آدم إلى هذه الأرض خاطبه فقال: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨].

فالله تعالى أودع في هذا الإنسان هاتين القوتين ولم يتركه هملًا، قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة: ٣٦]، وإنما بعث له الرسل وأنزل له الكتب. فهذه الرسل وهذه الكتب جاءت لتخاطب هذا الإنسان أولًا من داخله بما أودع الله تعالى فيه من هاتين القوتين: قوة العلم، وقوة العمل.

فتأتي جوانب العقيدة لترسِّخ هذه القواعد، فإذا ترسخت هذه القواعد وثبتت انبنى عليها ما بعدها، فأنت إذا جئت تتعلم أمرًا فقهيًّا أو تدرس مسألة أصولية، أو مسألة في التفسير أو نحو ذلك، فإنما هي تنبني على هذا المعتقد الذي تعتقده، فهل أنت تؤمن مثلًا بكلام الله ﷻ، وبكلام رسوله ﷺ؟ وتصدق بما جاء فيهما؟

فعند هذا يكون هذا الإيمان - بأن ذلك لا يكون إلا عن طريق وحي الله ﷻ - أمرًا اعتقاديًّا ينبني عليه ما سيأتي بعده من علوم. ولذلك، العقيدة تأتي في المقام الأول، وتأتي على أنها أساس يجب أن يغرس وأن يزرع في قلب كل واحد منا، فهذا أمر يجب التنبه إليه. فكثير من الناس عندما يتناول جوانب العقيدة يتناولها حفظًا، ولا يدرك كيف يطبقها على ذات نفسه، فكلما تناولت مسألة من مسائل العقيدة فاعلم أنها تخاطب فيك هذا الباطن، فانظر إلى أي هذين الجانبين يأتي الخطاب، هل هو لجانب العلم أو هو لجانب العمل؟ مجموع هذا في كلام الأئمة عندما قالوا: «الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ»(١)، اختصروا لك هذا بعبارة قصيرة لكن لها دلالات عظيمة، ومقصود العلماء بكلمة (قول)؛ أي: علم.

فيجب أن تعنى بهذين الجانبين. فعندما ندرس ما سيأتي من مسائل أو قضايا فاعلم أنها تخاطب هذه الجوانب فيك أنت أيها الإنسان. ولذلك، قال الله ﷻ بعد أن أخبر بأنه سيأتي منه الهدى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦].

---

(١) انظر: كتاب السنة لعبد الله بن أحمد، باب: من زعم أن الله لا يتكلم (١/ ١٧٤).

فالله تعالى أنزل وحيًا، وأرسل رسولًا، وهذا الوحي إذا جئت إلى القرآن فالقرآن كله دعوة للتوحيد كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل آية في القرآن فهي متضمنة للتوحيد شاهدة به داعية إليه، فإن القرآن:

إمَّا خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله فهو التوحيد العلمي الخبري،

وإمَّا دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع كل ما يُعبد من دونه فهو التوحيد الإرادي الطلبي.

وإمَّا أمر ونهي وإلزام بطاعته في نهيه وأمره فهي حقوق التوحيد ومكملاته.

وإمَّا خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة فهو جزاء توحيده.

وإمَّا خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال وما يحل بهم في العقبى من العذاب فهو خبر عمن خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم»[(١)].

فالقرآن كله دعوة للعقيدة؛ لأن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة لعبادته عَزَّ وَجَلَّ وهذا التوحيد الإرادي الطلبي. ولذلك، عندما قسم العلماء التوحيد في أكثر التقسيمات، قسموا هذه القسمة الثنائية التي تعني دلالة علم العقيدة، فقالوا: التوحيد ينقسم إلى قسمين:

- التوحيد العلمي الخبري.
- والتوحيد الإرادي الطلبي[(٢)].

أو بعبارة أخرى، قالوا:

- توحيد المعرفة والإثبات.
- وتوحيد القصد والطلب[(٣)].

أو بعبارة أخرى، قالوا:

- التوحيد القولي.
- والتوحيد العملي[(٤)].

---

(١) مدارج السالكين (٣/ ٤٥٠).

(٢) ممن ذكر ذلك ابن القيم في كتابه مدارج السالكين (٣/ ٤٥٠)، وابن تيمية في الصفدية (٢/ ٢٢٨).

(٣) ممن ذكر ذلك ابن القيم في كتابه مدارج السالكين (٣/ ٤٤٩).

(٤) ممن ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٣٦٧).

أو بعبارة أخرى قالوا:

- توحيد السيادة.
- وتوحيد العبادة.

وهذه القسمة تعود إلى اعتبار ما يجب على ذات الإنسان. فأنت يجب أن تعرف الله، ويجب أن تعبد الله، ولا تَنافي بين هذه القسمة والقسمة الثلاثية، فهنا باعتبار ما يجب على الموحِّد، وهناك في القسمة الثلاثية: توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية، هذا باعتبار ما يجب لله.

فالأقسام أو التقسيمات تأتي لأمور اعتبارية، فإذا نظرت باعتبار ما يجب عليك أنت الموحد فعليك أن تعرف الله وأن تعبد الله في الجانبين، وإذا نظرت إلى ما يجب لله عَزَّ وَجَلَّ فيجب أن توحده في أفعاله، وفي أسمائه وصفاته، وفي عبادته فلا يكون العبد موحدًا حتى يحقق هذه الأنواع الثلاثة.

«وقد تنوعت عبارات علماء أهل السنة في التعبير عن أنواع التوحيد، ولكنها مع ذلك التنوع متفقة في المضمون، ولعل السبب في ذلك هو أن تلك التقسيمات مأخوذ من استقراء النصوص ولم يُنص عليها باللفظ مباشرة»[١].

وكيف لا يكون القرآن دعوة إلى التوحيد وهو الأساس الذي خلق الله تعالى الخلق من أجله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، فعندما فسَّرها العلماء قالوا: المعنى ليعبدون؛ أي: ليوحِّدون[٢].

فإذًا، لا غرابة أن يحتل هذا العلم مثل هذه المكانة، ومثل هذه المنزلة العظيمة في هذا الدين، باعتبار أن هذا هو القاعدة والأساس، وهو الذي ينبني عليه أمر الباطن. فلذلك، أنت في جميع أعمالك، وفي جميع أقوالك حتمًا ولا محالة تنطلق من اعتقاد، فإن كان اعتقادًا صحيحًا كانت تلك الأعمال والأقوال على هذا الأساس، وإن كان اعتقادًا منحرفًا وباطلًا كانت تلك الأقوال والأعمال على هذا الأساس المنحرف الباطل.

فيجب أن نعنى أول ما نعنى بأمر العقيدة، وأن نعنى بهذين الجانبين لكي نفهم مفهوم العقيدة.

والإمام البربهاري يقرر جملة من الأمور في المعتقد تخاطب هذا الباطن، وهذا

(١) انظر: كتاب معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات (ص٣٧).
(٢) انظر: صحيح البخاري (٦/ ١٣٩).

الداخل فيه، فمثلًا أول ما يعرض إليه أمر السنة والاعتصام ولزوم الجماعة، ويقرر هذا الأصل الذي تتفرع منه جملة من الأصول، بمعنى أنه يجب أن توقن، وتعتقد، وأن تعلم أن هذا الدين كامل، وأن الدين ليس بحاجة إلى من يزيد فيه أو ينقص منه. فإذا تقرر هذا عندك عرفت ولزمت أوامر الله وأوامر رسوله ﷺ، فلا تزد عليها ولا تنقص. فيستقيم هذا الجانب فيك فكرًا، وإذا استقام فيك فكرًا استقام فيك سلوكًا، فهذه مقدمة أولى.

❊ المقدمة الثانية:

نحن نعلم من خلال استقراء تاريخ هذه الأمة، أن النبيَّ ﷺ كما أخبر الله تعالى عنه، وكما جاء على لسانه صلوات الله وسلامه عليه، أنه ما مات إلا وقد كمل هذا الدين، فالله ﷻ أنزل عليه في حجة الوداع تلك الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فكل مؤمن يعتقد، ويوقن، ويعلم علمًا يقينيًّا أن هذا الدين كامل، وقد قال ﷺ: **«لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى مِثْلِ الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ بَعْدِي عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ»**(١).

فكل واحد منا يؤمن ويوقن أن النبيَّ ﷺ بلَّغ البلاغ المبين، وأنه نصح للأمة، وأنه جاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه. ثم إن النبي ﷺ أخبر بقوله: **«فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا»**(٢)، وأخبر وقال: **«افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ»**، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: **«الْجَمَاعَةُ»**(٣)، فأخبر بافتراق هذه الأمة.

وأمرَ النبي ﷺ بلزوم سنته، فقال: **«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»**(٤)، وحذر من البدع، وقال: **«وَإِيَّاكُمْ**

---

(١) أخرجه ابن ماجه، رقم (٥)، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه.

(٢) أخرجه أبو داود، رقم (٤٦٠٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٣) أخرجه ابن ماجه، رقم (٣٩٩٢)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.

(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وابن حبان (٥)، وصححه الألباني في الصحيحة، رقم (٢٧٣٥).

وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[(١)]، وهذا نعرفه من كلام الله ﷻ، ومن كلام نبيِّه ﷺ. فقد حصل الافتراق الذي أخبر به النبي ﷺ، كما هو معلوم في استقراء التاريخ، في أواخر عهد الخلفاء الراشدين بدأت بدعة التشيُّع، وبدأت بدعة الخوارج، تلاها بدعة الإرجاء والقدر، ثم تلاها بدعة التجهم والجهمية، ثم تلاها بدعة التصوف. وبدأت البدع تظهر في الأمة شيئًا فشيئًا، والبدع أول ما تظهر على نطاق محدود ضيق، فمعلوم أنه في ذاك الوقت كانت أمصار الإسلام كما يقول ابن تيمية: «هي الحجاز والشام والعراقان»[(٢)]؛ أي: العراق وخراسان، هذه كانت أمصار الإسلام الكبرى.

والإسلام امتد شرقًا وغربًا إلى غير ذلك، لكن إلمامة بالتاريخ تُظهِر مثل قيمة هذا الكتاب. فالكوفة كانت سببًا لظهور التشيع، وإلى ظهور فتنة الإرجاء، والإرجاء كما هو معلوم هو: تأخير العمل عن مسمَّى الإيمان.

البصرة خرج منها بدعة القدر، فالقدرية خرجوا من البصرة، وكذلك بدعة الاعتزال، فالمعتزلة خرجت من البصرة، والتصوف أيضًا خرج من البصرة، فهذه أربع بدع خرجت من العراق، يتبعها بدعة أخرى من العراق الآخر من خراسان، وهي بدعة التجهم، إنكار الصفات، وهي أخطرها؛ لأن تلك البدع لم تلغ النصوص، إنما كانت بناء على استشهاد بالنصوص بطريق خاطئ، لكن بدعة التجهم وإنكار الصفات ردٌّ للنصوص.

وظهر من الشام شيء من بدعة القدر، وكذلك النَّصْب؛ أي: عداء آل البيت، فالنصب والقدر ظهر بعضه من غَيلان الدمشقي، وظهر كذلك النواصب في الشام.

أما المدينة النبوية بحكم من كان فيها من أصحاب النبي ﷺ فلم تظهر بها أصول هذه البدع[(٣)].

وبحمد الله تعالى، من أول ظهور هذه البدع وأصحاب النبي ﷺ يتصدُّون لها، فهذا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان ساكنًا في البصرة وبَّخ مَن وبَّخ من أهل البدع عندما أظهروا بدعة الذِّكر الجماعي، فوبَّخهم وقال لهم موبخًا: «من كان منكم مستنًّا فليستن بأصحاب النبي ﷺ فإنهم أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا،

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٦٠٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.
(٢) انظر: كتاب التبصير في الدين، باب الفرقة السابعة عشر، الجزء/الصفحة (١/ ١٨٤).
(٣) انظر لبيان تسلسل البدع عند شيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى، د.ط (٢٨/ ٤٨٩).

قومًا اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»(١).

فكذلك ابن عباس اجتمع بالخوارج وعاد من عاد منهم ورجع(٢)، وهكذا أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم من التابعين، وهكذا أئمة الإسلام تصدوا لهذه البدع فألَّفوا فيها، فإذا نظرنا إلى عصر التأليف ظهرت عدد من المؤلفات في الرد على أهل البدع، وأصل التأليف في العقيدة لا يخرج عن طريقتين: إما التأصيل، أو الرد. فبعض الكتب أخذت منحى التأصيل بحيث إن تلك الكتب تورد مسائل العقيدة وما يجب اعتقاده في تلك المسائل، وبعض الكتب تتناول مباشرة بدع أولئك الناس وترد عليهم.

فلو نظرنا مثلًا:

- الرد على الجهمية للدارمي، لوجدناه في باب الردود.
- وهكذا، الرد على الجهمية لابن منده، هو في باب الردود.

وتأتي كتب أخرى هي في باب التقرير، تقرر منها:

- التوحيد لابن منده.
- والشريعة للآجري.
- والتوحيد لابن خزيمة.

هذه في أصولها تقريرات، فيكون التأليف إما من باب التقرير، وإما من باب الرد.

وتأتي مثل هذه الرسالة في هذا الباب، تقرر ما يجب في باب الاعتقاد تقريرًا وتأسيسًا للعقيدة، ودفاعًا ومنافحة عن هذه العقيدة في مقابل ما أحدثه أهل الباطل في أمور المعتقد؛ لأن الخطأ في هذا الباب من أشد الأمور، فلو أخطأت في أمر فقهي فقد يكون الأمر أهون لكن أن يكون الخطأ في باب العقيدة فلا شك أنه أشد.

فهذه المؤلفات التي ألفها علماء الإسلام ينبغي العناية بها، وينبغي مدارستها والتأمل فيها؛ لأن الصراع بين الحق والباطل هو منذ أواخر الخلفاء الراشدين إلى

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

(٢) هذا الأثر أخرجه عبد الرَّزَّاق، المصنف (١٠/ ١٥٧) (١٨٦٧٨) باب ذكر رفع السلام، ومن طريقه - بنفس اللفظ تقريبًا - أخرجه أبو نعيم، الحلية (١/ ٣١٨)، وأخرجه البيهقي، السنن الكبرى (٨/ ١٧٩)، ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٦٢)، وقال أحمد شاكر في تعليقه على مسند الإمام أحمد (٥/ ٦٧) (٣١٨٧): إسناده صحيح.

يومك هذا، وهذا الصراع قائم، ولذلك، أخبر النبي ﷺ فيما أخبر عن هذا الأمر فقال: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ**»(١). ولاحِظ هذين الوصفين؛ فعندك مخالف، وعندك مخذِّل. عندك مخالف، وقد تقول: هذا المخالف أمره واضح، وأعرفه تمامًا أنه مخالف لي في أمر ديني، وعندك مخذل قد يكون من بينك يا صاحب السنة، من بيننا من هو من يخذِّل عن النفح والدفاع عنه، والمنافحة عن هذا الدين، «**لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**».

فينبغي التواصي والتمسُّك بأمر هذه العقيدة، ولذلك، تتأمل في كثير من النصوص، مثلًا في قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥]، فإذًا، مشاققة الرسول ﷺ، واتباع غير سبيل المؤمنين، هذه نتائجها: أن الله تعالى يوليه ما تولى؛ أي: يجعله يغتر بهذا الباطل الذي عليه، ثم العاقبة إلى جهنم، ومن الذي يريد بنفسه أو بأهله أن تكون له تلك العاقبة؟

وقد أثنى الله تعالى على أصحاب النبي ﷺ، ورضي عنهم، فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضي عن الأولين رضاءً مطلقًا، أما نحن فالرضا عنا مقيَّد، وشرطه: ﴿ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾، فإن كنا متَّبعين لهم بإحسان فنحن من هذا الطريق، ولذلك، عندما بدأ أول ما بدأ المصنف بتقرير هذه الحقيقة.

فهذه بعض المقدمات أحببنا أن تكون في بداية حديثنا، ثم نشرع إن شاء الله في قراءة نص الكتاب والتعليق عليه بما يوفق الله ﷻ إليه.



(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٣١١)، ومسلم، رقم (١٠٣٧) واللفظ لمسلم.

ترجمة مؤلف المتن

❊ اسمه وكنيته:

هو: الحسن بن علي بن خلف أبو محمد البربهاري[١].

❊ نسبته:

البَرْبَهاري؛ هكذا ينسبونه، ويضبطونها بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وفتح الباء الثانية أيضًا، والراء المهملة أيضًا بعد الهاء والألف.

وهي حسب ما يقولون: نسبة إلى «بربهار»، وهي ليست بلدًا من البلاد، لكنها «الأدوية التي تُجلب من الهند»[٢]. يقال لها: البربهار، ويقال لجالبها: البربهاري[٣].

❊ أسرته:

لم تشر المصادر التي ترجمت إلى شيء من أخبار أسرته إلا ما أشار له ابن أبي يعلى والذهبي من أنه كان من أسرة ميسورة الحال، حيث قال: «وقيل: إنه ترك ميراث أبيه تورعًا، وكان سبعين ألفًا»[٤].

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/ ٣٦)، والمنتظم لابن الجوزي (١٤/ ١٤)، رقم (٢٤٣٤)، والكامل في التاريخ لابن الأثير (٨/ ٣٧٨)، والبداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٢٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٠)، وتاريخ الإسلام (٢٩/ ٢٠٨)، والعبر في خبر من غبر (٢/ ٢٢٢)، ثلاثتها للذهبي، ومرآة الجنان لليافعي (٢/ ٢٨٩)، والمقصد الأرشد لابن مفلح (١/ ٣٢٨)، والوافي بالوفيات للصفدي (١٢/ ٩٠)، والمنهج الأحمد للعليمي (٢/ ٢١)، وشذرات الذهب لابن العماد (٢/ ٣١٩)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٠١)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٣/ ٢٥٣).

(٢) الأنساب (٢/ ١٢٥).

(٣) الأعلام لزركلي (٢/ ٢٠١)، ويقول الزركلي: «ولعلها ما يسمى اليوم بالبهارات». وهذا الذي أشار الزركلي إليه هو نوع من العطارة، لدى أهل هذه الصناعة معروف، ويدرك معناه أكثر الناس اليوم.

(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٣)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).

وأما عن زواجه، فقد ذكر أنه: «وكان في آخر عمره قد تزوج بجارية»[(١)].

❊ مولده:

لم أجد من نَصَّ على سنة ولادة البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن ذكر الذهبي أنه «عاش سبعًا وسبعين سنة، وكانت وفاته سنة: ٣٢٨هـ»[(٢)]، وهذا يعني أنه ولد عام ٢٥١هـ.

وأما ابن أبي يعلى فقد ذكر أن وفاته كانت سنة تسع وعشرين وثلاثمائة[(٣)]، فيكون تاريخ ولادته ٢٥٢هـ.

إلا أن مجير الدين العُليمي صاحب المنهج الأحمد «ذكر أنه عاش ستًّا وتسعين سنة، وعلى هذا تكون ولادته سنة ٢٣٣هـ»[(٤)]. ولعل الاحتمالين الأول والثاني أقرب للصواب.

❊ بلده:

ذكر ابن أبي يعلى أنه كان يسكن ببغداد وكان ينزل في الجانب الغربي منها بباب محول، إلى أن انتقل منها إلى الجانب الشرقي مستترًا[(٥)].

❊ شيوخه:

تلقى البربهاري العلم على جماعة من كبار أصحاب الإمام أحمد بن حنبل، ومن مشايخه: أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروزي، وسهل بن عبد الله التُّسْتَري، وفتح بن شخرف[(٦)].

❊ تلاميذه:

ومن تلاميذه: الإمام أبو عبد الله بن عبيد الله بن محمد العُكبري الشهير بابن بطة، والإمام محمد بن أحمد بن إسماعيل البغدادي أبو الحسين بن سمعون، وأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة أبو بكر.

❊ الحالة السياسية في عصره:

بالنظر إلى أن البربهاري عاش في الفترة (٢٥١ إلى ٣٢٨هـ)، فإنه بذلك عاصَرَ جزءًا

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٤) المنهج الأحمد (٢/ ٢١).
(٥) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٦) انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ٢٠٣).

من الدولة العباسية الأولى، وأكثر زمن الدولة العباسية الثانية، والتي بدأت من عهد المكتفي، فقد وصلت الخلافة للمكتفي في عام ٢٨٩ هجرية، وبدأت ظواهر الضعف في الدولة بسبب الصراع على النفوذ بين كبار موظفي الدولة، وبدأ القرامطة بالجرأة على غزو أراضي العباسيين في الشام والبحرين والعراق، ولكنّ الخليفة استطاع القضاء على بعض منهم، ولم يكن هناك غزو، فقد أخذت العلاقة بين العباسيين والبيزنطيين طابعًا سلميًّا، وتوفي المكتفي في عام ٢٩٥ هجرية، ليتولى بعده أبو جعفر المقتدر، وقد قُتل في عام ٣٢٠ هجرية، وبويع بالخلافة أخوه القاهر، وعلى الرغم من قوة القاهر وقسوته فقد عزله الأتراك عام ٣٢٢ هجرية، وبايعوا الخليفة الراضي، مات الراضي في عام ٣٢٩ هجرية، فاستلم الحكم من بعده أبو إسحاق المتقي، وبعد القبض عليه وسجنه اختار الأمير توزون عبد الله أبو القاسم المستكفي في عام ٣٣٣ هجرية والذي يعد الخليفة الأخير من خلفاء العصر العباسي الثاني.

❃ مصنفاته:

قال ابن أبي يعلى: «وصنَّف البربهاري مصنفات، منها شرح كتاب السنة»[(١)].

ولم أقف على من ذكر له غير هذا المصنَّف.

❃ مكانته:

عدَّه ابن أبي يعلى في الطبقة الثانية في كتابه طبقات الحنابلة[(٢)]، وقال عنه: «كان شيخ الطائفة (يعني: الحنابلة) في وقته ومتقدمها في الإنكار على أهل البدع والمباينة لهم باليد واللسان، وكان له صيت عند السلطان، وقدم عند الأصحاب، وكان أحد الأئمة العارفين والحفاظ للأصول المتقنين والثقات المؤمنين»[(٣)].

وقال أيضًا: «وكانت للبربهاري مُجاهَدات ومقامات في الدين كثيرة، حتى أنه لما توفي أبو عبد الله بن عرفة المعروف بنفطويه وحضر جنازته أماثل أبناء الدنيا والدين، كان المقدم على جماعتهم في الإمامة البربهاري، وذلك في صفر سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، وفي هذه السنة ازدادت حشمة البربهاري، وعلت كلمته وظهر أصحابه وانتشروا في الإنكار على المبتدعة»[(٤)].

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ١٨).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧).

(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ١٧). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).

(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).

وكانت له مكانته عند عامة الناس، ويدل على ذلك ما ذكره ابن بطة، قال: سمعت البربهاري يقول لما أخذ الحاج: يا قوم، إن كَانَ يحتاج إلى معاونة بمائة ألف دينار ومائة ألف دينار ومائة ألف دينار ـ خمس مرات ـ عاونته.

قَالَ ابْن بطة: لَوْ أرادها معاونة لحصَّلها من الناس.

وَقَالَ ابْن بطة: اجتاز بعض المحبين للبربهاري ممن يحضر مجلسه من العوام وهو سكران عَلَى بدعي، فَقَالَ البدعي: هَؤُلاءِ الحنبلية، قَالَ: فرجع إِلَيْهِ وَقَالَ: الحنبلية عَلَى ثلاثة أصناف: صنف زهاد يصومون ويصلون، وصنف يكتبون ويتفقَّهون، وصنف يصفعون لكل مخالف مثلك، وصفعه وأوجعه»[١].

وهذا يدل على ما كان له من مكانة ومنزلة.

❊ محنته:

تعرَّض البربهاري للمحنة مرتين على يدي اثنين من الخلفاء العباسيين.

الأولى: في خلافة القاهر ووزيره ابن مقلة، في سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وكان المخالفون يغيظون قلب السلطان عليه، فتقدم الوزير ابن مقلة بالقبض على البربهاري فاستتر، وقبض على جماعة من كبار أصحابه، وحُمِلوا إلى البصرة.

وعاقب الله ـ تعالى ـ الوزير ابن مقلة على فعله ذلك بأن أسخط عليه القاهر، فعزله عن وزارته، فهرب ابن مقلة وطرح في داره النار، فقبض عليه القاهر بالله يوم الأربعاء لست من شهر جمادى الآخرة سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، وحُبِس وخُلع وسُمِلت عيناه في هذا اليوم حتى سالتا جميعًا فعمي، ثم بفضل الله ـ تعالى ـ أعاد البربهاري إلى حشمته وزادت.

قال أبو الحسين بن الفراء: «كان للبربهاري مجاهَدات ومقامات في الدين، وكان المخالفون يغلظون قلب السلطان عليه؛ ففي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة أرادوا حبسه فاختفى، وأُخِذ كبار أصحابه، وحُمِلوا إلى البصرة. فعاقب الله الوزير ابن مقلة، وأعاد البربهاري إلى حشمته، وزادت، وكثر أصحابه»[٢].

وقال الذهبي: «وفي تاريخ محمد بن مهدي أن في سنة ثلاث وعشرين أوقع بأصحاب البربهاري فاستتر، وتتبّع أصحابه ونُهِبت منازلهم»[٣].

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٢، ٤٣).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١، ٩٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).

والمرة الثانية: في خلافة الراضي.

وهذه كانت في سنة ثمان وعشرين أو تسع وعشرين وثلاثمائة؛ لأنه كما ذكر ابن أبي يعلى بقي نحو شهر مستترًا عن الخليفة الراضي ثم مات بعدها[(١)]، وكانت وفاة الخليفة الراضي في عام ٣٢٩ هجرية.

قال الذهبي: «لم تزل المبتدعة توحش قلب الخليفة العباسي الراضي، حتى نودي في بغداد: لا يجتمع اثنان من أصحاب البربهاري. فاختفى، وتوفي مستترًا»[(٢)].

*** وفاته:**

تاريخ وفاته: قيل: إن وفاته كانت في رجب سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، كما ذكر الذهبي في السير[(٣)].

وقال ابن أبي يعلى: «سنة تسع وعشرين وثلاثمائة»[(٤)].

*** سبب وفاته:**

ذكر ابن أبي يعلى أن سبب وفاته «مرض قيام الدم»[(٥)]، ولعل المقصود ما نسمِّيه اليوم مرض ضغط الدم.

مكان دفنه: دُفن بدار أخت توزون[(٦)]، في الجانب الشرقي من بغداد في درب الحمام في شارع درب السلسلة[(٧)].

من صلَّى عليه: ذكر ابن أبي يعلى: «فقالت أخت توزون لخادمها لما مات البربهاري عندها مستترًا: أنظر من يغسله، فجاء بالغاسل فغسله وغلق الباب حتى لا يعلم أحد، ووقف يصلي عَلَيْهِ وحده، فطالعت صاحبة المنزل فرأت الدار ملأى رجالًا عليهم ثياب بيض وخضر، فلما سلَّم لم تر أحدًا، فاستدعت الخادم وقالت: يا حجامو أهلكتني مَعَ أخي، فَقَالَ: يا ستي، رأيت ما رأيت؟ فقالت: نعم، فَقَالَ:

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٢).
(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٥) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٦) توزون هو أحد الأمراء الأتراك الذين كانت لهم السلطة على الدولة العباسية منذ أن مكن الخليفة المعتصم لهم، واستمر نفوذهم إلى استيلاء البويهيين على بغداد. انظر: الكامل في التاريخ (٧/ ١٨٠).
(٧) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).

هَذِهِ مفاتيح الباب، وهو مغلق، فقالت: ادفنوه فِي بيتي، فَإِذَا مت فادفنوني عنده فِي بيت القبة، فدفنوه فِي دارها، فماتت بعده بزمان فدفنت فِي ذَلِكَ المكان»(١).

وفي هذه الرواية ما يشير إلى أنها فعلت ذلك دون علم أخيها الأمير توزون.

مدة حياته: قال الذهبي: «وعاش سبعًا وسبعين سنة»(٢). وقال مجير الدين العليمي صاحب المنهج الأحمد: «ذكر أنه عاش ستًّا وتسعين سنة»(٣).

❁ ثناء العلماء عليه:

قال الإمام الذهبي: «البربهاري شيخ الحنابلة القدوة الإمام أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري الفقيه. كان قوَّالًا بالحق، داعية إلى الأثر، لا يخاف في الله لومة لائم»(٤).

قال أبو عبد الله بن بطة الفقيه: «إذا رأيت البغدادي يحب أبا الحسن بن بشار وأبا محمد البربهاري، فاعلم أنه صاحب سنة»(٥).

قال عنه ابن أبي يعلى: «شيخ الطائفة في وقته، ومتقدّمها في الإنكار على أهل البدع، والمباينة لهم باليد واللسان، وكان له صيت عند السلطان وقدم عند الأصحاب، وكان أحد الأئمة العارفين والحفاظ للأصول المتقنين والثقات المؤمنين»(٦).

قال أبو الحسين بن الفراء: «كان للبربهاري مجاهدات ومقامات في الدين»(٧).

قال عنه ابن كثير: «العالم الزاهد، الفقيه الحنبلي، الواعظ... وكان شديدًا على أهل البدع والمعاصي، وكان كبير القدر تعظِّمه الخاصة والعامة»(٨).



---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٣) المنهج الأحمد (٢/ ٢١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩٣).
(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ٦٧)، المختار من مناقب الأخيار (ص٤٥٨).
(٦) طبقات الحنابلة (٣/ ٣٦).
(٧) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٩١).
(٨) البداية والنهاية (١١/ ٢١٣).



شرح المتن

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

الحمدُ لله الذي هدانا للإسلام ومنَّ علينا به، وأخرَجَنا في خير أمة، فنسأله التوفيق لما يحب ويرضى، والحفظ مما يكره ويسخط.

الشرح

• قول المصنف: «الحمد لله»:

الحمدُ في كلام العرب معناه: الثناء الكامل، (والألف واللام) لاستغراق الجنس من المحامد؛ فهو ـ سبحانه ـ يستحق الحمد بأجمعه؛ إذ له الأسماء الحسنى والصفات العلى.

فالحمد نقيض الذم، تقول: حمدتُ الرجل أحمده حمدًا، فهو حميدٌ ومحمود، والتحميد أبلغ من الحمد، والحمد أعم من الشكر، والمُحمَّد: الذي كثرت خصالُه المحمودة[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «والحمد ضد الذم، والحمد خبر بمحاسن المحمود مقرون بمحبته، والذم خبر بمساوئ المذموم مقرون ببغضه، فلا يكون حمد لمحمود إلا مع محبته، ولا يكون ذم لمذموم إلا مع بُغضه، وهو ـ سبحانه ـ له الحمد في الأولى والآخرة.

وأول ما نطق به آدم: الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأول ما سمع من ربه: يرحمك ربك، وآخر دعوى أهل الجنة: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [يونس: ١٠]، وأول مَن يُدعى إلى الجنة الحمَّادون، ونبينا محمد ﷺ صاحب لواء الحمد، آدم فمن دونه تحت لوائه، وهو صاحب المقام المحمود الذي يَغبِطه به الأولون والآخرون؛ فلا تكون عبادة إلا بحب المعبود، ولا يكون حمد إلا بحب المحمود، وهو ـ سبحانه ـ المعبود المحمود»[(٢)].

• والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبدأ كلامه بحمد الله تأسيًا بما ورد في بعض سور القرآن التي

(١) الجامع لأحكام القرآن (١/ ١٣٣). (٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤٠٥).

افتتحت بحمد الله، كـ: (سورة الفاتحة)، (وسورة الأنعام)، (وسورة الكهف)، (وسورة سبأ)، (وسورة فاطر)، (وسورة التغابن).

• وكذلك ما ورد في السنة النبوية من أن النبي ﷺ كان يفتتح خطبه بحمد الله تعالى والثناء عليه.

فابتدأ المصنف بما أمر ﷺ بابتداء الحاجة به، مما قد روي عنه بأسانيد متصلة صحيحة، ومن أمثلة ذلك:

• عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ضِمَادًا، قَدِمَ مَكَّةَ وَكَانَ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، وَكَانَ يَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، فَسَمِعَ سُفَهَاءَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، يَقُولُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا مَجْنُونٌ، فَقَالَ: لَوْ أَنِّي رَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ لَعَلَّ اللهَ يَشْفِيهِ عَلَى يَدَيَّ، قَالَ: فَلَقِيَهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي أَرْقِي مِنْ هَذِهِ الرِّيحِ، وَإِنَّ اللهَ يَشْفِي عَلَى يَدِي مَنْ شَاءَ، فَهَلْ لَكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ**»[(١)].

• وعن أبي يَزِيدَ - أَوْ: مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**اجْتَمِعُوا فِي مَسَاجِدِكُمْ، وَكُلَّمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فَلْيُؤْذِنُونِي. فَأَتَانَا أَوَّلَ مَنْ أَتَى، فَجَلَسَ، فَتَكَلَّمَ مُتَكَلِّمٌ مِنَّا، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ الَّذِي لَيْسَ لِلْحَمْدِ دُونَهُ مَقْصَدٌ وَلَا وَرَاءَهُ مَنْفَذٌ، فَغَضِبَ فَقَامَ، فَتَلَاوَمْنَا بَيْنَنَا**»[(٢)].

تنبيه لطيف وفائدة عزيزة: يقول ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ:

«جمعتُ كتب النبي ﷺ إلى الملوك وغيرهم، فلم يقع في واحد منها البداءة بالحمد، بل بالبسملة»[(٣)]، هذا قبل التصنيف.

أما لما جاء عصر التصنيف والتأليف، يقول ابن حجر أيضًا: «تصانيف الأئمة من شيوخ البخاري، وشيوخ شيوخه، وأهل عصره، كمالك في الموطأ، وعبد الرزاق في المصنف، وأحمد في المسند، وأبي داود في السنن، إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد على التسمية، وهم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة. . . . أو يُحمل على أنهم رأوا ذلك مختصًا بالخُطَب دون الكُتب، كما

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٨٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، رقم (٨٧٧)، وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد رقم (٦٧٧).

(٣) فتح الباري (٧/ ٢٢٠).

تقدم، ولهذا، من افتتح كتابه منهم بخطبةٍ حَمَدَ وتشهَّد كما صنع مسلم... وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة، وكذا معظم كتب الرسائل»(١).

وحمدُ الله عَزَّ وَجَلَّ أمر يقوم به الإنسان المسلم في كل ركعة من ركعات الصلاة، بقراءة فاتحة الكتاب، بسم الله الرحمٰن الرحيم، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، فحمد الله عَزَّ وَجَلَّ أمر ينبغي ويجب على كل مسلم أن يكون دَيدنه في ذكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

• **قول المصنف: «الذي هدانا للإسلام ومنَّ علينا به، وأخرجَنا في خير أمة»**.

يذكرنا المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا ويتذاكر معنا نعمة الهداية للإسلام، فافتتح كتابه بحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على الهداية للإسلام، فالحمدَ لله الذي هدانا للإسلام وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. فهذه نعمة وفضل من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ منَّ بها علينا، ولا شك أن هذه أعظم النعم وأجلها وأكبرها على الإنسان، أنْ هداه الله عَزَّ وَجَلَّ لهذا الدين، وأنْ جعله من أهل هذا الدين.

فالهداية للإسلام نعمة اختص الله بها بعض خلقه، والله تعالى يقول: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، فهذه الهداية لهذا الدين أنت تسألها في كل ركعة من ركعات الصلاة، فتقول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة: ٦]، فهدانا الله عَزَّ وَجَلَّ للإسلام، ومنَّ علينا بهذا الدين، وجعلنا من خير أمة وهي أمة محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فالله أعطى هذه الأمة كفلين من رحمته: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]، فإن كانت اليهود قد عملت من أول النهار إلى صلاة الظهر على قيراط قيراط، والنصارى عملوا من الظهر إلى العصر على قيراط قيراط، وهذه الأمة عملت من العصر إلى المغرب على قيراطين، فلما احتجت اليهود والنصارى أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ أن هذا فضل منه ومنَّة، ورحمته عَزَّ وَجَلَّ يؤتيها من يشاء من عباده.

فعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **«مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أُجَرَاءَ، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غُدْوَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ اليَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ**

(١) فتح الباري (١/٩).

النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ العَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ، فَغَضِبَتِ اليَهُودُ، وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا، وَأَقَلَّ عَطَاءً؟ قَالَ: هَلْ نَقَصْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟، قالوا: لا، قال: فَذَلِكَ، فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»(١).

فالله تعالى منَّ علينا بأن نكون من أهل الإسلام، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

• قول المصنِّف: **«فنسأله التوفيق لما يحب ويرضى، والحفظ مما يكره ويسخط»**.

الله تعالى هو المسؤول أن يوفقنا لما يحب ويرضى، وأن يحفظنا جميعًا مما يكره ويسخط، فالإنسان لا غنى له عن حفظ الله ورعايته عَزَّ وَجَلَّ وعونه.

وقد جرت عادة السلف رحمهم الله على أن يقرنوا حمدَ الله على نعمة الهداية للإسلام والسنة بحفظ الله لهم من ضدها، ومن الشواهد على ذلك:

• قال عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «ما فرحت بشيء من الإسلام أشد فرحًا بأن قلبي لم يدخله شيء من هذه الأهواء(٢)»(٣).

• عن أبي العالية، قال: «قرأت المحكم بعد وفاة نبيكم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعشر سنين، فقد أنعم الله عليَّ بنعمتين لا أدري أيهما أفضل: أن هداني للإسلام، ولم يجعلني حروريًّا(٤)»(٥).

• وقال قتادة: «ما أدري أي النعمتين عليَّ أعظم: إذ أخرجني من الشرك إلى الإسلام، أو عصمني في الإسلام أن يكون لي فيه هوى؟»(٦).

• عن مجاهد، قال: «ما أدري أي النعمتين عليَّ أعظم: أن هداني للإسلام، أو عافاني الله من الأهواء؟»(٧).

فلذلك، الإنسان في كل أحواله وجميع أموره، يجب أن يلجأ إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، في صغير الأمور وكبيرها، وفي دقيقها، وجليلها، وفي السراء والضراء، وفي المَنشط، والمَكره.

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢٢٦٨).
(٢) الأهواء: كلمة عامة يدخل فيها كل أنواع البدع.
(٣) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/ ١٣٠).
(٤) الحروري: من يرى رأي الخوارج أو يعمل بعملهم.
(٥) السير للذهبي (٤/ ٢١٢).
(٦) الطبقات لابن سعد (٧/ ١١٣)، شرح أصول الاعتقاد (ص٣٣٠).
(٧) مقدمة سنن الدارمي (١/ ٩٢)، وأصول السنة، لابن أبي زمنين (ص٢٣٦).

فإذا كنت مع الله ﷻ فلن تخشى ولن تخاف شيئًا، ولكن ما نراه من أحوال بعضنا من غفلة وإعراض عن مثل هذه المعاني السامية قد يعرِّضنا إلى أن يكلنا الله ﷻ إلى أنفسنا في كثير من الأمور بسبب تلك الغفلة والإعراض عن شرع الله.



قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١﴾ اعلموا أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر.

الشرح

قول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ يحتوي المسائل الآتية:

المسألة الأولى: معنى الإسلام.

ديننا دين الإسلام، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال في محكم التنزيل: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ولفظ الإسلام له إطلاقان:

- **إطلاق عام**: فيطلق في النصوص ويراد به جميع الدين أحيانًا.
- **وإطلاق خاص**: فيطلق في النصوص ويراد به الأمور الظاهرة دون الأمور الباطنة.

والمصنف هنا أراد الإطلاق العام؛ لأن الإسلام والإيمان إذا افترقا اجتمعا، وإذا اجتمعا افترقا في النصوص.

فلو تأملت حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ عندما جاء إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

- فسأله عن الإسلام، فأجابه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالأركان الخمس: «**الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»(١)، فهذه هي الأمور الظاهرة.
- وعندما سأله عن الإيمان، جعل الإيمان في الأمور الباطنة: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»(٢).

فهو في حديث جبريل فرّق بين الإسلام والإيمان، فجعل الإسلام مختصًّا بالأمور الظاهرة، وجعل الإيمان مختصًّا بالأمور الباطنة.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٨).
(٢) المصدر السابق.

ويطلق الإيمان ويراد به جميع الدين كما في حديث شُعَب الإيمان: «**الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ: وَسِتُّونَ ـ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**»(١)، فالإيمان هنا أُطلق وأريد به جميع الدين.

ويطلق الإيمان ويراد به الأمور الباطنة كما في حديث جبريل المتقدم.

ويطلق الإسلام ويراد به جميع الدين، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

ويطلق ويراد به الأمور الظاهرة دون الباطنة، مثلًا في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فيُفهم هذا من إطلاقات النصوص.

☐ المسألة الثانية: السنَّة ومعانيها.

من استعمالات لفظ السنة أنها يراد بها أمر العقيدة. فمما لا شك فيه أن أمر التوحيد والعقيدة يأتي في أول أولويات وأوليات الدين، فالإنسان لا يكون من أهل الإيمان، ومن أهل ملة الإسلام، حتى يكون موحدًا لله ﷻ ومقيمًا لأمر الاعتقاد.

والسنة تطلق عند العلماء على عدة اصطلاحات:

• فعلماء الحديث: يطلقون لفظ «السنَّة» ويعنون به ما أُثِر عن النبي ﷺ، من أقواله وأفعاله وتقريراته صلوات الله وسلامه عليه(٢).

• وعلماء الفقه: يستعملونها في باب الأحكام الخمسة، فهناك الواجب، والحرام، والمستحب أو السنة، والمكروه، والمباح. فالسنة عندهم هي: «ما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها».

• وعلماء العقيدة: يطلقون مسمَّى «السنَّة»:

١ ـ باعتباره اسمًا من مسمَّيات هذا العلم، فهذا العلم الذي هو العقيدة من أسمائه «التوحيد»، ومن أسمائه «العقيدة»، ومن أسمائه «الفقه الأكبر»، ومن أسمائه «أصول الدين»، ومن أسمائه «السنة»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٣٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٨/ ٦ ـ ١٠)، وتحرير علوم الحديث للجديع (١/ ١٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٧).

ولذلك، ألَّف من ألَّف من العلماء وأسمى كتابه باسم السنة، ومن ذلك:

١ ـ السنة[١] للإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٤١هـ.

٢ ـ أصول السنة[٢]، له أيضًا.

٣ ـ شرح السنة، للمزني[٣]، المتوفى سنة ٢٦٤هـ.

٤ ـ السنة لابن أبي عاصم، المتوفى سنة ٢٨٧هـ[٤].

٥ ـ السنة[٥]، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، المتوفى سنة ٢٩٠هـ.

٢ ـ وتطلق السنة في جانب من جوانب العقيدة في مقابل البدعة، فهناك السنة ويقابلها البدعة[٦].

---

(١) رسالة «السُّنة» المعروفة برسالة الإصطخري: رواها ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ٢٤ ـ ٣٦)، وهي رسالة جامعة لعقيدة أهل السنة والجماعة.

(٢) اعتبر أهل العلم هذا المتن من أهم المتون في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة، والذي ضبط المصنف فيه مذهب السلف الذي يخالف أهل البدع، مع تحرير أصول عقيدة الفرقة الناجية، قال ابن جبرين: «من أشهر المتون المختصرة التي كتبها السلف رضوان الله عليهم في العقيدة: متن (أصول السنة)، لإمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ، وقد بيَّن فيه مذهب أهل السنة في أبواب الإيمان والقدر والصحابة وغيرها، ولذا، كان جديرًا أن يُهتم به، وقد عُني به كثير من العلماء». انظر: شرح أصول السنة لابن جبرين (١/ ١). حتى قيل في هذه الرسالة: «ما لو رحل رجل إلى الصين في طلبها لكان قليلًا». انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٤١).

(٣) حافظ كبير، إمام بارع، متبع للآثار، كثير التصانيف، وكان ثقة نبيلًا معمرًا، من مصنفاته: كتاب «السنة في أحاديث الصفات». انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣٠)، البداية (١١/ ٢٨٤). واعتنى المصنف ببيان طريقة السلف، وحرر فيها اعتقاد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، وعبادة الله ﷻ، وحق الرسول ﷺ، وحق الصحابة ﭫ، وبيَّن مكارمهم ومنزلتهم وفضلهم، وحق الأولياء والأئمة، وإصلاح المجتمع، والبعث والنشور، وطاعة ولي الأمر، والإمساك عن تكفير أهل القبلة، ولكن «المراد بالسنة هنا ما يعتقد، فلا تدخل في سنن الأفعال»، بتصرف انظر: اعتقاد أهل السنة (٣/ ٢) لابن جبرين.

(٤) يعد الكتاب من أوائل كتب أهل السنة، حيث سلك المصنف ﵀ في تأليفه مسلك المحدِّثين في سَوْق الأحاديث بأسانيدها تحت تراجم دالة على المعنى المراد.

(٥) وهذا الكتاب يتناول عددًا من موضوعات العقيدة؛ كبعض المسائل في باب أسماء الله تعالى وصفاته والرد على الجهمية، وباب الإيمان والرد على المرجئة والخوارج، وباب القدر والقدرية، وفتنة الدجال، وعذاب القبر، وغيرها من المسائل، وطريقته أنه يذكر في كل مسألة عددًا من الأحاديث والآثار، ويعتني بنقل أقوال والده.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٧).

والكتاب الذي بين أيدينا يحمل هذا المسمَّى، وسنشرح ـ بحول الله ـ بعض ما تضمَّنه من قواعد وأحكام تتناول هذه الجوانب من جوانب العقيدة، مع أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أورد فيه مسائل تتعلق بجانب الفقه وتتبع العبادات والمعاملات كقصر الصلاة في السفر، والمسح على الخفين، والبيوع وغيرها، ولعل ذلك راجع إلى أن مفهوم لفظ «السنة» عند الأوائل كان أعم، على اعتبار أن هذه المسائل مما يميز أهل السنة عن غيرهم من الطوائف[(١)]، على اعتبار أن تلك المسائل قد وقع فيها المخالفة من بعض أهل البدع كما سيأتي بيانه عند ذكر تلك المسائل.

☐ المسألة الثالثة: مراد المصنف بهذه العبارة.

أراد المصنف هنا **بقوله**: **«الإسلام»**، أراد به الإطلاق العام، الذي هو جميع هذا الدين. فكلامه هنا عن الدين جملة، **فقال**: **«الإسلام الذي هو الدين هو السنة»**؛ أي: ما جاء في سنة النبي ﷺ، والسنة كما ذكرنا في التوطئة لها عدة إطلاقات، فلها إطلاق في اصطلاح الفقهاء، ولها إطلاق في اصطلاح المحدِّثين، ولها إطلاق كذلك في اصطلاح أهل العقيدة، فالسنة في أساس معناها اللغوي معناها: الطريقة، ففي إطلاق أهل العقيدة تطلق السنة في مقابل البدعة، وتطلق السنة في هذا المعنى أي الدين، والإسلام الذي تركنا عليه النبي ﷺ. وهذا الأمر يحتاج إليه لما حدث الافتراق، فكل مبتدع يدَّعي أنه على الإسلام، وعلى الدين، فكيف تتميز هذه الدعاوى.

وكلٌّ مطالب بالدليل على صحة دعواه، فالله عَزَّ وَجَلَّ يقول في محكم التنزيل: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿١١١﴾﴾ [البقرة: ١١١]، فأهل السنة برهانهم واضح: (قال الله)، و(قال رسوله ﷺ)، على وفق فهم الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، ومن خرج عن هذا قِيد أنملة، فهذا الخروج مرفوض من كل صاحب سنة.

فعلى هذا، المقصود بالسنة كما سيأتي هي الجماعة، والجماعة هم أصحاب النبي ﷺ، فمعنى هذا أن السنة أو العقيدة يُعنى بها: كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وكلام رسوله ﷺ على وفق فهم الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين.

فإذًا، لا يمكن أن يقوم إسلام إلا بهذا المنهج، ولا يكون هناك منهج إلا بهذا الدين الذي هو الإسلام، الذي تركه لنا النبي ﷺ.

---

(١) نفس المرجع الذي قبله.

قيل للإمام أحمد: أحياك الله يا أبا عبد الله على الإسلام، قال: «والسنة»[١].

المسألة الرابعة: قواعد مهمة مستفادة.

القاعدة الأولى: اعتقاد أهل السنة أن الدين كامل:

يؤمن أهل السنة بقاعدة شرعية تقول: إن الدين كامل، ليس بحاجة إلى من يزيد أو ينقص منه.

- قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فكل مؤمن يعتقد، ويوقن، ويعلم علمًا يقينيًّا أن هذا الدين كامل.
- وقد قال ﷺ: **«قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ»**[٢].

فكل واحد منا يؤمن ويوقن أن النبي ﷺ بلَّغ البلاغ المبين، وأنه نصح للأمة، وأنه جاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه.

ثم ألم يعلِّم النبي ﷺ أصحابه حتى آداب الخلاء؟! كما قال سلمان الفارسي رضي الله عنه[٣].

- وكما قال أبو ذر رضي الله عنه: «تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكِّرنا منه علمًا، فقال: فقال ﷺ ما بقي شيئ يقرب إلى الجنة ويباعد من النار إلا وقد بُيِّن لكم...»[٤].

فإذًا الإسلام هو هذا الدين، وهذا الدين هو ما جاء في كلام الله عز وجل، وكلام رسوله ﷺ وفق ما كان عليه فهم الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، هذا اتباع وليس ابتداع، وهذا اقتداء وليس ابتداء.

- فكما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إنا نتَّبع ولا نبتدع، ونقتدي ولا نبتدي»[٥].
- وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة»[٦].
- وقال ابن عباس لعباس بن حاضر: «عليك بالاستقامة، واتباع الأثر، وإياك

---

(١) ابن الجوزي في المناقب (ص١٧٧).
(٢) أخرجه ابن ماجه، رقم (٤٣)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.
(٣) الحديث أخرجه مسلم، رقم (٢٦٢).
(٤) رواه الطبراني في الكبير وصححه الألباني في الصحيحة (٤/ ٤١٦).
(٥) انظر: اللالكائي في شرح الاعتقاد (١/ ٦٨).
(٦) الإبانة لابن بطة (١/ ٣٣٩).

والتبدُّع»[(١)].

- وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: «إياكم وما ابتُدع، فإن ما ابتدع ضلال»[(٢)].
- وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم، وكل بدعةٍ ضلالة»[(٣)].
- والعلم كما يقول الأوزاعي ـ رحمه الله تعالى ـ: «العلم ما جاء عن أصحاب محمد»[(٤)]. فهذه أول أسس التلقي.
- وذلك يعني أن من سن أو عمل بدعة ظن أنها حسنة، فيقال له كما قال الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمدًا ﷺ قد خان الرسالة»[(٥)]، فأي إنسان يزعم أنه بهذه البدعة التي جاء بها جعلها بدعة حسنة، فهو يزعم أن النبي ﷺ قد خان الرسالة؛ لأن الله تعالى قد أخبر بكمال هذا الدين، فلا يمكن أن يكون النبي ﷺ قد كتم هذا الدين أو أخفى هذا الأمر من أمور الدين، لا في صغيرة ولا في كبيرة.

ومع ذلك، لا يَسْلَم صاحب السنة من أذى أهل الباطل الذين يصفون صاحب السنة بما يصفونه به من ألفاظ مستبشعة مستقذرة، فيقولون: هذا جمود على النص، ويقولون: هذه حرفية، إلى غير ذلك من الألفاظ بغية التنفير.

❊ القاعدة الثانية: حفظ أهل السنة للأصلين رواية ودراية:

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وجمَّاع ذلك بحفظ أصلين:

أحدهما: تحقيق ما جاء به الرسول، فلا يخلط بما ليس منه من المنقولات الضعيفة، والتفسيرات الباطلة؛ بل يعطى حقه من معرفة نقله ودلالته.

والثاني: أن لا يعارض ذلك بالشبهات، لا رأيًا ولا روايةً، قال الله تعالى فيما يأمر به بني إسرائيل وهو لنا: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤١، ٤٢]، فلا يكتم الحق الذي جاء به الرسول، ولا يلبس بغيره

---

(١) سنن الدارمي (١٤١)، الإبانة لابن بطة (١٦٤).
(٢) أخرجه أبو داود برقم (٤٦١١).
(٣) أخرجه الدارمي في سننه (٢١١).
(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، رقم (١٠٦٧).
(٥) «الاعتصام» للشاطبي (١/٢٨).

من الباطل ولا يعارض بغيره»[١].

فأهل السنة أعلم الناس بأحوال النبي ﷺ وأقواله وأفعاله، لذلك، فهم أشد الناس حبًّا للسنة، وأحرصهم على اتباعها، وأكثرهم موالاة لأهلها؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق، وأقومهم قولًا وحالًا، لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداءً به أفضل الخلق»[٢].

فلو سئل عن مصادر التلقي، فمصادر التلقي بيَّنها المصنف بهذه العبارات القليلة: بأنها السنة التي تركها لنا النبي ﷺ، وأخذها عنه أصحابه رضوان الله عليهم، فنحن ملتزمون بها، مستقيمون عليها.

❁ القاعدة الثالثة: ثبات أهل السنة.

ولذلك، من مزايا أهل الحق الثبات، فقول أصحاب النبي ﷺ هو قولنا في هذا اليوم، لم يختلف ولم يتبدل، ليس لنا مصدر إلا من هذا الطريق.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وبالجملة، فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة، أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[٣].

ولذلك، أهلُ السنَّةِ قديمًا وحديثًا، شرقًا وغربًا، وعلى اختلاف أزمانهم وأماكنهم، هم على قولٍ واحد في سائرِ أمورِ هذا الدين، وبالتحديدِ في أصولِ هذا الدين، لا تجدُ اختلافًا ولا تجدُ اضطرابًا، فقولهم في أسماء الله وصفاته واحد، وقولهم في بابِ الإيمان واحد، وقولهم في بابِ القدَرِ واحد، إلى غيرِ ذلك من مسائل الدين.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد، وأصل الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحلّ الافتراق؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران ١٠٣]»[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «أما أهل السنة والحديث فما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٩٤)، ومنهاج السنة (٤/ ٥٤٨)، والاستقامة (١/ ٣) و(٢/ ٣٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٥١).

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥).

يُعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم، رجع قط عن قوله واعتقاده؛ بل هم أعظم الناس صبرًا على ذلك، وإن امتُحنوا بأنواع المحن، وفُتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين؛ كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة، ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق؛ إذ لا بد في كل بدعة ـ عليها طائفة كبيرة ـ من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ، ويوافق عليه أهل السنة والحديث، ما يوجب قَبولها؛ إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة، فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[(١)].

ولذلك، قام علماء الإسلام بحفظ آثارهم وأقوالهم، وحفظوها، ونقلوها بأسانيدها كما نُقِل كلام الله ﷻ، وكلام نبيه ﷺ، فاستقاموا على هذا الأمر. فإذًا، لو سئل صاحب السنة: ما مصدر التلقي عندكم؟ فالجواب: كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ على وفق فهم السلف الصالح. فإذًا، الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر.

❁ القاعدة الرابعة: تميز أهل السنة باتصال السند:

تميَّز قول أهل السنة باتصال السَّنَد، فما كان عليه أصحابُ النبي ﷺ فأهل السنة ـ بحمد الله تعالى ـ يقولُون به إلى يومنا هذا ويعتقدونه ويدينُون الله ﷻ به، فسندهم متصل، بخلافِ أهلِ البدعِ والأهواء فنجد أن سندهم منقطع؛ ينقطعُ إلى فلانٍ من الناس، ولا يمكنُ بأي حالٍ من الأحوال أن يتصلَ ذلك إلى أصحابِ النبي ﷺ، فضلًا عن أن يتصلَ إلى كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

ويصف الأصفهاني هذا الأمر، فيقول: «ومما يدل على أن أهل الحديث هم أهل الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار ـ وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قلَّ؛ بل لو جمعت

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).

جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأن جاء على قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دين أبين من هذا؟»(١).

❁ القاعدة الخامسة: أن هذا الدين واضح:

يتميز أهل السنة باعتقادهم بأن هذا الدين - بحمدِ الله تعالى - واضحٌ، ومن وضوحه أن كلام الله ﷻ معلومُ المعنى، فيحفظُون لهذا الكتاب حرمته لفظًا، ويحفظونُ له حرمته معنى، ويعتقدون أنه ليس في كتابِ الله ﷻ ما لا يُعلَمُ معناه، فهو معلوم من جهة المعنى، وإن كان بعضُ حقائقِ تلك الأمور المغيَّبة أو كيفياتُها أمرٌ قد استأثر به الله تعالى في علم الغيب عنده، فيوقنُون أن الهدى في كلامِ الله ﷻ، وأن النورَ في كلامِ الله ﷻ وسنَّةَ نبيه ﷺ.

فأهل السنة هم أهل الفهم الرشيد عن الله وعن رسوله، ولذلك، تأتي أقوالهم على الاستقامة والسداد.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية يرحمه الله بعد كلام عن اختلاف المبتدعة: «وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور، تبيَّن له أن مذهب السلف والأئمة في غاية الاستقامة والسداد، والصحة والاطراد، وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح، وأن من خالفه كان خارجًا عن موجب العقل والسمع، مخالفًا للفطرة»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فَلِهَذَا، لَمْ يَجْتَمِعْ قَطُّ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ قَطُّ، وَكُلُّ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ فَهُوَ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَكُلُّ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ خَارِجِيٍّ وَرَافِضِيٍّ وَمُعْتَزِلِيٍّ وَجَهْمِيٍّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، فَإِنَّمَا يُخَالِفُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَلْ مَنْ خَالَفَ مَذَاهِبَهُمْ فِي الشَّرَائِعِ الْعَمَلِيَّةِ كَانَ مُخَالِفًا لِلسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ، وَكُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ يُوَافِقُهُمْ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ الْآخَرَ، فَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ مَعَهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ الْمِلَلِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْإِسْلَامِ كَأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي الْمِلَلِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ»(٣).

❁ القاعدة السادسة: إن الحق لا يعرف بالرجال؛ بل الرجال يعرفون بالحق:

قال الإمام الشوكاني - رحمه الله تعالى -: «ليس لأحد من العلماء المختلفين،

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤). (٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٢).

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٦٥).

أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول: الحق ما قاله فلان دون فلان، أو فلان أولى بالحق من فلان؛ بل الواجب عليه ـ إن كان ممن له فهم وعلم وتمييز ـ أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فمن كان دليل الكتاب والسنة معه فهو على الحق، وهو الأولى بالحق. ومن كان دليل الكتاب والسنة عليه لا له كان هو المخطئ؛ بل هو معذور، بل مأجور، كما ثبت في الحديث الصحيح: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»(١)، فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله، ولكن، هذا إنما هو للمجتهد نفسه، إذا أخطأ، ولكن، لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يعذر كعذره، ولا يؤجر كأجره؛ بل واجب على من عداه من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ويرجع إلى الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة. وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسنة كان من معه دليل الكتاب والسنة هو الذي أصاب الحق ووافقه، وإن كان واحدًا، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسنة هو الذي لم يصب الحق؛ بل أخطأه، وإن كان عددًا كثيرًا، فليس لعالم ولا لمتعلم ولا لمن يفهم ـ وإن كان مقصرًا ـ أن يقول: إن الحق بيد من يقتدي به من العلماء، إن كان دليل الكتاب والسنة بيد غيره، فإن ذلك جهل عظيم، وتعصب ذميم، وخروج من دائرة الإنصاف بالمرة؛ لأن الحق لا يعرف بالرجال؛ بل الرجال يُعرفون بالحق. وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم، ومن لم يكن معصومًا فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب، فيصيب تارة ويخطئ أخرى. ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسنة، فإن وافقهما فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطئ، ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، كبيرهم وصغيرهم، وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم، وأحقر نصيب من العرفان، ومن لم يفهم هذا ويعترف به فليتهم نفسه»(٢).

❁ القاعدة السابعة: أهل السنة أبعد الطوائف عن الاختلاف في أصولهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولهذا، كلّ طائفة كانت إلى

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم، رقم (١٧١٦).

(٢) شرح الصدور بتحريم رفع القبور (ص٥).

النبوات أقرب، كانت أقلّ اختلافًا، وكلّما كثر بُعدها كثر اختلافها.

المتفلسفة لما كانوا أبعد من أهل الكلام عن النبوات، كانوا أكثر اختلافًا؛ فإنّ لهم من الاختلاف في الطبيعيّات والرياضيّات ما لا يكاد يحصيه إلا الله.

وأما اختلافهم في الإلهيات فأعظم.

والشيعة لما كانوا من أجهل الطوائف المنسوبين إلى الملة، كانوا أكثر اختلافًا من جميع الطوائف.

ثم المعتزلة أكثر اختلافًا من المثبتة للصفات والقدر.

ثم المثبتة المتكلمون فيهم من الاختلاف ما لا يوجد في أهل العلم بالسنة المحضة والحديث وأقوال السلف؛ فإنّ هؤلاء أبعد الطوائف عن الاختلاف في أصولهم؛ لأنهم أكثر اعتصامًا بالكتاب والسنّة من غيرهم. وبطريقتهم تنحلّ الإشكالات الواردة على طريقة غيرهم»[(١)].

وقال أيضًا: «وإذا تدبّر العاقل، وجد الطوائف كلّها كلّما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب، كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية»[(٢)].

* القاعدة الثامنة: أن من سِمات أهل السنة أنهم يقولون: إن المسائل التي يقع الخلاف فيها ليست على درجة واحدة:

قرر أهل العلم أن المسائل التي يقع الخلاف فيها ليست على درجة واحدة.

القسم الأول: فثمة مسائل لا يسوغ الخلاف فيها لصراحة أدلتها واتفاق السلف عليها وتسمَّى المسائل الخلافية، وهذا النوع من المخالفة ينكر فيه القول، ويضلل فيه المخالف، وقد يبدَّع حسب ضوابط شرعية، وقواعد مرعية.

والقسم الآخر: هي المسائل التي يسوغ الخلاف فيها لتعارض أدلتها فيما يظهر للمجتهد، أو لوقوع الخلاف فيها بين السلف الصالح، وتسمى المسائل الاجتهادية.

والأصل في مسائل المعتقد أنها من قبيل المسائل الخلافية، بخلاف المسائل الفقهية العملية، فالأصل أنها من المسائل الاجتهادية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: (قولهم: ومسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل،

---

(١) شرح الأصفهانية (٢/ ٣٧٩). (٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

أما الأول، فإن كان القول يخالف سنة أو إجماعًا قديمًا وجب إنكاره وفاقًا، وإن لم يكن كذلك، فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول: المصيب واحد، وهم عامة السلف والفقهاء، وأما العمل إذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره أيضًا بحسب درجات الإنكار كما ذكرنا من حديث شارب النبيذ المختلف فيه، وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سنة، وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيه مساغ، فلا ينكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس، والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يوجب العمل به وجوبًا ظاهرًا مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه، فيسوغ إذا عدم ذلك الاجتهاد لتعارض الأدلة المقاربة أو لخفاء الأدلة فيها»[(١)].

وقال ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهذا يردُّ قول من قال: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، وهذا خلاف إجماع الأئمة... ـ إلى أن قال ـ: وقولهم: (إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها). ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل.

أما الأول: فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعًا وجب إنكاره اتفاقًا، وإن لم يكن كذلك، فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل، فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابًا أو سنة، وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم ينكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم»[(٢)].

---

(١) بيان الدليل على بطلان التحليل (ص٢١٠ ـ ٢١١)، ونقله ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/ ١٩١).

(٢) إعلام الموقعين (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣). وبنحو قولهما قال السمعاني في «قواطع الأدلة» (٥/ ٦٢)، والنووي في شرح مسلم (٢/ ٢٣).

* القاعدة التاسعة: من سمات أهل السنة أنهم قليل في زمن الفتن:

• قال الفضيل بن عياض: «عليك بطريق الهدى، ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين»(١).

• وقال سفيان بن عيينة: «اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا من قلة أهله»(٢).

• وقال الحسن البصري: «يا أهل السنة ترفقوا رحمكم الله، فإنكم من أقل الناس»(٣).

• وعن عُمارة بن زاذان قال: قال لي أيوب: «يا عُمارة، إذا رأيت صاحب سنة وجماعة فاقبله على ما كان فيه»(٤).

* القاعدة العاشرة: أن أهل السنة يعطون كل ذي حق حقه وهم أبعد الناس عن التكفير:

من سمات أهل السنة أنهم يعطون كل ذي حق حقه، وهم أبعد الناس عن التكفير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ومن سلك طريق الاعتدال عظَّم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»(٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذه حال أهل العلم والحق والسنّة؛ يعرفون الحق الذي جاء به الرسول؛ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول؛ ويدعون إليه؛ ويأمرون به نصحًا للعباد، وبيانًا للهدى والسداد. ومن خالف ذلك لم يكن لهم معه هوى، ولم يحكموا عليه بالجهل؛ بل حكمه إلى الله والرسول؛ فمنهم من يُكفره الرسول، ومنهم من يجعله من أهل الفسق أو العصيان، ومنهم من يعذره ويجعله من أهل الخطأ المغفور. والمجتهد من هؤلاء المأمور بالاجتهاد، يجعل له

---

(١) المجموع للنووي (٨/ ٢٠٣)، الأذكار له (ص١٦٠)، الاعتصام (١/ ١٣٥)، وأخرجه مسندًا بنحوه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص٣٣١)، وعزاه النووي في «التبيان» (ص١١٥) للحاكم.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ٤٢٩).

(٣) أخرجه اللالكائي رقم (١٩).

(٤) المعجم لابن الأعرابي (٤٣١).

(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٤٣).

أجرًا على فعل ما أمر به من الاجتهاد، وخطؤه مغفور له؛ كما دلّ الكتاب»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون من خالفهم فيه؛ بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمْرَان: ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»(٢)»(٣).

وقال ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله تعالى ـ، وهو يتكلم عن أهل السنة: «فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه وهم برآء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه، ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره ومعاداة أهله من هذا الوجه، فهم حكام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق، ولا يردون حق طائفة من الطوائف، ولا يقابلون بدعة ببدعة، ولا يردون باطلًا بباطل، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم؛ بل يقولون فيهم الحق ويحكمون في مقالاتهم بالعدل، والله سبحانه وتعالى أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف، فقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]»(٤).

وقال ابن قيم الجوزية رحمه الله: «والله تعالى يحب الإنصاف؛ بل هو أفضل حلية تحلى بها الرجل، خصوصًا مَن نصب نفسه حَكَمًا بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه؛ بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل بنزوله، يدين بدين العدل والإنصاف ويحكِّم الحجة وما كان عليه رسول الله»(٥).

وقال ابن تيمية: «فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم؛ فإن الظلم حرام مطلقًا كما تقدم؛ بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٤٢٢).

(٢) الأثر أخرجه البخاري، رقم (٤٥٥٧)، بلفظ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧). (٤) شفاء العليل (ص١١٣).

(٥) إعلام الموقعين (٤/ ١٤٨).

بعضهم لبعض؛ بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض. وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضًا»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أنه قد يجتمع في الشخص الواحد والطائفة الواحدة ما يحمد به من الحسنات وما يذم به من السيئات، وما لا يحمد به ولا يذم من المباحات، والعفو عنه من الخطأ والنسيان بحيث يستحق الثواب على حسناته ويستحق العقاب على سيئاته، بحيث لا يكون محمودًا ولا مذمومًا على المباحات والمعفوات، وهذا مذهب أهل السنة في فسّاق أهل القبلة ونحوهم، وإنما يخالف في هذا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ونحوهم، الذين يقولون: من استحق المدح لم يستحق الذم، ومن استحق الثواب لم يستحق العقاب، ومن يستحق العقاب لم يستحق الثواب»[(٢)].

وقال شارح الطحاوية: «والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه مبغوضًا من وجه، والحكم للغالب»[(٣)].

* القاعدة الحادية عشرة: أن أهل السنة جمعوا بين الرحمة واللِّين والشدة والغلظة:

فمن سماتهم الجمع بين الرحمة واللين والشدة والغلظة، بخلاف غيرهم ممن يأخذ جانبًا من هدي السلف ويدع الجانب الآخر، فيأخذون بالشدة في جميع أحوالهم، أو باللين في جميع أحوالهم.

أما أهل السنة فيجمعون بين هذا وهذا، وكل في موضعه، حسب ما تقتضيه المصلحة، ومقتضيات الأحوال.

وهم حقًّا كما قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس»[(٤)].

وقال أيضًا: «وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يكفرون من خالفهم فيه؛ بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧). (٢) التسعينية (٣/ ١٠٣١).
(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٤٧).
(٤) منهاج السنة (٥/ ١٥٨).

المسلمين بِقَوْلِهِ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمْرَان: ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»[(١)][(٢)].

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولهذا، كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن يكون الله ـ تعالى ـ فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافرًا؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهّال، وكان هذا خطابًا لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم، وأصل جهلهم شبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له، فكان هذا خطابنا، فلهذا، لم يقابل جهله وافتراؤه بالتكفير بمثله»[(٣)].

وهذه قصة يذكرها ابن تيمية تدل على عدل أهل السنة وإنصافهم مع أهل البدع، بالرغم من أنهم قد يلقون من المبتدعة ما يلقون من اعتداء وسوء معاملة حين تكون الغلبة لأولئك المبتدعة.

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ نَقَاوَةُ الْمُسْلِمِينَ، فَهُمْ خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ. وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ بِسَاحِلِ الشَّام جَبَلٌ كَبِيرٌ، فِيهِ أُلُوفٌ مِنَ الرَّافِضَةِ يَسْفِكُونَ دِمَاءَ النَّاسِ، وَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَقَتَلُوا خَلْقًا عَظِيمًا وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، وَلَمَّا انْكَسَرَ الْمُسْلِمُونَ سَنَةَ غَازَانَ، أَخَذُوا الْخَيْلَ وَالسِّلَاحَ وَالْأَسْرَى وَبَاعُوهُمْ لِلْكُفَّارِ النَّصَارَى بِقُبْرُصَ، وَأَخَذُوا مَنْ مَرَّ بِهِمْ مِنَ الْجُنْدِ، وَكَانُوا أَضَرَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ جَمِيعِ الْأَعْدَاءِ، وَحَمَلَ بَعْضُ أُمَرَائِهِمْ رَايَةَ النَّصَارَى، وَقَالُوا لَهُ: أَيُّمَا خَيْرٌ: الْمُسْلِمُونَ أَوِ النَّصَارَى؟ فَقَالَ: بَلِ النَّصَارَى. فَقَالُوا لَهُ: مَعَ مَنْ تُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: مَعَ النَّصَارَى. وَسَلَّمُوا إِلَيْهِمْ بَعْضَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. وَمَعَ هَذَا، فَلَمَّا اسْتَشَارَ بَعْضُ وُلَاةِ الْأَمْرِ فِي غَزْوِهِمْ، وَكَتَبْتُ جَوَابًا مَبْسُوطًا فِي غَزْوِهِمْ، وَذَهَبْنَا إِلَى نَاحِيَتِهِمْ وَحَضَرَ عِنْدِي جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، وَجَرَتْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مُنَاظَرَاتٌ وَمُفَاوَضَاتٌ يَطُولُ وَصْفُهَا، فَلَمَّا فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ بَلَدَهُمْ، وَتَمَكَّنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ، نَهَيْتُهُمْ عَنْ قَتْلِهِمْ وَعَنْ سَبْيِهِمْ، وَأَنْزَلْنَاهُمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مُتَفَرِّقِينَ لِئَلَّا يَجْتَمِعُوا»[(٤)].

---

(١) الأثر أخرجه البخاري، رقم (٤٥٥٧)، بلفظ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧).

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري (١/ ٢٥٣).

(٤) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٩ ـ ١٦٠).

❁ القاعدة الثانية عشرة: من سمات أهل السنة حرصهم على الجماعة والألفة ونبذهم للاختلاف والفرقة:

حرصهم على الجماعة والألفة، ودعوتهم لها وحث الناس عليها، ونبذهم للاختلاف والفرقة بين أهل العقيدة والتوحيد، وتحذير الناس من ذلك، كيف لا ورسول الله ﷺ قد قال: «**إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**»[1]، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ﴾ [آل عمران: ١٠٥، ١٠٦].

قال ابن عباس: «تبيضُّ وجوه أهل السنة، وتسودُّ وجوه أهل البدعة»[2].

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٧١٥).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ٧٢/ ٧٤). ولفظه: «عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ﴾، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾: فأهل السنة والجماعة وأولو العلم، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾: فأهل البدع والضلالة»، وابن أبي حاتم كما في التفسير (٣٩٥٠، ٣٩٥١): ولفظه «عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: في قوله ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ﴾، قال: تبيضُّ وجوه أهل السنة والجماعة، قوله تعالى: ﴿وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ﴾، وبه، عن ابن عباس... قال: تسودُّ وجوه أهل البدع والضلالة».
والخطيب كما في التاريخ (٧/ ٣٩٧): بلفظ: «﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ﴾، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾: فأهل البدع والأهواء، ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾: فأهل السنة».
والجرجاني، كما في تاريخه (ص١٣٢)، بلفظ: «عن ابن عباس: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ فهم أهل السنة والجماعة، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ فأهل الأهواء والزيغ».
والشريعة للآجري (٥/ ٢٥٦١).
وهذا الأثر مشهور، وتداوله كثير من العلماء في كتبهم دون إنكار له، كابن تيمية في مواضع كثيرة جدًّا، وابن القيم، وابن كثير، والشاطبي، وغيره.
ولا يُلتفت لقول من قال بتضعيف الأثر، فالضابط في مثل هذه الآثار ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: (قال الإمام أحمد: «ثلاثة علوم ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير»، وفي لفظ: «ليس لها أسانيد»، ومعنى ذلك: أن الغالب عليها أنها مرسلة ومنقطعة، فإذا كان الشيء مشهورًا عند أهل الفن وقد تعددت طرقه، فهذا مما يرجع إليه أهل العلم، بخلاف غيره). انتهى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، من كتاب تلخيص كتاب الاستغاثة، المعروف بالرد على البكري (ص١٦ ـ ١٧). ط: الدار العلمية، الهند.
ولعل في هذا تنبيهًا على ما ذكره مشهور حسن في تحقيقه لكتاب إعلام الموقعين حيث قال: «قلت: وإسناده ضعيف جدًّا، إن لم يكن موضوعًا؛ ففيه علي بن قدامة ضعيف، وشيخه =

فمن منهجهم الحرص على جمع كلمة المسلمين على الحق، فهم حريصون كل الحرص على وَحدة المسلمين، ولَمِّ شعثهم، وجمع كلمتهم على الحق، وإزالة أسباب النزاع والفرقة بينهم؛ لعلمهم أن الاجتماع رحمة، وأن الفرقة عذاب، ولأن الله ﷻ أمر بالائتلاف، ونهى عن الاختلاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٢، ١٠٣].

*** القاعدة الثالثة عشرة: أن أهل السنة يقولون: إن العقل الصريح دائمًا موافقٌ للرسول ﷺ لا يخالفه قط:**

فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان؛ لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه؛ فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول لا تخبر بُمحالات العقول، فهذا سبيل الهدى والسنة والعلم.

*** القاعدة الرابعة عشرة: أن أهل السنة يتميزون باعتقادهم أن الصحابةَ ـ رضوان الله عليهم ـ لم يكن أحدٌ منهم على بدعة:**

وما عُرفوا بذلك برغم ظهورِ بعض الفرقِ في زمانهم كالخوارجِ والقَدَرِيَّة والشيعةِ ونحو ذلك، ومع ذلك ما عُرِفَ عن أحدٍ من أصحاب النبي أنه قد حادَ عن هذا الطريق.

ونؤمنُ بأن أصحابَ النبي ﷺ كما وصفهم ابن مسعود رضي الله عنه حينما قال: «من كانَ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تؤمَن عليه الفتنة»(١)، وكما أُثِر عنه حيث قال: «إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبعُ ولا نبتدع»(٢).

فأصحابُ النبي ﷺ خيرُ هذه الأمة، والله تعالى قد زكَّاهم في كتابه وأمرَ بلزومِ

= مجاشع بن عمرو اتهم بالكذب، وشيخه ميسرة مثله، ثم إن المتأمل في هذا التفسير يجد فيه نكارة، وهي أنه مخالف لنص القرآن الكريم، فقد بيّن الله تعالى لنا من هم الذين تبيض وجوههم، ومن الذين تسود وجوههم، فقال: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران]»، انظر: تحقيق إعلام الموقعين عن رب العالمين لمشهور حسن (٢/ ٤٧٥).

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٤٧).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٩٦).

سبيلهم حيث قال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضيَ الله عن السابقين من المهاجرين والأنصار رضاءً مطلقًا بدونِ قيد، ورضيَ عنهم بعدهم رضاءً مقيَّدًا.. مقيَّدًا بأي أمر؟ باتباعهم بإحسان ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾.

ونهى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عن الافتراقِ عنهم ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

نهى عن الافتراقِ عن هذا الطريقِ وهذا السبيل، والمعالم بحمد الله تعالى واضحة، مرجعيةٌ استقامَ عليها الأوائل وحفظوها لنا بأسانيدها الصحيحةِ الثابتة ونقلوها لنا، وأصبحت ـ بحمد الله تعالى ـ ميراثًا سليمًا من كل بدعةٍ ومن كل شائبة يتوارثه أهل السنَّةِ جيلًا بعدَ جيل، وينقله الخيارُ من هذه الأمة، ينقله ورثةُ الأنبياء لكلِّ جيلٍ من هذه الأجيال.

فلذلك، لا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بثباته وعدمِ اضطرابه، ولا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بلزومِ كلام الله وبلزومِ كلام رسوله، ولا عجبَ أن يستمرَ هذا الإسناد محفوظًا جيلًا بعدَ جيل.

فهذه هي مرجعيةُ أهل السنَّة التي بحمد الله تعالى نُقلِت لنا في كتبِ الاعتقاد، ولزِمَها أهلُ السنَّةِ على مدى هذه الأزمانِ وهذه الأعصار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخصٍ انتصارًا مطلقًا عامًّا، إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًّا، إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا؛ فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء فإنهم قد يجمعون على خطأ؛ بل كل قولٍ قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ؛ فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مُسَلَّمًا إلى عالِمٍ واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله ﷺ، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم.

ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول، قبل وجود المتبوعين الذين تُنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم عَلِمَ من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلا بد أن يكون قوله إن كان حقًّا مأخوذًا عمَّا جاء به الرسول، موجودًا فيمن قبله، وكل قول قِيلَ في دين الإسلام، مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون، لم يقله أحد منهم؛ بل قالوا خلافه، فإنه قول باطل[١].

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال أيضًا: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فقد تبين أن الواجب طلب علم ما أنزل الله على رسوله ﷺ من الكتاب والحكمة، ومعرفة ما أراد بذلك كما كان على ذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم، فكل ما يحتاج الناس إليه في دينهم، فقد بيَّنه الله ورسوله بيانًا شافيًا، فكيف بأصول التوحيد والإيمان، ثم إذا عرف ما بيَّنه الرسول نظر في أقوال الناس، وما أرادوه بها، فعُرضت على الكتاب والسنة»[٢].

* القاعدة الخامسة عشرة: وسطية أهل السنة بين الطوائف والفرق:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «أهل السنة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل الأخرى»[٣].

فأهل السنة هم أعرف الناس بالحق، ولذلك، فإن كل طائفة سوى أهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله ﷺ، لا ينفردون عن طائفة أهل السنة إلا بقول فاسد، ولا ينفردون بقول صحيح، وكل من كان عن السنة أبعد، كان انفراده

---

(١) منهاج السنة (٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٣). (٢) مجموع الفتاوى (١٧/٤٤٣).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/١٤١).

بالأقوال والأفعال الباطلة أكثر(١).

❐ المسألة الرابعة: سمات مناهج أهل الباطل.

أحيانًا لا يعرفَ الإنسان مدى قيمةِ هذه القواعد وهذه الثوابت التي تمت الإشارة إليها إلا إذا عرَّجَ على ذكر بعضِ سمات أهلِ البدع وقارن بينها وبين ما عليه أهل السنَّةِ والجماعة.

وكما قيل: «بضدِّها تتميزُ الأشياء»، «والضدُّ يُظهرُ حُسنه الضدُّ»، ومن تلك السمات ما يلي:

أولًا: يجعلون أقوالهم هي الأصل وما جاء في الكتاب والسنة تبع لها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك، أن يبتدع بدعةً برأي رجالٍ وتأويلاتهم، ثم يجعل ما جاء به الرسول تبعًا لها، ويحرف ألفاظه، ويتأول على وفق ما أصَّلوه.

وهؤلاء تجدهم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول، ولا يتلقون الهدى منه، ولكن ما وافقهم منه قبلوه، وجعلوه حجةً لا عمدة، وما خالفهم تأولوه، كالذين يحرفون الكلم عن مواضعه، أو فوضوه، كالذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني»(٢).

وقال أيضًا: «وأمّا أهل البدع: فهم أهل أهواء وشبهات، يتّبعون أهواءهم فيما يُحبّونه ويُبغضونه، ويحكمون بالظنّ والشبه؛ فهم لا ﴿يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾﴾ [النجم: ٢٣]. فكلّ فريقٍ منهم قد أصّل لنفسه أصلَ دينٍ صنعه؛ إمّا برأيه وقياسه الذي يُسمّيه عقليّات؛ وإمّا بذوقه وهواه الذي يُسمّيه ذوقيّات، وإمّا بما يتأوّله من القرآن، ويُحرّف فيه الكلم عن مواضعه، ويقول إنّه إنّما يتّبع القرآن كالخوارج؛ وإمّا بما يدّعيه في الحديث والسنّة ويكون كذبًا وضعيفًا كما يدّعيه الروافض؛ من النصّ والآيات. وكثيرٌ ممّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتجّ من القرآن بما يتأوّله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجّة لا عمدة، وعمدته في الباطن على رأيه، كالجهميّة والمعتزلة في الصفات والأفعال،

---

(١) منهاج السنة (٣/ ٦٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩) و(١٦/ ٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٧) و(٣/ ٧٧) والصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٦، و٦٣٣).

بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنّهم قد يقصدون متابعة النصّ»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وجماع الأمر أن الأدلة نوعان: شرعية، وعقلية.

فالمدَّعون لمعرفة الإلهيات بعقولهم، من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم: إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه، أو يقولون: عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيناه؛ بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم.

والمدَّعون للسنة والشريعة واتباع السلف من الجهال بمعاني نصوص الأنبياء، يقولون: إن الأنبياء ـ والسلف الذين اتبعوا الأنبياء ـ لم يعرفوا معنى هذه النصوص التي قالوها والتي بلَّغوها عن الله، أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس، فهؤلاء الطوائف قد يقولون: نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل، وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهاد الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذي لم يبينوا به مرادهم، أو أنا عرفنا الحق بعقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أُمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها.

أو يقولون: بل هذه الأمور لا تُعرف بعقل ولا نقل؛ بل نحن منهيون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات، وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات»[(٢)].

ثانيًا: من سمات مناهج أهل الباطل أن عامتهم لا يعرفون ما جاء في الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول: إما عجزًا وإما تفريطًا، فإنه يحتاج إلى مقدمتين:

أن الرسول قال كذا، وأنه أراد به كذا.

أما **المقدمة الأولى**: فعامتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن، وإن كان من غلاة أهل البدع مَن يرتاب في بعضه، لكن الأحاديث عامة أهل البدع جهَّال بها، وهم يظنون أن هذه رواها آحاد يجوِّزون عليهم الكذب والخطأ، ولا يعرفون من كثرة

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٤٢٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٨ ـ ١٩).

طرقها وصفات رجالها، والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعًا يقينًا بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

وأما المقدمة الثانية: فإنهم لا يعرفون معاني القرآن والحديث، ومنهم من يقول: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، وقد بسطنا الكلام على فساد ذلك في غير هذا الموضع»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإذا كانت الطائفة عن الله وعن رسوله أبعد، كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلّم صحة الحديث. وربما قال لقوله ﷺ: كذا.. وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر»(٢).

ثالثًا: من سمات مناهج أهل الباطل أنهم يتعاملون مع النصوص بما يوافق أهواءهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكثير منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب فيتأول تأويلاتهم، فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها، والتي تخالفهم يتأولونها، وكثير منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر اتباع نص أصلًا، وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية»(٣).

رابعًا: من سمات مناهج أهل الباطل:

١ ـ أنهم يلبسون الحق بالباطل.

٢ ـ أنهم يقيمون الباطل بدلًا عن الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٧١﴾ [آل عمران: ٧١]: هما متلازمان، فإن من لبّس الحق بالباطل فجعله ملبوسًا به خفي من الحق بقدر ما ظهر من الباطل،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩)، و(١٦/ ٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل: (١/ ٧) و(٣/ ٧٧)، والصواعق المرسلة: (٢/ ٤٥٦، و٦٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٣٤، ٤٤٤، ٤٤٥)، و(١٨/ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢)، و(٧/ ١١٨)، ومنهاج السنة (٢/ ١٠٩)، ودرء تعارض العقل والنقل (٣/ ٧٦)، وكتاب النبوات (ص١٦٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٣، ٥٢٣).

فصار ملبوسًا، ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلًا فيلبس الحق بالباطل، ولهذا كان كل من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله فلا بد أن يظهر باطلًا.

وهكذا أهل البدع لا تجد أحدًا ترك بعض السنة التي يجب التصديق بها والعمل إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئًا من السنة، كما جاء في الحديث: «ما ابتدع قوم بدعة إلا تركوا من السنة مثلها»، أخرجه الإمام أحمد[١]، وقد قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ١٤﴾ [المائدة: ١٤].

فلما تركوا حظًّا مما ذكروا به اعتاضوا بغيره، فوقعت بينهم العداوة والبغضاء، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ٣٦﴾ [الزخرف: ٣٦]»[٢].

«فعلى المسلم أن يحذر من هاتين الصفتين الذميمتين فهي من سمات أهل الكتاب»[٣].

خامسًا: من سمات مناهج أهل الباطل اتباع المتشابهات والألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة.

قال النبي ﷺ في وصف أهل الأهواء والبدع: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ**»[٤].

وقد تحدث علماء السلف عن سمات الفرق الهالكة وأسباب تفرقهم وما أحدثوه في الدين، تحدثوا من باب النصيحة والتحذير.

• فقد سأل عمرو بن قيس الحكم بن عتبة: «ما اضطر الناس إلى هذه الأهواء أن يدخلوا فيها؟ قال الخصومات»[٥].

---

(١) واللفظ عند أحمد: «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنة، فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة» (٤/ ١٠٥). ضعفه الألباني بهذا اللفظ في ضعيف الجامع رقم (٤٩٨٣)، ورواه في المشكاة رقم (٤٨) ١٨٧، والدارمي في سننه: (١/ ١٥٨)، وعند عبد الرزاق في مصنفه: «ما ابتدع قوم بدعة قط إلا استحلوا بها السيف» (١٠/ ١٥١). وصحح الحديث الذي ذكره شيخ الإسلام في المشكاة رقم (٤٩) ١٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٢، ١٧٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٩٤)، ومنهاج السنة (٤/ ٥٤٨)، والاستقامة (١/ ٣) و(٢/ ٣٠٠).

(٤) رواه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

(٥) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٨٢).

• وقال الفضيل بن عياض: «لا تجادلوا أهل الخصومات فإنهم يخوضون في آيات الله»[١].

• وفي مصنف عبد الرزاق أن رجلًا قال لابن عباس: «الحمد لله الذي جعل هوانا على هواكم. فقال: كل هوى ضلالة»[٢].

• وعن أبي قلابة قال: «ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف»[٣].

فالله تعالى قد ذم في كتابه من يتتبع المتشابهات، ورسوله ﷺ، كما عاقب عمر رضي الله عنه صبيغًا.

وقد صارت هذه العادة سمة وشعارًا لأهل البدع والأهواء ومنهجًا ينتهجونه في التلبيس، وسلَّمًا للوصول إلى بغيتهم وطريقًا في تحقيق نواياهم السيئة، ومِعْوَلًا يهدمون به أصول الدين، ويعارضون بها الحق بعدما تبين للناس، ويلبسون به على عقول العوام ويفسدون به دينهم بإلقاء الشبهات تارة وباستخدام الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة تارة أخرى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولهذا، قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، مما كتبه في حبسه، قال في أوله: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضلَّ إلى الهدى ويبصرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من تائه ضالٍّ قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبِّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين»[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على كلام الإمام

---

(١) رواه الدارمي برقم (٤٠٦).
(٢) المصنف لابن أبي شيبة (١١/ ١٢٦).
(٣) الشريعة للآجري (١/ ٤٦).
(٤) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد (ص١)/٦. ومجموع الفتاوى (١/ ٣) و(٤/ ٢١٧) و(١١/ ٤٣٥)، و(١٥/ ٢٨٤) و(١٧/ ٣٠٠)، ومنهاج السنة (٥/ ٢٧٣).

أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «المبتدعة يستعملون ألفاظ الكتاب والسنة واللغة ولكن يقصدون بها معاني أخر.

والمقصود هنا قوله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشبِّهون عليهم»[(١)]، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة، التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس، لكن بمعانٍ أُخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر، فيحصل الاشتباه والإجمال»[(٢)].

سادسًا: من سمات أهل الباطل طعنهم في الصحابة.

فها هي الفرق الكبار: المعتزلة والخوارج والشيعة كلهم يطعن في الصحابة رضوان الله عليهم طعنًا صريحًا[(٣)]:

أما المعتزلة، فقد طعن زعيمهم النظَّام في أكثر الصحابة وأسقط عدالة ابن مسعود، وطعن في فتاوى علي بن أبي طالب، وثلب عثمان بن عفان، وطعن في كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم. فنسب خيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق.

ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ولم يره حجة، وأجاز أن تجتمع الأمة على الضلالة[(٤)].

وأيضًا، كان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال يشكك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، فقال مقالته المشهورة: لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه[(٥)]. ووافقه على ذلك صاحبه عمرو بن عبيد وزاد عليه بأن قطع بفسق كل من الفريقين.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ (ص١٧٣ ـ ١٧٤).

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ٢٢٢) (٦/ ١٩٢).

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادي (٣١٨) وما بعدها.

(٤) فضل الإجماع (ص١٤٠).

(٥) انظر: أصول الدين لابن طاهر البغدادي (٢٩٠ ـ ٢٩١).

وأما الخوارج فتكفيرهم لعلي وأكثر الصحابة ﵃ واستباحتهم لدمائهم وأموالهم مشهور معلوم؛ بل ساقوا الكفر إلى كل من أذنب من هذه الأمة.

أما الشيعة فشعارهم الطعن في سائر الصحابة - عدا آل البيت - وغلاتهم من السبئية والبيانية وغيرهم قد حكم علماء الإسلام عليهم بالردة والخروج من الدين بالكلية.

والإمامية منهم ادَّعت ردة أكثر الصحابة بعد النبي ﷺ.

والأشاعرة ونحوهم من المتكلمين ممن يدعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين، وهو طعن فيهم من هذا الوجه. ولهذا، قال ابن تيمية ﵀ - بعد أن حكى عنهم هذا الكلام -: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض»(١).

فالخوارج طعنوا في أصحابِ النبي ﷺ، طعنوا ما طعنوا وكفَّروا ما كفَّروا.

وكذلك، جاء من بعدهم المعتزلة حتى يقول عمرو بن عبيد: «لو جاءَ كلا الفريقين عليّ ومَن معه، ومعاوية ومَن معه، يشهدون عندي على حزمة بَقْل ما قبلت شهادةَ أحدٍ منهم»(٢)، فطعنوا بها في هذه المرجعية، وأطلق عمرو بن عبيد على ابنِ عمر أنه من الحشوية(٣).

سابعًا: من سمات أهل الباطل انتقاصهم لعلوم السلف وقولهم: بأن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «ولا يجوز أن يكون الخالفون أعلم من السالفين كما قد يقوله بعض الأغبياء ممن لم يقدر قدر السلف؛ بل ولا عرف الله ورسوله والمؤمنين به حقيقة المعرفة المأمور بها: من أن «طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم»، فإن هؤلاء المبتدعين الذين يفضلون طريقة الخلف من المتفلسفة ومن حذا حذوهم على طريقة السلف، إنما أتوا من حيث ظنوا، أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميِّين الذين قال الله فيهمْ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظن الفاسد أوجب «تلك المقالة»

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).
(٢) انظر: العرش، للذهبي (١/ ٥١).
(٣) منهاج السّنة (٢/ ٥٢٠).

التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف وضلوا في تصويب طريقة الخلف؛ فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف»(١).

ثامنًا: من سمات أهل الباطل أنهم جمعوا بين الجهل والظلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصل فاسد مبني على جهل وظلم، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس. ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض. والخوارج تكفِّر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يكفِّر فسَّق. وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيًا، ويكفرون من خالفهم فيه»(٢).

تاسعًا: ومن سمات مناهج أهل الباطل أن استدلالاتهم واهية.

ما يحتج به أهل البدع، فشبههم لا تخرج عن أحد الأمور التالية:

١ ـ إما آيات وأحاديث صحيحة يتأولونها ويتعسَّفون في تفسيرها حتى توافق ما جاءوا به من الباطل، مع أنه ليس فيها دلالة على ما يزعمون ويدَّعون.

٢ ـ وإما أحاديث واهية أو موضوعة لا يحتج بها ولا يعتمد عليها؛ بل هي مخالفة لأهم قواعد هذا الدين المبنية على الآيات والأحاديث الثابتة الصحيحة.

وهذا الصنف هو أغلب بضاعتهم؛ بل وأكثر ما يستدلون به عند عرض بدعهم؛ إما جهلًا منهم بحكم هذه الأحاديث، أو لعلمهم بأن هذا النوع من الأدلة هو مما يسهل ترويج باطلهم عند العوام الذين لا يستطيعون أن يميزوا بين الصحيح والضعيف من الأحاديث.

٣ ـ وإما بحكايات مكذوبة منسوبة لبعض أئمة هذا الدين الذين لهم في نفوس الناس منزلة ومكانة. وتلك الحكايات مروية بأسانيد مظلمة عن رجال مجهولين وهي مردودة بما اشتهر عن أولئك الأئمة من أقوال ذكرت في كتبهم أو رويت عن طريق تلاميذهم بأسانيد صحيحة تؤكد زيف تلك الحكايات المنسوبة إليهم وتبرهن على بطلانها.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٨، ٩).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧).

٤ ـ أو بمنامات لا تخلو من أحد أمرين: إما كذب صاحبها، أو تلبيس الشياطين عليه، ويشهد لهذا ويؤكده مخالفتها لقواعد هذا الدين وأصوله.

ويا سبحان الله كيف يتصور أن يترك شرع الله من أجل أحلام ومنامات أو أقوال من تكلم في الدين بلا علم، وليس معه فيما يقول ويدعي دليل شرعي، ويجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير.

٥ ـ أو بحجج هي من جهة الرأي والذوق أوهن من بيوت العنكبوت، ولا يخفى ضعفها وفسادها ومخالفتها لقواعد هذا الدين وأصوله إلا على الجهلة وأصحاب الهوى أتباع كل ناعق الذين لم يستضيئوا بنور العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأما أولئك الضلّال أشباه المشركين والنصارى، فعمدتهم: إما أحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو منقولات عمن لا يحتج بقوله، إما أن يكون كذبًا عليه، وإما أن يكون غلطًا منه، إذ هي نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم، وإن اعتصموا بشيء مما ثبت عن الرسول ﷺ حرَّفوا الكلم عن مواضعه وتمسكوا بمتشابهه وتركوا مُحكَمه كما يفعل النصارى»(١).

والمقام هنا لا يتسع لعرض تلك الشبه والرد عليها، فمن أراد الاستزادة في هذا الشأن فعليه بمظان ذلك في كتب علماء السلف(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**»(٣).

---

(١) الرد على البكري (ص٣٥٢).

(٢) انظر:
أ ـ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية.
ب ـ الرد على الأخنائي لشيخ الإسلام ابن تيمية.
ت ـ الرد على البكري لشيخ الإسلام ابن تيمية.
ث ـ صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان للشيخ محمد بشير السهسواني.
ج ـ الصواعق المرسلة الشهابية للشيخ سليمان بن سحمان.
ح ـ غاية الأماني في الرد على النبهاني للشيخ محمود شكري الألوسي.

(٣) أخرجه مسلم، رقم (٥٠).

عاشرًا: من سمات أهل الباطل زعمهم أن أهل السنة أَهْلُ تَقْلِيدٍ لَيْسُوا أَهْلَ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَمِنَ الْعَجَبِ: أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل. وربما حكي إنكار النظر عن بعض أئمة السنة، وهذا مما ينكرونه عليهم، فيقال لهم: ليس هذا بحق؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم. والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك؛ بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ «النظر والاستدلال»، ولفظ «الكلام»، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال. وهذا كما أن طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه «أصول الدين»، وهذا اسم عظيم، والمسمى به فيه من فساد الدين ما الله به عليم. فإذا أنكر أهل الحق والسنة ذلك، قال المبطل: قد أنكروا أصول الدين. وهم لم ينكروا ما يستحق أن يسمَّى أصول الدين، وإنما أنكروا ما سمَّاه هذا أصول الدين، وهي أسماء سمّوها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان، فالدين ما شرعه الله ورسوله، وقد بيَّن أصوله وفروعه، ومن المحال أن يكون الرسول قد بيَّن فروع الدين دون أصوله كما قد بيَّنا هذا في غير هذا الموضع، فهكذا، لفظ النظر والاعتبار والاستدلال. وعامة هذه الضلالات إنما تطرق من لم يعتصم بالكتاب والسنة كما كان»[(١)].

الحادي عشر: ومن سمات أهل الباطل تكفيرهم لخصومهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأيضًا، فإنه لا يعرف من أهل الكلام أحد إلا وله في الإسلام مقالة يكفر قائلها عموم المسلمين حتى أصحابه، وفي التعميم ما يغني عن التعيين، فأي فريق أحق بالحشو والضلال من هؤلاء؟ وذلك يقتضي وجود الردة فيهم كما يوجد النفاق فيهم كثيرًا. وهذا إذا كان في المقالات الخفية فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها؛ لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة التي تعلم العامة

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٥، ٥٦).

والخاصة من المسلمين أنها من دين المسلمين»(١).

الثاني عشر: من سمات أهل الباطل اضطراب أقوالهم وتنقُّلهم من قول إلى قول.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالًا من قول إلى قول، وجزمًا بالقول في موضع، وجزمًا بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر. «لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ: هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له، بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد»(٢). ولهذا، قال بعض السلف ـ عمر بن عبد العزيز أو غيره ـ: «من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل»(٣)»(٤).



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٣).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٤٥٥٣) ومسلم برقم (١٧٧٣).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).



قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٢﴾ «فمن السنَّة لزوم الجماعة، فمن رغب عن الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه[(١)]، وكان ضالًّا مضلًّا».

الشرح

في هذا النص عدة أمور:

الأمر الأول: شرح قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: **«فمن السنَّة لزوم الجماعة»**.

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: معنى الجماعة.

أ ـ تعريف الجماعة لغة:

١ ـ أصل الكلمة: من مادة (جمع)، قال ابن فارس: «الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضامّ الشيء»[(٢)].

٢ ـ تصاريفها: الجماعة: مصدر جمع من باب منع. يقال: جمعت الشيء جمعًا. وأجمعت على الأمر إجماعًا وأجمعته وجماعة. خلاف التفريق[(٣)].

٣ ـ استعمالاتها ومعانيها: لهذه الكلمة استعمالات متعددة في لغة العرب، منها:

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٠ رقم ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من فارق الجماعة شبرًا فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»**. وأبو داود في سننه (٤٧٥٨)، والحاكم (١/ ١١٧)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٨٩٢).
وأخرج أحمد (٤/ ١٣٠)، رقم (١٧١٧٠، ٤/ ٢٠٢)، رقم (١٧٨٠٠، ٥/ ٣٤٤)، رقم (٢٢٩١٠) من حديث الحارث الأشعري رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: **«وأنا آمركم بخمس، الله أمرني بهن: السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة، فإنه من فارق الجماعة قِيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجع...»** الحديث.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٧٩) ـ مادة (جمع).

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ـ مادة (جمع).

الجماعة: يطلق من كل شيء على القليل والكثير، وأجمعوا على الأمر: اتفقوا عليه.

جمع مكة: سمي لاجتماع الناس به، وجمَّعت الشيء: إذا جئت به من هاهنا وهاهنا.

وإذا أردت جمع المتفرق قلت: جمعت القوم فهم مجتمعون، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣].

تَجمَّع القوم: اجتمعوا أيضًا من هاهنا وهاهنا. والجميع: ضد المتفرق.

وأجمع أمره: أي جعله جميعًا بعد ما كان متفرقًا.

اجتمع: اجتمع السيل من كل موضع. فلاة مجتمعة: يجتمع فيها الناس ولا يتفرقون خوف الضلال.

استجمع الفرس جريًا(١).

الخلاصة: هذه المعاني كلها متقاربة تنصب في معنى واحد كما قال ابن فارس (يدل على انضمام الشيء).

وتدل على من يجمعهم غرض واحد، وهو ضد التفرق والتشتت في الضلال.

ب ـ تعريف الجماعة في الاصطلاح الشرعي:

❐ المسألة الأولى: ورود لفظ «الجماعة» في الشرع.

أولًا: السنة: ومنه:

• قول النبي ﷺ: «**تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ**»(٢)، في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟

قال: «**نعم**».

قلت: وهل بعد هذا الشر من خير؟

قال: «**نعم، وفيه دَخَن**»(٣).

---

(١) يراجع: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٨٠) ـ مادة (جمع)، اللسان ـ مادة (جمع) المصباح المنير (١/ ١٠٨) ـ مادة (جمع)، والغرب في ترتيب المعرب ـ مادة (جمع).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٠٦).

(٣) دخن: بالمهملة ثم المعجمة المفتوحتين بعدها نون: هو الحقد، وقيل: فساد القلب. فتح الباري (١٢/ ٣٢).

قلت: وما دخنه؟

قال: «**أقوام يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتُنكر**».

قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟

قال: «**نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**».

قلت: يا رسول الله، صِفهم لنا.

قال: «**هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**».

• قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟

قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**».

قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟

قال: «**فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ المَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ**»[(١)].

• عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**نَضَّرَ[(٢)] اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ. ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ[(٣)] عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ العَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ**»[(٤)].

• ومنه قوله ﷺ: «**مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[(٥)].

• وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي قال: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٠٦)، ورقم (٧٠٨٤)، ومسلم، رقم (١٨٤٧).

(٢) قال العراقي: روي مشددًا ومخففًا، ومعناه: ألبسه النضرة، وخلوص اللون، يعني: جمَّله الله وزيَّنه. انظر: فتح القدير، للمناوي (٦/ ٢٨٦)..

(٣) قال ابن الأثير: هو من الإغلال: الخيانة في كل شيء - يعني: بضم الياء -، قال: ويروى بفتح الياء من الغِل، وهو الحقد والشحناء، أي: لا يدخله حقد يزيله عن الحق. النهاية (٣/ ٣٨).

(٤) أخرجه الترمذي، رقم (٢٦٥٨)، والشافعي في الرسالة (٤٠١)، عن سفيان، به، وصحح سنده الألباني في تخريج المشكاة مع المشكاة (١/ ٧٨).

(٥) أخرجه البخاري، رقم (٧٠٥٤).

(٦) أخرجه البخاري، رقم (٧٠٥٤) ورقم (٧١٤٣)، ومسلم، رقم (١٨٤٩).

وأخرجاه من طريق عبد الوارث، عن الجعد، به، بلفظ: «**من كره من أميره شيئًا فليصبر، فإنه من** =

• عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ[(١)] يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ»[(٢)].

• عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: «عَلَيْكُمْ بِالجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الِاثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ الجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الجَمَاعَةَ»[(٣)].

• عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ»[(٤)].

• عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «لَا يَجْمَعُ اللهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا، وَيَدُ اللهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَمَنْ شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ»[(٥)].

ثانيًا: في الآثار:

• فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

• قال: «تبيض وجوه أهل السنة والجماعة، وتسودُّ وجوه أهل البدعة والفرقة»[(٦)].

• سئل أبو مسعود الأنصاري عن الفتنة، فقال: «عليك بالجماعة فإن الله لم يكن

= خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية»، وهذا لفظ البخاري، ومسلم بنحوه.

(١) عِمِّيَّة: قال النووي: كذا ضبطناه عن أشياخنا في صحيح مسلم بكسر العين والميم وتشديد الياء وفتحها، وضبطته في كتب اللغة على أبي الحسين بن سراج بالوجهين. الضم والكسر في العمل، والمعنى: أنها كالأمر الأعمى لا يتبين وجهه، حكاه عن الإمام أحمد، وأشار إلى تفسيرها في الحديث نفسه. مشارق الأنوار (٢/ ٨٨).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (١٨٤٨).

(٣) أخرجه الترمذي، رقم (٢١٦٥)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني في صحيح الترمذي، والصحيحة، رقم (١١١٦).

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، رقم (٩٣)، وحسنه الألباني في الصحيحة، رقم (١٦٧)، وفي صحيح الترغيب، رقم (٩٦٦).

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، رقم (٨٠)، والحاكم في المستدرك، رقم (٣٩٣)، واللفظ له، وحسنه الألباني في الصحيحة، رقم (١٣٣١)، وصحيح الجامع، رقم (١٨٤٨).

(٦) تفسير ابن كثير: ١/ ٣٦٩.

ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى تستريح أو يستراح من فاجر. وقال: «إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة»[(١)].

• وقال ابن مسعود: «عليك بالسمع والطاعة فإنها حبل الله الذي أمر به». ثم قبض يده وقال: «إن الذي تكرهون في الجماعة خير من الذي تحبون في الفرقة»[(٢)].

☐ المسألة الثانية: معانيها.

ذكرَ العلماء لمعنى لفظ الجماعة عدة معان تدور جميعها على أحد أمرين:

الأمر الأول: الجماعة في أمر الدين (وهي الجماعة العلمية)، ومن ذلك قولهم:

الجماعة: هم الصحابة رضوان الله عليهم.

الجماعة: أهل العلم؛ لأن الله جعلهم حجة على الخلق، والناس تبع لهم في أمر الدين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ عن تعريف الجماعة باعتبار أمر الدين: «جماعة المسلمين المتمسكين بالكتاب والسنة وبما كان عليه السلف الصالح ويؤثرون كلام الله على كلام كل أحد، ويقدمون هدي رسول الله على هدي كل أحد، ومتعاونين على البر والتقوى متحدين على الحق متراحمين فيه»[(٣)].

الأمر الثاني: الجماعة في أمر الإمامة العظمى، أو ما يسمى الجماعة السلطانية، وهي أمور الخلافة والولاية.

ومن ذلك قولهم:

الجماعة: الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره.

الجماعة: السواد الأعظم.

والسبب في هذا التنوع في تعريف الجماعة هو أن الناس تبع لأمرائهم وعلمائهم، فهم يتبعون أمراءهم فيما لهم سلطة فيه؛ وهم كذلك تبع لعلمائهم في أمر الدين.

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/ ٧٧٠). تحقيق: الهلالي.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

وانظر: كتاب وجوب لزوم الجماعة وترك الفرقة لجمال أحمد بادي رسالة جامعية ماجستير (ص٨٨ ـ ٩٧).

وكتاب المراد الشرعي بالجماعة للدكتور صالح بن عبد الله العبود (ص٣٢).

وكتاب الأحاديث الواردة في لزوم الجماعة دراسة حديثية فقهية للدكتور حافظ بن محمد الحكمي.

فنجد أن هذه الأقوال كلها متقاربة، وهي من باب اختلاف التنوع.

قال الشاطبي: «فما كانوا عليه من أمر دينهم فهو الحق، ومن خالفهم مات ميتة جاهلية، سواء خالفهم:

- في شيء من الشريعة.
- أو في إمامهم وسلطانهم.

فهو مخالف للحق.

وممن قال بهذا أبو مسعود الأنصاري وابن مسعود، فروي أنه لما قتل عثمان:

- سئل أبو مسعود الأنصاري عن الفتنة، فقال: «عليك بالجماعة، فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، واصبر حتى تستريح أو يستراح من فاجر». وقال: «إياك والفرقة فإن الفرقة هي الضلالة».
- وقال ابن مسعود: «عليك بالسمع والطاعة، فإنها حبل الله الذي أمر به». ثم قبض يده وقال: «إن الذي تكرهون في الجماعة خير من الذي تحبون في الفرقة»[1].

□ المسألة الثالثة: شرح قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: «فمن رغب عن الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه[2]، وكان ضالًّا مضلًّا».

❋ أولًا: معنى الافتراق:

- **أولًا ـ تعريف الفرقة لغة وشرعًا:**

أ ـ تعريف الفرقة لغة:

١ ـ أصل الكلمة: من مادة (ف ر ق).

---

(١) الاعتصام (٢/ ٧٧٠).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ١٨٠ رقم ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من فارق الجماعة شبرًا فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**».
وأبو داود في سننه (٤٧٥٨)، والحاكم (١/ ١١٧)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (٨٩٢).
وأخرج أحمد (٤/ ١٣٠)، رقم (١٧١٧٠، ٤/ ٢٠٢)، رقم (١٧٨٠٠، ٥/ ٣٤٤)، رقم (٢٢٩١٠)، من حديث الحارث الأشعري رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «**وأنا آمركم بخمس، الله أمرني بهن: السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة، فإنه من فارق الجماعة قِيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجع...**» الحديث.

• قال ابن فارس: الفاء والراء والقاف أُصَيل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين(١).

٢ ـ تصاريفها: الفرقة بالضم: مصدر الافتراق. وهو اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي من الافتراق، وفارق الشيء مفارقة: باينه، والاسم: الفرقة. خلاف الجمع(٢).

وتفرق تفرقًا وتِفِرَّاقًا: ضد التجمع، كافترق(٣).

٣ ـ معانيها: لهذه الكلمة استعمالات متنوعة في لغة العرب، منها:

الفَرْق: خلاف الجمع. فرقه يفرُقُه فَرقًا، وفرّقه، وقيل: فَرَقَ للصلاح فَرْقًا، وفرَّق للإفساد تفريقًا(٤).

التفرق والافتراق سواء.

ومنهم من يجعل التفرّق للأبدان. والافتراق في الكلام. ويقال: فرَقت بين الكلامين فافترقا. وفرّقت بين الرجلين فتفرّقا(٥).

والتفرق: الانقسام والانشقاق، والفَرْقُ: القِسْم، والجمع أفراق. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠]، معناه: شققناه. وقراءة (فرّقنا بكم البحر)، بتشديد الراء، شاذة من ذلك؛ أي جعلناه فِرَقًا وأقسامًا(٦).

المفارقة: المباينة، وفارق الشيء مفارقة وفراقًا: باينه(٧).

والفرق: الفصل بين الشيئين(٨).

الفرقة بالكسر: الطائفة من الناس، جمع: فِرَق(٩).

والفرقة: القطعة المنفصلة، ومنه: الفِرقة للجماعة المتفردة من الناس(١٠).

وانفرق: انفصل(١١).

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٤٩٣) ـ مادة (فرق).

(٢) اللسان (١٠/ ٢٤٣)، ومختار الصحاح (ص٥١٧)، وتاج العروس ـ مادة (فرق).

(٣) القاموس المحيط ـ مادة (فرق).

(٤) اللسان (١٠/ ٢٤٣) ـ مادة (فرق).

(٥) اللسان (١٠/ ٢٤٣) ـ مادة (فرق). وتاج العروس ـ مادة فرق. ومفردات ألفاظ القرآن للراغب ـ مادة (فرق).

(٦) اللسان (١٠/ ٢٤٣) ـ مادة (فرق).

(٧) اللسان ـ مادة (فرق).

(٨) اللسان (١٠/ ٢٤٣) ـ مادة (فرق).

(٩) القاموس المحيط (ص٩١٨) ـ مادة (فرق).

(١٠) القاموس المحيط (ص٩١٨) ـ مادة (فرق).

(١١) القاموس المحيط (ص٩١٨) ـ مادة (فرق).

والفَرَق: تباعُد ما بين الثَّنِيَّتين[(١)].

الفارق من الإبل: التي تفارق إلفها فتنتج وحدها[(٢)].

والفريق: الجماعة المتفرقة عن آخرين[(٣)].

والتفريق: أصله: التكثير، ويقال ذلك في تشتيت الشمل والكلمة. نحو: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى ﴿٩٤﴾﴾ [طه: ٩٤]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقرئ: (فارقوا)[(٤)]. وفرّقه تفريقًا وتفرِقة: بدَّده، وأخذ حقه بالتفاريق[(٥)].

والخلاصة: إذا جمعنا هذه المعاني نجد أنها متقاربة تدل على:

التفرق، والانقسام، والانشقاق والانفراد، والمباينة، والمفاصلة، والمقاطعة، والمفارقة، والانقطاع، والتشتت، والتباعد، والتنافر والخروج عن الحق وعن الجماعة واختيار الشذوذ.

- **تعريف التفرق في الاصطلاح:**

والتفرق في الشرع يطلق على أمور؛ **منها**:

١ ـ التفرق في الدين: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقوله: ﴿أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورى ١٣]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن الذي شرع لنا هو الذي وصى به الرسل، وهو الأمر بإقامة الدين والنهي عن التفرق فيه»[(٦)]، ومنه: عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**»[(٧)]، وهو التفرق في الأصول، والخروج عن السنة.

٢ ـ التفرق عن جماعة المسلمين: وهم عموم أمة الإسلام في عهد الرسول ﷺ،

---

(١) تاج العروس ـ مادة (فرق). (٢) تاج العروس ـ مادة (فرق).

(٣) مفردات ألفاظ القرآن ـ مادة (فرق).

(٤) مفردات ألفاظ القرآن (ص٦٣٣) ـ مادة (فرق).

(٥) القاموس المحيط (ص٩١٨) ـ مادة (فرق).

(٦) مجموع الفتاوى (١/١٣).

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١٣٢١)، وقال الألباني: حسن صحيح، انظر: صحيح ابن ماجه (٨/٤٩١).

والصحابة، وهم أهل السنة والجماعة، ومن كان على هديهم بعد ظهور الافتراق، فمن خالف سبيلهم في أمر يقتضي الخروج عن أصولهم في الاعتقاد أو الشذوذ عنهم في المناهج، أو الخروج على أئمتهم، أو استحلال السيف فيهم، فهو مفارق.

ومنه قوله ﷺ: «**مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ**»[(١)].

وقوله ﷺ: «**من فارق الجماعة وخرج من الطاعة فمات فميتته جاهلية، ومن خرج على أمتي بسيفه يضرب بَرَّها وفاجرها، لا يتحاشى مؤمنًا لإيمانه، ولا يفي لذي عهد بعهده، فليس من أمتي، ومن قُتل تحت راية عِمِّية يغضب للعصبية، أو يدعو إلى عصبية، فقِتلته جاهلية**»[(٢)].

وفي لفظ مسلم: «**من خرج من الطاعة وفارق الجماعة**»[(٣)].

وقد ذكر أصنافًا من المفارقين الخارجين، منهم:

١ ـ المفارقون البغاة الخارجون عن طاعة السلطان.

٢ ـ المفارقون الخارجون عن جماعة المسلمين.

٣ ـ المفارقون المقاتلون للعصبية العمياء لقومه أو قبيلته أو أهل بلده أو حزبه.

٤ ـ المفارقون المقاتِلون لعداوة أو رئاسة أو لغرض الدنيا، وإما من الخارجين عن السنة، الذين يستحلون دماء أهل القبلة مطلقًا كالخوارج الحَرورية ونحوهم[(٤)].

فظهر أن التفرق الذي يشمل هذه الأصناف المذكورة كلها التفرق في أصول الدين، والفرق والخروج عن جماعة المسلمين وإمامهم بالسيف ونحوه، وعن السنة، وعما كان عليه سلف الأمة من المنهج والسلوك.

• بيان أنواع الاختلاف:

الاختلاف الجائز:

والمقصود بالاختلاف الجائز هنا هو الاختلاف الذي بين أهل الحق وأهل الباطل.

فإن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد استقرائه نصوص الكتاب قرر أن الاختلاف

---

(١) تقدم تخريجه (ص٦٨). (٢) تقدم تخريجه (ص٦٥).

(٣) تقدم تخريجه (ص٦٦).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٨٧)، واقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٤٩، ٢٥٠). وكتاب دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل (ص٢١ ـ ٢٢). كتاب مهم في الباب.

في الدين حسب وروده في القرآن على نوعين، منها ما هو جائز أو منه محمود، وهو الاختلاف بين أهل الحق وأهل الباطل، وأهل التوحيد الخالص، وأهل الشرك والوثنية والكفر والنفاق، فهذا الاختلاف في حكم القرآن ممدوح فيه أهل الحق ومذموم فيه أهل الباطل، وتبيِّن هذا النصوص الآتية:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسمان:

أحدهما: هو ما حَمِدَ فيه إحدى الطائفتين، وهم المؤمنون، وذم في الأخرى؛ أي: أن يكون بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل، كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] إلى قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣].

فقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣] حمدٌ لإحدى الطائفتين ـ وهم المؤمنون ـ وذم الأخرى.

فهذا قد بين أنه اختلاف بين أهل الحق والباطل.

وكذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ﴾ [الحج: ١٩] إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [الحج: ٢٣].

وقد ثبت في الصحيحين أنه نزلت في المقتتلين يوم بدر في حمزة عم رسول الله ﷺ وعلي بن أبي طالب ابن عمه، وعبيدة بن الحارث ابن عمه، والمشركين الذين برّزهم عتبة وشيبة والوليد بن عتبة الذين بارزوهم من قريش(١).

وذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحج: ١٧].

فقد تبين من هذا أن الاختلاف بين أهل الحق والباطل والمؤمنين والكافرين يحمد فيه المؤمنون الذين هم أهل الحق والصواب، ويذم فيه الكافرون الذين هم أهل الباطل والضلال المبين، وهذا أمر شرعي ضروري لا بد منه، ولأن بعضهم على الحق والبعض الآخر على الباطل والكفر والضلال.

وأن الاختلاف المطلق كله مذموم، بخلاف المقيد الذي قيل فيه: ﴿وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟

---

(١) صحيح البخاري، رقم (٧٣٤٦)، ورقم (٣٩٦٥).

فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وكما يظهر من هذا أيضًا أن الحق والضلال متباينان ومتضادان، وكذلك الشرك والتوحيد، والسنة والبدعة، وكذلك أهلها، وأن الحق واحد لا يتعدد والصراط مستقيم لا اعوجاج فيه، وهو ما جاء به الرسول ﷺ، من سلكه لا يزيغ أبدًا.

الاختلاف المذموم:

وهذا القسم الثاني الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أنواع الاختلاف، وبيَّن أن أهله كلهم مذمومون لما فيه من جحد الحق وإحقاق الباطل ونصرته والإعراض عن الحق وهجره.

فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا النوع من الاختلاف: «يذم فيه المختلفين كلهم والطائفتين جميعهم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩]، فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف.

وكذلك قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة: ١٧٦]. وكذلك قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

وكذلك وصف اختلاف النصارى بقوله: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المائدة: ١٤].

ووصف اختلاف اليهود بقوله: ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُۚ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقال: ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًاۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وكذلك النبي ﷺ لما وصف أن الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة؛ قال: «**كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»(١)، وفي الرواية الأخرى: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(٢).

فبيَّن: أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين، إلا فرقة واحدة، وهم أهل السنة والجماعة.

وهذا الاختلاف المذموم من الطرفين يكون سببه:

١ - تارة فساد النية: لما في النفوس من البغي والحسد، وإرادة العلو في

---

(١) تقدم تخريجه(ص١٥). (٢) سيأتي تخريجه (ص١١٦).

الأرض، ونحو ذلك. فيحب لذلك ذم قول غيرها، أو فعله، أو غلبته ليتميز عليه، أو يحب قول من يوافقه في نسب أو مذهب أو بلد أو صداقة، ونحو ذلك؛ لما في قيام قوله من حصول الشرف له والرئاسة، وما أكثر هذا من بني آدم. وهذا ظلم.

٢ ـ ويكون سببه ـ تارة ـ جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعان فيه، أو الجهل بالدليل الذي يرشد به أحدهما الآخر، أو جهل أحدهما بما مع الآخر من الحق في الحكم، أو في الدليل، وإن كان عالمًا بما مع نفسه من الحق حكما ودليلًا.

والجهل والظلم، هما أصل كل شر، كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب ٧٢]»(١).

أما أنواعه: فهو في الأصل قسمان:

اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

ـ **القسم الأول**: اختلاف التنوع؛ أي غير متضاد في المعنى:

واختلاف التنوع على وجوه:

الوجه الأول منه: ما يكون كل واحد من القولين، أو الفعلين حقًّا مشروعًا:

كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة، حتى زجرهم عن الاختلاف رسول الله ﷺ وقال: «**كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ**»(٢)، ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان، والإقامة، والاستفتاح، والتشهدات، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، وتكبيرات الجنازة، إلى غير ذلك مما قد شُرع جميعه. وإن كان قد يقال: إن بعض أنواعه أفضل.

ثم نجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها، ونحو ذلك. وهذا عين المحرَّم. ومن لم يبلغ هذا المبلغ؛ فتجد كثيرًا منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر، أو النهي عنه ـ ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ.

الوجه الثاني: ما يكون كل من القولين هو في معنى القول آخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسمَّيات، وتقسيم الأحكام، وغير ذلك.

ثم الجهل أو الظلم يحملُ على حمد إحدى المقالتين وذم الأخرى.

---

(١) اقتضاء الصراط (٢/١٤٨).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٢٤١٠).

الوجه الثالث: ما يكون المعنيان غيرين، لكن لا يتنافيان: فهذا قول صحيح، وهذا قول صحيح، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر، وهذا كثير في المنازعات جدًّا.

الوجه الرابع: ما يكون طريقتان مشروعتان، ورجل أو قوم قد سلكوا هذا الطريق، وآخرون قد سلكوا الأخرى، وكلاهما حسن في الدين:

ثم الجهل أو الظلم يحمل على ذم إحداهما، أو تفضيلها بلا قصد صالح، أو بلا علم، أو بلا نية وعلم.

والاختلاف ـ التنوع ـ كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد. لكن الذم واقع على من بغى على الآخر فيه، وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين في مثل ذلك ـ إذا لم يحصل بغي ـ كما في قوله: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥].

وقد كانوا اختلفوا في قطع الأشجار، فقطع قوم وترك قوم آخرون، وكما في قوله: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨ ـ ٧٩].

فخص سليمان بالفهم، وأثنى عليهما بالعلم والحكم.

وكما في إقرار النبي ﷺ يوم بني قريظة لمن صلَّى العصر في وقتها، ولمن أخَّرها إلى أن وصل إلى بني قريظة.

وأكثر الاختلاف الذي يؤول إلى الأهواء بين الأمة من هذا القسم، وكذلك آل إلى سفك الدماء، واستباحة الأموال، والعداوة والبغضاء؛ لأن إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق ولا تنصفها؛ بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك»(١).

ولهذا، فسروا الاختلاف في الموضع بأنه كله مذموم.

فإن المختلفين كل منهم يكون معه حق وباطل فيكفر بالحق الذي مع الآخر، ويصدِّق بالباطل الذي معه، وهو تبديل ما بدّل(٢).

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم: (١/١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢)، وانظر: منهاج السنة: (٥/ ٢٥٥) وما بعدها، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٨٣) وما بعدها، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٥١٥).

(٢) منهاج السنة (٥/ ٢٨٥).

- **القسم الثاني**: اختلاف التضاد، فهو: القولان المتنافيان: إما في الأصول، وإما في الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: «المصيب واحد»، وإلا فمن قال: «كل مجتهد مصيب»، فعنده: هو من باب اختلاف التنوع، لا اختلاف التضاد، فهذا الخَطب فيه أشد؛ لأن القولين يتنافيان، لكن نجد كثيرًا من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما، أو معه دليل يقتضي حقًّا ما، فيرد الحق في الأصل هذا كله، حتى يبقى هذا مبطلًا في البعض، كما كان الأول مبطلًا في الأصل، كما رأيته لكثير من أهل السنة، في مسائل القدر والصفات والصحابة، وغيرهم.

وأما أهل البدعة: فالأمر فيهم ظاهر، وكما رأيته لكثيرٍ من الفقهاء، أو لأكثر المتأخرين في مسائل الفقه، وكذلك، رأيت الاختلاف كثيرًا بين بعض المتفقهة، وبعض المتصوفة، وبين فرق المتصوفة، ونظائره كثيرة[(١)].

اختلاف هذا الدين الإسلامي والأديان الأخرى هل هو اختلاف تنوع أم اختلاف تضاد؟

فهذا أيضًا يحتاج إلى توضيح خاصة في هذا العصر الذي اختلط فيه الحق بالباطل من دعاة التقريب وتوحيد الأديان والفِرَق والمذاهب المتضادة القصد والغايات.

فإذا عُلم ما تقدم ذكره من اختلاف التضاد، فليُعلم كذلك أن اختلاف الدين الإسلامي الذي جاء به النبي محمد ﷺ مع الأديان الأخرى كاليهودية والنصرانية المحرفة وغيرها اختلاف تضاد لا اختلاف تنوع، ولا يمكن الجمع بينه وبينها البتة، كما يظنه دعاة التقريب بين الأديان ووحدتها المعتمدين على الفكر والرأي.

وكذلك الحال في الاختلاف بين الشرك والتوحيد، وبين السنة والبدعة اختلاف تضاد وتباين وتغاير.

فعلى هذا، يمكن القول بكل صراحة أنه لا يمكن التقريب بين الفِرَق المتعددة الاعتقادات ومتشتتة المشارب والمتفرقة إلا بإيثار الحق الذي جاء به النبي ﷺ على كل الآراء والأفكار والأهواء والكشوف والأذواق والمنامات المخالفة لهذا المصدر العظيم ولا يتضاد به غيره، بدعوى أن المقصود واحد وإن تعددت الطرق والمسالك والأصول، فإن الأمة واحدة وربهم واحد ونبيهم واحد ودينهم واحد.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٥١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح هذه المسألة المهمة وبيان تضاد الحق والباطل:

«إنه إذا كان لا دين أحسن من هذا، فالغير إما أن يكون مثله أو دونه، ولا يجوز أن يكون مثله؛ لأن الدين إذا ماثل الدين وساواه في جميع الوجوه كان هو إياه، وإن تعدد الغير لكن النوع واحد فلا يجوز أن يقع التماثل والتساوي بين الدينين المختلفين، فإن اختلافهما يمنع تماثلهما؛ إذ الاختلاف ضد التماثل، فكيف يكونان مختلفين متماثلين؟ واختلافهما اختلاف تضاد لا تنوع؛ فإن أحد الدينين يعتقد فيه أمور على أنها حق واجب، والآخر يقول إنها باطل محرم.

فمن المحال استواء هذين الاعتقادين.

وكذلك القصدان، فإن هذا يقصد المعبود بأنواع من المقاصد والأعمال والآخر يقصده بما يضاد ذلك وينافيه، وليس كذلك تنوع طرق المسلمين ومذاهبهم؛ فإن دينهم واحد، كل منهم يعتقد ما يعتقده الآخر، ويعبده بالدين الذي يعبده ويسوغ أحدهما للآخر أن يعمل بما تنازع فيه من الفروع فلم يختلفا؛ بل نقول أبلغ من هذا، إن القدر الذي يتنازع فيه المسلمون من الفروع لا بد أن يكون أحدهما أحسن عند الله، فإن هذا مذهب جمهور الفقهاء الموافقين لسلف الأمة على أن المصيب عند الله واحد في جميع المسائل، فذاك الصواب هو أحسن عند الله، وإن كان أحدهما يقر الآخر، فالإقرار عليه لا يمنع أن يكون مفضولًا مرجوحًا، وإنما يمنع أن يكون محرمًا.

وإذا كان هذا في دِقِّ الفروع فما الظن بما تنازعوا فيه من الأصول؟ فإنه لا خلاف بين المسلمين ولا بين العقلاء أن المصيب في نفس الأمر واحد، وإنما تنازعوا في المخطئ هل يُغفر له أو لا يُغفر، وهل يكون مصيبًا بمعنى أداء الواجب وسقوط اللوم لا بمعنى صحة الاعتقاد؟ فإن هذا لا يقوله عاقل أن الاعتقادين المتناقضين من كل وجه يكون كل منهما صوابًا»(١).

إلى أن قال: «وإذا ثبت أن الدينين المختلفين لا يمكن تماثلهما لم يحتج إلى نفي هذا في اللفظ لانتفائه بالعقل»(٢).

إلى أن قال: «وأما تفضيل الأشخاص فقد لا يحتاج إليه في كل وقت، فالدين

---

(١) بتصرف، انظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٣٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٣٠، ٤٣١).

الواجب لا بد من تفضيله؛ إذا الفضل يدخل في الوجوب، وإذا وجب الدين به دون خلافه فلأن يجب اعتقاد فضله أولى.

وأما الدين المستحب: فقد لا يشرع اعتقاد فعله إلا في حق من شرع له فعل ذلك المستحب، وإلا، فمن الناس من يضره إذا سلك سبيلًا من سبل السلام الإسلامية أن يرى غيره أفضل منها؛ لأنه يتشوف إلى الأفضل فلا يقدر عليه، والمفضول يُعرض عنه»(١).

إلى أن قال: «﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران: ٨٥].

ولكن كتاب الله هو حاكم بين أهل الأرض فيما اختلفوا فيه ومبيِّن وجه الحكم؛ فإنه بيَّن بهذه الآية وجه التفضيل بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، وبقوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٢٥]، فإن الأول بيان نيته وقصده، ومعبوده وإلهه، وقوله: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، فانتفى بالنص نفي ما هو أحسن منه، وبالعقل ما هو مثله، فثبت أنه أحسن الأديان.

إن النزاع كان بين الأمتين أيُّ الدينين أفضل؟ فلم يقل لهما إن الدينين سواء، ولا نهوا عن تفضيل أحدهما؛ لكن حسمت مادة الفخر والخيلاء والغرور الذي يحصل من تفضيل أحد الدينين؛ فإن الإنسان إذا استشعر فضل نفسه أو فضل دينه يدعوه ذلك إلى الكبر والخيلاء والفخر؛ فقيل للجميع: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، سواء كان دينه فاضلًا أو مفضولًا؛ فإن النهي عن السيئات والجزاء عليها واقع لا محالة، قال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴿١﴾﴾ [الذاريات: ١] إلى قوله: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴿٦﴾﴾ [الذاريات: ٦].

فلما استشعر المؤمنون أنهم مجزيون على السيئات ولا يغني عنهم فضل دينهم، وفسَّر لهم النبي ﷺ أن الجزاء قد يكون في الدنيا بالمصائب، بيَّن بَعْدَ ذلك فساد دين الكفار من المشركين وأهل الكتاب بقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤] الآية.

فبيَّن أن العمل الصالح إنما يقع الجزاء عليه في الآخرة مع الإيمان، وإن كان قد يجزى به صاحبه في الدنيا بلا إيمان، فوقع الرد على الكفار من جهة جزائهم بالسيئات، ومن جهة أن حسناتهم لا يدخلون بها الجنة إلا مع الإيمان، ثم بين بعد

---

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٣٢).

هذا فضل الدين الإسلامي الحنفي بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا﴾ [النساء: ١٢٥]، فجاء الكلام في غاية الإحكام»[(١)].

ومن تدبر هذا يجد أنه كثيرًا ما يقع الخلط بين الحق والباطل؛ إما جهلًا أو ظلمًا وعلوًّا، خاصة عند دعاة المساواة أو التقريب أو التوحيدِ بين المتضادين؛ كإقرار جميع الاعتقادات بمختلف مشاربها، فإن هذا الأمر محال عقلًا وشرعًا.



(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٣٥، ٤٣٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٣﴾ «والأساس الذي تبنى عليه الجماعة، وهم أصحاب محمد ﷺ ورحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، فمن لم يأخذ عنهم فقد ضلَّ وابتدع، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار[(١)].

وقال عمر بن الخطاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا في هدًى تركه حسبه ضلالة، فقد بُيِّنت الأمور، وثبتت الحجة، وانقطع العذر»[(٢)].

وذلك أن السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، وتبين للناس، فعلى الناس الاتباع».

الشرح

من السنة لزوم الجماعة، وجاء المصنف إلى المحك لأن أهل البدع نوعان:

- نوع يزعم أن له متمسَّك في النصوص.
- ونوع لا يزعم بل هو لا يرضى بالنصوص.

فإذا جئت للخوارج أو جئت للتشيع أو جئت للقدرية أو جئت للمرجئة، كل واحد من هؤلاء يزعم أنه له متمسَّك بالنصوص لكن وفق فهمه وهواه، ووفق رأيه هو، فعلى هذا الأساس انطلق من هذا الفهم لما يراه من رأي في هذا الأمر.

---

(١) لفظ الحديث، قال ﷺ: «**إن أصدق الحديث: كتاب الله، وأحسن الهدي: هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار**». الحديث أخرجه مسلم (٨٦٧)، والنسائي (١٥٧٨) وغيرهما، وهذا لفظ النسائي.

(٢) أخرجه عمر بن شبة في أخبار المدينة (٢/ ١٢)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٦٢) من طريق الأوزاعي، عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهو منقطع بين الأوزاعي وعمر بن الخطاب، وذكر هذا القول عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب كما في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٤٦).

وأخرجه المروزي في السنة (ص٣١) رقم (٥) من طريق الأوزاعي، قال: قال عمر بن عبد العزيز... فذكره بنحوه. ونقل المزي في تهذيب الكمال (١٧/ ٣١٥) أن الأوزاعي قال: كنت محتلمًا في خلافة عمر بن عبد العزيز.

فالناسُ يمكنُ تقسيمهم من حيث مرجعيتهم وأصول التلقي لديهم إلى ثلاثةِ أقسام:

- فهناك أهل الحق الذين تمسكوا بالكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة.
- هناك طوائف مالوا إلى ما يسمونه ـ زورًا وبهتانًا ـ مناهج عقلية، وهي في الحقيقةِ أوهامٌ وخيالات.
- وهناك طوائف مالوا إلى مناهجَ باطنية اعتمدت على ما يسمَّى بتقديس الأشخاص.

فالصراعُ والاختلافُ قائمٌ كما مرَّ معنا في ذكرِ النصوص الواردة في هذا والافتراقُ لا بد منه، فلا بد أن يتبصَّر الإنسان في هذا الأمر وأن يعرفَ أين يضع قدمه في هذا الباب؛ أي في باب التأصيل؛ لأنه من هذا المنطلق تتحدد معالمُ الاختلاف والافتراق الواقع في هذه الأمة.

وكان فهم أهل السنة في مقابل هؤلاء، ففهمهم ينطلق من الجماعة، الذين هم أصحاب النبي ﷺ، ولذلك، لما أخبر النبي ﷺ بافتراق هذه الأمة وقال: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**»، قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: «**الْجَمَاعَةُ**»(١)، وفي رواية أخرى قال: «**مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»(٢).

فإذًا، هذا المحك والفارق بين صاحب السنة وبين أهل هذا النوع من أهل البدع، فالمتمسَّك عند السني في الفهم هو الفهم الذي كان عليه أولئك، فإذا كان الخلفاء الراشدون، والمبشَّرون بالجنة، والذين رضي الله تعالى عنهم، لم يكن فهمه الفهم الصحيح فمن سيكون فهمه صحيحًا؟!

وهذه التزكية إنما هي من قِبَل الله، وقِبَل رسوله ﷺ. فالجماعة هم أصحاب النبي، فقال المصف: «**والأساس الذي تبنى عليه الجماعة وهم أصحاب محمد ﷺ ورحمهم أجمعين**»، والمصنف ينطلق في هذا الفهم وبهذا التعبير بلفظ «**الجماعة**» من

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٥٩٦)، وابن ماجه، رقم (٣٩٩٢)،

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم (٧٨٤٠)، والآجري في الشريعة، رقم (٢٤)، والمروزي في السنة، رقم (٥٩)، وقال الشيخ الألباني: حديث صحيح. السلسلة الصحيحة (٣/١٢٦).

نصوص الكتاب والسنة، فالله تعالى زكى الصحابة في كتابه فقال: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم﴾ [التوبة: ١٠٠] انظر هذا القيد، وهذا الشرط ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. فالله تعالى في هذه الآية أخبر بأنه رضي رضاء مطلقًا بدون قيد عن هؤلاء السابقين من أصحاب النبي ﷺ، ورضي عنا بقيد وهو اتباعهم، وكما قال في الآية الأخرى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

فإذا لم يكن أصحاب النبي ﷺ يصدق عليهم وصف الإيمان، فعلى من يصدق وصف الإيمان؟ فإذا لم يكن هؤلاء الذين قاموا بنصرة الإسلام، والقيام بشأنه ونشره شرقًا وغربًا هم أهل الإيمان، فمن يكون أهل الإيمان بعد ذلك؟!

ولذلك، خير هذه الأمة بعد نبيها أصحاب محمد ﷺ، فقال: «فمن السنة لزوم الجماعة، فمن رغب عن الجماعة وفارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، وكان ضالًّا مضلًّا».

قال ابن القيم: «قَالَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - فِي رِسَالَتِهِ الْبَغْدَادِيَّةِ الَّتِي رواها عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفرَانِيُّ، وَهَذَا لَفْظُهُ: وَقَدْ أَثْنَى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الْقُرْآنِ وَالتَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَسَبَقَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْفَضْلِ مَا لَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُمْ، فَرَحِمَهُمْ اللهُ وَهَنَّأَهُمْ بِمَا آتَاهُمْ مِنْ ذَلِكَ بِبُلُوغِ أَعْلَى مَنَازِلِ الصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، أَدَّوْا إِلَيْنَا سُنَنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَشَاهَدُوهُ وَالْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ فَعَلِمُوا مَا أَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامًّا وَخَاصًّا وَعَزْمًا وَإِرْشَادًا، وَعَرَفُوا مِنْ سُنَّتِهِ مَا عَرَفْنَا وَجَهِلْنَا، وَهُمْ فَوْقَنَا فِي كُلِّ عِلْمٍ وَاجْتِهَادٍ وَوَرَعٍ وَعَقْلٍ وَأَمْرٍ اسْتُدْرِكَ بِهِ عِلْمٌ وَاسْتُنْبِطَ بِهِ، وَآرَاؤُهُمْ لَنَا أَحْمَدُ، وَأَوْلَى بِنَا مِنْ رَأْيِنَا عِنْدَ أَنْفُسِنَا، وَمَنْ أَدْرَكْنَا مِمَّنْ يَرْضَى أَوْ حُكِيَ لَنَا عَنْهُ بِبَلَدِنَا صَارُوا فِيمَا لَمْ يَعْلَمُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهِ سُنَّةً إِلَى قَوْلِهِمْ إِنْ اجْتَمَعُوا، أَوْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ إِنْ تَفَرَّقُوا، وَهَكَذَا نَقُولُ، وَلَمْ نَخْرُجْ عَنْ أَقَاوِيلِهِمْ، وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمْ وَلَمْ يُخَالِفْهُ غَيْرُهُ أَخَذْنَا بِقَوْلِهِ، وَلَمَّا كَانَ رَأْيُ الصَّحَابَةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ قَالَ فِي الْجَدِيدِ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ فِي مِيرَاثِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ: وَهَذَا مَذْهَبٌ تَلَقَّيْنَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَنْهُ أَخَذْنَا أَكْثَرَ الْفَرَائِضِ، وَقَالَ: وَالْقِيَاسُ عِنْدِي قَتْلُ الرَّاهِبِ لَوْلَا مَا جَاءَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَتَرْكُ صَرِيح

الْقِيَاسِ لِقَوْلِ الصِّدِّيقِ، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الرَّبِيعِ عَنْهُ: وَالْبِدْعَةُ مَا خَالَفَ كِتَابًا أَوْ سُنَّةً أَوْ أَثَرًا عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ مَا خَالَفَ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ بِدْعَةً، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى إِشْبَاعُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَذِكْرُ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ عِنْدَ ذِكْرِ تَحْرِيمِ الْفَتْوَى بِخِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ الصَّحَابَةُ، وَوُجُوبُ اتِّبَاعِهِمْ فِي فَتَاوِيهِمْ، وَأَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ جُمْلَةِ أَقْوَالِهِمْ، وَأَنَّ الْأَئِمَّةَ مُتَّفِقُونَ عَلَى ذَلِكَ.

[لَيْسَ مِثْلَ الصَّحَابَةِ أَحَدٌ]:

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ أَحَدًا مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، لَا يُسَاوِيهِمْ فِي رَأْيِهِمْ، وَكَيْفَ يُسَاوِيهِمْ وَقَدْ كَانَ أَحَدُهُمْ يَرَى الرَّأْيَ فَيَنْزِلُ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ؟ كَمَا رَأَى عُمَرُ فِي أُسَارَى بَدْرٍ أَنْ تُضْرَبَ أَعْنَاقُهُمْ فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ، وَرَأَى أَنْ تُحَجَّبَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ، وَرَأَى أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ؛ وَقَالَ لِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا اجْتَمَعْنَ فِي الْغَيْرَةِ عَلَيْهِ: عَسَى رَبُّهُ، إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ، وَلَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٨٤]».

وَقَدْ قَالَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ لَمَّا حَكَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ: إِنِّي أَرَى أَنْ تُقْتَلَ «مُقَاتِلَتُهُمْ، وَتُسْبَى ذُرِّيَّاتُهُمْ، وَتُغْنَمَ أَمْوَالُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ.

وَلَمَّا اخْتَلَفُوا إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ شَهْرًا فِي الْمُفَوَّضَةِ، قَالَ: أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ مِنْهُ، أَرَى أَنَّ لَهَا مَهْرَ نِسَائِهَا لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، فَقَامَ نَاسٌ مِنْ أَشْجَعَ فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِي امْرَأَةٍ مِنَّا يُقَالُ لَهَا بِرْوَعُ بِنْتُ وَاشِقٍ مِثْلَ مَا قَضَيْتَ بِهِ، فَمَا فَرِحَ ابْنُ مَسْعُودٍ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرَحَهُ بِذَلِكَ.

وَحَقِيقٌ بِمَنْ كَانَتْ آرَاؤُهُمْ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُمْ لَنَا خَيْرًا مِنْ رَأْيِنَا لِأَنْفُسِنَا، وَكَيْفَ لَا وَهُوَ الرَّأْيُ الصَّادِرُ مِنْ قُلُوبٍ مُمْتَلِئَةٍ نُورًا وَإِيمَانًا وَحِكْمَةً وَعِلْمًا وَمَعْرِفَةً وَفَهْمًا عَنِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَنَصِيحَةً لِلْأُمَّةِ، وَقُلُوبُهُمْ عَلَى قَلْبِ نَبِيِّهِمْ، وَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمْ

وَبَيْنَهُ، وَهُمْ يَنْقُلُونَ الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ مِنْ مِشْكَاةِ النُّبُوَّةِ غَضًّا طَرِيًّا لَمْ يَشُبْهُ إِشْكَالٌ، وَلَمْ يَشُبْهُ خِلَافٌ، وَلَمْ تُدَنِّسْهُ مُعَارَضَةٌ، فَقِيَاسُ رَأْيِ غَيْرِهِمْ بِآرَائِهِمْ مِنْ أَفْسَدِ الْقِيَاسِ»(١).

قال ابن تيمية: كان الزُّهْرِيُّ يَقُولُ: «كَانَ عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: الِاعْتِصَامُ بِالسُّنَّةِ هُوَ النَّجَاةُ»(٢).

وَقَالَ مَالِكٌ: «السُّنَّةُ سَفِينَةُ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ»(٣).

وَذَلِكَ أَنَّ السُّنَّةَ وَالشَّرِيعَةَ وَالْمِنْهَاجَ: هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي يُوَصِّلُ الْعِبَادَ إِلَى اللهِ. وَالرَّسُولُ: هُوَ الدَّلِيلُ الْهَادِي الْخِرِّيتُ فِي هَذَا الصِّرَاطِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [الأحزاب]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥٣﴾﴾ [الشورى]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا، ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا سَبِيلُ اللهِ**»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**هَذِهِ سُبُلٌ** - قَالَ يَزِيدُ: مُتَفَرِّقَةٌ - عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾(٤)»(٥).

والجماعة هي من جمعت أربع خصال:

١ ـ الإجماع. ٢ ـ عدم الفرقة.

٣ ـ المنهج المتبع. ٤ ـ القدوة.

والطائفة الناجية قد توفرت فيها هذه الأمور، فهي مجتمعة على الحق المدلول عليه بنصوص الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح، وهي غير متفرقة لاعتقادها لزوم الاجتماع على إمام، وهي ذات منهج واضح المعالم محدد الغاية، وقدوتهم هم أفضل وخيار هذه الأمة؛ وهم الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان ممن رفع الله

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٦٤). (٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٧).

(٣) ذم الكلام للهروي (٥/ ٨١)، وانظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٥٧).

(٤) أخرجه أحمد، رقم (٤١٤٢)، وحسنه الألباني في تخريج مشكاة المصابيح، رقم (١٦٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٦ ـ ٥٧).

مقامهم وأعلى قدرهم، كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال عنهم النبي ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(١).

وقال عنهم لما سئل من هي يا رسول الله؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»(٢).

وكل هذا يؤول إلى قوله ﷺ: «**من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي**». وفي رواية: «**هي الجماعة**»(٣).

وهذا الحال الذي كان عليه أهل البدع، فلو نظرت إلى بدعة الخوارج، فبدعة الخوارج قامت على أصلين خطيرين:

- **أولهما**: الطعن في أصحاب النبي ﷺ، وبالتالي، حاولوا إخراج أصحاب النبي ﷺ عن الإسلام.

- **وثانيهما**: الطعن في الحكام.

فبدعة الخوارج قامت على هذين الأصلين: الطعن في العلماء، والطعن في الحكام.

ولذلك، أهل البدع الذين يسلكون مثل هذا المسلك دائمًا يتبعونهم في هذين الأصلين، وهو الطعن في العلماء، والطعن في ولاة الأمر. فإذا لم تكن أمة من الأمم تقوم في كل أمرها على هذين الأمرين فلا قيام لها، فالله تعالى قال: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال العلماء في أولي الأمر: أنهم العلماء والحكام(٤)، فقام هؤلاء في الطعن في هذا الأصل. فإن الذي يخلع عن الجماعة فإنما في الحقيقة يخلع ربقة الإسلام، يخلع شعار هذا الدين، وشعار هذا الإسلام. فالأساس الذي تبنى عليه الجماعة هم أصحاب محمد ﷺ، رضي الله عنهم ورحمهم الله أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، والنبي ﷺ قال: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»(٥)، فأمرنا بلزومها والتمسك بها.

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢٦٥٢)، ومسلم، رقم (٢٥٣٣).

(٢) سيأتي تخريجه (ص١١٦). (٣) تقدم تخريجه (ص١٥).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٥٧)، وصححه الألباني في صفة الفتوى والمفتي والمستفتي (٥٤).

(٥) تقدم تخريجه (ص١٥، ١٦).

وحذَّرنا: «**وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»[(١)].

و(كل) من ألفاظ العموم، كل بدعة ضلالة، فهل تريد لزوم الحق أو لزوم الضلال؟ فماذا بعد الهدى إلا الضلال! فهذا عمر كما جاء في الأثر عنه: «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسِبَها هدى، ولا في هدى تركه حسبه ضلالة»؛ لأن الأمور قد بيِّنت والنبي ﷺ أوضح لنا الطريق، وأقام علينا الحجة، فلا حجة لمحتج، الحق بَيِّنٌ واضح وما على الإنسان إلا أن يسلكه، وأن يسير عليه.

وأهل البدع قد يكون سبب بدعهم كثيرة، فهناك الجهل، وهناك اتباع الهوى، وهناك أسباب أخرى من أسباب البدع، لكن لا عذر لأولئك لأن هذا الدين في غاية من الوضوح، وفي غاية من البيان، فلذلك، السنة والجماعة قد أحكما أمر الدين كله، فإذا لزمت الجماعة فأنت على السنة.

وفي هذه المقدمة بيَّن المصنف أن مصدر التلقي واضح وهو كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وهذا لا يتأتى إلا وفق فهم السلف الصالح من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين.



(١) سيأتي تخريجه (ص٩٦).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٤﴾ «واعلم ـ رحمك الله ـ أن الدين إنما جاء من قِبَلِ الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله، فلا تتبع شيئًا بهواك، فتمرُق من الدين، فتخرج من الإسلام، فإنه لا حجة لك، فقد بيَّن رسول الله ﷺ لأمته السنة، وأوضحها لأصحابه وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من أمر الدين فقد كفر».

الشرح

قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: **«واعلم ـ رحمك الله ـ أن الدين إنما جاء من قِبَل الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم»**، علمنا أن مصدر التلقي عند أهل السنة والجماعة إنما هو كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وأنَّ فهمَ ذلك إنما يكون على ضوء فهم أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، وتابعي التابعين، فهذه هي أسس أهل السنة والجماعة كما هو معلوم.

وهذه الأسس إذا تأملت فيها وجدت أن موقف أهل السنة من العقل ليس موقف التهميش والإلغاء التام، وليس موقف التقديس ورفع العقل فوق مقامه، ومكانه، ومنزلته؛ فأهل السنة عُرف عنهم الوسطية، والله تعالى قد قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فمن وسطية أهل السنة وسطيتهم في شأن العقل، فلا يمكن أن نقدم عقولنا وآراءنا على كلام الله ورسوله، وكذلك لا يمكن أن نلغي العقل تمامًا، فما هو موقف أهل السنة ابتداء من العقل؟

كما قلنا: أن الله تعالى ركَّب في هذا الإنسان قوتان:

- قوة الإرادة والعمل.
- وقوة الفكر والنظر.

فالله أودع فينا هاتين القوتين، والعقل الذي هو الفكر والنظر قوة أودعها الله تعالى في نفس الإنسان، وهذه القوة شأنها كشأن أي قوة في البدن، فعلى سبيل المثال قوة

النظر والرؤية، فالعين فيها قوة الإبصار، وهذا الدماغ فيه قوة الفكر والتفكير، فقوة الإبصار قوة في العين، لكن كما نعلم أن هذه القوة تتعطل في حال غياب الضوء، فإذا كنت في مكان مظلم ومغلق لن تبصر بعينك شيئًا؛ لأن هذه القوة بحاجة إلى الضوء حتى تبصر الأشياء على حقيقتها، كذلك العقل قوة الفكر والنظر، لكنه في قضايا الغيب وفي قضايا الشرع هو بحاجة إلى ضوء ونور، وهذا الضوء والنور هكذا سمَّاه الله تعالى في كتابه في شأن وحيه عز وجل.

والله عز وجل قد قال لنا: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]، فعقولنا في جانب شرع الله عز وجل هي بحاجة إلى هذا النور، وإلى هذا الوحي، لكي نستطيع من خلال هذا الوحي والنور أن نعرف ما يجب علينا في حق الله عز وجل، وما يجب علينا في حق ملائكته، وفي حق كتبه، وفي حق رسله، وفي حق اليوم الآخر، وفي حق القدر خيره وشره، وفي حق جميع الأمور التي أوجبها الله تعالى علينا وتعبدنا بها.

فهذا هو موقف أهل السنة؛ أن العقل قوة في التفكير والنظر، لكنه في قضايا الشرع بحاجة إلى نور، هذا النور هو الوحي الذي أنزله الله تعالى في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ. فمن هنا، على الإنسان أن يعلم أمور دينه من خلال وحي الله عز وجل، والله عز وجل قد أكمل جميع جوانب الدين، وبالتالي، قال المصنف هنا: **«واعلم أن الدين إنما جاء من قِبَل الله تبارك وتعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله، فلا تتبع شيئًا بهواك»**.

بينما أمور الدنيا الأخرى يقول فيها النبي ﷺ لأهل المدينة في شأن تأبير النخل: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»(١)، أما أمر الدين فيؤخذ من قِبَل النبي ﷺ، فعلى هذا، يقف أهل السنة هذا الموقف من العقل، فلم يعطِّلوه، ولم يلغوه تمامًا، فهو قوة إدراك وفهم الأمور، لكن هذه القوة يجب أن تستنير بنور الوحي في بيان ما أوجبه الله تعالى، وما أخبر الله تعالى به.

فعند ذلك، نسخِّر هذه القوة علمًا في تعلم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ على وفق ما كان عليه سلف هذه الأمة، فهذه هي النظرة المعتدلة للعقل.

وإذا عرفنا ما عند الآخرين عرفنا نعمة الله علينا، فالذين خالفوا الحق في هذا على أحد جانبين:

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٣٦٣).

- إما أناس رفعوا شأن العقل فوق كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، وقدَّسوه، وأعطوه من المنزلة ما ليست له.

- وإما أناس ألغوا العقل تمامًا، وهمَّشوه، ومحوه تمامًا.

فالقسم الأول: قدَّس العقل ورفع من شأنه، ومن منزلته؛ بل إنه يقول: إن العقل يستحيل أن يرد، ويستحيل أن يكذب، فيقول قائلهم: «كل ما دل العقل فيه على أحد الجانبين». يقصد بأحد الجانبين إما الجواز وإما المنع، فليس للتّعارض فيه مجال، «إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها»، يعني لا يمكن أن يتطرَّق إليها الشكّ، فهي قطعيّة ولا تقبل النّسخ ولا تقبل ماذا؟ ولا تقبل التكذيب، يعني أيوجد تقديس أكثر من هذا؟!

«فإن ورد دليل سمعي على خلاف العقل، فإما ألا يكون متواترًا فيعلم أنه غير صحيح». فإما ألَّا يكون متواترًا، ما النتيجة؟ ما مؤدّاها؟ ردّ أحاديث الآحاد كلّها، هذا موقفهم من سنّة المصطفى ﷺ الثابتة عنه، فحتى وإن جاء في الصحيحين، ما دام خبر آحاد فإنه غير صحيح عنده؛ لأنه يقول: «فإما أن لا يكون متواترًا فيعلم أنه غير صحيح».

«إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها»[1]، «فإذا ورد دليل من السمع» الذي هو قال الله، وقال رسوله، بخلاف العقل، «فإما أن لا يكون متواترًا» فهذا مردود؛ يعني: أخبار الآحاد.

واعلم أن أخبار الآحاد في النصوص هي الأغلب والأكثر، فهذا عندهم يُضرب به عُرْضَ الحائط. وإما أن يكون متواترًا فيقول: يجب أن يؤوَّل، لأنه خالف العقل، والعقل آراء الرجال، فأعطي العقل عندهم هذه القدسية، وإذا سألت: عقل من نتبع؟ عقل هذا؟ أو ذاك؟ أو ذاك؟

فالناس لهم عقول مختلفة وآراء مختلفة، هذا مأخوذ عندهم من الأصل الفلسفي، وهذا الأصل الفلسفي هو الذي تسير عليه الحضارة المادية اليوم، فالحضارة المادية اليوم تقوم على أصل فلسفي منذ القدم، هذا الأصل الفلسفي يقوم على أمرين:

المبدأ الأول: أن مصدر العلوم هو الإنسان؛ أي: عقل الإنسان، وهذا المبدأ يهدم الوحي، فلا قيمة عندهم لوحي، يرون أن مصدر العلم أو العلوم هو عقل الإنسان.

---

(١) انظر: المستصفى للغزالي (ص٢٥٢).

والمبدأ الثاني عندهم: أن العلوم تنحصر في المحسوس المشاهد، فيبقى أي غيب لا قيمة له.

وعلى هذا قامت الفلسفة، وعلى هذا تسير الحضارة المادية اليوم، فهي تقوم على هذين المبدأين.

والمبدأ الأول: هدم للوحي.

والمبدأ الثاني: هدم للغيب، وأعظم الغيب هو الله سبحانه وتعالى، فمعنى هذا لا إيمان بالله عز وجل، ولا بجنة، ولا بنار، ولا... إلى آخره.

على هذين المبدأين تقوم الفلسفة، فمن قدَّس العقل انطلق من المنطلق الأول أن أصل العلم، ومصدر العلم، ومنبع العلم عنده هو عقل الإنسان، ويا ترى هذا الإنسان ما حجم عقله؟ والله لن يحيط علمًا بما وراء هذا الجدار؛ بل أقرب شيء إليه وهو بين جنبيه لما أخفى الله حقيقته عنه لم ولن يستطيع أن يصل إليه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]، هذا اختبار بسيط، ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥].

فهذا الذي يكابر، ويخادع، ويقول: مصدر العلم هو الإنسان، فهذه الروح بين جنبيه ولا تستطيع أن ينكرها، ومع ذلك، لا سبيل لك إلى معرفة حقيقتها وكنهها. فكيف سيحيط علمًا برب العالمين؟ وكيف سيحيط علمًا باليوم الآخر؟ وكيف يحيط علمًا بعذاب القبر وغير ذلك؟

فالمبدأ مرفوض لكن هؤلاء سار من سار على نهجهم من أهل الفلسفة، وأهل الكلام، وبنوا مقدمات عقلية، وأخضعوا الدين لها، فإذا جاء من كلام الله وكلام رسوله ما يخالف ما عندهم، طعنوا في كلام الله وكلام رسوله ﷺ، وألغوا قيمة الوحي، وجعلوه أمرًا مهمشًا. فهذا الذي يقول: «إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها»، قدَّس آراء الرجال، قدَّمها على كلام الله وكلام رسوله ﷺ، فهل هذا يقبله إنسان يؤمن بالله عز وجل ويؤمن برسوله ﷺ؟

ولذلك، كُتُب هؤلاء ـ للأسف الشديد ـ إذا ما قرأتها في هذه الأبواب، لن تجد فيها: قال الله، ولا قال رسوله، وإنما ستجد: قال العقلاء، قال الفضلاء، قال الحكماء، ومن العقلاء؟ ومن الفضلاء؟ ومن الحكماء؟

أرسطو، وأفلاطون، وأرسطاليس وهلم جرًا، أناس ما عرفوا الله ورسوله فكيف نبني ديننا عليهم! لكن هذه حقيقة ماثلة واقعة، أنَّ كُتُب أولئك الناس امتلأت بهذه

الفلسفات، وخلت من كلام الله وكلام رسوله ﷺ. فقدَّموا آراء الرجال، وقدَّموا عقولهم على كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

والقسم الثاني: ألغى العقل تمامًا، فمدح الجنون، والوله، ومدح أحوالًا هي أبعد ما تكون من العقل، وعندما ترى أحوال أولئك تقول: إن المجانين أخف حالًا من حال هؤلاء، فبعض من أهل التصوف وأمثالهم ألغوا العقل، ومن رأوه مجنونًا وسمَّوه ووصفوه بالولاية، وأنه ولي من أولياء الله، وأنه في حال فقد الإنسان لعقله، وفي حال سكره ووَلهه ووجده، ويسمون ذلك الوجد أو الذوق وهذه الأحوال، أنها أعلى المقامات.

فأنت بين هؤلاء وبين هؤلاء، وبين منهج أهل الحق الذي بحمد الله تعالى جعل هذا العقل آلة للفهم، لم يهمشه، ولم يلغه، ولم يرفعه فوق قدره، وإنما ربطه بالوحي.

وبالتالي، نجد أن أهل السنة بحمد الله تعالى كما قال عنهم بعضهم: أعرف الناس بالحق، ونجد أن صاحب السنة في خضوعه، وفي عبوديته، إنما هو عبدٌ لله عز وجل، وليس عبدًا للرجال، ولا عبدًا لأهواء الرجال، فهو متحرر من هذه القيود الباطلة والفاسدة، ولم يرتبط إلا بعبودية الواحد الأحد سبحانه وتعالى.

فإذًا، نحن أمام دين جاء من عند الله عز وجل، ولم يوضع من عقول الرجال، وكما قال علي رضي الله عنه: **«لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلاهُ»**[(١)].

دينٌ نتعبَّد الله عز وجل به، فأمرنا بأن نمسح على ظاهر الخف ولم يأمرنا بأن نمسح على أسفله. فعلى هذا، نعلم مدى وسطية أهل السنة في هذا الباب.

وعلينا أن نأخذ دين الله عز وجل من كلام الله وكلام رسوله، ووفق فهم سلف هذه الأمة كما أمرنا الله عز وجل، وأمرنا نبيه ﷺ أن تتبع سبيلهم، وأن نسير على نهجهم.

ولو قال قائل كلامًا يخالف كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، فما علينا إلا أن نضرب به عُرض الحائط؛ لأنه خالف قول الله وقول رسوله ﷺ، وخالف ما كان عليه السلف الصالح.

فبهذا نرتبط فكرًا، وإرادة وشعورًا، فارتباطنا بالواحد الأحد حبًّا، وخوفًا،

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (١٦٢)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

ورجاء، وتوكلًا، وإخلاصًا، وإنابة، فلا نرتبط بشخص فلان من الناس؛ بل حتى إذا أحببنا فحبنا تبع لحب الله عز وجل؛ بل إذا أبغضنا يكون هذا البغض تبعًا لبغض الله عز وجل: **«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»**(١).

فارتباط المؤمن فكرًا وإرادة بالواحد الأحد سبحانه وتعالى، وبوحيه المنزل على رسوله ﷺ. فإذا سار على هذا النهج تخلص من أوهام وقيود أهل الباطل، فأصبح بعد ذلك لا يخضع لبشر من البشر، وإنما خضوعه وعبوديته لله عز وجل وحده.

وهذا لا يجد متعته إلا صاحب السنة، أما أصحاب البدع فتجدهم إما قد تعلَّقت عقولهم بآراء الرجال، أو تعلَّقت مشاعرهم بأهواء الرجال، فانحرف أولئك عن هذا الطريق.

ولذلك، تجد عند أهل الباطل أن عامَّتهم كقطيع الغنم في غاية الجهل بدين الله عز وجل، وهذا الجهل يجعلهم أتباعًا وأذلة عند شيوخهم وعند ساداتهم، فملَّكوهم عقولهم؛ بل وملَّكوهم أموالهم؛ بل وملَّكوهم أعراضهم؛ بل وملَّكوهم دينهم، فأصبحوا مسلوبين في كل هذه الأمور.

أما صاحب السنة فهو في عزة، فإنه إذا قيل له شيء أو أُمِر بشيء، فإنه إذا كان ذلك الشيء موافقًا لكلام الله ورسوله فلأنه كلام الله ورسوله، وإن كان مخالفًا فهو مضروب به عُرض الحائط كما قال الأئمة في ذلك، كما قال ذلك مالك، وكما قال ذلك الشافعي، وكما تواصت به علماء هذه الأمة. يقول الإمام مالك: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويرد، إلا صاحب هذا القبر»(٢). على هذا تربى صاحب السنة ونشأ، وهذا الإمام ينشئ، ويربي ذلك الجيل على هذه النظرة، وعلى هذا تنشأ الأجيال جيلًا بعد جيل.

وقول المصنف: **«اعلم رحمك الله أن الدين إنما جاء من قبل الله تبارك وتعالى، ولم يوضع على عقول الرجال وآرائهم»**، يعني: كن من المتيقنين الجازمين أن هذا الدين إنما جاء من عند الله تعالى؛ لأنه أوحاه الله إلى رسوله ﷺ، فقد نزل عليه القرآن

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (١٦)، ومسلم، رقم (٤٣).

(٢) انظر: موطأ مالك (١/ ٢٥١)، والمدخل لابن الحاج (١/ ١٧٥).

وأوحى إليه السنة كذلك لأنها وحي، أي ليس على رأيي ولا على رأي فلان، وإنما هو دين، والدين من الوحي، وهو من قبل الله عَزَّوَجَلَّ، ولم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، فعقول الرجال وآراؤهم لم يجعلها الله هي الميزان الذي يُرجع إليه، وإنما الميزان كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ لأن الحق لا يُعرف بعقول الرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق.

فاعرف الحق تعرف أهله، ولقد أمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، وهذا يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب، إذ لو ردوا إلى غير ذلك من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم لم يزد هذا الرد إلا اختلافًا واضطرابًا، وشكًّا وارتيابًا.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء: ٥٩]. وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوّة الدين»(١).

ويقول الإمام إسماعيل الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنا وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ اختلفوا في أحكام الدين فلم يفترقوا، ولم يصيروا شيعًا؛ لأنهم لم يفارقوا الدين، ونظروا فيما أُذِن لهم، فاختلفت أقوالهم وآراؤهم في مسائل كثيرة... وكانوا مع هذا الاختلاف أهل مودة ونصح، وبقيت بينهم أخوّة الإسلام ولم ينقطع منهم نظام الألفة»(٢).

ولذلك، قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فأنزل الله الكتاب حاكمًا بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة؛ بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

---

(١) «الفتاوى» (٤٢/ ٩٥).

(٢) الحجة في بيان المحجة (ص٢٤١) باختصار.

وقد ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شُبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها؛ بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.

وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط؛ بل السمع الذي يقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلًا لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمُحالات العقول بل بمَخارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه؛ بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته»[(١)].

وقال المصنف: «وعلمه عند الله وعند رسوله»؛ أي: في كتاب الله، وفي سنة رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، والرد إلى الله: الرد إلى كتابه، والرد إلى رسوله بعد وفاته: الرد إلى سنته، بهذا ندين، وبهذا نعتقد.

وقال المصنف: «ولا تتبع شيئًا بهواك»؛ لأن الهوى هو الذي أضلَّ من أضل من الناس، فبسبب اتباع الهوى، هوى في النفس، أو هوى في الرأي، انحرفَ مَن انحرف، وضلَّ من ضل في هذا الباب، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [ص: ٢٦]، فعلم أن الهوى طريق مخالف لسبيل الله.

ولذلك خط النبي ﷺ خطًّا، وخط من جانبه خطوط، وقال: «**هذا صراط الله مستقيمًا**»، ثم قال: «**وهذه السبل، وعلى كل سبيل منها شيطان**»[(٢)]، ثم تلا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، أمور نقرأها في كلام الله عَزَّوَجَلَّ، فبالله كيف نخالفه؟ وكيف نحيد عنها؟

فإذًا، الهوى عدوك اللدود.

وقول المصنف: «فلا تتبع الهوى فتمرق من الدين فتخرج من الإسلام، فإنه لا حجة

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٦).

(٢) سنن الدارمي، رقم (٢٠٨)، ومسند أحمد، رقم (٤١٤٢)، قال الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (١/٥٨): حسن.

لك»، نعم، والله لا عذر لنا، ولا حجة لنا، والعلة في ذلك كما ذكر المصنف.

«فقد بين رسول الله ﷺ لأمته السنة، وأوضحها لأصحابه وهم الجماعة، وهم السواد الأعظم، والسواد الأعظم: الحق وأهله».

نعم، ليس الحق بكثرة الناس، ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٠٣﴾ [يوسف: ١٠٣]، فأهل الحق قد يكونون قلة، لكن السواد الأعظم هم الحق وأهله.

وقول المصنف: **«فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من أمر الدين فقد كفر»**.

هذا كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل، وليس على إطلاقه؛ لأن من خالف الشرع في أمر من أمور الدين فقد يكفر وقد لا يكفر؛ لأنه إذا كان خالف في أمر من الأمور الاعتقادية بأن فعل ناقضًا من نواقض الإسلام، أو أشرك في العبادة، أو أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة فقد كفر.

وقد يكون كفره كفرًا أصغر، كما إذا حلف بغير الله أو طعن في النسب أو ناح على الميت؛ أو قال لأخيه: يا كافر، والقتال بين المسلمين، فكل هذه أعمال كفرية، لكنها لا تخرج من الملة.

والبدع على أنواع، والمخالفات على أنواع، فهناك ما هو بدعة مُخرجة من الدين، وقد تكون البدعة ضلالة ومعصية في هذا. فالبدع كما هو معلوم نوعان:

- اعتقادية.
- عملية.

فالاعتقادية مثلًا: كاعتقاد الجهمية، والمرجئة، والرافضة، واعتقاد الخوارج، فهذه بدع اعتقادية.

وبدع عملية، قد تكون هذه البدع مُخرِجة، وقد لا تكون مُخرجة، فقد تكون مخرجة مثل الطواف بالقبور، فالطواف بقبر من القبور بدعة، ولكنها أيضًا شرك بالله عز وجل، فهي تُخرج من الدين بالكلية.

تنبيه مهم: يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفِّر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وأنا نكفِّر من لم يكفّر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه. فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدُّون به الناس عن دين الله ورسوله.

وإذا كنا لا نكفّر مَن عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نكفِّر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، ولم يكفّر ويقاتل؟ ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ١٦﴾.

بل نكفّر تلك الأنواع الأربعة لأجل محادَّتهم لله ورسوله. فرحم الله أمرأً نظر لنفسه، وعرف أنه مُلاق الله الذي عنده الجنة والنار. وصلَّى على محمد وآله وصحبه وسلَّم»[(١)].

وقد تكون هذه البدعة غير مُخرِجة مثل قيام ليلة النصف من شعبان، أو صيام النصف من شعبان، أو بدعة المولد ونحو ذلك، فعليه، قد لا تكون هذه البدع في صورتها مخرجة ولكنها تبقى ضلالة؛ لأن النبي ﷺ قد قال: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ**»[(٢)]، وقال: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[(٣)]. فهي ضلالة ومردودة، وكل ما خالف سنة النبي ﷺ فهو مردود، لكن هذا الكفر كما هو معلوم على أنواع وعلى أقسام، فهناك كفر يُخرج من الملة، وهناك كفر لا يُخرج من الملة، وهنا أمر لا بد من معرفته، وهو أن هناك ما يسمَّى الكفر المطلق، وأن هناك ما يسمَّى الكفر المعيَّن.

الكفر المطلق أمر يتعلق بالمسائل، والكفر المعيَّن أمر يتعلق بالأشخاص، فإذا جئت للمسائل فلها أحكامها، وإذا جئت للأشخاص فلهم أحكامهم.

أما يتعلق بالكفر المطلق، فالكفر كفران:

- كفر يُخرج من الملة.
- وكفر لا يُخرج من الملة.

فمن أمثلة هذا النوع قول النبي ﷺ: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**»[(٤)]، فأطلق على قتل المسلم أنه كفر، لكن هذا كفر لا يخرج من الملة، لأن الله سبحانه وتعالى لما ذكر اقتتال المؤمنين قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، ثم قال في نهاية ذلك: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، فأبقى عليهم أخوَّة الإيمان، والكفر الذي لا يُخرج من الملة عرَّفه العلماء بأنه كل معصية أطلق عليها الشارع اسم الكفر، مع بقاء اسم الإيمان على صاحبها.

فبعض الأعمال تسمَّى كفرًا لا يُخرج من الملة؛ لأنه هناك حقيقتان:

---

(١) فتاوى ومسائل (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الرابع) (١/ ١١).
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم، رقم (١٧١٨).
(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه، رقم (٤٢)، وصححه الالباني في صحيح أبي داود.
(٤) أخرجه البخاري، رقم (٤٨)، ومسلم، رقم (٢٨).

الحقيقة الأولى: الإيمان.

الحقيقة الثانية: الكفر.

والإيمان يقابله الكفر، والإيمان شُعَب، والكفر كذلك شُعَب، وشُعَب الإيمان تسمَّى طاعات، وشُعَب الكفر تسمَّى معاص، فالشرك شُعبة من شُعَب الكفر وهو معصية، وكذلك كل معصية تسمَّى كفرًا، وكل كفر قد يسمَّى معصية ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ [طه: ١٢١].

وهكذا، نجد أننا أمام الإيمان وما تحته من الشُّعَب، والكفر وما تحته من الشُّعَب.

فهناك شُعَب من الإيمان لا يزول الإيمان بزوالها، كما لو تركت إماطة الأذى عن الطريق، فإن الإيمان لا يزول ولكن ينقص، وهناك شُعَب من الإيمان يزول الإيمان بزوالها، كما لو خالفت لا إله إلا الله.

وهكذا شُعَب الكفر، فهناك شُعَب إذا فعلها الإنسان كفر، خرج من الإيمان، وهناك شُعَب إذا فعلها الإنسان لا يخرج من الإيمان؛ لأن كل شعبة من الإيمان يقابلها شعبة من شُعَب الكفر، فإذا قلت: الإيمان بالله، فهذه شعبة يقابلها الكفر بالله، إذا قلت: الإيمان بالملائكة، يقابلها الكفر بالملائكة، وهكذا، حتى إذا قلت: الحياء شعبة، قلة الحياء شعبة من شعب الكفر، فعلى هذا، الكفر كفران: كفر يُخرِج من الملة، وكفر لا يُخرِج من الملة، هذا جانب.

أما إذا جئت إلى الكفر المعيَّن الذي يتعلَّق بالأشخاص؛ أي عندما يفعل هذا الشخص بذاته هذا الأمر هل يكفر أو لا يكفر؟

فهذا له شروط، وله موانع، وباختصار الشروط أربعة، والموانع أربعة، بمعنى لا بد من اجتماع الأربعة شروط، وانتفاء الأربعة موانع حتى نطلق على هذا الشخص هذا المسمى وأنه كفر.

الشرط الأول: العقل والبلوغ يقابله الصغر والجنون.

فأول هذه الشروط العقل والبلوغ، فلو أن صغيرًا أمسك بمصحف، أمسك بالقرآن ومزقه، فلا يكفر هذا الصغير؛ لأنه غير بالغ، قال ﷺ: «**رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ**»، وذكر ممن رفع القلم عنهم: «**وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ**»(١)، وكذا لو فعل مجنون من الناس هذا الفعل، فلا يحكم بكفره؛ لأنه لا يَعقِل.

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٣٩٨)، وابن ماجه، رقم (٢٠٤١)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

فإذا اختل هذا الشرط، وكان الفاعل لهذا الفعل صغيرًا أو مجنونًا، فهذا مانع من أن يكفر.

الشرط الثاني: أن يكون مختارًا، ويقابله أن يكون مكرهًا.

فالاختيار شرط في تكفير المعيَّن، والإكراه مانع من موانع تكفير المعيَّن، ويستدل لهذا بفعل عمار بن ياسر رضي الله عنهما، ونعلم ما حصل لآل ياسر: ياسر؛ وسُمية، وعمار، عُذب ياسر وعُذبت سُمَية وماتوا تحت العذاب، وبقي هذا الشاب الصغير عمار، مع وطأة وشدة العذاب فسبَّ محمدًا ودين محمد، وجاء يبكي إلى النبي ﷺ معتذرًا، فنزل قول الله عز وجل: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وقال له النبي ﷺ: «إِنْ عَادُوا فَعُدْ»[(١)]، فالإكراه مانع، فلا بد أن يكون هذا الشخص مختارًا وليس بمُكرَه، فإذا أُكرِه فهذا مانع من أن نطلق عليه حُكم الكفر، مع أنه قد قال الكفر أو فعل الكفر.

المُكرَه له قيود، وليس هذا مجال تفصيلها، فليس لكل شخص أن يقول: أنا أُكرهت، فليس مجرد الخوف إكراه، ولكن الإكراه لا بد من شرطه أن يكون فيه خوف شديد على النفس، بمعنى: أنه يتوقع الإنسان الهلكة من وراء هذا الأمر، وهذا ما أجاب به الإمام أحمد الذين جاءوه يعتذرون إليه في فتنة القول بخلق القرآن، فقد جاء يَحْيَى بْن معين فدخل عَلَى أَحْمَد بن حنبل وهو مريض فسلَّم فلم يرد رحمه الله، وكان أَحْمَد قد حلف بالعهد أن لا يكلم أحدًا ممن أجاب حتى يلقى الله ـ، فما زال يعتذر ويقول: حديث عمار، وقَالَ اللهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فقلب أَحْمَد وجهه إلى الجانب الآخر، فقال يَحْيَى: لا تقبل عذرًا، فخرجت بعده وهو جالس عَلَى الباب. فقال: إيش قَالَ أَحْمَد بعدي، قلت: قَالَ: يحتج بحديث عمار وحديث عمار: مررت بهم وهم يسبونك فنهيتهم فضربوني، وأنتم قيل لكم نريد أن نضربكم، فسمعت يَحْيَى بْن معين يقول: مُرَ يا أَحْمَد غفر الله لك، فما رأيت والله تحت أديم سماء أفقه فِي دين الله منك[(٢)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في نفس المسألة: «تأملت المذاهب فوجدت الإكراه يختلف باختلاف المُكرِه. فليس المعتبر في كلمات الكفر كالإكراه المعتبر في

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، برقم (٣٣٨٢)، والبيهقي في الكبرى (١٦٩٩٧)، قال ابن حجر في فتح الباري (١٢/ ٣٢٥): مرسل.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٤٠٤).

الهبة ونحوها. فإن الإمام أحمد قد نصَّ في غير موضع على أن الإكراه على الكفر لا يكون إلا بالتعذيب من ضرب أو قيد ولا يكون الكلام إكراهًا، وقد نصَّ على أن المرأة لو وهبت زوجها صداقها أو مسكنها فلها أن ترجع، على أنها لا تهب له إلا إذا خافت أن يطلقها أو يسيء عشرتها، فجعل خوف الطلاق أو سوء العشرة إكراهًا، ومثل هذا لا يكون إكراها على الكفر، فإن الأسير إذا خشي الكفار أن لا يزوِّجوه أو أن يحولوا بينه وبين امرأته لم يبح له التكلم بكلمة الكفر»[(١)].

الشرط الثالث: أن تقوم عليه الحجة التي يكفر بخلافها.

ويشترط العلماء في قيام الحجة الفهم لها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: العبرة في قيام الحجّة بأن يفهمها ذلك الشّخص المعيّن فهمًا يدرك به مخالفته للحجّة التي يكفر بخلافها، ولا يشترط فهمه لها فهمًا دقيقًا، كما يفهمها أهل العلم والإيمان، كما لا يشترط إقراره بالفهم؛ بل يرجع ذلك لتقدير المبلَّغ له هل فهمه أو لم يفهمه؛ لأنّ كثيرًا من أهل الكفر والنّفاق ينكرون الحجّة بعد فهمهم لها وعلمهم بها، كما أخبر الله تعالى بذلك عن قوم فرعون في قوله: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤][(٢)].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] «قد علم أن المراد أنه يسمعه سمعًا يتمكّن معه من فهم معناه، إذ المقصود: لا يقوم بمجرد سمع لفظ لا يتمكن معه من فهم المعنى، فلو كان غير عربي لوجب أن يترجم له ما تقوم به عليه الحجة، ولو كان عربيًّا وفي القرآن ألفاظ غريبة ليست من لغته، وجب أن نبيّن له معناها، ولو سمع اللفظ كما يسمعه كثير من الناس ولم يفقه المعنى وطلب منا أن نفسره له ونبين له معناه، فعلينا ذلك، وإن سألنا عن سؤال يقدح في القرآن أجبناه عنه، كما كان النبي ﷺ إذا أورد عليه بعض المشركين أو أهل الكتاب أو المسلمين سؤالًا يوردونه على القرآن، فإنه كان يجيبهم عنه»[(٣)].

قال الشّيخ عبد اللطيف بن عبد الرّحمن آل الشّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينبغي أن يعلم الفرق بين قيام الحجّة وفهم الحجّة؛ فإن من بلغته دعوة الرّسل، فقد قامت عليه الحجّة إذا كان على وجه يمكن معه العلم»[(٤)].

---

(١) مجموعة التوحيد (ص٢٩٧).
(٢) طريق الهجرتين (٤١٢ ـ ٤١٣).
(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ١١٤).
(٤) مجموعة الرسائل النجدية (٥/ ٦٣٨).

كما أن قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأماكن والأشخاص.

قال ابن القيم: «إن قيام الحجّة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص؛ فقد تقوم حجة الله على الكفّار في زمان دون زمان؛ وفي بقعة وناحية دون أخرى؛ كما أنها تقوم على شخص دون آخر؛ إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنون؛ وإما لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب ولم يحضر ترجمان يترجم له؛ فهذا بمنزلة الأصمّ الذي لا يسمع شيئًا ولا يتمكّن من الفهم.

فليست البيئات واحدة، وليست الأزمنة واحدة، وليست الأماكن واحدة. فبيئة يكون التوحيد والاعتقاد فيها ظاهر جلي، لكثرة العلماء، مما يجعل بعض الأمور واضحة جلية، وبيئة قد تكون شركية، وفيها علماء سوء، وعلماء ضلالة، فلا نساوي بين البيئتين، فشخص نشأ في بيئة ظهر فيها التوحيد ليس كمثل شخص نشأ في بيئة الشرك فيها غالب؛ بل لربما الذي عُلِّمه وغُرِس في نفسه هو أن هذا الأمر هو التوحيد، وأن ضده هو الشرك»[١].

فتختلف الأمور من شخص إلى آخر، ومن مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان، فمثل هذه الأمور على الإنسان أن يتبصر بها، وهذه وراءها ضوابط جزئية، فمثلًا، لا نساوي بين شخص مريد للحق، ويطلب الحق، وشخص مُعرِض عن الحق ولا يريده ولا يطلبه، وبين شخص يريد الحق لكن ما وجده، وما علمه وما عرفه، فلا يستوي هذا مع هذا، وللعلماء في هذا تفاصيل.

الشرط الرابع: أن لا يكون هذا الشخص متأوِّلًا تأولًا يُعذَر فيه صاحبه.

قال ابن القيم بعد ذكره كفر من هجَرَ فريضة من فرائض الإسلام، أو أنكر صفة من صفات الله تعالى، أو أنكر خبرًا أخبر الله به عمدًا، قال: «وأما جحد ذلك جهلًا أو تأويلًا يُعذر فيه صاحبه فلا يكفر صاحبه به»[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن المتأول الذي قصد متابعة الرسول ﷺ لا يُكفَّر؛ بل ولا يُفسَّق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع»[٣].

---

(١) طريق الهجرتين (٤١٤).
(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٦٧).
(٣) منهاج السنة (٥/ ٢٣٩).

فهذا الشرط يرتبط من وجه بالمسائل، فهي تختلف وضوحًا وخفاء، فبعض المسائل قد تقوم في النفس عليها شبه كثيرة، هذه الشبه تمنع من معرفة الحق، وتجعل هذا القائل يعتقد خلاف الحق، وبعض المسائل معلومة من الدين بالضرورة، فإذًا قيام الحجة أمر له تعلق بالمسائل، وهذا باب عظيم وواسع وكبير، فليس كل المسائل معلومة من الدين بالضرورة، وليس كل المسائل تكون واضحة وضوح الشمس.

فقد يعتقد هذا الإنسان هذا الاعتقاد، ويقول به لشبهة قوية قامت في نفسه، فلا بد أن تقام عليه الحجة حتى نحكم بكفر عينه، مع أنه لا يختلف في كون هذا الاعتقاد أو هذا القول أو هذا العمل كفر في ذات نفسه، فهذا يتطلب عرض المسائل، ومعرفة هل هي معلومة بالضرورة أو ليست معلومة بالضرورة؟ وهل هذه المسألة قامت فيها شبه تمنع من معرفة الحق؟ أو أنها لم تكن بها شبه تمنع من معرفة الحق؟

مع الأخذ في الاعتبار أن إطلاق مثل هذه الأحكام ليست لكل أحد، فلا يأتي أفراد الناس ويحكم على فلان أو على فلان أنه كافر أو خارج من الملة، فهذا ليس من شأنهم، وليس من عملهم، وإنما هذا ينحصر في ولي الأمر وفي القاضي الذي ينصبه ولي الأمر، أو العالم من العلماء وليس لكل أحد.

فالحكم بكفر المعين له شروط وله موانع، ولا بد من اجتماع الشروط وانتفاء الموانع، ومع هذا كله ليس لكل أحد من الناس أن يحكم على أي فرد من الناس بهذا الأمر؛ لأن هذا يتأتى من ورائه حِل المال، وحِل الدم، ونكاحه لزوجته، وإرثه ونحو ذلك، وهذه أمور لا يملكها كل أحد. ولو أخذنا نطلق ألسنة الناس في هذا لربما كفَّر الناس بعضهم بعضًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعيَّن، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبيِّن هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات - أي من قال أو فعل كذا فقد كفر - لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه، فإن الإمام أحمد مثلًا قد باشر الجهمية الذين دعوه إلى خلق القرآن، ونفي الصفات، وامتحنوه وسائر علماء وقته، وفتنوا المؤمنين والمؤمنات الذين لم يوافقوهم على التّجهُّم بالضرب والحبس والقتل والعزل عن الولايات، وقطع الأرزاق ورد الشهادة، وترك تخليصهم من أرض أهل العدو، بحيث كان كثير من أولي الأمر إذ ذاك من الجهمية من الولاة والقضاة وغيرهم يكفرون كل من لم يكن جهميًّا موافقًا لهم على

نفي الصفات، مثل القول بخلق القرآن، ويحكمون فيه بحكمهم في الكافر. . . . ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه، واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفِّروا المعيَّنين من الجهمية الذين كانوا يقولون: إن القرآن مخلوق، وأن الله لا يُرى في الآخرة»[1].



(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٧).



قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٥﴾ «واعلم أن الناس لم يبتدعوا بدعة قط حتى تركوا من السنة مثلها، فاحذر المُحدَثات من الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة وأهلها في النار».

الشرح

بعد أن بيَّن المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ وجوبَ لزوم السنَّة، وأن طريقَ السنَّة هو لزومُ طريقِ أصحابِ النبي ﷺ، فمَن أرادَ الاستقامةَ على شرع الله عَزَّ وَجَلَّ وعلى دينِ الإسلام فعليه بالتمسكِ بسنَّة النبي ﷺ، وذلك إنما يكون بما كان عليه فهمُ السلفِ الصالح من الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين، ذكرَ المصنِّف هنا ما يقابل السنَّة وهي البدعة، والبدعة في أصل اللغة: الشيء المبتدَع، وهو الشيء المختَرع على غيرِ أثرٍ سابق[1]؛ أو: على غير مثالٍ سابق، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]، فالنبي ﷺ لم يكن أولَّ الرسل وإنما قد كان من قبله عددٌ كبيرٌ من أنبياءِ الله ورسله صلوات الله وسلامه عليهم.

وهكذا قول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]؛ أي: أن الله عَزَّ وَجَلَّ خلقَ السماواتِ والأرض على غيرِ مثالٍ سابق، فهذا معنى البدعة في اللغة.

والشيء المبتدَع يطلق على أمرين:

الأمر الأول: أمرٌ مبتدَع في أمور الدنيا كالمختَرعات التي يخترعها البشر في مصالحِ دنياهم.

والأمرُ الثاني: الأمر المبتَدع في أمر الدين.

فما يتعلق بأمرِ مصالح الناس من مختَرعاتهم كوسائلِ تنقلاتهم وما يتعلق بمساكنهم، وما يتعلق بأدواتهم ونحو ذلك؛ فهذا لا شأنَ له بهذا الأمر، وإنما الكلامُ هنا عن الابتداعِ في الدين.

---

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٦٧).

ومعلومٌ أن الابتداعَ في الدين أمرٌ محرَّم، والنبي ﷺ حذَّرنا وقال: «**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»(١)، فما استثنى النبي ﷺ شيئًا من البدع، ولا حجةَ لقائلٍ في قول عمر رضي الله عنه في شأنِ التراويح: «نعمتِ البدعةُ هي»(٢).

فالتراويح لم تكن أمرًا على غيرِ مثالٍ سابق، فقد صلَّى النبي ﷺ بأصحابه التراويح، ولكن النبي ﷺ رأفةً ورحمةً بأمته لم يستمر بهم خشيةَ أن تُفرَضَ عليهم، فالتراويح لم تكن أمرًا مبتدَعًا من الناحية الشرعية، واستعمال عمر لهذه اللفظة إنما هو استعمالٌ من حيث المعنى اللغوي لا أكثر(٣).

فالبدع منهيٌّ عنها جملةً وتفصيلًا، وكما قال النبي ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ**»(٤)، **ولذلك، قول المصنِّف هنا: «واعلم أن الناسَ لم يبتدعوا بدعةً قط حتى تركوا من السنَّةِ مثلها»**، جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما: «مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً، وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحْيَى الْبِدَعُ، وَتَمُوتَ السُّنَنُ»(٥).

فهذا هو الواقع المعايَش؛ أنه ما أُحييت بدعة إلا وأُميتَت سنَّة، والإنسان عليه أن يسألَ نفسه: هل استطعنا أن نقومَ بالواجباتِ كما ينبغي وبسنن النبي ﷺ كما كان ينبغي وبقيَ عندنا فضلًا وزيادة من الوقتِ والجهد لنبحثَ عن زيادة على تلك الواجبات وتلك السنن؟!

أعتقد أن جواب كل واحدٍ منّا أننا على تقصيرٍ كبير في شأن الواجبات وتفريطٍ أكبر في شأنِ السنن والنوافل، والواحدُ منَّا لو تأمَّل في صلاة الفريضة كيف أدَّاها وكيف صلَّاها لبكى على حاله وعلى نفسه من تقصيره في أدائها، وبالتالي هل استطاعوا الناس أن يؤدُّوا الواجبات والسنن لينتقلوا بعد ذلك إلى أمورٍ أخرى؟

فما بالك إذا كان إحياءُ البدعة حتمًا ولا بد أن يكونَ في مقابله إماتةٌ للسنَّة، فأولئك الذين يبتدعون في الأذكار بعد الصلوات كالذكر الجماعي؛ لما انشغلوا أو

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩٦).

(٢) موطأ مالك، كتاب الصلاة في رمضان، باب: ما جاء في قيام رمضان، حديث رقم (٢٤٩)، وأخرجه البخاري بلفظ: «نِعم البدعة» هذه، في كتاب التراويح، باب من قام رمضان، برقم (١٨٨٠).

(٣) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢/ ٩٢)، والشاطبي في الاعتصام (١/ ٢٥٠).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٥) المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٦١٠).

شغلوا تلك الأوقات بأذكارٍ جماعية، كان هذا في مقابل إماتةِ السنَّة التي كان عليها النبي ﷺ في ذكره بعد الصلاة.

فما داموا شغلوا تلك الأوقات بتلك البدع، كان في مقابل ذلك إماتةٌ للسنَّة، وهكذا فقِسْ؛ كلما أُحيِيَت بدعة أُمِيتَ في مقابلها سنَّة، فهذا مما يدل على أن من شرِّ هذه البدع ومن خطرها أن فيها إماتةً للسنَّة، ويصلُ الحال ببعضهم إلى أن يرى السنَّةَ بدعة والبدعةَ سنَّة؛ لأنه ألِفَ البدعة ونشأ عليها، ولما يُؤتى إليه بأمرٍ من السنَّة ينكره ويرى أنه هو البدعة فتنقلبُ عنده الموازين(١).



(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٠).

٦ «واحذر صغار المُحدَثات من الأمور؛ فإن صغير البدع يعود حتى يصير كبيرًا، وكذلك كل بدعة أُحدِثت في هذه الأمة، كان أولها صغيرًا يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع الخروج منها، فعظمت وصارت دينًا يدان [به] فخالف الصراط المستقيم، فخرج من الإسلام، فانظر رحمك الله كل من سمعت كلامه من أهل زمانك [خاصة] فلا تعجلن، ولا تدخلن في شيء [منه] حتى تسأل وتنظر هل تكلم به أصحاب رسول الله ﷺ [أو أحد من العلماء؟]، فإن وجدت فيه أثرًا عنهم فتمسك به، ولا تجاوزه لشيء، ولا [تختر] عليه شيئًا فتسقط في النار».

الشرح

قول المصنف: «فاحذر المحدثاتِ من الأمور» يشير المصنف بهذا إلى تحذير النبي ﷺ لأمته حيث قال محذِّرًا: «**إياكم ومحدَثات الأمور فإن كل محدَثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة**»[(١)]، فمعنى هذا أن مرتكب بدعةٍ من البدع فهو على ضلالة، وعلى طريقِ غواية، ولا ينجي من ذلك إلا التمسُّك بالسنن، والتمسُّك بالسنن ـ كما هو معلوم ـ ينبغي أولًا أن تُعلَم السنن وأن يُعمَلَ بها وأن يلزمها المسلم.

«فإن كل محدَثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة، والضلالةُ وأهلها في النار»، وهذا ما جاء به الحديث المعلوم المشهور.

قال المصنف: «واحذر صغارَ المحدَثاتِ من الأمور»، ومعلوم أن النارَ من مستصغَر الشرر، فقد يستهين المبتدِع بهذا الأمر ويقول مثلًا: أعمل هذا الشيء؛ وهو محل نظر، فهذه الصغار من المحدَثات تعود وتؤولُ إلى أن تكونَ كبارًا.

وكما يقول ابن تيمية واصفًا هذه المسألة، يقول: «وإذا كان الغلط شبرًا صار في الأتباع ذراعًا ثم باعًا حتى آل هذا المآل، فالسعيد من لزم السنة»[(٢)]. هكذا البدع

(١) تقدم تخريجه (ص٩٦).
(٢) بغية المرتاد (ص٤٥١).

تجري بأصحابها كما يجري الكَلَب ـ وهو المرض المعروف بسُعار الكلاب ـ في صاحبه لا يتركُ عِرقًا ولا مَفصِلًا إلا دخلَ فيه، فهذا شأنُ البدع تبدأ صغارًا ثم تنتقل فتكون كبارًا، فتصبح بعد ذلك هذه البدع ولَّدَت فِرَقًا، وهذه الفِرَق ابتعدت في ضلالها.

يضرب لنا شيخ الإسلام مَثَلًا فيقول: «ويوجد في كلام أبي الحسن من النفي الذي أخذه من المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي محمد بن كلَّاب الذي أخذ أبو الحسن طريقه، ويوجد في كلام ابن كلَّاب من النفي الذي قارب فيه المعتزلة ما لا يوجد في كلام أهل الحديث والسنة والسلف والأئمة»(١).

فنجد أن الفرقة تبدأ تنحى في البعدِ عن السنَّة، بحيث بعد ذلك تكون أقرب إلى أهل البدع الكبار وأكثر منها قربًا إلى السنَّة، بينما أهلُها وأصحابها الأوائل قد يكونوا أقرب إلى السنَّة من المعتزلة.

فعندما تأتي إلى الرازي مثلًا تجد أن الرازي أقرب إلى المعتزلة منه إلى أهل السنَّة، بينما ابن كلَّاب وأبو الحسن الأشعري أقرب إلى أهل السنَّة منهم إلى المعتزلة، فالبدع تتطور وتبتعد بأصحابها إلى أن تصلَ إلى حالٍ بعيد عن الحق، فتكون في أوائلِ أمرها في صغارِ الأمور ثم تنتقل إلى أن تكون هذه الأمور كبارًا، فلذلك **قال المصنف**: **«واحذر صغار المحدَثاتِ من الأمور فإن صغيرَ البدعِ يعودُ حتى يصيرَ كبيرًا»**.

وكذلك كلُّ بدعةٍ أُحدِثَت في هذه الأمة كان أولها صغيرًا؛ يعني: يشبه الحق؛ فيه اشتباه؛ لأن الشبهة هي اشتباه الحق مع الباطل فيشتبه الحق مع الباطل فيرى الإنسان الحقَّ باطلًا والباطلَ حقًّا، فتكون هذه البدع في أوائلها فيها شبهة حق، لكن سرعان ما تتحول إلى أن تكونَ باطلًا كبيرًا من كبائر الأمور، وهذا معروف في حالِ الفِرَق.

فالخوارج مثلًا بدأوا بأمرٍ به شبهة حق وهي الدعوة إلى الحكم بما أنزل الله، والاعتراض على ولي الأمر في شأنِ الظلم الذي قد يقع على بعضِ الناس، هذه بداياتها، لكن سرعان ما تحوَّل الخوارج إلى مكفِّرينَ للأمة وإلى مستحلِّين لأموالهم ودمائهم وأعراضهم وهكذا، فتحوَّلوا من حالٍ إلى حال.

وهكذا التشيع ظهر في بداية أمره في مسألة تفضيل علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه، ثم تطور إلى تفضيله على بقية الخلفاء الراشدين، ثم تطور إلى أن أصبح في صورته المعروفة.

---

(١) بغية المرتاد (ص٤٥١).

وهكذا المرجئة، فقد بدأ الإرجاء بقولِ مرجئة الفقهاء بتأخيرِ العمل عن مسمَّى الإيمان، وجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان، وما أخرجوا العمل عن مسمَّى الإيمان بالكلية، وبعد ذلك، تطور الإرجاء إلى أن قال مَن قال إن الإيمان هو المعرفة.

وهكذا الصوُّفية، فقد كان التصوف في أصله الزهد، فمن تصوَّف بدأ بأوله في القضايا المظهرية من زهدٍ في اللباس وتقشف وتركٍ للدنيا وبترك معاش الدنيا ولُبسِ البالي من الثياب، لكن التصوف بعد ذلك أصبح فلسفة، وهذه الفلسفة أدت إلى الحلول والاتحاد، حتى جاء مَن جاء من أولئك مَن هو كابن عربي وغيرهم، وجاؤوا بطوام الإلحاد، حتى يقول هذا الملحد: «العبدُ ربٌّ والربُّ عبدٌ يا ليت شعري مَن المكلَّف»، وحتى يقول قائلهم والعياذ بالله: «ما الكلبُ والخنزيرُ إلا إلهُنا»، فتحولت إلى عقيدة إلحادية بينما كانت في بدايتها زهدًا يتعلق بلُبس الثياب وترك الطعام، فإذًا، على المسلم أن يتعظ، والعاقلُ مَن اتعظ بغيره.

فهكذا البدع تجري بأصحابها حتى تَعظُم وتصير دينًا يُدانُ به. فأصبح الخوارج أمة وفرقًا، وأصبح القَدَرية فرقة، وأصبح كذلك الجبرية فرقة، وأصبح التشيُّع فرقًا، وأصبح المرجئة فرقًا.

كل هذا من بدع أولَ ما بدأت كانت صغارًا وأمرًا يسيرًا، سرعان ما تطورت حتى أصبحت دينًا يُدانُ به فخالفت الصراطَ المستقيم، فخرج أولئك عن أمة الحق وخرجوا عن شريعة الإسلام بسببِ هذه البدع التي كانت في بدايتها على ذلك الحال، فمن هذا يأخذُ الإنسان العبرة: بأن لا تستهِين بأي بدعةٍ من البدع؛ لأنه متى ما أحييت البدع فإنه في ذات الوقت تكون قد أميتت سنَّة، ثم إن هذه البدع يجرُّ بعضها بعضًا، فإذا كانت اليوم في صغائر الأمور سرعان ما تتعاظم حتى تؤولَ بأصحابها إلى مآلٍ خطير.

ثم قال المصنف: «فانظر رحمك الله كل مَن سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة، فلا تعجلنْ ولا تدخلنَّ في شيءٍ منه حتى تسألَ وتنظر».

وهذه قاعدة عند السلف كما قال ابن مسعود: (مَن كان منكم مستَنًّا فليستنَّ بمَن قد مات فإن الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنة)(١)، فليست الأسوة والقدوة في الأحياء لأنه لا يدرى ماذا يُختم لهم.

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/٩٤٧)، رقم (١٨١٠)، وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثر مشهور متداول في مصنفات أهل السنة، ومعناه صحيح مستقر عندهم.

فالقدوة والأسوة بمَن مات وعرفت عاقبةَ أمره، أما الحي فلا تُؤمَنُ عليه الفتنة؛ ما تدري ماذا يكونُ حالي أو حالك أو حال الآخرين، فبالتالي، إذا جاءك الأمر من الأحياء فعليك أن تتريث وأن تنظر وأن تعلم هل هذا هو مأخوذٌ من كلام السلف الأوائل، أو هذا إنشاءٌ وابتداعٌ من هذا الشخص.

فإذا كان كلامُ الأوائل وهو مجرد ناقل له، فعند ذلك، هذا الشخص إنما هو ناقل وليس مبتدئًا، ولذلك، كان من كلام ابن مسعود وغيره: (إنَّا نقتدي ولا نبتدئ، وإنَّا نتَّبع ولا نبتدِع)، هذه قواعد وأصول عند أهل السنَّة، الاقتداء وليس الابتداء، والاتِّباع وليس الابتداع.

ومثلُ هذه الأمور تظهر عند الفتن، فقد يقول إنسان: مسائل الدين الكبار نعلمها سواءً قالها حي أو قالها ميتٌ من الأموات، لكن، عندما تأتي الفتن ويريد الإنسان أن يتبصَّر بها وما الموقف منها؛ فالذي نراه أن أهل العلم وأهلَ البصيرة في هذا الأمر يعودون لكلامِ الأوائل. ولذلك، العالم من العلماء يرى الفتنة وهي مقبلة ويعلمُ عاقبتها، لكن مَن كان من غوغاء الناس لا يعرف أن هذه فتنة حتى يراها مُدبِرة.

قال الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العالِم يرى الفتنة وهي مقبلة، والناس لا يرونها إلا وهي مدبرة»[(١)].

فالعالم يراها مقبلة، بإقبالها يعلم أنها فتنةٌ من الفتن، بينما غوغاءُ الناس لا يرونها ولا يعرفون أنها فتنة حتى تُدبِر، متى أدبرت قد أخذت معها مَن أخذت وساقت مَن ساقت، فأين التريُّث؟ وأين التدبر؟ وأين التأمل؟!

وبالتالي، ليس كل ناعقٍ يؤخذ بقوله، فهذا علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يقول: (الناسُ ثلاثة؛ عالمٌ رباني، ومتعلمٌ على سبيلِ نجاة، وهمجٌ رُعاع أتباعُ كل ناعق، لم يستضيئوا بنورِ العلم، ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيق)[(٢)].

- **فالعالم الرباني**: الذي علم وعمل وعلَّم، فإذا رأيت الشخص على علمٍ وعملٍ ودعوةٍ لهذا العلم فذاك العالم الرباني.

- **والمتعلِّم الذي على سبيلِ نجاة**: هو الذي سلكَ طريق العلم ولكنه لم يصل إلى درجةِ العلماء.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٩).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٧٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٨٧٨)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٨٢).

- **القسمُ الثالث**: وصفهم رضي الله عنه بقوله: (همجٌ رعاع):

الهمج: هو صغار الذباب الذي يأتي على المواشي بأطراف البادية، وهو نوعٌ صغير جدًّا ليس كذباب المدن إذا جاءَ على وجه إنسان أو على الماشية يلتصق[(١)].

والرُّعاع: هم السوقَى من الناس الذين لا عقولَ لهم، ما شأن هؤلاء؟ ما وصفهم؟ أتباعُ كلِّ ناعق[(٢)]؛ يعني أي واحد يقف ويحسِّن من صوته وكلامه ويجعجع بما شاء سرعان ما التف عليه هؤلاء، دون تمييز هل هذا الذي قاله حق أو باطل؟ إذ ليس عند هؤلاء قدرة على التمييز، ولكن حُسِّن لهم الأمر وحسِّن لهم القول واستطاعَ هذا القائل أن يُلهبَ مشاعرهم وأن يحرِّكَ قلوبهم فملَكَهم بهذه الجعجعة التي قد تكون على باطل.

فهؤلاء لم يستضيئوا بنورِ العلم ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيق، الركن الوثيق هو قولُ الله وقولُ رسوله ﷺ وقولُ السلف الصالح، فإذا جاء شخص يدعو إلى أمرٍ ما فالمقياس الذي يقاسُ به صحةُ قوله من عدمِ ذلك والدليل: قال الله وقال رسوله ﷺ، وهل هذا الفهم لقولِ الله وقول رسوله وفَقَ كلام السلف أم لا؟

فإذا رأيته يستشهد بـ: قال الله وقال الرسول ﷺ، وكذلك كلام السلف الصالح، فاعلم أن هذا ليس من جيبه وإنما هذا من المَعين الصافي؛ الحق الذي تركنا عليه النبي ﷺ والذي التزمه وتمسكَ به من جاء من بعده من أصحابه رضوان الله عليهم.

ثم قال المصنف: **«فانظر - رحمك الله - كل مَن سمعت كلامه من أهل زمانك خاصة، فلا تعجلن ولا تدخلنَّ في شيءٍ منه حتى تسألَ وتنظر هل تكلم به أصحاب النبي ﷺ أو أحدٌ من العلماء، فإن وجدت فيه أثرًا عنهم فتمسَّك به ولا تُجاوزه لشيء»**.

فالتمسُّك والالتزام بالحق لا لأنه قولُ هذا الشخص ولكن لأنه قولُ أولئك، ولذلك قال عبد الله بن مسعود: (مَن كان منكم مستَنًّا فليستنَّ بمَن قد مات، فإن الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفتنة، أولئك أصحابُ محمد أبرُّ هذه الأمة قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلها تكلُّفًا، قومٌ اختارهم الله لصحبةِ نبيه وإقامةِ دينه، فاعرفوا لهم حقهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم).

فهم أبرُّ هذه الأمة قلوبًا، وأعظمها إيمانًا وأصلحها قلوبًا، وأعمقها علمًا، فمَن أعلم من أصحابِ محمد ﷺ بهذا الدين؟ فليس هناك أعلم منهم، «وأقلها تكلُّفًا» أي

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (٢/ ٣٩٢).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (٨/ ١٢٨).

أبعدُ الناسِ عن البدع، فلم يُنقل أن أحدًا من أصحاب النبي ﷺ ابتدعَ أو أحدَثَ بدعة، هذا ما لم يكن، فهذه دعوةُ أهل السنَّة؛ إلى تمسكٍ بآثارهم، هل تكلمَ به أصحاب رسول الله ﷺ أو أحدٌ من العلماء؟ فإن وجدت فيه أثرًا عنهم فتمسك به ولا تُجاوزه لشيء ولا تخترْ عليه شيئًا فتسقطَ فيه.

فإذًا، لزوم السنَّة هو سفينةُ النجاة كما قال السلف، فإذا أردت سفينة النجاة فاركبها.

والسنَّة هي ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ والتابعون وتابعو التابعين.



٧ «واعلم أن الخروج من الطريق على وجهين:

أما أحدهما: فرجل زلَّ عن الطريق، وهو لا يريد إلا الخير، فلا يُقتدى بزلَّته، فإنه هالك.

وآخَر عاند الحق وخالف من كان قبله من المتقين، فهو ضالٌّ مُضِلّ، شيطان مَريد في هذه الأمة، حقيق على من يعرفه أن يُحذِّر الناس منه، ويبيِّن لهم قصته؛ لئلا يقع أحد في بدعته فيهلك».

الشرح

قول المصنف: **«واعلم أن الخروج من الطريق على وجهين؛ أما أحدهما: فرجل زلَّ عن الطريق، وهو لا يريد إلا الخير، فلا يُقتدى بزلَّته، فإنه هالك»**.

أراد المصنف أن يبيِّن الخروج عن طريق الحق يكون على أحدِ حالين:

١ ـ إما شخص هو مُريد ويطلب الحق لكن زلَّ عنه: لم يعرفه، فطبعًا، هذا الزلل قد يأتي من وجوه، لكن أصلُ قصدِ هذا الشخص إرادة الحق لكن لم يُصِب هذا الحق.

ومعلومٌ: كم من طالبٍ للخير لم يُصِبه، فبعضُ الناس يريد الخير وقصده الخير ثم يُحدِثُ بدعةً من البدع ظنًّا منه أن هذا قربة إلى الله سبحانه وتعالى؛ ونعلم أن القربة والطاعة إلى الله عز وجل لا تكونُ إلا بما شرع، وأمرٌ لم يَشرَعه الله عز وجل في كتابه أو على لسانِ رسوله صلى الله عليه وسلم فهو مردود.

فقد يريد الإنسان الخير ثم يفعل فعلًا من الأفعال؛ يبتدِع بدعةً من البدع، أصلُ قصده التزوُّد في الخير، والنبي صلى الله عليه وسلم كاد أن يقع في عصره شيءٌ من هذا فقطعَ طريقه، ألم يأته أولئك النفر الذين جاؤوا إلى بيوتِ أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وسألوا عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم فكأنهم تقالُّوها، فقال أحدهم: أنا أصومُ ولا أُفطِر؛ أراد الخير أم لا؟ وقال الآخر: أنا لا أتزوج النساء، وقال الثالث: أنا أقوم الليل ولا أنام، أرادوا الخير وأرادوا التزوُّد من العبادة لكن على خلاف سنَّة النبي صلى الله عليه وسلم، فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم استدعاهم وقال لهم: «**أما إني أصومُ وأُفطِر، وأقوم الليل وأنام، وأتزوج**

النساء، **فمَن رغِب عن سنتي فليس مني**»[١]، فبيَّن هذا المنهج فارتدعوا عمَّا هم عليه.

ودخل النبي ﷺ المسجد فوجد حبلًا ممدودًا بين ساريتين، قال: «**هذا لمَن؟**»، قالوا: لزينب؛ تقوم تصلي من الليل فإذا فترَت ـ يعني: تعبت ـ تعلقت بهذين الحبلين حتى يعينها على القيام، فأمر النبي ﷺ بحلِّه، قال: «**حلُّوه، ليصلَّ أحدكم نشاطه، فإذا فتر فليرقد**»[٢].

فإذًا، كم من الناس على هذا المنوال، يريد أن يجتهد في أمرٍ من أمورِ الدين ولكنه على خلاف السنَّة، وأصلُ قصده الخير لكن لم يَصِب هذا الخير، لا عذر لقائل أن يقول: أردت الخير أو قصدتُ الخير، فلا حجة في مثل هذا القصد.

والأمثلة على ذلك في السنَّة كثيرة، فالنبي ﷺ قطعَ كل طريقٍ يخالف هذه السنَّة، فإذًا، قد يكون هذا الذي خرج أصلُ قصده الخير، فلا يُقتدى بزلَّته فإنه هالك.

ولو استمر هؤلاء على ما استمروا عليه، فإن أول مَن تبرأ منه النبي ﷺ حيث قال: «**فمَن رغبَ عن سنتي فليس مني**»[٣].

٢ ـ وآخر عاندَ الحق وخالف مَن كان قبله من المتقين: فبعضُ الناس قصده أصلًا معاندة الحق ومخالفة الحق، فيُحدِث في دينِ الإسلام بُغية النكاية بأهلِ الإسلام.

فعبدُ الله بن سبأ[٤]؛ ذلك اليهودي، أحدثَ ما أحدثَ في المسلمين يريد بذلك إفساد دينهم عليهم؛ لأن البدعة أحب إلى الشيطان من المعصية كما يقول العلماء؛ لأن المعصية يعرف صاحبها أنه على باطل، ولذلك، هو دائمًا في

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٤٧٠٠). (٢) أخرجه مسلم، رقم (١٣١٢).

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٤٧٠٠).

(٤) «عبد الله بن سبأ كان يهوديًا من أهل صنعاء أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز ثم البصرة ثم الكوفة ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عن أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيهم فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾، فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، قال: فقبل ذلك عنه ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبي ولكل نبي وصي، وكان علي وصي محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء، ثم قال بعد ذلك: من أظلم ممن لم يُجز وصية رسول الله ﷺ ووثب على وصي رسول الله ﷺ وتناول أمر الأمة، ثم قال لهم بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق وهذا وصي رسول الله ﷺ فانهضوا في هذا الأمر فحركوه وابدؤوا بالطعن على أمرائكم وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس وادعوهم إلى هذا الأمر». انظر: الفتنة ووقعة الجمل للأسدي (٤٩).

تأنيبِ ضمير، فضميره يؤنِّبه أنه قد فعل ما فعل من المعاصي والذنوب.

أما البدعة فهي مُتصوَّرة لشخصه بأنها هي الحق، فيفعلها وهو معتقد أنها الحق، فقلَّ أن يتوبَ منها، فالبدعةُ أحبُّ إلى الشيطان من المعصية.

ولذلك، قلبُ صاحب السنَّة ـ كما نصح ابن تيمية ابن القيم نصيحة جميلة ليتنا نأخذ بها ـ، حيث يقول له: «لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشربها فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها، فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وإلا، فإذا أَشْربتَ قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقرًّا للشبهات» أو كما قال[١].

فليكن قلبك كالزجاجة ولا يكن كالإسفنجة، أي شبهة تَرِد أو أي بدعة تَرِد على هذا المسكين صاحب القلب الذي كالإسفنجة يمتص هذه الأشياء ويقبلها ولا يميِّز، فلا بد لقلبِ المؤمن من التمييز، ليكن قلبه كالزجاجة يرى الأشياء بصفائها؛ بصفاء هذه الزجاجة يرى الأشياء التي خلفها، ولكن يمنع دخول الشيء الباطل إليه، فعند ذلك، تميز بين ما هو حق وما هو باطل.

فأكثرُ البدع إنما أُنشئت من قِبَلِ أهلِ الباطل، أرادوا بها هدمَ دينِ الإسلام، فعند ذلك، إذا جئت إلى أصولِ البدع تجدها إما يهودية وإما نصرانية وإما مجوسية، فجاءت إلينا من طريقِ أولئك، فكل من خالف الحق وخالف مَن كان قبله من المتقين فهو ضالٌّ مضِلٌّ شيطانٌ مَريدٌ في هذه الأمة، حقيقٌ على مَن يعرفه أن يحذِّر الناسَ منه ويُبيِّن للناسِ قصته لئلا يقع أحدٌ في بدعته فيهلك.

فيجب أن نميِّز بين هذين النوعين، فعند ذلك، قد يأتيك الباطل من جهةِ أنك أنت تريد الحق فتقع في البدع، أو بحيلِ أولئك الذين أرادوا هدمَ الإسلام وتشويه الإسلام، أولئك احتالوا حتى زيَّنوا للناسِ تلك البدع وألبسوها بثوبِ الحق، وغالبًا صاحب البدعة يحاول قدر الإمكان أن يُلبِسها ثوبَ حق، فمثلًا، مَن منا لا يحبُّ آل بيت النبي ﷺ؟ فجاء من زيَّن بدعته بقالبِ حب بيتِ آلِ النبي ﷺ، مَن لا يعلم منّا أن الزهدَ مطلبٌ شرعي؟ فجاءَ مَن يزيِّن بدعته بقالبِ الزهد، وهكذا.

وجاءَ مَن يزيِّن بدعته بقالبِ العبادة، فكلُّ واحدٍ من أهل الباطل يحاول أن يُلبِس هذه البدعة ثوبًا ولباسًا من لباس الحق ويدسَّ من خلالها السم، فعلى الإنسان أن يكونَ بصيرًا واعيًا عارفًا؛ لأنه لا حجة لك ولا عذرَ لك ما دام أن الحقَّ واضح جليّ لكل أحد، يبقى أنك أنت الذي قصَّرت في عِلمه وفي طلبه ومعرفته.

---

(١) مفتاح دار السعادة (١٤٠)، وفي ط: دار ابن عفان (١/ ٤٤٣).

٨ «واعلم رحمك الله أنه لا يتم إسلام عبد حتى يكون متَّبِعًا مصدِّقًا مسلِّمًا، فمن زعم أنه بقي شيء من أمر الإسلام لم يكْفونَاه أصحاب محمد ﷺ فقد كذَّبهم، وكفى به فرقة وطعنًا عليهم، وهو مبتدع ضال مُضِل، مُحْدِث في الإسلام ما ليس منه».

الشرح

لا يتم إسلامُ عبدٍ حتى يكون متَبِعًا مصدِّقًا مسلِّما؛ فنحن مأمورونَ بالاتباع، نقتدي ولا نبتدئ، نتبعُ ولا نبتدِع، وهذا أصلٌ أصيلٌ عند أهل السنة؛ أننا أهل اتباع وأهل اقتداء بأصحابِ النبي ﷺ، أولئك هم أئمتنا، أولئك هم قدوتنا، هذا الذي ألزمنا الله تعالى به فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ما قال جانبوهم، وما قال باعدوهم، إنما قال: اتبعوهم، فإذًا نتبع، فنحن أهلُ اتباع وأهلُ اقتداء، فلا بد أن تكون متَّبعًا مصدِّقًا مسلِّمًا، فمَن زعم أنه قد بقيَ شيءٌ من أمرِ الإسلام لم يُكفاه من جهةِ أصحاب النبي ﷺ فهذا لا شك أنه من أبطل الباطل، ولهذا يقول الأوزاعي: (العلمُ ما جاءَ من أصحابِ محمد)(١)، هذا الذي تواصى به السلف، وعظَّموه وأجلُّوه وحفظوه حتى بأساميه، فتستطيع أن تسأل عن الأثر عن ابن عباس هل هو من طريقٍ صحيح أو من طريقٍ مكذوب.

وكما حُفظَت لنا سنَّة النبي ﷺ، حُفظَت لنا آثارُ الصحابة، فهي علم محفوظ ومدوَّن بحمد الله تعالى، ما بقي علينا إلا أن نلزمه ونعودَ إليه ونعطيه حقه من التعظيم والاحترام، وهذا الذي يفعله أصحاب السنن، وتأمل كلام البخاري، فهو إذا عنوَن أو بوَّب جاء بعد ذلك بالآثار عن الصحابة والتابعين، وقد يسبقها الأحاديث أحيانًا لأنها تكون شارحة وموضحة لما عقده من أبوابٍ وعناوين.

مثلًا، كتابُ التوحيد؛ باب: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ [هود: ٧]، فأول ما بدأ قال أبو العالية: علا: ارتفع، وبدأ يذكر أقوال السلف في تفسير الاستواء، فإذا

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٢٩).

فتحت البخاري ستجد فيه: قال الله وقال رسوله وقال الصحابة والتابعون وتابعو التابعين، هذا الذي كان عليه البخاري، هذا الذي كان يسير عليه وهكذا دوَّن علمه.

وهكذا، لو فتحت تفسير الطبري ستجد الآيات ويُتبعها أحاديث النبي ﷺ شرحًا، وكذلك أقوال الصحابة والتابعين، فيقول: وتأويلُ قوله تعالى كذا: حدَّثنا فلان، حدَّثنا فلان، حتى يصل إلى ابن عباس أو مجاهد أو عطاء، ومثلُ ذلك، فهذا الذي كان عليه علمهم، فمَن زعم أنه بقيَ شيء لم نُكفاه من قِبَل هؤلاء فهذا تكذيبٌ لهم، فقد كذَّبهم وكفى به فرقةً وطَعنًا عليهم.

فالتعظيم ليس تعظيمًا صوريًّا، ليس فقط الترضِّي عليهم أو الترَّحم عليهم؛ بل أيضًا أنت مأمورٌ بالاقتداءِ بهم بنصِّ كلام الله ﷻ وبنص سنَّة النبي ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنَّة الخلفاء المهديين عَضُّوا عليها بالنواجذ**»(١)، أمرنا أن نلزمها وأن نتمسَّكَ بها، وعندما سُئِل عن الفرقة الناجية قال: «**مَن كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي**»(٢).

فإذًا، مَن خالفَ هذا المنهج وأرادَ أن يطلبَ علمًا، أو زعم أنه لا يكفينا ما جاءَ عنهم، فهذا مبتدِع وضال مضِلٌّ ومحدِث في دين الإسلام ما ليس منه.

فمخالفتهم شرٌّ وشؤم؛ يقول ابن عباس رضي الله عنهما: «مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً، وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحْيَى الْبِدَعُ، وَتَمُوتَ السُّنَنُ»(٣).

ففي مقابلة إحياء البدع تموت السنة، ولذلك، انظر لهؤلاء المخالفين لمنهج السلف في علم العقيدة، تجد أن أهل الفلسفة والكلام نبذوا كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم، وكما يقول شيخ الإسلام: وكما هو واقعٌ منهم أنهم استجهلوا أعلام هذه الأمة وأفضل هذه الأمة علمًا وخيرًا واعتقادًا وسلوكًا، أصحاب المصطفى ﷺ ومن جاء بعده من التابعين وتابعي التابعين، الذين إذا قرأ الإنسان في سيرهم احتقر نفسه لما كانوا عليه من العلم والفضل، حتى أن أحدهم ليحفظ ألوف المسائل.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩٦).

(٢) أخرجه الترمذي، رقم (٢٥٨٤)، قال الشيخ الألباني: «حديث حسن» في كتاب الجامع الصحيح، سنن الترمذي، الصفحة/ الرقم (٢٦/ ٢٦٤١).

(٣) المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٦١٠).

كل هذا، وشكّكوا وطعنوا في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ واستعاضوه واستبدلوا به بدلًا من هذا قواعد المنطق والفلسفة، وركّبوا التوحيد على هذا الأساس.

ومن عاد إلى كتبهم وقرأ، سيجد علمًا لا أساس له من الكتاب والسنة، ومركّبًا وفق قواعد المنهج الفلسفي، فإذًا، لما أدخل هؤلاء الفلسفة والمنطق في هذا العلم وفي غيره، كان هذا على حساب الكتاب والسنة؛ وهكذا فعل المتصوفة لما أحدثوا ما أحدثوا من البدع، كان هذا على حساب اتباع السنة.

قال ابن القيم في مَعرض حديثه عن الصحابة: «فَهَؤُلَاءِ بَرْكُ الْإِسْلَامِ، وَعِصَابَةُ الْإِيمَانِ، وَأَئِمَّةُ الْهُدَى، وَمَصَابِيحُ الدُّجى، وَأَنْصَحُ الْأَئِمَّةِ لِلْأُمَّةِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْأَحْكَامِ وَأَدِلَّتِهَا، وَأَفْقَهُهُمْ فِي دِينِ اللهِ، وَأَعْمَقُهُمْ عِلْمًا، وَأَقَلُّهُمْ تَكَلُّفًا، وَعَلَيْهِمْ دَارَتِ الْفُتْيَا، وَعَنْهُمُ انْتَشَرَ الْعِلْمُ، وَأَصْحَابُهُمْ هُمْ فُقَهَاءُ الْأُمَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ مُقِيمًا بِالْكُوفَةِ كَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِالْمَدِينَةِ كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِهِ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَبِالْبَصْرَةِ كَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَبِالشَّامِ كَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَبِمَكَّةَ كَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَبِمِصْرَ كَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَعَنْ هَذِهِ الْأَمْصَارِ انْتَشَرَ الْعِلْمُ فِي الْآفَاقِ، وَأَكْثَرُ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ التَّحْذِيرُ مِنَ الرَّأْيِ مَنْ كَانَ بِالْكُوفَةِ إِرْهَاصًا بَيْنَ يَدَيْ مَا عَلِمَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ يَحْدُثُ فِيهَا بَعْدَهُمْ»(١).

قال ابن القيم: «وَقَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَنْشَدَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، أَنْشَدَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ الْخَضِرِ الْأَسْيُوطِيُّ بِمَكَّةَ، أَنْشَدَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَنْشَدَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ:

«دِينُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ آثَارُ ... نِعْمَ الْمَطِيَّةُ لِلْفَتَى الْأَخْبَارُ
لَا تُخْدَعَنَّ عَنِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ ... فَالرَّأْيُ لَيْلٌ وَالْحَدِيثُ نَهَارُ
وَلَرُبَّمَا جَهِلَ الْفَتَى طُرُقَ الْهُدَى ... وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَهَا أَنْوَارُ

وَلِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ:

الْعِلْمُ قَالَ اللهُ قَالَ رَسُولُهُ ... قَالَ الصَّحَابَةُ لَيْسَ خُلْفٌ فِيهِ
مَا الْعِلْمُ نَصْبُكَ لِلْخِلَافِ سَفَاهَةً ... بَيْنَ النُّصُوصِ وَبَيْنَ رَأْيِ سَفِيهِ

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٤٨).

كَلَّا وَلَا نَصْبُ الْخِلَافِ جَهَالَةً ... بَيْنَ الرَّسُولِ وَبَيْنَ رَأْيِ فَقِيهِ

كَلَّا وَلَا رَدُّ النُّصُوصِ تَعَمُّدًا ... حَذَرًا مِنَ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ

حَاشَا النُّصُوصَ مِنَ الَّذِي رُمِيَتْ بِهِ ... مِنْ فِرْقَةِ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْوِيهِ»[١].



(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٦٢).

﴿٩﴾ «واعلم رحمك الله أنه ليس في السنة قياس، ولا يُضرب لها الأمثال، ولا تتبع فيها الأهواء، وهو التصديق بآثار رسول الله ﷺ بلا كيف ولا شرح، ولا يقال: لم ولا كيف؟».

الشرح

هذه مقولة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث قال: «وليس في السنة قياس، ولا تُضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هو الاتباع وترك الهوى»[(١)].

ويقول الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين «٣٢٤ ـ ٣٩٩هـ»: «اعلم ـ رحمك الله ـ أن السنة دليل القرآن، وأنها لا تدرك بالقياس، ولا تؤخذ بالعقول، وإنما هي في الاتباع للأئمة، ولما مشى عليه جمهور هذه الأمة»[(٢)].

ويقول الإمام أبو نصر السجزي «ت: ٤٤٤هـ»: «ولا خلاف بين العقلاء في أن سنة رسول الله ﷺ لا تعلم بالعقل، وإنما تعلم بالنقل»[(٣)].

وقال: «... فكل مُدَّع للسنة يجب أن يطالب بالنقل الصحيح بما يقوله، فإن أتى بذلك عُلم صدقه، وقُبل قوله، وإن لم يتمكن من نقل ما يقوله عن السلف، عُلم أنه مُحدِث زائغ»[(٤)].

وقال أبو المظفر السمعاني «ت: ٤٨٩هـ»: «... فلا بد من تعرف ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وليس طريق معرفتنا إلا النقل، فيجب الرجوع إلى ذلك...»[(٥)].

والمقصود بالسنة هنا العقيدة كما تقدم ذكره.

---

(١) أصول السنة (ص١٦) وشرح أصول معتقد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/١٥٦ ـ ١٥٨)، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي (١٧١، ١٧٢).
(٢) أصول السنة (١/ ٢٠).
(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٩٩).
(٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١١).
(٥) الانتصار لأهل الحديث (ص١٦٥).

الحديث عن القياس يمكن تناوله من جانبين: فالقياس على نوعين:

- قياس محمود.
- قياس مذموم.

أما القياس المحمود: فهو الذي تناوله العلماء في كتب الفقه وأصوله باعتباره أحد الأدلة المعتبرة، ويحتل المرتبة الرابعة في الترتيب بعد القرآن والسنة والإجماع، وهو أصل عظيم الشأن جليل القدر استنبطت منه كثير من الأحكام، قال الإمام أحمد: «لا يستغني أحد عن القياس»[(١)].

«ولقد أجمعت الأمة على العمل بالقياس، وقد وردت بذلك الآثار، وتواتر ذلك المعنى عن الصحابة والتابعين وأئمة الهدى؛ فقال به جماهير العلماء؛ منهم الأئمة الأربعة والمحققون من الأصوليين، فجعلوه من الأصول المتفق عليها، إلى أن جاء النَّظّام المعتزلي فقال بإنكاره، وتبعه على ذلك كثير من المعتزلة، وداود الظاهري، وأتباع المذهب الظاهري والإمامية من الروافض»[(٢)].

والفرق بين القياس المحمود والقياس المذموم: أن القياس المحمود يعتمد النصوص الشرعية أصلًا ثم يقيس عليها، «فأركان القياس التي يقوم عليها أربعة، هي:

- الأصل.
- الفرع.
- العلة.
- الحكم.

ولا بد لكل قياس من توفر هذه الأركان.

فالأصل: هو المعلوم الذي ثبت حكمه بالشرع، وهو ما يقاس عليه ويشبَّه الفرع به.

والفرع هنا: هو الأمر الذي لم يرد حكمه في الشرع ابتداء، وهو ما يطلب قياسه على الأصل.

والعلة: هي الوصف الجامع بين الأصل والفرع.

والحكم: هو ثمرة قياس الفرع على الأصل»[(٣)].

أما القياس الفاسد فعلى العكس من ذلك، فهو يجعل العقل بحدِّ زعمهم أصلًا ثم يعرضون النص عليه.

فالمراد بالقياس الفاسد ما ذهب إليه أهل الباطل من تقديم عقولهم على النصوص

---

(١) العدة للقاضي أبو يعلى (٤/ ١٢٨٠).

(٢) حجية القياس والرد على المخالفين (ص٤ ـ ٥).

(٣) حجية القياس والرد على المخالفين (ص١٠).

وزعمهم أنهم أحيلوا في معرفة دين الله على مجرد عقولهم، وأن لهم أن يدفعوا بما اقتضى قياس عقولهم ما دل عليه الكتاب والسنة نصًا أو ظاهرًا.

ويلزم من مثل هذا الادعاء لوازم فاسدة، منها:

١ ـ أن يكون ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير؛ بل كان وجود الكتاب والسنة ضررًا محضًا في أصل الدين.

٢ ـ كما أن ذلك يستلزم أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنة.

٣ ـ ومنها: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيء مما أخبر به الرسول ﷺ؛ إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، والقرآن هو النبأ العظيم؛ وهذا فتح باب الزندقة، نسأل الله تعالى العافية[١].

فأهل البدع وضعوا قواعد، مأخوذة من منطق اليونان، ومن الأقيسة العقلية، ومن مصادر أُخر، وحاكموا النصوص إليها، فما وافق قواعدهم قبلوه، وما خالف قواعدهم ردُّوه، فكانت الطامة التي أدت بهم إلى رد النصوص.

وهذا النوع المذموم هو المراد بقول المصنف: «ليس في السنة قياس».

وكلمة قياس وكلمة رأي هنا بمعنى واحد، وقد جمعهما المصنف في الفقرة (٩٣)، فقال في ذم الجهمية: «وأخذوا بالقياس والرأي».

فالمقصود بالقياس هنا هو الرأي المذموم؛ الذي هو أن يُبتدأ في دين الله تعالى بالعقل ابتداء، وهذا الذي فعله أهل الكلام.

قال ابن القيم: «الرَّأْيُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ «رَأَى الشَّيْءَ يَرَاهُ رَأْيًا»، ثُمَّ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الْمَرْئِيِّ نَفْسِهِ، مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْمَصْدَرِ فِي الْمَفْعُولِ، كَالْهَوَى فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ هَوِيَهُ يَهْوَاهُ هَوًى، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الشَّيْءِ الَّذِي يُهْوَى؛ فَيُقَالُ: هَذَا هَوَى فُلَانٍ، وَالْعَرَبُ تُفَرِّقُ بَيْنَ مَصَادِرِ فِعْلِ الرُّؤْيَةِ بِحَسَبِ مَحَالِّهَا فَتَقُولُ: رَأَى كَذَا فِي النَّوْمِ رُؤْيَا، وَرَآهُ فِي الْيَقَظَةِ رُؤْيَةً، وَرَأَى كَذَا ـ لِمَا يُعْلَمُ بِالْقَلْبِ وَلَا يُرَى بِالْعَيْنِ ـ رَأْيًا، وَلَكِنَّهُمْ خَصُّوهُ بِمَا يَرَاهُ الْقَلْبُ بَعْدَ فِكْرٍ وَتَأَمُّلٍ وَطَلَبٍ لِمَعْرِفَةِ وَجْهِ الصَّوَابِ مِمَّا تَتَعَارَضُ فِيهِ الْأَمَارَاتُ؛ فَلَا يُقَالُ لِمَنْ رَأَى بِقَلْبِهِ أَمْرًا غَائِبًا عَنْهُ مِمَّا يَحُسُّ بِهِ أَنَّهُ رَأْيُهُ، وَلَا يُقَالُ أَيْضًا لِلْأَمْرِ الْمَعْقُولِ الَّذِي لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ الْعُقُولُ وَلَا تَتَعَارَضُ فِيهِ

---

(١) انظر: درء التعارض (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

الْأَمَارَاتُ: إِنَّهُ رَأْيٌ، وَإِنِ احْتَاجَ إِلَى فِكْرٍ وَتَأَمُّلٍ كَدَقَائِقِ الْحِسَابِ وَنَحْوِهَا.

أما أقسام الرأي؛ الرَّأْيُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

- رَأْيٌ بَاطِلٌ بِلَا رَيْبٍ.
- وَرأْيٌ صَحِيحٌ.
- وَرَأْيٌ هُوَ مَوْضِعُ الِاشْتِبَاهِ.

وَالْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا السَّلَفُ:

فَاسْتَعْمَلُوا الرَّأْيَ الصَّحِيحَ، وَعَمِلُوا بِهِ وَأَفْتَوْا بِهِ، وَسَوَّغُوا الْقَوْلَ بِهِ.

وَذَمُّوا الْبَاطِلَ، وَمَنَعُوا مِنَ الْعَمَلِ وَالْفُتْيَا وَالْقَضَاءِ بِهِ، وَأَطْلَقُوا أَلْسِنَتَهُمْ بِذَمِّهِ وَذَمِّ أَهْلِهِ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: سَوَّغُوا الْعَمَلَ وَالْفُتْيَا وَالْقَضَاءَ بِهِ عِنْدَ الِاضْطِرَارِ إِلَيْهِ حَيْثُ لَا يُوجَدُ مِنْهُ بُدٌّ، وَلَمْ يُلْزِمُوا أَحَدًا الْعَمَلَ بِهِ، وَلَمْ يُحَرِّمُوا مُخَالَفَتَهُ، وَلَا جَعَلُوا مُخَالِفَهُ مُخَالِفًا لِلدِّينِ؛ بَلْ غَايَتُهُ أَنَّهُمْ خَيَّرُوا بَيْنَ قَبُولِهِ وَرَدِّهِ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا أُبِيحَ لِلْمُضْطَرِّ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ الَّذِي يَحْرُمُ عِنْدَ عَدَمِ الضَّرُورَةِ إِلَيْهِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ عَنِ الْقِيَاسِ، فَقَالَ لِي: عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَكَانَ اسْتِعْمَالُهُمْ لِهَذَا النَّوْعِ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ: لَمْ يُفَرِّطُوا فِيهِ وَيُفَرِّعُوهُ وَيُوَلِّدُوهُ وَيُوَسِّعُوهُ كَمَا صَنَعَ الْمُتَأَخِّرُونَ بِحَيْثُ اعْتَاضُوا بِهِ عَنِ النُّصُوصِ وَالْآثَارِ، وَكَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ حِفْظِهَا، كَمَا يُوجَدُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَضْبِطُ قَوَاعِدَ الْإِفْتَاءِ لِصُعُوبَةِ النَّقْلِ عَلَيْهِ وَتَعَسُّرِ حِفْظِهِ، فَلَمْ يَتَعَدَّوْا فِي اسْتِعْمَالِهِ قَدْرَ الضَّرُورَةِ، وَلَمْ يَبْغُوا الْعُدُولَ إِلَيْهِ مَعَ تَمَكُّنِهِمْ مِنَ النُّصُوصِ وَالْآثَارِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْمُضْطَرِّ إِلَى الطَّعَامِ الْمُحَرَّمِ: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾ [البقرة: ١٧٣]، فَالْبَاغِي: الَّذِي يَبْتَغِي الْمَيْتَةَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى الْمُذَكَّى، وَالْعَادِي: الَّذِي يَتَعَدَّى قَدْرَ الْحَاجَةِ بِأَكْلِهَا»[(١)].

قال ابن القيم: «الرَّأْيُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: رَأْيٌ مُجَرَّدٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ بَلْ هُوَ خَرْصٌ وَتَخْمِينٌ، فَهَذَا الَّذِي أَعَاذَ اللهُ الصِّدِّيقَ وَالصَّحَابَةَ مِنْهُ.

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥٢ ـ ٥٣).

وَالثَّانِي: رَأْيٌ مُسْتَنِدٌ إِلَى اسْتِدْلَالٍ وَاسْتِنْبَاطٍ مِنَ النَّصِّ وَحْدَهُ أَوْ مِنْ نَصٍّ آخَرَ مَعَهُ»(١).

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: الرَّأْيُ الْمَحْمُودُ وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: رَأْيُ أَفْقَهِ الْأُمَّةِ، وَأَبَرِّ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقِهِمْ عِلْمًا، وَأَقَلِّهِمْ تَكَلُّفًا، وَأَصَحِّهِمْ قُصُودًا، وَأَكْمَلِهِمْ فِطْرَةً، وَأَتَمِّهِمْ إِدْرَاكًا، وَأَصْفَاهُمْ أَذْهَانًا، الَّذِين شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ، وَعَرَفُوا التَّأْوِيلَ، وَفَهِمُوا مَقَاصِدَ الرَّسُولِ؛ فَنِسْبَةُ آرَائِهِمْ وَعُلُومِهِمْ وَقُصُودُهُمْ إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ كَنِسْبَتِهِمْ إِلَى صُحْبَتِهِ؛ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ بَعْدَهُمْ فِي ذَلِكَ كَالْفَرْقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ فِي الْفَضْلِ؛ فَنِسْبَةُ رَأْيِ مَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى رَأْيِهِمْ كَنِسْبَةِ قَدْرِهِمْ إِلَى قَدْرِهِمْ.

النَّوْعُ الثَّانِي: مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: الرَّأْيُ الَّذِي يُفَسِّرُ النُّصُوصَ، وَيُبَيِّنُ وَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنْهَا، وَيُقَرِّرُهَا وَيُوضِّحُ مَحَاسِنَهَا، وَيُسَهِّلُ طَرِيقَ الِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، كَمَا قَالَ عَبْدَانُ: سَمِعت عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لِيَكُنِ الَّذِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْأَثَرُ، وَخُذْ مِنَ الرَّأْيِ مَا يُفَسِّرُ لَك الْحَدِيثَ، وَهَذَا هُوَ الْفَهْمُ الَّذِي يَخْتَصُّ اللهُ سُبْحَانَهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ.

وَمِثَالُ هَذَا رَأْيُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي الْعَوْلِ فِي الْفَرَائِضِ عِنْدَ تَزَاحُمِ الْفُرُوضِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَنَا عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ: إِنِّي سَأَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، أَرَاهُ مَا خَلَا الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ مَا صَحَّ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي؟ وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِنْ قُلْت فِي كِتَابِ اللهِ بِرَأْيِي»، وَكَيْفَ يُجَامِعُ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي تَقَدَّمَ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؟(٢).

فَالْجَوَابُ أَنَّ الرَّأْيَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: رَأْيٌ مُجَرَّدٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ بَلْ هُوَ خَرْصٌ وَتَخْمِينٌ، فَهَذَا الَّذِي أَعَاذَ اللهُ الصِّدِّيقَ وَالصَّحَابَةَ مِنْهُ.

وَالثَّانِي: رَأْيٌ مُسْتَنِدٌ إِلَى اسْتِدْلَالٍ وَاسْتِنْبَاطٍ مِنَ النَّصِّ وَحْدَهُ أَوْ مِنْ نَصٍّ آخَرَ مَعَهُ، فَهَذَا مِنْ أَلْطَفِ فَهْمِ النُّصُوصِ وَأَدَقِّهِ.

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٦٥).
(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٩٦).

النَّوْعُ الثَّالِثُ مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: الَّذِي تَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَتَلَقَّاهُ خَلَفُهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ؛ فَإِنَّ مَا تَوَاطَؤُوا عَلَيْهِ مِنَ الرَّأْيِ لَا يَكُونُ إِلَّا صَوَابًا، كَمَا تَوَاطَؤُوا عَلَيْهِ مِنَ الرِّوَايَةِ وَالرُّؤْيَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ وَقَدْ تَعَدَّدَتْ مِنْهُمْ رُؤْيَا لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ»(١)، فَاعْتَبَرَ ﷺ تَوَاطُؤَ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ. فَالْأُمَّةُ مَعْصُومَةٌ فِيمَا تَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَتِهَا وَرُؤْيَاهَا، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ سَدَادِ الرَّأْيِ وَإِصَابَتِهِ أَنْ يَكُونَ شُورَى بَيْنَ أَهْلِهِ، وَلَا يَنْفَرِدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَقَدْ مَدَحَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِكَوْنِ أَمْرِهِمْ شُورَى بَيْنَهُمْ، وَكَانَتِ النَّازِلَةُ إِذَا نَزَلَتْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لَيْسَ عِنْدَهُ فِيهَا نَصٌّ عَنِ اللهِ وَلَا عَنْ رَسُولِهِ، جَمَعَ لَهَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ جَعَلَهَا شُورَى بَيْنَهُمْ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَلَبِ عِلْمِ الْوَاقِعَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا فِي الْقُرْآنِ فَفِي السُّنَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا فِي السُّنَّةِ فَبِمَا قَضَى بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَوِ اثْنَانِ مِنْهُمْ أَوْ وَاحِدٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَبِمَا قَالَهُ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ اجْتَهَدَ رَأْيَهُ وَنَظَرَ إِلَى أَقْرَبِ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَقْضِيَةِ أَصْحَابِهِ؛ فَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ الَّذِي سَوَّغَهُ الصَّحَابَةُ وَاسْتَعْمَلُوهُ، وَأَقَرَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَيْهِ»(٢).

* الرَّأْيُ الْبَاطِلُ وَأَنْوَاعُهُ:

قال ابن القيم: «الرَّأْيُ الْبَاطِلُ أَنْوَاعٌ:

أَحَدُهَا: الرَّأْيُ الْمُخَالِفُ لِلنَّصِّ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ فَسَادُهُ وَبُطْلَانُهُ، وَلَا تَحِلُّ الْفُتْيَا بِهِ وَلَا الْقَضَاءُ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ مَنْ وَقَعَ بِنَوْعِ تَأْوِيلٍ وَتَقْلِيدٍ.

النَّوْعُ الثَّانِي: هُوَ الْكَلَامُ فِي الدِّينِ بِالْخَرْصِ وَالظَّنِّ، مَعَ التَّفْرِيطِ وَالتَّقْصِيرِ فِي مَعْرِفَةِ النُّصُوصِ وَفَهْمِهَا وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنْهَا، فَإِنَّ مَنْ جَهِلَهَا وَقَاسَ بِرَأْيِهِ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ بَلْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ جَامِعٍ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ أَلْحَقَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ، أَوْ لِمُجَرَّدِ قَدْرٍ فَارِقٍ يَرَاهُ بَيْنَهُمَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى النُّصُوصِ وَالْآثَارِ؛ فَقَدْ وَقَعَ فِي الرَّأْيِ الْمَذْمُومِ الْبَاطِلِ.

---

(١) أخرجه البخاري بر قم (٢٠١٥) ومسلم برقم (١١٦٥).
(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٦٣ ـ ٦٨).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الرَّأْيُ الْمُتَضَمِّنُ تَعْطِيلَ أَسْمَاءِ الرَّبِّ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِالْمَقَايِيسِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي وَضَعَهَا أَهْلُ الْبِدَعِ وَالضَّلَالِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَمَنْ ضَاهَاهُمْ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَ أَهْلُهُ قِيَاسَاتِهِمُ الْفَاسِدَةَ وَآرَاءَهُمُ الْبَاطِلَةَ وَشُبَهَهُمُ الدَّاحِضَةَ فِي رَدِّ النُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ؛ فَرَدُّوا لِأَجْلِهَا أَلْفَاظَ النُّصُوصِ الَّتِي وَجَدُوا السَّبِيلَ إِلَى تَكْذِيبِ رُوَاتِهَا وَتَخْطِئَتِهِمْ، وَمَعَانِي النُّصُوصِ الَّتِي لَمْ يَجِدُوا إِلَى رَدِّ أَلْفَاظِهَا سَبِيلًا، فَقَابَلُوا النَّوْعَ الْأَوَّلَ بِالتَّكْذِيبِ، وَالنَّوْعَ الثَّانِيَ بِالتَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ، فَأَنْكَرُوا لِذَلِكَ رُؤْيَةَ الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ فِي الْآخِرَةِ، وَأَنْكَرُوا كَلَامَهُ وَتَكْلِيمَهُ لِعِبَادِهِ، وَأَنْكَرُوا مُبَايَنَتَهُ لِلْعَالَمِ، وَاسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ، وَعُلُوَّهُ عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ، وَعُمُومَ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ أَخْرَجُوا أَفْعَالَ عِبَادِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْجِنِّ وَالْإِنْسِ عَنْ تَعَلُّقِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَتَكْوِينِهِ لَهَا، وَنَفَوْا لِأَجْلِهَا حَقَائِقَ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَأَخْبَرَ بِهِ رَسُولُهُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ وَنُعُوتِ جَلَالِهِ؛ وَحَرَّفُوا لِأَجْلِهَا النُّصُوصَ عَنْ مَوَاضِعِهَا، وَأَخْرَجُوهَا عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا بِالرَّأْيِ الْمُجَرَّدِ الَّذِي حَقِيقَتُهُ أَنَّهُ ذُبَالَةُ الْأَذْهَانِ وَنُخَالَةُ الْأَفْكَارِ وَعُفَارَةُ الْآرَاءِ وَوَسَاوِسُ الصُّدُورِ، فَمَلَؤُوا بِهِ الْأَوْرَاقَ سَوَادًا، وَالْقُلُوبَ شُكُوكًا، وَالْعَالَمَ فَسَادًا، وَكُلُّ مَنْ لَهُ مُسْكَةٌ مِنْ عَقْلٍ يَعْلَمُ أَنَّ فَسَادَ الْعَالَمِ وَخَرَابَهُ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَقْدِيمِ الرَّأْيِ عَلَى الْوَحْيِ، وَالْهَوَى عَلَى الْعَقْلِ، وَمَا اسْتَحْكَمَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ الْفَاسِدَانِ فِي قَلْبٍ إِلَّا اسْتَحْكَمَ هَلَاكُهُ، وَفِي أُمَّةٍ إِلَّا فَسَدَ أَمْرُهَا أَتَمَّ فَسَادٍ، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ كَمْ نُفِيَ بِهَذِهِ الْآرَاءِ مِنْ حَقٍّ، وَأُثْبِتَ بِهَا مِنْ بَاطِلٍ، وَأُمِيتَ بِهَا مِنْ هُدًى، وَأُحْيِيَ بِهَا مِنْ ضَلَالَةٍ؟ وَكَمْ هُدِمَ بِهَا مِنْ مَعْقِلِ الْإِيمَانِ، وَعُمِّرَ بِهَا مِنْ دِينِ الشَّيْطَانِ؟ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ هُمْ أَهْلُ هَذِهِ الْآرَاءِ الَّذِينَ لَا سَمْعَ لَهُمْ وَلَا عَقْلَ، بَلْ هُمْ شَرٌّ مِنَ الْحُمُرِ، وَهُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾ [الملك].

النَّوْعُ الرَّابِعُ: الرَّأْيُ الَّذِي أُحْدِثَتْ بِهِ الْبِدَعُ، وَغُيِّرَتْ بِهِ السُّنَنُ، وَعَمَّ بِهِ الْبَلَاءُ، وَتَرَبَّى عَلَيْهِ الصَّغِيرُ، وَهَرِمَ فِيهِ الْكَبِيرُ.

فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الرَّأْيِ الَّذِي اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا عَلَى ذَمِّهِ وَإِخْرَاجِهِ مِنَ الدِّينِ.

النَّوْعُ الْخَامِسُ: مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّأْيَ

الْمَذْمُومَ فِي هَذِهِ الْآثَارِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ أَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ ﷺ أَنَّهُ الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ شَرَائِعِ الدِّينِ بِالِاسْتِحْسَانِ وَالظُّنُونِ، وَالِاشْتِغَالُ بِحِفْظِ الْمُعْضِلَاتِ وَالْأُغْلُوطَاتِ وَرَدِّ الْفُرُوعِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ قِيَاسًا، دُونَ رَدِّهَا عَلَى أُصُولِهَا وَالنَّظَرِ فِي عِلَلِهَا وَاعْتِبَارِهَا، فَاسْتُعْمِلَ فِيهَا الرَّأْيُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ، وَفُرِّعَتْ وَشُقِّقَتْ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ، وَتُكُلِّمَ فِيهَا قَبْلَ أَنْ تَكُونَ بِالرَّأْيِ الْمُضَارِعِ لِلظَّنِّ، قَالُوا: وَفِي الِاشْتِغَالِ بِهَذَا وَالِاسْتِغْرَاقِ فِيهِ تَعْطِيلُ السُّنَنِ، وَالْبَعْثُ عَلَى جَهْلِهَا، وَتَرْكُ الْوُقُوفِ عَلَى مَا يَلْزَمُ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ مِنْهَا، وَمِنْ كِتَابِ اللهِ ﷻ وَمَعَانِيهِ، احْتَجُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِأَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ أَسَدِ بْنِ مُوسَى، ثنا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَا تَسْأَلُوا عَمَّا لَمْ يَكُنْ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ يَلْعَنُ مَنْ يَسْأَلُ عَمَّا لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُد، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيّ، ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ»(١).

وأهلُ الكلام جاؤوا بأصول عقلية، هم ابتدأوها ابتداءً، هذه الأصول العقلية رتَّبُوا عليها قواعد، ورتَّبوا عليها نتائج، ومن أمثلة ذلك قولهم عندما تكلموا عن حدوث العالم فأوجدوا له دليلًا يسمى دليل حدوث العالم أو دليل الأعراض، وخلاصته: (أن الأجسام لا تخلو من الحوادث أو من الأعراض، والأعراض حادثة، فما لا يخلو من الحوادث فهو حادث).

خلاصة هذا الأمر: أنه ما دام أن هناك في هذا الجسم أعراض بمعنى صفات أو حركات، فهذه الحركة حادثة، فكونها في هذا الجسم، هذا يدل على أنه حادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

وجاؤوا بتتمة لهذا وقالوا: وكل حادثٍ لا بد له من محدِث، ومسألة كل حادثٍ لا بد له من محدِث هذه مفروغ منها، لكن أن نستدل على حدوث الأشياء بوجودِ الصفات والأعراض، هذا سيترتب عليه حتى إنكار أن الله ﷻ خالق، ويترتب عليه أنهم يجعلون الله ﷻ محدَث، فبالتالي، هم ركَّبوا على هذه القواعد العقلية التي أحدثوها إنكار صفات الله ﷻ حتى يفرُّوا من مسألة الحدوث، فقالوا: إذًا، لا تقم به ﷻ صفات.

وأما ما ورد في كتاب الله تعالى وسنة رسوله من أن الله وصف نفسه بالاستواء،

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥٤ ـ ٥٦).

وصف نفسه بالنزول، وصف نفسه باليدين، وصف نفسه بالوجه، هذه كلها جاؤوا إليها وأنكروها بسبب هذا الدليل المحدَث والقياس الفاسد، فأدلةُ القياس الفاسدة عند هؤلاء أوجبت أن تكون هي الحَكَم على دين الله عَزَّوَجَلَّ، وجعلوها هي التي يُبتَدأ بها.

ومناهجُ أهلِ الكلام إنما هي مناهج مصادمة للنصوص، وهؤلاء يعترفون بأنفسهم أنها مصادمة، لذلك، ألَّفوا ما سموه «قانون التأويل».

قانون التأويل خلاصته يقول:

«إذا تعارضَ العقل مع النقل»؛ أي: إذا تعارض العقل الذي هو آراء الفلاسفة والمتكلمين، «مع النقل» الذي هو قال الله وقال رسوله، هذا القانون ماذا يقول؟ إذًا، ماذا نعمل؟

ويجعلون لهذا أربع فرضيات:

الفرضية الأولى: «فإما أن نجمع بين الأمرين»، بمعنى أنه لو قال النص والنقل: نعم، والرأي عندهم قال: لا، فلا يمكن أن نجمع بينهما، «فإن ذلك يكون جمع بين ضدَّين».

الفرضية الثانية: «وإما أن نلغي الأمرين»، وهذا لا يمكن؛ «لأن هذا إخلاء للمسألة»؛ يعني: يخلو.. أين الحل؟ وأين الجواب؟

الفرضية الثالثة: «وإما أن يقدَّم الشرع على العقل»، وهذا على حد زعمهم لا يمكن؛ لأنهم يرون أن العقل أصل والشرع فرع، والسبب في جعلهم العقل أصل والشرع فرع على حد قانونهم، هو أن الشرع الذي هو ما جاء به النبي يتوقف على إثبات نبوة النبي، وإثبات نبوة النبي متوقفة على إثبات وجودِ الله، وإثبات وجود الله متوقف على إثبات دليل حدوث العالم، فأصبح الأصل هو الدليل الذي جاؤوا به؛ لأنهم يقولون بهذا الأصل أثبتنا وجود الله، فلما أثبتنا وجودَ الله أثبتنا نبوةَ النبي، ولما أثبتنا وجود نبوة النبي أثبتنا الشرع، فيقول: يستحيل أن نقدِّم الفرع على الأصل - حسب قانونهم الفاسد -، وهذه التركيبة الغريبة العجيبة خلاصتها أنه يقول إذا قدَّمنا الفرع على الأصل أبطلنا الأصل والفرع، فمعنى هذا والنتيجة أنه لا يجوز أن نقدِّم الشرع على العقل.

أي عقل؟!.. رأي حثالة الناس يقدَّم على كلام الله وعلى كلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!.. واعجباه.

يقول الغزالي: «كل ما ورد به السمع ينظر، فإن كان العقل مجوِّزًا له قُبل وإلَّا فلا»(١).

الفرضية الرابعة: هي تقديم العقل على النقل باعتباره الأصل على حد زعمهم.

وأما معاملتهم لنصوص الشرع التي خالفت آراءهم فإنهم يقسمونها إلى نصوص متواترة وإلى أخبار آحاد

فقالوا: الشرع إما خبر آحاد؛ هذه لا يحتج بها في باب العقائد.. سبحان الله كلام الله وكلام رسوله ﷺ يرمى به عُرض الحائط، لا لشيء إلا لأنه صادم باطلهم.

وأما النصوص المتواترة فهي عندهم ظنية الدلالة، وهي في مقابل الأدلة العقلية التي هي قطعية الدلالة على حد زعمهم، فيجب أن تأول.

وهذا عين الباطل والضلال، فالمسلم الحق يعلم أنه إذا أراد النور والهدى فإنه في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما عداه فهو الضلال والهلاك، والله تعالى يقول: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ۝٤٠﴾ [النور: ٤٠]، والله تعالى يقول: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٢٢﴾ [الملك: ٢٢]، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

النصوص واضحة كثيرة، لمن تمسَّك بها وسار على هديها، فلا يأتي ويلبِّس مَن يلبِّس ويضرب بكلام الله وكلام رسوله عُرض الحائط، ثم يستهين بكلام الله وكلام الرسول ﷺ بحجة أنه أخبار آحاد وأنه لا يحتج به في باب العقائد، وزعموا أن المتواتر منها قابل للتأويل وقابل لأن يُغيَّر وأن يبدَّل، والذي جاء به هو الشيءُ المقدَّس المعظَّم الذي يستحيل أن يُنسَخ وأن يكذَّب.

قال ابن القيم: «وَأَمَّا الْمُتَعَصِّبُونَ فَإِنَّهُمْ عَكَسُوا الْقَضِيَّةَ، وَنَظَرُوا فِي السُّنَّةِ، فَمَا وَافَقَ أَقْوَالَهُمْ مِنْهَا قَبِلُوهُ، وَمَا خَالَفَهَا تَحَيَّلُوا فِي رَدِّهِ أَوْ رَدِّ دَلَالَتِهِ، وَإِذَا جَاءَ نَظِيرُ ذَلِكَ أَوْ أَضْعَفُ مِنْهُ سَنَدًا وَدَلَالَةً وَكَانَ يُوَافِقُ قَوْلَهُمْ قَبِلُوهُ، وَلَمْ يَسْتَجِيزُوا رَدَّهُ، وَاعْتَرَضُوا بِهِ عَلَى مُنَازِعِيهِمْ، وَأَشَاحُوا وَقَرَّرُوا الِاحْتِجَاجَ بِذَلِكَ السَّنَدِ وَدَلَالَتِهِ، فَإِذَا جَاءَ ذَلِكَ السَّنَدُ بِعَيْنِهِ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ، وَدَلَالَتُهُ كَدَلَالَةِ ذَلِكَ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ فِي خِلَافِ قَوْلِهِمْ؛ دَفَعُوهُ وَلَمْ يَقْبَلُوهُ، وَسَنَذْكُرُ مِنْ هَذَا ـ إنْ شَاءَ اللَّهُ ـ طَرَفًا عِنْدَ ذِكْرِ غَائِلَةِ التَّقْلِيدِ وَفَسَادِهِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الِاتِّبَاعِ»(٢).

---

(١) انظر: كتاب الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص١١٥).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٥٩ ـ ٦٠).

وأما **قول المصنف**: **«ولا يُضرب لها الأمثال، ولا تُتبع فيها الأهواء»**.

هذا من دقيق فقه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فهو هنا فرق بين نوعين من الباطل:

الأول: يتعلق بالبدع.

والثاني: يتعلق باتباع الهوى.

وللتفريق بينهما يقول ابن القيم: «فَسَادُ الدِّينِ إِمَّا أَنْ يَقَعَ:

- بِالِاعْتِقَادِ الْبَاطِلِ وَالتَّكَلُّمِ بِهِ وَهُوَ الْخَوْضُ.
- أَوْ يَقَعُ فِي الْعَمَلِ بِخِلَافِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، وَهُوَ الِاسْتِمْتَاعُ بِالْخَلَاقِ.

فَالْأَوَّلُ: الْبِدَعُ.

وَالثَّانِي: اتِّبَاعُ الْهَوَى.

وَهَذَانِ هُمَا أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ وَفِتْنَةٍ وَبَلَاءٍ، وَبِهِمَا كُذِّبَتِ الرُّسُلُ، وَعُصِيَ الرَّبُّ، وَدُخِلَتْ النَّارُ، وَحَلَّتِ الْعُقُوبَاتُ.

فَالْأَوَّلُ: مِنْ جِهَةِ الشُّبُهَاتِ.

وَالثَّانِي: مِنْ جِهَةِ الشَّهَوَاتِ.

وَلِهَذَا، كَانَ السَّلَفُ يَقُولُونَ: احْذَرُوا مِنَ النَّاسِ صِنْفَيْنِ: صَاحِبَ هَوًى فَتَنَتْهُ هَوَاهُ، وَصَاحِبَ دُنْيَا أَعْجَبَتْهُ دُنْيَاهُ.

وَكَانُوا يَقُولُونَ: احْذَرُوا فِتْنَةَ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ؛ فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ، فَهَذَا يُشْبِهُ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الْحَقَّ وَيَعْمَلُونَ بِخِلَافِهِ، وَهَذَا يُشْبِهُ الضَّالِّينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ بِغَيْرِ عِلْمٍ»(١).

فقد قال أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لرجل: «يا ابن أخي، إذا حدَّثتك عن رسول الله ﷺ حديثًا فلا تضرب له الأمثال»(٢).

وكلام أهل العلم من أئمة أهل السنة يبيِّن بجلاء أن السنة لا سبيل لمعرفتها وإدراكها إلا بالنقل الثابت الصحيح، والاتباع المحض لما ثبت منها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «...إن السنة التي يجب اتباعها، ويُحمد أهلها، ويُذم من خالفها، هي سنَّة رسول الله ﷺ في أمور الاعتقاد، وأمور العبادات، وسائر

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٣٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه رقم (٢٢)، وإسناده حسن.

أمور الديانات، وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي ﷺ الثابتة عنه في أقواله وأفعاله، وما تركه من قول وعمل، ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان، وذلك في دواوين الإسلام المعروفة»(١).



(١) الوصية الكبرى (ص١٨).

١٠- «والكلام والخصومة والجدال والمراء مُحْدَث يقدح الشك في القلب، وإن أصاب صاحبه الحق والسنة».

الشرح

تعريف الكلام والخصومة والجدال والمراء.

* تعريف علم الكلام:

• عرَّفه الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «هو ما أحدثه المتكلمون في أصول الدين من إثبات العقائد بالطرق التي ابتكروها، وأعرضوا بها عما جاء بالكتاب والسنة»(١).

• فعِلم الكلام جُلّه عبارة عن استدلالات متضمِّنة لمقدمات باطلة وبألفاظ مجملة أخذها المتكلمة عن بعض الفلاسفة ويريدون بها إثبات الصانع أو إثبات النبوة وغيرها من مسائل الاعتقاد كطريقة الأعراض وأنها لازمة للجسم وما لا يخلو من الحوادث... إلخ، والتي يلزم منها إبطال ما جاء في الكتاب والسنة وتؤدي لباطل هو نفي الصفات أو نفي قيام الأفعال به سبحانه بمشيئته وغير ذلك.

* أهل الكلام:

أهل الكلام هم الذين يخوضون في مسائل أصول الدين كالوحدانية، والمعاد، وإثبات النبوات، والوعد، والوعيد، والإيجاب على الله عَزَّ وَجَلَّ والتجويز وهو قولهم: لو عذَّبنا الله على ما خلقه فينا لكان جائزًا، وإنما يعذبنا على ما نخلقه نحن.

وأنه يجوز على الله تعذيب ملائكته وأنبيائه، وأهل طاعته، وإكرام إبليس وجنوده، وجعلهم فوق أوليائه في النعيم المقيم.

ولا ريب أن هذا قولٌ باطل صادر عن نفي الحكمة والتعليل؛ ذلك أن حكمة الله عَزَّ وَجَلَّ تأبى ذلك، قال - تبارك وتعالى -: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦].

---

(١) فتح رب البرية (ص٧٦).

ويخوضون ـ كذلك ـ في القدر ويقولون بنفيه ويسمُّون ذلك عدلًا، ويبحثون كذلك في التوحيد، ويعنون به نفي الصفات عن الله ﷿ إلى غير ذلك مما يخوض به أهل الكلام.

• **سبب تسميته بهذا الاسم:**

أما سبب تسميته بهذا الاسم فذلك مما تضاربت به الأقوال عند من سلك هذا المنهج، **ومما قيل في ذلك ما يلي:**

١ ـ أن عنوان مباحث المتكلمين في العقائد كان: (الكلام في كذا وكذا...).

٢ ـ لأنه يورث قدرةً على الكلام في تحقيق الشرعيات، وإلزام الخصوم؛ فهو كالمنطق للفلسفةِ؛ والمنطقُ مرادفٌ للكلام.

٣ ـ لأن هذا العلم لا يتحقق إلا بالمباحثة، وإدارة الكلام من الجانبين، على حين أن غيره من العلوم قد يتحقق بالتأمل، ومطالعة الكتب.

٤ ـ لأنه أكثر العلم خلافًا، ونزاعًا؛ فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين، والرد عليهم.

٥ ـ لأنه لقوَّة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من الكلام.

٦ ـ أنه نظرًا لقيامه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية كان أكثر العلوم تأثيرًا بالقلب؛ فسمي الكلام بذلك مشتقًا من الكَلْم وهو الجرح.

٧ ـ أنه سمي بذلك لأن أول خلاف وقع في الدين كان في كلام الله ﷿ أمخلوق هو أم غير مخلوق؟ فتكلَّم الناس فيه؛ فسمي هذا النوع من العلم كلامًا، واختص به.

٨ ـ لأن هذا العلم كلام صِرْفٌ، وليس تحته عمل[1].

❋ أشهر المتكلمين:

المتكلمون كثير، وليسوا على درجةٍ واحدة، ويدخل في مفهوم المتكلمين كثير من الطوائف، منهم: الجهمية أتباع الجهم بن صفوان، والمعتزلة أتباع عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء، والكُلَّابية أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد القطان المعروف بابن كُلَّاب، والأشاعرة أتباع أبي الحسن الأشعري[2]، والماتريدية أتباع أبي منصور الماتريدي، وغيرهم

(١) انظر: العقائد النسفية للنسفي (٦)، وتاريخ ابن خلدون (ص٣٥٠ ـ ٣٧٥)، والمعتزلة لزهدي جار الله (ص٣٤٦).

(٢) قال ابن تيمية: «أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب البصري، وأبو الحسن الأشعري كانا =

* تعريف الخصومة:

الخصومة: هي لجاجٌ في الكلام ليستوفِي به مالًا أو حقًّا مقصودًا، وذلك تارة يكون ابتداءً أو اعتراضًا، بخلاف المراء فإنَّه لا يكون إلا باعتراضٍ على كلام سَبق، والخصومةُ نتيجة طبيعيَّة للجدال والمراء والخَوض في الباطل.

وهذه الخصومة نعني بها الخصومة بالباطِل أو بغير علم، فصاحبها مُتوعَّد بسخط الله تعالى؛ فقد أخرج الإمام أحمد وأبو داود والحاكم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أنَّ النبي ﷺ قال في حديث له: «**وَمَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ، لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللهِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْهُ، وَمَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ**[(١)] **حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ، وليس بخارجٍ**»[(٢)].

يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إيَّاكم والخصومة؛ فإنها تمحق الدِّين»[(٣)].

ويقول الأحنف بن قيس رحمه الله: «كثرة الخصومة تنبت النفاقَ في القلب»[(٤)].

ويقول معاوية بن قرة رحمه الله: «إيَّاكم وهذه الخصومات؛ فإنَّها تحبط الأعمال»[(٥)].

قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: «مَن جعل دينَه غرضًا للخصومات، أكثر التَّنقُّل»[(٦)].

= يخالفان المعتزلة ويوافقان أهل السنة في جمل «أصول السنة»، ولكن لتقصيرهما في علم السنة وتسليمهما للمعتزلة أصولًا فاسدة، صار في مواضع من قوليهما مواضع فيها من قول المعتزلة ما خالفا به السنة، وإن كانا لم يوافقا المعتزلة مطلقًا».

وقال أيضًا: «والذي كان أئمة السنة ينكرونه على ابن كُلَّاب والأشعري بقايا من التجهم والاعتزال، مثل اعتقاد صحة طريقة الأعراض وتركيب الأجسام، وإنكار اتصاف الله بالأفعال القائمة التي يشاؤها ويختارها، وأمثال ذلك».

«درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٩٧).

(١) ردغة الخبال: عصارة أهل النار.

(٢) أخرجه أبو داود، رقم (٣٥٩٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود، وفي صحيح الجامع (٦١٩٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (٢/ ١٢٧).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (٢/ ١٢٩).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (٢/ ١٢٩).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا، كتاب الصمت وآداب اللسان (ص١١٦)، وأخرج الأثر ابن سعد في الطبقات (٥/ ٣٧١)، وأحمد في الزهد (ص٣٠٢)، واللالكائي في السنة (١/ ١٤٤).

❊ تعريف الجدل:

• **الجدل لغة:**

اللَّدد في الخصومة والقدرة عليها، وجادله؛ أي: خاصمه، مجادلة وجدالًا. والجدل: مقابلة الحجة بالحجة؛ والمجادلة: المناظرة والمخاصمة، والجدالُ: الخصومة؛ سمي بذلك لشدته[١].

• **معنى الجدل اصطلاحًا:**

قال ابن الأثير: (الجَدَل: مُقابَلة الحُجَّة بالحجَّة. والمُجادَلَة: المُناظَرةُ والمخاصَمة)[٢].

قال الراغب: (الجِدَال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة)[٣].

وقال الجرجاني: (الجدل: دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه)[٤].

وقال أيضًا: (الجدال: هو عبارة عن مراء يتعلَّق بإظهار المذاهب وتقريرها)[٥].

❊ تعريف المراء:

• **معنى المراء لغةً:**

المراء: الجدال. والتماري والممارة: المجادلة على مذهب الشكِّ والريبة، ويقال للمناظرة: مماراة، وماريته أماريه مماراة ومراء: جادلته[٦].

• **معنى المراء اصطلاحًا:**

المراء: هو كثرة الملاحاة للشخص لبيان غلطه وإفحامه، والباعث على ذلك الترفع[٧].

وقال الجرجاني: (المراء: طعن في كلام الغير لإظهار خلل فيه، من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير)[٨].

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس (١١٧٩)، لسان العرب لابن منظور (١١/ ١٠٥).
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٤٨).
(٣) المفردات في غريب القرآن (ص١٨٩). (٤) التعريفات (ص٧٤).
(٥) التعريفات (ص٧٥).
(٦) لسان العرب لابن منظور (١٥/ ٢٧٨)، المصباح المنير للفيومي (٢/ ٥٦٩).
(٧) التعريفات الاعتقادية لسعد آل عبد اللطيف (ص٢٦٥).
(٨) التعريفات (ص٢٠٩)، تهذيب اللغة (١٥/ ٢٠٤).

وقال الهروي عن المراء: هو (أن يستخرج الرجل من مُناظِره كلامًا ومعاني الخصومة وغيرها)[١].

❊ الفرق بين الجدال والمراء:

قيل: هما بمعنى واحد.

غير أن المراء مذموم؛ لأنه مخاصمة في الحقِّ بعد ظهوره، وليس كذلك الجدال[٢].

ولا يكون المراء إلا اعتراضًا، بخلاف الجدال، فإنَّه يكون ابتداء واعتراضًا[٣].

ينقسم الجدال إلى قسمين:

١ ـ الجدال المحمود:

وهو الذي يكون الغرض منه تقرير الحقِّ، وإظهاره بإقامة الأدلة والبراهين على صدقه، وقد جاءت نصوص تأمر بهذا النوع من الجدال، وقد أمر الله نبيه ﷺ بهذا الجدال في قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. وقال جلَّ في علاه: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وقال النبي ﷺ: «**جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ**»[٤].

وقد حصل هذا النوع من الجدال بين عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وبين الخوارج زمن علي بن أبي طالب بأمر علي، فأقام عليهم الحجة وأفحمهم، فرجع عن هذه البدعة خلق كثير[٥]. وكذلك مجادلة أحمد بن حنبل للمعتزلة، ومجادلات ابن تيمية لأهل البدع.

٢ ـ الجدال المذموم:

هو الجدال الذي يكون غرضه تقرير الباطل بعد ظهور الحقِّ، وطلب المال

---

(١) تهذيب اللغة (١٥/٢٠٤).

(٢) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص١٥٨).

(٣) الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص١٥٩).

(٤) أخرجه أبو داود، رقم (٢٥٠٤)، والنسائي، رقم (٣٠٩٦)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٥) رواه النسائي في «السنن الكبرى» رقم (٨٥٧٥)، والحاكم (٢/ ١٦٤) واللفظ له، وصحح إسناده ابن تيمية في «منهاج السنة» (٨/ ٥٣٠)، وحسنه الوادعي في «الصحيح المسند» (٧١١).

والجاه، وقد جاءت الكثير من النصوص والآثار التي حذَّرت من هذا النوع من الجدال ونهت عنه، ومن هذه النصوص:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ٣﴾ [الحج: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ٨﴾ [الحج: ٨].

وقوله سبحانه: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغۡرُرۡكَ تَقَلُّبُهُمۡ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ٤﴾ [غافر: ٤].

وقال ﷺ: «**الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ**»(١).

وقال ابن عثيمين: (المجادلة والمناظرة نوعان:

النوع الأول: مجادلة مماراة: يماري بذلك السفهاء، ويجاري العلماء، ويريد أن ينتصر قوله؛ فهذه مذمومة.

النوع الثاني: مجادلة لإثبات الحق وإن كان عليه؛ فهذه محمودة مأمور بها)(٢).

وقال الكرماني: (الجدال: هو الخصام، ومنه قبيح وحسن وأحسن؛ فما كان للفرائض فهو أحسن، وما كان للمستحبات فهو حسن، وما كان لغير ذلك فهو قبيح)(٣).

فهذه الخصومات وهذا الجدل وهذا المِراء أمرٌ محدَث لا يُوجِد إلا الشك في القلوب ويبعِد عن الحق، ومهما حصل من نفع منه في بعض الأحيان فهو يسير، لكن شره وفير، وقد يقول هؤلاء: نحن نخاصم به أهل الباطل، الذي لا يؤمن بالقرآن والسنَّة، وهذه حجة باطلة، فهؤلاء لا الإسلام نصروا ولا الباطل كسروا، فالقرآن خاطب الكفار وخاطب المشركين وخاطب أهل الكتاب، خاطبهم بـ: قال الله وقال الرسول، وفيه من الحجج والبراهين ما يكفي لبيان الحق ودفع الباطل، ففي القرآن والسنَّة من الأدلة العقلية واليقينية ما يغني ويشفي، ولسنا بحاجة إلى فلسفةٍ ولا إلى علم كلام.

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٦٠٣)، وأحمد، رقم (٧٩٨٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٦٨٧).

(٢) العلم (ص١٦٤).

(٣) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣١٤).



١١ «واعلم ـ رحمك الله ـ أن الكلام في الرَّبِّ مُحدَث، وهو بدعة وضلالة، ولا يتكلم في الرَّب إلا بما وصف به نفسه في القرآن، وما بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه، وهو ـ جل ثناؤه ـ واحد ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ ربُّنا أولُ بلا متى، وآخرٌ بلا منتهى، يعلم السر وأخفى، وهو على عرشه استوى، وعلمه بكل مكان، ولا يخلو من علمه مكان».

الشرح

بعد أن بيَّن المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ ما يتعلقُ بمصادرِ العقيدة، وأن الأمر في هذا مردُّه إلى كلامِ الله ﷻ وإلى سنَّة نبيه ﷺ وإلى فهمِ السلف الصالح من الصحابةِ والتابعين وتابعي التَابعين، بدأ في أهمِّ وأكبرِ مسائل الاعتقاد، وهو الإيمانُ بالله ﷻ، فكما هو معلومٌ ومُقرَّر أنَّ أولَّ أركانِ الإيمان هو الإيمانُ بالله ﷻ.

- ولا شك أن الإيمانَ بالله ﷻ أولُ أركانِ هذا الدين.
- وأنه هو الذي من أجله بعثَ الله ﷻ الرسل وأنزلَ الكتب.
- والإيمانُ بالله ﷻ هو توحيده، والتوحيد هو ما بعثَ الله ﷻ به الأنبياء، كما قال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].
- ولا شك أن الإيمانَ بالله ﷻ هو حياةُ القلوب وهو مصدرُ سعادتها وفلاحها.

وأن أحدَ جوانبِ هذا الإيمان هو معرفةُ الله ﷻ، وثانيهما هو عبادةُ الله ﷻ.

ومعرفةُ الله ﷻ إنما تكونُ بطريقِ ما أخبرَ الله تعالى به من أسمائه وصفاته وأفعاله.

وعبادةُ الله ﷻ إنما تكونُ بطريقِ ما أمرَ به سُبحانه وتعالى في كتابه وعلى لسانِ رسوله ﷺ.

ومعلومٌ أن ذلك في القرآنِ والسنَّة وقد أُوضِحَ غاية البيان وغاية التوضيح، فقال العلماء عندَ قول النبي ﷺ أن «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] **تَعدِلُ ثلث القرآن**»(١)، بأن هذا يعني أن ثلثَ النصوص هي في بيانِ أسماءِ الله وصفاته، فالقرآنُ

(١) أخرجه البخاري، رقم (٦٦٤٣)، ومسلم، رقم (٨١١).

مملوءٌ بالكلامِ عن أسماءِ الله وصفاته، فالقول الصحيح من أقوال أهل العلم أن هذه السورة كان لها هذا الفضل لأن القرآن أُنزل على ثلاثة أقسام: ثلث منها للأحكام، وثلث منها للوعد والوعيد، وثلث منها للأسماء والصفات، وهذه السورة جمعت الأسماء الصفات، هذا قول أبي العباس بن سريج واستحسنه شيخ الإسلام ابن تيمية»(١).

- وهذه المعرفة لأسماءِ الله وصفاته هي التي من خلالها يتعرفُ العبدُ إلى ربه عَزَّ وَجَلَّ، ولو أن أحدًا سألَ نفسه سؤالًا وقال: هَبْ أن الله تعالى لم يتعرف إلينا بأسمائه وصفاته، فكيف وأنى لنا أن نعرفَ أنه غفورٌ رحيم، أو أنه توَّاب، أو أنه جواد، أو أنه كريم، وغير ذلك من أسمائه وصفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالله تعالى فتحَ لنا بابَ معرفته وهذه منةٌ عظمى علينا بأن تعرَّف إلينا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بأسمائه وصفاته.

- وهذه المعرفةُ على أساسها يتعبَّد العبدُ ربه عَزَّ وَجَلَّ، فأنت لما علمتَ أنه توَّابٌ رحيم وغفورٌ وجوادٌ وكريم، دعوته وسألته وطلبته ورجوتَ مغفرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ورجوتَ رحمته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ولمَّا علمتَ أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عزيز، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قوي، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الجبار المتكبر خِفته ووقعَ في نفسك من خشيته ومن مخافته ومن الوجلِ من عذابه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولذلك عاشَ المؤمن ويعيش المؤمن بينَ الرجاءِ والخوف: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فهكذا، يتعرَّف المؤمن إلى ربه عَزَّ وَجَلَّ من خلالِ ما أخبرَ به الله تعالى من أسمائه وصفاته، فذاك البابُ الذي فتحه الله لنا ومنَّ علينا به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وجاءَ أعداءُ الله عَزَّ وَجَلَّ يريدون أن يوصدوا ويغلقوا عليك هذا الباب فشكَّكُوك في أسماءِ الله وصفاته.

فجاءَ من أهلِ التعطيل:

- مَن أنكرَ جميعَ أسماء الله وصفاته.
- وجاءَ مَن أنكرَ جميعَ الصفات.
- وجاءَ مَن أنكرَ أكثرَ الصفات.
- وجاءَ مَن أنكرَ بعضَ الصفات.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ١٠٣).

فهذا الذي يحذرُ منه المصنِّف هنا **بقوله**: **«واعلم - رحمك الله - أن الكلامَ في الربِّ تعالى محدَثٌ وهو بدعةٌ وضلالةٌ»**.

ويقصدُ هنا ما أحدثه الجهمية والمعتزلة والكُلَّابية والأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم في بابِ أسماءِ الله وصفاته، فهؤلاءِ عطَّلوا تلكَ الأسماء وعطَّلوا تلك الصفات عن معانيها وعن ما دلت عليه.

- فجاءَ الفلاسفةُ كذلك وقالوا إن الله تعالى لا يوصف بإثبات.
- وجاءَ منهم مَن قال لا يوصفُ بإثباتٍ ولا بنفي، وبالغوا في إنكارهم لأسماءِ الله وصفاته.
- وجاء الجهميةُ فأنكروا جميعَ أسماءِ الله وصفاته، وقالوا: إن الله تعالى لا يسمَّى بشيء ولا يوصفُ بشيء.
- وجاءَ المعتزلة وأثبتوا الأسماءَ بدونِ معانيها وأنكروا جميعَ الصفات وعطَّلوها.
- وجاءَ الأشاعرة والماتريدية فأثبتوا سبعًا من الصفات وأنكروا باقي صفاتِ الله تعالى وأوَّلوها وعطَّلوها.

فبالتالي، حصلَ الفصلُ بين الأمةِ وبين معرفتها لله تعالى كما يجب وكما ينبغي؛ لأن كل اسم من أسماءِ الله تعالى له تعبُّدٌ مختصٌّ به، وكلُّ صفةٍ من صفاتِ الله تعالى لها تعبُّدٌ يختص بها[(١)].

فمَن أرادَ أن يعبدَ الله عَزَّ وَجَلَّ فعليه أن يعلمَ أن مفتاحَ ذلك من خلالِ معرفةِ أسماءِ الله وصفاته، فهذه المعرفة هي حياةُ القلوب، هي غذاؤها، هي دواؤها، هي شفاؤها، ولذلك، فإنّ النبي ﷺ مما علَّمنا من الدعاء أنه قالَ: **«ما أصابَ عبدًا قط همٌّ ولا غمٌّ ولا حَزَن»**[(٢)]، والهمُّ يأتي قبل المكروه، والغمُّ أثناء المكروه، والحزنُ بعدَ المكروه، فهذه أحوالٌ تعتري الناس جميعًا؛ إما أن نهتّم لأمرٍ سيأتي؛ أو نغتمَّ لأمرٍ قد نزل؛ أو نحزن على أمرٍ قد مضى، فأعطانا الحبيبُ المصطفى ﷺ دواءً وشفاءً لهذا.

ثم قال: **«اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ**

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٤٢٠)، «بتصرف يسير».
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٥٦٤١)، ومسلم، رقم (٢٥٧٣).

أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا»(١).

فإذًا، هذا السائلُ وهذا الداعي يدعو الله تعالى بأسمائه الحسنى، ويسألُ الله تعالى بأسمائه الحسنى، والله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فالله سبحانه وتعالى أنزلَ شيئًا من أسمائه سبحانه وتعالى في كتابه وأمرنا أن ندعوه بها سبحانه وتعالى، وهكذا علَّمنا النبي صلى الله عليه وسلم دعاءَ الله تعالى بأسمائه الحسنى.

وأنت في ذكرك، في صلواتك وبعد صلواتك وقبلها، وفي أذكار نومك وغيرِ ذلك، تسبِّح الله تعالى وتذكره بأسمائه الحسنى، فلسانك رطبٌ بذكرِ الله سبحانه وتعالى، هذه الأسماء، الله تعالى وصفَ بأنها حسنى؛ وحسنى تأنيث «**أفعل**» التفضيل: فُعلى؛ بمعنى أن أسماءَ الله تعالى أحسنُ الأسماء وأكملها وأتمُّها معنى.

فالله تعالى اختارَ لنفسه وسمّى نفسه بأحسنِ الأسماء وبأكملها وأتمِّها، اختارها لنفسه سبحانه وتعالى وهو سبحانه وتعالى أعلم بنفسه وما يستحقه في ذاته عز وجل، وهكذا في شأنِ صفاته سبحانه وتعالى، فالله تعالى وصفَ نفسه بصفاتٍ عديدة، فقالَ مثلًا:

﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]: فوصفَ نفسه بأنه ذو رحمة سبحانه وتعالى.

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]: فأثبتَ لنفسه المغفرة.

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: أثبتَ لنفسه استواءً.

وهكذا في سنَّة النبي صلى الله عليه وسلم: «**ينزلُ ربنا إلى السماءِ الدنيا**»(٢): أثبتَ لنفسه صفةَ النزول.

وهكذا في سائرِ صفاته عز وجل، وأخبركَ عز وجل أن هذه الصفات عُلى، قال عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]؛ أي: الوصفُ الأعلى، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧].

فالله سبحانه وتعالى في كلِ ما وصفَ به نفسه يجبُ أن نعتقدَ الاعتقادَ الجازم أن لله تعالى في تلك الصفةِ أكمَلُ ما يكونُ من الصفات؛ أي أنه له الأكملية التي ليس هناك مَن يساويها، فضلًا عن أن يكونَ أعلى منها.

---

(١) أخرجه أحمد، رقم (٣٧١٢)، صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم (١٩٩).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (١١٤٥)، ومسلم، رقم (٧٥٨).

فإذًا «أفعل التفضيل» تعني أنه سبحانه وتعالى هو الأعلى، الأعلى في صفاته، والأعلى في كماله، والأعلى في ذاته سبحانه وتعالى، بهذا الأدب أدَّبنا الله عز وجل بالنظرِ إلى أسمائه وصفاته سبحانه وتعالى؛ أن ننظرَ إليها على أنها أكملُ ما يكونُ في الاسمية والوصف، فهو سبحانه وتعالى لم نرَه ولن نراه في هذه الحياةِ الدنيا.

وكما قالَ النبي صلى الله عليه وسلم في حديثِ الدجّال: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ** عز وجل **حَتَّى يَمُوتَ**»(١)، هكذا نصُّ الحديث، فلا سبيلَ لرؤيةِ الله عز وجل في هذه الحياةِ الدنيا، والله تعالى كما قالَ عن نفسه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٣ ـ ٤].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥].

فليسَ له مثيل، وليسَ له نظير، وليس له ند، وليس له كفو سبحانه وتعالى، فليس هناك مَن يماثله حتى نقيسه عليه، فما بقيَ بعدَ هذا إلا ما أخبرَ الله تعالى به في كتابه أو على لسانِ رسوله صلى الله عليه وسلم من أسمائه وصفاته.

وقال المصنف: «ولا يتكلم في الرب إلا بما وصف به نفسه في القرآن، وما بيَّن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه»، فإذًا، لا نسمِّي الله تعالى ولا نصفه إلا بما سمَّى به نفسه في كتابه وعلى لسانِ رسوله صلى الله عليه وسلم، فهو سبحانه وتعالى، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].

● فهنا أُسُس ثلاث لا بد من الأخذِ بها:

الأساس الأول: أن نؤمنَ بجميعِ ما ورد؛ لا نزيدُ عليه ولا ننقصُ منه:

فما أخبرَ الله تعالى به عز وجل عن نفسه من أسمائه وصفاته فنحن نسمِّيه به عز وجل ونَصِفه به عز وجل، وما نفاه عن نفسه لأن في ضمنِ ما أخبر هناك النفي، فقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فنفى عن نفسه الموت.

وقال: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف: ٤٩].

وقال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ۝٦٤﴾ [مريم: ٦٤].

وهكذا، فما نفاه عن نفسه ننفيه، ونثبتُ كمالَ ضدِّه لله عز وجل، فإذا نفى عن نفسه الظلم، فهذا دليلٌ على كمالِ عدله، وإذا نفى عن نفسه الموت فذاك دليلٌ على كمالِ حياته.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣١).

فهكذا كلُّ ما وردَ في كلام الله ورسوله إثباتًا أثبتناه ونفيًا نفيناه عن الله عَزَّوَجَلَّ وأثبتنا كمالَ ضدّه، هذا الأساسُ الأول.

الأساس الثاني: أن الذي سمَّى به نفسه عَزَّوَجَلَّ ووصفَ به نفسه عَزَّوَجَلَّ هو أكملُ ما يكونُ في الاسميةِ والوصف:

بمعنى أن الله تعالى لا يماثله أحدٌ من خلقه في ذلك، فإن كان المخلوقُ يسمع والخالقُ يسمع لكن سمع الخالق ليس كسمعِ المخلوق.

وإن كان الخالقُ حي والمخلوقُ حي، فالله تعالى قد قال: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

وقال في شأنِ المخلوق: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]، فليسَ الحيُ؛ كالحي لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

فإذا نظرت إلى حياة المخلوق؛ حياةٌ سُبقَت بالعدم ويلحقها الموت ويعتريها من الأسقامِ والأمراضِ والأوجاعِ والآفات ما تليقُ بحياةِ هذا المخلوق.

أما إن سألت عن حياةِ الله عَزَّوَجَلَّ فهي لم تُسبَق بعدم ولا يلحقُها الفناءُ والزوال، ولا يعتريها أي نقصٍ من النقصِ في أي وجهٍ من الوجوه، فهي الحياةُ الكاملة، وهي الحياةُ الدائمة، وهي الحياةُ المستلزِمة لجميعِ أنواعِ الكمالِ اللائق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فيجب أن تتأدبَ بهذا الأدب وأن تعتقدَ الاعتقادَ الجازم وتوقن أن الله تعالى ليس كمثله شيء؛ لا في سمعه، ولا في بصره، ولا في علوّه، ولا في استوائه، ولا في حياته، ولا في قدرته، ولا في علمه، ولا في جوده، ولا في كرمه، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كما أخبرَ عن نفسه فقال:

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم].

وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

كل هذا مثبَتٌ ووارِدٌ في كلامِ الله عَزَّوَجَلَّ وكلامِ رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الأساسُ الثالث: ألا نخوضَ في كيفيةِ ذلك:

لا نتدخل في الكيفيات، لا نتكلم في الكيف، كيف استوى؟ كيف نزل؟ كيف سمعه؟ كيف بصره؟ هذا أمرٌ لا سبيلَ إليه ولا طريقَ عليه، فالله تعالى لم يخبرنا بكيفيةِ صفاته، ولم يتعبَّدنا ولم يأمرنا ولم يكلفنا أن نبحثَ في كيفيةِ صفاته، لذلك،

ذاك السائل الذي جاءَ إلى الإمام مالك، وقال: «يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾؛ كيف استوى؟»، هذا سؤال السائل، فما كان من الإمام مالك إلا أن غضب وعلاه الرُّحَضاء؛ أي: العرق؛ تصبَّب عرقًا، وقال: «الاستواءُ معلوم، والكيفُ مجهول، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة، وما أراك إلا رجلَ سوء»، فأُخرج به عن مجلسه[(١)].

فالاستواءُ معلوم: لأن الله أخبرنا أنه استوى على عرشه في سبع آياتٍ، أخبر الله تعالى أنه استوى على عرشه في ستٍّ منها: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وفي السابعة ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، أخبرَ عن ذلك، وجاءَ في كتابه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ وجاءَ في سنَّة نبيه ﷺ، فهو معلوم.

والكيفُ مجهول: أي لا يقال كيف استوى؟ لأن الله تعالى ما أخبرنا بذلك وما تعبَّدنا بذلك وما طالبنا بذلك، فأمرٌ ما أخبرك الله تعالى به وما تعبَّدَك به ليس لك أن تسألَ عنه، ولذلك يؤدِّبك الله تعالى يؤدِّبك فيقول: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ﴾ [الإسراء: ٣٦].

والسؤال عنه بدعة: لأنه أمرٌ لا علمَ لك به، لا سبيلَ لك إليه، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠]، فلما أخفى الله عنك أقربَ الأشياءِ إليك وهي روحك التي بين جنبيك، فليس لك إلى كُنهها ولا إلى كيفيتها سبيل، فأنت أعجز وأحقر من أن تبحثَ في كيفية صفاتِ الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ.

فإذًا، آمِن بما ورد واعتقد أن لله في ذلك أكمل الوصف، وأن الله لا يماثله في ذلك أحدٌ من خلقه، وكذا، لا تخُضْ في شأنِ الكيفية، والإيمانُ بالاستواءِ واجب والسؤالُ عنه بدعة.

فإذًا، هذه الآيةُ الكريمة: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١] تضمَّنت الإثبات والتنزيه:

- الإثبات في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].
- والتنزيه في قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (٦٦/ ١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٣٧) والبيهقي في الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث (١/ ١١٦)، وابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ١٦٢).

❁ أقسام الناس في هذا الباب:

انقسم الناس في هذا الباب إلى أهل سنة ومخالفين.

والذين خالفوا الحقَّ في هذا:

إما معطِّلة: أنكروا وعطَّلوا جميعَ أسماءِ الله وصفاته أو بعضها.

أو مشبِّهة: خاضوا في شأنِ كيفياتِ تلك الصفات وقالوا: له يدٌ كيدي، واستواءٌ كاستوائي، وسمعٌ كسمعي، فأولئك المشبِّهة هم الطرف الثاني الذين حادوا عن طريقِ الحق؛ الذين خاضوا في كيفيةِ صفاتِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

أما أهلُ الحق:

- فآمنوا بما ورد.
- واعتقدوا أن الله تعالى لا يماثله في ذلك أحدٌ من خلقه.
- وكَفُّوا ألسنتهم، وكَفُّوا عقولهم عن الخوضِ في كيفياتِ تلك الصفات؛ لأن هذا لا سبيلَ إليه ولا طريقَ إليه في هذا.

فإذًا، هذا ما أرادَ أن يقرره المصنِّف في قوله: «**ولا يُتكلَّم في الربِّ إلا بما وصفَ به نفسه في القرآن وما بيَّن رسول الله ﷺ لأصحابه، فهو جلَّ ثناؤه واحدٌ** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾».

ثم قال: «**ربنا أولٌ بلا متى وآخرٌ بلا منتهى**»، وهذا هو قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وكما جاءَ تفسيرُ ذلك في قول النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ**»(١)، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو خالقُ كل شيء وهذه الموجودات هو الذي أوجدها، فهو الأول سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ثم إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كتبَ الفناءَ على ما كتب من خلقه، فهو مآلُ هذه الأشياء ومرجعها، ومردُّها إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقول المصنف: «**يعلم السر وأخفى**».

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلمُ خائنة الأعينِ وما تخفي الصدور، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يخفى عليه شيء في الأرضِ ولا في السماء، فعلمه عَزَّ وَجَلَّ محيطٌ بكل شيء، ولذلك، على الإنسانِ أن يعلم أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يخفى عليه خافية، حتى ما تكنُّه صدورنا وما يجولُ في خواطرنا، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يعلمه ومطَّلعٌ عليه.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٧١٣).

فلذلك هنا، أليس من وقفةٍ مع النفس! الإنسان يقف فيها حياءً وخشيةً وخوفًا وهيبةً ورهبةً من الذي يعلمُ خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

فبالله، كيف يكون في قلبك حقد، أو حسد، أو ضغينة، أو إضمارُ سوء، أو نيةُ شر؛ وأنت تعلم وتؤمن وتوقن أن الله تعالى يعلم ما أنت عليه ويعلمُ ما يكونُ من حالك من هذا الأمرِ أو ذاك.

فلماذا لا يطهِّر الإنسان قلبه من الخيانة، ومن الغل، ومن الحقد، ومن الحسد، ومن الرياء، ومن غيرِ ذلك من أمراض القلوب لكي يلقى ربه ﷻ كما أخبرَ سبحانه وتعالى حيث قال: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩]، أي: سليم من الشرك، سليم من الرياء، سليم من النفاق، سليم من الغل ومن الحسد ومن الحقد؟ فما علينا إلاَّ أن نطهِّر قلوبنا، ونتذكّرَ أننا أمامَ ربٍّ يعلمُ السرَّ وأخفى، يعلمُ خائنة الأعينِ وما تخفي الصدور.

وقول المصنف: «وهو على عرشه استوى، وعلمه بكل مكان، ولا يخلو من علمه مكان».

فهو سبحانه وتعالى علمه محيطٌ بكل شيء، ومع ذلك هو في أعلى مقام سبحانه وتعالى، فوق عرشه سبحانه وتعالى كما أخبر فهو سبحانه وتعالى عالٍ على خلقه مستوٍ على عرشه كما أخبرَ بذلك سبحانه وتعالى، فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥].

والعرشُ كما جاءَ في النصوصِ والأخبار هو سقف الجنة، «**فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**»(١)، فالفردوس أعلى مقامات الجنة، وسقف هذا الفردوس عرشه سبحانه وتعالى، والله سبحانه وتعالى استوى على عرشه استواءً يليقُ بجلاله، وهذا العرش من العظمةِ حتى أنه في الدعاء كما جاء: «**زنةَ عرشك ومدادَ كلماتك**»(٢).

فزنةُ العرش كان مما ذكره النبي ﷺ في دعائه عندما سبَّح الله سبحانه وتعالى وعندما مجَّد الله سبحانه وتعالى، فهذا العرش أثقلُ مخلوقاتِ الله تعالى وأكبرُ مخلوقاتِ الله سبحانه وتعالى، وجاءَ ذكره في القرآن في واحدٍ وعشرين موضعًا، فهو أعظم مخلوقات الله سبحانه وتعالى وأثقلها وزنًا، وهناك ملائكة تحمله ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾ [الحاقة: ١٧]، فهو محمولٌ وموجودٌ وثابتٌ بنصِّ القرآنِ وبنصِّ السنَّة.

فنحن نؤمنُ بأن الله تعالى يعلمُ السرَّ وأخفى، ونؤمنُ بعلوّه واستوائه على عرشه

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٣).
(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٢٦).

كما أخبرَ بذلك، وعلمه بكل مكان، فهو ﷻ مع خلقه، يعلمُ ما هم عليه، فهذه المعيَّة معيَّة العلم كما جاءت بها النصوص؛ لأن المعيَّة على قسمين:

معيَّةٌ عامة، ومعيَّةٌ خاصة.

• **فالمعية العامة:**

هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، فهذه المعيَّة العامة.

وجاءت في آيتين؛ في المجادلة وفي الحديد، هذه المعيَّة تسمَّى المعيَّة العامة؛ بمعنى أن الله تعالى مع خلقه جميعًا يعلمُ ما هم عليه، وهي المعيَّةُ العلمية، وثم من لوازمها الإحاطة وتدبيرُ هذا الكون وتصريفُ هذا الكون، فهذه تسمَّى معيَّة عامة.

• **أما المعيَّةُ الخاصة:**

فهي معيَّته لأهل الإيمان ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [البقرة: ١٥٣]، ﴿أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩٤﴾﴾ [البقرة: ١٩٤]، فهذه معيَّةُ النصرة والتأييد[1]، فالله يمتَنُّ ويختصُّ عباده من أهل الإيمان بأنه ينصرهم ويؤيدهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]، فهذه معيَّةُ النصرة والتأييد كما جاءَ ذكرها في النصوص.

فلا يخلُو من علمه ﷻ مكان، فهو ﷻ يعلم ما في هذا الكون، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فهو ﷻ بعلوِّه واستوائه على عرشه يعلمُ ما يكون في هذا الكون.

وهنا وقفة حبذًا لو يتأملها المسلم، وهي أن المخلوق ينظر إلى الكون بمقياسه هو؛ وهذا أمر نسبي، لو قيل له: ماذا تقول عن هذا المسجد؟ فسيقول: إنه مسجد كبير؛ لأنه قاسه بحجمه هو، ويقول عن الإناء: إناء صغير؛ فقاسه بالنسبة له، وإذا نظر إلى هذه الكرة الأرضية، كم سيرى من كبرِ حجمها؟ وإذا نظر إلى هذه الأفلاك وهذه السماوات، كم هي بالنسبةِ له في كبرِ الحجم؟

(١) انظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية (٧١).

لكن، لو تأمل الأثر الوارد عن ابن عباس: (ما السموات السبع والأرضون السبع في الكرسي إلا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة)، حلقة؛ أي: حديدة، وفلاة؛ يعني: صحراء، فتخيل حجم الحلقة في صحراء، هذه نسبة السماوات والأرض إلى الكرسي.

ثم عقد مقارنة بين الكرسي والعرش، فقال: «**وما الكرسي بالنسبةِ إلى العرش إلا كحلقةٍ ملقاةٍ بأرضٍ فلاة**»(١)، إذًا، كيف يكون حجم هذا الكون إلى بعض خلق الله ﷻ؛ إلى كرسيِّه؟ وكيف يكون حجم هذا الكرسيّ إلى عرشه ﷻ؟ فاختلفت النظرة أم لا؟

ومثلًا، قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾ [المعارج: ٤]، فهذا اليوم الذي فيه العروج مقداره خمسين ألف سنة، فيتخيل الإنسان حجم هذا الكون ليعلمَ عِظَم ملكه ﷻ، فإذا كان هذا بعضُ خلقه فكيف بالنسبةِ إلى العليّ الكبير.

فيأتي بعضُ الناس جهلًا، ويقول: إن الله بذاته بيننا؛ والله، إن هذا لمن أقبح الجهل!

فما حجم هذا الكون الذي تتحدث عنه بالنسبةِ إلى شيءٍ من خلقِ الله فما بالك بالله ﷻ، فهذا تجده في كلام الله ﷻ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]، فإذًا، هذا الكون وهذا الخلق ليس بمقياسك أنت حتى تقول إن الله معنا بذاته في كل مكان، فهذا الكون الذي بسماواته وأجرامه وأراضيه إلى غيرِ ذلك ليس عند بعض خلق الله إلا كلا شيء.

فمن هنا، علينا أن نتأدَّب بما أدَّبنا الله تعالى به من خلالِ تلك النصوص، فإذًا، نقولُ أن الله ﷻ عالٍ على خلقه مستوٍ على عرشه، وهو ﷻ علمه في كل مكان، يعلمُ كل شيءٍ ﷻ، والمعيَّةُ التي وردت بها النصوص واضحةٌ جليَّةٌ بأنها معيَّة العلم، هكذا فسَّرها الصحابة وهكذا فسَّرها التابعون، وهكذا فسَّرها السلفُ الصالح في هذا الشيء.

ومَن قال: إن الله بذاته في كل مكان فهذا قد أخطأ أقبحَ الخطأ، وليس له في

---

(١) انظر: العرش وما روي فيه لابن أبي شيبة برقم (٥٨)، والسلسلة الصحيحة للشيخ الألباني (١/ ٢٢٣). وقد روي عن ابن عباس كما في السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٧٦): «**مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرَضُونَ السَّبْعُ وَمَا فِيهِمَا فِي يَدِ اللهِ ﷻ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ فِي يَدِ أَحَدِكُمْ**».

ذلك متمسَّك؛ لا من كلامِ الله، ولا من كلام رسوله ﷺ، ولا من تفسيرِ السلف الصالح، فكلامُ السلف الصالح مجموعٌ ووارِدٌ وثابت، حيث فسَّروا المعيَّة في هذه الآيات بأنها معيَّةُ العلم(١).

لذلك، فالله تعالى ـ لما تتأمل في الآية ـ افتتحها بالعلم وختمها بالعلم ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، فالكلام كله في السياق عن العلم، ثم ختمها بـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ فبدأها بالعلم وختمها بالعلم، فالسياقُ كله يتحدثُ عن علم الله سبحانه وتعالى، لا يتحدث عن أن ذاته سبحانه وتعالى في كل مكان.

فلذلك، **قال المصنف: «وعلمه بكل مكان ولا يخلُو من علمه مكان»**.



(١) لي رسالة في هذا الموضوع بعنوان (الآثار المروية في صفة المعية) فليرجع إليه لمن أراد الاستزادة.

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٢﴾ «ولا يقول في صفات الرَّب: كيف؟ ولم؟ إلا شاك في الله».

الشرح

لا تقل كيف؟ ولا لم؟ فالله ﷻ أعلم بنفسه: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠].

أفيُعقل أن الذي ينزِّهُ نفسه عن النقص أن يصفَ نفسه بالنقص؟ ألم ينزِّه نفسه عن الموت، والظلم، والتعب، واللغوب، والنسيان؟

فلو كان الاستواء نقص، كيف ينزِّه نفسه عن النقص ويصفُ نفسه بالنقص، ألم يقل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾ [المائدة: ٦٤]؟ لعنَ اليهود وذمَّهم لأنهم وصفوه بالنقص، فلو كان إثباتُ اليدين له ﷻ نقص فكيف يذم اليهود ويصف نفسه بالنقص؟

ولكن، ما هذا إلا لأن أولئك الذين أنكروا صفاتِ الله ﷻ لم يتأدَّبوا بكلامِ الله ﷻ وكلامِ رسوله ﷺ، فبالتالي، حكموا على تلك النصوص بأنها نقصٌ في حق الله تعالى، وحاشا أن تكون نقصًا في حق الله ﷻ.

ثم نحن لا نخوضُ في الكيفية، فليس لمؤمنٍ ولا لمسلمٍ أن يخوضَ في كيفيةِ صفات الله تعالى، ولا كيفية نزوله، ولا كيفية استوائه، ولا كيفية علوِّه، ولا كيفية يديه، ولا كيفية وجهه، ولا كيفيةِ سمعه، ولا كيفية بصره، ولا كيفية علمه، كل ذلك لا سبيلَ إليه.

ولذلك، لأن الله تعالى ما أخبرنا وما تعبَّدَنا بكيفية ذلك؛ بل وضعَ لنا قيودًا وحدودًا، فقال ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]، فإذًا، ليسَ لك أن تخوض، لا بفكرك ولا بلسانك في حق جانب الله ﷻ، فلا نخوضُ في الكيفية ولا نزعُم كما زعمَ مَن زعم من المشبِّهة أو حتى المتصوِّفة الذين خاضوا في هذا الباب، وزعم مَن زعم منهم أن الله على كيفيةِ كذا، أو قال: إن له يدًا كيدي.

ولا أولئك المتصوِّفة الذين تجاسروا على الله ﷻ وادَّعى مَن ادَّعى منهم أن

الحجابَ كُشف له، وأنه يلتقي بالله عَزَّ وَجَلَّ بدونِ واسطة، وأنه يذهب إلى الحضرة الإلهية ويعودُ من الحضرة الإلهية، وكل ذلك من الكذب البيِّن الواضح الذي تردُّه النصوص وتبطله، فلا سبيلَ إلى رؤيةِ الله عَزَّ وَجَلَّ في هذه الدنيا.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٣﴾ «والقرآن كلام الله وتنزيله ونوره، ليس بمخلوق؛ لأن القرآن من الله، وما كان من الله فليس بمخلوق، وهكذا قال مالك بن أنس وأحمد بن حنبل والفقهاء قبلهما وبعدهما، والمراء فيه كفر».

الشرح

قوله: «والقرآن كلامُ الله تنزيله ونوره»؛ أي: نؤمنُ بأن القرآن كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ، منه بدأ وإليه يعود، وأن هذا كلام الله بحرفٍ وصوتٍ مسموعين، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أسمعه جبريل، وجبريل أبلغه محمد ﷺ، وأن الكلام هو كلام الله عَزَّوَجَلَّ.

وجاءَ أهلُ الباطل فأنكروا وقالوا: إن كلامَ الله مخلوق، وجاءَ مَن قال: إن القرآن حكاية عن كلامِ الله، أو عبارة عن كلامِ الله، وزعم مَن زعم أن الله تعالى لم يتكلم بهذا القرآن.

ونصوصُ القرآن واضحة بأنه كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فهذا الكلام كلامه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، منه بدأ، تكلم به حقيقةً، ونثبتُ صفة الكلام لله عَزَّوَجَلَّ كما أثبتها لنفسه وكما أثبتها له رسوله ﷺ، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لكلامه صوت كما جاءَ في النصوص، وأنه بحرف وصوت مسموعين، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلم بما شاء متى شاء كيف شاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأن القرآن كلامُ الله تعالى غيرُ مخلوق.

وهذه مسألة من كبريات مسائلِ باب الصفات؛ فأكبرُ مسألتين في باب الأسماء والصفات ركَّز عليها أعداءُ الإسلام تركيزًا شديدًا:

- مسألةُ العلو.
- ومسألةُ الكلام.

لأنهم إذا أبطلوا كونَ القرآن كلام الله أبطلوا حقيقةَ الوحي، وإذا أبطلوا علوَّ الله تعالى أبطلوا وجوده، فهذه غايتهم وهدفهم الذي يريدون أن يصلوا إليه.

لأن أعظم ركيزتين لدى الفلاسفة هما:

١ ـ أن العلمَ مصدره الإنسان.

٢ ـ وأن المعلومات والعلوم محصورةٌ في المحسوس المشاهَد.

فلذلك، وقفوا وقفةً خبيثة، وهجموا هجمةً شرسة ضد هاتين الصفتين، فإذا كنا نقول: إنهم يزعمون أن العلوم مصدرها الإنسان، ونحن نقول: إن العلم الشرعي مصدره الوحي، فلمّا هؤلاء يلغونَ أن الله تكلم حقيقة، ويشكِّكُون في أن هناك وحي، وقالوا: هذه عبارة محمد؛ أو عبارة جبريل، وأن الله ما تكلم حقيقة.

لأنهم إذا أسقطوا الوحي وقطعوا عليك طريق الوحي فسيتساوى قولُ محمد مع قولِ أي بشرٍ من الناس.

فتسلَّط أعداءُ الله على باب الصفات من أجلِ أن يشكِّكُوا في كلامِ الله وأن يشكِّكُوا في وجودِ الله، وذلك بإنكارهم بأن يكون القرآن كلامَ الله حقيقة، وإنكارهم لعلو الله ﷻ.

فوقفَ أهلُ السنَّة موقفًا عظيمًا صلبًا، حتى إنه كما هو معلوم في زمن فتنةَ القولِ بخلقِ القرآن، فقام المأمون وهو كان من المعتزلة ويتبنَّى قول المعتزلة، فعذَّب مَن عذَّب من العلماء وفصَلَهم عن وظائفهم وسجنهم وقام بتعذيبهم لأجلِ أن يرفعَ هذا الشعار؛ أن القرآنَ مخلوق وأنه ليس كلامَ الله حقيقة.

فيجب أن نؤمن بأن القرآنَ كلامُ الله وتنزيله، ليسَ بمخلوق؛ لأن القرآنَ من الله، وما كان من الله فليس بمخلوق[١]، لذلك، لا يجوز كما نسمع من بعض الناس أن يقول: ورب المصحف، وهذا يقع فيه جهلة الناس، القرآن ليس مربوب، إنما القرآن كلام الله ﷻ وكلامه منه، وما كان منه فهو ليس بمخلوق، فمن قال: ورب المصحف فهذا على عقيدةٍ باطلة، فإن كان جاهلًا عُلِّم، وإن كان مخالفًا أُقيمت عليه الحجة[٢].

---

(١) ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتابًا يُعرف باسم: «التسعينية» بيّن فيه بطلان هذا القول من تسعين وجهًا.

(٢) روى الخطيب البغدادي في: «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٤٢) رقم (٢٨٤٦) من طريق عكرمة قال: «شَهِدت ابن عباس صَلَّى على جنازة رجل مِن الأنصار، فلما سُوّي في اللحد وحُثي التراب عليه، قام رجل منهم فقال: اللّهم رب القرآن ارحمه، اللّهم رب القرآن أوسِع عليه مَدَاخِله، فالتفت إليه ابن عباس مُغْضَبًا فقال: يا عبد الله أما تتقي الله؟ يا عبد الله أما تتقي الله؟ أما علمت أن القرآن منه؟ قال: فرأيت الرجل نَكّس رأسه ومضى استحياء مما قال له ابن عباس، كأنه أتى على كبيرة».
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعن عكرمة قال: كان ابن عباس في جنازة، فلما وُضع الميت في لحده قام رجل فقال: اللّهم رب القرآن اغفر له، فوثب إليه ابن عباس فقال له: مَه! القرآن منه. وفي رواية: القرآن كلام الله، وليس بِمَرْبُوب، منه خرج، وإليه يعود». الفتاوى الكبرى (٦/ ٤٠١).

قول المصنف: «هكذا قال الأئمة مالكُ بن أنس وأحمد بن حنبل والفقهاء قبلهما وبعدهما، والمِراءُ فيه كفر»؛ أي: أن التماري في هذه المسائل أو المِراء في القرآن والمجادلة في هذا الأمر هذا عدَّه العلماء من الكفر.

وقيل لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَل رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ وَقَعُوا فِي أَمْرِ الْقُرْآنِ، فَكَيْفَ أَقُولُ؟ قَالَ: أَلَيْسَ أَنْتَ مَخْلُوقًا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَكَلَامُكَ مِنْكَ مَخْلُوقٌ. قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: أَوَلَيْسَ الْقُرْآنُ مِنْ كَلَامِ اللهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: وَكَلَامُ اللهِ مِنَ اللهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَيَكُونُ مِنَ اللهِ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ؟»[1].



(١) مجموع فتاوى (١٢/ ٢٣٢).



﴿١٤﴾ «والإيمان بالرؤية يوم القيامة، يرون الله بأبصار رؤوسهم، وهو يحاسبهم بلا حجاب ولا ترجمان».

الشرح

من عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يؤمنون بأن أهلَ الإيمان يرون ربهم يومَ القيامة كما وردت الأدلة بذلك.

فمن القرآن:

• قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فقد فُسِّرت الحسنى بالجنة والزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم، قال القرطبي: (وقد ورد هذا عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب في رواية، وحذيفة وعبادة بن الصامت وكعب بن عجرة وأبي موسى وصهيب وابن عباس في رواية، وهو قول جماعة من التابعين، وهو الصحيح في الباب.

وروى مسلم في صحيحه عن صهيب عن النبي ﷺ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة قال الله تبارك وتعالى تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيِّض وجوهنا؟! ألم تدخلنا الجنة وتُنجِنا من النار؟!**» قال: «**فيكشف الحجاب، فما أُعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ**». وفي رواية: ثم تلا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[1])[2].

• قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]، فقد فسِّر المزيد في هذه الآية بأنه النظر إلى الله تعالى كالآية السابقة، قال ابن كثير: (إن المزيد الذي يتفضل الله به على عباده فوق ما يشاءون هو ظهوره تعالى لهم)[3]. وبهذا فسر الآية ابن جرير الطبري والقرطبي وغيرهما ودلالتها عن الرؤية كالآية السابقة.

• قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، ووجه الاستدلال بالآية على الجواز ما نقل أن ﴿نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾؛ أي: رائية رؤية بصرية يوم القيامة كما قال أهل السنة والجماعة.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٨١).

(٢) تفسير القرطبي (٨/ ٣٣٠).

(٣) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٠٨).

قال أبو الحسن الأشعري: «قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ [القيامة: ٢٢]؛ يعني: مشرقة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣]؛ يعني: رائية، ولا يجوز أن يكون بمعنى نظر التفكر والاعتبار لأن الآخرة ليست بدار الاعتبار، ولا يجوز أن يكون عني نظر الانتظار؛ لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه»(١).

من السنة:

أخبرَ بذلك النبي: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»(٢).

وعن جرير بن عبد الله، قال: قال النبي ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا**»(٣).

قال ابن القيم: (وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها عنه أبو بكر الصديق، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وجرير بن عبد الله البجلي، وصهيب بن سنان الرومي، وعبد الله بن مسعود الهذلي، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري، وعدي بن حاتم الطائي، وأنس بن مالك الأنصاري، وبريدة بن الخصيب الأسلمي، وأبو رزين العقيلي، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وأبو أمامة الباهلي، وزيد بن ثابت، وعمار بن ياسر، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وعمارة بن رويبة، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه موقوف، وأُبي بن كعب، وكعب بن عجرة، وفَضالة بن عبيد وحديثه موقوف، ورجل من أصحاب النبي ﷺ غير مسمًّى. فهناك سياق أحاديثهم من الصحاح والمسانيد والسنن وتلقها بالقبول والتسليم، وانشراح الصدر لا بالتحريف والتبديل وضيق العطن، ولا تكذب بها، فمن كذب بها لم يكن إلى وجه ربه من الناظرين، وكان عنه يوم القيامة من المحجوبين)(٤)، ثم ذكر بعد ذلك سياق الأحاديث بكاملها.

❊ تنبيهات مهمة:

بعد شرح ما يتعلق بالنص الذي جاء في كلام المصنف يجدر التنبيه على أمور مهمة تتعلق بمسألة الرؤية، فمسألة رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ مُتشعبة؛ إذ تشتمل على المسائل الآتية:

- ما يتعلق برؤيته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الدنيا عيانًا.

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص١٢).
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٧٤٣٩).
(٣) أخرجه البخاري، رقم (٧٤٣٥).
(٤) حادي الأرواح (ص٢٣١).

- ورؤيته ﷻ منامًا.
- ورؤية النبي ﷺ لربِّه ليلة المعراج.
- ورؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وفي الجنة.
- وكذلك رؤية المنافقين والكافرين له ﷻ يوم القيامة.

ومسألة رؤية الله يُلحقها العلماء بباب الصِّفات، مع أن البحث في رؤية العبد لربه وليس العكس، ولكنهم يُلحقونها بباب الصفات.

وأعطي نبذة عن هذه المسائل فأقول:

أولًا: رؤية الله في الدنيا يقظة.

رؤية الله في الدنيا يقظة غير واقعة شرعًا، وغير مُمكنة، وقد اتفقت الأمةُ على أن الله تعالى لا يراه أحدٌ في الدنيا بعينه، ولم ينازعوا في ذلك إلا ما شَذَّ من بعض غُلاة الصُّوفية؛ فقد زعموا أنه يجوز رؤية الله في الدنيا، وأنه يَزورهم ويَزورونه في الحضرة الإلهية ويَرَوْنه[(١)]، وهؤلاء لا عبرة بخلافهم؛ إذ كله كذب ودجل.

ومَن ادَّعى رؤية الله في الدنيا بعيني رأسه فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة، وهو ضالٌّ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في ردِّه على مَن زعم رؤية الله في الدنيا يقظة: «مَن قال من الناس: إن الأولياء أو غيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدع ضالٌّ، مُخالف للكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة، لا سيما إذا ادَّعوا أنهم أفضل مِن موسى، فإن هؤلاء يُستتابون، فإن تابوا وإلا قُتلوا»[(٢)].

وقد بَيَّن رَحِمَهُ اللهُ علة عدم إمكان رؤية الله في الدنيا بالعين، حيث قال: «وإنَّما لم نَره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها لا لامتناع في ذات المرئي؛ بل لعجز الرَّائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قُوى الآدميين حتى أطاقهم رؤيته، ولهذا، لما تجلى الله للجبل خَرَّ موسى صعقًا، قال: سبحانك! تُبت إليك، وأنا أول المؤمنين بأنَّه لا يراك حيٌّ إلا مات، ولا يابس إلا تَدَهْدَه، ولهذا، كان البشر يَعجزون عن رؤية المَلَك في صورته إلَّا مَن أيده الله، كما أيَّد نبينا ﷺ»[(٣)].

---

(١) المِلل والنِّحَل للشَّهرستاني (١/ ١٠٥). (٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٤).
(٣) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٣٢).

والأدلة التي استند عليها أهل السنة في إجماعهم على عدم وقوع رؤية الله في الدنيا يقظة كثيرة؛ منها:

قول النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم»: «**تعَلَّمُوا أنَّه لن يرى أحدٌ مِنكم ربه عَزَّ وَجَلَّ حتى يَموت**»[(١)]، فهو صريح في عدم وقوع الرؤية البصرية لأحد من الناس لله ـ جَلَّ وَعَلَا ـ في هذه الدار الدنيا حتى ولو كان نبيًّا؛ لأن الله ـ جَلَّ وَعَلَا ـ قد مَنع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِن أن يَراه، وهو أحد أُولي العزم من الرسل، فكيف بمن دونه مِن سائر المؤمنين؟! فإن الله ـ جَلَّ وَعَلَا ـ لما قال له موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فمنعه من أن يراه، وفي قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ﴾؛ أي: لما تجلى الله للجبل تدكدك ولم يَثبت، فكيف يَثبت البشر الضعيف؟!

ثانيًا: رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ في المنام.

ذهب جمهور العلماء إلى جواز رؤية الله في المنام، وأنها قد تقع صحيحة؛ بل ذكر القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاق العلماء على هذه المسألة؛ فقال: «ولم يختلف العلماء في جواز صحة رؤية الله في المنام»[(٢)].

وقال الإمام البَغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رؤية الله في المنام جائزة؛ قال معاذ عن النبي ﷺ: «**إني نَعست فرأيت ربِّي**»، وتكون رؤيته ـ جَلَّت قُدرته ـ ظهور العدل والفرج والخصب والخير لأهل ذلك الموضع؛ فإن رآه فوعد له جنة، أو مغفرة، أو نجاة من النار، فقوله حق، ووعده صدق، وإن رآه ينظر إليه فهو رحمته، وإن رآه معرضًا عنه فهو تحذير من الذنوب؛ لقوله تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وإن أعطاه شيئًا من متاع الدنيا فأخذه، فهو بلاء ومحن وأسقام تصيب بدنه، يَعظم بها أجرُه، لا يَزال يضطرب فيها حتى يُؤديه إلى الرحمة، وحسن العاقبة»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن رأى الله عَزَّ وَجَلَّ في المنام فإنَّه يراه في صورة من الصور بحسب حال الرَّائي؛ إن كان صالحًا رآه في صورة حسنة، ولهذا،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣١).

(٢) إكمال المُعْلِم بفوائد مُسلم (٧/ ٢٢٠) ط: دار الوفاء.

(٣) شرح السنة (١٢/ ٢٢٧، ٢٢٨).

رآه النبي ﷺ في أحسن صورة...»[١].

وقال في موضع آخر: «وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صورة متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يُشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق...»[٢].

وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنْ عِلْمٍ بِٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰٓ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ۝٦٩﴾ [ص]: فأمَّا الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد: «**...فإذا أنا بربي** عَزَّ وَجَلَّ **في أحسن صورة، فقال: يا محمد، أتدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري يا رب**». أعادها ثلاثًا، «**فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدتُ برد أنامله بين صدري، فتجلى لي كل شيء وعرفتُ...**»، فهو حديث المنام المَشهور، ومَن جعله يقظة فقد غَلط، وهو في السُّنن من طرق»[٣].

ثالثًا: رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج.

بعد اتفاق أهل السنة والجماعة على أن الله تعالى لا يراه أحد في الدنيا يقظة فقد اختلفوا في رؤية نبينا ﷺ ربه ليلة المعراج؛ قال الإمام ابن القيم: «حكى عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب (الرؤية) له: إجماع الصحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك، وشيخنا ـ أي: ابن تيمية ـ يقول: ليس ذلك بخلاف في الحقيقة، فإن ابن عباس لم يقل: رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين حيث قال: إنه ﷺ رآه عَزَّ وَجَلَّ، ولم يقل: بعيني رأسه، ولفظ أحمد لفظ ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ويدل على صحة ما قال شيخنا في معنى حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ في الحديث الآخر: «**حجابُه النُّورُ**»[٤]، فهذا النور هو ـ والله أعلم ـ النور المذكور في حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**رأيتُ نُورًا**»[٥]»[٦]. وهو ما رجَّحه ـ أيضًا ـ شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»، حيث

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٥١). (٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠).

(٣) أخرجه الترمذي برقم (٣٢٣٥) وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (٧/ ٥٠٣) وقد نبه على شذوذ زيادة «لما كان ليلة أسري بي رأيت ربي...».

(٤) أخرجه مسلم (١٧٩).

(٥) أخرجه مسلم (١٧٨).

(٦) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية (١/ ٣).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة، مع أن جماهير الأئمة على أنَّه لم يَره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دَلَّت الآثار الصحيحة الثابتة للنبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين، ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما أنهم قالوا: إن محمدًا رأى ربه بعينه؛ بل الثابت عنهم إمَّا إطلاق الرؤية، وإمَّا تقييدها بالفؤاد، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه، وقوله: «**أتاني البارحةَ رَبِّي في أحسن صورة**» الحديث الذي أخرجه الترمذي وغيره إنما كان بالمدينة في المنام، هكذا جاء مفسرًا»[(١)].

فحملوا الآثار المُطلقة الواردة في الرؤية؛ كأثر ابن عباس: «رأى محمدٌ ربَّه» على الرؤية القلبية، وحملوا الآثار النافية للرؤية؛ كأثر عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا على الرؤية البصرية؛ لأنه ـ من خلال التَّتبع ـ لم يَرِد عن أحد منهم أنه قال: رآه بعينه، وعليه، فلا تعارض بين هذه النصوص.

رابعًا: رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ في الآخرة.

وهذه المسألة تقدم الحديث عنها في بداية شرح كلام المصنف عن رؤية الله، وقد حاول المعتزلة إنكارها ورد النصوص الواردة فيها، وقد أجاب أهل السنة على شبههم وبينوا أن رؤية الله في الآخرة جائزة عقلًا وواقعة شرعًا، ولا يَرِد على هذا قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقد استدل به المعتزلة على نفي الرؤية مطلقًا، مع أن المراد بالآية ليس نفي الرؤية، وإنما المراد نفي الإدراك؛ لأنها سِيقت مساق المدح، ولو كان المراد نفي الرؤية لما كان في ذلك مدح؛ لأن المعدوم هو الذي لا يُرَى، والكمال في إثبات الرؤية هو نفي الإدراك؛ لأن النفي المحض لا يأتي في صفات الله، وإنما الذي يأتي هو النفي الذي يستلزم إثبات ضده من الكمال.

فالمعنى: أنه يُرى ولا يحاط به رؤيةً، فـ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ لكمال عظمته، كما أنه يُعلم ولا يُحاط به علمًا لكمال عظمته، و﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ لكمال قوته واقتداره، وهكذا.

وقد ورد عن بعض السلف أن الآية تفيد نفي الرؤية في الدنيا، فروى ابن كثير عن

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٩).

إسماعيل بن علية في قول الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أنه قال: «هذا في الدنيا».

وقد ذهب الآخرون إلى أن هذا النفي العام لرؤية جميع الأبصار له سبحانه وتعالى مُخَصَّصٌ بما ثبت من رؤية المؤمنين له جل وعلا في الآخرة(١).

وقال ابنُ القيِّم رحمه الله: «دلَّ الكتابُ والسنَّةُ المُتواتِرَةُ وَإجماعُ الصَّحابةِ وأئمةُ أهلِ الإسلامِ والحديثِ عَلَى أنَّ اللهَ يُرى يومَ القيامَةِ بِالأبصارِ عِيَانًا، كَمَا يُرى القَمَرُ ليلةَ البدرِ صَحْوًا، وَكَمَا تُرى الشَّمسُ في الظَّهيرة، فَإن كَانَ مَا أَخبَرَ به اللهُ وَرَسُوله عنه من ذلك حَقِيقَةً - وإنَّ له والله حقَّ الحقيقة - فَلَا يُمكِنُ أن يَروهُ إِلَّا مِن فوقِهم؛ لاستِحَالَةِ أَن يَروهُ أسفل منهم، أو مِن خلفهم، أَو أمامهم، وَنَحو ذَلِكَ...، فلَا يَجتَمِعُ فِي قَلْبِ العبد بعد الاطلاع عَلَى هَذِهِ الأَحَادِيث وَفَهْمِ مَعنَاهَا إنكارُها والشهادةُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ أَبَدًا»(٢).

أ - رؤية المؤمنين لربِّهم جل وعلا:

بَيَّن المصنفُ رحمه الله هنا أنه قَد دَخَلَ فِي الإيمانِ باللهِ وَكُتبِهِ وَمَلائِكتِهِ وَرُسلِهِ: الإيمانُ بِأَنَّ المُؤمِنِينَ يرونَهُ سبحانه وتعالى يومَ القيامةِ؛ فَمَنْ لَم يُؤمن بِأَنَّهُ - سبحانه - يُرَى يومَ القيامةِ فَقَد رَدَّ أَدِلَّةَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وَخَالَفَ مَا عَلَيهِ سَلفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتها، وَلَم يُؤمن باللهِ وَمَلائكتِهِ وكتبِهِ وَرسلِهِ.

فالله سبحانه وتعالى سيخصُّ المؤمنين بمزيد من الإنعام يوم القيامة، وهو رؤيته جل وعلا، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن ناسًا قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله: «**هَل تُضَارُّون في رؤية القمر ليلة البدر؟**». قالوا: لا يا رسول الله. قال: «**هل تُضارون في الشَّمس ليس دونها سحاب؟**». قالوا: لا. قال: «**فإنَّكم ترونه كذلك...**»(٣).

وسيخصُّهم في الجنة بأعظم نعمة أنعم عليهم بها؛ ألا وهي تشريفهم وإكرامهم بالنظر إلى وجهه الكريم في جنة عدن، كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٩).
(٢) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص٣٤٢).
(٣) أخرجه البخاري (٦٠٨٨) ومسلم (٢٦٧).

وقال تعالى عن الكافرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥].

قال الإمامُ الشافعيُّ: «فَدَلَّ هذا على أنَّ المؤمنين لا يُحجبون عنه تبارك وتعالى».

وقال جل شأنه: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥].

فالمزيد هنا هو: النَّظر إلى وجه الله عَزَّوَجَلَّ، كما فسَّره بذلك علي وأنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال سبحانه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجه الله الكريم، كما فَسَّرها بذلك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ! فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمِ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ** عَزَّوَجَلَّ، **وهي الزيادة، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ**: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»(١).

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا السنة، فقد تواترت الأخبار عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وأنس، وجرير، وصهيب، وبلال، وغير واحد من الصحابة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة في العرصات، وفي روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بمنه وكرمه. آمين»(٢).

ب ـ رؤية الكفار والمنافقين لربهم جَلَّ وَعَلَا:

أَمَّا الكفارُ والمُنَافِقونَ، فَقَد ذكر شيخُ الإسلام أنَّ الناسَ قد تَنَازَعوا في ذلك على ثَلاثَةِ أقوالٍ؛ فقال: «فَأَمَّا مَسْأَلَةُ رُؤْيَةِ الكُفَّارِ فَأَوَّلُ مَا انْتَشَرَ الكَلَامُ فِيهَا، وَتَنَازَعَ النَّاسُ فِيهَا ـ فِيمَا بَلَغَنَا ـ بَعْدَ ثَلَاثِمِائَةِ سَنَةٍ مِن الهِجْرَةِ، وَأَمْسَكَ عَن الكَلَامِ فِي هَذَا قَوْمٌ مِن العُلَمَاءِ، وَتَكَلَّمَ فِيهَا آخرُونَ؛ فَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، مَعَ أَنِّي مَا عَلِمْت أَنَّ أُولَئِكَ المُخْتَلِفِينَ فِيهَا تَلَاعَنُوا وَلَا تَهَاجَرُوا فِيهَا؛ إذْ فِي الفِرَقِ الثَّلَاثَةِ قَوْمٌ فِيهِمْ فَضْلٌ، وَهُمْ أَصْحَابُ سُنَّة».

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فِي (رُؤْيَة الكُفَّار):

أَحَدُهَا: أَنَّ الكُفَّارَ لَا يَرَوْنَ رَبَّهُم بِحَالٍ؛ لَا المُظْهِرُ لِلكُفْرِ، وَلَا المُسِرُّ لَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ العُلَمَاءِ المُتَأَخِّرِينَ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ عُمُومُ كَلَامِ المُتَقَدِّمِينَ، وَعَلَيْهِ جُمْهُور أَصْحَابِ الإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِمْ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٩).

الثَّانِي: أَنَّهُ يَرَاهُ مَنْ أَظْهَرَ التَّوْحِيدَ مِنْ مُؤْمِنِي هَذِهِ الأُمَّةِ، وَمُنَافِقِيهَا، وَغُبَرَاتٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَذَلِكَ فِي عَرْصَةِ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَنِ المُنَافِقِينَ، فَلَا يَرَوْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرِ بْنِ خُزَيْمَةَ مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَدْ ذَكَرَ القَاضِي أَبُو يَعْلَى نَحْوَهُ فِي حَدِيثِ إِتْيَانِهِ لَهُمْ فِي المَوْقِفِ؛ الحَدِيث المَشْهُور.

الثَّالِثُ: أَنَّ الكُفَّارَ يَرَوْنَهُ رُؤْيَةَ تَعْرِيفٍ وَتَعْذِيبٍ؛ كَاللِّصِّ إِذَا رَأَى السُّلْطَانَ، ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ؛ لِيَعْظُمَ عَذَابُهُمْ، وَيَشْتَدَّ عِقَابُهُمْ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلِ غَيْرِهِمْ؛ وَهُمْ فِي الأُصُولِ مُنْتَسِبُونَ إِلَى الإِمَامِ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِلَى سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللهِ التُّسْتَرِي»(١).

ومِمَّن رَجَّحَ رؤيَةَ الكُفَّارِ وَالمُنَافِقِينَ للهِ فِي عَرَصاتِ القيامةِ العَلَّامةُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «حادي الأرواح»(٢).

أما أهل الكفر فكما قالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عنهم: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطفِّفين: ١٥]، فيُحجبون عن رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا شك أن أعظم عطاءٍ يُعطاه المؤمن؛ النظرُ إلى وجهه الكريم.

ولذلك، أحد الصحابة لما سمعَ ذلك قال: «لن نعدِم من ربٍّ يضحكُ خيرًا»(٣)، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سيتجلَّى لعباده المؤمنين وسيرونه، وهذه الرؤية منها ما يكون في عرصاتِ يوم القيامة، ومنها ما يكون بعد دخولهم الجنة.

فمن عقيدةِ أهلِ السنَّةِ والجماعة أن رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ ثابتة بنصوصِ القرآن والسنَّة، فنؤمنُ بها ونصدِّقُ بها كما أخبرت بذلك النصوص.



---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٦).
(٢) (ص٢٦٢).
(٣) سنن ابن ماجه برقم (١٨١)، والإمام أحمد في المسند مُسْنَدُ الْمَدَنِيِّينَ (١٦١٨٧)، ذكره الشيخ الالباني في السلسلة الصحيحة الجزء السادس (ص٧٣٢)، وضعفه الأرنؤوط كما في المسند.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ:

﴿١٥﴾ «والإيمان بالميزان يوم القيامة، يوزن فيه الخير والشر، له كفتان ولسان».

الشرح

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا جملة من المسائل إلا أنه رَحِمَهُ اللهُ لم يرتبها بحسب وقوعها، فقد ذكر شيئًا من أشراط الساعة كالإيمان بالمسيح الدجال والإيمان بنزول عيسى، وأنه ينزل فيقتل الدجال وهذا شيءٌ من أشراط الساعة.

وذكر شيئًا من عذاب القبر وقال: والإيمان بعذاب القبر ومنكر ونكير، وذكر شيئًا من أحوال الحشر وأحوال الجنة والنار، ولذلك، سيكون الشرح والعرض من جانبين هما:

- **الشرح المجمل**: وهو بحسب ترتيب هذه الأشياء وقوعًا.
- **والشرح المفصَّل**: وهو بحسب ما أوردها المصنف هنا ذكرًا؛ حتى نتلافى شيئًا من التكرار في هذه المسائل، فهو إن أشار ـ رحمه الله تعالى ـ إلى أشراط الساعة في قوله: الإيمان بالمسيح الدجال ونزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ومعلوم أن هذه من أشراط الساعة الكبرى.

أولًا: الشرح المجمل: ويمكن إجماله في النقاط الآتية:

أولًا: للساعة علامات كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، تُسمى علامات وتُسمى أشراطًا لهذه الساعة، والمقصود بالعلامات أنها تؤذن بقرب الساعة، ومعلوم أن أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي آخر الأمم، وأن عمر هذه الأمة كما جاء في الصحيح بالنسبة للأمم الماضية هي ما بين العصر إلى المغرب(١)، والنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**بُعثت أنا والساعة كهاتين وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى**»(٢).

---

(١) عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّما أَجَلُكُمْ في أَجَلِ مَن خَلَا مِنَ الأُمَمِ، ما بَيْنَ صَلَاةِ العَصْرِ إلى مَغْرِبِ الشَّمْسِ**». أخرجه البخاري (٣٤٥٩).

(٢) اخرجه البخاري، رقم (٦٥٠٤)، ومسلم، رقم (٢٩٥٢).

ثانيًا: قسم العلماء أشراط الساعة إلى أشراط صغرى، وأشراط وسطى، وأشراط كبرى، باعتبار أن هناك علامات وأشراطًا للساعة قد وقعت، وعلامات يتوالى وقوعها، وعلامات هي الكبرى تلك التي عند وقوعها تتتابع كتتابع الخرز.

• والعلامات التي وقعت منها مثلًا: بعث النبي ﷺ، ومنها فتح بيت المقدس، وكذلك ما حصل من ظهور الفِرَق والفتن التي ظهرت ووقعت، وكذلك خروج الكذابين ونحو ذلك.

• وهناك علامات يتوالى وقوعها مثلًا، أو أنها وقعت وستقع في مستقبل حال الناس، ومن ذلك: ما نراه من زخرفة المساجد، وكذلك من تضييع الأمانة، والتطاول في البنيان.

• وعلامات كبرى رتبها العلماء بأنها خروج المهدي، ثم خروج المسيح الدجال، ثم نزول عيسى، ثم خروج يأجوج ومأجوج، ثم هدم الكعبة، ثم الدخان، ثم رفع القرآن، ثم طلوع الشمس من مغربها، ثم خروج النار من قعر عدن، ثم النفخ في الصور.

ثالثًا: الفرق بين العلامات الصغرى والوسطى والكبرى.

تقسيم علامات الساعة أمر اصطلاحي يعود إلى اعتبارات تتعلق بكل نوع:

فالعلامات الصغرى: هي التي وقعت، وكان وقوعها قبيل عصر النبوة أو قريبًا من ذلك العصر.

أما العلامات الوسطى: فهي التي تأخر وقوعها عن عصر النبوة، وتقع في فترات متباعدة غير متتالية، وهي وسطى لأنها تقع زمنيًّا بين النوعين الأخيرين.

وأما العلامات الكبرى: فهذا إذن لقرب الساعة، فتسبق قرب الساعة مباشرة، وتقع متتابعة فهي تأتي متتالية في الوقوع بعضها يتبع بعضًا دون انقطاع أو تباعد.

أشار المصنف إلى الإيمان بعذاب القبر، قال في المسألة الثامنة عشر: والإيمان بعذاب القبر ومنكر ونكير، ونعلم أن عذاب القبر وهو أول مراحل الآخرة، إذ كان الموت بداية آخرة الإنسان، وقيامته الصغرى تبدأ بالموت، فأول منازل الآخرة هو القبر، وهو ما يُسمى البرزخ؛ لأنه مرحلة بين الدنيا والبعث والآخرة.

فنؤمن بالقبر عذابه ونعيمه في هذا كما جاءت بهذا النصوص، فمن عقيدة أهل السنة إيمانهم بنعيم القبر وعذابه، وأشار المصنف هنا إلى عذاب القبر، فجاء من جاء من المعتزلة ونحوهم من أنكر عذاب القبر، وهو أمرٌ ثابت بنص الكتاب وبنص السنة كما هو معلوم.

فالإنسان إذا دُفن في قبره فهو بمجرد أن يتولى أهله ويذهبوا يسمع قرع نعالهم، فيأتيه ملكان فيقعدانه ويسألانه: من ربك، ما دينك، من نبيك؟ فهذه أسئلة يُسألها، فإذا كان مؤمنًا وفِّق للجواب، وهذا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فالمؤمن يثبت ويجيب، والمنافق والكافر يقول: ها ها، لا أدري(١).

وهذا العذاب؛ أي: سؤال القبر وما يتعلق بنعيمه وعذابه أمرٌ قد ثبتت به النصوص، فلا بد لكل مؤمن وكل صاحب سنة أن يؤمن ويستعد لهذا اليوم؛ سيذهب المال، ويذهب الأهل وتبقى أنت في هذه الوحشة، وفي هذه الظلمة، لا ينفعك في هذا المقام إلا إيمانك بالله عَزَّوَجَلَّ، فعند ذلك إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار.

وللقبر ضمة تختلف فيها أضلاع الإنسان، «**ولو نجا من هذه الضمَّة أحد**»، كما قال النبي ﷺ، «**لنجا منها سعد**»(٢)، ومعلوم من هو سعد الذي اهتز له عرش الرحمٰن عند موته: «**اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ**»(٣)، ومع ذلك، ما نجا من هذه الضمة التي تلحق الناس، وقيل: أنه لا يستثنى من ذلك إلا الأنبياء في هذا الأمر.

فهذه أول مراحل الحياة الآخرة حياة البرزخ وعذاب القبر ونعيمه، ثم بعد ذلك يأتي البعث، ويسبق البعث النفخ، والنفخ هناك ثلاث نفخات يوم القيامة، آخرها القيام لرب العالمين، فأولها نفخة الفزع، ثم نفخة الصعق التي يُصعق فيها؛ يعني: من في السموات ومن في الأرض، ثم بعد ذلك تأتي نفخة القيام لرب العالمين.

هذه نفخات، بعد ذلك يقوم الناس من قبورهم، ومعلوم أنه لا يبقى من الإنسان بعد تحلل جسمه إلا عُجب الذنب، عجب الذنب هو الذي يبقى لا تأكله الأرض، فبالتالي، الله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ يُمطر مطرًا فتنبت أجسام البشر من ذلك العُجب، ثم يقوم الناس لربِّ العالمين، وبعد هذا، تبدأ مراحل الحشر ثم بعد ذلك يبدأ الحساب.

فهذا الحساب يتبعه بعد ذلك الميزان، ثم المرور على الصراط، فذكر المصنف

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٥٣) واللفظ له، والنسائي (٢٠٠١)، وابن ماجه (١٥٤٩) مختصرًا، وأحمد (١٨٥٥٧) باختلاف يسير.

(٢) مسند الإمام أحمد برقم (٢٤٢٨٣)، قال الشيخ الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٤٣٥): صحيح، وصححه الشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند».

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٣٨٠٣)، ومسلم، رقم (٢٤٦٦).

هنا: «والإيمان بالميزان يوم القيامة»، والله سبحانه وتعالى قد قال: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ۝٧ وَأَمَّا مَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ۝٩﴾ [القارعة: ٦ ـ ٩].

فهناك ميزان حقيقي، أهل السنة يؤمنون بوجوده وأنه توزن فيه أعمال الإنسان وصحائفه؛ بل إن الإنسان قد يوزن بنفسه في ذلك الميزان، فهو ميزان حقيقي ثابتٌ، وبالتالي، بعد ذلك يأتي إعطاء الصحائف إما باليمين وإما بالشمال، ثم بعد ذلك يمر الناس على الصراط الذي يُنصب على متن جهنم، وهو أحدُّ من السيف وأدق من الشعرة[(١)].

فهناك من يمر كطرف العين، وهناك من يمر كالبرق، وهناك من يمر كالجواد المضمر، وهناك من يزحف، وهناك من يُكب في النار.

فهذا قول الله عز وجل: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا ۝٧١ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيّٗا ۝٧٢﴾ [مريم: ٧١، ٧٢]، فأهل النار يُكبّون في النار

---

(١) جاء في صحيح مسلم، رقم (١٨٣)، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «بَلَغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ».

ويقول الإمام السخاوي رحمه الله: «وعلى كل حال، فنقل أبي سعيد المشار إليه قد ورد تصريح الرفع عن غيره، من طرق متعددة، يقوي بعضها بعضًا؛ بل أورد الحاكم في مستدركه على الصحيحين بعضها، فأخرج البيهقي وابن المبارك وابن أبي الدنيا وغيرهم جميعًا من حديث عبيد بن عمير رفعه مرسلًا: «**الصراط على جهنم مثل حرف السيف**»، وكذا أخرج البيهقي وشيخه الحاكم عن ابن مسعود مرفوعًا: «**والصراط كحد السيف**»، والبيهقي وحده من حديث زياد النميري عن أنس مرفوعًا: «**الصراط كحد الشعرة أو حد السيف**»، ومن حديث يزيد الرقاشي عن أنس رفعه أيضًا: «**إنه أدق من الشعرة، أحد من السيف**»، ولأبي يعلى وابن منيع في مسنديهما عن أبي هريرة مرفوعًا: «**الصراط كحد السيف**»، ولأحمد بن حنبل في مسنده من حديث القاسم عن عائشة في حديث مرفوع، أصله عند أبي داود من حديث الحسن البصري عنها: «**ولجهنم جسر، أدق من الشعر، وأحد من السيف**»، ولابن أبي الدنيا من حديث رجل من كندة عنها مرفوعًا في حديث: «**أن الصراط يستحد حتى يكون مثل شفرة السيف، ويسجر حتى يكون مثل الجمرة**»، ومن حديث أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي أنه قال: «**يوضع الصراط يوم القيامة وله كحد الموس**»، وحكمه الرفع». انتهى باختصار من «الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية» (٣/ ٩٠٥ ـ ٩٠٧).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن هذا هو الصراط المستقيم؛ الذي هو أحد من السيف؛ وأدق من الشعر، ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ۝٤٠﴾ [النور: ٤٠]». انتهى من «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٧٥).

التي هي موجودة وقائمة، ولذلك، من عقيدة أهل السنة أننا نؤمن بأن النار والجنة موجودتان، وأنهما باقيتان لا تفنيان.

ثم بعد ذلك يأتي ما يتعلق بأمر الجنة والنار، في أثناء الموقف ذكر المصنف هنا أمر الشفاعة، وأنه إذا حُشر الناس فإنهم يسألون الشفاعة لكي يُشفع لهم في الفصل بين الناس والقضاء في هذا اليوم في يوم المحشر، ولا شك أنه يومٌ عظيم وهولٌ شديد، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ١ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ٢﴾ [الحج: ١، ٢].

ففي ذلك الموقف يفر الأب من ابنه ويفر الإنسان من زوجته ومن أولاده ويقول: نفسي نفسي، من هول ذلك اليوم، فمن شدة حال الموقف يسأل الناس من يشفع لهم، فيذهبون إلى آدم إلى أن يصلوا إلى النبي ﷺ، والنبي ﷺ له شفاعة في أهل الموقف أن يُقضى بينهم، ثم شفاعته ﷺ في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، ثم شفاعته في قوم من أمته وجبت عليهم النار أن يدخلوا إلى الجنة، للنبي ﷺ شفاعات يختص بها، وهناك شفاعات هي للنبي ﷺ ولغيره من النبيين والشهداء والصالحين والمؤمنين، وشفاعة الإنسان قد تكون حتى في أهل بيته.

والشفاعة كما هو معلوم لها شرطان:

إذن الله سبحانه وتعالى للشافع أن يشفع.

ورضاه عز وجل عن المشفوع له.

فإذا تحقق هذان الشرطان حقت الشفاعة ووجبت الشفاعة لذلك المشفوع له، ثم بعد أن تُقضَى شفاعات الناس تأتي رحمة أرحم الراحمين سبحانه وتعالى، فيُخرج من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وهذه برحمة الله سبحانه وتعالى، فنؤمن بالشفاعة، وقد أنكر الخوارج والمعتزلة هذه الشفاعة.

وقد عظَّم الله أمر الإيمان باليوم الآخر وقرنه بالإيمان به، فقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾، فجمع بين الإيمان به عز وجل والإيمان باليوم الآخر لعظيم حقه، وهو ركن من أركان الإيمان، فنؤمن باليوم الآخر بجميع ما يتعلق به، وأما الجنة التي أُخرج منها آدم فعلى الراجح أنها هي هذه الجنة، وطبعًا هناك من قال: أنها جنة في الدنيا، وهذا بحثٌ بحثه ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ وذكر فيه أقوال العلماء في كتابه مفتاح دار السعادة، فإذا أردت استفسار الأقوال في هذه المسألة

فارجع إلى هذا الكتاب؛ إلى كتاب مفتاح دار السعادة، بين خلاف العلماء: هل هذه الجنة التي أُخرج منها آدم هي جنة الخلد أم هي جنة أخرى في الدنيا؟

والصواب الذي عليه كثيرٌ من أهل العلم أنها جنة الخلد، فعلى هذا، ذكر المصنف هنا فقال: وآدم عليه السلام كان في الجنة الباقية المخلوقة فأُخرج منها بعدما عصى الله عز وجل، فإخراجه كان من هذه الجنة الباقية الخالدة وليست جنة من جنات الدنيا كما يرى بعض أهل العلم، فهذه بعض المسائل التي تناولها المصنف فيما يتعلق بشيءٍ من اليوم الآخر بأشراط الساعة وعذاب القبر ونعيمه وشيءٍ مما يقع من علامات الحشر والبعث، ثم إلى إثبات الجنة والنار.

فمعلوم أن المسلم يؤمن بذلك ويعتقده؛ لأنه ثابت بنص كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

الشرح المفصل

قول المصنف: «والإيمان بالميزان يوم القيامة، يوزن فيه الخير والشر، له كفتان ولسان».

وفي هذا النص مسائل:

☐ المسألة الأولى: معنى الميزان في اللغة[1].

❊ أصل الكلمة:

أصله من مِوْزان؛ انقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وجمعه موازين.

قال الجوهري ـ رحمه الله تعالى ـ: «...وأصله مِوْزانٌ، انقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها... ووزنتُ الشيء وزنًا وزِنَة، ويقال: وَزَنْتُ فلانًا ووَزَنْتُ لفلان، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ [المطففين: ٣]، وهذا يزن درهمًا»[2].

❊ وزنها وتصاريفها:

الميزان مأخوذ من (وزن)، (يزن)، (وزنًا)، و(زنةً)، وأصله (مِوزَان) انقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها فصار (ميزان)، ويتعدَّى باللام وبدونها.

---

(١) الحياة الآخرة للدكتور غالب العواجي (٢/ ١٠٨٣).

(٢) الصحاح للجوهري ـ مادة (وزن) (٦/ ٢٢١٣).

قال ابن فارس ـ رحمه الله تعالى ـ: «الْوَاوُ وَالزَّاءُ وَالنُّونُ: بِنَاءٌ يَدُلُّ عَلَى تَعْدِيلٍ وَاسْتِقَامَةٍ: وَوَزَنْتُ الشَّيْءَ وَزْنًا، وَالزِّنَةُ قَدْرُ وَزْنِ الشَّيْءِ، وَالْأَصْلُ وَزْنَةٌ. . . وَهَذَا يُوَازِنُ ذَلِكَ، أَيْ: هُوَ مُحَاذِيهِ، وَوَزِينُ الرَّأْيِ: مُعْتَدِلُهُ، وَهُوَ رَاجِحُ الْوَزْنِ: إِذَا نَسَبُوهُ إِلَى رَجَاحَةِ الرَّأْيِ وَشِدَّةِ الْعَقْلِ»(١).

❁ معانيها:

قال الليث: (الوزن ثقل شيء بشيء مثله)(٢).

والميزان: اسم للآلة التي يوزن بها الأشياء، أو هو ما تُقَدَّرُ به الأشياء خفةً وثقلًا.

وقد أطلقت لفظة الوزن والميزان على عدة معان:

المعنى الأول: فهو يطلق ويراد به بيان قدر الشيء وقيمته، أو خِسَّة الشيء وسقوطه، كما قال تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٥].

قال ابن الأعرابي: العرب تقول: (ما لفلان عندنا وزن؛ أي: قدر؛ لخسته، ويقال: وَزَنَ الشيء إذا قدَّره، ووزن ثمر النخيل إذا خرصه)(٣).

المعنى الثاني: أن الميزان يأتي في باب اللغة مرادًا به الميزان ذي الكفات.

المعنى الثالث: ويأتي مرادًا به العدل أيضًا.

المعنى الرابع: كما يأتي ويراد به الكتاب الذي فيه أعمال الخلق.

ثم قال: وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغ(٤).

وقال الراغب: الوزن معرفة قدر الشيء. . . والمتعارف في الوزن عند العامة ما يقدر بالقسط والقبان(٥).

ثم ذكر بعض الآيات التي تدل على أنه يأتي مرادًا به المعادلة في جميع ما يتحرَّاه الإنسان من الأفعال والأقوال، مثل قوله تعالى: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾﴾ [الشعراء: ١٨٢]، ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الرحمٰن: ٩].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ـ مادة (و ـ ز ـ ن) (٦/١٠٧).
(٢) لسان العرب (١٥/٢٠٦).
(٣) تهذيب اللغة للأزهري ـ مادة (و ـ ز ـ ن) (١٣/١٧٥).
(٤) تهذيب اللغة للأزهري ـ مادة (و ـ ز ـ ن) (١٣/١٧٥).
(٥) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص٨٦٨).

وأنه يأتي بمعنى العدل في محاسبة الناس، كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

❊ استعمالاتها:

أما الميزان؛ فهو: (الآلة التي يوزن بها الأشياء) ويجمع على: موازين.

(وجائز أن يقال للميزان الواحد - بأوزانه وجميع آلته - الموازين، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ يريد: نضع الميزان ذا القسط. وسيأتي تفصيل هذا.

وجاء إطلاق الموازين على الأعمال:

كما قال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨﴾ [الأعراف: ٨].

قال الأزهري: (أراد - والله أعلم -: فمن ثقلت أعماله التي هي حسناته).

وذكر الراغب: (أن مجيء الميزان على صيغة الجمع تارة، ومجيئه تارة أخرى بالإفراد فإنما هو باعتبار المحاسَب والمحاسَبين، فمجيئه بلفظ الواحد اعتبارًا بالمحاسَب، ومجيئه بالجمع اعتبارًا بالمحاسَبين)

◻ المسألة الثانية: الأدلة على ثبوت الميزان.

❊ أولًا: الأدلة من القرآن:

ومن أدلة الكتاب العزيز:

• قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ۝٩﴾ [الأعراف: ٨، ٩].

• وقال جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ۝٤٧﴾ [الأنبياء: ٤٧].

• وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ۝٩﴾ [القارعة: ٦ - ٩]، وغير ذلك.

❊ ثانيًا: الأدلة من السنة:

• عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كَلِمَتان خَفيفتان على اللِّسان، ثَقِيلتان في المِيزان، حَبِيبتان إلى الرَّحمٰن: سُبحان الله وبحمده، سبحان الله**

العظيم»[١].

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّه لَيُؤتى بالرَّجل العَظيم السَّمين يوم القيامة لا يَزن عند الله جناح بَعُوضة، وقال: اقْرؤوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]**»[٢].

• وعن عبد الله بن عُمر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّ الله سَيُخَلِّصُ رجلًا من أُمَّتي على رُؤوس الخَلائق يوم القيامة، فَيَنْشُر عليه تِسعة وتِسعين سِجلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ البَصر، ثُمَّ يقول له: أَتُنْكِر مِن هذا شيئًا؟ أَظَلَمتك كَتَبَتي الحَافظون؟ قال: لا يا رب. فيقول: أَلَكَ عُذْرٌ أو حَسَنة؟ فيهيب الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إنَّ لك عندنا حسنة واحدة، لا ظُلم عليك؛ فَتُخرج له بطاقةٌ فيها أشهدُ أن لا إله إلا الله وأن مُحَمَّدًا رسولُ الله. فيقول: أَحْضِروه. فيقول: يا رب، وما هذه البطاقة مع هذه السِّجلات؟ فيُقال: إنَّك لا تُظلم. قال: فَتُوضع السِّجلات في كِفَّة والبطاقة في كِفَّة، قال: فَطاشت السِّجلات، وثَقُلت البِطاقة، ولا يَثْقُل شيءٌ بِاسمِ الله الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ**»[٣].

• وعن ابن مسعود رضي الله عنه: أنَّه كان يَجني سِوَاكًا من الأَرَاك، وكان دقيقَ السَّاقين، فَجَعَلت الرِّيح تَكفؤه، فَضَحِك القومُ مِنه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**مِمَّ تَضْحَكُون؟**»، قالوا: يا نَبِيَّ الله مِن دِقَّة سَاقيه، فقال: «**والَّذي نَفْسِي بيدِه لَهُما أثقلُ في المِيزان مِن أُحُدٍ**»[٤].

• وعن أبي مالكٍ الأشعريِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الطُّهورُ شَطْرُ الإيمانِ، والحمدُ للهِ تَمْلأُ المِيزانَ**»[٥].

❊ ثالثًا: دليل الإجماع:

فقد أجمع السلف على ثبوت ذلك.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٦) ومسلم (٢٦٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢٩) ومسلم (٢٧٨٥).

(٣) أخرجه أحمد، رقم (٦٩٩٤)، والترمذي، رقم (٢٦٣٩)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٥).

(٤) أخرجه أحمد، رقم (٩٢٠)، وابن حبان، رقم (٧٠٦٩)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٧٥٠).

(٥) أخرجه مسلم، رقم (٢٢٣).

قال ابن حجر: قال أبو إسحاق الزجاج: أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن به يوم القيامة، وأنكرت المعتزلة الميزان، وقالوا: هو عبارة عن العدل، فخالفوا الكتاب والسنة؛ لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال؛ ليرى العباد أعمالهم ممثلةً ليكونوا على أنفسهم شهداء.

قال القرطبي: «قد بلغت أحاديثه ـ أي: الميزان ـ مبلغ التواتر، وانعقد إجماع أهل الحق من المسلمين عليه»(١).

• وقال في موضع آخر: «أَجْمَع أكابرُ مُحَقِّقي هذه الأمة من أهل السُّنَّة بأنَّ الإيمان بثبوت الوزن والميزان حقٌّ واجبٌ وفَرْضٌ لازبٌ لِثُبوته، وعدم استحالة ذلك عقلًا»(٢).

• **قال السفاريني** ـ رحمه الله تعالى ـ: «فَقَدْ دَلَّتِ الْآثَارُ عَلَى أَنَّهُ مِيزَانٌ حَقِيقِيٌّ ذُو كِفَّتَيْنِ وَلِسَانٍ. . . وَقَدْ بَلَغَتْ أَحَادِيثُهُ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ، وَانْعَقَدَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْه»(٣).

☐ المسألة الثالثة: معنى الميزان في الشرع.

الميزان في الشرع: هو ما يضعُه الله يوم القيامة لوزن أعمال العباد.

والميزان الذي تُوزن بِهِ الأعمال هو: ميزان حسيٌّ حقيقي، له كفتان، وفي بعض الروايات: «ولسان»، والميزان عند أهل السنة ميزانٌ حقيقي توزن به أعمال العباد، وخالف في هذا القول المعتزلة وقلة قليلةٌ من أهل السنة.

❊ أقوال علماء الأمة:

• **قال السَّفارينيُّ**: «قال علماؤنا كغيرهم: نُؤمن بأن الميزان الذي تُوزن به الحسنات والسيئات حقٌّ، قالوا: وله لسان وكفتان تُوزن به صحائف الأعمال؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما: تُوزن الحسنات في أحسن صورة، والسيئات في أقبح صورة.

• **قال العلامة الشيخ مرعي في «بهجته»**: الصحيح: أنَّ المراد بالميزان: الميزان الحقيقي لا مجرد العدل، خلافًا لبعضهم.

• **وقال القرطبي في «تذكرته»**: «قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٤، ١٨٥). (٢) لوائح الأنوار السنية (٢/ ١٧٩).
(٣) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٥).

الأعمال؛ لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها؛ ليكون الجزاء بحسبها»(١).

❊ الذين خالفوا قول الجمهور في الميزان:

قال ابن فورك: أنكرت المعتزلة الميزان، بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها؛ إذ لا تُقَوَّم بأنفسها. قال: وروى بعض المتكلمين عن ابن عباس: «أن الله تعالى يقلب الأعراض أجسامًا، فيزنها»، وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء، وعَزَا الطبري القول بذلك إلى مجاهد، والراجح ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن الميزان ميزان حقيقي توزنُ بِهِ أعمالُ العباد(٢).

❐ المسألة الرابعة: صفات الميزان.

الواقع أن العلماء لم يتفقوا على إثبات أوصاف الميزان ـ وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الجوانب في وجوب الإيمان بالميزان، ومواقف الناس في ذلك ـ وأما خلافهم في ثبوت صفاته فقد انقسموا إلى فريقين:

١ ـ أما الفريق الأول: فهم المثبتون لصفات الميزان الحسية، من أن له كفتين... إلى آخر أوصافه، وهؤلاء، وإن أثبتوا هذا، لكنهم يرجعون صفة تلك الكفات واللسان إلى علم الله تعالى.

٢ ـ أما الفريق الآخر: فهم النافون لتلك الصفات.

وسنذكر رأي الفريقين فيما يلي:

(١) المثبتون لصفات الميزان:

يثبت هؤلاء ـ وهم جمهور العلماء ـ أن الميزان له كفتان حسيتان مشاهدتان، وله لسان كذلك.

يقررون هذه الحقيقة غير ملتفتين إلى من تشمئز قلوبهم من سماعها، لعدم قَبول عقولهم لها، وعدم تفهم ما ورد عن المصطفى ﷺ في ذلك. ذلك أن الحق ضالة المؤمن، وما ورد به الشرع هو الذي ينبغي أن يقدم على هوى النفس وحكم العقل.

وسنذكر فيما يلي بعض أقوال هؤلاء كأمثلة على ثبوت ما ذكرنا:

قال القرطبي ـ ردًا على من ينكر الميزان، ويؤوِّل الوزن بأنه من ضرب المثل،

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٤، ١٨٥). (٢) انظر: التذكرة (ص٣٠٩).

وأن الوزن يراد به العدل والقضاء ـ قال: (وهذا مجاز. وليس بشيء ـ وإن كان شائعًا في اللغة ـ للسنة الثابتة في الميزان الحقيقي، ووصفه بكفتين ولسان، وأن كل كفة منها طباق السموات والأرض)[١].

ويعزو القرطبي إلى ابن عباس أنه قال: (توزن الحسنات والسيئات في ميزان له كفتان ولسان)[٢].

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس أنه قال: (الميزان له لسان وكفتان، يوزن فيه الحسنات والسيئات، فيؤتى بالحسنات في أحسن صورة فتوضع في كفة الميزان، فتثقل على السيئات؛ فتؤخذ فتوضع في الجنة... ويؤتى بالسيئات في أقبح صورة فتوضع في كفة الميزان فتخف...)[٣].

ويقول ابن قدامة: (والميزان له كفتان ولسان، توزن به الأعمال، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣])[٤].

ويقول أبو الحسن الأشعري في معرض بيانه لاختلاف الناس في الميزان ومبينًا رأي أهل السنة: (فقال أهل الحق: له لسان وكفتان، توزن في إحدى كفتيه الحسنات وفي الأخرى السيئات، فمن رجحت حسناته؛ دخل الجنة، ومن رجحت سيئاته دخل النار، ومن تساوت حسناته وسيئاته، تفضل الله عليه فأدخله الجنة)[٥].

ويثبت ابن كثير أن للميزان كفتين حسّيتين، ويستدل على هذا من السنة بحديث صاحب البطاقة المشهور وغيره من الأحاديث[٦].

وأخرج الطبري عن ابن جريج قال: قال لي عمرو بن دينار: (قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨] قال: إنا نرى ميزانًا وكفتين، سمعت عبيد بن عمير يقول: يجعل الرجل العظيم الطويل في الميزان، ثم لا يقوّم بجناح ذباب)[٧]. وهو القول الذي رجحه الطبري أيضًا.

ويقول ابن أبي العز: (والذي دلت عليه السنة: أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان)[٨].

---

(١) التذكرة (ص٣٧٨).
(٢) التذكرة (ص٣٧٨).
(٣) الدر المنثور (٣/ ٧٠).
(٤) ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص٣٣).
(٥) المقالات (٢/ ١٦٤).
(٦) النهاية (٢/ ٢٤).
(٧) جامع البيان (٨/ ١٢٣).
(٨) الطحاوية (ص٤٧٢).

وقال أبو إسحاق الزجاج ـ كما نقل عنه الحافظ ابن حجر: (أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال)[(١)].

ويقول السفاريني: (فقد دلت الآثار على أنه ميزان حقيقي ذو كفتين ولسان، كما قال ابن عباس، والحسن البصري، وصرح بذلك علماؤنا، والأشعرية وغيرهم، وقد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر، وانعقد إجماع أهل الحق من المسلمين عليه)[(٢)].

ويقول البرديسي: (وانعقد الإجماع على أنه ميزان حسي له كفتان ولسان يوضع فيه صحف أعمال العباد ليظهر الرابح والخاسر)[(٣)].

ويروى من طريق عبد الملك بن أبي سليمان أنه قال: (ذكر الميزان عند الحسن فقال: له لسان وكفتان)[(٤)].

وعن سلمان قال: (يوضع الميزان وله كفتان، لو وضع في إحداهما السموات والأرض ومن فيهن لوسعته)[(٥)].

ويقول الهراس: (وهناك تنصب الموازين فتوزن بها أعمال العباد، وهي موازين حقيقية، كل ميزان منها له لسان وكفتان، ويقلب الله أعمال العباد ـ وهي أعراض ـ أجسامًا لها ثقل، فتوضع الحسنات في كفة والسيئات في كفة)[(٦)].

ونقتصر في إثبات أن الميزان له لسان وكفتان على ما قدمناه من ذكر أقوال العلماء.

وبهذا، يتبين أن أهل الحق ـ أهل السنة والجماعة ـ يثبتون حقيقة الميزان على ضوء ما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، لا يتأولون معناه، ولا يردون ما جاء في وصفه، ويقولون: الله وحده هو الذي يعلم قدرهما وكيفيتهما.

إذ لو لم يكن له لسان وكفتان؛ بل هو بمعنى العدل والقضاء كما ذهب إليه بعض العلماء، لو لم يكن كذلك لما وصف في السنة النبوية بأن له لسانًا وكفتين، وأنه يخف ويثقل؛ إذ العدل لا يقال فيه تلك الصفات، فصح أنه ميزان حقيقي يزن الله فيه أعمال العباد، فمن رجحت حسناته على سيئاته دخل الجنة، ومن رجحت سيئاته على حسناته دخل النار، على ما علم من مذهب السلف.

---

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٣٨).
(٢) لوامع الأنوار (٢/ ١٥٢).
(٣) تكملة شرح الصدور (ص١٤).
(٤) تفسير المنار (٨/ ٣٢٢).
(٥) فتح الباري (١٣/ ٥٣٩).
(٦) شرح العقيدة الواسطية (ص١٢٣).

وإذ كنا نثبت صفات الميزان على ضوء ما جاء به الشرع فإنه لا ينبغي أن نتكلف فنثبت له أوصافًا تحتاج إلى إثبات من الشارع، أو نستند إلى أخبار لم تثبت، فإن الغلو في هذا مذموم.

وكمثال على هذا: ما يذهب إليه بعض الناس من أن كفتي الميزان من ذهب[١].

أو القول بأن كفة الحسنات من نور، وكفة السيئات من ظلام[٢].

أو أن كفة الحسنات عن يمين العرش مقابل الجنة، وكفة السيئات عن يسار العرش مقابل النار[٣].

أو ما يقال: إن صاحب الميزان يوم القيامة هو جبريل عليه السلام[٤].

فتلك المسائل كلها تحتاج لإثباتها ـ فضلًا عن اعتقادها ـ إلى نص صحيح، فإن بعض العلماء يتساهل فيما يقرره من هذه المسائل، مثل ما يرويه السفاريني بصيغة التضعيف ـ يُروَى ـ (أن داود عليه السلام سأل ربه أن يريه الميزان، فلما رآه غشي عليه، فلما أفاق قال: إلهي من ذا الذي يقدر يملأ كفة حسناته؟ فقال: إذا رضيت عن عبدي ملأتها بتمرة)[٥].

أو ما يذكره عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه ـ غير معزو إلى أحد ـ أنه قال: (ميزان رب العالمين يُنصَب للجن والإنس، يستقبل به العرش، إحدى كفتيه على الجنة، والأخرى على جهنم، لو وضعت السموات والأرض في إحداهما لوسعتهن، وجبريل آخذ بعمود ينظر إلى لسانه)[٦].

وكذا ما يروى عن عمر مرفوعًا: «**من كبر تكبيرة في سبيل الله، كانت صخرة في ميزانه أثقل من السماوات السبع وما فيهن وما تحتهن، وأعطاه الله بها رضوانه الأكبر، وجمع بينه وبين محمد وإبراهيم والمرسلين في دار الجلال: ينظر إلى الله بكرة وعشيًا**»[٧].

---

(١) الفصل لابن حزم (٤/ ٦٥). (٢) التذكرة (ص٣١٣).

(٣) التذكرة (ص٣١٤)، وعزاه إلى الترمذي الحكيم.

(٤) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٨/ ١٢٣) عن الحارث، قال: ثنا عبد العزيز قال: ثنا يوسف بن صهيب، عن موسى بن بلال ابن يحيى، عن حذيفة.

(٥) ذكره السفاريني في «لوامع الأنوار» (٢/ ١٨٤) وعزاه إلى الرازي والثعلبي

(٦) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٤) ولم يعزه إلى أحد.

(٧) قال السيوطي في «اللالئ المصنوعة»: «قال ابن حبان: لا أصل له، وإسحاق يأتي =

وفي رواية أخرى عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كبر تكبيرة على ساحل البحر، كان في ميزانه صخرة**»، قيل: يا رسول الله، وما قدرها؟ قال: «**تملأ ما بين السموات والأرض**»[(١)].

ويقول السفاريني: (ظواهر الآثار وأقوال العلماء: أن كيفية الوزن في الآخرة ـ خفة وثقلًا ـ مثل كيفيته في الدنيا، ما ثقل نزل إلى أسفل ثم يرفع إلى عليين، وما خف طاش إلى أعلى ثم نزل إلى سِجِّين، وبه صرح جموع، منهم القرطبي).

وقال بعض المتأخرين: بل الصفة مختلفة، وأن عمل المؤمن إذا رجح صعد وسفلت سيئته، والكافر تسفل كفته لخلو الأخرى عن الحسنات، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

وذكر بعضهم في صفة الوزن: أن تجعل جميع أعمال العباد في الميزان في مرة واحدة، كل الحسنات في كفة النور، وهي يمين العرش جهة الجنة، والسيئات في كفة الظلمة، وهي عن يسار جهة النار، ويخلق الله لكل إنسان علمًا ضروريًا يدرك به خفة أعماله وثقلها.

وقيل: بل علامة الرُّجحان عمود نور يقوم في كفة الحسنات حتى يكسو كفة السيئات، وعلامة الخفة عمود ظلمة يقوم من كفة السيئات حتى يكسو كفة الحسنات، لكل أحد[(٢)]، والظاهر أن هذه الكيفيات كلها تحتاج إلى إثبات، فهي مسألة غيبية، والله تعالى له القدرة على ما يشاء.

(٢) النافون لصفات الميزان:

وهؤلاء قالوا بعكس ما قاله الفريق الأول، حيث أحجموا عن وصف الميزان بالأوصاف التي تقدمت، واكتفوا بإثبات أن هناك ميزانًا فقط.

١ ـ يقول محمد رشيد رضا ـ في نفي تلك الصفات وفي رده على الزجاج ـ: (وإذا لم يكن في الصحيحين ولا في كتب السنة المعتمدة حديث صحيح مرفوع في صفة الميزان، ولا في أن له كفتين ولسانًا، فلا تغتر بقول الزجاج أن هذا مما أجمع

= بالموضوعات عن الثقات، قلت ـ وكذا قال الدارقطني في «غرائب مالك» ـ: إنه موضوع (٢/ ١٣٧).

(١) قال ابن عدي: «هذا ما وضعه النخعي، وزيد ليس بشيء». اللآلئ المصنوعة (٢/ ١٣٧).

(٢) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٨، ١٨٩).

عليه أهل السنة، فإن كثيرًا من المصنفين يتساهلون بإطلاق كلمة الإجماع، ولا سيما غير الحفاظ المتقنين، والزجاج ليس منهم، ويتساهلون في عزو كل ما يوجد في كتب أهل السنة إلى جماعتهم، وإن لم يعرف له أصل من السلف، ولا اتفق عليه الخلف منهم، وهذه المسألة مما اختلف فيه السلف والخلف كما علمت)[(١)].

وقال أيضًا: (والأصل الذي عليه سلف الأمة في الإيمان بعالم الغيب: أن كل ما ثبت من أخباره في الكتاب والسنة فهو حق لا ريب فيه، نؤمن به، ولا نحكم رأينا في صفته وكيفيته، فنؤمن إذا بأن في الآخرة وزنًا للأعمال قطعًا، ونرجح أنه بميزان يليق بذلك العالم، ويوزن به الإيمان، والأخلاق، والأعمال، ولا نبحث عن صورته وكيفيته، ولا عن كفتيه ـ إن صح الحديث فيهما ـ كما صوَّره الشعراني في ميزانه)[(٢)].

والواقع أن ما قاله محمد رشيد رضا ـ من إنكار أن يكون هناك أي إشارة إلى أن الميزان له كفتان من السنة ـ غير مسلَّم، فقد جاء في السنة بعض الأحاديث التي تدل على وزن العمل ووزن العامل، وكما قال ﷺ: «**فَيُؤْتَى بِالرَّجُلِ، فَيُوضَعُ فِي كِفَّةٍ**»[(٣)]، وكقوله أيضًا: «**فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ**»[(٤)]. وغيرها من الأحاديث التي قدمنا ذكرها، وفيها إشارة إلى إثبات أن ميزان الأعمال له كفتان.

ثم إن إثبات أن الميزان له كفتان لم يقل به الزجاج وحده؛ بل هو ما عليه الأئمة الذين قدمنا ذكر أقوالهم.

٢ ـ ما علَّقه الدكتور طه محمد الزيني على ترجمة ابن كثير في إثبات أن للميزان كفتين حِسِّيتين بقوله: (لا يوجد دليل قاطع في القرآن ولا في الحديث على أن كفتي ميزان الحساب يوم القيامة حسيتان ـ أي: يدركان بإحدى الحواس الخمس، وأقرب الحواس إلى إدراك الكفتين اللمس باليد ـ؛ بل كل ما في القرآن والحديث يحتمل أن يكون الوزن معنويًا؛ بل هو الأرجح؛ لأن الأعمال يوم القيامة أكثرها معنوي يقرِّب

---

(١) تفسير المنار (٨/ ٣٢٢).
(٢) تفسير المنار (٨/ ٣٢٣).
(٣) أخرجه أحمد، رقم (٧٠٦٦)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٢): رواه الترمذي باختصار، رواه أحمد وفيه بن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح. وقال أحمد شاكر في «مسند أحمد» (١٢/ ٢٤): إسناده صحيح.
(٤) أخرجه الترمذي، رقم (٢٦٣٩)، وابن ماجه، رقم (٤٣٠٠)، والحاكم (١/ ٤٦) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما، قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح لم يخرَّج في الصحيحين، وهو على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال البغوي في «شرح السنة» (٧/ ٤٩٠): حسن غريب، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه.

إلى الأذهان بتشبيهه بالحسيات)[(١)].

وهذا القول من الدكتور طه الزيني يعتبر بعيدًا عما قرره العلماء، ومخالفًا لما جاءت به السنة في وزن الأعمال، وليس ما يذكره من أعمال يوم القيامة من الأشياء المتخيلة التي يشبه فيها المعنوي بالحسي. فإن القول بهذا يفتح بابًا خطيرًا من التشكيك في أمور الآخرة، وينبغي على من يقول بهذا أن يعيد النظر فيه.

☐ المسألة السادسة: خلاف العلماء في الميزان هل هو واحد أم متعدد.

وقد اختلف العلماء في وحدة الميزان وتعدُّده على مذهبين:

❊ المذهب الأول: القائلون بتعدد الميزان:

قال الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ: «بلغني أن لكل أحد يوم القيامة ميزانًا على حدة»[(٢)].

وقال بعضهم: الأظهر إثبات موازين يوم القيامة لا ميزان واحد؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨].

وقالوا: وعلى هذا، فلا يبعد أن يكون لأفعال القلوب ميزان، ولأفعال الجوارح ميزان، ولما يتعلق بالقول ميزان.

❊ المذهب الثاني: القائلون بوحدة الميزان:

فذهب هؤلاء إلى أن لكل فرد ميزانًا خاصًا به، أو لكل عمل ميزان خاص به؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وأجابوا عن جمع كلمة (الموازين) في الآية: إلى أن الميزان واحد، وأن الجمع في الآية إنما هو باعتبار تعدُّد الأعمال أو الأشخاص.

وقد رجَّح ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله تعالى ـ بعد حكايته الخلاف أن الميزان واحد، وقال: «والذي يترجح أنه ميزان واحد، ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله؛ لأن أحوال القيامة لا تكيَّف بأحوال الدنيا»[(٣)].

---

(١) النهاية (٢/ ٩١).

(٢) أورده ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٣٧٦)، ونسبه إلى الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (١٣/ ٥٣٨).

وحَسَّنَ السفاريني ـ رحمه الله تعالى ـ القول بوحدة الميزان بعد ذكر الإجابة عن جمع كلمة (الموازين) في الآية بقوله: «وَهُوَ حَسَنٌ»(١).

ومن المعاصرين الذين يرون هذا القول الشيخ العثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ في الجواب عن سؤال عن وحدة الميزان وتعدده، فقال ـ بعد ذكر الخلاف بين أهل العلم ـ: «الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الميزان واحد، لكنه متعدد باعتبار الموزون»(٢).

☐ المسألة السابعة: الأقوال في الموزون.

اختلف أهل العلم في الموزون في ذلك اليوم على أقوال:

القول الأول: أن الذي يوزن في ذلك اليوم الأعمال نفسها، وأنها تجسّم فتوضع في الميزان.

أدلته: ويدل لذلك:

• حديث أبي هريرة رضي الله عنه في (الصحيح) قال: قال رسول الله ﷺ: «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمٰن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»(٣).

• وقد دلَّت نصوص كثيرة على أن الأعمال تأتي في يوم القيامة في صورةٍ الله أعلم بها، فمن ذلك: مجيء القرآن شافعًا لأصحابه في يوم القيامة، وأن البقرة وآل عمران تأتيان كأنهما غمامتان أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف تحاجّان عن أصحابهما. ففي (صحيح مسلم) عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اقرؤوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه. اقرؤوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف تحاجّان عن أصحابهما**»(٤).

وروى مسلم أيضًا عن النواس بن سمعان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به، تَقْدُمه سورة البقرة**

---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ١٨٦).
(٢) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين. (٢/ ٤٤)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان.
(٣) أخرجه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤).
(٤) أخرجه مسلم (٨٠٤).

وآل عمران، كأنهما غمامتان، أو ظُلَّتان بينهما شرق، أو كأنهما فرقان من طير صواف تحاجان عن صاحبهما»[(١)].

القائلون به: هذا القول رجَّحه ابن حجر العسقلاني ونصره، فقال: والصحيح أن الأعمال هي التي توزن، وقد أخرج أبو داود والترمذي، وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «**ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من حُسن الخلق**»[(٢)].

القول الثاني: أن الذي يوزن هو العامل نفسه.

أدلته: فقد دلَّت النصوص على أن العباد يوزنون في يوم القيامة، فيثقلون في الميزان أو يخفون بمقدار إيمانهم، لا بضخامة أجسامهم وكثرة ما عليهم من لحم ودهن، ففي (صحيح البخاري) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «**إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة، وقال: اقرؤوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ۝١٠٥﴾** [الكهف: ١٠٥]»[(٣)]. ويؤتى بالرجل النحيف الضعيف دقيق السَّاقين فإذا به يزن الجبال، روى أحمد في (مسنده)، عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، أنه كان رقيق الساقين، فجعلت الريح تلقيه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ: «مم تضحكون؟» قالوا: يا نبي الله من رقة ساقيه، قال: «**والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أُحُد**»[(٤)].

القول الثالث: أن الذي يوزن إنما هو صحائف الأعمال.

أدلته: فقد روى الترمذي في (سننه) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله سيخلص رجلًا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر له تسعة وتسعين سجلًا، كل سجل مثل مد البصر، ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كَتَبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: ألك عذر؟ فيقول: لا يا رب. فيقول الله تعالى: بلى، إن لك عندنا حسنة، فإنه لا ظلم اليوم، فتُخرَج بطاقة فيها أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، فيقول: احضر**

---

(١) أخرجه مسلم (٨٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٩٩)، والترمذي (٢٠٠٣)، وابن حبان (٢/ ٢٣٠)، والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه. وقال الألباني في «صحيح سنن أبي داود»: صحيح.

(٣) رواه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

(٤) رواه أحمد (١/ ٤٢٠) (٣٩٩١)، وقال أحمد شاكر في مسند أحمد (٦/ ٣٩): إسناده صحيح، وقال الألباني في (السلسلة الصحيحة) (٢٧٥٠): إسناده حسن وهو صحيح بطرقه الكثيرة.

وزنك، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: فإنك لا تُظلَم، فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل مع اسم الله شيء»(١).

القائلون به: وقد مال القرطبي إلى هذا القول، فقال: والصحيح أن الموازين تثقل بالكتب فيها الأعمال مكتوبة، وبها تخف، قال ابن عمر: توزن صحائف الأعمال، وإذا ثبت هذا فالصحف أجسام، فيجعل الله تعالى رجحان إحدى الكفتين على الأخرى دليلًا على كثرة أعماله بإدخاله الجنة أو النار. وقال السفاريني: والحق أن الموزون صحائف الأعمال، وصححه ابن عبد البر والقرطبي وغيرهما، وصوَّبه الشيخ مرعي في (بهجته)، وذهب إليه جمهور من المفسرين، وحكاه ابن عطية عن أبي المعالي.

القول الرابع: أن الذي يوزن هو العامل وعمله وصحف أعماله.

أدلته: فقد دلت النصوص التي سُقناها على أن كل واحد من هذه الثلاثة يوزن، ولم تنف النصوص المثبتة لوزن الواحد منها أن غيره لا يوزن، فيكون مقتضى الجمع بين النصوص إثبات الوزن للثلاثة المذكورة جميعها. وهذا ما رجحه الشيخ حافظ الحكمي فقال: والذي استظهر من النصوص ـ والله أعلم ـ أن العامل وعمله وصحيفة عمله ـ كل ذلك يوزن؛ لأن الأحاديث التي في بيان القرآن، قد وردت بكل ذلك، ولا منافاة بينها، ويدل كذلك ما أخرجه أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ عن عبد الله بن عمرو في قصة صاحب البطاقة بلفظ: قال: قال رسول الله: **«توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل، فيوضع في كفة، ويوضع ما أحصي عليه، فيمايل به الميزان. قال: فيبعث به إلى النار. قال: فإذا أدبر، إذ صائح من عند الرحمٰن ﷻ يقول: لا تعجلوا، فإنه قد بقي له، فيؤتى ببطاقة فيها لا إله إلا الله، فتوضع مع الرجل في كفة، حتى يميل به الميزان»**(٢)، فهذا الحديث يدل على أن

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٣٩)، والحديث رواه ابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/ ٢١٣) والحاكم (١/ ٤٦) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح لم يخرَّج في «الصحيحين» وهو صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٥): وهو كما قالا.

(٢) رواه أحمد (٢/ ٢٢١) (٧٠٦٦)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٨٢): رواه الترمذي باختصار، رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، وقال أحمد شاكر في (مسند أحمد) (١٢/ ٢٤): إسناده صحيح.

العبد يوضع هو وحسناته وصحيفتها في كفة وسيئاته مع صحيفتها في الكفة الأخرى، وهذا غاية الجمع بين ما تفرق ذكره في سائر أحاديث الوزن، ولله الحمد والمنة.

المسألة السادسة: كيفية وزن الأعمال.

قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال علماؤنا رحمهم الله: الناس في الآخرة ثلاث طبقات:

- متقون لا كبائر لهم.
- ومخلِّطون وهم الذين يوافون بالفواحش والكبائر.
- والثالث: الكفار.

فأمَّا المتقون: فإن حسناتهم تُوضع في الكفة النيرة، وصغائرهم - إن كانت لهم - الكفة الأخرى فلا يجعل الله لتلك الصغائر وزنًا، وتثقل الكفة النيرة حتى لا تَبرح، وترتفع المظلمة ارتفاع الفارغ الخالي.

وأمَّا المخلطون: فحسناتهم توضع في الكفة النيرة، وسيئاتهم في الكفة المظلمة، فيكون لكبائرهم ثقل، فإن كانت الحسنات أثقل ولو بصؤابة دخل الجنة، وإن كانت السيئات أثقل ولو بصؤابة دخل النار إلا أن يغفر الله، وإن تساويا كان من أصحاب الأعراف على ما يأتي، هذا إن كانت الكبائر فيما بينه وبين الله، وأما إن كانت عليه تبعات وكانت له حسنات كثيرة فإنه ينقص من ثواب حسناته بقدر جزاء السيئات؛ لكثرة ما عليه من التبعات؛ فيُحمل عليه مِن أوزار مَن ظلمه، ثم يُعذَّب على الجميع. هذا ما تقتضيه الأخبارُ»[(١)].

وأمَّا الكفار: فلا تُوزن أعمالهم؛ إذ لا حسنات لهم، وما قَدَّموه مِن عمل نافع في الدنيا فإنَّهم يجازون به في الدنيا كذلك؛ قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥، ١٦]، فيُوفون جزاء أعمالهم النافعة في الدنيا، وأما في الآخرة فليس لهم فيها نصيب من الحسنات والأجر، وإنما يجازون بكفرهم.



---

(١) التذكرة للقرطبي (ص٣٦٠).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿١٦﴾ «والإيمان بعذاب القبر، ومنكر ونكير».

الشرح

وقد دلَّ على سؤال القبر وما يكون فيه من نَعيم أو عذاب بعض الآيات والسُّنَّة المُتواترة، وكذلك إجماع أهل السُّنَّة والجَماعَة.

أمَّا دلالة القرآن: فمنها:

• قوله تعالى في قصة آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦].

قال الحافظ ابن كثير: «وهذه الآية أصلٌ كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور»[(١)].

وقال العلامة الفوزان: «هذا في البرزخ قبل الآخرة؛ يُعرضون على النَّار صباحًا ومساء إلى أن تقوم الساعة، وهذا دليلٌ على عذاب القبر، والعياذ بالله، ﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾.

هذه ثلاثة عقوبات:

الأولى: أنَّ الله أغرقهم ومحاهم عن آخرهم في لحظة واحدة.

الثاني: أنَّهم يُعَذَّبون في البرزخ إلى أن تقوم الساعة.

الثَّالثة: أنهم إذا بعثوا يوم القيامة يدخلون أشد العذاب، والعياذ بالله»[(٢)].

• ومنها: قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ ﴿١٠١﴾﴾ [التوبة].

قال ابنُ تيمِيَّة: «قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِن العُلَمَاءِ: المَرَّةُ الأُولَى فِي الدُّنْيَا، وَالثَّانِيَةُ فِي البَرْزَخِ، ﴿ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ ﴿١٠١﴾﴾ فِي الآخِرَةِ»[(٣)].

(١) تفسير ابن كثير (٧/١٤٦).

(٢) شرح الأصول الثلاثة (ص٥١)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٢٦٦).

• ومنها: وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣].

وهذا خطابٌ لهم عند المَوت، وقد أخبر الملائكة ـ وهم الصادقون ـ أنَّهم حينئذ يُجزون عذاب الهون، ولو تأخَّر عنهم ذلك إلى انقضاء الدنيا؛ لما صَحَّ أن يقال لهم: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾؛ فدل على أنَّ المراد به عذاب القبر(١).

وأمَّا السُّنَّة: فإنها متواترةٌ في ذلك، كما قال الحافظُ ابنُ رَجَب ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد تَوَاتَرَت الأحاديثُ في عذاب القبر»(٢).

وقال ابنُ أبي العِزِّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد تواترت الأخبارُ عن رسول الله ﷺ في ثُبوت عذاب القبر ونعيمه لِمَن كان أهلًا»(٣).

وأمَّا الإجماعُ:

• فقد **قال ابن تيميَّة** ـ رحمه الله تعالى ـ: «فَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: أَنَّ المَيِّتَ إِذَا مَاتَ يَكُونُ فِي نَعِيمٍ أَوْ عَذَابٍ»(٤).

• وقال أيضًا: «العَذَابُ وَالنَّعِيمُ عَلَى النَّفْسِ وَالبَدَنِ جَمِيعًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ»(٥).

• **وقال ابن القيِّم** ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَهَذَا كَمَا أنه مُقْتَضى السُّنَّة الصَّحِيحَة فَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَين أهل السُّنَّة.

قَالَ المروزي: قَالَ أَبُو عبد الله: «عَذَاب القَبْر حقٌّ، لَا يُنكره إِلَّا ضالٌّ أَو مُضِلٌّ»(٦).

والإنسانُ بمجرد موتِه يدخل فِي اليومِ الآخرِ بالنِّسبة له، وَلِهَذَا يُقَالُ: مَن مَاتَ قَامَت قِيَامَتُهُ.

وقد ذكر شيخُ الإسلامِ ـ رحمه الله تعالى ـ هُنَا مَسألَتَينِ عَظِيمَتَينِ:

الأولى: فِتنَةُ القَبر، **والثانية**: مَا يَكُونُ بَعدَ تِلكَ الفِتنَةِ مِن نَعِيمٍ أَو عَذَابٍ.

---

(١) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد لصالح الفوزان (ص٢٧٥)، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

(٢) أهوال القبور (ص٤٣).

(٣) شرح الطَّحاوية (ص٣٩٩).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٤).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٢).

(٦) الروح (ص٥٧).

* **المَسأَلَةُ الأُولى: فِتنَةُ القبر:**

قَالَ شَيخُ الإِسلامِ ابن تيمِيَّة ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَأَمَّا الفِتْنَةُ فِي القُبُورِ فَهِيَ الِامْتِحَانُ وَالِاخْتِبَارُ لِلمَيِّتِ حِينَ يَسْأَلُهُ المَلَكَانِ»(١).

وقد رَوت أَسماءُ بنت أَبي بكر رضي الله عنهما أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّه قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُم تُفْتَنُونَ فِي القُبُورِ قَرِيبًا، أَوْ مِثل فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»(٢).

وعن عثمانَ بن عفَّان رضي الله عنه قال: كَانَ النَّبيُّ ﷺ إِذَا فَرغَ مِن دَفنِ المَيتِ وَقَف عليهِ، فَقَالَ: «**استَغْفِرُوا لِأَخِيكُم، وَسَلُوا لَهُ التَّثْبِيتَ؛ فَإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ**»(٣).

وَعَن أَبِي هُريرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يدعُو: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَحيَا وَالمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ المَسِيحِ الدَّجَّالِ**»(٤).

وعن البراءِ بنِ عَازب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ العَبدَ المُؤمِنَ فِي قَبرِهِ تُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ؛ فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ. فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الإِسْلَامُ. فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِث فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. فَيَقُولَانِ لَهُ: وَمَا عِلْمُكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ؛ فَآمَنْتُ بِهِ، وَصَدَّقْتُ بِه...**».

إِلَى أَن قَالَ فِي العَبدِ الكَافِرِ: «**فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ، فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاه، لَا أَدْرِي! فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاهْ، لَا أَدْرِي! فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاه هَاه، لَا أَدْرِي**»(٥).

وَغير ذَلِكَ مِنَ الأَحَادِيثِ التي بَلَغت مَبلَغَ التَّوَاتُرِ.

قَالَ شَيخُ الإِسلامِ ابنُ تيمِيَّة ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَقَدْ تَوَاتَرَت الأَحَادِيثُ عَن

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥٧).
(٢) أخرجه البخاري (١٨٤) ومسلم (٩٠٥).
(٣) أخرجه أبو داود (٣٢٢١)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٥١١).
(٤) أخرجه البخاري (١٣٧٧) ومسلم (٥٨٨).
(٥) أخرجه أحمد، رقم (١٨٥٥٧)، وأبو داود (٤٧٥٣)، وصححه الألباني في «المشكاة» (١٦٣٠).

النَّبي ﷺ فِي هَذِهِ الفِتْنَةِ مِنْ حَدِيثِ البراءِ بْنِ عَازِبٍ، وَأَنسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي هُرَيْرَة، وَغيْرِهِمْ رضي الله عنهم»(١).

وَقوله: «مَنْ رَبُّك؟ وَمَا دِينُك؟ وَمَنْ نبِيُّك؟» هَذِهِ الأسئلة الثلاثة التِي تُوَجَّهُ للمَيِّتِ فِي قَبرِهِ؛ قال العلّامةُ ابنُ عُثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ: «يَعنِي: مَن رَبُّكَ الذِي خَلقَكَ وَتعبدُهُ وَتَخصُّهُ بالعِبَادَةِ؟ لِأَجلِ أن تَنتظِمَ هَذِهِ الكَلمةُ توحيد الربوبيَّةِ، وَتوحيد الألوهيَّةِ.

و«المُرتاب»: الشَّاكُّ والمُنافقُ وشبههمَا، «فَيَقُولُ: هَاه هَاه؛ لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلتُهُ»، يعني: لم يَلجِ الإيمانُ قلبَهُ، وإنَّما كانَ يقولُ كما يقولُ النَّاسُ مِن غيرِ أن يَصِلَ الإيمانُ إلى قلبِهِ.

وَتَأمَّل قولَهُ: «هاه هاه» كأنَّ شيئًا غَابَ عنهُ يريدُ أن يَتذكرَه، وَهَذا أشدُّ في التَّحسُّرِ أن يتخيَّلَ أنَّهُ يَعْرِفُ الجوابَ، ولكن يُحالُ بينهُ وبينهُ، ويقولُ: «هاه هاه»، ثمَّ يقولُ: «سمعتُ الناسَ يقولونَ شيئًا فقلتُهُ»، وَلَا يقولُ: رَبِّيَ الله، وَلَا ديني الإسلام، وَلَا نَبيِّ محمَّد؛ لأنَّهُ فِي الدُّنيا مُرتابٌ شاكٌّ.

هذا إِذَا سُئِلَ فِي قَبرِهِ وَصَارَ أحوج مَا يكونُ إِلَى الجَوَابِ الصَّوَابِ يَعجزُ، وَيَقولُ: «لَا أدري سَمِعتُ النَّاسَ يقولونَ شيئًا فقلتُهُ».

إِذًا؛ إيمانُه قولٌ فَقَط»(٢).

وقولُ شيخِ الإسلامِ ـ رحمه الله تعالى ـ: «فَيُضرَبُ بِمرزبَّةٍ مِن حديدٍ؛ فيصيحَ صيحةً يسمعهَا كُلُّ شيءٍ إلَّا الإنسان، وَلَو سَمِعَها لصُعقَ» ـ يُشير إلى حديث أنس عليه السلام وفيه: «وأمَّا المُنافق والكافر فيُقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري كنتُ أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ، ويُضرب بمطارقَ من حديد ضربةً؛ فيَصِيحُ صَيحةً يَسْمَعُهَا مَن يَلِيهِ غَيرَ الثَّقَلينِ»(٣)، والثَّقلان: هُم الإنسُ والجنُّ».

قالَ ابنُ عُثَيمين ـ رحمه الله تعالى ـ: «فيُضرب»: يَعني الذِي لم يُجِب، سواء كانَ الكافرَ أو المنافقَ، والضارب لَهُ المَلَكَانِ اللذانِ يَسألانِهِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٢٥٧).
(٢) انظر: شرح الواسطيَّة (ص٤٨٠ ـ ٤٨٢).
(٣) أخرجه البخاري (١٣٧٤).

والمرزبَّةُ: هِيَ مِطرقةٌ مِن حَدِيدٍ، وَقَد وَرَدَ فِي بعضِ الرواياتِ: أَنَّهُ لَوِ اجتَمَعَ عَلَيهَا أهلُ مِنى مَا أَقَلُّوها، فَإِذَا ضُرِب يَصيح صيحةً يَسمعها كلُّ شيء إلا الإنسان؛ أي: صِياحًا مَسموعًا يَسمعه كلُّ شيء يكون حوله مِمَّا يسمع صوته، وليس كلُّ شيء في أقطار الدُّنيا يَسمعه، وأحيانًا يتأثر به ما يسمعه، كما مَرَّ النَّبيُّ ﷺ بِأَقْبُر للمُشركين على بَغْلَتِه، فَحَادت به حتى كادت تُلقيه؛ لأنَّها سَمِعت أصواتَهم يُعَذَّبون.

قوله: «**إلا الإنسان**»، وقد سبق أنَّ في الحديث: «**إلا الثَّقلين**»؛ يعني: أنه لا يَسمع هذا الصِّياح، وذلك لحكم عظيمة، منها:

أولًا: ما أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «**لَوْلَا أَنْ لَا تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ عَذَابَ القَبْرِ**»(١).

ثانيًا: أنَّ في إخفاء ذلك سترًا للميت.

ثالثًا: أنَّ فيه عدم إزعاج لأهله؛ لأنَّ أهلَه إذا سَمعوا مَيِّتهم يُعَذَّب ويَصيح لم يَسْتَقِرَّ لهم قَرارٌ.

رابعًا: عدم تَخْجِيل أهله؛ لأنَّ النَّاس يقولون: هذا ولدُكم، هذا أبوكم، هذا أخوكم، وما أشبه ذلك.

خامسًا: أننا قد نَهلِك؛ لأنَّها صيحة ليست هينة؛ بل صيحة قد تُوجب أن تسقط القلوب من مَعاليقها، فيموت الإنسان، أو يُغشى عليه.

سادسًا: لو سَمِع النَّاسُ صُراخ هؤلاء المُعَذَّبين لكان الإيمانُ بعذاب القبر من باب الإيمان بالشهادة لا من باب الإيمان بالغيب، وحينئذ تَفُوت مصلحة الامتحان؛ لأنَّ النَّاس سوف يُؤمنون بما شاهدوه قطعًا، لكن إذا كان غائبًا عنهم ولم يعلموا به إلَّا عن طريق الخبر صار من باب الإيمان بالغيب»(٢).



---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٨).

(٢) شرح الواسطيَّة (ص٤٨٢، ٤٨٣).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٧ «والإيمان بحوض رسول الله ﷺ، ولكل نبي حوض، إلا صالح النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فإن حوضه ضرع ناقته».

الشرح

هذا الحوضُ الموررود الذي أَعطاه الله لنبيِّه محمد ﷺ، كما قال: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ١ ـ ٣].

قال الإمامُ القرطبيُّ: «والصَّحيح: أنَّ للنبي ﷺ حَوْضَيْن:

أحدهما: في المَوقف قبل الصِّراط.

والثَّاني: في الجَنَّة.

وكلاهما يُسَمَّى كوثرًا»(١).

وقد جاءت أحاديث كثيرة في وصفه؛ منها:

• عن أبي عُبيدة أنه سأل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، فقالت: «نهرٌ أُعطيه نَبِيُّكم ﷺ؛ شاطئاه عليه دُرٌّ مُجوَّف، آنيته كَعَدد النُّجوم»(٢).

• وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**بينما أنا أسيرُ في الجَنَّة إذ أنا بنهرٍ حافتاه قِباب الدُّرِّ المُجوَّف. قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثرُ الذي أعطاك رَبُّك، فإذا طِينُه** ـ أو: طِيبُه ـ **مِسك أذفر**»(٣).

وقال شيخُ الإسلامِ ـ رحمه الله تعالى ـ: «خَصَّ الله نَبيَّه ﷺ أنَّه أعطاه الكوثر، وهو من الخير الكثير الذي آتاه اللهُ في الدُّنيا والآخرة؛ فمما أعطاه في الدُّنيا الهُدى والنَّصر والتأييد وقُرَّة العَين والنَّفس وشرح الصدر، ونَعَّم قلبَه بذكرِه وحُبِّه بحيث لا يُشبه نعيمُه نعيمَ الدُّنيا البتة، وأعطاه في الآخِرَة الوسيلةَ والمقامَ المحمودَ، وجعله

(١) التذكرة (ص٣٦٢).
(٢) أخرجه البخاري (٤٩٦٥).
(٣) أخرجه البخاري (٦٥٨١).

أَوَّلَ مَن يُفتح له ولأمته باب الجنة، وأعطاه في الآخِرَة لواءَ الحمد والحوض العظيم في موقف القيامة، إلى غير ذلك»[(١)].

وقد حكم جمعٌ من أهل العلم بتواتر السُّنَّة في ذلك، قال ابن أبي العِزِّ: «الأحاديث الواردة في ذِكر الحوض تَبلغُ حَدَّ التواتر؛ رواها من الصَّحابة بضعٌ وثلاثون صحابيًّا، ولقد استقصى طرقَها شيخُنا عمادُ الدِّين ابنُ كثير - تَغمَّدَه اللهُ برحمتِه - في آخر «تاريخه الكبير»»[(٢)].



(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٢٧ - ٥٢٨)، بتصرف يسير.

(٢) شرح الطحاوية (ص٢٢٧).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٨ «والإيمان بشفاعة رسول الله ﷺ للمذنبين الخاطئين؛ في يوم القيامة وعلى الصراط، ويخرجهم من جوف جهنم، وما من نبي إلا له شفاعة، وكذلك الصدِّيقون والشهداء والصالحون، ولله بعد ذلك تفضُّل كثير فيمن يشاء، والخروج من النار بعدما احترقوا وصاروا فحمًا».

الشرح

أي: من عقيدة أهل السنة والجماعة الإيمان بشفاعة نبينا ﷺ للمذنبين الخاطئين، والخاطئون؛ بمعنى: المذنبين.

وهنا يحسن التنبيه، وهو: الخاطئ غير المخطئ؛ فهناك فرق بين الخاطئ والمخطئ:

فالمخطئ: هو الذي فعل الشيء من غير تعمُّد، وهو مغفورًا له، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقد ثبت عن النبي ﷺ أن الله استجاب لهم هذا الدعاء، ففي صحيح مسلم لحديث أبي هريرة: **«قال الله: نعم»**(١).

ولحديث ابن عباس: **«قال الله: قد فعلت»**(٢).

عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه»**(٣).

وعن أم الدرداء، عن النبي ﷺ قال: **«إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث: عن الخطأ، والنسيان، والاستكراه»**(٤).

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٢٥). (٢) أخرجه مسلم، رقم (١٢٦).

(٣) وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٥)، والطبراني «الصغير» (١/ ٢٧٠)، والدارقطني (٤/ ١٧٠ - ١٧١)، والبيهقي (٧/ ٣٥٦) عن ابن عباس وابن عمر بلفظ: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عليه**»، وقال الألباني: حديث صحيح. انظر: الإرواء (١/ ١٢٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤/ ١٧٢).

قال أبو بكر: فذكرت ذلك للحسن، فقال: أجل، أما تقرأ بذلك قرآنًا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]؟(١).

والخاطئ هو المذنب العاصي المتعمِّد، فهو أشد إثمًا من المخطئ، وهو تحت المشيئة، إن شاء عذبه وإن شاء غفر له.

ولهذا، قال الله تعالى في سورة الحاقة: ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ ﴿٣٥﴾ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ﴿٣٦﴾ لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا الْخَاطِـُٔونَ ﴿٣٧﴾﴾ [الحاقة: ٣٥ - ٣٧]؛ أي: المذنبون.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فجعل الله ما دون الشرك تحت المشيئة.

وكذلك حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**بَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَى اللهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ**»(٢).

قال الطحاوي رحمه الله: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله»(٣).

قال ابن تيمية: «ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم.

والخوارج المارقون الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين. واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة؛ والتابعين ومن بعدهم. ولم يكفرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار. ولهذا، لم يَسْبِ حريمهم ولم يغنم أموالهم. وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٢/ ٥٧٩).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (١٨).

(٣) شرح الطحاوية (٣٦٠).

لم يكفروا مع أمر الله ورسوله بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحد من هذه الطوائف أن تكفِّر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها وإن كانت فيها بدعة محققة»[(١)].

وقد جاء في إثبات الشفاعة أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ بلغت حد التواتر، وصرَّحت هذه الأحاديث بأنه يدخل النار جملة من أهل الكبائر، من أهل التوحيد، مؤمنون موحِّدون، لكن دخلوا النار بذنوب ومعاص ارتكبوها ولم يتوبوا منها.

❁ أنواع شفاعات النبي ﷺ يوم القيامة:

لقد اختلف أهل العلم في عدد شفاعات النبي ﷺ يوم القيامة[(٢)]، فبعضهم أوصلها إلى عشر شفاعات، وهو الراجح ـ إن شاء الله ـ لما تدل عليه الأحاديث الصحيحة وتقوم عليه الأدلة، وهي كما يلي:

الأولى: الشفاعة العظمى: وهي في فصل الموقف بعد دلالة الرسل عليه واعتذارهم عنها[(٣)].

الثانية: الشفاعة لمن يصبر على لأواء المدينة[(٤)].

الثالثة: الشفاعة لمن يموت بالمدينة[(٥)].

الرابعة: الشفاعة في دخول الجنة بغير حساب ولا عقاب[(٦)].

الخامسة: الشفاعة فيمن قال لا إلٰه إلا الله خالصًا من قلبه[(٧)].

السادسة: الشفاعة في أهل الكبائر من الأمة[(٨)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٢).

(٢) غاية البيان شرح زُبَد ابن رسلان لمحمد الرملي الأنصاري (١٣).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٣١٦٢)، ورقم (٤٤٣٥)، ومسلم رقم (١٩٤) واللفظ له.

(٤) أخرجه مسلم رقم (١٣٧٧).

(٥) أخرجه الترمذي رقم (٣٩١٧) وحسنه، وابن ماجه رقم (٣١١٢) ولفظه: «فإني أشهد لمن مات بها». وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٩١٧).

(٦) أخرجه البخاري رقم (٦١٠٧)، ومسلم رقم (٢٢٠).

(٧) أخرجه البخاري رقم (٩٩) (١/ ٤٩)، ورقم (٦٢٠١) (٥/ ٢٤٠٢)، وأحمد رقم (٨٨٤٥) (٢/ ٣٧٣).

(٨) أخرجه أبو داود رقم (٤٧٣٩)، والترمذي رقم (٢٤٣٥ ـ ٢٤٣٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم (٤٧٣٩)، وفي صحيح سنن الترمذي رقم (٢٤٣٥ ـ ٢٤٣٦).

السابعة: الشفاعة في رفع الدرجات[(١)].

الثامنة: الشفاعة في الخروج من النار[(٢)].

التاسعة: الشفاعة التي يجتمع فيها الله والنبيون والملائكة والمؤمنون[(٣)].

العاشرة: الشفاعة في عمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه[(٤)].

وقول المصنف: **«وما من نبي إلا له شفاعة»**.

كما في صحيح مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «**فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين**»[(٥)].

وفي المسند من حديث أبي سعيد مرفوعًا: «**ثم يشفع الأنبياء في كل من كان يشهد أن لا إله إلا الله مخلصًا، فيخرجونهم منها، قال: ثم يتحنن الله برحمته على من فيها، فما يترك فيها عبدًا في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا أخرجه منها**»[(٦)].

وقول المصنف: **«وكذلك الصدِّيقون والشهداء والصالحون»**.

أي: وكذلك الصدِّيقون يشفعون، الصدِّيق: على وزن فِعِّيل، وهو من قوي تصديقه وإيمانه بالله، فأحرق بقوة تصديقه الشبهات والشهوات، وفي مقدمتهم الصدِّيق الأكبر أبو بكر رضي الله عنه.

ودرجة الصدِّيق أعلى من الشهداء، كما في حديث: «**أُثبت أحد، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان**»[(٧)]، فالترتيب مقصود.

ثم درجة الشهداء:

الشهيد: هو الذي بذل نفسه رخيصة في سبيل الله، لإعلاء كلمة الله، فإنه بذل أغلى ما يملك، وهي نفسه التي بين جنبيه، فقاتل أعداء الله، لإعلاء كلمة الله.

ثم درجة الصالحين:

الصالحون: على تفاوتهم فيما بينهم:

---

(١) أخرجه مسلم رقم (٩٢٠).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٦١٩٠)، ومسلم رقم (١٩١ ـ ١٩٢).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٧٠٠١)، ومسلم رقم (١٨٣).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٧٠)، ورقم (٥٨٥٥)، ومسلم رقم (٢٠٩).

(٥) أخرجه مسلم، رقم (١٨٣).

(٦) رواه أحمد في مسنده (١١٠٩٦)، قال الشيخ مقبل: «الحديث بهذا السند حسن». انظر: الشفاعة للوادعي (١/ ١١٩).

(٧) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٧٥).

١ ـ **منهم السَّابقون**، وهي أعلى الدرجات، وهم الذين داوموا على الفرائض والنوافل، وتركوا المحرمات والمكروهات.

٢ ـ **ومنهم المقتصدون**، وهم الذين اقتصروا على أداء الفرائض وترك المحرَّمات، ولم يفعلوا النوافل، وقد يفعلون بعض المكروهات.

٣ ـ **ومنهم الظالمون لأنفسهم**، والظالمون لأنفسهم موحِّدون مؤمنون، لكنهم قصروا في بعض الواجبات، أو فعلوا بعض المحرمات، فهؤلاء عندهم أصل الصلاح وأصل التقوى، فينفعهم هذا الصلاح والتقوى في عدم الخلود في النار، ولكنهم قد يدخلون النار ويعذبون، لكن في النهاية مآلهم إلى الجنة والسلامة.

وقول المصنف: «ولله بعد ذلك تفضُّل كثير فيمن يشاء».

يعني: أن الله تعالى يتفضل بعد ذلك على من يشاء، فيُخرِج برحمته بقية أهل التوحيد الذين لم يشفع فيهم، كما جاء ذلك صريحًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ** ـ أَوْ قَالَ: **بِخَطَايَاهُمْ** ـ **فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ، فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ**[(١)] **ضَبَائِرَ، فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ، فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ»**[(٢)].

والله ﷻ قد خصَّ هذه الأمة بفضائل كثيرة، ومنها مُضاعفة الأجر؛ فعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ، قال: **«إنَّما أجلُكم في أجلِ مَن خلا من الأمم ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنَّما مَثَلُكم ومَثَل اليهود والنصارى، كرجل استعمل عُمَّالًا، فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال: مَن يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النَّصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، ثم قال: مَن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا، فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا لكم الأجر مرتين، فغَضِبَت اليهودُ والنصارى، فقالوا: نحن**

---

(١) قال محمد فؤاد عبد الباقي: «منصوب على الحال وهو جمع ضبارة بفتح الضاد وكسرها أشهرها الكسر ويقال فيها أيضًا إضبارة، قال أهل اللغة: الضبائر: جماعات في تفرقة، «فبُثوا»؛ معناه: فُرِّقوا». انظر: مسلم في «صحيحه» (١/ ١٧٢).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (١٨٥).

أكثر عملًا وأقل عطاء! قال الله: هل ظلمتكم مِن حَقِّكم شيئًا؟ قالوا: لا. قال: فإنَّه فَضلي أُعطيه مَن شِئْتُ»[١].

فَمن نعمة الله علينا أن جعلنا من أمة محمد ﷺ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «**نَحن الآخِرون السَّابقون يوم القيامة، بَيْدَ كلِّ أُمَّةٍ أُوتوا الكتاب مِن قبلنا، وأُوتينا مِن بعدهم، فهذا اليوم**[٢] **الذي اختلفوا فيه، فغدًا لليهود، وبعدَ غدٍ للنَّصارى**»[٣].

وأمة محمد ﷺ هم أكثر أهل الجنة، فعن بريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أهلُ الجنة عشرون ومائة صف؛ ثمانون منها مِن هذه الأمة، وأربعون من سائر الأمم**»[٤].

وذلك لأن النبي ﷺ أكثر الأنبياء أتباعًا؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خرج علينا النَبي ﷺ يومًا فقال: «**عُرِضت عليَّ الأمم، فجعل يمرُّ النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد، ورأيت سوادًا كثيرًا سَدَّ الأفق، فرجوت أن تكون أُمَّتي، فقيل: هذا موسى وقومه، ثم قيل لي: انظر، فرأيت سوادًا كثيرًا سَدَّ الأفق، فقيل لي: انظر هكذا وهكذا، فرأيت سوادًا كثيرًا سَدَّ الأفق، فقيل: هؤلاء أُمَّتك، ومع هؤلاء سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب**»»[٥].

وهذا الفضل الذي أعطاه الله لنبيه الكريم ﷺ في الدنيا والآخرة هو خير عظيم وعميم على هذه الأمة المرحومة؛ فصارت مَهْدِيَّة في الدنيا، مَرحومة، وأكثر أهل الجنة في الآخرة، وذلك فضل الله سبحانه وتعالى يؤتيه من يشاء.

وقول المصنف: «والخروج من النار بعدما احترقوا وصاروا فحمًا».

كما جاء عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا، فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ، وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ - أَوْ قَالَ: بِخَطَايَاهُمْ - فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً، حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا، أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ**»[٦].

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٥٩). (٢) أي: يوم الجمعة.
(٣) أخرجه البخاري (٣٤٨٦) ومسلم (٨٥٥).
(٤) أخرجه الترمذي (٢٥٤٦)، وابن ماجه (٤٢٨٩)، والدارمي (٢٨٧٧)، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٣٤٦٢).
(٥) أخرجه البخاري (٥٧٥٢) ومسلم (٢٢٠).
(٦) أخرجه مسلم، رقم (١٨٥).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩ «والإيمان بالصراط على جهنم، يأخذ الصراط من شاء الله، ويجوز من شاء الله، ويسقط في جهنم من شاء الله، ولهم أنوار على قدر إيمانهم».

الشرح

الصِّراط: جِسر منصوب على مَتن جهنم بين الجَنَّة والنَّار، يَمُرُّ النَّاسُ عليه على قَدْرِ أعمالِهم.

قال السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصراط شرعًا: جِسر ممدود على مَتن جهنم يَرده الأولون والآخرون، فهو قنطرة جهنم بين الجنة والنار، وخُلِق مِن حين خُلِقت جهنم»[(١)].

وفي قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مريم: ٧١، ٧٢].

قال الشيخ السعدي: «هذا خطابٌ لسائر الخلائق؛ بَرِّهم وفاجرهم، ومؤمنهم وكافرهم: أنَّه ما منهم مِن أحدٍ إلا سيرد النار حكمًا حَتَّمه الله على نفسه، وأوعد به عباده، فلا بد مِن نفوذه، ولا محيد عن وقوعه»[(٢)].

فالناس سيردون جهنم؛ لأنَّ الصراط مَنصوب على مَتْنِها.

وتختلف أحوال الناس في المرور عليه، كما جاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**يَرِدُ الناس النَّارَ، ثم يَصدرون عنها بأعمالهم؛ فأولهم كلمح البَرق، ثم كالرِّيح، ثم كحُضْر الفرس**[(٣)]**، ثم كالرَّاكب في رَحْلِه، ثم كَشَدِّ الرَّجل ثم كمَشيه**»[(٤)].

وقد جاء في وصفه أنه: صراطٌ دقيق جدًّا، فعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «بَلغني أنَّ الجسر أدق من الشعرة، وأحَدُّ من السيف»[(٥)].

---

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ١٨٩).

(٢) تفسير السعدي (٥٨٠).

(٣) أي: جريه، وهو العَدْوُ الشَّديد.

(٤) أخرجه الترمذي (٣١٥٩)، والدارمي (٢٨٥٢)، وقال: «حديث حسن»، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٥٢٦).

(٥) أخرجه مسلم (١٨٣).

والصِّراط مِن عرصات وأهوال يوم القيامة، وأول مَن يجوز عليه: النبيُّ ﷺ وأمته؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه: «...**ويُضْرَبُ الصِّراط بين ظَهْري جَهَنَّم فأكونُ أنا وأُمَّتي أَوَّلَ مَن يُجيزها، ولا يتكلم يومئذ إلَّا الرُّسل، ودَعْوى الرُّسل يَومئذ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وفي جهنم كلاليب مِثل شَوْك السَّعدان؛ هل رأيتم السَّعدان؟**»، قالوا: نَعم يا رسول الله. قال: «**فإنَّها مِثل شَوك السَّعدان غير أنَّه لا يَعلم قَدْرَ عِظَمِها إلَّا الله** عز وجل، **تَخطف النَّاسَ بأعمالهم، فمِنهم المُوبق بعمله، والمُوثق بعمله، ومنهم المُخَرْدَل والمُجَازَى**»[(١)].

قال الإمامُ القرطبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «فتفكَّر الآن فيما يَحِلُّ بك من الفَزع بفؤادك إذا رأيتَ الصِّراط ودِقَّتَه، ثُمَّ وَقَعَ بصرُك على سَوَادِ جَهنم من تحته، ثم قَرَعَ سَمْعَك شَهِيقُ النارِ وتَغَيُّظُها، وقد كُلِّفْت أن تَمشي على الصِّراط مع ضَعف حالك، واضطراب قلبِك، وتَزَلْزُلِ قَدَمِك، وثِقَل ظَهْرِك بالأوزار المانعة لك مِن المَشي على بساط الأرض فضلًا عن حِدَّة الصِّراط، فكيف بك إذا وَضَعْتَ عليه إحدى رِجليك فَأَحْسَسْتَ بِحِدَّتِه، واضطررت إلى أن تَرفع القَدَم الثاني، والخلائق بين يديك يَزِلُّون ويَعثرون، وتتناولهم زبانيةُ النَّار بالخطاطيف والكلاليب، وأنت تنظر إليهم كيف ينكسون فَتَسْفُل إلى جهة النار رُؤوسهم، وتَعْلُو أَرْجُلُهم؛ فَيَا له مِن مَنظر ما أَفْظَعَه! ومُرْتَقًى ما أَصْعَبَه! ومَجاز ما أَضْيَقَه!»[(٢)].

ومع كل هذا، فالمؤمن يمر عليه مرورًا سريعًا جدًّا.

ولذلك، لا بد أن يعلم الإنسان أنه إذا أراد اجتياز الصراط إلى الجنة: أنه مطالب بمجاهدة نفسه في هذه الحياة، للثبات على منهج الله، وعليه النظر فيما هو مُقدم عليه من هذه الأهوال؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ١٨﴾ [الحشر: ١٨]؛ وإذا كان الإنسان يحتاط جدًّا في سفر الدنيا وخاصة إذا سَمِع أن فيه مشقة، وأنه قد يُصيبه العنت فيه، فماذا قَدَّم ليوم القيامة وما فيه من كربات وأهوال؟

وليحاسب نفسه هنا: لماذا هذه الغشاوة التي على عينيه، ولماذا هذه الغفلة التي في قلبه عن هذا المصير المحتوم؟! ولماذا الركون إلى الدنيا وعدم استثمار الأنفاس فيما ينفع وينجي في هذا اليوم؟!

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٧) ومسلم (١٨٢).

(٢) التذكرة (ص٢٨٩).

فكيف يوقن العبد بهذه الحقائق ومع ذلك يفرِّط في جنب الله؟!

ولماذا لا يجتهد في تحصيل مرضاة الله؟!

وليعلم كل امرئ أن نفسه إن لم يشغلها بالحق شغلته بالباطل، وأن الله قد أعطاه قوةً كامنة في نفسه؛ إمَّا أن يُوجهها للخير، وإما أن يوجهها للشر، ولا ينفعه يوم القيامة إلا ما قَدَّمه من أعمال صالحة في هذه الحياة صار قلبه بها سليمًا؛ كما قال الله ﷻ عن الخليل إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٧ ـ ٨٩].

فعلى حسب حال المؤمن هنا من التنافس في فعل الخيرات، والمسارعة إلى مغفرة الله، سيكون حاله في الآخرة على الصراط؛ فمن استقام على صراط الله (منهجه) في الدنيا، ثَبَّته الله على الصراط المنصوب على ظهر جهنم؛ فاللّهم ثَبِّتنا وسَلِّمنا دنيا وآخرة.



قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

٢٠ «والإيمان بالأنبياء والملائكة».

الشرح

فالإيمان بالأنبياء والرسل والملائكة أصل من أصول الدين، وأصل من أصول الإيمان، فلا يصح الإيمان إلا به، فمن آمن بالأنبياء والرسل وأنكر الملائكة أو أنكر واحدًا من الملائكة كفر، ومن آمن بالأنبياء كلهم وأنكر واحدًا منهم فقط كفر، وكذلك الأمر في الرسل.

• قال الله تعالى في آية البر: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، هذه خمسة أصول، والأصل السادس جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩].

• وفي حديث جبرائيل المشهور عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: «**الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ**»[١].

وفي هذا النص مسائل:

قول المصنف: «والإيمان بالأنبياء».

❊ معنى النبوة والرسالة:

جمع الله لنبيه محمد ﷺ بين النبوة والرسالة، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

أ - معنى النبي لغة وشرعًا:

• النبوة في اللغة العربية:[٢] مشتقة إما من:

(١) أخرجه البخاري، رقم (٥٠).

(٢) انظر: لسان العرب - مادة (نبأ) (١/ ١٦٢، ١٦٣)، ومعجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٨٤، ٣٨٥).

• (النبأ). • أو (النباوة).

• أو (النَّبْوة). • أو (النبي).

١ ـ فإذا كانت مأخوذة من (النبأ): فتكون بمعنى الإخبار؛ لأن النبأ هو الخبر.

٢ ـ وإذا كانت مأخوذة من (النباوة أو النبوة): فتكون بمعنى الرفعة والعلو، لأن النباوة أو النبوة: هي الشيء المرتفع.

٣ ـ أما إذا كانت مأخوذة من (النبي) بدون همز: فيكون معناها الطريق إلى الله عز وجل لأن معنى «النبي»: الطريق.

ولو نظرنا إلى النبوة الشرعية لوجدنا أنها تشمل كل هذه المعاني؛ إذ النبوة إخبار عن الله عز وجل، وهي رفعة لصاحبها لما فيها من التشريف والتكريم، وهي الطريق الموصلة إلى الله سبحانه.

• أما النبوة في اصطلاح الشرع: «فهي خبر خاص يكرم الله عز وجل به أحدًا من عباده فيميزه عن غيره بإيحائه إليه ويوقفه به على شريعته بما فيها من أمر ونهي ووعظ وإرشاد ووعد ووعيد»[(١)].

أما النبي فقد اختلف العلماء في تعريفه:

• فمنهم من قال: هو الذي أوحى الله إليه بشرع[(٢)] ليعمل به ولم يؤمر بتبليغه.

• ومنهم من قال: هو الذي أوحى الله إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله[(٣)].

• ومنهم من قال: هو الذي أوحى الله إليه وأخبره بأمره ونهيه وخبره، ويعمل بشريعة رسول قبله بين قوم مؤمنين[(٤)].

وهذا هو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، ولعله هو أرجح الأقوال وأسلمها من الاعتراض.

فقد اعترض على القول الأول بأنه غير صحيح؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢] يدل على أن كلًّا منهما مرسل، وأنهما مع ذلك

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي، الباب الثاني من شعب الإيمان (ص٢٧٥)، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، بتحقيق فالح بن ثاني.

(٢) المصدر السابق (ص٢٧٥)، وشرح العقيدة الطحاوية (ص١٦٧).

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (٥/ ٧٣٥).

(٤) كتاب النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٥٥).

بينهما تغاير[١]، وكذلك مما يؤكد كون الأنبياء مأمورين بتبليغ قومهم ما أوحي إليهم والحكم بينهم بذلك ما جاء في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي...**» الحديث[٢].

أي: تتولى أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية. والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه[٣].

وقد اعترِض على القول الثاني بأن الضابط الذي ذكروه لا يستقيم، فيوسف عليه السلام كان رسولًا وكان على شريعة إبراهيم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ [غافر: ٣٤].

وكذلك داود وسليمان عليهما السلام كانا رسولين وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾﴾ [النساء: ١٦٣ ـ ١٦٤].

ب ـ معنى الرسول لغة وشرعًا:

الرسول لغة:

- إما مأخوذ من الرِّسل.

والرِّسل: هو الانبعاث على تؤدة. يقال: ناقة رسلة: أي سهلة السير، وإبل مراسيل: منبعثة انبعاثًا سهلًا. ولفظ الرسل متضمن لمعنى الرفق ومعنى الانبعاث. فإذا تصور منه معنى الرفق يقال على رِسْلك، إذا أمرته بالرفق. وإذا تصور منه معنى الانبعاث يقال: إبل مراسيل؛ أي: منبعثة.

ولفظ الرسول اشتق من المعنى الثاني؛ أي: الانبعاث.

فالرسول على هذا الاشتقاق هو المُنبعِث[٤].

---

(١) أضواء البيان (٥/ ٧٣٥).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٥٥)، ومسلم، رقم (١٨٤٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٢١).

(٤) المفردات في غريب القرآن تأليف أبي القاسم حسين محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ص١٩٥) ـ مادة (رسل).

• وإما مأخوذ من الرَّسْل، وهو التتابع، فيقال: جاءت الإبل رَسْلًا؛ أي: متتابعة، ويقال: جاءوا أرْسَالًا: أي: متتابعين.

ومعنى الرسول على هذا الاشتقاق: هو الذي يتابع أخبار الذي بعثه(١).

ولو نظرنا إلى كلا الاشتقاقين، فإنا نجد أن لفظ الرسول في اصطلاح الشرع يدل عليهما، فالرسول مبعوث من قبل الله، وهو كذلك يتابع أخبار الوحي المنزل إليه من الله تعالى.

ولفظ الرسول تارة يقال للقول المُتَحَمَّل كقول الشاعر:

ألا بلِّغ أبا حفص رسولا ....

وتارة لمُتَحَمِّل القول والرسالة(٢).

• والرسول في الشرع: عُرِّف بعدة تعريفات:

• فمن العلماء من عرَّفه بقوله: هو الذي أوحى الله إليه بخبر وأمره بتبليغه للناس، وهؤلاء فرَّقوا بينه وبين النبي بأن النبي أوحي إليه بخبر ولم يؤمر بتبليغه(٣).

• ومنهم من عرَّفه بقوله: هو الذي أُنزل إليه كتاب وشرع مستقل مع المعجزة التي تثبت بها نبوته.

وقالوا: إن النبي هو الذي لم ينزل إليه كتاب وإنما أوحي إليه أن يدعو الناس إلى شريعة رسول قبله(٤).

• ومنهم من قال: إن الرسول هو الذي ينبئه الله ثم يأمره أن يبلغ رسالته إلى من خالف أمره؛ أي: إلى قوم كافرين.

أما النبي فهو من أوحى الله إليه وأخبره بأمره ونهيه وخبره، ويعمل بشريعة رسول قبله بين قوم مؤمنين بهما.

وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية، واستشهد لذلك بأن نوحًا عليه السلام كان هو أول رسول بُعث إلى أهل الأرض، وكان أول شرك بالله قد وقع في قومه.

وقد كان قبل نوح أنبياء كشيث وإدريس عليهما السلام، وقبلهما آدم كان نبيًّا مكلَّمًا، وقد

---

(١) المصدر السابق (ص١٩٥) ولسان العرب ـ مادة (رسل) (١١/ ٢٨٤).
(٢) المصدر السابق (ص١٩٥) ولسان العرب ـ مادة (رسل) (١١/ ٢٨٤).
(٣) شعب الإيمان للبيهقي (ص٢٧٥ ـ ٢٧٦) بتحقيق فلاح بن ثاني، وشرح العقيدة الطحاوية (ص١٦٧).
(٤) أضواء البيان (٥/ ٧٣٥).

كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، وكان المبعوثون في هذه القرون أنبياء فقط[(١)].

وهذا القول الثالث هو أرجح الأقوال.

أما القول الأول فهو غير مسلَّم كما سبق، وإن وضحت في الكلام على معنى النبي. وكذا الأمر بالنسبة للقول للثاني فليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة كما تقدم ذكر ذلك.

* حكم الإيمان بالأنبياء:

وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمَّى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلًا سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءهم وعددهم إلا الله تعالى الذي أرسلهم. فعلينا الإيمان بهم جملة؛ لأنه لم يأت في عددهم نص.

- وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤].

- وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وعلينا الإيمان بأنهم بلَّغوا جميع ما أُرسِلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بيَّنوه بيانًا لا يسع أحدًا ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحل خلافه.

- قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل: ٣٥].
- قال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل: ٨٢]
- قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور: ٥٤].
- قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٢﴾﴾ [التغابن: ١٢].

وأما أولو العزم من الرسل، فقد قيل فيهم أقوال أحسنها: ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة أنهم: «نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم». قال: «وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧].

(١) النبوات (ص٢٥٥ ـ ٢٥٦).

وفي قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]»[(١)].

* تعريف الإيمان بالنبي ﷺ:

«الإيمان بالرسول: هو تصديقه وطاعته واتباع شريعته»[(٢)].

وهذه الأمور هي الركائز التي يقوم عليها الإيمان بالنبي ﷺ وعن بيان هذه الأمور المطلوبة عند الإيمان بالنبي ﷺ.

قال العلماء:

أ ـ أما تصديقه ﷺ فيتعلق به أمران عظيمان:

أحدهما: إثبات نبوته وصدقه فيما بلَّغه عن الله، وهذا مختص به ﷺ[(٣)].

ويندرج تحت هذا الإثبات والتصديق عدة أمور، منها:

١ ـ الإيمان بعموم رسالته إلى كافة الثقلين إنسهم وجِنّهم.

٢ ـ الإيمان بكونه خاتم النبيين ورسالته خاتمة الرسالات.

٣ ـ الإيمان بكون رسالته ناسخة لما قبلها من الشرائع.

٤ ـ الإيمان بأنه ﷺ قد بلّغ الرسالة وأكملها وأدى الأمانة ونصح لأمته حتى تركهم على البيضاء ليلها كنهارها.

٥ ـ الإيمان بعصمته ﷺ.

٦ ـ الإيمان بما له من حقوق خلاف ما تقدم ذكره كمحبته وتعظيمه ﷺ[(٤)].

الثاني: «تصديقه فيما جاء به، وأن ما جاء به من عند الله حق يجب اتباعه. وهذا يجب عليه ﷺ وعلى كل أحد»[(٥)].

فيجب تصديق النبي ﷺ جميع ما أخبر به عن الله عز وجل، من أنباء ما قد سبق وأخبار ما سيأتي، وفيما أحل من حلال وحرّم من حرام، والإيمان بأن ذلك كله

---

(١) انظر: تفسير البغوي (٧/ ٢٧٢).
(٢) كتاب اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (ص٩٢).
(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ٩١).
(٤) لمعرفة تفاصيل هذه الحقوق انظر كتاب: حقوق النبي ﷺ.
(٥) مجموع الفتاوى (١٥/ ٩١).

من عند الله عَزَّوَجَلَّ، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤].

قال شارح العقيدة الطحاوية: «يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانًا عامًّا، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول ﷺ على التفصيل فرض على الكفاية»[(١)].

ب - طاعته واتباع شريعته:

إن الإيمان بالرسول ﷺ كما يتضمن تصديقه فيما جاء به فهو يتضمن كذلك العزم على العمل بما جاء به، وهذه هي الركيزة الثانية من ركائز الإيمان به ﷺ.

وهي تعني: الانقياد له ﷺ وذلك بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه وزجر امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]. فيجب على الخلق اتباع شريعته والالتزام بسنته مع الرضا بما قضاه والتسليم له، والاعتقاد الجازم أن طاعته هي طاعة لله وأن معصيته معصية لله لأنه هو الواسطة بين الله وبين الثقلين في التبليغ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يجب على الخلق الإقرار[(٢)] بما جاء به النبي ﷺ فما جاء به القرآن العزيز أو السنة المعلومة وجب على الخلق الإقرار به جملة وتفصيلًا عند العلم بالتفصيل، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فمن شهد أنه رسول الله شهد أنه صادق فيما يخبر به عن الله تعالى، فإن هذا حقيقة الشهادة بالرسالة»[(٣)].

وقول المصنف: «والملائكة».

وفيه مسائل:

❑ المسألة الأولى: التعريف اللغوي.

قال الكرماني: «الملائكةُ: جمع مَلَكٍ؛ نظرًا إلى أصله الذي هو (مألك) مَفْعَل من

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٦٦).

(٢) يقول ابن تيمية في بيان معنى الإقرار: «إن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد». مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٨، ٦٣٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٤).

الألوكة، بمعنى الرسالة، والتاء زيدت فيه لتأكيد معنى الجمع، أو لتأنيث الجمع»[١].

أصله: الملكلكَ، والمألكة، والمألكُ: الرسالة. ومنه اشتق الملائك؛ لأنهم رسل الله.

وقيل: اشتق من (لَ أ ك) والملأكة: الرسالة، وألكني إلى فلان؛ أي: بلغه عني، والملأك: الملك؛ لأنه يبلِّغ عن الله تعالى.

وقال بعض المحققين: الملك من الملك. قال: والمتولي من الملائكة شيئًا من السياسات يقال له: مَلَك، ومن البشر مَلِك[٢].

☐ المسألة الثانية: التعريف بالملائكة.

«الملائكة عالم غير عالم الإنس وعالم الجن، وهو عالم كريم، كله طهر وصفاء ونقاء، وهم كرام أتقياء، يعبدون الله حق العبادة، ويقومون بتنفيذ ما يأمرهم به، ولا يعصون الله أبدًا»[٣].

وسنرى عبر نصوص الكتاب والسنة صفاتهم التي حدثتنا بها النصوص.

☐ المسألة الثالثة: حكم الإيمان بالملائكة.

والإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان، وأصل من أصول الإيمان، لا يصح إيمان عبد ما لم يؤمن بهم، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

- **والإيمان بالملائكة: يكون على درجتين:**

الدرجة الأولى: الإيمان المجمل.

فيجب أن يكون إيمانًا مُجملًا بجميعهم؛ مَن علمنا منهم ومَن لم نعلم، وأن الله خلقهم من نور، وأنهم عباد مُكرمون، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ولا يأكلون ولا يشربون، ولا يتناكحون ولا يتناسلون.

الدرجة الثانية: الإيمان المفصل.

فيجب أن يكون إيمانًا مُفَصَّلًا بمن ذُكر منهم باسمه؛ كجبريل، وميكائيل،

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١/ ١٩٤).
(٢) راجع: بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي (٤/ ٥٢٤).
(٣) عالم الملائكة الأبرار (ص٨).

وإسرافيل، ومالك، وبصفة مَن ذُكر منهم بوصفٍ؛ كحملة العرش وخزنة النار وجبريل، وبعدد مَن ذُكِر منهم بعددٍ كخزنَة النار وحملة العرش.

وبعمل مَن ذُكِر منهم بعملٍ؛ فمنهم الموكَّل بالجبال، ومنهم الموكَّل بالقَطر، ومنهم الموكَّل بفتنة القبر، ومنهم الموكَّل بالنفخ في الصور وغير ذلك.

نقل السيوطي عن البيهقي في كتابه (شعب الإيمان): «أن الإيمان بالملائكة ينتظم في معانٍ:

أحدها: التصديق بوجودهم.

الثاني: إنزالهم منازلهم، وإثبات أنهم عباد الله وخلقه، كالإنس والجن مأمورون مكلفون، لا يقدرون إلا على ما أقدرهم الله عليه، والموت عليهم جائز، ولكنّ الله تعالى جعل لهم أمدًا بعيدًا، فلا يتوفاهم حتى يبلغوه، ولا يوصفون بشيء يؤدي وصفهم به إلى إشراكهم بالله تعالى، ولا يدعون آلهة كما دعتهم الأوائل.

الثالث: الاعتراف بأنّ منهم رسلًا يرسلهم الله إلى من يشاء من البشر، وقد يجوز أن يرسل بعضهم إلى بعض، ويتبع ذلك الاعتراف بأنّ منهم حملة العرش، ومنهم الصافّون، ومنهم خزنة الجنّة، ومنهم خزنة النار، ومنهم كتبة الأعمال، ومنهم الذين يسوقون السحاب، فقد ورد القرآن بذلك كله أو بأكثره»(١).

• **ومن ثمرات الإيمان بالملائكة**:

أولًا: العلم بعظمة خالقهم تبارك وتعالى وقدرته وسلطانه.

ثانيًا: شكره تعالى على عنايته بعباده، حيث وكَّل بهم مِن هؤلاء الملائكة مَن يقوم بحفظهم وكتابة أعمالهم، وغير ذلك من مصالحهم.

ثالثًا: محبَّة الملائكة على ما قاموا به من عبادة الله على الوجه الأكمل واستغفارهم للمؤمنين(٢).

❐ المسألة الرابعة: صفاتهم وقدراتهم.

❃ مادة خلقهم ووقته:

إنّ المادة التي خلقوا منها هي النور؛ ففي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها وعن

---

(١) الحبائك في أخبار الملائك، للسيوطي (ص١٠). وانظر: مختصر شعب الإيمان: (١/ ٤٠٥ - ٤٠٦).

(٢) انظر: «مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله» (٣/ ٢٥٩).

أبيها: أن رسول الله ﷺ قال: «**خُلقت الملائكة من نور، وخُلِق الجان من مارج من نار، وخُلِق آدم مما وُصِف لكم**»(١).

«ولم يبين لنا رسول الله ﷺ أي نور هذا الذي خلقوا منه، ولذلك فإننا لا نستطيع أن نخوض في هذا الأمر لمزيد من التحديد؛ لأنه غيب لم يرد فيه ما يوضحه أكثر من هذا الحديث»(٢).

ولا ندري متى خُلقوا، فالله ـ سبحانه ـ لم يخبرنا بذلك، ولكننا نعلم أنّ خلقهم سابق على خلق آدم أبي البشر، فقد أخبرنا الله أنه أعلم ملائكته أنه جاعل في الأرض خليفة: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، والمراد بالخليفة آدم عليه السلام، وأمرهم بالسجود له حين خلقه: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ۝٢٩﴾ [الحجر: ٢٩](٣).

* عِظَم خلقهم(٤):

قال الله تعالى في ملائكة النار: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ۝٦﴾ [التحريم: ٦].

ومن الأمثلة على عظم خلقهم ما ورد في الأحاديث التي تتحدث عن ملكين كريمين هما:

١ ـ عِظَم خلق جبريل عليه السلام:

رأى رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام على صورته التي خلقه الله عليها مرتين، هما المذكورتان في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ۝٢٣﴾ [التكوير: ٢٣]، وفي قوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]، عندما عرج به إلى السموات العلا.

وقد ورد في صحيح مسلم: أن عائشة رضي الله عنها سألت الرسول ﷺ عن هاتين الآيتين فقال ﷺ: «**إنما هو جبريل، لم أره على صورته التي خُلق عليها غير هاتين المرَّتين. رأيته منهبطًا من السماء، سادًّا عِظَمُ خَلْقه ما بين السماء إلى الأرض**»(٥).

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٩٦).
(٢) عالم الملائكة الأبرار (ص٩).
(٣) عالم الملائكة الأبرار (ص١٠).
(٤) المصدر: عالم الملائكة الأبرار (ص١٠)، ١١.
(٥) أخرجه مسلم، رقم (١٧٧).

وسئلت عائشة رضي الله عنها عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨﴾ [النجم: ٨]، فقالت: «إنما ذلك جبريل عليه السلام، كان يأتيه في صورة الرجال، وإنه أتاه في هذه المرة في صورته، التي هي صورته، فسدّ أفق السماء»(١).

وورد في صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «رأى محمد ﷺ جبريل له ستمائة جناح»(٢).

وقال ابن مسعود أيضًا في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ۝١٨﴾ [النجم: ١٨]: «أي رفرفًا أخضر قد سدّ الأفق»(٣). وهذا الرفرف الذي سدّ الأفق هو ما كان عليه جبريل، فقد ذكر ابن حجر أن النسائي والحاكم رويا من طريقهما عن ابن مسعود قال: «أبصر نبي الله ﷺ جبريل عليه السلام على رفرف قد ملأ ما بين السماء والأرض»(٤).

وذكر ابن حجر أن ابن مسعود قال في رواية النسائي: «رأى محمد ﷺ جبريل له ستمائة جناح قد سدّ الأفق»(٥).

وفي مسند الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: «رأى رسول الله ﷺ جبريل في صورته، وله ستمائة جناح، كل جناح منها قد سدّ الأفق. يسقط من جناحه التهاويل(٦) من الدرر واليواقيت».

قال ابن كثير في هذا الحديث: «إسناده جيد»(٧).

وقال في وصف جبريل: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢١]، والمراد بالرسول الكريم هنا: جبريل، وذي العرش: رب العزة سبحانه.

٢ ـ عِظم خلقة حَمَلة العرش:

روى أبو داود عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**أُذن لي أن أُحدِّث عن ملك من ملائكة الله، من حملة العرش، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام**»(٨).

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٧٧).
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٤٨٥٦، ٤٨٥٧).
(٣) أخرجه البخاري، رقم (٤٨٥٨).
(٤) فتح الباري (٨/ ٦١١).
(٥) فتح الباري (٨/ ٦١١).
(٦) التهاويل: الأشياء المختلفة الألوان.
(٧) البداية والنهاية (١/ ٤٧).
(٨) أخرجه أبو داود، رقم (٤٧٢٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

ورواه ابن أبي حاتم وقال: (تخفق الطير). قال محقق مشكاة المصابيح: «إسناده صحيح»[(١)].

وروى الطبراني في معجمه الأوسط بإسناد صحيح عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ، رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى، وَعَلَى قَرْنِهِ الْعَرْشُ، وَبَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ وَعَاتِقِهِ خَفَقَانُ الطَّيْرِ سَبْعمِائَةِ سَنَةٍ، يَقُولُ الْمَلَكُ: سُبْحَانَكَ حَيْثُ كُنْتَ**»[(٢)].

❊ أهم الصفات الخَلقية[(٣)]:

• أولًا: أجنحة الملائكة:

للملائكة أجنحة كما أخبرنا الله تعالى، فمنهم من له جناحان، ومنهم من له ثلاثة، أو أربعة، ومنهم من له أكثر من ذلك: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [فاطر: ١].

والمعنى أن الله جعلهم أصحاب أجنحة، بعضهم له جناحان، وبعضهم له ثلاثة أو أربعة، أو أكثر من ذلك.

وقد سبق ذكر الأحاديث التي يخبر فيه الرسول ﷺ أن لجبريل ستمائة جناح.

• ثانيًا: جمال الملائكة:

خلقهم الله على صور جميلة كريمة، قال تعالى في جبريل: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾﴾ [النجم: ٥، ٦]. قال ابن عباس: (ذو مرة): ذو منظر حسن، وقال قتادة: ذو خَلْقٍ طويل حسن. وقيل: ذو مرة: ذو قوة. ولا منافاة بين القولين، فهو قوي وحسن المنظر.

وقد تقرر عند الناس وصف الملائكة بالجمال، كما تقرر عندهم وصف الشياطين بالقبح، ولذلك، تراهم يشبهون الجميل من البشر بالملك، انظر إلى ما قالته النسوة في يوسف الصديق عندما رأينه: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [يوسف: ٣١].

---

(١) مشكاة المصابيح (٣/ ١٢١). وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث رقم (١٥١).
(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم (٦٥٠٣)، وصححه الالباني في صحيح الجامع، رقم (٨٥٣).
(٣) المصدر: عالم الملائكة الأبرار (ص١٢).

❊ أهم الصفات الخُلُقية:

• **أولًا: العلم:**

والملائكة عندهم علم وفير علّمهم الله إيّاه، ولكن ليس عندهم القدرة التي أعطيت للإنسان في التعرف على الأشياء: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾ [البقرة: ٣١ ـ ٣٢].

فالإنسان يتميز بالقدرة على التعرف على الأشياء، واكتشاف سنن الكون، والملائكة يعلمون ذلك بالتلقي المباشر عن الله سبحانه وتعالى.

ولكنّ الذي علمهم الله إياه أكثر مما يعرفه الإنسان، ومن العلم الذي أعطوه علم الكتابة: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢][(١)].

• **ثانيًا: العبادة:**

والملائكة مطبوعون على طاعة الله، ليس لديهم القدرة على العصيان: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾﴾ [التحريم: ٦].

فتركُهم للمعصية، وفِعلُهم للطاعة جبلّة، لا يكلفهم أدنى مجاهدة؛ لأنه لا شهوة لهم.

ولعلّ هذا هو السبب الذي دعا فريقًا من العلماء إلى القول: إن الملائكة ليسوا بمكلفين، وإنهم ليسوا بداخلين في الوعد والوعيد[(٢)].

ويمكن أن نقول: إن الملائكة ليسوا بمكلفين بالتكاليف نفسها التي كُلِّف بها أبناء آدم. أما القول بعدم تكليفهم مطلقًا، فهو قول مردود، فهم مأمورون بالعبادة والطاعة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [النحل: ٥٠]. وفي الآية أنهم يخافون ربهم، والخوف نوع من التكاليف الشرعية؛ بل هو من أعلى أنواع العبودية، كما قال فيهم: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٨].

❊ مكانة الملائكة:

خير ما يوصف به الملائكة أنهم عباد الله، ولكنهم عباد مكرمون، وقد أبطل الله

---

(١) انظر: عالم الملائكة الأبرار لعمر سليمان الأشقر (١/ ٢٢).
(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٤٠٩).

دعوى المشركين حينما زعموا أنّ الملائكة بنات الله، وبيّن أنها دعوى باطلة، لا نصيب لها من الصحة، وقد أكذب الله القائلين بهذا القول، وبيّن حقيقة الملائكة ومكانتهم في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٨].

الملائكة عباد يتصفون بكل صفات العبودية، قائمون بما أوكل إليهم، منفذون للتعاليم، وعلم الله بهم محيط، لا يستطيعون أن يتجاوزوا الأوامر، ولا أن يخالفوا التعليمات الملقاة إليهم، خائفون وجلون. . .

ومن تمام عبودية الملائكة أنهم لا يتقدمون بين يدي ربهم مقترحين، ولا يعترضون على ما أمر من أوامره؛ بل هم عاملون بأمره، مسارعون مجيبون ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنبياء: ٢٧]، وهم لا يفعلون إلا ما يؤمرون به، فالأمر يحركهم، والأمر يوقفهم، ففي صحيح البخاري عن ابن عباس قال: «قال رسول الله ﷺ لجبريل: **ألا تزورنا أكثر مما تزورنا؟** قال: فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم: ٦٤]»[(١)].

❊ نماذج من عبادتهم:

الملائكة عباد الله، مكلفون بطاعته، وهم يقومون بالعبادة والتكاليف بيسر وسهولة. وسنورد ـ هنا ـ بعض العبادات التي حدثنا الله، أو رسوله ﷺ أنهم يقومون بها.

١ ـ التسبيح:

الملائكة يذكرون الله تعالى، وأعظم ذكره التسبيح، يسبِّحه ـ تعالى ـ حملة عرشه: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر: ٧]، كما يسبِّحه عموم ملائكته: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ٥].

وتسبيحهم لله دائم لا ينقطع، لا في الليل، ولا في النهار: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنبياء: ٢٠].

ولكثرة تسبيحهم فإنهم هم المسبِّحون في الحقيقة، وحق لهم أن يفخروا بذلك: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الصافات: ١٦٥ ـ ١٦٦].

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٢١٨).

وما كثرة تسبيحهم إلا لأن التسبيح أفضل الذكر، روى مسلم في صحيحه عن أبي ذر، قال: سئل رسول الله ﷺ: أي الذكر أفضل؟ قال: «**ما اصطفى الله لملائكته ـ أو لعباده ـ: سبحان الله وبحمده**»(١).

٢ ـ الحج:

للملائكة كعبة في السماء السابعة يحجُّون إليها، هذه الكعبة هي التي أسماها الله تعالى: البيت المعمور، وأقسم به في سورة الطور: ﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ۝٤﴾ [الطور: ٤].

قال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: (ثبت في الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال في حديث الإسراء، بعد مجاوزته السماء السابعة: «**ثم رفع بي إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألفًا، لا يعودون إليه آخر ما عليهم**»(٢)؛ يعني: يتعبدون فيه، ويطوفون به كما يطوف أهل الأرض بكعبتهم، والبيت المعمور هو كعبة أهل السماء السابعة، ولهذا وَجَد إبراهيمَ الخليل ـ عليه الصلاة والسلام ـ مُسنِدًا ظهره إلى البيت المعمور؛ لأنه باني الكعبة الأرضية، والجزاء من جنس العمل).

وذكر ابن كثير أن البيت المعمور بحيال الكعبة، أي فوقها، لو وقع لوقع عليها، وذكر أن في كل سماء بيتًا يتعبَّد فيه أهلها، ويصلُّون إليه، والذي في السماء الدنيا يقال له: بيت العزة(٣).

وهذا الذي ذكره ابن كثير من أن البيت المعمور بحيال الكعبة مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقد أخرج ابن جرير من طريق خالد بن عرعرة: (أن رجلًا قال لعلي رضي الله عنه: ما البيت المعمور؟ قال: بيت في السماء بحيال البيت، حرمة هذا في السماء كحرمة هذا في الأرض، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، ولا يعودون إليه)(٤).

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٣١).

(٢) صحيح البخاري، رقم (٣٢٠٧)، وصحيح مسلم، رقم (١٦٢). وفي اللفظ بعض الاختلاف عما هو في الصحيحين.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٢٨ و٤٢٩).

(٤) نقله عن الطبري وإسحاق: ابن حجر في فتح الباري: (٦/ ٣٠٨)، وأطال في الكلام على إسناده وطرقه. وقال فيه الشيخ ناصر الدين الألباني: (ورجاله ثقات غير خالد بن عرعرة، وهو مستور... ثم ذكر أن له شاهدًا مرسلًا صحيحًا من رواية قتادة، قال: ذكر لنا «أن النبي ﷺ قال يومًا لأصحابه: **هل تدرون ما البيت المعمور؟** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: **فإنه مسجد في السماء، تحته الكعبة، لو خرّ لخر عليها**». انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٨٥٩).

٣ ـ خوفهم من الله وخشيتهم له:

ولما كانت معرفة الملائكة بربهم كبيرة، كان تعظيمهم له، وخشيتهم له عظيمة، قال الله فيهم: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٨].

ويبيِّن شدة خوفهم من ربهم ما رواه البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ، ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ، كَالسِّلْسِلَةِ عَلَى صَفْوَانٍ**»[(١)].

قال علي، وقال غيره: (صفوان ينفذهم ذلك. فإذا فُزِّع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق، وهو العلي الكبير)[(٢)].

وفي معجم الطبراني الأوسط بإسناد حسن عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي بِالْمَلَإِ الأَعْلَى، وَجِبْرِيلُ كَالْحِلْسِ الْبَالِي مِنْ خَشْيَةِ اللهِ** ﷻ»[(٣)].

• خامسًا: وقد يفصلون بين متخاصمين ولو كانوا ملائكة:

وقد حدَّثنا الرسول ﷺ من حديث أبي سعيد الخدري عن الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا، وأنه لما هاجر تائبًا جاءه الموت في منتصف الطريق إلى الأرض التي هاجر إليها، فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، فحكّموا فيه ملكًا جاءهم في صورة آدمي، يقول ﵇: «**فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ آدَمِيٍّ، فَجَعَلُوهُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: قِيسُوا مَا بَيْنَ الأَرْضَيْنِ، فَإِلَى أَيَّتِهِمَا كَانَ أَدْنَى فَهُوَ لَهُ، فَقَاسُوهُ فَوَجَدُوهُ أَدْنَى إِلَى الأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ، فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ**»[(٤)].

• سادسًا: سَفَرَة:

وصف الله الملائكة بأنهم ﴿بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴿١٦﴾﴾ [عبس: ١٥ ـ ١٦]؛ أي: القرآن بأيدي سفرة؛ أي: الملائكة؛ لأنهم سفراء الله إلى رسله وأنبيائه، قال البخاري: (سفرة: الملائكة واحدهم سافر، سفرتُ: أصلحت بينهم، وجعلت الملائكة ـ إذا نزلت بوحي الله تعالى وتأديته ـ كالسفير الذي يصلح بين القوم)[(٥)].

---

(١) صحيح البخاري (٦/ ٨٠) (٤٧٠١).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٣٨٠)، ورقمه (٤٧٠١).

(٣) رواه الطبراني في الأوسط (٥/ ٦٤) برقم (٤٦٧٩) قال الألباني: حسن. انظر: الأحاديث الصحيحة (٢٢٨٩)، السنة (٨٢١).

(٤) صحيح مسلم (٤/ ٢١١٨) برقم (٢٧٦٦). (٥) صحيح البخاري (٨/ ٦٩١).

- **سابعًا: بَرَرَة:**

وقد وصف الله تعالى هؤلاء الملائكة بأنهم كِرَامٌ بَرَرَةٌ؛ أي: خُلُقهم كريم حسن شريف، وأخلاقهم وأفعالهم بارة ظاهرة كاملة، ومن هنا ينبغي لحامل القرآن أن يكون في أفعاله وأقواله على السداد والرشاد.

روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مثل الذي يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام، ومثل الذي يقرأ القرآن وهو يتعاهده، وهو عليه شديد، فله أجران**»(١).

- **ثامنًا: الحياء واستحياء الملائكة:**

من أخلاق الملائكة التي أخبرنا الرسول ﷺ بها: الحياء؛ ففي الحديث الذي يرويه مسلم في صحيحه عن عائشة: أن الرسول ﷺ كان مضطجعًا في بيتها، كاشفًا عن فخذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له وهو على تلك الحال، فتحدث، ثمّ استأذن عمر، فأذن له وهو كذلك، فتحدث، ثم استأذن عثمان، فجلس الرسول ﷺ وسوّى ثيابه، فدخل، فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر، فلم تهتش له، ولم تُبالِهِ، ثم دخل عمر، فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عثمان، فجلست، وسوّيت ثيابك، فقال: «**ألا استحيي من رجل تستحيي منه الملائكة؟**»(٢).

- **التاسع: يحبون ويبغضون:**

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ، قَالَ: فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ فَيَقُولُ: إِنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ. وَإِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ فَيَقُولُ: إِنِّي أُبْغِضُ فُلَانًا فَأَبْغِضْهُ، فَيُبْغِضُهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ يُبْغِضُ فَلَانَا فَأَبْغِضُوهُ، قَالَ: فَيُبْغِضُونَهُ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْبَغْضَاءُ فِي الْأَرْضِ**»(٣).

عَن أبي هُرَيْرَة رضي الله عنه عَن النَّبِي ﷺ قَالَ: «**قَالَ لي جِبْرِيل: مَا كَانَ على الأَرْض**

---

(١) صحيح البخاري (٨/ ٦٩١)، ورقمه (٤٩٣٧)، ورواه مسلم (١/ ٥٤٩)، ورقمه (٧٩٨)، واللفظ للبخاري.

(٢) رواه مسلم (٤/ ١٨٦٦)، ورقمه (٢٤٠١).

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٠٣٠) برقم (٢٦٣٧).

شَيْء أبْغض إليَّ من فِرْعَوْن، فَلَمَّا آمن جعلت أحشو فَاهُ حمأة وَأَنا أغطُّه خشيَة أَن تُدرِكَهُ الرَّحْمَة»(١).

- **العاشر: يضحكون ويتأثرون:**

قال رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام: «**ما لي لم أر ميكائيل ضاحكًا قط؟ قال: ما ضحك ميكائيل منذ خُلقت النار**»(٢). يقتضي أن الملائكة يضحكون، وفيه دليل على أنهم يتأثرون.

- **الحادي عشر: منظَّمون في كل شؤونهم:**

الاصطفاف: جاء في الحديث الذي يحث الرسول ﷺ فيه أصحابه على الاقتداء بالملائكة في الاصطفاف للصلاة: «**ألا تصفُّون كما تصفُّ الملائكة عند ربها؟**»، وعندما سئل عن كيفية اصطفافهم، قال: «**يتمُّون الصفوف، ويتراصون في الصف**»(٣).

وفي القرآن عن الملائكة: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات: ١٦٥].

وهم يقومون، ويركعون، ويسجدون، ففي مشكل الآثار للطحاوي، وفي المعجم الكبير للطبراني عن حكيم بن حزام، قال: بينما رسول الله ﷺ في أصحابه إذ قال لهم: «**أتسمعون ما أسمع؟**»، قالوا: ما نسمع من شيء، قال: «**إني لأسمع أطيط السماء، وما تلام أن تئط، ما فيها موضع شبر إلا عليه ملك ساجد أو قائم**»(٤).

- **الثاني عشر: الملائكة منظَّمون في عبادتهم:**

وقد حثَّنا الرسول ﷺ على الاقتداء بهم في ذلك، فقال: «**ألا تصفّون كما تصفّ الملائكة عند ربها؟**»، قالوا: يا رسول الله، وكيف تصفُّ الملائكة عند ربها؟ قال: **يتمُّون الصفوف، ويتراصون في الصف**»(٥).

---

(١) أخرج ابن جرير، والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعًا نحوه. وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر مرفوعًا نحوه أيضًا. وأخرج أبو الشيخ عن أبي أمامة مرفوعًا نحوه أيضًا، قال الشوكاني: وفي إسناد حديث أبي هريرة رجل مجهول، وباقي رجاله ثقات. انظر: فتح القدير للشوكاني.

(٢) أخرجه الروياني في «مسنده» (ق (٢٤٧/٢))، قال الألباني: وهذا إسناد صحيح. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤٢/٦).

(٣) رواه مسلم (٣٢٢/١)، ورقمه (٤٣٠).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير، رقم (٣١٢٢)، قال فيه الألباني: صحيح على شرط مسلم. سلسلة الأحاديث الصحيحة: حديث رقم (٨٥٢).

(٥) رواه مسلم (٣٢٢/١)، ورقمه (٤٣٠).

وفي يوم القيامة يأتون صفوفًا منتظمة: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]، ويقفون صفوفًا بين يدي الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ۝٣٨﴾ [النبأ: ٣٨]، والروح: جبريل.

وانظر إلى دقة تنفيذهم للأوامر، ففي صحيح مسلم، ومسند أحمد عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«آتِي بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ لَا أَفْتَحُ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ»**(١).

• **الثالث عشر: تفتقده إذا غاب عن المسجد وتعوده إذا مرض:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنَّ للمساجدِ أوتادًا؛ الملائكةُ جلساؤهم، إن غابوا يفتقدونهم، وإن مرِضوا عادوهم، وإن كانوا في حاجةٍ أعانوهم»**(٢).

عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«المسجِدُ بيتُ كلِّ تقيٍّ، وتَكَفَّلَ اللهُ لِمَن كانَ المسجِدُ بيتَهُ بالرَّوحِ والرَّحمةِ والجوازِ على الصِّراطِ إلى رِضوانِ اللهِ إلى الجنَّةِ»**(٣).

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما تَوَطَّنَ رجلٌ مسلمٌ المساجِدَ للصلاةِ والذكرِ، إلّا تَبَشْبَشَ اللهُ لَهُ من حينِ يَخرُجُ مِنْ بَيْتِهِ، كما يتَبَشْبَشُ أهلُ الغائِبِ بغائِبِهِمْ، إذا قدِمَ علَيْهم»**(٤).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: **«الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ؛ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ»**(٥).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟»**، قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **«إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ»**(٦).

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ الْمَغْرِبَ فَرَجَعَ مَنْ رَجَعَ

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١٨٨)، ورقمه (١٩٧).
(٢) أخرجه أحمد، رقم (٩٤٢٣)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب رقم (٣٢٩).
(٣) حسنه الألباني لغيره في صحيح الترغيب والترهيب، رقم (٣٣٠).
(٤) حسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٦٠٤).
(٥) صحيح البخاري رقم (٤٤٥).
(٦) صحيح مسلم رقم (٢٥١).

وَعَقَّبَ مَنْ عَقَّبَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُسْرِعًا قَدْ حَفَزَهُ النَّفَسُ، وَقَدْ حَسَرَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ، فَقَالَ: «**أَبْشِرُوا؛ هَذَا رَبُّكُمْ قَدْ فَتَحَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ السَّمَاءِ يُبَاهِي بِكُمُ الْمَلَائِكَةَ، يَقُولُ: انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي قَدْ قَضَوْا فَرِيضَةً وَهُمْ يَنْتَظِرُونَ أُخْرَى**»[(١)].

❋ ثالثًا: هل بين الملائكة والبشر شَبَهٌ في الشكل والصورة:

روى مسلم في صحيحه، والترمذي في سننه عن جابر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «**عُرِض عليَّ الأنبياء، فإذا موسى ضرب من الرجال**[(٢)]، **كأنه من رجال شنوءة، ورأيت عيسى ابن مريم، فإذا أقرب من رأيت به شبهًا عروة بن مسعود، ورأيت إبراهيم صلوات الله عليه، فإذا أقرب من رأيت به شبهًا صاحبُكم، (يعني نفسه) ورأيت جبريل** عليه السلام**، فإذا أقرب من رأيت به شبهًا (دحية)**[(٣)]، وفي رواية: **(دحية بن خليفة)**»[(٤)].

فهل هذا الشبه كائن بين صورة جبريل الحقيقية وصورة دحية الكلبي، أم هو بين الصورة التي يكون بها جبريل عندما يتمثل في صورة بشر؟! الأرجح هذا الأخير؛ لأن جبريل كان يتمثل في صورة دحية كثيرًا[(٥)].

وتشكل الملائكة على صورة أحدٍ من البشر ثبت في القرآن وصحيح السنَّة، وهذا الشبه بين صورة جبريل وصورة دحية الكلبي إنما هو في الصورة التي يكون بها جبريل عندما يتمثل في صورة دحية؛ لأن أصل خلقة الملائكة تختلف عن أصل خلقة الآدميين، والملائكة في أصل خلقتهم ليس بينهم وبين البشر شبه، فهم لا يشبهون بني آدم قط، وإنما يشبهونهم إذا تمثلوا في صورة آدميين.

إن جبريل عليه السلام لا تتغير صورته ولا تتبدل، ولكن يمثل في أعين من رآه يومئذ على شكل دحية الكلبي.

---

(١) رواه ابن ماجه (٨٠١)، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٦٦٠).

(٢) الضرب من الرجال: هو الرجل المتوسط في كثرة اللحم وقلّته. وقيل: الخفيف اللحم.

(٣) ودحية الكلبي: هو دحية بن خليفة بن فروة بن فَضالة الكلبي القضاعي، صاحب رسول الله ﷺ، ورسوله بكتابه إلى عظيم بُصرى ليُوصله إلى هرقل. أسلم دحية قبل بدر، ولم يشهدها، وكان يتشبّه به جبريل عليه السلام، فيأتي رسول الله ﷺ على صورته، وكان من أجمل الناس وجهًا. شهد اليرموك، وسكن المزة من قرى دمشق، وبقي إلى زمن معاوية. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٥٥٠)، والإصابة لابن حجر (١٤٦٣).

(٤) صحيح مسلم (١/١٥٣)، ورقمه (١٦٧). (٥) عالم الملائكة الأبرار (ص١٣).

وهنا يفصل المسألة الإمام عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما هو في النقض على بشر المريسي:

«أن رؤيتهم تلك أنَّهم يعلمون يومئذ أن لهم ربًّا لا يعتريهم في ذلك شك، كأنهم في دعواك أيها المريسي لم يعلموا في الدنيا أنَّه ربهم حتى يستيقنوا به في الآخرة، فهذا التفسير إلى الشك أقرب مما ادعيت في قول رسول الله ﷺ في الشك والشرك، لا بل هو الكفر لأن الخلق كلهم مؤمنهم وكافرهم يعلمون يومئذ أن الله ربهم، ألا ترى أنه يقول: ﴿أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ [السجدة: ١٢]؟ فالشك في الله هذا الذي تأولته أنت في الرؤية لا ما قال رسول الله ﷺ، ويلك إن الله لا تتغير صورته ولا تتبدل ولكن يمثل في أعينهم يومئذ، أولم تقرأ كتاب الله ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٤]؟ وهو الفعال لما يشاء، كما مثل جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مع عظم صورته وجلالة خلقه في عين رسول الله ﷺ في صورة دحية الكلبي، وكما مثَّله لمريم بشرًا»[(١)].

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن قول النبي ﷺ: «**ورأيت جبريل** عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، **فإذا أقرب من رأيت به شبهًا (دحية)**»، وفي رواية: «**دحية بن خليفة**»[(٢)].

فهل هذا الشبه كائن بين صورة جبريل الحقيقية وصورة دحية الكلبي، أم لا؟

قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «فلا نعتقد أن ما تخيله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك؛ بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها؛ بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته، وإن كان ما رآه مناسبًا مشابهًا لها، فالله تعالى أجل وأعظم»[(٣)].

❋ علاقة الملائكة بالإنسان:

الملائكة عليهم السلام خلقهم الله من نور، وهم من عالم الغيب، أطلعنا الله على شيء من أخبارهم بالقدر الذي أراده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا عِلْم لنا بعالَم الملائكة إلا في حدود ما أخبرنا عنهم ربنا سبحانه في قرآنه الكريم، أو ما جاء وصحَّ عن رسول الله ﷺ، وأيُّ خبر عن الملائكة خارج عن هذين الأصلين يعتبر رجمًا بالغيب.

---

(١) (ص٣٨٨ ـ ٣٩٠) لشيخ الإسلام ابن تيمية وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٧/ ١٣٨).
(٢) صحيح مسلم (١/ ١٥٣).
(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٢٥) [ط. مجمع الملك فهد].

• بدأت علاقة الملائكة بآدم عليه السلام قبل خلقه:

حينما قال الله تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وجاء الرد من الملائكة: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠].

• وحينما أراد الله أن يخلق آدم عليه السلام من تراب الأرض أرسل ملكًا ليقبض قبضة من التراب[١]، ثم خلق آدم، وظلَّ بين الماء والطين حينًا من الدهر، ثم أوحى الله سبحانه إلى الملائكة: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الحجر: ٢٩].

فسجدت الملائكة بمجرد صدور الأمر الإلهي؛ تعظيمًا لأمر الله سبحانه.

• آدم عليه السلام يسلِّم على الملائكة بتحية الإسلام وترد عليه الملائكة

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَنَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ عَطَسَ فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ، فَحَمِدَ اللهَ بِإِذْنِهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: رَحِمَكَ اللهُ يَا آدَمُ، اذْهَبْ إِلَى أُولَئِكَ المَلَائِكَةِ، إِلَى مَلَإٍ مِنْهُمْ جُلُوسٍ، فَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، قَالُوا: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ بَنِيكَ بَيْنَهُمْ»**[٢].

• دعاء الملائكة لآدم: **«يرحمك الله»**:

فقد ثبت أنه عندما نفخ الله سبحانه الروحَ في آدم عليه السلام عطس آدم وقال: **«الحمد لله»**، فقالت له الملائكة: **«يرحمك الله»**.

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ: **«ذَلِكَ خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَإِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ فَسَارَ فِيهِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَى، فَاسْتَوَى جَالِسًا فَعَطَسَ فَأَلْقَى اللهُ عَلَى لِسَانِهِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَحِمَكَ اللهُ»**[٣].

• **نزول آدم عليه السلام إلى الأرض:**

وبعد أن نزل آدم إلى الأرض لعمارتها، جعل الله سبحانه من الملائكة رُسُلًا إلى بني آدم، فكانت الكتب السماوية التي نزلت إلى الأنبياء والمرسلين، من أول صحف إبراهيم إلى ختام الأنبياء المرسلين.

---

(١) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٢١٠) برقم (٧٧٣).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ٤٥٣) (٣٣٦٨) وهو صحيح، انظر: مشكاة المصابيح (٣/ ١٣٢١) (٤٦٦٢).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٢٥٩) (٥٥٦٩).

- **العلاقة المباشرة بين البشر وبين الملائكة:**

أمَّا بالنسبة للعلاقة المباشرة بين البشر وبين الملائكة، فإن بدايتها من يوم إرسال الملك لينفخ الروح في الجنين في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وشقي أم سعيد، ومن بعد ذلك مع مولده، ثم هم معه في طفولته، وتستمرُّ هذه العلاقة في حياته كلها، وأشد ما تكون هذه العلاقة عند الشدائد، وبالذات يوم وفاته ويوم بعثه، ثم بعد ذلك عند الحساب، وبعدها إما في الجنة بإذن الله، أو في النار التي عليها ملائكة غلاظ شِداد.

- **الملائكة حُرَّاسٌ على السماوات المسلَّحة بالشهب:**

وعاش الإنسان يتأرجح بين الهدى والضلال؛ تارةً يأخذ زمام الأمور بيده، وتارةً تستهويه الشياطين في الأرض حيرانَ، وكلما أغلق الإنسان بابًا من أبواب الضلال، أتاه الشيطان من باب آخر، فجاءتْه الشياطين، ووصل الأمر إلى أن استرقَ الشياطينُ السمعَ في السماء الدنيا، ويوحون إلى أوليائهم زُخرفَ القول، فكانت النجدة من عند الله سبحانه وتعالى للبشر أن جعل حُرَّاسًا على السموات من الملائكة المسلحة ضمنًا بالشهب لمنع الشياطين من استراق السمع لتضليل الناس، واعترفت الشياطين بذلك كما جاء في سورة الجن: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝٨﴾ [الجن: ٨].

- **الملائكة شهودٌ على أفعال بني آدم:**

ومن قبل ذلك ومن بعده جعل الله سبحانه من الملائكة شهودًا على أفعال بني آدم بأن جعل منهم الكرام الكاتبين، كل هذا بإذن الله تعالى، كما قالت الملائكة فيما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ۝٦٤﴾ [مريم: ٦٤].

- **ملك الأرحام عليه السلام:**

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَرَفَعَ الْحَدِيثَ، أَنَّهُ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ عز وجل قَدْ وَكَّلَ بِالرَّحِمِ مَلَكًا، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ نُطْفَةٌ، أَيْ رَبِّ عَلَقَةٌ، أَيْ رَبِّ مُضْغَةٌ، فَإِذَا أَرَادَ اللهُ أَنْ يَقْضِيَ خَلْقًا قَالَ: قَالَ الْمَلَكُ: أَيْ رَبِّ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الْأَجَلُ؟ فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ**»(١).

---

(١) أخرج مسلم (٤/٢٠٣٨) برقم (٢٦٤٦).

• **علاقة الملائكة بالأطفال:**

وبعد الولادة مباشرة تبدأ رسالة الوالدين برعاية الوليد في طعامه وشرابه، لا يأكلان حتى يأكل، ولا ينامان حتى ينام؛ لأنه ليس له سن يقطع، ولا يد تبطش، وهذه هي رعاية المادة أو الجسم، فمن يرعى الروح في عالم جديد؟ أو من يستطيع أن يتعامل مع سرٍّ من أسرار الله؟ فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلَهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦] إلى ﴿عَتِيدٌ ١٨﴾ [ق: ١٨]، قَالَ: «**جَعَلَ اللهُ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَافِظَيْنِ فِي اللَّيْلِ، وَحَافِظَيْنِ فِي النَّهَارِ، يَحْفَظَانِ عَلَيْهِ عَمَلَهُ، وَيَكْتُبَانِ أَثَرَهُ**»(١).

• **علاقة الملائكة بابن آدم إذا بلغ سن التكليف:**

وينمو الوليد على ذلك، إلى أن يصل إلى سن التكليف، فتبدأ علاقة من نوع جديد بينه وبين الملائكة، فيجعل الله عن يمينه ملكًا يدوِّن له حسناته، وعن شماله ملكًا يسجِّل عليه سيئاته، كما يقول ﷻ في سورة (ق): ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ١٨﴾ [ق: ١٧، ١٨].

• **علاقة الملائكة بمن راح إلى المسجد منتظر الصلاة:**

كما ثبت أن الملائكة تستغفر لمنتظر الصلاة ومن في حكمه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**المَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ**»(٢).

قال ابن بطال: قوله ﷺ: «**الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلَّاه**»، تفسير لقوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٧]، يريد: المصلين، والمنتظرين للصلاة، ويدخل في ذلك من أشبههم في المعنى، ممن حبس نفسه على أفعال البرِّ كلها، والله أعلم. انتهى(٣).

ومن كان في طريقه للمسجد، فكأنه في صلاة؛ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِذَا ثُوِّبَ لِلصَّلَاةِ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأْتُوهَا وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ**»(٤).

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢١/ ٤٢٥).
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٩٦) (٤٤٥) و(١/ ١٣٢) (٦٥٩).
(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ٢٨٤).
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٤٢١) (٦٠٢).

وعلى هذا، فإنه يرجى له أن يكون ممن تستغفر لهم الملائكة.

فالذهاب إلى المسجد ثوابه عظيم، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟**»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ**»[(١)].

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من تطهر في بيته، ثم مشى إلى بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله، كانت خطواته إحداهما تحط خطيئة، والأخرى ترفع درجة**»[(٢)].

• **الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم:**

ثبت في الأحاديث الصحيحة أن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم، فهم يتأذون من الرائحة الكريهة، والأقذار، والأوساخ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ، الثُّوم**، وقَالَ مَرَّةً: **مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكُرَّاثَ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَّى مِمَّا يَتَأَذَّى مِنْهُ بَنُو آدَمَ**»[(٣)].

• **البُصاق عن اليمين في الصلاة تَتَأَذَّى منه الملائكة:**

نهى الرسول ﷺ عن البصاق عن اليمين في أثناء الصلاة؛ لأن المصلي إذا قام يصلي يقف عن يمينه ملك، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يبصق أمامه، فإنما يناجي الله ما دام في مصلاه، ولا عن يمينه؛ فإن عن يمينه ملكًا، وليبصق عن يساره، أو تحت قدمه فيدفنها**»[(٤)].

• **لا تدخل الملائكة بيتًا فيه صورة، ولا كلب، ولا جُنب:**

قال ابن كثير[(٥)]: ثبت في الحديث المروي في الصحاح والمسانيد والسنن من حديث جماعة من الصحابة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لا تدخل الملائكة بيتًا فيه صورة، ولا كلب، ولا جُنب**»[(٦)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢١٩) (٢٥١).

(٢) أخرجه مسلم برقم (٦٦٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٣٩٥) (٥٦٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٤١٦). (٥) البداية لابن كثير (١/ ٥٥).

(٦) رواه أبو داود (٢٢٧)، والنسائي (٧/ ١٨٥)، وابن حبان (٤/ ٥) (١٢٠٥)، والحاكم (١/ ٢٧٨). =

• **حفظُ الملائكة العبد عمومًا من أمر الله:**

كما يدل أن الملائكة لا تحفظ العبد مما يأتي من قضاء الله وقدره، قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ١١﴾ [الرعد: ١١].

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٞ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد: ١١] وَالْمُعَقِّبَاتُ مِنْ أَمْرِ اللهِ، وَهِيَ الْمَلَائِكَةُ.

وَقَالَ عِكْرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾ قَالَ: مَلَائِكَةٌ يَحْفَظُونَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفِهِ، فَإِذَا جَاءَ قَدَرُ اللهِ خَلَّوا عَنْهُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا لَهُ مَلَك مُوَكَّلٌ، يَحْفَظُهُ فِي نَوْمِهِ وَيَقَظَتِهِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْهَوَامِّ، فَمَا مِنْهَا شَيْءٌ يَأْتِيهِ يُرِيدُهُ إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ: وَرَاءَكَ، إِلَّا شَيْءٌ يَأْذَنُ اللهُ فِيهِ فَيُصِيبُهُ[(١)].

قال البغوي في التفسير: يحفظونه من أمر الله؛ يعني: بأمر الله؛ أي: يحفظونه بإذن الله تعالى ما لم يجئ المقدور، فإذا جاء المقدور خلوا عنه.

وقيل: يحفظونه من أمر الله: أي مما أمر الله به من الحفظ عنه[(٢)].

وقال القرطبي في التفسير: يحتمل أن يكون توكيل الملائكة بهم لحفظهم من الوحوش والهوام والأشياء المضرة، لطفًا منه به، فإذا جاء القدر خلوا بينه وبينه[(٣)].

وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم: وحفظ الله لعبده يدخل فيه نوعان: أحدهما حفظه له في مصالح دنياه؛ كحفظه في بدنه وولده وأهله وماله، ويحفظانه مما لم يقدر، فإذا جاء القدر خلوا بينه وبينه[(٤)].

• **علاقة الملائكة بالمسلم في حياته اليومية:**

وهذه العلاقة تستمر معك بطول الحياة وعرضها، فإذا ذهبتَ إلى المسجد

= من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ٤٦): ثابت، وحسنه ابن حجر في «تخريج مشكاة المصابيح» (١/ ٢٤٢) كما قال ذلك في المقدمة.

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٤٣٨).

(٢) انظر: تفسير البغوي المسمّى معالم التنزيل في تفسير القرآن (٣/ ٩).

(٣) انظر: تفسير القرطبي المسمَّى الجامع لأحكام القرآن (٩٢٩١).

(٤) انظر: جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم (١/ ٤٦٥).

للصلاة، يقول ملكٌ بجوارك: «اللّهم اغفر له، اللّهم احفظه»(١)، لا يتركك حتى تنصرف، وإذا أنفقتَ مما آتاك الله شيئًا لوجه الله، يدعو لك ملك من قِبل الله تعالى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ العِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا**»(٢). وهكذا، كلما هَممت بطاعة ابتغاءَ وجه الله تعالى.

• **علاقة الملائكة بمن يصلِّي على رسول الله ﷺ:**

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب: ٥٦].

• **قعود الملائكة يوم الجمعة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول:**

عن أبي هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلَائِكَةٌ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَوُا الصُّحُفَ، وَجَاءُوا يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ**»(٣).

• **علاقة حملة العرش بالذين آمنوا بالله تعالى:**

وهم قد يقتصرون بصالح دعواتهم وصلواتهم للمؤمنين فقط، وبالدعوات التي تشرح صدر هذا الإنسان، وتثلج قلب كل مؤمن، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿٧﴾﴾ [غافر: ٧].

ولكن في استغفارهم يستغفرون لكل من في الأرض، فيقول تعالى مبيِّنًا ذلك: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥].

• **علاقة الملائكة بالمستقيمين:**

وهؤلاء الذين آمنوا بالله سبحانه وساروا على نهج الله تعالى واهتدَوْا إلى الصراط المستقيم، وسلكوا سبيل الرشد؛ أملًا في الاستقامة، فالملائكة لتدعوا لهم بالتوفيق، فيطمئنونهم ويبشِّرونهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [فصلت: ٣٠].

---

(١) انظر (ص٢١٨) علاقة الملائكة لمن راح إلى المسجد ولمنتظر الصلاة.

(٢) صحيح البخاري (٢/ ١١٥) (١٤٤٢).

(٣) رواه مسلم (٢/ ٥٨٧).

فالملائكة يساهمون في الدعوات والصلوات في ثبات المؤمن على الاستقامة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣].

• **علاقة الملائكة بالإنسان عند الموت:**

وفي نهاية مطافك في الحياة الدنيا، فإن الإنسان إذا احتضره الموت، انقطع رزقه، فقد صحَّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ أَجَلَهَا وَتَسْتَوْعِبَ رِزْقَهَا، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ وَلَا يَحْمِلَنَّ أَحَدَكُمُ اسْتِبْطَاءُ الرِّزْقِ أَنْ يَطْلُبَهُ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنَّ اللهَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ**»(١).

فحين إذ، يتوقف عن التنفس، فيقوم ملك الموت بنزع الروح، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة: ١١].

• **علاقة الملائكة بالميت المؤمن:**

فينادون الذين سبقتْ لهم الحسنى من الله مبشرين برضوان الله ومذكِّرين بحسن الثواب: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

وفي هذا المشهد العظيم، الحمد كله لله ﷻ، ونعم أجر العاملين: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ۖ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزمر: ٧٥].

• **علاقة الملائكة بالميت الكافر:**

قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴿٢٧﴾﴾ [محمد: ٢٧]. وعندما تأتيه المنيَّةُ يقول: ﴿...رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [المنافقون: ١٠، ١١].

ومن مات من الكفار لعنتهم الملائكة لكفرهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾﴾ [البقرة: ١٦١].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١٠/٢٦)، وصححه الشيخ الألباني، انظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته (١/٤١٩).

• **علاقة الملائكة ببني آدم في القبر:**

وفي القبر صح عن رسول الله ﷺ أن ملكان يأتيان إلى الميت فيسألانه ويريانه مقعده في الجنة أو النار، وذلك في نهاية سؤال القبر.

عَن الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ، فَيَقُولُ رَبِّيَ اللهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ دِينِي الْإِسْلَام، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ قَالَ: فَيَقُول: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَيَقُولَانِ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ** - زاد فِي حَدِيث جرير: **فَذَلِك قول الله** ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ الْآيَة ثمَّ اتفقا -، قَالَ: **فينادي مُنَاد من السَّمَاء: أَن قد صدق عَبدِي، فأفرشوه مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، وألبسوه من الْجنَّة**، **قَالَ: فيأتيه من رَوحها وطيبها، قَالَ: وَيفتح لَهُ فِيهَا مد بَصَره**».

عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ كَأَنَّمَا عَلَى رُؤوسِنَا الطَّيْرُ، وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ بِهِ فِي الْأَرْضِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «**اسْتَعِيذُوا باللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ**» مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، - زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «**هَاهُنَا**» -، وَقَالَ: «**وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ خَفْقَ نِعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ حِينَ يُقَالُ لَهُ: يَا هَذَا، مَنْ رَبُّكَ وَمَا دِينُكَ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟**»، قَالَ هَنَّادٌ: قَالَ: «**وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: رَبِّيَ اللهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: دِينِيَ الْإِسْلَامُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟**»، قَالَ: «**فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَيَقُولَانِ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَيَقُولُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللهِ فَآمَنْتُ بِهِ وَصَدَّقْتُ**، زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: **فَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ** ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [إبراهيم: ٢٧]»، الْآيَةَ - ثُمَّ اتَّفَقَا - قَالَ: «**فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ قَدْ صَدَقَ عَبْدِي، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ**»، قَالَ: «**فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا**»، قَالَ: «**وَيُفْتَحُ لَهُ فِيهَا مَدَّ بَصَرِهِ**»، قَالَ: «**وَإِنَّ الْكَافِرَ**»، فَذَكَرَ مَوْتَهُ، قَالَ: «**وَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ، لَا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ، فَأَفْرِشُوهُ مِنَ النَّارِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ النَّارِ،**

وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ»، قَالَ: «فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا»، قَالَ: «وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلَاعُهُ»، زَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ، قَالَ: «ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَبْكَمُ مَعَهُ مِرْزَبَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ، لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ لَصَارَ تُرَابًا»، قَالَ: «فَيَضْرِبُهُ بِهَا ضَرْبَةً يَسْمَعُهَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ فَيَصِيرُ تُرَابًا» قَالَ: «ثُمَّ تُعَادُ فِيهِ الرُّوحُ»(١).

• **علاقة الملائكة بالإنسان يوم البعث:**

ويوم البعث ستخرج من قبرك فتجد ملكًا من قِبَل الله يأخذك ويوقفك في المكان الذي يريده الله لك، أو يسوقك إلى موقفك المناسب، قال تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾﴾ [ق: ٢١].

عن ابن عباس، قوله: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ﴿٢١﴾﴾ قال: السائق من الملائكة، والشهيد: شاهد عليه من نفسه(٢).

• **علاقة الملائكة بيوم الحساب:**

ثم عند الحساب، يوم ينفع الصادقين صدقهم، تأتي الملائكة شفعاء بإذن الله، ولكنَّهم كما قال تعالى: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾ [مريم: ٨٧]، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴿٢٦﴾﴾ [النجم: ٢٦].

• **علاقة الملائكة بعد الحساب:**

وبعد الحساب، إما جنة وإما نار:

١ ـ فبالنسبة لأهل الجنة: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الرعد: ٢٣].

٢ ـ أما أهل النار، فسيجدون التوبيخ اللائق بهم: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الزمر: ٧١].

ثم بعد ذلك، يتلفتون في النار لعلهم يجدون مخرجًا منها، فينادون على خازن جهنم: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزخرف: ٧٧].

وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾ [التحريم: ٦].

• **علاقة الملائكة بمن دخل الجنة:**

ثم يباركونهم ويهنئونهم بعدما يزفونهم إلى الجنة؛ قال تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا

---

(١) رواه أبو داود في سننه (٤/٢٣٩) (٤٧٥٣)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود.

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٢/٣٤٨).

وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤].

والموضع الصحيح لهذا الحبِّ الذي وهبه لنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ٧].

مسألة: التفاضل بين الملائكة والبشر

* تنبيهات مهمة:

وهذه المسألة قد قال فيها ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المسألة على هذا الوجه لست أعلم فيها مقالة سابقة مفسرة، وربما ناظر بعض الناس على تفضيل الملك، وبعضهم على تفضيل البشر، وربما اشتبهت هذه المسألة بمسألة التفضيل بين الصالح وغيره)[١].

وقال ابن كثير: (أكثر ما توجد هذه المسألة في كتب المتكلمين، والخلاف فيها مع المعتزلة ومن وافقهم).

قال: (أقدم كلام رأيته في هذه المسألة ما ذكره الحافظ ابن عساكر في تاريخه في ترجمة أمية بن سعيد بن العاص أنه حضر مجلسًا لعمر بن عبد العزيز وعنده جماعة، فقال عمر: ما أحد أكرم على الله من كريم بني آدم)، وذكر بقية الواقعة، وفيها معارضة أحدهم بتفضيل الملائكة واستدلال كل[٢].

ولقد نزع جماعة من أهل العلم إلى أن هذه من فضول المسائل، قال البيهقي في التفاضل بين الملائكة والبشر: (والأمر فيه سهل، وليس فيه من الفائدة إلا معرفة الشيء على ما هو به)[٣].

وقال شارح الطحاوية: (وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة لقلة ثمرتها، وأنها قريب مما لا يعني، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)[٤].

وقال: (وحاصل الكلام أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا، لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول)[٥].

ونقل عن تاج الدين الفزاري من كتاب له في تفضيل البشر على الملك ما نصُّه:

---

(١) الفتاوى (٤/ ٣٥٤).

(٢) البداية والنهاية (١/ ٥٤)، تهذيب تاريخ دمشق (٣/ ١٣٦).

(٣) شعب الإيمان (١/ ١٨٢). (٤) شرح الطحاوية (٢٧٨).

(٥) شرح الطحاوية (٢٨٨).

(اعلم أن هذه المسألة من بدع الكلام التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة ولا مَن بعدَهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كبير المقاصد، ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع عن الكلام فيها جماعة من الأعيان، وكل متكلم فيها من علماء الظاهر بعلمه لم يخل كلامه من ضعف واضطراب)(١).

ولم تكن المسألة عند السلف موضع نظر وأخذ ورد، ولم تكن لهم بها عناية فائقة بحيث ينصبونها موضوعًا للنظر والاستدلال، ولم يقع بينهم فيها كلام وخلاف.

وقد رويت عن الصحابة أحاديث موقوفة ومرفوعة فيها ذكر لهذه المسألة في بعضها تفضيل المؤمن على الملائكة، وبعضها تفضيل المؤمن على بعض الملائك، وبعضها تفضيل بني آدم على الملائكة، ولكنها أحاديث إما ضعيفة أو موضوعة مثل:

حديث: «المؤمن أكرم على الله ﷻ من بعض الملائكة»(٢).

وحديث: «أن الملائكة قالت: يا ربنا أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها ويشربون ويلبسون، ونحن نسبِّح بحمدك ولا نأكل ولا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة، فقال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن، فكان»(٣).

وحديث: «ما من شيء أكرم على الله يوم القيامة من بني آدم، قيل: يا رسول الله، ولا الملائكة؟ قال: الملائكة مجبورون بمنزلة الشمس والقمر»(٤)، وكلها ضعيف وموضوع.

---

(١) شرح الطحاوية (٢٩٧).

(٢) رواه ابن ماجه (٧٨٦) والبيهقي في (شعب الإيمان) (١/ ١٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه [فيه أبو المهزم]، قال البيهقي: متروك، وقال الزيلعي في (تخريج الكشاف) (٢/ ٢٧٨): [فيه] أبو المهزم تركه، شعبة، وقال البيهقي: متروك، وقد روي موقوفًا، وضعفه الألباني في ضعيف ابن ماجه.

(٣) رواه الطبراني في (المعجم الأوسط) (٦/ ١٩٦) (٦١٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال ابن تيمية في (بغية المرتاد) (٢٢٤): ثابت بالإسناد على شرط الصحيح، وقال ابن القيم في (مختصر الصواعق المرسلة) (٤٠٥): إسناده صحيح، روي مرسلًا، وقال ابن كثير في (البداية والنهاية) (١/ ٤٩): مرفوع، وهو أصح.

(٤) رواه الطبراني كما في (مجمع الزوائد) (١/ ٨٧) والبيهقي (١/ ١٧٤) (١٥٣) من حديث ابن عمرو رضي الله عنهما. قال البيهقي: تفرد به عبيد الله بن تمام، قال البخاري: عنده عجائب، ورواه غيره عن خالد الحذاء موقوفًا، على عبد الله بن عمرو، وهو الصحيح، وقال ابن كثير في تفسيره (٥/ ٩٨): هذا حديث غريب جدًّا، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه =

فهذه مسألة كثر الكلام فيها في كتب المتأخرين من أهل العلم أخذًا وردًا، وطال طولًا أخرجها عن فائدتها وحدِّها.

خلاصة ما قيل فيها: أن الناس فيها على أربعة أقوال(١):

القول الأول: تفضيل الملائكة على البشر مطلقًا:

القائلون به:

وإليه ذهبت المعتزلة، وبعض الأشعرية، وابن حزم، ومال إليه بعض أهل السنة، وبعض الصوفية.

أدلتهم:

استدلوا بأدلة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لها وجهها في الدلالة على قولهم، منها:

قوله سبحانه في بني آدم: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠﴾ [الإسراء: ٧٠].

وجه الدلالة: فقال ﴿عَلَىٰ كَثِيرٍ﴾، ولم يقل: على كل، ومن عساه أن يكون الخارج من هذا الكثير إلا الملائكة.

وقوله سبحانه: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢].

وجه الدلالة: ومثل هذا دال لغة على أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه.

وقوله سبحانه: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وجه الدلالة: والمعنى عندهم: أني لا أدَّعي فوق منزلتي.

وقوله ﷺ: «**يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه**»(٢).

= عبيد الله بن تمام وهو ضعيف، وقال الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة) (٤٩٨١): منكر مرفوع.

(١) مقالات الإسلاميين (ص٤٨، ٢٢٦، ٤٣٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ٢٣٥)، والفصل (٥/ ٢٠ وما بعدها) (المحلَّى (١/ ١٣) و(أصول الدين) (١٦٦)، والمواقف (٣٦٧)، وفتح الباري (١٣/ ٣٨٦)، وشرح الطحاوية (٢٧٧)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٩٨)، والمواهب اللدنية (٢/ ٤٤)، وغيرها.

(٢) رواه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

وجه الدلالة: وهو نصٌّ في الأفضلية.

وهي أدلة على ما ترى من الدلالة، إلا أن المخالفين ردُّوا على الاستدلال بها وردَّ هؤلاء على ردودهم.

القول الثاني: تفضيل الأنبياء وصالحي البشر على الملائكة.

القائلون به:

وهو مذهب جمهور أهل السنة والجماعة، وكذا جمهور أصحاب الأشعري.

أدلتهم:

واستدلوا بأدلة ظاهرة الدلالة على قولهم، ففي الأنبياء:

قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤].

وجه الدلالة: والفاضل لا يسجد للمفضول.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [الدخان: ٣٢].

وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣].

أما في صالح البشر:

فكقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾﴾ [البينة: ٧].

وقال ابن تيمية بعد ذكر بعض هذه الأحاديث: (وأقلُّ ما في هذه الآثار أن السلف الأولين كانوا يتناقلون بينهم أن صالحي البشر أفضل من الملائكة من غير نكير منهم لذلك، ولم يخالف أحد منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك المستقر عندهم)[(١)].

وقال: (قد كان السلف يحدثون الأحاديث المتضمنة فضل صالح البشر على الملائكة، وتروى على رؤوس الناس، ولو كان هذا منكرًا لأنكروه، فدل على اعتقادهم ذلك)[(٢)].

وقد جاء عن الإمام أحمد أنه كان يفضِّل صالحي المؤمنين على الملائكة،

---

(١) الفتاوى (٤/ ٣٦٩). (٢) الفتاوى (٤/ ٣٧١).

(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٧٩، ٣٠٦).

ويخطِّئ من يفضِّل الملائكة على بني آدم(١).

وقد فصَّل ابن تيمية في هذه المسألة تفصيلًا طويلًا، قرر فيه مذهب أهل السنة تفضيل صالحي البشر على الملائكة(٢).

وهي أدلة في القوة على ما ترى، إلا أن المخالفين ردُّوا على الاستدلال بها وعلى الردِّ ردّ، وإنا إن ذهبنا نتتبع الأدلة والردود ورد الردود لخرج بنا الموضوع عن حدِّه وطال طولًا لا نستطيع الوقوف عند حدٍّ له.

القول الثالث: أن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية.

فقد نقل ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية: (أنه سئل عن صالحي بني آدم والملائكة، أيهما أفضل؟ فأجاب بأن صالحي البشر أفضل باعتبار كمال النهاية، والملائكة أفضل باعتبار البداية، فإن الملائكة الآن في الرفيق الأعلى منزَّهين عما يلابسه بنو آدم، مستغرقون في عبادة الرب، ولا ريب أن هذه الأحوال الآن أكمل من أحوال البشر، وأما يوم القيامة بعد دخول الجنة فيصير حال صالحي البشر أكمل من حال الملائكة)، قال: (وبهذا التفصيل يتبين سر التفضيل، وتتفق أدلة الفريقين، ويصالح كل منهم على حقه)(٣).

القول الرابع: التوقف والسكوت عن التفضيل.

رأى قوم أن الأدلة متكافئة، وأنه كثر فيها الاختلاف، وتشعَّبت فيها الاستدلالات، وتشابكت وعظم فيها الجدال حتى خرج بها بعضهم مخرج المنافرة والمفاخرة، فأخذ يقول: منا الأنبياء ومنا الأولياء، فرد عليه بأن للملائكة أن تقول: أليس منكم فرعون وهامان؟ أليس منكم من ادعى الربوبية؟(٤) وأساء بعضهم الأدب فقال: كان الملك خادمًا للنبي ﷺ، أو أن بعض الملائكة خدموا بني آدم(٥).



---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ٣٥٢).

(٢) بدائع الفوائد (٣/ ١٦٣).

(٣) طبقات الحنابلة (٤/ ٢٠٧).

(٤) شرح الطحاوية (٢٧٩).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٢١﴾ «والإيمان بأن الجنة حق والنار حق، والجنة والنار مخلوقتان، الجنة في السماء السابعة، وسقفها العرش، والنار تحت الأرض السَّابعة السُّفلى، وهما مخلوقتان، قد علم الله عدد أهل الجنة ومن يدخلها، وعدد أهل النار ومن يدخلها، لا تفنيان أبدًا، هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين، في دهر الداهرين، وآدم كان في الجنة الباقية المخلوقة، فأُخرج منها بعدما عصى الله».

الشرح

- **قول المصنف: «والإيمان بأن الجنة حق والنار حق».**

أي: على المسلم الإيمان بالجنة والنار، فهما يدخلان ضمن الإيمان باليوم الآخر الذي هو أصل من أصول الإيمان، فمن أركان الإيمان: الإيمان باليوم الآخر وما يكون فيه من البعث؛ أي: أن الله يبعث الأجساد ويحاسب الخلائق، والإيمان بالميزان والصراط والجنة والنار، فمن أنكر وجود الجنة أو أنكر النار كفر؛ لأنه مكذب لله.

- قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥].

- وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [فاطر: ٣٦]، فمن أنكر الجنة أو النار فقد كذَّب الله، ومن كذَّب الله كفر.

قول المصنف: «والجنة والنار مخلوقتان».

- **الأقوال في المسألة:**

❊ **القول الأول: قول أهل السنة والجماعة.**

أن الجنة والنار الآن مخلوقتان دائمتان لا تفنيان.

قال الإمام ابن القيم: «يذكر السلف في عقائدهم أن الجنة والنار مخلوقتان، ويذكر من صنَّف في المقالات أن هذه مقالة أهل السنة والحديث قاطبة لا يختلفون

فيها، قال أبو الحسن الأشعري في كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: «جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله لا يردّون من ذلك شيئًا».... «ويقرُّون أن الجنة والنار مخلوقتان»، قال ابن القيم بعد أن ساق كلام الأشعري: «والمقصود حكايته عن جميع أهل السنة والحديث أن الجنة والنار مخلوقتان»(١).

أدلتهم:

وقد دل على ذلك من القرآن:

• قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ۝١٥﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]، وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى ورأى عندها جنة المأوى كما في الصحيحين من حديث أنس في قصة الإسراء، وفي آخره: «**ثم انطلق بي جبريل حتى انتهى إلى سدرة المنتهى فغشيها ألوان لا أدري ما هي، قال: ثم دخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ وإذا ترابها المسك**»(٢).

• وفي الصَّحيحين من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»(٣).

• وفي المسند وصحيح الحاكم وابن حبان وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فذكر الحديث بطوله، وفيه: «**فينادي مناد من السماء: أن صَدَقَ عبدي، فأفرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة، قال: فيأتيه من رَوحها وطيبها**»(٤)، وذكر الحديث.

• وفي الصَّحيحين من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا المُؤْمِنُ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ**

---

(١) حادي الأرواح (ص١١ ـ ١٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣١٦٤)، ومسلم في صحيحه (١٦٣) واللفظ للبخاري.

(٣) أخرجه البخاري، رقم (١٣٧٩)، ومسلم، رقم (٢٨٦٦).

(٤) أخرجه البخاري برقم (١٣٠٨)، ومسلم برقم (٢٨٧٠) واللفظ لمسلم.

بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا»(١).

• وفي صحيح أبي عوانة الإسفراييني وسنن أبي داود من حديث البراء بن عازب الطويل في قبض الروح: «**ثم يُفتح له باب من الجنة وباب من النار، فيقال: هذا كان منزلك لو عصيت الله تعالى، أبدلك الله به هذا، فإذا رأى ما في الجنة، قال: ربِّ عجِّل قيام الساعة كيما أرجع إلى أهلي ومالي، فيقال: اسكن**»(٢).

• وفي مسند البزار وغيره من حديث أبي سعيد، قال: شهدنا مع النبي ﷺ جنازة، فقال رسول الله ﷺ: «**أيها الناس، إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فإذا دُفِن الإنسان وتفرق عنه أصحابه جاءه ملك في يده مطراق، فأقعده، فقال: ما تقول في هذا الرجل ـ يعني: محمدًا ﷺ ـ؟ فإن كان مؤمنًا قال: أشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا عبده رسوله، فيقولون له: صدقت، ثم يُفتح له باب إلى النار، فيقولون: هذا كان منزلك لو كفرت بربك، فأما إذا آمنت به فهذا منزلك، فيفتح له باب إلى الجنة، فيريد أن ينهض إلى الجنة، فيقولون له: اسكن**»(٣). وذكر الحديث.

• وفي صحيح مسلم عن عائشة قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ، فذكرت الحديث، إلى أن قالت: ثم قام فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يَخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة**»(٤).

وقال رسول الله ﷺ: «**رأيت في مقامي هذا كل شيء وعدتم، حتى لقد رأيتني آخذ قطفًا من الجنة حين رأيتموني أقدم، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها حين رأيتموني تأخرت**»(٥).

• وفي الصحيحين، واللفظ للبخاري، عن عبد الله بن عباس، قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله، فذكر الحديث، وفيه قال: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يَخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله**»،

---

(١) أخرجه البخاري (٢/٩٨) برقم (١٣٧٤)، ومسلم (٤/ ٢٢٠٠) برقم (٢٨٧٠) واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه أبو عوانة في صحيحه كما في إتحاف المهرة لابن حجر (٢/٤٥٩)، وأبو داود برقم (٤٧٥٣). ولعل هذا لفظ أبي عوانة في صحيحه، والحديث تقدم الكلام عليه مختصرًا.

(٣) أخرجه أحمد، رقم (١١٠٠٠)، والبزار كما في (كشف الأستار) رقم (٨٧٢).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٩٩٧)، ومسلم رقم (٩٠١).

(٥) أخرجه البخاري رقم (٣٥٨)، ومسلم رقم (٩٠٧).

فقالوا: يا رسول الله ﷺ، رأيناك تناولت شيئًا في مقامك ثم رأيناك تكعكعت، فقال: «**إني رأيت الجنة وتناولت عنقودًا، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار فلم أر منظرًا كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء**». قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «**بكفرهن**»، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «**يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيرًا قط**»(١).

• وفي صحيح البخاري عن أسماء بنت أبي بكر عن النبي ﷺ في صلاة الخسوف قال: «**قد دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجئتكم بقطاف من قطافها، ودنت مني النار حتى قلت: أي رب، وأنا معهم؟ فإذا امرأة** حسبت أنه **قال: تخدشها هرة، قلت: ما شأن هذه؟ قالوا: حبستها حتى ماتت جوعًا، لا أطعمتها ولا أرسلتها تأكل**»(٢).

* **القول الثاني: المعتزلة.**

أنكروا خلقهما الآن، فقالوا: الجنة والنار لم تُخلقا بعد، ولكن سوف يخلقهما الله تعالى يوم القيامة، أما الآن فلا توجد جنة ولا نار.

شُبهتهم: سبب هذا القول أن المعتزلة يُعمِلون عقولهم في مقابلة النصوص، فيعارضون النصوص بعقولهم، وهذا من جهلهم ومن ضلالهم، فهم يقولون: لو قلنا إن الجنة والنار مخلوقتان الآن، لصار خلقهما عبثًا؛ لأنهما مخلوقتان وليس فيهما أحد، والعبث محال على الله، فتنزيهًا لله نقول: لا توجد جنة ولا نار الآن؛ لكن يخلقهما الله يوم القيامة حين ينتفع المؤمنون بالجنة ويكون الكفرة في النار.

ويجاب عليهم:

أولًا: قولكم هذا من أبطل الباطل؛ لأن الله تعالى أثبتهما، ونحن نصدق الله ونؤمن بالله، فقد أخبر تعالى أنهما موجودتان، قال عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤]، فهي مُرصَدة مُعدَّة مُهيَّأة.

ثانيًا: أن خلق الجنة وخلق النار الآن وإعدادهما أبلغ في الزجر وأبلغ في التشديد، فإذا علم العاصي أن النار مُعدَّة الآن صار أبلغ في الزجر، وإذا علم المطيع أن الجنة مُعدة صار أبلغ في الشوق.

ثالثًا: نقول: من قال: إن خلقهما الآن عبث؟ فالجنة فيها الوِلدان، وفيها الحور،

(١) أخرجه البخاري رقم (٧١٢).
(٢) رقم (٩٠٤) - (٩).

وأرواح المؤمنين تتنعم في الجنة، وأرواح الشهداء تنعم فيها، كما جاء في الحديث: «**أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح في الجنة وترد أنهارها، وتأكل من ثمارها، حتى يرجعها الله إلى أجسادها**»، والمؤمن إذا مات نقلت روحه إلى الجنة على هيئة نسمة طائر يعلق في الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثون.

• ونعلم أن المؤمن يفتح له باب إلى الجنة فيأتيه من نعيمها، والكافر يفتح له باب إلى النار، فيأتيه من حرِّها وسمومها.

• إذًا، هناك حكمة وفائدة من خلقهما الآن، فهذا من جهل المعتزلة وضلالهم، حيث إنهم عارضوا النصوص بأفهامهم وآرائهم الفاسدة.

قول المصنف: «الجنة في السماء السابعة وسقفها العرش».

العرشُ كما جاءَ في النصوصِ والأخبار هو سقف الجنة: «**إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس فإنه وسطُ الجنةِ وأعلاها وفوقه عرش الرحمٰن**»(١).

فقد دلت الأحاديث على أن العرش مقبَّب الشكل، وأنه على هذا العالم المكون من السموات والأرض وما فيهما كهيئة القبة، فكون العرش سقفًا للفردوس الذي هو أوسط الجنة وأعلاها، يدل على أنه مقبب لأن هذه الصفة لا تكون إلا في المستدير.

ويؤيد وصف هيئة العرش بهذه الصفة ما جاء في حديث الأعرابي الذي جاء فيه أن النبي ﷺ قال: «**إن عرشه على سمواته وأراضيه هكذا**»، وأشار بأصابعه مثل القبة(٢).

---

(١) أخرجه البخاري، برقم (٢٧٩٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٥/ ٩٤ ـ ٩٦، ح٤٧٢٦)، وأخرجه الدارمي في الرد على بشر المريسي (ص٤٤٧). وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥٢). وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، ح١٤٧). والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٣٢، برقم ١٥٤٧). وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٥٥٤ ـ ٥٥٦، ح١٩٨). والدارقطني في الصفات (ص٥١، ح٣٨). وابن منده في التوحيد (١/ ١٨٨، برقم ٦٤٣). واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٤). والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣١٧ ـ ٣١٨، ح٨٨٣). وقد تكلم بعض الأئمة على هذا الحديث: فقال الذهبي في العلو (ص٣٩): «هذا الحديث غريب جدًا فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فالله أعلم، أقال النبي ﷺ هذا أم لا؟ وأما الله فليس كمثله شيء ﷻ، وتقدَّست أسماؤه ولا إلٰه غيره». انتهى كلامه. واستغربه الحافظ ابن كثير في تفسير آية الكرسي من تفسيره (١/ ٣١٠). ثم إن في إسناده اختلافًا.
هذا وقد تكلم ابن القيم في تهذيب السنن (٧/ ٩٥ ـ ١١٧) بكلام طويل نصر فيه تصحيح الحديث، ورد المطاعن التي طُعن بها هذا الحديث، وبخاصة عن ابن إسحاق. والصواب أن =

قول المصنف: «**والنار تحت الأرض السابعة السفلى**».

المسألة الأولى: وجود النار في الحياة الدنيا.

ويدل على ذلك:

من القرآن:

قد ذكر الله تعالى في كتابه في مواضع كثيرة يتعسَّر حدّها ويفوت عدّها ووصفها. وأخبر بها على لسان نبيه، ونعتها فقال عز من قائل[١]:

- ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤].
- وقال: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١].
- وقال: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢].
- وقال: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ نُزُلًا ﴿١٠٢﴾﴾ [الكهف: ١٠٢].
- وقال: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴿١١﴾﴾ [الفرقان: ١١].
- وقال تعالى: ﴿أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٠].

ومن السنَّة:

- ما ورد في الصَّحيحين من حديث ابن عمر عنه أن رسول الله قال: «**إن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يُقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة**»[٢].
- وفيهما أيضًا: «أن النبي ﷺ رأى في صلاة الكسوف النار فلم ير منظرًا أفظع من ذلك»[٣].
- وفي البخاري عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «**اطلعتُ في النار فرأيت أكثر أهلها النساء**»، وفيه دلالة على وجودها حال اطلاعه[٤]، ورواه الترمذي

= هذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف، ولا سيما أن جبير بن محمد قال فيه الحافظ ابن حجر: «مقبول»؛ يعني: إذا توبع، ولم يتابع هنا.

(١) المصدر: يقظة أولي الاعتبار (ص٥١).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٧٩)، ومسلم (٢٨٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٠٥٢) (٤٣١)، ومسلم (٩٠٧) عن ابن عباس.

(٤) يقظة أولي الاعتبار (ص٥٢).

والنسائي أيضًا[١].

• وفي الصحيح (باب صفة النار وأنها مخلوقة الآن): وعن أبي ذر عن النبي ﷺ: «**أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم**»[٢].

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «**اشتكت النار إلى ربها فقالت: ربِّ أكل بعضي بعضًا، فأذِن لها بنفَسين: نَفَس في الشتاء ونَفَس في الصيف، فأشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير**»، أخرجه البخاري[٣]. أي: من ذلك التنفس.

• وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحُمَّى من فيح جهنم فأبردوها بالماء**»، أخرجه البخاري[٤]، وفي رواية: «**من فور جهنم**»، أخرجه عن رافع بن خديج[٥].

وكل ذلك يفيد وجود النار الآن[٦]، وفي مسند أحمد وسنن أبي داود والنسائي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**ولقد أُدنِيت النار مني حتى جعلت أتقيها خشية أن تغشاكم**»، الحديث[٧]، وفي صحيح مسلم من حديث أنس رضي الله عنه قال: «**لو رأيتم ما رأيتُ لضحكتم قليلًا ولبكيتم كثيرًا**»، قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «**رأيت الجنة والنار**»[٨].

❑ المسألة الثانية: مكان النار.

وقد اختلف في هذه المسألة على عدة أقوال[٩]:

القول الأول: أن مكانها في الأرض تحت الأرض السابعة.

القول الثاني: أن جهنم على الأرض، والله أعلم بموضعها على الأرض.

---

(١) هو ضمن الحديث السابق. ورواه البخاري (٣٢٤١، ٥١٩٨، ٦٤٤٩، ٦٥٤٦)، رواه الترمذي (٢٦٠٣)، والنسائي في الكبرى (٩٢٥٩).

(٢) رواه البخاري (٥٣٩) (٦٢٩) عن أبي ذر.

(٣) ورواه (٥٣٦، ٥٣٣، ٥٣٤) عن أبي هريرة.

(٤) رواه (٣٢٦٤، ٥٧٢٣) عن ابن عمر.

(٥) رواه (٥٧٢٦، ٣٢٦٢) عن رافع.

(٦) يقظة أولي الاعتبار (ص٥٣).

(٧) رواه الإمام أحمد (٢/١٥٩)، والنسائي في الكبرى (٣/١٣٧ ـ ١٣٨)، وابن خزيمة (٩٠١)، وابن حبان (٢٨٣٨) بسند صحيح عن ابن عمر.

(٨) أخرجه مسلم (٤٢٦).

(٩) ذكر هذه الأقوال صاحب كتاب يقظة أولي الاعتبار (ص٦٢ ـ ٦٧).

القول الثالث: أن مكان النار حاليًا تحت الأرض السابعة السفلى، ويوم القيامة تبرز وتظهر، قال تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِمَن يَرَىٰ ۝٣٦﴾ [النازعات: ٣٦]؛ أي: في السماء السابعة التي تظهر للناس.

القول الرابع: أن مكانها في السماء.

القول الخامس: التوقف في المسألة، وأنه لم يرد نص صريح في مكانها.

وقد استدل من قال إن مكانها في الأرض:

• بما جاء في الحديث: «**يُجاء يوم القيامة بجهنم لها سبعون ألف زمام، مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها**»[(١)]، وتسجر البحار وتكون جزءًا من جهنم، نسأل الله السلامة والعافية.

• وقد روى الحاكم وصححه ووافقه الذهبي: عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه، قال: «إن أكرم خليقة الله عليه أبو القاسم ﷺ، وإن الجنة في السماء والنار في الأرض»[(٢)].

• وروى أبو الشيخ في كتابه العظمة: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «الجنة في السماء السابعة العليا، والنار في الأرض السابعة السفلى»[(٣)].

• وقال ابن رجب في التخويف من النار: الباب الخامس: في ذكر مكان جهنم: روى عطية عن ابن عباس، قال: الجنة في السماء السابعة ويجعلها الله حيث يشاء يوم القيامة، وجهنم في الأرض السابعة. أخرجه أبو نعيم[(٤)].

• وخرج ابن منده من حديث أبي يحيى القتات، عن مجاهد، قال: قلت لابن عباس: أين الجنة؟ قال: فوق سبع سموات. قلت: فأين النار؟ قال: تحت سبع أبحر مطبقة[(٥)].

• وروى البيهقي بإسناد فيه ضعف عن أبي الذعراء عن ابن مسعود، قال: الجنة في السماء السابعة العليا، والنار في الأرض السابعة السفلى، ثم قرأ: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨﴾ [المطففين: ١٨] ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ۝٧﴾ [المطففين: ٧]. وخرَّجه ابن منده، وعنده: فإذا كان يوم القيامة جعلها الله حيث شاء.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٨٤٢).

(٢) رواه الحاكم (٤/ ٦١٢)، والحارث (٩٣٠ ـ بغية)، والبيهقي في الشعب (٣٦٦).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٦٠٠). (٤) التخويف من النار (ص٦٢).

(٥) عزاه في الفيض (٣/ ٣٦٠) لابن عباس، وعزاه لابن منده ابن رجب في التخويف من النار (ص٧٢).

• وقال محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن بشر بن شغاف عن عبد الله بن سلام، قال: إن الجنة في السماء وإن النار في الأرض. أخرجه ابن خزيمة وابن أبي الدنيا، وروى ابن أبي الدنيا بإسناده عن قتادة، قال: كانوا يقولون إن الجنة في السموات السبع، وإن جهنم لفي الأرضين السبع.

• وروى ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾. قال: الجنة في السماء.

• وقد استدل بعضهم لهذا بأن الله تعالى أخبر أن الكفار يعرضون على النار غدوًّا وعشيًّا؛ يعني: في مدة البرزخ، وأخبر أنه لا تفتح لهم أبواب السماء، فدل على أن النار في الأرض، وقال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴿٧﴾﴾ [المطففين: ٧]. اهـ.

• قال ابن الجوزي في المنتظم: ومما يدل على أن النار في الأرض حديث أبي هريرة، قال: كنا عند رسول الله ﷺ يومًا فسمعنا وجبة، فقال النبي ﷺ: «**أتدرون ما هذا؟ قلنا: الله أعلم. قال: هذا حجر أُرسِل في جهنم منذ سبعين خريفًا، فالآن انتهى إلى قعرها**»[(١)]. انفرد بإخراجه مسلم[(٢)].

فإن قيل: كيف تكون جهنم في الأرض، وقد رآها رسول الله ﷺ ليلة المعراج، فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنه رآها في الأرض في طريقه إلى بيت المقدس، وقد روينا عن ابن الصامت أنه رؤي على سور بيت المقدس الشرقي يبكي، فقيل له في ذلك، فقال: ههنا رسول الله ﷺ أخبرنا أنه رأى جهنم.

والثاني: أنه لا يمتنع في القدرة أن يرى جهنم في الأرض وهو في السماء، وقد بدا له المقدس وهو بمكة فوصفه للقوم.

وقول المصنف: «وهما مخلوقتان، قد علم الله عدد أهل الجنة ومن يدخلها، وعدد أهل النار ومن يدخلها، لا تفنيان أبدًا، هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين، في دهر الداهرين، وآدم كان في الجنة الباقية المخلوقة، فأُخرِج منها بعدما عصى الله».

وفي هذا النص عدة مسائل:

☐ المسألة الأولى: قول المصنف: «وهما مخلوقتان».

وهذه المسألة تقدم ذكرها.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٨٤٤).
(٢) المنتظم لابن الجوزي (١/ ١٨١).

❑ **المسألة الثانية: قول المصنف: «قد علم الله عدد أهل الجنة ومن يدخلها، وعدد أهل النار ومن يدخلها».**

يذكر غير واحد من العلماء هذه المسألة بعينها في كتب الاعتقاد، ومن هؤلاء الإمام الطحاوي حيث يقول: «وقد علم الله تَعَالَى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه»(١).

قالَ ابن أبي العز شارح العقيدة الطحاوية ـ رحمه الله تعالى ـ:

«قال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنفال: ٧٥]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فالله تَعَالَى موصوف بأنه بكل شيء عليم أزلا وأبدًا، لم يتقدم علمه بالأشياء جهالة، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم: ٦٤]. وعن عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِب رضي الله عنه، قال: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]، خرَّجاه في الصَّحيحين»(٢).

وقد أنكر الفلاسفة علم الله بالجزئيات، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ دُونَ الْجُزْئِيَّاتِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُهَا عَلَى وَجْهٍ كُلِّيٍّ، وَيَقُولُونَ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّهُ يَعْلَمُ نَفْسَهُ وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُهُ.

وَقَوْلُهُمْ يَعْلَمُ نَفْسَهُ وَمَفْعُولَاتِهِ حَقٌّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾، لَكِنْ قَوْلُهُمْ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْأَعْيَانَ الْمُعَيَّنَةَ جَهْلٌ وَتَنَاقُضٌ، فَإِنَّ نَفْسَهُ الْمُقَدَّسَةَ مُعَيَّنَةٌ وَالْأَفْلَاكُ مُعَيَّنَةٌ وَكُلُّ مَوْجُودٍ مُعَيَّنٌ.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُعَيَّنَاتِ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ الْمَوْجُودَاتِ؛ إذِ الْكُلِّيَّاتُ إِنَّمَا تَكُونُ كُلِّيَّاتٍ فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ إلَّا الْكُلِّيَّاتِ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئًا مِنْ الْمَوْجُودَاتِ.

تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهؤلاء المتفلسفة الدهرية عندهم أن الله لا يفعل شيئًا بمشيئته ولا يجيب دعاء الداعي؛ بل ولا يعلم الجزئيات ولا يعرف هذا الداعي مِن هذا الداعي، ولا يعرف إبراهيم من موسى من محمد وغيرهم بأعيانهم من

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣١٧). (٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣١٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٩٥).

رسله؛ بل منهم من ينكر علمه مطلقًا كأرسطو وأتباعه، ومنهم من يقول: إنما يعلم الكليات كابن سينا وأمثاله»[(١)].

المسألة الثالثة: قول المصنف: «لا تفنيان أبدًا، هما مع بقاء الله تبارك وتعالى أبد الآبدين، في دهر الداهرين».

قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية: «وَأَمَّا أَبَدِيَّةُ النَّارِ وَدَوَامُهَا، فَلِلنَّاسِ فِي ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ مَنْ دَخَلَهَا لَا يَخْرُجُ مِنْهَا أَبَدَ الْآبَادِ، وَهَذَا قَوْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ أَهْلَهَا يُعَذَّبُونَ فِيهَا، ثُمَّ تَنْقَلِبُ طَبِيعَتُهُمْ وَتَبْقَى طَبِيعَةً نَارِيَّةً يَتَلَذَّذُونَ بِهَا لِمُوَافَقَتِهَا لِطَبْعِهِمْ! وَهَذَا قَوْلُ إِمَامِ الِاتِّحَادِيَّةِ ابْنِ عَرَبِيٍّ الطَّائِيِّ!!

الثَّالِثُ: أَنَّ أَهْلَهَا يُعَذَّبُونَ فِيهَا إِلَى وَقْتٍ مَحْدُودٍ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَيَخْلُفُهُمْ فِيهَا قَوْمٌ آخَرُونَ، وَهَذَا الْقَوْلُ حَكَاهُ الْيَهُودُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَكْذَبَهُمْ فِيهِ، وَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللهُ تَعَالَى، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: ٨٠، ٨١].

الرَّابِعُ: يَخْرُجُونَ مِنْهَا، وَتَبْقَى عَلَى حَالِهَا لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ.

الْخَامِسُ: أَنَّهَا تَفْنَى بِنَفْسِهَا، لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ، وَمَا ثَبَتَ حُدُوثُهُ اسْتَحَالَ بَقَاؤُهُ!! وَهَذَا قَوْلُ الْجَهْمِ وَشِيعَتِهِ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

السَّادِسُ: تَفْنَى حَرَكَاتُ أَهْلِهَا وَيَصِيرُونَ جَمَادًا، لَا يُحِسُّونَ بِأَلَمٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ.

السَّابِعُ: أَنَّ اللهَ يُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ يَشَاءُ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ، ثُمَّ يُبْقِيهَا شَيْئًا، ثُمَّ يُفْنِيهَا، فَإِنَّهُ جَعَلَ لَهَا أَمَدًا تَنْتَهِي إِلَيْهِ.

الثَّامِنُ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُخْرِجُ مِنْهَا مَنْ شَاءَ، كَمَا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ، وَيَبْقَى فِيهَا الْكُفَّارُ، بَقَاءً لَا انْقِضَاءَ لَهُ»[(٢)].

---

(١) الجواب الصحيح (١/ ١١٤).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

وهذا ما دلَّت عليه نصوص الكتاب والسنة، ومن ذلك:

- قوله تعالى عن أهل النار: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ١٦٨، ١٦٩].
- وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ﴿٦٤﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٦٤ ـ ٦٥].
- وقوله: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الجن: ٢٣].
- وقوله: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزخرف: ٧٤، ٧٥].

قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية: «وَقَوْلُهُ: «**لَا تَفْنَيَانِ أَبَدًا وَلَا تَبِيدَانِ**» ـ هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْأَئِمَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَقَالَ بِبَقَاءِ الْجَنَّةِ وَبِفَنَاءِ النَّارِ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَالْقَوْلَانِ مَذْكُورَانِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ إِمَامُ الْمُعَطِّلَةِ، وَلَيْسَ لَهُ سَلَفٌ قَطُّ، لَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَكَفَّرُوهُ بِهِ، وَصَاحُوا بِهِ وَبِأَتْبَاعِهِ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ. وَهَذَا قَالَهُ لِأَصْلِهِ الْفَاسِدِ الَّذِي اعْتَقَدَهُ، وَهُوَ امْتِنَاعُ وُجُودِ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْحَوَادِثِ! وَهُوَ عُمْدَةُ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى حُدُوثِ الْأَجْسَامِ، وَحُدُوثِ مَا لَمْ يَخْلُ مِنَ الْحَوَادِثِ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ عُمْدَتَهُمْ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ. فَرَأَى الْجَهْمُ أَنَّ مَا يَمْنَعُ مِنْ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا فِي الْمَاضِي، يَمْنَعُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ! فَدَوَامُ الْفِعْلِ عِنْدَهُ عَلَى الرَّبِّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُمْتَنِعٌ، كَمَا هُوَ مُمْتَنِعٌ عِنْدَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَاضِي! وَأَبُو الْهُذَيْلِ الْعَلَّافُ شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَافَقَهُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، لَكِنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا يَقْتَضِي فَنَاءَ الْحَرَكَاتِ، فَقَالَ بِفَنَاءِ حَرَكَاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، حَتَّى يَصِيرُوا فِي سُكُونٍ دَائِمٍ، لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى حَرَكَةٍ!! وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي تَسَلْسُلِ الْحَوَادِثِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ دَوَامِ فَاعِلِيَّةِ الرَّبِّ تَعَالَى، وَهُوَ لَمْ يَزَلْ رَبًّا قَادِرًا فَعَّالًا لِمَا يُرِيدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ حَيًّا عَلِيمًا قَدِيرًا. وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ لِذَاتِهِ، ثُمَّ يَنْقَلِبُ فَيَصِيرُ مُمْكِنًا لِذَاتِهِ، مِنْ غَيْرِ تَجَدُّدِ شَيْءٍ، وَلَيْسَ لِلْأَوَّلِ حَدٌّ مَحْدُودٌ حَتَّى يَصِيرَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ الْحَدِّ، وَيَكُونُ قَبْلَهُ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ. فَهَذَا الْقَوْلُ تَصَوُّرُهُ كَافٍ فِي الْجَزْمِ بِفَسَادِهِ. فَأَمَّا أَبَدِيَّةُ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهَا لَا

تَفْنَى وَلَا تَبِيدُ، فَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَخْبَرَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هُود: ١٠٨]؛ أَيْ: غَيْرَ مَقْطُوعٍ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلَهُ: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ﴾ [هود: ١٠٨]»[١].

□ المسألة الرابعة: قول المصنِّف: «وآدم كان في الجنة الباقية المخلوقة، فأُخرِج منها بعدما عصى الله».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والجنة التي أُسكِنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة هي: جنة الخلد، ومن قال: إنها جنة في الأرض بأرض الهند أو بأرض جُدَّة، أو غير ذلك، فهو من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين، فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة.

• والكتاب والسنة يرد هذا القول، وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول.

• قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ إلى قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ [البقرة: ٣٤، ٣٦]. فقد أخبر سبحانه أنه أمرهم بالهبوط، وأن بعضهم عدو لبعض، ثم قال: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾﴾، وهذا يبين أنهم لم يكونوا في الأرض، وإنما أهبطوا إلى الأرض، فإنهم لو كانوا في الأرض وانتقلوا إلى أرض أخرى كانتقال قوم موسى من أرض إلى أرض، لكان مستقرهم ومتاعهم إلى حين في الأرض قبل الهبوط وبعده.

• وكذلك قال في الأعراف لما قال إبليس: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿١٣﴾﴾ [الأعراف: ١٢، ١٣]. فقوله: ﴿فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ يبيِّن اختصاص السماء بالجنة بهذا الحكم، فإن الضمير في قوله: (مِنْهَا) عائد إلى معلوم غير مذكور في اللفظ، وهذا بخلاف قوله: ﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْۗ﴾ [البقرة: ٦١]. فإنه لم يذكر هناك ما أهبطوا فيه، وقال هنا: (اهْبِطُوا) لأن الهبوط يكون من علو إلى سفل، وعند أرض السراة حيث كان بنو إسرائيل حيال

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٢٠ - ٦٢٢).

السراة المشرفة على المصر الذي يهبطون إليه، ومن هبط من جبل إلى واد قيل له: هبط.

وأيضًا، فإن بني إسرائيل كانوا يسيرون ويرحلون، والذي يسير ويرحل إذا جاء بلدة يقال: نزل فيها، لأن في عادته أنه يركب في سيره، فإذا وصل نزل عن دوابه، يقال: نزل العسكر بأرض كذا، ونزل القفل بأرض كذا، لنزولهم عن الدواب.

ولفظ النزول كلفظ الهبوط، فلا يستعمل هبط إلا إذا كان من علو إلى سفل، وقوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ ٱهْبِطُوا۟﴾ [الأعراف: ٢٣ ـ ٢٤].

فقوله هنا بعد قوله: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ يبين أنهم هبطوا إلى الأرض من غيرها، وقال: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٥]. دليل على أنهم لم يكونوا قبل ذلك بمكان فيه يحيون وفيه يموتون ومنه يخرجون، وإنما صاروا إليه لما أهبطوا من الجنة، والنصوص في ذلك كثيرة، وكذلك كلام السلف والأئمة»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما ما ذكرتموه من كون الجنة التي أهبط منها آدم ليست جنة الخلد، وإنما هي جنة غيرها، فهذا مما قد اختلف فيه الناس، والأشهر عند الخاصة والعامة الذي لا يخطر بقلوبهم سواه أنها جنة الخلد التي أعدت للمتقين، وقد نص غير واحد من السلف على ذلك»[(٢)].



---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٦).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/ ١٤)، وقد ذكر المسألة العلامة ابن القيم في كتابيه (حادي الأرواح)، و(مفتاح دار السعادة) وأطال فيها.

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٢٢ «والإيمان بالمسيح الدجال».

الشرح

معنى المسيح[(١)]:

ذكر العلماء ما يزيد عن خمسين قولًا في معنى «المسيح»[(٢)]. وقالوا: إن هذا اللفظ يطلق على الصدّيق وعلى الضِّلِّيل الكذاب، فالمسيح عيسى ابن مريم الصدّيق، مسيح الهدى، يبرئ الأكمه والأبرص، ويحيي الموتى بإذن الله.

والمسيح الدجال هو الضِّلِّيل الكذاب، مسيح الضلالة، يفتن الناس بما يُعطاه من الآيات كإنزال المطر وإحياء الأرض بالنبات وغيرهما من الخوارق.

فخلق الله المسيحين أحدهما ضد الآخر.

وقال العلماء في سبب تسمية الدجال بالمسيح: أن إحدى عينيه ممسوحة، وقيل: لأنه يمسح الأرض في أربعين يومًا.

والقول الأول هو الراجح، لما جاء في الحديث عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدَّجَّالُ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ**»[(٣)].

معنى الدجّال[(٤)]:

الدَّجل: هو الخلط والتلبيس، يقال: دَجَلَ إذًا لبّس ومَوَّهَ، والدجَّال: المُمَوِّه الكذاب، الذي يُكثِر من الكذب والتلبيس.

---

(١) المصدر: أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٧٥).

(٢) ذكر أبو عبد الله القرطبي ثلاثة وعشرين قولًا في اشتقاق هذا اللفظ. انظر: التذكرة (ص٦٧٩)، وأوصلها صاحب القاموس، إلى خمسين قولًا. انظر: «ترتيب القاموس» (٤/ ٢٣٩)، وذكر صاحب القاموس، أنه أورد هذه الأقوال في كتابه «شرح مشارق الأنوار»، وغيره.

(٣) رواه مسلم برقم (٥٢٢١).

(٤) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٧٥ ـ ٢٧٧).

ولفظة «الدجال» أصبحت عَلَمًا على المسيح الأعور الكذاب، وسمِّي الدجال دجالًا لأنه يغطي على الناس كفره بكذبه وتمويهه وتلبيسه عليهم(١).

• **صفة الدجال والأحاديث الواردة في ذلك(٢):**

الدجال رجل من بني آدم، له صفات كثيرة جاءت بها الأحاديث لتعريف الناس به، وتحذيرهم من شره، حتى إذا خرج عرفه المؤمنون فلا يفتنون به؛ بل يكونون على علم بصفاته التي أخبر بها الصادق ﷺ، وهذه الصفات تميزه عن غيره من الناس، فلا يغتر به إلا الجاهل الذي سبقت عليه الشقوة. نسأل الله العافية.

ومن هذه الصفات(٣):

أنه رجل شاب أحمر، قصير، أفحج جعد الرأس، أجلى الجبهة، عريض النحر، ممسوح العين اليمنى، وهذه العين ليست بناتئة ـ منتفخة وبارزة ـ ولا جحراء ـ غائرة ـ كأنها عنبة طافئة.

وعينه اليسرى عليها ظفرة ـ لحمة تنبت عند المآقي ـ غليظة. ومكتوب بين عينيه «ك ف ر» بالحروف المقطعة، أو «كافر» بدون تقطيع، يقرؤها كل مسلم، كاتب وغير كاتب.

ومن صفاته أنه عقيم لا يولد له.

وهذه بعض الأحاديث الصحيحة التي جاء فيها ذكر صفاته السابقة، وهي من الأدلة على ظهور الدجال:

١ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبْطُ الشَّعَرِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطُفُ رَأْسُهُ مَاءً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ مَرْيَمَ. فَذَهَبْتُ أَلْتَفِتُ فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ جَعْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الدَّجَّالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنٍ**»(٤)، وَابْنُ قَطَنٍ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خُزَاعَةَ.

٢ ـ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ ذكر الدجال بين ظهراني الناس، فقال:

---

(١) لسان العرب (١١/٢٣٦ ـ ٢٣٧)، وترتيب القاموس (٢/١٥٢).
(٢) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٧٧ ـ ٢٨٣).
(٣) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٧٧).
(٤) أخرجه البخاري، رقم (٧٠٢٦)، ومسلم، رقم (١٧١).

«إِنَّ اللهَ لَيسَ بِأَعْوَرَ، أَلا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ الْعَينِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَينَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»(١).

٣ - وفي الحديث الطويل الذي رواه النواس بن سمعان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «ذكر رسول الله ﷺ الدجال ذات غداةٍ فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَّعَ حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخلِ». فقال في وصف الدجال: «إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ - شديد جعودة الشعر - عَينُهُ طَافِئَةٌ، كَأَنِّي أُشَبِّهُهُ بِعَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قَطَنٍ»(٢).

٤ - وعن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قال رسول الله ﷺ: **«إِنِّي قَدْ حَدَّثْتُكُمْ عَنِ الدَّجَّالِ حَتَّى خَشِيتُ أَنْ لا تَعْقِلُوا، إِنَّ مَسِيحَ الدَّجَّالِ رَجُلٌ قَصِيرٌ أَفْحَجُ جَعْدٌ أَعْوَرُ مَطْمُوسُ الْعَينِ لَيسَ بِنَاتِئَةٍ وَلا جَحْرَاءَ، فَإِنْ أُلْبِسَ عَلَيكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيسَ بِأَعْوَرَ»**(٣).

٥ - وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«وَأَمَّا مَسِيحُ الضَّلالَةِ فَإِنَّهُ أَعْوَرُ الْعَينِ أَجْلَى الْجَبْهَةِ عَرِيضُ النَّحْرِ فِيهِ دَفَأٌ - انحناء -»**(٤).

٦ - وفي حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«الدَّجَّالُ أَعْوَرُ الْعَينِ الْيُسْرَى، جُفَالُ الشَّعَرِ - كثيره -، مَعَهُ جَنَّةٌ وَنَارٌ، فَنَارُهُ جَنَّةٌ وَجَنَّتُهُ نَارٌ»**(٥).

٧ - وفي حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال النبي ﷺ: **«مَا بُعِثَ نَبِيٌّ إِلا أَنْذَرَ أُمَّتَهُ الأَعْوَرَ الْكَذَّابَ، أَلا إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّ بَينَ عَينَيهِ مَكْتُوبٌ كَافِرٌ»**(٦)، وفي رواية: **«وَمَكْتُوبٌ بَينَ عَينَيهِ (ك ف ر)»**(٧)، وفي رواية عن حذيفة: **«يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ كَاتِبٍ وَغَيرِ كَاتِبٍ»**(٨).

وهذه الكتابة حقيقية على ظاهرها، ولا يشكل رؤية بعض الناس لهذه الكتابة دون

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٣٩)، ومسلم، رقم (١٦٩).
(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٧).
(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٣٢٠)، وصححه الالباني في صحيح أبي داود، وصحيح الجامع الصغير، رقم (٢٤٥٥).
(٤) مسند الإمام أحمد، رقم (٧٩٠٥)، وحسنه الشيخ شعيب، وقال أحمد شاكر: «إسناده صحيح»، وحسنه ابن كثير، انظر: «النهاية/الفتن والملاحم» (١/ ١٣٠)، تحقيق د. طه زيني.
(٥) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٤).
(٦) أخرجه البخاري، رقم (٧١٣١).
(٧) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٣).
(٨) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٤).

بعض، وقراءة الأمي لها: «وذلك أن الإدراك في البصر يخلقه الله للعبد كيف شاء ومتى شاء، فهذا يراه المؤمن بعين بصره، وإن كان لا يعرف الكتابة، ولا يراه الكافر ولو كان يعرف الكتابة، كما يرى المؤمن الأدلة بعين بصيرته ولا يراه الكافر، فيخلق الله للمؤمن الإدراك دون تعلّم؛ لأن ذلك الزمن تنخرق فيه العادات»(١).

ومختصر الجواب عن الإشكال أنّ الله على كلّ شيء قدير، فهو قادر على أن يري هذه الكتابة بعض الناس دون بعض، وقادر على أن يجعل الأمّي يقرؤها.

قال النووي: «الصحيح الذي عليه المحققون أن هذه الكتابة على ظاهرها، وأنها كتابة حقيقية جعلها الله آية وعلامة من جملة العلامات القاطعة بكفره وكذبه وإبطاله، يظهرها الله لكل مسلم كاتب وغير كاتب، ويخفيها عمن أراد شقاوته وفتنته، ولا امتناع في ذلك»(٢).

٨ - ومن صفاته أيضًا ما جاء في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها في قصة الجسّاسة، وفيه قال تميم الداري رضي الله عنه: «فَانْطَلَقْنَا سِرَاعًا حَتَّى دَخَلْنَا الدَّيْرَ فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا»(٣).

٩ - وفتنته عظيمة جدًّا لدرجة أنه ليس بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أكبر من فتنة المسيح الدجال كما جاء، وفي حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ خَلْقٌ أَكْبَرُ مِنَ الدَّجَّالِ**»(٤).

وفي رواية أحمد عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَا بَيْنَ خَلْقِ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ فِتْنَةٌ أَكْبَرُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ**»(٥).

١٠ - وأمّا أن الدجال لا يُولَدُ له، فلما جاء في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصته مع ابن صياد، فقد قال لأبي سعيد: «أَلَسْتَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّهُ لا يُولَدُ لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى»(٦).

والملاحظ في الروايات السابقة أن في بعضها وصف عينه اليمنى بالعور وفي بعضها وصف عينه اليسرى بالعور، وكل الروايات صحيحة، وقد جمع بعض أهل العلم بين هذه الروايات، فقال القاضي عياض: «أن عيني الدجال كلتيهما مَعيبة؛

---

(١) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (١٣/ ١٠٠).
(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (١٨/ ٦٠).
(٣) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٢).
(٤) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٦).
(٥) مسند الإمام أحمد (١٦٢٦٥).
(٦) صحيح مسلم، رقم (٢٩٢٧).

لأن الروايات كلها صحيحة، وتكون العين اليمنى هي العين المطموسة والممسوحة، العوراء الطافئة ـ بالهمز ـ التي ذهب نورها كما في حديث ابن عمر. وتكون العين اليسرى: التي عليها ظفرة غليظة وطافية ـ بلا همز ـ معيبة أيضًا». فهو أعور العين اليمنى واليسرى معًا، فكل واحدة منها عوراء؛ أي: معيبة، فإن الأعور من كل شيء المعيب، لا سيما ما يختص بالعين، فكلتا عيني الدجال معيبة عوراء، إحداهما بذهابهما والأخرى بعيبها.

ووافق القاضي عياض على هذا الجمع النووي، ورجحه القرطبي.

❁ مكان خروج الدجّال[1]:

يخرج الدجال من جهة المشرق من خراسان، من يهودية أصبهان، ثم يسير في الأرض فلا يترك بلدًا إلا دخله، إلا مكة والمدينة، فلا يستطيع دخولهما، لأن الملائكة تحرسهما.

• ففي حديث فاطمة بنت قيس أن النبي ﷺ قال في الدجال: «**أَلا إِنَّهُ فِي بَحْرِ الشَّأْمِ، أَوْ: بَحْرِ الْيَمَنِ، لا بَلْ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ؟ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ، مَا هُوَ؟ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ مَا هُوَ؟ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ**»[2].

• وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: حدّثنا رسول الله ﷺ قال: «**الدَّجَّالُ يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ بِالْمَشْرِقِ يُقَالُ لَهَا: خُرَاسَانُ**»[3].

• وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ مِنْ يَهُودِيَّةِ أَصْبَهَانَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْيَهُودِ عَلَيْهِمُ التِّيجَانُ**»[4].

❁ الأماكن التي لا يدخلها الدجّال[5]:

حُرِّم على الدجال دخول مكة والمدينة حين يخرج في آخر الزمان، لورود الأحاديث الصحيحة بذلك، وأما ما سوى ذلك من البلدان فإن الدجال سيدخلها واحدًا بعد الآخر.

---

(١) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٢٩٦ ـ ٢٩٧).
(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٢).
(٣) أخرجه الترمذي، رقم (٢٢٣٧)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.
(٤) أخرجه أحمد، رقم (١٣٣٤٤)، قال ابن حجر: «صحيح». فتح الباري (١٣/ ٣٢٨).
(٥) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٠٩).

• جاء في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن الدجّال قال: «**وَإِنِّي أُوشِكُ أَنْ يُؤْذَنَ لِي فِي الْخُرُوجِ، فَأَخْرُجَ فَأَسِيرَ فِي الأَرْضِ فَلا أَدَعَ قَرْيَةً إِلا هَبَطْتُهَا فِي أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، غَيْرَ مَكَّةَ وَطَيْبَةَ فَهُمَا مُحَرَّمَتَانِ عَلَيَّ كِلْتَاهُمَا كُلَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَ وَاحِدَةً أَوْ وَاحِدًا مِنْهُمَا اسْتَقْبَلَنِي مَلَكٌ بِيَدِهِ السَّيْفُ صَلْتًا يَصُدُّنِي عَنْهَا، وَإِنَّ عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلائِكَةً يَحْرُسُونَهَا**»(١).

وثبت أيضًا أن الدجال لا يدخل مسجد الطور، والمسجد الأقصى.

• لما روي من حديث جُنادة بن أبي أمية الأزدي قال: أتيت رجلًا من أصحاب النبي ﷺ فقلت له: حَدِّثْنِي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي الدَّجَّالِ، فذكر الحديث وقال: «**وَإِنَّهُ يَلْبَثُ فِيكُمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا يَرِدُ فِيهَا كُلَّ مَنْهَلٍ إِلا أَرْبَعَ مَسَاجِدَ: مَسْجِدَ الْحَرَامِ وَمَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالطُّورِ وَمَسْجِدَ الأَقْصَى**»(٢).

❊ أتْباع الدجال(٣):

أكثر أتباع الدجال من اليهود والعجم والترك، وأخلاط من الناس غالبهم الأعراب والنساء.

• فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**يَتْبَعُ الدَّجَّالَ مِنْ يَهُودِ أَصْبَهَانَ سَبْعُونَ أَلْفًا عَلَيْهِمْ الطَّيَالِسَةُ**»(٤).

والطيالسة: كساء غليظ مخطط.

• وفي رواية للإمام أحمد: «**سَبْعُونَ أَلْفًا مِنَ الْيَهُودِ عَلَيْهِمُ التِّيجَانُ**»(٥).

• وجاء في حديث أبي بكر السابق: «**يَتْبَعُهُ أَقْوَامٌ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطْرَقَةُ**»(٦).

وأما كون الأعراب يتبعون الدجال، فلأن الجهل غالب عليهم، أما النساء، لسرعة تأثرهن وغلبة الجهل عليهن.

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٢).

(٢) أخرجه أحمد، ٢٣٦٨٤، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح، وقال الشيخ الألباني في قصة المسيح الدجال (ص٧١): إسناده صحيح.

(٣) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣١١).

(٤) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٤٤).

(٥) الفتح الرباني ترتيب المسند (٢٤/ ٧٣)، والحديث صحيح. انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٣٨).

(٦) رواه الترمذي برقم (٢٢٣٧)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي.

• جاء في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «**يَنْزِلُ الدَّجَّالُ فِي هَذِهِ السَّبَخَةِ بِمَرِّ قَنَاةَ - وادٍ بالمدينة - فَيَكُونُ أَكْثَرَ مَنْ يَخْرُجُ إِلَيْهِ النِّسَاءُ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَرْجِعُ إِلَى حَمِيمِهِ وَإِلَى أُمِّهِ وَابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ وَعَمَّتِهِ فَيُوثِقُهَا رِبَاطًا مَخَافَةَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ**»[١].

❁ فتنة الدجال[٢]:

فتنة الدجال أعظم الفتن منذ خلق الله آدم إلى قيام الساعة، وذلك بسبب ما يخلق الله معه من الخوارق العظيمة التي تبهر العقول وتحير الألباب.

فقد ورد أن معه جنة ونارًا، جنته نار وناره جنة، وأن معه أنهار الماء وجبال الخبز، ويأمر السماء أن تمطر فتمطر، والأرض أن تنبت فتنبت، وتتبعه كنوز الأرض، ويقطع الأرض بسرعة عظيمة كسرعة الغيث استدبرته الريح، إلى غير ذلك من الخوارق. وكل ذلك جاءت به الأحاديث الصحيحة.

• فعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدَّجَّالُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُسْرَى، جُفَالُ الشَّعَرِ - كَثِيرُهُ - مَعَهُ جَنَّةٌ وَنَارٌ، فَنَارُهُ جَنَّةٌ وَجَنَّتُهُ نَارٌ**»[٣].

• وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّالِ مِنْهُ: مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ: أَحَدُهُمَا رَأْيَ الْعَيْنِ مَاءٌ أَبْيَضُ، وَالآخَرُ رَأْيَ الْعَيْنِ نَارٌ تَأَجَّجُ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا وَلْيُغَمِّضْ ثُمَّ لْيُطَأْطِئْ رَأْسَهُ فَيَشْرَبَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ**»[٤].

• وجاء في حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه في ذكر الدجال: أن الصحابة قالوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا لَبْثُهُ فِي الأَرْضِ؟ قَالَ: «**أَرْبَعُونَ يَوْمًا؛ يَوْمٌ كَسَنَةٍ وَيَوْمٌ كَشَهْرٍ وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ وَسَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ**». قالوا: وَمَا إِسْرَاعُهُ فِي الأَرْضِ؟ قَالَ: «**كَالْغَيْثِ اسْتَدْبَرَتْهُ الرِّيحُ. فَيَأْتِي عَلَى الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ، فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ**

---

(١) مسند أحمد (٧/ ١٩٠) (ح٥٣٥٣) تحقيق أحمد شاكر، وقال: «إسناده صحيح».
(٢) المصدر: أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣١٣).
(٣) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٠، ٦١ - مع شرح النووي).
(٤) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٠، ٦١ - مع شرح النووي).

فَتُمْطِرُ، وَالأَرْضَ فَتُنْبِتُ، فَتَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ - الماشية - أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًا - الأعالي والأسنمة - وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا، وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ - كناية عن الامتلاء وكثرة الأكل -. ثُمَّ يَأْتِي الْقَوْمَ فَيَدْعُوهُمْ فَيَرُدُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُمْ فَيُصْبِحُونَ مُمْحِلِينَ لَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ. وَيَمُرُّ بِالْخَرِبَةِ فَيَقُولُ لَهَا: أَخْرِجِي كُنُوزَكِ، فَتَتْبَعُهُ كُنُوزُهَا كَيَعَاسِيبِ النَّحْلِ. ثُمَّ يَدْعُو رَجُلًا مُمْتَلِئًا شَبَابًا فَيَضْرِبُهُ بِالسَّيْفِ فَيَقْطَعُهُ جَزْلَتَيْنِ رَمْيَةَ الْغَرَضِ ثُمَّ يَدْعُوهُ فَيُقْبِلُ وَيَتَهَلَّلُ وَجْهُهُ يَضْحَكُ»[(١)].

• وجاء في رواية البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن هذا الرجل الذي يقتله الدجال من خيار الناس أو خير الناس، يخرج إلى الدجال من مدينة رسول الله ﷺ فيقول للدجال: «أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَّالُ الَّذِي حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حَدِيثَهُ. فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَرَأَيْتُم إِنْ قَتَلْتُ هَذَا ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ هَلْ تَشُكُّونَ فِي الأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لا. فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَيَقُولُ: واللهِ مَا كُنْتُ فِيكَ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي الْيَوْمَ، فَيُرِيدُ الدَّجَّالُ أَنْ يَقْتُلَهُ فَلا يُسَلَّطُ عَلَيْهِ»[(٢)].

• وفي حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال النبي ﷺ عن الدجال: «وَإِنَّ مِنْ فِتْنَتِهِ أَنْ يَقُولَ لأَعْرَابِيٍّ: أَرَأَيْتَ إِنْ بَعَثْتُ لَكَ أَبَاكَ وَأُمَّكَ أَتَشْهَدُ أَنِّي رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَتَمَثَّلُ لَهُ شَيْطَانَانِ فِي صُورَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَقُولانِ: يَا بُنَيَّ اتَّبِعْهُ فَإِنَّهُ رَبُّكَ»[(٣)].

* الوقاية من فتنة الدجال[(٤)]:

أرشد النبي ﷺ أمته إلى ما يعصمها من فتنة المسيح الدجال، فقد ترك أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك. فلم يدع خيرًا إلا دل أمته عليه ولا شرًّا إلا حذرها منه، ومن جملة ما حذّر منه: فتنة المسيح الدجال؛ لأنها أعظم فتنة تواجهها الأمة إلى قيام الساعة، وكان كل نبي ينذر أمته الأعور الدجال، واختص محمد ﷺ بزيادة التحذير والإنذار، وقد بين الله له كثيرًا من صفات الدجال ليُحذِّرَ أمته، فإنه خارج في هذه الأمة لا محالة؛ لأنها آخر الأمم، ومحمد ﷺ خاتم النبيين. وهذه بعض الإرشادات النبوية التي أرشد إليها المصطفى ﷺ أمته لتنجو من هذه الفتنة العظيمة:

---

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٧).
(٢) أخرجه البخاري، رقم (٧١٣٢)، ومسلم، رقم (٢٩٣٨).
(٣) رواه ابن ماجه برقم (٤٠٦٧)، وصححه الألباني «صحيح الجامع الصغير»، رقم (٧٧٥٢).
(٤) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٢٥).

التمسك بالإسلام، والتسلح بسلاح الإيمان ومعرفة أسماء الله وصفاته الحسنى التي لا يشاركه فيها أحد، فيعلم أن الدجال بشر يأكل ويشرب، وأن الله تعالى منزه عن ذلك، وأن الدجال أعور والله ليس بأعور، وأنه لا أحد يرى ربه حتى يموت والدجال يراه الناس عند خروجه مؤمنهم وكافرهم.

التعوذ من فتنة الدجال، وخاصة في الصلاة، وقد وردت بذلك الأحاديث الصحيحة، منها:

• ما روي عن أم المؤمنين عائشة زوج النبي ﷺ: أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَفِتْنَةِ الْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ**»[(١)].

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ**»[(٢)].

حفظ آيات من سورة الكهف، فقد أمر النبي ﷺ بقراءة فواتح سورة الكهف على الدجال، وفي بعض الروايات خواتيمها، وذلك بقراءة عشر آيات من أولها أو آخرها. ومن الأحاديث الواردة في ذلك:

• حديث النواس بن سمعان الطويل، وفيه قوله: «**فَمَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ**»[(٣)].

• وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْف عُصِمَ مِنَ الدَّجَّالِ**»؛ أي: من فتنته، قال مسلم: قال شعبة: «**مِنْ آخِرِ الْكَهْفِ**»، وقَالَ هَمَّامٌ: «**مِنْ أَوَّلِ الْكَهف**»[(٤)].

قال النووي: «سَبَب ذَلِكَ مَا فِي أَوَّلهَا مِنْ الْعَجَائِب وَالْآيَات، فَمَنْ تَدَبَّرَهَا لَمْ يُفْتَتَن بِالدَّجَّالِ، وَكَذَا فِي آخِرهَا قَوْله تَعَالَى: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن يَتَّخِذُوا﴾»[(٥)].

وهذا من خصوصيات سورة الكهف، فقد جاءت الأحاديث بالحث على قراءتها

---

(١) أخرجه البخاري، رقم (٨٣٢)، ومسلم، رقم (٥٨٩).
(٢) أخرجه مسلم، رقم (٥٨٨).
(٣) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٣٧).
(٤) أخرجه مسلم، رقم (٨٠٩).
(٥) شرح النووي لمسلم (٦/ ٩٣).

وخاصة في يوم الجمعة، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ**»[١].

ولا شك أن سورة الكهف لها شأن عظيم، ففيها من الآيات الباهرات كقصة أصحاب الكهف وقصة موسى مع الخضر وقصة ذي القرنين وبنائه للسد العظيم حائلًا دون يأجوج ومأجوج، وإثبات البعث والنشور والنفخ في الصور، وبيان الأخسرين أعمالًا وهم الذين يحسبون أنهم على الهدى وهم على الضلالة والعمى.

فينبغي لكل مسلم أن يحرص على قراءة هذه السورة وحفظها وترديدها وخاصة في خير يوم طلعت عليه الشمس، وهو يوم الجمعة.

❁ الفرار من الدجال والابتعاد منه[٢]:

والأفضل سكنى مكة والمدينة، والأماكن التي لا يدخلها الدجال، فينبغي للمسلم إذا خرج الدجال أن يبتعد منه، وذلك لما معه من الشبهات والخوارق العظيمة التي يجريها الله على يديه فتنة للناس، فإنه يأتيه الرجل وهو يظن في نفسه الإيمان والثبات فيتبع الدجال، نسأل الله أن يعيذنا من فتنته وجميع المسلمين.

• فعن عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ سَمِعَ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ** - يبتعد - **مِنْهُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ يَتَّبِعُهُ وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ صَادِقٌ بِمَا يُبْعَثُ بِهِ مِنَ الشُّبُهَاتِ**»[٣].

❁ هلاك الدجال[٤]:

يكون هلاك الدجال على يدي المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة، وذلك الدجال يظهر على الأرض ويكثر أتباعه وتعم فتنته، ولا ينجو منها إلا قلة من المؤمنين. وعند ذلك، ينزل عيسى بن مريم عليه السلام على المنارة الشرقية بدمشق، ويلتف حوله عباد الله المؤمنين، فيسير بهم قاصدًا المسيح الدجال، ويكون الدجال عند نزول عيسى عليه السلام متوجهًا نحو بيت المقدس، فيلحق به عيسى عند

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٢/٣٦٨)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» حديث رقم (٦٣٤٦).
(٢) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٢٩).
(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٣١٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.
(٤) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٣٣).

باب «لُد» ـ بلدة في فلسطين قرب بيت المقدس ـ، فإذا رآه الدجال ذاب كما يذوب الملح في الماء، فيقول له عيسى عليه السلام: «**إن لي فيك ربة لن تفوتني**»، فيتداركه عيسى فيقتله بحربته، وينهزم أتباعه فيتبعهم المؤمنون فيقتلونهم، حتى يقول الشجر والحجر: «**يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود**».

وإليك بعض الأحاديث الواردة في هلاك الدجال وأتباعه:

• فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي أُمَّتِي فَيَمْكُثُ أَرْبَعِينَ**»، فذكر الحديث، وفيه: «**فَيَبْعَثُ اللهُ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ كَأَنَّهُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَيَطْلُبُهُ فَيُهْلِكُهُ**»(١).

• وعن مجمع بن جارية الأنصاري رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يَقْتُلُ ابْنُ مَرْيَمَ الدَّجَّالَ بِبَابِ لُدٍّ**»(٢).

• وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه حديثًا طويلًا عن الدجال، وفيه قصة نزول عيسى وقتله للدجال، وفيه قوله ﷺ: «**فَلا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفَسِهِ إِلا مَاتَ، وَنَفَسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ**»(٣).

• وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي خَفْقَةٍ مِنَ الدِّينِ وَإِدْبَارٍ مِنَ الْعِلْمِ**»، فذكر الحديث، وفيه: «**ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ فَيُنَادِي مِنَ السَّحَرِ، فَيَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى الْكَذَّابِ الْخَبِيثِ، فَيَقُولُونَ: هَذَا رَجُلٌ جِنِّيٌّ، فَيَنْطَلِقُونَ، فَإِذَا هُمْ بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ، فَتُقَامُ الصَّلاةُ فَيُقَالُ لَهُ: تَقَدَّمْ يَا رُوحَ اللهِ فَيَقُولُ لِيَتَقَدَّمْ إِمَامُكُمْ فَلْيُصَلِّ بِكُمْ، فَإِذَا صَلَّى صَلاةَ الصُّبْحِ خَرَجُوا إِلَيْهِ، قَالَ: فَحِينَ يَرَى الْكَذَّابُ يَنْمَاثُ كَمَا يَنْمَاثُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ، فَيَمْشِي إِلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ، حَتَّى إِنَّ الشَّجَرَةَ وَالْحَجَرَ يُنَادِي: يَا رُوحَ اللهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ، فَلا يَتْرُكُ مِمَّنْ كَانَ يَتْبَعُهُ أَحَدًا إِلا قَتَلَهُ**»(٤).

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٧٥ ـ ٧٦ ـ مع شرح النووي).

(٢) (الفتح الرباني ترتيب مسند أحمد) (٢٤/ ٨٣) والترمذي (٦/ ٥١٣، ٥١٤ ـ مع تحفة الأحوذي).

(٣) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٧ ـ ٦٨ ـ مع شرح النووي).

(٤) الفتح الرباني ترتيب مسند أحمد (٢٤/ ٨٥ ـ ٨٦)، قال الهيثمي: «رواه أحمد بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح». انظر: (مجمع الزوائد) (٧/ ٣٤٤).

وبقتله - لعنه الله - تنتهي فتنته العظيمة، وينجي الله الذين آمنوا من شره وشر أتباعه على يدي روح الله وكلمته عيسى بن مريم عليه السلام وأتباعه المؤمنين ولله الحمد والمنة.

* الرد على من أنكر حقيقة المسيح الدجال:

قال الشيخ حمود التويجري: «وأما خروج الدجال فقد جاء فيه أكثر من مائة وتسعين حديثًا من الصحاح والحسان، وقد تواترت الأحاديث في خروج الدجال من وجوه متعددة، ولو لم يكن منها سوى الأمر بالاستعاذة من فتنة الدجال في كل صلاة لكان ذلك كافيًا في إثبات خروجه، والرد على من أنكر ذلك.

وقد أنكرت طوائف كثيرة من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة خروج الدجال بالكلية، وردوا الأحاديث الواردة فيه، ذكر ذلك ابن كثير في النهاية، قال: وخرجوا بذلك عن حيز العلماء لردهم ما تواترت به الأخبار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، وذكر النووي في شرح مسلم: «أن مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار إثبات خروج الدجال خلافًا لمن أنكره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة»[1].

وقد تبع الخوارج والجهمية والمعتزلة على إنكار خروج الدجال كثير من المنتسبين إلى العلم في زماننا وقبله بزمان، وأنكر بعضهم كثيرًا من أشراط الساعة مما هو ثابت عن النبي ﷺ، وبعضهم يتأولها على ما يوافق عقليته الفاسدة، ولو كان الذين أشرنا إليهم أهل علم على الحقيقة لما ردوا شيئًا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، ولكانوا يقابلونها بالرضا والقبول والتسليم»[2].

قال الدكتور يوسف الوابل: «ما تقدم من الأحاديث يدل على تواتر خروج الدجال في آخر الزمان، وأنه شخص حقيقة، يعطيه الله ما شاء من الخوارق العظيمة.

وقد ذهب الشيخ محمد عبده إلى أن الدجال رمزٌ للخرافات والدجل والقبائح[3]، وتبعه الشيخ أبو عبية، فذهب إلى أن الدجال رمز لاستشراء الباطل، وليس رجلًا من بني آدم، وهذا التأويل صرف للأحاديث عن ظاهرها بدون قرينة!!

وإليك ما قاله الشيخ أبو عبية في تعليقه على أحاديث الدجال؛ قال: «اختلاف ما روي من الأحاديث في مكان ظهور الدجال، وزمان ظهوره، وهل هو ابن صياد

---

(١) انظر: شرح النووي لمسلم (١٨/٥٨ - ٥٩)، وفتح الباري (١٣/١٠٥).

(٢) إقامة البرهان (ص٦ - ٧).

(٣) انظر: تفسير المنار (٣١٧٣).

أم غيره؟ يشير إلى أن المقصود بالدجال الرمز إلى الشر، واستعلائه، وصولته وجبروته، واستشراء خطره، واستفحال ضرره في بعض الأزمنة، وتطاير أذاه في كثير من الأمكنة، بما يتيسر له من وسائل التمكن والانتشار والفتنة بعض الوقت، إلى أن تنطفئ جذوته، وتموت جمرته بسلطان الحق، وكلمة الله: ﴿إِنَّ ٱلْبَـٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسراء: ٨١]»[١].

ويقول أيضًا: أليس الأولى أن يُفهم من الدجال أنه رمز الشر والبهتان والإفك... إلخ[٢].

ويرد على هذه الأقوال بأن الأحاديث صريحة في أن الدجال رجل بعينه، وليس هناك ما يدل على أنه رمز للخرافات والدجل والباطل، وليس في الروايات اختلاف ولا تعارض، وقد سبق الجمع بينها، وأن أول ما يخرج الدجال من أصبهان من جهة خراسان. وكلها في جهة المشرق، وما قيل عن ابن صياد هل هو الدجال أم غيره؟ وذكر العلماء الأقوال في ذلك.

وإذا تبين هذا، وأن الروايات ليس فيها اضطراب، ولا من حيث مكان خروجه، ولا من حيث زمان ظهوره؛ لم يكن هناك ما يدعو إلى ما ذهبا إليه، لا سيما مع ما جاء من صفاته التي نبَّهت عليها الأحاديث، والتي تدل دون ارتكاب تجوُّز لا داعي له على أنه شخص حقيقة.

وأيضًا؛ فأبو عبية متناقض في تعليقاته على الأحاديث الواردة في الدجال في كتاب الفتن والملاحم لابن كثير؛ فإنه يعلق على قول النبي ﷺ: «**إنه مكتوب بين عينيه (كافر)؛ يقرؤه من كره عمله، أو يقرؤه كل مؤمن**». وقوله: «**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت**».

يقول أبو عبية: «وهذا يقرر كذب الدجال في دعواه الربوبية قبَّحه الله، وأتم عليه غضبه ولعنه»[٣].

فهو هنا يرى أن الدجال إنسان حقيقة، يدَّعي الربوبية، ويدعو عليه بالغضب واللعنة، وفي موضع آخر ينفي أن يكون هناك دجال على الحقيقة، وإنما هو رمز للشر والفتنة!!

ولا شك أن هذا تناقض واضح منه.

---

(١) النهاية الفتن والملاحم (١/١١٨ ـ ١١٩)، تحقيق الشيخ محمد فهيم أبو عبية.
(٢) النهاية الفتن والملاحم (١/١٥٢). (٣) النهاية الفتن والملاحم (١/٨٩).

وأرجو أن لا ينطبق على هؤلاء المنكرين لظهور الدجال قوله ﷺ: «**إنه سيكون من بعدكم قوم يكذبون بالرجم، وبالدجال، وبالشفاعة، وبعذاب القبر، وبقوم يخرجون من النار بعدما امتُحشوا**»[١][٢].



(١) مسند أحمد (١/ ٢٢٣)، تحقيق أحمد شاكر، وقال: إسناده صحيح.
(٢) أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣١٥ ـ ٣١٧).



قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٢٣﴾ «والإيمان بنزول عيسى بن مريم، ينزل فيقتل الدجال ويتزوج، ويصلِّي خلف القائم من آل محمد ﷺ، ويموت، ويدفنه المسلمون».

الشرح

* صفة نزوله عليه السلام[(١)]:

بعد خروج الدَّجال، وإفساده في الأرض، يبعث الله عيسى عليه السلام، فينزل إلى الأرض، ويكون نزوله عند المنارة البيضاء شرقي دمشق الشام، وعليه مهرودتان[(٢)]، واضعًا كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه تحدَّر منه جُمان كاللؤلؤ، ولا يحل لكافر يجد ريح نَفَسه إلا مات، ونَفَسه ينتهي حيث ينتهي طرفه.

ويكون نزوله على الطائفة المنصورة، التي تقاتل على الحق، وتكون مجتمعة لقتال الدَّجال، فينزل وقت إقامة الصلاة، يصلي خلف أمير تلك الطائفة.

قال ابن كثير: «هذا هو الأشهر في موضع نزوله أنه على المنارة البيضاء الشرقية بدمشق، وقد رأيت في بعض الكتب أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي جامع دمشق، فلعل هذا هو المحفوظ... وليس بدمشق منارة تعرف بالشرقية سوى التي إلى جانب الجامع الأموي بدمشق من شرقية، وهذا هو الأنسب والأليق؛ لأنه «**ينزل وقد أقيمت الصلاة، فيقول له إمام المسلمين: يا روح الله! تقدم. فيقول: تقدم أنت؛ فإنه أقيمت لك**». وفي رواية: «**بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة الله هذه**

---

(١) المصدر: المادة المتعلقة بنزول المسيح منقولة من كتاب أشراط الساعة ليوسف الوابل (ص٣٣٧ ـ ٣٦٤).

(٢) (مهرودتان): روي بالدال المهملة والذال المعجمة، والمهملة أكثر، والمعنى: لابس مهرودتين؛ أي: ثوبين مصبوغين بورس ثم زعفران.
انظر: شرح النووي لمسلم (١٨/ ٦٧)، ولسان العرب (٣/ ٤٣٥)؛ والنهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٥٨).

الأمة[(١)]»[(٢)].

وذكر ابن كثير أنه في زمنه سنة إحدى وأربعين وسبع مئة جدَّد المسلمون منارة من حجارة بيض، وكان بناؤها من أموال النصارى الذين حرقوا المنارة التي كانت مكانها، ولعل هذا يكون من دلائل النبوة الظاهرة، حيث قيض الله بناء هذه المنارة من أموال النصارى، لينزل عيسى بن مريم عليها، فيقتل الخنزير، ويكسر الصليب، ولا يقبل منهم جزية، ولكن من أسلم وإلا قُتل، وكذلك غيرهم من الكفار[(٣)].

ففي حديث النواس بن سمعان الطويل في ذكر خروج الدَّجَّال ثم نزول عيسى عليه السلام قال ﷺ: «**إذا بعث الله المسيح بن مريم، فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، بين مهرودتين، واضعًا كفيه على أجنحة ملكين، إذا طأطأ رأسه قطر، وإذا رفعه تحدر منه جمان كاللؤلؤ، فلا يحل لكافر يجد ريح نفسه إلا مات، ونفسه ينتهي حيث ينتهي طرفه، فيطلبه** - أي: يطلب الدَّجَّال - **حتى يدركه بباب لُد، فيقتله، ثم يأتي عيسى بن مريم قوم قد عصمهم الله منه، فيمسح وجوههم، ويحدِّثهم بدرجاتهم في الجنة**»[(٤)].

❁ أدلة نزوله عليه السلام:

نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان ثابت في الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة، وذلك علامة من علامات السَّاعة الكبرى.

أ - أدلة نزوله من القرآن الكريم:

١ - قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٥٧ - ٦١].

فهذه الآيات جاءت في الكلام على عيسى عليه السلام، وجاء في آخرها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]؛ أي: نزول عيسى عليه السلام قبل يوم القيامة علامة على قرب السَّاعة، ويدلُّ على ذلك القراءة الأخرى: وَإِنَّه لَعَلَمٌ لِلسَّاعَةِ؛ بفتح العين واللام؛ «أي: علامة وأمارة على قيام السَّاعة، وهذه القراءة مروية عن ابن عباس

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ (٢/ ١٩٣ - ١٩٤ - مع شرح النووي).

(٢) النهاية/ الفتن والملاحم (١/ ١٤٤ - ١٤٥)، تحقيق د. طه زيني.

(٣) انظر: النهاية/ الفتن والملاحم (١/ ١٤٥).

(٤) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٧ - ٦٨ - مع شرح النووي).

ومجاهد وغيرهما من أئمة التفسير»(١).

وروى الإمام أحمد بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾؛ قال: «هو خروج عيسى بن مريم عليه السلام قبل يوم القيامة»(٢).

وقال الحافظ ابن كثير: «الصحيح أنه ـ أي: الضمير ـ عائد على عيسى؛ فإن السياق في ذكره»(٣).

واستبعد أن يكون معنى الآية: ما بعث به عيسى عليه السلام من إحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص وغير ذلك من ذوي الأسقام.

وأبعد من ذلك ما روي عن بعض العلماء أن الضمير في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ عائد على القرآن الكريم(٤).

٢ ـ وقال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾﴾ [النساء: ١٥٧ ـ ١٥٩].

فهذه الآيات؛ كما أنها تدلُّ على أن اليهود لم يقتلوا عيسى عليه السلام، ولم يصلبوه، بل رفعه الله إلى السماء؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

فإنها تدلُّ على أن من أهل الكتاب من سيؤمن بعيسى عليه السلام آخر الزمان، وذلك عند نزوله(٥)، وقبل موته؛ كما جاءت بذلك الأحاديث المتواترة الصحيحة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في جوابه لسؤال وجه إليه عن وفاة عيسى ورفعه: «الحمدُ لله، عيسى عليه السلام حي، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا وإمامًا مقسِطًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية**»(٦)، وثبت في الصحيح عنه أنه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق، وأنه

---

(١) تفسير القرطبي (١٦/ ١٠٥)، وانظر: تفسير الطبري (٢٥/ ٩٠ ـ ٩١).
(٢) مسند أحمد (٤/ ٣٢٩) ح(٢٩٢١)، تحقيق أحمد شاكر، وقال: إسناده صحيح.
(٣) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٢).
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٣).
(٥) نزولًا حقيقيًّا، وليس المراد بنزوله وحكمه في الأرض في آخر الزمان كناية عن غلبة روحه وسر رسالته على الناس بما غلب عليها من الأمر بالرحمة والمحبة والسلم. والأخذ بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها؛ فإن ذلك مخالف للأحاديث المتواترة في أنه ينزل بروحه وجسده كما رُفع بروحه وجسده عليه السلام.
(٦) انظر كلام الشيخ محمد عبده في: «تفسير المنار» (٣/ ٣١٧).

يقتل الدَّجَّال، ومن فارقت روحه جسده؛ لم ينزل جسده من السماء، وإذا أحيي؛ فإنه يقوم من قبره.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥]؛ فهذا دليل على أنه لم يعن بذلك الموت، إذ لو أراد بذلك الموت؛ لكان عيسى في ذلك كسائر المؤمنين؛ فإن الله يقبض أرواحهم، ويعرج بها إلى السماء، فعلم أن ليس في ذلك خاصية، وكذلك قوله: ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ولو كان قد فارقت روحه جسده؛ لكان بدنه في الأرض كبدن سائر الأنبياء، أو غيره من الأنبياء.

وقد قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿...وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧ ـ ١٥٨]، فقوله هنا: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ يبين أنه رفع بدنه وروحه؛ كما ثبت في الصحيح أنه ينزل ببدنه وروحه، إذ لو أريد موته؛ لقال: وما قتلوه وما صلبوه، بل مات...

ولهذا قال من قال من العلماء: إني متوفيك؛ أي قابضك؛ أي: قابض روحك وبدنك؛ يقال: توفيت الحساب واستوفيته.

ولفظ (التوفي) لا يقتضي نفسه توفي الروح دون البدن، ولا توفيهما جميعًا؛ إلا بقرينة منفصلة.

وقد يراد به توفي النوم؛ كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]»(١).

وليس الكلام هنا عن رفع عيسى عليه السلام، وإنما جاء ذكر ذلك لبيان أنه رفع ببدنه وروحه، وأنه حي الآن في السماء، وسينزل في آخر الزمان، ويؤمن به من كان موجودًا من أهل الكتاب؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩].

قال ابن جرير: «حدثنا ابن بشار؛ قال: حدثنا سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]؛

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

قال: قبل موت عيسى بن مريم»(١).

قال ابن كثير: «وهذا إسناد صحيح»(٢).

ثم **قال ابن جرير** بعد سياقه للأقوال في معنى هذه الآية: «وأولى الأقوال بالصحة قول من قال: تأويل ذلك: وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى»(٣).

وروى بسنده عن الحسن البصري أنه قال: «قبل موت عيسى، والله إنه الآن حي عند الله، ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون»(٤).

وقال ابن كثير: «ولا شك أن هذا الذي قاله ابن جرير هو الصحيح؛ لأنه المقصود من سياق الآي في تقرير بطلان ما ادعته اليهود من قتل عيسى وصلبه وتسليم من سلم لهم من النصارى الجهلة ذلك، فأخبر الله أنه لم يكن الأمر كذلك، وإنما شبِّه لهم، فقتلوا الشبيه وهم لا يتبينون ذلك، ثم إنه رُفع إليه، وإنه باقٍ حي، وأنه سينزل قبل يوم القيامة؛ كما دلَّت على ذلك الأحاديث المتواترة»(٥).

وذكر أنه روي عن ابن عباس وغيره أنه أعاد الضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ على أهل الكتاب، وقال: «إن ذلك لو صح لما كان منافيًا لهذا، ولكن الصحيح في المعنى والإسناد ما ذكرناه»(٦).

ب ـ أدلة نزوله من السنة المطهرة:

الأدلَّة من السنة على نزول عيسى عليه السلام كثيرة ومتواترة، سبق ذكر بعضها، وسأذكر هنا بعضًا منها خشية الإطالة:

١ ـ فمنها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**والذي نفسي بيده؛ ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكمًا عدلًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الحرب، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خيرًا من الدُّنيا وما فيها**».

ثم يقول أبو هريرة: «واقرؤوا إن شئتم: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ١٨).
(٢) النهاية: الفتن والملاحم (١/ ١٣١). وأثر ابن عباس صححه أيضًا ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٤٩٢).
(٣) تفسير الطبري (٦/ ١٢).
(٤) تفسير الطبري (١/ ١٨).
(٥) تفسير ابن كثير (٢/ ٤١٥).
(٦) النهاية: الفتن والملاحم (١/ ١٣٧).

مَوْتِهِۦ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴿١٥٩﴾ [النساء: ١٥٩]»[(١)].

وهذا تفسير من أبي هريرة رضي الله عنه لهذه الآية بأن المراد بها أن من أهل الكتاب من سيؤمن بعيسى عليه السلام قبل موته، وذلك عند نزوله آخر الزمان؛ كما سبق بيانه.

٢ ـ وروى الشيخان أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**كيف أنتم إذا أنزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟!**»[(٢)].

٣ ـ وروى مسلم عن جابر رضي الله عنه؛ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة؛ قال: فينزل عيسى ابن مريم ﷺ، فيقول أميرهم: صل بنا. فيقول: لا؛ إن بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة الله هذه الأمة**»[(٣)].

٤ ـ وروى الإمام أحمد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**الأنبياء إخوة لعلَّات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد، وإني أولى الناس بعيسى ابن مريم؛ لأنه لم يكن بيني وبينه نبي، وإنه نازل، فإذا رأيتموه؛ فاعرفوه**»[(٤)].

❊ الأحاديث في نزول عيسى عليه السلام متواترة:

جاءت الأحاديث الواردة في نزول عيسى عليه السلام في الصحاح والسنن والمسانيد وغيرها من دواوين السنة، وهي تدلُّ دلالة صريحة على ثبوت نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، ولا حجة لمن ردها، أو قال: إنها أحاديث آحاد لا تقوم بها الحجة، أو: إن نزوله ليس عقيدة من عقائد المسلمين التي يجب عليهم أن يؤمنوا بها[(٥)]؛

---

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم (٦/ ٤٩٠ ـ ٤٩١ ـ مع الفتح)، وصحيح مسلم، باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا (٢/ ١٨٩ ـ ١٩١ ـ مع شرح النووي).

(٢) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا (٢/ ١٩٣ ـ مع شرح النووي).

(٣) صحيح مسلم، باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ مع شرح النووي).

(٤) مسند أحمد (٢/ ٤٠٦ ـ بهامشه منتخب الكنز). والحديث صحيح. انظر: هامش «عمدة التفسير» (٤/ ٣٦)، تحقيق الشيخ أحمد شاكر. وصدر هذا الحديث رواه البخاري (٦/ ٤٧٨ ـ مع الفتح)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٩٥)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٥) انظر كتاب: الفتاوى (ص٥٩ ـ ٨٢) للشيخ محمود شلتوت، طبع دار الشروق، ط: ٨، عام (١٣٩٥هـ)، بيروت؛ فإنه رحمه الله أنكر فيه على من قال برفع عيسى عليه السلام ببدنه، وأيضًا أنكر =

لأنه إذا ثبت الحديث؛ وجب الإيمان به، وتصديق ما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ، ولا يجوز لنا رد قوله؛ لكونه حديث آحاد؛ لأن هذه حجة واهية، فأحاديث الآحاد إذا صحَّت؛ وجب تصديق ما فيها، وإذا قلنا: إن حديث الآحاد ليس بحجة؛ فإننا نرد كثيرًا من أحاديث رسول الله ﷺ، ويكون ما قاله عليه الصلاة والسلام عبثًا لا معنى له، كيف والعلماء قد نصُّوا على تواتر الأحاديث في نزول عيسى عليه السلام؟!

وسأذكر هنا طائفة من أقوالهم:

قال ابن جرير الطبري ـ بعد ذكره الخلاف في معنى وفاة عيسى ـ: «وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا قول من قال: «معنى ذلك: إني قابضك من الأرض، ورافعك إليَّ»؛ لتواتر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: ينزل عيسى بن مريم فيقتل الدَّجَّال»(١).

ثم ساق بعض الأحاديث الواردة في نزوله.

وقال ابن كثير: «تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ أنه أخبر بنزول عيسى عليه السلام قبل يوم القيامة إمامًا عادلًا وحكمًا مقسطًا»(٢).

ثم ذكر أكثر من ثمانية عشر حديثًا في نزوله.

وقال صدِّيق حسن: «الأحاديث في نزوله عليه السلام كثيرة، ذكر الشوكاني منها تسعة وعشرين حديثًا؛ ما بين صحيح، وحسن، وضعيف منجبر، منها ما هو مذكور في أحاديث الدَّجَّال... ومنها ما هو مذكور في أحاديث المنتظر، وتنضم إلى ذلك أيضًا الآثار الواردة عن الصحابة، فلها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في ذلك».

ثم ساقها وقال: «جميع ما سقناه بالغ حد التواتر كما لا يخفى على من له فضل اطلاع»(٣).

= نزوله في آخر الزمان، وردَّ الأحاديث الواردة في ذلك، وقال: إنه لا حجة فيها؛ لأنها أحاديث آحاد!! ومسألة رفع عيسى وهل هو ببدنه أو بروحه مسألة خلافية بين العلماء، ولكن الحق أنه رفع ببدنه وروحه؛ كما ذهب إلى ذلك جمهور المفسرين؛ كالطبري، والقرطبي، وابن تيمية، وابن كثير، وغيرهم من العلماء.

انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ٢٩١)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ١٠٠)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، و«تفسير ابن كثير» (٢/ ٤٠٥).

(١) تفسير الطبري (٣/ ٢٩١).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢٣).

(٣) الإذاعة (ص١٦٠).

وقال الغماري: «وقد ثبت القول بنزول عيسى عليه السلام من غير واحد من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والعلماء من سائر المذاهب على ممر الزمان إلى وقتنا هذا»(١).

وقال: «تواتر هذا تواترًا لا شك فيه، بحيث لا يصح أن ينكره إلا الجهلة الأغبياء؛ كالقاديانية ومن نحا نحوهم؛ لأنه نقل بطريق جمع عن جمع، حتى استقر في كتب السنة التي وصلت إلينا تواترًا بتلقي جيل عن جيل»(٢).

وقد ذكر من رواه من الصحابة، فعد أكثر من خمسة وعشرين صحابيًّا، رواه عنهم أكثر من ثلاثين تابعيًّا، ثم رواه تابعو التابعين بأكثر من هذا العدد... وهكذا حتى أخرجه الأئمة في كتب السنة، ومنها المسانيد؛ كـ «مسند» الطيالسي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة، وأبي يعلى، والبزار، والديلمي، ومن أصحاب الصحاح: البخاري، ومسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وأبو عوانة، والإسماعيلي، والضياء المقدسي، وغيرهم، ورواه أصحاب الجوامع، والمصنفات، والسنن، والتفسير بالمأثور، والمعاجم، والأجزاء، والغرائب، والمعجزات، والطبقات، والملاحم.

وممن جمع الأحاديث في نزول عيسى عليه السلام الشيخ محمد أنور شاه الكشميري في كتابه: «التصريح بما تواتر في نزول المسيح»، فذكر أكثر من سبعين حديثًا

وقال صاحب «عون المعبود شرح سنن أبي داود»: «تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في نزول عيسى بن مريم ﷺ من السماء بجسده العنصري إلى الأرض عند قرب السَّاعة، وهذا هو مذهب أهل السنة»(٣).

وقال الشيخ أحمد شاكر: «نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان مما لم يختلف فيه المسلمون؛ لورود الأخبار الصحاح عن النبي ﷺ بذلك، وهذا معلوم من الدين بالضرورة، لا يؤمن من أنكره»(٤).

وقال في تعليقه على «مسند الإمام أحمد»: «وقد لعب المجدِّدون أو المجرِّدون

---

(١) عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى عليه السلام (ص١٢).
(٢) عقيدة أهل الإسلام في نزول عيسى (ص٥).
(٣) عون المعبود (١١/ ٤٥٧) لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.
(٤) من حاشية تفسير الطبري (٦/ ٤٦٠)، تخريج الشيخ أحمد شاكر، وتحقيق محمود شاكر، مطبعة دار المعارف، مصر.

في عصرنا الذي نحيا فيه بهذه الأحاديث الدالَّة صراحة على نزول عيسى بن مريم ﷺ في آخر الزمان، قبل انقضاء الحياة الدُّنيا، بالتأويل المنطوي على الإنكار تارة، وبالإنكار الصريح أخرى! ذلك أنهم ـ في حقيقة أمرهم ـ لا يؤمنون بالغيب، أو لا يكادون يؤمنون، وهي أحاديث متواترة المعنى في مجموعها، يعلم مضمون ما فيها من الدين بالضرورة، فلا يجديهم الإنكار ولا التأويل»[١].

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: «اعلم أن أحاديث الدَّجَّال ونزول عيسى ﷺ متواترة، يجب الإيمان بها، ولا تغتر بمن يدعي فيها أنها أحاديث آحاد؛ فإنهم جهَّال بهذا العلم، وليس فيهم من تتبَّع طرقها، ولو فعل؛ لوجدها متواترة؛ كما شهد بذلك أئمة هذا العلم؛ كالحافظ ابن حجر.

ومن المؤسف حقًّا أن يتجرَّأ البعض على الكلام فيما ليس من اختصاصهم، لا سيما والأمر دين وعقيدة»[٢].

ونزول عيسى ﷺ ذكره طائفة من العلماء في عقيدة أهل السنة والجماعة، وأنه ينزل لقتل الدَّجَّال قبَّحه الله.

قال الإمام أحمد بن حنبل ﷺ: «أصول السنة عندنا: التمسُّك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة»[٣].

ثم ذكر جملة من عقيدة أهل السنة، ثم قال: «والإيمان أن المسيح الدَّجَّال خارج مكتوب بين عينيه (كافر)، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن، وأن عيسى ينزل فيقتله بباب لد»[٤].

وقال أبو الحسن الأشعري ﷺ في سرده لعقيدة أهل الحديث والسنة: «الإقرار بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئًا... ويصدِّقون بخروج الدَّجَّال، وأن عيسى يقتله».

---

(١) حاشية مسند الإمام أحمد (١٢/ ٢٥٧).

(٢) حاشية شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٦٥) بتخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني محدث الشام.

(٣) أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل (ص١٤).

(٤) طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٣) للقاضي الحسن بن محمد بن أبي يعلى، طبع دار المعرفة للنشر، بيروت.

ثم قال في آخر كلامه: «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب»[(١)].

وقال الطحاوي: «ونؤمن بأشراط السَّاعة؛ من خروج الدَّجَّال، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام من السماء»[(٢)].

وقال القاضي عياض: «نزول عيسى وقتله الدَّجَّال حق وصحيح عند أهل السنة للأحاديث الصحيحة في ذلك، وليس في العقل ولا في الشرع ما يبطله فوجب إثباته»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمسيح ﷺ وعلى سائر النبيين لا بد أن ينزل إلى الأرض. . . . كما ثبت في الأحاديث الصحيحة، ولهذا كان في السماء الثانية، مع أنه أفضل من يوسف وإدريس وهارون؛ لأنه يريد النزول إلى الأرض قبل يوم القيامة؛ بخلاف غيره، وآدم كان في سماء الدُّنيا؛ لأن نسم بنيه تعرض عليه»[(٤)].

* الحكمة في نزول عيسى عليه السلام دون غيره:

تلمَّس بعض العلماء الحكمة في نزول عيسى عليه السلام، في آخر الزمان دون غيره من الأنبياء، ولهم في ذلك عدة أقوال:

١ ـ الرد على اليهود في زعمهم أنهم قتلوا عيسى عليه السلام، فبيَّن الله تعالى كذبهم، وأنه الذي يقتلهم ويقتل رئيسهم الدَّجَّال، كما سبق بيان ذلك في الكلام على قتال اليهود[(٥)].

ورجَّح الحافظ ابن حجر هذا القول على غيره[(٦)].

٢ ـ إن عيسى عليه السلام وجد في الإنجيل فضل أمة محمد كما في قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، فدعا الله أن يجعله منهم، فاستجاب الله دعاءه، وأبقاه حتى ينزل آخر الزمان مجددًا لأمر الإسلام.

قال الإمام مالك رحمه الله: «بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة الذين فتحوا الشام يقولون: والله لهؤلاء خير من الحواريين فيما بلغنا»[(٧)].

---

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٨)، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية (١٣٨٩هـ)، طبع مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٦٤)، تحقيق الألباني.

(٣) شرح صحيح مسلم (١٨/ ٧٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٢٩) لابن تيمية.

(٥) (ص١٩١).

(٦) فتح الباري (٦/ ٤٩٣).

(٧) تفسير ابن كثير (٧/ ٣٤٣).

وقال ابن كثير: «وصدقوا في ذلك؛ فإن هذه الأمة معظَّمة في الكتب المتقدمة والأخبار المتداولة»[(١)].

وقد ترجم الإمام الذهبي لعيسى عليه السلام في كتابه «تجريد أسماء الصحابة»، فقال: «عيسى ابن مريم عليه السلام: صحابي، ونبي؛ فإنه رأى النبي ﷺ ليلة الإسراء، وسلَّم عليه، فهو آخر الصحابة موتًا»[(٢)].

٣ ـ إن نزول عيسى عليه السلام من السماء؛ لدنو أجله، ليدفن في الأرض، إذ ليس لمخلوق من التراب أن يموت في غيرها، فيوافق نزوله خروج الدَّجَّال، فيقتله عيسى عليه السلام.

٤ ـ إنه ينزل مكذِّبًا للنصارى، فيُظهر زيفهم في دعواهم الأباطيل، ويهلك الله الملل كلها في زمنه إلا الإسلام؛ فإنه يكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية.

٥ ـ إن خصوصيته بهذه الأمور المذكورة لقول النبي ﷺ: «أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم، ليس بيني وبينه نبي»[(٣)].

فرسول الله ﷺ أخص الناس به، وأقربهم إليه؛ فإن عيسى بشَّرَ أن رسول الله ﷺ يأتي من بعده، ودعا الخلق إلى تصديقه والإيمان به[(٤)]؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]. وفي الحديث: قالوا: يا رسول الله! أخبرنا عن نفسك؟ قال: «نعم؛ أنا دعوة أبي إبراهيم وبشرى أخي عيسى»[(٥)].

---

(١) تفسير ابن كثير (٧/ ٣٤٣).

(٢) تجريد أسماء الصحابة (١/ ٤٣٢).

(٣) صحيح البخاري (٦/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨ ـ مع الفتح)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦]، وصحيح مسلم (١٥/ ١١٩ ـ مع شرح النووي)، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام.

(٤) انظر: المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٥) للحليمي، والتذكرة للقرطبي (ص٦٧٩)، وفتح الباري (٦/ ٤٩٣)، وكتاب التصريح بما تواتر في نزول المسيح (ص٩٤) تعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

(٥) رواه ابن إسحاق في «السيرة». انظر: تهذيب سيرة ابن هشام (ص٤٥) لعبد السلام هارون، طبعة المجمع العلمي العربي الإسلامي، منشورات محمد الداية، بيروت. قال ابن كثير في إسناده: «هذا إسناد جيد»، وروى له شواهد من وجوه أُخر، رواها الإمام أحمد في «المسند». تفسير ابن كثير (٨/ ١٣٦)، ومسند الإمام أحمد (٤/ ١٢٧، ٥/ ٢٦٢ ـ بهامشه منتخب الكنز).

❊ بماذا يحكم عيسى عليه السلام؟:

يحكم عيسى عليه السلام بالشريعة المحمدية، ويكون من أتباع محمد ﷺ؛ فإنه لا ينزل بشرع جديد؛ لأن دين الإسلام خاتم الأديان، وباقٍ إلى قيام السَّاعة، لا يُنسخ، فيكون عيسى عليه السلام حاكمًا من حكام هذه الأمة، ومجددًا لأمر الإسلام، إذ لا نبي بعد محمد ﷺ.

روى الإمام مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمَّكم منكم؟!**».

فقلت (القائل: الوليد بن مسلم) لابن أبي ذئب: إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري عن نافع عن أبي هريرة: «**وإمامكم منكم**». قال ابن أبي ذئب: تدري ما إمامكم منكم؟ قلت: تخبرني؟ قال: فأمَّكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم ﷺ[1].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة**». قال: «**فينزل عيسى بن مريم ﷺ، فيقول أميرهم: تعال صلِّ بنا. فيقول: لا؛ إن بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة الله هذه الأمة**»[2].

قال القرطبي: «ذهب قوم إلى أنه بنزول عيسى عليه السلام يرتفع التكليف؛ لئلا يكون رسولًا إلى أهل ذلك الزمان؛ يأمرهم عن الله تعالى، وهذا (يعني: كونه رسولًا بعد محمد) أمر مردود بقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا نبي بعدي**»[3]، وقوله: «**وأنا العاقب**»[4]؛ يريد: آخر الأنبياء وخاتمهم.

وإذا كان ذلك؛ فلا يجوز أن يتوهم أن عيسى ينزل نبيًّا بشريعة متجددة غير شريعة محمد نبينا ﷺ؛ بل إذا نزل؛ فإنه يكون يومئذٍ من أتباع محمد ﷺ؛ كما أخبر ﷺ، حيث قال لعمر: «**لو كان موسى حيًّا، ما وسعه إلا اتباعي**»[5]، فينزل وقد علم بأمر الله

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نزول عيسى بن مريم حاكمًا (٢/ ١٩٣ ـ مع شرح النووي).

(٢) صحيح مسلم (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤ ـ مع شرح النووي).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في أسمائه (١٥/ ١٠٤ ـ مع شرح النووي).

(٤) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] (٨/ ٦٤٠، ٦٤١ ـ مع الفتح).

(٥) مسند الإمام أحمد (٣/ ٣٨٧ ـ بهامشه منتخب الكنز).

قال ابن حجر: «رجاله موثقون؛ إلا أن في مجالد (أحد رواة الحديث) ضعفًا». فتح الباري (١٣/ ٣٣٤).

=

تعالى له في السماء قبل أن ينزل ما يحتاج إليه من علم هذه الشريعة للحكم به بين الناس، والعمل به في نفسه، فيجتمع المؤمنون عند ذلك إليه، ويحكمونه على أنفسهم.. ولأن تعطيل الحكم غير جائز، وأيضًا؛ فإن بقاء الدُّنيا إنما يكون بمقتضى التكليف إلى أن لا يقال في الأرض: الله، الله»[١].

والذي يدلُّ على بقاء التكليف بعد نزول عيسى عليه السلام صلاته مع المسلمين، وحجّه، وجهاده للكفار.

فأما صلاته؛ فقد سبق في الأحاديث ذكر ذلك.

وكذلك قتاله للكفار وأتباع الدَّجَّال.

وأما حجه؛ ففي «صحيح مسلم» عن حنظلة الأسلمي؛ قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ قال: «**والذي نفسي بيده؛ ليهلن ابن مريم بفج الرَّوحاء**[٢] **حاجًّا أو معتمرًا، أو ليثنينهما**»[٣]؛ أي: يجمع بين الحج والعمرة.

وأما وضع عيسى للجزية عن الكفار ـ مع أنها مشروعة في الإسلام قبل نزوله عليه السلام ـ؛ فليس هذا ناسخًا لحكم الجزية جاء به عيسى شرعًا جديدًا؛ فإن مشروعية أخذ الجزية مقيد بنزول عيسى عليه السلام بأخبار نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، فهو المبين للنسخ[٤] بقوله لنا: «**والله لينزلن ابن مريم حكمًا عدلًا، فليكسرن الصليب، وليقتلن الخنزير، وليضعن الجزية**»[٥].

❊ انتشار الأمن وظهور البركات في عهده عليه السلام:

وزمن عيسى عليه السلام زمن أمن وسلام ورخاء، يرسل الله فيه المطر الغزير، وتُخرج الأرض ثمرتها وبركتها، ويفيض المال، وتذهب الشحناء والتباغض والتحاسد.

= وقد رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/٣١٣ ـ ٣١٤)، تحقيق حبيب الرحمٰن الأعظمي.
ومجالد هو مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني الكوفي، روى له مسلم مقرونًا بغيره، قال فيه ابن حجر: «صدوق». انظر: تهذيب التهذيب (١٠/٣٩ ـ ٤١).

(١) التذكرة (ص٦٧٧ ـ ٦٧٨).

(٢) (فج الرَّوحاء): موضع بين مكة والمدينة، سلكه النبي صلى الله عليه وسلم إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وفي الحج. انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/٤١٢)، ومعجم البلدان (٤/٢٣٦).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب جواز التمتع في الحج والقِران (٨/٢٣٤ ـ مع شرح النووي).

(٤) انظر: فتح الباري (٦/٤٩٢).

(٥) صحيح مسلم، باب نزول عيسى عليه السلام حاكمًا (٢/٢٩٢ ـ مع شرح النووي).

فقد جاء في حديث النواس بن سمعان الطويل في ذكر الدَّجَّال ونزول عيسى وخروج يأجوج ومأجوج في زمن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ودعائه عليهم وهلاكهم، وفيه قوله ﷺ: «**ثم يرسل الله مطرًا لا يكن منه بيت مدر ولا وبر، فيغسل الأرض حتى يتركها كالزلفة**[١]**، ثم يقال للأرض: أنبتي ثمرتك، وردي بركتك، فيومئذ تأكل العصابة من الرمانة، ويستظلون بقحفها، ويبارك في الرِّسل**[٢]**، حتى إن اللقحة من الإبل لتكفي الفئام من الناس، واللقحة من البقر لتكفي القبيلة من الناس، واللقحة من الغنم لتكفي الفخذ من الناس**»[٣].

وروى الإمام أحمد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**والأنبياء إخوة لعَلَّات**[٤]**؛ أمهاتهم شتى، ودينهم واحد، وأنا أولى الناس بعيسى بن مريم؛ لأنه لم يكن بيني وبينه نبي، وإنه نازل... فيهلك الله في زمانه المسيح الدَّجَّال، وتقع الأَمَنة على الأرض حتى ترتع الأسود مع الإبل، والنمار مع البقر، والذئاب مع الغنم، ويلعب الصبيان بالحيات لا تضرهم**»[٥].

وروى الإمام مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**والله لينزلن عيسى بن مريم حكمًا وعادلًا. وليضعن الجزية، ولتتركن القِلاص**[٦] **فلا يسعى عليها، ولتذهبن الشحناء والتباغض والتحاسد، وليدعون إلى المال؛ فلا يقبله أحد**»[٧].

قال النووي: «ومعناه أن يزهد الناس فيها ـ أي: الإبل ـ ولا يرغب في اقتنائها؛ لكثرة الأموال، وقلة الآمال، وعدم الحاجة، والعلم بقرب القيامة. وإنما ذُكرت

---

(١) (الزلفة): روي بفتح الزاي واللام والقاف وروي بالفاء، وكلها صحيحة، ومعناه: كالمرآة، شبَّه الأرض بها لصفائها ونظافتها. انظر: «شرح النووي لمسلم» (١٨/ ٦٩).

(٢) (الرسل) ـ بكسر الراء وإسكان السين ـ: هو اللبن. انظر: «شرح النووي لمسلم» (١٨/ ٦٩).

(٣) «صحيح مسلم»، كتاب الفتن، باب ذكر الدجال (١٨/ ٦٣ ـ ٧٠ ـ مع شرح النووي).

(٤) (إخوة لعلات): علات: بفتح العين المهملة، وتشديد اللام. وأولاد العلات: الذين أمهاتهم مختلفة وأبوهم واحد؛ أي: أن إيمان الأنبياء واحد وشرائعهم مختلفة. انظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٩١)، وتفسير الطبري (٦/ ٤٦٠)، تعليق محمود شاكر، وتخريج أحمد شاكر.

(٥) مسند أحمد (٢/ ٤٠٦ ـ بهامشه منتخب الكنز).

قال ابن حجر: «سنده صحيح». «فتح الباري» (٦/ ٤٩٣).

(٦) (القلاص): بكسر القاف، جمع قلوص بفتح القاف، وهي الناقة الشابة.

انظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٠٠)، وشرح النووي لمسلم (٢/ ١٩٢).

(٧) صحيح مسلم، باب نزول عيسى (٢/ ١٩٢ مع شرح النووي).

القلاص؛ لكونها أشرف الإبل، التي هي أنفس الأموال عند العرب، وهو شبيه بمعنى قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۝٤﴾ [التكوير: ٤]، ومعنى: «لا يسعى عليها»: لا يعتنى بها»[(١)].

وذهب القاضي عياض إلى أن المعنى: أي لا تطلب زكاتها، إذ لا يوجد من يقبلها.

وأنكر هذا القول النووي[(٢)].

❋ مدة بقائه بعد نزوله ثم وفاته:

وأما مدة بقاء عيسى عليه السلام في الأرض بعد نزوله؛ فقد جاء في بعض الروايات أنه يمكث سبع سنين، وفي بعضها أربعين سنة.

ففي رواية الإمام مسلم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «**فيبعث الله عيسى بن مريم... ثم يمكث الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة، ثم يرسل الله ريحًا باردة من قِبَل الشام، فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خير أو إيمان إلا قبضته**»[(٣)].

وفي رواية الإمام أحمد وأبي داود: «**فيمكث في الأرض أربعين سنة، ثم يتوفى، ويصلي عليه المسلمون**»[(٤)].

وكلا هاتين الروايتين صحيحة، وهذا مشكل؛ إلا أن تحمل رواية السبع سنين على مدَّة إقامته بعد نزوله، ويكون ذلك مضافًا إلى مُكثِه في الأرض قبل رفعه إلى السماء، وكان عمره إذ ذاك ثلاثًا وثلاثين سنة على المشهور[(٥)].



(١) شرح النووي لمسلم (٢/ ١٩٢).

(٢) انظر: شرح النووي لمسلم (٢/ ١٩٢).

(٣) صحيح مسلم، باب ذكر الدجال (١٨/ ٧٥ ـ ٧٦ ـ مع شرح النووي).

(٤) مسند الإمام أحمد (٢/ ٤٠٦ ـ بهامشه منتخب الكنز)، قال ابن حجر: «صحيح» (٦/ ٩٤٣)، وسنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب خروج الدجال (١١/ ٤٥٦ ـ مع عون المعبود).

(٥) انظر: النهاية/ الفتن والملاحم (١/ ١٤٦)، تحقيق: د. طه زيني.

قال المصنف رحمه الله:

﴿٢٤﴾ «والإيمان بأن الإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونية وإصابة، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء».

الشرح

هذه المسألة يوردها العلماء ضمن مسائل الأسماء، ويحسن تناول هذه المسألة من خلال الجوانب الآتية:

* الجانب الأول: الجانب اللغوي:

أ - المعنى اللغوي لكلمة «آمن»:

الإيمان مصدر آمن يؤمن إيمانًا فهو مؤمن.

أ - فيرى جمع من أهل اللغة أن الإيمان في اللغة معناه: التصديق، وقد حكوا الإجماع على ذلك، قال الأزهري: «واتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه التصديق»[١].

واستدلوا لذلك بقوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [يوسف: ١٧]، فقالوا: معناه ما أنت بمصدِّق لنا[٢].

٢ - أما علماء السلف[٣] فيقولون: إن الإيمان يأتي في اللغة لمعنيين، هما:

أ - بمعنى صدَّق به، وذلك إذا عُدِّي بالباء كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٥]؛ أي: صدَّق الرسول[٤].

ب - وبمعنى أقرَّ له، وذلك إذا عُدِّي باللام كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾، وقوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦].

---

(١) تهذيب اللغة (٥/ ٥١٣).

(٢) لسان العرب لابن منظور - مادة (آمن) (١٣/ ٢٣).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٤٣).

(٤) تفسير القرطبي (٣/ ٤٢٥).

وقد اعترض السلف على حصر أهل اللغة لمعنى الإيمان بالتصديق فقط، وقالوا: «إن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار[١] والطمأنينة أيضًا»[٢]، واستدل السلف لقولهم بالأمور التالية:

أولًا: إن الترادف التام ممتنع بين التصديق والإيمان من عدة وجوه، يوضحها الجدول التالي:

الإيمان	التصديق
- إن كلمة آمن تتعدى بالباء وباللام وقد تقدم التمثيل لذلك.	- أما كلمة «صدق» فلا تتعدى باللام فلا يقال: «صدق له»، إنما يقال: «صدق به» فهي تتعدى بالباء وبنفسها، فيقال: صدقه.
- إن كلمة آمن تتضمن ثلاثة معان هي: الأمن، والتصديق، والأمانة.	- أما كلمة صدق فلا تتضمن معنى الأمن والأمانة.
- إن لفظ الإيمان لا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب؛ لأن فيه أصل معنى الأمن والائتمان وهذا إنما يكون في الخبر عن الغائب، فلا يقال لمن قال: طلعت الشمس: آمنا له، وإنما يقال: صدَّقناه، ولهذا لم يأت في القرآن وغيره لفظ آمن له إلا في الخبر عن الغائب.	- أما لفظ التصديق فيستعمل في كل مخبر، عن مشاهد أو غيب، فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت.
- إن لفظ الإيمان ضده الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب فقط؛ بل هو أعم منه، إذ يمكن أن يكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب، ومع ذلك يسمَّى كفرًا، كما لو قال شخص: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك، فهذا كفر أعظم.	- أما لفظ التصديق ضده التكذيب فقط.

وبهذا يتبين عدم الترادف التام بين اللفظين، وأن الإيمان ليس التصديق فقط[٣]، كما أن الكفر ليس التكذيب فقط.

(١) الإقرار: متضمن لمعنيين هما: قول القلب الذي هو التصديق. وعمل القلب الذي هو الانقياد. مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٨ ـ ٦٣٩).

(٢) الصارم المسلول لابن تيمية (ص٥١٩).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٨٠ ـ ٣٨١).

ثانيًا: من المعلوم أن كلام الله وشرعه إنما هو خبر وأمر.

فالخبر: يستوجب تصديق الخبر.

والأمر: يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب، جُمَّاعه: الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به.

فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو «الطمأنينة والإقرار»، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد. فلو فُسِّر الإيمان بالتصديق فقط، كما قال أهل اللغة، فإن التصديق إنما يعرض للجزء الأول من الشرع فقط الذي هو الخبر، ولا يعرض للجزء الثاني وهو الأمر؛ لأن الأمر ليس فيه تصديق من حيث هو أمر.

ومن المعلوم أن إبليس لم يكفر بسبب عدم تصديقه، فإنه سمع أمر الله فلم يكذب رسولًا، ولكن لم ينقد للأمر ولم يخضع له، واستكبر عن الطاعة فصار كافرًا، قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٤﴾ [البقرة: ٣٤]، فسمَّاه الله كافرًا وسلب عنه وصف الإيمان لاستكباره وعدم انقياده لأمر الله له بالسجود لآدم.

لازم القول بأن الإيمان مجرد التصديق فقط.

وهذا موضع زاغ فيه خلق من الخلف تخيل لهم أن الإيمان ليس في الأصل إلا التصديق، ثم يرون مثل إبليس وفرعون مما لم يصدر عنه تكذيب أو صدر عنه تكذيب باللسان لا بالقلب وكفره من أغلظ الكفر فيتحيرون.

ومثل هؤلاء القوم لو أنهم هُدوا لما هُدي إليه السلف الصالح لعلموا أن الإيمان قول وعمل؛ أعني في الأصل: قولًا في القلب، وعملًا في القلب، فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته - وكلام الله ورسالته يتضمن أخباره وأوامره - فيصدِّق القلب أخباره تصديقًا يوجب حالًا في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو من نوع الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمنًا إلا بمجموع الأمرين فمتى ترك الانقياد كان مستكبرًا فصار من الكافرين، وإن كان مصدقًا؛ لأن الكفر أعم من التكذيب، فالكفر يكون تكذيبًا وجهلًا، ويكون استكبارًا وظلمًا، ولهذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار دون التكذيب، ولهذا، كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالًا وهو «الجهل»، ألا ترى أن

نفرًا من اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ وسألوه عن أشياء، فأخبرهم، فقالوا: نشهد أنك نبي، ولم يتبعوه، وكذلك هرقل وغيره، فلم ينفعهم هذا العلم وهذا التصديق.

ألا ترى أن من صدق الرسول بأن ما جاء به هو رسالة الله، وقد تضمنت خبرًا وأمرًا، فإنه يحتاج إلى مقام ثان، وهو تصديق خبر الله وانقياده لأمر الله، فإذا قال: «أشهد أن لا إله إلا الله»، فهذه الشهادة تتضمن تصديق خبره والانقياد لأمره. «وأشهد أن محمدًا رسول الله»، تضمنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله.

فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار.

فلما كان التصديق لا بد منه في كلا الشهادتين ـ وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول ـ ظن من ظن أنه أصل لجميع الإيمان وغفل عن أن الأصل الآخر لا بد منه وهو الانقياد، وإلا فقد يصدق الرسول، ظاهرًا وباطنًا، ثم يمتنع من الانقياد للأمر، إذ غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سبحانه كإبليس»[(١)].

ثالثًا: ما استدل به أهل اللغة على أن معنى الإيمان في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ هو التصديق غير مسلَّم.

إذ يرى علماء السلف أن تفسيرها بـ «أقررت» أقرب من تفسيرها بـ «صدَّقت»، وذلك لأن لفظ «آمن» متى عُدي باللام يكون بمعنى «أقر» وليس بمعنى «صدَّق»، إذ لا يكون بمعنى صدَّق إلا إذا عُدي بالباء أو بنفسه.

* الجانب الثاني: المعنى الشرعي للإيمان:

تنوعت عبارات السلف في تعريف الإيمان:

١ ـ فتارة يقولون: الإيمان قول وعمل.

٢ ـ وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية.

٣ ـ وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية واتباع سنة[(٢)].

٤ ـ وتارة يقولون: الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[(٣)].

---

(١) الصارم المسلول (ص٥١٩ ـ ٥٢٠) بتصرف.

(٢) هذه التعريفات الثلاثة أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الإيمان. انظر (ص١٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن أورد التعريفات الثلاثة الأول: «وكل هذا صحيح»(١)، وعلل ذلك بقوله(٢):

«فمن قال: إن الإيمان قول وعمل؛ فمراده قول اللسان والقلب وعمل القلب والجوارح».

وقول اللسان وعمل الجوارح معروفان.

وأما المقصود من قول القلب: فهو إقراره ومعرفته وتصديقه.

وأما عمله: فهو انقياده لما صدق به.

ومن عبَّر عن الإيمان بهذا التعريف ليس مراده كل قول أو عمل، وإنما المراد ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال.

كما أن تعبير بعض السلف بهذه العبارة في تعريف الإيمان إنما جاء في مَعرِض الرد على المرجئة(٣) الذين جعلوه قولًا فقط، فقال بعض السلف ردًّا عليهم: بل قول وعمل(٤).

وأما من عرَّفه بقوله: هو قول وعمل ونية، فمقصوده بزيادة لفظ «ونية»: أن القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان.

وأما العمل فقد لا يفهم منه النية فزاد ذلك(٥).

وأما من عرَّفه بأنه قول وعمل ونية واتباع سنة، فقد زاد لفظة: «واتباع سنة»؛ لأن

---

(١) كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٦٢).

(٢) كلام شيخ الإسلام نقلته بتصرف من كتابه الإيمان (ص١٦٢ ـ ١٦٣).

(٣) المرجئة: هم الذين أرجؤوا العمل عن مسمَّى الإيمان، وهم خمس طوائف سيأتي ذكرهم.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الناس لهم في مسمَّى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال:

١ ـ فالذي عليه السلف والفقهاء والجمهور أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعًا.

٢ ـ وقيل: بل مسمَّاه اللفظ، والمعنى ليس جزء مسمَّاه بل هو مدلول مسمَّاه، وهذا قول كثير من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم وطائفة من المنتسبين الى السنة، وهو قول النحاة لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ.

٣ ـ وقيل: مسمَّاه هو المعنى وإطلاق الكلام على اللفظ مجاز؛ لأنه دال عليه، وهذا قول ابن كُلَّاب ومن اتبعه.

٤ ـ وقيل: بل هو مشترك بين اللفظ والمعنى، وهو قول بعض المتأخرين من الكُلَّابية، ولهم قول ثالث يروى عن أبي الحسن أنه مجاز في كلام الله حقيقة في كلام الآدميين»، كتاب الإيمان (ص١٦٢).

(٥) كتاب الإيمان (ص١٦٣).

ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السنة[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد سئل سهل بن عبد الله التُّستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية واتباع سنة.

لأن الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل فهو كُفر.

وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق.

وإذا كان قولًا وعملًا ونية بلا سنة فهو بدعة[٢].

وأجمع التعاريف الواردة وأشملها هو: أن الإيمان قول اللسان واعتقاد بالجنان وعمل الجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وهذا التعريف هو الذي يميز قول السلف في مسمى الإيمان عن قول غيرهم من الفرق[٣]، ولهذا، كان هذا التعريف هو أجمع التعاريف الواردة عن السلف وأكثرها دقة في بيان قولهم.

* الجانب الثالث: دلالة اسم الإيمان:

تتحدد دلالة اسم «الإيمان» بحسب سياق الكلام الذي تستعمل فيه هذه اللفظة، فلفظ «الإيمان» إما أن يستعمل:

---

(١) كتاب الإيمان (ص١٦٣). (٢) كتاب الإيمان (ص١٦٣).

(٣) الذين خالفوا السلف في مسمَّى الإيمان هم:

أ ـ المرجئة بطوائفهم الخمس:

١ ـ **الجهمية**: وقالوا: الإيمان هو معرفة القلب فقط؛ أي: المعرفة الفطرية التي هي المعرفة بربوبية الله.

٢ ـ **الأشاعرة**: وقالوا: الإيمان هو التصديق فقط؛ أي: التصديق بما جاء به النبي ﷺ من عند الله.

٣ ـ **الماتريدية**: وقولهم في الإيمان مثل قول الأشاعرة.

٤ ـ **الكرَّامية**: قالوا: الإيمان قول باللسان فقط.

٥ ـ مرجئة الأحناف (أو مرجئة الفقهاء)، قالوا: الإيمان قول باللسان وتصديق بالجَنان. وهو قول الكُلَّابية. وكل هذه الطوائف الخمسة أخرجت العمل عن الإيمان.

٦ ـ **الخوارج**: قالوا: الإيمان قول واعتقاد وعمل، ولكنهم يكفرون من أخلَّ بشيء من هذه الثلاثة ويقولون بأنه كافر في الدنيا وفي الآخرة خالد في النار.

٧ ـ **المعتزلة**: وقالوا بقول الخوارج، إلا أنهم يقولون: إنه في الدنيا في منزلة بين منزلتين؛ بمعنى: أنه ليس بمؤمن ولا كافر، واتفقوا معهم في باقي الأمور.

انظر تفاصيل هذه الأقوال: في كتاب الإيمان لابن تيمية، والجزء السابع من مجموع الفتاوى، وشرح العقيدة الطحاوية (ص٣٧٣ ـ ٣٩٢)، وكتاب النبوات (ص١٩٩).

١ ـ مطلقًا: أي يذكر مطلقًا عن لفظ «العمل» و«الإسلام».

٢ ـ أو مقيدا: فتارة يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام.

فإذا استعمل مطلقًا: «فجميع ما يحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة، يدخل في مسمَّى الإيمان عند عامة السلف والأئمة ـ من الصحابة والتابعين وتابعيهم ـ الذين يجعلون الإيمان قولًا وعملًا، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويُدخلون جميع الطاعات ـ فرضها ونفلها ـ في مسمَّاه»(١).

ويلاحظ هنا أن لفظ «الإيمان» على هذا الاستعمال يكون مرادفًا للفظ «العبادة»، والعبادة كما هو معروف هي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة.

ومن استعمال الشارع للفظ الإيمان بهذا المعنى ما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، أو: بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»(٢).

فالإيمان في هذا الحديث شمل جميع أمور الدين بما في ذلك أمور الإسلام. ومن هذا الاستعمال أيضًا ما جاء في حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: «**أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟** قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: **شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخُمس..**». الحديث(٣).

فلفظ الإيمان استعمل في الحديث مطلقًا، فدخل فيه الأمور الظاهرة مع أنها من أمور الإسلام كما جاء في حديث جبريل المشهور.

وأما إذا استعمل اسم الإيمان مقيدًا كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أمور الدين. انظر: فتح الباري (١/ ٥١) ح٩ وأخرجه مسلم ـ واللفظ له ـ كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان (١/ ٤٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له: كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان. انظر: فتح الباري (١/ ١٢٩) ح٥٣، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه (١/ ٣٥ ـ ٣٦).

ﵟٱلصَّٰلِحَٰتِﵞ [البقرة: ٧٧]، وقوله ﵟٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ٦٣ﵞ [يونس: ٦٣].

وقول النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره**»(١).

فهنا قد يقال: إنه متناول لذلك، وإن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام كقوله تعالى: ﵟوَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَﵞ [البقرة: ٩٨]، وقوله: ﵟوَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖﵞ [الأحزاب: ٧] الآية.

وقد يقال: إن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران كلفظ الفقير والمسكين، فإن أحدهما إذا أفرد تناول الآخر، وإذا جمع بينهما كانا صنفين: كما في آية الصدقة، ولا ريب أن فروع الإيمان مع أصوله كالمعطوفين، وهي مع جميعه كالبعض مع الكل»(٢).

قلت: إن القول بأن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام ينطبق على الآية وهي قوله تعالى: ﵟإِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِﵞ، وقوله تعالى: ﵟٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ١٨ﵞ.

والقول بأن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران ينطبق على حديث جبريل حيث ذكر الإسلام والإيمان، فأصبح كل واحد منهما يختص بأمور معينة، فالإسلام اختص بالأمور الظاهرية، والإيمان اختص بالأمور الاعتقادية الباطنية.

«فلفظ الإسلام والإيمان إذا أفرد كل واحد من الاسمين دخل في مسمى الآخر إما تضمُّنًا وإما لزومًا، ودخوله فيه تضمنًا أظهر، وكون أحدهما لا يدخل في الآخر عند الاقتران لا يدل على أنه لا يدخل فيه عند انفراد الآخر، وهذه قاعدة جليلة من أحاط بها زالت عنه إشكالات كثيرة أشكلت على كثير من الناس»(٣).

• **خلاصة القول:**

إن اسم الإيمان إذا أُفرِد: تناول جميع أمور الدين الظاهرة والباطنة كما في حديث الشُّعَب.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وبيان خصاله (١/ ٢٩). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل بلفظ: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث**». انظر: فتح الباري (١/ ١١٤)، ح٥٠.

(٢) الفتاوى (٧/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨). (٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨).

وإذا اقترن اسم الإيمان مع الإسلام دلَّ الإيمان على الأمور الباطنة، ودلَّ الإسلام على أمور الدين الظاهرة كما في حديث جبريل.

وإذا اقترن العمل مع الإيمان: فهو من باب عطف الخاص على العام[(١)] كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

❊ الجانب الرابع: أقوال الناس في مسمَّى الإيمان:

اختلف الناس في مسألة مسمَّى الإيمان:

فهناك من قال: «إن الإيمان قول واعتقاد وعمل يزيد وينقص»[(٢)].

وهناك من قال: «إن الإيمان قول واعتقاد وعمل لكن لا يزيد ولا ينقص»[(٣)].

وهناك من قال: «إن الإيمان هو المعرفة»[(٤)].

وهناك من قال: «إن الإيمان قول اللسان»[(٥)].

---

(١) قال شارح الطحاوية: «اعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة على مراتب:
١ ـ **أعلاها**: أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءًا منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ الآية (١) من سورة الأنعام، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣﴾ الآية (٣) من سورة آل عمران، وهذا هو الغالب.
٢ ـ **ويليه**: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤٢﴾ الآية (٤٢) من سورة البقرة، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ الآية (٩٢) من سورة المائدة.
٣ ـ **الثالث**: عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ الآية (٢٣٨) من سورة البقرة، وقال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ الآية (٢٣٨) من سورة البقرة، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ الآية (٧) من سورة الأحزاب، وفي مثل هذا وجهان: أحدهما: أن يكون داخلًا في الأول، فيكون مذكورًا مرتين. والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلًا فيه هنا وإن كان داخلًا فيه منفردًا كما قيل في لفظ «الفقراء والمساكين» ونحوهما، تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.
٤ ـ **الرابع**: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ الآية (٣) من سورة غافر. شرح العقيدة الطحاوية (ص٣٨٧ ـ ٣٨٨).

(٢) انظر: كتاب الإيمان للقاسم بن سلام (ص١٠) و(٤٤).

(٣) انظر: كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع صفحة (٤٣)، وكتاب الملل والنحل، (١/ ١٤١).

(٤) انظر: كتاب السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٠٥).

(٥) انظر: كتاب الإيمان لابن تيمية (ص٣٠٣)، وكتاب الرَّوضُ البَاسمْ في الذَّبِّ عَنْ سُنَّةِ =

وهناك من قال: «إن الإيمان هو التصديق»[(١)].

وهناك من قال: «إن الإيمان هو التصديق والقول»[(٢)].

هذه جملة أقوال، والمسألة تحتاج إلى شيءٍ من البيان والتوضيح والبسط.

ونأتي أولًا إلى قول أهل السنة وهو ما أورده المصنف هنا، حيث قال: «**إن الإيمان قولٌ وعملٌ، وعملٌ وقول ونية وإصابة يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء**».

فإن الناظر إلى هذا الإنسان باعتبار ما يجب عليه تجاه ما أخبر الله به وما أمر الله تعالى به؛ فنصوص الشرع لا تخرج عن أمرين: إما أخبارٌ وإما أوامر، فالأخبار حقها التصديق بأن تُصدق بها، والأوامر حقها أن تعمل بها، كما جاء في الحديث: «**إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن نهيٍ فانتهوا**»[(٣)].

فأنت مأمور بأن تتَّبع، وأن تعمل بهذه الأوامر بحسب ما يأتي من حكم عليها، فهذه الأمور؛ أي: الوحي تأتي لهذا الإنسان، وأول ما تأتي إليه في باطنه؛ لأنه لا بد وأن يعلم أن الصلاة مثلًا ركنٌ من أركان الإسلام، ثم إذا جئت إلى الصلاة تجد أن منها فرائض ومنها نوافل، ثم أن هذه النوافل منها سنن رواتب ومنها غير ذلك، فهذا أول ما يقابله بالعلم.

فإذًا هذا الإيمان سيخاطب هذا الباطن في الإنسان، وأول ما يخاطب أن يصدق بما أخبر الله به.

والثاني: أن ينقاد لأمر الله، فلا بد أن يحصل الانقياد والتسليم لأوامر الله، فليس لك حق الاعتراض أن تقول: لا، بدل خمس صلوات نجعلها ثلاثة أو نجعلها ستة، فهي خمس صلوات في اليوم الليلة لا بد من أدائها في أوقاتها، فأصبح عليه أن يصدق وعليه أن ينقاد.

ومعلوم أن هنا ثلاثة أحوال:

القلب، والقلب يشمل أمرين:

= أبي القَاسِم (١/ ٢٤٠).

(١) انظر: كتاب رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٧٣).

(٢) انظر: كتاب الفقه الأكبر (ص٥٥)، وكتاب لوامع الأنوار البهية (١/ ٤١٦).

(٣) رواه البخاري (٤/ ٤٢٢) ومسلم (٧/ ٩١) وأحمد (٢/ ٢٥٨).

يشمل جانب العلم، ويشمل جانب الإرادة، هذا القلب.

والجانب الثاني: جانب اللسان.

والجانب الثالث: جانب الجوارح.

فهناك قول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل اللسان، وهناك عمل الجوارح فهذه خمسة، فإذا جئت إلى قول القلب فهذا هو العلم الذي هو التصديق فعليه أن يعلم هذه الأشياء ويصدق بها، هذا الواجب الأول على القلب، والقلب هو الباطن، والباطن مجموع الأمرين وهذه هي العقيدة.

لذلك، **قال المصنف**: **«الإيمان قولٌ وعمل»**، فالقول هنا هو العلم والتصديق، تَعَلَم وتصدِّق، هذا واجبٌ على الإنسان لكي يكون مؤمنًا، وهذا وحده لا يكفي، فلو قال قائل: أنا أعلم أن الصلوات خمس وهي كذا وكذا وهيئتها كذا لكن لن أصلي، فهو بهذا لا يكون مؤمنًا، إذ لا بد من الجانب الثاني.

والجانب الثاني: هو انقياد القلب، فهذه الإرادة لا بد أن تنقاد لهذه الأخبار وهذه الأوامر، ولذلك، يأتي عمل القلب، والقلب أعماله كثيرة، منها مثلًا: الإخلاص، والمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والإنابة، والخشية، والتقوى، ولذلك النبي ﷺ لما ذكر التقوى قال: «**التقوى هاهنا التقوى هاهنا**، وأشار بيده على صدره»[(١)]، فهذه أعمال القلوب، وهي التي تنطلق إلى سائر الجوارح.

وأما قول اللسان وعمل اللسان، فقول اللسان جعله العلماء النطق بالشهادتين لأن هذا هو الفيصل بين الإسلام والكفر: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله**»[(٢)]، فأول ما يدخل الإنسان في الإسلام يُطالب بعد تطهره بالنطق بالشهادتين، فهذا يسمِّيه العلماء: قول اللسان، فجعلوه في النطق بالشهادتين.

وأما عمل اللسان: فمنه قراءة القرآن وتلاوته، وذكر الله عز وجل، والتسبيح، والتهليل هذا كله عمل اللسان.

---

(١) صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله برقم (٢٥٦٥)، وأحمد (٧٦٧٠).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم برقم (٢٥)، ومسلم كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها ووُكِلت سريرته إلى الله تعالى وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام واهتمام الإمام بشعائر الإسلام، برقم (٢٥).

وأما أعمال الجوارح، فمنها الركوع والسجود والصوم والجهاد وغض البصر وغيرها فهذه أعمال الجوارح، وهذا بكله هو الذي يُسمى إيمانًا عند أهل السنة.

وأما **قول المصنف**: **«يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء»**.

فأهل السنة يؤمنون أن الإيمان يزيد وينقص، ومن الأدلة على ذلك:

❊ أولًا: أدلة زيادة الإيمان ونقصانه من القرآن[(١)]:

لقد جاء في كتاب الله ﷻ نصوص كثيرة تدل على زيادة الإيمان ونقصانه وأن أهله متفاضلون فيه بعضهم أكمل إيمانًا من بعض، فمنهم السابق بالخيرات، ومنهم المقتصد، ومنهم الظالم لنفسه، منهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم، ليسوا في الدين سواء في مرتبة واحدة؛ بل فضَّل الله بعضهم على بعض ورفع بعضهم فوق بعض درجات.

وقبل الشروع في ذكر هذه الأدلة القرآنية الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه أودّ التنبيه على نقطة هامة، وهي:

أن كل دليل دلّ على زيادة الإيمان فهو يدل على نقصانه، وكذا العكس، فما دل على نقصان الإيمان فهو يدل على زيادته، فالآيات التي أوردها هنا وظاهرها الدلالة على زيادة الإيمان فقط، فهي تدل على نقص الإيمان باللزوم، وذلك لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص، ولأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص.

ولهذا، فإنا نجد أهل العلم كثيرًا ما يستشهدون بأدلة زيادة الإيمان على نقصانه وكذا العكس للأسباب المتقدمة، وتأمل ـ مثالًا على ذلك ـ صنيع البخاري في صحيحه، فقد أورد بعض الآيات المصرحة بزيادة الإيمان في باب زيادة الإيمان ونقصانه مستدلًا بها على الزيادة والنقصان معًا.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «إن كان قبل زيادته ـ أي الإيمان ـ تامًّا، فكما يزيد كذا ينقص»[(٢)].

فمن الأدلة:

• قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

---

(١) كتاب زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه للدكتور عبد الرزاق البدر (ص٣٥).

(٢) رواه الخلال في السنة (٢/ ٦٨٨، ح١٠٣٠).

• وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال: ٢].

• وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝١٢٤﴾ [التوبة: ١٢٤].

• وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ۝٢٢﴾ [الأحزاب: ٢٢].

• وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ﴾ [الفتح: ٤].

• وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ۙ﴾ [المدثر: ٣١].

• وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ۝١٧﴾ [محمد: ١٧].

❋ ثانيًا: الأدلة من السنة على زيادة الإيمان ونقصانه:

• حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن**»(١).

• حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون**، أو: **بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»(٢).

ففي هذا الحديث «بيان أن الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شُعَب وأجزاء، له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شُعَبها وتستوفي جملة أجزائها، كالصلاة الشرعية لها شُعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها»(٣).

وهذه الشُّعب متفاوتة ليست على درجة واحدة في الفضل؛ بل بعضها أفضل من بعض، كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله: «**أعلاها**»، وقوله: «**أدناها**»، فشُعب

---

(١) أخرجه البخاري (٥/١١٩، ١٠/٣٠، ١٢/٥٨، ١٢/١٤ فتح)، ومسلم (٢/٤١ نووي).
(٢) أخرجه البخاري (١/٥١ فتح) ومسلم (٢/٦ نووي) وهذا لفظ مسلم.
(٣) معالم السنن للخطابي (٧/٤٣، ٤٤).

الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعًا كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعًا كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا منها ما يقرب من شعبة الشهادتين، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى»(١).

وقال الشيخ العلامة ابن سعدي بعد ذكره لحديث أبي هريرة: «وهذا صريح في أن الإيمان يزيد وينقص بحسب زيادة هذه الشرائع والشُّعب، واتصاف العبد بها أو عدمه، ومن المعلوم أن الناس يتفاوتون فيها تفاوتًا كثيرًا، فمن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فقد خالف الحس، مع مخالفته لنصوص الشرع كما ترى»(٢).

• حديث أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا إيمان لمن لا أمانة له**»(٣).

فهذا الحديث دليل على أن من لا أمانة له، فقد نقص فيه شيء من واجبات هذا الدين، فيذهب عنه كمال الإيمان الواجب وتمامه، ويكون بذلك مؤمنًا ناقص الإيمان(٤).

يوضح الاستدلال بهذا الحديث ويبيِّنه ما جاء عن عروة بن الزبير ﵀ أنه قال: «**ما نقصت أمانة عبد قط إلا نقص إيمانه**»(٥)، فنقصُ الأمانة في العبد دليل على نقص الإيمان وضعفه فيه

• ولهذا، لما سئل الإمام أحمد ﵀ مرة عن نقصان الإيمان احتج بهذا، قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله وسئل عن نقص الإيمان، فقال: حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «**ما انتقصت أمانة رجل إلا نقص إيمانه**»(٦).

• حديث أبي سعيد الخدري ﵁، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**من رأى منكم**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٢٢).

(٢) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان (ص١٤).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ١٣٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١/ ١١) وفي الإيمان (ص٥)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٠٨ الإحسان)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٧٥)؛ وقال البغوي: «هذا حديث حسن»؛ وصححه الألباني في تحقيقه للإيمان لابن أبي شيبة.

(٤) انظر: الفتاوى (١١/ ٦٥٣).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/ ١٢) وفي الإيمان (ص٦)، وعبد الله في السنة (١/ ٣٦٨) والخلال في السنة (ق ١٥٩/ ب) والآجري في الشريعة (ص١١٨) والبيهقي في الشعب (١/ ١٩٧)، وابن بطة في الإبانة، برقم (١١٤١).

(٦) رواه الخلال في السنة، برقم (٧٨٩)، والآجري في الشريعة (ص١١٨)، وابن بطة في الإبانة برقم (١١٤٨).

منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[(١)].

فبيَّن النبي ﷺ في هذا الحديث مراتب إنكار المنكر، وأنه حسب الاستطاعة، فإما أن يغير باليد أو باللسان أو بالقلب، بمعنى يكرهه بقلبه، وهذه المراتب الثلاث للإنكار يقوم بها المكلف على قدر استطاعته، ولا شك أن المرتبة الأخيرة باستطاعة جميع المكلفين، فمن رأى المنكر ولم يكرهه بقلبه وهو يعلم أنه منكر فإن هذا يكون علامة على ضعف إيمانه.

وقد احتج بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه النسائيُّ في سننه فبوَّب له بـ«باب تفاضل أهل الإيمان»[(٢)].

وابن منده في كتابه الإيمان فقال: «ذكر خبر يدل على أن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان يزيد وينقص»[(٣)]، ثم ذكر حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

وبوَّب له النووي في شرحه لمسلم بـ «باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص...»[(٤)].

❊ ثالثًا: أقوال السلف الصالح في زيادة الإيمان ونقصانه[(٥)]:

لقد جاء عن السلف الصالح آثار كثيرة قرروا فيها ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ من حجج ودلالات على زيادة الإيمان ونقصانه، فبينوا رحمهم الله أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وكثرة العبادة والمداومة عليها، وينقص باللهو والغفلة والمعصية والتقصير في فعل الطاعة؛ بل لقد حكى إجماعهم واتفاقهم على ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال يحيى بن سعيد القطان: «ما أدركت أحدًا من أصحابنا، إلا على سنتنا في الإيمان، ويقولون: الإيمان يزيد وينقص»[(٦)].

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٢٢ نووي). (٢) سنن النسائي (٨/ ١١).

(٣) الإيمان لابن منده (٢/ ٣٤١).

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/ ٢١) وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٣/ ٣٤٣).

(٥) المصدر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه (ص١٠٦ ـ ١٠٧).

(٦) رواه ابن هاني في مسائل الإمام أحمد (٢/ ١٦٢) وذكر نحوه الذهبي في السير (٩/ ١٧٩) في ترجمة يحيى بن سعيد.

وقال الإمام عبد الرزاق الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقيت اثنين وستين شيخًا، . . فذكر عددًا منهم ثم قال: كلهم يقولون: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»»[(١)].

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «هذه تسمية من كان يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، . . . فسمى أكثر من مائة وثلاثين رجلًا من أهل العلم من الصحابة وغيرهم. . ثم قال: هؤلاء كلهم يقولون الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنة، والمعمول به عندنا»[(٢)].

وقال إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع سبعون رجلًا من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها رسول الله ﷺ. فذكر أمورًا منها: الإيمان قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»[(٣)].

وقال أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدًا يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»[(٤)].

* رابعًا: الأقوال المخالفة لقول أهل السنة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه:

القول الأول: قول من قال الإيمان يزيد وتوقف في النقصان.

جاء عن الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه روايتان، قال في إحداهما: إن الإيمان يزيد، أما النقصان فتوقف فيه، وطلب من

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥/٩٥٨ ح١٧٣٧).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٢/٨١٤ برقم: ١١١٧) وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان (ص٢٩٣ ـ ٢٩٥).

(٣) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص٢٢٨) وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ١٣٠) بلفظ أجمع تسعون. . . إلخ.

(٤) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٤٧)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦) وعزواه للالكائي في السنة، وصحَّحا إسناده، قلت: وهو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي «المطبوع» (٥/٨٨٩)، رقم (١٥٩٧) بنحوه، وليس فيه: «ويزيد وينقص»، فلعل هذه اللفظة سقطت من المطبوع، أو أن الحافظ والزبيدي اطلعا على نسخة اشتملت على ما حكياه.

السائل أن يكف عن السؤال عنه، لأنه لم يجد عليه دليلًا من كتاب الله.

أما الرواية الأخرى: فقد جاءت عنه من طرق متعددة صحيحة، قال فيها: إن الإيمان يزيد وينقص، كقول أهل السنة والجماعة سواء(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه. لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن، ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك»(٢).

القول الثاني: قول من قال الإيمان يزيد ولا ينقص.

وهذا قول طائفة من الأشاعرة، رواية عن أبي حنيفة، والغسانية، والنجارية، والإباضية.

أما قول الطائفة من الأشاعرة: فقد أشار إليه البغدادي في «أصول الدين» فقال: «وأما من قال: إنه التصديق(٣) بالقلب فقد منعوا من النقصان فيه، واختلفوا في زيادته فمنهم من منعها ومنهم من أجازها»(٤).

وأما الرواية عن أبي حنيفة: أن الإيمان يزيد ولا ينقص، فقد ذكرها غير واحد ممن كتب في المقالات، من طريق غسان وغيره عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الأشعري: «فأما غسان وأكثر أصحاب أبي حنيفة فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه وأنه يزيد ولا ينقص»(٥).

وقال الزبيدي: «وحكى غسان وجماعة من أصحاب أبي حنيفة أنه يزيد ولا ينقص»(٦).

وأما الغسانية: فقد ذكر البغدادي عن الغسانية، وهم أتباع غسان المرجئ أن من أقوالهم إن الإيمان يزيد ولا ينقص، ثم قال: «وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة»(٧).

---

(١) انظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه (ص٢٧٧ ـ ٢٩٠)، وقد ناقش هذا القول بالتفصيل.
(٢) الفتاوى (٧/٥٠٦).
(٣) القول بأن الإيمان هو التصديق هو قول الأشاعرة.
(٤) أصول الدين (ص٢٥٢). (٥) مقالات الإسلاميين (ص١٣٩).
(٦) إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦).
(٧) الفرق بين الفرق (ص٢٠٣). وانظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (ص١٣٩)، والتبصير في الدين للإسفراييني (ص٩٨)، والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٠٣).

وأما النجارية: فلهم أصول باطلة جانبوا فيها الحق وفارقوه، منها قولهم: إن الإيمان يزيد ولا ينقص، وقد حكى ذلك عنهم غير واحد ممن كتب في مقالات الفرق كالأشعري والإسفراييني والبغدادي وغيرهم[(١)].

وأما الإباضية: فقد ذكر أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي من الإباضية في كتابه مشارق أنوار العقول: «الإيمان بالمعنى الشرعي الذي هو أداء الواجبات مطلقًا ليس ينقص نظرًا إلى إيمان كل مؤمن، فإنه في ذاته غير متفاوت بالنسبة إلى إيمان غيره»[(٢)].

القول الثالث: قول من قال الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

لقد قال بهذا القول طوائف كثيرة من أهل الكلام والإرجاء، والتجهم، وممن نُسِب له هذا القول:

أبو حنيفة وأصحابه:

لقد اشتهر عن الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى وغفر له ـ أنه يقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، واستفاض هذا عنه، بحيث لا يدع مجالًا للشك أو التردد في نسبته إليه، ويمكن أن أبرز أهم الأسباب المؤكدة لصحة نسبة هذا القول إليه في النقاط التالية:

١ ـ إن عامة كتب الفرق والمقالات تنسب هذا القول إليه، كالمقالات لأبي الحسن الأشعري، والفَرْق بين الفِرَق للبغدادي، والمِلَلْ والنِّحَلْ للشهرستاني، وغيرها[(٣)].

٢ ـ إن الكتب المؤلفة في العقيدة والمنسوبة إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تذكر هذا القول، كالفقه الأكبر، وكتاب العالم والمتعلم، والوسيطين الصغير والكبير والوصية ورسالته إلى البتّي[(٤)].

وهذه الكتب إن لم يصح نسبتها جميعًا إليه، فلا بد أن يصح نسبة بعضها أو

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (ص١٣٦) والتبصير في الدين (ص١٠١)، والفرق بين الفرق (ص٢٠٨) والفتاوى لابن تيمية (٧/ ٥٤٦).

(٢) مشارق الأنوار (ص٣٥ ـ ٣٦).

(٣) المقالات (ص١٣٩)، الفَرْق بين الفِرَق (ص٢٠٣)، ونقله عنه الزبيدي في الإتحاف (٢/ ٢٦٥)، الملل والنحل (١/ ١٤١).

(٤) انظر: فيض الباري للكشميري (١/ ٥٩).

واحد منها على أقل تقدير إليه، وعلى كل، إن لم يصح لا هذا ولا ذاك فإن هذه الكتب مطبوعة متداولة، وقد احتفى بها الأحناف شرحًا ونشرًا ونقلًا، فهي عند عامتهم مسلَّم بما فيها، وقد شرح بعضها شروحًا مطولة عديدة، ونقل منها نقولٌ متكاثرة، واعتمد على ما فيها من عقائد(١).

ومن قال بهذا القول: الجهمية.

ومن مقولاتهم الفاسدة وآرائهم المنحرفة زعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل أهله فيه.

قال الأشعري: «وزعمت الجهمية أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه»(٢).

وقال الشهرستاني: «قال؛ أي: الجهم: والإيمان لا يتبعض؛ أي: لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل، قال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد، إذ المعارف لا تتفاضل»(٣).

وجهم وأتباعه إنما قالوا بهذا القول لأن الإيمان عندهم مجرد التصديق، فمن صدق بقلبه فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن تكلم بالكفر، وسب الله ورسوله ﷺ وسخر بالدين، وأحل المحرمات، وفعل غير ذلك من الأمور التي هي كفر بواح.

والتصديق عندهم يتساوى فيه العباد، ولا يقبل الزيادة والنقصان فهو إما أن يعدم وإما أن يوجد، ولا يقبل التبعض، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، ولا يتفاضل الناس فيه، فإيمان الملائكة والأنبياء والصديقين وإيمان فساق الأمة وأهل الخنا والفجور سواء(٤).

ومن قال بهذا القول: الخوارج والمعتزلة:

ذهبت الخوارج والمعتزلة مذهب أهل السنة والجماعة في تعريف الإيمان من حيث إنه شامل للأعمال والأقوال والاعتقادات، إلا أنهم فارقوا أهل السنة والجماعة بقولهم إن الإيمان كل واحد لا يتجزأ، إذا ذهب بعضه ذهب كله، وأنه لا يقبل التبعض.

ومن هنا كان الإخلال بالأعمال وارتكاب الكبائر عندهم مخرجًا من الإيمان كلية، على خلاف بينهم في تسميته كافرًا، فالخوارج قطعوا بكفره، ونازعهم المعتزلة

---

(١) انظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه (ص٣١٨ ـ ٣١٩).

(٢) المقالات (ص١٣٢).

(٣) الملل والنحل (١/ ٨٨).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٢).

في الاسم وقالوا نحن لا نسميه مؤمنًا ولا كافرًا، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين؛ أي: بين منزلة الإيمان والكفر، وإن كانوا قد اتفقوا جميعًا أنه يوم القيامة خالد مخلد في نار جهنم[(١)].

قال شيخ الإسلام: «قالت الخوارج والمعتزلة قد علمنا يقينًا أن الأعمال من الإيمان، فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعض، ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مخلدين في النار إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء»[(٢)].

وأصل غلط هؤلاء ومنشأ ضلالهم كما قال شيخ الإسلام: «أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقًّا للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم؛ بل إما لهذا وإما لهذا، فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، وقالوا: «الإيمان هو الطاعة فيزول بزوال بعض الطاعة، ثم تنازعوا هل يخلفه الكفر؟ على القولين ووافقتهم المرجئة والجهمية على أن الإيمان يزول كله بزوال شيء منه، وأنه، لا يتبعض ولا يتفاضل فلا يزيد ولا ينقص، وقالوا: إن إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين»[(٣)].

فهذه الشبهة هي التي أفسدت على هؤلاء قولهم؛ بل وعلى جميع المرجئة، كما قال شيخ الإسلام: «وإنما أوقع هؤلاء كلهم؛ أي: المرجئة بأقسامهم، ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض؛ بل إذا ذهب بعضه ذهب كله، ومذهب أهل السنة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه»[(٤)].

وقال شيخ الإسلام: «وجُمَّاع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة، وكذلك الأجسام كالسكنجبين[(٥)] إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبين، قالوا: فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها»[(٦)].

---

(١) انظر: الفتاوى (٧/ ٢٢٣، ٢٥٧) وشرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (ص١٣٧).
(٢) الفتاوى (١٣/ ٤٨).
(٣) شرح العقيدة الأصفهانية (ص١٣٧، ١٣٨)، وانظر: الفتاوى (٧/ ٤٠٤).
(٤) شرح العقيدة الأصفهانية (ص١٤٣، ١٤٤).
(٥) السكنجبين: شراب مركب من حامض وحلو ـ معرب ـ فارسيته: سركا انكبين انظر: المعجم الوسيط (١/ ٤٤٠).
(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١١).

ومن قال بهذا القول: الأشاعرة والماتريدية:

لقد ذهب جمهور الأشاعرة وجميع الماتريدية إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، لشبه عقلية وأدلة نظرية، وذهب بعض الأشاعرة إلى أن الإيمان يزيد وينقص(١).

قال الزبيدي: «وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزيد الإيمان ولا ينقص، واختاره أبو منصور الماتريدي، ومن الأشاعرة إمام الحرمين وجمع كثير»(٢).

وقال ابن أبي شريف الحنفي: «وهذا القول ـ أي: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ـ اختاره من الأشاعرة أمام الحرمين وجمع كثير، وذهب عامتهم ـ أي: أكثر الأشاعرة ـ إلى زيادته ونقصانه»(٣).

وقال الفرهاري: «مذهب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ والمتكلمين من أهل السنة أنه لا يزيد ولا ينقص»(٤).

فالماتريدية لهم قول واحد في المسألة وهو أن الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان، وأما الأشاعرة فلهم في المسألة قولان: فجمهورهم على أنه لا يقبل الزيادة والنقصان، وذهب بعضهم إلى أنه يقبلهما، والأشاعرة يعرِّفون الإيمان بأنه التصديق وحده، فلا يدخل فيه القول والعمل، فبحثهم هنا هو في التصديق هل يقبل الزيادة والنقصان أو لا؟

فالذين قالوا لا يزيد ولا ينقص فبناء على أن الإيمان هو التصديق اليقيني غير القابل للتفاوت، فإن نقص فنقصه شك وكفر، ولشبه أخرى.

ومن قال منهم: يزيد وينقص، فللقطع بأن تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ، واختاره النووي، وعزاه التفتازاني في شرح العقائد لبعض المحققين، وقال في المواقف: إنه الحق(٥).

---

(١) انظر: شرح مسلم للنووي (١/١٤٨)، وفتح الباري لابن حجر (١/٤٦)، وعمدة القاري للعيني (١/١٣٦)، وتحفة القاري «للكاندهلوي» (ص٤٤)، مجموع «شروح البخاري» (١/ ١١٢)، النبراس شرح العقائد (ص٤٠٢)، المسامرة شرح المسايرة (ص٣٦٧)، أصول الدين للبغدادي (ص٢٥٢)، وأصول الدين للبزدوي (ص١٥٣)، والاقتصاد للغزالي (ص٢٠٨)، والمواقف للإيجي (ص٣٨٨)، والإنصاف للباقلاني (ص٨٦)، والإرشاد للجويني (ص٣٣٥) وغيرها.

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦).

(٣) المسامرة (ص٣٦٧).

(٤) النبراس شرح العقائد (ص٤٠٢).

(٥) انظر: شرح مسلم للنووي (١/١٤٢) وشرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص١٢٦) والمواقف =

❊ خامسًا: ثمرة الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه:

فمسائل الأسماء لها تناول معيَّن لدى الفِرَق، ومسائل الأحكام لها تناول معين لدى الفرق، وهذه مسائل يطول شرحها، لكن لعل ما أشرنا إليه يُبين ما مدى صفاء عقيدة أهل السنة وأن والإيمان عندهم قولٌ واعتقادٌ وعمل يزيد وينقص، زيادته بالطاعات ونقصانه بالمعاصي.

وزيادة الإيمان ونقصانه أمر يراه الإنسان من نفسه، فقد يكون حاله اليوم من الإيمان أحسن من حاله في الأمس، أو قد يكون حاله في الأمس أحسن من حاله في هذا اليوم، فالإيمان فيه زيادة ونقص، فيزيد إلى ما شاء الله، وينقص أحيانًا حتى يزول هذا الإيمان ولا يبقى منه شيء، ويُصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا.

والقول إن الإيمان يزيد وينقص في اعتقاد أهلَ السنة والجماعة، يترتب عليه أمور كثيرة في مسائل الأحكام، فهذه المسألة مرتبطة بمسألتين:

الأولى: **حكم مرتكب الكبيرة.**

فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه له تعلق بمسألة حكم مرتكب الكبيرة، فأهل السنة لا يرون تكفير مرتكب الكبيرة دون الشرك الأكبر، ويقولون إن صاحب الكبيرة مؤمن بإيمانه فاسق بمعصيته، فلا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية.

والمسألة الثانية: **مسألة مراتب الدين.**

أي ما يتعلق بدخول الإنسان إلى هذا الدين متى ينتقل في مراتب الدين؛ لأن مراتب الدين ثلاثة: الإسلام، الإيمان، الإحسان، فهي عبارة عن ثلاث دوائر أول دائرة فيه هي الإسلام، ثم هناك دائرة أضيق منها هي الإيمان، ويعني هذا الضيق أن من هو مؤمن هو مسلم، ولكن ليس بالضرورة من كان مسلمًا أن يكون مؤمنًا، ثم تأتي الدائرة الأضيق هي دائرة الإحسان؛ لأن الإحسان فحواه ومعناه أن تُتقن الظاهر والباطن.

فعندما أقول: أحسنت، بمعنى أتقنت، فالإحسان إتقان الظاهر والباطن، فإذا أُتقن الظاهر والباطن فهذه مرتبة عليا، فكل مسلم مؤمن مسلم، ولكن ليس كل مؤمن

= للإيجي (ص٣٨٨) وانظر: إرشاد الساري للقسطلاني (١/ ١١٢) ضمن مجموع شروح البخاري.

محسن، قد يكون محسن وقد لا يكون محسنًا، فهذه عقيدة أهل السنة والجماعة في هذه المسألة.

كما أنه مرتبط بتفاضل الناس في إيمانهم وتفاضل درجاتهم في الآخرة إلى غير ذلك من المسائل ذات الصلة.



قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ:

﴿٢٥﴾ وخير هذه الأمة بعد وفاة نبيها: أبو بكر وعمر وعثمان، هكذا روي لنا عن ابن عمر؛ قال: «كنا نقول ورسول الله ﷺ بين أظهرنا: إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع النبي ﷺ بذلك فلا ينكره»(١).

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمٰن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، وكلهم يصلح للخلافة.

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: أصحاب رسول الله ﷺ، القرن الأول الذي بُعث فيهم: المهاجرون الأولون والأنصار، وهم من صلَّى القبلتين.

ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: من صحب رسول الله ﷺ يومًا أو شهرًا أو سنة أقل أو أكثر، ترحم عليهم وتذكر فضله وتكف عن زلته، ولا نذكر أحدًا منهم إلا بخير، لقول رسول الله ﷺ: «إذا ذُكِر أصحابي فأمسكوا»(٢).

وقال سفيان بن عيينة: «من نطق في أصحاب رسول الله ﷺ بكلمة فهو صاحب هوى»(٣).

وقال النبي ﷺ: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»(٤).

الشرح

❊ توطئة:

يجدر التنبيه على أمرين هنا:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، برقم (٣٦٥٥)، وأبو داود (٤٦٢٧)، وأحمد (٤٦١٢).

(٢) المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٤٤٨)، قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٧٥): ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضًا.

(٣) الغنية لطالبي طريق الحق (١/ ٧٩).

(٤) السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني (١/ ١٤٤)، قال: موضوع، رواه ابن عبد البر في «جامع العلم» (٢/ ٩١) وابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٨٢).

الأمر الأول: **تقسيم مسائل الاعتقاد.**

الأمر الثاني: **ترتيب مسائل الاعتقاد عرضًا وتعليمًا.**

أما الأمر الأول: فإن مسائل العقيدة مركبة ومقسمة ومبوَّبة على النحو التالي:

أولًا: **أصول مسائل الاعتقاد.**

وهذه تشتمل على جانبين:

الجانب التأصيلي:

وهو معرفة أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة التي يستمدون منها علم العقيدة وهي:

- الكتاب.
- السنة.
- فهم سلف الأمة من الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين، ومن سار على نهجهم واقتفى أثرهم، ومعرفة موقفهم من العقل والاستدلال به.

والجانب التقريري:

ويعنون به أركان الإيمان الستة، وهي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، فهذه أصول مسائل الاعتقاد يبدؤون بها، ويستمدون هذا من حديث جبريل عليه السلام حينما سأل النبي ﷺ عن الإيمان.

ثانيًا: **مسائل الأسماء والأحكام.**

وهذه تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مسائل الأسماء.

ويعنون بمسائل الأسماء ما يتعلق بتعريف ألفاظ الإسلام والإيمان والإحسان والدين ونحوها من الأسماء والفروق بينها، وما يضاد ذلك من تعريف الكفر والشرك والنفاق والردة ونحوها من المسمَّيات وتحديد مدلولاتها وما يندرج تحتها.

القسم الثاني: مسائل الأحكام.

ويعنون بها متى يكون الشخص مسلمًا أو مؤمنًا أو محسنًا ونحوها من الألفاظ، ومتى يكون كافرًا أو مشركًا أو منافقًا أو مرتدًّا أو مبتدعًا أو فاسقًا، إلى غير ذلك من الأحكام التي وردت في نصوص الشرع، وما هي شروط وموانع تكفير المعين وما يلحق ذلك من مسائل.

ثالثًا: **ملحقات مسائل الاعتقاد.**

وهي المسائل المتعلقة بالصحابة والخلافة والإمامة الكبرى، والموالاة والمعاداة، ويعتبرونها ملحقات لمسائل العقيدة.

وأما **الأمر الثاني** فهو يتعلق بترتيب مسائل الاعتقاد عرضًا وتعليمًا.

فإذا علم أن أبواب الاعتقاد مقسمة إلى:

- أصول الاعتقاد.
- مسائل الأسماء والأحكام.
- ملحقات بمسائل الاعتقاد.

فعلى طالب العلم سواء كان مُعلِّمًا أو متعلمًا أن يتعلَّمها على هذا الترتيب، وأن لا يخرج عنه، وأن يحذر من محاولات أهل الباطل الإخلال بهذا الترتيب، وبخاصة محاولاتهم البدء بمسائل الأسماء والأحكام قبل الانتهاء من معرفة ودراسة أصول المعتقد.

وأما **قول المصنف**: «**وخير هذه الأمة بعد وفاة نبيها: أبو بكر وعمر وعثمان، هكذا روي لنا عن ابن عمر؛ قال: «كنا نقول ورسول الله ﷺ بين أظهرنا: إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع النبي ﷺ بذلك فلا ينكره»**[1]».

أولًا: هذه المسائل المتعلقة بالمفاضلة بين أصحاب النبي ﷺ يذكرها العلماء دائمًا توطئة لمسائل الخلافة والإمامة.

فهذه مسألة تفضيل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم على باقي الصحابة، ويدخل فيها مسألة تفضيل عثمان على علي.

فأهل السنة يعتقدون بأن خير هذه الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان، ثم علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمٰن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، ثم بعد ذلك يأتي بقية العشرة، ثم يأتي بعد هذا أهل بدر، ثم يأتي بعد ذلك أهل بيعة شجرة الرضوان، ثم بعد ذلك يأتي أهل الفتح فتح مكة، ثم بعد ذلك يتوالى الفضل بحسب أقدمية ذلك الذي أسلم من الصحابة.

قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله: «ويقرُّون بما تَوَاتَرَ به النَّقْلُ عن أميرِ المؤمنين

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، برقم (٣٦٥٥)، وأبو داود (٤٦٢٧)، وأحمد (٤٦١٢).

عليِّ بْنِ أبي طالبِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيرِه، مِن أَنَّ خَيْرَ هذه الأُمَّةِ بعد نَبِيِّهَا: أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويثَلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم أجمعين، كما دلَّت عليه الآثارُ»[(١)].

وقد أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة، وإن كان بعض السلف قد اختلفوا في التفضيل بين عثمان وعلي، فإنهم لم يختلفوا في الترتيب في البيعة للخلافة، وكل مَن خالف الترتيب في الخلافة فإنه من أهل البدع.

وترتيب أهل السنة: (أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويثَلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم أجمعين).

وإن كان ثَمَّ خلاف في التفضيل بين عثمان وعليٍّ، ولكنه لا يترتب عليه أي أثر في الانتساب لأهل السنة؛ «فقدَّم قومٌ عثمانَ، وسكتوا، وربَّعوا بعليٍّ، وقدَّم قومٌ عليًّا، وقومٌ توقَّفوا، لكن استقرَّ أمرُ أهلُ السُّنَّة على تقديم عُثْمَان ثم عليٍّ.

وإنْ كانتْ هذه المَسْأَلَةُ (مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وعليٍّ) ليستْ من الأصولِ التي يُضَلَّلُ المخالفُ فيها عند جمهورِ أَهْلِ السُّنَّة، لكن التي يُضَلَّلُ فيها مسألةُ الخلافةِ؛ وذلك لأنهم يؤمنون أنَّ الخليفةَ بَعْدَ رسولِ الله ﷺ أبو بكرٍ، ثم عمرُ، ثم عثمانُ، ثم عليٌّ، ومَن طَعَنَ في خلافة أحدٍ مِن هؤلاء فهو أضلُّ مِن حِمَارِ أَهْلِهِ».

فلهم مِن الفضل ومِن المكانة ما هو مُجمع عليه بين أهل السُّنَّة.

* ثانيًا: ذكر تفاضل الأربعة رضوان الله عليهم[(٢)]:

أجمع الصحابة رضوان الله عليهم على تفضيل أبي بكر وتقديمه على سائر الصحابة ثم تفضيل عمر بعده على عثمان ثم عثمان بعد عمر على من بعده رضوان الله عليهم، وكانوا يتحدثون بذلك في زمن النبي ﷺ وهو يسمعهم فلا ينكره، ثم أجمعوا على تقديم علي بعد عثمان فقدَّموه وبايعوه بالخلافة.

فالصحابة مجمعون على تفضيل أبي بكر على عمر ثم عمر على عثمان ثم عثمان على عليٍّ رضي الله عنهم أجمعين، ولقد اتفق الناس ـ الصحابة وغيرهم ـ بعد مقتل عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على تفضيل عثمان، حكى هذا الاتفاق صاحب رسول الله ﷺ، عبد الرحمٰن بن عوف وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أما عبد الرحمٰن فقد قال في قصة

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٩١).

(٢) مباحث المفاضلة في العقيدة (ص٢٥٢ ـ ٢٦٤).

بيعة عثمان رضي الله عنه لما اختاره للخلافة بعد عمر: «أما بعد، يا علي، إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان»[(١)]، وكان قد قال رضي الله عنه قبل ذلك للشيخين عثمان وعلي رضي الله عنهما حين التشاور: «أفتجعلونه ـ (يعني أمر الاختيار) ـ إلي، والله على أن لا آلو عن أفضلكم»[(٢)]، وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لما استُخلِف عثمان: «أمَّرنا خير من بقي ولم نأل»[(٣)]، وقال رضي الله عنه: «إنا اجتمعنا أصحاب محمد فلم نأل عن خيرنا ذي فوق فبايعنا أمير المؤمنين عثمان»)[(٤)].

وقال الإمام أحمد: «لم يكن بين أصحاب رسول الله اختلاف أن عثمان أفضل من علي»[(٥)].

ومضى اعتقاد أهل السنة والجماعة على ذلك إلا ما كان من خلاف يسير في المفاضلة بين عثمان وعلي أيهما أفضل؟ بعد أن أجمعوا على تقديم أبي بكر وعمر عليهما في الفضل بلا خلاف.

وتفضيل أبي بكر على عمر بلا خلاف.

قال الشافعي رحمه الله: «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة، وإنما اختلف من اختلف منهم في علي وعثمان». قال البيهقي ـ بعد ذكره قول الشافعي هذا بسنده ـ: «وروينا عن جماعة من التابعين وأتباعهم نحو هذا»[(٦)]، وقال يحيى بن سعيد القطان: «من أدركت من أصحاب النبي والتابعين لم يختلفوا في أبي بكر وعمر وفضلهما إنما كان الاختلاف في علي وعثمان»[(٧)]

---

(١) أخرجه البخاري، انظره مع الفتح (١٣/ ١٩٤)، وقد كان عبد الرحمٰن رضي الله عنه قد اجتهد غاية الاجتهاد. قال ابن كثير في الباعث الحثيث (ص١٥٥): «حتى سأل النساء في خدورهن والصبيان في المكاتب فلم يرهم يعدلون بعثمان أحدًا».

(٢) أخرجه البخاري، انظره مع الفتح (٧/ ٦١).

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٤٦١)، قال المحقق: «إسناده صحيح»، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٦٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٠)، والخلال في السنة (ص٣٨)، وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ٨٨): «رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح، وأخرجه اللالكائي في الشرح (٧/ ١٣٤٢).

(٤) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٢٩٦، ٤٦٣)، قال المحقق في (ص٢٩٦): «رجال الإسناد ثقات»، وقال في (ص٤٦٧): «إسناده حسن»، وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٦٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦١)، وأخرجه اللالكائي في الشرح (٧/ ١٣٤٢).

(٥) السنة للخلال (٣٩٢). (٦) الاعتقاد (٣٦٩).

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣٦٧).

والخلاف الذي وقع في ذلك خلاف يسير، وما وقع إلا في المفاضلة بينهما، وتقديم أحدهما على الآخر في الفضل دون الخلافة، فإنهم مجمعون بلا خلاف على تقديم عثمان على علي في الخلافة، وعلى صحة الخلافتين، ثم إن ذاك الخلاف قد انقضى واستقر أمر أهل السنة على تفضيل عثمان على علي، ورجع بعض من قال بتقديم علي إلى تقديم عثمان، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر، أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا وربَّعوا بعلي، وقدم قوم عليًّا، وقوم توقفوا)، قال: «لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان على علي، وإن كانت هذه المسألة - مسألة عثمان وعلي - ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها هي مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»[(١)].

وقال ابن عبد البر بعد ذكره للخلاف الواقع بين أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي: «وأهل السنة اليوم على ما ذكرت لك من تقديم أبي بكر في الفضل على عمر وتقديم عمر على عثمان وتقديم عثمان على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ»[(٢)]. وقال ابن الصلاح: «وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث والسنة»[(٣)].

قال ابن حجر: «الإجماع انعقد بأَخَرَة بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة»[(٤)].

وحاصل ما كان عليه أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي قبل انعقاد إجماعهم على تفضيل عثمان ثلاثة مذاهب:

الأول: تفضيل عثمان ثم علي - وكان مذهب الجمهور.

الثاني: تفضيل علي ثم عثمان - وكان قد ظهر في أهل الكوفة.

الثالث: التوقف عن المفاضلة بينهما، وكان قد ظهر في أهل المدينة.

فالمذهب الأول هو الذي كان عليه عامة أهل السنة كما قال ابن عبد البر[(٥)]

---

(١) العقيدة الواسطية - ضمن المجموعة العلمية السعودية - (ص٨٦).
(٢) الاستيعاب - بهامش الإصابة - (٣/ ٥٤).
(٣) المقدمة (ص١٩٩).
(٤) فتح الباري (٧/ ٣٤).
(٥) الاستيعاب (٣/ ٥٤).

والخطابي[(١)]، وابن حجر[(٢)] وغيرهم، وفي هؤلاء من توقف في التفضيل عند عثمان فقال بتفضيل عثمان بعد عمر وسكت على ذلك، مع اعتقاده بالتربيع بعلي، وإنما قصد بالتوقف عند عثمان الاقتداء بحديث ابن عمر المتقدم، وهم لا يقدمون على علي أحدًا بعد الثلاثة، ومن هؤلاء أحمد بن حنبل، وصرَّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن التوقف عند عثمان إنما هو عمل بحديث ابن عمر، فقال: نقول: أبو بكر وعمر وعثمان ونسكت، على حديث ابن عمر»[(٣)]. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قال قائل: مَن بعد عثمان؟ قلت: علي»[(٤)]. وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن سأله عمن قال: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، قال: «أذهب إليه، ويعجبني أن أقول: أبو بكر وعمر وعثمان وأسكت، وإن قال رجل: وعلي، لم أعنفه، ولا يعجبني هذا القول. قال ابن عمر: أبو بكر وعمر وعثمان، ونترك أصحاب رسول الله له لا نفضل بينهم»[(٥)]، وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من وقف على عثمان ولم يربع بعلي فهو على غير السنة»[(٦)].

وهذا المسلك مروي عن جماعة من أئمة أهل السنة كيحيى بن معين وبشر بن الحارث ويزيد بن زريع ومحمد بن عبيد وعبد الله بن المبارك، وغيرهم[(٧)]، وسبق بيان أن ما ورد في حديث ابن عمر من السكوت عن علي متأول بأمور، منها: أن الإجماع المنعقد على تقديم علي بعد عثمان إنما حدث بعد الزمن الذي قيده ابن عمر.

وأما المذهب الثاني وهو تفضيل علي ثم عثمان بعد أبي بكر وعمر فهو كان مذهب عامة أهل الكوفة، قال الخطابي: «ذهب أكثر أهل الكوفة إلى تقديمه ـ (يعني: عليًّا) ـ على عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: «وحدثني محمد بن هاشم، حدثنا أبو يحيى بن أبي ميسرة، عن عبد الصمد، قال: قلت لسفيان الثوري: «ما قولك في التفضيل؟ فقال: أهل السنة من أهل الكوفة يقولون: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان، وأهل السنة من أهل البصرة يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، قلت: فما تقول أنت؟ قال: أنا رجل كوفي»، قال الخطابي: «قلت: وقد ثبت عن سفيان أنه قال في آخر

(١) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ (٧/ ١٨).
(٢) فتح الباري (٧/ ١١).
(٣) السنة للخلال (ص٣٩٧).
(٤) السنة للخلال (ص٤، ٥).
(٥) السنة للخلال (ص٤، ٥).
(٦) طبقات الحنابلة (١/ ٣١٣).
(٧) انظر: السنة للخلال (٣٩٧، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣٨٩، ١٣٩٢، ١٣٦٩).

قوليه: «أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم»[(١)]، وكما رجع سفيان الثوري رجع غيره من أهل الكوفة. كما قال ابن تيمية رحمه الله: «إن سفيان الثوري وطائفة من الكوفة رجَّحوا عليًّا ثم عثمان، ثم رجع عن ذلك سفيان وغيره»[(٢)].

وقال ابن حجر: «ذهب بعض السلف إلى تقديم علي على عثمان، وممن قال به سفيان الثوري، ويقال أنه رجع عنه، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده»[(٣)]. هذا، وقد روى الخلال بسنده عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال: «كان رأي سفيان الثوري: أبو بكر وعمر ثم يقف»[(٤)]، وكان التوقف مذهب يحيى بن سعيد، وقال الإمام أحمد: «بلغني أن يحيى كان يقف عند ذكر عمر» قال: «وكان يأخذه من سفيان»[(٥)]؛ يعني: الثوري، فلا أدري متى كان التوقف من سفيان؟ والله أعلم.

وأما المذهب الثالث، وهو التوقف عن المفاضلة بينهم، فهو رواية عن مالك، ففي المدونة قال ابن القاسم: «وسألت مالكًا عن خير الناس بعد نبيهم صلوات الله وسلامه عليه، فقال: أبو بكر، ثم قال: أوفي ذلك شك؟ قال ابن القاسم: فقلت لمالك: فعلي وعثمان أيهما أفضل؟ فقال: ما أدركت أحدًا ممن أقتدي به يفضل أحدهما على صاحبه - يعني عليًّا وعثمان - ويرى الكف عنهما»[(٦)].

وروى ابن عبد البر بسنده أن مالكًا سئل: من تُقدِّم بعد رسول الله؟ قال أقدِّم أبا بكر وعمر، ولم يزد على هذا. وروى أيضًا قول مالك: «ليس من أمر الناس الذين مضوا عليه أن يفاضلوا بين الناس»[(٧)]. وروى اللالكائي بسنده أن مالكًا سئل عن علي وعثمان، فقال: «ما أدركت أحدًا ممن يُقتدى به إلا وهو يرى الكف عنهما، يريد: التفضيل بينهما، فقيل له: فأبو بكر وعمر فقال: ليس في أبي بكر وعمر، شك، يريد: أنهما أفضل من غيرهما»[(٨)]، وقد ذكر ابن تيمية أن مالكًا رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان ثم علي، فقال: «أما عثمان وعلي فكان طائفة من

---

(١) معالم السنن - بهامش المختصر - (٧/ ١٨).
(٢) الفتاوى (٤/ ٤٢٦)؛ وانظر: منهاج السنة (٢/ ٧٣، ٧٤).
(٣) فتح الباري (٧/ ١٦) وانظر: الباعث الحثيث (ص١٥٦).
(٤) السنة (٣/ ٣٧) وقال المحقق: إسناده صحيح».
(٥) رواه الخلال بسنده في السنة (ص٣٧٢)، وقال المحقق: «وإسناده صحيح».
(٦) المدونة (٦/ ٤٥١).
(٧) الانتقاء (٣٠، ٣٩).
(٨) شرح أصول الاعتقاد (٧/ ٣٦٨).

أهل المدينة يتوقفون فيهما وهي إحدى الروايتين عن مالك»[(١)] وقال في موضع آخر: «وبعض أهل المدينة توقف في عثمان وعلي، وهي إحدى الروايتين عن مالك، لكن الرواية الأخرى عنه تقديم عثمان على علي كما هو مذهب سائر الأئمة»[(٢)]. وقد اعتمد ابن رشد في كلام له تقديم عثمان ثم علي مذهب المالكية، وقال: «وقيل: إنه الذي رجع إليه مالك بعد أن وقف في عثمان وعلي، فلم يفضل أحدهما على صاحبه على ظاهر ما وقع في كتاب الديات من المدونة» قال ابن رشد: «على أنه كلام محتمل للتأويل»[(٣)]، وذكر السيوطي أنه قد حكى القاضي عياض عن الإمام مالك أنه رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان، قال القرطبي: وهو الأصح إن شاء الله[(٤)]، ولعل من وافق مالكًا على التوقف قبل الرجوع يكون قد رجع إلى تفضيل عثمان على علي كما رجع مالك موافقة له في الرجوع بعد موافقته في التوقف، ولقد روى الخلال بسنده عن أيوب السختياني أنه قال: «دخلت المدينة والناس متوافرون؛ القاسم بن محمد وسليمان وغيرهما، فما رأيت أحدًا يختلف في تقديم أبي بكر وعمر وعثمان»[(٥)].

وتوقف في المفاضلة بين عثمان وعلي من غير أهل المدينة يحيى بن سعيد القطان من أهل البصرة، وقد استغرب عبد الرحمٰن بن مهدي ذلك، فقال ليحيى: «بمن تقتدي في هذا وأهل البصرة ليس هذا قولهم؟!»[(٦)]. ذكر ابن حجر أن يحيى القطان تبع مالكًا في التوقف[(٧)]، ولكن، قد سبق قبل قليل قول الإمام أحمد أن يحيى أخذ التوقف عن سفيان الثوري، ويحيى قد حكى هذا القول عن سفيان، فقد أخرج الخلال أن يحيى بن معين قال: «قال يحيى بن سعيد: كان رأي سفيان الثوري: أبو بكر وعمر ثم يقف»، قال يحيى بن معين: «وهو رأي يحيى بن سعيد»[(٨)]، كأنه يشير إلى أن ذلك منه موافقة سفيان فيما رواه عنه. والله أعلم.

والحاصل أن ما روي عن أئمة السلف من تقديم علي على عثمان أو التوقف فيهما قد رجعوا عنه، واستقر مذهب أهل السنة على تفضيل عثمان ثم علي. وهذا هو المذهب الحق الذي، لا يجوز العدول عنه لثبوته بالأدلة الشرعية من السنة والإجماع، وسبق بيانهما من حديث ابن عمر وإجماع الصحابة على تقديم عثمان بعد

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٧٣). (٢) الفتاوى (٤/ ٤٢٦).
(٣) الجامع من المقدمات (١٧٤)، وانظر: حاشية المحقق رقم (٣).
(٤) تدريب الراوي (٢/ ٢٢٣)، وانظر: لوامع الأنوار (٢/ ٣٥٦).
(٥) السنة (ص٤٠٣). (٦) السنة للخلال (ص٣٧٢، ٣٧٣).
(٧) فتح الباري (٧/ ١٦). (٨) السنة (ص٣٧٣).

أبي بكر وعمر وجميع ذلك ثابت صحيح كما تقدم، ولذلك، قال الإمام أحمد: «كل من قدم عليًّا ثم عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار»[(١)]، وكذلك قال حماد بن زيد[(٢)]، وروي نحو ذلك عن جماعة من الأئمة كسفيان الثوري والدارقطني وغيرهم[(٣)].

حتى أن الأئمة قد تكلموا في تبديع من يقدم عليًّا على عثمان على قولين[(٤)].

وروي عن بعضهم أنه قال: من قدَّم عليًّا على عثمان فعليه لعنة الله، وبعضهم قال: فهو أحمق[(٥)].

هذا، وقد ذكر ابن حزم[(٦)] عن بعض السلف من الصحابة وغيرهم سمَّى بعضهم، أن منهم من قال: أفضل الناس بعد النبي ﷺ جعفر بن أبي طالب، ومنهم من قال: وبعد جعفر حمزة، وأن منهم من قال إن أفضل الناس بعد النبي ﷺ عبد الله بن مسعود، وغير ذلك مما ذكره ابن حزم عن بعض السلف من غير أن يذكر إسنادًا لما رواه عنهم، وقد قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر وتقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك في أمور مخصوصة لا تقديمًا عامًّا، وكذلك ما ينقل عن بعضهم في علي»[(٧)].

ويشهد لما قاله ابن تيمية من كلام ابن حزم نفسه، فقد حمل ما ورد عن أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في ذكرها زوجها قبل النبي ﷺ على أنه مذهبها في التفضيل، قال: «وروِّينا عن أم سلمة أم المؤمنين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أنها تذكرت الفضل ومن هو خير، فقالت: ومن هو خير من أبي سلمة أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ»[(٨)]، والمروي عن أم سلمة في ذلك ما جاء في سياق قصة زواجها بالنبي ﷺ من قولها: «فلما توفي أبو سلمة استرجعت وقلت: اللّهم أجرني في مصيبتي واخلفني خيرًا منه»، قال: «ثم رجعت إلى نفسي، قلت: من أين لي خير من أبي سلمة، فلما انقضت عدتي استأذن عليَّ رسول الله ﷺ»، فذكرت قصة خطبة النبي لها ثم زواجها منه ﷺ حتى قولها: «فقد أبدلني الله بأبي سلمة خيرًا منه رسول الله ﷺ»[(٩)]، وحمل ما ورد في هذه الرواية

---

(١) السنة للخلال (ص٣٩٢).
(٢) شرح أصول الاعتقاد (٧/ ١٣٧٠).
(٣) انظر: السنة للخلال (٣٧٠ و٣٩٢)، والفتاوى (٤/ ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٨).
(٤) انظر: السنة للخلال (٣٨٠ ـ ٨٣٢)، والفتاوى (٤/ ٤٢٦).
(٥) انظر: شرح أصول الاعتقاد (٧/ ١٣٧٠).
(٦) انظر: الفصل (٤/ ١١١).
(٧) منهاج السنة (٢٢/ ٧٤).
(٨) الفصل (٤/ ١١١).
(٩) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٧، ٢٨، ٦/ ٣١٣، ٣١٧، ٣٢١)، والحاكم (٤/ ١٦)، =

عن أم سلمة أنه مذهبها وقولها في أفضل الناس بعد رسول الله ـ كما حمله ابن حزم ـ عجيب غاية العجب، ولقد وردت أحاديث في تفضيل أعيان من الصحابة كل واحد في أمر مخصوص كما في حديث: «**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياء عثمان، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أُبي، ولكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح**»[١]، ونحو ذلك من الأحاديث، ومن قال من السلف مثلًا أفرض الصحابة زيد فليس هذا قول منه بأنه أفضل الصحابة بعد النبي وإن توهم الواهم ذلك.

وقد روى الذهبي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: وما احتذى النعال ولا ركب المطايا ولا ركب الكور رجل أفضل من جعفر». ثم قال الذهبي: «هذا ثابت عن أبي هريرة، ولا ينبغي أن يزعم زاعم أن مذهبه: أن جعفرًا أفضل من أبي بكر وعمر، فإن هذا الإطلاق ليس هو على عمومه؛ بل يخرج منه الأنبياء والمرسلون، فالظاهر أن أبا هريرة لم يقصد أن يدخل أبا بكر ولا عمر رضي الله عنهما»[٢].

ومن قبيل ما ذكره ابن تيمية رحمه الله ما حكاه الخطابي عن بعض المتأخرين إذ قال: «وللمتأخرين في هذا مذاهب، منهم من قال بتقديم أبي بكر من جهة الصحابة وبتقديم علي من جهة القرابة»، قال: وكان بعض مشايخنا يقول: أبو بكر خير وعلي أفضل، قال: وباب الخيرية غير باب الفضيلة، قال: وهذا كما تقول: إن الحُرَّ الهاشمي أفضل من العبد الرومي والحبشي، وقد يكون العبد الحبشي خيرًا من هاشمي في معنى الطاعة لله والمنفعة للناس، فباب الخيرية مُتعدٍّ وباب الفضيلة لازم[٣]، وهذا الذي حكاه الخطابي هو في معنى ما تقرر من أنه قد تكون في المفضول فضيلة لا توجد في الفاضل من غير أن ينال ذلك من تفضيل الفاضل على المفضول، والله أعلم.

وكان ابن عبد البر قال: «اختلف السلف أيضًا في تفضيل علي وأبي بكر»[٤]، قال الزركشي: «قد غلط في ذلك ووهم»[٥]، كيف وهو نفسه ممن نقل اجتماع السلف

= وصححه ووافقه الذهبي، وانظر: الفتح الرباني (٢١/ ٦٧، ٦٨)، وأصله في صحيح مسلم (٢/ ٦٣٣).

(١) أخرجه الترمذي (٥/ ٦٢٣)، وابن ماجه (١/ ٢٥٥)، وأحمد في المسند (٣/ ١٨٤، ٢٨١).

(٢) السير (١٤/ ٥٠٦).

(٣) معالم السنن ـ بهامش المختصر ـ (٧/ ١٨، ١٩).

(٤) الاستيعاب ـ بهامش الإصابة (٣/ ٥٢). (٥) الإجابة (ص٥٤).

والخلف على أن عليًّا أفضل الناس بعد عثمان[(١)].

وأما قول المصنف: «ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمٰن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، وكلهم يصلح للخلافة».

وهذه مسألة المفاضلة بين الصحابة بعد الخلفاء الثلاثة[(٢)].

وقد اختلف في هذه المسألة على عدة أقوال:

القول الأول: أنه يلي الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان في الفضل بقية أصحاب الشورى الخمسة.

فقد جاء في عقيدة الإمام أحمد وعلي بن المديني اللتين رواهما اللالكائي بسنده عنهما أنه يلي الخلفاء الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان في الفضل بقية أصحاب الشورى الخمسة: علي وطلحة والزبير وعبد الرحمٰن بن عوف وسعد بن أبي وقاص[(٣)]. وهما لا يقدِّمان على علي أحدًا بعد الثلاثة؛ بل قالا هذا موافقة لحديث ابن عمر كما تقدم بيانه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ما في أهل السنة من يقول: إن طلحة والزبير وسعدًا وعبد الرحمٰن بن عوف أفضل منه ـ (يعني من علي) ـ؛ بل غاية ما يقولون السكوت عن التفضيل بين أهل الشورى، وهؤلاء أهل الشورى عندهم أفضل السابقين الأولين، والسابقون الأولون أفضل من الذين أنفقوا من بعد الفتح وقاتلوا[(٤)]، والحاصل أن بقية أصحاب الشورى الذين جعل عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيهم الأمر من بعده يختارون أحدهم، أفضل الصحابة بعد علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند أهل السنة والجماعة، وقال الإمام أحمد: «ثم من بعد أصحاب الشورى: أهل بدر من المهاجرين، ثم أهل بدر من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ على قدر الهجرة والسابقة أولًا فأول»[(٥)].

القول الثاني: أفضل الصحابة بعد الأربعة بقية العشرة المبشرين بالجنة.

فقد نقل جماعة من أهل العلم أن أفضل الصحابة بعد الأربعة بقية العشرة المبشرين بالجنة، وهم أصحاب الشورى المذكورون وسعيد بن زيد بن عمرو بن

---

(١) انظر: الاستيعاب (٣/ ٥٢).

(٢) مباحث المفاضلة في العقيدة (ص٢٦٥ ـ ٢٦٧).

(٣) شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٥٩، ١٦٧)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٤٣).

(٤) منهاج السنة (٤/ ٣٩٧).

(٥) شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٥٩).

نفيل، وأبو عبيدة بن الجراح[(١)].

وأما القول في الترتيب بعد العشرة فقد اختلف السلف في ذلك

القول الأول: أن بعد العشرة أهل بدر، ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان.

أن من بعد العشرة أهل بدر الذين قال فيهم: «**لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[(٢)]، وفي لفظ: «**فقد وجبت لكم الجنة**»[(٣)]. وجاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال له: «**ما تعدون أهل بدر فيكم؟**» قال: «**من أفضل المسلمين ـ أو كلمة نحوها ـ**»، قال: «**وكذلك من شهد بدرًا من الملائكة**»[(٤)]. ثم أهل أُحُد، ثم أهل بيعة الرضوان الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقال فيهم: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨]، وقال فيهم: «**لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها**»[(٥)].

وقد كانوا أكثر من ألف وأربعمائة صحابي كما في الصحيح[(٦)].

ذكر هذا الترتيب في الفضل بعد العشرة النووي[(٧)]، وابن الصلاح[(٨)]، وابن كثير[(٩)].

القول الثاني: تقديم أهل بيعة الرضوان على أهل أُحُد بعد أهل بدر.

فقد ذكر السفاريني تقديم أهل بيعة الرضوان على أهل أحد بعد أهل بدر وقال هو الأصح، وقال: «لأن الله تعالى قال في أهل بيعة الرضوان: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وقال في أهل غزوة أحد: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ

(١) انظر: عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ (ص٣٥)، والجامع من المقدمات (ص١٧٥)، ومقدمة ابن الصلاح (١٤٩)، والباعث الحثيث (ص١٥٦)، وتقريب النواوي وشرحه التدريب (٢/ ٢٢٣)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٥٧)، ومعارج القبول (٢/ ٥٨٤).

(٢) متفق عليه، وقد سبق.

(٣) البخاري مع الفتح (٧/ ٣٠٥).

(٤) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح (٧/ ٣١٢).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٤٢).

(٦) صحيح البخاري مع الفتح (٧/ ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٣).

(٧) التقريب مع التدريب (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤).

(٨) المقدمة (١٤٩).

(٩) اختصار علوم الحديث ـ مع الباعث الحثيث ـ (١٥٦).

لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ـ فوصفهم في الموضعين بالعفو ووصف أهل البيعة بالرضى وهو أعلى وأسنى وأفضل من العفو، قال: وهذا ظاهر والله تعالى أعلم»(١).

وأما **قول المصنف**: «**ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: أصحاب رسول الله ﷺ، القرن الأول الذي بُعث فيهم: المهاجرون الأولون والأنصار، وهم من صلَّى القبلتين**».

هذه المسألة تتعلق بتفاضل جماعات الصحابة(٢).

لقد دلَّ كتاب الله على تفاضل جماعات الصحابة، فالله عز وجل فضَّل الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا على الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا، والمقصود بالفتح صلح الحديبية(٣). قال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وفضَّل الله السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار على من دونهم، فقال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ الآية [التوبة: ١٠٠].

وهذا نص على تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار كما يقول القرطبي(٤)، وقد اختلف في تعيين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار على أقوال(٥):

القول الأول: أنهم الذين صلوا إلى القبلتين.

القول الثاني: أنهم أهل بيعة الرضوان.

القول الثالث: أنهم أهل بدر.

القول الرابع: أنهم جميع الصحابة بلا استثناء، وأن الذين اتبعوهم بإحسان هم تابعوهم من غير الصحابة.

---

(١) اللوامع (٢/ ٣٧٢).

(٢) مباحث المفاضلة في العقيدة (ص٢٦٧ ـ ٢٧٣).

(٣) كان الصحابة يعدون الفتح يوم الحديبية كما رواه البخاري عن البراء رضي الله عنه، انظر: الصحيح مع الفتح (٧/ ٤٤١)، وفي البخاري من حديث عمر رضي الله عنه أن قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ①﴾، نزل في منصرفه له من الحديبية.

(٤) انظر: تفسيره (٨/ ٢٣٦).

(٥) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٦)، والاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ (١/ ٢، ٣) وزاد المسير (٣/ ٤٩٠)، وتفسير القرطبي (٨/ ٢٣٦)، والدر المنثور (٣/ ٢٦٩، ٢٧٠).

هذه الأقوال المنقولة عن السلف من الصحابة والتابعين، وزاد المتأخرون قولين:

القول الخامس: أنهم السابقون بالموت والشهادة، قال ابن الجوزي: ذكره الماوردي[(١)].

القول السادس: أنهم الذين أسلموا قبل الهجرة، قال ابن الجوزي: ذكره القاضي أبو يعلى[(٢)].

قال القرطبي: «واتفقوا على أن من هاجر قبل تحويل القبلة فهو من المهاجرين الأولين من غير خلاف بينهم»[(٣)]، والذي أرى في اللفظ دلالة عليه أن المراد بالسابقين الأولين الذين سبقوا إلى الإسلام والهجرة والنصرة وابتدروا ذلك قبل تمكن الإسلام وتتابع الناس عليه، ولا شك أن أول من يدخل في هؤلاء أوائل من أسلم من المهاجرين كالخلفاء الأربعة ومن الأنصار الذين أسلموا ليلتي العَقَبة. ولعل جميع من أسلم حتى غزوة الحديبية من السابقين الأولين[(٤)]، ذلك أن صلح الحديبية كان فتحًا للمسلمين، فقد نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ [الفتح: ١] في منصرفه له من الحديبية[(٥)]، ولم يكن الصحابة يعدون الفتح إلا الحديبية كما قال البراء رضي الله عنه: «تعدون أنتم الفتح فتح مكة، وقد كان فتح مكة فتحًا، ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية»[(٦)].

وفي مغازي الواقدي عن أبي بكر وعمر أن كلًّا منهما قال: «ما كان فتح في الإسلام أعظم من فتح الحديبية»[(٧)]. فكان يوم الحديبية فتحًا للإسلام والمسلمين تتابع الناس بعده على الإسلام لما ترتب على الصلح من وقوع الأمن ورفع الحرب وتمكُّن من يخشى الدخول في الإسلام والوصول إلى المدينة من ذلك كما وقع لخالد وعمرو وغيرهما، ولعله مما يقوي هذا الرأي تفسير جمع من أهل العلم الفتح بالحديبية في قوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ﴾ [الحديد: ١٠]، فيستأنس بهذا التفضيل في الآية على أنه

---

(١) زاد المسير (٣/ ٤٩٠).
(٢) زاد المسير (٣/ ٤٩١).
(٣) تفسير القرطبي (٨/ ٢٣٦).
(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (١/ ١٤٤، ١٤٥) ففيه سرد أسماء واحد وخمسين صحابيًا من السابقين إلى الإسلام ذكرهم الذهبي تحت عنوان والسابقون الأولون.
(٥) كما ثبت في صحيح البخاري، انظره مع الفتح (٨/ ٥٨٣، ٥٨٧).
(٦) أخرجه البخاري، انظر: الصحيح مع الفتح (٧/ ٤٤١).
(٧) المغازي (٢/ ٦٠٩ ـ ٦١٠).

للسابقين الأولين، وبتفسير العلماء للفتح بالحديبية على أن السابقين هم من أسلم قبل الحديبية. والله أعلم.

ودلَّ كتاب الله على تفضيل المهاجرين على الأنصار، فقد قدم الله ذكرهم على ذكر الأنصار في كتابه، قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنفال: ٧٤]، فقدم ذكر الذين هاجروا على الذين آووا ونصروا.

وقال سبحانه: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾ [التوبة: ١١٧]، فبدأ بذكر المهاجرين بعد النبي له ثم بذكر الأنصار، وقال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٨، ٩]، فبدأ بذكر المهاجرين ثم الأنصار، وأفرد سبحانه ذكر المهاجرين في مواضع من كتابه كقوله: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ...﴾ الآية [آل عمران: ١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [التوبة: ٢٠].

وقال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [النحل: ٤١، ٤٢].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أصول أهل السنة: «ويفضلون من أنفق من قبل الفتح - وهو صلح الحديبية - وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار»(١).

وفي عقيدة الإمام أحمد أنه «كان يقول: أفضل الصحابة أهل بيعة الرضوان وخيرهم وأفضلهم أهل بدر، والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار وأعيانهم الأربعون أهل الدار، وخيرهم عشرة شهد لهم النبي عه بالجنة وهو عنهم راض، وأعيانهم أهل الشورى الذين اختارهم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمسلمين وأفضلهم الخلفاء الأربعة»(٢).

وأما **قول المصنف**: **«ثم أفضل الناس بعد هؤلاء: من صحب رسول الله ﷺ يومًا أو شهرًا أو سنة أقل أو أكثر»**.

---

(١) العقيدة الواسطية - ضمن المجموعة العلمية (ص٨٥).

(٢) طبقات الحنابلة (٢/ ٢٧٢).

صنَّف العلماء الصحابة في طبقات اختلفوا في عددها، قال السيوطي في شرح التقريب: «واختلف في عدد طبقاتهم ـ يعني الصحابة ـ باعتبار السبق إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة»[(١)].

قال أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وزاد بعضهم أكثر من ذلك، والمشهور ما ذهب إليه الحاكم»[(٢)]. والمراتب التي جعلها الحاكم للصحابة هي:

١ ـ قوم أسلموا بمكة.

٢ ـ أصحاب دار الندوة.

٣ ـ المهاجرة إلى الحبشة.

٤ ـ أصحاب بيعة العقبة الأولى.

٥ ـ أصحاب بيعة العقبة.

٦ ـ أول المهاجرين الذين وصلوا والنبي في قباء قبل أن يدخلوا المدينة ويبني المسجد.

٧ ـ أهل بدر.

٨ ـ المهاجرة الذين هاجروا بين بدر والحديبية.

٩ ـ أهل بيعة الرضوان.

١٠ ـ المهاجرة بين الحديبية والفتح.

١١ ـ الذين أسلموا يوم الفتح.

١٢ ـ صبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرها وعدادهم في الصحابة[(٣)].

ولعل المراتب السبع الأولى هي مراتب السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والله أعلم.

أما الطبقات الخمس التي جعلها ابن سعد في كتابه للصحابة فالأمر فيها ما قاله أحمد شاكر: «لو كان المطبوع كاملًا لاستخرجناها منه وذكرناها»[(٤)]، وأظن أن الطبقات التي جعلها ابن سعد هي الطبقات التي صنف عليها ابن الجوزي في كتابه

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ٢٧٢).
(٢) الباعث الحثيث (١٥٦).
(٣) الباعث الحثيث (١٥٦).
(٤) الباعث الحثيث (١٥٦).

«صفة الصفوة» من ترجم له من الصحابة، فإنه قال: «بدأت بذكر العشرة ثم ذكرت من بعدهم على ترتيب طبقاتهم»(١)، والطبقات التي ذكرها خمس هي:

الطبقة الأولى: على السابقة في الإسلام ممن شهد بدرًا من المهاجرين والأنصار، وحلفائهم ومواليهم(٢).

الطبقة الثانية: من لم يشهد بدرًا من المهاجرين والأنصار وله إسلام قديم(٣).

الطبقة الثالثة: من شهد الخندق وما بعدها(٤).

الطبقة الرابعة: من أسلم عند الفتح وفيما بعد ذلك(٥).

الطبقة الخامسة: الذين توفي رسول الله ﷺ وهم أحداث الأسنان(٦).

وفي المطبوع من طبقات ابن سعد ذكر الطبقتين الأوليين على نفس الوصف الذي ذكره ابن الجوزي تمامًا(٧). والعلماء وإن أرادوا بهذا التقسيم معرفة الصحابة لا ذكر التفاضل إلا أنهم قد اعتبروا وجوه الفضل والتفاضل في التقسيم، والله أعلم(٨).

وأما **قول المصنف**: **«ترحم عليهم وتذكر فضله وتكف عن زلته، ولا نذكر أحدًا منهم إلا بخير، لقول رسول الله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا»»**(٩). وقال سفيان بن عيينة: «من نطق في أصحاب رسول الله ﷺ بكلمة فهو صاحب هوى»(١٠).

فمن أصول أهل السُّنَّة والجماعة: سلامةَ قلوبهم تجاه أصحاب النبي ﷺ، وذلك لأنهم حَمَلة ميراث النبوة، فهم علماء هذه الأمة وخيرُها وأبرُّها، كما قال عنهم ابن مسعود رضي الله عنه: «مَن كان منكم مستنًّا، فليستنَّ بمَن قد مات؛ فإنَّ الحيَّ لا يُؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد، أبرُّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلُّها تكلفًا؛ قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيِّه، وإقامة دينه؛ فاعرفوا لهم حقَّهم، وتمسَّكوا بهديهم؛ فإنَّهم كانوا على الهُدى المستقيم»(١١).

---

(١) صفة الصفوة (١/ ٢٣٤).
(٢) صفة الصفوة (١/ ٣٧٠).
(٣) صفة الصفوة (١/ ٥٠٦).
(٤) صفة الصفوة (١/ ٦٥٠).
(٥) صفة الصفوة (١/ ٧٢٥).
(٦) صفة الصفوة (١/ ٧٤٦).
(٧) انظر: طبقات ابن سعد (٣/ ٤، ٥، ٦).
(٨) المصدر: مباحث المفاضلة في العقيدة (ص٢٧١ - ٢٧٣).
(٩) انظر: المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٤٤٨)، قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٧٥): ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضًا.
(١٠) الغنية لطالبي طريق الحق (١/ ٧٩).
(١١) أخرجه ابن عبد البرِّ في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، والبغوي في «شرح السنة» =

وقد عَلَّق شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الأثر؛ فقال: «وقول عبد الله بن مسعود: «كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا»: كلامٌ جامع، بيَّن فيه حُسن قَصدهم، ونيَّاتهم ببر القلوب، وبيَّن فيه كمال المعرفة، ودقتها بعمق العلم، وبيَّن فيه تيسير ذلك عليهم، وامتناعهم من القول بلا علم بقلة التكلف. . . وهم أفضل الأمة الوسط الشهداء على الناس، الذين هداهم الله لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم؛ فليسوا مِن المغضوب عليهم الذين يتبعون أهواءهم، ولا من الضالين الجاهلين. . . بل لهم كمال العلم، وكمال القصد؛ إذ لو لم يكن كذلك للزم أن لا تكون هذه الأمةُ خيرَ الأمم، وأن لا يكونوا خيرَ الأمة، وكلاهما خلاف الكتاب والسُّنَّة.

وأيضًا، فالاعتبار العقليُّ يدلُّ على ذلك؛ فإنَّ مَن تأمَّل أمة محمد ﷺ، وتأمل أحوال اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركين، تبيَّن له مِن فضيلة هذه الأمة على سائر الأمم في العلم النافع والعمل الصالح ما يضيق هذا الموضع عن بسطه.

والصحابة أكمل الأمة في ذلك بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، ولهذا، لا تجد أحدًا من أعيان الأمة إلا وهو معترف بفضل الصحابة عليه وعلى أمثاله، وتَجد مَن ينازع في ذلك كالرافضة من أجهل الناس. ولهذا، لا يُوجد في أئمة الفقه الذين يُرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث، ولا في أئمة الزهد والعبادة، ولا في الجيوش المؤيدة المنصورة جيش رافضي، ولا في المُلوك الذين نصروا الإسلام وأقاموه وجاهدوا عدوَّه مَن هو رافضي، ولا في الوزراء الذين لهم سِيرة محمودة مَن هو رافضي. . .»[(١)].

فالله جَلَّ وَعَلَا قد اختار هؤلاء الصفوة لصحبة نبيه ﷺ، واختارهم لإقامة دينه؛ فحفظوا لنا القرآن وحفظوا سنة النبي عليه الصلاة والسَّلام، وما انحسروا في المدينة، وإنما جاهدوا في سبيل نشر هذا الدِّين في ربوع الأرض، وانطلقوا يُبَلِّغون دين الله، وقد بلغ الإسلام في عهدهم مبلغًا عظيمًا، حتى إن بعضهم تُوفي عند أسوار القسطنطينية؛ كأبي أيوب الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، مع أنها لم تفتح إلا في زمن العثمانيين.

= (١/ ٢١٤)، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٧٩ ـ ٨١).

فالصحابة فازوا بخيرية الصحبة، فكان لهم السبق في الإيمان والفضل وجلالة القَدْر، وحمل ميراث النبوة وتبليغه، والجهاد في سبيله؛ فكانوا فرسانًا بالنهار رهبانًا بالليل.

ولذلك، أهل السنة ـ والحمد لله ـ قلوبهم سليمة دائمًا من الغل أو الحقد والحسد تِجاه الصَّحب والآل؛ لأن الله ﷻ قد زكَّى المهاجرين والأنصار ومَن جاءوا بعدهم مُستغفرين لهم؛ فقال ﷻ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

وكذلك، قلوب أهل السنة نقية تجاه حَمَلة ميراث النبوة من العلماء الصَّادقين والدُّعاة المخلصين والمقتفين لآثار النبي الأمين ﷺ؛ لأن النبي ﷺ قال: «**العلماء ورثة الأنبياء، وإنَّ الأنبياء لم يُورثوا دينارًا ولا درهمًا، ورَّثوا العلم؛ فمن أخذه أخَذ بحظٍّ وافر**»(١).

وأمَّا أهل الباطل فديدنهم بُغض أصحاب النبي ﷺ وبُغض حملة شريعته؛ لأنهم مخالفون لهم، وهم مُبغضون ناقمون على مخالفيهم حتى ولو كانوا في ذات فِرقتهم؛ فقد يحكمون بكفرهم وتبديعهم وتفسيقهم؛ إذا خالفوا نهجهم ولو يسيرًا.

أمَّا أهل السنة فقلوبهم تلهج ـ دائمًا ـ بالثناء والترضي على أصحاب النبي ﷺ، «ويَقْبلُونَ ما جاء به الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ من فضائلِهم ومَرَاتِبِهم».

ومن ذلك ما جاء في قول الله ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح: ٢٩].

وقوله ﷻ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠]، فقد أخبر الله ـ تعالى ـ في هذه الآية أنه رضي عن هؤلاء

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤١) والترمذي (٢٦٨٢)، وحسنه الألباني في «المشكاة» (٢١٢).

رضًا مطلقًا، ورَضي عمن بعدهم رضًا مقيدًا، وهو شرط اتباعهم بإحسان؛ قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد أخبر اللهُ العظيم أنَّه قد رضي عن السَّابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فيا ويل مَن أبغضهم أو سَبَّهم أو أبغض، أو سَبَّ بَعضهم، ولا سيما سيد الصحابة بعد الرسول وخَيرهم وأفضلهم - أعني: الصديق الأكبر والخليفة الأعظم - أبا بكر بن أبي قحافة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يُعادون أفضل الصحابة ويُبغضونهم ويسبونهم؛ عياذًا بالله من ذلك. وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون مَن قدَّم الله ذكرهم ورفع شأنهم؟

وأمَّا أهل السنة فإنهم يَترضَّون عنهم، ويَسبون مَن سَبَّه اللهُ ورسولُه، ويُوالون مَن يُوالي الله، ويُعادون مَن يعادي الله، وهم مُتَّبعون لا مُبتدعون، ويَقتدون ولا يَبتدئون، ولهذا هم حزبُ الله المُفلحون وعباده المؤمنون»(١).

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

والمراد بـ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ في الآية: أصحاب النبي ﷺ؛ فتوعَّد الله مَن اتبع غير سبيلهم بعذاب جهنم، ووعد مُتبعهم بإحسان بالرِّضوان في قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾.

وقد شهد لهم النبي ﷺ بأنهم في أعلى درجات الإيمان والفضل والمنزلة، فقال: «**لا تسبُّوا أصحابي، لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيدِه لو أنَّ أحدَكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهبًا، ما أدرك مُدَّ أحدهم، ولا نصيفَه**»(٢).

وهم في الفضل متفاوتون؛ فمن أنفق قبل الفتح (صُلح الحديبية) لا يستوي مع مَن أنفق بعده، وكذلك المهاجرون مُقدَّمون على الأنصار، ويأتون في الفضل على مراتب؛ فأهل بدر، ثم أهل بيعة الرِّضوان، ثم من جاء بعدُ.

وقد جاء في فضل أهل بدر؛ قوله ﷺ: «**لعلَّ اللهَ اطَّلع إلى أهل بدر، فقال: اعملوا ما شِئتم، فقد وَجَبت لكم الجنة** - أو - **فقد غفرتُ لكم**»(٣)، وقال الله جَلَّ وَعَلَا عن

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٠٣).
(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) من حديث أبي سعيد الخدري، ومسلم (٤٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
(٣) أخرجه البخاري (٣٩٨٣) ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

أهل بيعة الرضوان: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝١٨﴾ [الفتح: ١٨]، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

ونشهد بالجنة لمن شهد له النبي ﷺ منهم؛ فقد شهد ﷺ للعشرة؛ فقال: «أبو بكر في الجنة، وعمرُ في الجنة، وعليٌّ في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمٰن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»(١).

وشهد ﷺ لثابت بن قيس بالجنة؛ فعن أنس بن مالك أنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] إلى آخر الآية، جلس ثابت بن قيس في بيته، وقال: أنا مِن أهل النار، واحتبس عن النبي ﷺ، فسأل النبي ﷺ سعد بن معاذ، فقال: «**يا أبا عمرو، ما شأنُ ثابت؟ اشتكى؟**». قال سعد: إنه لجاري، وما علمتُ له بشكوى، قال: فأتاه سعد، فذكر له قول رسول الله ﷺ، فقال ثابت: أُنْزِلَت هذه الآية، ولقد علمتم أني مِن أرفعكم صوتًا على رسول الله ﷺ، فأنا مِن أهل النار، فذكر ذلك سعدٌ للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**بل هو مِن أهلِ الجَنَّة**»(٢).

وشهد ﷺ لعُكَّاشة بن محصن رضي الله عنه أنه من السَّبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حسابٍ(٣).

وشهد ﷺ لبلالٍ بالجنة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر: «**يا بلال، حَدِّثني بأرجى عمل عملتَه في الإسلام؛ فإني سمعتُ دَفَّ نَعليك(٤) بين يدي في الجَنَّة!**». قال: ما عملت عملًا أرجى عندي: أني لم أتطهر طهورًا ـ في ساعة ليل أو نهار ـ إلَّا صَلَّيت بذلك الطهور ما كُتِب لي أن أُصَلِّي»(٥).

وبشَّر ﷺ خديجة بنت خويلد ببيت في الجنة مِن قَصب؛ لا صخب فيه ولا

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦٧٥) والترمذي (٣٧٤٧)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٩٤٦).
(٢) أخرجه مسلم (١١٩).
(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٢) ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٤) أي: حركة نعليه وصوتهما في الأرض. (٥) أخرجه البخاري (١١٤٩).

نصب[(١)].

وقال ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «**أنتِ زوجتي في الدنيا والآخرة**»[(٢)].

وشهد ﷺ لغيرهم من الصحابة.

فكلُّ مَن ثبت أنَّ النبي ﷺ قد شهد لهم بالجنة، فإننا نشهد لهم كذلك.

فلا شك أن الصحابة لهم قدم سبقٍ في الإسلام، وكما قال النبي ﷺ في شأنهم: «**لو أنفق أحدكم مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مُد أحدهم ولا نصيفه**»[(٣)]، فلو جاء أحد ممن بعدهم بمثل أُحُد ذهبًا وأنى لك هذا، وأنفقته ما بلغت هذا المقدار من فضلهم، لم تبلغه لا المُد ولا حتى النصيف مما أعطاهم الله سبحانه وتعالى.

ولذلك، قال النبي ﷺ: «**خير الناس قرني**»[(٤)]، فأعطاهم الخيرية، ونحن من جاء بعدهم ليس لنا إلا أن نترضى عليهم.

ربنا ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الحشر: ١٠]، فهؤلاء الذين سبقونا بالإيمان وسبقونا بالفضل، وسبقونا بالنصرة، وسبقونا الذود عن حياض الإسلام، وكذلك هم نقلة لكتاب الله، وذلك كونهم دلونا لهذا الخير، فلهم أُجورنا وأجر من عمل بهذا العمل إلى يوم القيامة، وكما قال بعض السلف: «من طعن في أصحاب النبي ﷺ فمراده ليس أعيانهم»[(٥)]، أعيانهم عند الله عز وجل قدرهم ومكانتهم ومنزلتهم.

لكن أراد هذا الطاعن أن يطعن في النقلة ليطعن في هذا الدين، هؤلاء هم النقلة، هؤلاء هم الحفظة الذين نقلوا لك كلام الله عز وجل وكلام رسوله ﷺ، فإذا أنت طعنت

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨١٩) ومسلم (٢٤٣٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧٠٩٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (٧٠٥٣).

(٣) انظر: صحيح البخاري كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذًا خليلًا، برقم (٣٦٧٣)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنه، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، برقم (٢٥٤١)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦١) وقال عقبه: حديث حسن صحيح، وأحمد (١١٠٧٩).

(٤) انظر: صحيح البخاري كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، برقم (٦٤٢٩)، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، برقم (٢٥٣٦)، والترمذي (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، وأحمد (٣٥٨٣).

(٥) انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص٤٩).

في الناقل فإنما تقصد الطعن في المنقول، والمنقول ما هو؟ كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ، فإذا شَكَّكت في الناقل فهذا التشكيك القصد منه التشكيك في المنقول، والمنقول هو كلام الله عَزَّ وَجَلَّ وكلام رسوله ﷺ.

من جمع هذا القرآن؟ مَن حَفِظه وقدَّمه لهذه الأمة؟ أليسوا هم أصحاب النبي ﷺ؟ فإذا شكَّكت في عدالتهم وشكَّكت في أمانتهم، فعند ذلك ما بقي قيمة لكتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، وبالتالي، فإن صاحب السنة ليس لديه مشكلة مع القرآن، ولا مع السنة، فهو يؤمن بأن القرآن محفوظ، وأن القرآن كامل وليس فيه نقص وليس فيه تحريف، ويعرف أن الذين نقلوه وحفظوه عدول.

لكن عند أولئك الذين طعنوا في أصحاب النبي ﷺ كل المشكلة، فعندهم مشكلة مع القرآن فهم يرون أن فيه حذفًا، ويرون أن فيه تحريفًا، ويرون أن فيه زيادة، إلى غير ذلك، فالمشكلة مشكلتهم هم.

فكما قال قائل لما سئل: لماذا أنت تحولت من عقيدة الرافضة إلى عقيدة أهل السنة والجماعة؟ قال: لماذا لا أتحول وقد أصبحت والحمد لله مرتاحًا للقرآن أؤمن وأعتقد به، ومطمئن بأنه كامل؛ وأن نَقَلَته عدول، وأصبحت والحمد لله آمن على ديني؛ لأنه إذا كان أولئك لا يستحقون الجنة فعقلًا كيف أستحقها؟ فإذا كان أبو بكر وعمر لا يستحقون الجنة فكيف أنا أستحق الجنة.

فلماذا لا أكون على عقيدة أهل السنة؟ والحمد لله أهل السنة ما عندهم أي إشكال مع أحد من الصحابة، كلهم عدول، وكلهم على فضل، وكلهم على خير، وكلهم على منزلة وعلى مكانة، يترضون عليهم جميعًا، وتجد أن أسماءهم، وأسماء آبائهم، وأسماء أبنائهم، وأسماء إخوانهم، وأبناء عمومتهم تشمل جميع أسماء أصحاب النبي ﷺ دون تفريق.

فيَتَسمَّون بجميع أسماء الصحابة، لا نستثني منهم أحدًا، فكل أسمائهم مقبولة لديهم ويفتخرون بذلك، فصاحب السنة بحمد الله تعالى ليس عنده أي غلٍّ أو حقدٍ أو تحاملٍ على أي أحد منهم؛ بل الإقرار بالفضل والترضي والاعتراف بالقيمة والمنزلة والمكانة التي أعطاهم الله إياها، وكيف لا يكون ذلك والله تعالى قد زكاهم، ونبيه ﷺ قد زكاهم؟ ألم يقل عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]؟ فالله رضي عنهم، ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

قال الإمام الشعبي: «ولليهود والنصارى فضيلةٌ على الرَّافضة في خصلتين: سئل اليهود: مَن خير أهل مِلَّتكم؟ فقالوا: أصحاب موسى. وسئلت النصارى، فقالوا: أصحاب عيسى. وسئلت الرافضة: مَن شَرُّ أهل مِلتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد. أَمَرَهم بالاستغفار لهم فشَتَموهم»(١).

فهذا والله من الخذلان، ولكن حقيقة طعن هؤلاء إنما هو الطعن في الدين، فأرادوا الطعن في الدين من خلال الطعن في النقلة الذين نقلوا لك هذا الدين.

فاعرف لأصحاب النبي ﷺ حقهم، وقدرهم، وهذا الذي عمل به أهل السنة، ودوَّنوه جملة وتفصيلًا، ولذلك، ذكروا من فضائل أصحاب النبي ﷺ جملة، وذكروا من فضائل أعيانهم واحدًا واحدًا، فكيف ينقم من ينقم على أبي بكر، هل لأنه من صدَّق النبي ﷺ، أو لأنه هاجر معه، أو لأنه وقف تلك المواقف في خدمة الإسلام؟ وكيف ينقم من ينقم على عمر رضي الله عنه؟ وهو الذي ـ بعد فضل الله عز وجل ـ انتشر الإسلام على يديه شرقًا وغربًا، وبلغت الفتوحات في عهده ما لم تبلغه في زمنٍ من الأزمان.

فقلوب أهل السنة سليمة سالمة لأصحاب النبي ﷺ، نحفظ لهم الحق ونحفظ لهم الفضل، ونحفظ لهم القدر، ونترضى عليهم ونترحم عليهم، ونعرف أن فضلهم على هذه الأمة لا يمكن أن يوازيه شيء.

هذه العقيدة السليمة الصافية، ليست العقيدة التي تصبُّ حقدًا وغلًّا على أفضل هذه الأمة بعد نبيها ﷺ.

وأما **قول المصنف**: «**وقال النبي ﷺ: «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»**».

هذا الحديث رواه ابن عبد البر(٢)، وابن حزم(٣)، من طريق سلام بن سليم، قال: حدثنا الحارث بن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**»، وسلام بن سليم، ويقال: ابن سليمان: متروك متهم، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن حبان: «يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمِّد لها»(٤).

---

(١) العقد الفريد لابن عبد ربه (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٨٩٥). (٣) الإحكام (٦/ ٢٤٤).

(٤) المجروحين (١/ ٣٣٩).

وأخرجه الخطيب[(١)]، والبيهقي[(٢)]، والديلمي[(٣)]، من طريق سليمان بن أبي كريمة عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: «إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيها أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة»؛ وهذا إسناد ضعيف جدًّا: سليمان بن أبي كريمة ضعيف، وجويبر هو ابن سعيد الأزدي، متروك، كما قال الدارقطني والنسائي وغيرهما، وضعَّفه ابن المديني جدًّا[(٤)]. والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي لم يلق ابن عباس، وقال البيهقي عقبه: «هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد».

ورواه ابن عساكر في «تاريخه»[(٥)] والديلمي في «مسنده»[(٦)]، من طريق نعيم بن حماد، حدثنا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب مرفوعًا: «سألت ربي عَزَّوَجَلَّ فيما اختلف فيه أصحابي من بعدي فأوحى الله إليَّ: «يا محمد إن أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء، بعضها أضوأ من بعض؛ فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى» «وهذا إسناد تالف، نعيم بن حماد ضعيف، وعبد الرحيم بن زيد العمِّي كذاب[(٧)]. وذكره ابن عبد البر معلقًا من طريق أبي شهاب الحناط عن حمزة الجزري عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا به.

ثم **قال ابن عبد البر**: «وهذا إسناد لا يصح، ولا يرويه عن نافع من يحتج به»[(٨)].

وحمزة هذا هو ابن أبي حمزة، قال ابن معين: لا يساوي فلسًا، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه موضوع[(٩)].

وقد تواردت نصوص أهل العلم بعدم صحة هذا الحديث: فقال الإمام أحمد: «لا يصح هذا الحديث»[(١٠)].

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص٤٨). (٢) المدخل (١٥٢).
(٣) مسند الديلمي (٤/ ٧٥).
(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٢٢)، والتهذيب (٢/ ١٠٦).
(٥) تاريخ ابن عساكر (١٩/ ٣٨٣). (٦) مسند الديلمي (٢/ ١٩٠).
(٧) التهذيب (٦/ ٢٧٤).
(٨) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٨٣).
(٩) ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٦).
(١٠) سلسلة الأحاديث الضعيفة، للشيخ الألباني (١/ ١٤٥).

وقالَ الْحَافِظ أَحْمد بن عَمْرو بن عبد الْخَالِق الْبَزَّار: «هَذَا الْكَلَام لم يَصح عَن النَّبي ﷺ»(١).

وقال ابن حزم: «باطل مكذوب من توليد أهل الفسق لوجوه ضرورية»(٢).

وقال ابن الملقن: «جميع طرقه ضعيفة»(٣).

وقال ابن القيم: «روي من طرق، ولا يثبت شيء منها»(٤).

وقال الشوكاني: «صرح أئمة الجرح والتعديل بأنه لا يصح منها شيء، وأن هذا الحديث لم يثبت عن رسول الله ﷺ»(٥).

وقال الألباني: «موضوع»(٦).

قال الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ في بيان بطلان هذا الحديث متنًا: «من المحال أن يأمر رسول الله ﷺ باتباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يحلل الشيء وغيره منهم يحرمه، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالًا اقتداء بسمُرة بن جندب، ولكان أكل البرَد للصائم حلالًا اقتداء بأبي طلحة وحرامًا اقتداء بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجبًا اقتداء بعلي وعثمان وطلحة وأبي أيوب وأبي بن كعب، وحرامًا اقتداء بعائشة وابن عمر، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالًا اقتداء بعمر، حرامًا اقتداء بغيره منهم، وكل هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة»(٧).

فتبيَّن بما سبق بطلان هذا الحديث وعدم صحته سندًا ومتنًا، فلا تجوز نسبته للنبي ﷺ، لعموم قوله: «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ**»(٨)، والله تعالى أعلم(٩).



(١) البدر المنير (٩/ ٥٨٧).
(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٥/ ٦١).
(٣) البدر المنير (٩/ ٥٨٧).
(٤) إعلام الموقعين (٢/ ٢٤٢).
(٥) الفتح الرباني (٥/ ١٧٩).
(٦) السلسلة الضعيفة (٥٨).
(٧) الإحكام (٦/ ٢٤٤).
(٨) رواه مسلم في مقدمة الصحيح (ص٧).
(٩) موقع الإسلام سؤال وجواب.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦ «والسمع والطاعة للأئمة فيما يحبُّ الله ويرضى. ومن وَلِيَ الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين، لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا».

الشرح

مسألة الإمامة الكبرى يذكرها علماء أهل السنة والجماعة في ضمن مسائل الاعتقاد، وذلك تحت عنوان الخلافة والإمامة، ومعلوم أن الإمامة على نوعين: صغرى وكبرى، فالصغرى إمامة الصلاة، والعظمى أو الكبرى إمامة المسلمين.

فدوَّنوا هذه القواعد في هذه المسائل في كتب عقائدهم لكي يعرف الإنسان ماذا يجب عليه تجاه وليِّ أمره، لما في ذلك من المصالح الكبرى والصغرى المتحققة من جراء ذلك.

وقد شرع المصنف في ذكر عدد من المسائل تحت هذا الباب، وذكر في هذا النص الذي يحتوي على ثلاث مسائل:

* **المسألة الأولى:** السمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى.

* **المسألة الثانية:** من ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين.

* **المسألة الثالثة:** لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا.

وسيكون الشرح وفق هذا التقسيم.

▢ أما المسألة الأولى: وهي قول المصنف: «والسمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى».

فهذه من الأصول والقواعد المهمَّة، فالسمع والطاعة للأئمة تكون بالمعروف، لذلك، **قال المصنف**: **«فيما يحب الله ويرضى»**، ويمكن تناول هذه المسألة من جانبين:

❁ الجانب الأول: وجوب السمع والطاعة لولي الأمر:

فمن عقيدة أهل السنة والجماعة السمع والطاعة للأئمة فيما يُحب الله ويرضى، فالسمع والطاعة إنما يكون في المعروف إذ لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق.

فلا بد من السمع والطاعة في المنشط وفي المكره، وفيما تُحب وفيما لا تُحب، بشرط أن يكون ذلك المأمور به ليس فيه معصيةٌ لله عَزَّوَجَلَّ، فلا بد من السمع والطاعة لولاة الأمر من المسلمين.

ومن الأدلة على ذلك:

• قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

• وقال عليه الصلاة والسلام: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**»(١).

فمأمورٌ أن تسمع وتطيع حتى وإن كان ذلك الشخص على فجور، وكما قال النبي ﷺ: «**أدوا الذي عليكم واسألوا الله الذي لكم**»(٢)، ومعلومٌ أن ولاية أمر المسلمين واستتبابها فيه من المصالح العظمى للدين والدنيا ما يعلمه كل عاقل، فمن أول المصالح استتباب الأمن، واستتباب الأمن معنى ذلك أن الشعائر ستُقام، ومعنى ذلك أن الأعراض والأموال والأنفس ستُحفظ، وإذا ضاع أمن الناس فإن الواحد منهم لن يستطيع حتى أن يقيم صلاة الجماعة، ولن يستطيع أن يأمن على نفسه ولا على ماله، ولا على عرضه.

فنعمة الأمن من أعظم النعم، ومن أسباب تحقيقها استقرار الحكم لولي الأمر، ونحن نرى بعض البلدان التي انعدم أمنها بسبب عدم استقرار الحكم فيها، أما البلد الذي استقر فيه الحكم لولي الأمر في ذلك البلد الغالب عليه الأمن والاستقرار.

فكل بلدٍ متى ما كان لها ولي أمر استقر حالها، واستتب أمنها.

وهذا بخلاف أهل البدع، فإنهم لا يسمعون ولا يطيعون لولاة الأمور،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٥٧) واللفظ له، ومسلم (١٨٣٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري كتاب الفتن، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا**» برقم (٧٠٥٢)، ومسلم كتاب الإمارة، بَابُ الْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِبَيْعَةِ الْخُلَفَاءِ، الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، برقم (١٨٤٣)، والترمذي (٢١٩٠)، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة (٣٦٤١).

كالخوارج، فهم يرون أن ولي الأمر إذا عصى كفر ووجب قتله وخلعه وإزالته من الإمامة، وكذلك المعتزلة فإنهم يرون أنه إذا عصى ولي الأمر وفعل الكبيرة خرج من الإمامة فلا يطيعونه؛ بل إن من أصول الدين عندهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنوه الخروج على ولاة الأمور إذا جاروا وظلموا، والروافض كذلك يرون أنه ليس هناك طاعة إلا للإمام المعصوم، وأما ولاة الأمور الموجودين في كل وقت فهم كفرة فسقة يجب قتلهم وخلعهم وإزالتهم من الإمامة، ولا طاعة إلا للإمام المعصوم، وهم الأئمة الاثنا عشر الذين نُصَّ عليهم بزعمهم.

* الجانب الثاني: أن السمع والطاعة تكون بالمعروف:

ومن الأدلة على ذلك:

• عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**»(١).

• عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ»(٢).

• وحديث عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**»، قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ**»(٣)، ولا يجوز الخروج على ولاة الأمور للمعاصي؛ بل يجب الصبر وعدم الخروج.

• وحديث: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الله ﷻ**»(٤).

• قوله ﷺ: «**إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**»(٥).

(١) رواه مسلم (٣/ ١٤٦٩) (١٨٣٩). (٢) رواه مسلم (١/ ٤٤٨) (٦٤٨).

(٣) رواه مسلم (٣/ ١٤٨٢) (١٨٥٥).

(٤) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٠٩٥) مِنْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه. وصحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ: «مسند أحمد» (٢/ ٢٤٨)، والألبانيُّ في «صحيح الجامع» (٧٥٢٠).

(٥) أخرجه البخاريُّ في «الأحكام»، بابُ السمعِ والطاعة للإمام ما لم تكن معصيةً (٧١٤٥)، =

❃ أقوال العلماء[(١)]:

قال أبو الحسنِ الأشعريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وهو يُعدِّدُ ما أَجْمَعَ عليه السلفُ مِنَ الأصول ـ: «وأجمعوا على السَّمْعِ والطَّاعةِ لأئمَّةِ المسلمين، وعلى أنَّ كُلَّ مَنْ وَلِيَ شيئًا مِنْ أمورهم عن رِضًى أو غَلَبةٍ وامتدَّتْ طاعتُه مِنْ بَرٍّ وفاجرٍ لا يَلْزَمُ الخروجُ عليهم بالسيف، جارَ أو عَدَلَ»[(٢)].

وقال الصابونيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويرى أصحابُ الحديثِ: الجمعةَ والعيدين وغيرَهما مِنَ الصلوات خَلْفَ كُلِّ إمام مسلم بَرًّا كان أو فاجرًا، ويَرَوْنَ جهادَ الكَفَرَةِ معهم وإِنْ كانوا جَوَرَةً فَجَرَةً، ويَرَوْنَ الدعاءَ لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح وبَسْطِ العدل في الرعيَّة، ولا يَرَوْنَ الخروجَ عليهم وإِنْ رَأَوْا منهم العدولَ عن العدل إلى الجَوْرِ والحيف، ويَرَوْنَ قتالَ الفِئَةِ الباغية حتَّى ترجع إلى طاعةِ الإمام العَدْل»[(٣)].

وقال ابنُ تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأهلُ السنَّةِ لا يُطيعون وُلَاةَ الأمورِ مطلقًا، إنما يُطيعونهم في ضِمْنِ طاعةِ الرسول ﷺ، كما قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]»[(٤)]، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أيضًا ـ: «ولهذا، كان مذهبُ أهلِ الحديث: تَرْكَ الخروجِ بالقتال على الملوك البُغَاة، والصبرَ على ظُلْمِهم إلى أَنْ يَسْتريحَ بَرٌّ أو يُسْتراحَ مِنْ فاجرٍ»[(٥)].

وقال النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تُنازِعوا وُلَاةَ الأمورِ في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلَّا أَنْ تَرَوْا منهم مُنْكَرًا مُحقَّقًا تعلمونه مِنْ قواعدِ الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأَنْكِروه عليهم وقولوا بالحقِّ حيثما كنتم، وأمَّا الخروجُ عليهم وقتالُهم فحرامٌ بإجماع المسلمين وإِنْ كانوا فَسَقَةً ظالمين، وقد تظاهرَتِ الأحاديثُ بمَعْنَى ما ذَكَرْتُه، وأَجْمَعَ أهلُ السنَّة أنه لا يَنْعَزِلُ السلطانُ بالفسق»[(٦)].

= ومسلمٌ في «الإمارة» (١٨٤٠)، مِنْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) وللمَزيدِ يمكن مُراجعةُ المَصادِرِ التالية: «مقالات الإسلاميِّين» (١/ ٣٤٨) و«الإبانة» (٦١) كلاهما للأشعري، «الشريعة» للآجُرِّي (٣٨ ـ ٤١)، «اعتقاد أئمَّة الحديث» للإسماعيلي (٧٥ ـ ٧٦)، «الشرح والإبانة» لابن بطَّة (٢٧٦ ـ ٢٧٨)، «الاعتقاد» للبيهقي (٢٤٢ ـ ٢٤٦)، «العقيدة الواسطية» مع شرحها للهرَّاس (٢٥٧ ـ ٢٥٩)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزِّ (٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤٤).

(٢) رسالةٌ إلى أهل الثغر للأشعري (٢٩٦).

(٣) عقيدة السلف للصابوني (٩٢).

(٤) منهاج السنَّة لابن تيمية (٢/ ٧٦).

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٤٤٤).

(٦) شرح النووي على مسلم (١٢/ ٢٢٩).

فالسمع والطاعة تكون لولاة الأمور في طاعة الله، أما المعاصي فلا يطاع فيها، فإذا أمر الأمير شخصًا بشرب الخمر فلا يطيعه، أو أمره أن يقتل أحدًا بغير حق لا يطيعه، وإذا أمر الوالد ولده بالمعصية فلا يطيعه، وإذا أمر الزوج زوجته بالمعصية فلا تطيعه، وإذا أمر السيد عبده بالمعصية فلا يطيعه، لكن لا يتمرد عليه، فليس للرعية أن يتمردوا على الأمير أو ولي الأمر؛ بل لا يطيعونه في المعصية وما عدا ذلك فيطيعونه في الأمور المباحة، ويطيعونه في طاعة الله ورسوله.

المسألة الثانية: قول المصنف: «ومن وليَ الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين».

ذكر المصنف هنا صورة من صور الولاية وهي: (ومن ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين).

وصور الخلافة متعددة، منها:

الصورة الأولى: وهي الصورة المثلى لقيام الخلافة أو الولاية، هي أن تكون الخلافة بإجماع الناس، وإجماع الناس يتحقق بصور شتى، فغالبًا ما يكون باتفاق أهل الحل والعقد؛ لأن الناس في شعائر الدين الكبرى مثل الحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي مصالح الدنيا العظمى مثل البيعة والسمع والطاعة وغيرها، لا يتم أمرهم إلا بأهل الحل والعقد منهم، ومن سوى أهل الحل والعقد تبع لأهل الحل والعقد بالضرورة؛ لأن الدهماء والعامة والغوغاء والسواد الأعظم لا يمكن تحقيق رغبتهم جميعًا أو التعرف على آرائهم بطريق سليم، ولا يمكن أيضًا أن يكون عندهم من الفقه والرشد ما يجعلهم يعرفون المصالح العظمى للأمة كما يريد الله عز وجل، وكما هو على قواعد الشرع.

فإذا اجتمع على الخليفة أهل الحل والعقد، وليس المراد بإجماع الناس كل فرد بعينه؛ بل المراد أهل الحل والعقد ورؤساء القبائل والأعيان والوجهاء، فإذا بايعوه تمت البيعة، ولا يشترط أن يبايع كل واحد بعينه.

فعلى هذا، فالإجماع ينعقد في مسألة الولاية والخلافة ببيعة أهل الحل والعقد، وهذه صورة من صور الولاية تتبعها أو تأتي دونها صور أخرى.

قال الشوكاني رحمه الله: «طريقُها أَنْ يجتمع جماعةٌ مِنْ أهلِ الحَلِّ والعقد فيعقدون له البَيْعَةَ ويقبل ذلك، سواءٌ تَقَدَّمَ منه الطلبُ لذلك أم لا، لكنَّه إذا تَقَدَّمَ منه الطلبُ فقدْ وَقَعَ

النهيُ الثابتُ عنه ﷺ عن طَلَبِ الإمارة[١]؛ فإذا بُويعَ بعد هذا الطلبِ انعقدَتْ ولايتُه وإنْ أَثِمَ بالطلب، هكذا ينبغي أَنْ يُقالَ على مقتضى ما تَدُلُّ عليه السنَّةُ المطهَّرة، . . . والحاصلُ: أنَّ المُعْتَبَرَ هو وقوعُ البَيْعةِ له مِنْ أهلِ الحَلِّ والعقد؛ فإنها هي الأمرُ الذي يجب بَعْدَه الطاعةُ ويَثْبُتُ به الولايةُ وتَحْرُمُ معه المُخالَفةُ، وقد قامَتْ على ذلك الأدلَّةُ وثَبَتَتْ به الحجَّةُ. . .»، ثمَّ قال: «قد أَغْنَى اللهُ عن هذا النهوضِ وتَجشُّم السفر وقَطْعِ المَفاوِزِ بِبَيْعةِ مَنْ بايَعَ الإمامَ مِنْ أهل الحَلِّ والعقد؛ فإنها قد ثَبَتَتْ إمامتُه بذلك ووَجَبَتْ على المسلمين طاعتُه، وليس مِنْ شرطِ ثبوتِ الإمامةِ أَنْ يُبايِعَهُ كُلُّ مَنْ يصلح للمُبايَعة، ولا مِنْ شرطِ الطاعةِ على الرجل أَنْ يكون مِنْ جملةِ المُبايِعين؛ فإنَّ هذا الاشتراطَ في الأمرين مردودٌ بإجماع المسلمين: أوَّلِهم وآخِرِهم، سابِقِهم ولاحِقِهم»[٢].

الصورة الثانية: ثبوت البيعة بتعيين جماعةٍ تختار وليَّ العهد:

وذلك بأَنْ يَعْهَدَ وليُّ الأمرِ الأوَّلُ إلى جماعةٍ معدودةٍ تَتوفَّرُ فيها شروطُ الإمامةِ العُظْمى؛ لِتقومَ باختيارِ وليِّ العهدِ المُناسِبِ فيما بينهم يَتوالَوْن عليه ويُبايِعونه، كمِثْلِ ما فَعَلَ عمرُ بنُ الخطَّاب رضي الله عنه، حيث عَهِدَ إلى نَفَرٍ مِنْ أهل الشورى لاختيارِ واحدٍ منهم، قال الخطَّابيُّ رحمه الله: «ثمَّ إنَّ عُمَرَ لم يُهْمِلِ الأمرَ ولم يُبْطِلِ الاستخلاف، ولكِنْ جَعَلَهُ شُورَى في قومٍ معدودين لا يَعْدُوهم؛ فكُلُّ مَنْ أقامَ بها كان رِضًا ولها أهلًا؛ فاختاروا عثمانَ وعَقَدوا له البَيْعةَ»[٣]، ثمَّ لَمَّا اسْتُشْهِدَ عثمانُ رضي الله عنه بايَعُوا عليًّا رضي الله عنه.

فتصلح الخلافة بالانتخاب والاختيار كما ثبتت الخلافة لـ أبي بكر الصديق رضي الله عنه بالاختيار والانتخاب، وكما ثبتت الولاية أيضًا لـ عثمان باختيار أهل الحل والعقد وبالإجماع، وكما ثبتت الخلافة لـ علي بمبايعة أكثر أهل الحل والعقد.

الصورة الثالثة: الخلافة بولاية العهد من الخليفة السابق.

فتثبت الخلافة بولاية العهد من الخليفة السابق كما ثبتت الخلافة لـ عمر رضي الله عنه بولاية العهد من أبي بكر.

---

(١) وذلك في حديثِ عبد الرحمٰن بن سَمُرَةَ رضي الله عنه قال: قال النبيُّ ﷺ: «**يا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا**». الحديث [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الأحكام» بابُ مَن لم يَسْألِ الإمارة أعانَهُ اللهُ عليها (٧١٤٦)، ومسلمٌ في «الأيمان» (١٦٥٢)].

(٢) السيل الجرَّار للشوكاني (٤/ ٥١١ ـ ٥١٣).

(٣) مَعالِم السنن للخطَّابي مع سنن أبي داود (٣/ ٣٥١).

وذلك بأَنْ يَعْهَدَ وليُّ الأمرِ إلى مَنْ يَراهُ أَقْدَرَ على مَهَمَّةِ حمايةِ الدِّين وسياسةِ الدنيا فيَخْلُفَه مِنْ بَعْدِه؛ فإنَّ بَيْعَته على الإمامةِ تَلْزَمُ بعهدِ مَنْ قَبْلَه، كمِثْلِ ما وَقَعَ مِنْ عهدِ أبي بكرٍ لعُمَرَ رضي الله عنهما؛ فإنَّ الصدِّيقَ رضي الله عنه لَمَّا حضَرَتْه الوفاةُ عَهِدَ إلى عُمَرَ رضي الله عنه في الإمامة، ولم يُنْكِرْ ذلك الصحابةُ رضي الله عنهم، وقَدِ اتَّفقَتِ الأمَّةُ على انعقادِ الإمامة بولايةِ العهد، وقد عَهِدَ مُعاويةُ رضي الله عنه إلى ابنه يَزيدَ كما عَهِدَ غيرُهم، ويدلُّ عليه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الرايةَ يوم مُؤْتَةَ زيد بنَ حارثةَ، وقال: «**فَإِنْ قُتِلَ زَيْدٌ ـ أَوِ اسْتُشْهِدَ ـ فَأَمِيرُكُمْ جَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ ـ أَوِ اسْتُشْهِدَ ـ فَأَمِيرُكُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ**»[(١)]، فاسْتُشْهِدُوا جميعًا، ثمَّ أَخَذَها خالدُ بنُ الوليدِ ولم يكن رسولُ الله صلى الله عليه وسلم تقدَّمَ إليه في ذلك، والحديثُ دلَّ على وجوبِ نَصْبِ الإمامِ والاستخلافِ، قال الخطَّابيُّ رحمه الله: «فالاستخلافُ سنَّةٌ اتَّفقَ عليها المَلَأُ مِنَ الصحابة، وهو اتِّفاقُ الأمَّة، لم يُخالِفْ فيه إلَّا الخوارجُ والمارقةُ الذين شَقُّوا العَصَا وخَلَعُوا رِبْقَةَ الطاعة»[(٢)].

الصورة الرابعة: من صور الخلافة بالقوَّة والغلبة والقهر.

فهو صورة من صور إقامة الإمامة في الدين، فإمامة الناس في دينهم ودنياهم وهي الإمارة التي لها السمع والطاعة قد تكون بالغلبة أيضًا، وتثبت الخلافة أيضًا بالقوة والغلبة إذا غلب الناس بسيفه وقهرهم بسيفه واجتمعت عليه الكلمة فتمت له البيعة، ولا يجوز الخروج عليه، حتى لو لم يكن الأمر برضا أهل الحل والعقد.

فإذا غَلَبَ على الناسِ حاكمٌ بالقوَّة والسيف حتَّى أَذْعَنُوا له واستقرَّ له الأمرُ في الحكم وتمَّ له التمكينُ؛ صارَ المتغلِّبُ إمامًا للمسلمين وإنْ لم يَسْتَجْمِعْ شروطَ الإمامةِ، وأحكامُه نافذةٌ، بل تجب طاعتُه في المعروف وتَحْرُمُ مُنازَعتُه ومعصيتُه والخروجُ عليه قولًا واحدًا عند أهلِ السنَّة؛ ذلك لأنَّ طاعته خيرٌ مِنَ الخروج عليه؛ لِمَا في ذلك مِنْ حَقْنِ الدماءِ وتسكينِ الدَّهْماء، ولِمَا في الخروجِ عليه مِنْ شَقِّ عَصَا المسلمين وإراقةِ دمائهم، وذهابِ أموالهم وتسلُّطِ أعداء الإسلام عليهم، قال الإمامُ أحمد رحمه الله: «ومَنْ خَرَجَ على إمامٍ مِنْ أئمَّةِ المسلمين وقد كان الناسُ اجتمعوا عليه وأَقَرُّوا له بالخلافة بأيِّ وجهٍ كانَ بالرِّضَا أو الغَلَبة؛ فقَدْ شَقَّ هذا الخارجُ عَصَا المسلمين، وخالَفَ الآثارَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنْ مات الخارجُ ماتَ مِيتةً جاهليَّةً، ولا

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٥٠) مِنْ حديثِ عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما. وصحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لـ: «مسند أحمد» (٣/ ١٩٢)، والألبانيُّ في «أحكام الجنائز» (٢٠٩).

(٢) مَعالِم السنن للخطَّابي مع سنن أبي داود (٣/ ٣٥١).

يَحِلُّ قتالُ السلطانِ ولا الخروجُ عليه لأَحَدٍ مِنَ الناس؛ فَمَنْ فَعَلَ ذلك فهو مُبْتَدِعٌ على غيرِ السنَّةِ والطريق»(١).

وقد حَكَى الإجماعَ على وجوبِ طاعةِ الحاكم المُتغلِّبِ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح»(٢)، والشيخُ محمَّد بنُ عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «الدُّرَر السنيَّة»(٣).

فمن ولي الخلافة إما بإجماع المسلمين ورضاهم به، فهو بهذا أميرٌ عليهم أو حتى لو كان عن غلبة بحيث استتب له الأمر في ذلك فإنه عند أهل السنة لا بد من السمع والطاعة له، أما إذا كان هناك إمامان وكان أولهما قد بويع وجاء آخر وأراد أن يخرج على هذا الإمام ويدعي الإمامة له فإنه يُقاتل الثاني ويكون الأمر والطاعة للأول منهما.

لقوله ﷺ: «**ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**»(٤).

وقوله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**»(٥).

قال النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا الطريقُ الثالثُ فهو القهرُ والاستيلاء: فإذا ماتَ الإمامُ فتَصَدَّى للإمامة مَنْ جَمَعَ شرائطَها مِنْ غيرِ استخلافٍ ولا بيعةٍ، وقَهَرَ الناسَ بشوكته وجنوده؛ انعقدَتْ خلافتُه لِيَنْتَظِمَ شَمْلُ المسلمين، فإنْ لم يكن جامعًا للشرائط بأَنْ كان فاسقًا أو جاهلًا فوجهانِ: أَصَحُّهما: انعقادُها لِمَا ذَكَرْناهُ وإِنْ كان عاصيًا بفِعْلِه»(٦).

وبعد بيان طرق الولاية العامة يتبقى هنا **ثلاثة أمور**:

الأمر الأول: انعقادُ الولايةِ أو الإمامةِ العُظمى بأساليبِ النُّظُم المُسْتَوْرَدَةِ:

أمَّا انعقادُ الولايةِ أو الإمامةِ العُظْمى بأساليبِ النُّظُم المُسْتَوْرَدَةِ الفاقدةِ للشرعية الدينية؛ فبغضِّ النظر عن فسادِ هذه الأنظمةِ وخَطَرِ العملِ بها على دِينِ المسلم وعقيدتِه، فإنَّ مَنْصِبَ الإمامةِ أو الولايةِ يَثْبُتُ بها ويجري مجرى طريقِ الغَلَبةِ والاستيلاءِ والقهر، وتنعقدُ إمامةُ الحاكمِ وإنْ لم يكن مُسْتَجْمِعًا لشرائطِ الإمامة، ولو تَمكَّنَ لها دون اختيارٍ أو استخلافٍ ولا بَيْعةٍ.

---

(١) المسائل والرسائل للأحمدي (٢/ ٥).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٧)، وقد حكاهُ عن ابنِ بطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٣) انظر: الدُّرَر السنيَّة في الأجوبة النجدية لعبد الرحمٰن بن محمَّد بن قاسم (٧/ ٢٣٩).
(٤) رواه مسلم (١٨٤٤).
(٥) رواه مسلم (١٨٥٣).
(٦) روضة الطالبين للنووي (١٠/ ٤٦).

الأمر الثاني: إذا تَعَدَّدَ الأئمَّةُ والسلاطينُ فالطاعةُ بالمعروف إنَّما تجب لكُلِّ واحدٍ منهم بعد البَيْعةِ له على أهل القطر الذي تَنْفُذُ فيه أوامِرُه ونواهيه، وضِمْنَ هذا السياقِ يقول الشوكانيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وأمَّا بعد انتشارِ الإسلام واتِّساعِ رقعته وتَباعُدِ أطرافه، فمعلومٌ أنه قد صارَ في كُلِّ قطرٍ أو أقطارِ الولايةُ إلى إمامٍ أو سلطانٍ، وفي القطر الآخَرِ أو الأقطار كذلك، ولا يَنْفُذُ لبَعْضِهم أمرٌ ولا نهيٌ في قُطْرِ الآخَرِ وأقطاره التي رجعَتْ إلى ولايته؛ فلا بأسَ بتَعدُّدِ الأئمَّةِ والسلاطين، ويجب الطاعةُ لكُلِّ واحدٍ منهم بعد البَيْعةِ له على أهل القُطْر الذي ينفذ فيه أوامرُه ونواهيه، وكذلك صاحِبُ القطر الآخَر، فإذا قامَ مَنْ يُنازِعُه في القطر الذي قد ثَبَتَتْ فيه ولايتُه وبايَعَهُ أهلُه كان الحكمُ فيه أَنْ يُقْتَلَ إذا لم يَتُبْ، ولا تجب على أهل القطر الآخَرِ طاعتُه ولا الدخولُ تحت ولايته لِتَباعُدِ الأقطار، . . .

فاعْرِفْ هذا فإنه المُناسِبُ للقواعد الشرعية، والمُطابِقُ لِمَا تدلُّ عليه الأدلَّةُ، ودَعْ عنك ما يُقالُ في مُخالَفته؛ فإنَّ الفرق بين ما كانَتْ عليه الولايةُ الإسلاميةُ في أوَّلِ الإسلام وما هي عليه الآنَ أَوْضَحُ مِنْ شمس النهار، ومَنْ أَنْكَرَ هذا فهو مُباهِتٌ لا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُخَاطَبَ بالحجَّة لأنه لا يَعْقِلُها»(١).

الأمر الثالث: تَوَلِّي الكافرُ الحُكْمَ.

وأمَّا إنْ تَوَلَّى الكافرُ الحُكْمَ: فإنْ تَوفَّرَتِ القدرةُ والاستطاعةُ على تنحيته وتبديلِه بمسلمٍ كُفْءٍ للإمامة مع أَمْنِ الوقوعِ في المَفاسِدِ وَجَبَتْ إزالتُه إجماعًا؛

- لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، والكافرُ لا يُعَدُّ مِنَ المسلمين.

- وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ١١٨﴾ [آل عمران: ١١٨].

قال القرطبيُّ: «نَهى الله المؤمنين بِهذه الآية أن يَتَّخِذوا من الكُفَّار واليهود وأهل الأهواء دُخلاءَ ووُلَجاء يُفاوضونهم في الآراء، ويُسندون إليهم أمورَهم»(٢).

---

(١) السيل الجرَّار للشوكاني (٤/ ٥١٢).

(٢) تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/ ١٧٩).

• قال الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ۝١٤١﴾ [النساء: ١٤١].

قال القاضي ابن العربيّ: «إنَّ الله سبحانه لا يَجعل للكافرين على المؤمنين سبيلًا بالشَّرع، فإن وجد فبِخلاف الشرع»(١).

قال الحافظ النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الخروج عليهم، وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته وأجمع أهل السّنّة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق»(٢).

• وقوله ﷺ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**»(٣)، وقوله ﷺ: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»(٤)، وقوله ﷺ: «**لَا، مَا صَلَّوْا**»(٥).

فإنْ عَجَزُوا عن إزالتِه وإقامةِ البديل، أو لا تنتظمُ أمورُ السِّياسة والحكمِ بإزالتِه في الحالِ خشيةَ الاضطراب والفوضى وسُوءِ المآل؛ فالواجبُ الصَّبرُ عليه وهُمْ معذورون؛ لقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله ﷺ: «**فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»(٦)، وهذا أحقُّ موقفًا مِنَ الخروج عليه؛ لأنَّ «دَرْءَ المَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ المَصَالِحِ»؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

قال العلَّامةُ ابنُ بازٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأى المسلمون كفرًا بَواحًا عندهم مِنَ اللهِ فيه برهانٌ فلا بَأْسَ أَنْ يخرجوا على هذا السلطانِ لإزالته إذا كان عندهم قدرةٌ، أمَّا إذا لم تكن عندهم قدرةٌ فلا يخرجون، أو كان الخروجُ يُسبِّبُ شرًّا أكْثَرَ فليس لهم الخروجُ؛ رعايةً للمَصالِحِ العامَّة، والقاعدةِ الشرعية المُجْمَعِ عليها أنه: لا يجوز إزالة

---

(١) أحكام القرآن (١/ ٦٤١)، وانظر: تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/ ٤٢١).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٢٢٩).

(٣) أخرجه مسلمٌ في «الإمارة» (١٨٥٥) مِنْ حديثِ عوف بنِ مالكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٤) مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الفِتَن» بابُ قولِ النبيِّ ﷺ: «**سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا**» (٧٠٥٦)، ومسلمٌ في «الإمارة» (١٧٠٩)، مِنْ حديثِ عُبادةَ بنِ الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه مسلمٌ في «الإمارة» (١٨٥٤) مِنْ حديثِ أمِّ سَلَمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٦) هو جزءٌ مِنْ حديثٍ مُتَّفَقٍ عليه: أخرجه البخاريُّ في «الاعتصام بالكتاب والسنَّة» باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٨)، ومسلمٌ ـ واللفظُ له ـ في «الحجِّ» (١٣٣٧)، مِنْ حديثِ أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الشرِّ بما هو أَشَرُّ منه؛ بل يجب دَرْءُ الشرِّ بما يُزيلُه أو يُخفِّفُه، أمَّا دَرْءُ الشرِّ بشرٍّ أَكْثَرَ فلا يجوز بإجماعِ المسلمين»[١].

المسألة الثالثة: قول المصنف: «لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا».

تنقسم البيعة إلى قسمين:

القسم الأول: بيعة الانعقاد وهذه يتولاها أهل الحل والعقد.

والقسم الثاني: بيعة العامة؛ أي: بيعة سائر المسلمين للخليفة، وهذا ما تم بالنسبة للخلفاء الراشدين جميعًا، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد أن بايعه أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعِي المسلمون للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه باختيارهم له، ومبايعتهم إياه، وأمرهم بمبايعته فبايعه المسلمون، وما حدث مع أبي بكر الصديق حدث مع كل الخلفاء الراشدين.

وهذا القسم هو ما أراده المصنف هنا، أمر البيعة هو أن يكون في عنق المسلم بيعة لولي الأمر، فهذا أمرٌ بما جاءت به النصوص، كما في الحديث: «**وأنه من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»[٢]، لقوله صلى الله عليه وسلم: «**ومن بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**»[٣].

فلا يحل لأحدٍ أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إمامًا برًّا كان أو فاجرًا ما دام أمر المسلمين قائمًا، سواء كانت الولاية على الشروط الشرعية أو تخلفت فيها الشروط الشرعية، فيجب أن يكون في عنق المسلم بيعة للإمام الواقع أو للإمامة الحاصلة في وقته، سواء كان هذا الإمام متوفرة فيه شروط الإمامة أو لا تتوفر، كما ذكر أهل العلم، بناء على الأحاديث الواردة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) انظر: مُراجَعات في فقه الواقع السياسيِّ والفكري للرفاعي (٢٤). وللشيخ ابنِ عثيمين رحمه الله كلامٌ نفيسٌ في «الشرح المُمْتِع على زاد المُسْتَقْنِع» (١١/ ٣٢٣).

(٢) انظر: صحيح مسلم: كتاب الإمارة، بَابُ الْأَمْرِ بِلُزُوم الْجَمَاعَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وتحذير الدعاة إلى الكفر، برقم (١٨٥١)، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة برقم (٦٤٢٣).

(٣) رواه مسلم (١٨٤٤).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

﴿٢٧﴾ «والحج والغزو مع الإمام ماض، وصلاة الجمعة خلفهم جائزة، ويصلي بعدها ست ركعات، يفصل بين كل ركعتين، هكذا قال أحمد بن حنبل».

الشرح

قول المصنف يشتمل على مسألتين:

المسألة الأولى: قول المصنف: «والحج والغزو مع الإمام ماض، وصلاة الجمعة خلفهم جائزة».

وهذه المسألة تتكون من شقين:

الشق الأول: قول المصنف: «والحج والغزو مع الإمام ماض».

وقال محمد بن أبي زمنين[(١)] رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن قول أهل السنة أن الحج والجهاد مع كل بر أو فاجر من السنة والحق، وقد فرض الله الحج فقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وأعلمنا بفضل الجهاد في غير موضع من كتابه، وقد علم أحوال الولاة الذين لا يقوم الحج والجهاد إلا بهم، فلم يشترط ولم يبين، وما كان ربك نسيًّا»[(٢)].

وقال قوام السنة الأصفهاني: «والجهاد ماض منذ بعث الله نبيه إلى آخر عصابة تقاتل الدجال»[(٣)].

كما قرر ذلك علي بن المديني[(٤)]، والطحاوي[(٥)]، وابن بطة[(٦)]، والصابوني[(٧)]،

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي زمنين الأندلسي، شيخ قرطبة، صاحب جد وإخلاص، ومجانبة للأمراء، وله مصنفات، توفي سنة ٣٩٩هـ. انظر: الديباج المذهب (٢/ ٢٣٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٨).

(٢) أصول الدين، لابن أبي زمنين (ص٢٨٨).

(٣) الحجة (٢/ ٢٩١).

(٤) انظر: أصول السنة للالكائي (١/ ١٩٧).

(٥) انظر: شرح الطحاوية (٢/ ٥٥٥).

(٦) انظر: الإبانة الصغرى (ص٢٧٨).

(٧) انظر: عقيدة السلف الصابوني (ص٢٩٤).

وابن قدامة[١]، وابن تيمية[٢]، وغيرهم.

وقد حكى محمد بن حبيب مفاسد ترك الغزو مع أئمة الجور فقال: «سمعت أهل العلم يقولون: لا بأس بالجهاد مع الولاة، وإن لم يضعوا الخُمس موضعه، وإن لم يوفوا بعهد إن عاهدوا، ولو عملوا ما عملوا، ولو جاز للناس ترك الغزو معهم بسوء حالهم لاستذل الإسلام، وتخيَّفت أطرافه، واستبيح حريمه، ولعلا الشرك وأهله»[٣].

ويريد المصنف هنا أن يميز بين مذهب أهل السنة وبين قول الرافضة الذين عطلوا الجهاد، وعطلوا صلاة الجمعة بدعوى أنها لا تصح إلا بعد خروج المهدي المنتظر على حد زعمهم.

فشيوخ الشيعة يقولون: «إن صلاة الجمعة لا تجب عليهم حتى يخرج مهديهم المزعوم من سردابه لكي يصلي بهم»[٤].

وشيوخ الشيعة يقولون: «إن الجهاد قبل خروج المهدي المنتظر حرام كحرمة الميتة والدم ولحم الخنزير»[٥].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات ـ لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم ـ فإن كان الإمام مستورًا لم يظهر منه بدعة ولا فجور صُلِّي خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين»[٦].

قال ابن تيمية: «وَمَنْ أَنْكَرَ مَذْهَبَ الرَّوَافِضِ وَهُوَ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ؛ بَلْ يُكَفِّرُ الْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ وَقَعَ فِي مِثْلِ مَذْهَبِ الرَّوَافِضِ، فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْكَرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ تَرْكُهُمْ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ وَتَكْفِيرَ الْجُمْهُورِ»[٧].

فالرافضة كانوا يقولون: لا جهاد حتى يخرج الرضا من آل محمد، فقد جاء في فروع الكافي عن أبي عبد الله جعفر الصادق قال: «القتال مع غير الإمام المفترض

(١) انظر: لمعة الاعتقاد (ص٣٧).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٩٠) (٣٠/ ٣٨).
(٣) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص٢٨٩).
(٤) انظر: مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة لمحمد جواد العاملي (٢/ ٦٩) كتاب الصلاة.
(٥) انظر: كتاب فروع الكافي (٥/ ٧٨٧).
(٦) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٠).
(٧) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٤).

طاعته حرام مثل الميتة والدم ولحم الخنزير»[١].

وقد أحدث الخميني تغييرًا في المذهب الرافضي، فقرر أن للولي الفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والأعمال إلا البداءة بالجهاد فهو من وظائف المهدي، ثم تناقض الخميني فجعل الجهاد منوطًا بجيش جمهوريته[٢].

أما الخوارج فيجمعون على وجوب الخروج على الإمام الجائر[٣]، فكيف يجاهدون معه؟ بل كانوا يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان[٤].

قال ابن حزم: «جميع فرق الضلالة لم يجر الله على أيديهم خيرًا، ولا فتح الله بهم من بلاد الكفر قرية، ولا رفعوا للإسلام راية، وما زالوا يسعون في قلب نظام المسلمين، ويفرقون كلمة المؤمنين، ويسلون السيف على أهل الدين، ويسعون في الأرض مفسدين، أما الخوارج والشيعة فأمرهم في هذا أشهر من أن يتكلف ذكره»[٥].

والشق الثاني: قول المصنف: «وصلاة الجمعة خلفهم جائزة».

أولًا: حكم الصلاة خلف الفساق.

عند أهل السنة أنه يصلى خلف كل بر وفاجر، هذا هو الصواب، فأنت تصلي خلف الأمراء وتجاهد معهم وإن كانوا أهل معاصٍ، وتصلي خلف أئمة المساجد وإن كان فيهم معصية.

وفي صحيح البخاري: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقًا ظالمًا.

قال النووي: «وأما صلاة ابن عمر خلف الحجاج بن يوسف فثابتة في «صحيح البخاري»»[٦].

روى البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ

---

(١) الكافي (١/ ٣٣٤)، وانظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢٢١).

(٢) انظر: أصول الشيعة للقفاري: (٣/ ١١٧٢)؛ المصدر: مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة (ص٣٤).

(٣) الفرق بين الفرق (ص٧٣).

(٤) مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة (ص٣٤).

(٥) الفصل (٥/ ٩٨).

(٦) المجموع (٤/ ٢٢٢)، وكذا ابن الملقن في «البدر المنير» (٤/ ٥٢٠)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٣).

ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ «أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ»، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟»، فَقَالَ: «الرَّوَاحَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ»، قَالَ: «هَذِهِ السَّاعَةَ؟!»، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أُفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجُ»، فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ»، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ قَالَ: «صَدَقَ»[(١)].

قال ابن حجر: «وَفِيهِ: صِحَّةُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ»[(٢)].

وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» عن عُمَيْرِ بن هَانِئٍ، قال: «شَهدت ابن عمر والحجاج مُحَاصِرٌ ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء»[(٣)].

وفي صحيح البخاري أيضًا، أن النبي ﷺ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وأن أخطؤوا فلكم وعليهم**»[(٤)].

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يصلون خلف من يعرفون فجوره، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط[(٥)]، وكان قد يشرب الخمر وصلى مرة الصبح أربعًا وجلده عثمان بن عفان على ذلك[(٦)]، فمثل هذه الأمور أهل السنة وأصحاب النبي ﷺ لنا فيهم الأسوة والقدوة، فهم أسوتنا وقدوتنا.

ثانيًا: الصلاة خلف المبتدع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف

---

(١) صحيح البخاري رقم (١٦٦٠). (٢) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٥١٢).

(٣) المصنف (٢/ ١٥٢) قال ابن حجر: «إسناده صحيح». المطالب العالية (٣/ ٧٠٢).

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري (٢/ ٣٢٩).

(٥) الحديث رواه أحمد (١/ ٤٥٠) (٤٢٩٨)، والطبراني (٩/ ٢٩٩) (٩٥٢٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٣٢٩): رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٦/ ١٤٦).

(٦) رواه أحمد (١/ ١٤٤) (١٢٢٩)، والبيهقي (٨/ ٣١٨) (١٧٩٨٥). قال شعيب الأرناؤوط محقق «المسند»: إسناده صحيح على شرط مسلم.

ابن أبي عبيد وكان متهمًا بالإلحاد وداعيًا إلى الضلال)[(١)].

وسار التابعون ومن تبعهم بإحسان من أئمة السلف على هذا، فقرروه قولًا وفعلًا، فمن ذلك:

ما جاء عن الأعمش رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: (كان كبار أصحاب عبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ يصلون الجمعة مع المختار ويحتسبون بها)[(٢)].

وقد كان أبو وائل رَحِمَهُ اللَّهُ يصلي الجمعة مع المختار بن أبي عبيد[(٣)].

وعن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة، فقال الحسن: (صل خلفه، وعليه بدعته)[(٤)].

وعن الحكم بن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: سألت الحسن، وقلت: رجل من الخوارج يؤمُّنا، أنصلي خلفه؟ قال: (نعم، قد أمَّ الناس من هو شر منه)[(٥)].

وعن ابن وضاح رَحِمَهُ اللَّهُ: قال: سألت الحارث بن مسكين: هل ندع الصلاة خلف أهل البدع؟ فقال: (أما الجمعة خاصة فلا، وأما غيرها من الصلاة فنعم)[(٦)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع، وخلف أهل الفجور، ففيه نزاع مشهور وتفصيل ليس هذا موضع بسطه.

ولكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة، لا يجوز مع القدرة على غيره، فإن من كان مُظهِرًا للفجور أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره لينتهي عن فجوره وبدعته، ولهذا، فرَّق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية، فإن الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت فإنه بمنزلة من أسر بالذنب، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر، فإن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلن فلم تنكر ضرَّت العامة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٧٥) برقم (٥٤٩٧)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (ص٢٨٤)، برقم (٢١٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٤٧٥) برقم (٥٤٩٧)، وَعَبد الرزاق في «المصنف» (٢/ ٣٨٦) برقم (٣٧٩٨).

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأذان (٥٦) وقال: باب إمامة المفتون والمبتدع. وَعَلَّقَ قَوْل الحسن: «صلِّ وعليه بِدْعَتُهُ».

(٥) رواه ابن أبي زمنين في «أصول السنَّة» (ص٢٨٤) برقم (٢١١).

(٦) رواه ابن أبي زمنين في «أصول السنَّة» (ص٢٨٤) برقم (٢١٢).

ولهذا، كان المنافقون تقبل منهم علانيتهم، وتوكل سرائرهم إلى الله تعالى، بخلاف من أظهر الكفر)[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ أَنَّ الإِمَامَ مُبْتَدِعٌ يَدْعُو إِلَى بِدْعَتِهِ، أَوْ فَاسِقٌ ظَاهِرُ الْفِسْقِ، وَهُوَ الإِمَامُ الرَّاتِبُ الَّذِي لا تُمْكِنُ الصَّلاةُ إلا خَلْفَهُ، كَإِمَامِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَالإِمَامِ فِي صَلاةِ الْحَجِّ بِعَرَفَةَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُصَلِّي خَلْفَهُ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَد وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْعَقَائِدِ: إنَّهُ يُصَلَّى الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَ خَلْفَ كُلِّ إمَامٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا.

وَكَذَلِكَ إذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إلا إمَامٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّهَا تُصَلَّى خَلْفَهُ الْجَمَاعَاتُ؛ فَإِنَّ الصَّلاةَ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَلاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ فَاسِقًا. هَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ: أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا، بَلِ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الأَعْيَانِ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَد.

وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الإِمَامِ الْفَاجِرِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ الإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّيهَا وَلا يُعِيدُهَا؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الأَئِمَّةِ الْفُجَّارِ وَلا يُعِيدُونَ، كَمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ؛ حَتَّى إنَّهُ صَلَّى بِهِمْ مَرَّةً الصُّبْحَ أَرْبَعًا، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ؟ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا زِلْنَا مَعَك مُنْذُ الْيَوْمَ فِي زِيَادَةٍ!! وَلِهَذَا، رَفَعُوهُ إِلَى عُثْمَان...

وَالْفَاسِقُ وَالْمُبْتَدِعُ صَلاتُهُ فِي نَفْسِهِ صَحِيحَةٌ؛ فَإِذَا صَلَّى الْمَأْمُومُ خَلْفَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُهُ، لَكِنْ، إنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ لأَنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ، وَمِنْ ذَلِكَ [يعني: ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]، أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَةً أَوْ فُجُورًا لا يُرَتَّبُ إمَامًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ حَتَّى يَتُوبَ، فَإِذَا أَمْكَنَ هَجْرُهُ حَتَّى يَتُوبَ كَانَ حَسَنًا، وَإِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ إذَا تَرَكَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ وَصَلَّى

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٢).

خَلْفَ غَيْرِهِ أُثِرَ ذَلِكَ حَتَّى يَتُوبَ أَوْ يُعْزَلَ أَوْ يَنْتَهِيَ النَّاسُ عَنْ مِثْلِ ذَنْبِهِ، فَمِثْلُ هَذَا إِذَا تَرَكَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَمْ يَفُتِ الْمَأْمُومَ جُمُعَةٌ وَلا جَمَاعَةٌ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرَكَ الصَّلاةَ يَفُوتُ الْمَأْمُومَ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ فَهُنَا لا يَتْرُكُ الصَّلاةَ خَلْفَهُمْ إِلا مُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

وَكَذَلِكَ، إِذَا كَانَ الإِمَامُ قَدْ رَتَّبَهُ وُلاةُ الأُمُورِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِ الصَّلاةِ خَلْفَهُ مَصْلَحَةٌ، فَهُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ تَرْكُ الصَّلاةِ خَلْفَهُ؛ بَلِ الصَّلاةُ خَلْفَ الإِمَامِ الأَفْضَلِ أَفْضَلُ»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين، ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالًّا أو غاويًا وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا، فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وإذا كان قادرًا على أن يولي في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من أظهر البدع والفجور منعه.

وإن لم يقدر على ذلك، فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه والأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنًّا**»[٢].

وإن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره، كما هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين خُلِّفُوا حتى تاب الله عليهم، وأما إذا وُلِّي غيره بغير إذنه، وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلًا وضلالًا، وكان قد رَدَّ بدعة ببدعة»[٣].

وخلاصة القول: أن أكثر العلماء يرون جواز الصلاة خلف المبتدع على التفصيل الذي قدمناه، ومنهم من منعها وأبطلها وقال بوجوب إعادتها، وممن رجح صحة الصلاة: الإمام البخاري وابن حجر وابن تيمية، ومن المعاصرين الشيخ ابن باز رحمه الله، وهو يفصل بين من كانت بدعته شركية كفرية وبين من ليس كذلك فيقول: «تصح الصلاة خلف المبتدع وخلف المسبل إزاره وغيرهما من العصاة في أصح قولي

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٢ _ ٣٥٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٠٧٩). (٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٦).

العلماء، ما لم تكن البدعة مكفرة لصاحبها، فإن كانت مكفرة له كالجهمي ونحوه ممن بدعتهم تخرجهم عن دائرة الإسلام، فلا تصح الصلاة خلفهم، ولكن يجب على المسؤولين أن يختاروا للإمامة من هو سليم من البدعة والفسق، مرضي السيرة؛ لأن الإمامة أمانة عظيمة، القائم بها قدوة للمسلمين، فلا يجوز أن يتولاها أهل البدع والفسق مع القدرة على تولية غيرهم».

والعلماء ذكروا تفاصيل كثيرة تتعلق بالتفريق بين الصلوات العادية وبين صلاة الجمعة والعيدين ويوم عرفة، والتفريق بين من كان مستور الحال ومن هو مجاهر بفسقه أو بدعته، وبين من بدعته مكفرة وبين من هو دون ذلك، وبين من كان هذا المسجد هو الوحيد في ذلك المكان وبين من بإمكانه أن يصلي في مسجد غيره، إلى غير ذلك من التفاصيل التي يصعب إيرادها في مثل هذا الشرح.

قال سفيان الثوري في عقيدته: «يا شعيب، لا ينفعك حتى ترى الصلاة خلف بر وفاجر.

قال شعيب: فقلت لسفيان: يا أبا عبد الله! الصلاة كلها؟

قال: لا؛ ولكن صلاة الجمعة والعيدين، صل خلف من أدركت، وأما سائر ذلك فأنت مخير، لا تصل إلا خلف من تثق به وتعلم أنه من أهل السنة والجماعة»(١).

وجاء في اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل: «وصلاة الجمعة خلفه ـ أي خلف إمام المسلمين ـ وخلف من ولي جائزة تامة ركعتين، من أعادهما فهو مبتدع تارك للأثر مخالف للسنة...»(٢).

ومما قاله سهل بن عبد الله التستري في اعتقاده: «ولا يترك الجماعة خلف كل وال جائر أو عدل»(٣).

كما قرر ذلك أبو الحسن الأشعري(٤)، وابن بطة(٥)، وقوام السنة الأصفهاني(٦).

وهذه المسألة قد دلت عليها الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة، كما أن في تقريرها مجانبة لطوائف المبتدعة، لا سيما الرافضة، حيث يشترط الرافضة وجود

---

(١) أخرجه اللالكائي (١/ ١٥٤).
(٢) أخرجه اللالكائي (١/ ١٩١)، وانظر: اعتقاد علي بن المديني في أصول السنة للالكائي (١/ ١٩٨).
(٣) أخرجه اللالكائي (١/ ١٨٣).
(٤) الإبانة (ص٧١).
(٥) الإبانة الصغرى (ص٢٧٨).
(٦) الحجة في بيان الحجة (٢/ ٤٧٧).

الإمام الغائب لأداء صلاة الجمعة[١]، كما وضحه ابن تيمية بقوله: «والرافضة لا يصلون إلا خلف المعصوم، ولا معصوم عندهم، وهذا لا يوجد في سائر الفرق أكثر مما يوجد في الرافضة، فسائر أهل البدع سواهم لا يصلون الجمعة والجماعة إلا خلف أصحابهم، كما هو دين الخوارج والمعتزلة وغيرهم، وأما أنهم لا يصلون ذلك بحال فهذا ليس إلا للرافضة»[٢].

ومما يحسن إلحاقه بهذه المسألة[٣]: ما قرره ابن تيمية من مشروعية الفصل بين الفرض والنفل في صلاة الجمعة، لما جاء في الحديث الصحيح أنه ﷺ «نهى أن توصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينهما بقيام أو كلام»[٤]، ثم علل ابن تيمية ذلك بقوله: «فإن كثيرًا من أهل البدع لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر، ويظهرون أنهم سلموا، وما سلموا، فيصلون ظهرة، ويظن الظان أنهم يصلون السنة، فإذا حصل التميز بين الفرض والنفل كان في هذا منع لهذه البدعة»[٥].

☐ المسألة الثانية: قول المصنف: «ويصلِّي بعدها ست ركعات، يفصل بين كل ركعتين، هكذا قال أحمد بن حنبل»[٦].

ورد في عدد الركعات التي تُصلى بعد الجمعة عدة أحاديث:

❊ الحديث الأول: أنها ركعتان.

فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «كَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ»[٧].

---

(١) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢١٨)، وفقه الإمامية للسالوس (ص٢٠٢).

(٢) منهاج السنة (٥/ ١٧٠).

(٣) المصدر: مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة.

(٤) أخرجه مسلم (٢/ ١٠١)، وأحمد (٤/ ٩٠)، وأبو داود (١/ ٢٠٨).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٠٣).

(٦) جاء في شرح السنة للبربهاري للشيخ عبد العزيز الراجحي (نسخة الشاملة) ما نصُّه: «أما قول المؤلف: إنه يصلي بعدها ست ركعات يفصل بين كل ركعتين ونسبه إلى الإمام أحمد بن حنبل، فالصواب أنه يصلي أربع ركعات بسلامين، وأن يصلي أربع ركعات سواء في المسجد أو في البيت، وهذا هو الصواب الذي دلت عليه النصوص، خلافًا لما ذكره المؤلف». انتهى كلامه. قلت: كلام الشيخ يعوزه التحرير، فالكلام ثابت عن الإمام أحمد، وهذا ما سيأتي بيانه في شرح المسألة.

(٧) رواه البخاري (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

❊ **الحديث الثاني: أنها أربع ركعات.**

فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا**»[١].

وقد اختلف العلماء في ذلك على عدة أقوال بناء على اختلاف هذه الأحاديث.

القول الأول: أنه يصلي ركعتين: جاء ذلك من فعل ابن عمر رضي الله عنهما.

القول الثاني: وإليه ذهب أكثر الفقهاء، استحباب صلاة أربع ركعات بعد الجمعة. يروى ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وأصحابه[٢]، وهو اختيار الحنفية[٣]، واختيار الإمام الشافعي حيث قال: «أما نحن فنقول: يصلي أربعًا»[٤].

القول الثالث: التخيير بين الركعتين والأربع.

قال الإمام أحمد: «إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين، وإن شاء صلى أربعًا»[٥].

القول الرابع: التفصيل: فمن صلى سنة الجمعة البعدية في المسجد صلاها أربعًا، ومن صلاها في البيت صلى ركعتين فقط:

قال ابن القيم رحمه الله: «قال شيخنا أبو العباس ابن تيمية: إن صلَّى في المسجد صلَّى أربعًا، وإن صلَّى في بيته صلَّى ركعتين.

قلت (ابن القيم): وعلى هذا تدل الأحاديث، وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر أنه كان إذا صلى في المسجد صلى أربعًا، وإذا صلى في بيته صلَّى ركعتين»[٦].

القول الخامس: استحباب ست ركعات: وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعن جماعة من السلف[٧]، وهو اختيار أبي يوسف والطحاوي من الحنفية[٨]، وهو رواية عن الإمام أحمد ذكرها ابن قدامة في «المغني»، واستغربها الحافظ ابن رجب في «القواعد»[٩].

وجاء في مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود: «سمعت أحمد يقول: الصلاة بعد الجمعة إن صلَّى أربعًا فحسن، وإن صلَّى ركعتين فحسن، وإن صلَّى ستةً

---

(١) رواه مسلم (٨٨١).
(٢) كما في «مصنف ابن أبي شيبة» (٢/ ٤٠ ـ ٤١).
(٣) كما في «رد المحتار» (٢/ ١٢ ـ ١٣). (٤) الأم (٧/ ١٧٦).
(٥) المغني (٢/ ١٠٩). (٦) زاد المعاد (١/ ٤١٧).
(٧) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٤٠، ٤١).
(٨) انظر: شرح معاني الآثار (١/ ٣٣٧). (٩) القواعد (ص١٥).

فحسن»[١].

وجاء في مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح: «قلت: كم يصلي قبل الجمعة وبعدها؟

قال: لا بأس بما صلى، إن صلى بعدها ستًّا أو أربعًا أو ركعتين فلا بأس»[٢].

قال ابن قدامة: «فَصْلٌ: قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ شَاءَ صَلَّى بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ صَلَّى أَرْبَعًا، وَفِي رِوَايَةٍ: وَإِنْ شَاءَ سِتًّا، وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَالنَّخَعِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَرَوْنَ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا أَرْبَعًا؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا**». أخرجه مُسْلِمٌ.

وَعَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي مُوسَى، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالثَّوْرِيِّ، أَنَّهُ يُصَلِّي سِتًّا، لِمَا رُوِيَ «عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إذَا كَانَ بِمَكَّةَ، فَصَلَّى الْجُمُعَةَ، تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ، ثُمَّ رَجَعَ إلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ». أخرجه أَبُو دَاوُد.

وَلَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ كُلَّه بِدَلِيلِ مَا رُوِيَ مِنْ الْأَخْبَارِ، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: وَكَانَ لَا يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَهْمَا فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ حَسَنًا: قَالَ أَحْمَدُ، فِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللهِ: وَلَوْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، كَانَ جَائِزًا، قَدْ فَعَلَهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ. وَقَالَ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُد: يُعْجِبُنِي أَنْ يُصَلِّيَ؛ يَعْنِي: بَعْدَ الْجُمُعَةِ»[٣].

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:

«كيف يجمع بين قول النبي عليه الصلاة والسلام: «**إذا صلَّى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعًا**»، وبين فعله صلَّى عليه وعلى آله وسلم أنه كان يصلي في بيته ركعتين؟

(١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ـ (ص٨٦) ـ رقم (٤١٧).
(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح ـ المجلد: (٣/ ٢٣٨)، رقم (١٧٣٢).
(٣) المغني لابن قدامة: (٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

فأجاب:

«اختلف بهذا أهل العلم:

فقال بعضهم: **إنه يصلي ستًّا**، ركعتان ثبتتا بالسنة الفعلية، وأربع بالسنة القولية، هذا قول.

قول ثانٍ: **أن المعتبر القول**، وهو أن يصلي أربعًا، فتكون سنة الجمعة أربعًا فقط.

القول الثالث: **التفصيل**: إن صلَّى في المسجد صلَّى أربعًا، وإن صلَّى في بيته فركعتان، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

والحمدُ لله، الأمر واسع، يعني: لو أنه ذهب إلى البيت وصلَّى أربعًا بتسليمتين كان حسنًا، ما يضر إن شاء الله»(١).



(١) لقاءات الباب المفتوح (لقاء رقم/ ٢١٤، سؤال رقم/ ٨).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٢٨﴾ «والخلافة في قريش إلى أن ينزل عيسى بن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ».

الشرح

اشتراط القرشية في الخلافة هي مسألة خلافية بين العلماء، فجمهور السلف يرون أن هذا شرط من شروط الإمامة ـ إذا أمكن ـ وذلك لورود النصوص عليه صريحة، وانعقد إجماع الصحابة والتابعين عليه، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من أهل البدع كالخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة.

فجماهير علماء المسلمين قاطبة ذهبوا إلى اشتراط هذا الشرط، وحكي الإجماع عليه من قبل الصحابة والتابعين، وبه قال الأئمة الأربعة[(١)]:

- فقال الإمام أحمد في رواية الإصطخري: «الخلافة في قريش ما بقي من الناس اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم، ولا نقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة»[(٢)].
- «وقد نص الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على هذا في بعض كتبه»[(٣)].
- وكذلك رواه زرقان عن أبي حنيفة»[(٤)].
- وقال الإمام مالك: «ولا يكون ـ أي الإمام ـ إلا قرشيًا. وغيره لا حكم له إلا أن يدعو إلى الإمام القرشي»[(٥)].

ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من الخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة[(٦)].

---

(١) المصدر: الإمامة العظمى للدميجي (ص٢٦٥ ـ ٢٩٥).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٢٦) لابن أبي يعلى. (٣) الأم (١/ ١٤٣).

(٤) أصول الدين (ص٢٧٥). (٥) أحكام القرآن لابن العربي (٤/ ١٧٢١).

(٦) سيأتي ذكر أسمائهم وآرائهم قريبًا.

* أدلة أهل السنة والجماعة على اشتراط القرشية:

استدل المثبتون بعدة أدلة صريحة صحيحة من السنة والإجماع، فمن السنة ما يلي:

١ - ما أخرجه البخاري في صحيحه عن معاوية رضي الله عنه، حيث قال البخاري: «باب الأمراء من قريش، حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث أنه بلغ معاوية - وهم عنده في وفد من قريش - أن عبد الله بن عمرو يحدث أنه سيكون ملك من قحطان[1]، فغضب فقام فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد، فإنه بلغني أن رجالًا منكم يحدِّثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر عن رسول الله ﷺ، وأولئك جهالكم، فإياكم والأماني التي تضل أهلها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبَّه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين**»»[2].

٢ - ومنها الحديث المتفق على صحته عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان**»[3].

قال الحافظ ابن حجر: «وليس المراد حقيقة العدد، وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في غير قريش»[4].

٣ - ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ: «**الناس تَبَع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع**

---

(١) قول عبد الله بن عمرو بن العاص - الذي أنكره عليه معاوية في الحديث المذكور - إنه سيكون ملك من قحطان... الخ. إن أراد به القحطاني الذي صحت الرواية بملكه فلا وجه لإنكاره لثبوت أمره في الصحيح من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه**»، أخرجه البخاري في الفتن باب في تغير الزمان حتى يعبدوا الأوثان (١٣/ ٧٦ من الفتح، وذكره في المناقب في ذكر قحطان (٦/ ٥٤٥)، وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة بـ: «**لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء**» ح٢٩١٠ (٤/ ٢٢٣٢)، وهذا القحطاني لم يعرف اسمه عند الأكثرين، وقيل: اسمه جهجاه، وقيل: شعيب بن صالح، وقيل غير ذلك. والله أعلم. انظر: فتح الباري (١٣/ ١١٥)، وأضواء البيان (١/ ٥٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب الأحكام باب الأمراء من قريش (١٣/ ١١٤ من الفتح).

(٣) رواه البخاري في كتاب الأحكام باب الأمراء من قريش (١٣/ ١١٤ من الفتح)، ومسلم في كتاب الإمارة باب الخلافة في قريش ح١٨٢٠ (٣/ ١٤٥٢).

(٤) فتح الباري (١٣/ ١١٧).

لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم»[(١)].

٤ ـ وفي مسند الإمام أحمد أن أبا بكر وعمر لما ذهبا إلى سقيفة بني ساعدة حين اجتمع الأنصار لاختيار خليفة رسول الله ﷺ، تكلم أبو بكر ولم يترك شيئًا أُنزل في الأنصار وذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا ذكره، وقال: ولقد علمتم أن رسول الله ﷺ قال: «**لو سلك الناس واديًا وسلكت الأنصار واديًا سلكت وادي الأنصار**»، ولقد علمتَ يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، فبر الناس تبع لبرهم وفاجرهم تبع لفاجرهم**»، فقال له سعد: صدقت. نحن الوزراء وأنتم الأمراء[(٢)]، وقد مر معنا في الرواية الواردة في الصحيح والتي أثبتناها في مبايعة أبي بكر رضي الله تعالى عنه عند ذكره لهذا الحديث بمعناه لا بلفظه حيث قال: «ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش»[(٣)].

٥ ـ ومنها ما أخرجه الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قام على باب البيت ونحن فيه فقال: «**الأئمة من قريش، إن لهم عليكم حقًا ولكم عليهم حقًا مثل ذلك، ما إن استرحموا رحموا، وإن عاهدوا وفوا، وإن حكموا عدلوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**»[(٤)]، وقال ابن حزم: وهذه رواية: «**الأئمة من قريش**» جاءت مجيء التواتر، رواها أنس بن مالك وعبد الله بن عمر بن الخطاب ومعاوية، وروى جابر بن عبد الله وجابر بن

---

(١) رواه البخاري كتاب المناقب باب (٢/٦)/(٥٢٦)، ومسلم في كتاب الامارة باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش ح١٨١٨ (٣/١٤٥١) ورواه الإمام أحمد في مسنده (٢/٢٤٣).

(٢) رواه أحمد في مسنده بإسناد مرسل حسن (١/٥) وله شواهد تقويه، انظر تخريجه في (ص١٤٥) من طرق الانعقاد من هذا البحث.

(٣) انظر (ص١٤٥).

(٤) رواه الإمام أحمد في مسنده (٣/١٨٣)، وقال الهيثمي: رجاله ثقات. انظر: مجمع الزوائد (٥/١٩٢)، وروى ابن أبي عاصم في السنة الشطر الأول منه وصححه الألباني. انظر: (٢/ ٥٣١) من كتاب السنة، وقال ابن حجر: وأخرجه الطبراني والطيالسي والبزار، والمصنف في التاريخ ـ يعني: البخاري ـ وأخرج النسائي وأبو يعلى نحوه وغيرهم. (١٣/ ١١٤ من فتح الباري). وسئل الإمام أحمد عن هذا الحديث فقال: لا أعرفه، إلا أن ابن أبي ذئب قد حدث عنه معمر غير حديث (المسند من مسائل الإمام أحمد. ورقة ٨). وقد صحح أحمد شاكر هذا الإسناد في تخريجه للمسند: ح٧٦٤٠، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ح٢٧٥٥ (٢/٤٠٦)، وانظر زيادة تخريج في: الروض النضير (٥/١٨).

سمرة وعبادة بن الصامت معناها[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «قد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابيًّا لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرد إلا عن أبي بكر الصديق»[٢]، إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة في هذا الباب.

* ثانيًا: الإجماع:

أما **الإجماع**: فقد حكاه غير واحد من العلماء، منهم: النووي، حيث قال في شرحه لحديث: «**الناس تبع لقريش...**»الخ الحديث: «هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة»[٣].

ومنهم القاضي عياض، فقد نقل عنه النووي قوله: «اشتراط كونه ـ أي: الإمام ـ قرشيًّا، هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد، قال القاضي: وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا سخافة ضرار بن عمرو في قوله: إن غير القرشي من النبط وغيرهم يقدَّم على القرشي لهوان خلعه إن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله من باطل القول وزخرفه مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين والله أعلم»[٤].

ومن حكى هذا الإجماع أيضًا الماوردي[٥]، والإيجي في المواقف[٦]، وابن خلدون في المقدمة[٧]، والغزالي في فضائح الباطنية[٨] وغيرهم.

ومن المتأخرين الشيخ محمد رشيد رضا، حيث قال: «أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والفعل، رواه ثقات المحدثين، واستدل به المتكلمون وفقهاء

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ٩٨).
(٢) فتح الباري (٧/ ٣٢).
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٠٠).
(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٠٠).
(٥) الأحكام السلطانية (ص٦).
(٦) (ص٣٩٨).
(٧) (ص١٩٤).
(٨) (ص١٨٠).

مذاهب السنة كلهم، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لبني قريش، ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون...»(١).

ولكن الحافظ ابن حجر يعترض على هذا الإجماع بقوله: «قلت: ويحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال: «إن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل... الحديث». ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش، فيحتمل أن يقال: لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشيًا، أو تغير اجتهاد عمر في ذلك، والله أعلم»(٢).

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فاشتراط كونه قرشيًا هو الحق، ولكن النصوص الشرعية دلت على أن ذلك التقديم الواجب لهم في الإمامة مشروط بإقامتهم الدين، وإطاعتهم لله ورسوله، فإن خالفوا أمر الله فغيرهم ممن يطيع الله تعالى وينفذ أوامره أولى منهم»(٣).

وقد دل على ذلك قول أبي بكر: «وإن هذا الأمر في قريش ما أطاعوا الله، واستقاموا على أمره»، وقوى هذا القول ابن حجر من ثلاثة أوجه، وبما أخرجه أحمد من حديث ذي مخبر عن النبي ﷺ قال: «**كان هذا الأمر في حمير فنزعه الله منهم وصيره في قريش، وسيعود إليهم**»، قال ابن حجر: «وسنده جيد، وهو شاهد قوي»(٤).

القائلون بعدم اشتراط القرشية وأدلتهم:

أول من قال بعدم اشتراط القرشية الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه «إذ جوَّزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثلوا له من العدل واجتناب الجَور كان إمامًا»(٥).

وزعم ضرار بن عمرو ـ من شيوخ المعتزلة ـ أيضًا أن الإمامة تصلح في غير قريش «حتى إذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي، إذ هو أقل عددًا وأضعف وسيلة

(١) الخلافة أو الإمامة العظمى لرشيد رضا (ص١٩).
(٢) فتح الباري (١٢/ ١١٩)، والواقع أنه لا يرجع إلى التأويل إلا إذا صح الخبر في مخالفة عمر للإجماع، ولكن هذا الأثر ضعيف لانقطاعه وسيأتي الكلام عليه قريبًا (ص٣٥٩).
(٣) أضواء البيان (١/ ٢٤).
(٤) فتح الباري (١٣/ ١١٦).
(٥) الملل والنحل (١/ ١١٦).

فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة[(١)].

قال الشهرستاني: «والمعتزلة ـ أي: جمهورهم ـ وإن جوَّزوا الإمامة في غير قرشي، إلا أنهم لا يجيزون تقديم النبطي على القرشي»[(٢)]، وزعم الكعبي أن القرشي أولى بها من الذي يصلح لها من غير قريش، فإن خافوا الفتنة جاز عقدها لغيره»[(٣)].

ومن الأشاعرة إمام الحرمين الجويني حيث مال إلى عدم اشتراطه، وزعم أنه من أخبار الآحاد، وهو على مذهبه الباطل ـ في عدم الاحتجاج بخبر الآحاد ـ لا يحتج به في مثل هذه المسائل حيث قال: «وهذا مسلك لا أوثره، فإن نقلة هذا الحديث معدودون لا يبلغون مبلغ عدد التواتر. والذي يوضح الحق في ذلك: أنا لا نجد في أنفسنا ثلج الصدور واليقين المثبوت بصدد هذا من فلق[(٤)] في رسول الله ﷺ، كما لا نجد ذلك في سائر أخبار الآحاد، فإذًا لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الإمامة»[(٥)].

وقال في كتابه «الإرشاد»: «وهذا مما يخالف فيه بعض الناس، وللاحتمال فيه عندي مجال، والله أعلم بالصواب»[(٦)]. وقد اختلف قول أبي بكر الباقلاني، فاشترط القرشية في كتابه «الإنصاف» فقال: «ويجب أن يعلم أن الإمامة لا تصلح إلا لمن تجتمع فيه شرائط، منها: أن يكون قرشيًّا لقوله عليه السلام الأئمة من قريش»[(٧)]، ولم يشترطها في كتابه «التمهيد» حيث قال: «إن ظاهر الخبر لا يقضي بكونه قرشيًّا، ولا العقل يوجبه»[(٨)].

وإلى نفي اشتراط القرشية ذهب أكثر الكتاب المحدثين منهم: الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «تاريخ المذاهب الإسلامية»، وذهب إلى أن الأحاديث الواردة مجرد أخبار لا تفيد حكمًا[(٩)]، ومنهم العقاد[(١٠)]، ومنهم د. علي حسني الخربوطلي

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني حـ١ (ص٩١).

(٢) الملل والنحل (١/ ٩١). (٣) أصول الدين (ص٢٧٥).

(٤) الفلق: بيان الحق بعد إشكاله. (٥) غياث الأمم للجويني (ص١٦٣).

(٦) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني. (ص٤٢٧) ط: ١٣٦٩هـ. ن: مكتبة الخانجي بمصر، تحقيق: محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد.

(٧) الإنصاف للباقلاني (ص٦٩).

(٨) نقلا عن الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقه على الصواعق المحرقة للهيثمي (ص؟؟؟). ولم أقف على هذا الكلام في كتاب التمهيد لأن النسخة الموجودة المتداولة الآن من تحقيق جماعة من المستشرقين، وقد حذفوا كتاب الإمامة كاملًا، وقد نسب هذا الكلام إلى الباقلاني ابن خلدون أيضًا. انظر: المقدمة (ص١٩٤).

(٩) (١/ ٩٠).

(١٠) الديمقراطية في الإسلام (ص٦٩) ط: رابعة، ن: دار المعارف مصر.

في كتابه: «الإسلام والخلافة»[(١)]، وتجرأ على رمي الأحاديث المذكورة بالوضع، ومنهم د. صلاح الدين دبوس في كتابه: «الخليفة توليته وعزله»، وذهب إلى أن هذه الأحاديث مجرد أخبار[(٢)]، ومنهم الأستاذ محمد المبارك ـ رحمه الله وعفا عنه ـ واعتبرها من باب السياسة الشرعية المتغيرة بتغير العوامل[(٣)].

واستدل من ذهب إلى نفي اشتراط القرشية بما يلي:

١ ـ بقول الأنصار يوم السقيفة: «منا أمير ومنكم أمير»[(٤)]، قالوا: فلو لم يكن الأنصار يعرفون أنه يجوز أن يتولى الإمامة غير قرشي لما قالوا ذلك.

٢ ـ ومن أدلتهم أيضًا ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**»[(٥)]، فالحديث أوجب الطاعة لكل إمام وإن كان عبدًا، فدل على عدم اشتراط القرشية.

٣ ـ واستدلوا أيضًا بقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «إن أدركني أجلي وأبو عبيدة حي استخلفته. . . فإن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة؛ استخلفت معاذ بن جبل»[(٦)]، والمعروف أن معاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش[(٧)]، فدل على الجواز. كما روي عنه رضي الله تعالى عنه أنه قال: «لو أدركني أحد رجلين، ثم جعلت هذا الأمر إليه لوثقت به: سالم مولى أبي حذيفة، وأبو عبيدة بن الجراح»[(٨)].

٤ ـ فاستنتجوا من قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه: «إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش». أن هذا تعليل لطاعة العرب لهم، فإذا تغير الحال تغير موضع الاختيار. . .

---

(١) (ص٤٢). (٢) (ص٢٧٠).

(٣) نظام الإسلام في الحكم والدولة (ص٧١).

(٤) أخرجه البخاري برقم (٣٦٦٨).

(٥) سيأتي تخريجه (ص٣٦٥).

(٦) رواه أحمد في مسنده (١/ ١٨)، وقال عنه الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات (فتح الباري (١٣/ ١١٩))، لكن في إسناده انقطاع لأن شريح بن عبيد تابعي متأخر لم يدرك عمر، وكذلك راشد بن سعد الحمصي لم يدرك عمر، فالحديث ضعيف لانقطاعه. انظر: المسند، تحقيق: أحمد شاكر ح١٠٨ (١/ ٢٠١).

(٧) انظر: الإصابة لابن حجر (٩/ ٢١٩).

(٨) المسند (١/ ٢٠) وصحح الأستاذ أحمد شاكر إسناده ح١٢٩ (١/ ١١٢).

٥ - ومنهم من قال: إن هذه الأحاديث التي يستدل بها أهل السنة إنها هي على سبيل الإخبار، وليس فيها أمر يجب امتثاله، ذهب إلى ذلك بعض الكتاب المتأخرين كالشيخ محمد أبي زهرة[(١)] ود. صلاح الدين دبوس[(٢)]، وغيرهم.

٦ - واستدلوا على ذلك أيضًا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. فجعل الأفضلية والإكرام بالتقوى لا بالمعايير الأخرى كالنسب ونحوه؛ بل وردت أحاديث تحذر من التفاخر بالأنساب والأحساب، وتنهى عن العصبية الجاهلية، منها:

أ - قوله: «**أربع من أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والنياحة، والاستسقاء بالنجوم**»[(٣)].

ب - ومنها قوله: «**إن الله أذهب عنكم عُبِّيَّة[(٤)] الجاهلية وفخرها بالآباء: الناس رجلان، مؤمن تقي، وفاجر شقي، أنتم بنو آدم وآدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجُعلان التي تدفع بأنفها النتن**»[(٥)].

مناقشة هذه الأدلة:

١ - أما استدلالهم بقول الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير» فواضح البطلان، وذلك لرجوعهم ﵃ عن هذا القول في تلك اللحظة بعد أن سمعوا النص الوارد عن النبي ﷺ الذي رواه أبو بكر رضي الله تعالى عنه باب في قوله: ولقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، بر الناس تبع لبرهم**

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ٩٠). (٢) الخليفة توليته وعزله (ص٢٧٠).

(٣) رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب القمامة في الجاهلية (فتح الباري (١/ ١٥٦)) ورواه مسلم واللفظ له في الجنائز بباب التشديد في النياحة ح/ ٩٣٤ (٢/ ٦٤٤).

(٤) عبية الجاهلية: بضم العين المهملة وكسر الموحدة المشددة وفتح المثناة التحتية المشددة: أي: فخرها وتكبرها، قال الخطابي: العبية: الكبر والنخوة، يريد بهذا القول ما كان عليه أهل الجاهلية من التفاخر بالأنساب والتباهي بها، وأصله مهموز من العبء وهو الثقل، وفيه لغة أخرى وهي العبية بالكسر. انظر: (غريب الحديث للخطابي (١/ ١٩٠) ط: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ).

(٥) رواه أبو داود في سننه كتاب الأدب، باب التفاخر بالأحساب (١٤/ ٢١ عون المعبود)، وأخرج نحوه الترمذي في كتاب المناقب، باب فضل الشام واليمن (٥/ ٧٣٥)، وقال: «حسن غريب». وسبق تخريجه (ص١١٨) من فصل مقاصد الإمامة.

وفاجرهم تبع لفاجرهم»، فقال له سعد: صدقت. نحن الوزراء وأنتم الأمراء»[(١)].

فيحتمل أنهم قالوا هذا القول قبل أن يعرفوا النص الذي يثبت الخلافة في قريش، ولهذا، رجعوا إلى رشدهم لما عرفوا الحقيقة.

٢ - أما استدلالهم بأحاديث الأمر بالطاعة وإن كان عبدًا حبشيًا، فقد سبق الجواب عليها مفصلًا[(٢)]، وأن المراد إما إمامة المتغلب أو الإمارة الصغرى على بعض الولايات، أو لأجل المبالغة في الأمر بالطاعة وضربه مثلًا.

٣ - أما استدلالهم بقول عمر في إرادته استخلاف معاذ بن جبل الأنصاري رضي الله تعالى عنه فهذا لم يتم، وإنما رشح عمر ستة قرشيين اختارهم، وقال: «ليختاروا أحدهم»، وأيضًا، لو ثبت ذلك فإن النص مقدم على قول الصحابي وإن بلغ من الفضل ما بلغ، ولعله اجتهاد من عمر رضي الله تعالى عنه ثم تراجع عنه إلى النص، وقد أجاب الحافظ في الفتح[(٣)] على هذا الاعتراض باحتمالين هما:

أ - إما أن يكون الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشيًا.

ب - وإما أن يكون قد تغير اجتهاد عمر في ذلك.

قلت: وإما أن يريد من قوله ذلك الولاية الصغرى؛ أي على أحد الأقاليم، وهذا لا يشترط فيه النسب اتفاقًا، هذا على افتراض صحة الحديث، وإلا، فقد سبق أن بيَّنا ضعفه لانقطاع سنده، فلا يصلح للاحتجاج به، أما الحديث الثاني والذي فيه ذكر سالم مولى أبي حذيفة وأبي عبيدة فيحتمل إرادة التولية الصغرى أيضًا، أو أنه يعتبر قرشيًّا، لأن أبا حذيفة القرشي[(٤)] قد تبناه وهو مولى له، ومولى القوم منهم، وقد أرضعته زوجه - وهو كبير - بعد تحريم التبني فأصبح ابنًا له، وقصة إرضاعه مشهورة، وهي في صحيح مسلم وغيره، قال ابن عبد البر: «وهو يعد في قريش لما ذكرنا»[(٥)]، ويقصد قوله: «لأنه لما أعتقته مولاته زوج أبي حذيفة تولى أبا حذيفة، وتبناه أبو حذيفة ولذلك عُدَّ في المهاجرين»[(٦)]، أما أبو عبيدة فقرشي باتفاق[(٧)].

---

(١) رواه أحمد (١/ ٥) وسبق تخريجه في طرق الانعقاد (ص١٤٦).

(٢) انظر الجواب على هذا الحديث مفصلًا (ص٢٤٢) من هذا الفصل عند الحديث على اشتراط القرشية ففيه ما يغني عن الإعادة.

(٣) فتح الباري (١٣/ ١١٩). (٤) الإصابة (١١/ ٨١).

(٥) الاستيعاب لابن عبد البر، على هامش الإصابة لابن حجر (٤/ ١٠١).

(٦) الاستيعاب لابن عبد البر، على هامش الإصابة لابن حجر (٤/ ١٠١).

(٧) الإصابة (٥/ ٢٨٥).

٤ ـ أما استدلالهم بقول أبي بكر: «إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش...»[(١)]، وقولهم بأن هذا تعليل لطاعة العرب لهم، فإذا تغير الحال تغير موضع الاختيار، هكذا عللوه، وهو تعليل بعيد؛ لأنه ظاهر في أحقية قريش بالخلافة فهو بحق دليل على اشتراط القرشية لا على نفيها، والنصوص التي ذكرت استدلال أبي بكر مبينة لهذا الظاهر، وهذا ما فهمه الصحابة رضي الله تعالى عنهم، بدليل تسليمهم بالطاعة لأبي بكر رضي الله عنه حينما بين لهم هذا الدليل... والله أعلم.

٥ ـ وأما من قال بأنها على سبيل الإخبار وليس فيها أمر فمردود لأنها أمر في صيغة الخبر، وقد وردت بعض الأحاديث بالأمر الصريح كقوله ﷺ: «**قدموا قريشًا ولا تقدموها**»، فهذا أمر منه ﷺ بذلك.

كما أنه لو كان إخبار من النبي ﷺ لتحقق الخبر، وهو أنه لن يتولى الخلافة إلا قرشي، لأن خبر الصادق لا بد أن يتحقق، لكن الواقع غير ذلك، فقد تولى الخلافة غيرهم، منهم من يدعي كذبًا أنه قرشي كالعبيديين الذي تسموا بالفاطميين[(٢)]، ومنهم من لم يدع ذلك كسلاطين الدولة العثمانية، قال ابن حزم: «هذان الخبران ـ يقصد حديث ابن عمر ومعاوية السابق ذكرهما ـ وإن كانا بلفظ الخبر، فهما أمر صحيح مؤكد، إذ لو جاز أن يوجد الأمر في غير قريش لكان تكذيبًا لخبر النبي ﷺ، وهذا كفر ممن أجازه»[(٣)].

٦ ـ وأما ما قالوه من أن الإسلام نهى عن العصبية، وأن تسود طائفة معينة على سائر المسلمين، وأنه جاء بالمساواة بين المسلمين جميعًا، لا فرق بين عربي ولا عجمي إلا بالتقوى... إلخ»، نقول: إن الإسلام باشتراطه أن يكون الإمام قرشيًا لم يكن بذلك داعيًا إلى العصبية القبلية التي نهى عنها في أكثر من موضع، فإن الإمام في نظر الإسلام ليس له أي مزية على سائر أفراد الأمة ولا لأسرته أدنى حق زائد على غيرهم، فالإمام وغيره من أفراد المسلمين سواء في نظر الإسلام؛ بل هو متحمل من التبعات والمسؤوليات ما يجعله من أشد الناس حملًا وأثقلهم حسابًا يوم القيامة.

---

(١) أخرجه البيهقي وعند الطبراني مثله. انظر: فتح الباري (١٣/ ١١٨)، ورواه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٦٣٧) وصححه الألباني. انظر: (إرواء الغليل ح٥١٩ (٢/ ٢٩٥).

(٢) انظر لكشف كذبهم وتبين أصلهم: تاريخ السيوطي (ص٤).

(٣) المحلى لابن حزم (١٠/ ٥٠٣).

هذا وليس معنى أن الإسلام نهى عن العصبية أن الناس لا تفاضل بينهم؛ بل التفاضل بين الخلق في الدنيا من صميم الفطرة، ووردت أدلة شرعية على ذلك. فجمهور العلماء(١) على أن جنس العرب خير من غيرهم، كما أن جنس قريش خير من غيرهم، وقد ثبت في الصحيح عنه ﷺ أنه سئل أي الناس أكرم؟ فقال: «**أتقاهم**»، فقالوا: ليس عن هذا نسألك، فقال: «**فيوسف نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله**»، قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: «**أفعن معادن العرب تسألوني؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**». وفي رواية: «**الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ذهبت طائفة إلى عدم التفضيل بين الأجناس، وهذا قول طائفة من أهل الكلام كالقاضي أبي بكر بن الطيب وغيره... وهذا القول يقال له مذهب الشعوبية، وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع»(٣).

وقال: «لكن تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم أن يكون كل فرد أفضل من كل فرد، فإن في غير العرب خلق كثير خير من أكثر العرب، وفي غير قريش من المهاجرين والأنصار خير من أكثر قريش...»، قال: «والمقصود أنه أرسل إلى جميع الثقلين الإنس الجن، فلم يخص العرب دون غيرهم من الأمم بأحكام شرعية، ولكن خصَّ قريشًا بأن الإمامة فيهم، وخص بني هاشم بتحريم الزكاة عليهم، وذلك لأن جنس قريش لما كانوا أفضل، وجب أن تكون الإمامة في أفضل الأجناس مع الإمكان، وليست الإمامة أمرًا شاملًا وإنما يتولاها واحد من الناس»(٤). وقال شيخ الإسلام: «وإذا فرضنا اثنين أحدهما أبوه نبي والآخر أبوه كافر، وتساويا في التقوى والطاعة من كل وجه، كانت درجتهما في الجنة سواء، ولكن أحكام الدنيا بخلاف ذلك في الإمامة والزوجية والشرف وتحريم الصدقة ونحو ذلك». قال: «والخير في الأشراف أكثر منه في الأطراف»(٥).

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (١٩/ ٢٩).
(٢) متفق عليه، رواه البخاري في كتاب الأنبياء باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ۝١٢٥﴾ (٦/ ٣٨٧ من الفتح)، ورواه مسلم في كتاب الفضائل بـ: من فضائل يوسف عليه السلام حديث رقم (١٣٧٨) (٤/ ١٨٤٦).
(٣) منهاج السنة (٢/ ٢٦٠).
(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠) وانظر قريبًا منه: منهاج السنة (٢/ ٢٦٠).
(٥) المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي (ص٣٥٠).

أما نفس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة، ومدح الله عَزَّ وَجَلَّ للشخص المعين وكرامته عند الله وفضله فهذا لا يؤثر فيه النسب، وإنهما المؤثر الوحيد هو التقوى والعمل الصالح، كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وقد ورد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة في فضل قريش على سائر القبائل[(١)]، منها قوله: «**إن الله اصطفى كنانة من بني إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش، واصطفاني من بني هاشم**»[(٢)].

فالحاصل أن هناك من ألغى فضيلة الأنساب مطلقًا، وهناك من يفضل الإنسان بنسبه على من هو أعظم منه في الإيمان والتقوى فضلًا عمّن هو مثله. قال ابن تيمية: «فكلا القولين خطأ، وهما متقابلان؛ بل الفضيلة بالنسب فضيلة جملة وفضيلة لأجل المظنة والسبب، والفضيلة بالإيمان والتقوى فضيلة تعيين وتحقيق وغاية، فالأول يفضل به لأنه سبب وعلامة، ولأن الجملة أفضل من جملة تساويها في العدد، والثاني يفضل به لأنه الحقيقة والغاية، وأن كل من كان أتقى كان أكرم عند الله، والثواب من الله يقع على هذا؛ لأن الحقيقة قد وجدت فلم يعلق الحكم بالمظنة»[(٣)]، فالمقصود أن اشتراط القرشية في الإمام ليس له علاقة بالعصبية القبلية التي نهى الإسلام عنها البتة. كما أن النسب في حد ذاته في أصل الشيعة لا قيمة له ذاتية، وإنما هي صفة كمال.

هذا، وأهل السنة لم يقصروها على نوع بعينه من قريش، وإنما كان من انتسب إلى قريش جازت له الإمامة إذا توفرت شروطها الأخرى، وهناك من المبتدعة من قصرها على فرع معين، فقصرها بعضهم على بني هاشم، وهؤلاء انقسموا إلى قسمين:

١ ـ الراوندية[(٤)]: وهؤلاء يرون أنها يجب أن تكون في العباس بن عبد المطلب وولده إلى أن ينتهوا بها إلى أبي جعفر المنصور.

٢ ـ الرافضة: وهؤلاء يرون أنها تكون في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم في ولده من بعده، ثم اختلفوا بعد ذلك إلى مذاهب شتى:

---

(١) من شاء الاستزادة فليرجع إلى كتاب السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٦٣٢).

(٢) رواه مسلم والترمذي وأحمد وغيرهم وسبق تخريجه (ص٢٦٨) من هذا الفصل.

(٣) منهاج السنة (٢/ ٢١٦).

(٤) هم أتباع أبي هريرة الراوندي من فرقة الكيسانية انظر: المقالات (١/ ٩٦)، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص٩٥)، ط: جديدة (١٣٩٨هـ) ن. مكتبة الكليات الأزهرية.

فزعمت الزيدية منهم أنها لا تكون إلا في ولد علي رضي الله عنه، ومن خرج من ولد الحسن أو الحسين شاهرًا سيفه، وفيه علامات الإمامة فهو الإمام.

وزعمت الإمامية أنها في واحد مخصوص من أولاد علي رضي الله عنه، وهو محمد بن الحسن العسكري الإمام الثاني عشر الذي ينتظرونه، حيث قالوا: إن الإمامة في علي ثم الحسن ثم الحسين، ثم تسلسلت في أبنائهم إلى محمد بن الحسن العسكري «المنتظر». وقال بعض الغلاة من الروافض: إن الإمامة في الأصل في علي وولده ثم أخرجوها إلى جماعة من غير قريش، إما بدعواهم وصية بعض الأئمة إليه، وإما بدعواهم تناسخ الأرواح من الإمام إلى من يزعمون أن الإمامة انتقلت إليه كالبيانية في دعواها انتقال روح الإله من أبي هاشم بن محمد ابن الحنفية إلى بيان، وكدعوى من ادعى أن الروح انتقلت إلى الخطَّاب الأسدي، وكدعوى المنصورية نبوة أبي منصور العجلي وإمامته(١)، وكدعوى الإسماعيلية والنُّصَيرية والدروز وغيرهم من الطوائف الباطنية التي تظهر الرفض والتشيع والانتساب إلى آل البيت، وباطنهم الكفر المحض.



---

(١) انظر: أصول الدين (ص٢٧٥).

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

﴿٢٩﴾ «ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي، وقد شق عصا المسلمين، وخالف الآثار، وميتته ميتة جاهلية».

فتنة الخوارج من أعظم الفتن التي أصابت المسلمين، وأشغلتهم بل وتسببت في قتل اثنين من الخلفاء الراشدين، هما عثمان وعلي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

فسفكت الدماء، واستحلت الأموال والأعراض وذلك بسبب فتنة هؤلاء، وهؤلاء ما قامت فتنتهم إلا على أمرين:

الأمر الأول: الخروج على ولي الأمر.

الأمر الثاني: الطعن في العلماء.

فخرجوا على ولي الأمر، وطعنوا في أصحاب النبي ﷺ وهم علماء الأمة، ولذلك، هؤلاء الخوارج في صفاتهم المتقدمة هي عين صفاتهم هذا اليوم، وفي كل زمان، هذا ديدنهم، ومعلوم أن استقامة أحوال الناس لا تكون إلا بطاعة لولي الأمر ولزوم العلماء، ولذلك، لما ذكر العلماء قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فسروا ولاة الأمر بأنهم الولاة والعلماء.

ففتنة الخوارج دائمًا في كل زمان تقوم على الخروج على ولي الأمر، وعلى انتقاص العلماء، وحفظ أحوال الناس لا يكون إلا بحفظ حقوق هذين الأمرين.

ولذلك، لما سئل أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ عن قومٍ خرجوا على ولي الأمر وخرجوا على خليفة المسلمين، وخرجوا بدعوى أنهم يريدون إصلاح الأمر وما حصل من الظلم والفساد من جهة ذلك الخليفة، قال مجيبًا عن حال هؤلاء أنهم يفسدون أكثر مما يصلحون، فعلينا أن نعرف نعمة الله علينا باستقرار أمرنا من خلال وجود وليٍّ لأمرنا، فعند أهل السنة قواعد وضوابط في التعامل مع الحكام تحكمها النصوص لا تحكمها الأهواء ولا تحكمها نزعات الناس ورغباتهم، إنما يحكمها شرعٌ بحمد الله تعالى أوجب عليك السمع والطاعة في السراء والضراء، وعلى المنشط والمكره، فيما تُحب وفيما لا تُحب، وليس لك أن تشق عصا الطاعة،

وليس لك أن تبيت ليلة واحدة وليس في عنقك بيعة لولي الأمر.

ومن هنا، يجب على العقلاء من الناس أن لا يتتبعوا زلات الولاة، أو زلّات العلماء، وعليهم أن يعرفوا أن حفظ حقوق هؤلاء فيه استقامة لأحوال الناس، واستقامة لمعايشهم ومصالحهم، وأن من يؤلب الناس على ولي الأمر ويتتبع تلك المسالك ونحو ذلك فإنما قصده القضاء على هذه المصالح، وهو بهذا الفعل مصادم لأمر النبي ﷺ الذي أمرنا به حيث قال: «**عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد**»[(١)]، وفي رواية: «**عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**»[(٢)]، فأمرنا بالسمع والطاعة، وأمرنا بأن نصبر على ولاة أمورنا مهما لقينا، وها هو يوصي الأنصار بأنهم عليهم أن يصبروا حتى يلقوه على الحوض: «**اصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[(٣)].

فأمر النبي ﷺ بالصبر والطاعة ولزوم الأمر ولزوم الجماعة، ولزوم ولي الأمر، وهذا معروفٌ ومقررٌ عند أهل السنة، فبالتالي نجد أي مجتمعٍ بحمد الله تعالى السنة فيه قائمة هذه الأمور مستقرة في بلدانهم وأوطانهم، ونرى بحمد الله تعالى الدروس والعبر من حولنا، فكم من بلادٍ لم تستقر بسبب الخروج على ولي أمرها، وحالها أسوأ من الحال الذي كانت عليه عندما كان فيها دولة وحكومة، وفي هذا عبرة لمن يعتبر.

وتذكر قول الإمام أبي حنيفة: أن هؤلاء الذين يؤلبون ويخرجون: «إنما يفسدون أكثر مما يصلحون»[(٤)]، فقد تكون المصلحة محتملة، لكن الفساد واقعٌ لا محالة، فما قرره العلماء في هذا الجانب إنما هو من منطلق ما جاءت به النصوص الشرعية.



---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٨٣٨)، وأبو داود (١٨٣٤)، والترمذي (١٧٠٦)، وابن ماجه (٢٨٦١)، والنسائي (٤١٩٢)، والإمام أحمد في المسند، مسند المدنيين (١٦٦٤٦).

(٢) صحيح البخاري: كِتَابُ الأَذَانِ، بَابُ إِمَامَةِ المَفْتُونِ وَالمُبْتَدِعِ، برقم (٦٩٦)، وابن ماجه (٢٨٦٠)، والإمام أحمد في المسند مسند المكثرين من الصحابة (١٢٧٥٢).

(٣) صحيح البخاري، برقم (٣١٦٣)، ومسلم، برقم (١٠٥٩)، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة (١٣٣٤٧).

(٤) انظر: الفقه الأكبر (ص١٠٨).



قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٣٠﴾ «ولا يحل قتال السلطان والخروج عليه وإن جاروا، وذلك قول رسول الله ﷺ لأبي ذر: «اصبر، وإن كان عبدًا حبشيًا»(١)، وقوله للأنصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»(٢)، وليس من السنة قتال السلطان؛ فإن فيه فساد الدين والدنيا».

الشرح

ما نسمعه في كثيرٍ من الأزمان وفي كثيرٍ من البلدان من خروجٍ على ولي الأمر فإنما هو مفسدة متحققة ومتعينة، وما يدعون إليه في كثيرٍ منه ليس بمتحقق ولا يتحقق ولا يمكن تحقيقه، فمن خرج على إمامٍ من أئمة المسلمين فهو خارجي يستحق ما جاء في الوعيد في شأن الخوارج، فأيّ إنسان خرج على ولي الأمر الذي ارتضاه الناس وبايعوه بأن يكون وليًّا عليهم، فهذا الذي خرج عليه يُلقب ويقال إنه من الخوارج.

ومعلوم أن هؤلاء تتطور عقائدهم حتى إنهم كفروا عامة المسلمين، واستباحوا دماء المسلمين، واستباحوا أعراضهم، ولا يتورعون عن دم مسلم، فإن أوائلهم بقروا بطن الجارية وأخرجوا منها جنينها وذبحوه، هذا الذي فعلوه في زمن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهكذا من هم على طريقهم وعلى دربهم وعلى منهجهم، القتل عندهم مبرر بأي وسيلة ومع كائنٍ من كان، فهو مبرر ويعدونه من عقائدهم.

فلا يتورَّعون عن دم مسلم، مع أن دم المسلم عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعظم من حرمة الكعبة، لكن هؤلاء بفكرهم المنحرف حكموا بكفر عامة المسلمين، وكذلك انطلقوا

(١) سنن أبي داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، قال الترمذي عقبه: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢)، والإمام أحمد في المسند، مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ (١٧١٤٢)، قال الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (١/٥٨): صحيح.

(٢) صحيح البخاري، برقم (٣١٦٣)، ومسلم، برقم (١٠٥٩)، والإمام أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة (١٣٣٤٧).

يعيثون في الأرض فسادًا، فمن خرج على إمامٍ من أئمة المسلمين فهو عندنا خارجي قد شق عصا المسلمين وخالف الآثار وميتته ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان، والخروج عليه وإن جار.

حتى وإن جار السلطان ليس لك الخروج إلا أن يُرى كفرٌ بواحٌ عندك من الله فيه سلطان، وحجة بينة واضحة لا تخفى، ويُجمع أئمة علماء المسلمين على ذلك، أما لشبهة أو لجور أو لظلم أو لوقوعٍ في ذنب، فهذا يُعد من الخروج الذي لا يحل لإنسان أن يسلك سبيله، وليست السنة قتال السلطان، فهذا شأن أهل السنة، إنما هم عونٌ للسلطان على ما فيه طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ.



قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الخوارج إذا عرضوا للمسلمين في أنفسهم وأموالهم وأهاليهم، وليس له إذا فارقوه أن يطلبهم، ولا يجهز على جريحهم ولا يأخذ فيئهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يتبع مُدبِرهم».

الشرح

ويحل قتال الخوارج إذا عرضوا للمسلمين في أنفسهم وأموالهم وأهليهم، فإذا هم أعرضوا وابتعدوا ولم يواجهوا ويحملوا السلاح فعند ذلك لا يُقاتلون، لكن إذا بدؤوا في القتال يحل قتلهم.

فليس له إذا فارقوه أن يطلبهم، ليس للإمام أن يطلبهم ولا يُجهز على جريحهم، ولا يأخذ فيئهم ولا يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم لأنهم بغاة حكمهم حكم البغاة، ليس حكمهم حكم الكفار، فهذا منهج أهل السنة فيهم، وبحمد الله تعالى من سار على السنة بحمد الله تعالى استقرت بلدانه واستقرت أوطانه، ومن خرج عن السنة نرى ما يكون من حالهم في بلدانهم، وما يكون من فتنهم وشرهم، نسأل الله عَزَّ وَجَلَّ العافية والسلامة.

فالخوارج لهم أحكام عند أهل السنة، ومعلومٌ أن أوائلهم خرجوا على علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وانحازوا إلى حروراء، وقاتلوا جيش علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ولما سئل عنهم علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أكفارٌ هم؟ قال: «من الكفر فرُّوا»، قال: ماذا تقول يا أمير المؤمنين؟ قال: «إخواننا بغوا علينا»[(١)]، فعدوا من البغاة، وهم على بدعة، وعلى ضلالة، ولكن لم يُحكم بكفرهم.

وإذا كان لهم منعة وقوة وشوكة وانحياز في مكانٍ معين فهؤلاء لا يُقاتلون حتى يُقاتلوا فإذا قاتلوا يُقاتلون، أما إذا كان منهم أُناس خرجوا على هيئة جماعات ونحو ذلك وكان شأنهم كقطاع الطرق فإنهم يُتتبعون ويُقضى عليهم وتستأصل شوكتهم ويُكف عن الناس شرهم.

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٩٤٢).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٣٢ «واعلم ـ رحمك الله ـ أنه لا طاعة لبشر في معصية الله عَزَّوَجَلَّ؛ من كان من أهل الإسلام، ولا يشهد على أحد ولا يشهد له بعمل خير ولا شر، فإنك لا تدري بما يختم له، ترجو له، وتخاف عليه ولا تدري ما يسبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، ترجو له رحمة الله، وتخاف عليه، ولا ندري ما سبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، نرجو له رحمة الله، ونخاف عليه ذنوبه، وما من ذنب إلا وللعبد منه توبة».

الشرح

في هذا النص عدة مسائل:

أولًا: قول المصنف: **«واعلم ـ رحمك الله ـ أنه لا طاعة لبشر في معصية الله عَزَّوَجَلَّ»**.

وهذا ثابت بقول النبي ﷺ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»[(١)]، وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث آخر: «**إنما الطاعة في المعروف**»[(٢)]، فلا يطاع أي بشر في المعصية ولو كان أميرًا، فإذا أمرك الأمير وقال: اشرب الخمر، فلا تطعه، أو أمرك بالقتل بغير الحق فلا تطعه.

وهنا تنبيه واستدراك حسن من المصنف، فبعد ذكر القواعد في لزوم الطاعة والصبر على الأثرة وعدم جواز الخروج والقتال ذكر الشرط الأساس للطاعة، وهو أن تكون في غير معصية، وإذا أمر المسلم بمعصية فلا يعني ذلك أن يجوز له الخروج، غاية ما في الأمر أنه لا يطيع في المعصية إنما يطيع بالمعروف.

وهذه مسألة ربما يقف عندها بعض الناس من غير تبصر، وهي أن هناك أشياء قد يأمر بها الوالي المسلم فتكون معصية عند المأمور، لكن هي محل خلاف عند

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٧١٧) (٦/٥٤٥)، والخلال في السنة (٥٨) (١/١١٣).
(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٦٢٢) (٢/٥٦).

الآخرين، فهذه القضية يرجع فيها إلى أهل العلم، لأنك قد تؤمر بأمر تظن أنه معصية فتعصي الوالي فيترتب على هذا فتنة، في حين أن هذا الأمر قد يكون جائزًا عند آخرين من أهل العلم، فيجب في مثل هذه القضايا أن يرجع إلى أهل العلم ولا يجتهد فيها الفرد برأيه.

أما المعاصي المجمع عليها كما لو قال لك: اسرق أو كل الربا، فلا يجوز أن يطاع الوالي في معصية الله ﷻ.

ثانيًا: قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: «من كان من أهل الإسلام، ولا يشهد على أحد ولا يشهد له بعمل خير ولا شر، فإنك لا تدري بما يختم له، ترجو له، وتخاف عليه، ولا تدري ما يسبق له عند الموت إلى الله من الندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، ترجو له رحمة الله، وتخاف عليه».

❊ أولًا: أقسام الشهادة:

يقسم أهل السنة الشهادة إلى قسمين عامة وخاصة:

فالعامة: أَنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنِ اتَّقَى اللهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ.

والخاصة: هي المعلقة بشخص، مثل أن نشهد لشخص معين بأنه في الجنة أو لشخص معين بأنه في النار، فلا نعيّن إلا ما عيّنه الله أو رسوله.

• **قال شيخ الإسلام ابن تيمية**: «اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنِ اتَّقَى اللهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ. وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُونَ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِدُخُولِهِ فِي الْمُتَّقِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى التَّقْوَى عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَلِهَذَا، يَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَلَهُمْ فِيمَنِ اسْتَفَاضَ فِي النَّاسِ حُسْنُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ»(١).

• **قال الشيخ ابن عثيمين**: «الشهادة بالجنة أو بالنار ليس للعقل فيها مدخل، فهي موقوفة على الشرع، فمن شهد له الشارع بذلك؛ شهدنا له، ومن لا؛ فلا، لكننا نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء، وتنقسم الشهادة إلى قسمين: عامة وخاصة:

فالعامة: هي المعلقة بالوصف، مثل أن نشهد لكل مؤمن بأنه في الجنة، أو لكل كافر بأنه في النار، أو نحو ذلك من الأوصاف التي جعلها الشارع سببًا لدخول الجنة.

(١) منهاج السنة (٣/ ٤٩٦، ٤٩٧).

والخاصة: هي المعلقة بشخص، مثل أن نشهد لشخص معين بأنه في الجنة أو لشخص معين بأنه في النار، فلا نعيّن إلا ما عيّنه الله أو رسوله». اهـ[(١)].

❊ ثانيًا: مسألة الشهادة لمعيَّن بجنة أو نار:

فمن معتقد أهل السنة والجماعة أن من كان من أهل القبلة لا يشهد له بالجنة ولا يشهد له بالنار، لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء، إلا من شهد له الرسول ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إِنَّمَا قَدْ نَقِفُ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ؛ فَلَا نَشْهَدُ لَهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ بَاطِنِهِ وَمَا مَاتَ عَلَيْهِ لَا نُحِيطُ بِهِ، لَكِنْ نَرْجُو لِلْمُحْسِنِ وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ.

وأهل السنة لَهُمْ فِي الشَّهَادَةِ بِالْجَنَّةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

القول الأول: مِنْهُمْ مَنْ لَا يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ. وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

وَالقول الثَّانِي: أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ جَاءَ فِيهِ نَصٌّ. وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ»[(٢)]..

وقد استدل لهذا القول بـ:

- حديث الصَّحيحين أَن رسول الله ﷺ قال: «**إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**»، وهذا في حديث الذي قتل نفسه بعد أن أثنى عليه الناس.

- الحديث الآخر: «**إن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه كتابه فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة**»[(٣)]. والشاهد من هذه الأحاديث أن خاتمة السوء لا تؤمن فكيف يقطع للرجل بالجنة؟

- حديث أبي هريرة في الصحيح، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فلم نغنم ذهبًا ولا فضة إلا الأموال والثياب والمتاع، فأهدى رجل من بني الضبيب يقال

---

(١) شرح اللمعة (ص١٤٤).
(٢) انظر المسألة في: منهاج السنة (٣/ ٤٩٧ ـ ٥٠٠).
(٣) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

له: رفاعة بن زيد لرسول الله ﷺ غلامًا يقال له: مدعم، فوجَّه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى، حتى إذا كان بوادي القرى بينما مدعم يحط رحلًا لرسول الله ﷺ إذا سهم عائر فقتله، فقال الناس: هنيئًا له الجنة، فقال رسول الله ﷺ: «**كلا والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه نارًا**»(١).

فهذا مع شهادة الناس له بالجنة بيَّن النبي ﷺ أن حقيقة حاله على خلاف ما شُهِد له به.

- حديث أم العلاء في البخاري قالت: «سكن عندنا عثمان بن مظعون فاشتكى فمرضناه حتى إذا توفي وجعلناه في ثيابه دخل علينا رسول الله ﷺ فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله، فقال لي النبي ﷺ: «**وما يدريك أن الله أكرمه**»، فقلت: لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «**أما عثمان فقد جاءه والله اليقين، وإني لأرجو له الخير، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به**»، قالت: فوالله لا أزكي أحدًا بعده أبدًا، وأحزنني ذلك، قالت: فنمت فأريت لعثمان عينًا تجري، فجئت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: «**ذاك عمله**»(٢)، والشاهد من الحديث نص وإقرار، أما النص فالقصة وما وجَّهَ به النبي ﷺ فيها، وأما الإقرار فلقولها: لا أزكي أحدًا بعده.

وهذا كالصريح في النهي، قال ابن كثير: «وفي هذا وأمثاله دلالة على أنه لا يقطع لمعيَّن بالجنة إلا الذي نص الشارع على تعيينهم كالعشرة، وابن سلام، والعميصاء، وبلال، وسراقة، وعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر، والقراء السبعين الذين قتلوا ببئر معونة، وزيد بن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، وما أشبه هؤلاء ﷺ»(٣). ومثله قال العيني في العمدة.

وقد بوَّب عليه البيهقي: «باب لا يشهد لأحد بجنة ولا نار إلّا لمن شهد له رسول الله ﷺ بها»(٤).

هذا مع أن عثمان بن مظعون (أبو السائب) رضي الله عنه بدري، قال الله له: اصنع ما شئت فقد غفرت لك، وروي أن رسول الله ﷺ السلف الصالح يوم مات زينب، وقد روي أنه قبله وسالت دموعه، وهو أول من دفن بالبقيع، ومع ذلك يقول: «**وما يدريك؟! وإني لأرجو له الخير والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به**».

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٢٩).
(٢) أخرجه البخاري (٢٥٤١).
(٣) تفسير ابن كثير (٤/١٥٦).
(٤) (الكبرى (٤/٧٦).

وممن نقل عنه القول في هذه المسألة من العلماء:

• ما روي عن الإمام سفيان بن عيينة في اعتقاده قوله: «السنة عشرة، فمن كن فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة: إثبات القدر وتقديم أبي بكر وعمر والحوض والشفاعة والميزان والصراط والإيمان قول وعمل والقرآن كلام الله وعذاب القبر والبعث يوم القيامة ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم»(١).

• ونقل عن الإمام أحمد فيمن خرج عليه اللصوص والخوارج قال: «وإن قتل هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجوت له الشهادة كما جاء في الأحاديث»(٢).

• وقال الإمام أحمد: «ولا نشهد على أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف على المسيء المذنب ونرجو له رحمة الله». اهـ(٣).

• وهي عين كلمة علي بن المديني كما روى عن سفيان الثوري قوله: «يا شعيب بن حرب، لا ينفعك ما كتبت لك حتى لا تشهد لأحد بجنة ولا نار إلا للعشرة الذين شهد لهم رسول الله وكلهم من قريش». اهـ(٤).

• وقال الإمام أبو عمرو الداني: «ومن قولهم: أن لا ينزل أحد من أهل القبلة جنة ولا نارًا إلا من ورد التوقيف بتنزيله، وجاء الخبر من الله تبارك وتعالى، ورسوله عن عاقبة أمره»(٥).

• وقال الإمام أبو عثمان الصابوني: «ويعتقد ويشهد أصحاب الحديث أن عواقب العباد مبهمة لا يدري أحد بم يُختم له، ولا يحكمون لواحد بعينه أنه من أهل الجنة، ولا يحكمون على أحد بعينه أنه من أهل النار؛ لأن ذلك مغيّب عنهم لا يعرفون على ما يموت عليه الإنسان، أعلى الإسلام أم على الكفر»(٦).

• وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «لا أحد يشهد لأحد بالجنة أو النار إلا من ثبت له ذلك. وأهل السنة والجماعة لا يشهدون لِمُعَيَّنٍ بالجنة إلا لمن شهد له رسول الله ﷺ بأنه من أهل الجنة، كالعشرة وغيرهم من الصحابة ﵃،

---

(١) رواه الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥٦).
(٢) اعتقاد الإمام أحمد (١/ ١٦١).
(٣) أصول السنة (ص٥٠).
(٤) اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ١٦٢).
(٥) الرسالة الوافية (ص٩٦).
(٦) اعتقاد أصحاب الحديث (ص٩٦).

الذين ثبتت الأحاديث في تعيينهم أنهم من أهل الجنة. وأما مَنْ سواهم فلا يشهدون له بذلك، ولكنهم يرجون لجميع المؤمنين دخول الجنة، ويخافون على مَنْ أذنب من النار، ولا يقطعون لمعين بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار إلا من ثبت له ذلك». اهـ.[(١)]

فهذا مذهب جمهور أهل السنة كما ترى.

وَالقول الثَّالِثُ: يشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِهَؤُلَاءِ وَلِمَنْ شَهِدَ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ. كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**». وَقَالَ: «**يُوشِكُ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**»، قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ**»[(٢)]، فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ. وَكَانَ أَبُو ثَوْرٍ يَقُولُ: «**أَشْهَدُ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي الْجَنَّةِ**»، وَيَحْتَجُّ بِهَذَا»[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَالْقَوْلُ بِكَوْنِ الرَّجُلِ الْمُعَيَّنِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ:

- إِخْبَارَ الْمَعْصُومِ، فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَشْهَدُونَ أَنَّ الْعَشَرَةَ فِي الْجَنَّةِ[(٤)]، وَيَشْهَدُونَ «**أَنَّ اللهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[(٥)]؛ بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[(٦)]. فَهَؤُلَاءِ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةِ إِمَامٍ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، يَشْهَدُونَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَهِيَ شَهَادَةٌ بِعِلْمٍ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.
- وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ تَوَاطُؤَ شَهَادَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ. كَمَا

---

(١) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٩٧، ٣/ ١٦٩)، ومُسْلِمٌ (٢/ ٦٥٥ ـ ٦٥٦).

(٣) منهاج السنة (٥/ ٢٩٥).

(٤) سنن أبي داود (٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، سنن الترمذي (٥/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح؛ سنن ابن ماجه (١/ ٤٨)، الأرقام ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣٨، ١٦٤٤، ١٦٤٥، والحديث الثاني أوله: «**عشرة في الجنة**». وهو في: سنن أبي داود وسنن ابن ماجه في الموضعين السابقين، وفي المسند (ط: المعارف) ج[٥ ـ ٩] الأرقام ١٦٣١، ١٦٣٧، وصحح الألباني الحديث في: صحيح الجامع الصغير (٤ ـ ٣٥).

(٥) أخرجه البخاري (٥/ ٧٧ ـ ٧٨)، (٦/ ١٤٩)، ومسلم (٤/ ١٩٤١ ـ ١٩٤٢).

(٦) أخرجه مسلم (٤/ ١٩٤٢).

فِي الصَّحِيحِ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مُرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا فَقَالَ: «**وَجَبَتْ وَجَبَتْ**». وَمُرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا فَقَالَ: «**وَجَبَتْ وَجَبَتْ**». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ مَا قَوْلُكَ: وَجَبَتْ وَجَبَتْ؟ قَالَ: «**هَذِهِ الْجِنَازَةُ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ لَهَا الْجَنَّةُ. وَهَذِهِ الْجِنَازَةُ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا شَرًّا، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ لَهَا النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**»»[(١)].

وَفِي الْمُسْنَدِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**يُوشِكُ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**» قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ**»[(٢)].

• وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُ ذَلِكَ تَوَاطُؤُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَمْ يَبْقَ بَعْدِي مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، يَرَاهَا الرَّجُلُ الْمُؤْمِنُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ**»[(٣)].

«وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]، قَالَ: «**هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ**»[(٤)].

وَقَدْ فَسَّرَهَا أَيْضًا بِثَنَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، «فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يَعْمَلُ الْعَمَلَ لِنَفْسِهِ فَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ. فَقَالَ: «**تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ**»»[(٥)].

وَالرُّؤْيَا قَدْ تَكُونُ مِنَ اللهِ، وَقَدْ تَكُونُ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ، وَقَدْ تَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَوَاطَأَتْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَمْرٍ كَانَ حَقًّا، كَمَا إِذَا تَوَاطَأَتْ رِوَايَاتُهُمْ أَوْ رَأْيُهُمْ، فَإِنَّ الْوَاحِدَ قَدْ يَغْلَطُ أَوْ يَكْذِبُ، وَقَدْ يُخْطِئُ فِي الرَّأْيِ، أَوْ يَتَعَمَّدُ الْبَاطِلَ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ، وَإِذَا تَوَاتَرَتِ الرِّوَايَاتُ أَوْرَثَتِ الْعِلْمَ، وَكَذَلِكَ الرُّؤْيَةُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ عَلَى أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَحَرِّيَهَا، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ**»[(٦)]»[(٧)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣/ ١٦٩)، ومسلم (٢/ ٦٥٥ ـ ٦٥٦).
(٢) أخرجه أحمد (٣٩/ ٥٠٤)، وقال الشيخ شعيب: حديث صحيح.
(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٣١)، ومسلم (١/ ٣٤٨).
(٤) سنن الترمذي (٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، وقال الترمذي عن حديث أبي الدرداء: وهذا حديث حسن. وتكرر هذا الحديث (٤/ ٣٥٠)، سنن ابن ماجه (٢/ ١٢٨٣).
(٥) أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٣٤ ـ ٢٠٣٥).
(٦) أخرجه البخاري (٣/ ٤٦)، مسلم (٢/ ٨٢٢).
(٧) منهاج السنة (٣/ ٤٩٧ ـ ٥٠٠).

كما قال ابن عثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ[(١)]:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وكذلك من أجمعت الأمة على الثناء عليه فإننا نشهد له بالجنة فمثلًا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ الشافعي، أبو حنيفة، مالك، سفيان الثوري، سفيان بن عيينة، وغيرهم من الأئمة أجمعت الأمة على الثناء عليهم، فنشهد لهم بأنهم من أهل الجنة». شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أجمع الناس بالثناء عليه إلا من شذ، ومن شذ شذ في النار، يشهد له بالجنة على هذا الرأي».اهـ[(٢)]. والله أعلم.

وقد أجيب على أدلة هذا القول بأن الحديث الأول يفيد أن شهادة المؤمنين لبعضهم بالخير والصلاح توجب نفعه وصلاحه في الآخرة، ولا يجزم بها على العموم، فإحسان الظن بالمسلمين هو الأصل ولكن هذا لا يبنى عليه يقين بمآله.

وهنا فائدة مهمة على قوله: «**وجبت وجبت**»، وهي على الصحيح من التحقيق والجزم، فقيل: إنها من خصائصه ﷺ، ولا يجزم بها لغيره لأنها غيب، ولعل نبينا اطلع على ذلك بطريق الوحي. واختار هذا القول ابن التين.

ويرده قول عمر لها أيضًا لجنازة مرت عليه، كما في الصحيح.

وفي معناها أيضًا، قال الإمام الطحاوي:

«وجه ذلك عندنا والله أعلم أن الشهادة بالخير لمن شهد له به ستر من الله عَزَّوَجَلَّ عليه في الدنيا، ومن ستره الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا لم يرفع عنه ستره في الآخرة».اهـ[(٣)].

ومما قيل في معناها أيضًا: أن انطلاق الألسنة بالثناء الحسن علامة على وجوب الجنة للمثنى عليه به، وليست جزمًا على الغيب. والله أعلم.

أما الحديث الثاني: فهو أصرح في بيان المقصود لقوله: (يوشك)، وقوله: (بالثناء الحسن والثناء السيئ)؛ يعني: ما هو إلا ثناء على الظاهر لا يجزم له على

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٣/ ١١٧).

(٢) لعل الشيخ ابن عثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ ذكره بالمعنى، وهذا نصه، قال ابن تيمية: «وَمَعَ هَذَا، يُمكن الْعلم بذلك للْوَلِيّ نَفسه وَلغيره، وَلكنه قَلِيل، وَلَا يجوز لَهُم الْقطع على ذَلِك، فَمن ثبتَتْ ولَايَته بِالنَّصِّ وَأَنه من أهل الْجنَّة كالعشرة وَغَيرهم فعامة أهل السّنة يشْهدُونَ لَهُ بِمَا شهد لَهُ بِهِ النَّص، وَأما من شاع لَهُ لِسَان صدق فِي الْأمة بِحَيْثُ اتّفقت الْأمة على الثَّنَاء عَلَيْهِ فَهَل يشْهد لَهُ بذلك، هَذَا فِيهِ نزاع بَين أهل السّنة، وَالْأَشْبَه أَن يشْهد لَهُ بذلك، هَذَا فِي الْأَمر الْعَام». دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (٢/ ٢٢١).

(٣) بيان مشكل الآثار (٨/ ١٠٨).

الحقيقة بالجنة أو النار، فيخلص من هذا أن الكلمة على الرجاء والتمني وليست على التحقيق والتألي.

ومن الخلاف: هل هذا خاص بزمن الصحابة أم أنه عامٌّ للمؤمنين في كل زمان؟

الصحيح المختار: أنه عام، ولكن في غير زمن الصحابة يحتاج إلى الإجماع.

وعليه، فرأي الجمهور هو الصواب، وهو أنه لا يشهد لأحد بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار إلا إذا ورد نص أو إجماع.

وأعني بالإجماع هنا ما يراد به حكم الجماعة المسلمة في وقت ما على المعين بأنه من أهل الجنة، فهو من أهل الجنة إن شاء الله تعالى حسب الظاهر للمسلمين وقتئذ، ولا يقطع به جزمًا لأنه ضرب من الغيب، لذلك نصوب من يقول: هو من أهل الجنة إن شاء الله تعالى.

وعلى هذا، لا يصح الاستثناء للمعين بالشهادة فنقول: هو شهيد إن شاء الله، للنهي الوارد فيما ذكرنا أعلاه، وإنما نقول نرجو له الشهادة، أو نقول كما علَّمنا عمر: من فعل كذا فهو شهيد. عن عُمَرَ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: تَقُولُونَ فِي مَغَازِيكُمْ: فُلَانٌ شَهِيدٌ، وَمَاتَ فَلَانٌ شَهِيدًا وَلَعَلَّهُ قَدْ يَكُونُ قَدْ أَوْقَرَ رَاحِلَتَهُ، أَلَا لَا تَقُولُوا ذَلِكُمْ وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ**»(١).

وخلاصة القول: هذه المسألة من مسائل الأسماء والأحكام، قوله: «ومن كان من أهل الإسلام فلا تشهد له بعمل خيرٍ ولا شر»، يعني: ليس لك أن تشهد لمعين أنه من أهل الجنة أو من أهل النار؛ لأنك لا تدري ماذا يُختم له، فقد يُصبح المرء مسلمًا ويُمسي كافرًا، ويمسي كافرًا ويصبح مؤمنًا، فلا يُدرى ما هي خاتمة كل أحدٍ منا، ولذلك، كان من الدعاء: اللّهم يا مقلِّب القلوب ثبت قلبي على دينك.

فقد ترى الرجل على معصية وعلى شر، وعلى حالٍ لا يرضي الله ﷻ، لكن قد يُختم له بخاتمة حسنة، فقد يتوب فيتوب الله عليه، فلذلك، لا نشهد لأحدٍ بعينه بجنة أو نار، لكن نرجو للمحسن الخير ونخاف على المسيء، فإنك لا تدري بمَ يُختم له عند الموت، ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه، فترجو إذا كان على خير أن يُختم له بخير، وإن كان على شر أن يُختم له إن شاء الله تعالى بتوبة.

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (٦/ ٩٠).

❊ **ثالثًا: قول المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ: «وما من ذنب إلا وللعبد منه توبة»:**

ولذلك، الذي قال: إن الله لا يغفر لفلان، كما جاء في الحديث عن جندب بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**قال رجل: والله لا يغفر الله لفلان، فقال الله: من ذا الذي يتألَّى عليّ أن لا أغفر لفلان؟ إني قد غفرت له، وأحبطت عملك**»(١).

وفي حديث أبي هريرة: أن القائل رجل عابد. قال أبو هريرة: تكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته.

فالإنسان إذا رأى من أخيه المؤمن حال خير فيرجو له الخير، وإذا رأى منه حال شر فعليه أن يدعو له ويحاول أن ينصحه في بعده عنه، لكن يخافه ويخوفه بذنبه، فيقول: يا أخي يُخشى عليك ويخاف عليك أنك إذا مت على هذا الذنب أن ينالك من العقوبة كذا وكذا، بدليل كذا وكذا، أما أن تقول له: أنت إنسان هالك، أو أنت إنسان من أهل النار، أو غير ذلك، فهذا ليس من الحق في شيء.

فلا يدري أحدنا ما يسبق له عند الموت إلى الله من ندم، وما أحدث الله في ذلك الوقت إذا مات على الإسلام، فإذًا، ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه، وهكذا كلٌّ منا يعيش بين مقامي الخوف والرجاء، كما قال الله عن أهل الإيمان، أولئك يرجون رحمته ويخافون عذابه.

والمؤمن بين حال الخوف والرجاء إلى أن تصل الروح الحلقوم، فإذا أيقن في الموت وانقطاع العمل عند ذلك يحسن الظن بالله؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ يقول: «**أنا عند حسن ظن عبدي بي**»(٢)، فإذا ظن الإنسان بالله خيرًا فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يوفقه لهذا الخير.

فيظن الإنسان في هذه اللحظة بنفسه خيرًا، ويظن بالله خيرًا، أن يُختم له بخاتمة حسنة، وما من ذنبٍ إلا وللعبد منه توبة، حتى الشرك إذا تاب العبد تاب الله عليه، وباب التوبة مفتوح، والله تعالى يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، فرحمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى واسعة، وباب التوبة مفتوح إلى أن تبلغ الروح الحلقوم، أو تخرج الشمس من مغربها، فهذا حال انقطاع التوبة.

فعلى الإنسان أن يؤمل نفسه، ويؤمل بأن أي عاصٍ قد يتوب، ويرجو لعل الله أن

---

(١) رواه مسلم (٢٦٢١).
(٢) صحيح البخاري، برقم (٧٤٠٥)، ومسلم، برقم (٢٠٦٧).

يتوب عليه، ولذلك، ذلك الذي قتل تسعة وتسعين نفسًا فذهب إلى ذلك العابد، وقال: «لا أعلم لك توبة، فأجهز عليه وكمل به المائة، فلما ذهب إلى العالم قال: ومن يرد عنك باب التوبة؟»(١)، فباب التوبة مفتوح، ولذلك، لا ينبغي أن تكون عونًا للشيطان على أخيك المسلم، إنما أمِّله واطلب منه أن يتوب إلى الله ﷻ عسى أن يتوب الله عليه، وبحمد لله تعالى لسنا نصارى، النصراني لا يمكن أن يتوب إلا ويأتي إلى القسيس ويعترف بين يديه بذنوبه.

وذنوبك بينك وبين الله ﷻ لا تكشف سترها لأحدٍ من الناس مهما كان ذلك الإنسان، والجأ إلى الله ﷻ فهو المطلع على ذنوبك، وناجه ﷻ واسأله ﷻ أن يتوب عليك من ذلك الذنب، فلا تكشف ستر الله ﷻ عليك، لا تقل، حتى لو كان لعالم: أنا كنت كذا وكذا وكذا؛ لأن التوبة بينك وبين الله ﷻ.

فذنوبك سترها الله عليك فاسأل الله ﷻ أن يتجاوزها عنك، وأن يغفر لك ذلك الذنب، أما ما يفعله بعض الناس من حكاية حاله حتى بعد توبته فذلك ليس من الحق بشيء، فإذًا، ما من ذنبٍ إلا وللعبد منه توبة.

فمن تاب تاب الله عليه، والمهم أن تكون التوبة نصوحًا بأن يندم صاحب الذنب على ما مضى، ثم يعزم عزمًا جازمًا على ألا يعود إليه، أما إذا كانت التوبة مؤقتة؛ كأن يتوب في رمضان وهو ينوي أنه يرجع إلى المعاصي بعد انتهاء رمضان فهذه ليست توبة، فلا بد أن يعزم عزمًا جازمًا على ألا يعود إلى المعصية بعد تركه إياها، والندم عليها.

ولا بد من رد المظالم إلى أهلها، وأن تكون التوبة قبل وصول الروح إلى الحلقوم، وقبل طلوع الشمس من مغربها في آخر الزمان، فإذا تحققت هذه الشروط فهي توبة نصوح.

وأي ذنب ولو كان كفرًا أو شركًا فإن له توبة، فقد عرض الله التوبة على أكثر الناس كفرًا وهم المثلثة من النصارى الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة، فقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ﴾ [المائدة: ٧٣، ٧٤].

(١) صحيح البخاري، برقم (٣٤٧٠)، ومسلم، برقم (٢٧٦٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٣٣ «والرجم حق».

الشرح

ذكر الرجم إشارة إلى جميع الحدود التي تقررت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وكأن الشيخ أشار إليه لأنه من الحدود النادرة الوقوع، ولأن نفوس بعض الناس تنفر منه، وتكلم أهل الأهواء في الرجم، وجحده الخوارج، وسخر منه الفلاسفة كما سخروا من شرائع الأنبياء.

وقوله: «الرجم حق»، هذه من مسائل الفروع، لكن المؤلف نص عليها للرد على الخوارج وبعض المعتزلة الذين أنكروا الرجم، بحجة أنه زيادة على القرآن، وهم لا يقبلون ما زاد عن القرآن بزعمهم.

وقد ذكر غير واحد من علماء أهل السنة حد الرجم ـ في حق الزاني المحصن ـ في عقائدهم.

قال الإمام أحمد بن حنبل في اعتقاده: «والرجم حق على من زنا وقد أحصن إذا اعترف أو قامت عليه البينة»(١).

وقال ابن بطال: «أجمع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحصن إذا زنا عامدًا عالمًا مختارًا فعليه الرجم، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واعتلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لقيهم وهم من بقايا الخوارج»(٢).

وقال ابن قدامة: «وجوب الرجم على الزاني المحصن رجلًا كان أو امرأة، وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الأعمار، ولا نعلم فيه مخالفًا إلا الخوارج»(٣).

---

(١) أخرجه اللالكائي (١/ ١٩٢)، وانظر: اعتقاد ابن المديني كما جاء في اللالكائي (١/ ١١٨).

(٢) فتح الباري (١٢/ ١١٨)، وانظر (١٢/ ١٤٨).

(٣) المغني (١٢/ ٣٠٩)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/ ٣٣٩).

والرجم يكون للزاني المحصن، فإذا زنا وثبتت عليه البينة بشهادة أربعة عدول أو بإقراره على نفسه، وكان قد تزوج ولو في العمر مرة ولو لم يكن معه زوجة، وإذا تزوج ولو ليلة واحدة ودخل بها فإنه يسمى محصنًا، فإذا زنا بعد ذلك رُجِم.

وإن لم يكن محصنًا بأن لم يتزوج فإنه يجلد مائة جلدة ويُغرَّب عامًا عن البلد، قال الله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

وفي حديث عبادة بن الصامت، قال عليه الصلاة والسلام: «**خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلًا: الثيب بالثيب جلد مائة والرجم، والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام**»[(١)].

فالثيب يُرجَم بالحجارة حتى يموت، والبكر يُجلد مائة جلدة ويُغرَّب عن البلد عامًا.



(١) رواه مسلم (٣٣٠١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٤﴾ «والمسح على الخُفين سنة».

الشرح

ذكر المصنف المسح على الخفين إشارة إلى الأحكام التي عُلِمت بالقواطع الشرعية أو بالنصوص القطعية ثم أنكرها من أنكرها، فكل حكم من الأحكام الشرعية ـ وإن لم يدخل في العقيدة ـ تواترت به النصوص أو أجمع عليه السلف أو كان دليله صحيحًا ولو لم يتواتر فإن جحده يعتبر من مخالفة العقيدة، فلذلك، ذكر السلف المسح على الخفين.

وقد خالفت فيه الرافضة، كما خالفت في تجويز مسح الرِّجل بدل الغسل، فردوا السنة وعملوا بعكسها في مقام واحد، وهذا دليل انتكاس عندهم في العقول والأصول، ففي الوقت الذي أنكروا فيه المسح على الخفين أجازوا المسح بدون خفين.

وهناك طوائف من الخوارج وطوائف من الجهمية وغيرهم أنكروا المسح على الخفين.

وقال الإمام النووي: «أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر سواء كان لحاجة أو لغيرها... وإنما أنكرته الشيعة والخوارج ولا يعتد بخلافهم»[(١)].

وقال ابن تيمية: «وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ بالمسح على الخفين، وبغسل الرِّجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، كما تخالف الخوارج نحو ذلك»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «وكان سفيان يذكر من السنة المسح على الخفين؛ لأن هذا ـ أي: ترك المسح على الخفين ـ كان شعارًا للرافضة»[(٣)].

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٣/ ١٦٠). (٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٧٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٢٣).

والأحاديث في المسح على الخفين متواترة خلافًا للروافض الذين أنكروا المسح على الخفين، فالعلماء يذكرون المسح على الخفين في كتب العقائد للرد على الخوارج والروافض الذين ينكرون المسح على الخفين، وكذلك غسل الرِّجلين في الوضوء، وهم يقولون: إن الواجب مسح ظهور القدمين، فإذا كانت الرِّجلان مكشوفتين فيمسحونها بعد تبليل أيديهم بالماء، وإذا كان عليهما الخفان وجب خلع الخفَّين ومسح ظهور القدمين.

حتى إن الذين نقلوا كيفية الوضوء عن النبي ﷺ قالوا: غسلًا للرِّجلين المكشوفتين ومسحًا للخفين، وأكثر الذين نقلوا نص الآية وهي قوله ﷻ في سورة المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، فالآية متواترة؛ لأن القرآن كله متواتر، لكن تواتر كيفية الوضوء غسلًا ومسحًا أقوى من تواتر نص الآية، وذلك أن الصحابة كلهم يتوضؤون، وكلهم شاهدوا غسل الرِّجلين ومسح الخفين من النبي ﷺ، ومن لم يشاهد النبي ﷺ فقد نقله عن غيره بخلاف نص الآية، فليس كل أحد يحفظ الآية، فالبعض يحفظ الآية والبعض لا يحفظها، أما الوضوء فكلهم يتوضؤون وليس هناك أحد لا يتوضأ، فالآية متواترة ونقل كيفية الوضوء أقوى تواترًا وأكثر عددًا من الذين نقلوا نص الآية.

قال الحافظ ابن حجر: «وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الأَخْبَار عَنْ النَّبِيّ ﷺ فِي صِفَة وُضُوئِهِ أَنَّهُ غَسَلَ رِجلَيْهِ وَهُوَ الْمُبَيِّن لأَمرِ الله، وَلَمْ يَثْبُت عَنْ أَحَد مِنْ الصَّحَابَة خِلَاف ذَلِكَ إِلا عَنْ عَلِيّ وَابْن عَبَّاس وَأَنَس، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُمْ الرُّجُوع عَنْ ذَلِكَ، قَالَ عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبِي لَيْلَى: أَجْمَعَ أَصْحَاب رَسُول الله ﷺ عَلَى غَسْل الْقَدَمَيْنِ، رواه سَعِيد بْن مَنْصُور»(١).

وأما الآية، وهي قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، فإنها لا تدل على جواز مسح الرجلين، وبيان ذلك: أن في الآية قراءتين:

الأولى: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ بنصب اللام، فتكون الأرجل معطوفة على الوجه، والوجه مغسول، فتكون الأرجل مغسولة أيضًا، فكأن لفظ الآية في الأصل: (اغسلوا

---

(١) فتح الباري (١/ ٣٢٠).

وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم)، ولكن أُخِّرَ غسلُ الرجل بعد مسح الرأس للدلالة على أن ترتيب الأعضاء في الوضوء يكون على هذا النحو، غسل الوجه، ثم الأيدي، ثم مسح الرأس، ثم غسل الأرجل»(١).

القراءة الثانية: (وَأَرْجُلِكُمْ) بكسر اللام، فتكون معطوفة على الرأس، والرأس ممسوح، فتكون الأرجل ممسوحة.

غير أن السنة بيَّنت أن المسح إنما هو على الخفين أو الجوربين بشروط معروفة في السنة(٢).

وبهذا، يتبيَّن أن الآية على القراءتين لا تدل على مسح الأرجل، وإنما تدل على وجوب غسل الأرجل، أو مسح الخفين لمن يلبس الخفين.

وقد ذهب بعض العلماء - على قراءة الجر - إلى أن الحكمة من ذكر المسح في حق الأرجل مع أنها مغسولة إشارة إلى أنه ينبغي الاقتصاد في استعمال الماء عند غسل الرِّجلين؛ لأن العادة الإسراف عند غسلهما، فأمرت الآية بالمسح، أي: بأن يكون الغسل بلا إسراف في الماء.

قال ابن قدامة: «ويحتمل أنه أراد بالمسح الغسل الخفيف. قال أبو علي الفارسي: العرب تسمي خفيف الغسل مسحًا، فيقولون: تمسَّحت للصلاة؛ أي: توضأت»(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي ذِكر المسح على الرِّجلين تنبيه على قلة الصب في الرجل، فإن السرف يعتاد فيهما كثيرًا»(٤).



(١) انظر: المجموع (١/ ٤٧١).

(٢) انظر: المجموع (١/ ٤٥٠)، الاختيارات (ص١٣).

(٣) المغني (١/ ١٨٦).

(٤) منهاج السنة (٤/ ١٧٤).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٣٥ «وتقصير الصلاة في السفر سُنَّة».

الشرح

من السنن والأحكام قصر الصلاة في السفر، ولها أحكام فقهية معلومة في أبوابها.

فما جاء في شرع الله عَزَّوَجَلَّ فيجب أن يُعظم، ويجب أن يُحترم، فحدود الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وأحكام شرعها مقامها في النفس عظيم، فليس لك أن ترد سنة من السنن، وليس لك أن تستهزئ بها، وعليك بامتثالها، فـ «**إنَّ اللهَ يُحِبُّ أنْ تؤتى رُخَصُه كما يُحِبُّ أنْ تؤتى عزائمُه**»(١).

فإذا كانت هناك رخصة من الرخص كقصر الصلاة في السفر أو نحو ذلك فعليك أن تأتي بها؛ لأن الله تعالى يُحبها منك كما يُحب أن تؤتى فرائضه.

قصر الصلاة يكون في الرباعية وهي الظهر والعصر والعشاء، أما المغرب والفجر فلا يقصران.

وقرر أهل السنة مشروعية قصر الصلاة في السفر ـ كما جاءت به السنة ـ وكما قال الإمام المزني(٢) في عقيدته: «وإقصار الصلاة في الأسفار»(٣).

كما قرر ذلك قوام السنة الأصفهاني(٤)، خلافًا لبعض الخوارج الذين لا يجيزون القصر إلا مع الخوف(٥).

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٣٥٦٨)، الطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ٨٢).

(٢) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المصري، تلميذ الشافعي، الإمام الفقيه الزاهد، له مصنفات كثيرة، منها مختصره في الفقه، توفي سنة ٢٩٤هـ. انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٩٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٩٢).

(٣) شرح السنة للمزني (ص٨٩).

(٤) انظر: الحجة (٢/ ٤٧٧).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٤/ ٢٢)، ومختصر الفتاوى المصرية (ص٧٢).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٦﴾ «والصوم في السفر؛ من شاء صام ومن شاء أفطر».



الشرح

والإنسان مخيَّر في الصوم في السفر فمن شاء صام ومن شاء أفطر؛ لما ثبت في الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ كان يسافر ومعه أصحابه، فبعضهم صائم وبعضهم مفطر، ولا يعيب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم.

واختلف العلماء هل الأفضل للمسافر الصوم أو الفطر؟ فقيل الصوم أفضل؛ لأنه أسرع في براءة الذمة، وقيل: الفطر أفضل؛ لأنه أخذ برخصة الله، وقيل: هما سواء.

والصواب: إن كان الصوم يشق على المسافر فالفطر أفضل، وإن لم يشق فقيل: الفطر أفضل؛ لأنه فيه أخذ برخصة الله، وإن كان الإنسان نشيطًا فله أن يصوم، وإن رأى أن يفطر فلا حرج، الأمر في هذا واسع.

❋ ❋ ❋



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٣٧ «ولا بأس بالصلاة في السراويل».

الشرح

السَّرَاوِيلُ: يُذكر ويُؤنث. والجمع: السَّرَاوِيلاتُ[(١)].

قال سيبويه: «ولا يُكسَّر لأنه لو كُسِّر لم يرجع إلَّا إلى لفظ الواحد فتُرِكَ، وقد قيل: سَراوِيل جمع واحدته سِرْوالة»[(٢)].

والسروال هو الذي يستر النصف الأسفل من جسم الإنسان، ويضع على كتفيه الرداء ويصلي في رداء وسروال أو رداء وإزار، أو قميص وهو الثوب.

يشترط في السراويل أن تكون ساترة وأن تكون واسعة وألا يكون فيها تشبه، وينطبق هذا الحكم على الألبسة الحديثة كالبنطلونات، فالبنطلون هو نوع من السراويل لكنه ضيق، ولذلك، إذا كان واسعًا فلا حرج فيه، أما إذا لم يكن واسعًا فلا تنبغي الصلاة فيه.

واختلف أهل العلم في حكم الصلاة بالسراويل:

قال البخاري في كتاب الصلاة: بَاب الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالتُّبَّانِ وَالْقَبَاءِ.

وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة يعيد في الوقت إلا إن كان صفيقًا وعن بعض الحنفية يكره[(٣)].

قال العيني في شرح البخاري: «واختلف أصحاب مالك فيمن صلى في سراويل وهو قادر على الثياب، ففي المدونة: لا يعيد في الوقت ولا في غيره، وعن ابن القاسم مثله، وعن أشهب: عليه الإعادة في الوقت، وعنه أن صلاته تامة إن كان ضيقًا.

وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: نهى رسول الله ﷺ أن

---

(١) مختار الصحاح ـ مادة (س ر ول). (٢) لسان العرب ـ مادة (سرل).

(٣) فتح الباري (١/٤٧٦).

يصلي في لحاف ولا يوشح به، وأن تصلي في سراويل ليس عليك رداء، وبظاهره أخذ بعض أصحابنا، وقال: تكره الصلاة في السراويل وحدها، والصحيح أنه إذا ستر عورته لا تكره الصلاة فيه». انتهى الكلام للعيني[(١)].

قال الشافعي: «ويصلي الرجل في السراويل إذا وارى ما بين السرة والركبة، والإزار أستر وأحب منه. قال: وأحب إلي أن لا يصلي إلا وعلى عاتقه شيء، عمامة أو غيرها، ولو حبلًا يضعه»[(٢)].

وقال: «وأحب أن لا يصلى في القميص إلا وتحته إزار أو سراويل، أو فوقه سترة، فإن صلى في قميص واحد يصفه ولم يشف كرهت له، ولا يتبين أن عليه إعادة الصلاة، والمرأة في ذلك أشد حالًا من الرجل»[(٣)].

وسئل مالك عن الرجل يصلي محلول الإزار وليس عليه سراويل ولا إزار، قال مالك: «لا بأس بذلك، وهو عندي أستر من الذي يصلي متوشحًا بثوب واحد»، قلت: فما قول مالك فيمن صلى متزرًا أو بسراويل وهو يقدر على الثياب، قال: «لا أحفظ عن مالك فيه شيئًا، ولا أرى أن يعيد في الوقت ولا في غيره»[(٤)].

وفي فيض القدير: «ونهى أن يصلي الرجل في سراويل أعجمي أو عربي لا ينصرف وليس عليه رداء؛ لأن السروال بمفرده يصف الأعضاء ولا يتجافى عن البدن، والنهي للتنزيه عند الشافعية»[(٥)].

وفي المغني لابن قدامة: «ولا يجزئه مئزر وحده ولا سروال وحده لقول رسول الله ﷺ: «**لا يصلي أحدكم في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء**»[(٦)].



(١) تحفة الأحوذي (٢/ ٢٦٣).
(٢) الأم (١/ ٨٩).
(٣) الأم (١/ ٩٠).
(٤) المدونة الكبرى (١/ ٩٥ ـ ٩٦).
(٥) فيض القدير (٦/ ٣٤٢).
(٦) المغني (١٠/ ٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٣٨ «والنفاق أن تظهر الإسلام باللسان وتخفي الكفر».

الشرح

النفاق لغة:

أولًا: أصل الكلمة.

اختلف علماء اللغة في أصل النفاق؛

فقيل: إن ذلك نسبةً إلى النفق وهو السرب في الأرض؛ لأن المنافق يستر كفره ويغيبه، فتشبَّه بالذي يدخل النفق يستتر فيه.

وقيل: سمي به من نافقاء اليربوع، فإن اليربوع له جُحر يقال له: النافقاء، وآخر يقال له: القاصعاء، فإذا طُلب من القاصعاء قصع فخرج من النافقاء، كذا المنافق يخرج من الإيمان من غير الوجه الذي يدخل فيه.

وقيل: نسبة إلى نافقاء اليربوع أيضًا، لكن من وجه آخر وهو إظهاره غير ما يضمر، وذلك: أنه يخرق الأرض حتى إذا كاد يبلغ ظاهر الأرض ترك قشرة رقيقة حتى لا يعرف مكان هذا المخرج، فإذا رابه ريب دفع ذلك برأسه، فخرج، فظاهر جحره تراب كالأرض، وباطنه حفر، فكذلك المنافق ظاهره إيمان وباطنه كفر»[(١)].

ثانيًا: معناه.

هو: اختلاف السر مع العلانية.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والنفاق لغةً: «مخالفة الباطن للظاهر»[(٢)].

---

(١) انظر: معاجم اللغة ـ مادة (نفق): «لسان العرب» (١٠/ ٣٥٨)، و«تاج العروس» (١٣/ ٤٦٣)، و«معجم مقاييس اللغة» (٥/ ٤٥٤)، و«مفردات القرآن» (ص٨١٩). وانظر معنى النفاق في: «شرح السنة النبوية» للبغوي (١/ ٧١، ٧٢)، و«تفسير القرطبي» (١/ ١٩٥)، و«حاشية مختصر سنن أبي داود» (٧/ ٥٢ ـ ٥٣)، و«المنافقون في القرآن الكريم» د. عبد العزيز الحميدي (١٣).

(٢) فتح الباري (١/ ٨٩).

قال ابن تيمية: «والنفاق يطلق على:

النفاق الأكبر: الذي هو إضمار الكفر.

وعلى **النفاق الأصغر**: الذي هو اختلاف السر والعلانية في الواجبات»(١).

وقال أيضًا: «فأطلقت لفظة النفاق على إبطان الكفر وإبطان المعصية»(٢).

وقال ابن تيمية: «ولفظ النفاق من هذا الباب فإنه في الشرع إظهار الدين وإبطان خلافه، وهذا المعنى الشرعي أخص من مسمى النفاق في اللغة، فإنه في اللغة أعم من إظهار الدين ثم إبطان ما يخالف الدين، ما أن يكون كفرًا أو فسقًا، فإذا أظهر أنه مؤمن وأبطن التكذيب فهذا هو النفاق الأكبر الذي أوعد صاحبه بأنه في الدرك الأسفل من النار، وإن أظهر أنه صادق أو موف أو أمين وأبطن الكذب والغدر والخيانة أو نحو ذلك، فهذا هو النفاق الأصغر الذي يكون صاحبه فاسقًا، فأطلق النفاق عليهما في الأصل بطريق التواطؤ، وعلى هذا، فالنفاق اسم جنس تحته نوعان: نفاق في أصل الدين، ونفاق في الشرائع»(٣).

ومن أسماء النفاق:

بيّن ابن حزم أن من أسماء النفاق: الضلالة، والإركاس، وخلاف الهدى»(٤).

قال تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا (٨٨)﴾ [النساء: ٨٨].

وقال ابن القيم: «وأخبر أنهم هم السفهاء المفسدون في الأرض المخادعون المستهزئون المغبونون في اشترائهم الضلالة بالهدى، وأنهم صمٌّ بكمٌّ عميٌّ فهم لا يرجعون، وأنهم مرضى القلوب»(٥).

❁ أنواع النفاق:

النفاق نوعان:

النوع الأول: **النفاق الاعتقادي**، وهو مُخرجٌ من الملة.

والنوع الثاني: **النفاقُ العملي**، وهو لا يُخرج من الملة.

وقد تنوعت عبارات العلماء في التعبير عن أقسام النفاق عمومًا، وهذا يعود إلى الاعتبارات التي يرجع إليها ذلك التعبير.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤٠).
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤١).
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤٣).
(٤) المحلى (١١/ ٢٠٤).
(٥) طريق الهجرتين الطبقة (١٥).

الفريق الأول: من يقسمه باعتبار نوعه.

فبعض الأئمة كالإمام الترمذي، والإمام ابن العربي المالكي، والحافظ ابن كثير، وابن حجر يقسمون النفاق إلى نفاق اعتقادي، وهو المُخرِج من الملة، وإلى نفاق عملي. وهذا باعتبار نوعه.

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على حديث: «**أربع من كن فيه كان منافقًا...**»: «وإنما معنى هذا عند أهل العلم نفاق العمل، وإنما نفاق التكذيب على عهد رسول الله ﷺ، هكذا روي عن الحسن البصري شيءٌ من هذا أنه قال: النفاق نفاقان، نفاق عمل ونفاق التكذيب»[(١)].

وقال الإمام ابن العربي: «النفاق هو إظهار القول باللسان أو الفعل بخلاف ما في القلب من القول والاعتقاد. (أصوله) وهي قسمان:

أحدهما: أن يكون الخبر أو الفعل في توحيد الله وتصديقه.

والثاني: أو يكون في الأعمال.

فإن كان في التوحيد كان صريحًا، وإن كان في الأعمال كانت معصية، وكان نفاقًا دون نفاق كما تقدم القول في كفر دون كفر...»[(٢)].

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «النفاق هو إظهار الخير وإسرار الشر، وهو أنواع: اعتقادي، وهو الذي يخلد صاحبه في النار، وعملي، وهو من أكبر الذنوب»[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: والنفاق لغةً: «مخالفة الباطن للظاهر، فإن كان في الترك اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر، وإلا فهو نفاق العمل، ويدخل فيه الفعل والترك، وتتفاوت مراتبه»[(٤)].

الفريق الثاني: من يقسمه باعتبار حكمه.

وتارة يعبرون عن أقسام النفاق باعتبار حكمه، كما عبر بذلك الإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم والحافظ ابن رجب فيقولون بتقسيم النفاق إلى الأكبر المُخرج من الملة وإلى نفاق أصغر غير مُخرج من الملة.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن النفاق ما هو أكبر يكون صاحبه في الدرك الأسفل

---

(١) عارضة الأحوذي (١٠/ ١٠٠)، والمقصود بنفاق التكذيب أن يظهر الإيمان بلسانه أو فعله وهو مكذّب بقلبه كالمنافقين على عهد رسول الله ﷺ.

(٢) عارضة الأحوذي (١٠/ ١٠٠).

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٤٧).

(٤) فتح الباري (١/ ٨٩).

من النار، كنفاق عبد الله بن أُبي وغيره بأن يظهر تكذيب الرسول... فهذا ضرب، والنفاق الأصغر: فهو النفاق في الأعمال ونحوها»(١).

ويقول أيضًا: «والنفاق كالكفر نفاق دون نفاق، ولهذا، كثيرًا ما يقال: كفر ينقل عن الملة، وكفر لا ينقل، ونفاق أكبر، ونفاق أصغر، كما يقال: الشرك شركان أصغر، وأكبر»(٢).

قال ابن تيمية: «والنفاق يطلق على النفاق الأكبر الذي هو إضمار الكفر، وعلى النفاق الأصغر الذي هو اختلاف السر والعلانية في الواجبات»(٣).

وقال أيضًا: «فأطلقت لفظ النفاق على إبطان الكفر وإبطان المعصية»(٤).

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في بيان أقسام النفاق: وهو نوعان: أكبر، وأصغر؛ فالأكبر: يوجب الخلود في النار في دركها الأسفل، وهو أن يظهر للمسلمين إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهو في الباطن منسلخ من ذلك كله مكذّب به»(٥).

والحديث عن النفاق يمكن تناوله من جانبين:

*** الجانب الأول: المسائل المتعلقة بالنفاق العملي الذي لا يُخرج من الملة.**

وفيه مسائل:

❐ المسألة الأولى: تعريفه.

تعريف النفاق العملي هو: اختلاف السر مع العلانية في الواجبات، فيقع النفاق العملي الذي لا يُخرج من الملة يقع في الواجبات، بأن يختلف الظاهر مع الباطن، الباطن الذي هو السر، والظاهر الذي هو العلانية.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ بعدما شرح خصال هذا النوع: «وحاصل الأمر أن النفاق الأصغر كله يرجع إلى اختلاف السريرة والعلانية كما قاله الحسن»(٦)، فإذا اختلف الظاهر مع الباطن أو السر مع العلانية في الواجبات سمي ذلك نفاقًا عمليًا.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥).
(٢) الإيمان الأوسط (ص٦٦).
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤٠).
(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ١٤١).
(٥) مدارج السالكين (١/ ٣٧٦)، وانظر في هذا التقسيم: «جامع العلوم والحكم» (ص٤٠٣) لابن رجب، و«الرياض النضرة» للشيخ عبد الرحمٰن بن سعدي رَحِمَهُ اللهُ (ص٢٤٠).
(٦) جامع العلوم والحكم (ص٤٠٦).

ومن الأقوال المأثورة التي تندرج تحت هذا القسم:

وسئل حذيفة عن النفاق فقال: «أن تتكلم باللسان ولا تعمل به».

وقال الفريابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو أسامة، عن أبي الشهب قال: قال الحسن: «من النفاق اختلاف اللسان والقلب، واختلاف السر والعلانية، واختلاف الدخول والخروج»(١).

وقال أيضًا: حدثنا هشام بن عمار الدمشقي، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، حدثنا عوف الأعرابي، عن الحسن قال: «كان يقال: النفاق اختلاف السر والعلانية والقول والعمل والمدخل والمخرج، وكان يقال: أس النفاق الذي يبنى عليه النفاق الكذب»(٢).

☐ المسألة الثانية: أمثلة النفاق العملي وخصاله.

من أمثلة النفاق العملي وخصاله إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر، فهذه بعض صور النفاق العملي، فهو يقع في الواجبات.

قال النبي ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدَّث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**»(٣).

وقال النبي ﷺ: «**آية المنافق ثلاث: إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**»(٤).

ومن أمثلته كذلك ما رواه البخاري في (باب ما يكره من ثناء السلطان، وإذا خرج قال غير ذلك): «قال أناس لعبد الله بن عمر: إنا ندخل على سلطاننا فنقول لهم بخلاف ما نتكلم إذا خرجنا من عندهم، قال: كنا نعدها نفاقًا»(٥).

ومن أمثلته الإعراض عن الجهاد فإنه من خصال المنافقين(٦)، فعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

---

(١) صفة النفاق وذم المنافقين للفريابي (ص٥٤). وقال المحقق: «الأثر إسناده صحيح وهو موقوف على الحسن البصري».

(٢) صفة النفاق وذم المنافقين للفريابي (ص٥٤).

(٣) رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨). من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) رواه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩). من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٥) رواه البخاري (٧١٧٨).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٨/٤٣٦)، وشرح صحيح مسلم للنووي (١٣/٥٦).

قال: قال النبي ﷺ: «**من مات ولم يغز ولم يحدِّث نفسه بالغزو مات على شعبة من نفاق**»(١).

☐ المسألة الثالثة: حكمه.

هذا النوع حكمه أنه معصية من المعاصي، وذنبٌ وكبيرة من كبائر الذنوب.

قال الإمام ابن العربي: «وإن كان في الأعمال كانت معصية، وكان نفاقًا دون نفاق كما تقدم القول في كفر دون كفر...»(٢).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «النفاق هو إظهار الخير وإسرار الشر، وهو أنواع: اعتقادي، وهو الذي يخلد صاحبه في النار، وعملي، وهو من أكبر الذنوب»(٣).

ومع ذلك، لا يستهان به، فإن كثيره قد ينقل إلى النفاق المُخرِج من الملة وبخاصة عند وقوع المحن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «حال كثير من المسلمين في زماننا أو أكثرهم إذا ابتلوا بالمحن التي يتضعضع فيها أهل الإيمان ينقص إيمانهم كثيرًا وينافق أكثرهم أو كثير منهم، ومنهم من يظهر الردة إذا كان العدو غالبًا وقد رأينا ورأى غيرنا من هذا ما فيه عبرة، وإذا كانت العافية أو كان المسلمون ظاهرين على عدوهم كانوا مسلمين، وهم مؤمنون بالرسول باطنًا وظاهرًا لكن إيمانًا لا يثبت على المحن، ولهذا، يكثر في هؤلاء ترك الفرائض وانتهاك المحارم، وهؤلاء من الذين (قالوا آمنا)، فقيل لهم: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾؛ أي: الإيمان المطلق الذي أهله هم المؤمنون حقًّا»(٤).

قال ابن تيمية: «كثيرًا ما تعرض للمؤمن شعبة من شعب النفاق ثم يتوب الله عليه، وقد يرد على قلبه بعض ما يوجب النفاق ويدفعه الله عنه»(٥).

قال ابن تيمية: «قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾، فلم يحصل لهم ريب عند المحن التي تقلقل الإيمان في القلوب، والريب يكون في علم القلب وفي عمل القلب بخلاف الشك فإنه لا يكون إلا في العلم، ولهذا، لا يوصف باليقين إلا

---

(١) رواه مسلم (١٩١٠).
(٢) عارضة الأحوذي (١٠/ ١٠٠).
(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٤٧).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٨).
(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٨).

من اطمأن قلبه علمًا وعملًا»[(١)].

المسألة الرابعة: هذا النوع هو الذي خافه الصحابة على أنفسهم.

عن ابن أبي مليكة قال: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل»[(٢)].

فعن النفاق الذي خافه الصحابة على أنفسهم، يقول ابن رجب: «ولما تقرر عند الصحابة رضي الله عنهم أن النفاق هو اختلاف السر والعلانية، خشي بعضهم على نفسه أن يكون إذا تغير عليه حضور قلبه ورقته وخشوعه عند سماع الذكر، برجوعه إلى الدنيا والاشتغال بالأهل والأولاد والأموال أن يكون ذلك منه نفاقًا، كما في (صحيح مسلم) عن حنظلة الأسدي: أنه مر بأبي بكر وهو يبكي، فقال: ما لك؟ قال: نافق حنظلة يا أبا بكر، نكون عند رسول الله ﷺ يذكرنا بالجنة والنار كأنا رأي عين، فإذا رجعنا، عافسنا الأزواج والضيعة فنسينا كثيرًا، قال أبو بكر: فالله إنا لكذلك، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «**ما لك يا حنظلة؟**»، قال: نافق حنظلة يا رسول الله، وذكر له مثل ما قال لأبي بكر، فقال رسول الله ﷺ: «**لو تدومون على الحال التي تقومون بها من عندي، لصافحتكم الملائكة على مجالسكم وفي طرقكم، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة**»[(٣)]، ومما ورد في هذا المعنى؛ أي: خوف الصحابة من النفاق ما قاله ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل»[(٤)]»[(٥)].

ويقول الحافظ ابن حجر في تعليقه على هذا الأثر: «والصحابة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أجلّهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والعبادلة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن مخرمة، فهؤلاء ممن سمع منهم، وقد أدرك بالسن

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧٨).

(٢) رواه البخاري معلقًا بصيغة الجزم قبل حديث رقم (٤٨)، ورواه موصولًا الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٣٤). وانظر: تغليق التعليق (٢/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٣) رواه مسلم (٢٧٥٠).

(٤) رواه البخاري معلقًا بصيغة الجزم قبل حديث رقم (٤٨)، ورواه موصولًا الخلال في «السنة» (٣/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٦٣٤). وانظر: تغليق التعليق (٢/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٥) جامع العلوم والحكم (ص٤٠٨).

جماعة أجلّ من هؤلاء كعلي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه إجماع، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشعر به مما يخالف الإخلاص، ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم؛ بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم»(١).

* **الجانب الثاني: المسائل المتعلقة بالنفاق الاعتقادي المُخرِج من الملة.**

وفيه مسائل:

❐ المسألة الأولى: تعريفه.

النفاق الاعتقادي: هو إبطان الكفر، وإظهار الإسلام، فإذا كان هذا الشخص مبطنًا للكفر مظهرًا للإسلام فنفاقه يُسمى نفاقًا اعتقاديًّا، وهو من أشد أنواع الكفر ومن أخطرها، كما قال الله سبحانه وتعالى في حكمه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «النفاق الأكبر، وهو أن يظهر الإنسان الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويبطن ما يناقض ذلك كله أو بعضه، وهذا هو النفاق الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونزل القرآن بذم أهله وتكفيرهم، وأخبر أنهم في الدرك الأسفل من النار»(٢).

❐ المسألة الثانية: أقسام النفاق الاعتقادي.

النفاق الاعتقادي له قسمان:

القسم الأول: أن يكون الإنسان مبطنًا للكفر تمامًا مظهرًا للإسلام.

القسم الثاني: أن تكون فيه مادة إيمان ومادة نفاق، شيء من الإيمان وشيء من النفاق، فإذا كان فيه شيء من الإيمان، وشيءٌ من النفاق بحسب ما يغلب عليه ويُختم به عليه، فقد يُختم عليه بحال النفاق فيكون منافقًا، وقد يُختم عليه بأن يكون الإيمان في ذلك الحال يغلب عليه فعند ذلك يكون مؤمنًا.

ولذلك، عندما ذُكر هذا في سورة البقرة ذُكرت الصورتان، ذُكرت في بداية سورة

---

(١) فتح الباري (١/١١١)، وانظر: الإيمان لابن تيمية (ص٤٠٩)، وجامع العلوم والحكم (ص٤٠٧).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص٤٠٣).

البقرة الصورتان، فضرب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ له مثلًا ناريًا ومثلًا مائيًا، فاقرأ أوائل سورة البقرة؛ لأن سورة البقرة تحدثت عن أهل الإيمان، ثم تحدثت عن أهل النفاق.

فتأمَّلها تجد فيها هذه الصور.

قال تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البقرة: ١٧].

فهذا هو المثل الناري وهو الصورة الأولى من صور النفاق الاعتقادي.

قال ابن كثير عند تفسير هذه الآيات: «وتقدير هذا المثل: أن الله سبحانه، شبَّههم في اشترائهم الضلالة بالهدى، وصيرورتهم بعد التبصرة إلى العمى، بمن استوقد نارًا، فلما أضاءت ما حوله وانتفع بها وأبصر بها ما عن يمينه وشماله، وتأنس بها، فبينا هو كذلك إذ طفئت ناره، وصار في ظلام شديد، لا يبصر ولا يهتدي، وهو مع ذلك أصم لا يسمع، أبكم لا ينطق، أعمى لو كان ضياء لما أبصر؛ فلهذا، لا يرجع إلى ما كان عليه قبل ذلك، فكذلك هؤلاء المنافقون في استبدالهم الضلالة عوضًا عن الهدى، واستحبابهم الغي على الرشد. وفي هذا المثل دلالة على أنهم آمنوا ثم كفروا، كما أخبر عنهم تعالى في غير هذا الموضع، والله أعلم.

وقد حكى هذا الذي قلناه فخر الدين الرازي في تفسيره عن السدي ثم قال: والتشبيه هاهنا في غاية الصحة؛ لأنهم بإيمانهم اكتسبوا أولًا نورًا ثم بنفاقهم ثانيًا أبطلوا ذلك النور، فوقعوا في حيرة عظيمة، فإنه لا حيرة أعظم من حيرة الدين.

وزعم ابن جرير أن المضروب لهم المثل هاهنا لم يؤمنوا في وقت من الأوقات، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨].

والصواب: أن هذا إخبار عنهم في حال نفاقهم وكفرهم، وهذا لا ينفي أنه كان حصل لهم إيمان قبل ذلك، ثم سلبوه وطبع على قلوبهم، ولم يستحضر ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الآية هاهنا وهي قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٣﴾﴾ [المنافقون: ٣]؛ فلهذا، وجه ابن جرير هذا المثل بأنهم استضاؤوا بما أظهروه من كلمة الإيمان، أي في الدنيا، ثم أعقبهم ظلمات يوم القيامة»[١].

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤).

وقال تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [البقرة: ١٩ - ٢٠].

وهذا هو المثل المائي وهو الصورة الثانية من صور النفاق الاعتقادي.

قال ابن كثير عند تفسير هذه الآيات: «قال السدي في تفسيره: عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة، عن ابن مسعود، وعن ناس من الصحابة، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾، زعم أن ناسًا دخلوا في الإسلام مَقْدَم نبي الله ﷺ المدينة، ثم إنهم نافقوا، فكان مثلهم كمثل رجل كان في ظلمة، فأوقد نارًا، فأضاءت ما حوله من قذى، أو أذى، فأبصره حتى عرف ما يتقي منه، فبينا هو كذلك إذ طفئت ناره، فأقبل لا يدري ما يتقي من أذى، فكذلك المنافق: كان في ظلمة الشرك فأسلم، فعرف الحلال والحرام، وعرف الخير والشر، فبينا هو كذلك إذ كفر، فصار لا يعرف الحلال من الحرام، ولا الخير من الشر.

وقال مجاهد: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ أما إضاءة النار فإقبالهم إلى المؤمنين والهدى.

وقال عطاء الخراساني في قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، قال: هذا مثل المنافق، يبصر أحيانًا ويعرف أحيانًا، ثم يدركه عمى القلب.

وقال ابن أبي حاتم: وروي عن عكرمة، والحسن والسدي، والربيع بن أنس نحو قول عطاء الخراساني.

وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ إلى آخر الآية، قال: هذه صفة المنافقين، كانوا قد آمنوا حتى أضاء الإيمان في قلوبهم، كما أضاءت النار لهؤلاء الذين استوقدوا ثم كفروا فذهب الله بنورهم فانتزعه، كما ذهب بضوء هذه النار فتركهم في ظلمات لا يبصرون.

وقال العوفي: عن ابن عباس، في هذه الآية، قال: أما النور: فهو إيمانهم الذي كانوا يتكلمون به، وأما الظلمة: فهي ضلالتهم وكفرهم الذي كانوا يتكلمون به، وهم قوم كانوا على هدى، ثم نزع منهم، فعتوا بعد ذلك»(١).

---

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤).

المسألة الثالثة: أمثلته.

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض هذه الصور فقال: «فمن النفاق ما هو أكبر، ويكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار، كنفاق عبد الله بن أُبي وغيره، بأن يظهر تكذيب الرسول أو جحود بعض ما جاء به، أو بغضه، أو عدم اعتقاد وجوب اتباعه، أو المسرّة بانخفاض دينه، أو المساءة بظهور دينه، ونحو ذلك: مما لا يكون صاحبه إلا عدوًّا لله ورسوله، وهذا القدر كان موجودًا في زمن رسول الله ﷺ، وما زال بعده؛ بل هو أكثر منه على عهده»(١).

وقال في موضع آخر: «فأما النفاق المحض الذي لا ريب في كفر صاحبه، فإنه لا يرى وجوب تصديق الرسول ﷺ فيما أخبر به، ولا وجوب طاعته فيما أمر به، وإن اعتقد مع ذلك أن الرسول عظيم القدر ـ علمًا وعملًا ـ وأنه يجوز تصديقه وطاعته، لكنه يقول: إنه لا يضر اختلاف الملل إذا كان المعبود واحدًا، ويرى أنه تحصيل النجاة والسعادة بمتابعة الرسول وبغير متابعته، إما بطريق الفلسفة والصبو، أو بطريق التهود والتنصر»(٢).

ونقل هذه الأنواع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «فأما النفاق الاعتقادي فهو ستة أنواع: تكذيب الرسول، أو تكذيب بعض ما جاء به الرسول، أو بُغض الرسول أو بُغض ما جاء به الرسول، أو المسرة بانخفاض دين الرسول، أو الكراهية بانتصار دين الرسول، فهذه الأنواع الستة صاحبها من أهل الدرك الأسفل من النار»(٣).

فيتحصَّل مما ذكره هذان الإمامان ـ بعد دمج الأنواع المتشابهة أو المتقاربة ـ خمس صفات أو أنواع وهي:

١ ـ تكذيب الرسول ﷺ، أو تكذيب بعض ما جاء به.

٢ ـ بُغض الرسول ﷺ، أو بغض ما جاء به.

٣ ـ المسرّة بانخفاض دين الرسول ﷺ، أو الكراهية بانتصار دين الرسول ﷺ.

٤ ـ عدم اعتقاد وجوب تصديقه فيما أخبر.

٥ ـ عدم اعتقاد وجوب طاعته فيما أمر.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٤٣٤). (٢) الإيمان الأوسط (ص١٨٠).

(٣) مجموعة التوحيد (ص٧).

وبالنظر إلى الآيات التي ذكرت أحوال المنافقين، وكلام المفسرين حولها، يمكن أن يضاف إلى هذه الصفات صفات أخرى وهي:

٦ ـ أذى الرسول ﷺ أو عيبه ولمزه.

٧ ـ مظاهرة الكافرين ومناصرتهم على المؤمنين.

٨ ـ الاستهزاء والسخرية بالمؤمنين لأجل إيمانهم وطاعتهم لله ولرسوله.

٩ ـ التولي والإعراض عن حكم الله وحكم رسوله ﷺ، فالوقوع في أي صفة من هذه الصفات يخرج من الملة، وهذه الصفات أكثرها متعلق بحق الرسول ﷺ، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالنفاق يقع كثيرًا في حق الرسول، وهو أكثر ما ذكره الله في القرآن من نفاق المنافقين في حياته»[(١)(٢)].

❐ المسألة الرابعة: حكمه.

أولًا: الحكم الأخروي:

أوضحت الآيات والأحاديث حكم المنافق ومصيره الأخروي، ومن الآيات في تكفيرهم، ومصيرهم في الآخرة؛ بل إن كفرهم من أسوأ أنواع الكفر، ومصيرهم في الآخرة في الدرك الأسفل من النار؛ لأنهم زادوا على كفرهم: الكذب والمراوغة والخداع للمؤمنين، ولذلك، فصّل القرآن الحديث حولهم وحول صفاتهم لكي لا يقع المؤمنون في حبائلهم وخداعهم.

ومن الآيات الواردة في ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البقرة: ٨]،

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾﴾ [النساء: ١٣٨]،

وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]،

وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة: ٦٨]،

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٧٣﴾ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟ بِمَا لَمْ يَنَالُوا۟﴾ [التوبة: ٧٣ ـ ٧٤]،

---

(١) الإيمان الأوسط (ص١٨١)، وانظر: الإيمان (ص٢٨٥).

(٢) المصدر: نواقض الإيمان الاعتقادية لمحمد بن عبد الله بن علي الوهيبي (ص٢٥٣).

أما الحكم الدنيوي:

فهم في الدنيا تجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة على تفصيل في ذلك سيأتي ذكره.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن كثيرًا من الفقهاء يظن أن من قيل: هو كافر فإنه يجب أن تجري عليه أحكام المرتد ردة ظاهرة، فلا يرث ولا يورث ولا يناكح، حتى أجروا هذه الأحكام على من كفَّروه بالتأويل من أهل البدع، وليس الأمر كذلك، فإنه قد ثبت أن الناس كانوا ثلاثة أصناف: مؤمن، وكافر مظهر للكفر، ومنافق مظهر للإسلام مبطن للكفر، وكان في المنافقين من يعلمه الناس بعلامات ودلالات؛ بل من لا يشكون في نفاقه، ومن أنزل القرآن ببيان نفاقه كابن أُبَي وأمثاله، ومع هذا، فلما مات هؤلاء ورثهم ورثتهم المسلمون، وكان إذا مات لهم ميت آتوهم ميراثه، وكانت تعصم دماؤهم حتى تقوم السنة الشرعية على أحدهم بما يوجب عقوبته»[(١)].

ومراتب المنافق في الباطن والظاهر ثلاثة مراتب:

١ ـ ما أسرَّه في نفسه وكتمه، أو نحوه وما في حكمه، ويأتي إن شاء الله زيادة توضيح. وهذا يسمى الباطن المحض.

٢ ـ ما أظهره إظهارًا عامًّا. وهذا يسمى بالإظهار الأكبر، أو الإظهار المحض

٣ ـ بينهما، وهي المرتبة المتوسطة، وهي الإظهار الأصغر أو الإظهار الخاص: وهي ما أظهره عند شياطينه أو عند منافق مثله أو عند بعض المؤمنين يظن عدم ضررهم لكونهم صغارًا أو أهل بيته أو فساقًا سماعين له، وكذا المبتدع إذا عاند. وهذا باطن باعتبار وظاهر باعتبار.

وكل مرتبة لها أحكام تختلف عن الأخرى، والخلط في أحكامها أدى إلى أغلاط وأخطاء.

وملخص الأسماء والأحكام في هذه المراتب الثلاث.

فالأول: يطلق عليه اسم منافق وهو حكمًا معصوم الدم والمال.

والثالث وهو الأصغر يطلق عليه اسم منافق وبالنسبة للحكم أنه جائز القتل من الإمام أو العلماء، ويرُاعى في ذلك المصلحة والقدرة، وفيه الإنذار والتوعد مع التكرار أو الإقامة عليه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٧).

أما **الثاني**: فيطلق عليه اسم مرتد، وإن ثبت بالبينة حكم عليه بالقتل ردة وجوبًا[(١)].

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «المنافقين إذا أظهروا نفاقهم صاروا مرتدين»[(٢)].

□ خامسًا: من أنكر النفاق.

قال الملطي: «ومنهم (أي المرجئة) صِنفٌ زعموا أن ليس في هذه الأمة نفاق»[(٣)].

وقال سفيان الثوري: «خلاف ما بيننا وبين المرجئة ثلاث:

نقول: الإيمان قول وعمل، وهم يقولون: قول ولا عمل.

ونقول: الإيمان يزيد وينقص، وهم يقولون: لا يزيد ولا ينقص.

ونحن نقول: النفاق، وهم يقولون: لا نفاق»[(٤)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن كثيرًا من المتأخرين ما بقي في المُظهرين للإسلام عندهم إلا عدل أو فاسق، وأعرضوا عن حكم المنافقين، والمنافقون ما زالوا ولا يزالون إلى يوم القيامة، والنفاق شعب كثيرة، وقد كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم»[(٥)].

قال ابن تيمية: «وطوائف من أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة كرَّاميهم وغير كرَّاميهم يقولون: إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق، ومنهم من يدَّعي الإجماع على ذلك؛ وقد ذكر أبو الحسن في بعض كتبه الإجماع على ذلك؛ ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول؛ بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد وقالوا: لا يجتمع في الشخص الواحد طاعة يستحق بها الثواب ومعصية يستحق بها العقاب»[(٦)].

---

(١) جزء في النفاق تبويب علي بن خضير الخضير (ص١٥).

(٢) مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب (١/ ٢٢٨).

(٣) التنبيه والرد على أهل الهواء والبدع (١/ ١٥٦).

(٤) صفة النفاق وذم المنافقين للفريابي (ص٧٨).

(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ٢١٢).

(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٥٣).

وقال الأشعري عن الكرَّامية أصحاب محمد بن كرَّام: «وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله كانوا مؤمنين على الحقيقة»(١).

وقال البغدادي: «قول الكرَّامية أنهم الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار الفرد سواء كان معه إخلاص أو نفاق»(٢).

قال: «وزعمت الكرَّامية مجسِّمة خراسان أن أمة الإسلام جامعة لكل من أقر بشهادتي الإسلام لفظًا، وقالوا: كل من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مؤمن حقًّا وهو من أهل ملة الإسلام، سواء كان مخلصًا فيه أو منافقًا مضمر الكفر فيه والزندقة، ولهذا، زعموا أن المنافقين في عهد رسول الله كانوا مؤمنين حقًّا وكان إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل والأنبياء والملائكة مع اعتقادهم النفاق وإظهار الشهادتين»(٣).



(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١٤١).
(٢) الفرق بين الفِرق (١/ ٣٤٣).
(٣) الفرق بين الفِرق (١/ ٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٣٩﴾ «واعلم أن الدنيا دار إيمان وإسلام، فأمة محمد ﷺ فيها مؤمنون مسلمون في أحكامهم ومواريثهم وذبائحهم والصلاة عليهم، لا تشهد لأحد بحقيقة الإيمان حتى يأتي بجميع شرائع الإسلام، فإن قصر في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يموت، وعِلمُ إيمانه إلى الله تعالى: تام الإيمان أو ناقص الإيمان، إلا ما ظهر لك من تضييع شرائع الإسلام.

الشرح

ثم قال: **«واعلم بأن الدنيا دار إيمان وإسلام»**.

هذه العبارة فيها بعض الغموض فهي تحتمل أحد أمرين:

الاحتمال الأول: أن يكون مقصود المصنف هو تقسيم الدور إلى قسمين: دار إيمان ودار كفر.

الاحتمال الثاني: أن يكون المقصود أن التعامل مع أهل الإسلام على أن هناك من هو مؤمن ومن هو مسلم.

وعلى الاحتمال الأول:

وقد ذكر أبو بكر الإسماعيلي عن أئمة الحديث أنهم يعتبرون ظهور الأحكام هو الحاكم على الدار بكونها دار إسلام أو لا، حيث قال رحمه الله: «ويرون ـ أي: أئمة الحديث ـ الدار دار الإسلام لا دار الكفر كما رأته المعتزلة ما دام النداء بالصلاة والإقامة ظاهرين وأهلها ممكنين منها آمنين»(١) .اهـ.

وقال ابن القيم رحمه الله: «قال الجمهور: دار الإسلام هي التي نزلها المسلمون وجرت عليها أحكام الإسلام، وما لم تجر عليه أحكام الإسلام لم يكن دار إسلام وإن لاصقها، فهذه الطائف قريبة إلى مكة جدًّا ولم تصر دار إسلام بفتح مكة وكذلك الساحل»(٢) .اهـ.

---

(١) راجع: اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي (١/٧٦).
(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/٧٢٨).

وقد اعتبر ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إن إقامة التوحيد هو الحد الفاصل بين دار الكفر ودار الإسلام حيث قال: «فأما التوحيد فهو شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد، هذا هو التوحيد الظاهر الجلي الذي نفى الشرك الأعظم، وعليه نصبت القبلة، وبه وجبت الذمة، وبه حقنت الدماء والأموال، وانفصلت دار الإسلام من دار الكفر»(١) .اهـ.

وقد ورد في اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يقول: «الدار إذا ظهر فيها القول بخلق القرآن والقدر وما يجري مجرى ذلك فهي دار كفر»(٢) .

وقال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا كان أهل الذمة في مدائنهم لا يمازجهم غيرهم فلا يسمى الساكن فيهم لإمارة عليهم أو لتجارة بينهم كافرًا ولا مسيئًا؛ بل هو مسلم محسن، ودارهم دار إسلام لا دار شرك؛ لأن الدار إنما تنسب للغالب عليها والحاكم فيها والمالك لها»(٣) .

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم من هذه الأمكنة ما سكنه بعد ذلك الكفار وأهل البدع والفجور، ومنها ما خرب وصار غير هذه الأمكنة، والبقاع تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها، فقد تكون البقعة دار كفر إذا كان أهلها كفارًا، ثم تصير دار إسلام إذا أسلم أهلها، كما كانت مكة شرفها الله في أول الأمر دار كفر وحرب، وقال الله تعالى فيها: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَتْكَ﴾ [محمد: ١٣]، ثم لما فتحها النبي ﷺ صارت دار إسلام، وهي في نفسها أم القرى وأحب الأرض إلى الله»(٤) .

ومن أصول الخوارج المتقدمين: وِصاف ديار المسلمين بأنها دار كفر وحرب وردة.

فقول طوائف من الخوارج والمعتزلة: إن دار الإسلام تتحول إلى دار كفر بارتكاب الكبائر.

قال نافع بن الأزرق: «الدار دار كفر؛ إلا من أظهر إيمانه، ولا يحل أكل

---

(١) راجع: منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٤٣)، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (١/ ١٣٨)، مدارج السالكين (٣/ ٤٨٦).
(٢) راجع: اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل (١/ ٣٠٥).
(٣) راجع: المحلى لابن حزم (١١/ ٢٠٠).
(٤) راجع: مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٤٣ـ ١٤٤).

ذبائحهم، ولا تناكحهم، ولا توارثهم، ومن جاء منهم فعلينا أن نمتحنه، وهم ككفار العرب، لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، والقعد بمنزلتهم والتقية لا تحل»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في حق الخوارج: «وسموا دارهم دار الهجرة، وجعلوا دار المسلمين دار كفر وحرب»(٢).

وقد استفاضت كتب الفرق في بيان موقف فرق الخوارج من هذه المسألة، فبعضهم يرى أن ديار المخالفين ديار كفر، وبعضهم يرى أن دار السلطان أو معسكر السلطان وما حوله دار كفر، وبعضهم يتوقف في ذلك(٣).

يقول الأشعري في هذا: «وزعموا أن الدار ـ يعنون دار مخالفيهم ـ دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار كفر، يعني عندهم». وهكذا عند البغدادي إلا أنه قصر الدار على مكة، فهي دار التوحيد عندهم إلا معسكر السلطان، فالأشعري يذكر أنهم عمَّموا الحكم على جميع دور مخالفيهم، والبغدادي خصصها بدور مكة.

وأما على الاحتمال الثاني لمعنى كلام المصنف: أنه تُجري على المسلم أحكام الإسلام الظاهرة، ويتعامل معه بحسب ما يظهر منه، أما الباطن فأمره إلى الله سبحانه وتعالى. وأن نعلم أن الإنسان يدخل في دائرة الإسلام بنطقه للشهادتين، وهذا النطق يضمن له حقوقًا في الإسلام، لا يمكن رفعها عنه إلا بموجب شرعي.

فالدنيا دار عمل، فإما أن يكون الإنسان على صورة الإسلام أو على صورة الإيمان أو على صورة الإحسان التي هي مجموع الأمرين؛ أي: الإسلام والإيمان.

لكن هذا الإنسان في حقيقة أمره لا يرتقي إلى مرتبة الإيمان حتى يقوم بشرائع الإسلام، فيوافق قوله عمله، فتحصل الموافقة بين القول والعمل، ويقوي هذا الاعتبار العبارة التي وردت بعد ذلك في كلام المصنف حيث قال:

«فأمة محمد ﷺ فيها مؤمنون مسلمون في أحكامهم ومواريثهم وذبائحهم والصلاة عليهم»، أي في إجراء الأحكام الظاهرة، فالواحد من المسلمين تُعامله على ظاهره من حيث الأحكام والمواريث والذبائح والصلاة على أنه مسلم بنطقه بالشهادتين، وعلى أنه من أمة محمد، فالدخول في هذا الإسلام سهل، لكن الخروج منه وإخراج الناس منه فهذا من أصعب ما يكون ومن أشد ما يكون.

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٩).
(٢) انظر: النبوات (١/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٣) انظر: المقالات (١/ ١٨٥)، والفرق بين الفرق (ص١٠٦).

فنطق الإنسان بالشهادتين يوجب له أحكام الإسلام، وعليك أن تعامله بموجب هذا الظاهر.

ثم قال المصنف: **«لا تشهد لأحد بحقيقة الإيمان حتى يأتي بجميع شرائع الإسلام، فإن قصر في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يموت»**، أي يجب أن نتعامل مع الناس بحسب ظاهرهم ونجري عليهم الأحكام بحسب ظاهرهم، أما البواطن وحقيقة الإيمان فذاك أمرٌ مرده إلى الله ﷻ، فأنت لا تدري عن حال ذلك الشخص، هل هو على حال إيمان أو يظهر منه ما لا يُبطن في حال نفسه؟

وأهل السنة لا يَسلبون الإيمان من الفاسق من أهل ملة الإسلام، ولا يقولون بخلوده في النار، وإنما يُبقون عليه اسم الإيمان، وإن كان ليس كامل الإيمان؛ بل هو مؤمن بإيمانه، فاسق بمعصيته.

هذا؛ لأن الدِّين ثلاث دوائر: (الإسلام والإيمان والإحسان).

فأوسع الدوائر الإسلام ثم الإيمان ثم الإحسان، فليس كل مسلم مُحسن، ولكن كل مُحسن مسلم.

ولا نستطيع أن نُخرج الإنسان من الإسلام بعد أن نطق بالشهادتين إلا بموجب ذلك يقينًا، وهو ما يُسَمَّى بأحكام الرِّدة والمرتد، ولها ضوابط معلومة عند أهل العلم.

فإذًا، لا نشهد له بحقيقة الإيمان حتى نرى فيه مثلًا أنه يصلي مع الجماعة، يقوم بشعائر الإسلام، ومواظب على أحكام الإسلام، عند ذلك، نشهد له أنه من أهل الإيمان حقيقة، لكن، لا نعلم ماذا يُختم له في أمره.

فإذا رأينا الرجل يعتاد المساجد ويقصدها في صلاة الجماعة فهذا دليل إيمانه، فإن قصر في شيءٍ من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يتوب، فالناس في إيمانهم ليسوا سواء فإيمان أبي بكر ليس كإيمان غيره من الناس، وإيمان عمر ليس كغيره من الناس، وهكذا الناس في هذا متفاوتون بقدر طاعتهم وبقدر ما يتقربون به إلى الله ﷷ.

وكما جاء في الحديث: «**وما تقرب إلي عبدي بأفضل مما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي عليها، ولئن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه**»(١).

---

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٥٠٢).

فالتقرب إلى الله تعالى والقرب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ يكون بكثرة الطاعات، فيأتي الإنسان أول ما يأتي بالفرائض، ثم يُتبعها النوافل، والناس في هذا درجات وعلى أحوال، ومعلوم أن الله تعالى قد يفتح للعبد في الطاعة من حيث النوافل بحسب حاله، فهناك من فتح الله عليه في صيام التطوع، وهناك من فتح الله عليه في صلاة الرواتب والنوافل، وهناك من فتح عليه ببر الوالدين، وهناك من فتح الله عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالبذل في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ وإنفاق الأموال.

فالطاعات كأبواب الرزق، فيفتح الله على فلان ما لا يفتح على فلان، فأبواب الطاعات وبالأخص النوافل كثيرة وعظيمة، فيمنُّ الله عليك بشيءٍ منها ما لا يمن على الآخر، وكم منَّ الله عَزَّ وَجَلَّ على إنسان بالعلم، ولكن لم يمن عليه بكثرة صلاةٍ أو صيام، ومنَّ على آخر بالصلاة والصيام مثلًا، ومنَّ على آخر ببر الوالدين، ومنَّ على آخر بصلة الأرحام، وهكذا أبواب الطاعات مثل أبواب الرزق في هذا.

ولعل قصة الإمام مالك مع العُمَري العابد تَصلح كمدخل يُقَرِّب تلك الصورة، فقد كتب عبد الله بن عبد العزيز العُمَري العابد إلى الإمام مالك يحضُّه على الانفراد والعمل، ويَرغب به عن الاجتماع إليه في العِلم؛ فكتب إليه مالك: «إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قَسم الأعمال كما قسم الأرزاق؛ فَرُبَّ رجل فُتح له في الصلاة ولم يفتح له في الصوم، وآخر فُتح له في الصدقة ولم يُفتح له في الصيام، وآخر فتح له في الجهاد ولم يفتح له في الصلاة. ونَشر العلم وتعليمه من أفضل أعمال البر، وقد رضيتُ بما فَتح الله لي فيه من ذلك، وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه، وأرجو أن يكون كِلانا على خير، ويجب على كلِّ واحدٍ مِنَّا أن يَرضى بما قُسِم له، والسَّلام»(١).

فإن قصر الإنسان في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يتوب، واعلم أن حقيقة إيمانه موكولة إلى الله تعالى، سواء كان تام الإيمان أو ناقص الإيمان، إلا ما ظهر لك من تضييع شرائع الإسلام، فإذا رأينا الإنسان على تضييع شرائع الإسلام الظاهرة فعند ذلك بقدر ما عليه هذا يُذم ويُقال فيه أن فيه من التفريط كذا وكذا.

فإذا جاءك إنسان مثلًا يسأل عن إنسان لتزويجه لابنته وأنت ترى فيه من شرائع الإسلام شيئًا من التضييع، فتقول له مثلًا: هو على حال كذا وكذا من تضييع شرائع الإسلام.

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٨٥)، ونقلها عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ١١٤).

وقول المصنف: «فإن قصر في شيء من ذلك كان ناقص الإيمان حتى يموت».

أهل السنة توسطوا بين المفرطين من المرجئة الذين قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وبين الوعيدية (الخوارج والمعتزلة)؛ فالخوارج يقولون: هو كافر في الدنيا، والمعتزلة يقولون: هو في منزلة بين المنزلتين، ويتفقون على أنه في الآخرة خالد مخلد في النار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهم ـ أهل السُّنَّة ـ في باب الأسماء والأحكام والوَعْد والوَعِيد وسَطٌ بين الوَعِيدية الذين يَجعلون أهلَ الكبائر من المسلمين مُخلَّدين في النار، ويُخرجونهم من الإيمان بالكُليَّة، ويُكذِّبون بشفاعة النَّبي ﷺ.

وبين المُرْجِئة الذين يقولون: إيمان الفُسَّاق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصَّالحات ليست من الدِّين والإيمان، ويُكذِّبون بالوعيد والعِقاب بالكُليَّة.

فيُؤمِن أهل السُّنَّة والجَمَاعَة بأن فُسَّاق المسلمين معهم بعضُ الإيمان وأصلُه، وليس معهم جميعُ الإيمان الواجِب الذي يَستوجبون به الجنة، وأنهم لا يُخلَّدون في النار؛ بل يَخرج منها من كان في قلبه مِثقالُ حبَّة من إيمان أو مِثْقال خَرْدَلة من إيمان، وأن النَّبي ﷺ ادَّخر شفاعتَهُ لأهل الكبائِر من أمَّته»(١).

فأهلُ السُّنَّة والجماعة لا يُوجِبون العذابَ في حقِّ كلِّ مَن أتى كبيرةً، ولا يَشهدون لمُسلم بعَيْنِه بالنار لأَجْلِ كبيرةٍ واحدة عَمِلَها؛ بل يجوزُ عندهم أن صاحِبَ الكبيرة يُدخِلُه اللهُ الجنةَ بلا عذاب؛ إما لحَسناتٍ تَمْحُو كبيرتَه منه أو من غيره، وإما لمَصائِبَ كفَّرَتْها عنه، وإما لدُعاءٍ مُستَجاب منه أو من غيره فيه، وإما لغير ذلك(٢).



(١) مَجموع الفَتاوى (٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).
(٢) انظر: مَجموع الفَتاوى (١٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٠﴾ «والصلاة على من مات من أهل القبلة سنَّة: المرجوم، والزاني، والزانية، والذي يقتل نفسه، وغيرهم من أهل القبلة، والسكران وغيره، الصلاة عليهم سنة».

الشرح

الصلاة على من مات من أهل القبلة سنَّة، وهذا، وسيأتي ذكر الصلاة على الجنازة في الفقرة (٥٩).

فالصلاة على الميت المسلم فرض كفاية، متى قام بها البعض سقطت عن الآخرين، وأهل المعاصي من المسلمين يُصَلَّى عليهم كسائر المسلمين.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع المسلمون على أنه لا يجوز ترك الصلاة على المسلمين المذنبين من أجل ذنوبهم، وإن كانوا أصحاب كبائر»(١).

قال الخرقي: «ولا يصلي الإمام على الغال ولا على من قتل نفسه».

وقال ابن قدامة شارحًا ذلك: «الغال هو الذي يكتم الغنيمة أو بعضها ليأخذه لنفسه ويختص به، فهذا لا يصلي عليه الإمام ولا على من قتل نفسه متعمدًا، ويصلي عليه سائر الناس، نص عليهما أحمد»(٢).

فنصلي حتى على المرجوم وعلى الزاني والزانية والذي قتل نفسه كما هو الراجح وغيره من أهل القبلة، وكذا السكران، كل ذلك تُصلى عليهم صلاة الجنازة.

فهم بذنوبهم أهل كبيرة من الكبائر لكن هذه الكبيرة لا توجب خروجهم عن الإسلام كما هو الراجح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن عقيدة أهل السنة: «ولا يَسْلِبُونَ الفَاسِقَ المِلِّيَّ الإِسْلَامَ بالكُلِّيَّةِ، ولا يُخَلِّدُونَهُ في النَّارِ كما تَقُولُهُ المُعْتَزِلَةُ»(٣).

---

(١) الاستذكار (٣/ ٢٩).

(٢) المغني (٢/ ٤١٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٠٠).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤١﴾ «ولا نُخرج أحدًا من أهل القبلة من الإسلام حتى يردَّ آية من كتاب الله، أو يرد شيئًا من آثار رسول الله ﷺ، أو يذبح لغير الله، أو يصلِّي لغير الله، فإذا فعل شيئًا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام، وإذا لم يفعل شيئًا من ذلك فهو مؤمن مسلم بالاسم لا بالحقيقة».

الشرح

لا يُخرج أحد من أهل القبلة من الإسلام إلا إذا فعل شيئًا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام.

فالذي يقع في كفرٍ أو في شركٍ أو في ردَّة أو في نفاقٍ أكبر فعند ذلك، هو ليس بمؤمن ولا مسلم في الحقيقة، وعلى هذا من كان على كبيرة من كبائر الذنوب فهذا لا يُخرج، ولا يُخرج إلا من فعل أمرًا مُخرِجًا من الملة، وهذا معروفٌ ضوابطه وقواعده في أنواع الكفر وأنواع الشرك وأنواع النفاق وأنواع الردة بَحثَها العلماء وبينوا ما يجب فيها في هذا الجانب.

ولتوضيح هذه المسألة ينبغي معرفة الأمور الآتية:

الأمر الأول: أن أمور الناس محمولة على الظاهر، فمن أظهر شعار الدين أُجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك.

والأصل في هذه المسألة حديث النبي ﷺ يقول فيه: «**من صلَّى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا**[(١)] **الله في ذمته**»[(٢)].

أن المقصود من هذا الحديث ـ كما بيَّن العلماء ـ أن المسلم المصلِّي لا يجوز

---

(١) قال ابن رجب: «فلا تخفروا الله في ذمته»؛ أي: لا تغدروا بمن له عهد من الله ورسوله، فلا تفوا له بالضمان، بل أوفوا له بالعهد». فتح الباري (٣/٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (٣٩١).

تكفيره وإخراجه من الإسلام؛ بل يبقى على هذا الأصل؛ إلا أن يأتي بأمر مكفِّر.

قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «**فيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر، فمن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك**»(١). ولهذا فقد أخرج البخاري عقب هذا الحديث ما يوضحه؛ وهو قوله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا؛ فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله**»(٢).

فهذا الحديث متعلق بمسائل «التكفير»، وأنه لا يجوز تكفير المسلم ـ وإن كان مبتدعًا ـ بكل ذنب، ما لم تكن بدعته مكفرة.

قال الطحاوي في عقيدته: «ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين».

قال ابن أبي العز في شرحه: «قال رسول الله ﷺ: «**من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا**». ويشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الكلام إلى أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحلَّه.

والمراد بقوله: «أهل قبلتنا»: من يدَّعي الإسلام، ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصي، ما لم يكذب بشيء مما جاء به الرسول ﷺ. وسيأتي الكلام على هذين المعنيين عند قول الشيخ: «ولا نكفرِّ أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلَّه»»(٣).

الأمر الثاني: أن ذكر أئمة أهل السنة لعبارة: (ولا نكفر أحد من أهل القبلة بذنب) في اعتقاداتهم كان سببه هو الرد على الخوارج الذين يكفِّرون بالكبائر غير المكفِّرة كالزنا والسرقة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا قال علماء السنة في وصفهم «اعتقاد أهل السنة والجماعة» أنهم لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب، إشارة إلى بدعة الخوارج المكفرة بمطلق الذنوب»(٤).

---

(١) فتح الباري (١/ ٥٩٢).
(٢) أخرجه البخاري (٣٩٢).
(٣) شرح العقيد الطحاوية (ص٤٢٦ ـ ٤٢٧)، ط: التركي والأرناؤوط.
(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٤).

الأمر الثالث: أن المقصود بالذنب في قولهم: (لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب) هو المعاصي فيما دون الشرك.

وقال أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان اعتقاد أهل السنة ـ: «ولا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب، كنحو الزنا والسرقة، وما أشبه ذلك من الكبائر، وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر»(١).

وقال ابن تيمية أيضًا: «ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي كالزنا والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور»(٢).

وقال ابن تيمية أيضًا: «إنه قد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دلّ عليه الكتاب والسنة أنهم لا يكفِّرون أحدًا من أهل القبلة بذنب ولا يُخرِجونه من الإسلام بعملٍ إذا كان فعلًا منهيًّا عنه، مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر، ما لم يتضمن ترك الإيمان»(٣).

وقال الشيخ حافظ حكمي: «ولا نكفر بالمعاصي مؤمنًا إلا مع استحلاله لما جنى، «ولا نكفر بالمعاصي» التي قدمنا ذكرها وأنها لا توجب كفرًا، والمراد بها الكبائر التي ليست بشرك»(٤).

الأمر الرابع: أن أهل القبلة قد يقع منهم ما يُخرِج من الملة؛ كأن يقع في الشرك الأكبر والكفر المُخرج من الملة.

قال ابن تيمية: «قد تقرر من مذهب أهل السنة والجماعة ما دلَّ عليه الكتاب والسنة أنهم لا يُكفرون أحدًا من أهل القبلة بذنب ولا يخرجونه من الإسلام بعمل، إذا كان فعلًا منهيًّا عنه؛ مثل: الزنا والسرقة وشرب الخمر، ما لم يتضمن ترك الإيمان، وأما إن تضمن ترك ما أمر الله به من الإيمان؛ مثل الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت؛ فإنه يكفر به»(٥).

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في رده على أحد مخالفيه ـ: «وأما المسألة الثالثة: وهي من أكبر تلبيسك الذي تلبس به على العوام، أن أهل العلم قالوا: لا يجوز تكفير المسلم بالذنب، وهذا حق ولكن ليس هذا ما نحن فيه،

---

(١) مقالات الإسلاميين ط: المكتبة العصرية (١/ ٣٤٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٩٠).
(٤) معارج القبول (٢/ ٤٣٨).
(٥) الفتاوى (٢٠/ ٩٠).

وذلك أن الخوارج يكفِّرون من زنى أو من سرق أو سفك الدم؛ بل كل كبيرة إذا فعلها المسلم كفر.

وأما أهل السنة فمذهبهم أن المسلم لا يكفر إلا بالشرك، ونحن ما كفّرنا الطواغيت وأتباعهم إلا بالشرك، وأنت رجل من أجهل الناس تظن أن من صلى وادعى أنه مسلم لا يكفر - إلى أن قال: - أرأيت أصحاب رسول الله ﷺ لما قاتلوا من منع الزكاة، فلما أرادوا التوبة قال أبو بكر: لا نقبل توبتكم حتى تشهدوا أن قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار، أتظن أن أبا بكر وأصحابه لا يفهمون وأنت وأبوك الذين تفهمون؟ يا ويلك أيها الجاهل الجهل المركب إذا كنت تعتقد هذا»(١).

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمٰن بن حسن (١٢٩٢هـ) - وأبوه عبد الرحمٰن هو صاحب كتاب (فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) - رحمهما الله - في رده على المُلا داود بن جرجيس العراقي: «وأما قوله: «إن الشيخ أحمد بن تيمية وتلميذه ابن القيم لا يكفران أحدًا من أهل القبلة». فيقال: لو عرف هذا مَنْ أهل القبلة في هذا الموضع، ومن المراد بهذه العبارة لما أوردها هنا محتجًّا بها على دعاء غير الله وعدم تكفير فاعله؟؟ ومن أعرض عن كلام أهل العلم ورأى أن مَنْ صلى وقال: لا إلٰه إلا الله فهو من أهل القبلة وإن ظهر منه من الشرك والترك لدين الإسلام ما ظهر، فقد نادى على نفسه بالجهالة والضلالة، وكشف عن حاصله من العلم والدين بهذه المقالة. وقد أنكر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قول القائل: «لا نكفر أهل الذنوب»، وهذا يزعم أنه على مذهب الإمام أحمد. ومقصود من قالها: إنما هو البراءة من مذهب الخوارج الذين يكفرون بمجرد الذنوب، وهذا وَضَعَ كلامهم في غير موضعه وأزال بهجته؛ لأنه تأوله في أهل الشرك ودعاء الصالحين، فالتبس عليه الأمر ولم يعرف مراد من قال هذا من السلف، وهذا الفهم الفاسد مردود بكتاب الله وسنة رسوله وبإجماع أهل العلم. وقد عقد الفقهاء من أرباب المذاهب بابًا مستقلًّا في هذه المسألة، وذكروا حكم المرتد من أهل القبلة، وقرروا من المكفرات أشياء كثيرة دون ما نحن فيه، وجزموا بأن العصمة بالتزام الإسلام ومبانيه ودعائمه العظام، لا بمجرد القول والصلاة مع الإصرار على المنافي، وهذا يعرفه صغار الطلبة، وهو مذكور في المختصرات من كتب الحنابلة وغيرهم، فهذا لم يعرف ما عرفه صبيان

(١) الرسائل الشخصية للشيخ محمد بن عبد الوهاب وهي القسم الخامس من مؤلفاته، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود (ص٢٣٣ - ٢٣٤).

المدارس والمكاتب، فالدعوى عريضة والعجز ظاهر»[(١)].

هذا، وقد دلّ على صحة ما ذكرناه هنا إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم أجمعوا على أن المعاصي غير المكفرة كشرب الخمر لا يكفر صاحبها إلا بالاستحلال، هذا ما اتفقوا عليه في حادثة قدامة بن مظعون، كما أجمعوا على أن المعاصي المكفرة يكفر صاحبها بمجرد إتيانها (سواء كانت فعلًا أو تركًا)، دون نظر في جحد أو استحلال، كإجماعهم على تكفير تارك الصلاة، وإجماع الصحابة حجة قطعية على الأولين والآخرين من خالفها فهو مخطئ ضال، وسيأتي شرح لهذا فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

الأمر الخامس: أن أهل السنة توسطوا بين طائفتين ضلّتا في هذا الباب:

وهم المرجئة من جهة الذين يزعمون أنه لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله، وبين الخوارج من جهة أخرى الذين يكفرون بكل ذنب.

وقال شارح الطحاوية: «قوله: «ولا نكفِّر أحدًا من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله، ولا نقول: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»: «أراد بأهل القبلة الذين تقدم ذكرهم في قوله: «ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين» يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار، وما من الأئمة إلا من حكي عنه في ذلك قولان؛ كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصار بعضهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع وفي تخليدهم، حتى التزم تخليدهم كل من يُعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى، وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يُطلق كفر أحد من أهل الأهواء، وإن كانوا أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والإلحاد»[(٢)].

قال ابن أبي العز رحمه الله: «واعلم ـ رحمك الله وإيانا ـ أن باب التكفير وعدم التكفير، بابٌ عظُمت الفتنة والمحنة فيه، وكثر فيه الافتراق، وتشتتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم، فالناس فيه ـ في جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحق الذي بعث الله به رسوله في نفس الأمر، أو المخالفة لذلك في اعتقادهم على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبائر العملية.

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (جـ ٩، كتاب الردود، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٢) الفتاوى (٧/٦١٨ ـ ٦١٩).

فطائفة تقول: لا نكفِّر من أهل القبلة أحدًا، فتنفي التكفير نفيًا عامًّا، مع العلم بأن في أهل القبلة: المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يُظهر بعض ذلك حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين.

وأيضًا فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك؛ فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قُتل كافرًا مرتدًّا. والنفاق والردة مظنتهما البدع والفجور، كما ذكره الخلال في كتاب «السنة» بسنده إلى محمد بن سيرين، أنه قال: إن أسرع الناس ردة أهل الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت؛ فيهم: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]. ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأنا لا نكفر أحدًا بذنب. بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب؛ كما تفعله الخوارج»[(١)]..

وقال الشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ رادًا على بعض من اغتر بمقالة «عدم تكفير أهل القبلة» ليحملها على الجهمية: «وأما ما ذكرته من استدلال المخالف بقوله ﷺ: «**من صلَّى صلاتنا**»، وأشباه هذه الأحاديث، فهذا استدلال جاهل بنصوص الكتاب والسنة، لا يدري ولا يدري أنه لا يدري، فإن هذا فرضه ومحلّه في أهل الأهواء من هذه الأمة ومن لا تخرجه بدعته من الإسلام؛ كالخوارج ونحوهم، فهؤلاء لا يكفرون؛ لأن أصل الإيمان الثابت لا يحكم بزواله إلا بحصول منافٍ لحقيقته، مناقض لأصله، والعمدة استصحاب الأصل وجودًا وعدمًا، لكنهم يُبَدَّعون، ويضللون، ويجب هجرهم، وتضليلهم، والتحذير عن مجالستهم ومجامعتهم، كما هو طريقة السلف في هذا الصنف.

وأما الجهمية وعباد القبور فلا يستدل بمثل هذه النصوص على عدم تكفيرهم إلا من لم يعرف حقيقة الإسلام»[(٢)].

وسيأتي مزيد تفصيل عن مسألة الردة في الفقرة (١٠٢).



---

(١) شرح العقيد الطحاوية (ص٤٣٢ ـ ٤٣٤).

(٢) إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية (ص١٥٧).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٢﴾ «وكل ما سمعت من الآثار شيئًا مما لم يبلغه عقلك، نحو قول رسول الله ﷺ: «قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمٰن»(١)، وقوله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل إلى سماء الدنيا»(٢)، «وينزل يوم عرفة»، «ويوم القيامة»: «وأن جهنم لا تزال يُطرح فيها حتى يضع عليها قدمه جل ثناؤه»، وقول الله تعالى للعبد: «إن مشيت إليّ هرولت إليك»(٣)، وقوله: «إن الله تبارك وتعالى ينزل يوم القيامة»(٤)، وقوله: «إن الله خلق آدم على صورته»(٥)، وقول النبي ﷺ: «إني رأيت ربي في أحسن صورة»(٦). وأشباه هذه الأحاديث، فعليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضى، ولا تفسر شيئًا من هذه بهواك، فإن الإيمان بهذا واجب، فمن فسَّر شيئًا من هذا بهواه أو رده فهو جهمي».

الشرح

يرد بعض الناس النصوص لأن عقله لم يستطع أن يستوعب ذلك النص، ومعلوم أنا مأمورون بأن نسلم ونصدق، فأحيانًا، قد لا يصل الإنسان إلى فهم النص، أو معرفة معنى النص، أو أن هناك في النص أمرًا متعلقًا بالكيفية، وهذا لا تبلغه عقول البشر.

فالواجب على الإنسان أن يُسلم ويصدق بهذا الجانب، فالنصوص لم تأت بما

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٦٥٤).
(٢) صحيح البخاري، برقم (١١٤٥)، ومسلم، رقم (٧٥٨).
(٣) صحيح البخاري، برقم (٧٤٠٥)، ومسلم، برقم (٢٦٧٥).
(٤) جامع الترمذي (٢٣٨٢)، قال الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ١١٧): صحيح.
(٥) صحيح مسلم، برقم (٢٦١٢).
(٦) جامع الترمذي رقم (٣٢٣٣)، والإمام أحمد (٢٦٣٤)، قال الشيخ الألباني في مشكاة المصابيح (١/ ٢٢٥): صحيح.

ترده العقول، ولم تأت بما يصادم العقل، لكن أحيانًا لا تبلغ العقول مبلغ فهم هذا النص، فهذا يأتي من حالين:

إما حال المعنى أو حال الكيف، فحال المعنى، فقد يكون بسبب ما يسمى الاشتباه النسبي، بمعنى: أن النص قد يتضح لك ويخفى علي أو العكس، يتضح لي ويخفى عليك، فالمعنى قد لا يبلغه عقلك أو فهمك، وهذا وقع حتى لبعض أصحاب النبي ﷺ.

فالصحابة رضوان الله عليهم لما سمعوا قول الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام: ٨٢]، جاءوا يبكون ويقولون للنبي: «وأينا لم يظلم نفسه» ففهموا من الظلم ظلم النفس، فأرشدهم النبي ﷺ إلى المعنى الحق، وقال: «**ألم تسمعوا لقول العبد الصالح**: ﴿يَـٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣]»(١)، فأفهمهم بأن المراد من الظلم هنا هو الشرك؛ لأن الظلم على ثلاثة أنواع:

ظلم النفس، وظلم الغير، والظلم بمعنى الشرك.

وهذا عدي بن حاتم عربي قُح، عندما سمع قول الله ﷻ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، جاء بحبلين بعقالين؛ أحدهما أسود والثاني أبيض، ووضعهما تحت وسادته وأخذ ينظر إليهما، يريد أن يتبين إليه الأبيض من الأسود، فلما جاء إلى النبي ﷺ قال: «**إن قفاك لعريض ألم يقل: من الفجر**»(٢)، فبين له أن المعنى هنا بياض النهار وسواد الليل.

فيقع التباس وعدم قدرة على الفهم من جهة المعنى.

أو أن الأمر متعلق بالكيفية كقوله: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»، فنحن لا نعلم كيف نزوله، ولا كيف استواؤه، فلا نعلم هذه الكيفيات فبعض الأمورِ أحيانًا لا تبلغها عقولنا، فما جاء النص بما يصادم العقل، لكن قد يأتي النص بما لم يبلغه العقل، وما لم يصل إليه عقل الإنسان، إما معنًى من جهة قصور فهمنا، أو حقيقة من جهة أن هذا الأمر غيبٌ من الغيوب.

فهذه النصوص نقابلها بالتسليم والتصديق، وإذا كان الأمر متعلقًا بالمعنى سألنا من كان فيها أفقه وأعلم وأعرف، فبالتالي سيبين لك ما هو المعنى المراد من هذا

(١) صحيح البخاري، برقم (١٥)، ومسلم، رقم (١٢٤).

(٢) صحيح البخاري، برقم (١٩١٦)، ومسلم، برقم (١٠٩٠).

النص، وإن كان أمرًا متعلقًا بالكيفية فليس لك إلا القبول والتسليم، فهذه النصوص التي ذكرها من نزول الله ﷻ وكذلك من قوله: «**من آتاني يمشي أتيته هرولة**» ونحو ذلك فهذه النصوص بعضها متعلق بالكيف وبعضها متعلق بالمعنى.

فما كان متعلقًا بالكيف فليس لك إليه سبيل؛ لأنه محجوبٌ عنا، والله تعالى قد قال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء: ٣٦]، فليس لك أن تتخوض أو تخوض في شأن الكيف ولا سبيل لك إليها.

فلا سبيل لك إلى هذه الكيفيات، فمثلًا الروح بين جنبيك وأقرب شيء إليك ومع ذلك لا سبيل إلى معرفة كنهها وكيفيتها مع أنها مخلوقة وبين جنبي الإنسان، فإذًا علينا التسليم والتصديق والتفويض، فالتفويض هنا متعلقٌ بالكيف.

أما تفويض المعنى فليس هناك أبدًا في النصوص ما لا يُعلم معناه، اعلم هذا جزمًا، ولا يقول قائل: هذه الحروف المقطعة في أوائل السور لا يُعلم معناها فهذه ليست كلامًا وإنما هي حروف، ولذلك أنت تقرأها ألف لام ميم، تقرأها حرفًا حرفًا، ومعلوم أن الكلام مركبٌ من الحروف.

فأنت عندما تنطقها، تنطقها حروفًا لا تنطقها كلمة، فليس ألف لام ميم مثل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾﴾ [الفيل: ١]، فهذه تقرأ حرفًا حرفًا وهذه تُقرأ كلمة، فكيف تطلب لها معنى وهي ليست كلامًا؟ فالكلام كما قال ابن مالك في تعريفه:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ   وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ[1]

فالكلام ما أفاد معنى، ولا يكون كلامًا حتى يكون مركبًا من حروف.

أما الحروف فهي ليست كلامًا حتى تطلب لها معنى، ومعلوم أن الله تعبَّدنا بالنصوص ألفاظا تلاوة، وتعبَّدنا بالقرآن كذلك معنى، فنحن متعبَّدون باتباع ما جاء فيه، ولا يُعقل أن الله ﷻ يتعبَّدنا بأمرٍ ليس لنا سبيل إلى معرفة معناه، فأمر المعنى أهل السنة لا يفوضون المعاني، وإنما يفوضون الكيفيات.

فليس لإنسان أن يفسر شيئًا من ذلك بهواه أو يرده فإذا رده كان شأنه شأن الجهمية؛ لأن الجهمية هم الذين عطلوا النصوص، عطلوها ألفاظًا بردها، وعطلوها معانٍ بتحريف معانيها، فقالوا: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ استولى، وقالوا: «(اليد)؛ بمعنى: النعمة

(١) انظر: ألفية ابن مالك (ص٩).

والقدرة»[١]، وقالوا: «﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾: وجاء أمر ربك»[٢]، فهذا شأن الجهمية في رد النصوص، إما ردها ألفاظًا بقولهم: «إنها أخبار آحاد ولا يُحتج بها في باب العقائد، أو ردُّوها معانٍ بحيث أوَّلوا أو حرَّفوا معانيها من المعاني الحقة إلى المعاني الباطلة»[٣].

وبحمد الله تعالى هذا القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وهو محكم في تنزيله ومحكم في معانيه، لكن إذا كان الإنسان يجهل التعامل مع ألفاظ النصوص ومعرفة معانيها، فذاك الذي يروج عليه تأويلات هؤلاء، وتأويلاتهم في غاية من الحمق، فعندما يقول: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ويفسرها ويؤولها بالنعمة والقدرة، كيف يكون المعنى وهو هنا جاء بلفظ التثنية؟ هل سيقول نعمتاه أو قدرتاه، والله تعالى يقول: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ويقول: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

كذلك، جاءت النصوص ببيان أن هناك قبضة وأن هناك يمين، ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وجاء إثبات الأصابع وجاء إثبات الكف، كل هذا في النصوص واضح على أنها يدٌ حقيقية، فهذه التأويلات كلها تأويلات قبيحة وواضحة البطلان، لكن من كان لا بصيرة له ولا علم له ستروج عليه هذه الأقوال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على من أنكر نصوص الصفات: «وكل من هؤلاء مخصوم بما خصم به الآخر، وهو من وجوه:

أحدها: بيان أن العقل لا يحيل ذلك.

والثاني: أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل.

والثالث: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول ﷺ جاء بها بالاضطرار، كما علم أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة وسائر ما جاءت به النبوات.

الرابع: أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله، وإنما عقله مجملًا إلى غير

---

(١) انظر الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة (ص٤٠).
(٢) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص٧٦).
(٣) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة الجزء الرابع (ص١٥٢٩، ١٥٣٠).

ذلك من الوجوه، على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، وإذا كان هكذا، فالواجب تلقّي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه»[(١)].

فأورد رَحِمَهُ اللَّهُ أربعة ردود هي:

أولًا: «بيان أن العقل لا يحيل ذلك».

فالنصوص الشرعية فيما أخبرت به من أمور الغيب وغيرها العقل لا يحيلها، وإن كان قد لا يدركها، فمما ينبغي اعتقاده أن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة والصريحة في دلالتها، لا يعارضها شيء من المعقولات الصريحة، ذلك أن العقل شاهد بصحة الشريعة إجمالًا وتفصيلًا، فأما الإجمال، فمن جهة شهادة العقل بصحة النبوة وصدق الرسول ﷺ، فيلزم من ذلك تصديقه في كل ما يخبر به من الكتاب والحكمة.

وأما التفصيل، فمسائل الشريعة ليس فيها ما يرده العقل؛ بل كل ما أدركه العقل من مسائلها فهو يشهد له بالصحة تصديقًا وتعضيدًا، وما قصر العقل عن إدراكه من مسائلها، فهذا لعظم الشريعة، وتفوقها، ومع ذلك، فليس في العقل ما يمنع وقوع تلك المسائل التي عجز العقل عن إدراكها، فالشريعة قد تأتي بما يحير العقول لا بما تحيله العقول.

ثانيًا: «أن النصوص الواردة لا تحتمل التأويل».

فمن قول أهل السنة الإيمان بالنصوص على ظاهرها ورد التأويل الفاسد، ويقصد بظاهر النصوص مدلولها المفهوم بمقتضى الخطاب العربي، لا ما يقابل النص عند متأخري الأصوليين، والظاهر عندهم على حد تعريفهم: ما احتمل معنًى راجحًا وآخر مرجوحًا، والنص هو ما لا يحتمل إلا معنًى واحدًا، (فلفظة الظاهر قد صارت مشتركة، فإن الظاهر في الفطر السليمة، واللسان العربي، والدين القيم، ولسان السلف، غير الظاهر في عُرف كثير من المتأخرين)[(٢)].

فالواجب في نصوص الوحي إجراؤها على ظاهرها المتبادر من كلام المتكلم، واعتقاد أن هذا المعنى هو مراد المتكلم، ونفيه يكون تكذيبًا للمتكلم، أو اتهامًا له بالعي وعدم القدرة على البيان عما في نفسه، أو اتهامًا له بالغبن والتدليس وعدم

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٧).

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٣/ ١٧٥).

النصح للمكلف، وكل ذلك ممتنع في حق الله تعالى وحق رسوله الأمين ﷺ.

ومراد المتكلم يعلم:

أ ـ إما باستعماله اللفظ الذي يدل بوضعه على المعنى المراد مع تخلية السياق عن أية قرينة تصرفه عن دلالته الظاهرة.

ب ـ أو بأن يصرح بإرادة المعنى المطلوب بيانه.

ج ـ أو أن يحتفي بكلامه من القرائن التي تدل على مراده.

وعلى هذا فصرف الكلام عن ظاهره المتبادر ـ من غير دليل يوجبه أو يبين مراد المتكلم ـ تحكم غير مقبول سببه الجهل أو الهوى، وهذا وإن سمَّاه المتأخرون تأويلًا إلا أنه أقرب إلى التحريف منه إلى التأويل(١).

إذ لم يعرف القول بالتفويض بهذا المعنى في القرون الثلاثة الأولى، بل ظهر في القرن الرابع، كما قال ابن تيمية، وقال: وأول من قال به أبو منصور الماتريدي ـ المتوفى ٣٣٣هـ ـ وأبو الحسن الأشعري ـ المتوفى: ٣٢٤هـ في محاولة للتوسط بين منهج السلف في إثبات النصوص وبين المنهج العقلي المستمد من الفلسفة اليونانية... وإنما أتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ۝٧٨﴾ [البقرة: ٧٨]. انتهى بتصرف.

ولا يسلم لهذا المتأول تأويله حتى يجيب على أمور أربعة:

أحده: أن يبين احتمال اللفظ لذلك المعنى الذي أورده من جهة اللغة.

الثاني: أن يبين وجه تعيينه لهذا المعنى أنه المراد.

الثالث: أن يقيم الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره؛ لأن الأصل عدمه.

قال ابن الوزير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من النقص في الدين رد النصوص والظواهر، ورد حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل»(٢).

الرابع: أن يبين سلامة الدليل الصارف عن المعارض؛ إذ دليل إرادة الحقيقة والظاهر قائم، وهو إما قطعي، وإما ظاهر، فإن كان قطعيًّا لم يلتفت إلى نقيضه،

---

(١) التأويل: هو نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج على دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ. لسان العرب لابن منظور (١/ ٢٦٤).

(٢) إيثار الحق لابن الوزير (ص١٢٩).

وإن كان ظاهرًا فلا بد من الترجيح[(١)].

ومما يدل على إعمال الظواهر أنه لا يتم بلاغ ولا يكمل إنذار، ولا تقوم الحجة ولا تنقطع المعذرة بكلام لا تفيد ألفاظه اليقين، ولا تدل على مراد المتكلم بها؛ بل على خلاف ذلك، فينتفي عن القرآن ـ والعياذ بالله ـ معنى الهداية، وشفاء الصدور، والرحمة، التي وصف الله تعالى بها كتابه الكريم، ومعاني الرأفة والرحمة والحرص على رفع العنت والمشقة عن الأمة، التي وصف الله تعالى بها نبيه ﷺ في كتابه العزيز، وهو الذي ترك الأمة على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، فلا التباس في أمره ونهيه، ولا إلغاز في إرشاده وخبره، باطنه وظاهره سواء، كيف لا، وهو القائل: «**إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًّا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينذرهم شر ما يعلمه لهم...**»[(٢)].

ودلالته ﷺ للأمة في شأن اعتقادها أهم أعماله، وأولاها بالإيضاح والإفهام بلسان عربي مبين، والجزم واقع بأن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فهموها على وجهها الذي يفهمه العربي، بغير تكلف ولا تمحُّل في صرف ظواهرها، ومن كان باللسان العربي أعرف ففهمه لنصوص الوحي أرسخ، وقد قال عمر رضي الله عنه: «يا أيها الناس، عليكم بديوان شعركم في الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم»[(٣)].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «لم يكن في الصحابة من تأول شيئًا من نصوصه ـ أي: نصوص الوحي ـ على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت»[(٤)].

وفي إنكار التأويل الكلامي ومناهج الفلاسفة ومن تأثر بهم من المتكلمين، يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلًا يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ـ ولو كان مستكرهًا ـ، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢)، والصواعق المرسلة لابن قيم الجوزية (١/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠)، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (٤/ ١٠٠٩).

(٢) رواه مسلم، رقم (١٨٤٤).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١٠/ ١١١)، والموافقات للشاطبي (٢/ ٨٨).

(٤) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/ ٢٥٢).

أشرف العلوم، وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامي جاهل، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف، واجتنب ما أحدثه الخلف»(١).

ويقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا خطورة التأويل: «فأصل خراب الدين والدنيا، إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه، ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل؟ وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل؟ وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل؟ وليس هذا مختصًّا بدين الإسلام فقط؛ بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد»(٢).

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية: «فعُمدَةُ مَن يُخالِفُ الكتاب والسنَّة هو الاحتجاجُ بقياسٍ فاسد، أو نقلٍ كاذب، أو خطابٍ شيطاني، وأشنعُ مِن هؤلاء مَن يؤصِّلُ بعقلِهِ الفاسدِ أو ذوقِه الشيطاني أصولًا يتَّخذُها دينًا وشرعًا يعارِضُ بها نصوص الكتاب والسنَّة، فإنْ وافَقَتْ النصوصُ ما أصَّلَهُ هو بعقله أو ذوقه احتجَّ بها اعتضادًا لا اعتمادًا، وإن خالفت ما أصَّلَهُ كانت له معها إحدى ثلاث طرق:

الأولى: ردُّ النصوص وتكذيبها إن كانت أحاديث، وبخاصةٍ أحاديث الآحاد.

الثانية: صرفُها عن ظواهرها التي وُضعت لها.

الثالثة: إبقاؤها على ظواهرها مع اعتقاد نفي مقتضى الظاهر، ويسمَّى ذلك تفويضًا»(٣).

ففي لزوم الإيمان بالنصوص على ظاهرها ودفع التأويل المتعسف بغير دليل موافقة لنصوص الكتاب والسنة لفظًا ومعنى، مع بُعد عن التكلف في الدين، والقول على الله بغير علم، والافتراء على رسوله الأمين، فضلًا عن ما في ذلك من مصلحة سد باب الخروج على العقيدة ببدعة محدثة، وسد باب الخروج على الشريعة، والاجتراء على الحرمات، والتهاون بالطاعات والوقوع في المنكرات، بصرف ألفاظ الوعد والوعيد عن حقيقتها وظاهرها، ودعوى أن كل ذلك غير مراد.

«وهذه القاعدة تفيد بطلان مذهب المفوضة في الصفات، الذين يفوضون معاني النصوص إلى الله، مدعين أن هذا هو مذهب السلف، وقد علم براءة مذهب السلف

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٦٧).

(٢) أعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٤/ ٢١٦).

(٣) الفتاوى (ص٦٤ و١٤٢).

من هذا المذهب بتواتر الأخبار عنهم بإثبات معاني هذه النصوص على الإجمال والتفصيل، وإنما فوضوا العلم بكيفيتها لا العلم بمعانيها»[(١)].

ثالثًا: أن عامة هذه الأمور قد علم أن الرسول ﷺ جاء بها بالاضطرار، كما علم أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا بمنزلة تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة وسائر ما جاءت به النبوات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن رسول الله ﷺ بيَّن جميع الدين أصولَه وفروعَه، باطنه وظاهرَه، عِلمَهُ وعملَهُ، فإنَّ هذا الأصل هو أصلُ أصولِ العلمِ والإيمان»[(٢)].

بل كان قول أهل العلم: من الله البيان، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم.

ومما يشهد للصحابة في فهمهم مراد الله ومراد نبيه ﷺ، والأخذ بظواهر النصوص، وتفسيرها مما يظهر منها: قول ابن مسعود رضي الله عنه: «والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه»[(٣)].

وقال مسروق رحمه الله: كان عبد الله يقرأ علينا السورة ثم يحثنا فيها ويفسرها عامة النهار[(٤)].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «نعم ترجمان القرآن ابن عباس»[(٥)].

وقال مجاهد رحمه الله: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من

---

(١) القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (ص٣٥).

(٢) الفتاوى (١٩/ ١٥٥).

(٣) رواه البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣). من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) رواه الطبري في تفسيره (١/ ٦٠).

(٥) رواه أبو خيثمة في «العلم» (٤٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ٣٨٣)، وأحمد في «فضائل الصحابة» (ص٨٤٧) (١٥٥٦)، والطبري في تفسيره (١/ ٦٥). والحاكم (٣/ ٦١٨) كلهم موقوفًا عن ابن مسعود رضي الله عنه. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقال ابن كثير في تفسيره (١/ ١٣): إسناده صحيح، وقال الألباني في كتاب «العلم» لأبي خيثمة: إسناده صحيح على شرط الشيخين. ورواه الطبراني (١١/ ١٠٨)، والأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ٣١٦) مرفوعًا عن ابن عباس. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٤٤٩): رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن خراش، وهو ضعيف.

فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»[١].

فلم يتوقف الصحابة عن تفسير النصوص والأخذ بظواهرها؛ ويستثنى من ذلك النصوص الخاصة بصفات الله تعالى، فقد أخذوا بظواهرها فأثبتوها دون تفسير أو تكييف لمعناها.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب الله، ولا قال هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا يعلم معناها، ولا يفهمها رسول الله ﷺ، ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض ذلك عن بعض الناس، وهذا لا ريب فيه»[٢].

قال الذهبي: قال سفيان[٣] وغيره: «قراءتها ـ أي آيات الصفات ـ تفسيرها»؛ يعني أنها بينة واضحة في اللغة، لا يبتغى بها مضايق التأويل والتحريف[٤][٥].

والواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف، لا سيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها.

ودليل ذلك: السمع، والعقل.

أما **السمع**:

فقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٢ ـ ١٩٥].

وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢].

وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف: ٣].

وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا أن يمنع منه دليل شرعي.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٥٤)، والدارمي (١/ ٢٧٣) (١١٢٠)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٦٥)، والطبراني (١١/ ٧٧)، والحاكم (٢/ ٣٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٣/ ٢٨٥).

(٣) وهو الإمام سفيان بن عيينة ـ رحمه الله تعالى ـ، روى ذلك عنه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٣١)، والدارقطني في «الصفات» (ص٤١، ٤٢)، وانظر: الاعتقاد للبيهقي (ص١١٨)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن قيم الجوزية (١/ ١١٤، ١١٥).

(٤) العلو للذهبي (٥٧٤).

(٥) المصدر: علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة لمحمد يسري (ص٣٥٣).

وقد ذم الله تعالى اليهود على تحريفهم، وبيَّن أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان.

فقال: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥].

وقال تعالى: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ الآية [النساء: ٤٦].

وأما **العقل**: فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمراده من غيره، وقد خاطبنا باللسان العربي المبين فوجب قبوله على ظاهره وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة(١).

واعلم أن من قواعد أهل السنة المقررة أن الأصل أن يحمل النص على ظاهره، وأن الظاهر مراد، وأن الظاهر ما يتبادر إلى الذهن من المعاني، وأنه لا يخرج عن هذا الظاهر إلا بدليل، فإن عدم الدليل كان الحمل على الظاهر هو المتعين، والحمل على خلافه تحريف، فالنصوص الشرعية نصوص هداية ورحمة لا نصوص إضلال، فلو قدر أن المتكلم أراد من المخاطب حمل كلامه على خلاف ظاهره وحقيقته من غير قرينة ولا دليل ولا بيان لصادم هذا الفعل مقصود الإرشاد والهداية، وأن ترك المخاطب والحالة هذه بدون ذلك الخطاب خير له وأقرب إلى الهدى. . . ومن أسباب إخراج النصوص عن ظواهرها عند البعض دعوى معارضتها للمعقول كالشأن في كثير من العقائد الإسلامية، إذ أن من طالع كتب المؤولة وجد عندهم توسعًا عجيبًا في هذا الباب، وكلما خاضوا بالتأويل في باب جرهم ذلك إلى استسهال التأويل في باب آخر وهكذا حتى آل الأمر بالباطنية مثلًا إلى تأويل جملة الشريعة حتى ما يتعلق منها بالأحكام الشرعية كالصلاة والزكاة والصيام والحج، وجعل ذلك كله من قبيل الباطن المخالف للظاهر، . . . والذي يعنينا هنا أن نؤكد على أن هذه النصوص الشرعية يجب حملها على ظواهرها ولا يصح تأويلها لمجرد تنزيلها على واقع حالي أو لتوهم معارضتها للمعقول، وأن تأويلها والحالة هذه مخرج لها عن قصد الشارع، وبالتالي، فتنزيلها بعد التأويل تنزيل لها على واقع غير مراد ولا مقصود للشارع»(٢).

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لمحمد بن صالح بن عثيمين - (ص٤٢).

(٢) منارات وعلامات في تنزيل أحاديث الفتن على الوقائع والحوادث لعبد الله بن صالح العجيري (ص٨).

أمَّا أهلُ البدع والتأويل فردوا النصوص بعقولهم الفاسدة: فقد وصفهُم الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهَّالَ الناسِ بما يُشبِّهُون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلِّين»[١].

ونقل الشاطبيُّ آثارًا تؤكدُ أنَّه لا يعارَضُ النقلُ بالعقلِ ثم قال: «فالحاصلُ من مجموع ما تقدَّم أن الصحابة ومَن بعدهم لم يعارِضوا ما جاء في السنن بآرائهم، علموا معناها أو جهلوه»[٢].

رابعًا: «أن يبين أن العقل الصريح يوافق ما جاءت به النصوص، وإن كان في النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله، وإنما عقله مجملًا إلى غير ذلك من الوجوه، على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامة المطالب الإلهية، وإذا كان هكذا، فالواجب تلقّي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه».

بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام على مسألة التعارض المتوهم في كتابه (درء تعارض العقل والنقل) ومما قاله في ذلك: «ليس في المعقول الصريح ما يمكن أن يكون مقدمًا على ما جاءت به الرسل وذلك لأن الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل وأنهم لا يقولون على الله إلا الحق وأنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب، ولا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم، فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض لدليل عقلي ولا سمعي، فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزمًا قاطعًا أنه حق وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي ولا عقلي ولا سمعي وأن كل ما ظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو حجج داحضة وشبه من جنس شبه السفسطائية، وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك وأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل صحيح كان هذا العقل شاهدًا بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل، فيكون هذا العقل والسمع جميعًا شهدًا ببطلان العقل المخالف للسمع»[٣].

---

(١) الرد على الجهمية (ص٥٢). (٢) الاعتصام (٢/ ٣٣٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١١).

«فالعقل الصريح عند أهل السنة يوافق النقل الصحيح، وعند الإشكال يقدمون النقل ولا إشكال؛ لأن النقل لا يأتي بما يستحيل على العقل أن يتقبله، وإنما يأتي بما تحار فيه العقول، والعقل يصدق النقل في كل ما أخبر به ولا العكس.

ولا يقلِّلون من شأن العقل؛ فهو مناط التكليف عندهم، ولكن يقولون: إن العقل لا يتقدم على الشرع - وإلا لاستغنى الخلق عن الرسل - ولكن يعمل داخل دائرته، ولهذا سموا أهل السنة لاستمساكهم واتباعهم وتسليمهم المطلق لهدي النبي ﷺ. قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص: ٥٠]»[١].



(١) الوجيز في عقيدة السلف الصالح لعبد الحميد الأثري (ص١٥٧).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٣﴾ «ومن زعم أنه يرى ربه في دار الدنيا فهو كافر بالله».

الشرح

تقدم الكلام في مسألة رؤية الله ﷻ في الدنيا، وأن هذه المسألة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:

* **المسألة الأولى: رؤية الإنسان لربه في الحياة الدنيا.**
* **المسألة الثانية: رؤية النبي ﷺ لربه في ليلة المعراج.**
* **المسألة الثالثة: رؤية الله في المنام.**

□ أما المسألة الأولى، وهي: رؤية الإنسان لربه في الحياة الدنيا.

فقد حسمها النص الشرعي كما جاء في الحديث: «**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»(١).

فرؤية الإنسان لربه في الحياة الدينا هي أمرٌ ممتنع، ومن زعمه من أهل الباطل فهو لم يرَ الله ﷻ حقيقة.

ولذلك لما سأل النبي ﷺ ابن صياد في لقائه معه عندما أخذ يسأله قال: ماذا ترى؟ قال: أرى عرشًا على الماء، قال له النبي ﷺ: «**ذاك عرش الشيطان**»(٢)، فالشيطان قد يسول لهؤلاء أنهم يرون الله ﷻ، وما ذلك إلا استغلالًا لجهلهم، فلجهلهم بما جاءت به النصوص من امتناع رؤية الله ﷻ في الحياة الدنيا، قد يتلاعب الشيطان ببعض الناس فيُخيل له أنه يرى الله ﷻ، وقد تقدم بيان ذلك.

□ وأما المسألة الثانية، وهي: رؤية النبي ﷺ لربه في ليلة المعراج، فقد وقع الخلاف فيها بين أحد قولين.

إما إنكار هذه الرؤيا وأنها لم تقع.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٤٥). (٢) صحيح مسلم، برقم (٢٩٢٥).

وإما إثباتها ولكن على أنها رؤية بالقلب، وليست رؤية بالعين، فقد حصل الاختلاف بين الصحابة في هذه المسألة، فعائشة رضي الله عنها ومن معها لم يثبتوا هذه الرؤية.

وابن عباس أثبتها، ولكن رواية عند عباس بين أن تكون مطلقة حيث قال: «رأى محمد ربه»، ومقيدة بقوله: «رأى محمد ربه بقلبه»[١].

والصواب: كما يرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن الرؤيا وقعت بالقلب ولم تقع بالعين، هذا الخلاف في هذه المسألة.

وأما المسألة الثالثة: فهي لو أن الإنسان رأى في المنام أنه رأى الله عز وجل في المنام.

فقال العلماء: هذه الرؤيا تُعبَّر، وتعبيرها وتفسيرها وأنه يرى إيمانه، فبقدر بهاء تلك الصورة التي رآها وحسنها بقدر ما يكون قدر إيمانه، فهي تعبر بأن الإنسان رأى إيمانه، فبقدر بهاء الصورة بقدر ما تكون قوة الإيمان.

والرؤى كما هو معلوم تُعبر، كما رأى عزيز مصر عندما رأى سبع بقرات فعُبرت هذه بأنها سبع سنين، فالرؤيا تعبر، وهذا تعبيرها لمن رأى هذه الرؤيا.

قال الإمام سعيد بن عثمان الدارمي: «وفي المنام يمكن رؤية الله تعالى على كل حال وفي كل صورة»[٢].

قال الإمام البغوي: «رؤية الله في المنام جائزة»[٣].

قال ابن تيمية: «ومن رأى الله عز وجل في المنام فإنه يراه في صورة من الصور بحسب حال الرائي؛ إن كان صالحًا رآه في صورة حسنة، ولهذا رآه النبي صلى الله عليه وسلم «في أحسن صورة»»[٤].

وقال أيضًا: «وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صورة متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق»[٥].

---

(١) صحيح مسلم، برقم (١٧٦).

(٢) الرد على المريسي (تحقيق الدكتور رشيد الألمعي) (٢/ ٧٣٨ - ٧٣٩).

(٣) شرح السنة (١٢/ ٢٢٧ - ٢٢٨). (٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٥١).

(٥) مجموع الفتاوى، (٣/ ٣٩٠).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٤﴾ «والفكرة في الله تبارك وتعالى بدعة؛ لقول رسول الله ﷺ: «تفكَّروا في الخلق ولا تفكروا في الله»(١). فإن الفكرة في الرَّب تقدح الشك في القلب».

الشرح

أي: لا يجوز للعبد أن يخوض بعقله في ذات الله سبحانه وتعالى؛ لأن هذا الأمر لا سبيل إليه كما ذكرنا سابقًا، فليس للعبد أن يتفكر في ذات الله سبحانه وتعالى، وإنما يكون التفكر في خلق الله عز وجل، وفي آيات الله عز وجل في هذا الكون، ومن ذلك النفس، ومن ذلك ما خلقه الله عز وجل في هذا الكون، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات: ٢١]، وقال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾ [الغاشية١٧: ٢٠]، فيكون التفكر في مخلوقات الله عز وجل كما جاء بذلك الأثر عن ابن عباس.

أما التفكر في ذات الله عز وجل فهذا لا سبيل إليه وهو مظنة الخطأ والفساد والانحراف عن دين الله عز وجل، فأمرٌ لا سبيل لك إليه فليس لك أن تدخل فيه كما ذكر الله عز وجل في كتابه العزيز حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ﴾ [الإسراء:

(١) ورد في الأثر عن عبد الله بن عباس قال: «فكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله، فإن بين السموات إلى كرسيه سبعة آلاف نور، وهو فوق ذلك سبحانه وتعالى».
أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش، برقم (١٦). والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ١٧٣)، وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٢١٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٢٣)، رقم (٨٨٧).
وابن قدامة في إثبات صفة العلو (ص١٠٦ ـ ١٠٧). وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٢٣)، وعزاه لعبد الله ابن الإمام أحمد في كتاب السنة وأورده ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٨٣) وقال: «موقوف وإسناده جيد». وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص١٥٩) بعد أن ذكر من أخرج الحديث: «وأسانيدها ضعيفة ولكن باجتماعها تكتسب قوة، والمعنى صحيح». وأورده السيوطي في الجامع الصغير (١/ ١٣٢)، وسكت عنه، كما سكت عنه المناوي في فيض القدير (٣/ ٢٩٢). وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٣٩٦)، وضعيف الجامع (٣/ ٣٩).

٣٦]، والله، عَزَّ وَجَلَّ عدَّ المحرَّمات في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

فجعل التقول على الله عَزَّ وَجَلَّ أخطر من الشرك، فقال العلماء: إن الله تعالى في هذه الآية تدرَّج في المحرَّمات من الأدنى إلى الأعلى، فكان أعلاها وأخطرها أن نتقوَّل على الله تعالى بغير علم، فالذي يخوض بفكره في ذات الله تعالى يكون قد وقع في أشد الأمور خطرًا.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، بعد أن أورد هذا الأثر: «... لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة، والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة، وهي المخلوقات.

وأما الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد. وبالذكر، وبما أخبر به عن نفسه، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة؛ لا تنال بمجرد التفكير والتقدير؛ أعني من العلم به نفسه؛ فإنه الذي لا تفكير فيه.

فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك، فيدخل فيها التفكير والتقدير، كما جاء به الكتاب والسنة»[(١)].

فبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ، أن الله عَزَّ وَجَلَّ ـ والمراد: ذاته وصفاته ـ لا يدخل تحت مجال التفكير الإنساني، والعقل البشري القاصر؛ لأن مبنى التفكير على قياس الغائب على الشاهد، وإيجاد العلاقة بين النظير ونظيره، والله عَزَّ وَجَلَّ ليس له ندٌّ ولا مثيلٌ ولا مُسامٍ ولا نظيرٌ حتى يقاس عليه، أو توجد بينه وبينه علاقة، تؤدي إلى إدراك كنهه وحقيقته.

وفي حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الأُغْلُوطَاتِ»[(٢)].

قال عيسى بن يونس[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أحد رواة الحديث: «والأغلوطات ما لا يحتاج

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٤٤)، برقم (٣٦٥٦). والإمام أحمد في المسند (٥/ ٤٣٥)، وقال محقق المسند حمزة أحمد الزين: «إسناده حسن» (١٧/ ٧٨) برقم (٢٣٥٧٧ ـ ٢٣٥٧٨) ط/ دار الحديث؛ وضعف إسناده الألباني كما في تخريج أحاديث مشكاة المصابيح (١/ ٨١).

(٣) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني، أبو عمرو السبيعي، الكوفي الإمام القدوة، الحافظ الحجة، أخو الحافظ إسرائيل بن يونس، أخرج له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة =

إليه من كيف وكيف»[١].

وقال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معالم السنن: «وفيه كراهية التعمق والتكلف فيما لا حاجة للإنسان إليه من المسائل، ووجوب التوقف عما لا علم للمسؤول به»[٢].

ولا شك أن معرفة حقيقة كنه الله عَزَّ وَجَلَّ، وكيفية ذاته وصفاته، مما لا يحتاج إليه أحد، ولا يتوقف الإيمان به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على معرفة كيفية ذاته وصفاته، فالبحث في ذلك من التعمق والتكلف فيما لا حاجة للإنسان إليه، فوجب التوقف عما لا علم للإنسان به، ولا يمكنه أن يحيط به بحال من الأحوال.

وحديث الوسوسة معروف، وهو أن الصحابة رضوان الله عليهم قالوا للنبي ﷺ: «إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ». فقال النبي ﷺ: «**أَوَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟**». قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «**ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ**»[٣].

فالذي وجدوه هو ضيق الصدر وتعاظم واستكبار هذا الأمر؛ لأنهم قالوا: «إن أحدنا ليجد في نفسه ما لَئِنْ يَخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به»؛ فقال النبي ﷺ: «**ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ**».

فضيق الصدر دليل على قوة الإيمان، ودليل على أن هذا خاطر يَمر من خواطر الشيطان؛ وعلاجه: أن يقطعه، وأن يستعيذ الإنسان من الشيطان الرجيم، والله تعالى يقول: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

فالشيطان دائم الوسوسة لابن آدم، فعليه أن يعود إلى حِصن الإيمان، وإلى العقيدة الصحيحة ليستمسك بها ويلجأ إليها؛ فهي النجاة والمخرج من هذه الوساوس.

وفي الحديث الآخر يقول النبي ﷺ: «**يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ اللهَ؟**»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ باللهِ وَلْيَنْتَهِ**»[٤]؛ أي: لينتهِ عن التفكير في هذه الخطرات الشيطانية، وليستعذ بالله عَزَّ وَجَلَّ من هذا الخاطر ولا يسترسل في التفكير فيه.

= ١٨٧هـ. انظر ترجمته في: السير (٨/ ٤٨٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٧١).

(١) أورده ابن بطة في الإبانة (١/ ٤٠١).

(٢) معالم السنن (٥/ ٢٥٠).

(٣) صحيح مسلم، برقم (١٣٢).

(٤) صحيح البخاري، برقم (٣٢٧٦)، ومسلم، رقم (١٣٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٥﴾ «واعلم أن الهوام والسِّباع والدواب كلها، نحو الذر [والذباب] والنمل كلها مأمورة، لا يعملون شيئًا إلا بإذن الله تبارك وتعالى».

الشرح

هذه المسألة مرتبطة بما بعدها ويأتي لها لواحق؛ لأنها متعلقة بباب القدر، فجميع الخلق مربوبون لله واقعون تحت قدرته ومشيئته لا يخرجون عن ذلك بأي حال من الأحوال.

ما يتعلق بالإيمان بالقدر خيره وشره، وهو أصلٌ مِن أُصول اعتقادِ أهل السُّنَّة والجَمَاعَة، وركنٌ مِن أركان الإيمان.

قال العلَّامة ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ أهمَّ ما يَجب معرفتُه على المُكَلَّف النَّبيل فضلًا عن الفاضل الجليل ما وَرَدَ في القضاء والقَدَر والحِكمة والتَّعليل، فهو مِن أَسْنَى المقاصد، والإيمانُ به قُطْب رَحَى التَّوحيد ونِظامه، ومبدأُ الدِّين المُبين وخِتامه، فهو أحدُ أركان الإيمان وقاعدة أساس الإحسان التي يَرجع إليها ويَدور في جميع تصاريفه عليها، فالعدلُ قِوَام المُلك، والحِكمة مَظهر الحمد، والتَّوحيد مُتضمن لنهاية الحِكمة وكمال النِّعمة، ولا إلٰه إلا الله وحده لا شريكَ له، له المُلك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير؛ فبالقدرة والحكمة ظَهر خَلْقُه وشَرعه المُبين؛ ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤]»[(١)].

والقَدَر في اللغة: مَصدر قَدَرْتُ الشَّيء، إذا أَحطتُ بمقداره.

وهو عند أهل السُّنَّة والجَمَاعَة: قُدرة الله وعِلمه ومَشيئته وخَلقه وكتابته، فلا تتحرك ذَرَّةٌ فما فوقها إلا بمشيئته وعِلمه وقُدرته[(٢)].

ومن أدلة القَدَر:

(١) مُقَدِّمة كتابه شِفاء العَليل (ص٣).

(٢) انظر: شفاء العليل لابن القيِّم (ص١١٤).

قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله ﷻ: ﴿فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ ٣٧﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله ﷷ: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ٢﴾ [الفلق: ١ ـ ٢].

وحديثُ جِبريل لمَّا سأل رسولَ الله ﷺ عن الإيمان، فقال له رسولُ الله ﷺ: **«أن تُؤمن باللهِ ومَلائكته وكُتُبه ورُسله واليوم الآخر، وتُؤمن بالقَدَر؛ خَيره وشَرِّه»**[1].



(١) أخرجه البخاري، رقم (٥٠)، ومسلم، رقم (٨).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٦﴾ «والإيمان بأن الله ـ تبارك وتعالى ـ قد علم ما كان من أول الدهر، وما لم يكن مما هو كائن، أحصاه وعدَّه عدًّا، ومن قال: إنه لا يعلم ما كان وما هو كائن فقد كفر بالله العظيم».

الشرح

فنحن نعلم أن ما في هذا الكون مُسَخَّرٌ ومخلوقٌ من الله سبحانه وتعالى، فالله عز وجل كما قال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، فنحن نؤمن بأن الإيمان بالقدر ركنٌ من أركان الإيمان، والقدر له أربع مراتب:

المرتبة الأولى: العلم.

المرتبة الثانية: الكتابة.

المرتبة الثالثة: المشيئة.

المرتبة الرابعة: الخلق.

* **فالمرتبة الأولى: مرتبة العلم.**

فيجب أن تعلم وتوقن بأن الله سبحانه وتعالى علم الأشياء قبل خلقها، وعلم ما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، فالله سبحانه وتعالى قد أحاط بكل شيءٍ علمًا، ولذلك، لما ذكر الله تعالى الخلق استدل به على العلم والقدرة: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، ثم قال بعدها: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾.

فتأمل السياق في الحديث عن الخلق، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] هذا حديث عن الخلق، لكنه دلالة على أمرين، هما؟ ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، فالخلق دليل على القدر، فكيف يخلق من لا يقدر، فهل الذي لا يقدر يستطيع أن يخلق؟ فبما أنه هو الخالق فهو قادر، وكيف يخلق ما لا يعلم؟ فبالتالي، استشهد بخلقه على قدرته وعلى علمه، لذلك قال: ﴿لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾﴾.

فالله سبحانه وتعالى علم الأشياء قبل خلقها، وهو سبحانه وتعالى يعلم ما سيكون؛ بل ما لم يكن لو كان كيف يكون، فالله سبحانه وتعالى عندما ذكر أصحاب النار قال عنهم: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، فلو أُخرج أهل النار من النار وعادوا إلى الدنيا لعادوا إلى كفرهم.

فإذًا، يعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون، فعلمه سبحانه وتعالى محيطٌ بكل شيء، وكان أول من أنكره القدرية فأنكروا علم الله السابق، فزعم القدرية الأوائل أن الله سبحانه وتعالى لا يعلم الأشياء قبل وقوعها، فهذا أول حال القدرية، ثم إن القدرية بعد ذلك تراجعوا عن إنكار العلم السابق وأثبتوا العلم السابق، ولكن أنكروا قدرة الله في فعل العبد، فالله سبحانه وتعالى علم الأشياء قبل كونها.

* وأما المرتبة الثانية: **فهي أن الله كتب ذلك في اللوح المحفوظ.**

فعندما خلق الله القلم قال له: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: اكتب كل شيء، فأمره بكتابة كل شيء، كما ورد في حديث عبادة بن الصامت قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، قال: رب ماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**». الحديث[1].

* والمرتبة الثالثة: **المشيئة**؛ فالله سبحانه وتعالى كما قال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [النازعات: ٣٠]، فمشيئة الله عز وجل نافذة وتامة وواقعة ولا يقع في هذا الكون ما لا يشاء سبحانه وتعالى.

* والمرتبة الرابعة: **الخلق**؛ كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وكما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، فهو سبحانه وتعالى خالق الأشياء.

فإذًا لا بد أن نؤمن بأن من مراتب القدر العلم السابق، وأن الله سبحانه وتعالى أحاط بكل شيءٍ علمًا، فلا بد من الإيقان بذلك واعتقاد ذلك، وأن الذي قال إن الله لا يعلم، فقد كفر بالله العظيم.

وأما أنواع التقدير:

فقد ذكر ابنُ القيِّم **أقسامَ التَّقدير الخمسة**، وأَوْضَحها بأدلَّتِها، وهي باختصار:

التقدير الأول: تقدير المَقادير قبل خَلق السَّماوات والأرض، وهو التقدير العام الشَّامل لكل شيءٍ في اللوح المحفوظ، وقد سبق ذِكر بعض الأدلة عليه.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٥/ ٣١٧). وأبو داود في سننه (٥/ ٧٦، رقم٤٧٠٠). والترمذي في سننه (٥/ ٤٢٤، رقم٣٣١٩).

التقدير الثاني: تقدير الرَّبِّ - تبارك وتعالى - شقاوة العِباد وسَعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خَلْقِهم، وهو تقديرٌ ثَان بعد التقدير الأَوَّل، فعن عِمران بن حُصين قال: «قيل: يا رسول الله، عُلِمَ أهلُ الجَنَّة من أهل النَّار؟ فقال: «**نَعَمْ**». قيل: فَفِيم يعملُ العاملون؟ قال: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ له**»»[1].

التقدير الثالث: المُتَعَلِّق بالجنين وهو في بطن أُمِّه، وهو تقدير شقاوته وسعادته ورزقه وأجله وعمله؛ فعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حَدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهو الصَّادقُ المَصدوقُ: «**إنَّ أحدَكم ليُجمع خَلْقُه في بَطن أُمِّه أربعين يومًا، ثُمَّ يكون في ذلك علقةً مثل ذلك، ثُمَّ يكون في ذلك مُضغةً مثل ذلك، ثُمَّ يُرسل اللهُ إليه المَلك؛ فيَنفخ فيه الرُّوح، ويُؤمر بأربع كلماتٍ؛ بكتبِ رزقِه وأجلِه وعملِه وشقي أو سعيد، فوالذي لا إلهَ غيرُه، إنَّ أحدَكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتَّى ما يكون بينه وبينها إلَّا ذراع فيَسبق عليه الكتابُ فيَعمل بعملِ أهل النار فيدخلها، وإنَّ أحدَكم لَيعمل بعمل أهلِ النَّار حتى ما يكون بينه وبينها إلَّا ذِراع فيَسبق عليه الكتابُ فيَعمل بعمل أهلِ الجَنَّة فيَدخلها**»[2].

التقدير الرابع: التقدير في ليلة القَدْر؛ قال الله تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾﴾ [الدخان: ١ - ٥].

قال أبو عبد الرَّحمن السُّلَمِيُّ: «يُقَدِّر أمرَ السَّنَة كلها في ليلة القَدْر»، وهذا هو الصَّحيح: أنَّ القَدْر مَصدر قَدَرَ الشيء يَقْدُرُه قَدْرًا، فهي ليلة الحُكم والتقدير.

التقدير الخامس: التقدير اليومي؛ قال تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٩].

قال مجاهدٌ والكلبيُّ وعُبيد بن عمير وأبو ميسرة وعطاء ومقاتل: «مِن شأنِه: أن يُحيي ويُميت، ويَرزق ويَمنع، ويَنصر، ويُعزُّ ويُذلُّ، ويَفك عانيًا، ويَشفي مريضًا، ويجيب داعيًا، ويُعطي سائلًا، ويَتوب على قوم، ويكشف كربًا، ويَغفر ذنبًا، ويضع أقوامًا، ويَرفع آخرين. دخل كلامُ بعضهم في بعضٍ...».

إلى أن **قال ابن القَيِّم** رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهذا تقديرٌ يوميٌّ، والذي قبله تقديرٌ حَوْلِيٌّ، والذي قبلَه تقديرٌ عُمري عند تَعلُّق النَّفس به، والذي قبله كذلك عند أَوَّل تخليقه، وكونه

---
(١) أخرجه البخاري (٧٥٥١) ومسلم (٢٦٤٩) واللفظ له.
(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) ومسلم (٢٦٤٣).

مضغة، والذي قبله تقديرٌ سَابق على وجوده، لكن بعد خلق السماوات والأرض، والذي قبله تقديرٌ سابقٌ على خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكل واحد من هذه التقادير كالتفصيل من التقدير السابق، وفي ذلك الدليل على عِلم الرَّبِّ وقُدرته وحكمته، وزيادة التعريف لملائكته وعباده المؤمنين بنفسِه وأسمائه»(١).

قال الإمامُ النَّوويّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أنَّ مَذهبَ أهلِ الحَقِّ إثباتُ القَدَر، ومعناه: أنَّ الله ـ تبارك وتعالى ـ قَدَّر الأشياء في القِدَم، وعَلِمَ ـ سبحانه ـ أنَّها ستقع في أوقاتٍ معلومة عنده عَزَّ وَجَلَّ، وعلى صفاتٍ مخصوصة؛ فهي تقع على حسب ما قَدَّرها عَزَّ وَجَلَّ، وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه عَزَّ وَجَلَّ لم يُقدِّرها، ولم يتقدم علمُه عَزَّ وَجَلَّ بها، وأنَّها مُستأنفة العلم؛ أي: إنَّما يَعلمها ـ سبحانه ـ بعد وقوعِها، وكذبوا على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وجَلَّ عن أقوالهم الباطلة علوًّا كبيرًا.

وسُمِّيت هذه الفرقةُ قدريَّة؛ لإنكارهم القَدَر؛ قال أصحابُ المَقالات من المُتكلِّمين: وقد انقرضت القدريةُ القائلون بهذا القول الشَّنيع الباطل، ولم يَبق أحدٌ من أهل القِبلة عليه، وصارت القدريةُ في الأزمان المتأخرة تَعتقد إثبات القَدَر، لكن يقولون: الخير من الله، والشَّرُّ مِن غيره»(٢).



(١) شفاء العليل (ص٣١ ـ ٤٩).

(٢) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٤).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٤٧ «ولا نكاح إلا بولي وشاهدَي عدل وصداق» قلَّ أو كثر، ومن لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له».

الشرح

أشار المصنف هنا إلى حديث: «**لا يحلُّ نكاحُ إلا بوليٍّ وصداقٍ وشاهدَي عدلٍ**»[(١)].

وقد تضمَّن الحديث بعض شروط عقد النكاح، وهي:

١ ـ الولي.

٢ ـ وشاهدان عدل.

٣ ـ والصداق الذي هو المهر.

ولعقد النكاح مجموعةٌ من الأركان التي لا يَنعقد إلا بها، وقد اختلف الفقهاء في عدد تلك الأركان، فمنهم من جعلها ركنًا واحدًا، ومنهم من جعلها أكثر من ذلك. ومن تلك الأركان:

صِيغَة العقد: وهو الرُّكنُ الوحيد المُجمَع عليه بين فقهاء المذاهب بما فيهم: أبو حنيفة، وتَتَكوَّنُ الصّيغة من الإيجاب والقَبول؛

فالإيجاب: هو ما يَصدر من العاقد الأول، سواء كان الزوج أو الزوجة أو وليّاهما أو وكيلاهما.

والقَبول: هو ما يصدر من العاقد الثّاني كذلك، وهما فيهما سواء، ويتحقّق الإيجاب والقبول باللّفظ، أي الكلام الذي به يَدلّ ويُعبّر فيه العاقد عن رغبته من إجراء العقد[(٢)].

---

(١) سنن البيهقي، رقم (١٣٧٢٠)، وقال الألباني، في إرواء الغليل، عن الحسن البصري، الصفحة أو الرقم: (٦/ ٢٦٠): مرسل ورجاله ثقات رجال مسلم.

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته لوهبة الزحيلي (الطبعة الرابعة)، دمشق: دار الفكر، صفحة ٢٩٤٣، جزء ٤. بتصرّف.

المَهر أو الصَّداق: وهو رُكنٌ من أركان عقد النّكاح عند الجمهور، وشرطٌ له عند الحنفيّة، والدّليل عليه القرآن والسُّنة النبوية والإجماع.

ودليله من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ﴾ [النساء: ٤].

وأما السُّنّة: فقول الرّسول عليه الصّلاة والسّلام: «**الْتمسْ ولَو خاتمًا مِن حديدٍ**»(١)، وذلك يَدُلُّ على اشتراطه، كما قال الرّسول عليه الصّلاة والسّلام: «**لا يحلُّ نكاحٌ إلا بوليٍّ وصداقٍ وشاهدَي عدلٍ**»(٢).

وأما الإجماع: فقد انعقد الإجماع على ذلك، فلا يَجوز التّراضي على إسقاط المهر من العقد(٣).

العاقِدان: وهما الزَّوج والزّوجة، وكلٌّ منهما ركنٌ مُستقلٌّ بذاته، فلا ينعقد الزّواج بأحدهما فقط إلا إن وُجِد الآخر، ويُشترَطُ في الزّوجة أن تكون خاليةً من مَوانِع الزواج الشرعيّة، ومنها مثلًا أن تَكون مُتزَوِّجة بغيره، أو مُعْتَدَّة من طلاق لغيره، أو مُطلَّقة منه ثلاث طلقات ما لم تُحلَّل، أو مُرتَدة، أو مَجوسية، أو وثَنِيَّة، أو أَمَة (عَبْدَةً) والنَّاكِحُ حُر، أو تكونَ مَحْرَمًا له، أو زوجةً خامِسَة، أو يَكونَ مُتزوِّجًا بأختِها وغيرها ممّن لا يجمع بينه وبينها، أو تكون مُحْرِمَةً بحجّ أو عمرة(٤).

الشُّهود: فلا يَنْعَقِدُ النِّكاح إلا بِحُضُور شاهدين من الرجال أو بحضور رجلٍ وامرأتين، ويشترط فيهما أن يكونا مُسلمين بالِغين عاقِلين حُرَّيْن عدلَين سَميعَيْن بَصيرَين عارِفَين لِسان المُتعاقِدَيْن(٥).

الوَلِيّ: فَلَا يَصح النِّكاح إلّا بولِي، لقَوْله تَعالَى: ﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقيل: إن هذه الآية؛ سبب نزولها: «أن أختَ مَعقِلِ بنِ يَسارٍ طلَّقَها زوجُها، فتَركها حتى انقضَتْ عِدَّتُها فخطَبها، فأبى مَعقِلٌ، فنزلَتْ: ﴿فَلَا

---

(١) صحيح البخاري، رقم (٥١٣٥).

(٢) سنن البيهقي، رقم (١٣٧٢٠)، وقال الألباني، في إرواء الغليل، عن الحسن البصري، الصفحة أو الرقم: (٦/ ٢٦٠): مرسل ورجاله ثقات رجال مسلم.

(٣) روضة المستبين في شرح كتاب التلقين لأبي محمد القرشي (الطبعة الأولى)، صفحة ٧٤٤، جزء ١. بتصرّف.

(٤) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (الطبعة الثالثة)، بيروت: المكتب الإسلامي، صفحة ٤٣، جزء ٧. بتصرّف.

(٥) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (الطبعة الثالثة)، بيروت: المكتب الإسلامي، صفحة ٤٣، جزء ٧. بتصرّف.

تَعۡضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحۡنَ أَزۡوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]»[١]. وَعَن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النَّبي ﷺ قَالَ: «**أَيّمَا امْرَأَة نَكَحَت بِغَيْر إِذن وَليهَا فنكاحها بَاطِل ـ ثَلَاثًا ـ**»[٢]. فَلَا تَصِحُّ عبارَة الْمَرْأَة فِي عقد الزواج سواءٌ كان ذلك إِيجَابًا أم قبولًا، فَلَا يجوز للمرأة البكر أن تزوّج نَفسهَا بنفسها حتى إن أذن لها الولي بذلك، وَلَا يجوز أن يزوّجها أحد غير وليها لَا بولَايَة وَلَا بوكالة[٣].

والوَليُّ لُغةً: هو القَريبُ، مِنَ الوَلْي، وهو القُربُ، ووَلِيَ الأمرَ: إذا قام به، وتولَّى الأمرَ؛ أي: تقلَّده، وتولَّى فُلانًا: اتَّخذه وليًّا[٤].

والوَليُّ اصْطِلاحًا: مَن له ولايةُ التصرُّفِ في المالِ والنَّفسِ جَميعًا[٥].

وقول المصنف: «**ومن لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا ولي له**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا رضيت رجلًا، وكان كفئًا لها، وجب على وليها ـ كالأب ثم الأخ ثم العم ـ أن يزوجها به، فإن عضلها أو امتنع عن تزويجها زوجها الولي الأبعد منه، أو الحاكم بغير إذنه باتفاق العلماء، فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه، ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفئًا باتفاق الأئمة، وإنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلمة الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لغرض، لا لمصلحة المرأة، ويكرهونها على ذلك أو يخجلونها حتى تفعل، ويعضلونها عن نكاح من يكون كفئًا لها لعداوة أو غرض، وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والعدوان، وهو مما حرمه الله ورسوله ﷺ، واتفق المسلمون على تحريمه، وأوجب الله على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحتهن، لا في أهوائهم، كسائر الأولياء والوكلاء ممن تصرَّف لغيره، فإنه يقصد مصلحة من تصرَّف له، لا يقصد هواه، فإن هذا من الأمانة التي أمر الله أن تؤدى إلى أهلها، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النساء: ٥٨]»[٦].

---

(١) صحيح البخاري، رقم (٤٥٢٩).

(٢) رواه أبو داود (٢٠٨٣)، والترمذي (١١٢٧) وحسنه، وابن ماجه (١٨٧٩)، وصححه ابن حبان (٤٠٧٤).

(٣) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار لأبي بكر الحسيني (الطبعة الأولى)، دمشق: دار الخير، (١/٢٥٦) بتصرّف.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (١٥/٣٢٣)، لسان العرب لابن منظور (١٥/٤٠٧، ٤١١).

(٥) المبسوط للسرخسي (٤/١٩٦).

(٦) مجموع الفتاوى (٣٢/٥٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٨﴾ «وإذا طلَّق الرجل امرأته ثلاثًا فقد حرُمت عليه، ولا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره».

الشرح

ثم ذكر قول جمهور العلماء في مسألة الطلاق أن من طلق امرأته ثلاثا حرُمت عليه، ولا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره.

* وتعريف الطلاق:

يُعرّف الطلاق لغةً بما يأتي:

- التحرّر من الشيء والتحلّل منه: وجمعه: أطلاق، والفعل منه: طَلَقَ، فيُقال: طلق المسجون؛ أي تحرّر من القيد، وطُلّقت المرأة من زوجها؛ أي تحلّلت منه، وخرجت عن عصمته.
- الانشراح والبسط والعطاء: وذلك حين يُقال: طلق يده بالخير؛ أي بسطها وبذلها للعطاء، وطلقه مالًا؛ أي أعطاه إياه.

ويُعرّف الطلاق اصطلاحًا بأنّه: إزالة عقد النكاح بلفظٍ مخصوصٍ، أو بكلّ لفظٍ يدل عليه.

والنكاح الذي يُعتبر به الطلاق هو النكاح الذي وقع صحيحًا بكلّ شروطه وأركانه، والأصل فيه أن يكون بيد الزوج وحده، ولذلك جاء في بعض تعاريف الطلاق أنّه قطع النكاح بإرادة الزوج، ويصحّ أن يُنيب ويوكّل غيره بالطلاق، ويصحّ دون إنابةٍ، وذلك للقاضي وحده[(١)]، وتحصل الفُرقة بين الزوجين بالخلع أيضًا بناءً على طلب الزوجة أو وليّها إن لم تستطع الاستمرار في علاقتها مع زوجها بالنظر إلى الضوابط المحدّدة والمقرّرة[(٢)]، كما قد يقع التفريق بين الزوجين من قِبل القاضي بناءً

---

(١) انظر: الموسوعة الفقهية (الطبعة الأولى)، الكويت: دار الصفوة، صفحة ٥، جزء ٢٩. بتصرّف.

(٢) انظر: الخلع تعريفه وطريقته لمحمد صالح المنجد: www.islamqa.info، اطّلع عليه بتاريخ =

على عدّة شروطٍ واعتباراتٍ[(١)].

أنواع الطلاق:

قسّم الفقهاء الطلاق إلى عدة أنواع؛ وذلك بعدّة اعتباراتٍ، وتفصيل ذلك فيما يأتي[(٢)]:

باعتبار الحِلّ والحُرمة، يُقسم الطلاق من حيث موافقته للسنة وعدم موافقته إلى طلاقٍ سني وطلاقٍ بدعيّ، وفيما يأتي تفصيل كلّ واحدٍ منهما[(٣)]:

الطلاق السنيّ: وهو الطلاق الذي يقع وفق الضوابط والشروط التي وضعها الإسلام، وهذه الشروط هي: أن يقع بطلقةٍ واحدةٍ، وفي طُهرٍ لم يُجامع الرجل فيه زوجته، وتكمُن الحكمة من هذه الشروط بإعطاء الزوج فرصةً لمراجعة زوجته؛ فيطلّقها مرةً يعقبها رجعة، وأمّا الحكمة من عدم طلاقها حين الحيض؛ لئلا تطول مدة العدة عليها، إذ إنّ مدة الحيض لا تُحسب من العدة، فيكون الطلاق إضرارًا بالزوجة، والدليل على طلاق السنة قول الله ـ تعالى ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، كما حُرّم طلاق الرجل لزوجته في الطهر الذي جامعها فيه؛ إذ إنّها لا تعلم إن كانت حاملًا أم لا، وبالتالي، فإنّها لا تعلم إن كانت ستعتدّ بالأقراء أم بوضع الحمل.

الطلاق البدعي: وهو الطلاق المُخالف للضوابط والشروط التي وضعها الشارع للطلاق؛ كأن يطلق الرجل زوجته ثلاثًا بلفظٍ واحدٍ، أو مُتفرقات ولكن في مجلسٍ واحدٍ، أو كأن يُطلّقها حال الحيض أو النفاس، أو في طهر جامعها فيه، وقد أجمع العلماء على تحريم هذا النوع من الطلاق، وأنّ صاحبه آثم، وقد اختلف الفقهاء في وقوعه، وذهبوا في ذلك إلى قولين:

القول الأول: ذهب الجمهور من العلماء إلى وقوع الطلاق البدعي، واستدلّوا بعموم الآيات التي تتحدّث عن الطلاق، وقالوا بأنّ العموم يشمل الطلاق البدعي، واستدلوا أيضًا بأمر النبي ﷺ لابن عمر أن يراجع زوجته التي طلّقها وهي حائض.

القول الثاني: ذهب كلٌّ من عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وطاووس وابن تيمية وابن القيم والظاهرية إلى عدم وقوع الطلاق البدعي، واستدلّوا بأن عموم

= ٢/ ١٠/ ٢٠١٩. بتصرّف.

(١) قانون الأحوال الشخصية: www.aliftaa.jo، اطّلع عليه بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠١٩. بتصرّف.

(٢) أقسام الطلاق، لفارس العزاوي: www.alukah.net، اطّلع عليه بتاريخ (٢١/ ٩/ ٢٠١٩).

(٣) فقه السنة لسيد سابق (الطبعة الأولى)، القاهرة: دار الحديث (ص٦٣٩/ ٦٤٠).

الآيات التي تتحدث عن الطلاق لا يشملها الطلاق البدعي؛ لأنّه ليس من الطلاق الذي أذن الله به، بل أمر بخلافه.

باعتبار الرجعة وعدمها يحرص الإسلام على حفظ العلاقة الزوجية واستمرارها، وفي حال الطلاق، فقد أذن الله للرجل بأن يُراجع امرأته ويردّها إلى عصمته في بعض الحالات.

وفيما يأتي تفصيل أنواع الطلاق باعتبار الرجعة وعدمها[١]:

الطلاق الرجعي: وهو الطلاق الذي يجوز معه للزوج أن يُرجع زوجته إلى عصمته خلال فترة العدة بعد الطلقة الأولى والثانية دون عقدٍ جديدٍ[٢].

الطلاق البائن: وهو الطلاق الذي يرفع قيد النكاح على الفور، وتترتب عليه آثار الطلاق في الحال، ويُقسم إلى:

طلاق بائن بينونة صغرى: وهو الطلاق الذي يقع بعد انتهاء عدة الطلقة الأولى أو الطلقة الثانية، ويكون الرجوع بعد الطلاق البائن بينونة صغرى بعقدٍ جديدٍ.

طلاق بائن بينونة كبرى: وهو الطلاق الذي يقع بعد الطلقة الثالثة، ولا يحلّ للزوج مُراجعة زوجته إلّا بعد مُضي العدة، وزواجها برجلٍ غيره وانفصالها عنه بموتٍ أو طلاقٍ، ثُم انقضاء عدّتها، فإذا حصل ذلك جاز للزوج الأول الرجوع إليها بعقدٍ جديدٍ، لقول الله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ وَتِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ٢٣٠﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وممّا يترتب على المرأة بسبب الفُرقة بينها وبين زوجها العدة الواجبة بأدلة الكتاب والسنة والإجماع، فمن الكتاب قول الله: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وأمّا من السنة فقول النبي عليه الصلاة والسلام: «**لا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ باللَّهِ واليَومِ الآخِرِ، تُحِدُّ علَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إلَّا علَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْرًا**»[٣].



(١) الموسوعة الفقهية (الطبعة الأولى)، الكويت: دار الصفوة، صفحة (٢٩ ـ ٣٠)، جزء ٢٩. بتصرّف.

(٢) الطلاق الرجعي والبائن: www.al-eman.com، اطّلع عليه بتاريخ ٢/ ١٠/ ٢٠١٩. بتصرّف.

(٣) صحيح البخاري، رقم (١٢٨١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٤٩﴾ «ولا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ويشهد أن محمدًا رسول الله عبده ورسوله إلا بإحدى ثلاث: زانٍ بعد إحصان، أو مرتد بعد إيمان، أو قتل نفسًا مؤمنة [بغير حق] فيقتل به، وما سوى ذلك فدم المسلم على المسلم حرام [أبدًا] حتى تقوم الساعة».

الشرح

لِما ورد في الحديث عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يحل دم امرئٍ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاثٍ: الثيب الزاني، والنفس بالنَّفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»(١).

وهذا الحديث قاعدة من قواعد الدين الحنيف الذي يقرر حفظ نفس المسلم من الهلاك إلا عندما يرتكب جريمة الزنا أو القتل والردة، بأسلوب رادع زاجر(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي رحمه الله: وهو من القواعد الخطيرة؛ لتعلقه بأخطر الأشياء، وهو الدماء، وبيان ما يحل منها وما لا يحل، وإن الأصل فيها العصمة، وهو كذلك عقلًا؛ لأنه مجبول على محبة بقاء الصور الإنسانية المخلوقة في أحسن تقويم(٣).

وقوله في الحديث: «**لا يحل دم امرئٍ مسلم**»؛ أي: لا يجوز إراقته، والحكم شامل للرجال والنساء، كما لا يجوز قتل مسلم بشبهة أو اختلاف رأي، كما قال القرطبي رحمه الله: «ودماء المسلمين محظورة لا تستباح إلا بيقين، ولا يقين مع الاختلاف»(٤)؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١].

«**إلا بإحدى ثلاثٍ**»؛ أي: خصال ثلاث.

«**الثيب الزاني**»: وهو من تزوج ووطئ في نكاح صحيح، وزنا بعد ذلك، سواءٌ

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٨٧٨)، وصحيح مسلم، برقم (١٦٧٦).
(٢) الإلمام (٣٣٤).
(٣) فتح المبين (١٣٣).
(٤) تفسير القرطبي (٢/ ٣٤).

أكان ذكرًا أم أنثى، إذا كان بالغًا عاقلًا حرًّا، وعقوبته الرجم، وهو الرمي بالحجارة حتى الموت؛ لأنه مشروع في حقه، وقد رجم نبي الله ﷺ ماعزًا والغامدية، وكذا اليهوديين.

«**والنفس بالنفس**»؛ أي: تقتل النفس في مقابلة النفس؛ أي: قصاصًا بشرطه؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ويستدل به ـ؛ أي: الحديث ـ أصحاب أبي حنيفة ـ رضي الله عنهم ـ في قولهم ـ: يقتل المسلم بالذمي، ويقتل الحر بالعبد(١).

«**التارك لدينه**»؛ أي: المرتد عنه لغير الإسلام فيقتل، ما لم يعُدْ إلى الإسلام؛ لقوله ﷺ: «**من بدَّل دِينه، فاقتلوه**»(٢)، ولأن العلة التبديل، وقد وجد.

فائدة: «استدل كثير من العلماء بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها؛ لكونه ليس من هؤلاء الثلاثة، أما ابن القيم رحمه الله فقال: إن هذا الحديث حجة في قتل تارك الصلاة، فإن تارك الصلاة تارك لدينه؛ فالصلاة ركن الدين الأعظم، لا سيما إذا قلنا: إنه كافر، فقد ترك دينه بالكلية»(٣).

«**المفارق للجماعة**»؛ أي: المفارق لجماعة المسلمين بترك دينه، فهي صفة موضحة ومؤكدة؛ لأن من ترك دين الإسلام، لم يعد يتقيد بشيء مما عليه جماعة المسلمين.



---

(١) شرح مسلم للنووي (١١/ ١٣٧ ح١٦٧٦).
(٢) رواه البخاري (٢/ ٣٦٣ ح٣٠١٧).
(٣) توضيح الأحكام (٥/ ١٧١)، الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (٣٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:.

﴿٥٠﴾ «وكل شيء مما أوجب الله عليه الفناء يفنى، إلا الجنة والنار والعرش والكرسي واللوح والقلم والصُّوْر، ليس يفنى شيء من هذا أبدًا، ثم يبعث الله الخلق على ما ماتوا عليه يوم القيامة، فيحاسبهم بما شاء، فريق في الجنة وفريق في السعير، ويقول لسائر الخلق ممن لم يخلق للبقاء كونوا ترابًا».

الشرح

قول المصنف: **«وكل شيء مما أوجب الله عليه الفناء يفنى، إلا الجنة والنار والعرش والكرسي واللوح والقلم والصُّوْر، ليس يفنى شيء من هذا أبدًا»**.

قال الله ﷻ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٦-٢٧]، فالله ﷻ كتب الفناء، لكن هذا الفناء لا يقع على كل الخلق، وإنما هناك من الخلق ما لم يكتب الله ﷻ عليه الفناء، من ذلك: الجنة، والنار، والعرش، والكرسي، واللوح، والقلم، والصُّور، فهذه لا تفنى، هذه مستثناة من الفناء، وبقية المخلوقات تفنى ويتم تبديل السموات والأرض كما هو وارد في النصوص.

فقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى كالجنة والنار والعرش[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما العرش فلم يكن داخلًا فيما خلقه في الأيام الستة ولا يشقه ويفطره؛ بل الأحاديث المشهورة دلت على ما دل عليه القرآن من بقاء العرش، فقد ثبت في الصحيح أن جنة عدن سقفها عرش الرحمٰن، قال ﷺ: **«إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أعلى الجنة وأوسط الجنة وفوقه عرش الرحمٰن»**»[٢].

وقد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في المراد بالمستثنى في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُم

---

(١) الفتاوى (١٨/ ٣٠٧). (٢) نقض التأسيس (١/ ١٥٥).

قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾ [الزمر: ٦٨] إلى أقوال كثيرة، وقد ذكرها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (فتح الباري) بقوله:

«وحاصل ما جاء في ذلك عشرة أقوال:

الأول: أنهم الموتى كلهم لكونهم لا إحساس لهم فلا يصعقون، وإلى هذا جنح القرطبي في (المفهم) وفيه ما فيه، ومستنده أنه لم يرد في تعيينهم خبر صحيح، وتعقبه صاحبه القرطبي في (التذكرة)، فقال: قد صح فيه حديث أبي هريرة.

الثاني: وفي الزهد لهناد بن السري عن سعيد بن جبير موقوفًا: (هم الشهداء)، وسنده إلى سعيد صحيح وهذا هو القول الثاني.

الثالث: الأنبياء، وإلى ذلك جنح البيهقي في تأويل الحديث في تجويزه أن يكون موسى ممن استثنى الله، قال: ووجهه عندي أنهم أحياء عند ربهم كالشهداء، فإذا نفخ في الصور النفخة الأولى صعقوا، ثم لا يكون ذلك موتًا في جميع معانيه إلا في ذهاب الاستشعار، وقد جوز النبي ﷺ أن يكون موسى ممن استثنى الله، فإن كان منهم فإنه لا يذهب استشعاره في تلك الحالة بسبب ما وقع له في صعقة الطور.

ثم ذكر أثر سعيد بن جبير في الشهداء وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أنه سأل جبريل عن هذه الآية: من الذين لم يشأ الله أن يصعقوا؟ قال: هم شهداء الله عَزَّوَجَلَّ»[1]، صححه الحاكم ورواته ثقات ورجحه الطبري.

الرابع: قال يحيى بن سلام في تفسيره: «بلغني أن آخر من يبقى جبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت، ثم يموت الثلاثة ثم يقول الله لملك الموت: مت، فيموت».
قلت: وجاء نحو هذا مسندًا في حديث أنس، أخرجه البيهقي وابن مردويه بلفظ: «**فكان ممن استثنى الله ثلاثة: جبريل وميكائيل وملك الموت**» الحديث، وسنده ضعيف.

وأخرج الطبري بسند صحيح عن إسماعيل ووصله إسماعيل بن أبي زياد الشامي في تفسيره عن ابن عباس مثل يحيى بن سلام ونحوه عن سعيد بن المسيب، أخرجه الطبري، وزاد: «**ليس فيهم حملة العرش لأنهم فوق السماوات**».

الخامس: يمكن أن يؤخذ مما في الرابع.

السادس: الأربعة المذكورون وحملة العرش، وقع ذلك في حديث أبي هريرة

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٧٧)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي في «التلخيص»: صحيح على شرط البخاري ومسلم. وقال ابن الملقن في «شرح البخاري» (٢٩/ ٦١٧): إسناده صحيح. وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٣٧٨): رواته ثقات.

الطويل المعروف بحديث الصُّوْر، وقد تقدمت الإشارة إليه وأن سنده ضعيف مضطرب، وعن كعب الأحبار نحوه، وقال: هم اثنا عشر، أخرجه ابن أبي حاتم، وأخرجه البيهقي من طريق زيد بن أسلم مقطوعًا ورجاله ثقات.

وجمع في حديث الصور بين هذا القول وبين القول إنهم الشهداء، ففيه فقال أبو هريرة رضي الله عنه: يا رسول الله، فمن استثنى حين الفزع؟ قال: «**الشهداء**»، ثم ذكر نفخة الصعق على ما تقدم.

السابع: موسى عليه السلام وحده، أخرجه الطبري بسند ضعيف عن أنس وعن قتادة، وذكره الثعلبي عن جابر.

الثامن: الولدان الذين في الجنة والحور العين.

التاسع: هم وخزَّان الجنة والنار وما فيها من الحيات والعقارب، حكاهما الثعلبي عن الضحاك بن مزاحم.

العاشر: الملائكة كلهم، جزم به أبو محمد بن حزم في الملل والنحل، فقال: الملائكة أرواح لا أرواح فيها، فلا يموتون أصلًا.

وأما ما وقع عند الطبري بسند صحيح عن قتادة قال: قال الحسن: يستثني الله وما يدع أحدًا إلا أذاقه الموت، فيمكن أن يعد قولًا آخر.

قال البيهقي: «استضعف بعض أهل النظر أكثر هذه الأقوال؛ لأن الاستثناء وقع من سكان السماوات والأرض وهؤلاء ليسوا من سكانها؛ لأن العرش فوق السماوات فحَمَلَته ليسوا من سكانها، وجبريل وميكائيل من الصافِّين حول العرش، ولأن الجنة فوق السماوات، والجنة والنار عالَمان بانفرادهما خلقتا للبقاء».

ويدل على أن المستثنى غير الملائكة ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وصححه الحاكم من حديث لقيط بن عامر مطولًا وفيه: «يلبثون ما لبثتم ثم تبعث الصائحة، فلعمر إلهك ما تدع على ظهرها من أحد إلا مات حتى الملائكة الذين مع ربك»[(١)].

ولعل الذي تطمئن إليه النفس من هذه الأقوال هو ما ذكره الحسن رحمه الله: من أن الله سبحانه وتعالى يستثني، وهو أعلم بما استثناه.

---

(١) رواه أحمد في «المسند» (٤/ ١٢) (١٦٢٥١). قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ٧٢): غريب جدًا، وألفاظه في بعضها نكارة. وضعَّف إسناده الألباني في «تخريج كتاب السنة» (٦٣٦).

فقد يتناول الاستثناء هذه الأقوال جميعًا، وقد يتناول غيرها، ولا يمكن الجزم بكل من استثناه الله ﷻ، فإنه ﷷ قد ذكر ذلك على سبيل الإطلاق»[(١)].

«ولا يصار إلى بيان المبهمات إلا بقاطع»[(٢)]، فلا سبيل إلى العلم بذلك إلا عن طريق الخبر، إما من كتاب الله ﷷ، وإما عن طريق نبيه ﷺ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبكل حال، النبي ﷺ قد توقف في موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وهل هو داخل في الاستثناء فيمن استثناه أم لا؟

فإذا كان النبي ﷺ لم يخبر بكل من استثنى الله؛ لم يمكنا نحن أن نجزم بذلك، وصار هذا مثل العلم بوقت الساعة وأعيان الأنبياء، وأمثال ذلك مما لم يخبر به، وهذا العلم لا ينال إلا بالخبر، والله أعلم»[(٣)].

وعلى هذا، فالذي يظهر والله أعلم أن الملائكة عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ يموتون كما يموت غيرهم من الجن والإنس، أما المستثنى فعلمه عند الله[(٤)].



(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦١).
(٢) تفسير القاسمي: سورة الزمر (٦٨).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦١).
(٤) المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع لمجموعة مؤلفين ـ بتصرف ـ (ص٦٩٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥١﴾ «والإيمان بالقصاص يوم القيامة بين الخلق كلهم، بني آدم والسباع والهوام حتى للذرة من الذرة، حتى يأخذ الله لبعضهم من بعض؛ لأهل الجنة من أهل النار، وأهل النار من أهل الجنة، وأهل الجنة بعضهم من بعض، وأهل النار بعضهم من بعض».

الشرح

وهذه المسائل من مسائل اليوم الآخر فيما يتعلق في النفخ في الصور ثم بعد ذلك يُبعث الخلق على ما ماتوا عليه يوم القيامة، بحسب ما كان من حالهم في هذه الدنيا، ثم يكون الحساب بعد الحشر، وبعد أن يأذن الله ﷻ بالقضاء بين الخلائق بعد شفاعة النبي ﷺ في ذلك يبقى الناس إما فريق إلى الجنة وإما فريقٌ إلى السعير، فهناك فريق في الجنة وفريق في السعير، هذا مما كتب الله ﷻ عليهم الحساب.

أما الحيوانات ونحو ذلك فهذه كتب الله عليها الفناء، ولذلك، الكافر يوم القيامة يقول: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ۝٤٠﴾، يتمنى أن يكون ترابًا؛ لأن القصاص عندما يقتص الله ﷻ حتى للحيوانات من بعضها بعضًا فيُقتص حتى للشاة الجلحاء من الشاة القرناء؛ أي: الشاة التي ليس لها قرون يُقتص لها من الشاة التي لها قرون، فيؤخذ حق هذا من هذا، ثم بعد ذلك يكتب الله ﷻ على تلك الحيوانات أنها تكون ترابًا.

ويدخل بعد ذلك أن الجنة أو النار يدخلها المكلفون، وهم الإنس والجن، فالقصاص سيكون بين الخلائق كلهم، والله ﷻ يقتص لكل أحد من كل أحد بحسب ما عليه، ومعلوم أن القصاص بين الخلق إنما يكون في الحسنات والسيئات، فإذا كان للمسيء حسنات، إذا كان لهذا المسيء أو لهذا الإنسان الذي أساء على ذلك الإنسان حسنات أُخذ من حسناته.

إذا لم يكن له حسنات يؤخذ من سيئات المظلوم وتكون في ميزان ذلك الظالم، إلى أن يقتص للجميع، وقد يتحمل الله عزّ وجلّ عن بعض خلقه، يتحمل عنهم ﷻ شيئًا من ذلك، فيُبدل ذلك الأمر بحسنات، أو يُعطى ذلك الإنسان بما يزيل عنه تلك

المظلمة، فالقصاص واقع، ولذلك، معلومٌ أن أمر العباد كما قال العلماء: مبنيٌّ على التشاح، ما بينك وبين الله ﷿ مبني على العفو، وقد يعفو الله ﷿ عنك، أما ما بينك وبين العباد فإنه لا بد من القصاص.

ولذلك، احذر أشد الحذر أن تكون عليك مظلمة لمسلم، أو لأي إنسان، احذر أشد الحذر من الظلم، فالظلم ظلمات يوم القيامة، والله تعالى كما قال في الحديث القدسي: «**يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا**»[(١)]، ودائمًا الإنسان كما قال الله ﷻ في شأنه: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٦، ٧]، فقد يكون هناك مخدوم لديك، أو عامل لديك، أو موظف لديك، أو سائق لديك، أو نحو ذلك، فالنفس دائمًا تحمل الإنسان على الظلم.

﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّۚ﴾، النفس فيها حقها من الشح، وفيها حقها من الاستعلاء والظلم، ولذلك، على الإنسان أن يكون متفقدًا لنفسه في معاملته مع الآخرين، وإياك والظلم، فذلك العامل، أو ذلك السائق، أو تلك الخادمة، أو ذلك الموظف ونحو ذلك لضعفه وقلة حيلته لا يستطيع أن يرفع تلك المظلمة عن نفسه وقد يسكت، وقد يتأذى منك، من معاملتك، وبعد ذلك، تأتي يوم القيامة وإذا عليك من الأوزار والأمور ما الله به عليم.

فعند ذلك، لا بد من القصاص، فيجب تقوى الله ﷿ فيمن تحتنا من الخدم، ومن العاملين، نتقي الله ﷿ في ذلك؛ لأن المعاملة معهم يومية، في اليوم الواحد قد تحتاجه في عدة أمور، إياك أن تكون ممن يظلم هؤلاء، أو يأخذ شيئًا من حقوقهم أو يهينهم ونحو ذلك، فهذا من الظلم الذي حرمه الله ﷻ على نفسه وجعله بيننا وبين العباد محرمًا.

فلا بد من القصاص، فتأمل هذا النص لا بد أن يقتص لكل أحد من كل أحد، ثم أنت في تلك اللحظة لو جاءك أعز الناس إليك، ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ ۝٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ۝٣٥ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ۝٣٦ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُمۡ يَوۡمَئِذٖ شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ ۝٣٧﴾ [عبس: ٣٤ - ٣٧]، لو قيل لك في ذلك اليوم من أعز الناس إليك: حسنة واحدة، ستقول: نفسي نفسي، أولًا أنا أنجو النجاة لنفسي ثم إذا نجوت سل ما تشاء، فكيف إذا جيء في القصاص وأُخذ من حسناتك، ولذلك، قال النبي ﷺ: «**أتدرون ما المفلس؟**»، قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا دينار، قال: «**بل المفلس الذي يأتي يوم القيامة بصلاة وزكاة**

---

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٦٨٧).

وصيام وصدقة ولكن يؤخذ من حسناته لهذا ولهذا حتى لا يبقى من حسناته شيء، ثم يؤخذ من سيئاتهم ثم يُكب في النار»(١).

فانظر إلى هذا المفلس، فإنه صاحب صلاة وصيام وصدقة وطاعات، لكنه ذو معاملة سيئة للناس، والنتيجة: أنه أفلس يوم القيامة فلم يعد عنده رصيد، كل الرصيد سُحب بسبب الظلم الحاصل منه، فقد يظلم الإنسان زوجه، قد يظلم الإنسان قريبه، قد يظلم أهله، إلى غير ذلك من أنواع المظالم، فلماذا لا نكون متحسسين مع أنفسنا في جميع معاملاتنا، لماذا نخسر تلك الحسنات التي جمعناها، لماذا نضيعها ولا بد يومًا أن يأتي هذا الحساب وهذا القصاص.

فإذا كنا بهذا الحال، فنحن كما أخبر النبي ﷺ ممن أفلس والله المستعان، نعم.

ثم تنشر صحائف الأعمال؛ فإمَّا آخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وإمَّا آخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ؛ فالناس على هذين الحالين؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩﴾ [الحاقة: ١٩]، فيجد في نفسه من السعادة والفرح بهذه الحال؛ لأنه قد آمن وصدق وعمل لهذا اليوم، فوجد ثمرة ذلك وثوابه عند الله سبحانه وتعالى، وأمَّا حال الآخر فقد قال الله عز وجل عنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِى لَمْ أُوتَ كِتَٰبِيَهْ ۝٢٥ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ۝٢٦ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ۝٢٧ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾ [الحاقة: ٢٥ ـ ٢٩]، ثم يكون الجزاء: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِى سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ۝٣٢﴾ [الحاقة: ٣٠ ـ ٣٢].

فالله يجازي الناس بأعمالهم؛ فإمَّا آخِذٌ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ، وإمَّا آخِذٌ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ أَوْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ، ثم يبدأ بعد ذلك الحساب.

فالمؤمن حسابه عرضٌ وتقرير، وليس حساب نقاش؛ لأنَّ من نوقش الحساب عُذِّب؛ كما في حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مَن حُوسب يوم القيامة عُذِّب**»، فقلت: أليس قد قال الله عز وجل: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾ [الانشقاق: ٨]؟ فقال: «**ليس ذاك الحساب، إنَّما ذاك العَرْضُ؛ مَن نوقش الحساب يوم القيامة عُذِّب**»(٢).

فيُقرر اللهُ العبدَ المؤمنَ بما فعل في الدنيا، كما جاء في الحديث: «**إنَّ الله يُدني المؤمن، فيضع عليه كَنَفَه ويَستره، فيقول: أتعرف ذنبَ كذا، أتعرف ذنب كذا؟**

(١) صحيح مسلم، برقم (٢٥٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٣٦) ومسلم (٢٨٧٦).

فيقول: نعم أي رب، حتى إذا قَرَّره بذنوبه، ورأى في نفسه أنه هلك، قال: سترتُها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، فيُعطى كتاب حسناته، وأمّا الكافر والمنافقون، فيقول الأشهاد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾ [هود: ١٨]»[(١)].



(١) أخرجه البخاري (٢٤٤١) ومسلم (٢٧٦٨).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٢﴾ «وإخلاص العمل لله».

الشرح

إخلاص العمل لله هو أساس العمل، فرُكنا العمل: الإخلاص والاتباع، فإذا كان العمل خالصًا وفق السنة قُبل، أما إذا اختل الإخلاص أو اختل الاتباع لا قيمة لعملٍ تعمله، ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾، فلا بد من إخلاص العمل لله ﷻ، والإخلاص أشد الأشياء على النفس.

كما قال أهل العلم: «عالجت نفسي في كل شيء، فما وجدت أشد عليَّ من نيتي؛ لأنها تتقلَّب عليَّ»(١). فالنفس دائمًا تسعى لحظِّها، ولذلك، أنت معها في جهاد، فاحرص أشد الحرص على الإخلاص، أن تكون مخلصًا في عملك، كما جاء في الحديث: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**»(٢)، فبحسب تلك النية التي عقدت عليها ذلك العمل بحسب ما يكون قبول هذا العمل.

ولذلك، جاء في الحديث: «**أنا أغنى الشركاء عن الشرك من أشرك معي في عملٍ غيري تركته وشركه**»(٣)، فالله تعالى غني، لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا لوجهه، فلا بد أن تُخلص العمل لله ﷻ، وكما قال تعالى: ﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ﴾، فيسعى العبد إلى ما عند الله ﷻ ويطلب ما عنده ﷻ سيكفيه ويغنيه ويعطيه، وكل عملك أيها الإنسان كُتب وأنت في بطن أمك، كُتب رزقك وكُتب الأجل وكُتب كل شيء في حياتك.

فهذا العمل الذي أنت تُقدم عليه أخْلِصه لله ﷻ واجْعله لوجهه سبحانه وتعالى، لا تكن ممن أراد به شيئًا من الدنيا؛ لأنك إن أردت شيئًا من ذلك فاعلم أن الله تبارك

(١) قاله سفيان الثوري، انظر: قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد (٢/ ٢٦٤).

(٢) صحيح البخاري، برقم (١)، ومسلم، رقم (١٩٠٧).

(٣) صحيح مسلم، برقم (٢٩٨٥).

وتعالى لا يقبل أن يكون معه شريك في العمل، لذلك، الإخلاص عزيز، ومن أصعب الأشياء.

وضد الإخلاص الشرك، والشرك كما أخبر النبي ﷺ: «**الشرك في هذه الأمة أخفى من دبيب النملة السوداء على صفاة سوداء في ظلمة الليل**»(١).

ولما سمع أبو بكر هذا بكى وقال: «وما النجاة والمخرج يا رسول الله؟» قال: «**أن تقول: اللّهم إني أعوذ بك أن أشرك بك شيئًا وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم**»، وفي رواية: «**وأستغفرك من الذنب الذي لا أعلم**»(٢)، هذا الدعاء يهجره الناس كثيرًا بينما نحتاجه في كل وقت، أن نسأل الله ﷻ أن يعفو عنا عن ما قد يقع من خللٍ في نياتنا، وفي نوايانا، فعلينا بالإخلاص.



(١) مسند الإمام أحمد (١٩٦٠٦)، قال الشيخ الالباني في تحقيق الإيمان لابن تيمية (ص٥٨): صحيح.

(٢) الأدب المفرد (٧١٦)، صحّحه الشيخ الالباني في صحيح الأدب المفرد (ص٢٦٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥٣ «والرضا بقضاء الله».

الشرح

ثم ذكر المصنف ما يتعلق بالرضا بقضاء الله والصبر على حكم الله، فهنا مقامان: مقام الرضا ومقام الصبر، ومقام الرضا أعظم من مقام الصبر؛ لأنك قد تصبر ولكن قد لا تكون راضيًا، فلا بد من الإيمان بقضاء الله وقدره والصبر على حكمه، والرضا بقضائه سبحانه وتعالى.

فإذا أردت أن ينتظم لك التوحيد فعليك بالإيمان بقضاء الله وقدره، يجب أن تؤمن بأن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، وبحمد الله لدى أهل الإيمان هذه النعمة العظمى: الإيمان والرضا بقضاء الله وقدره.

فلدى المسلم كنز من الكنوز التي أعطاها الله عز وجل لأهل الإيمان، بأن الإنسان إذا أصابته مصيبة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، واسترجع وقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وصبر على قضاء الله وقدره، ورضي بقضاء الله عز وجل وقدره، فهذا يعطيه السكينة والطمأنينة في النفس فلا يجزع ولا يسخط ولا يقول قولًا كفريًا ولا يصيبه ما يصيب أولئك الذين ما آمنوا بقضاء الله وقدره.

ولذلك، قال ابن عباس: «القدر نظام التوحيد»(١).

هناك فرق بين الصبر والرضا، فرق في التعريف، وفرق في الحكم(٢).

أما الحكم، فالصبر واجب، بحيث يأثم الإنسان إذا لم يصبر على ما أصابه من مكروه، ويعرض نفسه بهذا لعقوبة الله تعالى.

وأما الرضا، فهو درجة أعلى من الصبر، وهي درجة السابقين بالخيرات، ولذلك

---

(١) القدر للفريابي (ص١٤٣)، وضعفه الشيخ الألباني. انظر: ضعيف الجامع الصغير (ص٦٠٢).

(٢) موقع الإسلام سؤال وجواب.

كانت مستحبة وليست واجبة، فلا يأثم المسلم إذا لم يصل إليها، غير أنه مطالب بمجاهدة نفسه والشيطان حتى يصل إلى تلك الدرجة العالية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرضا بالمصائب كالفقر والمرض والذل: مستحب في أحد قولي العلماء وليس بواجب، وقد قيل: إنه واجب، والصحيح أن الواجب هو الصبر»(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «فما يقع من المصائب يستحب الرضا به عند أكثر أهل العلم ولا يجب، لكن يجب الصبر عليه»(٢).

وأما الفرق بين الصبر والرضا في التعريف، فالصبر هو أن يمنع الإنسان نفسه من فعل شيء، أو قول شيء يدل على كراهته لما قدره الله، ولما نزل به من البلاء، فالصابر يمسك لسانه عن الاعتراض على قدر الله، وعن الشكوى لغير الله، ويمسك جوارحه عن كل ما يدل على الجزع وعدم الصبر، كاللطم وشق الثياب وكسر الأشياء وضرب رأسه في الحائط وما أشبه ذلك.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصبر: حبس اللسان عن الشكوى إلى غير الله، والقلب عن التسخط، والجوارح عن اللطم وشق الثياب ونحوها»(٣).

وأما الرضا فهو صبر وزيادة، فالراضي صابر، ومع هذا الصبر فهو راضٍ بقضاء الله، لا يتألم به.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصبر: يتألم الإنسان من المصيبة جدًّا ويحزن، ولكنه يصبر، لا ينطق بلسانه، ولا يفعل بجوارحه، قابض على قلبه، موقفه أنه قال: «**اللّهم أجرني في مصيبتي، واخلف لي خيرًا منها**»، (إنا لله وإنا إليه راجعون)... الرضا: تصيبه المصيبة، فيرضى بقضاء الله.

والفرق بين الرضا والصبر: أن الراضي لم يتألم قلبه بذلك أبدًا، فهو يسير مع القضاء (إن إصابته ضراء صبر فكان خيرًا له، وإن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له)، ولا يرى الفرق بين هذا وهذا بالنسبة لتقبله لما قدره الله عَزَّ وَجَلَّ؛ أي إن الراضي تكون المصيبة وعدمها عنده سواء»(٤).

ومجرد شعور الإنسان بالضيق وعدم التحمل، وتمنيه أن ما وقع به من الشدة لم يكن وقع.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٨٢).

(٢) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢/ ٩٢).

(٣) عدة الصابرين (ص٢٣١).

(٤) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٣/ ٢٠٦).

كل هذا لا ينافي الصبر، ما دام قد أمسك قلبه ولسانه وجوارحه عن كل ما يدل على الجزع، وما دام لم يعترض على قضاء الله تعالى؛ بل الصبر في الغالب لا يكون إلا مع هذا الضيق والمشقة والتعب.

وأما الراضي: فلا يجد ذلك الضيق والألم؛ لأنه يعلم أن الله تعالى لن يختار له إلا ما هو خير، فهو يتقلب فيما يختاره الله بنفس راضية مطمئنة.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصبر مثل اسمه مُرٌّ مذاقه... لكن عواقبه أحلى من العسل، فيرى الإنسان أن هذا الشيء ثقيل عليه ويكرهه، لكنه يتحمَّله ويتصبر، وليس وقوعه وعدمه سواء عنده؛ بل يكره هذا، ولكن إيمانه يحميه من السخط.

والرضا، وهو أعلى من ذلك، وهو أن يكون الأمران عنده سواء بالنسبة لقضاء الله وقدره، وإن كان قد يحزن من المصيبة؛ لأنه رجل يسبح في القضاء والقدر، أينما ينزل به القضاء والقدر فهو نازل به على سهل أو جبل، إن أصيب بنعمة، أو أُصيب بضدها، فالكل عنده سواء، لا لأن قلبه ميت؛ بل لتمام رضاه بربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، يتقلب في تصرفات الرب عَزَّ وَجَلَّ، ولكنها عنده سواء، إذ ينظر إليها باعتبارها قضاء لربه»[(١)].

وهناك درجة أعلى من الرضا وهي درجة الشكر؛ بأن يشكر الإنسان الله تعالى على ما أصابه من بلاء وشدة، فيرى أن ما أصابه كان نعمة من الله، ولذلك يقوم بشكرها.

ويصل الإنسان إلى درجة الصبر ثم الرضا ثم الشكر بما يأتي:

١ - أن ينظر إلى اختيار الله تعالى له، وأن الله لن يختار له إلا الخير.

قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»[(٢)].

٢ - أن يتأمل فيما أصابه: فإنه سبب لتكفير ذنوبه، حتى يلقى الله تعالى طاهرًا من الخطايا، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ فِي نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَمَالِهِ حَتَّى يَلْقَى اللهَ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ**»[(٣)].

٣ - أن ينظر إلى ما أصابه وأن الله تعالى رفق به فيه، فكم من الناس أصيب بما هو أشد من ذلك وأعظم.

---

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (١٠/ ٦٩٢). (٢) رواه مسلم (٢٩٩٩).

(٣) رواه الترمذي، رقم (٢٣٩٩)، وصححه الألباني في سنن صحيح الترمذي.

قال ابن القيم: بعد أن ذكر الصبر والرضا: «عبودية العبد لربه في قضاء المصائب الصبر عليها، ثم الرضا بها وهو أعلى منه، ثم الشكر عليها وهو أعلى من الرضا، وهذا إنما يتأتى منه، إذا تمكن حبه من قلبه، وعلم حسن اختياره له وبره به ولطفه به وإحسانه إليه بالمصيبة، وإن كره المصيبة»(١).

٤ ـ أن ينظر إلى عواقب الابتلاء والشدة، وأن الله يسوقه إليه بهذه الشدة التي تجعله يكثر من ذكر الله تعالى ودعائه والتضرع إليه.

٥ ـ أن ينظر إلى ثواب الصبر والرضا: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّـٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر: ١٠]، وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ عِظَمَ الْجَزَاءِ مَعَ عِظَمِ الْبَلَاءِ، وَإِنَّ اللهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا ابْتَلَاهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ فَلَهُ الرِّضَا، وَمَنْ سَخِطَ فَلَهُ السَّخَطُ**»(٢)، ورضا الله تعالى عن العبد أعظم من دخول الجنة، قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَـٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ۚ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٧٢﴾﴾ [التوبة: ٧٢]. وقال النبي ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: «يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ»، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ. فَيَقُولُ: «هَلْ رَضِيتُمْ؟»، فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا رَبِّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ؟ فَيَقُولُ: «أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ!» فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: «أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»**»(٣).

قال ابن القيم، بعد أن ذكر نحوًا من هذه الأسباب التي تعين العبد على الرضا بقضاء الله تعالى: «فهذه الأسباب ونحوها تثمر الصبر على البلاء، فإن قويت أثمرت الرضا والشكر»(٤).



(١) الفوائد (١/ ١١٢ ـ ١١٣).
(٢) رواه الترمذي، رقم (٢٣٩٦)، وصححه الألباني في «سنن صحيح الترمذي».
(٣) رواه البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩).
(٤) طريق الهجرتين (١/ ٤١٧).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥٤ «والصبر على حكم الله».

الشرح

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: فضل الصَّبر.

الصبر من أعظم خصال الخير التي حث الله عليها في كتابه العظيم، وأمر بها رسوله الكريم ﷺ في سنته المطهرة، وقد وردت مادة **(صبر)** في القرآن الكريم في مائة وأربعة مواضع، على تنوع في مواردها وأسباب ذكرها.

فقد أمر الله نبيَّه بخُلُق الصبر، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وأمر الله به المؤمنين، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

وأثنى على أهله، فقال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة: ١٧٧].

وأخبر بمحبته للصابرين، فقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ومعيَّته لهم، فقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال: ٤٦].

وأخبر أن الصبرَ خير لأصحابه، فقال تعالى: ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [النحل: ١٢٦].

ووعدهم أن يجزيهم أعلى وأوفى وأحسن مما عملوه، فقال تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [النحل: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ [الزمر: ١٠].

وبشرهم؛ فقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾﴾ [البقرة: ١٥٥].

وأخبر أن جزاءهم الجنة، فقال تعالى: ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الإنسان: ١٢].

وقد قرن الله الصبر بالقيم العليا في الإسلام.

فقرنه باليقين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

وقرنه بالتوكل، قال تعالى: ﴿نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴿٥٨﴾ الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [العنكبوت: ٥٨ ـ ٥٩].

وقرنه بالصلاة في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣].

وقرنه بالتقوى في عدة آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٨٦﴾﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يوسف ٩٠].

وقرن الله ـ تبارك وتعالى ـ الصبر بالعمل، فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [هود: ١١].

وقرنه بالجهاد، في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾ [النحل: ١١٠]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد: ٣١].

وقرنه بالاستغفار: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر: ٥٥].

وقرنه بالتسبيح، في قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾﴾ [الطور: ٤٨]، وفي قوله تعالى في سورة طه: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ ﴿١٣٠﴾﴾ [طه: ١٣٠].

وقرن الصبر في القرآن الكريم بالحق، في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العصر: ١ ـ ٣].

وقرنه بالرحمة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾﴾ [البلد: ١٧].

وقرنه بالشكر في عدة آيات، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿٥﴾﴾ [إبراهيم: ٥].

وحديث القرآن عن الصبر متنوع وممتع، مما يدل على أهميته ومكانته العظيمة، وكذا الشأن في السنة النبوية، فقد حث النبي ﷺ أمته على هذا الخُلق الكريم،

وكانت سيرته ﷺ أنموذجًا يحتذى في التخلُّق بخُلق الصبر بشتى أنواعه وأعلى درجاته، ومن قرأ في سيرته العملية وسنته القولية سيجد أن للصبر شأنًا عظيمًا.

قال ﷺ: «**عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ**»(١).

وقال بعض السلف: «الإيمان نصفان: نصف صبر، ونصف شكر»(٢).

☐ المسألة الثانية: أنواع الصبر.

الصبر ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صبر على الطاعة حتى يفعلها، فإن العبد لا يكاد يفعل المأمور به إلا بعد صبرٍ ومصابرة ومجاهدة لعدوِّه الباطن والظاهر، فبحسب هذا الصبر يكون أداؤه للمأمورات وفعله للمستحبات.

القسم الثاني: صبر عن المنهي عنه حتى لا يفعله، فإن النفس ودواعيها، وتزيين الشيطان، وقرناء السوء، تأمره بالمعصية وتجرِّئه عليها، فبحسب قوة صبره يكون تركه لها.

قال بعض السلف: «أعمال البر يفعلها البر والفاجر، ولا يقدر على ترك المعاصي إلا صدّيق»(٣).

وعن سهل بن عبد الله التستري: «ليس من عمل بطاعة الله صار حبيب الله، ولكن من اجتنب ما نهى الله عنه صار حبيب الله، ولا يجتنب الآثام إلا صِدِّيق مقرَّب، وأما أعمال البر يعملها البر والفاجر»(٤).

القسم الثالث: الصبر على ما يصيبه بغير اختياره من المصائب.

---

(١) صحيح مسلم (٢٩٩٩).

(٢) أخرجه وكيع بن الجراح في الزهد (٢/ ٤٥٦) برقم (٢٠٣)، والطبراني في الكبير (٩/ ١٠٧)، موقوفًا على ابن مسعود بلفظ: «الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله».

(٣) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٩٧) بإسناده عن سهل بن عبد الله التستري ضمن كلام له طويل بلفظ: «ليس من عمل بطاعة الله صار حبيب الله، ولكن من اجتنب ما نهى الله عنه صار حبيب الله، ولا يجتنب الآثام إلا صِدِّيق مقرَّب، وأما أعمال البر يعملها البر والفاجر».

(٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٩٧).

والمصائب نوعان:

النوع الأول: نوع لا اختيار للخلق فيه؛ كالأمراض وغيرها من المصائب السماوية، فهذه يسهل الصبر فيها؛ لأن العبد يشهد فيها قضاء الله وقدره، وأنه لا مدخل للناس فيها، فيصبر إما اضطرارًا، وإما اختيارًا، فإن فتح الله على قلبه باب الفكرة في فوائدها، وما في حشوها[١] من النعم والألطاف[٢]، انتقل من الصبر عليها إلى الشكر لها والرضا بها، فانقلبت حينئذ في حقه نعمة، فلا يزال يجري قلبه ولسانه ـ أي: دأبه وشأنه ـ فيها: «**ربِّ أعنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»[٣]، وهذا يقوى ويضعف بحسب قوة محبة العبد لله وضعفها؛ بل هذا يجده أحدنا في الشاهد كما قال الشاعر يخاطب محبوبًا له ناله ببعض ما يكره:

لئن ساءني أن نِلتِنِي بمساءة ... لقد سرَّني أني خطرت ببالِكِ

النوع الثاني: أن يحصل له بفعل الناس في ماله أو عرضه أو نفسه.

فهذا النوع يصعب الصبر عليه جدًّا، لأن النفس تستشعر المؤذي لها، وهي تكره الغلبة، فتطلب الانتقام، فلا يصبر على هذا النوع إلا الأنبياء والصدِّيقون، وكان نبينا ﷺ إذا أوذي يقول: «**يرحم الله موسى لقد أوذي بأكثر من هذا فصبر**»[٤].

وأخبر عن نبي من الأنبياء أنه ضربه قومه فجعل يقول: «**اللّهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون**»[٥].

وقد روي عنه ﷺ أنه جرى له هذا مع قومه فجعل يقول مثل ذلك، **فجمع في هذا ثلاثة أمور**: العفو عنهم، والاستغفار لهم، والاعتذار عنهم بأنهم لا يعلمون، وهذا النوع من الصبر عاقبته النصر والعز والسرور، والأمن والقوة في ذات الله، وزيادة

---

(١) معنى الحشى: الناحية، والمقصود نواحيها أو داخلها. انظر: لسان العرب ـ مادة (حشا) (١٤/ ١٨٠ ـ ١٨١).

(٢) اللطيف من الكلام: ما غمض معناه وخفي، واللطف في العمل: الرفق فيه. انظر: لسان العرب ـ مادة (لطف) (٩/ ٣١٦).

(٣) يشير إلى حديث معاذ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أخذ بيده وقال: «**يا معاذ، والله إني لأحبك، فقال: أوصيك يا معاذ، لا تدعن في دبر كل صلاة تقول: اللّهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك**»، أخرجه أبو داود في سننه (٢/ ١٨١) كتاب الوتر باب في الاستغفار برقم (١٥٢٢)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٤٥، ٢٤٧)، والنسائي في سننه (٣/ ٥٣) كتاب السهو باب نوع آخر من الدعاء، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٤٥، ٢٤٧).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٠٥)، ومسلم (٣/ ١٠٩).

(٥) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٧٧)، ومسلم (٥/ ١٧٩).

محبة الله ومحبة الناس له وزيادة العلم، ولهذا، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ۝٢٤﴾ [السجدة: ٢٤]»[(١)].

ويعين العبد على هذا الصبر عدةُ أشياء:

أحدها: أن يشهد أن الله سبحانه وتعالى خالق أفعال العباد حركاتهم وسكناتهم وإراداتهم، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يتحرك في العالم العلوي والسفلي ذرة إلا بإذنه ومشيئته، والعباد آلة، فانظر إلى الذي سلطهم عليك، ولا تنظر إلى فعلهم بك، تستريح من الهم والغم والحزن.

الثاني: أن يشهد ذنوبه، وأن الله إنما سلطهم عليه بذنبه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَن كَثِيرٍ ۝٣٠﴾ [الشورى: ٣٠]. فإذا شهد العبد أن جميع ما يناله من المكروه فسببه ذنوبه، اشتغل بالتوبة والاستغفار من الذنوب التي سلطها عليه، عن ذمهم ولومهم والوقيعة فيهم.

وإذا رأيت العبد يقع في الناس إذا آذوه ولا يرجع إلى نفسه باللوم والاستغفار فاعلم أن مصيبته مصيبة حقيقية.

وإذا تاب واستغفر، وقال: هذا بذنوبي، صارت في حقه نعمة.

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كلمة من جواهر الكلام: «لا يرجونَّ عبدٌ إلا ربَّه، ولا يخافنّ عبدٌ إلا ذنبه»[(٢)].

وروي عنه وعن غيره: «ما نزل بلاء إلا بذنب، ولا رفع إلا بتوبة»[(٣)].

---

(١) قاعدة في الصبر لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٩، ١٠).

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ١٢٢) رقم (٩٧١٨)، والأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٦٦٢) رقم (١٥٨٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ٣٨٣) رقم (٥٤٧، ٥٤٨).

(٣) رواه الزبير بن بكار في الأنساب (كما عزاه إليه الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/ ٤٩٧)، ولم أجده في القسم المطبوع من كتاب الأنساب)، أن العباس لما استسقى به عمر قال: «اللّهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة»، ضمن دعاء طويل.

وأخرجه أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري (ت:٣٣٣) في المجالسة وجواهر العلم (٣/ ١٠٢، ١٠٣، ط: دار ابن حزم) موقوفًا على العباس في دعائه عندما استسقى به عمر، فكان من دعائه: «اللّهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب، ولا يكشف إلا بتوبة».

كما أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩ ط: دار الفكر (ص١٨٤) تراجم عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب)، من طريق أبي صالح باذام مولى ابن هانىء عن العباس بن عبد المطلب في حديث طويل.
=

الثالث: أن يشهد العبد حسن الثواب الذي وعده الله لمن عفا وصبر، كما قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾ [الشورى: ٤٠].

ولما كان الناس عند مقابلة الأذى **ثلاثة أقسام**: **ظالم** يأخذ فوق حقه، **ومقتصد** يأخذ بقدر حقه، **ومحسن** يعفو ويترك حقه.

ذكر الأقسام الثلاثة في هذه الآية، فأولها للمقتصدين، ووسطها للسابقين، وآخرها للظالمين.

ويشهد نداء المنادي يوم القيامة: «ألا ليقم من وجب أجره على الله، فلا يقوم إلا من عفا وأصلح»(١).

وإذا شهد مع ذلك فوت الأجر بالانتقام والاستيفاء، سهل عليه الصبر والعفو.

الرابع: أن يشهد أنه إذا عفا وأحسن أورثه ذلك من سلامة القلب لإخوانه، ونقائه من الغش، والغل، وطلب الانتقام، وإرادة الشر، وحصل له من حلاوة العفو ما يزيد لذته ومنفعته عاجلًا وآجلًا على المنفعة الحاصلة له بالانتقام أضعافًا مضاعفة، ويدخل في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿١٣٤﴾﴾ [آل عمران: ١٣٤، ١٤٨].

فيصير محبوبًا لله، ويصير حاله حال من أُخِذَ منه دراهم فَعُوِّضَ عنها ألوفًا من الدنانير، فحينئذ يفرح بما مَنَّ الله عليه أعظم فرحٍ ما يكون.

الخامس: أن يعلم أنه ما انتقم أحد قط لنفسه إلا أورثه ذلك ذلًّا يجده في نفسه، فإذا عفا أعزه الله.

= وقد ثبت في صحيح البخاري استسقاء عمر بدعاء العباس (٢/ ٤٩٤ مع الفتح): كتاب الاستسقاء ـ باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ـ ح(١٠١٠)، دون بيان صفة دعائه على وجه التفصيل، فلم يرد ذكر هذا اللفظ.

وانظر الكلام على هذا الحديث في: اقتضاء الصراط المستقيم (ص٣٣٧، ٣٣٨، ط: دار الإفتاء).

(١) أخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا كان يوم القيامة أمر الله مناديًا ينادي ألا ليقم من كان له على الله أجره فلا يقوم إلا من عفا في الدنيا، وذلك قوله**: ﴿فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾». أورده السيوطي، في الدر المنثور (٦/ ١١). والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١١/ ١٩٨). وأخرجه ابن حبان في روضة العقلاء (ص٢٧٦، ٢٧٧) عن الحسن البصري مرسلًا، ووصله البيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ١٣٦) برقم (٧٠٥٠). ورواه هناد بن السري في الزهد (٢/ ٩٠٤)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ٢٠٤) عن الحسن البصري موقوفًا.

وهذا مما أخبر به الصادق المصدوق حيث يقول: «**ما زاد الله عبدًا بعفو إلا عزًّا**»[١].

فالعز الحاصل له بالعفو أحب إليه وأنفع له من العز الحاصل له بالانتقام، فإن هذا عِزٌّ في الظاهر وهو يورث في الباطن ذُلًّا، والعفو ذل في الباطن وهو يورث العز باطنًا وظاهرًا.

السادس ـ وهي من أعظم الفوائد ـ: أن يشهد أن الجزاء من جنس العمل، وأنه نفسه ظالم مذنب، وأن من عفا عن الناس عفا الله عنه، ومن غفر غفر الله له، فإذا شهد أن عفوه عنهم وصفحه وإحسانه مع إساءتهم إليه، سبب لأن يجزيه الله كذلك من جنس عمله فيعفو عنه ويصفح ويحسن إليه على ذنوبه، يسهل عليه عفوه وصبره، ويكفي العاقل هذه الفائدة.

السابع: أن يعلم أنه إذا اشتغلت نفسه بالانتقام وطلب المقابلة ضاع عليه زمانه، وتفرق عليه قلبه، وفاته من مصالحه، ما لا يمكن استدراكه، ولعل هذا يكون أعظم عليه من المصيبة التي نالته من جهتهم، فإذا عفا وصفح فرغ قلبه وجسمه لمصالحه التي هي أهم عنده من الانتقام.

الثامن: أن انتقامه واستيفاءه وانتصاره لنفسه وانتقامه لها، فإن رسول الله ﷺ ما انتقم لنفسه قط[٢].

فإذا كان هذا خير خلق الله وأكرمهم على الله لم يكن ينتقم لنفسه مع أن أذاه أذى لله ويتعلق به حقوق الدين، ونفسه أشرف الأنفس، وأزكاها، وأبرها وأبعدها من كل خُلقٍ مذموم، وأحقها بكل خُلقٍ جميل، ومع هذا، فلم يكن ينتقم لها.

فكيف ينتقم أحدنا لنفسه التي هو أعلم بها وبما فيها من العيوب والشرور؛ بل الرجل العارف لا تساوي نفسه عنده أن ينتقم لها، ولا قدر لها عنده يوجب عليه انتصاره لها.

التاسع: إن أوذي على ما فعله لله أو على ما أمره به من طاعته ونهى عنه من معصيته وجب عليه الصبر ولم يكن له الانتقام، فإنه قد أوذي في الله، فأجره على الله، ولهذا، لما كان المجاهدون في سبيل الله ذهبت دماؤهم وأموالهم في الله لم تكن مضمونة، فإن الله تعالى اشترى منهم أنفسهم وأموالهم، فالثمن على الله

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الأدب والبر والصلة باب استحباب العفو (٨/ ٢٠).
(٢) صحيح البخاري، رقم (٣٥٦٠). ومسلم، رقم (٢٣٢٧ ـ ٢٣٢٨).

لا على الخلق، فمن طلب الثمن منهم لم يكن له على الله ثمن، فإنه من كان في الله تلفه كان على الله خلفه[(١)].

وإن كان قد أوذي على معصية، فليرجع باللوم على نفسه، ويكون في لومه لها شغل عن لومه لمن آذاه.

وإن كان قد أوذي على حظٍّ، فليوطن نفسه على الصبر، فإن نيل الحظوظ دونه أَمْرٌ أَمَرُّ من الصبر، فمن لم يصبر على حرِّ الهواجر[(٢)]، والأمطار، والثلوج، ومشقة الأسفار، ولصوص الطريق، وإلا، فلا حاجة له في المتاجر، وهذا أمر معلوم عند الناس أن من صدق في طلب شيء من الأشياء بذل من الصبر في تحصيله بقدر صدقه في طلبه.

العاشر: أن يشهد معية الله معه إذا صبر، ومحبة الله له ورضاه، ومن كان الله معه دفع عنه من أنواع الأذى والمضرات ما لا يدفع عنه أحد من خلقه، قال الله تعالى: ﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝٤٦﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٤٦﴾ [آل عمران: ١٤٦].

الحادي عشر: أن يشهد أن الصبر نصف الإيمان، فلا يبذل من إيمانه جزءًا في نصرة نفسه، فإن صبر فقد أحرز إيمانه وصانه من النقص والله تعالى يدفع عن الذين آمنوا.

الثاني عشر: أن يشهد أن صبره حكم منه على نفسه، وقهر لها، وغلبة لها، فمتى كانت النفس مقهورة معه مغلوبة، لم تطمع في استرقاقه، وأسره، وإلقائه في المهالك، ومتى كان مطيعًا لها سامعًا منها مقهورًا معها لم تزل به حتى تهلكه، أو تتداركه رحمة من ربه.

---

(١) روى أبو يعلى في مسنده (٤/٣٦ ح٢٠٤٠ تحقيق حسين سليم أسد)، عن بشر بن الوليد الكندي عن المسور بن الصلت عن محمد بن المنكدر عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «**كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على أهله وماله كتب له صدقة، وما وقى به عرضه فهو صدقة. قال: وكل نفقة مؤمن في غير معصية فعلى الله خلفه ضامنًا إلا نفقة في بنيان**». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/١٣٦): «وفي إسناد أبي يعلى مسور بن الصلت وهو ضعيف»، ورواه أيضًا الدارقطني في سننه (٣/٢٨ برقم ١٠١)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٥٠) كلاهما من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلالي عن محمد بن المنكدر بنحوه.
وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وشاهده ليس من شرط هذا الكتاب»، وتعقبه الذهبي بقوله: «بل ضعفوه».

(٢) جمع هاجرة: وهي نصف النهار عند زوال الشمس إلى العصر، أو نصف النهار عند اشتداد الحر. انظر: لسان العرب ـ مادة (هجر) (٥/ ٢٥٤).

فلو لم يكن في الصبر إلا قهره لنفسه ولشيطانه، فحينئذ يظهر سلطان القلب وتثبت جنوده، فيفرح ويقوى ويطرد العدو عنه.

الثالث عشر: أن يعلم أنه إن صبر فالله ناصره ولا بد، فإن الله وكيل من صبر وأحال ظالمه عليه، ومن انتصر بنفسه لنفسه وكله الله إلى نفسه، فكان هو الناصر لها، فأين من ناصره الله خير الناصرين، إلى من ناصرته نفسه أعجز الناصرين وأضعفهم.

الرابع عشر: أن صبره على من آذاه واحتماله له يوجب رجوع خصمه عن ظلمه وندامته واعتذاره، ولوم الناس له، فيعود بعد إيذائه له مستحييًا منه، نادمًا على ما فعله، بل يصير مواليًا له، وهذا معنى قوله: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [فصلت: ٣٤].

الخامس عشر: ربما كان انتقامه ومقابلته سببًا لزيادة شر خصمه وقوة نفسه وفكرته في أنواع الأذى التي يوصلها إليه كما هو المشاهد، فإذا صبر وعفا أمن من هذا الضرر.

والعاقل لا يختار أعظم الضررين بدفع أدناهما، وكم قد جلب الانتقام والمقابلة من شر عجز صاحبه عن دفعه، وكم قد ذهبت به نفوس ورئاسات وأموال وممالك لو عفا المظلوم لبقيت عليه.

السادس عشر: أن من اعتاد الانتقام ولم يصبر، لا بد أن يقع في الظلم، فإن النفس لا تقتصر على قدر العدل الواجب لها، لا علمًا، ولا إرادة، وربما عجزت عن الاقتصار على قدر الحق، فإن الغضب يخرج بصاحبه إلى حد لا يعقل ما يقول وما يفعل، فبينما هو مظلوم ينتظر النصر والعز، إذ انقلب ظالمًا ينتظر المقت والعقوبة.

السابع عشر: أن هذه المظلمة التي قد ظُلمها هي سبب، إما لتكفير سيئة، أو رفع درجة، فإذا انتقم ولم يصبر لم تكن مكفرة لسيئته ولا رافعة لدرجته.

الثامن عشر: أن عفوه وصبره من أكبر الجند له على خصمه، فإن من صبر وعفا كان صبره وعفوه موجبًا لذل عدوه، وخوفه وخشيته منه، ومن الناس، فإن الناس لا يسكتون عن خصمه وإن سكت هو، فإذا انتقم زال ذلك كله، ولهذا، تجد كثيرًا من الناس إذا شتم غيره أو آذاه يحب أن يستوفي منه، فإذا قابله استراح وألقى عنه ثقلًا كان يجده.

التاسع عشر: أنه إذا عفا عن خصمه، استشعرت نفس خصمه أنه فوقه، وأنه قد ربح عليه، فلا يزال يرى نفسه دونه، وكفى بهذا فضلًا وشرفًا للعفو.

العشرون: أنه إذا عفا وصفح كانت هذه حسنة، فتولد له حسنة أخرى، وتلك الأخرى تولد أخرى، وهلم جرًّا، فلا تزال حسناته في مزيد، فإن من ثواب الحسنة الحسنة، كما أن من عقاب السيئة السيئة بعدها، وربما كان هذا سببًا لنجاته وسعادته الأبدية، فإذا انتقم وانتصر زال ذلك[1].



(١) قاعدة في الصبر لشيخ الإسلام ابن تيمية.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٥﴾ «والإيمان بما قال الله ﷻ».

الشرح

الإيمان بالكتب هو الركن الثالث من أركان الإيمان، وهو الاعتقادُ الجازمُ أن الله تعالى أنزل على رسله كتبًا حجة على العالمين، ومحجة للعاملين؛ يعلِّمونهم بها الحكمة، ويزكُّونهم.

ونؤمن بأن الله تعالى أنزل مع كل رسول كتابًا؛ لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

ونعلم من هذه الكتب:

١ ـ **التوراة**: التي أنزلها الله تعالى على موسى ﷺ، وهي أعظم كتب بني إسرائيل؛ قال ﷻ: ﴿فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤].

٢ ـ **الإنجيل**: الذي أنزله الله تعالى على عيسى ﷺ، وهو مصدق للتوراة، ومتمم لها؛ قال ﷻ: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [المائدة: ٤٦]، ﴿وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠].

٣ ـ **الزَّبور**: الذي آتاه الله تعالى داود ﷺ.

٤ ـ **صُحف إبراهيم وموسى** عليهما الصلاة والسلام.

٥ ـ **القرآن العظيم**: الذي أنزله الله على نبيه محمد خاتم النبيين ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فكان ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ فنسخ الله به جميع الكتب السابقة، وتكفل بحفظه عن عبث العابثين، وزيغ المحرِّفين؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]؛ لأنه سيبقى حجة على الخلق أجمعين إلى يوم القيامة(١).

(١) انظر: مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ العثيمين (٣/ ٢٤١).

من ثمرات الإيمان بالكتب:

أولًا: العلم برحمة الله وعنايته بخلقه، حيث أنزل لكل قوم كتابًا يهديهم به.

ثانيًا: ظُهُور حِكمته تعالى؛ حيث شرع في هذه الكتب لكل أمة ما يناسبها.

وكان خاتم هذه الكتب القرآن العظيم مُناسبًا لِجَميع الخَلْقِ في كلِّ عَصر ومكانٍ إلى يوم القيامة.

ثالثًا: شكر نعمة الله على ذلك[1].



(١) انظر: مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ العثيمين (٣/ ٢٥٩، ٢٦٠).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥٦ «والإيمان بأقدار الله كلها، خيرها وشرها، وحلوها ومرها، قد علم الله ما العباد عاملون، وإلى ما هم صائرون، لا يخرجون من علم الله، ولا يكون في الأرضين ولا في السماوات إلا ما علم الله عَزَّ وَجَلَّ».

الشرح

المؤمن يؤمن بكل ما قضاه الله عَزَّ وَجَلَّ وقدره خيرًا أو شرًّا، حلوًا أو مرًّا، فهو يؤمن به ويرضى به من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثم قد علم الله ما العباد عاملون وإلى ما هم صائرون ولا يخرجون من علم الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا يكون في الأرضين ولا في السموات إلا ما علم الله عَزَّ وَجَلَّ، وهذا قد تقدم بأنه أحد مراتب القدر، وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك، ولا خالق مع الله عَزَّ وَجَلَّ.

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خالق كل شيء، فكذب القدرية الذين قالوا: إن العبد يخلق فعله؛ فالعبد لا يخلق فعله، والله تعالى خالق كل شيء، لكن الله عَزَّ وَجَلَّ شاء وأراد أن يكون لهذا العبد فعل، وأن يكون لهذا العبد مشيئة، وذلك الفعل وتلك المشيئة لا تخرج عن كونها خلق الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا تخرج عن إرادة الله عَزَّ وَجَلَّ ومشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الإيمان بالقدر خيره وشره هو الركن السادس من أركان الإيمان، هو الاعتقاد الجازم بتقدير الله تعالى للكائنات حسبما سبق به علمه، واقتضته حكمته؛ قال جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩]، ونؤمن مع ذلك أن الله تعالى جعل للعبد اختيارًا وقدرة بهما يكون الفعل، وإن كان لا يخرج بهما عن مشيئته سبحانه؛ قال سبحانه: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

والاعتقاد أن الله تعالى أرسل ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ولولا أن فعل العبد يقع بإرادته واختياره ما بطلت حجته جَلَّ وَعَلَا على الناس بإرسال رسله.

وقد تقدم الحديث عن مراتب القدر في الفقرة: (٢٦).

من ثمرات الإيمان بالقدر:

أولًا: الاعتماد على الله تعالى عند فعل الأسباب؛ لأن السبب والمسبب كليهما بقضاء الله وقدره.

ثانيًا: راحة النفس وطمأنينة القلب؛ لأنه متى علم أن ذلك بقضاء الله تعالى، وأن المكروه كائن لا محالة، ارتاحت النفس واطمأن القلب ورضي بقضاء الرب، فلا أحد أطيب عيشًا، وأروح نفسًا، وأقوى طمأنينة ممن آمن بالقدر.

ثالثًا: طرد الإعجاب بالنفس عند حصول المراد؛ لأن حصول ذلك نعمة من الله بما قدره من أسباب الخير والنجاح؛ فيشكر الله تعالى على ذلك ويدع الإعجاب[(١)].



---

(١) مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ابن عثيمين (٣/ ٢٥٦ ـ ٢٦٠) بتصرف.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥٧ «وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك».

الشرح

الله ﷻ عالمٌ بكل شيء أزلًا، قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بُني، إنَّك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليُصيبك، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ أول ما خَلق اللهُ القلم، فقال له: اكتب. قال: ربِّ وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كلِّ شيء حتى تقوم الساعة**»، يا بُني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن مات على غير هذا فليس مِنِّي**»(١).

فمقادير كلِّ شيء حتى قيام السَّاعة قد كُتبت في اللوح المحفوظ.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنتُ خلفَ رسول الله ﷺ يومًا، فقال: «**يا غلام، إني أُعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أنَّ الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يَضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه اللهُ عليك، رُفِعَت الأقلام وجَفَّت الصحف**»(٢).

فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ فهذا سابق في القدر، سابق في علم الله.



(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) والترمذي (٢١٥٥)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٦٤٥).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٩٣) (٢٦٦٩)، والترمذي (٢٥١٦)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٥٣٠٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٥٨ «ولا خالق مع الله عز وجل».

الشرح

الله تعالى خالق كل شيء، ومن ذلك أفعال العباد، فلا يقع في هذا الكون شيء إلا وهو خالقه...

ومن أدلة القرآن الكريم:

١ ـ قال تعالى في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام حيث كسر أصنامهم ثم جاء إليه قومه يناقشونه مسرعين فقال لهم كما حكى الله عنه: ﴿...أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٥ ـ ٩٦]؛ أي: خلقكم وعملكم، فتكون (ما) مصدرية، وقيل: إنها بمعنى الذي، فيكون المعنى: والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم وهو الأصنام[(١)]، وقد ذكر ابن كثير القولين ثم قال: «وكلا القولين متلازم، والأول أظهر»[(٢)]، وقد علل ذلك بما يؤيده من رواية البخاري في أفعال العباد عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن الله يصنع كل صانع وصنعته**»[(٣)]، وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الصافات: ٩٦]، فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة، فالله تعالى خالق الخلق وأفعالهم كما دلت على ذلك الآية والحديث.

٢ ـ وقد وردت آيات كثيرة تدل دلالة واضحة على أن كل شيء مما في هذا الكون مخلوق لله سبحانه وتعالى، وقد وردت هذه الآيات بلفظ العموم، فقال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وفي آية أخرى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]، وهذه نصوص واضحة في الدلالة على مرتبة الخلق، وقد جاءت الآية الأولى في معرض إنكار أن يكون للشركاء خلق كخلقه سبحانه وتعالى، فنفى ذلك سبحانه آمرًا

(١) انظر: زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (٧/ ٧٠).
(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٢).
(٣) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٠٢). وصححه ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٠٧)، والألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٦٣٦)، وقال: على شرط مسلم.

رسوله أن يقرر هذه الحقيقة التي تفصل في الأمر وتدل على وحدانية الله تعالى وانفراده بالخلق والرزق: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴿١٦﴾﴾، وفي موضع آخر جاءت هذه الآية لبيان قدرة الله تعالى وكماله ودلائل وحدانيته: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ [الزمر: ٦٢]، أما الآية الثانية فقد جاءت أيضًا لبيان قدرة الله التامة حيث جعل لعباده الليل والنهار، ثم بيَّن سبحانه أنه خالق كل شيء.

٣ - وقال تعالى ممتنًّا على الصحابة رضوان الله عليهم بعد أن أمرهم بالتثبت في خبر الفاسق: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ [الحجرات: ٧]، والشاهد قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ﴾... ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾، فهو سبحانه الذي جعل الإيمان محبوبًا أو أحب الأشياء إليكم، وهو الذي حسَّنه بتوفيقه وقرَّبه منكم، وهو الذي جعل ما يضاد الإيمان من الكفر والفسوق والعصيان مكروهًا عندكم، وذلك بما أودع في قلوبكم من كراهة الشر وعدم إرادة فعله، فالفاعل في كل ذلك هو الله تعالى[(١)].

وهناك آيات أخرى كثيرة تدل على أن الله تعالى هو المضل، والهادي، والمؤيد لعباده المؤمنين، والهازم لأعدائهم، وأنه المضحك، والمبكي، والمميت، والمحيي، وكل ذلك دليل على مرتبة الخلق، وقد أورد ابن كثير عند تفسيره لآية الحجرات السابقة، حديثًا يدل على هذه المرتبة عن ابن رفاعة الزرقي، قال: لما كان يوم أحد وانكفأ المشركون، قال رسول الله ﷺ: «**استووا حتى أثني على ربي، فصاروا خلفه صفوفًا، فقال: اللَّهم لك الحمد كله، اللَّهم لا قابض لما بسطت، ولا باسط لما قبضت، ولا هادي لما أضللت، ولا مضل لمن هديت، ولا معطي لما منعت، ولا مانع لما أعطيت، ولا مقرِّب لما بعدت، ولا مباعد لما قربت، اللَّهم ابسط علينا من بركاتك، ورحمتك، وفضلك، ورزقك، اللَّهم إني أسالك النعيم المقيم الذي لا يحول ولا يزول، اللَّهم إني أسالك النعيم يوم العيلة، والأمن يوم الخوف، اللَّهم إني عائذ بك من شر ما أعطيتنا، وشر ما منعت، اللَّهم حبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا، وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان، واجعلنا من الراشدين، اللَّهم توفنا مسلمين، وأحينا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، غير خزايا ولا مفتونين، اللَّهم قاتِل**

---

(١) انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن لصدِّيق خان (٩/ ٧٤)، وانظر: «تفسير ابن السعدي» (٧/ ١٣١)، وانظر: شفاء العليل لابن القيم (ص٥٧).

الكفرة الذين يكذبون رسلك، ويصدون عن سبيلك، واجعل عليهم رجزك وعذابك، اللّهم قاتل الكفرة الذين أوتوا الكتاب، إلٰه الحق»(١)، فترى في هذا الحديث بأن الله تعالى هو الفاعل لهذه الأمور، وهذا دليل على مرتبة الخلق.

الأدلة من السنة:

١ ـ عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: لا أقول لكم إلا كما كان رسول الله ﷺ يقول: كان يقول: «**اللّهم أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل، والهرم وعذاب القبر. اللّهم آت نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها...**» الحديث(٢)، والشاهد قوله: «**اللّهم آت نفسي تقواها وزكها...**»، فالفاعل هو الله تعالى، فهو الذي يطلب منه ذلك، ولفظ «**خير**» ليس للتفضيل؛ بل لا مزكي للنفس إلا الله، ولهذا قال بعد ذلك: «**أنت وليها ومولاها**»(٣). فهو سبحانه الملهم للنفس الخير والشر، قال تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ⑧﴾ [الشمس: ٨]، قال سعيد بن جبير في تفسير هذه الآية ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ⑧﴾ [الشمس: ٨]؛ أي: فالخلق والإنسان قادر على سلوك أيهما شاء ومخير فيه، وقال ابن زيد في معنى الآية: (جعل ذلك فيها بتوفيقه إياها للتقوى)(٤).

٢ ـ وعن ورَّاد مولى المغيرة بن شعبة قال: كتب معاوية إلى المغيرة: اكتب إليَّ ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة، فأملى عليّ المغيرة قال: سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة: «**لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، اللّهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَد منك الجد**»(٥)، والشاهد قوله: «**اللّهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت**»، فالمعطي والمانع هو الله تعالى فهو الفاعل لهما، وهذا يدل على أن الخالق هو الله سبحانه وتعالى وقوله: «**ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»؛ أي: لا ينفع ذا الغنى منك غناه، أو لا ينجيه حظه منك؛ بل ينفعه عمله الصالح.

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٤٢٤) (١٥٥٣١)، والبزار (٩/ ١٧٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٣٨)، وقال: [فيه] عبد الواحد بن أيمن مشهور ليس به بأس في الحديث، روى عنه أهل العلم، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٢٤): رجاله رجال الصحيح، وصححه ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ١٦٣)، والألباني في «صحيح الأدب المفرد» (٥٣٨).

(٢) رواه مسلم (٢٧٢٢).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٤١).

(٤) الكشف والبيان للثعلبي (١٠/ ٢١٣)، وزاد المسير (٩/ ١٤٠)، وتفسير البغوي (٨/ ٤٣٨).

(٥) رواه البخاري (٨٤٤)، ومسلم (٥٩٣).

٣ ـ وقد قال ﷺ لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «**يا عبد الله بن قيس، ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة؟**»، فقلت: بلى يا رسول الله، قال: «**قل: لا حول ولا قوة إلا بالله**»[(١)]، والشاهد قوله: «**لا حول ولا قوة إلا بالله**»، ففيها الاعتراف بأنه لا صانع غير الله، ولا راد لأمره، وأن العبد لا يملك من أمره شيئًا، فمعناها: لا حركة، ولا استطاعة، ولا حيلة إلا بمشيئة الله تعالى[(٢)].

وقيل: معناه لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: «لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة على طاعة الله إلا بمعونته»[(٣)]، وحكي هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه، وكله متقارب، والكنز هنا: معناه ثواب مُدَّخر في الجنة عند الله، وهو ثواب نفيس[(٤)].



---

(١) رواه البخاري (٤٠٢٥) بلفظ: «**ألا أدلك على كلمة**»، بدلًا من: «**ألا أدلك على كنز**»، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٥/ ٢٤٣)، لسان العرب (١١/ ١٨٤) مادة: (حول).

(٣) رواه البزار (٥/ ٣٧٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/ ٤٤٦) (٦٦٤)، والديلمي (٥/ ٣٧٥) (٨٤٧٨) بلفظ: «**إلا بعون الله**» بدلًا من «**إلا بمعونته**». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٠٢): رواه البزار بإسنادين؛ أحدهما: منقطع، وفيه عبد الله بن خراش، والغالب عليه الضعف، والآخر: متصل حسن، وقال الحسيني في «البيان والتعريف» (٢/ ٢٨٩): سنده لا بأس به.

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٢٦ ـ ٢٧)، وانظر: عمدة القاري للعيني (٢٣/ ١٥٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٥٩﴾ «والتكبير على الجنائز أربع، وهو قول مالك بن أنس وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل والفقهاء، وهكذا قال رسول الله ﷺ».

الشرح

ثبت في صحيح البخاري: «أن النبي ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى، فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات»[1]، وهذا هو قول جمهور العلماء، وهم مالك بن أنس وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأحمد بن حنبل والفقهاء كلهم، فهم يرون أن التكبير على الجنائز أربع تكبيرات، ومن العلماء من أجاز خمس تكبيرات أو ستًّا أو سبعًا، وقد ثبت أن النبي ﷺ كبر على بعض الجنائز خمس تكبيرات، ولكن الجمهور على أربع، قال النووي رحمه الله: استقرت الشريعة على أربع، وأن هذا كان أولًا، ثم استقرت الشريعة الاقتصار على أربع تكبيرات، والصواب أن المسألة فيها خلاف، لكن الأرجح الذي عليه الجمهور هو الاقتصار على أربع تكبيرات.

والمصنف هنا يرجّح أن مسألة التكبير أربع، وهو قول الجمهور، لكن لا يعني أنه هو الصورة الوحيدة للتكبير، فللتكبير صور عديدة فعلها النبي ﷺ لا ينبغي لأحد أن يُنكر على فاعلها، وكل ما ثبت عن النبي ﷺ من صور الأفعال إذا لم يرد له فيها خصوصية أو يرد النسخ فإنها تبقى من صور الفعل الجائزة، مثل: صلاة الخوف، فلها عدة صور كلها جائزة، وصلاة الكسوف والخسوف لها عدة صور كلها جائزة، وصلاة الاستسقاء لها عدة صور كلها جائزة، وكذلك صلاة الجنازة في تكبيراتها، فالذي عليه جمهور السلف أنها أربع؛ لكن النبي ﷺ فعل غير ذلك، فمن زاد فلا حرج عليه.



(١) أخرجه البخاري (١٢٤٥) واللفظ له، ومسلم (٩٥١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٦٠ «والإيمان بأن مع كل قطرة مَلَكٌ ينزل من السماء حتى يضعها حيث أمره الله عَزَّوَجَلَّ»[١].

الشرح

معلوم أن ملائكة الله عَزَّوَجَلَّ وَكَلَ إليهم أمور الخلق، فكل ملك له وظيفة، فهناك ملائكة موكلون بالقطر؛ أي: بالمطر، الله عَزَّوَجَلَّ جعل هذا من وظائفهم.

وهناك ملائكة موكلون بالرزق، وهناك ملائكة موكلون بالعرش، وهناك ملائكة موكلون بأعمال العباد، وهناك الحفظة، فأعمال الملائكة لا تحصى كثرة.

لا يُعلم حديث في هذا، والذي ثبت أن ميكائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ موكَّل بالقطر؛ أي: بالمطر.

قال الشيخ الراجحي في شرح السنة للبربهاري: «جاء هذا من قول الحسن بن قتيبة والحسن البصري، وذلك أن الله تعالى وكل بالقطر ملكًا وهو ميكائيل، وجبريل موكل بالوحي، وإسرافيل موكل بالنفخ في الصور، فهؤلاء الأملاك الثلاثة هم رؤساء الملائكة وهم مقدَّمون عليهم؛ ولهذا، توسل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بربوبية الله لهؤلاء الأملاك الثلاثة؛ في حديث عائشة في صحيح مسلم، أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا قام من الليل استفتح بهذا الاستفتاح: «**اللّهم ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم**»»[٢].

قال العلماء: توسَّل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بربوبية الله لهؤلاء الأملاك الثلاثة؛ لأن كل ملك موكل بما فيه الحياة، فجبريل موكل بالوحي الذي فيه حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكل بالقطر والمطر الذي فيه حياة الأبدان والنبات والحيوان، وإسرافيل

---

(١) وردت في ذلك بعض الآثار عن بعض التابعين. انظرها في: تفسير الطبري (١٤/ ١٩ ـ ٢٠)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٢، ٤/ ٣٠٥)، والدر المنثور (٦/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥، ٨/ ٢٦٤)، والعظمة لأبي الشيخ (٣/ ٩٦٨، ٤/ ١٢٧٤).

(٢) صحيح مسلم (٧٧٠).

موكل بالنفخ في الصور الذي فيه إعادة الأرواح إلى أجسادها فتعود الحياة إلى الأجسام.

أما كون ميكائيل عليه الصلاة والسلام موكل بالقطر فهذا ثابت عند النسائي في الكبرى، وذكره ابن أبي حاتم في التفسير عند قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ... ﴿٩٨﴾﴾ الآية، ولفظه: «أقبلت يهود إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم، إنا نسألك عن خمسة أشياء، فإن أنبأتنا بهن عرفنا أنك نبي واتبعناك، فأخذ عليهم ما أخذ إسرائيل على بنيه إذ قالوا: الله على ما نقول وكيل قال: «**هاتوا**»، قالوا: أخبرنا عن علامة النبي، قال: «**تنام عيناه ولا ينام قلبه**»، قالوا: أخبرنا كيف تؤنث المرأة وكيف تذكر؟ قال: «**يلتقي الماءان، فإذا علا ماء الرجل ماء المرأة أذكرت وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أنثت**»، قالوا: أخبرنا ما حرم إسرائيل على نفسه؟ قال: «**كان يشتكي عرق النسا فلم يجد شيئًا يلائمه إلا ألبان كذا وكذا**»، قال أبي: قال بعضهم: يعني: الإبل، فحرم لحومها. قالوا: صدقت. قالوا: أخبرنا ما هذا الرعد؟ قال: «**ملك من ملائكة الله عَزَّ وَجَلَّ موكل بالسحاب بيده أو في يده مخراق من نار يزجر به السحاب يسوقه حيث أمر الله**»، قالوا: فما هذا الصوت الذي يسمع؟ قال: «**صوته**». قالوا: صدقت، إنما بقيت واحدة، وهي التي نبايعك إن أخبرتنا بها فإنه ليس من نبي إلا له ملك يأتيه بالخبر فأخبرنا من صاحبك؟ قال: «**جبريل** عَلَيْهِ السَّلَامُ»، قالوا: جبريل ذاك الذي ينزل بالحرب والقتال والعذاب عدونا، لو قلت: ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر لكان. فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ إلى آخر الآية»(١).

وعن ابن عباس، قال: «أقبلت يهود إلى النبيّ ﷺ فقالوا: يا أبا القاسم، أخبرنا عن الرعد، ما هو؟ قال: «**مَلَكٌ من الملائكة وُكلَ بالسحاب، معه مخاريق من نار يسوق بها السحاب حيث شاء الله**». فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: «**زَجْرُهُ السحابَ إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر**». قالوا: صدقت، فأخبرنا عمّا حرّم إسرائيل على نفسه؟ قال: «**اشتكى عرق النسا فلم يجد شيئًا يلائمه إلا لحوم الإبل وألبانها، فلذلك حرّمها**». قالوا: صدقت. قال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ»»(٢).

---

(١) رواه أحمد في المسند (٤/ ١٦١)، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح.

(٢) جامع الترمذي، كتاب التفسير، تفسير سورة الرعد (٥/ ٢٩٤).

فهرست المجلد الأول

العنوان	الصفحة

السلسلة الذهبية لإيضاح مضامين متون العقيدة السلفية (٤)

منحة الباري

بشرح

شرح السنة للإمام البربهاري

تأليف: فضيلة الشيخ

أ. د. محمد بن خليفة بن علي التميمي

اعتنى به وأعده للنشر

عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد

المجلد الثاني

منحة الباري

دار الإمام أحمد
للطباعة والنشر

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع

منحة الباري

بشرح

شرح السنة للإمام البربهاري

٢

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤م

دار الأماجد
للطباعة والنشر
daralamajid@gmail.com

توزيع:

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع
جوال: 01000573587
Ebnaffan@gmail.com

السِّلسِلَةُ الذَّهبِيَّةُ لإيضاحِ مضامِينِ مُتونِ العَقيدةِ السَّلفيَّةِ (٤)

مِنحةُ البارِي

بِشَرح

شَرحِ السُّنّةِ للإمامِ البَربَهارِيِّ

تأليف: فضيلة الشيخ

أ.د. محمد بن خليفة بن علي التميمي

اعتنى به وأعدّه للنشر

عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد

المجلّد الثاني

دار الأماجد للطباعة والنشر

دار ابن عفان للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٦١﴾ «والإيمان بأن النبي ﷺ حين كلَّم أهل القَليب يوم بدر، أن المشركين كانوا يسمعون كلامه».

الشرح

وقد اختلف العلماء في مسألة سماع الأموات للأحياء على فريقين رئيسيين، وفريق ثالث يرى التوقف:

* **الفريق الأول: القول بإثبات السماع مطلقًا للأموات، وتأويل الآيات التي فيها نفي السَّماع.**

وهذا مذهب الجمهور من العلماء[(١)]، حيث ذهبوا إلى إجراء الأحاديث التي فيها إثبات السماع على ظاهرها وعمومها، وقالوا: إن الميت بعد موته يسمع كلام الأحياء ويشعر بهم.

وهو اختيار جمع من المحققين، كابن حزم[(٢)]، والقاضي عياض[(٣)]، والنووي[(٤)]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[(٥)]، وابن القيم[(٦)]، والحافظ ابن كثير[(٧)].

واختلف أصحاب هذا المذهب في الجواب عن الآيات التي فيها نفي السماع على أقوال:

○ **القول الأول**: أن الموتى في الآيات المراد بهم الأحياء من الكفار، والمعنى: إنك لا تُسْمِع الكفار الذين أمات الله قلوبهم إسماع هدًى وانتفاع، «وشُبِّهوا بالموتى وهم أحياء صحاح الحواس؛ لأنهم إذا سمعوا ما يُتلى عليهم من آيات الله، فكانوا

---

(١) نسبه للجمهور: ابن جرير الطبري، في تهذيب الآثار (٢/ ٤٩١)، وابن رجب، في أهوال القبور (ص١٣٣)، والعيني، في عمدة القاري (٨/ ٢٠٢).
(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٣٧٣).
(٣) إكمال المعلم (٨/ ٤٠٥).
(٤) صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/ ٢٩٩).
(٥) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٣، ٢٩٨) (٢٤/ ١٧٢، ٢٩٧، ٣٨٠).
(٦) الروح (ص١٤١).
(٧) تفسير ابن كثير (٣/ ٤٤٧).

أقماع القول، لا تعيه آذانهم، وكان سماعهم كلا سماع، كانت حالهم ـ لانتفاء جدوى السماع ـ كحال الموتى الذين فقدوا مصحح السماع»[(١)].

وهذا القول فيه حمل للآيات على المجاز، وذلك بتشبيه الكفار الأحياء بالموتى.

وقد قال بهذا القول: ابن قتيبة[(٢)]، والخطابي[(٣)]، والبغوي[(٤)]، والزمخشري[(٥)]، والسهيلي[(٦)]، وأبو العباس القرطبي[(٧)]، والسمعاني[(٨)]، والقاري[(٩)]، والسيوطي[(١٠)]، والشنقيطي، وابن عثيمين[(١١)].

قال الشنقيطي: «اعلم أن التحقيق الذي دلت عليه القرائن القرآنية واستقراء القرآن أن معنى قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [النمل: ٨٠]، أي: لا تسمع الكفار ـ الذين أمات الله قلوبهم، وكتب عليهم الشقاء في سابق علمه ـ إسماع هدًى وانتفاع؛ لأن الله كتب عليهم الشقاء، فختم على قلوبهم وعلى سمعهم، وجعل على قلوبهم الأكنة، وفي آذانهم الوقر، وعلى أبصارهم الغشاوة، فلا يسمعون الحق سماع اهتداء وانتفاع». اهـ[(١٢)].

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها[(١٣)]:

الدليل الأول: أنَّ الله تعالى بعد أن نفى السماع عنهم قال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨١﴾﴾ [النمل: ٨١]، فمقابلته ﷻ الإسماع المنفي في الآية عن الموتى بالإسماع المثبت فيها ـ لمن يؤمن بآياته ـ دليلٌ واضح على أنَّ المراد بالموت في الآية موت الكفر والشقاء، لا موت مفارقة الروح للبدن، ولو كان المراد بالموت في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ مفارقة الروح للبدن

---

(١) انظر: الكشاف (٣/ ٣٧٠).
(٢) تأويل مختلف الحديث (ص١٤٣).
(٣) غريب الحديث، للخطابي (١/ ٣٤٢).
(٤) شرح السنة (٧/ ١٢٢).
(٥) الكشاف (٣/ ٣٧٠).
(٦) الروض الأنف. نقله عنه الحافظ ابن حجر، في الفتح (٣/ ٣٧٧).
(٧) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ٥٨٥).
(٨) تفسير السمعاني (٤/ ١١٢).
(٩) مرقاة المفاتيح (٧/ ٤٧٥).
(١٠) الحاوي في الفتاوى (٢/ ١٢).
(١١) الشرح الممتع (٥/ ٣٨٤) الطبعة الجديدة. كتاب الجنائز
(١٢) أضواء البيان (٦/ ٤١٦)، باختصار.
(١٣) انظر: تأويل مختلف الحديث (ص١٤٣)، والروح لابن القيم (ص١٤١ ـ ١٤٢)، وأضواء البيان (٦/ ٤١٦ ـ ٤١٩).

لما قابل ذلك بقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَـٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَـٰلَتِهِمْ﴾؛ بل لقابله بما يناسبه، كأن يُقال: إن تُسمع إلّا من لم يمت.

الدليل الثاني: أنَّ استقراء القرآن الكريم يدل على أن الغالب استعمال الموتى بمعنى الكفار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ۝٣٦﴾ [الأنعام: ٣٦]، وقد أجمع (١) من يعتد به من أهل العلم أن المراد بالموتى في الآية هم الكفار.

وكقوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَـٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَـٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَـٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٢٢﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فقوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾؛ أي: كافرًا؛ فأحييناه؛ أي: بالإيمان والهدى، وهذا لا نزاع فيه بين المفسرين، وفيه إطلاق الموت وإرادة الكفر.

وكقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ﴾ [فاطر: ٢٢]؛ أي: لا يستوي المؤمنون والكافرون.

الدليل الثالث: أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، وما في معناها من الآيات، كلها تسلية للنبي ﷺ؛ لأنه يحزنه عدم إيمانهم، كما بيَّنه تعالى في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ۝٩٧﴾ [الحجر: ٩٧]، وقوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقوله: ﴿لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ۝٣﴾ [الشعراء: ٣]، إلى غير ذلك من الآيات، ولما كان يحزنه كفرهم وعدم إيمانهم أنزل الله آيات كثيرة تسلية له ﷺ، بيَّنَ له فيها أنه لا قدرة له على هدي من أضله الله، ومن الآيات النازلة تسلية له ﷺ، قوله هنا: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾؛ أي: لا تُسمع من أضله الله إسماع هدى وقبول، ولو كان معنى الآية وما شابهها: إنك لا تسمع الموتى؛ أي: الذين فارقت أرواحهم أبدانهم لما كان في ذلك تسلية له ﷺ.

واعتُرِضَ: بأن ما ذُكِرَ من معنى آيتي النمل والروم مسلَّم فيه، لكن ذلك لا يمنع الاستدلال بهما على نفي سماع الموتى؛ لأنَّ الموتى لما كانوا لا يسمعون حقيقة، وكان ذلك معروفًا عند المخاطبين، شبه الله تعالى بهم الكفار الأحياء في عدم

---

(١) لم أقف على حكاية الإجماع في أن المراد بالموتى في الآية هم الكفار. وقال أبو حيا في البحر المحيط (٤/١٢٣): وتظافرت أقوال، وذكر ابن الجوزي في زاد المسير (٣/٢٧) قولًا آخر في معنى الآية: أنهم الموتى حقيقة، ضربهم الله مثلًا، والمعنى: أن الموتى لا يستجيبون حتى يبعثهم الله.

السماع، فدل هذا التشبيه على أن المشبه بهم - وهم الموتى في قبورهم - لا يسمعون، كما يدل مثلًا تشبيه زيد في الشجاعة بالأسد على أن الأسد شجاع؛ بل هو في ذلك أقوى من زيد، ولذلك شُبِّهَ به، وإن كان الكلام لم يُسقْ للتحدث عن شجاعة الأسد نفسه، وإنما عن زيد، وكذلك آيتا النمل والروم، وإن كانتا تحدثتا عن الكفار الأحياء وشُبّهوا بموتى القبور، فذلك لا ينفي أن موتى القبور لا يسمعون، بل إنَّ كل عربي سليم السليقة، لا يفهم من تشبيه موتى الأحياء بهؤلاء إلا أن هؤلاء أقوى في عدم السماع منهم، وإذ الأمر كذلك فموتى القبور لا يسمعون[(١)].

واعتُرِضَ أيضًا: بأنَّ الله تعالى قال في آية أخرى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٢٢﴾ [فاطر: ٢٢]، وهذه الآية صريحة بنفي سماع الأموات، ولا يتأتى حملها على المعنى الذي ذكِرَ.

وأجيب: بأن هذه الآية هي كآيتي النمل والروم المتقدمتين، لأن المراد بقوله: ﴿مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٢٢﴾ الموتى، فلا فرق بين قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وبين قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٢٢﴾؛ لأن المراد بالموتى ومن في القبور واحد، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٧﴾ [الحج: ٧]؛ أي: يبعث جميع الموتى، من قُبر منهم ومن لم يُقْبَر، وقد دلت قرائن قرآنية على أن معنى آية فاطر هذه كمعنى آية الروم، منها قوله تعالى قبلها: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [فاطر: ١٨]؛ لأن معناها: لا ينفع إنذارك إلا من هداه الله ووفقه، فصار ممن يخشى ربه بالغيب ويقيم الصلاة، ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٢٢﴾ [فاطر: ٢٢]؛ أي: الموتى؛ أي الكفار الذين سبق لهم الشقاء، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩﴾ [فاطر: ١٩]؛ أي: المؤمن والكافر، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢]؛ أي: المؤمنون والكفار، ومنها: قوله تعالى بعدها: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ۝٢٣﴾ [فاطر: ٢٣]؛ أي: ليس الإضلال والهدى بيدك، ما أنت إلا نذير وقد بلغت[(٢)].

○ **القول الثاني**: أنَّ الموتى في الآيات المراد بهم الذين ماتوا حقيقة، لكن المراد بالسماع المنفي هو خصوص السماع المعتاد الذي ينتفع به صاحبه، وأن هذا مثلٌ ضربه الله للكفار؛ إذ الكفار يسمعون الحق، ولكن لا ينتفعون به.

قالوا: وقد يُنفى الشيء لانتفاء فائدته وثمرته، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا

---

(١) انظر: مقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٢١ - ٢٢).
(٢) انظر: أضواء البيان (٦/ ٤١٩).

لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف: ١٧٩][(١)].

وهذا رأي: شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم[(٢)]، وابن رجب[(٣)]، والأبي[(٤)]، وذكره ابن جرير الطبري احتمالًا آخر في معنى الآية.

قال الطبري: «معنى الآية: إنك لا تسمع الموتى إسماعًا ينتفعون به؛ لأنهم قد انقطعت عنهم الأعمال، وخرجوا من دار الأعمال إلى دار الجزاء، فلا ينفعهم دعاؤك إياهم إلى الإيمان بالله والعمل بطاعته، فكذلك، هؤلاء الذين كتب ربك عليهم أنهم لا يؤمنون لا يُسْمِعُهم دعاؤك إلى الحق إسماعًا ينتفعون به؛ لأن الله تعالى ذكره قد ختم عليهم أن لا يؤمنوا، كما ختم على أهل القبور من أهل الكفر أنهم لا ينفعهم بعد خروجهم من دار الدنيا إلى مساكنهم من القبور إيمان ولا عمل؛ لأن الآخرة ليست بدار امتحان، وإنما هي دار مجازاة، وكذلك، تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾﴾ [فاطر: ٢٢]». اهـ[(٥)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، إنما أراد به السماع المعتاد الذي ينفع صاحبه؛ فإن هذا مثل ضُرب للكفار، والكفار تسمع الصوت، لكن لا تسمع سماع قبولٍ بفقهٍ واتباع، كما قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة: ١٧١]، فهكذا الموتى الذين ضُرب لهم المثل لا يجب أن يُنفى عنهم جميع السماع المعتاد، أنواعَ السماع، كما لم يُنفَ ذلك عن الكفار؛ بل قد انتفى عنهم السماع المعتاد الذي ينتفعون به، وأما سماعٌ آخر فلا يُنفى عنهم». اهـ[(٦)].

وهذا القول: دلت عليه آيات من كتاب الله، جاء فيها التصريح بالبكم والصَّمَم والعمى مُسندًا إلى قوم يتكلمون ويسمعون ويبصرون، والمراد بصممهم: صممهم عن سماع ما ينفعهم دون غيره، فهم يسمعون غيره، وكذلك في البصر والكلام، وذلك كقوله تعالى في المنافقين: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾﴾ [البقرة: ١٨]، فقد قال فيهم: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ مع شدة فصاحتهم، وحلاوة ألسنتهم، كما صرَّح به في قوله تعالى فيهم: ﴿وَإِن يَقُولُوا۟ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤] أي لفصاحتهم، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا

---

(١) انظر: أهوال القبور (ص١٣٥).
(٢) الروح (ص١٤١).
(٣) أهوال القبور (ص١٣٤ ـ ١٣٥).
(٤) إكمال إكمال المعلم (٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١).
(٥) تهذيب الآثار (٢/ ٥٢٠).
(٦) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٩٨).

ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ﴾ [الأحزاب: ١٩]، فهؤلاء الذين إن يقولوا تسمع لقولهم، وإذا ذهب الخوف سلقوا المسلمين بألسِنةٍ حِداد، هم الذين قال الله فيهم: صم بكم عمي، وما ذلك إلا أن صممهم وبكمهم وعماهم بالنسبة إلى شيء خاص، وهو ما يُنتفع به من الحق، فهذا وحده هو الذي صَمُّوا عنه فلم يسمعوه، وبكموا عنه فلم ينطقوا به، وعموا عنه فلم يروه، مع أنهم يسمعون غيره ويبصرونه وينطقون به، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأحقاف: ٢٦][(١)].

واعتُرِضَ هذا القول: بأن فيه قلبًا للتشبيه المذكور في الآيات، حيث جُعل المشبه به مشبهًا؛ لأن القيد المذكور في هذا القول يصدق على موتى الأحياء من الكفار، فإنهم يسمعون حقيقة، ولكن لا ينتفعون من سماعهم، كما هو مشاهد، فكيف يجوز جعل المشبه بهم - من موتى القبور - مثلهم في أنهم يسمعون ولكنهم لا ينتفعون من سماعهم، مع أن المشاهد أنهم لا يسمعون مطلقًا، ولذلك، حسن التشبيه المذكور في الآيات، فبطل القيد الذي ذكره أصحاب هذا القول[(٢)].

○ **القول الثالث**: أن معنى الآيات: إنك لا تُسمع الموتى بطاقتك وقدرتك، ولكن الله تعالى هو الذي يسمعهم إذا شاء؛ إذ هو القادر على ذلك دون من سواه.

وهذا رأي: ابن التين[(٣)]، والإسماعيلي[(٤)]، وذكره ابن جرير الطبري احتمالًا آخر في معنى الآية[(٥)].

واستدلوا على ذلك بأدلة منها:

الدليل الأول: أن الله تعالى بعد أن نفى السماع قال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ﴾ [النمل: ٨١]، فبين أن الهداية من الكفر إلى الإيمان بيده دون من سواه، فنفيه سبحانه عن نبيه ﷺ أن يكون قادرًا أن يُسمع الموتى إلا بمشيئته، هو كنفيه أن يكون قادرًا على هداية الكفار إلا بمشيئته.

الدليل الثاني: أن الله تعالى أثبت لنفسه القدرة على إسماع من شاء من خلقه

---

(١) انظر: أضواء البيان (٦/ ٤٢٠ - ٤٢١).
(٢) انظر: مقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٢٢).
(٣) نقله عنه الحافظ ابن حجر، في الفتح (٣/ ٢٧٧).
(٤) المصدر السابق.
(٥) تهذيب الآثار (٢/ ٥١٩).

بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ﴾، ثم نفى عن نبيه ﷺ القدرة على ما أثبته وأوجبه لنفسه من ذلك، فقال له: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾﴾، ولكن الله هو الذي يسمعهم دونك وبيده الإفهام والإرشاد والتوفيق، وإنما أنت نذير فبلِّغ ما أرسلت به[(١)].

أدلة القائلين بإثبات السماع مطلقًا للأموات:

استدل القائلون بإثبات السماع مطلقًا للأموات بأدلة، منها:

الدليل الأول: مناجاة النبي ﷺ لقتلى بدر من المشركين[(٢)]، وهذا الحديث الصحيح أقسم فيه النبي ﷺ أن الأحياء الحاضرين ليسوا بأسمع لما يقوله ﷺ من أولئك الموتى بعد ثلاث، وهو نصٌّ صحيح صريح في سماع الموتى، ولم يذكر النبي ﷺ فيه تخصيصًا[(٣)].

واعتُرِضَ: بأن عائشة رضي الله عنها روت الحديث بلفظ: «**إِنَّهُمُ الآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ**»، وهذا يدل على أن الرواية التي فيها التصريح بالسماع غير محفوظة.

وأجيب: بأن تأول عائشة رضي الله عنها بعض آيات القرآن، لا تُرد به روايات الصحابة العدول الصحيحة الصريحة عنه ﷺ، ويتأكد ذلك بثلاثة أمور:

الأول: أن رواية العدل لا ترد بالتأويل.

الثاني: أن عائشة رضي الله عنها لما أنكرت رواية ابن عمر عن النبي ﷺ: «**إنهم ليسمعون الآن ما أقول**»، قالت: إن الذي قاله ﷺ: «**إنهم ليعلمون الآن أن الذي كنت أقول لهم هو الحق**»، فأنكرت السماع ونَفَتْهُ عنهم، وأثبتت لهم العلم، ومعلومٌ أنَّ من ثبت له العلم صح منه السماع.

الثالث: هو ما جاء عنها مما يقتضي رجوعها عن تأويلها إلى الروايات الصحيحة، قال الحافظ ابن حجر: «ومن الغريب أن في المغازي لابن إسحاق رواية يونس بن بكير بإسناد جيد عن عائشة مثل حديث أبي طلحة وفيه: «**ما أنتم بأسمع لما أقول منهم**»، وأخرجه أحمد[(٤)] بإسناد حسن؛ فإن كان محفوظًا فكأنها رجعت عن

---

(١) انظر: تهذيب الآثار، للطبري (٢/ ٥١٩). (٢) تقدم الحديث في أول المسألة.

(٣) انظر: أضواء البيان (٦/ ٤٢٢).

(٤) أخرج الإمام أحمد في مسنده (٦/ ١٧٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٢/ ٥١٧)، من طريق هُشَيْمٌ قَالَ: «أخبرنا مُغِيرَةُ، عَنْ إبْراهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ بِأُولَئِكَ الرَّهْطِ فَأُلْقُوا فِي الطُّوَى، عُتْبَةُ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُهُ، وَقَفَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: «**جَزَاكُم اللهُ** =

الإنكار، لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة، لكونها لم تشهد القصة». اهـ[(١)]

وقال الإسماعيلي: «كان عند عائشة من الفهم والذكاء وكثرة الرواية والغوص على غوامض العلم ما لا مزيد عليه، لكن لا سبيل إلى رَدِّ رواية الثقة إلا بنصٍّ مثله، يدل على نسخه أو تخصيصه أو استحالته». اهـ[(٢)(٣)].

الدليل الثاني: عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ**...»[(٤)]، وهذا الحديث فيه تصريح من النبي ﷺ بأن الميت في قبره يسمع قرع نعال من دفنوه إذا رجعوا، وهو نص صحيح صريح في سماع الموتى، وظاهره العموم في كل من دُفِنَ، ولم يذكر النبي ﷺ فيه تخصيصًا[(٥)].

واعتُرِضَ: بأن ما ورد في هذا الحديث مخصوص بأول الدفن، عند سؤال الملكين، وهو غير دائم، فلا يفيد عموم سماع الأموات في كل الأحوال والأوقات[(٦)].

وأيضًا: فإن الروح تعاد للبدن عند المساءلة ـ كما ثبت بذلك الحديث ـ[(٧)]، لذا

= **شَرًّا مِنْ قَوْمِ نَبِيٍّ، مَا كَانَ أَسْوَأَ الطَّرْدَ وَأَشَدَّ التَّكْذِيبَ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تُكَلِّمُ قَوْمًا جَيَّفُوا؟ فَقَالَ: «**مَا أَنْتُمْ بِأَفْهَمَ لِقَوْلِي مِنْهُمْ، أَوْ لَهُمْ أَفْهَمُ لِقَوْلِي مِنْكُمْ**»».

وإسناده ضعيف، إبراهيم: هو ابن يزيد النخعي، لم يسمع من عائشة، ورواية مغيرة بن مقسم عنه ضعيفة.

وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٩٠)، وقال: «رواه أحمد، ورجاله ثقات، إلا أن إبراهيم لم يسمع من عائشة، ولكنه دخل عليها». وانظر: مسند الإمام أحمد (٤٢/ ٢٣٠)، بإشراف د/ عبد الله التركي.

(١) فتح الباري (٧/ ٣٥٤).

(٢) انظر: فتح الباري (٧/ ٣٥٤).

(٣) أضواء البيان (٦/ ٤٢٩)، وانظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ٥٨٥)، وأهوال القبور (ص١٣٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجنائز، حديث (١٣٣٨)، ومسلم في صحيحه، في كتاب الجنة وصفة نعيمها، حديث (٢٨٧٠).

(٥) أضواء البيان (٦/ ٤٢٣، ٤٢٥)، وانظر: تفسير القرطبي (١٣/ ١٥٤)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٢٩٩)، وأهوال القبور (ص١٣٤)، والروح (٥٤، ١٤١)، وروح المعاني (٢١/ ٧٦).

(٦) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٢/ ١٠٤)، وفيض القدير (٢/ ٣٩٨)، ومحاسن التأويل (٨/ ٢١).

(٧) عود الروح للبدن وقت المساءلة في القبر، جاء في حديث طويل، من رواية المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، مرفوعًا، والشاهد من الحديث قوله ﷺ: «**فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ**...». وسيأتي الحديث بطوله في مبحث الترجيح.

فإن سماع الميت قرع النعال، إنما هو بسبب اتصال الروح بالبدن، وهذا الاتصال غير دائم، بل هو مخصوص بوقت السؤال[(١)]، وعليه، فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث، على عموم سماع الأموات في كل وقت وحين.

الدليل الثالث: عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبُرَةَ فَقَالَ: «**السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ**»[(٢)]، وهذا الحديث فيه مخاطبة النبي ﷺ لأهل القبور بقوله: «**السلام عليكم**»، وقوله: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»، وهذا يدل دلالة واضحة على أنهم يسمعون سلامه؛ لأنهم لو كانوا لا يسمعون سلامه وكلامه لكان خطابه لهم من جنس خطاب المعدوم، ولا شك أن ذلك ليس من شأن العقلاء، فمن البعيد جدًّا صدوره من النبي ﷺ[(٣)].

واعتُرِضَ: بأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يخاطبون النبي ﷺ في تشهد الصلاة بقولهم: «السلام عليك أيها النبي...» وهم خلفه، وقريبًا منه، وبعيدًا عنه، في مسجده، وفي غير مسجده، وكذا جمهور المسلمين اليوم، وقبل اليوم، الذين يخاطبونه بذلك، أفيقال: إنه يسمعهم، أو أنه من المحال السلام عليه، وهو لا يشعر بهم ولا يعلم؟[(٤)].

واعتُرِضَ أيضًا: بأن السلام على القبور إنما هو عبادة، والقصد منه تذكير النفس

---

(١) قال الحافظ ابن حجر، في فتح الباري (٣/ ٢٨٤): «الحياة في القبر للمساءلة، ليست الحياة المستقرة المعهودة في الدنيا، التي تقوم فيها الروح بالبدن وتدبيره وتصرفه وتحتاج إلى ما يحتاج إليه الأحياء، بل هي مجرد إعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الأحاديث الصحيحة، فهي إعادة عارضة، كما حيي خلق لكثير من الأنبياء لمساءلتهم عن أشياء ثم عادوا موتى».اهـ. وانظر: الروح لابن القيم (ص١٥١)، وأهوال القبور لابن رجب (ص١٣٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الطهارة، حديث (٢٤٩).

(٣) أضواء البيان (٦/ ٤٢٥، ٤٣٢)، وانظر: تفسير القرطبي (١٣/ ١٥٤)، ومجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٩٧)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٤٧ - ٤٤٩)، والروح (ص٥٤).

(٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَكَانَ يَقُولُ: **التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ للهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**. أخرجه مسلم، رقم (٤٠٣).

(٥) انظر: مقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٣٩)، وانظر تعليقه على أصل الكتاب (ص٩٦).

بحالة الموت، وبحالة الموتى في حياتهم، وليس القصد من السلام مخاطبتهم، أو أنهم يسمعون ويجيبون[١].

الدليل الرابع: ما جرى عليه عمل الناس ـ قديمًا وإلى الآن ـ من تلقين الميت في قبره، ولولا أنه يسمع ذلك وينتفع به لم يكن فيه فائدة، وكان عبثًا، فعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره، فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل: يا فلان بن فلانة، فإنه يسمعه ولا يجيب، ثم يقول: يا فلان بن فلانة، فإنه يستوي قاعدًا، ثم يقول: يا فلان بن فلانة، فإنه يقول: أرشدنا رحمك الله، ولكن لا تشعرون، فليقل: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأنك رضيت بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًا، وبالقرآن إمامًا، فإن منكرًا ونكيرًا، يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول: انطلق بنا، ما نقعد عند من قد لُقِّنَ حُجَّته، فيكون اللهُ حجيجَه دونهما، فقال رجل: يا رسول الله، فإن لم يعرف أمه؟ قال: فينسبه إلى حواء، يا فلان بن حواء**»[٢]. قالوا: فهذا الحديث وإن لم يثبت إلا أن اتصال العمل به في سائر الأمصار والأعصار، من غير إنكار، كافٍ في العمل به، ولولا أن المخاطب يسمع لكان ذلك بمنزلة الخطاب للتراب والخشب والحجر والمعدوم، وهذا وإن استحسنه واحد، فالعلماء قاطبة على استقباحه واستهجانه، قالوا: وقد كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال: «**اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُوا لَهُ بِالتَّثْبِيتِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ**»[٣]، فأخبر النبي ﷺ أنه يُسأل حينئذ، وإذا كان يُسأل فإنه يسمع التلقين[٤].

واعتُرِضَ: بأن حديث تلقين الميت لا يصح؛ بل هو حديث متفق على ضعفه[٥].

الدليل الخامس: أن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال ـ في وصيته عند موته ـ: «فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فَشُنُّوا[٦] عَلَيَّ التُّرَابَ شَنًّا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنْحَرُ جَزُورٌ وَيُقْسَمُ

---

(١) المحرر الوجيز (٤/ ٢٧٠).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٢٤٩). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٤٥): «رواه الطبراني في الكبير، وفي إسناده جماعة لم أعرفهم». وقال ابن القيم في حاشيته على مختصر سنن أبي داود (١٣/ ١٩٩): «هذا الحديث متفق على ضعفه».

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٣٢٢١). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/ ٣٠٥).

(٤) الروح لابن القيم (ص٧٠ ـ ٧١)، وانظر: أضواء البيان (٦/ ٤٣٧).

(٥) انظر: أحكام الجنائز، للألباني (ص١٩٨).

(٦) أي: ضعوه وضعًا سهلًا. انظر: مشارق الأنوار (٢/ ٢٢٣)، والنهاية في غريب الحديث (٢/ ٤١٣).

لَحْمُهَا، حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ وَأَنْظُرَ مَاذَا أُرَاجِعُ بِهِ رُسُلَ رَبِّي»[(١)]، وهذا يدل على أن الميت ترد عليه روحه ويسمع حس من هو على قبره وكلامهم، وهذا الحديث إنما قاله عمرو عن النبي ﷺ؛ لأن مثله لا يدرك إلا من جهة النبي ﷺ[(٢)].

الدليل السادس: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من رجل يمر على قبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام**»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، حديث (١٢١).

(٢) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١/ ٣٣٢)، والروح (ص٦٣ ـ ٦٤)، وأهوال القبور (ص١٤٣)، وأضواء البيان (٦/ ٤٣٢).

(٣) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٥٨)، وتمام في «الفوائد» (١/ ٦٣)، والبغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٨٠) (٢٧/ ٦٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٩١١)، جميعهم من طريق: الربيع بن سليمان المرادي، عن بشر بن بكر، عن عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، به. مرفوعًا.

وأخرجه ابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٥٠)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٩٠)، كلاهما من طريق: الربيع بن سليمان، عن بشر بن بكر، عن ابن زيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٧٩) من طريق محمد بن أحمد الأعرابي، عن بكر بن سهل الدمياطي، عن محمد بن مخلد الرعيني، عن ابن زيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

وأخرجه أيضًا (١٠/ ٣٨٠) من طريق محمد بن يعقوب الأصم، عن بكر بن سهل، عن محمد بن مخلد، عن ابن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

والحديث مداره على «عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم»، متفق على تضعيفه، وقد اضطرب فيه.

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٩١١): «لا يصح هذا الحديث، وقد أجمعوا على تضعيف عبد الرحمٰن بن زيد. قال ابن حبان في كتابه «المجروحين» (٢/ ٥٧): كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف، فاستحق الترك». اهـ.

وقد تُوبع عبد الرحمٰن بن زيد في روايته عن أبيه، فأخرج ابن أبي الدنيا في «كتاب القبور» كما في الروح لابن القيم (ص٥٥)، قال: حدثنا محمد بن قدامة الجوهري، حدثنا معن بن عيسى القزاز، حدثنا هشام بن سعد، حدثنا زيد بن أسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**إذا مر الرجل بقبر أخيه يعرفه فسلم عليه ردَّ عليه السلام وعرفه، وإذا مرَّ بقبر لا يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام**».

إلا أن هذه المتابعة ضعيفة ولا يصح اعتبارها؛ لثلاث علل:

الأولى: أنها موقوفة على أبي هريرة. =

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ حين انصرف من أحدٍ مَرَّ على مصعب بن عمير وهو مقتول على طريقه فوقف عليه رسول الله ﷺ ودعا له، ثم قرأ هذه الآية: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا ٢٣﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ثم قال رسول الله ﷺ: «**أشهد أن هؤلاء شهداء عند الله يوم القيامة، فأتوهم وزوروهم، والذي نفسي بيده، لا يسلم عليهم أحد إلى يوم القيامة إلا ردُّوا عليه**»[١].

= العلة الثانية: الانقطاع بين زيد بن أسلم، وأبي هريرة؛ فإن زيدًا لم يسمع من أبي هريرة، كما قال ابن معين، والذهبي. انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤١)، وجامع التحصيل (١/ ١٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٩٠).

العلة الثالثة: ضعف الجوهري، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو داود: «ضعيف، لم أكتب عنه شيئًا قط». انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣١٢)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني (٩/ ٤٧٤).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٢٧١) من طريق سليمان بن بلال، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، عن قَطَن بن وهب، عن عبيد بن عمير، عن أبي هريرة، به. مرفوعًا.

قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين». وتعقبه الذهبي بقوله: «كذا قال، وأنا أحسبه موضوعًا، وقطن لم يروِ له البخاري، وعبد الأعلى لم يخرجا له».

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/ ٣٦٤)، عن أبي بلال الأشعري، عن يحيى بن العلاء، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، عن قطن، عن عبد الله بن عمر، به.

وذِكْرُ ابن عمر فيه وهم، أو تصحيف؛ بدليل أن أبا نعيم الأصبهاني أخرجه في الحلية (١/ ١٠٨)، من طريق الطبراني، عن عبيد بن عمير، مرسلًا. ولم يذكر ابن عمر.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٣١)، من طريق العطاف بن خالد المخزومي، قال: حدثني عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، عن أبيه: أن النبي ﷺ زار قبور الشهداء بأحد فقال: «**اللّهم إن عبدك ونبيك يشهد أن هؤلاء شهداء، وأنه من زارهم وسلم عليهم إلى يوم القيامة ردوا عليه**».

قال الحاكم: «هذا إسناد مدني صحيح ولم يخرجاه». وتعقبه الذهبي بقوله: «مرسل».

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ١٢١)، قال: أخبرنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا عمرو بن صهبان، عن معاذ بن عبد الله، عن وهب بن قطن، عن عبيد بن عمير، مرسلًا.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٢٢١)، قال: حدثني محمد بن صالح بن هانئ، ثنا يحيى بن محمد بن يحيى الشهيد، ثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، ثنا حاتم بن إسماعيل، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، عن قطن بن وهب، عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: «لما فرغ رسول الله ﷺ يوم أحد مر على مصعب الأنصاري مقتولًا على طريقه، فقرأ: ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ﴾.

قلت: الحديث معلول، بسبب الاضطراب في إسناده، قال الحافظ ابن رجب في «أهوال =

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما من أحد مرَّ بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلَّم عليه إلا عرفه وردَّ عليه السلام»**(١).

= القبور» (ص١٤٢): «ورواه يحيى بن العلاء، عن عبد الأعلى بن أبي فروة، عن قطن بن وهب، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. خرجه الطبراني، وذِكر ابن عمر فيه وهم».اهـ.

ثم قال الحافظ ابن رجب: «وروي عن عبيد بن عمير، عن أبي ذر، ولعل المرسل أشبه، وبالجملة الضعف أشبه، وبالجملة فهذا إسناد مضطرب، ومتنه مختص بالشهداء».اهـ.

وله شاهد من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، أخرجه ابن الجعد في مسنده (١/ ٤٣٢) قال: حدثنا محمد بن حبيب الجارودي، ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد قال: وقف رسول الله ﷺ على قتلى أحد فقال: **«اشهدوا لهؤلاء الشهداء عند الله عز وجل يوم القيامة، فأتوهم وزوروهم وسلموا عليهم، فوالذي نفسي بيده لا يسلم عليهم أحد إلى يوم القيامة إلا رجوت له**، أو قال: **إلا ردوا عليه»**.

وفي إسناده «محمد بن حبيب الجارودي»، قال الذهبي في الميزان (٦/ ١٠٠): «غمزه الحاكم النيسابوري، وأتى بخبر باطل اتهم بسنده».اهـ، قلت: وحديثه هذا الأشبه أن إسناده موضوع. وانظر: لسان الميزان (٥/ ١١٥)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٥٦٥).

النتيجة: أن الحديث ضعيف، وممن ضعفه الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١١/ ٣٦٥)، حديث (٥٢٢١).

(١) أخرجه ابن عبد البر، في الاستذكار (٢/ ١٦٥) قال: أخبرنا أبو عبد الله عبيد بن محمد قراءة مني عليه سنة تسعين وثلاثمائة في ربيع الأول قال: أملت علينا فاطمة بنت الريان المستملي في دارها بمصر في شوال سنة اثنتين وأربعين وثلاث مائة، قالت: حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن صاحب الشافعي، قال: حدثنا بشر بن بكير، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ...، فذكره.

قال الحافظ ابن رجب: «قال عبد الحق الإشبيلي: إسناده صحيح. يشير إلى أن رواته كلهم ثقات، وهو كذلك، إلا أنه غريب، بل منكر».

وقد تبع العراقيُّ في «تخريج الإحياء» عبدَ الحق الإشبيلي في تصحيحه للحديث، وأقرّه المناوي في «فيض القدير» (٥/ ٤٨٧).

قال الألباني، في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٩/ ٤٧٥): «هذا إسناد غريب؛ الربيع بن سليمان فمن فوقه؛ ثقات معروفون من رجال التهذيب، وأما من دونه فلم أعرفهما، لا شيخ ابن عبد البر، ولا المملية فاطمة بنت الريان، وظني أنها تفردت - بل شذت - بروايتها الحديث عن الربيع بن سليمان بهذا الإسناد الصحيح له عن ابن عباس؛ فإن المحفوظ عنه إنما هو بالإسناد الأول».اهـ.

قلت: ومراده بالإسناد الأول: حديث أبي هريرة، من طريق زيد بن أسلم، وقد تقدم.

ثم ساق الألباني الحديث من طريق بشر بن بكر، عن عبد الرحمٰن بن زيد، وبيّن أن هذا هو المحفوظ، ثم قال: «ومن هذا التحقيق يتبين أن قول عبد الحق الإشبيلي: إسناده صحيح، غير صحيح، وإن تبعه العراقي في تخريج الإحياء، وأقره المناوي».اهـ. =

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عنده إلا استأنس به، ورد عليه، حتى يقوم**»(١).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال أبو رزين: يا رسول الله، إن طريقي على الموتى، فهل من كلام أتكلم به إذا مررت عليهم؟ قال: «**قل: السلام عليكم أهل القبور من المسلمين والمؤمنين، أنتم لنا سلف، ونحن لكم تبع، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**». قال أبو رزين: يا رسول الله، يسمعون؟ قال: «**يسمعون، ولكن لا يستطيعون أن يجيبوا**». قال: «**يا رزين، ألا ترضى أن يرد عليك بعددهم من الملائكة**»(٢).

= وقال ابن باز في مجموع الفتاوى: «في إسناده نظر».

قلت: إسناد هذا الحديث الأشبه أنه موضوع، وأنه مركب من إسناد حديث أبي هريرة، الذي يُروى من طريق عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم، ومن الإسناد الذي يُروى من طريق قطن بن وهب، وقد تقدما.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «القبور» [كما في الروح لابن القيم (ص٥٤)] قال: حدثنا محمد بن عون، حدثنا يحيى بن يمان، عن عبد الله بن سمعان، عن زيد بن أسلم، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ما من رجل يزور قبر أخيه، ويجلس عنده إلا استأنس به، وردَّ عليه، حتى يقوم**».

قال الحافظ ابن رجب في «أهوال القبور» (ص١٤٣): «رواه عبد الله بن سمعان، وهو متروك».

وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء»: «حديث عائشة: «**ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عنده إلا استأنس به ورد عليه حتى يقوم**»، أخرجه ابن أبي الدنيا في القبور، وفيه عبد الله بن سمعان، ولم أقف على حاله».اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣/ ٢٩٧): «عبد الله بن سمعان: ذكره شيخي العراقي في تخريج الإحياء في حديث عائشة، وقال: وفي سنده عبد الله بن سمعان لا أعرف حاله. قلت: يجوز لاحتمال أن يكون هو المخرّج له في بعض الكتب، وهو عبد الله بن زياد بن سمعان، ينسب إلى جده كثيرًا، وهو أحد الضعفاء».اهـ.

(٢) أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٩)، من طريق: محمد بن الأشعث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

وأعله العقيلي بمحمد بن الأشعث، حيث قال: «محمد بن الأشعث: مجهول في النسب والرواية، وحديثه غير محفوظ»، ثم ساق الحديث وقال: «ولا يعرف إلا بهذا اللفظ، وأما «**السلام عليكم يا أهل القبور**»، إلى قوله: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**». فيروى بغير هذا الإسناد، من طريق صالح، وسائر الحديث غير محفوظ».اهـ.

وأقرّه الحافظ ابن رجب، في «أهوال القبور» (ص١٤١)، والذهبي في الميزان (٦/ ٧٤)، وابن حجر في «اللسان» (٥/ ٨٤). وحكم على الحديث بالنكارة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١١/ ٣٧٢).

قالوا: فهذه الأحاديث يعضد بعضها بعضًا، وهي تدل صراحة على أن الميت يشعر بزيارة الحي، ويرد عليه السلام(١).

واعتُرِضَ: بأن هذه الأحاديث كلها ضعيفة، ولا يصح الاستدلال بها(٢).

الدليل السابع: عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي، حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ**»(٣).

واعتُرِضَ: بأن الحديث ليس صريحًا في سماعه ﷺ سلام من سلَّم عليه عند قبره(٤).

الدليل الثامن: كثرة المرائي التي تقتضي سماع الموتى ومعرفتهم لمن يزورهم، وهذه المرائي وإن لم تصلح بمجردها لإثبات مثل ذلك، فهي على كثرتها وأنها لا يحصيها إلا الله قد تواطأت على هذا المعنى، وقد قال النبي ﷺ: «**أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ**»(٥)؛ يعني: ليلة القدر، فإذا تواطأت رؤيا المؤمنين على شيء كان كتواطىء روايتهم له(٦).

* **الفريق الثاني: مذهب نفي سماع الأموات مطلقًا، وتأويل الأحاديث التي فيها إثبات السماع.**

حيث ذهب هؤلاء إلى إجراء الآيات التي فيها نفي السماع على ظاهرها وعمومها، وقالوا: إن الميت لا يسمع شيئًا من كلام الأحياء، ولا يشعر بهم.

واختلف أصحاب هذا المذهب في الجواب عن الأحاديث التي فيها إثبات السماع على أقوال:

○ **القول الأول**: أن ما وقع للنبي ﷺ - من إسماع قتلى بدر - هو معجزة من معجزاته ﷺ، فقد أحياهم الله له حتى سمعوا كلامه، وهذا خاص به دون غيره من الناس.

---

(١) انظر: الروح لابن القيم (ص٥٤ - ٧٧)، وأهوال القبور (ص١٤٢)، وروح المعاني (٢١/ ٧٦).
(٢) انظر: روح المعاني (٢١/ ٧٨)، ومقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٣٨).
(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٥٢٧)، وأبو داود في سننه، في كتاب المناسك، حديث (٢٠٤١)، وصححه النووي في «رياض الصالحين» (١/ ٣١٦)، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٥٦٣): «رواته ثقات»، وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١/ ٥٧٠).
(٤) قاله الألباني في تعليقه على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٨٠).
(٥) أخرجه البخاري، رقم (١١٥٨)، ومسلم، رقم (١١٦٥).
(٦) انظر: الروح (ص٦٣)، وأضواء البيان (٦/ ٤٣١).

وهذا رأي: قتادة، والبيهقي[١]، والمازري[٢]، وابن عطية، وابن الجوزي[٣]، وابن قدامة[٤]، والسهيلي[٥]، وابن الهمام[٦]، والقاضي أبي يعلى[٧]، والألباني.

قال قتادة: «أحياهم الله حتى أسمعهم قوله، توبيخًا وتصغيرًا وَنَقِيمَةً وحسرة وندمًا»[٨].

وقال ابن عطية: «فيشبه أن قصة بدر هي خرق عادة لمحمد ﷺ، في أن ردَّ الله إليهم إدراكًا سمعوا به مقاله، ولولا إخبار رسول الله ﷺ بسماعهم لحملنا نداءه إياهم على معنى التوبيخ لمن بقي من الكفرة، وعلى معنى شفاء صدور المؤمنين منهم»[٩].

وقال الألباني: «والتحقيق أن الأدلة من الكتاب والسنة على أن الموتى لا يسمعون، وهذا هو الأصل، فإذا ثبت أنهم يسمعون في بعض الأحوال، كما في حديث خفق النعال، أو أن بعضهم سمع في وقت ما، كما في حديث القليب، فلا ينبغي أن يُجعل ذلك أصلًا، فيقال إن الموتى يسمعون؛ فإنها قضايا جزئية، لا تُشَكِّل قاعدة كلية، يُعارض بها الأصل المذكور، بل الحق أنه يجب أن تستثنى منه، على قاعدة استثناء الأقل من الأكثر، أو الخاص من العام».اهـ[١٠]

أدلة هذا القول:

استدل أصحاب هذا القول على ما ذهبوا إليه بأدلة منها:

الدليل الأول: أن النبي ﷺ قال: «**مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ**»، ولم يقل: «لما يُقال»، فدل على أن سماعهم هذا، هو من خصائصه ﷺ دون غيره من الناس[١١].

الدليل الثاني: أن الحديث رُوي بلفظ: «**وَاللهِ إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَسْمَعُونَ كَلَامِي**»[١٢]، حيث قيد النبي ﷺ سماعهم له باللحظة التي ناجاهم فيها، ومفهومه أنهم لا يسمعون

(١) نقله عنه الحافظ ابن حجر، في الفتح (٧/ ٣٢٤).
(٢) المعلم بفوائد مسلم (١/ ٤٨٥). (٣) كشف المشكل (١/ ١٤٨).
(٤) المغني (٧/ ٣٥٢) (١٠/ ٦٣).
(٥) الروض الأنف نقله عنه الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٣٥٤).
(٦) فتح القدير لابن الهمام (٢/ ١٠٤).
(٧) نقله عنه الحافظ ابن رجب في «أهوال القبور» (ص١٣٣).
(٨) أخرجه البخاري، رقم (٣٩٧٦). (٩) المحرر الوجيز (٤/ ٢٧٠، ٤٣٦).
(١٠) مقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٤٠). باختصار.
(١١) انظر: روح المعاني (٢١/ ٧٧).
(١٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٣١). وإسناده حسن.

في غير هذا الوقت، وفيه تنبيه على أن الأصل في الموتى أنهم لا يسمعون، ولكن أهل القليب في ذلك الوقت قد سمعوا نداء النبي ﷺ، وبإسماع الله تعالى إياهم، خرقًا للعادة، ومعجزة للنبي ﷺ[(١)].

الدليل الثالث: أن النبي ﷺ أقرَّ عمر وغيره من الصحابة ﷺ على ما كان مستقرًّا في نفوسهم واعتقادهم أن الموتى لا يسمعون، يدل على ذلك رواية: «.... فَسَمِعَ عُمَرُ صَوْتَهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُنَادِيهِمْ بَعْدَ ثَلَاثٍ؟ وَهَلْ يَسْمَعُونَ؟ يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَنْتُم بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ وَلَكِنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُجِيبُوا**»»[(٢)]، وقد صرح عمر رضي الله عنه أن الآية المذكورة هي العمدة في تلك المبادرة، وأنهم فهموا من عمومها دخول أهل القليب فيه، ولذلك أشكل عليهم الأمر، فصارحوا النبي ﷺ بذلك ليزيل إشكالهم، فبين لهم حقيقة الأمر، وبهذا يتضح أن النبي ﷺ أقر الصحابة ـ وفي مقدمتهم عمر ـ على فهمهم للآية على ذلك الوجه العام الشامل لموتى القليب وغيرهم؛ لأنه لم يُنكِرْه عليهم، ولا قال لهم: أخطأتم، فالآية لا تنفي مطلق سماع الموتى، ولا أنه ﷺ أقرهم على ذلك، ولكنه بين لهم ما كان خافيًا عليهم من شأن القليب، وأنهم سمعوا كلامه حقًّا، وأن ذلك أمر خاص مستثنى من الآية، معجزة له ﷺ[(٣)].

واعتُرِضَ: بأن سماع الموتى قد ثبت في غير هذه القصة، فعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ**...»[(٤)]، فقد أثبت في هذا الحديث سماع الموتى لقرع النعال، فدل على عدم اختصاص ذلك بالنبي ﷺ.

وأجيب: بأن ما ورد في هذا الحديث مخصوص بأول الدفن عند سؤال الملكين وهو غير دائم، فلا يفيد عموم سماع الأموات في كل الأحوال والأوقات[(٥)].

○ **القول الثاني**: أن معنى الحديث إخبار النبي ﷺ بأن المشركين من قتلى بدر لما

---

(١) انظر: روح المعاني (٢١/ ٧٧)، ومقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٢٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٢٨٧). وسنده صحيح على شرط مسلم.

(٣) انظر: فتح الباري (٧/ ٣٥٤)، ومقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٣٠ ـ ٣١).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (١٣٣٨)، ومسلم، رقم (٢٨٧٠).

(٥) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٢/ ١٠٤)، وفيض القدير (٢/ ٣٩٨)، ومحاسن التأويل (٨/ ٢١).

عاينوا العذاب بعد موتهم علموا أن ما كان يدعوهم إليه هو الحق، وأن هذا هو مراده ﷺ، ولم يُرِدْ أنهم يسمعون كلامه وقت مخاطبته لهم.

وهذا مذهب عائشة رضي الله عنها، حيث ذهبت إلى تخطئة ابن عمر في روايته للحديث، وأنه لم يحفظه بلفظه عن النبي ﷺ.

عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: «ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: **«إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ»**، فَقَالَتْ: وَهَلَ[1]؛ إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ وَذَنْبِهِ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ»**. قَالَتْ: وَذَاكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلِيبِ، وَفِيهِ قَتْلَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ؛ فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ: **«إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ»**، إِنَّمَا قَالَ: **«إِنَّهُمُ الْآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ»**، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، و﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾﴾»[2].

○ **القول الثالث**: أن النبيَّ ﷺ قال ذلك على جهة الموعظة للأحياء، لا لإفهام الموتى.

ذكره ابن الهمام وجهًا آخر في الجواب عن الحديث[3].

أدلة القائلين بنفي سماع الأموات مطلقًا:

استدل القائلون بنفي سماع الأموات لكلام الأحياء بأدلة، منها:

---

(١) الوهل: هو الوهم والغلط، يقال: وهل إلى الشيء، إذا ذهب وهمه إليه، ويكون بمعنى سها وغلط، يقال منه: وَهَلَ في الشيء، وعن الشيء. انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٣٢)، ومشارق الأنوار (٢/ ٢٩٧).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٣٩٧٩)، ومسلم، رقم (٩٣٢).

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦/ ٢٧٦)، بإسناد حسن، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْقَتْلَى أَنْ يُطْرَحُوا فِي الْقَلِيبِ فَطُرِحُوا فِيهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ فَإِنَّهُ انْتَفَخَ فِي دِرْعِهِ فَمَلَأَهَا، فَذَهَبُوا يُحَرِّكُوهُ فَتَزَايَلَ، فَأَقَرُّوهُ وَأَلْقَوْا عَلَيْهِ مَا غَيَّبَهُ مِنَ التُّرَابِ وَالْحِجَارَةِ، فَلَمَّا أَلْقَاهُمْ فِي الْقَلِيبِ وَقَفَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: **«يَا أَهْلَ الْقَلِيبِ هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا، فَإِنِّي قَدْ وَجَدْتُ مَا وَعَدَنِي رَبِّي حَقًّا»**. فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُكَلِّمُ قَوْمًا مَوْتَى؟ فَقَالَ لَهُمْ: **«لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ مَا وَعَدْتُهُمْ حَقٌّ»**. قَالَتْ عَائِشَةُ: وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: لَقَدْ سَمِعُوا مَا قُلْتَ لَهُمْ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَقَدْ عَلِمُوا»**.

(٣) فتح القدير لابن الهمام (٥/ ١٩٥).

الدليل الأول: أن في سياق آيتي النمل والروم ما يدل على أن الموتى لا يسمعون، وبيان ذلك أن الله تعالى قال في تمام الآيتين: ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾﴾ [النمل: ٨٠] حيث شبَّه سبحانه موتى الأحياء من الكفار بالصم، والصم لا يسمعون مطلقًا، بلا خلاف، وهذا يدل على أن المشبه بهم، وهم الصم، والموتى، لهم حكم واحد، وهو عدم السماع، وفي التفسير المأثور ما يدل على هذا، فعن قتادة قال ـ في تفسير الآية ـ: «هذا مثل ضربه الله للكافر، فكما لا يسمع الميت الدعاء، كذلك لا يسمع الكافر، ﴿وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ﴾، يقول: لو أن أصم ولّى مدبرًا ثم ناديته، لم يسمع، كذلك الكافر لا يسمع، ولا ينتفع بما سمع»(١)(٢).

الدليل الثاني: أن عائشة، وعمر، وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، فهموا الآيات على ظاهرها من نفي سماع الموتى مطلقًا، وفهمهم حجة، وهو دليل على أن الآيات صريحة في نفي سماع الأموات، ومما يؤيد صحة فهمهم أن النبي ﷺ أقرهم على ذلك، ولم يُنقل عنه ﷺ أنه خطأهم على فهمهم هذا(٣).

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٣ ـ ١٤]، وهذه الآية صريحة في نفي السماع عن أولئك الذين كان المشركون يدعونهم من دون الله تعالى، وهم موتى الأولياء والصالحين، فدل على أن الموتى لا يسمعون مطلقًا(٤).

واعتُرِضَ: بأن هذا التفسير مخالف لما عليه الأكثر من المفسرين؛ لأنهم قالوا: إن المراد بالذين لا يسمعون في الآية: الأصنام؛ لأنها جمادات لا تضر ولا تنفع، وإذا كان المنفي في الآية سماع الجمادات، انتفى الاستدلال بها على نفي سماع الأموات.

وأجيب: بأن الآية قد اختُلِفَ في تفسيرها على القولين المذكورين، والأصح أن المراد بالذين لا يسمعون هم الموتى من الأولياء والصالحين، يدل على ذلك:

قوله تعالى في تمام الآية السابقة: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾، والأصنام

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٠/ ١٩٧).

(٢) انظر: مقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٢٣).

(٣) انظر: مقدمة الألباني على كتاب «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٢٤)، والمعلم بفوائد مسلم (١/ ٤٨٥)، وفتح القدير لابن الهمام (٥/ ١٩٥).

(٤) انظر: مقدمة الألباني على كتاب: «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٢٦).

لا تُبعث؛ لأنها جمادات غير مكلفة كما هو معلوم، بخلاف العابدين والمعبودين، فإنهم جميعًا محشورون، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾﴾ [الفرقان: ١٧، ١٨].

وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣]، ففي التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن هؤلاء الخمسة أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا فلم تُعْبَدْ، حتى إذا هلك أولئك وَتَنَسَّخَ العلم عُبِدَتْ»[(١)(٢)].

الدليل الرابع: قول النبي ﷺ: «**إِنَّ للهِ مَلَائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الْأَرْضِ يُبَلِّغُونِي مِنْ أُمَّتِي السَّلَامَ**»[(٣)]، ووجه الاستدلال من الحديث أن النبي ﷺ لا يسمع سلام المُسَلِّمين عليه، إذ لو كان يسمعه بنفسه، لما كان بحاجة إلى من يبلغه إليه، وإذ الأمر كذلك، فبالأولى أنه ﷺ لا يسمع غير السلام من الكلام، وإذا كان كذلك، فلأن لا يسمع السلام غيرُه من الموتى أولى وأحرى[(٤)].

○ **القول الرابع**: أن الأصل عدم سماع الأموات؛ لعموم وظاهر الآيات، لكن يستثنى من ذلك ما صح به الدليل ولا يُتجاوزُ به إلى غيره، ومما ورد به الدليل: سماع قتلى بدر من المشركين، وسماع الميت لقرع النعال المشيعين له.

وهذا رأي: الشوكاني، والألوسي[(٥)]، وذكره أبو العباس القرطبي احتمالًا آخر في الجمع، واختاره أبو عبد الله القرطبي[(٦)].

قال أبو العباس القرطبي: «لو سلمنا أن الموتى في الآية على حقيقتهم؛ فلا تعارض بينها وبين أن بعض الموتى يسمعون في وقتٍ ما، أو في حالٍ ما، فإن

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب التفسير، حديث (٤٩٢٠).

(٢) انظر: مقدمة الألباني على كتاب: «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٢٤ ـ ٢٧).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٣٨٧)، والترمذي، رقم (٣٦٠٠)، والنسائي، رقم (١٢٨٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي» (١/ ٤١٠)، حديث (١٢٨١).

(٤) انظر: مقدمة الألباني على كتاب: «الآيات البينات في عدم سماع الأموات» (ص٣٦ ـ ٣٧).

(٥) روح المعاني (٢١/ ٧٩).

(٦) انظر: التذكرة (ص١٥٢).

تخصيص العموم ممكن وصحيح إذا وجد المخصص، وقد وجد هنا بدليل هذا الحديث[(١)]». اهـ[(٢)].

وقال الشوكاني: «وظاهر نفي إسماع الموتى العموم، فلا يُخَصُّ منه إلا ما ورد بدليل، كما ثبت في الصحيح أنه ﷺ خاطب القتلى في قليب بدر، وكذلك ما ورد من أن الميت يسمع خفق نعال المشيعين له إذا انصرفوا». اهـ[(٣)].

* **الفريق الثالث: التوقف.**

وهذا مذهب ابن عبد البر، حيث أورد الآيات والأحاديث ثم قال: «وهذه أمور لا يُستطاع على تكييفها، وإنما فيها الاتباع والتسليم». اهـ[(٤)(٥)].



---

(١) أي: حديث القليب.

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ٥٨٦)، وانظر: (١/ ٣٣٣) (٧/ ١٥١).

(٣) فتح القدير، للشوكاني (٤/ ٢١٦).

(٤) التمهيد (٢٠/ ٢٤٠).

(٥) التحقيق في سماع الأموات لكلام الأحياء، إعداد أحمد بن عبد العزيز القصير.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٦٢ «والإيمان بأن الرجل إذا مرض يأجره الله على مرضه».

الشرح

لقول النبي ﷺ: «**مَا مِن مُصِيبَةٍ تُصِيبُ المُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بها عنه، حتَّى الشَّوْكَةِ يُشاكُها**»(١). فالمرض كفارة للذنوب، والأمراض تحط الخطايا عن المسلم كما تحط الشجرة ورقها.

فعن عبد الله بن مسعود قال: دَخَلْتُ على رَسولِ اللهِ ﷺ وَهو يُوعَكُ، فَمَسِسْتُهُ بيَدِي، فَقُلتُ: يا رَسولَ اللهِ، إنَّكَ لَتُوعَكُ وَعْكًا شَدِيدًا، فَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «**أَجَلْ، إنِّي أُوعَكُ كما يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنكُم**» قالَ: فَقُلتُ: ذلكَ أنَّ لكَ أَجْرَيْنِ؟ فَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «**أَجَلْ**»، ثُمَّ قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «**ما مِن مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى مِن مَرَضٍ فَما سِوَاهُ، إلَّا حَطَّ اللهُ به سَيِّئَاتِهِ، كما تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا**»(٢).

وقد استشكل بعض الشراح المعاصرين **قول المصنف**: «**يأجره الله على مرضه**» على اعتبار أن بعض الأحاديث جاءت بالقول بتكفير الذنوب وليس بإعطاء الأجر.

وهذا الإشكال لا وجه له؛ لأن الأحاديث جاءت بذكر الأجر ومن ذلك أن حديث عبد الله بن مسعود السابق ذكره اشتمل على ذكر الأجر، حيث قال ابن مسعود رضي الله عنه: «فَقُلتُ: ذلكَ أنَّ لكَ أَجْرَيْنِ؟»؛ فأقره النبي ﷺ على ذلك، وقال: «**أَجَلْ**»، فالحديث اشتمل على الأمرين وجود الأجر وحط الخطايا، ولا تعارض بين الأمرين.

ولا شك أن الرجل إذا مرض يأجره الله على مرضه، فالمؤمن حتى الشوكة يُشاكها يؤجر على ذلك، وفي الحديث: قوله ﷺ: «**ما من مسلم يشاك شوكة فما فوقها إلا كتبت له درجة ومُحيت عنه بها خطيئة**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٠) واللفظ له، ومسلم (٢٥٧٢).

(٢) صحيح مسلم (٢٥٧١).

(٣) صحيح مسلم (٢٥٧٢).

وفي رواية: «**إلا رفعه الله بها درجة أو حط عنه بها خطيئة**»[(١)] - وفي بعض النسخ: «**وحط عنه بها**» -.

وفي رواية: «**إلا كتب الله له بها حسنة أو حطت عنه بها خطيئة**»[(٢)].

فكل أمرٍ وكل حال المؤمن له فيه أجر، إن سراء شكر فله الأجر، وإن ضراء صبر فله الأجر، وعن صهيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**عجبًا لأمر المؤمن، إنَّ أمره كله خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سرَّاء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضرَّاء صبر فكان خيرًا له**»[(٣)].



---

(١) صحيح مسلم (٢٥٧٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤٠) مختصرا بنحوه، ومسلم (٢٥٧٢) واللفظ له.

(٣) صحيح مسلم (٢٩٩٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٦٣﴾ «والشهيد يأجره الله على القتل».

الشرح

وذلك لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا وله ما على الأرض من شيء، إلا الشهيد؛ يتمنى أن يرجع إلى الدنيا، فيقتل عشر مرات، لما يرى من الكرامة**»(١).

فالشهيد بالرغم من عِظَم منزلته الرفيعة التي يراها أُعدت له في أعلى درجات الجنة، فإنه يتمنى أن يعود إلى الدنيا، ليستمر في جهاد أعداء الله، فيقاتل ويُقتل ولو عشر مرات، لما يرى من ثواب الجهاد وكرامة المجاهدين عند الله عز وجل.

فالجهاد في سبيل الله من أفضل القربات، ومن أعظم الطاعات؛ بل هو أفضل ما تقرب به المتقربون وتنافس فيه المتنافسون بعد الفرائض، وما ذاك إلا لما يترتب عليه من نصر المؤمنين وإعلاء كلمة الدين، وقمع الكافرين والمنافقين وتسهيل انتشار الدعوة الإسلامية بين العالمين، وإخراج العباد من الظلمات إلى النور، ونشر محاسن الإسلام وأحكامه العادلة بين الخلق أجمعين، وغير ذلك من المصالح الكثيرة والعواقب الحميدة للمسلمين.

وقال ـ تعالى ـ في فضل المجاهدين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾﴾، ففي هذه الآية الكريمة الترغيب العظيم في الجهاد في سبيل الله عز وجل، وبيان أن المؤمن قد باع نفسه وماله لله عز وجل، وأنه ـ سبحانه ـ قد تقبَّل هذا البيع وجعل ثمنه لأهله الجنة، وأنهم يقاتلون في سبيله فيَقتلون ويُقتلون، ثم ذكر ـ سبحانه ـ أنه وعدهم بذلك في أشرف كتبه وأعظمها: التوراة والإنجيل والقرآن.

(١) أخرجه البخاري (٢٨١٧) واللفظ له، ومسلم (١٨٧٧).

والشهيد يأجره الله سبحانه وتعالى على القتل، ولا شك أن مقام الشهداء من أرفع المقامات.

وعن المقدام بن معدي كرب قال: قال رسول الله ﷺ: «**للشهيد عند الله ست خصال: يغفر له في أول دفعة، ويرى مقعده من الجنة، ويجار من عذاب القبر، ويأمن من الفزع الأكبر، ويوضع على رأسه تاج الوقار؛ الياقوتة منها خير من الدنيا وما فيها، ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين، ويشفع في سبعين من أقاربه**»[1].

وعن مسروق قال: سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩]، قال: أما إنا قد سألنا عن ذلك فقال: «**أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل، فاطَّلع إليهم ربهم اطلاعة، فقال: هل تشتهون شيئًا؟ قالوا: أي شيء نشتهي ونحن نسرح من الجنة حيث شئنا؟ ففعل ذلك بهم ثلاث مرات، فلما رأوا أنهم لن يتركوا من أن يسألوا قالوا: يا رب، نريد أن تردَّ أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى، فلما رأى أن ليس لهم حاجة تركوا**»[2].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «**يغفر للشهيد كلُّ ذنبٍ إلا الدَّيْن**»[3].

والشهيد من الذين يأمنون فتنة القبر ودليله: ما رواه رَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! مَا بَالُ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ إِلَّا الشَّهِيدَ؟ قَالَ: «**كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً**»[4].

والشهيد اختص بحياة في البرزخ امتاز بها عن غيره من المؤمنين، قال شارح الطحاوية في الشهداء: «فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكمل من نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم، وإن كان الميت أعلى درجة منهم، فلهم نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه»[5].

---

(١) رواه الترمذي (١٦٦٣) وابن ماجه (٢٧٩٩).

(٢) رواه مسلم (١٨٨٧). (٣) رواه مسلم (١٨٨٦).

(٤) رواه النسائي (رقم/٢٠٥٣)، وحسنه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/٧٤٣)، وصححه الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز» (ص/٥٠).

(٥) «شرح الطحاوية» (٣٩٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٦٤﴾ «والإيمان بأن الأطفال إذا أصابهم شيء في دار الدنيا يألمون، وذلك أن بكر ابن أخت عبد الواحد[(١)] قال: لا يألمون، وكَذَب».

الشرح

هذه المقولة نسبها ابن حزم إلى تلميذ بكر ابن أخت عبد الواحد فقال: «ومن حماقاتهم قول عبد الله بن عيسى تلميذ بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد المذكور، فإنه كان يقول إن المجانين والبهائم والأطفال ما لم يبلغوا الحلم فإنهم لا يألمون البتة لشيء مما ينزل بهم من العلل، وحجته في ذلك أن الله تعالى لا يظلم أحدًا»[(٢)].

وذكر البغدادي في الفَرق بين الفِرق هذه المقولة ضمن مقولات البكرية أتباع بكر ابن أخت عبد الواحد، فقال: «ومن ضلالاته أيضًا ما عاند فيه العقلاء، فزعم أن الأطفال في المهد لا يألمون وإن قُطِّعوا أو حُرِّقوا، وأجاز أن يكونوا في وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم»[(٣)].

---

(١) بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد البصري الزاهد. قال ابن قتيبة: كان له أصحاب وأتباع خلطوا عنه مقالات. ذكره ابن حزم في الملل والنحل في جملة الخوارج، وقال: كان يقول في كل ذنب ولو صغر حتى الكذبة الخفيفة على سبيل المزاح: ففاعله كافر مشرك بالله من أهل النار، إلا إن كان من أهل بدر فهو كافر مشرك من أهل الجنة. وكان تلميذه عبد الله بن عيسى يقول: إن المجانين والأطفال والبهائم لا يألمون البتة بشيء مما نزل بهم من العلل، وَغيرها؛ لأن الله لا يظلم مثقال ذرة، ونقل ابن قتيبة مسألة الإيلام، عن بكر نفسه، ومن شُنَعِه: أن من سرق حبة خردل كان مخلدًا في النار مع الكفرة، وبالغ ابن قتيبة في الرد عليه في هذه المقالة. انظر: لسان الميزان الترجمة رقم (١٦١١).

وقال أبو الحسن الأشعري: «وبحثوا في عقاب الأطفال: فقال أكثر المعتزلة أن الله سبحانه يؤلمهم عبرة للبالغين، ثم يعوضهم، ولولا أنه يعوضهم لكان إيلامه إياهم ظلمًا. إلا أن إجماعهم يذهب إلى أنه لا يجوز أن يؤلم الله سبحانه الأطفال في الآخرة ولا يجوز أن يعذبهم». مقالات الإسلاميين (١/٣١٩).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/١٤٦).

(٣) الفرق بين الفرق (١٨٧).

وقال الشهرستاني في الملل والنحل: «وزعم أيضًا أن الأطفال في المهد لا يألمون وإن قُطِّعوا وحُرِّقوا، وأجاز أن يكونوا في وقت العذاب متلذذين، وإن أظهروا البكاء والضجيج، وقال: لو خلق الله الألم فيهم بلا جرم لكان ظالمًا لهم، وزعم أيضًا أن الله لا يؤلم البهائم، لأنه ليس لها ذنوب، وأجاز أن يسيء بعض البهائم إلى بعض، فقيل له: بماذا تعلم المسيء أنه مسيء؟ قال: بخجله واعتذاره وهربه، كالعقربة إذا لسعت هربت من خوف القتل. وهذا دليل أنها عالمة بأنها جانية. فقيل له: إذا كان العالم بأنه جانٍ عندك، مستحقًّا للخلود في النار، وكان شرًّا من عابد وثن، لزمك أن يكون العقرب بهذه الصفة»(١).

وهذه الدعوى مصادمة للحقيقة والواقع، فلا شك أن الأطفال إذا أصابهم شيء في دار الدنيا يألمون، فالطفل يألم حقيقة برغم الدعوى التي ابتدعها هذا المبتدع.



(١) الملل والنحل (١/ ١٤٦).

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٦٥﴾ «واعلم أنه لا يدخل الجنة أحد إلا برحمة الله، ولا يعذب الله أحدًا إلا بذنوبه، بقدر ذنوبه، ولو عذب الله أهل السماوات وأهل الأرضين برهم وفاجرهم، عذَّبهم غير ظالم لهم، لا يجوز أن يقال لله تبارك وتعالى: إنه يظلم، وإنما يظلم من يأخذ ما ليس له، والله جل ثناؤه له الخلق والأمر، الخلق خلقه، والدار داره، لا يسأل عما يفعل بخلقه، ولا يقال: لم وكيف؟ لا يدخل أحد بين الله وبين خلقه».

الشرح

كما جاء في الحديث: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»[(١)]، والحديث نصُّه عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**سدِّدوا وقارِبوا وأبشِروا؛ فإنه لا يُدخِل أحدًا الجنةَ عملُه**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يَتغمدَني اللهُ بمغفرة ورحمة**»[(٢)].

وفي رواية عن عائشة، قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سدِّدوا وقاربوا، واعلموا أن لن يُدخِلَ أحدَكم عملُه الجنةَ، وأنَّ أحبَّ الأعمالِ إلى الله أدْوَمُها وإن قلَّ**»[(٣)].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لن ينجِّي أحدًا منكم عملُه**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمَّدَني اللهُ برحمة، سدِّدوا وقاربوا، واغدُوا ورُوحوا، وشيء من الدُّلجة، والقصدَ القصدَ تبلغوا**»[(٤)].

والعلماء يفرقون بين الباء الواردة هنا في قوله: «**بعمله**» فهذه تسمى باء المقابلة، وبين الباء الواردة في قوله تعالى: ﴿جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ١٧﴾ فهذه تسمى باء السبب.

فهناك باء السبب وهناك باء المقابلة، والفرق بينهما في المعنى هو أن تكون الجنة

(١) صحيح البخاري، برقم (٥٦٧٣)، ومسلم، رقم (٢٨١٦).
(٢) رواه البخاري، رقم (٦٤٦٧).
(٣) رواه البخاري، رقم (٦٤٦٤).
(٤) رواه البخاري، رقم (٦٤٦٣)، ومسلم، رقم (٢٨١٦).

ثمنًا لعملك فهذا غير ممكن؛ لأن عملك لو وزن بنعمة واحدة من نعم الله عز وجل لرجحت تلك النعمة على جميع أعمالك، كما جاء في ذلك الحديث الذي صححه ابن القيم[(١)]، وهو الرجل الذي عبد الله سبحانه وتعالى خمسمائة عام وكان يعيش على تلك الرمانة.

وهو متفرغ متبتل العبادة خمسمائة عام، فلما جاء يوم القيامة قال الله عز وجل: «**أدخلوا عبدي الجنة برحمتي قال: لا يا رب بل بعملي، فأمر الله عز وجل أن يوزن عمل هذا الإنسان بنعمة البصر فرجحت نعمة البصر على عمل هذا العبد**»[(٢)].

فليست الجنة ثمنًا مقابلًا، تدخلها بعملك، ولكنها سبب، الأعمال سبب، كما قال تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٤﴾، فالعمل سبب وليس ثمنًا، فلا بد من العمل.

وأما دخول الجنة كمقابل فلا، فهذا بفضلٍ من الله تعالى ورحمة، فإذًا لا يدخل الجنة أحدٌ إلا برحمة الله عز وجل، والنبي صلى الله عليه وسلم قال كما جاء في الحديث: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله تعالى بفضلٍ منه ورحمة**»[(٣)].

فاعلم أنه لن يدخل أحد الجنة بمقابل عمله، أما دخوله الجنة فيكون بسبب عمله، كما ذكر الله سبحانه وتعالى عن أهل الإيمان، قال: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الانشقاق: ٧]، إلى أن قال: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾، فإذًا هذا الدخول كان سببه عمل العبد.

فإذًا نفرق بين باء السبب وباء المقابلة، فإذا ذُكِرَ؛ يعني: قول الله عز وجل: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٤﴾، فتقول هذه باء السبب، والوارد في الحديث: «**لن يدخل أحدكم الجنة بعمله**»[(٤)]، باء المقابلة، فإذًا لن يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله، ولن يعذب الله أحدًا إلا بذنبه، ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠﴾ [الشورى: ٣٠]، فالإنسان يعذَّب بقدر ذنوبه.

ولو عذب الله سبحانه وتعالى أهل السموات برهم وفاجرهم لكان عذبهم وهو غير ظالم لهم؛ لأن العبد في كل أحواله مقصِّر، ولذلك العبد عقب الصلاة وهي عبادة عندما يُسلم يقول: أستغفر الله، أستغفر الله، أستغفر الله.

---

(١) شفاء العليل (١/ ٣٤٦).

(٢) انظر: المستدرك للحاكم (١٦٨٨)، وشعب الإيمان للبيهقي (٤٣٠٠)، قال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/ ٣٣١): ضعيف.

(٣) سبق تخريجه. (٤) سبق تخريجه.

فلا يجوز أن يقول عن الله ﷻ أنه ظالم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾.

فالله تعالى قد جعل للجنة أسبابًا، وأمر الإنسان بالأخذ بهذه الأسباب، فسبب دخول الجنة: الاستقامة على أوامر الله ﷻ، ولذلك، ذكر العلماء أن الباء في قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ وردت في ثلاثة مواضع: في سورة السجدة آية (١٧)، وفي سورة الأحقاف آية (١٤)، وفي سورة الواقعة آية (٢٤)، وقال سبحانه: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ۖ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [الأنعام: ١٢٧]، وقال أيضًا ﷻ: ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾﴾ [السجدة: ١٩]، فالباء هنا باء السببية، وليست باء المقابلة؛ لأن باء المقابلة هي باء الثَّمن والعِوض، فالعمل ليس ثمنًا للجنة، وإنما سببٌ لدخولها.

وقال ابن أبي العز: «فإن الباء التي في النفي غيرُ الباء التي في الإثبات؛ فالمنفي في قوله ﷺ: «**لن يَدخُل الجنةَ أحدٌ بعملِه**» باء العِوض، وهو أن يكونَ العملُ كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلةُ أن العاملَ مستحقٌّ دخولَ الجنة على ربِّه بعمله! بل ذلك برحمةِ الله وفضله، والباء التي في قوله ـ تعالى ـ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [السجدة: ١٧] ونحوها ـ باءُ السبب؛ أي: بسبب عملكم، والله ـ تعالى ـ هو خالقُ الأسباب والمسببات، فرجع الكلُّ إلى محض فضل الله ورحمته»(١).

وقال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي ظاهر هذه الأحاديث دَلالةٌ لأهل الحق أنه لا يستحقُّ أحدٌ الثوابَ والجنة بطاعته، وأما قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [النحل: ٣٢]، ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزخرف: ٧٢]، ونحوهما من الآيات الدالة على أن الأعمال يُدخَل بها الجنة، فلا يُعارِض هذه الأحاديثَ؛ بل معنى الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال، ثم التوفيق للأعمال، والهداية للإخلاص فيها، وقَبُولها ـ برحمة الله تعالى وفضله، فيصح أنه لم يدخل بمجرَّد العمل، وهو مراد الأحاديث، ويصح أنه دخل بالأعمال؛ أي: بسببها، وهي من الرحمة، والله أعلم»(٢).

يقول شارح الطحاوية في هذه المسألة: «وأما ترتب الجزاء على الأعمال، فقد

---

(١) شرح الطحاوية؛ لابن أبي العز (٢/٦٤٣).
(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٧/١١٦).

ضل فيه الجبرية والقدرية، وهدى الله أهل السنة، وله الحمد والمنة، فإن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات.

فالمنفي في قوله ﷺ: «**لن يدخل أحد منكم عمله الجنة**» باء العوض، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل مستحق دخول الجنة على ربه بعمله؛ بل ذلك برحمة الله وفضله.

والباء التي في قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾ [السجدة: ١٧] وغيرها باء السبب؛ أي: بسبب عملكم، والله تعالى هو خلق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته»[(١)].



(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٦٤٣).

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٦٦﴾ «وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها أو ينكر شيئًا من أخبار رسول الله ﷺ فاتهمه على الإسلام؛ فإنه رجل رديء القول والمذهب، وإنما طعن على رسول الله ﷺ وأصحابه؛ لأنه إنما عرفنا الله وعرفنا رسول الله ﷺ وعرفنا القرآن وعرفنا الخير والشر والدنيا والآخرة بالآثار، وأن القرآن إلى السنة أحوج من السنة إلى القرآن».

الشرح

كانت قريش تُسمي النبي ﷺ تارةً مجنونًا، وتارة شاعرًا، وتارة كاهنًا، وتارة مُفتريًا. فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامَّة؛ فإنَّ السنة هي ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابه، اعتقادًا واقتصادًا، وقولًا وعملًا.

فلا بد من نصيب من هذا الميراث، فكما آذوا النبي ﷺ وشتموه وذمُّوه بهذه الألقاب، فلا شك أن مَن يرث هذا الميراث الذي هو الحق، لا بد أن يتحمل شيئًا من هذه الشتائم والسباب الذي يقوله هؤلاء، لكن الأمر كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة: ٣٢].

فأهل البدع يُسمون مَن خالفهم بالألقاب الشَّنيعة للتَّنفير، وبهذا يُسمون أهل السنة بالألقاب التي هم بها أليق، فالرافضة يُسمونهم: نواصب؛ لأنهم زعموا أنهم يُبغضون عليًّا، وقد كذبوا، فليسوا يُبغضون عليًّا؛ بل يُحبونه، ولكن لا يغلون فيه، ولا يُعطونه غير حقِّه، خلاف الرافضة؛ فقد غلوا فيه، وأعطوه غير حقِّه. وهكذا نُفاة الصِّفات يُسمون أهل السنة: حشوية، ومجسمة، ومُشبهة، وهم في الحقيقة الحشوية، وهم المجسمة، وهم المشبهة الذين شبَّهوه بالمعدومات والنَّاقصات والجمادات، قبَّحهم الله. وهكذا نُفاة القدر، وهكذا المرجئة، كل طائفةٍ تُسمي خصمها بالألقاب الشَّنيعة.

وقال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر.

وعلامة الجهمية: أن يسموا أهل السنة مشبهة ونابتة. وعلامة القدرية: أن يسموا أهل السنة مجبرة، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية»[(١)].

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتاب «الغنية» نحو ما ذكر وزاد: «علامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة، وكل ذلك عصبية، وغياض لأهل السنة ولا اسم لهم إلا اسم واحد وهو: (أصحاب الحديث)، ولا يلتصق بهم ما لقيهم به أهل البدع، كما لم يلتصق بالنبي تسمية كفار مكة: ساحرًا وشاعرًا ومجنونًا ومفتونًا وكاهنًا، ولم يكن اسمه عند الله وعند ملائكته وعند إنسه وجِنِّه وسائر خلقه إلا رسولًا نبيًّا بريًّا من العاهات كلها: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٤٨﴾﴾» [الإسراء: ٤٨][(٢)].

وقد عُرف أن من سمات أهل الباطل طعنهم في الصحابة الذين هم أئمة السلف، فها هي الفرق الكبار: المعتزلة والخوارج والشيعة، كلهم يطعن في الصحابة رضوان الله عليهم طعنًا صريحًا[(٣)]:

أما المعتزلة فقد طعن زعيمهم النَّظَّام في أكثر الصحابة وأسقط عدالة ابن مسعود، وطعن في فتاوى علي بن أبي طالب، وثلب عثمان بن عفان، وطعن في كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم. فنسب خيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق.

ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ولم يره حجة، وأجاز أن تجتمع الأمة على الضلالة[(٤)].

وأيضًا، كان زعيمهم واصل بن عطاء الغزَّال يشكك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، فقال مقالته المشهورة: لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه. ووافقه على ذلك صاحبه عمرو بن عبيد وزاد عليه بأن قطع بفسق كل من الفريقين.

---

(١) نقله عنه الذهبي في «العلو» (ص١٩٠).
(٢) الغنية (ص٧١)، مكة المكرمة، المطبعة الميرية، ١٣١٤هـ.
(٣) الفرق بين الفرق للبغدادي (٣١٨) وما بعدها.
(٤) فضل الإجماع (ص١٤٠).

وأما الخوارج فتكفيرهم لعلي وأكثر الصحابة ﭫ واستباحتهم لدمائهم وأموالهم مشهور معلوم؛ بل ساقوا الكفر إلى كل من أذنب من هذه الأمة.

أما الشيعة فشعارهم الطعن في سائر الصحابة ـ عدا آل البيت ـ وغلاتهم من السبئية والبيانية وغيرهم قد حكم علماء الإسلام عليهم بالردة والخروج من الدين بالكلية.

والإمامية منهم ادعت ردة أكثر الصحابة بعد النبي ﷺ.

والأشاعرة ونحوهم من المتكلمين ممن يدعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين وهو طعن فيهم من هذا الوجه. ولهذا قال ابن تيمية ﵀ ـ بعد أن حكى عنهم هذا الكلام ـ: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض»[(١)(٢)].

فالخوارج طعنوا في أصحابِ النبي، طعنوا ما طعنوا وكفَّروا ما كفَّروا. وكذلك جاء من بعدهم المعتزلة حتى يقول عمرو بن عبيد: «لو جاءَ كلا الفريقين عليّ ومَن معه، ومعاوية ومَن معه، يشهدون عندي على حزمة بَقْل ما قبلت شهادةَ أحدٍ منهم»[(٣)]، فطعنوا بها في هذه المرجعية، وأطلق عمرو بن عبيد على ابنِ عمر أنه من الحشوية.

فإذا سمعت الرجل يطعن في الآثار ولا يقبلها، أو يُنكر شيئًا من أخبار النبي ﷺ، فاتهمه على الإسلام، وهذا ما كان عليه حال أهل الكلام من الطعن في الآثار ومن الطعن في الأحاديث، فهؤلاء كما ذكرنا سابقًا انتقصوا النصوص، وقالوا: إذا كانت أخبار آحاد فهذه لا يحتج بها في باب العقائد فيرمون بها عُرض الحائط حتى لو كانت في البخاري ومسلم، فهي مرفوضة عندهم فيطعنون فيها، من جهة ثبوتها، وما لم يطعنوا في ثبوته طعنوا في دلالته.

ولذلك استهزؤوا في الأحاديث واستهزؤوا في آثار السلف الصالح، فإذا رأيت رجل من هذه الشاكلة ومن هذا الصنف فاعلم أنه من أهل الأهواء والبدع، فهؤلاء إنما في الحقيقة يطعنون في الرسول ويطعنون في الصحابة؛ لأنه إنما عرفنا الله ﷯ وعرفنا رسوله وعرفنا القرآن وعرفنا الخير والشر والدنيا والآخرة، عرفناها من أي طريق؟ من طريق الآثار.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).

(٢) المصدر: موقع الدرر السنية الموسوعة العقدية.

(٣) العرش للذهبي (١/ ٥١).

فهؤلاء إذا طعنوا إنما يطعنون في الدين، فنحن إذا لم يكن هذا السبيل إلى معرفة الدين فما هو السبيل إلى معرفة الدين؟ ولا شك أن القرآن إلى السنة أحوج من السنة إلى القرآن، يعني: القرآن أحوج إلى السنة لماذا؟ لأنها شارحة، ومفصِّلة وموضحة فأنت جاءك حكم الصلاة لكن كيف تُصلى هذه الصلاة، وما تفاصيلها ووضوؤها وغير ذلك إنما تأخذه من خلال السنة.

فهي شارحة ومفصِّلة ومبيِّنة لما جاء في القرآن، ثم إن الكلام والجدل والخصومة في القدر خاصة منهيٌّ عنه، فالكلام والجدل في أساسه ممنوع وباطل، ويقصد به كلام أهل المنطق وسبل أهل المنطق من الخوض في الأمور بالعقل استقلالًا دون عودة إلى النصوص وباب القدر في الأخص.

فمن سمات أهل الباطل انتقاصهم لعلوم السلف وقولهم: بأن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم.

قال ابن تيمية: «ولا يجوز أن يكون الخالفون أَعْلَمَ مِنْ السَّالِفِينَ كَمَا قَدْ يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ؛ بَلْ وَلَا عَرَفَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا: مِنْ أَنَّ «طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَطَرِيقَةَ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ» فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعِينَ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ: إنَّمَا أَتَوْا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا: أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ لِذَلِكَ، بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ اسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَصْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ. فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ «تِلْكَ الْمَقَالَةَ» الَّتِي مَضْمُونُهَا نَبْذُ الْإِسْلَامِ وَرَاءَ الظَّهْرِ وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ وَضَلُّوا فِي تَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ؛ فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ»[(١)].



(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٨ ـ ٩).

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

﴿٦٧﴾ «والكلام والجدل والخصومة في القدر خاصة منهي عنه عند جميع الفرق؛ لأن القدر سرُّ الله، ونهى الربُّ تبارك وتعالى الأنبياء عن الكلام في القدر، ونهى رسول الله ﷺ عن الخصومة في القدر، وكرهه العلماء وأهل الورع ونهوا عن الجدال في القدر، فعليك بالتسليم والإقرار والإيمان، واعتقاد ما قال رسول الله ﷺ في جملة الأشياء وتسكت عما سوى ذلك».

الشرح

في هذا النص إشارة إلى ما وقع في عصر النبوة لما رأى النبي ﷺ الصحابة يتنازعون في شأن القدر خرج مغضبًا وكأنما في وجهه فقع الرمان من شدة غضبه ﷺ.

فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: «وكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب»، قال: فقال لهم: «**ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم**»، وقال: فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله ﷺ لم أشهده بما غبطت نفسي بذلك المجلس، أني لم أشهده(١).

وقد كان السلف من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومن بعدهم يكرهون الجدال في القدر ويذمون من خاض فيه؛ بل حذروا من ذلك، فهذا الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: «باب شرك فتح على أهل الصلاة: التكذيب بالقدر فلا تجادلوهم فيجري شركهم على أيديكم»(٢). ويقول أيضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما غلا أحد في القدر إلا خرج من الإسلام»(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٨)، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. المسند تحقيق أحمد شاكر (١٠/ ١٥٣)، حديث رقم (٦٦٦٨)، وأخرجه أيضًا ابن ماجه: المقدمة، باب في القدر (١/ ٣٣)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ١٤): هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

(٢) أخرجه الآجري في الشريعة (ص٢١٥)، واللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٤/ ٦٣٠).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول أهل السنة (٤/ ٦٣٢).

فالسلف رحمهم الله تعالى كرهوا الكلام في القدر والخوض فيه، لكن لما خاضت المبتدعة في هذا الأمر وحادوا عن الصواب رأى السلف الصالح أنه يجب عليهم أن يبينوا للناس الحق والصواب فيما ضل فيه هؤلاء، ذلك لأنه لم يظهر القول في القدر إلا بعد مضي نصف القرن الأول تقريبًا، حيث إن معبدًا الجهني(١) هو أول من أثار القول في هذا الأمر.

روى مسلم في صحيحه بإسناده إلى يحيى بن يعمر، أنه قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمٰن الحميري حاجّين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن خطاب داخلًا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي فقلت: أبا عبد الرحمٰن، إنه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفَّرون العلم(٢)، وذكر من شأنهم أنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أُنُف، قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحد ذهبًا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر»(٣).

وقد سلك هذا المسلك العلماء من بعدهم الذين ساروا على نهج الصحابة الكرام رضوان الله عليهم كما ذكر الإمام البربهاري هنا.

ولا شك أن الخوض في أمور العقيدة بالعقل استقلالًا دون الرجوع إلى النصوص والتحاكم إليها والاستضاءة بالنصوص هذه مهلكة للإنسان، وكل من خاض من هؤلاء في هذا الأمر دون معرفة بالنص فإنه هالك، ولذلك وقع ما وقع من الفرق، ووقع ما وقع من قول القدرية وقول الجبرية ونحوهم لا لشيء إلا لأن هؤلاء تركوا النصوص تمامًا وخاضوا في الأمر من جهة عقولهم.

فوقع التحسين والتقبيح العقلي، ووقع الطعن في أفعال الله ﷻ وفي علم الله ﷻ، كل ذلك من طريق هؤلاء.

---

(١) معبد بن عبد الله الجهني نزيل البصرة، كان داعية إلى الضلال وهو أول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة، قال ابن أبي حاتم: كان صدوقًا في الحديث وكان رأسًا في القدر، قدم المدينة فأفسد بها ناسًا، وقد قتله عبد الملك سنة ٨٠هـ. الجرح والتعديل (٨/ ٢٨٠)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٤١)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٥).

(٢) ويتقفرون العلم: أي يطلبونه ويتتبعونه. النهاية لابن الأثير (٤/ ٩٠).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٣٦).

وأما أصل القدر، فكما قاله الطحاوي: «وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطَّلع على ذلك ملك مقرَّب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر من ذلك نظرًا وفكرًا ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين»[(١)].

وعلم القدر قال عنه علي رضي الله عنه: «القدر سر الله فلا تكشفه»[(٢)] وسمَّاه الطحاوي بالعلم المفقود؛ لأن الله طواه عن الخلق[(٣)]، ونحن نؤمن بأن له تعالى في خلقه حِكمًا عظيمة، وإذا كان هناك من الحِكَم ما هو خاف فلا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها، ولا من جهلنا انتفاء حكمته تبارك وتعالى[(٤)].



(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٧٦).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٧٧).
(٣) شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٩٢).
(٤) شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٩٢).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

٦٨ «والإيمان بأن رسول الله ﷺ أسري به إلى السماء وصار إلى العرش وكلَّمه الله تبارك وتعالى، ودخل الجنة واطلع إلى النار ورأى الملائكة ونشرت له الأنبياء، ورأى سرادقات العرش والكرسي وجميع ما في السماوات وما في الأرضين في اليقظة، حمله جبريل على البراق حتى أداره في السماوات، وفرضت عليه الصلاة في تلك الليلة، ورجع إلى مكة في تلك الليلة، وذلك قبل الهجرة».

الشرح

إثبات الإسراء والمعراج للنبي ﷺ أمر جاءت به نصوص الكتاب والسنة.

فالإسراء ثابت في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١].

والمعراج ثابت بالأحاديث الصحيحة التي تفيد العلم والقطع.

قال الحافظ أبو الخطاب عمر بن دحية في كتابه «التنوير في مولد السراج المنير» ـ وقد ذكر حديث الإسراء من طريق أنس، وتكلم عليه فأجاد وأفاد ـ: «وقد تواترت الروايات في حديث الإسراء[1] عن: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي ذر، ومالك بن صعصعة، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عباس، وشداد بن أوس، وأبي بن كعب، وعبد الرحمٰن بن قرط، وأبي حبة، وأبي ليلى الأنصاريين، وعبد الله بن عمرو، وجابر، وحذيفة، وبريدة، وأبي أيوب، وأبي أُمامة، وسمرة بن جندب، وأبي الحمراء، وصهيب الرومي، وأم هانئ، وعائشة، وأسماء ابنتي أبي بكر الصديق، رضي الله عنهم أجمعين. منهم من ساقه بطوله، ومنهم من اختصره على ما وقع في المسانيد، وإن لم تكن رواية بعضهم على شرط الصحة، **فحديث الإسراء أجمع عليه المسلمون، واعترض فيه الزنادقة الملحدون**؛ ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ⁨٨⁩﴾ [الصف: ٨]»[2].

---

(١) اشتهر بحديث الإسراء، وإلا فهو مشتمل على المعراج أيضًا؛ فالكلام عن الأمرين معًا.

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٤٥).

ومع ثبوت دلالة الكتاب ـ نصًا وظاهرًا ـ واستفاضة الأحاديث عن النبي ﷺ تواترًا؛ فقد ذهبت طائفة من المعتزلة ومنكري السنة والعقلانيين(١) إلى إنكار الأحاديث الواردة في الإسراء والمعراج، ولهم في ذلك لجاجات لا تنتهي.

ومما ورد في شأن الإسراء والمعراج ما جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أُتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه**». قال: «**فركبته حتى أتيت بيت المقدس**»، قال: «**فربطته بالحلقة التي يربط به الأنبياء**». قال: «**ثم دخلت المسجد، فصليت فيه ركعتين، ثم خرجت، فجاءني جبريل عليه السلام بإناء من خمر وإناء من لبن، فاخترت اللبن، فقال جبريل ﷺ: اخترت الفطرة. ثم عرج بنا إلى السماء، فاستفتح جبريل، فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بآدم، فرحب بي ودعا لي بخير. ثم عرج بنا إلى السماء الثانية، فاستفتح جبريل عليه السلام فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بابني الخالة عيسى ابن مريم ويحيى بن زكريا ـ صلوات الله عليهما ـ، فرحبا ودعوا لي بخير. ثم عرج بي إلى السماء الثالثة، فاستفتح جبريل، فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد ﷺ، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بيوسف ﷺ، إذا هو قد أعطي شطر الحسن، فرحب ودعا لي بخير. ثم عرج بنا إلى السماء الرابعة، فاستفتح جبريل عليه السلام، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قال: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بإدريس، فرحب ودعا لي بخير، قال الله عز وجل: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۝٥٧﴾ [مريم: ٥٧]. ثم عرج بنا إلى السماء الخامسة، فاستفتح جبريل، قيل: من هذا؟ فقال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بهارون ﷺ، فرحب ودعا لي بخير. ثم عرج بنا إلى السماء السادسة، فاستفتح جبريل عليه السلام، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا، فإذا أنا بموسى ﷺ، فرحب ودعا لي بخير. ثم عرج بنا إلى السماء السابعة، فاستفتح جبريل، فقيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد ﷺ، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا فإذا**

(١) من المعاصرين: أبو رية في كتابه «أضواء على السنة المحمدية» (ص١٢٣)، ود. أحمد شلبي في الجزء الثالث من كتابه: «المكتبة الإسلامية المصورة لكل الأعمار».

أنا بإبراهيم ﷺ مسندًا ظهره إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه. ثم ذهب بي إلى السدرة المنتهى، وإذا ورقها كآذان الفيلة، وإذا ثمرها كالقلال». قال: «**فلما غشيها من أمر الله ما غشي تغيرت، فما أحد من خلق الله يستطيع أن ينعتها من حسنها، فأوحى الله إليَّ ما أوحى، ففرض عليَّ خمسين صلاة في كل يوم وليلة، فنزلت إلى موسى ﷺ، فقال: ما فرض ربك على أمتك؟ قلت: خمسين صلاة، قال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فإن أمتك لا يطيقون ذلك؛ فإني قد بلوت بني إسرائيل وخبرتهم».** قال: «**فرجعت إلى ربي، فقلت: يا رب، خفف على أمتي، فحط عني خمسًا، فرجعت إلى موسى، فقلت: حط عني خمسًا، قال: إن أمتك لا يطيقون ذلك، فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف».** قال: «**فلم أزل أرجع بين ربي - تبارك وتعالى - وبين موسى عليه السلام حتى قال: يا محمد، إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة، لكل صلاة عشر، فذلك خمسون صلاة، ومن همَّ بحسنة فلم يعملها كُتبت له حسنة، فإن عملها كُتبت له عشرًا، ومن همَّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئًا، فإن عملها كُتبت سيئة واحدة».** قال: «**فنزلت حتى انتهيت إلى موسى ﷺ فأخبرته، فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف»**، فقال رسول الله ﷺ: «**فقلت: قد رجعت إلى ربي حتى استحييت منه**»[١].

هذا الحديث في أعلى درجات الصحة؛ إذ رواه إماما أهل الحديث البخاري ومسلم في صحيحيهما، اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى، على أنه قد ثبتت معجزة الإسراء والمعراج للنبي ﷺ من طرق مستفيضة بلغت حد التواتر - كما تقدم -، فلا يسوغ مخالفتها بالعقل أو الهوى.

وتفضَّل هذه الرواية على غيرها بأنها أصحها وأقواها؛ لذا يقول الشيخ أحمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ) عن تلك الرواية: «هي أجودها وأنقاها، وقد رجحها كثير من الحفاظ على غيرها، وإن كان فيها شيء من الاختصار في بعض المواضع»[٢].

❊ معنى الإسراء:

أصل الإسراء لغة: السير ليلًا، يقال: أسرى يسري، إسراء. ويأتي لازمًا فيقال: سرى الرجل، ويأتي متعديًا فيقال: أسرى به.

وأما الإسراء شرعًا واصطلاحًا فهو السفر برسول الله ﷺ من مكة إلى بيت

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٧)، ومسلم (١٦٢) واللفظ له.

(٢) جمهرة مقالات أحمد شاكر (٢/ ٧٢٠).

المقدس ليلًا على البراق، والبراق دابة دون البغل وفوق الحمار أبيض طويل.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أنهما يشتركان في السير ليلًا، فالمعنى اللغوي والاصطلاحي كلاهما فيه السير ليلًا، فكل من المعنيين فيه السير في الليل، لكن المعنى اللغوي أوسع، ثم يأتي المعنى الاصطلاحي بقيود وشروط زائدة على المعنى اللغوي، وهو كونه سفرًا، وبرسول الله ﷺ وعلى البراق ومن مكة إلى بيت المقدس.

* معنى المعراج:

أما المعراج لغة، فهو على وزن مِفعال، مشتق من العروج، وهي آلة العروج التي يُعرج فيها ويُصعد، يشمل السُّلَّم ويشتمل الدرجة. والمعراج شرعًا واصطلاحًا هو العروج برسول الله ﷺ ليلًا من بيت المقدس إلى السماء.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في المعراج يشتركان في أن كلًّا منهما صعود وعروج من أسفل إلى أعلى، فالعروج لغة: الصعود من أسفل إلى أعلى، والعروج شرعًا: العروج برسول الله ﷺ ليلًا من بيت المقدس إلى السماء.

فالمعنى اللغوي والاصطلاحي يشتركان في أن كلًّا منهما فيه الصعود وعروج من أسفل إلى أعلى، وهذا قدر مشترك، ثم يأتي المعنى الاصطلاحي بقيود وشروط زائدة على المعنى اللغوي، وهو أن العروج من مكان خاص وإلى علو خاص من بيت المقدس إلى السماء، والمعنى اللغوي أوسع دائرة، فإذن، عرفنا أن الإسراء هو الإسراء برسول الله ﷺ ليلًا من مكة إلى بيت المقدس على الدابة على البراق. والبراق: دابة فوق الحمار ودون البغل؛ يعني: أكبر من الحمار وأقصر من البغل دابة بيضاء، والعروج هو صعود النبي ﷺ من بيت المقدس إلى السماء.

ما وقع في الإسراء والمعراج معلومٌ، وثبتت به النصوص من إسراء النبي ﷺ إلى بيت المقدس ثم عروجه من بيت المقدس إلى السماء، ثم بلغ ﷺ إلى سدرة المنتهى، وقد جاءت بذلك النصوص، فالإسراء ورد في القرآن: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١]، فهذا أمر الإسراء، والمعراج جاءت به السنة، ومعلوم أن الله ﷻ أكرم النبي ﷺ بهذا وسلَّاه بهذا، ولذلك، الناس بعد أن أخبرهم النبي ﷺ بهذا الأمر انقسموا إلى مؤمنٍ ومكذِّب.

وممن شهد له بالإيمان بذلك الصدِّيق أبو بكر، ولذلك سمي الصديق؛ لأنه صدَّق النبي ﷺ فيما قال في ذلك الأمر.

والعلماء لهم أقوال في الإسراء والمعراج هل أسري به ـ عليه الصلاة والسلام ـ وعُرج به وهو نائم؟ هل أسري به بروحه أو بروحه وجسده؟ العلماء لهم أقوال أربعة في هذا أقوال العلماء في الإسراء والمعراج أربعة:

القول الأول: أن الإسراء كان منامًا أسري به ﷺ وهو نائم وهذا أضعف.

القول الثاني: أن الإسراء كان بروحه ﷺ دون جسده، وهذا نقله إسحاق عن عائشة رضي الله عنها ونقل عن معاوية ونقل عن الحسن البصري.

القول الثالث: أن الإسراء كان مرارًا؛ مرة منامًا ومرة يقظة، وبعضهم قال: مرة قبل الوحي ومرة بعد الوحي، وبعضهم قال: الإسراء ثلاث مرات مرة قبل الوحي ومرتين بعده وهذا يفعله ضعفاء الحديث كما سيأتي كلما اشتبه عليهم لفظ زادوا مرة يقولون: الإسراء كان مرة منامًا وكان مرة يقظة فتكون مرة منامًا كالتوطئة والتمهيد لليقظة كما حصل في الوحي، فإن النبي ﷺ في الوحي أول ما ابتدأ به الرؤيا الصالحة، فكان لا يرى رؤيا إلا وقعت مثل فلق الصبح، ستة أشهر كان بدئ به الوحي من ربيع إلى رمضان، ثم فاجأه الحق وجاء بعد ذلك جبريل وجاءه الوحي في رمضان، قالوا: كما أن الوحي كان في المنام ثم في اليقظة، فكذلك الإسراء والمعراج كان مرة منامًا كتوطئة ثم كان يقظة.

القول الرابع: إن الإسراء كان بروحه وجسده مرة واحدة بعد الوحي يقظة لا منامًا، وهذا أرجح الأقوال وأصحها، وهذا هو الصواب، أن الإسراء والمعراج وقعا في ليلة واحدة في اليقظة لا في النوم بروحه وجسده بجسد النبي ﷺ وروحه بعد البعثة، فالإسراء كان بروحه وجسده يقظة لا منامًا مرة واحدة في ليلة واحدة بعد البعثة وقبل الهجرة وإلى هذا ذهب جمهور العلماء والمحدثين والفقهاء والمتكلمين وتواردت على هذا القول ظاهر الأخبار الصحيحة، ولا ينبغي العدول عن ذلك، وليس في العقل ما يحيل ذلك حتى يحتاج إلى تأويل.

الفرق بين القول الأول والثاني.

الفرق بين من قال: إن الإسراء كان منامًا، وبين من قال: إن الإسراء كان بروحه هو أن من قال: إن الإسراء كان منامًا قال: إن رسول الله ﷺ رأى في نومه أمثالًا مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة من قبيل الحلم، فيرى كأنه قد عرج به إلى السماء وذهب به إلى بيت المقدس وجسده باق وروحه أيضًا لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له الأمثال، وهذا معنى الإسراء على حد قولهم.

ومن قال: إن الإسراء كان بروحه، قال: إن الروح ذاتها أسري بها ففارقت الجسد ثم عادت إليه وقالوا: وهذا من خصائص النبي ﷺ إذ إن غيره لا تنال روح الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت.

والقدر مشترك بين القولين الذي اتفقوا فيه هو أن الجسد باق، لكن من قال: إن الإسراء كان منامًا، قال: الروح أيضًا باقية والملك هو الذي ضرب له الأمثال، ومن قال: الإسراء كان بروحه، قال: الجسد باق والروح هي التي صعدت وأسري بها ثم رجعت.

الأدلة التي استدل بها أهل القول الأول:

استدل القائلون بأن الإسراء كان منامًا بدليل شرعي ودليل عقلي.

الدليل الأول: أما الدليل الشرعي استدلوا بحديث الإسراء والمعراج الذي رواه شريك بن أبي نمر فإنه قال في بعض ألفاظ حديث شريك لما ذكر حديث الإسراء أن النبي ﷺ قال: «**ثم استيقظت وأنا في المسجد الحرام**». قالوا: هذا دليل على الإسراء كان منامًا.

والصواب: أن حفاظ الحديث قد غلَّطوا شريكًا في بعض ألفاظ حديث الإسراء هذا، وقد تفطن لهذه العلة الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ فقال في صحيحه عقب ذكره لرواية شريك مختصرًا: «وقدَّم فيه شيئًا وأخَّر، وزاد ونقص»(١).

ولهذا يقول الإمام النووي: «وقد جاء في رواية شريك في هذا الحديث في الكتاب أوهام أنكرها عليه العلماء، وقد نبه مسلم على ذلك بقوله: فقدم وأخر، وزاد ونقص منها»(٢).

ويقول الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ): «وقد غلَّط الحفاظ شريكًا في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: «فقدم وأخر وزاد ونقص»، ولم يسرد الحديث، فأجاد رَحِمَهُ اللَّهُ»(٣).

الدليل الثاني: الدليل العقلي للذين قالوا: إن الإسراء كان منامًا، قالوا: إن الأجسام الأرضية من طبيعتها الثقل، فلا يعقل أن تصعد إلى السماء وليست في الروحانيات كالملائكة فإنها خفيفة بخلاف الروح، فإن من طبيعتها الخفة.

والجواب: أن نقول: هذا معارضة لمقصد العقل والعقل لا يعارض النقل إذا

---

(١) صحيح مسلم (١/ ١٤٨).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٢٠٩).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٣٨).

صح النقل فلا يجوز لنا أن نعارضه، الواجب التسليم والخضوع لكلام الله وكلام رسوله وأن نتلقاه بقَبول وتسليم ولا نعارضه بعقولنا.

وأيضًا نقول لهم: لو لم يعقل صعود البشر أيضًا، نرد عليهم بدليل عقلي، نقارع الحجة بالحجة لو لم يعقل صعود البشر لما صح المقابل له وهو نزول الملائكة إلى الأرض، فأنتم تقولون: الأجسام الأرضية من طبيعتها الثقل فلا يعقل أن تصعد إلى السماء نقول لكم: الملائكة من طبيعتها العلو والخفة، فلا يعقل أن تنزل إلى الأرض، فلو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة والوحي وهذا كفر، وبهذا، يبطل قول الذين قالوا: إن الإسراء وقع منامًا للنبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

وأما الذين قالوا إن الإسراء وقع للروح فقط فمما استدلوا به.

دليلهم: الدليل العقلي الذي استدل به أهل القول الأول، قالوا: أن الأجسام الأرضية من طبيعتها الثقل فلا يعقل أن تصعد إلى السماء، بخلاف الروح فإن من طبيعتها الخفة فلا مانع من العروج بها.

والجواب: أن نقول: هذا معارضة النصوص بالعقل، والعقل لا يعارض النصوص، والواجب التسليم لله ولرسوله، ثم أيضًا لو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملائكة، وذلك يؤدي إلى إنكار النبوة وهذا كفر، ويرد على هذا القول أيضًا بقول الله سبحانه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾، والعبد يطلق على الروح والجسد.

وأيضًا من أدلتهم التي استدلوا بها أنهم استدلوا بقول عائشة رضي الله عنها: «ما فقد جسد رسول الله ﷺ ولكن أسري بروحه» فلا ينكر ذلك من قولها، وهذا إن صح عن عائشة فهو اجتهاد منها لا تُعارَض به النصوص.

ويرد أيضًا على من قال: إن الإسراء كان منامًا أو الإسراء بالروح أنه لو كان الإسراء منامًا، وأن جسد النبي ﷺ وروحه باق في مكة، ولو كان الإسراء بروحه وجسده باق لما بادرت كفار قريش إلى تكذيب النبي ﷺ ولما ارتدت جماعة ممن كان أسلم؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ بعد الإسراء والمعراج لما أخبر بذلك ارتدت جماعة بسبب ذلك، وقالوا: لا يمكن أن يصعد بروحه، وكيف يسافر إلى بيت المقدس مسافة شهر في ليلة واحدة ثم يصعد إلى السماوات وبين كل سماء إلى سماء مسافة خمسمائة عام ويرجع في ليلة واحدة استبعدوا هذا ـ والعياذ بالله ـ فارتدوا، ولو كان منامًا أو الإسراء كان منامًا وكان روحه وجسده باق، لما أنكروه

ولما بادروا؛ لأنهم يصدقون بالرؤية فلو كان جسده باق عندهم لما كان هناك كبير شيء في النوم، والله ـ تعالى ـ قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ والتسبيح إنما يكون في الأمور العظام، وهذا يدل على أن الإسراء بروحه وجسده فإذن، الصواب أن الإسراء بروحه وجسده.

أما أهل القول الثالث الذين قالوا: كان الإسراء مرة منامًا ومرة يقظة أو مرة قبل الوحي ومرة بعده، أو مرتين مرة قبل ومرة بعده، أو مرتين أو مرة قبل ومرتين بعده **دليلهم: قالوا**: أرادوا أن يجمعوا بين حديث شريك وقوله حين ختم القصة: «**ثم استيقظت وأنا في المسجد الحرام**» وبين سائر روايات الحديث التي لم تذكر هذه الألفاظ فقالوا: إن الإسراء كان مرارًا؛ مرة منامًا كما يفيده حديث شريك ومرة يقظة كما يفيد سائر الروايات، وبعضهم قال: مرة قبل الوحي ومرة بعده وبعضهم قال: ثلاث مرات: مرة قبل الوحي ومرتين بعده جمعًا بين الأدلة في زعمهم كلما اشتبه عليهم لفظ زادوا: مرة، للتوفيق بين الأدلة في نظرهم، وهذا يفعله ضعفاء الحديث.

والجواب عن شبهتهم أجاب عنها العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في زاد المعاد أجاب عنها بما ملخصه قال: بأنه ثبت في حديث الإسراء والمعراج أن الله فرض على نبينا محمد ﷺ الصلاة في أول الأمر خمسين صلاة في اليوم والليلة، ثم جعل النبي ﷺ يتردد بين ربه وبين موسى في السماء السادسة في كل مرة يأمره موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ بأن يسأل ربه التخفيف لأمته فيحط الله ـ تبارك وتعالى ـ عنه خمسًا وعشرًا حتى صارت إلى خمس صلواتٍ ثم نادى منادٍ: أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي فلو كان الإسراء والمعراج منامًا للزم من ذلك أن يعيد الله فرضية الصلاة مرة ثانية خمسين ثم يحطها إلى خمس وهذا فاسد، وبهذا يبطل هذا القول.

أما أهل القول الرابع الذين قالوا: إن الإسراء مرة واحدة بجسده وروحه يقظة لا منامًا في ليلة واحدة قبل البعثة قبل الوحي وبعد البعثة وقبل الهجرة، هذا القول تؤيده النصوص من الكتاب والسنة.

وهذا هو الصواب أن الإسراء مرة واحدة لا مرارًا بروحه وجسده لا منامًا ولا بالروح فقط يقظة لا منامًا في ليلة واحدة هي الإسراء والمعراج بعد البعثة وقبل الهجرة، من أدلة هذا القول:

الدليل الأول: قول الله ـ تعالى ـ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾، ووجه الدلالة أن العبد إذا أطلق فهو عبارة عن مجموع

الجسد والروح، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] العبد اسم للروح والجسد كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح إذا أطلق وهذا يدل على أن الإسراء بروحه وجسده.

ولهذا قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وعُرج بشخصه وأُسري بشخصه، والشخص اسم للروح والجسد، فالطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يثبت أن الإسراء بروحه وجسده كما عليه المحققون.

الدليل الثاني: ما ثبت في صحيح البخاري ومسلم ـ رحمهما الله ـ بروايات متعددة أنه أسري برسول الله ﷺ وعُرج بشخصه إلى السماء وأنه اجتمع بالأنبياء وصلَّى بهم إمامًا، وأنه التقى بعدد من الأنبياء، في كل سماء، وأن الله فرض عليه الصلاة خمسين ثم خففها إلى خمس بواسطة تردده بين ربه وبين موسى، وأنه رأى جبريل عند سدرة المنتهى على صورته التي خُلق عليها، وكل هذه الروايات ظاهرها أنه أسري بروحه وجسده ـ عليه الصلاة والسلام ـ.

وبهذا يتبين أن الصواب أنه أسري بروحه وجسده عليه الصلاة والسلام وأنه لا بد للمسلم أن يؤمن بالإسراء والمعراج.

فنحن نؤمن بأن النبي ﷺ عُرج به بجسده وروحه ﷺ، وأن هذا العروج حقيقة وليس منامًا، ونؤمن بأنه شاهد هذا كله ﷺ كما جاءت بذلك النصوص.

وخلاصة القول:

أنه لم يقع عند السلف خلاف قوي في أن الإسراء والمعراج كان يقظة، إنما الخلاف في الروح والجسد، وإن كان هناك ثلاثة أقوال:

القول الأول: فهناك قول يقول: بأن المعراج كان بالروح فقط، وممن نسب إليه هذا القول: عائشة ومعاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، لكن يقولان بأنه يقظة، هذا هو الظاهر من قولهم.

القول الثاني: وقال جمهور السلف قديمًا وحديثًا، وعليه أغلب الصحابة والتابعين وتابعيهم: إن الإسراء والمعراج بالروح والجسد، وإن هذا هو معنى كونه معجزًا تحدى الله به المشركين، وصار آية من آيات الله عَزَّ وَجَلَّ ومن خصائص النبي ﷺ.

وهناك أقوال أرادت أن تجمع بين هذه الأقوال.

القول الثالث: كالقول بأن الإسراء والمعراج حصلا أكثر من مرة، مرة بالروح والجسد ومرة بالروح فقط، ومرة يقظة ومرة منامًا إلى آخره.

القول الرابع: ومنهم من قال: إن الإسراء كله منام، وهذا قول ضعيف لا يتماشى مع مقاصد الشرع في ذكر الإسراء والمعراج؛ لأنه لو كان منامًا لكان حلمًا، والأحلام لا يتميز بها أحد، فلذلك شنع السلف على هذا القول.



قال المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

﴿٦٩﴾ «واعلم أن أرواح الشهداء في قناديل تحت العرش تسرح في الجنة، وأرواح المؤمنين تحت العرش، وأرواح الكفار والفجار في برهوت، وهي في سجين».

الشرح

معلوم أن الروح لها ثلاثة تعلقات:

التعلق الأول: في الحياة الدنيا: فالبدن هو الأصل في الحياة الدنيا؛ لذلك الأحكام معلقة بالبدن في الحياة الدنيا، والروح تبع.

التعلق الثاني: في البرزخ: الأصل هو الروح والبدن تبع

التعلق الثالث: يوم القيامة: فالتعلق بالروح والبدن معًا.

فلذلك الأحكام تكون على هذه الأحوال، ففي أمور البرزخ الأصل يكون فيه للروح، فنحن نعلم أن الروح تفارق البدن عند الموت فإذا كانت روحًا مؤمنة أودعت في كفنٍ من أكفان الجنة ثم صُعد بها إلى السماء حتى تُفتح لها أبواب السماء، ثم يكون هناك موطنها من الجنة، إما في أجواف طيرٍ خضر أو في قناديل معلقة تحت العرش، أما إذا كانت روحًا خبيثة فإنها تُغلق عنها أبواب السماء.

ثم إذا وضع الإنسان في قبره عند تلك اللحظة تعود إليه روحه، فيُسأل ثم بعد ذلك يكون للبدن نعيمه أو عذابه، ويكون للروح نعيمها أو عذابها، حتى إذا كان يوم القيامة وقع الأمر على الروح والبدن معًا إما نعيمٌ وإما عذاب.

وأرواح العباد في البرزخ متفاوتة في منازلها، وقد استقرأنا النصوص الواردة في ذلك فأفادتنا التقسيم التالي:

أولًا: أرواح الأنبياء، وهذه تكون في خير المنازل في أعلى علِّيين، في الرفيق الأعلى، وقد سمعت السيدة عائشة الرسول ﷺ في آخر لحظات حياته يقول: **«اللّهمّ الرفيق الأعلى»**[(١)].

---

(١) رواه البخاري (٤٤٦٣)، ومسلم (٢٤٤٤).

الثاني: أرواح الشهداء، وهؤلاء أحياء عند ربهم يرزقون، قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقد سأل مسروق عبد الله بن مسعود عن هذه الآية، فقال: إنا قد سألنا عن ذلك، فقال: «**أرواحهم في أجواف طير خضر، لها قناديل معلقة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى تلك القناديل**»، أخرجه مسلم في صحيحه[(١)]، وهذه أرواح بعض الشهداء لا كل الشهداء، لأن منهم من تحبس روحه عن دخول الجنة لدَين عليه، كما في المسند عن عبد الله بن جحش: «أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: «**الجنة**»، فلما ولّى، قال: «**إلا الدَّين، سارَّني به جبريل آنفًا**»[(٢)].

الثالث: أرواح المؤمنين الصالحين: تكون طيورًا تعلق في شجر الجنة، ففي الحديث الذي يرويه عبد الرحمٰن بن كعب بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنما نسمة المسلم طير يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعها الله إلى جسده إلى يوم القيامة**»، أخرجه أحمد[(٣)].

والفرق بين أرواح المؤمنين وأرواح الشهداء:

أن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح متنقلة في رياض الجنة، وتأوي إلى قناديل معلقة في العرش.

أما أرواح المؤمنين فإنها في أجواف طير يعلق ثمر الجنة ولا ينتقل في أرجائها. وكون أرواح المؤمنين في أجواف طير يعلق شجر الجنة لا يشكل عليه الحديث الآخر الذي يرويه أبو هريرة عن الرسول ﷺ، وفيه: «**أن الملائكة تقبض روح العبد المؤمن، وترقى به إلى السماء، فتقول الملائكة: ما أطيب هذه الريح التي جاءتكم من الأرض، فيأتون به أرواح المؤمنين، فلهم أشدُّ فرحًا من أحدكم بغائبه يقدم عليه، فيسألونه: ماذا فعل فلان؟ ماذا فعل فلان؟ فيقولون: دعوه، فإنه كان في غم الدنيا، فيقول: قد مات، أما أتاكم؟ قالوا: ذُهِب به إلى أمه الهاوية**»[(٤)]، فإن روح المؤمن تلتقي بأرواح المؤمنين في الجنة.

---

(١) رواه مسلم (١٨٨٧).

(٢) رواه أحمد (٤/ ٣٥٠) (١٩١٠٠). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٣٠): فيه أبو كثير، وهو مستور وبقية رجاله ثقات. وقال الألباني في «إرواء الغليل» (٥/ ١٩): إسناده جيد.

(٣) رواه أحمد (٣/ ٤٥٥) (١٥٨١٤). قال الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٦٩٤)، وشعيب الأرناؤوط محقق «المسند»: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٤) رواه النسائي (٤/ ٨)، وابن حبان (٧/ ٢٨٤) (٣٠١٤)، والحاكم (١/ ٥٠٤). وقال: سنده =

الرابع: أرواح العصاة: . . . أن الذي يكذب الكذبة تبلغ الآفاق يعذب بكَلُّوب من حديد يُدخَل في شدقه حتى يبلغ قفاه، والذي نام عن الصلاة المكتوبة يشدخ رأسه بصخرة، والزناة والزواني يعذبون في ثقب مثل التنور، ضيق أعلاه، وأسفله واسع، توقد النار من تحته، والمرابي يسبح في بحر من دم، وعلى الشط من يلقمه حجارة(١)، وقد ورد في الأحاديث التي تتحدث عن عذاب الذي لم يكن يستنزه من بوله، والذي يمشي بالنميمة بين الناس، والذي غلَّ من الغنيمة ونحو ذلك.

الخامس: أرواح الكفار: في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد وصف حال المؤمن إلى أن يبلغ مستقره في الجنة، ذكر حال الكافر، وما يلاقيه عند النزع، وبعد أن تقبض روحه: «**تخرج منه كأنتن ريح، حتى يأتون به باب الأرض، فيقولون: ما أنتن هذه الريح، حتى يأتون به أرواح الكفار**»(٢).

إشكالٌ وجوابُه:

قد يقال: سقت من النصوص ما يدل على أن الأرواح تعاد إلى الأبدان، ثم تُسأل، وبعد ذلك ينعم المؤمن، ويعذب الكافر، فكيف تقول بعد ذلك: إن نسم المؤمنين في الجنة، ونسم الكفار في النار؟

حاول ابن حزم أن يضعِّف الأحاديث التي تذكر إعادة الروح إلى البدن في القبر، ولكن ليس الأمر كذلك، فإن ما ضعفه ابن حزم وهو حديث زاذان عن البراء حديث صحيح، وهناك أحاديث كثيرة صحيحة متواترة تدل على عود الروح إلى البدن كما يقول ابن تيمية(٣).

وفي التوفيق بين النصوص يقول ابن تيمية: «وأرواح المؤمنين في الجنة، وإن كانت مع ذلك قد تعاد إلى البدن، كما أنها قد تكون في البدن، ويعرج بها إلى السماء كما في حال النوم، أما كونها في الجنة ففيه أحاديث عامة، وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء، واحتجوا بالأحاديث المأثورة العامة وأحاديث خاصة

= صحيح، وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٥/ ٢١٢): إسناده صحيح، وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي».

(١) الحديث رواه البخاري (٧٠٧٤). من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه.

(٢) رواه النسائي (٤/ ٨)، وابن حبان (٧/ ٢٨٤) (٣٠١٤)، والحاكم (١/ ٥٠٤). وقال: سنده صحيح، وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٥/ ٢١٢): إسناده صحيح، وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي».

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٤٦).

في النوم وغيره»[١].

ثم ذكر بعض هذه الأحاديث التي سقناها من قبل، وأورد حديث أبي هريرة الذي رواه ابن حبان وغيره، والذي يذكر فيه أن المؤمن يرى بعد السؤال مقعده من الجنة، ومقعده من النار لو كان كافرًا، قال: «**ثم يُفسَح له في قبره سبعون ذراعًا، ويُنوَّر له فيه، ويعاد جسده كما بدئ، وتجعل نسمته في نسم طيب، وهي طير تعلق في شجر الجنة**»[٢]، وفي لفظ: «**وهو طير يعلق في شجر الجنة**»[٣]، وفي لفظ: «**ثم يعاد جسده إلى ما بدئ منه**»[٤].

فالروح كما يدل عليه الحديث تعاد إلى الجسد بعد الرحلة إلى السماء، ثم تسأل، ثم تكون طيرًا يعلق بشجر الجنة إلى أن يبعث العباد، ومع كونها في الجنة فإنه يبقى لها تعلق بالجسد، كحال الإنسان في النوم، فإنها تجول في ملكوت السماوات والأرض، مع أن لها تعلق بالجسد، وفقه هذا مبني على معرفة أن الروح مخالفة للأجساد وللمعهود من حال المخلوقات الدنيوية، يقول ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بعد أن ذكر أن مستقر أرواح المؤمنين الجنة: «ومع ذلك، تتصل بالبدن متى شاء الله تعالى، وهي في تلك بمنزلة نزول الملك، وظهور الشعاع في الأرض، وانتباه النائم»[٥][٦].

وقد اختُلف في مستقر الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة:

فقيل: أرواح المؤمنين في الجنة، وأرواح الكافرين في النار.

وقيل: إن أرواح المؤمنين بفِناء الجنة على بابها، يأتيهم من روحها ونعيمها ورزقها.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٤٧).

(٢) رواه الترمذي (١٠٧١)، وابن حبان (٧/ ٣٨٠) (٣١١٣). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال: حسن غريب، وقال محمد المناوي في «تخريج أحاديث المصابيح» (١/ ١١٩): رجاله رجال مسلم، وحسنه ابن حجر في «تخريج مشكاة المصابيح» (١/ ١١٥) كما قال ذلك في المقدمة.

(٣) رواه الترمذي (١٠٧١)، وابن حبان (٧/ ٣٨٠) (٣١١٣). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال: حسن غريب، وقال محمد المناوي في «تخريج أحاديث المصابيح» (١/ ١١٩): رجاله رجال مسلم، وحسنه ابن حجر في «تخريج مشكاة المصابيح» (١/ ١١٥) كما قال ذلك في المقدمة.

(٤) رواه الطبري في تفسيره (١٦/ ٥٩٦ ـ ٥٩٧).

(٥) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢٤/ ٣٦٥). المصدر: القيامة الصغرى لعمر بن سليمان الأشقر (ص١٠٢ ـ ١٠٦).

(٦) المصدر: القيامة الصغرى لعمر بن سليمان الأشقر (ص١٠٢ ـ ١٠٦).

وقيل: على أفنية قبورهم.

وقال مالك: بلغني أن الروح مرسلة، تذهب حيث شاءت.

وقالت طائفة: بل أرواح المؤمنين عند الله عَزَّوَجَلَّ، ولم يزيدوا على ذلك.

وقيل: إن أرواح المؤمنين بالجابية من دمشق، وأرواح الكافرين ببرهوت بئر بحضرموت!

وقال كعب: أرواح المؤمنين في علِّيين في السماء السابعة، وأرواح الكافرين في سجِّين في الأرض السابعة تحت خد إبليس!

وقيل: أرواح المؤمنين ببئر زمزم، وأرواح الكافرين ببئر برهوت.

وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله.

قال ابن حزم وغيره: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها.

وقال أبو عمر بن عبد البر: أرواح الشهداء في الجنة، وأرواح عامة المؤمنين على أفنية قبورهم.

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغني أن أرواح الشهداء كطير خضر معلقة بالعرش، تغدو وتروح إلى رياض الجنة، تأتي ربها كل يوم تسلم عليه.

وقالت فرقة: مستقرها العدم المحض. وهذا قول من يقول: إن النفس عرض من أعراض البدن، كحياته وإدراكه! وقولهم مخالف للكتاب والسنة.

وقالت فرقة: مستقرها بعد الموت أبدان أخر تناسب أخلاقها وصفاتها التي اكتسبتها في حال حياتها، فتصير كل روح إلى بدن حيوان يشاكل تلك الروح! وهذا قول التناسخية منكري المعاد، وهو قول خارج عن أهل الإسلام كلهم.

... **ويتلخص من أدلتها**: أن الأرواح في البرزخ متفاوتة أعظم تفاوت:

فمنها: أرواح في أعلى عليين، في الملأ الأعلى، وهي أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وهم متفاوتون في منازلهم.

ومنها أرواح في حواصل طير خضر، تسرح في الجنة حيث شاءت، وهي أرواح بعض الشهداء، لا كلهم؛ بل من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة لدين عليه، كما في (المسند) عن عبد الله بن جحش: أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لي إن قتلت في سبيل الله؟ قال: «**الجنة**»، فلما ولى، قال: «**إلا الدَّين، سارَّني به جبرائيل آنفًا**»[(١)].

---

(١) رواه أحمد (٤/ ١٣٩) (١٧٢٩٢)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣/ ٢٣) والطبراني =

ومن الأرواح من يكون محبوسًا على باب الجنة، كما في الحديث الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «**رأيت صاحبكم محبوسًا على باب الجنة**»[(١)].

ومنهم من يكون محبوسًا في قبره.

ومنهم من يكون في الأرض. ومنها أرواح في تنور الزناة والزواني، وأرواح في نهر الدم تسبح فيه وتلقم الحجارة، كل ذلك تشهد له السنة، والله أعلم.

وأما الحياة التي اختص بها الشهيد وامتاز بها عن غيره، في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [البقرة: ١٥٤]، فهي: أن الله تعالى: جعل أرواحهم في أجواف طير خضر. كما في حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما أصيب إخوانكم** - يعني: يوم أحد - **جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر، ترد أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل من ذهب مظلة في ظل العرش**»، الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود[(٢)]، وبمعناه في حديث ابن مسعود رواه مسلم[(٣)].

فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله عز وجل حتى أتلفها أعداؤه فيه، أعاضهم منها في البرزخ أبدانًا خيرًا منها، تكون فيها إلى يوم القيامة، ويكون تنعمها بواسطة تلك الأبدان، أكمل من تنعم الأرواح المجردة عنها. ولهذا كانت نسمة المؤمن في صورة طير، أو كطير، ونسمة الشهيد في جوف طير.

وتأمل لفظ الحديثين، ففي (الموطأ) أن كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «**إن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعه الله**

= (١٩/ ٢٤٧). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٢٧): رواه أحمد، وفيه أبو كثير، وهو مستور، وبقية رجاله موثقون. وقال الألباني في «شرح العقيدة الطحاوية» (٤٥٣): صحيح.

(١) رواه بنحوه أحمد (٥/ ١١) (٢٠١٣٦)، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٤٤). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ١٢٩): رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه أسلم بن سهل الواسطي. قال الذهبي: لينه الدارقطني، وهذه عبارة سهلة في التضعيف، وبقية رجاله ثقات. وقال الألباني في «شرح العقيدة الطحاوية» (٤٥٥): صحيح.

(٢) رواه أبو داود (٢٥٢٠)، وأحمد (١/ ٢٦٥) (٢٣٨٨)، والحاكم (٢/ ٩٧). والحديث سكت عنه أبو داود. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وقال الألباني في «صحيح سنن أبي داود»: حسن.

(٣) انظر: صحيح مسلم (١٨٨٧).

إلى جسده يوم يبعثه»[(١)]، فقوله: «**نسمة المؤمن**» تعم الشهيد وغيره، ثم خص الشهيد بأن قال: هي في جوف طير خضر، ومعلوم أنها إذا كانت في جوف طير صدق عليها أنها طير، فتدخل في عموم الحديث الآخر بهذا الاعتبار، فنصيبهم من النعيم في البرزخ أكمل من نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم، وإن كان الميت أعلى درجة من كثير منهم، فلهم نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه، والله أعلم.

وحرم الله على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، كما روي في (السنن)[(٢)].

وأما الشهداء فقد شوهد منهم بعد مُدَدٍ من دفنه كما هو لم يتغير، فيُحتمل بقاؤه كذلك في تربته إلى يوم محشره، ويحتمل أنه يبلى مع طول المدة، والله أعلم.

وكأنه ـ والله أعلم ـ كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده أطول[(٣)].



---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٣٣٧) بلفظ: (طير) بدلًا من (طائر). والحديث رواه النسائي (٤/ ١٠٨)، وابن ماجه (٤٢٧١)، وأحمد (٣/ ٤٥٥) (١٥٨١٦). قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢/ ٦١٤)، وابن العربي في «عارضة الأحوذي» (٤/ ١٢٥)، وابن حجر في «توالي التأسيس» (١/ ٢٠٣)، والألباني في «صحيح سنن ابن ماجه»: صحيح.

(٢) الحديث روي في «السنن» بلفظ: «**إن الله ﷻ حرم على الأرض أجساد الأنبياء**». رواه أبو داود (١٠٤٧)، والنسائي (٣/ ٩١)، وابن ماجه (١٦٣٦). قال الحاكم (١/ ٤١٣): هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وقال الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه»: صحيح.

(٣) المصدر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ـ بتصرف ـ (٢/ ٥٨٢).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٧٠ «والإيمان بأن الميت يقعد في قبره، وترسل فيه الروح حتى يسأله منكر ونكير عن الإيمان وشرائعه، ثم يسل روحه بلا ألم».

الشرح

ومن الأحاديث الواردة في هذا: ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «**إذا قبر الميت** ـ أو قال: **أحدكم ـ أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، والآخر: النكير. فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول ما كان يقول: هو عبد الله ورسوله. أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله. فيقولان: قد كنا نعلم أنك تقول هذا...**»(١)(٢).

وفي حديث أنس رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «**إِنَّ الْعَبْدَ إذا وُضِعَ في قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عنه أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَيُقْعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ: ما كُنْتَ تَقُولُ في هذا الرَّجُلِ؟ لِمُحَمَّدٍ ﷺ. فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فيقول: أَشْهَدُ أَنَّهُ عبد اللهِ وَرَسُولُهُ...**»(٣).

وهذه الأحاديث متلقاة عند أهل العلم بالقبول، قال ابن أبي عاصم: وفي المساءلة أخبار ثابتة، والأخبار التي في المساءلة في القبر منكر ونكير أخبار ثابتة توجب العلم، فنرغب إلى الله أن يثبتنا في قبورنا عند مسألة منكر ونكير بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة. انتهى(٤).

---

(١) رواه الترمذي (١٠٧١)، وابن أبي عاصم في (السنة) (٨٦٤). قال الترمذي: حسن غريب. وحسنه ابن حجر في «هداية الرواة» (١/ ١١٥) ـ كما أشار إلى ذلك في المقدمة ـ. وكذلك الألباني في «صحيح سنن الترمذي».

(٢) المصدر: تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر (ص٢٨٩).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠).

(٤) السنة (ص٤١٩ ـ ٤٢٠).

ومنكر ونكير هما ملكان جاء وصفهما في السنة بأنهما أسودان أزرقان، يأتيان العبد في قبره فيقعدانه ويسألانه من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فأما المؤمن فيقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبيّ محمد ﷺ، فينعم في قبره. وأما الكافر فلا يحار جوابًا، فيضرب بمرزبة من حديد يصيح منها صيحة يسمعها كل من يليه إلا الثقلين.

وورد تسمية الملكين في حديث أبي هريرة الذي عند الترمذي وغيره، وذكرهما يتقوى كما لا يخفى بالطريق التي عند الطبراني في المعجم الأوسط (٤٦٢٩)، وفيها ابن لهيعة وموسى بن جبير الحذاء، وهذا الأخير وثقه ابن حبان، وقال: يخطئ ويخالف، وفي ابن لهيعة كلام معروف، وباقي رجاله ثقات، فتسمية الملكين حسن بمجموع الطريقين، هذا بالإضافة أن تسميتهما وردت في أخبار أخرى مرسلة وموقوفة، وهي:

١ ـ مرسل عطاء بن أبي رباح: أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (زوائده رقم٢٨١)، والآجري في الشريعة (رقم٨٦١ ـ دار الوطن)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (رقم١٠٣) من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عطاء بن يسار، قال: قال رسول الله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: «**يا عمر، كيف بك إذا أنت مت، فانطلق أهلك فقاسوا لك ثلاثة أذرع وشبر في ذراع وشبر، ثم رجعوا إليك فغسلوك وكفنوك وحنطوك، ثم احتملوك حتى يضعوك فيه، ثم يهيلوا عليه التراب، فإذا انصرفوا عنك أتاك فتانا القبر منكر ونكير أصواتهما كالرعد القاصف، وأبصارهما مثل البرق الخاطف، فتلتلاك وثرثراك وهوّلاك، فكيف بك عند ذلك يا عمر؟**»، قال: يا رسول الله ومعي عقلي؟ قال: «**نعم**»، قال: **إذًا أكفيكهما**.

٢ ـ مرسل عمرو بن دينار المكي: عند عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣» بسند صحيح عنه، ولفظه نحو الذي قبله، وذكر تسمية الملكين عن عبيد بن عمير.

فلا شك أن مجموع هذه الطرق يعطي قوة لتسمية الملكين، والله أعلم.

وأما قول منكر ونكير فقد ورد ذكرهما عن الصحابة وأئمة السلف رضوان الله عليهم أجمعين. ومن ذلك:

ما أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق غندر عن شعبة عن يعلى بن عطاء عن تميم بن غيلان بن سلمة قال: «**جاء رجل إلى أبي الدرداء وهو مريض**»... إلى أن

قال أبو الدرداء: «ثم جاءك ملكان أسودان أزرقان جعدان أسماؤهما منكر ونكير...»(١).

وقد ذكر جملة من أئمة السلف عبارة (منكر ونكير)، وممن ذكره هذه العبارة:

قال الإمام أحمد بن حنبل: «...وأن هذه الأمة تفتن في قبورها، وتسأل عن الإيمان والإسلام، ومن ربه ومن نبيه، ويأتيه منكر ونكير، كيف شاء وكيف أراد...»(٢).

وورد أن أبا عبيد القاسم بن سلام سأل الإمام أحمد عنهما فقال: «هذه اللفظة (منكر ونكير) تقول هذا أو تقول ملكين؟ قال: نقول منكر ونكير وهما ملكان»(٣).

وقال أبو بكر الإسماعيلي: «ويؤمنون بمسألة منكر ونكير على ما ثبت به الخبر عن رسول الله ﷺ»(٤).

وقال أبو بكر بن أبي عاصم: «وفي المساءلة أخبار ثابتة، والأخبار التي في المساءلة في القبر منكر ونكير أخبار ثابتة توجب العلم»(٥).

وقال شيخ الإسلام: «إذا ثبتت الرسالة ثبت ما أخبر به الرسول مما ينكره بعض أهل البدع، كعذاب القبر وسؤال منكر ونكير وكالصراط والشفاعة»(٦).

وقال الإمام الطحاوي: «وبعذاب القبر لمن كان له أهلًا، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه...»(٧)(٨).

وأما ما ورد في تفصيل صفة الملكين، وأن أعينهما مثل قدور النحاس، وأنيابهما

---

(١) المصنف (٣/ ٥٣) (٧/ ١١٤)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر (١/ ١٣٣)، وهذا إسناد رجاله ثقات، وتميم بن غيلان بن سلمة ترجمه البخاري في التاريخ الكبير (٢/ ١٥٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٤٤١)، وابن حبان في الثقات (٤/ ٨٦)، وهو ثقفي وروى عنه غير يعلى بن عطاء: ابن جريج وعبد العزيز بن أبي رواد، وما أحسبه سمع أبا الدرداء، والله أعلم.

(٢) أصول السنة (٣١).

(٣) طبقات أبي يعلى (١/ ٥٥).

(٤) اعتقاد أئمة الحديث (٧٠).

(٥) كتاب السنة (ص٤١٩ ـ ٤٢٠).

(٦) الأصفهانية (٢/ ٢١٤).

(٧) العقيدة الطحاوية (٥٠).

(٨) وانظر في ذلك كلام البربهاري في: السنة (٣٧)، وصديق حسن خان في قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (١٣٣)، وابن قدامة في لمعة الاعتقاد (٢٦)، ومرعي الكرمي في أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات (٢١٣)، والكلَّاباذي في التعرف لمذهب أهل التصوف (٥٧)، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (٣٠٥).

مثل صياصي البقر، وأصواتهما مثل الرعد، ونحو ذلك أحاديث لا تصح[(١)].

وللناس في سؤال منكر ونكير: هل هو خاص بهذه الأمة أم لا ثلاثة أقوال: الثالث: التوقف، وهو قول جماعة، منهم: أبو عمر بن عبد البر، فقال: وفي حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ، قال: «**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها**»[(٢)]، منهم من يرويه: تُسأل[(٣)]، وعلى هذا اللفظ يحتمل أن تكون هذه الأمة قد خصت بذلك، وهذا أمر لا يقطع به، ويظهر عدم الاختصاص، والله أعلم»[(٤)(٥)].



(١) انظر: السلسلة الضعيفة (٣٥٨٥).

(٢) رواه مسلم (٢٨٦٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٦٠٠ ـ ٦٠١) عن الربيع، وأبي قتادة، وغيرهما. وعزاه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ٢٥٤) لابن أبي شيبة، وقال: وقال ابن أبي شيبة: تُسأل في قبورها. ولم أجده في «مصنفه»، إنما روى الحديث (٣/ ٥٠) كما في «صحيح مسلم» ـ حيث رواه مسلم من طريق ابن أبي شيبة أصلًا ـ: «**إن هذه الأمة تبتلى في قبورها...**».

(٤) انظر: التمهيد (٢٢/ ٢٥٣).

(٥) المصدر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢/ ٥٨١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٧١﴾ «ويعرف الميت الزائر إذا أتاه، ويتنعم في القبر المؤمن ويعذب الفاجر كيف شاء الله».

الشرح

قوله: «ويعرف الميت الزائر إذا أتاه» عالم البرزخ من عالم الغيب الذي لا سبيل إلى العلم بتفاصيله إلا من جهة الخبر الصادق: الكتاب والسنة الصحيحة، وقد جاء فيهما كثير من التفاصيل التي تتحدث عما يواجهه الإنسان بعد الموت.

ومن التفاصيل التي وردت في ذلك: أن الميت يتعرف إلى من يزوره من الأحياء إذا كان يعرفهم في الدنيا، روى ذلك ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «**ما من أحد مرَّ بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا، فسلَّم عليه، إلا عرفه وردَّ عليه السلام**»[(١)].

ومما يقوي هذا الحديث أيضًا الآثار المتكاثرة الواردة عن السلف في هذا الباب، حتى قال ابن القيم رحمه الله: «والسلف مُجمعون على هذا، وقد تواترت الآثار عنهم بأن الميت يعرف زيارة الحي له ويستبشر به»[(٢)]، ومثله يقول ابن كثير[(٣)]. وقد جمع هذه الآثار الحافظ ابن أبي الدنيا في كتاب «القبور»، تحت باب «معرفة الموتى بزيارة الأحياء»، والقرطبي في «التذكرة»، كما جمعها الحافظ السيوطي في «شرح الصدور في أحوال الموتى وزيارة القبور»

(١) رواه ابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ١٨٥). ونقل ابن تيمية عن عبد الله بن المبارك ثبوت هذا الحديث، فقال: «قال ابن المبارك: ثبت ذلك عن النبي ﷺ» انتهى. «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٣١)، وكذلك صحح الحديث من المتأخرين: الحافظ عبد الحق الإشبيلي، والقرطبي في «المفهم» (١/ ٥٠٠)، وابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ١٧٣)، والعراقي في «تخريج إحياء علوم الدين» (٤/ ٤٩١)، والزبيدي في «شرح الإحياء» (١٠/ ٣٦٥)، والسيوطي في «الحاوي» (٢/ ٣٠٢)، والعظيم آبادي في «عون المعبود» (٣/ ٢٦١)، والشوكاني في «نيل الأوطار» (٣/ ٣٠٤) وغيرهم. وللحديث شاهدان آخران عن أبي هريرة، وعن عائشة رضي الله عنهما، لكن في أسانيدهما ضعف لا يصلحان معه للاعتبار. انظر: السلسلة الضعيفة للشيخ الألباني (رقم/ ٤٤٩٣).

(٢) الروح (ص٥).

(٣) تفسير القرآن العظيم (٦/ ٣٢٥).

وأما العلماء المتأخرون، فأكثرهم على تقرير هذا الوارد في كتب الأثر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الروح تشرف على القبر، وتعاد إلى اللحد أحيانًا، كما قال النبي ﷺ: **«ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»**(١)، والميت قد يعرف من يزوره، ولهذا كانت السنة أن يقال: **«السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين»**»(٢).

وهذه المسألة لها ارتباط بمسألة سماع الأموات للأحياء، وقد تقدم الكلام عليها وذكر الخلاف فيها في الفقرة: (٦١) فليرجع إليها.

قول المصنف: «ويتنعم في القبر المؤمن ويعذب الفاجر كيف شاء الله.

وذلك لما ورد عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جِنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَبْرِ وَلَمَّا يُلْحَدْ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ وَكَأَنَّ عَلَى رؤوسنا الطَّيْرَ وَفِي يَدِهِ عُودٌ يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: **«اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»**، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا... ـ ثُمَّ ذكر صفة قبض روح المؤمن ونعيمه في القبر ثم قال ـ: **«وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ**

---

(١) أفاد الحافظ العراقي في تخريجه إحياء علوم الدين (٤/ ٥٢٢) أن ابن عبد البر خرَّجه في «التمهيد» و«الاستذكار» (١/ ١٨٥) بإسناد صحيح من حديث ابن عباس، وممن صححه ـ أيضًا ـ الحافظ عبد الحق الإشبيلي في أحكامه (١/ ٨٠).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ «الفتاوى» (٢٤/ ٣٣١): «قال ابن المبارك: ثبت ذلك عن النبي، وصححه عبد الحق صاحب «الأحكام»».
وممن ضعفه: ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٣) من حديث أبو هريرة، قال: فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، يقلب الأخبار وهو لا يعلم فاستحق الترك.
وابن القيسراني (معرفة التذكرة ١٩٣): بضعف، فيه عبد الرحمن بن زيد.
وابن عساكر (تاريخ دمشق ١٠/ ٣٨).
ومحمد ابن عبد الهادي (الصارم المنكي ٣٦٦): ضعيف، والمحفوظ موقوف.
والإمام الذهبي (العلل المتناهية ٣٥٠) و(ميزان الاعتدال (٢/ ٥٦٥)) فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف.
وقال في «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٩٠): غريب، ومع ضعفه، ففيه انقطاع.
والألباني في (ضعيف الجامع ٥٢٠٨).
قال الشيخ ابن باز عليه رحمه الله (مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٦)): في إسناده نظر.
(٢) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤).

مِنَ السَّمَاءِ مَلائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ مَعَهُمُ الْمُسُوحُ فَيَجْلِسُونَ مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ ثُمَّ يَجِيءُ مَلَكُ الْمَوْتِ حَتَّى يَجْلِسَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَيَقُولُ أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ اخْرُجِي إِلَى سَخَطٍ مِنَ اللهِ وَغَضَبٍ، قَالَ: فَتُفَرَّقُ فِي جَسَدِهِ فَيَنْتَزِعُهَا كَمَا يُنْتَزَعُ السَّفُّودُ مِنَ الصُّوفِ الْمَبْلُولِ فَيَأْخُذُهَا فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدَعُوهَا فِي يَدِهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ حَتَّى يَجْعَلُوهَا فِي تِلْكَ الْمُسُوحِ وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَأَنْتَنِ رِيحِ جِيفَةٍ وُجِدَتْ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، فَيَصْعَدُونَ بِهَا فَلا يَمُرُّونَ بِهَا عَلَى مَلإٍ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِلا قَالُوا: مَا هَذَا الرُّوحُ الْخَبِيثُ، فَيَقُولُونَ: فُلانُ بْنُ فُلانٍ بِأَقْبَحِ أَسْمَائِهِ الَّتِي كَانَ يُسَمَّى بِهَا فِي الدُّنْيَا، حَتَّى يُنْتَهَى بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُسْتَفْتَحُ لَهُ، فَلا يُفْتَحُ لَهُ ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠] فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ اكْتُبُوا كِتَابَهُ فِي سِجِّينٍ فِي الأَرْضِ السُّفْلَى فَتُطْرَحُ رُوحُهُ طَرْحًا ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾﴾ [الحج: ٣١]، فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ وَيَأْتِيهِ مَلَكَانِ فَيُجْلِسَانِهِ فَيَقُولانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لا أَدْرِي، فَيَقُولانِ لَهُ: مَا دِينُكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لا أَدْرِي، فَيَقُولانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهْ هَاهْ لا أَدْرِي، فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنَ السَّمَاءِ: أَنْ كَذَبَ فَافْرِشُوا لَهُ مِنَ النَّارِ وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى النَّارِ فَيَأْتِيهِ مِنْ حَرِّهَا وَسَمُومِهَا وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ قَبْرُهُ حَتَّى تَخْتَلِفَ فِيهِ أَضْلاعُهُ ثُمَّ يُقَيَّضُ لَهُ أَعْمَى أَبْكَمُ مَعَهُ مِرْزَبَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ لَوْ ضُرِبَ بِهَا جَبَلٌ لَصَارَ تُرَابًا، قَالَ فَيَضْرِبُهُ بِهَا ضَرْبَةً يَسْمَعُهَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ إِلا الثَّقَلَيْنِ فَيَصِيرُ تُرَابًا. قَالَ: ثُمَّ تُعَادُ فِيهِ الرُّوحُ وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ قَبِيحُ الْوَجْهِ قَبِيحُ الثِّيَابِ مُنْتِنُ الرِّيحِ فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُوءُكَ هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ، فَيَقُولُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالشَّرِّ، فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الْخَبِيثُ، فَيَقُولُ: رَبِّ لا تُقِمِ السَّاعَةَ»(١).

والحياة البرزخية فيها أمور كثيرة ثابتة، ومنها كون الإنسان يأتيه عمله، فإن كان صالحًا أتاه على أحسن صورة، وإن كان غير صالح أتاه على أقبح صورة.

وإذا كان الميت من أهل الجنة فُتح له باب إلى الجنة ورأى مقعده فيها، وإذا كان من أهل النار فُتح له باب من النار فيرى مقعده فيها.

---

(١) رواه أحمد (١٧٨٠٣) وأبو داود (٤٧٥٣)، والحديث: صححه الشيخ الألباني في «أحكام الجنائز» (ص١٥٦).

وقد ثبت عودة الروح للإنسان في قبره على نحوٍ الله أعلم به، فإن الإنسان إذا دفن في قبره، تأتيه روحه فيحس ويتنعم ويتألم ويشعر بمن حوله بعد الدفن مباشرة ويسمع وقع نعال الذين يدفنونه، كما ورد عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**العبد إذا وضع في قبره وتولى وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع نعالهم**»(١).

هذا أمر معروف، فالمؤمن يفتح له باب إلى الجنة، والكافر يفتح له باب إلى النار، ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه، وأما المؤمن فيفسح له في قبره مد البصر.

ثم تسل روح المؤمن بلا ألم كما تسل الشعرة من العجين، وأما الكافر فإنها تنزع روحه نزعًا كما ينزع السّفود من الصوف المبلول.

وقد تقدم تفصيل هذه المسألة في الفقرة (٧١).



(١) رواه البخاري (١٢٧٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٧٢ «واعلم أن [الشر والخير] بقضاء الله وقدره».

الشرح

الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان الستة، وقد ورد ذكر القدر في القرآن، ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩]. وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ۝٣٨﴾ [الأحزاب: ٣٨].

القَدَرُ ـ في اللغة ـ: التقدير، وهو مصدرٌ، يقال: قَدرتُ الشيءَ أَقْدُرُه قَدْرًا وقَدَرًا، إذا أحَطْتُ بمقداره، والقَدَرُ: وقتُ الشيءِ أو مكانُه المقدَّرُ له، ويُطْلَقُ القَدَرُ على القضاء الذي يقضي به اللهُ على عِبادِه، وجمعُه أقدار»[(١)].

قال الأزهريُّ: «قال الليث: القَدَرُ: القضاءُ الموفَّق، يقال: قدَّر اللهُ هذا تقديرًا، قال: وإذا وافقَ الشيءُ الشيءَ قلتَ: جاء قَدَرُه»[(٢)].

وَقَدَرُ اللهِ تَعَالَى هُوَ: تَعَلُّقُ عِلْمِهِ وَإِرَادَتِهِ ـ أَزَلًا ـ بِالكَائِنَاتِ كُلِّهَا قَبْلَ وُجُودِهَا؛ فَلَا حَادِثَ إِلَّا وَقَدْ قَدَّرَهُ اللهُ تَعَالَى؛ أَيْ: سَبَقَ بِهِ عِلْمُهُ وَتَقَدَّمَتْ بِهِ إِرَادَتُهُ؛ فَكُلُّ حَادِثٍ فَهُوَ حَادِثٌ عَلَى وَفْقِ مَا سَبَقَ بِهِ عِلْمُ اللهِ وَمَضَتْ بِهِ إِرَادَتُهُ

والإيمانُ بالقَدَرِ ركنٌ عظيمٌ مِن أركانِ الإسلام، لا يَصِحُّ إيمانُ المسلم إلَّا بتحقيقه، وقد انعقد إجماعُ السلفِ قاطبةً ومَن بَعْدَهم مِن أئمَّةِ السنَّةِ العدولِ الأثباتِ على وجوبِ الإيمان بالقَدَر، وأنَّ الأمور كُلَّها: خيرَها وشرَّها، نَفْعَها وضَرَّها بتقديرِ الله ـ تعالى ـ، قال عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأَجْمَعَ أئمَّةُ السلفِ مِن أهل الإسلام على الإيمانِ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه، حُلْوِه ومُرِّه، قليلِه وكثيرِه، بقضاءِ الله وقَدَرِه، لا يكون شيءٌ إلَّا بإرادته، ولا يجري خيرٌ وشرٌّ إلَّا بمَشيئته، خَلَقَ مَن شاءَ للسعادة واستعمله بها فضلًا، وخَلَقَ مَن أراد للشقاء واستعمله به عدلًا؛ فهو سرٌّ

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (١١/ ٥٥)، المعجم الوسيط (٢/ ٧١٨)، فتح الباري لابن حجر (١/ ١١٨).

(٢) تهذيب اللغة (٩/ ٣٧).

استأثر به، وعِلْمٌ حَجَبه عن خَلْقِه، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ۝٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣]، قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۝١٣﴾ [السجدة: ١٣]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩]»(١).

وأكَّد ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الإجماعَ بقوله: «وأمَّا السلفُ والأئمَّةُ كما أنهم مُتَّفِقون على الإيمانِ بالقَدَر، وأنه ما شاءَ كان وما لم يَشَأْ لم يكن، وأنه خالِقُ كُلِّ شيءٍ مِن أفعال العباد وغيرِها، وهُمْ مُتَّفِقون على إثباتِ أَمْرِه ونَهْيِه، ووَعْدِه ووَعِيدِه، وأنه لا حُجَّةَ لأَحَدٍ على الله في تركِ مأمورٍ ولا فعلِ محظورٍ؛ فهُمْ ـ أيضًا ـ مُتَّفِقون على أنَّ اللهَ حكيمٌ رحيمٌ، وأنه أَحْكَمُ الحاكمين وأَرْحَمُ الراحمين»(٢).

والواجبُ في معرفةِ القَدَر ـ الذي هو الإيمانُ بتَقَدُّم عِلْم الله بما يكون مِن أسباب الخَلْق، وصدورِ جميعِ المخلوقات عن تقديرٍ منه ـ يَتَمَحْوَرُ على أمرين أساسيَّيْن وهُما:

الأوَّل: وجوبُ الإيمانِ بالقَدَر، والإقرارِ بجميعه، والاعتمادِ في معرفته على الكتاب والسنَّة، والحذرِ مِن الاعتماد على نظرِ العقل والقياس المحض.

الثاني: التسليمُ بقضاءِ الله وقَدَرِه، وتركُ التنقير والبحث عن القَدَرِ والتعمُّقِ في التفكير فيه والنظر، واجتنابُ السؤالِ عنه والمُناظَرةِ عليه والخصومةِ به؛ «لأنَّ القَدَرَ سِرٌّ مِن سِرِّ الله عَزَّ وَجَلَّ؛ بل الإيمان بما جَرَتْ به المَقاديرُ مِن خيرٍ أو شرٍّ واجبٌ على العباد أَنْ يُؤْمِنوا به، ثمَّ لا يأمن العبدُ أَنْ يبحث عن القَدَرِ فيُكذِّبَ بمَقاديرِ اللهِ الجاريةِ على العباد؛ فيَضِلَّ عن طريقِ الحقِّ... هذا مذهبُ المسلمين، وليس لأَحَدٍ على الله عَزَّ وَجَلَّ حجَّةٌ؛ بل لله الحجَّةُ على خَلْقه، قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝١٤٩﴾ [الأنعام: ١٤٩]»(٣).

ولهذا نَهى النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التنقير والبحثِ عن القَدَرِ وعَدَمِ التوقُّف عند بابه في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «...**وَإِذَا ذُكِرَ القَدَرُ فَأَمْسِكُوا**»(٤).

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (١٥١). (٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٦).

(٣) الشريعة للآجُرِّي (٢/ ٧٠٢)، وانظر: الإبانة لابن بطَّة، الكتاب الثاني: القَدَر، المجلَّد (١/ ٢٤٦).

(٤) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٠/ ١٩٨)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْية» (٤/ ١٠٨)، مِن =

وقوله: «واعلم أن الشر والخير»، هذا اللفظ ورد في قوله ﷺ عندما سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[(١)].

والحديثُ دَلَّ دلالةً ظاهرةً على مذهبِ أهلِ السنَّةِ في إثباتِ القَدَرِ ووجوبِ الإيمانِ بجميعِ المَقادير: خيرِها وشرِّها، حُلْوِها ومُرِّها، نَفْعِها وضرِّها، قليلِها وكثيرِها، وأنه واقعٌ مِن الله ـ تعالى ـ على العباد في الوقت الذي أراد أَنْ يَقعَ، لا يَتقدَّمُ الوقتَ ولا يَتأخَّرُ على ما سَبَقَ بذلك في علم الله، تجري الواقعاتُ بقضاءِ اللهِ وقَدَرِه، وتحت تصرُّفه وإرادته؛ فما شاءَ كان وما لم يَشَأْ لم يكن، وما أصابَ العبدَ لم يكن لِيُخْطِئَه وما أَخطأَهُ لم يكن لِيُصيبَه، وما تَقَدَّمَ لم يكن لِيتأخَّرَ وما تَأخَّرَ لم يكن لِيَتقدَّمَ؛ فلا مانِعَ لِمَا أعطى ولا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ، ولا يكون في مُلْكِه إلَّا ما يُريدُ، وهو ـ سبحانه ـ غيرُ ظلَّامٍ للعبيد.

وجاء في لفظ: «**أن تؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره**»، بزيادة: حلوه ومره، قد جاءت في عدة أحاديث:

فمنها حديث عمر الطويل في قصة جبريل، وأصل الحديث في الصحيح، ولكن هذه الزيادة عند ابن حبان[(٢)].

وحديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة[(٣)] والبيهقي والطبراني، والسنة لابن أبي عاصم[(٤)]. وكذلك في حديث جبريل الطويل، وحديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني في الأوسط[(٥)]، وحديث عدي بن حاتم عند ابن ماجه[(٦)]، وحديث أنس

= حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعًا. وهذا الطريقُ حسَّنه ابنُ حجرٍ في «الفتح» (١١/ ٤٧٧)، وله طُرُقٌ أخرى صحَّحه الألبانيُّ بمجموعها. انظر: «السلسلة الصحيحة» (١/ ٤٢ ـ ٤٦).

(١) رواه مسلم (٨).

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه (١/ ٣٩٠)، مِن حديثِ عبد الله بنِ عمر عن أبيه رضي الله عنهما. وعلق عليه الشيخ الالباني في التعليقات الحسان (١٦٨): صحيح.

(٣) الإيمان لابن أبي شيبة (١١٩)، وقال الألباني: صحيح ورجاله ثقات لكنه في صحيح مسلم من طرق أخرى.

(٤) تخريج كتاب السنة (١٧٢) وقال الألباني: إسناده ضعيف.

(٥) المعجم الأوسط للطبراني (٣/ ١١٢)، وقال لم يرو هذا الحديث عن مقاتل إلا عمر، تفرد به محمد بن يعلى، وأورده ابن الوزير اليماني في العواصم والقواصم (٦/ ٢٩٠)، وقال: رجاله موثقون.

(٦) أخرجه ابن ماجه (٨٧) والطبراني (١٧/ ٨١) (١٨٢)، انظر: مجمع الزوائد: (٩/ ٤٠٦)، =

عند ابن النجار[١].

وقال الحافظ ابن حجر: «إنها من باب التقرير بالإبدال، يعني أنها وردت لتأكيد المعنى»[٢].

ويمكن أن يقال: إن لفظ خيره وشره أعم من حلوه ومره، فهو من باب ذكر الخاص بعد العام، وذلك لأن الخير قد يكون مرًّا، والشر قد يكون حلوًا، قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وقال ابن القيم: «الفرق بين كون القدر خيرًا وشرًّا، وكونه حلوًا ومرًّا، قيل: الحلاوة والمرارة تعود إلى مباشرة الأسباب في العاجل، والخير والشر يرجع إلى حسن العاقبة وسوءها فهو حلو ومر في مبدئه وأوله، وخير وشر في منتهاه وعاقبته، وقد أجرى الله سبحانه سنته وعادته أن حلاوة الأسباب في العاجل تعقب المرارة في الآجل، ومرارتها تعقب الحلاوة، فحلو الدنيا مر الآخرة، ومر الدنيا حلو الآخرة، وقد اقتضت حكمته سبحانه أن جعل اللذات تثمر الآلام والآلام تثمر اللذات، والقضاء والقدر منتظم لذلك انتظامًا لا يخرج عنه شيء البتة.

والشر مرجعه إلى الآلام وأسبابها، والخير مرجعه إلى اللذات وأسبابها، والخير المطلوب هو اللذات الدائمة، والشر المرهوب هو الآلام الدائمة، فأسباب هذه الشرور وإن اشتملت على لذة ما وأسباب تلك الخيرات وإن اشتملت على ألم ما، فألم تعقبه اللذة الدائمة أولى بالإيثار والتحمل من لذة يعقبها الألم الدائم، فلذة ساعة في جنب ألم طويل كَلَا لذة، وألم ساعة في جنب لذة طويلة كَلَا ألم»[٣].

ويجدرُ التنبيهُ والإشارةُ إلى أنَّ وَصْفَ القَدَرِ بالشرِّ واقعٌ في مفعولات الله ـ تعالى ـ ومقدوراتِه المُنْفَصِلةِ عنه التي لا يَتَّصِفُ بها، دون أفعاله القائمةِ به؛ فأفعالُ الله ـ تعالى ـ كُلُّها خيرٌ وحكمةٌ؛ ولهذا قال ﷺ: «**وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ**»[٤].

= والحديث فيه عبد الأعلى بن أبي المساور وهو متروك، وقال الألباني: ضعيف جدًّا (ضعيف ابن ماجه (١٧))، وقال أيضًا في تخريج كتاب السنة لابن أبي عاصم (١٣٥): إسناده ضعيف جدًّا.

(١) أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٨٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/ ٢٠٨)، وأبو طاهر السلفي في الطيوريات (٢٩٧).

(٢) فتح الباري (١/ ١١٨).

(٣) شفاء العليل لابن القيم (٢/ ٧٣٣).

(٤) جزءٌ مِن حديثٍ رواهُ مسلمٌ في «صلاة المسافرين وقَصْرِها» (٦/ ٥٧ ـ ٦٠)، بابُ صلاةِ =

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معنى قول السلف من أصول الإيمان: الإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره... أن القدر لا شر فيه بوجه من الوجوه، فإنه علم الله وقدرته وكتابه ومشيئته، وذلك خير محض وكمال من كل وجه. فالشر ليس إلى الرب تعالى بوجه من الوجوه لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته ولا في أفعاله، وإنما يدخل الشر الجزئي الإضافي في المقضي المقدر ويكون شرًّا بالنسبة إلى محل وخيرًا بالنسبة إلى محل آخر، وقد يكون خيرًا بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه كما هو شر له من وجه؛ بل هذا هو الغالب.

وهذا كالقصاص وإقامة الحدود وقتل الكفار، فإنه شر بالنسبة إليهم لا من كل وجه؛ بل من وجه دون وجه، وخير بالنسبة إلى غيرهم لما فيه من مصلحة الزجر والنكال ودفع الناس بعضهم ببعض، وكذلك الآلام والأمراض وإن كانت شرورًا من وجه فهي خيرات من وجوه عديدة...

فالخير والشر من جنس اللذة والألم والنفع والضرر، وذلك في المقضي المقدر لا في نفس صفة الرب وفعله القائم به، فإن قطع يد السارق شر مؤلم ضار له، وأما قضاء الرب ذلك وتقديره عليه فعدل خير وحكمة ومصلحة...

في امتناع إطلاق القول نفيًا وإثباتًا أن الرب تعالى مريد للشر وفاعل له:

هذا موضع خلاف اختلف فيه مثبتو القدر ونفاته:

فقال النفاة: لا يجوز أن يقال إن الله سبحانه مريد للشر أو فاعل له، قالوا: لا يريد الشر وفاعله شرير، هذا هو المعروف لغة وعقلًا وشرعًا، كما أن الظالم فاعل الظلم والفاجر فاعل الفجور ومريده والرب يتعالى ويتنزه عن ثبوت معاني أسماء السوء له فإن أسماءه كلها حسنى وأفعاله كلها خير فيستحيل أن يريد الشر، فالشر ليس بإرادته ولا بفعله، قالوا: وقد قام الدليل على أن فعله سبحانه غير مفعوله والشر ليس بفعل له فلا يكون مفعولًا له.

وقابلهم الجبرية فقالوا بل الرب سبحانه يريد الشر ويفعله، قالوا: لأن الشر موجود فلا بد له من خالق ولا خالق إلا الله، وهو سبحانه إنما يخلق بإرادته فكل مخلوق فهو مراد له وهو فعله ووافقوا إخوانهم على أن الفعل عين المفعول والخلق نفس المخلوق، ثم قالوا: والشر مخلوق له ومفعول فهو فعله وخلقه وواقع بإرادته، قالوا: وإنما لم يطلق القول: إنه يريد الشر ويفعل الشر أدبًا لفظيًّا فقط، كما لا يطلق

= النبيِّ ﷺ ودعائِه في الليل، مِن حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

القول بأنه رب الكلّاب والخنازير، ويطلق القول بأنه رب كل شيء وخالقه، قالوا: وأما قولكم أن الشرير مريد الشر وفاعله فجوابه من وجهين:

أحدهما: إنما يمنع ذلك بأن الشرير من قام به الشر، وفعل الشر لم يقم بذات الرب، فإن أفعاله لا تقوم به إذ هي نفس مفعولاته وإنما هي قائمة بالخلق وكذلك اشتقت لهم منها الأسماء كالفاجر والفاسق والمصلي والحاج والصائم ونحوها.

الجواب الثاني: أن أسماء الله تعالى توقيفية ولم يسم نفسه إلا بأحسن الأسماء قالوا: والرب تعالى أعظم من أن يكون في ملكه ما لا يريده ولا يخلقه فإنه الغالب غير المغلوب.

وتحقيق القول في ذلك: أنه يمتنع إطلاق إرادة الشر عليه وفعله نفيًا وإثباتًا في إطلاق لفظ الإرادة والفعل من إبهام المعنى الباطل ونفي المعنى الصحيح، فإن الإرادة تطلق بمعنى المشيئة وبمعنى المحبة والرضا، فالأول كقوله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وقوله: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً﴾ [الإسراء: ١٦]، والثاني: كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فالإرادة بالمعنى الأول تستلزم وقوع المراد ولا تستلزم محبته والرضا به، وبالمعنى الثاني لا تستلزم وقوع المراد وتستلزم محبته فإنها لا تنقسم بل كل ما أراده من أفعاله فهو محبوب مرضي له، ففرق بين إرادة أفعاله وإرادة مفعولاته فإن أفعاله خير كلها وعدل ومصلحة وحكمة لا شر فيها بوجه من الوجوه، وأما مفعولاته فهي مورد الانقسام وهذا إنما يتحقق على قول أهل السنة أن الفعل غير المفعول والخلق غير المخلوق كما هو الموافق للعقول والفطر واللغة ودلالة القرآن والحديث وإجماع أهل السنة كما حكاه البغوي في شرح السنة عنهم.

وعلى هذا فهاهنا إرادتان ومُرادان: إرادة أن يفعل ومرادها فعله القائم به، وإرادة أن يفعل عبده ومرادها مفعوله المنفصل عنه وليسا بمتلازمين، فقد يريد من عبده أن يفعل ولا يريد من نفسه إعانته على الفعل وتوفيقه له وصرف موانعه عنه كما أراد من إبليس أن يسجد لآدم ولم يرد من نفسه أن يعينه على السجود ويوفقه له ويثبت قلبه عليه ويصرفه إليه، ولو أراد ذلك منه لسجد له لا محالة، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] إخباره عن إرادته لفعله لا لأفعال عبيده وهذا الفعل والإرادة لا ينقسم إلى خير وشر كما تقدم، وعلى هذا فإذا قيل: هو مريد للشر أوهم أنه محب له راض به، وإذا قيل: أنه لم يرده، أوهم أنه لم يخلقه ولا كوّنه وكلاهما باطل،

ولذلك إذا قيل: أن الشر فِعله أو أنه يفعل الشر أوهم أن الشر فِعله القائم به وهذا محال، وإذا قيل لم يفعله أو ليس بفعل له، أوهم أنه لم يخلقه ولم يكوِّنه وهذا محال، فانظر ما في إطلاق هذه الألفاظ في النفي والإثبات من الحق والباطل الذي يتبين بالاستفصال والتفصيل، وأن الصواب في هذا الباب ما دل عليه القرآن والسنة من أن الشر لا يضاف إلى الرب تعالى؛ لا وصفًا ولا فعلًا ولا يتسمَّى باسمه بوجه من الوجوه وإنما يدخل في مفعولاته بطريق العموم كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ١ - ٢]، فـ(ما) هاهنا موصولة أو مصدرية والمصدر بمعنى المفعول؛ أي: من شر الذي خلقه أو من شر مخلوقه، وقد يحذف فاعله كقوله حكاية عن مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠]، وقد يسند إلى محله القائم به كقول إبراهيم الخليل ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: ٧٨ - ٨٠]، وقول الخضر: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ۝٧٩﴾ [الكهف: ٧٩]. وقال في بلوغ الغلامين ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢].

وقد جمع الأنواع الثلاثة في الفاتحة في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧] والله تعالى إنما نسب إلى نفسه الخير دون الشر، فقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٢٦﴾ [آل عمران: ٢٦]، وأخطأ من قال: المعنى بيدك الخير والشر لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ليس في اللفظ ما يدل على إرادة هذا المحذوف؛ بل ترك ذكره قصدًا أو بيانًا أنه ليس بمراد.

الثاني: أن الذي بيد الله تعالى نوعان فضل وعدل، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «**يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحاء الليل والنهار أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يغض ما في يمينه وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع**»(١)، فالفضل لإحدى اليدين والعدل للأخرى، وكلاهما خير لا شر فيه بوجه

الثالث: أن قول النبي ﷺ: «**لبيك وسعديك والخير في يديك والشر ليس إليك**»(٢)،

---

(١) رواه البخاري (٧٤١١)، ومسلم (١٩٣).

(٢) رواه مسلم (٧٧١).

كالتفسير للآية، ففرق بين الخير والشر، وجعل أحدهما في يدي الرب سبحانه وقطع إضافة الآخر إليه مع إثبات عموم خلقه لكل شيء[١].

قوله: «بقضاء الله وقدره».

تعددت الأقوال في الفرق بين القضاء والقدر:

القول الأول: ذهب بعض العلماء إلى أن القضاء والقدر مترادفان.

وهذا موافق لقول بعض أئمة اللغة الذين فسروا القدر بالقضاء، قال الفيروزآبادي: القدر: «القضاء والحكم»[٢].

القول الثاني: وذهب آخرون من العلماء إلى التفريق بينهما.

ولكن اختلفوا في أيهما أعم وأسبق.

فمنهم **من ذهب إلى أن القضاء سابق على القدر**.

فقال:

القضاء: هو ما علمه الله وحكم به في الأزل.

والقدر: هو وجود المخلوقات موافقة لهذا العلم والحُكم.

قال الحافظ ابن حجر: «قال العلماء:

القضاء: هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل.

والقدر: جزئيات ذلك الحكم وتفاصيله»[٣].

وقال في موضع آخر:

«**القضاء**: الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل.

والقدر: الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك الكليات على سبيل التفصيل»[٤].

وقال الجرجاني:

«**القدر**: خروج الممكنات من العدم إلى الوجود، واحدًا بعد واحد، مطابقًا للقضاء.

والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال.

والفرق بين القدر والقضاء: هو أن:

القضاء: وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة.

---

(١) المصدر: شفاء العليل لابن القيم (٢/ ٧٣٣).

(٢) القاموس المحيط (ص٥٩١).

(٣) فتح الباري (١١/ ٤٧٧).

(٤) (١١/ ١٤٩).

والقدر: وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها»[(١)].

ومن العلماء فريق آخر عكس هذا القول، فجعلوا القدر سابقًا على القضاء:

فالقدر: هو الحكم السابق الأزلي.

والقضاء: هو الخلق.

قال الراغب الأصفهاني: «والقضاء من الله تعالى أخص من القدر؛ لأنه الفصل بين التقدير، **فالقدر** هو التقدير، **والقضاء** هو الفصل والقطع.

وقد ذكر بعض العلماء أن القدر بمنزلة المُعَدِّ للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴿٢١﴾﴾ [مريم: ٢١]، وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم: ٧١]، وقوله: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾؛ أي: فصل، تنبيهًا أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه»[(٢)].

القول الثالث: ومن العلماء من اختار أنهما بمعنى واحد إذا افترقا، فإذا اجتمعا في عبارة واحدة: صار لكل واحد منهما معنى.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**القدر** في اللغة؛ بمعنى: التقدير؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [المرسلات: ٢٣].

وأما القضاء؛ فهو في اللغة: الحكم.

ولهذا نقول: إن القضاء والقدر متباينان إن اجتمعا، ومترادفان إن تفرقا؛ على حد قول العلماء: هما كلمتان: إن اجتمعتا افترقتا، وإن افترقتا اجتمعتا.

فإذا قيل: هذا قدر الله؛ فهو شامل للقضاء، أما إذا ذكرا جميعًا؛ فلكل واحد منهما معنى.

فالتقدير: هو ما قدره الله تعالى في الأزل أن يكون في خلقه.

وأما القضاء؛ فهو ما قضى به الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، وعلى هذا يكون التقدير سابقًا.

فإن قال قائل: متى قلنا: إن القضاء هو ما يقضيه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير، وإن القدر سابق عليه إذا اجتمعا؛ فإن هذا يعارض قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: ٢]؛ فإن هذه الآية ظاهرها أن التقدير بعد الخلق.

---

(١) التعريفات (ص١٧٤). (٢) المفردات (ص٦٧٥).

فالجواب على ذلك من أحد **وجهين**:

- إما أن نقول: إن هذا من باب الترتيب الذكري لا المعنوي، وإنما قدم الخلق على التقدير لتتناسب رؤوس الآيات.

ألم تر إلى أن موسى أفضل من هارون، لكن قدم هارون عليه في سورة طه في قوله تعالى عن السحرة: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ۝٧٠﴾ [طه: ٧٠]؛ لتتناسب رؤوس الآيات.

وهذا لا يدل على أن المتأخر في اللفظ متأخر في الرتبة.

- أو نقول: إن التقدير هنا بمعنى التسوية؛ أي: خلقه على قدر معين؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ [الأعلى: ٢]؛ فيكون التقدير بمعنى التسوية.

وهذا المعنى أقرب من الأول؛ لأنه يطابق تمامًا لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾؛ فلا إشكال»[١].

والخلاصة: أن الخطب في هذه المسألة يسير جدًّا، وليس وراءها كبير فائدة، ولا تتعلق بعمل ولا اعتقاد، وغاية ما فيها اختلاف في التعريف، ولا دليل من الكتاب والسنة يفصل فيها، والمهم هو الإيمان بهذا الركن العظيم من أركان الإيمان، والتصديق به.

قال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر أن القدر هو التقدير السابق وأن القضاء هو الخلق، قال: «جماع القول في هذا الباب - أي: القضاء والقدر - أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس، والآخر بمنزلة البناء، فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه»[٢]. انتهى.

وقال الشيخ عبد الرحمن المحمود: «لا فائدة من هذا الخلاف؛ لأنه قد وقع الاتفاق على أن أحدهما يطلق على الآخر.. فلا مشاحة من تعريف أحدهما بما يدل عليه الآخر»[٣].

وعلى المسلم أن يتيقن أن كل شيء بقضاء الله وقدره، فالآجال والأعمار والذوات والأشخاص والصفات والحركة والسكون والأفعال وكل شيء قد قضاه الله وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ، قال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٥٩﴾ [الأنعام: ٥٩].

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ١٨٩).
(٢) معالم السنن (٢/ ٣٢٣).
(٣) القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة (ص٤٤).

فلا بد للمسلم أن يؤمن بقضاء الله وقدره في كل شيء، وأن الله قد علم الأشياء قبل كونها، وكتبها في اللوح المحفوظ، وأراد كل شيء في هذا الوجود قضاءً وقدرًا، وخلق كل شيء في هذا الوجود.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٧٣﴾ «والإيمان بأن الله تبارك وتعالى هو الذي كلَّم موسى بن عمران يوم الطور وموسى يسمع من الله الكلام بصوت وقع في مسامعه منه لا من غيره، فمن قال غير هذا فقد كفر».

الشرح

يشير المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ما جاء في:

قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

وقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤].

وقوله تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

لا شك أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كلم موسى، وموسى كليم الله عَزَّ وَجَلَّ، وتكليمه كان يوم الطور، وأن موسى سمع كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بصوت وقع في مسامعه، وهذا الكلام من الله عَزَّ وَجَلَّ لموسى، ومن قال غير ذلك فقد كفر بالله العظيم، فنحن نؤمن بأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلم وأن كلامه بحرفٍ وصوتٍ مسموعين، وأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ شاء أن يُسمع موسى كلامه، فلذلك موسى كليم الله عَزَّ وَجَلَّ.

و«سئل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في رجل قال: إن الله لم يكلم موسى تكليمًا، وإنما خلق الكلام والصوت في الشجرة وموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ سمع من الشجرة لا من الله، وأن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يكلم جبريل بالقرآن وإنما أخذه من اللوح المحفوظ، فهل هو على الصواب أم لا؟

فأجاب: الحمد لله، ليس هذا على الصواب؛ بل هذا ضال مفتر كاذب باتفاق سلف الأمة وأئمتها؛ بل هو كافر يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل، وإذا قال لا أكذب بلفظ القرآن وهو قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾؛ بل أقر بأن هذا اللفظ حق لكن أنفى معناه وحقيقته، فإن هؤلاء هم الجهمية الذين اتفق السلف والأئمة على أنهم من شر أهل الأهواء والبدع حتى أخرجهم كثير من الأئمة عن الثنتين والسبعين فرقة.

وأول من قال هذه المقالة في الإسلام كان يقال له: الجعد بن درهم، فضحَّى به

خالد بن عبد الله القسري يوم أضحى، فإنه خطب الناس فقال في خطبته: ضحوا أيها الناس، تقبل الله ضحاياكم، فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرًا. ثم نزل فذبحه. وكان ذلك في زمن التابعين فشكروا ذلك، وأخذ هذه المقالة عنه جهم بن صفوان وقتله بخراسان سلمة بن أحور، وإليه نسبت هذه المقالة التي تسمى مقالة الجهمية، وهي نفي صفات الله تعالى، فإنهم يقولون: إن الله لا يُرى في الآخرة ولا يكلم عباده، وأنه ليس له علم ولا حياة ولا قدرة ونحو ذلك من الصفات، ويقولون: القرآن مخلوق.

ووافق الجهم على ذلك المعتزلة أصحاب عمرو بن عبيد وضموا إليها بدعًا أخرى في القدر وغيره، لكن المعتزلة يقولون: إن الله كلم موسى حقيقة وتكلم حقيقة، لكن حقيقة ذلك عندهم أنه خلق كلامًا في غيره؛ إما في شجرة وإما في هواء وإما في غير ذلك من غير أن يقوم بذات الله عندهم كلام ولا علم ولا قدرة ولا رحمة ولا مشيئة ولا حياة ولا شيء من الصفات.

والجهمية تارة يبوحون بحقيقة القول، فيقولون: إن الله لم يكلم موسى تكليمًا ولا يتكلم، وتارة لا يظهرون هذا اللفظ لما فيه من الشناعة المخالفة لدين الإسلام واليهود والنصارى، فيقرون باللفظ ولكن يقرنونه بأنه خلق في غيره كلامًا.

وأئمة الدين كلهم متفقون على ما جاء به الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة من أن الله كلم موسى تكليمًا، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن المؤمنين يرون ربهم في الآخرة كما تواترت به الأحاديث عن النبي ﷺ، وأن لله علمًا وقدرة ونحو ذلك».

إلى أن قال: «وأما إطلاق القول بأن الله لم يكلم موسى، فهذه مناقضة لنص القرآن فهو أعظم من القول بأن القرآن مخلوق، وهذا بلا ريب يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، فإنه أنكر نص القرآن، وبذلك أفتى الأئمة والسلف في مثله، والذي يقول القرآن مخلوق، فهو في المعنى موافق له، فلذلك كفره السلف».

إلى أن قال: «ومعنى كلام هؤلاء السلف رضي الله عنهم: إن من قال أن كلام الله مخلوق خلقه في الشجرة أو غيرها كما قال هذا الجهمي المعتزلي المسؤول عنه، كان حقيقة قوله أن الشجرة هي التي قالت لموسى: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤]، ومن قال هذا مخلوق قال ذلك، فهذا المخلوق عنده كفرعون الذي قال: (أنا

ربكم الأعلى)، كلاهما مخلوق، وكلاهما قال ذلك، فإن كان قول فرعون كفرًا فقول هؤلاء أيضًا كفر. ولا ريب أن قول هؤلاء يؤول إلى قول فرعون وإن كانوا لا يفهمون ذلك، فإن فرعون كذب موسى فيما أخبر به: من أن ربه هو الأعلى، وأنه كلمه كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧]، وهو قد كذب موسى في أن الله كلمه، ولكن هؤلاء يقولون: إذا خلق كلامًا في غيره صار هو المتكلم به، وذلك باطل وضلال من وجوه كثيرة:

أحدها: أن الله سبحانه أنطق الأشياء كلها نطقًا معتادًا ونطقًا خارجًا عن المعتاد، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [يس: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢٠، ٢١]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [النور: ٢٤].

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾ [ص: ١٨]، وقد ثبت أن الحَصَى كان يسبِّح في يد النبي ﷺ، وأن الحجر كان يسلِّم عليه، وأمثال ذلك من إنطاق الجمادات، فلو كان إذا خلق كلامًا في غيره كان هو المتكلم به كان هذا كله كلام الله تعالى، ويكون قد كلم من سمع هذا الكلام كما كلم موسى بن عمران؛ بل قد ثبت أن الله خالق أفعال العباد، فكل ناطق فالله خالق نطقه وكلامه، فلو كان متكلمًا بما خلقه من الكلام لكان كل كلام في الوجود كلامه، حتى كلام إبليس والكفار وغيرهم، وهذا تقوله غلاة الجهمية كابن عربي وأمثاله يقولون:

وكل كلام في الوجود كلامه . . . سواء علينا نثره ونظامه، وهكذا أشباه هؤلاء من غلاة المشبهة الذين يقولون: إن كلام الآدميين غير مخلوق؛ فإن كل واحد من الطائفتين يجعلون كلام المخلوق بمنزلة كلام الخالق، فأولئك يجعلون الجميع مخلوقًا وأن الجميع كلام الله، وهؤلاء يجعلون الجميع كلام الله وهو غير مخلوق، ولهذا كان قد حصل اتصال بين شيخ الجهمية الحلولية وشيخ المشبهة الحلولية بسبب هذه البدع وأمثالها من المنكرات المخالفة لدين الإسلام سلط الله أعداء الدين فإن الله يقول: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج:

٤٠ ـ ٤١]، وأي معروف أعظم من الإيمان بالله وأسمائه وآياته؟ وأي منكر أعظم من الإلحاد في أسماء الله وآياته؟

الوجه الثاني: أن يقال لهؤلاء الضالين: ما خلقه الله في غيره من الكلام وسائر الصفات فإنما يعود حكمه على ذلك المحل لا على غيره، فإذا خلق الله في بعض الأجسام حركة أو طعمًا أو لونًا أو ريحًا كان ذلك الجسم هو المتحرك المتلون المطعوم، وإذا خلق بمحلٍّ حياةً أو علمًا أو قدرة أو إرادة أو كلامًا كان ذلك المحل هو الحي العالم القادر المريد المتكلم، فإذا خلق كلامًا في الشجرة أو في غيرها من الأجسام، كان ذلك الجسم هو المتكلم بذلك الكلام، كما لو خلق فيه إرادة أو حياةً أو علمًا، ولا يكون الله هو المتكلم به، كما إذا خلق فيه حياة أو قدرة أو سمعًا أو بصرًا كان ذلك المحل هو الحي به والقادر به والسميع به والبصير به، فكما أنه سبحانه لا يجوز أن يكون متصفًا بما خلقه من الصفات المشروطة بالحياة وغير المشروطة بالحياة، فلا يكون هو المتحرك بما خلقه في غيره من الحركات، ولا المصوت بما خلقه في غيره من الأصوات، ولا سمعه ولا بصره وقدرته ما خلقه في غيره من السمع والبصر والقدرة فكذلك، لا يكون كلامه ما خلقه في غيره من الكلام، ولا يكون متكلمًا بذلك الكلام.

الوجه الثالث: أن الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل يمتنع ثبوت معناها دون معنى المصدر التي هي مشتقة منه، والناس متفقون على أنه لا يكون متحرك ولا متكلم إلا بحركة وكلام، فلا يكون مريد إلا بإرادة، وكذلك لا يكون عالم إلا بعلم، ولا قادر إلا بقدرة، ونحو ذلك.

ثم هذه الأسماء المشتقة من المصدر إنما يسمَّى بها من قام به مسمَّى المصدر، فإنما يسمَّى بالحي من قامت به الحياة، وبالمتحرك من قامت به الحركة، وبالعالم من قام به العلم، وبالقادر من قامت به القدرة، فأما من لم يقم به مسمى المصدر فيمتنع أن يسمَّى باسم الفاعل ونحوه من الصفات، وهذا معلوم بالاعتبار في جميع النظائر، وذلك لأن اسم الفاعل ونحوه من المشتقات هو مركب يدل على الذات وعلى الصفة، والمركب يمتنع تحققه بدون تحقق مفرداته، وهذا كما أنه ثابت في الأسماء المشتقة فكذلك في الأفعال مثل: تكلم وكلم ويتكلم، وعلم ويعلم، وسمع ويسمع، ورأى ويرى ونحو ذلك سواء، قيل أن الفعل مشتق من المصدر أو المصدر

مشتق من الفعل، لا نزاع بين الناس أن فاعل الفعل هو فاعل المصدر، فإذا قيل: كلم أو علم أو تكلم أو تعلم، ففاعل التكليم والتعليم هو المكلم والمعلم، وكذلك التعلم والتكلم، والفاعل هو الذي قام به المصدر الذي هو التكليم والتعليم والتكلم والتعلم، فإذا قيل: تكلم فلان أو كلم فلان فلانًا، ففلان هو المتكلم والمكلم، فقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣] يقتضي أن الله هو المكلم، فكما يمتنع أن يقال: هو المتكلم بكلام قائم بغيره، يمتنع أن يقال كلم بكلام قائم بغيره، فهذه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه يلزم الجهمية على قولهم أن يكون كل كلام خلقه الله كلامًا له، إذ لا معنى لكون القرآن كلام الله إلا كونه خلقه، وكل من فعل كلامًا ولو في غيره كان متكلمًا به عندهم، وليس للكلام عندهم مدلول يقوم بذات الرب تعالى لو كان مدلولًا قائمًا يدل لكونه خلق صوتًا في محل والدليل يجب طرده فيجب أن يكون كل صوت يخلقه له كذلك، وهم يجوِّزون أن يكون الصوت المخلوق على جميع الصفات، فلا يبقى فرق بين الصوت الذي هو كلام الله تعالى على قولهم، والصوت الذي هو ليس بكلام.

الثاني: أن الصفة إذا قامت بمحل كالعلم والقدرة والكلام والحركة عاد حكمه إلى ذلك المحل ولا يعود حكمه إلى غيره.

الثالث: أنه مشتق، المصدر منه اسم الفاعل والصفة المشبهة به ونحو ذلك ولا يشتق ذلك لغيره، وهذا كله بيِّن ظاهر، وهو ما يبين قول السلف والأئمة أن من قال أن الله خلق كلامًا في غيره لزمه أن يكون حكم التكلم عائدًا إلى ذلك المحل لا إلى الله.

الرابع: أن الله أكد تكليم موسى بالمصدر فقال: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾، قال غير واحد من العلماء: التوكيد بالمصدر ينفي المجاز، لئلا يظن أنه أرسل إليه رسولًا أو كتب إليه كتابًا بل كلمه منه إليه.

والخامس: أن الله فضَّل موسى بتكليمه إياه على غيره ممن لم يكلمه وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشورى: ٥١] الآية، فكان تكليم موسى من وراء الحجاب، وقال: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقال: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ

﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣ وَرُسُلٗا قَدۡ قَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٣ ـ ١٦٤]، والوحي هو ما نزله الله على قلوب الأنبياء بلا واسطة، فلو كان تكليمه لموسى إنما هو صوت خلقه في الهواء لكان وحي الأنبياء أفضل منه؛ لأن أولئك عرفوا المعنى المقصود بلا واسطة، وموسى إنما عرفه بواسطة، ولهذا كان غلاة الجهمية من الاتحادية ونحوهم يدَّعون أن ما يحصل لهم من الإلهام أفضل مما حصل لموسى بن عمران وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين.

ولما فهم السلف حقيقة مذهب هؤلاء وأنه يقتضي تعطيل الرسالة، فإن الرسل إنما بُعثوا ليبلغوا كلام الله؛ بل يقتضي تعطيل التوحيد، فإن من لا يتكلم ولا يقوم به علم ولا حياة هو كالموات؛ بل من لا تقوم به الصفات فهو عدم محض، إذ ذات لا صفة لها إنما يمكن تقديرها في الذهن لا في الخارج كتقدير وجود مطلق لا يتعين ولا يتخصص.

فكان قول هؤلاء مضاهيًا لقول المتفلسفة الدهرية الذين يجعلون وجود الرب وجودًا مطلقًا بشرط الإطلاق لا صفة له، وقد علم أن المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الذهن، وهؤلاء الدهرية ينكرون أيضًا حقيقة تكليمه لموسى ويقولون إنما هو فيض فاض عليه من العقل الفعال، وهكذا يقولون في الوحي إلى جميع الأنبياء، وحقيقة قولهم: إن القرآن قول البشر لكنه صدر عن نفس صافية شريفة، وإذا كانت المعتزلة خيرًا من هؤلاء وقد كفَّر السلف من يقول بقولهم فكيف هؤلاء؟ وكلام السلف والأئمة في مثل هؤلاء لا يحصى.

قال حرب بن إسماعيل الكرماني: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: «بين أهل العلم اختلاف أن القرآن كلام الله وليس بمخلوق، وكيف يكون شيء من الرب عز ذكره مخلوقًا؟ ولو كان كما قالوا لزمهم أن يقولوا: علم الله وقدرته ومشيئته مخلوقة، فإن قالوا ذلك لزمهم أن يقولوا كان الله تبارك اسمه ولا علم ولا قدرة ولا مشيئة، وهو الكفر المحض الواضح، لم يزل الله عالمًا متكلمًا له المشيئة في خلقه، والقرآن كلام الله وليس بمخلوق، فمن زعم أنه مخلوق فهو كافر.

وهذه المسألة في أصول أهل الإيمان والسنة التي فارقوا بها الجهمية من المعتزلة والفلاسفة ونحوهم، والكلام عليها مبسوط في غير هذا الموضع، والله أعلم»[(١)].

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (١/ ٤٧٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٧٤ «والعقل مولود، أعطي كل إنسان من العقل ما أراد الله، يتفاوتون في العقول مثل الذرة في السماوات، ويطلب من كل إنسان من العمل على قدر ما أعطاه الله من العقل، وليس العقل باكتساب، إنما هو فضل من الله تبارك وتعالى».

الشرح

قول المصنف: **«والعقل مولود»**.

أولًا: معنى العقل:

للعقل تعريفات عدّةٌ في نظر العلماء، ومنها:

أما في اللغة فكما قال الخليل بن أحمد: «العقل نقيض الجهل. يقال: عقل يعقل عقلًا؛ إذا عرف ما كان يجهله قبلُ، أو انزجر عما كان يفعله»(١).

وهنا مسألة، وهي: هل العقل غريزي أم مكتسب؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والقول إن العقل غريزة، قال به الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ ومعظم السلف»(٢).

وقال الإمام أحمد لما سئل عن العقل: «هو نور الغريزة، مع التجارب يزيد، ويقوى بالعلم وبالحِلْم»(٣).

وقال الحارث المحاسبي: «فالعقل غريزة جعلها الله عَزَّ وَجَلَّ في الممتحَنين من عباده»(٤).

وقال: «فهو غريزة لا يعرف إلا بفعاله في القلب والجوارح، لا يقدر أحدٌ أن يصفَه في نفسه ولا في غيره بغير أفعاله»(٥).

---

(١) العين للخليل بن أحمد (١/ ١٥٩).
(٢) الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص٩٤).
(٣) طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ٤١).
(٤) العقل وفهم القرآن للمحاسبي (ص٢٠٣).
(٥) العقل وفهم القرآن للمحاسبي (ص٢٠٤).

ويعارض المحاسبي قولَ البعض: إن العقل معرفةٌ: «وقد زعَم قومٌ أن العقل معرفةٌ نظمها الله ووضعها في عباده، ويتَّسِع بالعلم المكتسب الدال على المنافع والمضار، والذي هو عندنا أنه غريزة، والمعرفة عنه تكون»[١].

فقد حكى أبو الطيب عن أبي الحسن علي بن حمزة الطبري قوله في تعريف العقل، فقال: «العقل نور وبصيرة في القلب، منزلته من القلب كمنزلة البصر من العين»[٢].

وبيان هذا كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (الاستقامة): «فإن العقل قد يراد به القوة الغريزية في الإنسان التي بها يعقل، وقد يراد به نفس أن يعقل ويعي ويعلم؛

فالأول: قول الإمام أحمد وغيره من السلف: العقل غريزة، والحكمة فطنة.

والثاني: قول طوائف من أصحابنا وغيرهم: العقل ضرب من العلوم الضرورية[٣].

وكلاهما صحيح؛ فإن العقل في القلب مثل البصر في العين؛ يراد به الإدراك تارة، ويراد به القوة التي جعلها الله في العين يحصل بها الإدراك؛ فإن كلَّ واحدٍ من علم العبد وإدراكه، ومن عمله[٤] وحركته، ولكل منهما قوة، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[٥].

وهو بهذا المعنى على ضربين: غريزي، ومكتسب؛ يقول ابن القيم: «والعقل عقلان:

عقل غريزة: وهو أبُ العلمِ، ومربّيه ومثمرُه.

وعقل مكتسب مستفاد: وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته.

فإذا اجتمعا في العبد فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، واستقام له أمره، وأقبلت عليه جيوش السعادة من كل جانب، وإذا فقد أحدهما فالحيوان البهيم أحسن حالًا منه، وإذا انفرد انتقص الرجل بنقصان أحدهما»[٦].

---

(١) العقل وفهم القرآن (ص٢٠٥).

(٢) المسودة في أصول الفقه لآل ابن تيمية (ص٥٥٦).

(٣) عزاه ابن مفلح إلى الحنابلة والجمهور. ينظر: أصول الفقه لابن مفلح (١/ ٣٥).

(٤) كذا على الصواب، وفي المطبوع من الاستقامة: (وعلمه).

(٥) الاستقامة (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٦) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ١١٧).

وقال ابن تيمية: «الْعَقْلُ الْغَرِيزَةُ الَّتِي جَعَلَهَا اللهُ فِي الْعَبْدِ الَّتِي يَنَالُ بِهَا الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ»(١).

وأما مسكن العقل:

قال ابن تيمية: «أَيْنَ مَسْكَنُ الْعَقْلِ فِيهِ؟ فَالْعَقْلُ قَائِمٌ بِنَفْسِ الْإِنْسَانِ الَّتِي تَعْقِلُ، وَأَمَّا مِنَ الْبَدَنِ فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَلْبِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦]، وَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: بِمَاذَا نِلْت الْعِلْمَ؟ قَالَ: «بِلِسَانٍ سَؤُولٍ وَقَلْبٍ عَقُولٍ»(٢).

❁ العلاقة بين النفس والقلب والعقل:

«وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الرُّوحَ الَّتِي هِيَ النَّفْسُ لَهَا تَعَلُّقٌ بِهَذَا وَهَذَا، وَمَا يَتَّصِفُ مِنَ الْعَقْلِ بِهِ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا وَهَذَا، لَكِنَّ مَبْدَأَ الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ فِي الدِّمَاغِ وَمَبْدَأَ الْإِرَادَةِ فِي الْقَلْبِ.

وَالْعَقْلُ يُرَادُ بِهِ الْعِلْمُ وَيُرَادُ بِهِ الْعَمَلُ، فَالْعِلْمُ وَالْعَمَلُ الِاخْتِيَارِيُّ أَصْلُهُ الْإِرَادَةُ، وَأَصْلُ الْإِرَادَةِ فِي الْقَلْبِ وَالْمُرِيدُ لَا يَكُونُ مُرِيدًا إلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِ الْمُرَادِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْقَلْبُ مُتَصَوِّرًا فَيَكُونُ مِنْهُ هَذَا وَهَذَا، وَيَبْتَدِئُ ذَلِكَ مِنَ الدِّمَاغِ وَآثَارُهُ صَاعِدَةٌ إلَى الدِّمَاغِ، فَمِنْهُ الْمُبْتَدَأُ وَإِلَيْهِ الِانْتِهَاءُ، وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ لَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ»(٣).

قال ابن تيمية: «إنَّ اللهَ ﷻ خَلَقَ الْقَلْبَ لِلْإِنْسَانِ يَعْلَمُ بِهِ الْأَشْيَاءَ كَمَا خَلَقَ لَهُ الْعَيْنَ يَرَى بِهَا الْأَشْيَاءَ، وَالْأُذُنَ يَسْمَعُ بِهَا الْأَشْيَاءَ، كَمَا خَلَقَ لَهُ سُبْحَانَهُ كُلَّ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ لِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ وَعَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ. فَالْيَدُ لِلْبَطْشِ وَالرِّجْلُ لِلسَّعْيِ وَاللِّسَانُ لِلنُّطْقِ وَالْفَمُ لِلذَّوْقِ وَالْأَنْفُ لِلشَّمِّ وَالْجِلْدُ لِلَّمْسِ وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ»(٤).

قال ابن قيم الجوزية: «وَمَعْلُومٌ: أَنَّ أُمُورَ الْقَلْبِ أَكْمَلُ وَأَقْوَى مِنْ أُمُورِ النَّفْسِ. لَكِنَّ فِي هَذَا التَّرْتِيبِ نُكْتَةً لَطِيفَةً. وَهِيَ أَنَّ النَّفْسَ مِنْ جُنْدِ الْقَلْبِ وَرَعِيَّتِهِ. وَهِيَ مِنْ أَشَدِّ جُنْدِهِ خِلَافًا عَلَيْهِ، وَشِقَاقًا لَهُ. وَمِنْ قِبَلِهَا تَتَشَوَّشُ عَلَيْهِ الْمَمْلَكَةُ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الدَّاخِلُ، فَإِذَا حَصَلَ لَهُ كَمَالٌ بِالْغِنَى: لَمْ يَتِمَّ لَهُ إِلَّا بِغِنَاهَا أَيْضًا. فَإِنَّهَا مَتَى كَانَتْ فَقِيرَةً عَادَ حُكْمُ فَقْرِهَا عَلَيْهِ. وَتَشَوَّشَ عَلَيْهِ غِنَاهُ. فَكَانَ غِنَاهَا تَمَامًا لِغِنَاهُ وَكَمَالًا لَهُ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى ٩/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٧).

وَغِنَاهُ أَصْلًا بِغِنَاهَا. فَمِنْهُ يَصِلُ الْغِنَى إِلَيْهَا. وَمِنْهَا يَصِلُ الْفَقْرُ وَالضَّرَرُ وَالْعَنَتُ إِلَيْهِ»(١).

وقال ابن قيم الجوزية: «اللهُ سُبْحَانَهُ جَعَلَ فِي الْعَيْنِ قُوَّةً بَاصِرَةً، كَمَا جَعَلَ فِي الْأُذُنِ قُوَّةً سَامِعَةً، وَفِي الْأَنْفِ قُوَّةً شَامَّةً، وَفِي اللِّسَانِ قُوَّةً نَاطِقَةً وَقُوَّةً ذَائِقَةً، فَهَذِهِ قُوًى أَوْدَعَهَا اللهُ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، وَجَعَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا رَابِطَةً، وَجَعَلَ لَهَا أَسْبَابًا مِنْ خَارِجٍ، وَمَوَانِعَ تَمْنَعُ حُكْمَهَا، وَكُلُّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ انْطِبَاعٍ، وَمُقَابَلَةٍ، وَشُعَاعٍ، وَنِسْبَةٍ، وَإِضَافَةٍ: فَهُوَ سَبَبٌ وَشَرْطٌ، وَالْمُقْتَضَى هُوَ الْقُوَّةُ الْقَائِمَةُ بِالْمَحَلِّ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ ذِكْرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَالْمَقْصُودُ أَمْرٌ آخَرُ.

وَأَمَّا مُعَايَنَةُ الْقَلْبِ: فَهِيَ انْكِشَافُ صُورَةِ الْمَعْلُومِ لَهُ، بِحَيْثُ تَكُونُ نِسْبَتُهُ إِلَى الْقَلْبِ كَنِسْبَةِ الْمَرْئِيِّ إِلَى الْعَيْنِ، وَقَدْ جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْقَلْبَ يُبْصِرُ وَيَعْمَى، كَمَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ وَكَمَا تَعْمَى، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ۝٤٦﴾ [الحج: ٤٦]، فَالْقَلْبُ يَرَى وَيَسْمَعُ، وَيَعْمَى وَيَصَمُّ، وَعَمَاهُ وَصَمَمُهُ أَبْلَغُ مِنْ عَمَى الْبَصَرِ وَصَمَمِهِ.

وَأَمَّا مَا يُثْبِتُهُ مُتَأَخِّرُو الْقَوْمِ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ الثَّالِثِ وَهُوَ رُؤْيَةُ الرُّوحِ، وَسَمْعُهَا وَإِرَادَتُهَا، وَأَحْكَامُهَا، الَّتِي هِيَ أَخَصُّ مِنْ أَحْكَامِ الْقَلْبِ، فَهَؤُلَاءِ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ الرُّوحَ غَيْرُ النَّفْسِ وَالْقَلْبِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَاهُنَا أُمُورًا مَعْلُومَةً، وَهِيَ: الْبَدَنُ، وَرُوحُهُ الْقَائِمُ بِهِ، وَالْقَلْبُ الْمُشَاهَدُ فِيهِ، وَفِي سَائِرِ الْحَيَوَانِ وَالْغَرِيزَةِ، وَهِيَ الْقُوَّةُ الْعَاقِلَةُ الَّتِي مَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَنِسْبَتُهَا إِلَى الْقَلْبِ كَنِسْبَةِ الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ إِلَى الْعَيْنِ، وَالْقُوَّةِ السَّامِعَةِ إِلَى الْأُذُنِ، وَلِهَذَا تُسَمَّى تِلْكَ الْقُوَّةُ قَلْبًا، كَمَا تُسَمَّى الْقُوَّةُ الْبَاصِرَةُ بَصَرًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، وَلَمْ يُرِدْ شَكْلَ الْقَلْبِ، فَإِنَّهُ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْقُوَّةَ وَالْغَرِيزَةَ الْمُودَعَةَ فِيهِ.

وَالرُّوحُ: هِيَ الْحَامِلَةُ لِلْبَدَنِ، وَلِهَذِهِ الْقُوَى كُلِّهَا، فَلَا قِوَامَ لِلْبَدَنِ وَلَا لِقُوَاهُ إِلَّا بِهَا، وَلَهَا بِاعْتِبَارِ إِضَافَتِهَا إِلَى كُلِّ مَحَلٍّ حُكْمٌ وَاسْمٌ يَخُصُّهَا هُنَاكَ، فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى

(١) مدارج السالكين (٢/ ٤٢٠).

مَحلِّ الْبَصَرِ سُمِّيَتْ بَصَرًا، وَكَانَ لَهَا حُكْمٌ يَخُصُّهَا هُنَاكَ، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَحَلِّ السَّمْعِ سُمِّيَتْ سَمْعًا، وَكَانَ لَهَا حُكْمٌ يَخُصُّهَا هُنَاكَ، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَحَلِّ الْعَقْلِ وَهُوَ الْقَلْبُ سُمِّيَتْ قَلْبًا، وَلَهَا حُكْمٌ يَخُصُّهَا هُنَاكَ، هِيَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ رُوحٌ.

فَالْقُوَّةُ الْبَاصِرَةُ وَالْعَاقِلَةُ وَالسَّامِعَةُ وَالنَّاطِقَةُ رُوحٌ بَاصِرَةٌ وَسَامِعَةٌ وَعَاقِلَةٌ وَنَاطِقَةٌ، فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ هَذَا الْعَاقِلُ، الْفَاهِمُ الْمُدْرِكُ، الْمُحِبُّ الْعَارِفُ، الْمُحَرِّكُ لِلْبَدَنِ الَّذِي هُوَ مَحِلُّ الْخِطَابِ، وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَهُ صِفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ بِحَسَبِ مُتَعَلَّقَاتِهِ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى نَفْسًا مُطْمَئِنَّةً وَنَفْسًا لَوَّامَةً، وَنَفْسًا أَمَّارَةً، وَلَيْسَ هُوَ ثَلَاثَةَ أَنْفُسٍ بِالذَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ هُوَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ لَهَا صِفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

وَهُمْ يُشِيرُونَ بِالنَّفْسِ إِلَى الْأَخْلَاقِ وَالصِّفَاتِ الْمَذْمُومَةِ، فَيَقُولُونَ: فُلَانٌ لَهُ نَفْسٌ، وَفُلَانٌ لَيْسَ لَهُ نَفْسٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَوْ فَارَقَتْهُ نَفْسُهُ لَمَاتَ، وَلَكِنْ يُرِيدُونَ تَجَرُّدَهُ عَنْ صِفَاتِ النَّفْسِ الْمَذْمُومَةِ.

وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّفْسَ إِذَا تَلَطَّفَتْ وَفَارَقَتِ الرَّذَائِلَ صَارَتْ رُوحًا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهَا لَمْ تُعْدَمْ، وَيُخْلَقُ لَهُ مَكَانَهَا رُوحٌ لَمْ تَكُنْ، وَلَكِنْ عُدِمَتْ مِنْهَا الصِّفَاتُ الْمَذْمُومَةُ، وَصَارَتْ مَكَانَهَا الصِّفَاتُ الْمَحْمُودَةُ، فَسُمِّيَتْ رُوحًا.

وَهَذَا اصْطِلَاحٌ مُجَرَّدٌ، وَإِلَّا فَاللهُ ﷻ سَمَّاهَا نَفْسًا فِي الْقُرْآنِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا أَمَّارَةً، وَلَوَّامَةً، وَمُطْمَئِنَّةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا جَمِيعُ أَنْفُسِ الْعِبَادِ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ، وَسَمَّاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ رُوحًا عَلَى الْإِطْلَاقِ مُؤْمِنَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً، بَرَّةً أَوْ فَاجِرَةً، كَقَوْلِهِ: «**إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ**»[(١)]، وَقَوْلِهِ: «**إِنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا حَيْثُ شَاءَ، وَرَدَّهَا حَيْثُ شَاءَ**»[(٢)]، وَقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ قَبْضِ الرُّوحِ وَصِفَتِهِ إِنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا كَانَ كَذَا وَكَذَا، فَسَمَّى الْمَقْبُوضَ رُوحًا كَمَا سَمَّاهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ نَفْسًا، وَهَذَا الْمَقْبُوضُ وَالْمُتَوَفَّى شَيْءٌ وَاحِدٌ، لَا ثَلَاثَةٌ وَلَا اثْنَانِ، وَإِذَا قُبِضَ تَبِعَتْهُ الْقُوَى كُلُّهَا الْعَقْلُ، وَمَا دُونَهُ؛ لِأَنَّهُ

---

(١) صحيح مسلم (٩٢٠).

(٢) الإمام لابن دقيق العيد: (٣/ ٥٨٢)، والاستذكار لابن عبد البر (١/ ١٢٩)، والتمهيد (٥/ ٢٠٣)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٣٢٤)، وابن حجر في تخريج مشكاة المصابيح (١/ ٣٢٨) مرسلًا وأصله في الصحاح عن ابن مسعود، وقال الألباني في تخريج مشكاة المصابيح (٦٥٧): إسناده صحيح مرسلًا.

كَانَ حَامِلَ الْجَمِيعِ وَمَرْكَبِه»[(١)].

وقول المصنف: **«أعطي كل إنسان من العقل ما أراد الله، يتفاوتون في العقول مثل الذرة في السماوات»**.

الله ﷻ ركّب ابن آدم، ومما ركّب فيه آلة الفهم، وآلة الفهم هي العقل، وهذا العقل لا شك أن الناس فيه على درجات وعلى أحوال، فقد يمن الله ﷻ على إنسان من الفهم والحفظ والاستيعاب ما لا يمنُّه على آخرين.

بل إن الله ﷻ قد يسلب العقل بعض بني آدم، فتراه في حال جنون، وفقدان عقل، فهذا أمرُ الله ﷻ فاوت فيه بين العباد، وذلك كله امتحانٌ واختبارٌ من الله ﷻ لعباده، والله ﷻ بيده كل شيء، فهو الذي يعطي وهو الذي يمنع، وهو الذي ﷻ يخلق، وهو الذي يرزق ﷻ، فلا معطي لما منع، ولا مانع لما أعطى.

فهو ﷻ فاضَلَ بين العباد في عقولهم، وأعطي كل إنسان ما أراد الله ﷻ، وفاوتَ بين عقول العباد، وذلك فيه من المصالح الدنيوية والأخروية منه ما نعلمه ومنه ما لا نعلمه في هذا، وكم من إنسانٍ أُعطي عقلًا فكان عالمًا أو له مكانة وقيادة في هذه الأمة، وكم من إنسانٍ أعطي من العقل قدرًا معينًا فهيأ الله ﷻ أن يكون في مهنة أو في حرفة أو في صنعة من صنائع الناس، فبالتالي، أصبحت معايش الناس تعتمد على هذا التنوع الذي تُدار به هذه الحياة.

ولذلك الله ﷻ فاوت بين العباد حتى في أرزاقهم؛ بل فاوت بينهم حتى في أجسامهم، ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾﴾، فيُطلب من كل إنسان من العمل على قدر ما أعطاه الله ﷻ من العقل، فلذلك قال الله ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾، فبالتالي على الوسع، ومن الوسع ما يتعلق بالبدن ومن الوسع ما يتعلق بالعقل.

وقوله: **«ويطلب من كل إنسان من العمل على قدر ما أعطاه الله من العقل»** فكل إنسانٍ بحسب ما أعطاه الله ﷻ من العقل يُطالب بقدر ذلك من العمل، والعقل هبة ومنّة من الله ﷻ، ولكن لا شك أن هذه الهبة والمنة من الله ﷻ على العبد أن يُسخرها فيما أحب الله ﷻ وفيما رضي ﷻ، فإذا منَّ الله ﷻ على الإنسان بحسن فهم فعليه أن يسخر هذا الفهم فيما ينفع في أمر الدنيا وفي أمر الآخرة.

---

(١) مدارج السالكين (٢/ ٢٣٣ ـ ٢٣٥).

فهذه نعمة حقها أن تُذكر وتُشكر وتُرعى، ومن رعايتها استعمالها فيما يُرضي الله سبحانه وتعالى، وليس هذا في العقل فحسب بل حتى الجوارح، فالعين نعمة وهي آلة النظر، والأذن نعمة وهي آلة السمع، وكذلك العقل نعمة وهي آلة الفهم.

فهذه آلات وأدوات ركَّبها الله سبحانه وتعالى في الإنسان، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٧٨﴾ [النحل: ٧٨]، فهذه أدوات امتن الله عز وجل عليك بها فاستعملها في طاعة الله عز وجل وسخِّرها في مرضاة الله عز وجل وفيما أوجب الله سبحانه وتعالى عليك، فكل هذا أمانة الله استرعانا عليها، ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ۝٣٦﴾ [الإسراء: ٣٦]، فنحن مسؤولون عن هذا كله، مسؤولون عن ما علِمنا، وما سمعنا، وما رأينا، وكيف وظِّفت هذه الآلات وهذه الأدوات، هذا لا بد من السؤال عنه في يوم القيامة.

وقوله: «وليس العقل باكتساب، إنما هو فضل من الله تبارك وتعالى».

سبق شرح هذه المسألة وبيان قول السلف من أن العقل في أصله غريزي، وأن العقل يطلق على أمرين فمنه ما هو غريزي، ومنه ما هو مكتسب، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن العقل قد يراد به القوة الغريزية في الإنسان التي بها يعقل، وقد يراد به نفس أن يعقل ويعي ويعلم»(١).

يقول ابن القيم: «والعقل عقلان:

عقل غريزة: وهو أبُ العلمِ، ومربّيه ومثمرُه.

وعقل مكتسب مستفاد: وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته.

فإذا اجتمعا في العبد، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»(٢).



(١) الاستقامة (٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (١/ ١١٧).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٧٥﴾ «واعلم أن الله فضَّل العباد بعضهم على بعض في الدين والدنيا عدل منه، لا يقال: جار ولا حابى، فمن قال: إن فضل الله على المؤمن والكافر سواء فهو صاحب بدعة؛ بل فضَّل الله المؤمنين على الكافرين، والطائع على العاصي، والمعصوم على المخذول، عدل منه، هو فضله، يعطي من يشاء ويمنع من يشاء».

الشرح

المفاضلة بين العباد أمرٌ بيد الله عَزَّوَجَلَّ، وما كان بيد الله عَزَّوَجَلَّ فهو ملكه، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾، فالله اختار أن يفضل فلانًا على فلان من الناس، وهذه المفاضلة قد تكون في المال، وقد تكون في العلم، وقد تكون في النسب، وقد تكون في أمورٍ متعددة، فهذا فضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وفضل الله يؤتيه من يشاء سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قال: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ وَسْـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾﴾ [النساء: ٣٢].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ فَمَا ٱلَّذِينَ فُضِّلُواْ بِرَآدِّى رِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ أَفَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٧١﴾﴾ [النحل: ٧١].

وكتب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رسالة إلى أبي موسى الأشعري، يقول له فيها: واقنع برزقك من الدنيا، فإن الرحمٰن فضَّل بعض عباده على بعض في الرزق، بلاء يبتلي به كلًّا، فيبتلي من بسط له، كيف شكره لله وأداؤه الحق الذي افترض عليه فيما رزقه وخوَّله، رواه ابن أبي حاتم[(١)].

فقد يُفاضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بين الذكر والأنثى، قد يفاضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بين الإخوة، وقد يفاضل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بين بني الجنس الواحد، كل ذلك تحت قدرته، وتحت إرادته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

(١) الدر المنثور (٥/١٠٦) وعزاه لابن أبي حاتم.

حتى في الأولاد، ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًاۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًاۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾ [الشورى: ٤٩ ـ ٥٠]، فقد يكون الإنسان عقيمًا، وقد يكون ذا أولاد من الذكور أو الإناث أو من الذكور والإناث.

فالإنسان في هذا الكون يسير على قدر الله ﷻ، والله ﷻ هو المتصرف والمدبر لأمر هذا الكون كله، وكله ابتلاء، فالنعمة ابتلاء وضدها ابتلاء، ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًاۚ﴾ [الملك: ٢]، كل أمرٍ نحن فيه هو ابتلاء.

ليرى الله ﷻ منك ما أنت صانع وما أنت فاعل، فإذًا هذه المفاضلة موجودة، ولا شك أن أهل الإيمان أفضل من الكفار، وأكبر نعمة منَّها الله ﷻ على الإنسان أن هداه لهذا الدين، والله ﷻ سمَّاه نعمة، ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ [المائدة: ٣]، فسمَّاها نعمة، ولا شك أنها أعظم النعم على العبد أن هداه الله ﷻ لنعمة الإسلام.





قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٧٦ «ولا يحل أن تكتم النصيحة للمسلمين، برّهم وفاجرهم في أمر الدين، فمن كتم فقد غش المسلمين، ومن غش المسلمين فقد غش الدين، ومن غش الدين فقد خان الله ورسوله والمؤمنين».

الشرح

جاء في الحديث عن النبي ﷺ قال: «**الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة**»، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامَّتهم**»(١)، فالنصح معناه الإخلاص، فلا بد أن الإنسان يُخلص النصيحة ويُخلص النُّصح لذاك المنصوح، فالنصيحة لله عَزَّوَجَلَّ هي النصيحة لدينه ولكتابه، فلا بد من الإنسان أن يُخلص القصد في تعلم كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وفي تعليمه والدعوة إليه وفي كل أمرٍ فيه خدمة لكلام الله عَزَّوَجَلَّ.

وهكذا النصيحة للنبي ﷺ تكون بالإيمان به، وتحكيم شرعه، وتصديق أخباره، وامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، والتعبد لله بما شرعه.

وهكذا للأئمة والولاة من المسلمين، وتكون النصيحة لهم بمحبة الخير لهم، وعدم الخروج عليهم، ونصيحتهم.

فلا بد للإنسان أن يُخلص النصح، فإذا كُلف الإنسان في عملٍ أو وظيفة فلا يعتقد أن ما أُعطي من كسبٍ أو راتبٍ من الدولة أو من ولي الأمر في هذه الوظيفة هو حق مكتسب له أصلًا، فإنما هي أجرة مقابل ما تقوم به من عمل، فهذه المصلحة التي أسند إليك ولي الأمر أن تقوم بها، سواء كانت وظيفة تعليم أو وظيفة إدارة في أي مكان من مصالح المسلمين، ومن مصالح الأمة، اعلم أن هذا الوالي قد جعلك وكيلًا عنه فيها، فيجب أن تنصح لهم.

وتكون النصيحة لعامة المسلمين بمحبة الخير لهم، ودفع الشر عنهم، وتحمُّل

(١) صحيح مسلم، برقم (٥٥).

أثقالهم، ودفع المضار عنهم، وإطعام جائعهم، ونصح جاهلهم، وكف الأذى عنهم.

فيجب أن تنصح لعامة الناس، فمن حاد عن هذه النصيحة فهو غاش، وهذا الغش غشٌّ للمسلمين، ومن غش المسلمين غش الدين، ومن غش الدين فقد خان الله ورسوله والمؤمنين في هذا الشيء، ونحن نعلم أن كل واحدٍ منا يجب أن يمثل الدين؛ لأن غير المسلم إنما ينظر لك من خلال الدين فيقول: انظر هذا المسلم هذه أخلاقه، يكذب أو يفعل أو يفعل، فلا يتكلم عنك إلا على صفة أنك مسلم.

فمعنى هذا: أن سوء هذا الخلق منك والخيانة منك نُسبت إلى الإسلام، فتكون بأعمالك وأخلاقك غششت الدين، والله تعالى يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنفال: ٢٧ ـ ٢٨]

وكثيرٌ من الناس يمنعه الدخول في الإسلام ما يراه من أفعال وأخلاق بعض المسلمين، فبعض أفعال المسلمين وبعض المسلمين لهم من الأفعال والأخلاق والأقوال ما يكون للأسف صدٌّ عن دين الله، فيكون هذا الإنسان تسبب سواء شعر أو لم يشعر في إبعاد الناس عن الدين.

ونحن نعلم أن الفتوحات الإسلامية في كثيرٍ من البلدان إنما انتشرت بأخلاق الإسلام، لما رأى أهل تلك البلاد ما عليه أخلاق المسلمين، وقد كانوا تجارًا فدخلوا في دين الله عَزَّوَجَلَّ طواعية بدون قتال وبدون سيف لما رأوه من أخلاق بعض المسلمين وسلوكياتهم.

ونحن نعلم اليوم أن كثيرًا من الشعوب تنفر عن الإسلام بسبب بعض أخلاقيات بعضنا، فيقول: إذا كان هذا دينه لم يردعه عن هذه السلوكيات وهذه الأعمال فماذا سيكون هذا الدين؟ فإذًا من لم ينصح لهذا الدين فيكون قد غش المسلمين وغش هذا الدين وخان الله عَزَّوَجَلَّ وخان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فليعلم كل واحدٍ منا أنه يحمل بيده أمانة الدين، أمانة الدين في ذات نفسك وفي أسرتك وبين أهلك وأقاربك وجيرانك وبينك وبين الآخرين؛ وحتى معاملة غير المسلمين، فكل هذا أنت تحمل أمانته، فكيف تخون تلك الأمانة، فإذا خنتها قد كنت ممن خان هذا الدين، وتحمل وزر ما يكون بسبب هذه الأخلاق من سوءٍ في معاملة المسلمين أو صدٍّ عن سبيل الله عَزَّوَجَلَّ تجاه غير المسلمين.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٧٧ «والله تبارك وتعالى سميع بصير، سميع عليم، يداه مبسوطتان، قد علم الله أن الخلق يعصونه قبل أن يخلقهم، عِلْمه نافذ فيهم، فلم يمنعه علمه فيهم أن هداهم للإسلام، ومنَّ به عليهم كرمًا وجودًا وتفضلًا، فله الحمد».

الشرح

قول المصنف: «والله تبارك وتعالى سميع بصير، سميع عليم، يداه مبسوطتان».

هذه الصفات دلَّ عليها **الكتاب والسنة**:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء: ٥٨].

وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾ [النساء: ١٤٨].

وقال تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة ٦٤].

ومن السنَّة:

حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: «**يا أيها الناس! اربعوا على أنفسكم، إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، ولكن تدعون سميعًا بَصيرًا، إنَّ الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته**»(١).

قال ابن القيم: «ومعرفة العبد لأسماء الله وصفاته على الوجه الذي أخبر الله عز وجل به في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ـ تُوجب على العبد القيام بعبودية الله على الوجه الأكمل، فكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان الحب والإخلاص والتعبد أقوى، وأكمل الناس عبودية المتعبد بجميع الأسماء والصفات التي يطلع عليها البشر؛ إذ كل اسم من أسمائه عز وجل له تَعَبُّد مُختص به؛ علمًا ومعرفة وحالًا.

(علمًا ومعرفة)؛ أي: إنَّ مَن عَلِم أنَّ الله مسمى بهذا الاسم، وعرف ما يتضمنه من الصفة، ثم اعتقد ذلك ـ فهذه عبادة.

---

(١) رواه البخاري (٦٣٨٤).

و(حالًا)؛ أي: إن لكل اسم من أسماء الله مدلولًا خاصًا وتأثيرًا معينًا في القلب والسلوك، فإذا أدرك القلب معنى الاسم وما يتضمنه واستشعر ذلك - تجاوب مع هذه المعاني، وانعكست هذه المعرفة على تفكيره وسلوكه.

وهذه الطريقة مُشتقة من قلب القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

والدعاء بها يتناول: دعاء المسألة. ودعاء الثناء. ودعاء التعبد.

وهو - سبحانه - يدعو عباده إلى أن يَعرفوه بأسمائه وصفاته، ويُثنوا عليه بها، ويأخذوا بحظِّهم من عبوديتها[(١)].

وقال ابن القيم: «فهذا العلم إذا رسخ في القلب أوجب خشيةَ الله لا محالة؛ فلكلِّ اسم من أسماء الله تأثير معين في القلب والسلوك، فإذا أدرك القلب معنى الاسم وما يتضمنه واستشعر ذلك - تجاوب مع هذه المعاني، وانعكست هذه المعرفة على تفكيره وسلوكه.

ولكل صفة عبودية خاصة هي من موجباتها ومقتضياتها؛ فالأسماء الحسنى والصفات العُلى مقتضية لآثارها من العبودية، وهذا مُطَّرِد في جميع أنواع العبودية التي على القلب والجوارح؛ فمثلًا: علم العبد بتفرد الرب تعالى بالضر والنفع والعطاء والمنع والخلق والرزق والإحياء والإماتة يُثمر له عبودية التوكل عليه باطنًا، ولوازم التوكل وثمراته ظاهرًا.

وعلمه بسمعه تعالى وبصره وعلمه، وأنَّه لا يخفى عليه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض، وأنه يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، يثمر له حفظ لسانه وجوارحه وخطرات قلبه عن كل ما لا يُرضي الله، وأن يجعل تعلق هذه الأعضاء بما يحبه الله ويرضاه؛ فيثمر له ذلك الحياء باطنًا، ويثمر له الحياء اجتناب المحرمات والقبائح»[(٢)].

فالله سبحانه وتعالى بصير عليم بأحوالنا مطلع عليها لا يخفى عليه خافية، ومثل هذه المعرفة لأسماء الله تعالى توجب على الواحد منا أن ينظر في ثمراتها ما تثمره في القلب.

فإذا كنت قد علمت أن من أسمائه السميع والبصير والعليم مثلًا فهذا العلم عقيدة، وذكرك لهذه الأسماء عقيدة وتثاب عليها، لكن أيضًا من العقيدة أنك إذا

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٤٢٠).
(٢) مفتاح دار السعادة (٢/ ٩٠).

كنت قد علمت أنه عليم سميع بصير أن تراقبه أن تتقيه أن تخشاه أن تخافه، أن ترجوه أن تدعوه، فهذه الأسماء تدلك على أن الله سبحانه وتعالى إذا كنت في حاجة فاطلب السميع البصير العليم بحالك، ما لك تلجأ إلى الخلق، وتترك مالك الملك أن يفرج كربتك، أن يعينك على ما أنت فيه، أن يشفيك من مرضك أو نحو ذلك، أين صدق اللجوء إلى الله سبحانه وتعالى؟

أيضًا إذا كنت على حال معصية لماذا لا تراقب الله عز وجل؟ أين خشية الله عز وجل في قلبك؟ أين تقواه؟ أين مخافة عقابه ومخافة انتقامه سبحانه وتعالى، أليس الله سبحانه وتعالى أغير حتى من النبي صلى الله عليه وسلم؟ أغير من الخلق أجمعين؟ يغار سبحانه وتعالى على حرماته كما جاء في الحديث: **«أتعجبون من غيرة سعد، فوالله لأنا أغير منه، والله أغير مني، من أجل غيرة الله حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن»**[(١)]، وقال صلى الله عليه وسلم: **«لا أحد أغير من الله، ولذلك حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن»**[(٢)]، فأين مراقبة الله عز وجل في هذه الأمور؟

ويداه عز وجل مبسوطتان، فهو سبحانه وتعالى ينفق كيف يشاء.

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]، فهو سبحانه وتعالى بيده ملكوت كل شيء، بيده خزائن السموات الأرض، فالله سبحانه وتعالى يعلم حتى معصية الخلق له، عليمٌ بهذا الشيء، ولكنه سبحانه وتعالى يُمهل ولا يُهمل، فقد يُمهل للعاصي أو قد يجعل له هذه الدنيا، لكنه في الآخرة يكون هذا العاصي ممن خسر آخرته.

وقول المصنف: «قد علم الله أن الخلق يعصونه قبل أن يخلقهم، علمه نافذ فيهم».

قال الإمامُ النَّوويُّ رحمه الله: «واعلم أنَّ مَذهبَ أهلِ الحقِّ إثباتُ القَدَر، ومعناه: أنَّ الله - تبارك وتعالى - قدَّر الأشياء في القِدَم، وعَلِمَ - سبحانه - أنَّها ستقع في أوقاتٍ معلومة عنده عز وجل، وعلى صفاتٍ مخصوصة؛ فهي تقع على حسب ما قدَّرها عز وجل. وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه عز وجل لم يُقدِّرها، ولم يتقدم علمُه عز وجل بها، وأنَّها مُستأنفة العلم؛ أي: إنَّما يَعلمها - سبحانه - بعد وقوعِها، وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وجَلَّ عن أقوالهم الباطلة علوًّا كبيرًا.

وسُمِّيت هذه الفرقةُ قدريَّة؛ لإنكارهم القَدَر؛ قال أصحابُ المَقالات من المُتَكَلِّمين: وقد انقرضت القدريةُ القائلون بهذا القول الشَّنيع الباطل، ولم يَبق أحدٌ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٦)، وأخرجه مسلم (١٤٩٩) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٣٧)، ومسلم (٢٧٦٠) واللفظ له.

من أهل القِبلة عليه، وصارت القدريةُ في الأزمان المتأخرة تَعتقد إثبات القَدَر، لكن يقولون: الخير من الله، والشَّرُّ مِن غيره»(١).

فالله ـ تَعالى علم الأشياء قبل كونها، ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، كما أخبر ـ مثلًا ـ عن شأن أهل النار فقال: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ فلو رُدُّوا إلى الدنيا فسيكون منهم عودة إلى ما نَهاهم الله عنه، وهذا لا يكون، ولكنه لو كان فسيكون بهذه الحال، فالله ﷻ علم الأشياء قبل كونها، وهو عليم بها أثناء كونها، وعليم بما سيكون، وعليم بما لم يكن لو كان كيف يكون، فسبحان مَن وَسِع علمُه كل شيء!

فهو عليمٌ بما الخلقُ عاملون بعلمِه القديم الذي هو مَوصوفٌ به أزلًا وأبدًا؛ ونحن نؤمن أن الله متصف بجميع الصفات أزلًا وأبدًا.

وغُلاة القدرية يقولون ـ والعياذ بالله ـ: إن الله لا يعلم أنَّ العبد سيَعمل هذا العمل إلَّا عند وقوعه. تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

والله ﷻ عالمٌ بكل شيء أزلًا، قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بُني، إنَّك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليُصيبك، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ أول ما خَلق اللهُ القلم، فقال له: اكتب. قال: ربِّ وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كلِّ شيء حتى تقوم الساعة**»، يا بُني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن مات على غير هذا فليس مِنِّي**»(٢).

فمقادير كلِّ شيء حتى قيام السَّاعة قد كُتبت في اللوح المحفوظ.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كنتُ خلفَ رسول الله ﷺ يومًا، فقال: «**يا غلام، إني أُعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أنَّ الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يَضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه اللهُ عليك، رُفِعَت الأقلام وجَفَّت الصحف**»(٣).

---

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠) والترمذي (٢١٥٥)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٦٤٥).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٢٩٣) (٢٦٦٩)، والترمذي (٢٥١٦)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (٥٣٠٢).

فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ فهذا سابق في القدر، سابق في علم الله، والنصوص في العلم والكتابة - بحمد الله تعالى - كثيرة وواضحة في الدلالة على هاتين المرتبتين: العلم والكتابة.

والإنسان كما هو مُبتلي بالمصائب مُبتلى كذلك بالنِّعم امتحانًا من الله؛ قال تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقد بيَّن سليمان عليه السلام ذلك بعدما استقر عنده عرش ملكة سبأ، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [النمل: ٤٠].

وعلى العبد أن يرضى ويُسلِّم بما قدَّر الله وقَسم من نعم بين خلقه، ويعلم أنَّ الخلق مقهورون مربوبون لله سبحانه؛ قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾.

وقال جل جلاله: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]؛ قال علقمةُ بن قيس في تفسيرها: «هو الرجل تصيبه المصيبة؛ فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويُسلِّم»(١).

وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣]؛ فهذا أمر كوني قدري، وعلى الإنسان فيه أن يَرضى ويُسلِّم.

وقول المصنف: «فلم يمنعه علمه فيهم أن هداهم للإسلام، ومَنَّ به عليهم كرمًا وجودًا وتفضلًا فله الحمد».

كما أن الله لا يمنعه عز وجل علمه فيهم أن هداهم للإسلام ومَنَّ به عليهم كرمًا وجودًا وتفضلًا، فقد يقع من الإنسان معصية، وقد يقع من الله عز وجل مغفرة وهداية لهذا العاصي، ولذلك، نرى أن بعض الناس كانوا من كبار العصاة، فقد كان الفضيل بن عياض من قطاع الطرق(٢)، ثم منَّ الله عز وجل عليه فأصبح إمامًا من أئمة

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٤٢١).

(٢) واسمه فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي، أبو علي الزاهد، أحد صلحاء الدنيا وعبَّادها، ولد بسمرقند ونشأ بأبيورد، مدينة بخراسان، سكن بمكة ومات بها؛ وكان الفضيل بن عياض شاطرًا يقطع الطريق بين أبيورد وسرخس، وكان سبب توبته أنه عشق جارية، فبينما هو يرتقي الجدران إليها إذ سمع تاليًا يتلو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، فلما سمعها قال: بلى يا رب قد آن، فرجع فآواه الليل إلى خربة =

المسلمين، وعالم من علمائهم، فالله عَزَّوَجَلَّ يمتن على بعض خلقه.

ونعلم عداوة عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لدين الإسلام قبل إسلامه، فماذا كان من شأن عمر بعد إسلامه؟

فبالتالي فالإنسان حتى عندما يرى العاصي من العصاة لا ينبغي أن يدعو عليه، وليحرص على أن يدعو له لعل الله عَزَّوَجَلَّ أن يهديه، ولعل الله عَزَّوَجَلَّ أن ينفع به الإسلام والمسلمين.

لذلك لما جاء ذلك الرجل الذي شرب الخمر فجُلد ثم جاء الثانية فجُلد، ثم جاء الثالثة فجُلد، وقال أحد الصحابة: «لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به»[(١)]، فنهى النبي ﷺ عن لعنه.

فالإنسان لا يعيب أخاه فقد يهديه الله عَزَّوَجَلَّ، ويعلم الله عَزَّوَجَلَّ من هذا العاصي أنه سيكون على هدى، فالإنسان لا يدري بمَ يختم له في هذه الحياة الدنيا كما قال ﷺ: **«إن العبد ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن العبد ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة، فيدخلها»**[(٢)].

وقد جاء حديث عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ»**. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ، وَسَنَدُهُ مُنْقَطِعٌ[(٣)].

قال الصنعاني رَحِمَهُٱللَّهُ في سبل السلام عند شرحه لهذا الحديث: وَكَأَنَّ مَنْ عَيَّرَ

= فإذا فيها سابلة، فقال بعضهم: نرتحل، وقال بعضهم: حتى نصبح فإن فضيلًا على الطريق يقطع علينا، قال: ففكرت، قلت: أنا أسعى بالليل في المعاصي وقوم من المسلمين يخافونني هاهنا، وما أرى الله ساقني إليهم إلا لأرتدع، اللّهم إني قد تُبت إليك وجعلت توبتي مجاورة البيت الحرام؛ وقدم الكوفة وهو كبير فسمع الحديث ثم تعبد وانتقل إلى مكة فنزلها إلى أن مات بها في أول سنة سبع وثمانين ومائة، وكان ثقة نبيلًا فاضلًا عابدًا ورعًا كثير الحديث. انظر: تهذيب الكمال (١٥/ ١٠٥)، تهذيب التهذيب (٨/ ٢٦٦).

(١) صحيح البخاري، برقم (٦٧٨٠).

(٢) رواه البخاري (٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥٠٥) واللفظ له، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٨٨)، وابن حبان في «المجرحين» (٢/ ٢١٢)، وهو غريب وليس إسناده بمتصل، وقال الصنعاني في سبل السلام (٤/ ٣٦٨): «كأنه حسنه الترمذي لشواهده فلا يضره انقطاعه».

أَخَاهُ؛ أَيْ عَابَهُ مِنَ الْعَارِ، وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ لَزِمَ بِهِ عَيْبٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ، يُجَازَى بِسَلْبِ التَّوْفِيقِ حَتَّى يَرْتَكِبَ مَا عَيَّرَ أَخَاهُ بِهِ، وَذَاكَ إِذَا صَحِبَهُ إِعْجَابُهُ بِنَفْسِهِ بِسَلَامَتِهِ مِمَّا عَيَّرَ بِهِ أَخَاهُ، وَفِيهِ أَنَّ ذِكْرَ الذَّنْبِ لِمُجَرَّدِ التَّعْيِيرِ قَبِيحٌ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ[1].

وقال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح السنة: وَرُوِيَ عَنْ خَالِد بْن معدان، عَن معَاذ بْن جبل، قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: «**من عيَّر أَخَاهُ بذنب، لم يمت حَتَّى يعمله**» ـ وَإِسْنَاد هَذَا الحَدِيث غير مُتَّصِل، وخَالِد بْن معدان لم يدْرك معَاذًا، وَرُوِيَ عَنْ مَكْحُولٍ الشَّامِيِّ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ لأَخِيكَ فَيَرْحَمُهُ اللهُ وَيَبْتَلِيكَ**»[2].

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: لَوْ سَخِرْتُ كَلْبًا، خَشِيتُ أَنْ أُحُورَ كَلْبًا ـ وقَالَ إِبْرَاهِيم: إِنِّي لأرى الشَّيْء، فأكره أَن أعيبه مَخَافَة أَن أبتلى بِهِ، إِن عَبْد اللهِ، كَانَ يَقُول: إِن الْبلَاء مُوكل بالْقَوْل»[3].

وقد ذكر العلامة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح رياض الصالحين عند حديث واثلة بنت الأسقع أن النبي ﷺ قال: «**لا تظهر الشماتة لأخيك فيرحمه الله ويبتليك**».

«يعني أن الإنسان إذا عيَّر أخاه في شيء ربما يرحم الله هذا المعيَّر ويشفى من هذا الشيء ويزول عنه، ثم يبتلى به هذا الذي عيَّره، وهذا يقع كثيرًا، ولهذا جاء في حديث آخر في صحته نظر لكنه موافق لهذا الحديث: من عيَّر أخاه بذنب لن يمت حتى يعمله، فإياك وتعيير المسلمين والشماتة فيهم، فربما يرتفع عنهم ما شَمِتّهم به ويحل فيك»[4].



---

(١) سبل السلام (٤/ ٣٦٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥٠٨) في صفة القيامة من طريق مكحول عن واثلة بن الأسقع، وقال: حديث حسن غريب، ومكحول قد سمع من واثلة، وقد حسنه الحافظ بن حجر بشاهده المتقدم من طريق خالد بن معدان عن معاذ بن جبل.

(٣) شرح السنة (١٣/ ١٤٠).

(٤) شرح رياض الصالحين (١/ ١٨٧٥).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٧٨﴾ «واعلم أن البشارة عند الموت ثلاث بشارات؛ يقال: أبشر يا حبيب الله برضى الله والجنة، ويقال: أبشر يا عدو الله بغضب الله والنار، ويقال: أبشر يا عبد الله بالجنة بعد الإسلام. هذا قول ابن عباس»[(١)].

الشرح

قول المصنف: **«واعلم أن البشارة عند الموت ثلاث بشارات»**.

❊ تعريف البشارة:

• **أولًا: أصل الكلمة:**

قال ابن فارس: (الباء والشين والراء أصل واحد، ظهور الشيء مع حُسن وجمال، والبشير: حسن الوجه، والبَشارة: الجمال. قال الأعشى:

ورأت بأن الشيب جا نبه البشاشة والبشارة)[(٢)(٣)].

• **ثانيًا: تصريفها:**

قال الجوهري: (بَشَرْتُ الرجل أبْشُرُهُ، بالضم، بَشْرًا وبُشُورًا من البُشْرَى، وكذلك الإبْشَارُ والتَّبْشِيرُ ثلاث لغات، والاسم البِشارَةُ والبُشارَةُ بالكسر والضم. يقال: بَشَرْتُه بمولودٍ فأبْشَرَ إبْشَارًا؛ أي: سُرَّ)[(٤)].

• **ثالثًا: معناها:**

البشارة في اللغة: البِشْرُ: الطلاقة، وقد بَشَرَه بالأمر يَبْشُره بالضم بَشرًا وبُشُورًا وبُشْرًا وبَشَرَه به بَشْرًا.

---

(١) العاقبة في ذكر الموت للإشبيلي (١١٨).
(٢) ديوان الأعشى (١١٣).
(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت:٣٩٥هـ) (١/ ٢٥١).
(٤) الصحاح للجوهري (٢/ ٥٩٠).

وبَشَّرَهُ وأَبْشَرَهُ فَبشِرَ به، وبَشَرَ يَبْشُرُ بَشْرًا وبُشُورًا. يقال: بَشَرْتُه فَأَبْشَرَ واسْتَبْشَرَ وتَبَشَّرَ وبَشِرَ: فَرِحَ.

وفي التنزيل العزيز: ﴿فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ﴾ [التوبة: ١١١]. وفيه أيضًا: ﴿وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠]. واستَبْشَرَه: كَبَشَّره[١].

وقال الزجاج: معنى يَبْشُرُك يَسُرُّكَ ويُفْرِحُكَ، وَبَشَرْتُ الرَّجُلَ أَبْشُرُهُ إذا أَفْرَحْتَه، وَبَشِرَ يُبْشِرُ إذا فرح، قال: ومعنى يَبْشُرُكَ ويُبَشِّرُكَ من البُشَارَة. قال: وأصل هذا كله أن بَشَرَةَ الإنسان تنبسط عند السرور؛ ومن هذا قولهم: فلان يلقاني بِبِشْرٍ أي بوجه مُنْبَسِطٍ[٢].

• **رابعًا: استعمالاتها:**

النوع الأول: البشارة المطلقة. فهذه لا تكون إلا بالخير.

النوع الثاني: البشارة المقيدة. وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾﴾ [الانشقاق: ٢٤].

قال ابن فارس: (يقال بشرت فلانًا أبشره تبشيرًا، وذلك يكون بالخير، وربما حمل عليه غيره من الشر، وأظن ذلك جنسًا من التبكيت، فأما إذا أطلق الكلام إطلاقًا فالبشارة بالخير والنذارة بغيره)[٣].

❊ أنواع البشارة للمؤمن والكافر:

وقد عدَّ العلماء أنواع البشرى التي يبشر بها المؤمن، وهي:

أولًا: **في الحياة الدنيا**، وقسمت إلى قسمين:

أحدهما: ثناء المُثْنِين عليه.

الثاني: الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح، أو تُرى له.

قال ابن تيمية: (وقد فسّر النبي ﷺ البشرى في الدنيا بنوعين:

أحدهما: ثناء المُثنين عليه.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١١/ ٣٥٩)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٢٥١)، المصباح المنير للفيومي (١/ ٥٦) الصحاح للجوهري (٢/ ٥٩٠)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (١/ ٣٧٣)، لسان العرب (١/ ٢٨٧، ٢٨٨).

(٢) تهذيب اللغة للأزهري (ت: ٣٧٠هـ) (١١/ ٣٥٩)، لسان العرب (١/ ٢٨٨).

(٣) معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٥١).

الثاني: الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح، أو تُرى له، فقيل: «يا رسول الله، الرجل يعمل العمل لنفسه فيحمده الناس عليه؟ قال: «**تلك عاجل بشرى المؤمن**»[(١)]، وقال البراء بن عازب: «سئل النبي ﷺ عن قوله: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، فقال: «**هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو تُرى له**»[(٢)(٣)].

✻ ثانيًا: عند الموت:

وقد جاء ذلك صريحًا في كتاب الله تعالى أن الملائكة تتنزل على المؤمنين بعدم الخوف والحزن، والبشرى بالجنة، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾ [فصلت: ٣٠ ـ ٣٢]، أي إن الذين أخلصوا العمل لله، وعملوا بطاعة الله تعالى على ما شرع الله لهم تتنّزل عليهم الملائكة عند الموت والاحتضار قائلين لهم ألا تَخافُوا مما تقدمون عليه من عمل الآخرة وَلا تَحْزَنُوا على ما خلفتموه من أمر الدنيا من ولد وأهل ومال أو دَين؛ فإنا نخلفكم فيه، ﴿وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾، فيبشرونهم بذهاب الشر وحصول الخير، ذكر هذا ابن كثير.

وقد وردت النصوص بأن كلًّا من المؤمن والكافر يبشر عند موته، ومن ذلك ما ورد في الحديث عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ أنه قال: «**من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه**»، قالت عائشة أو بعض أزواجه: إنا لنكره الموت، قال: «**ليس كذلك، ولكن المؤمن إذا حضره الموت بُشِّرَ برضوان الله وكرامته، فليس شيء أحب إليه مما أمامه، فأحب لقاء الله وأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا حُضِر بُشِّر بعذاب الله وعقوبته، فليس شيء أكره إليه مما أمامه، فكره لقاء الله، وكره الله لقاءه**»[(٤)].

---

(١) رواه مسلم (٢٦٤٢). من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(٢) رواه الترمذي (٢٢٧٥)، وابن ماجه (٣١٦٠)، وأحمد (٥/ ٣١٥) (٢٢٧٤٠)، والحاكم (٢/ ٣٧٠). من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه. قال الترمذي: حسن، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر في «الكافي الشافي» (١٤٤): رجاله ثقات، إلا أنه معلول، فإن أبا سلمة لم يسمع من عبادة، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه».

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٨).

(٤) رواه البخاري (٦٥٠٧).

والشاهد قوله في حال المؤمن: «**ولكن المؤمن إذا حضره الموت بُشِّر برضوان الله وكرامته**».

وقوله في حال الكافر: «**وإن الكافر إذا حُضِر بُشِّر بعذاب الله وعقوبته**».

وفي سنن ابن ماجه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النّبي ﷺ قال: «**الميت تحضره الملائكة، فإذا كان الرجل صالحًا قالوا: اخرجي أيتها النفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، اخرجي حميدة، وأبشري بروح وريحان وربٍّ غير غضبان، فلا يزال يقال لها حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء، فيفتح لها، فيقال: من هذا؟ فيقولون: فلان، فيقال: مرحبًا بالنفس الطيبة، كانت في الجسد الطيّب، ادخلي حميدة، وأبشري بروح وريحان وربٍّ غير غضبان، فلا يزال يقال لها ذلك حتى ينتهى بها إلى السماء التي فيها الله عَزَّ وَجَلَّ.**

وإذا كان الرجل السوء، قالوا: اخرجي أيتها النفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، اخرجي ذميمة، وأبشري بحميم وغساق، وآخر من شكله أزواج، فلا يزال يقال لها ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء، فلا يفتح لها، فيقال: من هذا؟ فيقال: فلان، فيقال: لا مرحبًا بالنفس الخبيثة كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنها لا تفتح لك أبواب السماء، فيرسل بها من السماء، ثم تصير إلى القبر»(١).

❁ ثالثًا: وفي القبر:

فعن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ قال: «**إن أحدكم إذا مات عُرِض عليه مَقعده بالغَداة والعشيِّ، إن كان من أهل الجنَّة فمِن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، فيقالُ: هذا مَقعدُك حتى يَبعثَك الله يوم القيامة**»(٢).

وعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنَ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنَ الْآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنَ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الشَّمْسُ، مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ، وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ، حَتَّى**

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٤٥٦)، وأحمد (٢/ ٣٦٤) (٨٧٥٤)، والطبري في «مسند عمر» (٢/ ٥٠٣). وقال: إسناده صحيح، وقال البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (٢/ ٣٣٣): هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وقال الذهبي في «العرش» (٢٩): صحيح على شرط الشيخين.

(٢) أخرجه البخاري (٦٥١٥)، ومسلم (٢٨٦٦).

يَجْلِسُوا مِنْهُ مَدَّ الْبَصَرِ... إلى أن قال ـ في وصف حال المؤمن في القبر: ـ فَيُنَادِي مُنَادٍ فِي السَّمَاءِ أَنْ صَدَقَ عَبْدِي فَأَفْرِشُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَأَلْبِسُوهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَافْتَحُوا لَهُ بَابًا إِلَى الْجَنَّةِ، قَالَ: فَيَأْتِيهِ مِنْ رَوْحِهَا وَطِيبِهَا وَيُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَدَّ بَصَرِهِ.

قَالَ: وَيَأْتِيهِ رَجُلٌ حَسَنُ الْوَجْهِ، حَسَنُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، فَيَقُولُ: أَبْشِرْ بِالَّذِي يَسُرُّكَ، هَذَا يَوْمُكَ الَّذِي كُنْتَ تُوعَدُ. فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَوَجْهُكَ الْوَجْهُ يَجِيءُ بِالْخَيْرِ. فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ الصَّالِحُ. فَيَقُولُ: رَبِّ أَقِمِ السَّاعَةَ حَتَّى أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي وَمَالِي»(١).

* رابعًا: عند البعث:

عن بريدة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إِنَّ الْقُرْآنَ يَلْقَى صَاحِبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حِينَ يَنْشَقُّ عَنْهُ قَبْرُهُ كَالرَّجُلِ الشَّاحِبِ. فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ: مَا أَعْرِفُكَ. فَيَقُولُ لَهُ: أَنَا صَاحِبُكَ الْقُرْآنُ الَّذِي أَظْمَأْتُكَ فِي الْهَوَاجِرِ وَأَسْهَرْتُ لَيْلَكَ، وَإِنَّ كُلَّ تَاجِرٍ مِنْ وَرَاءِ تِجَارَتِهِ، وَإِنَّكَ الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تِجَارَةٍ، فَيُعْطَى الْمُلْكَ بِيَمِينِهِ وَالْخُلْدَ بِشِمَالِهِ وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، وَيُكْسَى وَالِدَاهُ حُلَّتَيْنِ لَا يُقَوَّمُ لَهُمَا أَهْلُ الدُّنْيَا. فَيَقُولَانِ: بِمَ كُسِينَا هَذِهِ؟ فَيُقَالُ: بِأَخْذِ وَلَدِكُمَا الْقُرْآنَ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ اقْرَأْ وَاصْعَدْ فِي دَرَجَةِ الْجَنَّةِ وَغُرَفِهَا فَهُوَ فِي صُعُودٍ مَا دَامَ يَقْرَأُ هَذًّا كَانَ أَوْ تَرْتِيلًا»(٢).

وقد أشار غير واحد من العلماء إلى هذه المواطن:

وقال وكيع وابن زيد: «البشرى في ثلاثة مواطن: عند الموت، وفي القبر، وعند البعث»(٣).

وذكر ابن كثير عن زيد بن أسلم قوله: بأن البشرى تكون عند الموت وفي القبر وحين البعث(٤).

---

(١) رواه أحمد (٤/ ٣٦٢) وصححه الألباني في «أحكام الجنائز» (١٥٦).

(٢) رواه أحمد في «المسند» (٣٩٤)، وابن ماجه في «السنن» (٣٧٨١)، وحسنه البوصيري في الزوائد، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٨٢٩). ويقول السيوطي في شرح الحديث (٢/ ١٢٤٢): (كالرجل الشاحب)، قال السيوطي: هو المتغير اللون، وكأنه يجيء على هذه الهيئة ليكون أشبه بصاحبه في الدنيا، أو للتنبيه له على أنه كما تغير لونه في الدنيا لأجل القيام بالقرآن كذلك القرآن لأجله في السعي يوم القيامة حتى ينال صاحبه الغاية القصوى في الآخرة». انتهى.

(٣) تفسير القرطبي (٨/ ٢٦٠).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (ص٣٣٧٦) عن زيد بن أسلم رضي الله عنه، يا أيتها النفس المطمئنة، =

ثم علّق ابن كثير على رأي زيد بقوله: «وهذا القول يجمع الأقوال كلها، وهو حسن جدًّا، وهو الواقع»(١).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [فصلت: ٣٠]، تضمَّن ثلاث بشارات، وهذه البشارات خاصة بالمؤمن:

١ ـ هذه البشارة الأولى.

٢ ـ البشارة الثانية.

٣ ـ بشارة ثالثة.

وقول المصنف: **«يقال: أبشر يا حبيب الله برضى الله والجنة، ويقال: أبشر يا عدو الله بغضب الله والنار، ويقال: أبشر يا عبد الله بالجنة بعد الإسلام. هذا قول ابن عباس»**.

ذكره الديلمي مختصرًا فقال عن ابن عَبَّاس: «إِذا أَمر الله ﷻ ملك الْمَوْت بِقَبض أَرْوَاح من اسْتوْجبَ النَّار من مذنبي أمتِي، قَالَ: بشرهم بِالْجنَّةِ بعد انتقام كَذَا وَكَذَا على قدر مَا يحبسون فِي النَّار»(٢).

وأورده السيوطي في كتاب شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور وعزاه إلى الفردوس للديلمي(٣)، وقال: «وفي الفردوس، عن ابن عباس مرفوعًا: «**إذا أمر الله ملك الموت بقبض أرواح من استوجب النار من مذنبي أمتي، قال: بشرهم بالجنة بعد انتقام كذا وكذا على قدر ما يعملون يحبسون في النار. فالله سبحانه أرحم الراحمين**». وفي إحياء فضائل أهل البيت وعزاه للديلمي، وقال: «ولم يسنده ولده»(٤)، وفي كتاب بشرى الكئيب بلقاء الحبيب ولم يعزه لأحد»(٥).

هذا ما وقفت عليه، وقد ذكر بعض من حقق شرح السنة للبربهاري أن الصواب في كلمة (الإسلام) عند قول ابن عباس: «بالجنة بعد الإسلام» هو (الانتقام)، وهذا يشهد له ما ورد في الأثر المذكور هنا عن ابن عباس.

= قال: بشرت بالجنة عند الموت، وعند البعث، ويوم الجمع.

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ١٠٠، ١٠١).

(٢) الفردوس بمأثور الخطاب للدَّيْلَمي ولم يسنده ولده، رقم (٩٧٩) (١/ ٢٥٣).

(٣) شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (ص١٠٣).

(٤) إحياء فضائل أهل البيت (ص٤٦).

(٥) بشرى الكئيب بلقاء الحبيب؛ في ذكر ما يلقاه المؤمن عند قبض روحه من الكرامة (ص٣١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٧٩﴾ «واعلم أن أول من ينظر إلى الله في الجنة الأضرَّاء، ثم الرجال، ثم النساء، بأعين رؤوسهم، كما قال رسول الله ﷺ: «سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته»(١)، والإيمان بهذا واجب وإنكاره كفر».

الشرح

قول المصنف: «واعلم أن أول من ينظر إلى الله في الجنة الأضرَّاء، ثم الرجال، ثم النساء».

هذا النص في الأولية في النظر إلى وجه الله يوم القيامة، يحتاج إلى دليل ينص على ذلك، ولم أقف على نص في هذه المسألة سوى ما ورد عَنِ الْحَسَنِ، أنه قَالَ: «أَوَّلُ مَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْأَعْمَى»(٢)، وفي سنده نظر.

والأضرَّاء: جمع ضرير، وهو ذاهب البصر(٣).

وقول المصنف: «بأعين رؤوسهم، كما قال رسول الله ﷺ: «سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر، لا تضامون في رؤيته»(٤)، والإيمان بهذا واجب وإنكاره كفر».

---

(١) انظر: صحيح البخاري كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣]، برقم (٧٤٣٩)، وابن ماجه (١٧٩)، والإمام أحمد في المسند، مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ (١١١٢٠).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٢٣)، رقم (٩٢٤)، إلا أن سنده فيه جهالة، ولا يصح، ورواه أبو الشيخ كما في الدر المنثور (٦/ ٢٩٤)، وأورده السيوطي في البدور السافرة في أحوال الآخرة (٦١٤)، رقم (٢٢٥٠)، وقال: «وأخرج ابن أبي حاتم واللالكائي كلاهما في السنة عن الحسن»، وذكره.

(٣) ذكر أن (الأعمى) تشمل أعمى البصر والبصيرة، أما (الكفيف) فأعمى البصر فقط. وأما (الضرير) فهو من اعتمى في حياته، و(الأكمه) من وُلد أعمى.

(٤) انظر: صحيح البخاري كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣]، برقم (٧٤٣٩)، وابن ماجه (١٧٩)، والإمام أحمد في المسند، مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ (١١١٢٠).

فالرؤيا ثابتة، فأهل الإيمان سيرون ربهم ﷻ، والله تعالى يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]، وكما جاء في الحديث: «**إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته**»[(١)].

والأحاديث في رؤية الله تعالى بلغت حد التواتر، فقد أخرجها من الصحابة نحو ثلاثين صحابيًّا في الصحاح، والسنن، والمسانيد[(٢)].

ورؤية الله أفضل ما أُعطي الإنسان من النعيم، ومنها ما يكون في عرصات القيامة، ومنها ما يكون بعد دخول أهل الجنة إلى الجنة.

وقد تقدم الحديث عن مسألة الرؤية على وجه التفصيل في الفقرة رقم (١٤) فليرجع إليه.



(١) تقدم تخريجه في الذي قبله.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٠٩ ـ ٢١٠)، حادي الأرواح (ص٢٣١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٨٠﴾ «واعلم ـ رحمك الله ـ أنها ما كانت زندقة قط، ولا كفر ولا شك ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأصحاب الكلام والجدل والمراء والخصومة، والعُجب، وكيف يجترئ الرجل على المراء والخصومة والجدال، والله تعالى يقول: ﴿مَا يُجَادِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، فعليك بالتسليم والرضى بالآثار وأهل الآثار، والكف والسكوت».

الشرح

معلوم أن باب الضلالة سببه هو البُعد عن كلام الله وكلام رسوله ﷺ، فبعد ما أحدث الناس ما أحدثوا من علم الكلام وعلم الفلسفة أرادوا أن يُلبسوا هذه العلوم لباس الإسلام، وبالتالي، أرادوا أن يخضعوا الإسلام لهذه العلوم، فنشأ ما نشأ من مقالات الكفر والضلال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يجوز لعاقل أن يظن أنَّ الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان لوجوه:

أحدها: إنَّ الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان من عهد نوح وإبراهيم وموسى وغيرهم، وهذا المنطق اليوناني وُضِع قبل المسيح بثلاثمائة سنة، فكيف كانت الأمم المتقدمة تزن به؟

الثاني: إنَّ أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفًا بذكر هذا المنطق اليوناني، وإنما ظهر في الإسلام لما عُرِّبت الكتب الرومية في عهد دولة المأمون أو قريبًا منها.

الثالث: إنَّه ما زال نظار المسلمين بعد أن عُرِّب وعرفوه، يعيبونه ويذمُّونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية... ثم هذا جعلوه ميزان الموازين العقلية التي هي الأقيسة العقلية، وزعموا أنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن أن يزل في فكره، وليس كذلك فإنه لو احتاج الميزان إلى ميزان للزم التسلسل»[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

فسبب الضلال هو اتباع الهوى، والهوى أساسه رأي الإنسان واغتراره بقوله، فيأتي الضلال من جهة اتباع الهوى، فما كانت زندقة قط ولا كفر ولا شكٌّ ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأهل الكلام والجدل والمراء والخصومة، فهي علوم فاسدة، علوم مآلها الشك والضياع، والفساد.

بالتالي، ولدت هذا الكفر والضلال، أما الرجوع إلى كلام الله عَزَّ وَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ فهو مصدر الهدى، فالله تعالى يقول عن كتابه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ويقول: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]، ويقول عن رسوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢].

فالهدى في هذا الطريق، ولذلك قد قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والله تعالى يقول: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٢٢﴾ [الملك: ٢٢]، لذلك من خاض في هذا الطريق إلى آخره أعلن توبته، ها هو قائلهم يقول:

«نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال
أرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقال»[(١)] [(٢)]

فلا يمكن أن يأتي هذا الباطل بنور، فالنور طريقه معروف واضح بيِّن، وهو في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وسنة نبيه ﷺ.

قال ابن القيم معقبًا على كلام الرازي بعد أن نقله: «فليتأمل اللبيب ما في كلام هذا الفاضل من العبر، فإنه لم يأت في المتأخرين من حصَّل من العلوم العقلية ما حصَّله ووقف على نهايات إقدام العقلاء وغايات مباحث الفضلاء وضرب بعضها ببعض ومخَّضها أشد المخض، فما رآها تشفي علة داء الجهالة ولا تروي غلة ظمأ الشوق والطلب، وأنها لم تحل عنه عقدة واحدة من هذه العقد الثلاث التي عقدها أرباب المعقولات على قافية القلب.

١ ـ فلم يستيقظ لمعرفة ذات الله ولا صفاته ولا أفعاله، وصدق والله، فإنه شاك في ذات رب العالمين، هل له ماهية غير الوجود المطلق يختص بها، أم ماهيته نفس وجوده الواجب؟ ومات ولم تنحل له عقدتها.

---

(١) انظر: الفتوى الحموية الكبرى (١٩١).
(٢) أقسام اللذات للرازي (ص٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وانظر: وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٥٠).

٢ ـ وشاك في صفاته هل هي أمور وجودية أم نسب إضافية عدمية، ومات ولم تنحل له عقدتها.

٣ ـ وشاك في أفعاله هل هي مقارنة له أزلًا وأبدًا لم تزل معه أم الفعل متأخر عنه تأخرًا لا نهاية لأمده، فصار فاعلًا بعد أن لم يكن فاعلًا؟ ومات لم تنحل له عقدتها. فننظر في كتبه الكلامية قول المتكلمين، وفي كتبه الفلسفية قول الفلاسفة، وفي كتبه التي خلط فيها بين الطريقتين يضرب أقوال هؤلاء بهؤلاء، وهؤلاء بهؤلاء، ويجلس بينهما حائرًا لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء»[(١)].

والآخر يقول في حكاية حيرته:

«لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسَيَّرتُ طرفي بين تلك المعالم
فلم أرَ إلا واضعًا كف حائرٍ على ذقن هكذا، أو قارعًا سن نادم»[(٢)].

فالله ﷻ وصف هذا الحال في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ٢٢﴾ [الملك: ٢٢]، فهؤلاء يحكون حيرتهم. وثالثهم يقول في هذا: «درست المناهج الفلسفية والطرق الكلامية فما رأيتها تروي غليلًا ولا تشفي عليلًا، لا تروي عطشان ولا تشفي مريضًا»، لكن بعض الناس كما قالوا: أنصاف، فالأنصاف لا يعرفون الغاية والنهاية، يخوضون في هذه العلوم ويتهوكون ويضربون بكلام الله وكلام رسوله عُرض الحائط، ثم بعد ذلك النتيجة هي الحيرة والضلال، والعجب كل العجب كيف يجترأ الرجل على الخصومة والمراء والجدال والله تعالى يقول: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، فهذا الجدال المذموم الذي عليه حال هؤلاء وهم الذين كفروا؛ كفروا بكلام الله، وكفروا بكلام رسوله ﷺ.

فالمنهج البين الواضح والنور والهدى والحق المبين هو الذي أنزله الله تبارك وتعالى وحفظه وبينه رسوله ﷺ، فماذا بعد الهدى إلا الضلال، ماذا بعد الحق إلا الضلال، فليسعنا ما وسع أصحاب النبي ﷺ، فكما قال القائل: «من لم يسعه ما وسع أصحاب النبي ﷺ فلا وسع الله عليه»[(٣)] ألا يسعنا الأمر الذي كان عليه النبي؟ فالنبي ﷺ جاء بكلام الله والوحي المنزل عليه وهكذا أصحابه؛ فإذا لم يسع الإنسان ما وسع النبي ﷺ، فلا وسَّع الله على من لم يسعه هذا الحال.

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/٦٦٦).
(٢) نهاية الإقدام (٣).
(٣) انظر: شرح السنة للبغوي برقم (١٠٥)، ومشكاة المصابيح (١٩٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٨١﴾ «والإيمان بأن الله ـ تبارك وتعالى ـ يعذب الخلق في النار في الأغلال والأنكال والسلاسل، والنار في أجوافهم وفوقهم وتحتهم، وذلك أن الجهمية ـ منهم هشام الفوطي(١) ـ قال: إنما يعذب الله عند النار، رد على الله وعلى رسوله».

الشرح

معلوم أن الله ﷻ أعدَّ جهنم للكافرين، قال تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤].

وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [آل عمران: ١٣١].

وقال: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ﴾ [الكهف: ٢].

وقال: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا جَهَنَّمَ لِلۡكَٰفِرِينَ نُزُلٗا ﴿١٠٢﴾﴾ [الكهف: ١٠٢].

روى مسلم عن عبد الله بن مسعود، قال: كنا مع رسول الله، إذ سمع وجبة، فقال النبي ﷺ: **«تدرون ما هذا؟»**، قال: قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: **«هذا حجر رمي به**

---

(١) هشام بن عمرو أبو محمد الفوطي، المعتزلي، الكوفي، مولى بني شيبان، صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال؛ أخذ عنه عباد بن سلمان وغيره.

ونهى عن قول: حسبنا الله ونعم الوكيل، وقال: لا يعذب الله كافرًا بالنار، ولا يحيي أرضًا بمطر، ولا يهدي ولا يضل، ويقول: يعذبون في النار لا بها، ويحيي الأرض عند المطر لا به، وأن معنى: ونعم الوكيل؛ أي: المتوكل عليه.

قلت: هذا غاية ما عند هؤلاء المتقعرين من العلم، عبارات وشقاشق لا يعبأ الله بها، يحرفون الكلم عن مواضعه قديمًا وحديثًا، فنعوذ بالله من الكلام وأهله. سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٧). وانظر: الفرق بين الفرق (ص١٥٩) ـ الفرق بين الفرق (ص١٤٥) ـ الملل والنحل (١/ ٧٢) ـ شرح الأصفهانية (ص٦٥) ـ تاج العروس (٣٤/ ١٠٤) ـ الفرق بين الفرق (ص٦٥) ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/ ١٠٦) ـ التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص٢٣، وص٣٨) ـ الملل والنحل (١/ ١٨٤) ـ التنبيه والرد (ص٣١) ـ التعريفات للجرجاني (ص٢٥٧) ـ الملل والنحل (١/ ٧٢) ـ الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٢/ ٦٠٧) ـ لوامع الأنوار البهية (١/ ٧٨) ـ الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد (ص٢٥٥).

في النار منذ سبعين خريفًا فهو يهوي في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها»[١] .

وروى البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**احتجَّت النار والجنة، فقالت هذه: يدخلني الجبارون والمتكبرون، وقالت هذه: يدخلني الضعفاء والمساكين، فقال الله ﷻ لهذه: أنت عذابي أعذب بك من أشاء، وقال لهذه: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء ولكل واحدة منكما ملؤها**»[٢] . وأخرجه مسلم بمعناه[٣].

وقد تقدم الحديث عن المسائل المتعلقة بالنار عند شرح الفقرة رقم: (٢١).

وأعد الله ﷻ فيها الأغلال والأنكال والسلاسل، وأعد فيها شجرة الزقوم وكل هذا ثابت في النصوص، فلا يأتي من يأتي ويكذب بعذاب النار فهو واقع لا محالة على أهل الكفر والمعاصي لمن شاء الله تعذيبه، فهو عذابٌ حقيقة وتعذيب في النار وليس عند النار.

ومعلوم أن النار دركات، والجنة درجات، والدركات أسفلها أشدها عذابًا، لذلك قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾﴾ [النساء: ١٤٥].

وقول المصنف: «وذلك أن الجهمية ـ منهم هشام الفوطي ـ قال: إنما يعذب الله عند النار، رد على الله وعلى رسوله».

قال الذهبي: «هشام بن عمرو أبو محمد الفوطي[٤]، المعتزلي، الكوفي، مولى بني شيبان، صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال؛ أخذ عنه عبَّاد بن سلمان وغيره.

ونهى عن قول: حسبنا الله ونعم الوكيل، وقال: لا يعذب الله كافرًا بالنار، ولا يحيي أرضًا بمطر، ولا يهدي ولا يضل، ويقول: يعذبون في النار لا بها، ويحيي الأرض عند المطر لا به، وأن معنى: ونعم الوكيل أي المتوكل عليه»[٥].

وقال الملطي في التنبيه والرد: «ومن فضائح الفوطي وبدعه قوله إن الجنة والنار ليستا بمخلوقتين الآن، وإن كل من قال: إنهما مخلوقتان الآن فهو كافر. وهذا القول منه زيادة منه على ضلالة المعتزلة؛ لأن المعتزلة لا يكفرون من قال بوجودهما

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٤٤).   (٢) أخرجه البخاري (٧٤٤٩).
(٣) أخرجه مسلم (٢٨٤٦).
(٤) طبقات المعتزلة (٦١)، الفهرست لابن النديم (٢١٤).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٧). وانظر: الفرق بين الفرق (ص١٤٥و ١٥٩).

وإن كانوا ينكرون وجودهما الآن»(١).

قال عَبْد القَاهر البَغْدادي: «الفضيحة السَّابِعَة من فضائح الفوطي: قَوْله بتكفير من قَالَ إن الْجنَّة وَالنَّار مخلوقتان، وأخلافه من الْمُعْتَزلَة شكوا في وجودهَا الْيَوْم وَلم يَقُولُوا بتكفير من قَالَ: إنهما مخلوقان، والمثبتون لخلقهما يكفرون من أنكرهما ويقسمون بِالله تَعَالَى أن من أنكرهما لَا يدْخل الْجنَّة وَلَا ينجو من النَّار»(٢).

والمعروف عن هشام الفوطي أنه من المتقعِّرين في الكلام، ولعل مقولته هذه هي من هذا الباب، ولذلك أورد الذهبي بعد ذكره لترجمته ما نقله المبرد عن تقعيره للكلام وعلق عليه، فقال:

قَالَ المُبَرِّد: قَالَ رَجُلٌ لِهِشَام الفُوَطِيِّ: كَمْ تَعُدُّ مِنَ السِّنِيْنَ؟

قَالَ: مِنْ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرَ مِنْ أَلفٍ.

قَالَ: لَمْ أُرِدْ هَذَا، كَمْ لَكَ مِنَ السِّنِّ؟

قَالَ: اثْنَانِ وَثَلَاثُوْنَ سِنًّا.

قَالَ: كَمْ لَكَ مِنَ السِّنِيْنَ؟

قَالَ: مَا هِيَ لِي، كُلُّهَا للهِ.

قَالَ: فَمَا سِنُّكَ؟

قَالَ: عَظْمٌ.

قَالَ: فَابْنُ كَمْ أَنْتَ؟

قَالَ: ابْنُ أُمٍّ وَأَبٍ.

قَالَ: فَكَمْ أَتَى عَلَيْكَ؟

قَالَ: لَوْ أَتَى عَلَيَّ شَيْءٌ، لَقَتَلَنِي.

قَالَ: وَيْحَكَ! فَكَيْفَ أَقُوْلُ؟

قَالَ: قُلْ: كَمْ مَضَى مِنْ عُمُرِكَ.

قُلْتُ: هَذَا غَايَةُ مَا عِنْدَ هَؤُلَاءِ المُتَقَعِّرِينَ مِنَ العِلْمِ، عِبَارَاتٌ وَشَقَاشِقُ لَا يَعْبَأُ اللهُ

---

(١) التنبيه والرد (ص٣١).

(٢) الفرق بين الفرق (ص١٤٩)، وانظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص٢٣، وص٣٨).

بِهَا، يُحَرِّفُوْنَ بِهَا الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِه قَدِيْمًا وَحَدِيْثًا، فَنَعُوْذُ باللهِ مِنَ الكَلَامِ وَأَهْلِهِ»(١).

وعبارة المصنف: قال: «**إنما يعذب عند النار**»، وعبارة الذهبي في السير: «يعذبون في النار لا بها».



(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٧).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٨٢﴾ «واعلم أن الصلاة الفريضة خمس، لا يزاد فيهن ولا ينقص، في مواقيتها، وفي السفر ركعتان إلا المغرب، فمن قال: أكثر من خمس، فقد ابتدع، ومن قال: أقل من خمس فقد ابتدع، لا يقبل الله شيئًا منها إلا لوقتها، إلا أن يكون نسيان فإنه معذور، يأتي بها إذا ذكرها، أو يكون مسافرًا فيجمع بين الصلاتين إن شاء».

الشرح

قول المصنف: «واعلم أن الصلاة الفريضة خمس، لا يزاد فيهن ولا ينقص».

وذلك لما ورد في الحديث: عن طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ رضي الله عنه قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلاةِ؟ فَقَالَ: **«الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ إِلا أَنْ تَطَّوَّعَ شَيْئًا»**، ولفظ مسلم: **«خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»**. فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: **«لا، إِلا أَنْ تَطَّوَّعَ»**(١).

وعن أنس بن مالك: أنَّ رجُلًا قال: يا رسولَ اللهِ كم افترَض اللهُ على عبادِه مِن الصَّلاةِ؟ قال: **«خمسَ صلواتٍ»**، قال: هل قبْلَهنَّ أو بعدَهنَّ شيءٌ؟ قال: **«افترَض اللهُ على عبادِه خمسَ صلواتٍ»**، فقال: هل قبْلَهنَّ أو بعدَهنَّ شيءٌ؟ قال: **«افترَض اللهُ على عبادِه خمسَ صلواتٍ»**، قال: فحلَف الرَّجلُ باللهِ لا يزيدُ عليهنَّ ولا ينقُصُ منهنَّ، فقال النَّبيُّ ﷺ: **«إنْ صدَق دخَل الجنَّةَ»**(٢).

وقول المصنف: «في مواقيتها».

أي أن للصلاة أوقاتًا محدودة لا بد أن تؤدى فيها، وذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا ١٠٣﴾ [النساء: ١٠٣].

---

(١) رواه البخاري (١٨٩١) ومسلم (١١).

(٢) صحيح ابن حبان (١٤٤٧) وأرده من ثلاث طرق، كلها صحاح، وقال الأرناؤوط في تخريج صحيح ابن حبان إسناده صحيح على شرط مسلم.

ومعنى: ﴿مَّوۡقُوتٗا﴾ أي: منجمًا في أوقات محدودة.

ومن السنة عن عبد الله بن عمرو: أن رسول الله ﷺ قال: «**وقت الظهر إذا زالت الشمس، وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل الأوسط، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر وما لم تطلع الشمس، فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة، فإنها تطلع بين قرني شيطان**»(١).

وقول المصنف: «وفي السفر ركعتان إلا المغرب».

لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَقۡصُرُواْ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْۚ إِنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ كَانُواْ لَكُمۡ عَدُوّٗا مُّبِينٗا ١٠١﴾ [النساء: ١٠١].

ومن السنَّة: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ»(٢).

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «صَحِبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَكَانَ لَا يَزِيدُ فِي السَّفَرِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ، وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ كَذَلِكَ، رضي الله عنهم»(٣)؛ يعني: في أول خلافة عثمان، وإلا فعثمان رضي الله عنه كان يتم في آخر خلافته.

ولما بلغ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه صلَّى بمنى أربع ركعات قال: «إنا لله وإنا إليه راجعون، صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ»(٤).

وقصر الصلاة يكون في الصلاة الرباعية فقط، وهي كل من صلاة الظهر والعصر والعشاء، وأما صلاة المغرب وصلاة الفجر فلا تقصر، ويُعدّ قصرُ الصّلاةِ للمُسافرِ من السُّننِ المُؤكّدةِ عن الرّسول ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ كما يرى ذلك الحنفيّةُ والمالكيّةُ، أما الشافعيّةُ والحنابلةُ فيَرون جوازَ إتمامِ الصّلاةِ، وكان الرّسول ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ يقصرُ في الصّلاة في جميع أسفاره ولم يثبت عنه ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ أنّه أتمّ الصّلاة في السّفر(٥).

---

(١) رواه مسلم (٦١٢).
(٢) رواه البخاري (١٠٨١) ومسلم (٦٩٣).
(٣) رواه البخاري (١١٠٢) ومسلم (٦٨٩).
(٤) رواه البخاري (١٠٨٤) ومسلم (٦٩٥).
(٥) الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري (الطبعة الثانية)، بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية، (١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨)، بتصرّف.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويكره إتمام الصلاة في السفر، قال أحمد: لا يعجبني، ونقل عن أحمد إذا صلى أربعًا أنه توقف في الإجزاء، ولم يثبت أن أحدًا من الصحابة كان يتم على عهد النبي ﷺ في السفر، وحديث عائشة في مخالفة ذلك لا تقوم به الحجة»(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان ﷺ يقصر الرباعية، فيصليها ركعتين من حين يخرج مسافرًا إلى أن يرجع إلى المدينة، ولم يثبت عنه أنه أتم الرباعية في سفره البتة.

وأما حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ويتم، ويفطر ويصوم(٢)، فلا يصح، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: هو كذب على رسول الله ﷺ».

وقد رُوي: كان يقصر وتُتم، وتفطر ويصوم.

قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل، ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه، فتصلي خلاف صلاتهم»(٣).

بل ذهب بعض الأئمة كالإمام أبي حنيفة وابن حزم رحمهما الله إلى أن قصر الصلاة للمسافر واجب، ولا يجوز له إتمامها.

والراجح هو قول جمهور العلماء، أن القصر سنة مستحبة وليس واجبًا، ويدل لذلك أن عثمان وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قد أتمَّا الصلاة في السفر، ولو كان القصر واجبًا لما أتمَّا، وقد تابع الصحابة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على إتمام الصلاة بمنى، ولو كان الإتمام حرامًا، لم يتابعوه في ذلك.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لو كان فرض المسافر ركعتين لما أتم عثمان ولا عائشة ولا ابن مسعود، ولم يجز أن يتمها مسافر مع مقيم»(٤).

وقول المصنف: **«فمن قال: أكثر من خمس، فقد ابتدع، ومن قال: أقل من خمس فقد ابتدع»**.

يعني: أن الصلوات المفروضة هي خمس صلوات في اليوم والليلة، وفي هذا رد على من قال بأن الوتر واجب، وكما ورد أنَّ رجُلًا مِن بَني كِنانةَ يُدْعى المُخْدِجِيَّ، سَمِع رجُلًا بالشامِ يُدْعى أبا محمَّدٍ يقولُ: إنَّ الوِترَ واجبٌ، قال المُخْدِجيُّ: فرُحتُ

---

(١) الاختيارات (ص٣٢).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٩) ـ ومن طريقه البيهقي (٣/ ١٤١) ـ من طريق سعيد بن محمد بن ثواب، عن أبي عاصم، عن عمرو بن سعيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، به.

(٣) زاد المعاد (١/ ٤٦٤). (٤) الأم (١/ ١٥٩).

إلى عُبادةَ بنِ الصامتِ فأخبرتُه، فقال عُبادةُ: كذَب أبو محمَّدٍ؛ سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**خَمسُ صلواتٍ كتَبهُنَّ اللهُ على العِبادِ، فمَن جاء بهنَّ لم يُضيِّعْ منهنَّ شيئًا استخفافًا بحقِّهنَّ، كان له عندَ اللهِ عهدٌ أنْ يُدخِلَه الجنَّةَ، ومَن لم يأتِ بهنَّ، فليس له عندَ اللهِ عهدٌ؛ إنْ شاء عذَّبه، وإنْ شاء أدخَلَه الجنَّةَ**»(١).

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ: «الوتر غير واجب، وبهذا قال مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: هو واجب».

ثم قال: «قال أحمد: من ترك الوتر عمدًا فهو رجل سوء، ولا ينبغي أن تقبل له شهادة، وأراد المبالغة في تأكيده لما قد ورد فيه من الأحاديث في الأمر به، والحث عليه»(٢).

وقول المصنف: «**لا يقبل الله شيئًا منها إلا لوقتها، إلا أن يكون نسيان فإنه معذور، يأتي بها إذا ذكرها، أو يكون مسافرًا فيجمع بين الصلاتين إن شاء**».

تأخير الصلاة عن وقتها على نوعين:

النوع الأول: تأخيرها لعذر شرعي.

النوع الثاني: تأخيرها لغير عذر شرعي.

أما **النوع الأول**: وهو تأخيرها عن وقتها لعذر شرعي فالفقهاء متَّفقون على أنَّ من أخَّر الصّلاة فخرج وقتها لعذرٍ لا إثم عليه، وذلك مثل: النِّسيان لقول النَّبيّ عليه الصَّلاة والسَّلام: «**رُفِعَ عن أُمَّتِي الخطَأ، والنِّسيان، وما اسْتُكرِهُوا عليْه**»(٣)، أو النَّوم؛ لِما رُوِي أنَّ بعض الصّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم: (ذكروا تفريطَهم في النَّوم، فناموا حتّى طلعتِ الشّمسُ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**ليس في النّوم تفريطٌ، إنَّما التَفريطُ في اليقظةِ، فإذا نسيَ أحدُكم صلاةً أو نام عنها فليُصلِّها إذا ذكَرها، ولوقتِها من الغدِ**»)(٤)، فلا خِلاف على أنَّ تأخير الصّلاة عن وقتها لعُذرَي النِّسيان أو النَّوم لا إثم فيه(٥).

وقد اختُلِف في تأخير الصّلاة عن وقتها للسّفر والمطر؛ أي تأخير الظُّهر لتُصلّى

(١) سنن أبي داود (١٤٢٠)، وقال الأرناؤوط في تخريج سنن أبي داود: «صحيح».
(٢) انتهى بتصرف من «المغني» (١/ ٨٢٧).
(٣) انظر: المحلى لابن حزم (٥/ ١٩٣). صحيح.
(٤) رواه الترمذي: انظر: صحيح الترمذي (١٧٧)، وقال الألباني: صحيح؛ ورواه ابن ماجه، انظر: صحيح ابن ماجه، عن أبي قتادة (٥٧٨)، وقال الألباني: صحيح.
(٥) المصدر: الموسوعة الفقهية الكويتية (الطبعة الثانية)، الكويت: دار السلاسل (٧/ ١٨٦ - ١٨٧)، بتصرّف.

مع العصر، وتأخير المغرب لتُصلّى مع العشاء جمع تأخير في حال السَّفر والمطر، فهذان عُذران يُجيزان تأخير الصّلاة عن وقتها عند جمهور الفُقهاء.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «كان في السفر إذا زاغت الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب، فإذا لم تزغ له في منزله، سار حتّى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر، وإذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء، وإذا لم تحن في منزله ركب حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينهما»(١).

قال الشوكاني بعد نقله الرواية عن مسند أحمد: ورواه الشافعي في مسنده بنحوه وقال فيه: وإذا سار قبل أن تزول الشمس أخّر الظهر حتّى يجمع بينها وبين العصر في وقت العصر(٢).

• مسألة: تأخير الصّلاة إلى آخر وقتها:

تأخير الصَّلاة إلى آخر وقتها هو ألّا تُصلّى الصَّلاة في أوّل وقتها بل في آخره، قبل انقضاء وقت الصَّلاة بزمنٍ يسيرٍ، وتأخير الصَّلاة إلى آخر وقتها إن كان لعُذرٍ ـ مثل الأعذار التي سبق الحديث عنها ـ فلا حرَج ولا إثم في تأخيرها، أمّا إن كان تأخيرها إلى آخر الوقت دون عُذرٍ فهو خِلاف الأولى؛ إذ إنَّ الأصل والأكمل والأفضل أداء الصّلاة على وقتها(٣)؛ لِما للمُسارعة في الخيرات وأداء العبادة من

(١) مسند أحمد بن حنبل: (٥/ ٢٤١)؛ سنن أبي داود: (٢/ ١٨)، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، الحديث (١٢٢٠).
(٢) نيل الأوطار (٣/ ٢١٣).
(٣) الصلاة على وقتها في الحضر هو قول أهل السنة، وخالف في ذلك كل من:
الشيعة الاثنا عشرية؛ فقد اتّفقت الإمامية على أنّه يجوز الجمع بين الصلاتين في الحضر اختيارًا وإن كان التفريق أفضل.
يقول الطوسي: يجوز الجمع بين الصلاتين، بين الظهر والعصر وبين المغرب وعشاء الآخرة، في السفر والحضر وعلى كلّ حال، ولا فرق بين أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما أو وقت الثانية؛ لأنّ الوقت مشترك بعد الزوال وبعد المغرب على ما بيّناه. الخلاف (١/ ٥٨٨)، المسألة (٣٥١).
فقالت الإمامية: إنّه إذا زالت الشمس دخل الوقتان ـ أي: وقت الظهر والعصر ـ إلّا أنّ صلاة الظهر يُؤتى بها قبل العصر، وعلى ذلك، فالوقت بين الظهر والغروب وقت مشترك بين الصلاتين، غير أنّه يختص مقدار أربع ركعات من الزوال بالظهر ومقدار أربع ركعات من الآخر للعصر وما بينهما وقت مشترك، فلو صلّى الظهر والعصر في أي جزء من بين الزوال =

فضلٍ عند الله تعالى، كما جاء في قوله سبحانه: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران ١٣٣]، ولِما كان عليه النَّبيّ - عليه الصَّلاة والسَّلام - وصحابته رضي الله عنهم - من حرصٍ على أداء الصَّلاة على وقتها[1].

وأما **النوع الثاني**: وهو تأخيرها عن وقتها لغير عذر شرعي.

وقال شيخ الإسلام ابن تيميَّة: «تاركُ الصلاة عمدًا لا يشرع له قضاؤها، ولا تصحُّ منه؛ بل يكثر من التطوُّع، وكذا الصوم، وهو قول طائفة من السَّلف؛ كأبي

= والغروب فقد أتى بهما في وقتهما، وذلك لأنّ الوقت مشترك بينهما، غير أنّه يختص بالظهر مقدار أربع ركعات من أوّل الوقت ولا يصحّ فيه العصر، ويختص بالعصر بمقدار أربع ركعات من آخر الوقت ولا يصحّ إتيان الظهر فيه.

هذا هو واقع المذهب، ولأجل ذلك فالجامع بين الصلاتين في غير الوقت المختص به آت بالفريضة في وقتها فصلاته أداء لا قضاءً. ومع ذلك فلكلّ من الصلاتين - وراء وقت الإجزاء - وقت فضيلة.

فوقت فضيلة الظهر من الزوال إلى بلوغ ظل الشاخص الحادث بعد الانعدام أو بعد الانتهاء مثله، ووقت فضيلة العصر من المِثل إلى المِثلين عند المشهور.

وبذلك يعلم وقت المغرب والعشاء، فإذا غربت الشمس دخل الوقتان إلى نصف الليل، ويختص المغرب بأوّله بمقدار أدائه والعشاء بآخره كذلك وما بينهما وقت مشترك، ومع ذلك إنّ لكلّ من الصلاتين وقت فضيلة، فوقت فضيلة صلاة المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق وهي الحمرة المغربية، ووقت فضيلة العشاء من ذهاب الشفق إلى ثلث الليل. انظر: العروة الوثقى (١٧١)، فصل في أوقات اليومية.

ما ذكر عن الظاهرية وبعض الفقهاء من جواز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في الحضر من غير عذر من سفر أو مطر أو مرض.

قال ابن رشد: وأمّا الجمع في الحضر لغير عذر فإن مالكًا وأكثر الفقهاء لا يجيزونه، وأجاز ذلك جماعة من أهل الظاهر، وأشهب من أصحاب مالك.

وسبب اختلافهم، اختلافهم في مفهوم حديث ابن عباس، فمنهم من تأوّله على أنّه كان من سفر.

ومنهم من أخذ بعمومه مطلقًا، وقد خرّج مسلم زيادة في حديثه وهو قوله: من غير خوف ولا سفر ولا مطر، وبهذا تمسّك أهل الظاهر. بداية المجتهد (٢/ ٣٧٤)، الطبعة المحققة.

قال النووي: فرع في مذاهبهم من الجمع بلا خوف ولا سفر، ولا مطر ولا مرض، مذهبنا (الشافعي) ومذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد والجمهور أنّه لا يجوز، وحكى ابن المنذر عن طائفة جوازه بلا سبب، قال: وجوّزه ابن سيرين لحاجة أو ما لم يتّخذه عادة. المجموع (٤/ ٢٦٤).

(١) حكم تأخير الصلاة إلى آخر وقتها لخالد عبد المنعم الرفاعي.

عبد الرحمٰن صاحب الشافعي، وداود وأتباعه، وليس في الأدلة ما يُخالف هذا بل يوافقه»[(١)].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مقرِّرًا لهذه المسألة: «ما وقته أوسع من فعله كالصلاة فِعْلُه في وَقْته شرطٌ في كَوْنه عبادة مأمورًا بها، فإنَّه إنَّما أمر به على هذه الصِّفة، فلا تكون عبادة على غيرها... فما أَمَر الله به في الوقت، فتَرْكُه المأمورَ حتَّى فات وقته لم يُمكن فعله بعدَ الوقت شرعًا؛ ولهذا لا يُمكن فعل الجُمُعة بعد خروج وَقْتها، ولا الوقوف بعرفة بعد وقته... ولا مشروع إلَّا ما شرعه الله ورسوله، وهو سبحانه ما شرع فِعْلَ الصلاة والصِّيام والحج إلَّا في أوقات مُختصة به، فإذا فاتت تلك الأوقات لم تكن مشروعة، ولم يشرع الله سبحانه فعل الجمعة يوم السبت، ولا الوقوف بعرفة في اليوم العاشر، ولا الحج في غير أشهره.

ومن أخَّر صلاة النهار، فصلَّاها بالليل أو صلاة الليل، فصلَّاها بالنَّهار، فهذا الذي فعله غير الذي أمر به وغير ما شرعه الله ورسوله، فلا يكون صحيحًا ولا مقبولًا...

والله سبحانه قد جعل لكلِّ صلاة وقتًا محدودَ الأول والآخر، ولم يأذن في فعلها قبل دخول وقتها، ولا بعد خُرُوج وقتها، والمفعول قبل الوقت وبعده أمرٌ غير المشروع، فلو كان الوقت ليس شرطًا في صِحَّتها، لكان لا فرق في الصِّحة بين فعلها قبل الوقت وبعده؛ لأنَّ كلتا الصَّلاتين صلَّاها في غير وقتها، فكيف قبلت من هذا المفرِّط بالتفويت، ولم تقبل من المفرط بالتعجيل؟!

وقد أمر الله سبحانه المسلمين حال مواجهة عدوِّهم أن يصلوا صلاةَ الخوف، فيقصروا من أركانها، ويفعلوا فيها الأفعالَ الكثيرة، ويستدبروا فيها القبلة، ويسلمون قبل الإمام؛ بل يصلُّون رجالًا وركبانًا، حتَّى لو لم يُمكنهم إلا الإيماء، أَتَوا بها على دوابِّهم إلى غير القبلة في وقتها، ولو قبلت منهم في غير وقتها وصحَّت، لجاز لهم تأخيرها إلى وقت الأمن وإمكان الإتيان بها، وهذا يدل على أنَّها بعد خروج وقتها لا تكون جائزة ولا مقبولة منهم مع العُذر الذي أصابهم في سبيله وجهاد أعدائه، فكيف تقبل من صحيح مقيم لا عذر له الْبَتَّة وهو يسمع داعيَ الله جهرة، فيدعها حتى يخرج وقتها، ثم يصلِّيها في غير الوقت؟! وكذلك لم يفسح في تأخيرها عن وقتها للمريض؛ بل أمره أنْ يصلي على جنبه بغير قيام ولا ركوع ولا سجود إذا عَجَز عن

---

(١) الاختيارات (ص٣٤).

ذلك، ولو كانت تقبل منه وتصح في غير وقتها، لجاز تأخيرها إلى زمن الصِّحَّة.

فأخبرونا: أيُّ كتابٍ أو سنة أو أَثَرٍ عن صاحبٍ نطق بأنَّ من أخَّر الصلاة وفوَّتَها عن وقتها الذي أمر الله بإيقاعها فيه عمدًا يقبلها الله منه بعد خروج وقتها، وتصح منه، وتبرأ ذمته منها، ويثاب عليها ثواب من أدَّى فريضته؟! هذا والله ما لا سبيلَ لكم إليه البتة، حتَّى تقوم الساعة، ونحن نُوجِد لكم عن أصحاب رسول الله مثل ما قلناه وخلاف قولكم.

رضي الله عنهم وغيره»[(١)].

وقال ابن حزم: «من تعمَّد ترك الصَّلاة حتى خرج وقتها، فهذا لا يقدر على قضائها أبدًا، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوُّع؛ ليثقل ميزانه يوم القيامة، ولْيَتُب وليستغفر الله عَزَّ وَجَلَّ»[(٢)].

وقال ابن رجب: «المعذور إنَّما أمره بالقضاء؛ لأنَّه جعل قضاءه كفَّارة له، والعامد ليس القضاء كفَّارة له؛ فإنه عاصٍ تلزمه التوبة من ذنبه بالاتِّفاق... والعامد لم يأتِ نصٌّ بأن القضاء كفَّارة له؛ بل ولا يدل عليه النظر؛ لأنَّه عاصٍ آثم يَحتاج إلى توبة، كقاتل العمد، وحالف اليمين الغموس... وقد نصَّ الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله: على أن المصلي لغير الوقت كالتارك للصلاة في استتابته وقتله، فكيف يؤمر بفعل صلاة حكمها حكم ترك الصلاة؟... ولا يُعرف عن أحد من الصَّحابة في وجوب القضاء على العامد شيء؛ بل ولم أجد صريحًا عن التابعين ـ أيضًا ـ فيه شيئًا، إلا عن النخعي، وقد وردت آثارٌ كثيرة عن السَّلف في تارك الصلاة عمدًا أنه لا تقبل منه صلاة، كما رُوي عن الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[(٣)].



---

(١) كتاب الصَّلاة وحكم تاركها (ص٧٣ ـ ٨٠).

(٢) المحلى (٢/ ٢٣٥).

(٣) فتح الباري (٥/ ١٣٣ ـ ١٣٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٨٣ «والزكاة من الذهب والفضة والتمر والحبوب والدواب، على ما قال رسول الله ﷺ، فإن قَسَمها فجائز، وإن أعطاها الإمام فجائز».

الشرح

قول المصنف: «والزكاة».

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام.

ومن الأدلة عليها:

من القرآن:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ۝٦٠﴾ [التوبة: ٦٠].

وقال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١٠٣﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقال تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ۝٢٥﴾ [المعارج: ٢٤ ـ ٢٥].

ومن السنّة:

وقد ثَبت فِي «الصَّحِيح» أَنَّ جِبْرِيل لما جَاءَ إِلَى النَّبِي ﷺ فِي صُورَة أَعْرَابِي وسَأَلَه عَن الإِسْلَام قَالَ: «**الإِسْلَامُ: أَن تشهد أَن لَا إِلَه إِلَّا الله وأَن مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وتقيمَ الصَّلَاةَ، وتؤتي الزَّكَاة، وتصوم رَمَضَانَ، وتحجَّ البَيْتَ إِن اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا**»(١).

حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ قال: «**فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثريًا العشر، وفيما سُقِيَ بالنَّضح نصف العشر**»(٢).

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**ليس فيما دون خمسة أوسق**

---

(١) صحيح مسلم (٨).

(٢) رواه البخاري (١٤٨٣).

صدقة»[١].

- **تعريف الزكاة:**

عرّف العلماء الزكاة بأنها حصّة مُقدّرة من المال فرضها الله ﷻ للمُستحقّين الذين سمَّاهم في كتابه العزيز، أو هي القدر الواجب إخراجه لمستحقيه في المال الذي بلغ نصابًا مُعيّنًا بشروط مخصوصة، وقيل هي: مقدار مخصوص في مال مخصوص لطائفة مخصوصة، ويطلق لفظ الزكاة على نفس الحصة المخرجة من المال المزكى[٢].

والزكاة الشرعيّة قد تُسمّى في لغة القرآن الكريم وسنَّة رسوله المصطفى ﷺ (صدقة) كما قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [التوبة: ١٠٣].

وفي الحديث الصحيح الذي يرويه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: «**إنك تأتي قومًا أهل كتابٍ فادعُهم إلى شهادةِ أن لا إله إلا اللهُ وأني رسولُ اللهِ، فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهم أنَّ اللهَ افترض عليهم خمسَ صلواتٍ في كلِّ يوم وليلةٍ، فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهم أنَّ اللهَ افترض عليهم صدقةً في أموالهم تُؤْخذُ من أغنيائِهم وتردُّ على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائمَ أموالِهم، واتَّقِ دعوةَ المظلومِ فإنها ليس بينها وبين اللهِ حجابٌ**»[٣].

وقول المصنف: «من الذهب والفضة والتمر والحبوب والدواب».

ذكر المصنف بعض الأصناف التي تجب فيها الزكاة، ومعلوم أن الزكاة واجبة فيما أوجب الله ﷻ الزكاة فيه، وهناك أربعة أنواع تجب فيها الزكاة، وهي:

١ ـ النقدان وما يقوم مقامها من الذهب من الأوراق النقدية.

٢ ـ بهيمة الأنعام السائمة.

٣ ـ الخارج من الأرض.

٤ ـ عروض التجارة.

وكلها لا بد فيها من بلوغ النصاب ومن بلوغ الحول إلا الخارج من الأرض فإنه تجب فيه الزكاة عند حصاده وأخذه.

---

(١) رواه البخاري (١٤٠٥)، ومسلم (٩٧٩).

(٢) رسالة في الفقه الميسر للشيخ صالح بن غانم السدلان (الطبعة الأولى)، المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، (ص٥٩)، بتصرّف.

(٣) رواه أبو داود (١٥٨٤).

وفي الأصناف التي تجب فيها الزكاة اختلاف بين العلماء:

قال ابن قدامة: «وأما ما اتفقوا عليه:

فصنفان من المعدن: الذهب والفضة اللتين ليستا بحلي.

وثلاثة أصناف من الحيوان: الإبل والبقر والغنم.

وصنفان من الحبوب: الحنطة والشعير.

وصنفان من الثمر: التمر والزبيب، وفي الزيت خلاف شاذ»[١].

وليس المقام هنا شرح ما يتعلق بالزكاة، فذلك مظانه في كتب الفقه فليرجع إليها.

وقول المصنف: **«فإن قسمها فجائز، وإن أعطاها الإمام فجائز»**.

قرر أهل السنة دفع الزكاة إلى الإمام الشرعي، إن كان يصرفها في مصارفها الشرعية[٢].

وقد سئل ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبو سعيد الخدري - رضي الله عنهم - عن الزكاة أينفذها على ما أمر الله تعالى، أو يدفعها إلى الولاة؟ قال: بل يدفعها إلى الولاة[٣].

وقال محمد بن سيرين: «كانت الزكاة من الفاجر وغيره تدفع إلى رسول الله وإلى من استعمل، وإلى أبي بكر وإلى من استعمل، وإلى عمر وإلى من استعمل، وإلى عثمان وإلى من استعمله، فلما كان معاوية ومن بعده اختلف الناس، فمنهم من دفعها، ومنهم من تصدق بها»[٤].

قال الإمام مالك: «إذا كان الإمام عدلًا لم ينبغ للناس أن يتولوا تفرقة زكاتهم، ووجب عليهم دفعها إلى الإمام»[٥].

وقال الإمام أحمد: «ودفع الصدقات إليهم جائزة ونافذة، من دفعها إليهم أجزأت عنه برًا أو فاجرًا»[٦].

---

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ١١).

(٢) استدلوا بحديث معاذ لما أرسله إلى اليمن وفيه: **«فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم»**. أخرجه البخاري ومسلم. فدل على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها. انظر: فتح الباري (٣/ ٣٤٠).

(٣) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص٢٨٦).

(٤) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص٢٨٦).

(٥) أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص٢٨٧).

(٦) أخرجه اللالكائي (١/ ١٦٠).

وقال أبو زرعة الرازي في اعتقاده: «ودفع الصدقات من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين»[(١)].

كما قرر ذلك علي بن المديني[(٢)]، وأبو حاتم[(٣)]، وابن بطة[(٤)]، وابن الحنبلي[(٥)]، وغيرهم.

وخالف الخوارج ذلك، فزعموا عدم إجزاء الزكاة التي تدفع إلى الأمراء بدعوى أن الأمراء لا يضعونها في مواضعها، وطالبوا بأداء الزكاة إليهم[(٦)].

كما خالف في ذلك الروافض، حيث أشار ابن الحنبلي إلى ذلك بقوله: «وإخراج الصدقات واجبة في جميع ما يقع عليه الزكاة، وينبغي أن يسلمها إلى الإمام، أو يفرقها على المستحقين، وإن بعض الرافضة لا يرون ذلك، وليس من شرائطهم»[(٧)].

وما تقدم ذكره هو في تقرير المسألة من جانبها العقدي، حيث قرر علماء السنة مشروعية صرف الزكاة بإعطائها لولي الأمر، أو أن يصرفها الإنسان بنفسه.

وأما تقرير المسألة في جانبها الفقهي فقد ورد في إعطاء الزكاة للإمام أدلة، ومن ذلك ما جاء في الحديث: عن أبي هريرة قال: «بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة»[(٨)].

وفي الحديث الصحيح الذي يرويه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: «**إنك تأتي قومًا أهل كتابٍ فادعُهم إلى شهادةِ أن لا إله إلا اللهُ وأني رسولُ اللهِ، فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهم أنَّ اللهَ افترض عليهم خمسَ صلواتٍ في كلِّ يوم وليلةٍ، فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهم أنَّ اللهَ افترض عليهم صدقةً في أموالهم تُؤْخذُ من أغنيائِهم وتردُّ على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائمَ أموالِهم واتَّقِ دعوةَ المظلومِ فإنها ليس بينها وبين اللهِ حجابٌ**»[(٩)].

وفيهما دلالة على مشروعية بعث ولي الأمر العمال لأخذ الصدقة وجبايتها من

---

(١) أخرجه اللالكائي (١/ ١٧٨).
(٢) انظر: أصول السنة للالكائي (١/ ١٦٨).
(٣) انظر: أصول السنة للالكائي (١/ ١٨٠).
(٤) انظر: شرح السنة (ص٢٧٨).
(٥) انظر: الواضحة لابن الحنبلي (ص١٠٧١).
(٦) انظر: مناظرة وهب بن منبه لبعض المتأثرين برأي الخوارج في سير أعلام النبلاء (٤/ ٤٥٤ - ٤٥٥). المصدر: مسائل الفروع الواردة في مصنفات العقيدة» (ص٣٦).
(٧) الواضحة (ص١٠٧١).
(٨) صحيح مسلم (٩٨٣).
(٩) صحيح البخاري (٧٣٧٢)، وصحيح مسلم (١٩).

الناس، وإذا بعث ولي الأمر السُّعاة لأخذ الزكاة يتم دفعها إليهم، وبذلك برأت ذمة الإنسان بدفعها للسُّعاة الذين يبعثهم ولي الأمر.

ولو كان بإمكانه دفعها إلى الإمام وتفريقها بنفسه فقد اختلف الفقهاء في ذلك:

فذهب مالك وأبو حنيفة وأبو عبيد، وهو القديم من قولي الشافعي، إلى التفريق بين الأموال الظاهرة، وهي الزروع، والمواشي، والمعادن، ونحوها، وبين الأموال الباطنة وهي الذهب والفضة والتجارات.

فأما الظاهرة فيجب دفعها إلى الإمام؛ لأن أبا بكر طالبهم بالزكاة وقاتلهم عليها، ووافقه الصحابة على هذا، فليس للمزكي إخراجها بنفسه، حتى لقد صرح الشافعية بأنه لو أخرجها كذلك لم تجزئه، ولأن ما للإمام قبضه بحكم الولاية لا يجوز دفعه إلى المولى عليه، كولي اليتيم.

وأما زكاة الأموال الباطنة:

فقال الحنفية: للإمام طلبها، وحقه ثابت في أخذ الزكاة من كل مال تجب فيه الزكاة، للآية. وما فعله عثمان رضي الله عنه أنه فوض إلى الملاك زكاة المال الباطن، فهم نوابه في ذلك، وهذا لا يسقط طلب الإمام أصلًا، ولهذا لو علم أن أهل بلدة لا يؤدون زكاتهم طالبهم بها. فأما إذا لم يطلبها لم يجب الدفع إليه[(١)].

وقال المالكية والشافعية: زكاة الأموال الباطنة مفوَّضة لأربابها، فلِربِّ المال أن يوصلها إلى الفقراء وسائر المستحقين بنفسه[(٢)].

وذهب الحنابلة، وهو الجديد المعتمد من قولَي الشافعي: إلى أن الدفع إلى الإمام غير واجب في الأموال الظاهرة والباطنة على السواء، فيجوز للمالك صرفها إلى المستحقين مباشرة، قياسًا للظاهرة على الباطنة، ولأن في ذلك إيصال الحق إلى مستحقه الجائز تصرفه، فيجزئه، كما لو دفع الدَّين إلى غريمه مباشرة، وأخذ الإمام لها إنما هو بحكم النيابة عن مستحقها، فإذا دفعها إليهم جاز؛ لأنهم أهل رشد.

ثم قال الشافعية في الأظهر: الصرف إلى الإمام أفضل من تفريقها بنفسه؛ لأنه أعرف بالمستحقين، وأقدر على التفريق بينهم، وبه يبرأ ظاهرًا وباطنًا[(٣)].

ثم قال الحنابلة: تفرقتها بنفسه، أولى وأفضل من دفعها إلى الإمام؛ لأنه إيصال

---

(١) المغني (٢/ ٦٤١ ـ ٦٤٣)، فتح القدير والعناية: (١/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨)، والدسوقي (١/ ٥٠٣).
(٢) الدسوقي: (١/ ٤٣٢)، الأحكام السلطانية للماوردي (ص١١٣).
(٣) المغني: (٢/ ٦٤٤)، وشرح المنهاج (٢/ ٤٢)، وتحفة المحتاج (٣/ ٣٤٤).

للحق إلى مستحقه، فيسلم عن خطر الخيانة من الإمام أو عماله؛ ولأن فيه مباشرة تفريج كربة من يستحقها، وفيه توفير لأجر العمالة، مع تمكنه من إعطاء محاويج أقربائه، وذوي رحمه، وصلتهم بها، إلا أنه إن لم يثق بأمانة نفسه فالأفضل له دفعها إلى الساعي، لئلا يمنعه الشح من إخراجها.

أما لو طلب الإمام العادل الزكاة فإنه يجب الدفع إليه اتفاقًا، وسواء كان المال ظاهرًا أو باطنًا، والخلاف في استحقاقه جمع زكاة المال الباطن لا يبيح معصيته في ذلك إن طلبه، لأن الموضع موضع اجتهاد، وأمر الإمام يرفع الخلاف كحكم القاضي، كما هو معلوم من قواعد الشريعة. وصرح المالكية بأن الإمام العدل إن طلبها فادعى المالك إخراجها لم يصدق[١]»[٢].

وأما دفع الزكاة إلى الأئمة الجائرين، وإلى البغاة، فإن أخذ الإمام الجائر الزكاة قهرًا أجزأت عن صاحبها. وكذا إن أكره الإمام المزكي فخاف الضرر إن لم يدفعها إليه.

واختلف الفقهاء فيمن كان قادرًا على الامتناع عن دفعها إلى الإمام الجائر، أو على إخفاء ماله، أو إنكار وجوبها عليه، أو نحو ذلك:

فذهب الجمهور من الحنفية والمالكية إلى عدم جواز دفعها إلى الإمام حينئذ، وأنها لا تجزئ عن دافعها على التفصيل التالي: فقال الحنفية: إذا أخذ الخوارج والسلاطين الجائرون زكاة الأموال الظاهرة كزكاة السوائم والزروع وما يأخذه العاشر، فإن صرفوه في مصارفه المشروعة فلا إعادة على المزكي، وإلا فعلى المزكي فيما بينه وبين الله تعالى إعادة إخراجها.

وفي حالة كون الآخذ لها البغاة ليس للإمام أن يطالب أصحاب الأموال بها؛ لأنه لم يحمهم من البغاة، والجباية بالحماية، ويفتى البغاة بأن يعيدوا ما أخذوه من الزكاة.

وأما الأموال الباطنة فلا يصح دفعها إلى السلطان الجائر[٣].

وقال المالكية: إن دفعها إلى السلطان الجائر اختيارًا، فدفعها السلطان لمستحقها أجزأت عنه، وإلا لم تجزئه. فإن طلبها الجائر فعلى ربها جحدها والهرب بها

---

(١) الدسوقي (١/ ٥٠٣).

(٢) المصدر: الموسوعة الكويتية (٢٤/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩).

(٣) فتح القدير (١/ ٥١٢)، وحاشية ابن عابدين: (٢/ ٢٤)، والفتاوى الهندية (١/ ١٩٠).

ما أمكن، فإن أكرهه جاز. وهذا إن كان جائرًا في أخذها أو صرفها، وسواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة. أما إن كان عادلًا فيها وجائرًا في غيرها، فيجوز الدفع إليه مع الكراهة(١).

أما الشافعية فذهبوا إلى أنه إن طلب الإمام الجائر زكاة المال الباطن، فصرفها إليه أفضل، وكذا زكاة المال الظاهر سواء لم يطلبها أو طلبها، وفي التحفة إن طلبها وجب الدفع إليه(٢).

وذهب الحنابلة إلى أن دفع الزكاة إلى الإمام الجائر والبغاة والخوارج إذا غلبوا على البلد جائز سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة. ويبرأ المزكي بدفعها إليهم، سواء صرفها الإمام في مصارفها أو لا. واحتجوا بما ورد في ذلك عن بعض الصحابة، منهم سعد بن أبي وقاص وجابر وأبي هريرة وابن عمر وغيرهم(٣)(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإن كان الإمام ظالمًا لا يصرفه في مصارفه الشرعية، فينبغي لصاحبه ألا يدفع الزكاة إليه؛ بل يصرفها هو إلى مستحقها»(٥).



---

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي: (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٤).
(٢) القليوبي: (٢/ ٤٢ ـ ٤٣)، وتحفة المحتاج (٣/ ٣٤٤)، ومغني المحتاج (١/ ٤١٤).
(٣) شرح منتهى الإرادات (١/ ٤١٩)، والمغني (٢/ ٦٤٤).
(٤) المصدر: الموسوعة الكويتية (٢٤/ ٣٧٠).
(٥) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٨١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٨٤﴾ **«واعلم أن أول الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله».**

الشرح

فأول ما يدخل به المرء إلى الإسلام هو النطق بالشهادتين فيُطالب بأن ينطق بالشهادتين فينطقها ويُفهَّم بمعناها ثم يُشرح له بقية فرائض الإسلام؛

وقد دَلت السنة النبوية، وإجماع أهلها، على أن من قال كلمة الشهادة فقد دخل في الإسلام، واستدلوا بأدلة كثيرة، منها:

١ ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «**قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول اللهِ، فَإِذَا فَعَلوا ذَلِكَ فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله**»[1].

٢ ـ حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله**»[2].

٣ ـ وفي الحديث الصحيح الذي يرويه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: «**إنك تأتي قومًا أهل كتابٍ فادعُهم إلى شهادةِ أن لا إله إلا اللهُ وأني رسولُ اللهِ، فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهم أنَّ الله افترض عليهم خمسَ صلواتٍ في كلِّ يومٍ وليلةٍ، فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهم**

(١) رواه مسلم في «صحيحه»، كتاب الفضائل، باب: من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٤/ ١٨٥٠) برقم (٢٤٠)؛ والنسائي في «السنن الكبرى»: كتاب السير، باب بما يأمره الإمام إذا دفعها إليه (٨/ ١٧) برقم (٨٥٩٤).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه»، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٩/ ٣٩) برقم (٧٢٨٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥١) برقم (٢٠).

أنَّ اللهَ افترض عليهم صدقةً في أموالهم تُؤخذُ من أغنيائِهم وتردُّ على فقرائِهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائمَ أموالِهم، واتَّقِ دعوةَ المظلومِ فإنها ليس بينها وبين اللهِ حجابٌ»(١).

٤ ـ لَمَّا حَضرَتْ أَبَا طَالِبٍ الوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ، وَعَبْدَ اللهِ بنَ أَبِي أُمَيَّةَ بنِ المُغِيرَةِ، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«يا عَمِّ، قُلْ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لكَ بهَا عِنْدَ اللهِ»**، فَقالَ أَبُو جَهْلٍ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عن مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُهَا عليه، وَيُعِيدُ له تِلْكَ المَقَالَةَ حتَّى قالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ ما كَلَّمَهُمْ: هو علَى مِلَّةِ عبدِ المُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَما واللهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لكَ ما لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»**، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة: ١١٣]، وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى في أَبِي طَالِبٍ، فَقالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَآءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦]»(٢).

فاتفقت الأحاديث على البدء بكلمة الشهادة، والسلف مجمعون على أنها أول واجب على المكلف، وبهذا خاطب الرسول ﷺ سائر الناس، من كان منهم عارفًا أو جاهلًا، وثنيًّا أو يهوديًّا أو نصرانيًّا، وقد ثبت في الأخبار والسير أن أهل اليمن الذين بعث إليهم معاذ بن جبل رضي الله عنه إذ ذاك كان فيهم يهود ونصارى وعبدة أوثان، وأهل خيبر الذين بعث لهم عليًّا رضي الله عنه كانوا يهودًا.

وحكى الإجماع على ذلك ابن المنذر(٣)، وقال القرطبي: «هذا الذي عليه أئمة الفتوى، ومن قبلهم من أئمة السلف، واحتج بعضهم بما تقدم من القول في أصل الفطرة، وبما تواتر عن النبي ﷺ، ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من جفاة العرب ممن كان يعبد الأوثان فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين والتزام أحكام الإسلام»(٤).

---

(١) رواه البخاري (٢/ ١٢٨) برقم (١٤٩٦)، ومسلم، (١/ ٥٠) برقم (١٩).

(٢) رواه البخاري (٢/ ٩٥) برقم (١٣٦٠)، ومسلم (١/ ٤٠) برقم (٢٤).

(٣) الإجماع لابن المنذر (ص١٣٣)، ونقل ابن تيمية الإجماع أيضًا في: «درء تعارض العقل والنقل» (١٢/ ٨).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٥٢)، وهو بمعناه مطولًا في المفهم للقرطبي (١/ ١٨٢).

وقال ابن منده: «ذكر ما بعث الله ﷻ به رسوله عليه السلام إلى عباده ليدعوهم إليه، وهي شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله»(١).

وقال ابن تيمية: «وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين وعلماء المسلمين، فإنهم مجمعون على ما عُلم بالاضطرار من دين الرسول أن كل كافر فإنه يدعى إلى الشهادتين سواء كان معطلًا أو مشركًا أو كتابيًا، وبذلك يصير الكافر مسلمًا، ولا يصير مسلمًا بدون ذلك»(٢).

وتبيَّن من الأحاديث السابقة أيضًا أن الحكم معلَّق بالقول؛ أي: (نطق اللسان)، وهذا محل اتفاق أيضًا بين أهل السنة، ولا يحكم بإسلام الكافر إلا إذا نطق بها، ولم يخالف في ذلك إلا المرجئة»(٣).

قال ابن تيمية: «وأما من سأل عمن اعتقد الإيمان بقلبه ولم يقر بلسانه، هل يصير مؤمنًا؟ فالجواب: أما ما مع القدرة على الإقرار باللسان فإنه لا يكون مؤمنًا لا باطنًا ولا ظاهرًا عند السلف والأئمة وعامة طوائف القبلة، إلا جهمًا ومن قال بقوله، كالصالحي، وطائفة من المتأخرين؛ كأبي الحسن، وأتباعه، وبعض متأخري أصحاب أبي حنيفة: زعموا أن الإيمان مجرد تصديق القلب، وأن قول اللسان إنما يعتبر في أحكام الدنيا والآخرة، فيجوِّزون أن يكون الرجل مؤمنًا بقلبه وهو يسبّ الأنبياء والقرآن.

... وأما الأخرس فليس من شرط إيمانه نطق لسانه، والخائف لا يجب عليه النطق عند من يَخافه؛ بل لا بد من النطق فيما بينه وبين الله»(٤).

• **مسألة:**

فيما تقدم تبين أن قول أهل السنة والجماعة بأن النطق بالشهادتين والإقرار بهما هو أول واجب، وفي هذا رد على من زعم من أهل الكلام أن أول واجب على المكلف النظر، والنظر عندهم يسبقه شك، فيقولون: يجب على المكلف أن يجرِّد ذهنه من أي اعتقاد سابق، ثم بعد ذلك يبدأ وينظر في الأدلة حتى يكون عنده إيمان من غير تقليد، ولذلك، عندهم مسألة: هل إيمان المقلِّد يصح؟ فالبعض منهم يقول: لا يصح، والبعض منهم يقول: يصح، ولكنه يكون عاصيًا بترك هذا الاستدلال.

---

(١) الإيمان لابن منده (١/ ١٦٢). (٢) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٧).
(٣) أصول الدين للبغدادي (ص٢٦٨)، وشرح الفقه الأكبر لملا علي قاري (ص٦٩ ـ ٧٠).
(٤) جامع المسائل لابن تيمية (٧/ ٥٩ ـ ٦١).

وهي مسألة من أساسها فاسدة؛ لأنه ما من أحد يفعل مثل هذا فيكون عندما بلغ سن البلوغ والتكليف جرَّد ذهنه من كل اعتقاد وبدأ ينظر في وجود الله تعالى وفي الإيمان وفي التوحيد.

يقول الجويني في كتاب الإرشاد، «مسألة باب أحكام النظر، فيقول: اعلم أن أول واجب على العاقل البالغ باستكمال سن البلوغ النظر أو القصد إلى النظر[(١)].

فهو أوجب شيئًا ما أوجبه الله تعالى؛ ولم يوجبه رسوله ﷺ.

ولذلك من المضحك أنهم يفرِّعون على هذه المسألة مسائل في الفقه؛ ويقولون: لو أن شخصًا تزوج بجارية قبل البلوغ، فما حكم العقد بعد البلوغ؟ فالبعض يفتي بوجوب تجديد العقد بعد البلوغ؛ لأن الإيمان السابق لا يعتد به وإنما الإيمان يبدأ بعد البلوغ.

قال ابن تيمية: «ومن سلك الطرق الشرعية النبوية لم يحتج في إثباتها إلى أن يشك في إيمانه الذي كان عليه قبل البلوغ ثم يحدث نظرًا يعلم به وجود الصانع، ولم يحتج إلى أن يبقى شاكًّا مرتابًا في كل شيء، وإنما كان مثل هذا يعرض للجهم بن صفوان وأمثاله فإنهم ذكروا أنه بقي أربعين يومًا لا يصلي حتى يثبت أن له ربًّا يعبده، فهذه الحالة كثيرًا ما تعرض للجهمية وأهل الكلام الذين ذمهم السلف والأئمة»[(٢)].



(١) انظر: كتاب الإرشاد (ص٢٥).
(٢) شرح العقيدة الأصفهانية (١/ ١٨٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٨٥ «وأن ما قال الله كما قال، ولا خُلف لما قال، وهو عند ما قال».

الشرح

في هذا النص بيان لعقيدة أهل السنة والجماعة في إثبات صفة العلم لله ﷻ، وأن علمه سبحانه سابق وأنه لا يلحقه النسيان أو الجهل، وأن قوله هو الصدق والحق بنفسه، وفي ذلك رد على ما زعمه اليهود والروافض ومن شاكلهم من زعمهم البداءة على الله كما سيأتي بيانه، وقد دلت النصوص على ما ذهب إليه أهل السنة ومن تلك النصوص: أن الله سبحانه هو الحق:

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

قال ابن كثير عند تفسيرها: «أي: الإله الحق الذي لا تنبغي العبادة إلا له؛ لأنه ذو السلطان العظيم، الذي ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وكل شيء فقير إليه، ذليل لديه»(١).

وكتابه الذي هو القرآن وهو كلامه سبحانه وتعالى حق.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾﴾ [فاطر: ٣١].

قال الطبري: «﴿هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ يقول: هو الحق عليك وعلى أمتك أن تعمل به، وتتبع ما فيه دون غيره من الكتب التي أوحيت إلى غيرك، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾﴾، يقول تعالى ذكره: إن الله بعباده لذو علم وخبرة بما يعملون بصير بما يصلحهم من التدبير»(٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء: ٨٧].

وقال الطبري عند تفسيرها: «فإن قولي الصدق الذي لا كذب فيه، ووعدي الصدق

---

(١) تفسير ابن كثير، سورة الحج.

(٢) تفسير الطبري: تفسير سورة فاطر (ص٤٣٨).

الذي لا خُلْف له»، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾، «يقول: وأي ناطق أصدق من الله حديثًا»[١].

وقال تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢].

قال الطبري: «يقول: ومن أصدق، أيها الناس، من الله قيلًا؛ أي: لا أحد أصدق منه قيلًا»[٢].

وقال تعالى: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الروم: ٦].

قال الطبري: «أي: هذا الذي أخبرناك به ـ يا محمد ـ من أنا سننصر الروم على فارس، وعد من الله حق، وخبر صدق لا يخلف، ولا بد من كونه ووقوعه؛ لأن الله قد جرت سنته أن ينصر أقرب الطائفتين المقتتلتين إلى الحق، ويجعل لها العاقبة» ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ أي: بحكم الله في كونه وأفعاله المحكمة الجارية على وفق العدل»[٣].

وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ [طه: ٥٢].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ﴾ [الحشر: ٢٢].

وفي السنة أحاديث كثيرة تدل على ما دلت عليه تلك الآيات.

مسألة: حكم القول بالبداءة على الله.

يطلق البداء في اللغة على معنيين:

المعنى الأول: (الظهور بعد الخفاء).

يقال: بدا الشيء بُدوًّا وبداءً؛ أي: ظهر ظهورًا بينًا[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الزمر: ٤٧]؛ «أي ظهر لهم من الله من العذاب ما لم يكن في حسابهم»[٥].

---

(١) تفسير الطبري: تفسير سورة النساء (ص٩٢).

(٢) تفسير الطبري: تفسير سورة النساء (ص٩٨).

(٣) تفسير الطبري: سورة الروم الآية: ٦، (ص٤٠٥).

(٤) مفردات القرآن للراغب الأصفهاني (ص١١٣)، القاموس المحيط للفيروزآبادي (٤/٣٠٢).

(٥) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٥٧).

المعنى الثاني: (تغير الرأي عما كان عليه).

قال ابن فارس: «تقول بَدَا لي في هذا الأمر بَدَاءٌ؛ أي: تغير رأيي عما كان عليه»[١].

وقال الجوهري: «بدا له في الأمر بَدَاءٌ؛ أي: نشأ له فيه رأي»[٢].

والبداء بمعنييه المتقدمين غير جائز على الله تعالى؛ لأنه يستلزم الجهل بالعواقب، وحدوث العلم. والله تعالى منزه عن ذلك.

قال ابن الأثير: «والبداء استصواب شيء عُلِمَ بعد أن لم يُعلم، وذلك على الله غير جائز»[٣].

ويفرق أهل السنة بين النسخ والبداءة الذي يقول بها الرافضة، فالنسخ يقع في الأحكام ولا يقع في الأخبار كما سبق بيان ذلك.

وفي هذا يقول الإمام ابن حزم ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإن قال قائل: ما الفرق بين البَداء والنَّسخ؟

قيل له ـ وبالله تعالى التوفيق ـ: الفرق بينهما لائح، وهو أن البَداء أن يأمر بالأمر، والآمِر لا يدري ما يؤول إليه الحال، والنَّسخ: هو أن يأمر بالأمر والآمِر يدري أنه سيحيله في وقت كذا، ولا بد قد سبق ذلك في علمه وحتمه من قضائه، فلما كان هذان الوجهان معنيينِ متغايرين مختلفين، وجب ضرورة أن يعلق على كل واحد منها اسمٌ يعبَّر به عنه غيرُ اسم الآخر؛ ليقع التفاهم ويلوح الحق؛ فالبَداء ليس من صفات الباري تعالى، ولسنا نعني الباء والدال والألف، وإنما نعني المعنى الذي ذكرنا من أن يأمر بالأمر لا يدري ما عاقبته، فهذا مبعد من الله عز وجل، وسواء سموه نسخًا أو بَداءً أو ما أحبوا، وأما النَّسخ فمن صفات الله تعالى من جهة أفعاله كلها، وهو القضاء بالأمر قد علم أنه سيحيله بعد مدة معلومة عنده عز وجل، كما سبق في علمه تعالى»[٤].

وبالتالي من قال بالبداءة على الله عز وجل فذاك قد خالف السنة وخالف الحق، وهذا قول الروافض الذين يدَّعون أن الله عز وجل يبتدئ له القول، وأنه يغير ما يقول سبحانه وتعالى، فقوله الحق سبحانه وتعالى.

وأول من ادعى البداء على الله تعالى هم اليهود، قالوا: إن الله تعالى خلق

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١/ ٢١٢).
(٢) الصحاح (١/ ٧٧).
(٣) النهاية (١/ ١٠٩).
(٤) الإحكام في أصول الأحكام (٤/ ٤٧١).

الخلق، ولم يكن يعلم هل يكون فيهم خير أو شر، وهل تكون أفعالهم حسنة أم قبيحة، فقد جاء في سفر التكوين في الإصحاح السادس من التوراة ما نصُّه: (ورأى الرب أن شر الإنسان قد كثر في الأرض، وأن كل تصور أفكار قلبه إنما هو شرير كل يوم، فحزن الرب أنه عمل الإنسان في الأرض وتأسف في قلبه جدًّا فقال الرب أمحو عن وجه الأرض الإنسان الذي خلقته لأني حزنت أني عملتهم)[(١)].

وعقيدة البداء هي محل إجماع الرافضة، كما نقل إجماعهم عليها إمامهم المفيد[(٢)] وصرح بمخالفة الرافضة فيها لسائر الفرق الإسلامية.

وقال: «واتفقوا (أي: الإمامية) على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى، وإن كان ذلك من جهة السمع دون القياس. . . وأجمعت المعتزلة، والخوارج، والزيدية، والمرجئة، وأصحاب الحديث، على خلاف الإمامية في جميع ما عددناه»[(٣)].

وعقيدة البداء عند الرافضة، من أعظم ما شنع به الناس عليهم، ولذا حاول بعضهم التخلص من هذه الفضيحة بتأول معنى البداء على الله بأنه لا يستلزم الجهل، وأنه نسخ في التكوين كالنسخ في التشريع[(٤)].

لكن أنى لهم ذلك، وقد جاء في كتبهم، وعلى ألسنة علمائهم نسبة الجهل وحدوث العلم صراحة لله، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

جاء في تفسير العياشي[(٥)] من أشهر كتب التفسير عندهم ـ عن أبي جعفر أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١].

قال: «كان في العلم والتقدير ثلاثين ليلة، ثم بدا لله فزاد عشرًا، فتم ميقات ربه

---

(١) الكتاب المقدس، الإصحاح السادس، سفر التكوين.

(٢) هو: محمد بن محمد بن النعمان المشهور بالمفيد المتوفى عام ٤١٣هـ. قال عنه الطوسي: «انتهت إليه رياسة الإمامية في وقته» الفهرست للطوسي (ص١٩٠). وقال عنه يوسف البحراني: «من أجلِّ مشايخ الشيعة ورئيسهم وأستاذهم». لؤلؤة البحرين (ص٣٥٨).

(٣) أوائل المقالات (ص٤٨، ٤٩).

(٤) انظر: حق اليقين في مفرق أصول الدين لعبد الله شبّر (١/ ٧٨).

(٥) العياشي: هو محمد بن مسعود بن عياش. وصفه الطوسي بقوله: «كان أكثر أهل المشرق علمًا وفضلًا وأدبًا وفهمًا ونبلًا في زمانه». رجال الطوسي (ص٤٩٧).
وقال عنه المجلسي: «من عيون هذه الطائفة ورئيسها وكبيرها». مقدمة بحار الأنوار (ص١٣٠).
وقال الطباطبائي في تفسيره: «إن من أحسن ما ورثناه من ذلك (أي: علم التفسير) كتاب التفسير المنسوب إلى شيخنا العياشي». مقدمة تفسير العياشي (١/ ٤).

الأول والآخر أربعين ليلة»[(١)].

فتأمل قولهم: «كان في العلم والتقدير»، لتعلم نسبتهم حدوث العلم صراحة لله تعالى.

ومن الروايات الصريحة أيضًا في ذلك ما رواه إمامهم الملقب بالصدوق[(٢)] ونسبه إلى جعفر الصادق ـ وهو من ذلك بريء ـ، أنه قال: «ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني»[(٣)].

قال الصدوق في تفسيره: «يقول: ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني، إذ اخترمه في حياتي»[(٤)].

وكما دلت هذه الروايات في كتبهم على نسبة الجهل لله تعالى، فقد دلت على ذلك أقوال علمائهم المتقدمين والمعاصرين.

يقول الطوسي[(٥)] الملقب عندهم (شيخ الطائفة) معللًا ما جاء في كتبهم من الروايات التي وقتت خروج المهدي عندهم، ثم افتضاح كذبهم بعدم خروجه في الزمن الذي حددوه: «فالوجه في هذه الأخبار أن تقول إن صحت: أنه لا يمتنع أن يكون الله تعالى قد وقّت هذا الأمر في الأوقات التي ذكرت، فلما تجدد ما تجدد، تغيرت المصلحة واقتضت تأخيره إلى وقت آخر، وكذلك فيما بعد»[(٦)].



---

(١) تفسير العياشي (١/ ٤٤).

(٢) هو: محمد بن علي بن الحسين بن موسى الملقب بالصدوق، المتوفى: ٣٨١هـ. قال عنه المجلسي: «أمره في العلم والفهم، والثقافة، والفقاهة، والجلالة، والوثاقة، وكثرة التصنيف، وجودة التأليف، فوق أن تحيطه الأقلام». مقدمة بحار الأنوار (ص٦).

(٣) كمال الدين وتمام النعمة (٦٩).

(٤) كمال الدين وتمام النعمة (٦٩).

(٥) هو: محمد بن الحسن الطوسي، المتوفى ٤٦٠هـ. قال عنه الحلي: «شيخ الإمامية ـ قدس الله روحه ـ رئيس الطائفة جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة عين صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه». رجال الحلي (ص١٤٨).

(٦) الغيبة (ص٢٦٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٨٦﴾ «والإيمان بالشرائع كلها».

الشرح

قول المصنف يحتمل ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن يراد بالشرائع شرائع الأنبياء عمومًا كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

وقال الحافظ ابن حجر: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: سَبِيلًا وَسُنَّةً. . . قوله: «وقال ابن عباس»، وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح. والمنهاج: السبيل، أي: الطريق الواضح. والشرعة والشريعة بمعنى، وقد شرع؛ أي سن، فعلى هذا فيه لف ونشر غير مرتب»[(١)].

الاحتمال الثاني: أن يراد بها شرائع الدين الذي بعث به النبي ﷺ.

الاحتمال الثالث: أن يراد بالعبارة الأمرين جميعًا.

والمسلم مأمور بأن يؤمن بالرسل جميعًا وبكل ما جاؤوا به على وجه العموم، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة: ٢٨٥].

ومأمور بأن يؤمن بما جاء به نبينا محمد ﷺ على وجه التحديد، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

ويمكن تقسيم الشرائع ثلاثة أنواع:

النوع الأول: شريعة منزَّلة: وهي ما جاءت به الرسل من الكتاب والحكمة، وهي السنة.

النوع الثاني: شريعة مؤوَّلة: وهي الاجتهاد المشروع على وَفْق النصوص

---

(١) فتح الباري (١/ ٩٤ ـ ٩٩، طيبة).

والأصول التي جاءت بها الرسالات، وهذه الأصول هي في شريعتنا أصول الفقه المستفادَة من تصرفات الشارع في أحكامه، وتصرفات العرب في كلامها.

النوع الثالث: شريعة مبدَّلة: وهي الشرائع المكافِحة لما جاءت به الرسالة؛ كشرائع ملزِمة وقانون عام مبدَّل وُضع للناس بديلًا ملزِمًا عما أنزل الله»(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فدين الأنبياء واحد؛ وهو دين الإسلام، كلُّهم مسلمون مؤمنون، كما قد بيَّن الله في غير موضع من القرآن، لكن بعض الشرائع تتنوَّع؛ فقد يُشرِّع في وقتٍ أمرًا لحكمة، ثم يشرع في وقت آخر أمرًا آخر لحكمة؛ كما شرع في أول الإسلام الصلاة إلى بيت المقدس، ثم نسخ ذلك وأمر بالصلاة إلى الكعبة؛ فتنوعت الشريعة والدين واحدُ، وكان استقبال الشام ذلك الوقت من دين الإسلام، وكذلك السبت لموسى من دين الإسلام، ثم لما نسخ صار دينُ الإسلام هو الناسخَ، وهو الصلاة إلى الكعبة، فمن تمسَّك بالمنسوخ دون الناسخ، فليس هو على دين الإسلام، ولا هو متبع لأحد من الأنبياء»(٢).

يقول شيخ الإسلام: «ومَن بدَّل شرع الأنبياء وابتدع شرعًا، فشرعُه باطل لا يجوز اتِّباعه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: ٢١]، ولهذا كفر اليهود والنصارى؛ لأنهم تمسكوا بشرع مبدَّل منسوخ»(٣).

وقال أيضًا: «ومعلوم أن من أسقط الأمرَ والنهي الذي بعث الله به رسلَه، فهو كافر باتِّفاق المسلمين واليهود والنصارى»(٤).

وأما المسلم، فهو يصدق بما أنزل الله من خبر، ويقبل ما أنزل من تكليفٍ ويلتزمه دون ما سواه، واثقًا مُطمئِنًّا لحكم ربه وشريعته، وعلمه تعالى وحِكمته، وعدله ورحمته.

وأهل السنة يؤمنون بالشرائع كلها، بفرضها ونفلها، وهذه الشرائع بحمد الله تعالى عُلمت وضُبطت أحكامها وبينت كما هو معلوم في كتب الفقه، فهي واضحة جلية بحمد الله تعالى.

ويتفرع عن هذه المسألة هل شرع من قبلنا شرع لنا؟

قال محمد الأمين بن المختار الشنقيطي: «شرع من قبلنا إذا لم يصرح شرعنا

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٦٨) و(٣٥/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥). (٣) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٣٦٥).
(٤) مجموع الفتاوى (٨/ ١٠٦).

بنسخه هل هو شرع لنا؟ وهل كان النبي ﷺ متعبدًا قبل البعثة باتباع شريعة من قبله؟ فيه روايتان:

إحداهما: أنه شرع لنا، اختارها التميمي، وهو قول الحنفية.

الثانية: ليس شرعًا لنا، وعن الشافعي كالمذهبين.

اعلم أولًا كونه متعبدًا بعد البعثة بشرع من قبلنا أو غير متعبّد به متفرع على الاختلاف في شرع من قبلنا، فعلى أنه شرع لنا بعد وروده في شرعنا فهو مُتَعَبَّدٌ به وعلى العكس فلا.

وحاصل ما ذكره المؤلف في هذا الأصل أن فيه قولين، ورجح أنه شرع لنا إن ثبت بشرعنا أنه كان شرعًا لمن قبلنا ولم ينسخ في شرعنا، وهو مشهور مذهب مالك وأبي حنيفة.

ومشهور مذهب الشافعي: أنه ليس شرعًا لنا.

وحاصل تحرير هذه المسألة أن لها واسطة وطرفين:

طرف يكون فيه شرعًا إجماعًا.

وطرف يكون فيه غير شرع لنا إجماعًا.

وواسطة هي محل الخلاف المذكور.

- أما الطرف الذي يكون فيه شرعًا لنا إجماعًا فهو ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعًا لمن قبلنا ثم ثبت بشرعنا أنه شرع لنا، كالقصاص، فإنه ثبت بشرعنا أنه كان شرعًا لمن قبلنا في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثم صرح لنا في شرعنا بأنه شرع لنا في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

أما الطرف الثاني الذي يكون فيه غير شرع لنا إجماعًا فهو أمران:

أحدهما: ما لم يثبت بشرعنا أصلًا، كالمأخوذ من الإسرائيليات.

الثاني: ما ثبت بشرعنا أنه كان شرعًا لهم وصرح في شرعنا بنسخه كالإصر والأغلال التي كانت عليهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقد ثبت في صحيح مسلم أنه ﷺ لما قرأ: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾، «**قال: قال الله: ـ قد فعلت**».

الواسطة: هي ما ثبت بشرعنا أنه شرع لمن قبلنا ولم يصرح بنسخه في شرعنا.

وحجة الجمهور أنه ما ذكر لنا في شرعنا إلا لنعمل به، سواء علينا أكان شرعًا لمن قبلنا أم لا.

وقد دلت على ذلك آيات كثيرة: كتوبيخه تعالى لمن لم يعقل وقائع الأمم الماضية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِالَّيْلِۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝١٣٨﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

وقد صرَّح تعالى بأن الحكمة في قص أخبارهم إنما هي الاعتبار بأحوالهم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِۗ﴾ [يوسف: ١١١]، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وحجة الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ [المائدة: ٤٨] وحمل رَحِمَهُ ٱللَّهُ الهدى في قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾، والدين في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ الآية، على خصوص التوحيد دون فروعه العملية، وقال: إن الخطاب الخاص به ﷺ في نحو قوله: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾، لا يشمل حكمه الأمة إلا بدليل منفصل؛ لأنه لا يشملها في الوضع اللغوي، فإدخالها فيه صرف للفظ اللغوي عن ظاهره فيحتاج إلى دليله.

وأجيب عن استدلال الشافعي بأن النصوص دالة على شمول الهدى والدين في الآيتين للأمور العملية»[(١)].



(١) مذكرة في أصول الفقه على روضة الناظر (ص١٦١ ـ ١٦٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٨٧﴾ «واعلم أن الشراء والبيع ما بيع في أسواق المسلمين حلال ما بيع على حكم الكتاب والإسلام والسنة، من غير أن يدخله تغيير أو ظلم أو جور أو خلاف للقرآن أو خلاف للعلم».

الشرح

قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ومن ضمن ذلك ما يكون من الشراء والبيع، فهذا الشراء وهذا البيع هو بضوابطه الشرعية، فمتى كان بضوابطه الشرعية من غير أن يدخله نوع تغيير أو ظلم أو جور أو خلاف ما جاءت به النصوص فهو أمر حلال.

أما إذا دخله أمرٌ من الأمور؛ من غشٍّ أو من سوء معاملة ونحو ذلك، فعند ذلك ينتقل من الحِل إلى الحرمة.

وقد قرر أهل السنة في عقائدهم إباحة المكاسب والطيبات خلافًا لليهود ومن سلك مسلكهم من الرافضة، والمعتزلة، والمتصوفة، وطائفة من مصنفي الفقهاء كما سيأتي.

قال ابن بطة: «ولا تحرم شيئًا مما أحله الله، فإن فاعل ذلك مفتر على الله، راد لقوله، معتد ظالم، . . . ثم إن الروافض تشبهت باليهود في تحريم ما أحل الله. . . وحرَّموا الجري[1] ولحم الجزور»[2].

وقال أبو عمرو الداني: «وأكل الحلال فريضة، لقوله ـ تعالى ـ: ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وتجنب الشبهات واتقاؤها من كمال الورع، وفي ذلك السلامة من الحرام لقوله ﷺ: «**من اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام**»[3]، والحلال موجود وغير معدوم، قال الله ـ تعالى ـ:

---

(١) قال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ١٥٣): «الجريُ ضرب من السمك لا يأكله اليهود».

(٢) الإبانة الصغرى (ص٢٩٢).

(٣) أخرجه البخاري (٥٢)، وأخرجه مسلم (١٥٩٩).

﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، والتجارة رزق من رزق الله، وحلال من حلال الله تعالى، ولو كان الحلال معدومًا على ما يزعمه بعض المعتزلة لصار الحرام مباحًا للضرورة»[١].

وقال قوام السنة الأصفهاني: «والشراء والبيع حلال إلى يوم القيامة على حكم الكتاب والسنة»[٢].

وهذا كذلك فيه ردٌّ على زعم بعض المتصوفة بوجوب ترك التجارة والمكاسب والزهد في الدنيا والانقطاع عنها، ومعلوم أن هناك فارق بين قول أهل السنة في الزهد وبين قول هؤلاء المتصوفة الذين انحرفوا في هذا الباب؛ إذ زعموا أن الزهد في الدنيا هو الانقطاع عنها، وزعموا كذلك أن الاشتغال بالتكسُّب والتجارة كله حرام، وزعموا أن هذه الأموال أموالٌ محرمة.

قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قال عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه: «كسبٌ فيه بعضُ الدنيَّة خيرٌ من الحاجةِ بين الناس»[٣].

وبَيَّنَ ابنُ خفيف رحمه الله معتقد أهل السنة في ذلك، فقال: «ومما نعتقده أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات، وإنما حرم الله الغش والظلم، وأن من قال بتحريم تلك المكاسب فهو ضالٌّ مضلٌّ مبتدع»، وهذا الأمر يوجد في أفهام الصوفية، ويروِّجون له؛ بزعم أن الاشتغال بالتكسب وبالتجارة مما حرمه الله.

وقال ابن خفيف: «إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات بشيء، وإنما حرم الله ورسوله الفساد لا الكسب والتجارات، فإنها على أصل الكتاب والسنة جائزة إلى يوم القيامة، وإن مما نعتقد أن الله لا يأمر بأكل الحلال ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات»[٤]، يعني: يجعل الخلقَ ممنوعين من الوصول إلى ذلك.

وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن رجل نقل عن بعض السلف من الفقهاء أنه قال: أكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان.

فكان من جوابه: «هذا القائل الذي قال: أكل الحلال متعذر، لا يمكن وجوده

---

(١) الرسالة الوافية (ص١٤٥ ـ ١٤٦). (٢) الحجة (٢/ ٣٦٦).
(٣) انظر: كتاب الآداب الشرعية والمنح المرعية (٣/ ٢٧٧).
(٤) الفتوى الحموية الكبرى (ص٤٥٨).

في هذا الزمان غالط مخطئ في قوله باتفاق أئمة الإسلام، فإن مثل هذه المقالة كان يقولها بعض أهل البدع، وبعض أهل الفقه الفاسد، وبعض أهل النسك الفاسد، فأنكر الأئمة ذلك، حتى الإمام أحمد في ورعه المشهور كان ينكر مثل هذه المقالة»(١).

إلى أن قال: «ومثل هذا كان يقوله بعض المنتسبين إلى العلم من أهل العصر، وبناء على هذه الشبهة الفاسدة، وهو أن الحرام قد غلب على الأموال لكثرة الغصوب والعقود الفاسدة ولم يتميز الحلال من الحرام.

ووقعت مثل هذه الشبهة عند طائفة من مصنفي الفقهاء، فأفتوا بأن الإنسان لا يتناول إلا مقدار الضرورة، وطائفة لما رأت مثل هذا الحرج سدت باب الورع...»(٢).

ويقول شارح «العقيدة الطحاوية»: «قد ظَنَّ بعضُ الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مُقَدَّرة فلا حاجة إلى الأسباب! وهذا فاسد؛ فإن الاكتساب: منه فرض، ومنه مُستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عُرف في موضعه. وقد كان النبي ﷺ - أفضل المتوكلين - يَلبس لأْمَةَ الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. ولهذا تجد كثيرًا ممن يرى الاكتساب ينافي التوكل يُرزقون على يد مَن يُعطيهم؛ إمَّا صدقة، وإمَّا هدية...»(٣).

وقال ابنُ القيم: «وفي الأحاديث الصَّحيحة الأمر بالتَّداوي، وأنَّه لا يُنافي التوكل، كما لا يُنافيه دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها؛ بل لا تتمُّ حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نَصَبَها الله مقتضيات لمسبباتها قَدَرًا وشرعًا، وأن تعطيلها يَقدح في نفس التوكل، كما يقدح في الأمر والحكمة ويُضعفه من حيث يظنُّ مُعطلها أنَّ تركها أقوى في التوكل، فإن تركها عجزًا ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يَضره في دينه ودنياه، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب، وإلَّا كان معطلًا للحكمة

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: كتاب الحث على التجارة للخلال.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣١١، ٣١٢)؛ باختصار، وانظر (٢٩/ ٥٩٣).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٧٠)، دار السلام، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

والشرع؛ فلا يجعل العبد عجزه توكلًا ولا توكله عجزًا»[(١)].

وقال ابنُ حَجَر: «المراد بالتوكل: اعتقاد ما دَلَّت عليه هذه الآية: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وليس المراد به: ترك التسبب والاعتماد على ما يأتي من المخلوقين؛ لأنَّ ذلك قد يَجُرُّ إلى ضِد ما يَراه من التوكل.

وقد سئل أحمد عن رجل جلس في بيته أو في المسجد، وقال: لا أعمل شيئًا حتى يَأتيني رزقي! فقال: هذا رجل جَهِل العلمَ؛ فقد قال النبي ﷺ: «**إنَّ الله جعل رزقي تحت ظلِّ رُمحي**»[(٢)]، وقال: «**لو تَوكلتم على الله حقَّ توكله لرزقكم كما يَرزق الطير تَغدو خماصًا، وتَروح بِطانًا**»[(٣)]، فذكر أنَّها تَغدو وتروح في طلب الرزق، قال: وكان الصحابة يَتَّجِرون ويَعملون في نَخيلهم، والقدوةُ بهم»[(٤)].



(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ١٥)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

(٢) جزء من حديث؛ أورده البخاري تعليقًا في باب (مَا قِيل فِي الرِّمَاح) (٤/ ٤٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٩٤٠١)، وأحمد في «المسند» (٥١١٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٢٦٩). ولابن رجب الحنبلي رسالة ماتعة في شرح هذا الحديث، بعنوان: «الحِكَم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ: «**بُعِثتُ بالسَّيف بين يدي السَّاعة**»».

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٥)، والترمذي (٢٣٤٤) من حديث عمر، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣١٠).

(٤) فتح الباري (١١/ ٣٠٥، ٣٠٦)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٨٨ «واعلم ـ رحمك الله ـ أنه ينبغي للعبد أن تصحبه الشفقة أبدًا ما صحب الدنيا؛ لأنه لا يدري على ما يموت، وبما يختم له، وعلى ما يلقى الله، وإن عمل كل عمل من الخير، وينبغي للرجل المسرف على نفسه أن لا يقطع رجاءه من الله تعالى عند الموت، ويحسن ظنه بالله تبارك وتعالى ويخاف ذنوبه، فإن رحمه الله فبفضل، وإن عذبه فبذنب».

الشرح

فمعلوم أن العبد المؤمن يعيش بين مقام الرجاء ومقام الخوف، فإن كان على خير فيجب أن يكون في حال شفقة ووجل؛ لأنه أولًا لا يدري: هل هذا العمل مقبول أو مردود؟ وهل جاء على وجهه أو لم يأت على وجهه؟ ومع ذلك، كما قال الله تعالى عن أهل الإيمان: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٧٥].

فهو يرجو رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ، وفي ذات الوقت مشفق، فالإنسان على هذا الحال إلى أن تأتيه غرغرة الموت، فعندما ينقطع العمل وهو مقبل إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، عند ذلك يحسن الظن ويعظم جانب الرجاء، وإن كان العبد على تقصير كما قال، وينبغي للرجل المسرف على نفسه أن لا يقطع رجاءه من الله، فإذا كان على حال ذنب وعلى حال معصية، عليه أن يرجو الله ومغفرة الله، فلا ييأس من رَوح الله، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [يوسف: ٨٧].

فلا ييأس المؤمن من رَوح الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن رحمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولا يقنط من رحمة الله تعالى، ففي مقام الذنب على الإنسان أن يرجو عفو الله تعالى لكن ليس الأمر بالعكس كما يفعله بعض الناس، فإذا جاء فعل المعصية قال: إن الله غفور رحيم، فيجب أن يعلم أنه شديد العقاب، لكن عليه أن يراجع نفسه.

فعليه أن يستغفر وأن يتوب وأن يعلق رجاءه بالله عَزَّ وَجَلَّ أن يغفر له هذا الذنب، فبعض الناس يأتيه الشيطان فيصيبه بحالة قنوط وحال يأس فيقول: إن الله لا يغفر لك، إن ذنبك عظيم، إنك فعلت كذا وكذا، وقمت بكذا وكذا حتى يسد عليه باب

الرجاء، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فتح لك باب التوبة، ووعد بمغفرة الذنب، فلماذا لا تتوب وترجع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فعلى الإنسان كما قال: وينبغي للرجل المسرف على نفسه أن لا يقطع رجاءه بالله تعالى عند الموت، ويحسن ظنه بالله تبارك وتعالى ويخاف ذنوبه، فإن رحمه الله فبفضلٍ وإن عذبه فبذنبه، لا شك أن ما دون الشرك تحت المشيئة فإن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له.

ولا شك أن المؤمن يَعيش بين الخوف والرجاء، كما قال تعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧]، فإن الإنسان يعيش بين المقامين إلا في حالة واحدة عند انقطاع العمل والإقبال على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ فيُغلَّب في هذا الحال جانب الرجاء على جانب الخوف؛ لأن العمل قد انتهى.

فلا بد أن تكون العبودية مبنية على الحب والخوف والرجاء، ومتى اختلَّ ركن من هذه الأركان اختلت العبودية، ويبعث على تحقيق العبودية أمران اثنان: مشاهدة منة الله تعالى ونعمه، ومطالعة عيوب النفس والعمل.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال شيخ الإسلام: العارفُ يَسير إلى الله بين مشاهدة المِنَّة ومطالعة عيب النَّفس والعمل، وهذا معنى قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصَّحيح من حديث شَدَّاد بن أوس رضي الله تعالى عنه: «**سَيِّدُ الاستغفار أن يَقول العبدُ: اللّهم أنتَ ربِّي لا إلٰه الا أنت، خَلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك مِن شَرِّ ما صنعتُ، أبوءُ لَكَ بنعمتك عليَّ، وأبوء بذنبي، فاغفر لي؛ إنَّه لا يَغفر الذنوب إلا أنت**»(١)، فجمع في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَبُوءُ لَكَ بنعمتك عليَّ وأَبُوء بذنبي**» مشاهدةَ المِنَّة ومطالعةَ عيب النفس والعمل.

فمشاهدة المنة توجب له المحبة والحمد والشكر لوليِّ النِّعم والإحسان، ومطالعة عيب النفس والعمل تُوجب له الذل والانكسار والافتقار والتوبة في كل وقت، وأن لا يرى نفسه إلا مفلسًا، وأقرب باب دخل منه العبد على الله تعالى هو الإفلاس؛ فلا يرى لنفسه حالًا ولا مقامًا ولا سببًا يتعلق به ولا وسيلة منه يَمُنُّ بها؛ بل يدخل على الله تعالى من باب الافتقار الصِّرف والإفلاس المحض، دخول مَن كسر الفقر والمسكنة قلبه حتى وصلت تلك الكسرة إلى سويدائه؛ فانصدع وشملته الكسرة من كل جهاته، وشهد ضرورته إلى ربِّه عَزَّوَجَلَّ، وكمال فاقته وفقره إليه، وأنَّ في كل ذَرَّة

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٦) من حديث شداد بن أوس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

مِن ذراته الظاهرة والباطنة فاقة تامة وضرورة كاملة إلى ربه تبارك وتعالى، وأنه إن تخلى عنه طَرفة عين هلك وخسر خسارة لا تُجبر، إلا أن يَعود الله تعالى عليه ويَتداركه برحمته. ولا طريق إلى الله أقرب من العبودية، ولا حِجاب أغلظ من الدَّعوى»[١].

ولما كان رسولنا ﷺ أحسن افتقارًا إلى الله كان أتم الخلق عبودية له ﷻ.

وهذا حال الأئمة والصالحين، وقد قال ابن القيم عن افتقار شيخه ابن تيمية لربِّه: «ولقد شاهدتُ من شيخ الإسلام ابن تيمية قَدَّس الله روحه من ذلك أمرًا لم أشاهده من غيره، وكان يقول كثيرًا: ما لي شيء، ولا مني شيء، ولا فيَّ شيء»[٢].



(١) الوابل الصيب (ص٧، ٨).
(٢) انظر: مدارج السالكين (١/ ٥٢٠، ٥٢١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٨٩ «والإيمان بأن الله تبارك وتعالى أطلع نبيه على ما يكون في أمته إلى يوم القيامة».

الشرح

الغيب نوعان:

النوع الأول: غيب مطلق، كمعرفة موعد الساعة، ونزول الغيث، ونحو ذلك؛ وهذا النوع لا يعلمه إلا الله.

قال الله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النمل: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان: ٣٤].

وقال تعالى: ﴿قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ ۚ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾﴾ [الأحقاف: ٩]، إلى غير هذا من الآيات التي تدل على أن الله سبحانه استأثر بهذا النوع من علم الغيب.

وروى البخاري في صحيحه[1] من طريق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**مفاتح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله**: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ

(١) صحيح البخاري (٤٦٢٧).

تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾، وذكر مسلم حديث عمر بن الخطاب الذي فيه: أن جبريل سأل رسول الله ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان، ثم سأله عن الساعة، فقال ﷺ: «**ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، ولكن سأحدثك عن أشراطها: إذا ولدت الأمة ربتها فذاك من أشراطها، وإذا كان الحفاة العراة رؤوس الناس فذاك من أشراطها في خمس لا يعلمهن إلا الله**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴿٣٤﴾﴾»(١).

النوع الثاني: غيب نسبي، وهو ما غاب عن بعض الخلق عِلْمُه، وبلغ بعضهم، فهذا إنما يسمى غيبًا بالنسبة للجاهل به الذي لا يعلمه، وليس بغيب للذي يعلمه.

وهذا الغيب النسبي يمكن للإنسان أن يعرفه إما بطريق الوحي، أو بالتجربة، أو بالعلم الحديث، أو غير ذلك مما يمكن به الاستعلام عما يخفى على كثير من الناس بالطرق الممكنة، كمعرفة ما في قعر البحار، وأغوار الأرض، وأجواء السماء.

قال ابن تيمية: «وأما ما يعلمه بعض المخلوقين: فهو غيب عمن لم يعلمه، وهو شهادة لمن علمه»(٢).

أما قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧].

فقد **قال ابن كثير**: «وقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، هذه كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهكذا قال هاهنا: إنه يعلم الغيب والشهادة، وإنه لا يطَّلِع أحدٌ من خلقه على شيء من علمه، إلا مما أطلعه تعالى عليه؛ ولهذا قال: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، وهذا يعم الرسول الملكي والبشري»(٣).

قال ابن عاشور: «يطلع الله بعض رسله لأجل ما أراده الله من الرسالة إلى الناس.

فيعلم من هذا الإيمان: أن الغيب الذي يطلع الله عليه الرسل هو من نوع ما له تعلق بالرسالة، وهو غيب ما أراد الله إبلاغه إلى الخلق أن يعتقدوه، أو أن يفعلوه، وما له تعلق بذلك من الوعد والوعيد من أمور الآخرة، أو أمور الدنيا، وما يؤيد به

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) النبوات (٢/١٠٢٢).

(٣) تفسير ابن كثير (٨/٢٤٧).

الرسل عن الإخبار بأمور مغيّبة، كقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢ ـ ٤].

والمراد بهذا: الاطلاع المحقق، المفيد علمًا، كعلم المشاهدة»[(١)].

وقد خصَّص القاضي عياض لهذا الأمر فصلًا، ثم قال: «والأحاديث في هذا الباب بحر لا يدرك قعره ولا ينزف غمره، وهذه المعجزة من جملة معجزاته المعلومة على القطع الواصل إلينا خبرها على التواتر...»[(٢)].

والجمهور على أن هذا الإخبار بالمغيبات يعد من جملة معجزات النبي ﷺ، ووجهًا من وجوه إعجاز الكتاب الذي جاء به.

قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧].

وهذا الغيب المستثنى هو بعض، لا كله، قال أبو السعود: «...أي فلا يطلع على غيبه اطلاعًا كاملًا ينكشف به جليه الحال انكشافًا تامًا موجبًا لعين اليقين أحدًا من خلقه، ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، أي إلا رسولًا ارتضاه لإظهاره على بعض غيوبه المتعلقة برسالته»[(٣)].

وكذلك قال القاضي ابن عطية: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ معناه فإنه يظهره على من شاء مما هو قليل من كثير»[(٤)].

وهو هذا الغيب الذي اطلع عليه الرسول الكريم، هو الذي له تعلق بالرسالة ليبين للناس دينهم، وليكون له ذلك أيضًا معجزة.

والنبي الكريم ينفي عن نفسه علم جميع الغيب، وكذلك علّمه الله أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝١٨٨﴾ [الأعراف: ١٨٨].

قال ابن كثير في تفسيره: «أمره الله تعالى أن يفوض الأمور إليه، وأن يخبر عن نفسه أنه لا يعلم الغيب المستقبل، ولا اطلاع له على شيء من ذلك إلا بما أطلعه الله عليه»[(٥)].

وقد أخذ النبي ﷺ بهذا الأدب، فقال حين اختصم إليه رجلان: «**إنما أنا بشر**

---

(١) التحرير والتنوير (٢٩/ ٢٤٨).
(٢) الشفا (١/ ٣٣٥).
(٣) إرشاد العقل السليم (٥/ ٢٠٢).
(٤) في: «المحرر الوجيز».
(٥) تفسير ابن كثير (٣/ ١٨٨).

وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذ، فإنما أقطع له قطعة من النار»[١].

وعلق الحافظ ابن عبد البر على هذا قائلًا: «في هذا الحديث من الفقه أن البشر لا يعلمون ما غُيِّب عنهم وسُتِر من الضمائر وغيرها؛ لأنه قال ﷺ في هذا الحديث: «**إنما أنا بشر**»؛ أي: إني من البشر، ولا أدري باطن ما تتحاكمون فيه عندي وتختصمون إليّ، وإنما أقضي بينكم على ظاهر ما تقولون وتدلون به من الحِجَاج وإنما يعلم الأنبياء من الغيب ما أُعلِموا به بوجه من وجوه الوحي»[٢].

ولذلك حين سمع النبي ﷺ جواري يضربن بالدف، في يوم عرس، وقالت إحداهن فينا نبي يعلم ما في غد. قال لها: «**دعي هذه، وقولي بالذي كنت تقولين**»[٣].

قال ابن حجر: «إنما أنكر عليها ما ذكر من الإطراء حين أطلق علم الغيب له، وهو صفة تختص بالله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]»[٤].

وقد أخبر النبي ﷺ بأمور كثيرة من أمور الغيب كأشراط الساعة، والفتن التي ستقع بعده، ووصف الجنة والنار، ومن ذلك ما سيقع من اختلاف أمته وافتراقها كما سيأتي في كلام المصنف، وكل هذا من الغيب الذي أطلعه الله عليه.



(١) صحيح البخاري (٧١٦٩).
(٢) التمهيد (٢٢/ ٢١٦).
(٣) صحيح البخاري (٥١٤٧).
(٤) فتح الباري (١٠/ ١٧٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٩٠﴾ «واعلم أن رسول الله ﷺ قال: «ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي»»(١).

وهكذا كان الدين إلى خلافة عمر، وهكذا كان في زمن عثمان رضي الله عنه، فلما قُتل عثمان جاء الاختلاف والبدع، وصار الناس أحزابًا وصاروا فِرقًا، فمن الناس من ثبت على الحق عند أول التغيير، وقال به ودعا الناس إليه.

فكان الأمر مستقيمًا حتى كانت الطبقة الرابعة في خلافة بني فلان انقلب الزمان وتغير الناس جدًّا، وفشت البدع، وكثرت الدعاة إلى غير سبيل الحق والجماعة، ووقعت المحن في شيء لم يتكلم به رسول الله ﷺ، ولا أصحابه، ودعوا إلى الفرقة، ونهى رسول الله عن الفرقة، وكفَّر بعضهم بعضًا، وكل داع إلى رأيه، وإلى تكفير من خالفه، فضلَّ الجهال والرعاع ومن لا علم له، وأطمعوا الناس في شيء من أمر الدنيا وخوفوهم عقاب الدنيا، فاتبعهم الخلق على خوف في دنياهم ورغبة في دنياهم، فصارت السنة وأهلها مكتومين.

وظهرت البدعة وفشت، وكفروا من حيث لا يعلمون من وجوه شتى، ووضعوا القياس، وحملوا قدرة الرب في آياته وأحكامه وأمره ونهيه على عقولهم وآرائهم، فما وافق عقولهم قبلوه وما لم يوافق عقولهم ردوه، فصار الإسلام غريبًا، والسنة غريبة، وأهل السنة غرباء في جوف ديارهم».

---

(١) انظر: سنن أبي داود برقم (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠) وقال عقبه: حديث أبي هريرة حديثٌ حسن صحيح، وابن ماجه (٣٩٩١) والإمام أحمد في المسند مُسْنَدُ المكثرين من الصحابة (٨٣٩٦)، وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة الجزء الأول (ص٤٠٢). وصححه الحاكم (١/ ١٢٨) بل قال: إنه حديث كبير في الأصول، وحسنه ابن حجر في «تخريج الكشاف» (٦٣)، وصححه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٥)، والشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٤٣٠)، والعراقي في «تخريج الإحياء» (٣/ ١٩٩) وتوارد على ذكره والاستشهاد به أهل العلم في كتب السنة، وقد ورد عن جماعة من الصحابة بطرق كثيرة، أكثرها وأصحها على تحديد عدد الفرق بثلاث وسبعين فرقة.

الشرح

أطلع الله سبحانه وتعالى نبيه ﷺ على أمورٍ من حال هذه الأمة، ومن ذلك أن الله تعالى زوى له الأرض، وأطلعه ﷺ على ما يبلغه مُلك هذه الأمة من هذه الأرض، فعن ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ زَوى لي الأرضَ. أو قالَ: إن ربِّي زوى لي الأرضَ، فرأيْتُ مشارقَها ومغاربَها، وإن مُلكَ أمتي سيبلغُ ما زُوِيَ لي منها، وأُعطيْتُ الكنزينِ الأحمرَ والأبيضَ**»(١).

وكذلك، مما أطلع الله عز وجل نبيه ما يكون من حال الافتراق، فقال النبي ﷺ: «**ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة، قيل يا رسول الله، من هم؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»(٢)، أو من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي.

التفرق والاختلاف في هذه الأمة واقع لا محالة، يشهد له التاريخ، وتشهد له نصوصٌ من سنة نبينا محمد ﷺ.

فقد قال ﷺ: «**إِنَّهُ مَن يَعِشْ مِنكُم بَعدِي فَسَيَرَى اختِلَافًا كَثِيرًا**»(٣).

فهذا الافتراق أخبر النبي ﷺ أنه سيقع في الأمة، والعلماء تكلموا في هذا الحديث من جهة معناه، فقيل هنا: هل هذا الافتراق للأمة هي أمة الإجابة أو أمة الدعوة؟

والمقصود بأمة الدعوة: هم كلِ من كان مبعوثًا إليهم نبي أو رسول آمنوا به أم لم يؤمنوا. فيدخل في (الأمة) - على هذا الإطلاق -: المؤمن والكافر، المستجيب المهتدي والمكذب الضال المعاند.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦].

فأطلق لفظ الأمة على الفريقين.

والمقصود بأمة الإجابة: وهم الذين آمنوا بالرسول وصدَّقوه وأذعنوا له واتبعوا النور الذي أنزله الله معه. فلفظ الأمة على هذا الإطلاق، يدخل فيه جميع

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٢٥٢)، وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود: صحيح.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) رواه أبو داود (٤٠٦٧)، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود».

المؤمنين والمسلمين، وهو خاص بهم، فيخرج جميع من لم يؤمن بالرسول.

قال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٨١﴾﴾ [الأعراف: ١٨١].

وهذا الإطلاق أخص من سابقه ـ كما هو ظاهر. وهذان هما المعنيان الاصطلاحيان للفظ (الأمة) على سبيل العموم.

أما إذا أضيف إلى نبينا محمد، أو أريد به ذلك، فله ثلاثة معانٍ؛ أحدها، أخص من الآخر، وهي:

الأول: **أمة الاتباع**: وهم أهل العمل الصالح الذين ساروا على هديه وسنته، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «... إذا قيل: ... أمة محمد لم يكن فيهم ـ من هذه الجهة ـ لا اتحاد ولا رفض ولا تكذيب بالقدر ولا غير ذلك من البدع، وإن كان بعض الداخلين في الأمة قد ابتدع هذه البدع»[(١)]. ومن أمثلته: قوله: «**لا يزال في أمتي أمة قائمة بأمر الله...**» الحديث.

الثاني: **أمة الإجابة**: وهم مطلق المسلمين. قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

الثالث: **أمة الدعوة**: وهم الإنس كافة والجن قاطبة منذ بعثة محمد ﷺ حتى قيام الساعة. قال: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به؛ إلا كان من أصحاب النار**»[(٢)].

فيندرج تحت مسمى (الأمة) بهذا الإطلاق جميع أرباب الملل والنحل الذين ليسوا على قبلتنا.

وبناء على ما سبق؛ فالمعنى الأول أخص من الثاني، والثاني أخص من الثالث[(٣)].

والصواب أن المقصود بها أمة الإجابة، فسيقع الافتراق في أمة الإجابة؛ وعلى هذا، فالمراد بالأمة: المسلمون الذين آمنوا بمحمد ﷺ، وتكون الفرق الثلاث والسبعون منحصرة في أهل القبلة، وإن كانت بدعة بعضها بدعة مكفرة ومخرجة من الإسلام، أو كان منهم من هو منافق في الباطن، وتكون الفرقة الناجية هي المتمسكة بالإسلام المحض الخالص الذي كان عليه النبي ﷺ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة: مَن كان

---

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٩٢) و(٣٢/ ١٧٩).

(٢) أخرجه مسلم (١/ ١٣٤) رقم (١٥٣). (٣) انظر: فتح الباري (١١/ ٤١١).

منهم منافقًا، فهو كافر في الباطن، ومن لم يكن منافقًا؛ بل كان مؤمنًا بالله ورسوله في الباطن، لم يكن كافرًا في الباطن؛ وإن أخطأ في التأويل كائنًا ما كان خطؤه، وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق، ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار.

ومن قال: إن الثنتين وسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرًا ينقل عن الملة، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين؛ بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، فليس فيهم من كفَّر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضًا ببعض المقالات»(١).

فمعلومٌ أن النبي ﷺ جاهد في سبيل إعلاء كلمة الله عز وجل حتى وصل الأمر في ذروته عند فتح مكة، ثم بعد ذلك انتشر أمر الإسلام واجتمع للنبي ﷺ في حجة الوداع ما اجتمع من أمة الإسلام، وظهرت في هذا الوقت بوادر المتنبئين، مثل مسيلمة ومثل الأسود العنسي هؤلاء ظهروا بالتنبؤ وقضي عليهم، حتى إن الأسود العنسي قتل في عهد النبي ﷺ ومسيلمة قُتل بعد ذلك فهذه بدايات الفتن.

ولقد كان المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر وصدرًا من خلافة عثمان متفقين لا تنازع بينهم، وكانوا على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول(٢). إلى أن حدث في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه أمور أوجبت نوعًا من التفرق، وقام قوم من أهل الفتنة فقتلوا عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥هـ)، فتفرق المسلمون بعد مقتل عثمان، ووقعت الفتنة، وأدى ذلك إلى اقتتالهم بصفِّين سنة (٣٧هـ)، واتفقوا على تحكيم حكمين، فخرجت الخوارج من ذلك الحين على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وفارقوا جماعة المسلمين إلى مكان يقال له: «حروراء» فكف عنهم إلى أن استحلوا دماء المسلمين وأموالهم، فعلم علي رضي الله عنه أنهم الطائفة التي ذكرها رسول الله ﷺ، فقاتلهم فهم الفرقة المارقة التي قال فيها النبي ﷺ: «**تمرق مارقة عند فُرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق**»(٣).

لكن بدايات الفتن الحقيقية كانت في زمن عثمان، لما قتل عثمان رضي الله عنه جاء الاختلاف والبدع، ظهر الخوارج، وظهر التشيع، وتلاه بعد ذلك ظهور القدرية

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢١٨). (٢) منهاج السنة (١/ ٣٠٦).
(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٣/ ١١٣) ط١، دار المعرفة

وظهور الإرجاء، ثم تلاه ظهور الجهمية، هذه أكبر المقالات، الخوارج والتشيع متزامنين ثم كذلك الإرجاء والقدر متزامنين ثم الجهمية فهذه بدايات ظهور البدع.

لكن بقيت هذه البدع محصورة في أُناس، أو في طوائف، والملك والسيادة وولاية الأمر للمسلمين كانت لدى أهل السنة والغلبة لعلماء السنة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «مضى الرعيل الأول [من الصحابة] في ضوء ذلك النور لم تطفئه عواصف الأهواء، ولم تلتبس به ظلم الآراء وأوصوا من بعدهم أن لا يفارقوا النور الذي اقتبسوه منهم، وأن لا يخرجوا عن طريقهم، فلما كان في أواخر عصرهم حدثت الشيعة والخوارج والقدرية والمرجئة، فبعدوا عن النور الذي كان عليه أوائل الأئمة، ومع هذا لم يفارقوه بالكلية، بل كانوا للنصوص معظمين، وبها مستدلين، ولها على العقول والآراء مقدمين، ولم يدع أحد منهم أن عنده عقليات تعارض النصوص، وإنما أتوا من سوء الفهم فيها، والاستبداد بما ظهر لهم منها دون من قبلهم، ورأوا أنهم إن اقتفوا أثرهم كانوا مقلدين لهم، فصاح بهم من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين من كل قطر، ورموهم بالعظائم، وتبرؤوا منهم، وحذروا من سبيلهم أشد التحذير، وكانوا لا يرون السلام عليهم ولا مجالستهم، وكلامهم فيهم معروف في كتب السنة، وهو أكثر من أن يذكر هاهنا.

فلما كثرت الجهمية في أواخر عصر التابعين كانوا هم أول من عارض الوحي بالرأي، ومع هذا كانوا قليلين أولًا مقموعين مذمومين عند الأئمة، وأولهم شيخهم الجعد بن درهم، وإنما نفق عند الناس بعض الشيء لأنه كان معلِّم مروان بن محمد وشيخه، ولهذا كان يسمَّى مروان الجعدي، وعلى رأسه سلب الله بني أمية المُلك والخلافة وشتتهم في البلاد ومزقهم كل ممزق ببركة شيخ المعطلة النفاة»[(١)].

قال المصنِّف: **«فكان الأمر مستقيمًا حتى كانت الطبقة الرابعة في خلافة بني فلان»**، يقصد في خلافة بني العباس وفي عهد المأمون تحديدًا، فلما تولى المأمون هو الذي أظهر الجهمية والمعتزلة، وأعطاهم السيادة في القضاء وفي ولاية أمور المسلمين العلمية، وبالتالي كان حربًا على علماء السنة، فامتحن الإمام أحمد، وقتل من قُتل من علماء المسلمين.

قال ابن تيمية: «الجهمية لم يكونوا ظاهرين إلا بالمشرق، لكن قويَ أمرهم لما مات الرشيد وتولى ابنه الملقب بالمأمون بالمشرق وتلقى عن هؤلاء ما تلقاه. ثم لما

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٦٩، ١٠٧١).

تولى الخلافة اجتمع بكثير من هؤلاء، ودعا إلى قولهم في آخر عمره، وكتب وهو بالثغر بطرسوس إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب كتابًا يدعو الناس فيه إلى أن يقولوا: القرآن مخلوق، فلم يجبه أحد؛ ثم كتب كتابًا ثانيًا يأمر فيه بتقييد من لم يجبه وإرساله إليه، فأجاب أكثرهم، ثم قيدوا سبعة لم يجيبوا، فأجاب منهم خمسة بعد القيد، وبقي اثنان لم يجيبا: الإمام أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح، فأرسلوهما إليه فمات قبل أن يصلا إليه؛ وكان هذا سنة ثماني عشر ومائتين»[(١)].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض حديثه عن تلك الحقبة الزمنية وما قبلها وما بعدها: «وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوى كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك، مثل دولة المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ)، والرشيد (١٧٠ ـ ١٩٤هـ)، ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين. كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل. فإن المهدي قتل من المنافقين الزنادقة من لا يحصي عدده إلا الله، والرشيد كان كثير الغزو والحج.

وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية وكان في أنصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ حيث قال: «**الفتنة هاهنا**»؛ ظهر حينئذ كثير من البدع، وعرِّبت أيضًا إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم من المجوس الفرس، والصابئين الروم، والمشركين الهنود، وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس، وأحسنهم إيمانًا وعدلًا وجودًا، فصار يتتبع المنافقين الزنادقة كذلك.

وفي دولة «أبي العباس المأمون» ظهر «الخُرَّمية» ونحوهم من المنافقين، وعرِّب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين، وراسل ملوك المشركين من الهند ونحوهم حتى صار بينه وبينهم مودة.

فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين، وقوي ما قوي من حال المشركين وأهل الكتاب، كان من أثر ذلك ما ظهر من استيلاء الجهمية والرافضة وغيرهم من أهل الضلال وتقريب الصابئة ونحوهم من المتفلسفة. وذلك بنوع رأي يحسبه صاحبه عقلًا وعدلًا، وإنما هو جهل وظلم، إذ التسوية بين المؤمن والمنافق، والمسلم والكافر أعظم الظلم، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل، فتولد من ذلك محنة الجهمية، حتى امتحنت الأمة بنفي الصفات والتكذيب بكلام الله

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٣).

ورؤيته، وجرى من محنة الإمام أحمد وغيره ما جرى، مما يطول وصفه»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ثم بعد انقراض أكابر التابعين ظهرت الجهمية ثم لما عرِّبت كتب الفرس والروم ظهر التشبه بفارس والروم وكُتب الهند انتقلت بتوسط الفرس إلى المسلمين وكتب اليونان انتقلت بتوسط الروم إلى المسلمين فظهرت الملاحدة الباطنية الذين ركبوا مذهبهم من قول المجوس واليونان مع ما أظهروه من التشيع، وكانت قرامطة البحرين أعظم تعطيلًا وكفرًا، كفرهم من جنس كفر فرعون بل شر منه»[(٢)].

وقال ابن تيمية: «وأنه بعد ذلك أواخر المائة الثانية وقبلها وبعدها اجتُلبت كتب اليونان وغيرهم من الروم من بلاد النصارى وعرِّبت وانتشر مذهب مبدلة الصابئة مثل أرسطو وذويه، ظهر في ذلك الزمان الخرمية، وهم أول القرامطة الباطنية الذين كانوا في الباطن يأخذون بعض دين الصابئين المبدلين، وبعض دين المجوس، كما أخذوا عن هؤلاء كلامهم في العقل والنفس، وأخذوا عن هؤلاء كلامهم في النور والظلمة، وكسوا ذلك عبارات وتصرفوا فيه وأخرجوه إلى المسلمين، وكان من القرامطة الباطنية في الإسلام ما كان، وهم كانوا يميلون كثيرًا إلى طريقة الصابئة المبدلين، وفي زمنهم صنفت رسائل إخوان الصفا، وذكر ابن سينا أن أباه كان من أهل دعوتهم من أهل دعوة المصريين منهم، وكانوا إذ ذاك قد ملكوا مصر وغلبوا عليها، قال ابن سينا وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة لكونهم كانوا يرونها، وظهر في غير هؤلاء من التجهم ما ظهر، وظهر بذلك تصديق ما أخبر به النبي ﷺ كما ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**» قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن**»[(٣)].

وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ القرون شبرًا بشبر وذراعًا بذراع**»، فقيل: يا رسول الله كفارس والروم؟ قال: «**فمن الناس إلا أولئك؟**»[(٤)]. ومعلوم أن أهل الكتاب أقرب إلى المسلمين من المجوس والصابئين والمشركين، فكان أول ما ظهر من البدع فيه شبه من اليهود والنصارى.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠، ٢١).
(٢) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٧٨).
(٣) أخرجه البخاري، رقم (٧٣٢٠)، وأخرجه مسلم (٨/ ٥٧).
(٤) صحيح البخاري (٧٣١٩).

والنبوة كل ما ظهر نورها انطفت البدع، وهي في أول الأمر كانت أعظم ظهورًا، فكان إنما يظهر من البدع ما كان أخف من غيره، كما ظهر في أواخر عصر الخلفاء الراشدين بدعة الخوارج والتشيع، ثم في أواخر عصر الصحابة ظهرت القدرية والمرجئة، ثم بعد انقراض أكابر التابعين ظهرت الجهمية، ثم لما عرِّبت كتب الفرس والروم ظهر التشبه بفارس والروم. وكتب الهند انتقلت بتوسط الفرس إلى المسلمين، وكتب اليونان انتقلت بتوسط الروم إلى المسلمين، فظهرت الملاحدة الباطنية الذين ركَّبوا مذهبهم من قول المجوس واليونان، مع ما أظهروه من التشيع، وكانت قرامطة البحرين أعظم تعطيلًا وكفرًا، كفرهم من جنس كفر فرعون بل شر منه»[(١)].

قال الذهبي: «لما تولى المأمون الخلافة على رأس المائتين، نجم التشيع وأبدى صفحته. (وكان المأمون شيعيًّا)»[(٢)].

فالمأمون أول من أعلن بدعة القول بخلق القرآن من السلاطين ودعا إليها بقوة السلطان، «وكان كلامه في القرآن سنة اثنتي عشرة ومائتين فأنكر الناس ذلك واضطربوا ولم ينل مقصوده ففتر إلى وقت»[(٣)]. «ولكنه لم يرجع عن قوله وصمم على امتحان العلماء في سنة ثمان عشرة وشدد عليهم فأخذه الله»[(٤)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما أظن أن الله يغفل عن المأمون، ولا بد أن يقابله على ما اعتمده مع هذه الأمة من إدخال هذه العلوم الفلسفية بين أهلها»[(٥)].

قال السيوطي: «أول من أدخل المنطق والفلسفة وسائر علوم اليونان في ملة الإسلام وأحضرها من جزيرة قبرص المأمون»[(٦)].

قال ابن تيمية: «فلما ابتدعت الجهمية هذه المقالات في أثناء المائة الثَّانية أنكر ذلك سلف الأمة وأئمتها، ثم استفحل أمرهم في أوائل المائة الثالثة بسبب ما أدخلوه في شركهم وفريتهم من ولاة الأمور، وجرت المحنة المشهورة»[(٧)].

وفي هذه المرحلة، قويت شوكت التعطيل واتسعت دائرته ونشط دعاته وكثرت

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٧٨).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨١).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨١).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨٣)، فوات الوفيات (٢/ ٢٣٨).
(٥) لوامع الأنوار البهية (١/ ٩).
(٦) الوسائل إلى مسامرة الأوائل (ص١١٨).
(٧) التسعينية (١/ ٢٩٥).

طوائفه. فبعد أن كان خصوم أهل السنة هم الجهمية فقط، ظهر المعتزلة الذين حملوا راية التعطيل ووجهوا دفته، ودخلوا فيه بقوة هيأها لهم المأمون ومن بعده المعتصم ثم الواثق. وشايعهم على ذلك العديد من الفرق الضالة، فجمعت المعتزلة من ذلك الوقت بين بليَّتين: «بلية نفي الصفات»، و«بلية نفي القدر». وفي هذه المرحلة ظهر القرامطة، وبدؤوا يظهرون قولهم.

فكان قاضي القضاة في عهد المأمون، وفي عهد المعتصم والواثق أحمد بن أبي دؤاد، هذا كان كما يسمَّى اليوم منصب وزير العدل؛ أي: قاضي القضاة، وبالتالي كان له منصب عالٍ عند بني العباس، وعند المأمون، وعند الواثق، وعند المعتصم، عند هؤلاء الثلاثة، إلى أن جاء المتوكل فأبعده عن هذا المنصب وأعاد الحق إلى أهل السنة، وبعد ذلك ظهر قول أهل السنة ولكن بعد امتحان عصيب في هذه المسألة.

وانفسح المجال لأهل السنة أن يرفعوا صوتهم عاليًا بمعتقدهم، وتثبيت أركانه، وتشييد بنيانه، ومواجهة أهل البدع وأقوالهم بالنقض والرد، وكشف عوارهم، وبيان زيفهم، فألفوا المصنفات الكثيرة الحاوية للسنن والآثار، ونشطوا في ذلك نشاطًا ملحوظًا في تدوين السنة النبوية بجميع فروعها، ولا سيما في باب العقيدة

إذًا هؤلاء المبتدعة في تلك الفترة أجبروا الناس وخوفوهم بشأن الدنيا، وبالتالي اتبعهم الناس على خوفٍ في دنياهم ورغبة في هذه الدنيا فصارت السنة وأهلها مكتومين وظهرت البدع وفشت وكفروا من حيث لا يعلمون من وجوهٍ شتى، وذلك من محاسن دولة بني أمية وهذه دائمًا تغبط لبني أمية أنه ما كان في عهد بني أمية بدعة تظهر، ما كان يُنقم إلا اثنين من بني أمية مروان الحمار الذي هو آخر خلفاء بني أمية؛ لأنه كان يسمى مروان الجعدي وكان على عقيدة الجعد، ومروان الحمار الذي هو آخر خلفاء بني أمية الذي من شؤمه أن سقطت على يديه دولة بني أمية، ويزيد الناقص كان قدريًّا هؤلاء الاثنين فقط كانوا على البدعة.

لكن دولة بني أمية لذلك أهل التاريخ قد يغبطون دولة بني أمية لأن من محاسنها أن السنة فيها قائمة، وكذلك دولة بني العباس إلى خلافة هارون الرشيد كانت السنة قائمة، وكانوا حربًا على الزنادقة وحربًا على المبتدعة إلى أن جاء المأمون، فالمأمون والمعتصم والواثق هؤلاء الثلاثة كانوا على نصرة للمعتزلة، ولذلك كانوا حربًا على علماء أهل السنة.

وبالتالي من هنا يعلم الإنسان أنه بظهور دولة تنصر السنة فهذا فيه إعلاء لكلمة الله ﷻ وبغياب دولة تقيم السنة، أو أن الدولة إذا كانت ضد أهل السنة، فعند ذلك هذا يكون حربًا على كلام الله وكلام رسوله ﷺ، فأي دولة تنصر السنة فهذه دولة يجب أن يُعلى من شأنها وأن يُرفع من أمرها لأن في نصرتها نصرة للحق، والحق بحاجة إلى قوة تحميه، والتاريخ يشهد.

فلما تكون هناك دولة تحترم السنة وعلماء السنة تظهر السنة، ولما تكون الدولة دولة بدعة تغيب السنة، فهذا الذي كان في ذلك العصر فصارت السنة وأهلها مكتومين وظهرت البدع وفشت وكفروا من حيث لا يعلمون من وجوهٍ شتى ووضعوا القياس وحملوا قدرة الرب وآياته وأحكامه وأمره ونهيه على عقولهم وآرائهم فما وافق عقولهم قبلوه، وما لم يوافق عقولهم ردوه فصار الإسلام غريبًا، والسنة غريبة وأهل السنة غرباء في جوف ديارهم.

فهم في ديارهم غرباء، فبالتالي إذا كانت الدولة دولة سنة فهذه نصرة للسنة، ولعلماء السنة، ونصرة لكلام الله وكلام رسوله، وإذا غابت دولة السنة ظهرت البدع وبالتالي أصبحت السنة وأهلها غرباء حتى ولو كانوا في جوف ديارهم، والتاريخ عبرة.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٩١﴾ «واعلم أن المتعة ـ متعة النساء ـ والاستحلال حرام إلى يوم القيامة.

الشرح

ذكر المصنف نوعين من الأنكحة المحرمة، وهي:

أولًا: **المتعة** «المتعة ـ متعة النساء ـ».

ثانيًا: «**والاستحلال**».

أولًا: المتعة:

وبيَّن أن المتعة المقصود بها هنا هي متعة النساء؛ لأن لفظ المتعة يطلق كذلك على متعة الحج باعتبار أن الحج له ثلاث صيغ: إما الإفراد، وإما القِران، وإما التمتع.

والأصل في الزواج الاستمرار والدوام، وقد جعل الله تعالى الزواج من آياته التي تدعو إلى التفكر والتأمل، وجعل تعالى بين الزوجين المودة والرحمة، وجعل الزوجة سكنًا للزوج، ورغَّب في إنجاب الذرية، وجعل للمرأة عدة وميراثًا، وكل ذلك منتفٍ في هذا النكاح المحرَّم.

والزواج المؤقت ـ وهو زواج المتعة ـ كان مباحًا في أول الإسلام ثم نُسخت الإباحة، وصار محرَّمًا إلى يوم الدين.

فعن علي رضي الله عنه: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر». وفي رواية: «نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الإنسية[(١)]».

وعن الربيع بن سبرة الجهني أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء، وإن الله قد حرَّم ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليُخلِ سبيله ولا تأخذوا مما**

---

(١) رواه البخاري (٣٩٧٩)، ومسلم (١٤٠٧).

آتيتموهن شيئًا[١]».

والمرأة المتمتَّع بها عند الرافضة ـ الشيعة، وهم الذين يقولون بجوازه ـ ليست زوجة ولا أمَة، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧﴾ [المؤمنون: ٥ ـ ٧].

وقد استدل الرافضة لإباحة المتعة بما لا يصلح دليلًا ومنه:

أ ـ قول الله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: ٢٤].

فقالوا: إن في الآية دليلًا على إباحة المتعة، وقد جعلوا قوله تعالى: ﴿أُجُورَهُنَّ﴾ قرينة على أن المراد بقوله: ﴿ٱسْتَمْتَعْتُم﴾ هو المتعة.

والرد على هذا: أن الله تعالى ذكر قبلها ما يحرم على الرجل نكاحه من النساء، ثم ذكر ما يحل له في هذه الآية، وأمر بإعطاء المرأة المزوَّجة مهرها.

وقد عبَّر عن لذة الزواج هنا بالاستمتاع، ومثله ما جاء في السنَّة من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**المرأة كالضِّلَع إن أقمتَها كسرتَها، وإن استمتعتَ بها استمتعتَ بها وفيها عوج**»[٢].

وقد عبَّر عن المهر هنا بالأجر، وليس المراد به المال الذي يُدفع للمتمتَّع بها في عقد المتعة، وقد جاء في كتاب الله تعالى تسمية المهر أجرًا في موضع آخر وهو قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَٰجَكَ ٱلَّٰتِىٓ ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فتبيَّن أنه ليس في الآية دليل ولا قرينة على إباحة المتعة.

ولو قلنا تنزلًا بدلالة الآية على إباحة المتعة، فإننا نقول إنها منسوخة بما ثبت في السنة الصحيحة من تحريم المتعة إلى يوم القيامة.

ب ـ ما روي عن بعض الصحابة من تجويزها وخاصة ابن عباس.

والرد: هذا من اتباع الرافضة لأهوائهم فإنهم يكفرون أصحاب النبي ﵃ ثم تراهم يستدلون بفعلهم هنا، وفي غيره من المواضع.

فأما من ثبت عنه القول بالجواز فهم ممن لم يبلغهم نص التحريم، وقد رد الصحابة ﵃ (ومنهم علي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير) على ابن عباس في قوله بإباحة المتعة.

فعن علي أنه سمع ابن عباس يليِّن في متعة النساء فقال: «مهلًا يا ابن عباس فإن

---

(١) رواه مسلم (١٤٠٦).

(٢) رواه البخاري (٤٨٨٩) ومسلم (١٤٦٨).

رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية»[١].

فالمتعة حرام، بحيث إن الإنسان يستحل المرأة في مدة محدودة معلومة، من يوم أو يومين أو شهر أو شهرين يحدد بداية ونهاية لهذا الأمر.

قال ابن بطة: «ومن السنة أن يعلم أن المتعة حرام إلى يوم القيامة»[٢].

وقال قوام السنة الأصفهاني: «ومتعة النساء حرام إلى يوم القيامة»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالروايات المستفيضة المتواترة متواطئة على أنه حرم المتعة بعد إحلالها»[٤].

وجاء تقرير حرمة نكاح المتعة خلافًا للروافض الذين يزعمون أن متعة النساء خير العبادات وأفضل القربات، ويوردون في فضائلها أخبارًا كثيرة موضوعة ومفتراة[٥].

وقد حكي الإجماع على تحريم نكاح المتعة غير واحد من الأئمة، كما بينه الحافظ ابن حجر بقوله: «قال ابن المنذر: لا أعلم اليوم أحدًا يجيزها إلا بعض الروافض، ولا معتمد لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله.

وقال عياض: ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض.

وقال الخطابي: تحريم المتعة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات إلى علي وآل بيته؛ فقد صح عن علي أنها نسخت، ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة، فقال: هي الزنا بعينه.

وقال القرطبي: الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه حرِّم، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض»[٦].

ولا تتوقف مخازي الرافضة عند حَدٍّ، فهُم يحلُّون ما حرَّم الله ويحرِّمون ما أحلَّ الله ومن بعض صور حالهم:

قال ابن تيمية عن أولئك الروافض: «وهؤلاء يحرِّمون نكاح نسائهم - أي نساء أهل الكتاب - وأكل ذبائحهم، وهذا ليس من أقوال أحد من أئمة المسلمين المشهورين بالفتيا، ولا من أقوال أتباعهم، وهو خطأ مخالف للكتاب والسنة

---

(١) رواه مسلم (١٤٠٧).
(٢) الإبانة الصغرى (ص٢٩٠).
(٣) الحجة (٢/ ٣٨) = باختصار، وانظر: (٢/ ٢٩٩).
(٤) منهاج السنة النبوية (٤/ ١٩٠).
(٥) مختصر التحفة الاثنى عشرية (ص٢٢٧).
(٦) فتح الباري (٩/ ١٧٣).

والإجماع القديم»[(١)].

وأباح جمهور السلف الصالح نكاح المحصنات من أهل الكتاب، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، وحرم الرافضة ما أحل الله فمنعوا نكاح الكتابيات.

ومع أن الرافضة حرموا نكاح الكتابيات، إلا أنهم غلب عليهم الإباحية والفجور، فقارنوا عارية الفرج والزنا باسم المتعة، وأباحوا وطء الناس النساء في أدبارهن كما هو مقرر في كتبهم[(٢)].

وعندهم ما يسمَّى كذلك نكاح الاستبضاع: وهي أن يأذن الرجل لزوجه أن تُمكّن من نفسها رجلًا معينًا، ويسمى كذلك إعارة الفرج: وهو مزيج من أنكحة الجاهلية وأنكحة مجوسية وبوذية، وهو نكاح ابتدعه الشيعة بغرض عفة المرأة في حال سفر زوجها، وهو أن الرجل إذا أراد السفر أودع زوجته عند أحد أقاربه أو أصدقائه تقيم معه يستمتع بها، ويحدد له الزوج حدود الاستمتاع، إما استمتاع كامل ومعاشرة كمعاشرة الأزواج، وإما استمتاع دون الفرج، ولا يحل له تعدي الحدود التي حددها الزوج، وإذا ما تعدى الصديق أو القريب تلك الحدود يكون خائنًا للأمانة ويدخل في دائرة الحرام، حيث المبرر لهذا النكاح أنه حصن للزوجة وضمان للرجل أن زوجته لم تخنه!!

وهذا الحرام بعينه والعياذ بالله، فأهل السنة ـ بحمد الله تعالى ـ منَّ الله ﷻ عليهم بحفظ أعراضهم وبحفظ أنسابهم وهذا كله حرام.

وهذا أحد الأنكحة التي كانت موجودة قبل الإسلام، وجاء الإسلام فحرَّمها.

وقد ذكرت السيدة عائشة أمُّ المؤمنين رضي الله عنها أربعةً منها، فعن عروة بن الزبير أن عائشة زوجَ النبي ﷺ أخبرته «أَنَّ النِّكَاحَ فِي الجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ:

فَنِكَاحٌ مِنْهَا نِكَاحُ النَّاسِ اليَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلِيَّتَهُ أَوِ ابْنَتَهُ، فَيُصْدِقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا.

وَنِكَاحٌ آخَرُ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ إِذَا طَهُرَتْ مِنْ طَمْثِهَا: أَرْسِلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ، وَيَعْتَزِلُهَا زَوْجُهَا وَلَا يَمَسُّهَا أَبَدًا، حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢١٣)، وانظر: (٣٢/ ١٨١).

(٢) انظر: أصول الشيعة للقفاري (٣/ ١٢٣).

الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الوَلَدِ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحَ الاِسْتِبْضَاعِ.

وَنِكَاحٌ آخَرُ: يَجْتَمِعُ الرَّهْطُ مَا دُونَ العَشَرَةِ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى المَرْأَةِ، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ، وَمَرَّ عَلَيْهَا لَيَالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، أَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ، حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا، تَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمُ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَلَدْتُ، فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ، تُسَمِّي مَنْ أَحَبَّتْ بِاسْمِهِ فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ بِهِ الرَّجُلُ.

وَنِكَاحُ الرَّابِعِ: يَجْتَمِعُ النَّاسُ الكَثِيرُ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى المَرْأَةِ، لَا تَمْتَنِعُ مِمَّنْ جَاءَهَا، وَهُنَّ البَغَايَا، كُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِهِنَّ رَايَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ، فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا، وَدَعَوْا لَهُمُ القَافَةَ، ثُمَّ أَلْحَقُوا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ، فَالْتَاطَ بِهِ، وَدُعِيَ ابْنَهُ، لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ. فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالحَقِّ، هَدَمَ نِكَاحَ الجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ اليَوْمَ»[(١)].

❁ ثانيًا: «والاستحلال»:

نكاح التحليل «وهو عقد له صور متعددة، منها:

١ - أن يقوم الزوج المطلِّق أو الزوجة أو وليها باستئجار «تيس» من البشر، فيشترط عليه أن يتزوج مطلَّقته، ويدخل بها، ثم يطلقها، مع إعطائه مبلغًا من المال.

٢ - أن يتزوج رجل تلك المطلقة بدون اتفاق منه مع أحد، وقصده: أن يحلها للأول، ثم يطلقها.

ونكاح «التحليل» عقد محرَّم فاسد، ويستحق فاعله اللعن.

فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «ولعنه ﷺ لهما: إما خبر عن الله تعالى بوقوع لعنته عليهما، أو دُعاء عليهما باللعنة، وهذا يدلُّ على تحريمه، وأنه من الكبائر»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح من «صحيحه» حديث رقم (٥١٢٧).

(٢) رواه الترمذي (١١٢٠) وصححه، والنسائي (٣٤١٦)، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وصححه ابن القطان، وابن دقيق العيد على شرط البخاري». انتهى من «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٧٢).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/ ٦٧٢).

وعن عُقْبَة بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟**»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**هُوَ الْمُحَلِّلُ، لَعَنَ اللهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ**»[١].

فهذه الأحاديث تدل على تحريم نكاح التحليل، وأنه من كبائر الذنوب، وتدل أيضًا على عدم صحته.

«وقد صرح الجمهور ـ المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية ـ بفساد هذا النكاح؛ للحديثين السابقين، ولأن النكاح بشرط الإحلال في معنى النكاح المؤقت، وشرط التأقيت في النكاح يفسده، وما دام النكاح فاسدًا: فلا يقع به التحليل، ويؤيد هذا قول عمر رضي الله عنه: «والله لا أوتى بمحلل ومحلل له إلا رجمتهما»»[٢].

وتحدث شيخ الإسلام عن شناعة نكاح التحليل، فكان مما قاله: «يوجد في نكاح التحليل من الفساد أعظم ما يوجد في نكاح المتعة[٣]؛ إذ المتمتع قاصد للنكاح إلى وقت، والمحلل لا غرض له في ذلك؛ فكل فساد نهي عنه المتمتع فهو في التحليل وزيادة؛ ولهذا، تنكر قلوب الناس التحليل أعظم مما تنكر المتعة، والمتعة أبيحت أول الإسلام، وتنازع السلف في بقاء الحل، ونكاح التحليل لم يبح قط، ولا تنازع السلف في تحريمه.

ومن شنع على الشيعة بإباحة المتعة مع إباحته للتحليل فقد سلطهم على القدح في السنة، كما تسلطت النصارى على القدح في الإسلام بمثل إباحة التحليل، حتى قالوا: إن هؤلاء قال لهم نبيهم: إذا طلق أحدكم امرأته لم تحل له حتى تزني؛ وذلك أن نكاح التحليل سفاح كما سماه الصحابة بذلك»[٤].

وبسط ابن القيم الحديث عن قبائح التحليل ومفاسده، فكان مما قاله: «وأما في هذه الأزمان التي قد شكت الفروج فيها إلى ربها مفسدة التحليل، وقبح ما يرتكبه المحللون مما هو رمد بل عمل في عين الدين، وشجن في حلوق المؤمنين، من قبائح تشمت أعداء الدين به، وتمنع كثيرًا من يريد الدخول فيه بسببه، بحيث لا يحيط

---

(١) رواه ابن ماجه (١٩٣٦)، وحسنه الألباني في «صحيح ابن ماجه».
(٢) الموسوعة الفقهية (١٠/٢٥٦، ٢٥٧).
(٣) ذكر شيخ الإسلام أن نكاح التحليل أعظم فسادًا من نكاح المتعة من عشرة أوجه. انظر: إغاثة اللهفان (١/٤١٧ ـ ٤٢١).
(٤) مجموع الفتاوى (٣٠/٢٢٣، ٢٢٤)، وانظر: (٣٢/١٥٦، ٣٣/٣٩).

بتفاصيلها خطاب، ولا يحصرها كتاب، يراها المؤمنون كلهم من أقبح القبائح، ويعدونها من أفضح الفضائح، وقد قلبت من الدين رسمه، وغيرت منه اسمه، وضمخ التيس المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل.

إلى أن قال: ثم سل من له أدنى اطلاع على أحوال الناس: كم من حرة مصونة أنشب فيها المحلل مخالب إرادته فصارت له بعد الطلاق من الأخدان، وكان بعلها منفردًا بوطئها، فإذا هو والمحلل فيها ببركة التحليل شريكان، فلعمر الله كم أخرج التحليل مخدرة من سترها إلى البغاء، وألقاها بين براثن العشراء، ولولا التحليل لكان منال الثريا دون منالها»(١).



(١) إعلام الموقعين (٣/ ٤١، ٤٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٩٢﴾ «واعرف لبني هاشم فضلهم؛ لقرابتهم من رسول الله ﷺ، وتعرف فضل قريش والعرب وجميع الأفخاذ، فاعرف قدرهم وحقوقهم في الإسلام، ومولى القوم منهم، وتعرف لسائر الناس حقهم في الإسلام و[تعرف فضل] الأنصار، ووصية رسول الله ﷺ فيهم، وآل الرسول فلا تنساهم، تعرف فضلهم، وجيرانه من أهل المدينة، فاعرف فضلهم».

الشرح

قول المصنف: **«واعرف لبني هاشم فضلهم؛ لقرابتهم من رسول الله ﷺ»**.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: «واختلف في آل النبي ﷺ على أربعة أقوال:

* **القول الأول**: هم الذين حرمت عليهم الصدقة. وفيهم ثلاثة أقوال للعلماء:

أحدها: أنهم بنو هاشم، وبنو المطلب، وهذا مذهب الشافعي وأحمد في رواية عنه.

والثاني: أنهم بنو هاشم خاصة، وهذا مذهب أبي حنيفة، والرواية عن أحمد، واختيار ابن القاسم صاحب مالك.

والثالث: أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى بني غالب، ويدخل فيهم بنو المطلب، وبنو أمية، وبنو نوفل ومن فوقهم إلى بني غالب، وهذا اختيار أشهب من أصحاب مالك حكاه صاحب «الجواهر» عنه، وحكاه اللخمي في «التبصرة» عن أصبغ، ولم يحكه عن أشهب.

وهذا القول في الآل أعني ـ أنهم الذين تحرم عليهم الصدقة هو منصوص الشافعي وأحمد والأكثرين، وهو اختيار جمهور أصحاب أحمد والشافعي.

* **القول الثاني**: إن آل النبي ﷺ هم ذريته وأزواجه خاصة، حكاه ابن عبد البر في التمهيد.

* **القول الثالث**: إن آله ﷺ أتباعه إلى يوم القيامة حكاه ابن عبد البر عن بعض

أهل العلم، وأقدم من رُوي عنه هذا القول جابر بن عبد الله، ذكره البيهقي عنه، ورواه عن سفيان الثوري وغيره، واختاره بعض أصحاب الشافعي. حكاه عنه أبو الطيب الطبري في تعليقه، ورجحه الشيخ محيي الدين النووي في شرح مسلم واختاره الأزهري.

* **القول الرابع**: إن آله ﷺ هم الأتقياء من أمته، حكاه حسين والراغب وجماعة.

ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ حجج هذه الأقوال وبيَّن ما فيها من الصحيح والضعيف إلى أن قال: «والصحيح هو القول الأول، ويليه القول الثاني. أما القول الثالث والرابع فضعيفان»[١].

وإن من علامات محبته ﷺ والتي يجب على المؤمن الأخذ بها، محبته لمن أحب النبي ﷺ، ومن هو بسببه من آل بيته وصحابته من المهاجرين والأنصار رضوان الله عليهم أجمعين فمن أحب شيئًا أحب من يحبه[٢].

فإن من محبة الله وطاعته: محبة رسوله وطاعته.

ومن محبة رسوله وطاعته: محبة من حب الرسول، وطاعة من أمر الرسول بطاعته[٣].

أ ـ قال البيهقي: «ودخل في جملة محبته ﷺ حب آله»[٤].

«وإن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم يحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ»[٥].

فعن زيد بن أرقم[٦] رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «قام رسول الله ﷺ يومًا فينا خطيبًا بماء يدعى «خُمًّا» بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: «**أما بعد ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين: أوليهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به**» فحث على كتاب الله ورغب فيه. ثم قال: «**وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**». فقيل لزيد: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس

---

(١) جلاء الأفهام (ص١٦٤ ـ ١٧٧).
(٢) الشفا (٢/ ٥٧٣).
(٣) حقوق آل البيت (ص١٩).
(٤) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٢٨٢).
(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٧).
(٦) زيد بن أرقم بن زيد، صحابي جليل، لم يشهد بدرًا ولا أحدًا لصغر سنه، وأول مشاهده الخندق وقيل: المريسيع، مات بالكوفة سنة ست وستين، وقيل ثمان وستين. الإصابة (١/ ٥٤٢).

نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده. قيل: ومن هم؟ قال: آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس. قيل: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم»(١).

وقد ثبت عن النبي ﷺ أن الله لما أنزل عليه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ۝٥٦﴾(٢) [الأحزاب: ٥٦]، سأل الصحابة النبي ﷺ كيف يصلون عليه فقال: «**قولوا: اللّهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صلَّيت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد. اللّهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد**»(٣). فالصلاة على النبي ﷺ حق له ولآله دون سائر الأمة(٤).

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «أرقبوا(٥) محمدًا ﷺ في أهل بيته»(٦).

وعنه أيضًا أنه قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرابتي»(٧).

«فآل بيت رسول الله ﷺ لهم من الحقوق ما يجب رعايتها، فإن الله جعل لهم حقًّا في الخُمس والفيء وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله ﷺ»(٨).

«فالصلاة على آله هي من تمام الصلاة عليه وتوابعها؛ لأن ذلك مما تقر به عينه، ويزيده الله به شرفًا وعلوًّا، صلَّى عليه وعلى آله وسلَّم تسليمًا»(٩).

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (/ ١٢٢، ١٢٣).

(٢) الآية (٦) من سورة الأحزاب.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبي ﷺ. فتح الباري (١/ ١٥٢) ح٦٣٥٧. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (٢/ ١٦).

(٤) جلاء الأفهام (ص١٧٤).

(٥) أرقبوا: المراقبة للشيء المحافظة عليه، يقول: احفظوه فيهم فلا تسيئوا إليهم. فتح الباري (٧/ ٧٩).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصحابة، باب مناقب قرابة الرسول كله ﷺ. فتح الباري (٧/ ٧٨) ح٣٧١٣.

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب قرابة الرسول ﷺ. فتح الباري (٧/ ٧٧، ٧٨) ح٣٧١٢، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: «**لا نورث وما تركناه صدقة**» (٥/ ١٥٥، ١٥٦).

(٨) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٧).

(٩) جلاء الأفهام (ص١٧٥).

«وكذلك علينا احترامهم وإكرامهم والإحسان إليهم فإنهم من ذرية طاهرة من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخرًا وحسبًا ونسبًا.

ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية كما كان عليه سلفهم كالعباس وبنيه، وعليّ وأهل بيته وذريته رضي الله عنهم أجمعين»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[(٢)]: «وآل محمد ﷺ هم الذين حرمت عليهم الصدقة، هكذا قال الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهما من العلماء».

والأحاديث في فضائلهم ومناقبهم كثيرة جدًّا، وهي مبسوطة في الصحيحين والمسند والسنن وغيرها من كتب الحديث.

وقول المصنف: «وتعرف فضل قريش والعرب وجميع الأفخاذ، فاعرف قدرهم وحقوقهم في الإسلام، ومولى القوم منهم وتعرف لسائر الناس حقهم في الإسلام».

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا ريب أن لآل محمد ﷺ حقًّا على الأمة لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر بطون قريش، كما أن قريشًا يستحقون من المحبة والموالاة ما لا يستحقه غير قريش من القبائل، كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر أجناس بني آدم، وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم، وفضل قريش على سائر العرب، وفضل بني هاشم على سائر قريش، وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره.

والنصوص دلت على هذا القول، كقوله ﷺ: «**إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريش من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم**»[(٣)].

وكقوله في الحديث الصحيح: «**الناس معادن كمعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**»[(٤)]، وأمثال ذلك»[(٥)].

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ١١٣). (٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٠٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ (٧/ ٥٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ۝١٢٥﴾ فتح الباري (٦/ ٣٨٧) ح٣٣٥٣، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب باب الأرواح جنود مجندة (٨/ ٤١، ٤٢) واللفظ له.

(٥) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٩٩).

هذا من تفضيل الجملة على الجملة وهو لا يقتضي تفضيل كل فرد على كل فرد فالعرب في الأجناس، وقريش فيها ثم هاشم في قريش، مظنة أن يكون فيهم من الخير أعظم مما يوجد في غيرهم، ولهذا كان في بني هاشم النبي صلَّى عليه وسلم الذي لا يماثله أحد في قريش فضلًا عن وجوده في سائر العرب وغير العرب، وكان في قريش الخلفاء الراشدون وسائر العشرة وغيرهم ممن لا يوجد له نظير في العرب وغير العرب، وكان في العرب من السابقين الأولين من لا يوجد له نظير في سائر الأجناس. فلا بد أن يوجد في الصنف الأفضل ما لا يوجد مثله في المفضول. وقد يوجد في المفضول ما يكون أفضل من كثير مما يوجد في الفاضل كما أن الأنبياء الذين ليسوا من العرب أفضل من العرب الذين ليسوا بأنبياء، والمؤمنون المتقون من غير قريش أفضل من القرشيين الذين ليسوا مثلهم في الإيمان والتقوى، وكذلك المؤمنون المتقون من قريش وغيرهم أفضل ممن ليس مثلهم في الإيمان والتقوى من بني هاشم. فهذا هو الأصل المعتبر في هذا الباب دون من ألغى فضيلة الأنساب مطلقًا، ودون من ظن أن الله تعالى يفضل الإنسان بنسبه على من هو مثله في الإيمان والتقوى، فضلًا عمن هو أعظم إيمانًا وتقوى، فكلا القولين خطأ وهما متقابلان، بل الفضيلة بالنسب فضيلة جملة وفضيلة لأجل المظنة والسبب.

والفضيلة بالإيمان والتقوى فضيلة تعيين وتحقيق وغاية.

فالأول: يفضل به لأنه سبب وعلامة، ولأن الجملة أفضل من جملة تساويها في العدد.

والثاني: يفضل به لأنه الحقيقة والغاية، ولأن كل من كان أتقى لله كان أكرم عند الله، والثواب من الله يقع على هذا، لأن الحقيقة قد وجدت، فلم يعلق الحكم بالمظنة، ولأن الله تعالى يعلم الأشياء على ما هي عليه، فلا يستدل بالأسباب والعلامات

فالاعتبار العام هو التقوى كما قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]. فكل من كان أتقى كان أفضل مطلقًا، وإذا تساوى اثنان في التقوى استويا في الفضل سواء كانا أو أحدهما عربيين أو أعجميين، أو قرشيين أو هاشميين أو كان أحدهما من صنف والآخر من صنف، وإن قُدِّر أن أحدهما له من سبب الفضيلة ومظنتها ما ليس للآخر، فإذا كان ذلك قد أتى بحقيقة الفضيلة كان أفضل ممن لم يأت بحقيقتها، وإن كان أقدر على الإتيان بها، فالعالم خير من الجاهل،

وإن كان الجاهل أقدر على تحصيل العلم[١].

وقول المصنف: «و[تعرف فضل] الأنصار».

مما ورد في فضائل الأنصار ما يأتي:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بُغضهم**»[٢].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أو قال أبو القاسم ﷺ: «**لو أن الأنصار سلكوا واديًا أو شِعبًا لسلكت في وادي الأنصار، ولولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار**»[٣].

وعن البراء رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ أو قال: قال النبي ﷺ: «**الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن ولا يبغضهم إلا منافق، فمن أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله**»[٤].

وقول المصنف: «ووصية رسول الله ﷺ فيهم».

فمما ورد في وصية رسول الله ﷺ فيهم ما ورد عن أنس رضي الله عنه قال: مرّ أبو بكر والعباس رضي الله عنهما بمجلس من مجالس الأنصار وهم يبكون، فقال: ما يبكيكم؟ قالوا: ذكرنا مجلس النبي ﷺ منا، فدخل على النبي ﷺ فأخبره بذلك، قال فخرج النبي ﷺ وقد عصب على رأسه حاشية بُرد، قال: فصعد المنبر ولم يصعده بعد ذلك اليوم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «**أوصيكم بالأنصار فإنهم كَرشي وعيبتي وقد قضوا الذي عليهم وبقي الذي لهم فاقبلوا من مُحسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم**»[٥].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج رسول الله ﷺ وعليه ملحفة متعطفًا بها على منكبيه وعليه عصابة دسماء حتى جلس على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «**أما بعد أيها الناس فإن الناس يكثرون وتقل الأنصار حتى يكونوا كالملح في الطعام، فمن ولي منكم أمرًا يضر فيه أحدًا أو ينفعه فليقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم**»[٦].

---

(١) انظر: منهاج السنة (٤/ ٦٠٢ ـ ٦٠٣ ـ ٦٠٤ ـ ٦٠٨) بتصرف.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب حب الأنصار من الإيمان. انظر: فتح الباري (٧/ ١١٣) ح٣٧٨٤ واللفظ له. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته.. (١/ ٦٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧٧٩). (٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧٨٣).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٧٩٩) ومسلم (٢٥١٠).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٨٠٠).

وعن زيد بن أرقم قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللّهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار**»(١).

فمن توقيره وبرّه ﷺ توقير أصحابه ومنهم الأنصار، وبرهم ومعرفة حقهم والاقتداء بهم، وحسن الثناء عليهم، والاستغفار لهم، والإمساك عما شجر بينهم، ومعاداة من عاداهم، والإضراب عن أخبار المؤرخين، وجهلة الرواة، وضلال الشيعة والمبتدعين، القادحة في أحد منهم، وأن نلتمس لهم فيما نقل عنهم من مثل ذلك فيما كان دينهم من الفتن أحسن التأويلات ويخرج لهم أصوب الخارج، إذ هم أهل لذلك، ولا يذكر أحد منهم بسوء ولا يغمص(٢) عليه أمر، بل تذكر حسناتهم وفضائلهم، وحميد سيرتهم، ويسكت عما وراء ذلك(٣).

فهم أناس قد اختارهم الله وشرفهم بصحبة نبيه ﷺ وخصّهم في الحياة الدنيا بالنظر إلى النبي ﷺ وسماع حديثه من فمه الشريف وتلقي الشريعة وأمور الدين عنه وتبليغ ما بعث الله به رسوله من النور والهدى على أكمل الوجوه وأتمها. فكان لهم الأجر العظيم لصحبتهم رسول الله ﷺ والجهاد معه في سبيل الله وأعمالهم الجليلة في نشر الإسلام والدعوة إليه، ولهم من الأجر مثل أجور من بعدهم لأنهم الواسطة بينهم وبين رسول الله ﷺ، «**ومن دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا**».

ولقد أوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم وأنهم أفضل من جميع المُعدَّلين والمُزكين الذين يجيئون بعدهم أبد الآبدين.

ولقد أثنى ربهم عليهم أحسن الثناء ورفع ذكرهم في التوراة والإنجيل والقرآن ووعدهم المغفرة والأجر العظيم، فقال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ

---

(١) رواه مسلم (٢٥٠٦).

(٢) لا يغمص: لا يعاب ولا ينقص في أمر من أموره. النهاية (٣/ ٣٨٦).

(٣) الشفا (٢/ ٦١١، ٦١٢).

وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ [الفتح: ٢٩]، وأخبر في آية أخرى برضاه عنهم، ورضاهم عنه فقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ثم بشرهم بما أعدَّ لهم فقال: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، وأمر النبي ﷺ بالعفو عنهم والاستغفار لهم فقال: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وأمره بمشاورتهم تطييبًا لقلوبهم، وتنبيهًا لمن بعدهم من الحكام على المشاورة في الأحكام فقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وندب من جاء بعدهم إلى الاستغفار لهم، وأن لا يجعلوا في قلوبهم غلًّا للذين آمنوا فقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

وأثنى رسول الله ﷺ عليهم ونهى عن النيل منهم فقد قال ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»(١)، كما شهد بكونهم خير أمته التي هي خير الأمم فقال ﷺ: «**خير الناس قرني**»(٢).

وقال ﷺ: «**خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم**»(٣)، فهذه بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على فضل أولئك الأخيار الذين اختارهم الله لصحبة نبيه وشرفهم بحمل رسالته من بعده والدعوة إلى سبيله ونصرة دينه. فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم وثنائه عليهم وثناء رسوله ﷺ، قال النووي: «الصحابة كلهم عدول مَن لابَسَ الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به»(٤).

وقال ابن حجر: «اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا

---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد. انظر: فتح الباري (٥/ ٢٥٩) ح٢٦٥٢. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم. انظر: (٧/ ١٥٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ. انظر: فتح الباري (٧/ ٣) ح٣٦٥٠، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٧/ ١٨٥).

(٤) تدريب الراوي (٢/ ٢١٤).

شذوذ من المبتدعة»[١].

وعن أبي زرعة قال: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن رسول الله ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[٢].

ومذهب أهل السنة والجماعة في الصحابة وسط بين الإفراط والتفريط فليسوا من المفرطين الغالين الذين يرفعون من يعظمون منهم إلى ما لا يليق إلا بالله أو برسله. وليسوا من المفرطين الجافين الذين ينتقصونهم ويسبونهم فهم وسط بين الغلاة والجفاة.

ويحبونهم جميعًا وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف فلا يرفعونهم إلى ما لا يستحقون، ولا يقصرون بهم عما يليق بهم، فألسنتهم رطبة بذكرهم بالجميل اللائق بهم، وقلوبهم عامرة بحبهم، وما صح فيما جرى بينهم من خلاف فهم فيه مجتهدون إما مصيبون ولهم أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وإما مخطئون ولهم أجر الاجتهاد وخطؤهم مغفور، وليسوا معصومين، بل هم بشر يصيبون ويخطئون، ولكن ما أكثر صوابهم بالنسبة لصواب غيرهم، وما أقل خطأهم إذا نسب إلى خطأ غيرهم ولهم من الله المغفرة والرضوان. وكُتب أهل السنة مليئة ببيان هذه العقيدة الصافية النقية في حق هؤلاء الصفوة المختارة من البشر لصحبة خير البشر ﷺ ورضي الله عنهم أجمعين[٣].

وقول المصنف: «وآل الرسول فلا تنساهم، تعرف فضلهم».

تقدم الحديث عن آل الرسول ﷺ في بداية هذه الفقرة.

وقول المصنف: «وجيرانه من أهل المدينة، فاعرف فضلهم».

إن من تعظيم النبي ﷺ تعظيم المدينة النبوية[٤] التي هي دار المصطفى ومُهاجَره، فقد اختارها الله لنبيه ﷺ قرارًا، وجعل أهلها شيعة له وأنصارًا. وهي

(١) الإصابة (١/ ١٧).
(٢) كتاب الكفاية (ص٩٧) للخطيب البغدادي.
(٣) عقيدة أهل السنة والأثر في الصحابة الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم (ص٢٤ ـ ٢٥) تأليف الشيخ عبد المحسن العباد، مقالة طبعت في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثاني، السنة الرابعة.
(٤) ذكر ذلك: البيهقي في الجامع لشعب الإيمان (٢/ ١٣٠)، والقاضي عياض في الشفا (٢/ ٦١٩).

التي انتشر منها دين الله وسنة رسوله ﷺ حتى وصل مشارق الأرض ومغاربها.

وهي التي ورد في فضلها وتعظيم شأنها وتحريمها وفضل بعض البقاع فيها الكثير من الأحاديث الثابتة الصحيحة والتي أورد بعضًا منها ههنا على سبيل المثال لا الحصر.

فعن سفيان بن أبي زهير[(١)] رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**تفتح اليمن فيأتي قوم يبسون[(٢)] فيتحمّلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح الشام، فيأتي قوم يبسون فيتحمّلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون. وتفتح العراق، فيأتي قوم يبسون، فيتحمّلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون**»[(٣)].

وعن عبد الله بن زيد بن عاصم[(٤)] أن رسول الله ﷺ قال: «**إن إبراهيم حرَّمَ مكة ودعا لأهلها وإني حرمت المدينة كما حرَّم إبراهيم مكة، وإني دعوت في صاعها ومُدِّها بمثلَي ما دعا به إبراهيم لأهل مكة**»[(٥)].

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني أحرِّم ما بين لابتَي المدينة أن يُقطع عضاها أو يُقتل صيدها**»، وقال: «**المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، لا يدعها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه، ولا يثبت أحد على لأوائها وجهدها إلا كانت له شفيعًا أو شهيدًا يوم القيامة**»[(٦)].

---

(١) سفيان بن أبي زهير الأزدي، من أزد شنوءة (بفتح المعجمة وبضم النون وبعد الواو همزة) من أصحاب النبي ﷺ. يعد في أهل المدينة. الإصابة (٢/ ٥٢).

(٢) يقال: بسست الناقة وأبسستها إذا سقتها وزجرتها، وقلت لها: بس بس بكسر الباء وفتحها. النهاية (١/ ١٢٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل المدينة، باب من رغب عن المدينة «واللفظ له». انظر: فتح الباري (٤/ ٩٠) ح١٨٧٥، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار (٤/ ١٢٢).

(٤) عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، صحابي شهير اختلف في شهوده بدرًا، وشهد أحدًا وغيرها، وشارك مع وحشي في قتل مسيلمة، يقال: قتل يوم الحرة سنة ثلاث وستين. الإصابة (٢/ ٣٠٥).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بركة صاع النبي ﷺ ومده. فتح الباري (٤/ ٣٤٦) ح٢١٢٩، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل المدينة «واللفظ له» (٤/ ١١٢).

(٦) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل المدينة (٤/ ١١٣).

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاؤوا به إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإذا أخذه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**اللّهم بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مُدِّنا. اللّهم إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك وإني عبدك ونبيك وإنه دعاك لمكة وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك لمكة ومثله معه**»، قال: ثم يدعو أصغر وليد له فيعطه ذلك الثمر[1]. وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أيضًا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**المدينة حَرَمٌ فمن أحدث فيها حدثًا أو آوى مُحدِثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة عدل ولا صرف**»[2].

وعنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «**إن الإيمان ليأرِز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جُحرها**»[3].

وعن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لا يكيد أهل المدينة أحد إلا انماع كما ينماع الملح في الماء**»[4].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام**»[5]. وعنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي**»[6].

والأحاديث في فضل المدينة كثيرة ومتنوعة، ولقد أفرد البخاري في صحيحه كتابًا لفضائل المدينة، وكذا مسلم في صحيحه قد أورد في آخر كتاب الحج العديد من

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ، مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل المدينة (٤/ ١١٦، ١١٧).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل المدينة (٤/ ١١٦).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل المدينة، باب الإيمان يأرز إلى المدينة. انظر: فتح الباري (٤/ ٩٣) ح١٨٧٦، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا (١/ ٩٠ ـ ٩١).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل المدينة، باب إثم مَن كادَ أهل المدينة، انظر: فتح الباري (٤/ ٩٤) ح١٨٧٧، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله (٤/ ١٢٢).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة. انظر: فتح الباري (٣/ ٦٣) ح١١٩٠، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة (٤/ ١٢٤).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل المدينة، باب (١٢). انظر: فتح الباري (٤/ ٩٩) ح١٨٨٨، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة (٤/ ١٢٣).

الأحاديث الواردة في شأن المدينة، وكذا الحال عند أصحاب السنن والمسانيد.

والمقصود من تعظيم المدينة هو تعظيم حرمها وهذا أمر واجب في حق من سكن بها أو دخل فيها، مع ما يجب على ساكنيها من مراعاة حق المجاورة وحسن التأدب فيها وذلك لما لها من المنزلة والمكانة عند الله وعند رسوله ﷺ. فإنها من المواطن التي عمرت بالوحي والتنزيل، واشتملت تربتها على جسد سيد البشر وانتشر عنها من دين الله وسنن رسول الله ﷺ ما انتشر، فهي مشاهد الفضائل والخيرات ومعاهد البراهين والمعجزات.

فحري بمن أكرمه الله بالإقامة فيها أن يتزود فيها من الأعمال الصالحة التي تنفعه بعد الموت، وأن يحذر من الوقوع فيها بما يسخط الله ﷻ. وفيما سبق ذكره من الأحاديث خير شاهد على فضل سكناها والترغيب في الإكثار من العمل الصالح فيها، والتحذير من الإساءة والمعصية والإفساد فيها.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٩٣﴾ «واعلم ـ رحمك الله ـ أن أهل العلم لم يزالوا يردُّون قول الجهمية حتى كان في خلافة بني فلان تكلم الرويبضة في أمر العامة، وطعنوا على آثار رسول الله ﷺ، وأخذوا بالقياس والرأي، وكفَّروا من خالفهم، فدخل في قولهم الجاهل والمغفل والذي لا علم له، حتى كفروا من حيث لا يعلمون، فهلكت الأمة من وجوه، وكفرت من وجوه، وتزندقت من وجوه، وضلَّت من وجوه، [وتفرَّقت] وابتدعت من وجوه، إلا من ثبت على قول رسول الله ﷺ وأمره وأمر أصحابه، ولم يخطئ أحدًا منهم، ولم [يجاوز] أمرهم، ووسعه ما وسعهم، ولم يرغب عن طريقتهم ومذهبهم، وعلم أنهم كانوا على الإسلام الصحيح والإيمان الصحيح، فقلدهم دينه [واستراح]، وعلم أن الدين إنما هو بالتقليد، والتقليد لأصحاب محمد ﷺ».

الشرح

قول المصنف: «واعلم أن أهل العلم لم يزالوا يردُّون قول الجهمية»، يشير بذلك إلى منهج وأصل وغاية من غايات الدين، عمل به السلف حتى صار من سماتهم ومن أصولهم ومناهجهم الكبرى، وهو الرد على المخالف، ونظرًا لأن أشد المخالفين وأكثرهم فتنة وأعمَّهم بلوى هم الجهمية فذكرهم هنا بالاسم، ولأن السلف اجتمعت قواهم واحتشدت على الجهمية.

وكثير من السلف قد لا يكون له كثير كلام في الأهواء والبدع والفرق، وكثير من السلف لم يتعرض للرد على فرق الضلال لكنهم فيما يتعلق بالجهمية أسهموا في ذلك، حتى من لم يعرف عنه الاهتمام بهذه المواقف، لأن أصول الجهمية أصول لعامة أهل الأهواء الذين جاءوا بعدهم، والعجيب أن جميع الفرق التي فارقت أهل السنة والجماعة أخذت بأصل أو أكثر من أصول الجهمية، مما يدل على عموم البلوى بالجهمية، وأن السلف حينما احتشدت جهودهم ضد هذه الفرقة فذلك لأنهم عرفوا أصولها الفاسدة وتمويهاتها، وعرفوا أيضًا مخاطر أصول الجهمية على الأمة، فالجهمية هم أشد الفرق على الأمة وأكثرها تمويهًا وتلبيسًا على الناس.

ثم قال المصنِّف: «حتى كان في خلافة بني فلان» فهذا لم يحدث إلا في عهد بني العباس وليس في أوله، إنما في القرن الثالث في عهد المأمون وما بعده، أما قبل ذلك فرغم ما حصل من ظهور أوائل الفرق الكلامية إلا أنه لم يحدث أن تكلم الرويبضة ـ وهو الإنسان التافه الحقير ـ باسم الدين وباسم الأمة؛ أي: رغم وجود الفرق في عهد بني أمية وأول دولة بني العباس إلا أن السلطة كانت قوية حازمة ضد الأهواء، وكانت أيدي السلاطين بأيدي العلماء ضد جميع الفرق، فلما كان في عهد المأمون توجه المأمون لتأثره بالجهمية والمعتزلة إلى الميل لتلك الفرق الضالة، وإتاحة الفرصة لها لتُخرِج أعناقها وترفع رايتها، بل إنه أيَّدها وعمل أعمالًا هي من سبيل الافتراق، فأذن بسبِّ بعض الصحابة كـ معاوية رضي الله عنه علنًا؛ بل أمر به، وأمر بإحداث بعض البدع في المساجد كبدعة الذكر الجماعي، ونصر الجهمية في القول بخلق القرآن، وأرغم الأمة عليها، ومن هنا تكلمت الرويبضة، وهو الرجل التافه الحقير، والذي يتمثل بكثير ممن انطووا تحت لواء الجهمية والمعتزلة من طلاب الشهرة وأهل الأهواء.

قال ابن تيمية: «فما إن جاء أول المائة الثالثة، وولي على الناس عبد الله المأمون (١٩٨ ـ ٢١٨هـ)، وكان يحب أنواع العلوم، وكان مجلسه عامرًا بأنواع المتكلمين في العلوم، فغلب عليه حب المعقولات فأمر بتعريب كتب اليونان، وأقدم لها المترجمين من البلاد فعرِّبت له، واشتغل بها الناس، والملك سوق ما سوق فيه جُلِب إليه، فغلب على مجلسه جماعة من الجهمية ممن كان أبوه الرشيد قد أقصاهم وتتبعهم بالحبس والقتل. فحشوا بدعة التجهم في أذنه وقلبه، فقبلها، واستحسنها، ودعا الناس إليها، وعاقبهم عليها»[(١)].

وقال ابن تيمية: «الجهمية لم يكونوا ظاهرين إلا بالمشرق، لكن قوي أمرهم لما مات الرشيد وتولى ابنه الملقب بالمأمون بالمشرق وتلقى عن هؤلاء ما تلقاه. ثم لما تولى الخلافة اجتمع بكثير من هؤلاء، ودعا إلى قولهم في آخر عمره، وكتب وهو بالثغر بطرسوس إلى نائبه ببغداد إسحاق بن إبراهيم بن مصعب كتابًا يدعو الناس فيه إلى أن يقولوا: القرآن مخلوق، فلم يجبه أحد؛ ثم كتب كتابًا ثانيًا يأمر فيه بتقييد من لم يجبه وإرساله إليه، فأجاب أكثرهم، ثم قيدوا سبعة لم يجيبوا فأجاب منهم خمسة بعد القيد، وبقي اثنان لم يجيبا: الإمام أحمد بن حنبل، ومحمد بن نوح،

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٧٢).

فأرسلوهما إليه فمات قبل أن يصلا إليه؛ وكان هذا سنة ثماني عشر ومائتين»[١].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض حديثه عن تلك الحقبة الزمنية وما قبلها وما بعدها: «وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوي كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك، مثل دولة المهدي (١٥٨ ـ ١٦٩هـ)، والرشيد (١٧٠ ـ ١٩٤هـ) ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين. كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل. فإن المهدي قتل من المنافقين الزنادقة من لا يحصي عدده إلا الله، والرشيد كان كثير الغزو والحج.

وذلك أنه لما انتشرت الدولة العباسية وكان في أنصارها من أهل المشرق والأعاجم طوائف من الذين نعتهم النبي ﷺ حيث قال: «**الفتنة هاهنا**»؛ ظهر حينئذ كثير من البدع، وعُرِّبت أيضًا إذ ذاك طائفة من كتب الأعاجم من المجوس الفرس، والصابئين الروم، والمشركين الهنود، وكان المهدي من خيار خلفاء بني العباس، وأحسنهم إيمانًا وعدلًا وجودًا، فصار يتتبع المنافقين الزنادقة كذلك.

وفي دولة «أبي العباس المأمون» ظهر «الخُرَّمية» ونحوهم من المنافقين، وعُرِّب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين، وراسل ملوك المشركين من الهند ونحوهم حتى صار بينه وبينهم مودة.

فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنفاق في المسلمين، وقوي ما قوي من حال المشركين وأهل الكتاب، كان من أثر ذلك ما ظهر من استيلاء الجهمية والرافضة وغيرهم من أهل الضلال وتقريب الصابئة ونحوهم من المتفلسفة. وذلك بنوع رأي يحسبه صاحبه عقلًا وعدلًا، وإنما هو جهل وظلم، إذ التسوية بين المؤمن والمنافق، والمسلم والكافر أعظم الظلم، وطلب الهدى عند أهل الضلال أعظم الجهل، فتولد من ذلك محنة الجهمية، حتى امتحنت الأمة بنفي الصفات والتكذيب بكلام الله ورؤيته، وجرى من محنة الإمام أحمد وغيره ما جرى، مما يطول وصفه»[٢].

وذلك لكفرهم وضلالهم، والجهمية هم الذين أنكروا أسماء الله وصفاته، وقالوا: إن الله ليس له سمع ولا بصر ولا علم ولا قدرة، فهم ينفون جميع الصفات والأسماء، وهم بهذا يصفون العدم، فالشيء الذي ليس له اسم ولا صفة يكون عدمًا، ولهذا كفَّر العلماء الجهمية وأخرجوهم من الاثنين والسبعين الفرقة وقالوا:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٣). (٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠، ٢١).

هم كفار؛ لأنهم ما أثبتوا وجودًا لله، ونفوا الأسماء والصفات فأنكروا بقولهم وجود الله.

فلما كانت خلافة المأمون تُرجمت كتب اليونان والرومان، ودخل على المسلمين شر كثير، واعتنق المأمون مذهب المعتزلة وأثروا عليه، وقرَّب المعتزلة فصاروا أقرباءه، حتى صار رئيس القضاة في زمن المأمون أحمد بن أبي دؤاد وهو من المعتزلة، وهو الذي امتحن الإمام أحمد إمام أهل السنة، وأراده على القول بخلق القرآن فامتنع، فضُرب الإمام أحمد وسُجن وسُحِب حتى أغمي عليه، ورفض رفضًا قاطعًا أن يقول: إن القرآن مخلوق، مع أنه مجبر ومكره له عذر.

وبعض العلماء ترخَّص تحت وطأة الإكراه والإلزام والجبر، فهو معذور، والله تعالى عذر المكره إذا تكلم بكلمة الكفر إذا كان قلبه مطمئنًا بالإيمان، قال الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦﴾ [النحل: ١٠٦]، فتأول بعض العلماء فسلموا من العذاب، حتى قال بعضهم للإمام أحمد: لك رخصة يا إمام! لو تأولت، فامتنع الإمام وثبت، وصبر على الأذى والسجن والضرب والسحب والإيذاء، وخشي أن يتأول فيضل الناس بسببه، وقد قال له أحدهم: لو تأولت يا إمام! فقال: انظر إلى هؤلاء الكُتَّاب، وكان هناك مساحة كبيرة من دار الخليفة كلها مملوءة من الكتاب، وكل واحد معه قلم يريد أن يكتب مقالة الإمام أحمد؛ أي: أنه ينتظر كلمة يتكلم بها فيكتبها، فقال: أتريد أن أضل هؤلاء؟ كلا، بل أموت ولا أضلهم.

فثبت رضي الله عنه وأرضاه في المحنة، حتى قيل: إن الخليفة الراشد أبا بكر ثبت يوم الردة، حتى أن عمر رضي الله عنه، وهو من هو أشكل عليه وقال: يا خليفة رسول الله! كيف تقاتلهم وقد صلوا، فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، ما استمسك السيف بيدي، والله لو لعبت الكلاب بخلاخل أمهات المؤمنين لقاتلتهم حتى يؤدوا إلي ما أدوه إلى رسول الله ﷺ، والله لو منعوني عقالًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه، فشرح الله صدر عمر لرأي أبي بكر، وثبت ثبوت الجبال الراسيات رضي الله عنه وأرضاه، فأجمع الصحابة على قوله وأخذوا برأيه وأنه على الحق، فشُرِحت صدورهم لذلك، حتى قال بعض المسلمين: لولا أن الله ثبت أبا بكر لما عُبِد الله في الأرض، ولأطبقت العرب على الردة إلا من ثبته الله.

فثبت الله الجزيرة بـ أبي بكر رضي الله عنه يوم الردة، والإمام أحمد يوم المحنة، وقد

اختبر المأمون ـ بناء على رأي المعتزلة الذين أثروا عليه ـ الإمام أحمد، وألزموا أهل السنة أن يقولوا: إن القرآن مخلوق، وأمر الخليفة بأن يؤتى بالعلماء من أنحاء الخلافة مقيَّدين بالسلاسل، فمن لم يقل بأن القرآن مخلوق أوذي وسُحِب وضُرب وأُلقي في السجون، فمنهم من تأول، ومنهم من مات في السجن، ومنهم من مات في الطريق، ومنهم الإمام أحمد الذي رفض وامتنع على الرغم من شدة ما لقي من العذاب.

وقول المصنف: «**تكلم الرويبضة في أمر العامة**» والرويبضة: الجاهل الذي ليس عنده علم فيتكلم في أمر العامة بسبب فساد أمر الناس، وإلا فإن الرويبضة لا يتكلم في وقت قوة الإسلام وظهوره.

وجاءت النصوص تحذر من ترؤُّس هؤلاء الجهلة، وتصدُّرهم لقيادة الأمة، إذ بذلك تجتلب المحن والفتن على المسلمين، ففي الحديث عن رسول الله ﷺ قال: «**سيأتي على الناس سنوات خدَّاعات يُصدَّق فيها الكاذب ويُكذَّب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن ويُخوَّن فيها الأمين، وينطق الرويبضة**»، قيل: وما الرويبضة؟ قال: «**الرجل التافه في أمر العامة**»[(١)].

فترؤس هؤلاء الأصاغر إضاعة للأمانة ومؤذن بقرب قيام الساعة، ففي الحديث عن رسول الله ﷺ حينما سأله أعرابي: متى الساعة؟ قال عليه الصلاة والسلام: «**فإذا ضيِّعت الأمانة فانتظر الساعة**» قال: وكيف إضاعتها؟ قال: «**إذا وُسِّد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة**»[(٢)].

يقول ابن حجر: «إن إسناد الأمر إلى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم، وذلك من جملة الأشراط، ومقتضاه أن العلم ما دام قائمًا ففي الأمر فُسحة، وكأن المصنف أشار إلى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر»[(٣)].

وقول المصنف: «**وطعنوا على آثار رسول الله ﷺ**»؛ أي: طعنوا في الحديث الوارد عن النبي ﷺ، وهذا مما يدل على أن قصد الجهمية والمعتزلة هو الطعن في

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٣٦)، وأحمد (٢/ ٢٩١) (٧٨٩٩)، والحاكم (٤/ ٥١٢). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وقال ابن كثير في «نهاية البداية والنهاية» (١/ ٢١٤): إسناده جيد. وقال أحمد شاكر في «المسند» (١٦/ ١٩٤): إسناده صحيح. وقال الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه»: صحيح.

(٢) رواه البخاري (٥٩). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) فتح الباري (١/ ١٤٣).

سنة الرسول ﷺ، فإن الفِرَق التي سبقت كان لها منهج منحرف وضال في نظرتها لآثار رسول الله ﷺ، لكنها لم تجرؤ على الطعن في النصوص، ولم يجرؤ على رد الأحاديث إلا المعتزلة والجهمية.

وفي هذه المرحلة قويت شوكة التعطيل واتسعت دائرته ونشط دعاته وكثرت طوائفه. فبعد أن كان خصوم أهل السنة هم الجهمية فقط، ظهر المعتزلة الذين حملوا راية التعطيل ووجَّهوا دفته، ودخلوا فيه بقوة هيَّأها لهم المأمون ومن بعده المعتصم ثم الواثق. وشايعهم على ذلك العديد من الفرق الضالة، فجمعت المعتزلة من ذلك الوقت بين بليَّتين: «بلية نفي الصفات»، و«بلية نفي القدر». وفي هذه المرحلة ظهر القرامطة، وبدؤوا يظهرون قولهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكانت «محنة الإمام أحمد» سنة عشرين ومائتين، وفيها شرعت القرامطة الباطنية يظهرون قولهم، فإن كتب الفلاسفة قد عُرِّبت وعرف الناس أقوالهم، فلما رأت الفلاسفة أن القول المنسوب إلى الرسول ﷺ وأهل بيته هو هذا القول الذي يقوله المتكلمون الجهمية ومن اتبعهم، ورأوا أن هذا القول الذي يقولونه فاسد من جهة العقل؛ طمعوا في تغيير الملة. فمنهم من أظهر إنكار الصانع، وأظهر الكفر الصريح، وقاتلوا المسلمين، وأخذوا الحجر الأسود، كما فعلته قرامطة البحرين»(١).

وفي هذه المرحلة أيضًا ظهرت «الصفاتية» وهم وإن كانوا من أقرب المتكلمين إلى السنة إلا أنهم خالفوا قول أهل السنة بنفيهم للصفات الاختيارية، وعلى رأس أولئك عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب (ت: ٢٣٤هـ)، والحارث بن أسد المحاسبي (ت: ٢٣٤هـ) وأبو العباس القلانسي وغيرهم، ومنذ ذلك الحين اتسعت دائرة التعطيل وعظم خطره وكثر خصوم السنة.

وهكذا الشأن إذا مكن لأهل البدع وكان لهم الدولة والسلطة، فإذا مُكِّن لهم بدولة وسلطة رأيت العجب العجاب. وهكذا الرافضة لم يكن لهم دولة حتى كان لهم من الجانب الإسماعيلي، دولة الفاطميين فبدأت لهم دولة، ومن الجانب الاثني عشري الجعفري الإمامي فعندما ظهرت الدولة البويهية كان لها دور، ثم الدور الأظهر للدولة الصفوية، وكذلك حتى الأشاعرة أصبح لهم دولة لما قام ابن تومرت وأسَّس دولة الموحدين، فبدأ يُنْشَأُ لهم دولة، على يد المهدي بن تومرت (٥٢٤هـ) صاحب

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٨).

دولة الموحدين واسمه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت، الذي تلقب بالمهدي، وكان قد ظهر في المغرب في أوائل المائة الخامسة، وكان قد دخل إلى بلاد العراق، وتعلم طرفًا من العلم، وكان فيه طرف من الزهد والعبادة، ولما رجع إلى المغرب صعد إلى جبال المغرب ونشر دعوته بين أناس من البربر وغيرهم من الجهال الذي لا يعرفون من دين الإسلام إلا ما شاء الله فعلمهم بعض شرائع الإسلام واستجاز أن يُظهر لهم أنواعًا من المخاريق ليدعوهم بها إلى الدين، وادعى أنه المهدي الذي بشر به رسول الله ﷺ. وعظم اعتقاد أتباعه فيه، واستحلوا بسبب ما علَّمهم من المعتقد الأشعري والفلسفي دماء ألوف مؤلفة من أهل المغرب المالكية الذين كانوا على معتقد أهل السنة واتهموهم زورًا وبهتانًا أنهم مشبهة مجسمة ولم يكونوا من أهل هذه المقالة.

فهكذا الفكر إذا وجد له دولة أصبح له شرٌّ وخطر عظيم، إذا كان فكرًا منحرفًا عن الحق، فلما ظهر لهم دولة أصبحت لهم شوكة، وأصبحوا بعد ذلك يُكرِهون الناس كَرْهًا على أقوالهم ومقالاتهم.

وقول المصنف: **«وأخذوا بالقياس والرأي»** وهو يقصد المعتزلة ومن وافقهم من طوائف أهل الكلام الذين يأخذون بآرائهم وأهوائهم وشهواتهم ويتركون النصوص، وتزعَّموا هذا المنهج مع من وافقهم على هذا الرأي، والمقصود هو استعمال الرأي في أمور العقيدة وأصول الدين؛ لأنه من المعروف أن القياس والرأي إذا كان في الاجتهاديات فهو جائز بالضوابط الشرعية، بل الأصل في العالم والمجتهد أنه يقيس مسألة على مسألة ترجع إلى دليل، وكذلك يبدي رأيه في الاستدلال والترجيح، فهذا ليس هو المقصود هنا، إنما المقصود بالقياس والرأي المذموم ما كان في أصول الدين والعقيدة، لأنها توقيفية غيبية لا يعلمها إلا الله ﷻ.

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: الرَّأْيُ الْمَحْمُودُ وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: رَأْيُ أَفْقَهِ الْأُمَّةِ، وَأَبَرِّ الْأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقِهِمْ عِلْمًا، وَأَقَلِّهِمْ تَكَلُّفًا، وَأَصَحِّهِمْ قُصُودًا، وَأَكْمَلِهِمْ فِطْرَةً، وَأَتَمِّهِمْ إدْرَاكًا، وَأَصْفَاهُمْ أَذْهَانًا، الَّذِين شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ، وَعَرَفُوا التَّأْوِيلَ، وَفَهِمُوا مَقَاصِدَ الرَّسُولِ؛ فَنِسْبَةُ آرَائِهِمْ وَعُلُومِهِمْ وَقُصُودُهُمْ إلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ كَنِسْبَتِهِمْ إلَى صُحْبَتِهِ؛ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ بَعْدَهُمْ فِي ذَلِكَ كَالْفَرْقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ فِي الْفَضْلِ؛ فَنِسْبَةُ رَأْيِ مَنْ بَعْدَهُمْ إلَى رَأْيِهِمْ كَنِسْبَةِ قَدْرِهِمْ إلَى قَدْرِهِمْ.

النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: الرَّأْيُ الَّذِي يُفَسِّرُ النُّصُوصَ، وَيُبَيِّنُ وَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنْهَا، وَيُقَرِّرُهَا وَيُوَضِّحُ مَحَاسِنَهَا، وَيُسَهِّلُ طَرِيقَ الِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، كَمَا قَالَ عَبْدَانُ: سَمِعْت عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لِيَكُنِ الَّذِي تَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْأَثَرُ، وَخُذْ مِنَ الرَّأْيِ مَا يُفَسِّرُ لَك الْحَدِيثَ، وَهَذَا هُوَ الْفَهْمُ الَّذِي يَخْتَصُّ اللهُ سُبْحَانَهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ.

وَمِثَالُ هَذَا رَأْيُ الصَّحَابَةِ ﭬ فِي الْعَوْلِ فِي الْفَرَائِضِ عِنْدَ تَزَاحُمِ الْفُرُوضِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: ثنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَا عَاصِمٌ الْأَحْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ: إنِّي سَأَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، أَرَاهُ مَا خَلَا الْوَالِدِ وَالْوَلَدَ.

«فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجْتَمِعُ هَذَا مَعَ مَا صَحَّ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي؟ وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إنْ قُلْت فِي كِتَابِ اللهِ بِرَأْيِي»، وَكَيْفَ يُجَامِعُ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي تَقَدَّمَ «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ الرَّأْيَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: رَأْيٌ مُجَرَّدٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ خَرْصٌ وَتَخْمِينٌ، فَهَذَا الَّذِي أَعَاذَ اللهُ الصِّدِّيقَ وَالصَّحَابَةَ مِنْهُ.

وَالثَّانِي: رَأْيٌ مُسْتَنِدٌ إلَى اسْتِدْلَالٍ وَاسْتِنْبَاطٍ مِنَ النَّصِّ وَحْدَهُ أَوْ مِنْ نَصٍّ آخَرَ مَعَهُ، فَهَذَا مِنْ أَلْطَفِ فَهْمِ النُّصُوصِ وَأَدَقِّهِ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: الَّذِي تَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ، وَتَلَقَّاهُ خَلَفُهُمْ عَنْ سَلَفِهِمْ؛ فَإِنَّ مَا تَوَاطَئُوا عَلَيْهِ مِنَ الرَّأْيِ لَا يَكُونُ إلَّا صَوَابًا، كَمَا تَوَاطَئُوا عَلَيْهِ مِنَ الرِّوَايَةِ وَالرُّؤْيَا، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ وَقَدْ تَعَدَّدَتْ مِنْهُمْ رُؤْيَا لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ: «**أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ**» فَاعْتَبَرَ ﷺ تَوَاطُؤَ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ، فَالْأُمَّةُ مَعْصُومَةٌ فِيمَا تَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ مِنْ رِوَايَتِهَا وَرُؤْيَاهَا، وَلِهَذَا كَانَ مِنْ سَدَادِ الرَّأْيِ وَإِصَابَتِهِ أَنْ يَكُونَ شُورَى بَيْنَ أَهْلِهِ، وَلَا يَنْفَرِدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَقَدْ مَدَحَ اللهُ سُبْحَانَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِكَوْنِ أَمْرِهِمْ شُورَى بَيْنَهُمْ، وَكَانَتْ النَّازِلَةُ إذَا نَزَلَتْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﭬ لَيْسَ عِنْدَهُ فِيهَا نَصٌّ عَنِ اللهِ وَلَا عَنْ رَسُولِهِ جَمَعَ لَهَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ جَعَلَهَا شُورَى بَيْنَهُمْ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنَ الرَّأْيِ الْمَحْمُودِ: أَنْ يَكُونَ بَعْدَ طَلَبِ عِلْمِ الْوَاقِعَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَإِنْ

لَمْ يَجِدْهَا فِي الْقُرْآنِ فَفِي السُّنَّةِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا فِي السُّنَّةِ فَبِمَا قَضَى بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ أَوِ اثْنَانِ مِنْهُمْ أَوْ وَاحِدٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَبِمَا قَالَهُ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ اجْتَهَدَ رَأْيَهُ وَنَظَرَ إِلَى أَقْرَبِ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَقْضِيَةِ أَصْحَابِهِ؛ فَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ الَّذِي سَوَّغَهُ الصَّحَابَةُ وَاسْتَعْمَلُوهُ، وَأَقَرَّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَيْهِ[1].

وقوله: «وكفَّروا من خالفهم» فكل من لم يقل بقولهم كفَّروه، ومن ذلك قولهم: إن القرآن مخلوق فهو كافر عند المعتزلة ومن وافقهم.

قال ابن تيمية: «وَأَيضًا فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي الْإِسْلَامِ مَقَالَةٌ يُكَفِّرُ قَائِلَهَا عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى أَصْحَابَهُ، وَفِي التَّعْمِيمِ مَا يُغْنِي عَنِ التَّعْيِينِ، فَأَيُّ فَرِيقٍ أَحَقُّ بِالْحَشْوِ وَالضَّلَالِ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وُجُودَ الرِّدَّةِ فِيهِمْ كَمَا يُوجَدُ النِّفَاقُ فِيهِمْ كَثِيرًا. وَهَذَا إِذَا كَانَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَفِيَّةِ فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ فِيهَا مُخْطِئٌ ضَالٌّ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا؛ لَكِنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي طَوَائِفَ مِنْهُمْ فِي الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَعْلَمُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ»[2].

قال ابن تيمية رحمه الله: «ومن سلك طريق الاعتدال عظَّم من يستحق التعظيم وأحبَّه ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومَن وافقهم»[3].

وأمرُ إنزال الأحكام على الأنام مِن أخطر ما يكون؛ إذ هما حق لله ولرسوله ﷺ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «فإنَّ الإيجاب والتحريم والثواب والعقاب والتكفير والتفسيق هو إلى الله ورسوله؛ ليس لأحد في هذا حكم، وإنما على الناس إيجاب ما أوجبه اللهُ ورسولُه؛ وتحريم ما حَرَّمه الله ورسوله، وتصديق ما أخبر الله به ورسوله»[4].

وقوله: «فدخل في قولهم الجاهل والمغفل والذي لا علم له» فالجاهل لجهله تبع

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٦٣ ـ ٦٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٣).
(٣) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٤٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٤، ٥٥٥).

المعتزلة، والمغفل كذلك، وكذلك من لا علم له، أما صاحب البصيرة والفطنة فلا يقبل قولهم.

إذًا، دخل في قولهم ثلاثة أصناف من الناس:

الصنف الأول: الجاهل.

والثاني: المغفل.

والثالث: الذي لا علم له.

قال ابن رجب الحنبلي: «وقد ابتلينا بجهلة من الناس يعتقدون في بعض من توسع في القول من المتأخرين أنه أعلم ممن تقدم. فمنهم من يظن في شخص أنه أعلم من كل من تقدم من الصحابة ومن بعدهم لكثرة بيانه ومقاله. ومنهم من يقول هو أعلم من الفقهاء المشهورين المتبوعين.

وهذا يلزم منه ما قبله لأن هؤلاء الفقهاء المشهورين المتبوعين أكثر قولًا ممن كان قبلهم، فإذا كان من بعدهم أعلم منهم لاتساع قوله كان أعلم ممن كان أقل منهم قولًا بطريق الأولى، كالثوري والأوزاعي والليث وابن المبارك وطبقتهم. وممن قبلهم من التابعين والصحابة أيضًا.

فإن هؤلاء كلهم أقل كلامًا ممن جاء بعدهم وهذا تنقُّص عظيم بالسلف الصالح وإساءة ظن بهم ونسبته لهم إلى الجهل وقصور العلم ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولقد صدق ابن مسعود في قوله في الصحابة أنهم أبر الأمة قلوبًا، وأعمقها علومًا، وأقلها تكلفًا. وروي نحوه عن ابن عمر أيضًا، وفي هذا إشارة إلى أن من بعدهم أقل علومًا وأكثر تكلفًا.

وقال ابن مسعودًا أيضًا: «إنكم في زمان كثير علماؤه قليل خطباؤه وسيأتي بعدكم زمان قليل علماؤه كثير خطباؤه فمن كثر علمه، وقلَّ قوله فهو الممدوح، ومن كان بالعكس فهو مذموم»[(١)].

وقوله: **«حتى كفروا من حيث لا يعلمون»** أي: بهذه المقالة.

وقوله: **«فهلكت الأمة من وجوه»** أي: هلكت الأمة من هذا الوجه حيث إنهم صدَّقوهم وأخذوا بقولهم واتبعوهم.

وقوله: **«وكفرت من وجوه»** يعني: من تبعهم في القول بخلق القرآن.

---

(١) بيان فضل علم السلف على علم الخلف (ص٤).

وقوله: «وتزندقت من وجوه»: الزندقة هي النفاق؛ أي: أن من الناس من كفر، ومن الناس من تزندق وصار منافقًا، ومن الناس من ضل وصار مبتدعًا، والنتيجة أن هلكت الأمة من هذه الوجوه.

فقد ظهر في ذلك الزمان الخُرَّمية، وهم أول القرامطة الباطنية الذين كانوا في الباطن يأخذون بعض دين الصابئين المبدلين، وبعض دين المجوس، كما أخذوا عن هؤلاء كلامهم في العقل والنفس، وأخذوا عن هؤلاء كلامهم في النور والظلمة، وكسوا ذلك عبارات وتصرفوا فيه وأخرجوه إلى المسلمين، وكان من القرامطة الباطنية في الإسلام ما كان، وهم كانوا يميلون كثيرًا إلى طريقة الصابئة المبدلين، وفي زمنهم صنفت رسائل إخوان الصفا، وذكر ابن سينا أن أباه كان من أهل دعوتهم من أهل دعوة المصريين منهم، وكانوا إذ ذاك قد ملكوا مصر وغلبوا عليها، قال ابن سينا وبسبب ذلك اشتغلت في الفلسفة لكونهم كانوا يرونها، وظهر في غير هؤلاء من التجهم ما ظهر[(١)].

وقوله: «وضلت من وجوه [وتفرقت] وابتدعت من وجوه».

وظهر بذلك تصديق ما أخبر به النبي ﷺ كما ثبت في الصَّحيحين عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**لتتبعنَّ سَنَن من كان قبلكم حَذْوَ القَذَّة بالقذة حتى لو دخلوا جُحر ضبٍّ لدخلتموه**»، قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «**فمن؟**»[(٢)]، وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ القرون شبرًا بشبر وذراعًا بذراع**»، فقيل: يا رسول الله كفارس والروم؟ قال: «**فمن الناس إلا أولئك؟**»[(٣)]، ومعلوم أن أهل الكتاب أقرب إلى المسلمين من المجوس والصابئين والمشركين فكان أول ما ظهر من البدع فيه شبه من اليهود والنصارى.

والنبوة كل ما ظهر نورها انطفت البدع، وهي في أول الأمر كانت أعظم ظهورًا فكان إنما يظهر من البدع ما كان أخف من غيره، كما ظهر في أواخر عصر الخلفاء

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي ﷺ: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم**». انظر: فتح الباري (١٣/ ٣٠٥) (٧٣٢)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى (٨/ ٥٧).

(٣) صحيح البخاري (٧٣١٩).

الراشدين بدعة الخوارج والتشيع، ثم في أواخر عصر الصحابة ظهرت القدرية والمرجئة، ثم بعد انقراض أكابر التابعين ظهرت الجهمية، ثم لما عُرِّبت كتب الفرس والروم ظهر التشبه بفارس والروم»[(١)].

وقوله: «إلا من ثبت على قول رسول الله ﷺ وأمرِه وأمرِ أصحابه، ولم يخطِّئ أحدًا منهم، ووسعه ما وسعهم، ولم يرغب عن طريقتهم ومذهبهم» أي: لم يرغب عنها بل رغب فيها.

فإقامة دين الله وتحقيقه يكون عن طريق ما شرع في هذا الدين، لا عن طريق البدع وما تهواه النفوس، فالبدع قد حذَّرنا نبينا ﷺ منها بقوله: «**إياكم ومحدثات الأمور**»، وهذا الحديث يعني في هذا المقام أن ليس لأحد الحق في التعبير عن ذلك إلا بما جاء به النبي ﷺ، فعلى المسلم أن يدرك هذا الأمر وليحذر من سبل أهل الضلال والانحراف.

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

ولقد حكم الله ﷻ بالضلال على هذا الصنف، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [القصص: ٥٠].

فالمتبعون لأهوائهم المحكِّمون لها، لا بد وأن يكونوا نابذين لهدى الله المتمثل في الكتاب والسنة، واللذين يشتملان على قواعد هذا الدين وأصوله والتي من ضمنها تحريم الابتداع في الدين والإحداث فيه، وتحريم الغلو بشتى مظاهره وأشكاله، وتحريم الشرك بمختلف صوره وألوانه.

ولذلك حكم الله بضلالهم وغوايتهم وبُعدهم عن الصراط المستقيم. فحريٌّ بأمثال هؤلاء أن يقلعوا عن غيهم، وأن يتحكموا في عواطفهم كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ.

وإن الناظر في أحوال أولئك المفتونين بالبدع تحت دعوى الدين يجد أنهم قد رغبوا في تلك الأمور المبتدعة لأنها أمور لا مشقة فيها على النفس فجعلوها بدلًا مما يجب عليهم من الأعمال والطاعات التي تشق على نفوسهم الضعيفة المريضة.

ويحق للمرء أن يتساءل أي حق يجيز لهؤلاء أن يبتدعوا في دين الله بزيادة أو نقص أو تغيير أو تبديل؟ لا شك أن فعل هذه الأمور يناقض الدين ويضاده جملة

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٧٨).

وتفصيلًا، ولا عذر لفاعله فيما أقدم عليه، وإن كان فعل ذلك بحسن نية، فحسن النية لا يبيح الابتداع في الدين، فلقد كان جل ما أحدث أهل الملل قبلنا من التغيير في دينهم عن حسن نية، فما زالوا على حالهم تلك حتى صارت أديانهم على غير ما جاءت به رسلهم.

ومما يؤسف له أن كثيرًا من الناس يتمسك بتلك البدع تقليدًا لمشايخه أو عشيرته أو أهل بلده. إلى غير ذلك من العصبيات الجاهلية التي ما أنزل الله بها من سلطان والتي أعمت بصائر الكثير منهم وأضلتهم عن سبيل الله.

ولقد كان من الحري بهؤلاء أن يقتدوا بصحابة رسول الله ﷺ، الذين كانوا أشد الأمة محبة للنبي ﷺ، وأشدهم تعظيمًا له وكانوا أحرص الناس على الخير ممن جاء بعدهم، والذين بذلوا أنفسهم وأموالهم في هذا السبيل. فلقد كان من سنن الصحابة رضوان الله عليهم حرصهم على اتباع النبي ﷺ لأنهم يؤمنون بأن منشأ محبته وثبات قوتها إنما يكون بمتابعته ﷺ في أقواله وأفعاله وسلوكه وتصرفاته.

كما أنهم يؤمنون بأن الابتداع في الدين يضاد الدين وينافيه، ولذلك لم يعهد عنهم أنهم ابتدعوا أشياء من عند أنفسهم كما ابتدع المتأخرون ما ابتدعوه من البدع.

وقوله: «وعلم أنهم كانوا على الإسلام الصحيح والإيمان الصحيح».

أي: تيقن أن الصحابة كانوا على الإسلام الصحيح والإيمان الصحيح. فإذا كان هذا هو شأن الصحابة فيما أثر عنهم من الآثار وهم المشهود لهم بأنهم أشد الأمة تمسكًا وحرصًا على الدين، أفلا يسع من جاء بعدهم ما وسعهم، فيتركوا تلك الأمور المبتدعة التي أُحدِثت من بعدهم، والتي لم يأذن بها الله ولم تكن من هدي رسول الله ﷺ، ولا من عمل أصحابه رضي الله عنهم وأرضاهم؟ ومن لم يتسع له ما اتسع للصحابة رضي الله عنهم، فلا وسَّع الله عليه في الدنيا ولا في الآخرة.

فعن قتادة قال: قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسيًا فليتأسَّ بأصحاب محمد ﷺ، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا وأقلها تكلفًا وأقومها هديًا وأحسنها حالًا، قوم اختارهم الله لصُحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[١].

وقوله: «فقلدهم دينه [واستراح]»؛ يعني: اتبعهم، وليس معناه التقليد بغير بصيرة.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٩).

وقوله: «**وعلم أن الدين إنما هو بالتقليد، والتقليد دين أصحاب محمد ﷺ**» والمراد بالتقليد الاتباع، وإلا فالتقليد مذموم إذا كان بغير بصيرة.

فنؤمنُ بأن أصحابَ النبي ﷺ كما وصفهم ابن مسعود حينما قال: «من كانَ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ، أولئك أصحابُ محمدٍ أبَرُّ هذه الأمةِ قلوبًا وأعمُقها علمًا، وأقلها تكلُّفًا، قومٌ اختارهم الله لصحبةِ نبيه وإقامةِ دينه فاعرفوا لهم حقهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»، وكما أُثِر عنه رضي الله عنه حيث قال: «إنا نقتدي ولا نبتدئ، ونتبعُ ولا نبتدع»(١).

فأصحابُ النبي ﷺ خيرُ هذه الأمة، والله تعالى قد زكَّاهم في كتابه وأمرَ بلزوم سبيلهم حيث قال عز وجل: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضيَ الله عن السابقين من المهاجرين والأنصار رضاءً مطلقًا بدونِ قيد، ورضيَ عنهم بعدهم رضاءً مقيَّدًا. مقيَّدًا بأي أمر؟ باتباعهم بإحسان: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾.

ونهى الله سبحانه وتعالى عن الافتراقِ عنهم: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

نهى عن الافتراقِ عن هذا الطريقِ وهذا السبيل، والمعالم بحمد لله تعالى واضحة، مرجعيةٌ استقامَ عليها الأوائل وحفظوها لنا بأسانيدها الصحيحةِ الثابتة ونقلوها لنا، وأصبحت - بحمد الله تعالى - ميراثًا سليمًا من كل بدعةٍ ومن كل شائبة يتوارثه أهل السنَّةِ جيلًا بعدَ جيل، وينقله الخيارُ من هذه الأمة، ينقله ورثةُ الأنبياء لكلِّ جيلٍ من هذه الأجيال.

فلذلك، لا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بثباته وعدم اضطرابه، ولا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بلزوم كلام الله وبلزومِ كلام رسوله ﷺ، ولا عجبَ أن يستمرَّ هذا الإسناد محفوظًا جيلًا بعدَ جيل.

فهذه هي مرجعيةُ أهل السنَّة التي بحمد الله تعالى نُقلِت لنا في كتبِ الاعتقاد، ولزِمَها أهلُ السنَّةِ على مدى هذه الأزمانِ وعلى هذه الأعصار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له،

(١) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، رقم (١٨١٠)، وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثر مشهور متداول في مصنفات أهل السنة، ومعناه صحيح مستقر عندهم.

وطاعة رسوله، يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخصٍ انتصارًا مطلقًا عامًّا، إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًّا، إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا؛ فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء فإنهم قد يجمعون على خطأ، بل كل قولٍ قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأً؛ فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مُسَلَّمًا إلى عالِمٍ واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله ﷺ وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم.

ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول، قبل وجود المتبوعين الذين تُنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلا بد أن يكون قوله إن كان حقًّا مأخوذًا عمَّا جاء به الرسول، موجودًا فيمن قبله، وكل قول قِيلَ في دين الإسلام، مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون، لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافه، فإنه قول باطل»(١).



(١) منهاج السنة (٥/٢٦١ ـ ٢٦٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٩٤﴾ «واعلم أن من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو مبتدع، ومن سكت فلم يقل: مخلوق ولا غير مخلوق، فهو جهمي، هكذا قال أحمد بن حنبل. وقال رسول الله ﷺ: «من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضوا عليها بالنواجذ»[(١)]».

الشرح

قول المصنف: «واعلم أن من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو مبتدع، ومن سكت فلم يقل: مخلوق ولا غير مخلوق، فهو جهمي، هكذا قال أحمد بن حنبل».

صفة الكلام تأتي ـ من حيث الأهمية ـ بعد صفة العُلو لله ﷻ؛ لذلك اهتم بها أئمة السلف، وأكدوا على ثُبوتها لله تعالى حقيقة، وأوردوا في ذلك أدلة كثيرة، ودفعوا شبهات المعطلة من الجهمية والمعتزلة ومَن دَار في فَلَكهم القائلين بأنَّ الله خلق القرآن في غيره، وردوا كذلك على الكُلَّابية الذين قالوا: القرآن حكاية عن كلام الله، وردوا ـ أيضًا ـ على الأشاعرة الذين قالوا: القرآن عبارة عن كلام الله.

فالمعطلة أرادوا بقولهم هذا: إسقاط قيمة الوحي؛ ليصبح لدى الناس خلل في اتباع الوحي، فأهل السنة يؤمنون بأن أول مصدر للتشريع هو وحي الله تعالى إلى رسوله ﷺ؛ أي: كلامه بحروفه ومعانيه، وأن الله تعالى قاله بحرف وصوت.

ومن أركان الإيمان السِّتة: الإيمانُ بالكُتُبِ التي أنزلها اللهُ، كما دلَّ على ذلك قولُه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ

(١) انظر: سنن أبي داود برقم (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦) وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢)، والإمام أحمد في المسند مُسْنَدُ الشَّامِيِّينَ (١٧١٤٢)، والدارمي (٩٦)، وقال الشيخ الالباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ٨٠٥): صحيح.

ضَلَّ ضَلَـٰلًا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾ [النساء: ١٣٦]، وكذلك جاء في حديث جبريل عليه السلام، وفيه: «**الإيمان، قال: أن تُؤمن باللهِ، ومَلائكتِه، وكُتُبه، ورُسُلِه، واليومِ الآخِرِ، وتُؤمن بالقَدَرِ؛ خَيْرِه وشَرِّه**»(١).

ومن الإيمانِ بالكتب: الإيمانُ بِأَنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ.

والقرآنُ في الأصل: مصدر قرأ قراءة وقرآنًا؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَـٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ [القيامة: ١٧، ١٨]؛ أي: قراءته، فهو مَصدر على وزن فُعلان ـ بالضم ـ كالغُفران والشُّكران(٢).

وفي الاصطلاح هو: «كلام الله المُنَزَّل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ، المُعجز بلفظه ومعناه، المكتوب في المصاحف، المَنقول إلينا بالتواتر، المُتعبد بتلاوته، المَبدوء بسورة الفاتحة، المُختتم بسورة الناس»(٣).

والقرآنُ كلامُ الله، وهو صِفَةٌ مِن صِفَاتِهِ عز وجل؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦]، وروي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُ نفسَهُ فِي المَوْسِمِ؛ فَيَقُولُ: «**أَلَا رَجُلٍ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ؛ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي**»(٤).

وَالذي عَلَيهِ إجماعُ السَّلفِ الصَّالحِ مِنَ الصَّحابةِ رضي الله عنهم وَالتَّابعِينَ لَهم بِإحسَانٍ: أنَّ القرانَ كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوقٍ؛ حُرُوفه وَمَعَانيه، مُنَزَّلٌ من عِندِ اللهِ؛ نَزَلَ بِهِ جِبريلُ عليه السلام إِلَى نَبِيِّنا ﷺ.

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله: «وَمَذْهَبُ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَخَلَفِهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ القُرْآنَ مِنْ جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ سَمِعَهُ مِن اللهِ عز وجل»(٥).

ثم قال: «الآثار مُتواترة عنهم ـ أي: عن الصحابة والتابعين ـ بأنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله، ولمَّا ظهر مَن قال: إنه مخلوق، قالوا ردًّا لكلامه: إنه غير

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «لسان العرب» (١/ ١٢٩)، و«مناهل العرفان» للزرقاني (١/ ٧).

(٣) انظر: «مناهل العرفان» (١/ ١٠ ـ ١٣)، و«مباحث في علوم القرآن» لمناع القطان (ص٢٠ ـ ٢١)، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١)، والحاكم (٢/ ٦٦٩) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال في «المجمع» (٦/ ٣٥): «رجاله ثقات».

(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣٣).

مخلوق، ولم يريدوا بذلك أنه مُفترى، كما ظنه بعض الناس؛ فإن أحدًا من المسلمين لم يَقل: إنه مفترى؛ بل هذا كفر ظاهر يَعلمه كل مسلم، وإنَّما قالوا: إنه مخلوق خلقه الله في غيره، فرَدَّ السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنفوا في ذلك مصنفات متعددة، وقالوا: «منه بدأ وإليه يعود».

وأوَّل مَن عُرف أنه قال: مخلوق، الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان.

وأول مَن عُرف أنه قال: هو قديم، عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، ثم افترق الذين شاركوه في هذا القول؛ فمنهم مَن قال: الكلام معنى واحد قائم بذات الرَّبِّ، ومعنى القرآن كله والتوراة والإنجيل وسائر كتب الله وكلامه هو ذلك المعنى الواحد الذي لا يَتعدد ولا يتبعض، والقرآن العربي لم يتكلم الله به؛ بل هو مخلوق خلقه في غيره.

وقال جمهور العقلاء: هذا القول معلوم الفساد بالاضطرار؛ فإنَّه مِن المعلوم بصريح العقل أن معنى (آية الكرسي) ليس معنى (آية الدَّيْن)، ولا معنى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ معنى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾؛ فكيف بمعاني كلام الله كله في الكتب المنزلة وخطابه لملائكته وحسابه لعباده يوم القيامة وغير ذلك من كلامه؟!

ومنهم مَن قال: هو حروف، أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته لم يَزل ولا يزال موصوفًا بها.

وكلا الحزبين يقول: إن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه لم يزل ولا يزال يقول: يا نوح، يا إبراهيم، يا أيها المزمل، يا أيها المدثر، ولم يقل أحد من السلف بواحد من القولين، ولم يقل أحدٌ من السلف: إنَّ هذا القرآن عبارة عن كلام الله، ولا حكاية له، ولا قال أحد منهم: إن لفظي بالقرآن قديم أو غير مخلوق، فضلًا عن أن يقول: إن صوتي به قديم أو غير مخلوق؛ بل كانوا يقولون بما دلَّ عليه الكتاب والسنة من أن هذا القرآن كلام الله، والناس يَقرؤونه بأصواتهم، ويكتبونه بمدادهم، وما بين اللوحين كلام الله، وكلام الله غير مَخلوق»[(١)].

وأما المعتزلة والجهمية فقالوا: القرآن كلام الله مخلوق؛ فهم أضافوا الكلام إلى الله من باب إضافة الوصف على حد قولهم: ﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾.

ومن المتفلسفة مَن يزعم أن المعاني والحروف تأليفه؛ لكنها فاضت عليه كما يفيض العلم على غيره من العلماء.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠١، ٣٠٢).

وقال شيخُ الإسلام: «وَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ: أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَإِنَّمَا قَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ» لِأَنَّ الجَهْمِيَّةَ ـ مِن المُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ ـ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهُ خَلَقَ الكَلَامَ فِي المَحَلِّ. فَقَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ». أَيْ: هُوَ المُتَكَلِّمُ بِهِ؛ فَمِنْهُ بَدَأَ، لَا مِنْ بَعْضِ المَخْلُوقَاتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢].

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «إِلَيْهِ يَعُودُ»: أَنَّهُ يُرْفَعُ مِن الصُّدُورِ وَالمَصَاحِفِ؛ فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ آيَةٌ وَلَا مِنْهُ حَرْفٌ، كَمَا جَاءَ فِي عِدَّةِ آثَارٍ»(١).

وأمَّا قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنَّ هَذَا القُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ كَلَامُ اللهِ حَقِيقَةً، لَا كَلَام غَيْرِهِ» فيريدُ به شيخُ الإسلامِ: أنَّ اللهَ تكلَّمَ بالقرآنِ حقيقةً، وأنَّه ليس بكلامِ جبريل، وَلَا كلامِ نبيِّنا مُحمَّدٍ ﷺ.

وفي قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَجوزُ إطْلَاقُ القَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ أَوْ عِبَارَةٌ» يُشير به إِلَى الكُلَّابيَّة الذينَ قالوا: إِنَّهُ حكايةٌ، وَإِلَى الأشاعرةِ الذينَ قالوا: إِنَّهُ عبارةٌ، فالكُلَّابيَّة والأشاعرةُ متفقونَ عَلَى أنَّ هَذَا القرآنَ الذي بَينَ أيدينا ليسَ كلامَ اللهِ؛ بَل هُوَ إمَّا حِكَاية أو عبارَة؛ فَالأشاعرةُ يقولونَ: إنَّ اللهَ عَبَّرَ عن كلامِهِ النفسيِّ بحروفٍ وَأصواتٍ مخلوقةٍ.

والكُلَّابيَّة يقولونَ: إنَّ القرآنَ معنى قائم بذاتِ اللهِ، وأنَّهُ لا يُسْمَعُ عَلَى الحقيقةِ، والحروفُ والأصواتُ حكايةٌ لَهُ ودالَّةٌ عَلَيهِ، كَمَا يَحكِي الصَّدَى كلامَ المتكلِّمِ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَل إذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي المَصَاحِفِ لَمْ يَخرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللهِ حَقِيقَةً؛ فَإِنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئًا، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغًا مُؤَدِّيًا» ـ يريدُ به شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّ القرآنَ ـ وإن حُفِظَ في الصُّدورِ، أو تُلِي بالألسنِ، أو كُتِبَ في المَصاحفِ، أو سُمِعَ بالآذانِ ـ فإنَّ ذلكَ لا يُخرجُهُ عن كونِهِ كلامَ اللهِ وإن بلغهُ الرسولُ المَلَكِي جبريلُ للرَّسولِ البشريِّ محمَّدٍ ﷺ، وبلغهُ

(١) مجموع الفتاوى (٦/٥٢٨، ٥٢٩).

نبينا محمَّد ﷺ لأُمَّتِهِ، فإنَّ الكلامَ إنَّما يُضَافُ حقيقةً إلى مَن قالَهُ مُبتدئًا، لا إلَى مَن قالَهُ مُبلِّغًا مُؤَدِّيًا.

قال العلَّامة ابنُ عُثَيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: «هو كلامُ الله؛ حُرُوفه ومَعانيه» - هذا مذهبُ أهلِ السُّنَّة والجَماعَة. قالوا: إنَّ اللهَ - تَعَالَى - تكلَّم بالقرآنِ بِحُرُوفِهِ وَمَعانِيهِ.

وقوله: «ليس كلامُ الله الحُرُوفُ دون المعاني». وهذا مذهبُ المعتزلَةِ وَالجهميَّةِ؛ لِأَنَّهُم يقولونَ: إنَّ الكلامَ ليسَ معنًى يقومُ بذاتِ اللهِ؛ بل هُوَ شيءٌ مِن مَخلوقَاتِهِ؛ كَالسماءِ والأرضِ والناقةِ والبيتِ، وما أشبهَ ذلكَ؛ فليسَ معنًى قائمًا فِي نفسِهِ، فكلامُ اللهِ حروفٌ خَلَقَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَسَمَّاها كلامًا، كَمَا خَلَقَ الناقةَ، وسمَّاهَا ناقة اللهِ، وَكَمَا خَلَق البيتَ، وَسَمَّاه بَيت اللهِ.

وَلِهَذَا كانَ الكلامُ عندَ الجهميَّةِ والمعتزلَةِ هُوَ الحروفُ؛ لِأَنَّ كلامَ اللهِ عندَهُم عبارةٌ عَن حروفٍ وأصواتٍ خَلَقَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَسَبَهَا إِلَيهِ تَشريفًا وَتَعظِيمًا.

قوله: «ولا المَعاني دون الحُرُوف»:

وَهَذَا مَذهَبُ الكُلَّابيَّةِ وَالأشعَريَّةِ؛ فَكَلامُ اللهِ عِندَهُم مَعنًى فِي نَفسِهِ، ثُمَّ خَلَقَ أَصوَاتًا وَحُرُوفًا تَدُلُّ عَلَى هَذَا المَعنَى؛ إِمَّا عِبَارة أَو حِكَايَة.

وأما مسألة: هل اللفظ بالقرآن مخلوق أو لا؟ هل يجوز أن يقول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق؟

فاللفظ يأتي بمعنى: التلفظ، ويأتي بمعنى الملفوظ؛ هل هو الملفوظ الخارج، أو حركة اللسان التلفظ؟

فمعلوم أنه إن أريد الأول وهو التلفظ: فالتلفظ من أفعال العبد، وأفعال العباد مخلوقة.

وإن عُني باللفظ الملفوظ فالملفوظ هو القرآن.

لهذا صارت الكلمة محتملة، واستعمال المحتملات في العقيدة بدعة؛ فإنه لا يجوز أن تستعمل مثل هذه العبارة التي قد تحتمل شيئًا آخر؛ فيفهم الناس منها فهمًا غير سليم.

ولهذا كان الإمام أحمد يقول: «مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع أيضًا»؛ لأنها تحتمل هذه وهذه، وقد سكت السلف عن الإطلاق؛ لأنَّ الألفاظ المحتملة فيما يتصل بذات الله جَلَّ وَعَلَا أو

صفاته أو أفعاله أو أمور العقيدة والغيبيات لا يجوز استعمالها، وينهى عنها.

ولهذا قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّبْيِينِ فَالْـ ... إِطْلَاقُ وَالإِجْمَالُ دُونَ بَيَانِ

قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الوُجُودَ وَخَبَّطَا الـ ... أَذْهَانَ وَالآرَاءَ كُلَّ زَمَانِ(١)

ومعلوم أنه ثَمَّ فرق ما بين التلاوة وبين المتلو، وما بين الدراسة والمدروس، وما بين القراءة والمقروء، فكما قال أئمة السلف: الصوت صوت القاري والكلام كلام الباري جَلَّ وَعَلَا، فالجهة منفكة لا تلازم بين التلاوة والمتلو؛ لأن التلاوة فِعل العبد والمتلو كلام الله جَلَّ وَعَلَا، ولهذا بدّع السلف من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ لأن كلمة (لفظي) تحتمل أن يكون المراد التلفظ الذي هو عمل العبد؛ فتكون الكلمة صحيحة، وأما الملفوظ فهو كلام الحق جَلَّ وَعَلَا فليس بمخلوق.

لذا استعمل هذه اللفظة بعض أهل البدع والاعتزال والجهمية ليستروا قولهم بخلق القرآن؛ فاستعملوا قولًا محتملًا حتى لا يقعوا في المساءلة والعقاب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذه المسألة نشأ النزاع فيها لما ظهرت محنة الجهمية في القرآن هل هو مخلوق أم غير مخلوق؟ وهي محنة الإمام أحمد وغيره من علماء المسلمين، وقد جرت بها أمور يطول وصفها هنا، لكن لما ظهر القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأطفأ الله نار الجهمية المعطلة، صارت طائفة يقولون إن كلام الله الذي أنزله مخلوق، ويعبرون عن ذلك باللفظ، فصاروا يقولون ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، أو تلاوتنا أو قراءتنا مخلوقة، وليس مقصودهم مجرد كلامهم وحركاتهم بل يدخلون فيه نفس كلام الله الذي نقرؤه بأصواتنا وحركاتنا، وعارضهم طائفة أخرى فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة. فرد الإمام أحمد على الطائفتين وقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع»(٢).

وقول المصنف: «وقال رسول الله ﷺ: «من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فإياكم ومحدثات الأمور، فإنها ضلالة، وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضوا عليها بالنواجذ».

تقدم شرح المسائل المتعلقة بهذا الحديث في أكثر من موضع من هذا الشرح.

---

(١) انظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية لابن القيم.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٥٥).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٩٥﴾ «واعلم أنه إنما جاء هلاك الجهمية أنهم [فكَّروا] في الرَّب، فأدخلوا لم وكيف، وتركوا الأثر، ووضعوا القياس، وقاسوا الدين على رأيهم فجاءوا بالكفر عيانًا لا يخفى أنه كفر، وأكفروا الخلق واضطرهم الأمر حتى قالوا بالتعطيل».

وقال بعض العلماء ـ منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه ـ: الجهمي كافر، ليس من أهل القبلة، حلال الدم، لا يرث ولا يورث؛ لأنه قال: لا جمعة ولا جماعة، [ولا عيدين] ولا صدقة(١)، وقالوا: إن من لم يقل: القرآن مخلوق فهو كافر، واستحلوا السيف على أمة محمد ﷺ، وخالفوا من كان قبلهم، وامتحنوا الناس بشيء لم يتكلم فيه رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه، وأرادوا تعطيل المساجد والجوامع، وأوهنوا الإسلام، وعطلوا الجهاد، وعملوا في الفرقة، وخالفوا الآثار، وتكلموا بالمنسوخ، واحتجوا بالمتشابه، فشككوا الناس في آرائهم وأديانهم، واختصموا في ربهم، وقالوا: ليس عذاب قبر، ولا حوض ولا شفاعة، والجنة والنار لم يُخلقا، وأنكروا كثيرًا مما قال رسول الله ﷺ، فاستحل من استحل تكفيرهم ودماءهم من هذا الوجه؛ لأن من رد آية من كتاب الله فقد رد الكتاب كله، ومن رد أثرًا عن رسول الله ﷺ فقد رد الأثر كله، وهو كافر بالله العظيم، فدامت لهم المدة، ووجدوا من السلطان معونة على ذلك، ووضعوا السيف والسوط دون ذلك، فدرس علم السنة والجماعة [وأوهنوهما] وصارتا مكتومين؛ لإظهار البدع والكلام فيها ولكثرتهم، واتخذوا المجالس، وأظهروا رأيهم، ووضعوا فيها الكتب، وأطمعوا الناس، وطلبوا لهم الرياسة، فكانت فتنة عظيمة لم ينج منها إلا من عصم الله، فأدنى ما كان يصيب الرجل من مجالستهم أن يشك في دينه، أو يتابعهم أو يزعم أنهم على الحق، ولا يدري أنه على الحق أو على الباطل، فصار شاكًّا، فهلك الخلق، حتى كان أيام جعفر ـ الذي يقال له المتوكل ـ فأطفأ الله به البدع، وأظهر به الحق، وأظهر به أهل السنة، وطالت ألسنتهم، مع قلتهم وكثرة أهل البدع إلى يومنا [هذا] والرسم وأعلام

(١) انظر: كتاب طبقات الحنابلة (٢/ ٣٠).

الضلالة قد بقي قوم يعملون بها، ويدعون إليها، لا مانع يمنعهم، ولا أحد يحجزهم عما يقولون ويعملون».

الشرح

شرح المصنف هنا في ذكر جملة من مقالات الجهمية ومنها:

قول المصنف: «واعلم أنه إنما جاء هلاك الجهمية أنهم [فكروا] في الرب، فأدخلوا لم وكيف».

وفي الحديث: «تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللهِ»(١).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ، بعد أن أورد هذا الأثر: «... لأن التفكير والتقدير يكون في الأمثال المضروبة، والمقاييس، وذلك يكون في الأمور المتشابهة، وهي المخلوقات.

وأما الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فليس له شبيه ولا نظير، فالتفكر الذي مبناه على القياس ممتنع في حقه، وإنما هو معلوم بالفطرة، فيذكره العبد. وبالذكر، وبما أخبر به عن نفسه، يحصل للعبد من العلم به أمور عظيمة؛ لا تنال بمجرد التفكير والتقدير؛ أعني من العلم به نفسه؛ فإنه الذي لا تفكير فيه.

فأما العلم بمعاني ما أخبر به ونحو ذلك، فيدخل فيها التفكير والتقدير، كما جاء به الكتاب والسنة»(٢).

فبيَّن رَحِمَهُ اللهُ، أن الله عَزَّ وَجَلَّ ـ والمراد ذاته وصفاته ـ لا يدخل تحت مجال التفكير الإنساني، والعقل البشري القاصر؛ لأن مبنى التفكير على قياس الغائب على الشاهد، وإيجاد العلاقة بين النظير ونظيره، والله عَزَّ وَجَلَّ ليس له ندٌّ ولا مثيلٌ ولا مُسامٍ ولا نظيرٌ حتى يقاس عليه، أو توجد بينه وبينه علاقة، تؤدي إلى إدراك كنهه وحقيقته.

وفي حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الأُغْلُوطَاتِ»(٣).

---

(١) كشف الخفاء للعجلوني الجزء أو الصفحة: (١/ ٣٧١)، وقال: أسانيده ضعيفة لكن اجتماعها يكسبه قوة ومعناه صحيح، وقال الألباني في صحيح الجامع (٢٩٧٦): حسن.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٤٤)، كتاب العلم، باب التوقي في الفتيا برقم (٣٦٥٦). والإمام أحمد في المسند (٥/ ٤٣٥)، وقال محقق المسند حمزة أحمد الزين: «إسناده حسن» (١٧/ ٧٨) برقم (٢٣٥٧٧ ـ ٢٣٥٧٨) ط/دار الحديث؛ وضعف إسناده =

قال عيسى بن يونس[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أحد رواة الحديث: «والأغلوطات ما لا يحتاج إليه من كيف وكيف»[(٢)].

وقال الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ في معالم السنن: «وفيه كراهية التعمق والتكلف فيما لا حاجة للإنسان إليه من المسائل، ووجوب التوقف عما لا علم للمسؤول به»[(٣)].

ولا شك أن معرفة حقيقة كنه الله عَزَّ وَجَلَّ، وكيفية ذاته وصفاته، مما لا يحتاج إليه أحد، ولا يتوقف الإيمان به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على معرفة كيفية ذاته وصفاته، فالبحث في ذلك من التعمق والتكلف فيما لا حاجة للإنسان إليه، فوجب التوقف عما لا علم للإنسان به، ولا يمكنه أن يحيط به بحال من الأحوال.

وقول المصنف: **«وتركوا الأثر، ووضعوا القياس، وقاسوا الدين على رأيهم فجاءوا بالكفر عيانًا لا يخفى أنه كفر، وأكفروا الخلق واضطرهم الأمر حتى قالوا بالتعطيل»**.

فمن مقالات الجهمية أنهم اعتمدوا العقل علمًا وأصلًا، وبعد ذلك بعقولهم الفاسدة أخذوا يطعنون في الشرع، ويتركون نصوص الكتاب والسنة، ويتركون ما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعو التابعين ومن جاء بعدهم في هذا الباب، واعتمدوا على ظلمات مركبة من المنطق والفلسفة، وعقدوا عليها أمورًا في هذا الباب أوجبت عند هؤلاء رد كثير من نصوص القرآن والسنة، ومن يقرأ في كتب القوم، يجد أن هذه الكتب اعتمدت على مقدمات منطقية فلسفية أخذوها من فلاسفة اليونان وفلاسفة الهند وغيرهم، وبنوا عليها معتقدهم في هذا الباب، وبالتالي فإن الصراع قائم بين نصوص الكتاب والسنة وبين فلسفة اليونان وفلسفة الهند وغيرها من الفلسفات التي تأثر بها هؤلاء وأدخلوها على المسلمين على صورة مضيئة توهم أن هذا هو الحق.

قال ابن تيمية: «ومن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم في الغالب يعلم الذكي منهم والعاقل: أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة، وأن حجته ليست ببينة، وإنما هي كما قيل فيها: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴿٨﴾ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ﴿٩﴾﴾ [الذاريات: ٨، ٩].

حجج تهافت كالزجاج تخالها ... حقًّا وكل كاسر مكسور

= الألباني كما في تخريج أحاديث مشكاة المصابيح (١/ ٨١).

(١) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني، أبو عمرو السبيعي، الكوفي الإمام القدوة، الحافظ الحجة، أخو الحافظ إسرائيل بن يونس، أخرج له أصحاب الكتب الستة، توفي سنة ١٨٧هـ.
انظر ترجمته في: السير (٨/ ٤٨٩)، تهذيب التهذيب (٣/ ٣٧١).

(٢) أورده ابن بطة في الإبانة (١/ ٤٠١).

(٣) معالم السنن (٥/ ٢٥٠).

ويعلم العليم البصير أنهم من وجه مستحقون ما قاله الشافعي رضي الله عنه حيث قال: «حُكمي في أهل الكلام أن يُضرَبوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من أعرض عن الكتاب والسنة وأقبل على الكلام»(١).

ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر - والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم - رحمتهم وترفقت بهم؛ أوتوا ذكاء وما أوتوا زكاء، وأُعطوا فهومًا وما أُعطوا علومًا، وأُعطوا سمعًا وأبصارًا وأفئدة ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ٢٦﴾ [الأحقاف: ٢٦]. ومن كان عليمًا بهذه الأمور: تبين له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم حيث حذَّروا عن الكلام ونهوا عنه، وذموا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزدد من الله إلا بعدًا»(٢).

وقول المصنف: **«وقال بعض العلماء - منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه -: الجهمي كافر، ليس من أهل القبلة، حلال الدم، لا يرث ولا يورث؛ لأنه قال: لا جمعة ولا جماعة، [ولا عيدين] ولا صدقة»**.

لفظ الجهمية تارة يراد به:

معنًى عامٌّ يشمل كل من قال بنفي الصفات، فيدخل في ذلك أتباع الجهم، والمعتزلة، والكُلَّابية، والأشاعرة، والماتريدية.

وقد شارك المعتزلة في نفي الصفات الروافض اليوم الإمامية الاثنا عشرية، والزيدية فهم في مسائل الأسماء والصفات يحملون فكر الاعتزال، فلو جئت إلى الزيدية، ولو جئت إلى الروافض تناقشهم في مسائل الصفات تجد أن ما عندهم هو ما عند المعتزلة.

وكذلك من الخوارج الإباضية اليوم فهم في مسائل الصفات وفي بعض المسائل على عقيدة الاعتزال، يدعون إليها بنفس الكلام الذي يقوله المعتزلة.

وتارة يراد به معنى خاصًا وهم الجهمية المحضة أتباع الجهم بن صفوان.

ولقد استفاض عن الأئمة تكفير الجهمية بالعموم، قال ابن القيم: نُقل تكفير الجهمية عن خمسمائة من العلماء، ونظم هذا في الكافية الشافية فقال:

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ١٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٩).

ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان
واللالكائي الإمام حكاه عن هم بل حكاه قبله الطبراني

كما استفاض عن الإمام أحمد، وغيره قولهم: من قال القرآن مخلوق فهو كافر، وهذا قول الجهمية، والمعتزلة. ولا ريب أن من أقيمت عليه الحجة، وبيِّن له بطلان بدعته، وظهر عناده؛ فإنه كافر؛ فيكفر بعينه، هذا وقد نقل الخلال[1]، والخطيب البغدادي[2] عن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكفير ابن أبي دؤاد.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد نقل عن الإمام أحمد أنه كفَّر قومًا معينين» [من الجهمية][3].

وقول المصنف: «واستحلوا السيف على أمة محمد ﷺ، وخالفوا من كان قبلهم».

ومن مقولات الجهمية وعلى رأسهم المعتزلة أنهم يرون الخروج على الأئمة بالسيف فهم يَرَوْن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون ضوابط شرعية، مما أدى إلى لازم ذلك من الخروج على جماعة المسلمين بالسيف والقتال.

ولا شَكَّ أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة من فرائض الإسلام، وشريعة من شرائعه، لكن لا بد أن تؤدى بالوسائل الشرعية، فيجب على المسلم أن يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر، لكن لا يخرج على جماعة المسلمين بحجة أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر؛ لأنه إذا خرج عليهم بالسلاح كان إفساده أكثر من إصلاحه؛ ويترتب على خروجه من المنكر أعظم مما هو موجود وقائم.

وهناك شواهد عبر التاريخ مما صنع الخوارج والمعتزلة الذين خرجوا بالقوة على جماعة المسلمين بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فأفسدوا أكثر مما أصلحوا، فالمعتزلة يرون أنه إذا عصى ولي الأمر وفعل الكبيرة خرج من الإمامة فلا يطيعونه؛ بل إن من أصول الدين عندهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنوه الخروج على ولاة الأمور إذا جاروا وظلموا، والروافض كذلك يرون أنه ليس هناك طاعة إلا للإمام المعصوم، وأما ولاة الأمور الموجودون في كل وقت فهم كفرة فسقة يجب قتلهم وخلعهم وإزالتهم من الإمامة، ولا طاعة إلا للإمام المعصوم، وهم الأئمة الاثنا عشر الذي نص عليهم بزعمهم.

ويستثنى من طوائف المتكلمين الأشعرية فإنهم لا يرون الخروج على الأئمة

---

(١) السنة (٥/ ١١٧).
(٢) تاريخ بغداد (٤/ ١٥٣).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٩).

بالسيف موافقة لأهل الحديث كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)] .

قول المصنف: **«وامتحنوا الناس بشيء لم يتكلم فيه رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه»**.

سيأتي الحديث عن مسألة امتحان الناس على وجه التفصيل في الفقرة: (١٤٢).

وقول المصنف: **«وأرادوا تعطيل المساجد والجوامع، وأوهنوا الإسلام، وعطلوا الجهاد»**.

فجهم وأتباعه يقولون: إن الإيمان عندهم مجرد التصديق، فمن صدق بقلبه فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن تكلم بالكفر، وسب الله ورسوله ﷺ وسخر بالدين، وأحل المحرَّمات، وفعل غير ذلك من الأمور التي هي كفر بواح.

فالجهمية مرجئة[(٢)]، وهم أشد فرق الإرجاء؛ لأنهم قالوا يكفي في الإيمان المعرفة فقط.

ففرعون عندهم مؤمن وإبليس عندهم مؤمن.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥).

(٢) المرجئة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الذين قالوا: «الإيمان تصديق القلب وقول اللسان»، وهؤلاء يسمَّون مرجئة الفقهاء. وهم علماؤهم وأئمتهم وأحسنهم قولًا.

وقد استقر إرجاء الفقهاء على ثلاثة أسس هي:

١ ـ زعمهم أن العمل لا يدخل في مسمى الإيمان وأن الإيمان هو التصديق.

٢ ـ زعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

٣ ـ زعمهم أنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان.

القسم الثاني: الذين قالوا: «هو تصديق القلب فقط وإن لم يتكلم به».

وهذا قول الجهمية، وهو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه. فالجهم كان يقول إن الإيمان مجرد تصديق القلب وإن لم يتكلم به. وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها، بل أحمد ووكيع وغيرهما كفَّروا من قال بهذا القول. ولكن هذا هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه؟! ولكن قالوا مع ذلك إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره واستدللنا على تكفير الشارع له على خلو قلبه من المعرفة.

القسم الثالث: الذين يقولون: «الإيمان هو القول فقط».

فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًّا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار، وهذا قول الكرامية.

وهو آخر ما أُحدث من الأقوال في الإيمان، وبعض الناس يحكى عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، بل يقولون إنه مؤمن كامل الإيمان، وإنه من أهل النار.

ولم يكفر فرعون عندهم بعدم الإيمان وإنما بمخالفة الأمر، وإبليس لم يكفر بعدم الإيمان؛ بل بمخالفة الأمر، وهكذا، وهذا القول مشهور عنهم في أنه يثبت الإيمان بالمعرفة.

والتصديق عندهم يتساوى فيه العباد، ولا يقبل الزيادة والنقصان، فهو إما أن يعدم وإما أن يوجد، ولا يقبل التبعض، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، ولا يتفاضل الناس فيه، فإيمان الملائكة والأنبياء والصدِّيقين وإيمان فساق الأمة وأهل الخنا والفجور سواء[١].

وفي هذا القول استهانة بالأعمال وإخراجها عن مسمى الإيمان، التي من أعظمها الفرائض وأعظم الفرائض هي الصلاة، وكذلك من أعظم الأعمال الجهاد الذي هو من أفضل القربات، ومن أعظم الطاعات، بل هو أفضل ما تقرب به المتقربون وتنافس فيه المتنافسون بعد الفرائض.

وقول المصنف: «وعملوا في الفرقة».

تعد مقالة التعطيل من أكثر المقالات خطورة نظرًا لأبعادها الخطيرة التي تشكلها على الإسلام وأهله:

فالبعد الأول: الذي يدلل على خطورة هذه المقالة كونها تمس أعظم جوانب هذا الدين وأكبر مسائله ألا وهو الإيمان بالله ﷻ الذي هو أول أركان الإيمان وأعظم مبانيه.

فأصحاب هذه المقالة الأوائل سعوا في صد الناس عن هذا الدين من طريق الوقوف على بابه الذي يدخل منه، ذلك لأن من عرف الله عرف ما سواه، ومن جهل ربه فهو لما سواه أجهل. فأرادوا بتعطيلهم لأسماء الله وصفاته قطع الطريق من أوله.

فبدعة هؤلاء كانت في أعظم مسائل الإيمان ألا وهي الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته، بل أعظم مسائل الدين وهذا ما لم يسبقهم إليه أحد من أهل المقالات إلا القدرية، فقد روى عبد الله ابن الإمام أحمد بسنده عن أبي المعتمر سليمان بن طرخان التيمي[٢]، قال: «ليس قوم أشد نقضًا للإسلام من الجهمية والقدرية، وأما الجهمية فقد بارزوا الله تعالى؛ وأما القدرية فقد قالوا في الله ﷻ»[٣].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٢).

(٢) شيخ الاسلام أبو المعتمر سليمان بن طرخان القيسي البصري مولاهم، لم يكن تيميًا بل نزل فيهم، ثقة عابد، مات سنة ١٤٣هـ. التقريب (١/ ٣٢٦).

(٣) السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/ ١٠٤، ١٠٥) رقم (٨).

ودخل رأس من رؤوس الزنادقة يقال له «شمعلة» على المهدي فقال: دلني على أصحابك. فقال: أصحابي أكثر من ذلك. فقال: دلني عليهم. فقال: صنفان ممن ينتحل القبلة: الجهمية والقدرية، الجهمي إذا غلا قال ليس ثَمَّ شيء وأشار إلى السماء. والقدري إذا غلا قال: هما اثنان، خالق خير وخالق شر، فضرب عنقه وصلبه[(١)].

وقال عبد الله بن المبارك: «ليس تعبد الجهمية شيئًا»[(٢)]، وقد مضى عصر الصحابة[(٣)]، وعقيدة الإيمان بأسماء الله وصفاته محفوظة مصونة. إلى أن ابتدع الجعد مقالته في أواخر عصر التابعين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن أول من حُفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام؛ أعني: أن الله ليس على العرش حقيقة، وأن معنى (استوى): استولى، ونحو ذلك، هو الجعد بن درهم»[(٤)].

وأما البعد الثاني: في خطورة هذه المقالة فهو كونها أول مقالة تعارض الوحي بالعقل، فلم تكن المقالات السابقة لهذه المقالة تطعن في الدين من هذا الجانب، فالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة عند ظهورهم لم يَدَّعِ أحد منهم أن عنده عقليات تعارض النصوص، وإنما أُتوا من سوء الفهم للنصوص والاستبداد بما ظهر لهم منها دون من قبلهم، فكانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها على قولهم، ولا يدَّعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص، فأصحاب مقالة التعطيل هم الذين فتحوا هذا الباب العظيم من أبواب الشر إذ طعنوا في نصوص الوحي وقدموا شبههم العقلية عليها[(٥)].

وأما البعد الثالث لهذه المقالة: فهو ما أفرزته هذه المقالة من الفرق والآراء المنحرفة، فقد تولد عن هذه المقالة أنماط مختلفة وطروحات غريبة عن جوهر الإسلام وصفائه.

وضربت هذه المقالة أطنابها في الفكر الإسلامي، ولا يتصور مدى الضرر الذي ألحقته بحياة المسلمين وعقيدتهم.

---

(١) كتاب خلق أفعال العباد (ص١١)، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (١/ ٤٨).

(٢) السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/ ١٠٩) رقم (١٧).

(٣) كان آخر الصحابة موتًا الطفيل عامر بن واثلة الليثي رضي الله عنه، وصحح الذهبي أنه مات سنة عشر ومائة. انظر: تدريب الراوي (٢/ ٢٢٨، ٢٢٩).

(٤) الفتوى الحموية (ص٤٧).

(٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤٤).

فالتيار الفلسفي والكلامي بتفرعاته ومدارسه وطوائفه إنما هو نتاج هذه المقالة الخبيثة التي تولى كبر إظهارها شيخ المعطلة النفاة الجعد بن درهم، وتبعه في ذلك تلميذه الجهم بن صفوان ثم توالت طوائف الباطل تذكي نار هذه المقالة وتنفث من خلالها سمومها إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه».

قال المصنِّف: «وخالفوا الآثار، وتكلموا بالمنسوخ، واحتجوا بالمتشابه، فشككوا الناس في آرائهم وأديانهم، واختصموا في ربهم».

تنوع طعن المخالفين لأهل السنة في رد النصوص الواردة في القرآن والسنة، فمن الطعن في نصوص القرآن من حيث دلالتها والقول بأنها ظنية الدلالة، والطعن في نصوص السنة من حيث كونها أخبار آحاد، وتلون البعض منهم من حيث قَبول النصوص في بعض أبواب الدين وعدم قَبولها في البعض، مع أن القائل لها واحد وهو رسول الله ﷺ.

من المعلوم أن النبي ﷺ في هذه المسائل لم يتكلم بخلاف الحق ولم يرد خلاف الحق كما يزعم هؤلاء، فكلهم شكَّكوا في هذه الأمور، فإذا كل من ظن أن غير الرسول ﷺ أعلم بهذا منه أو أكمل بيانًا منه، أو أحرص على هدي الخلق منه، فهو من الملحدين لا من المؤمنين، فينبغي التنبه لهذه الحقيقة، والصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن سلك سبيل السلف هم في هذا الباب على الاستقامة.

فكلّ فريقٍ من أهل الباطل أصّل لنفسه أصلَ دينٍ صنعه؛ إمّا برأيه وقياسه الذي يُسمّيه عقليّات؛ وإمّا بذوقه وهواه الذي يُسمّيه ذوقيّات؛ وإمّا بما يتأوّله من القرآن، ويُحرّف فيه الكلم عن مواضعه، ويقول إنّه إنّما يتّبع القرآن كالخوارج؛ وإمّا بما يدّعيه في الحديث والسنّة ويكون كذبًا وضعيفًا كما يدّعيه الروافض؛ من النصّ والآيات. وكثيرٌ ممّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتجّ من القرآن بما يتأوّله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجّة لا عمدة، وعمدته في الباطن على رأيه، كالجهميّة والمعتزلة في الصفات والأفعال، بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنّهم قد يقصدون متابعة النصّ»[(١)].

ومن سمات مناهج أهل الباطل أن عامتهم لا يعرفون ما جاء في الكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول: إما عجزًا وإما تفريطًا، فإنه يحتاج إلى مقدمتين:

---

(١) النبوات لابن تيمية (١/ ٤٢٢).

أن الرسول قال كذا، وأنه أراد به كذا.

أما المقدمة الأولى: فعامتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن وإن كان من غلاة أهل البدع مَن يرتاب في بعضه لكن الأحاديث عامة أهل البدع جهال بها، وهم يظنون أن هذه رواها آحاد يجوِّزون عليهم الكذب والخطأ، ولا يعرفون من كثرة طرقها وصفات رجالها، والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعًا يقينًا بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

وأما المقدمة الثانية: فإنهم لا يعرفون معاني القرآن والحديث، ومنهم من يقول: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، وقد بسطنا الكلام على فساد ذلك في غير هذا الموضع»[(١)].

وقال ابن تيمية: «وإذا كانت الطائفة عن الله وعن رسوله أبعد، كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلّم صحة الحديث. وربما قال لقوله ﷺ: كذا. وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر»[(٢)].

وقال ابن تيمية: «وجماع الأمر أن الأدلة نوعان: شرعية، وعقلية.

فالمدَّعون لمعرفة الإلهيات بعقولهم، من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم: إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه، أو يقولون: عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيناه؛ بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم.

والمدَّعون للسنة والشريعة واتباع السلف من الجهال بمعاني نصوص الأنبياء يقولون: إن الأنبياء ـ والسلف الذين اتبعوا الأنبياء ـ لم يعرفوا معنى هذه النصوص التي قالوها والتي بلَّغوها عن الله، أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس، فهؤلاء الطوائف قد يقولون: نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل، وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهاد الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذي

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩) و(١٦/ ٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٧) و(٣/ ٧٧)، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٦)، و(٦٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

لم يبينوا به مرادهم، أو أنا عرفنا الحق بعقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أمرنا بتلاوتها من غير تدبر لها ولا فهم لمعانيها.

أو يقولون: بل هذه الأمور لا تُعرف بعقل ولا نقل؛ بل نحن منهيون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات، وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات»(١).

قال المصنِّف: **«وقالوا: ليس عذاب قبر، ولا حوض ولا شفاعة، والجنة والنار لم يُخلقا، وأنكروا كثيرا مما قال رسول الله ﷺ»**.

سبق الحديث عن هذه المسائل وشرحها فيما تقدم من مسائل في هذا الكتاب بما يغني عن إعادة شرحها فليرجع إليها.

قال المصنِّف: **«فاستحل من استحل تكفيرهم ودماءهم من هذا الوجه؛ لأن من رد آية من كتاب الله فقد رد الكتاب كله، ومن رد أثرًا عن رسول الله ﷺ فقد رد الأثر كله، وهو كافر بالله العظيم»**.

تقدم قريبًا ذكر ما يتعلق بتكفير الجهمية بسبب ما قالوه، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ الإيجاب والتحريم والثواب والعقاب والتكفير والتفسيق هو إلى الله ورسوله؛ ليس لأحد في هذا حكم، وإنما على الناس إيجاب ما أوجبه اللهُ ورسولُه؛ وتحريم ما حَرَّمه الله ورسوله، وتصديق ما أخبر الله به ورسوله»(٢).

ومن نماذج تكفير الأئمة للجهمية بسبب أقوالهم ما رواه أبو مطيع قال: سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف رَبِّي في السماء أم في الأرض؟ قال: قد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وعرشه فوق سبع سماوات، قال: فإنه يقول: ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾، ولكن لا يدري؛ العرش في الأرض أو في السماء! قال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر»(٣).

قال المصنِّف: **«فدامت لهم المدة، ووجدوا من السلطان معونة على ذلك، ووضعوا السيف والسوط دون ذلك، فدرس علم السنة والجماعة [وأوهنوهما] وصارتا مكتومين؛ لإظهار البدع والكلام فيها ولكثرتهم، واتخذوا المجالس، وأظهروا رأيهم، ووضعوا فيها**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٨ ـ ١٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٤، ٥٥٥).

(٣) الفقه الأكبر، رواية أبي مطيع البلخي (ص٤٠، ٤٤، ٤٩ ـ ٥٠).

الكتب، وأطمعوا الناس، وطلبوا لهم الرياسة، فكانت فتنة عظيمة لم ينج منها إلا من عصم الله، فأدنى ما كان يصيب الرجل من مجالستهم أن يشك في دينه، أو يتابعهم أو يزعم أنهم على الحق، ولا يدري أنه على الحق أو على الباطل، فصار شاكًّا، فهلك الخلق».

المصنِّفُ هنا يُتِمُّ ما قد ذكره من قبل من شأنِ ما كان في عصر المأمون؛ الخليفةُ العباسي الذي أدنى الجهمية من المعتزلة وغيرهم، وجعلَ لهم السيادةَ والرئاسة، وبالتالي امتحنَ الناس وبالذات في مسألةِ القولِ بخلق القرآن.

وذكَرَ ما كان من حالِ الناسِ في ذلك الوقت من أن سوقَ البدعة قد ظهرت، وظهرَ الزنادقة الباطنية والفلاسفة وعلَت رايتهم، وكان ذلك على حسابِ السنَّةِ وعلمائها، وكان ما كان من امتحانِ علماء السنَّة وعلى رأسهم الإمامُ أحمد بما يسمى بفتنةِ القولِ بخلقِ القرآن. فهذا كل ما ذكره هنا، وهو استعراضُ المِحالِ في حالِ ذلك الزمان من ظهور البدع واندراس السنَّة وإخفاءِ معالمها على يدِ (المأمون) ومن بعده (المعتصم) ومن بعده (الواثق)، إلى أن جاءَ (المتوكِّل).

قال المصنِّف: «حتى كان أيام جعفر - الذي يقال له المتوكل - فأطفأ الله به البدع، وأظهر به الحق، وأظهر به أهل السنة، وطالت ألسنتهم، مع قلتهم وكثرة أهل البدع إلى يومنا [هذا]، والرسم وأعلام الضلالة قد بقي قوم يعملون بها، ويدعون إليها، لا مانع يمنعهم، ولا أحد يحجزهم عما يقولون ويعملون».

ذكرَ المصنِّف هنا أنه لما جاءَ المتوكل أعادَ الأمر لأهل السنَّة وأحيا السنَّة وسعى في إظهارها مع أنه لم تزل هناك بقايا من أقوال المبتدِعة؛ لأنهم بعد أن كان لهم سلطانٌ وشوكة سعوا في نشرِ بدعهم.

ففي سنة ٢٣٤هـ أشخص المتوكِّل الفقهاء والمحدِّثين، وأمرهم أن يجلسوا للنّاس وأن يحدِّثوا بالأحاديث فيها الردّ على المعتزلة والجهميّة، وأن يحدِّثوا في الرّؤية، فجلس عثمان بن أبي شيبة في مدينة المنصور، ووضع له منبر واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفًا من الناس، وجلس أبو بكر بن أبي شيبة في مسجد الرصافة واجتمع عليه نحو من ثلاثين ألفًا»(١).

والتّاريخ يعرب عن شدّة تفاقم أمر المعتزلة سنة بعد سنة وانجذاب المتوكِّل إلى أهل الحديث، وتخطئة عمل أبيه الواثق، حيث إنّ أباه قتل بسيفه أحمد بن نصر

---

(١) مناقب الإمام أحمد (ص٣٧٥ - ٣٨٥).

لأجل قوله بعدم خلق القرآن وصلبه، وكانت جثّته باقية على الصّليب إلى عام ٢٣٧هـ، ولكنّ المتوكّل أمر بإنزال جثّته وهو نوع تخطئة لعمل أبيه أوّلًا، وإمضاء لمنهج أهل الحديث ثانيًا.

يقول الطبري: «وقد كان المتوكّل لمّا أفضت إليه الخلافة، نهى عن الجدال في القرآن وغيره، ونفذت كتبه بذلك إلى الآفاق، وهمّ بإنزال أحمد بن نصر عن خشبته، فاجتمع الغوغاء والرّعاع إلى موضع تلك الخشبة وكثروا وتكلّموا، فبلغ ذلك المتوكّل، فوجّه إليهم نصر بن اللّيث، فأخذ منهم نحوًا من عشرين رجلًا فضربهم وحبسهم، وترك إنزال جثّة أحمد بن نصر من خشبته لما بلغه من تكثير العامّة في أمره، وبقي الّذين أُخِذوا بسببه في الحبس حينًا... فلمّا دفع بدنه إلى أوليائه في الوقت الّذي ذكرت، حمله ابن أخيه موسى إلى (بغداد) وغسل ودفن وضمّ رأسه إلى بدنه»(١).

ومع ذلك، لم يكتف في قطع جذور المعتزلة عن بلاطه، وصار بصدد الانتقام من آل ابن أبي دؤاد.

يقول الطبري: «وفي سنة ٢٣٧، غضب المتوكّل على ابن أبي دؤاد وأمر بالتّوكيل على ضياع أحمد بن أبي دؤاد لخمس بقين من صفر، وحبس يوم السبت لثلاث خلون من شهر ربيع الأوّل ابنه أبا الوليد محمّد بن أحمد بن أبي دؤاد في ديوان الخراج، وحبس إخوته عند عبيد الله بن السريّ خليفة صاحب الشرطة»(٢).

«والظّاهر من الخطيب في تاريخه أنّ عزل محمّد بن أحمد كان يوم الأربعاء بعشر بقين من صفر سنة ٢٤٠ وصُودرت أمواله، ومات أبو الوليد محمّد بن أحمد ببغداد في ذي القعدة سنة ٢٤٠ ومات أبوه أحمد بعده بعشرين يومًا»(٣).

ثمّ إنّ إبعاد المعتزلة عن الساحة وأفسح للناس إظهار حقدهم وإبداء كامل غيظهم في مناسبات شتّى.

منها ما عرفت عند إنزال جثّة أحمد بن نصر، ومنها ما فعلوه في تشييع جنازة أحمد بن حنبل، فقد شيّعه جماعة كثيرة قال ابن الجوزي، عن بعض الشهود: أنّه مكث طول الأسبوع رجاء أن يصل إلى القبر فلم يتمكّن إلّا بشقّ النّفس لكثرة ازدحام

(١) تاريخ الطبري: ج٧، حوادث سنة ٢٣٧ (ص٣٦٨ - ٣٦٩).
(٢) تاريخ الطبري: ج٧، حوادث سنة ٢٣٧ (ص٣٦٧ - ٣٦٨).
(٣) تاريخ بغداد: ج١ (ص٢٩٨)، ولاحظ الكامل لابن الأثير ج٥، حوادث سنة ٢٤٠ (ص٢٩٤).

النّاس عليه»(١).

وأخذ الشعراء يهجون المعتزلة. يقول شاعرهم:

أفلت سعود نجومك ابن دؤاد … وبدتْ نحوسك في جميع إيادِ
فرحت بمصرعك البريّة كلّها … من كان منها موقتًا بمعادِ
كم من كريمة معشر أرملتَها … ومحدِّث أوثقتَ بالأقيادِ
كم مجلس لله قد عطّلتَه … كي لا يحدّث فيه بالإسناد
كم من مساجد قد منعتَ قضاتها … من أن يعدّل شاهد برشاد
كم من مصابيح لها أطفأتها … كيما تزلّ عن الطّريق الهادي(٢)

وأخذ أهل الحديث يجلسون في المساجد ويروون الأحاديث ضدّ الاعتزال ويكفّرون المعتزلة. سأل أحدهم أحمد بن حنبل عمّن يقول: إنّ القرآن مخلوق، فقال: كافر. قال: فابن دؤاد؟ قال: كافر بالله العظيم(٣).

وأرادَ المصنِّف أن يبيِّنه في هذا الأمر، وفي هذه الأمور دروسٌ وعبر كما ذكرنا سابقًا من أنه إذا كانت الولاية لأمراء يعظِّمون السنَّة فذاك من فضلِ الله ﷻ على الأمة.

فإذا رأيت وليًّا للأمر يعظِّم السنَّة وعلماء السنَّة، فاعلم أن هذا فيه الخير للأمة، وأن غياب ذلك الولي للأمر فيهِ غيابٌ للسنَّة وضياعٌ للسنَّة وذلك بإخفاءِ معالمها، لأنه إذا جاءَ ولي الأمر يعظِّم البدعة، فإنه سيُظهر راية البدعة، فيكون ذلك على حساب السنَّة.



(١) مناقب الامام أحمد (ص٤١٨).
(٢) تاريخ بغداد: ج٤ (ص١٥٥).
(٣) تاريخ بغداد (٣/ ٢٨٥).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٩٦﴾ «واعلم أنه لم تجئ بدعة قط إلا من الهَمَج الرعاع أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح، فمن كان هكذا فلا دين له، قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾، وقال: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾، وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾، وهم علماء السوء، أصحاب الطمع والبدع».

الشرح

قول المصنف: **«واعلم أنه لم تجئ بدعة قط إلا من الهمج الرعاع أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح، فمن كان هكذا فلا دين له»**.

كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «الناسُ ثلاثة: عالمٌ رباني، ومتعلمٌ على سبيلِ نجاة، وهمجٌ رُعاع أتباعُ كل ناعق، لم يستضيئوا بنورِ العلم ولم يلجؤوا إلى ركنٍ وثيق»[(١)].

فالهمجُ الرعاع هم الذين يسعون لهذه البدع ويسارعون إليها، قال أبو الوفاء ابن عقيل: «لما صعبت التكاليف على الجُهّال والطغام، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاعٍ وضعوها لأنفسهم فسهلت عليهم؛ إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم. قال: وهم كفار عندي بهذه الأوضاع؛ مثل: تعظيم القبور...»[(٢)].

ويعتبر ظهور الجهل وانتشاره من علامات قرب وقوع الساعة، ففي الحديث عن رسول الله ﷺ قال: «**إن بين يدي الساعة لأيامًا ينزل فيها الجهل ويرفع فيها العلم ويكثر فيها الهرج، والهرج: القتل**»[(٣)].

وقال ﷺ: «**إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل، ويشرب الخمر**

(١) انظر: كتاب تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين للسمرقندي (ص٤٣٢).
(٢) انظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص٣٥٤).
(٣) رواه البخاري (٧٠٦٣)، ومسلم (٢٦٧٢).

ويظهر الزنا»[(١)].

الجهل خطر عظيم يقود الناس إلى البدعة والإحداث في الدين والسير على غير هدى، وخير مثال على ذلك ما ورد عن الصحابة في بيان خطورة الجهل على أصحابه، ونضرب لذلك بمثالين:

المثال الأول: ما حدث وعبد الله بن مسعود حاضر، وذلك أن أناسًا من أهل الكوفة خرجوا إلى الجبَّانة يتعبدون واتخذوا مسجدًا وبنوا بنيانًا، فأتاهم عبد الله بن مسعود فقالوا: مرحبًا بك يا أبا عبد الرحمٰن، لقد سرَّنا أن تزورنا، قال: ما أتيتكم زائرًا ولست بالذي أترك حتى يهدم مسجد الجبان، إنكم لأهدى من أصحاب رسول الله ﷺ؟! أرأيتم لو أن الناس صنعوا كما صنعتم، من كان يجاهد العدو ومن كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ومن كان يقيم الحدود، ارجعوا فتعلموا ممن هو أعلم منكم وعلموا من أنتم أعلم منهم، قال: واسترجع، فما برح حتى قلع أبنيتهم وردَّهم»[(٢)].

فانظر كيف عزا ابن مسعود رضي الله عنه ما فعلوه إلى الجهل إذ أمرهم بالتعلم، فقال: ارجعوا فتعلموا ممن هو أعلم منكم.

المثال الثاني: ما قاله ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وأن أشد ما يفرِّق الأمة ويوقع بينها الاختلاف هو الجهل بدينها، فقد خلا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات يوم فجعل يحدث نفسه كيف تختلف هذه الأمة ودينها واحد؟ فأرسل إلى ابن عباس رضي الله عنهما، فقال: كيف تختلف هذه ونبيها واحد وقبلتها واحدة ـ زاد سعيد: وكتابها واحد ـ قال: فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين! إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيما أُنزِل، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيما نزل، فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا، قال: فزجره عمر وانتهره عليّ فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال فعرفه فأرسل إليه، وقال: أعد عليّ ما قلته، فأعاد عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه.

وما قاله ابن عباس رضي الله عنهما هو الحق، فإنه إذا عرف الرجل فيما نزلت الآية أو السورة عرف مخرجها وتأويلها وما قصد بها فلم يتعد ذلك فيها، وإذا جهل فيما أنزلت احتمل النظر فيها أو جهل فذهب كل إنسان مذهبًا لا يذهب إليه الآخر،

---

(١) رواه البخاري (٨٠)، ومسلم (٢٦٧١). (٢) شرح السنة للبغوي (١٠/ ٥٤).

وليس عندهم من الرسوخ في العلم ما يهديهم إلى الصواب أو يقف بهم دون اقتحام حِمَى المشكلات، فلم يكن بد من الأخذ ببادئ الرأي أو التأويل بالترخص الذي لا يغني من الحق شيئًا، إذ لا دليل عليه من الشريعة فضلوا وأضلوا»(١).

لذلك، كان على المجتهد المتصدر للتعليم والفتيا العلم بعلوم الشريعة المتضمن العلم

يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «على أن ليس لأحد أبدًا أن يقول في شيء حل ولا حرُم إلا من جهة العلم، وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس...»(٢).

فالواجب على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا... وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به وأقرب من السلامة له إن شاء الله(٣).

وقول المصنف: «قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾**، وقال:** ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾**، وقال:** ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾**، وهم علماء السوء، أصحاب الطمع والبدع».**

وهكذا شأن علماءُ السوء وأهلُ الطمع والبدع فهم الذين يسعون لانتشار البدعة، ولذلك يقول عبد الله بن المبارك:

(وهل أفسدَ الدينَ إلا الملوك وأحبارُ سوءٍ ورهبانُها)(٤).

فالفسادُ للدين يأتي من جهة العبَّادِ وعلماءِ السوء، فالعبَّاد وعلماء السوء يكونون سببًا في هدمِ هذا الدين. ولذلك، قد جاءَ في الأثر: «اتقوا فتنةَ العالم الفاجر والعابد الجاهلَ، فإنَّ فتنتهما فتنةٌ لكل مفتون»(٥).

قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال محمد بن الفضل: ذهاب الإسلام على يدي أربعة أصناف من الناس: صنف لا يعملون بما يعلمون، وصنف يعملون بما لا يعلمون، وصنف لا يعملون ولا يعلمون، وصنف يمنعون الناس من التعلم.

---

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (٤٥٣). (٢) الرسالة للشافعي (٣٩).
(٣) الرسالة للشافعي (٤١).
(٤) انظر: كتاب إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٢/٨).
(٥) انظر: كتاب شرح السنة للبغوي (١/٣١٨).

قلت ـ أي: ابن القيم ـ:

الصنف الأول: من له علم بلا عمل؛ فهو أضر شيء على العامة؛ فإنه حجة لهم في كل نقيصة ومبخسة.

الصنف الثاني: العابد الجاهل؛ فإن الناس يحسنون الظن به لعبادته وصلاحه فيقتدون به على جهله.

وهذان الصنفان هما اللذان ذكرهما بعض السلف في قوله: «حذروا فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون»؛ فإن الناس إنما يقتدون بعلمائهم وعبَّادهم، فإذا كان العلماء فَجرة والعبَّاد جَهَلة عمَّت المصيبة بهما وعظمت الفتنة على الخاصة والعامة.

والصنف الثالث: الذين لا علم لهم ولا عمل؛ وإنما هم كالأنعام السائمة.

والصنف الرابع: نواب إبليس في الأرض؛ وهم الذين يثبطون الناس عن طلب العلم والتفقه في الدين؛ فهؤلاء أضر عليهم من شياطين الجن؛ فإنهم يحولون بين القلوب وبين هدى الله وطريقه»[(١)].

قال الشعبي: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يفسد الزمان ثلاثة: أئمة مضلُّون، وجدال منافق بالقرآن ـ والقرآن حق ـ، وزلة عالم»[(٢)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ويل للأتباع من عثرات العالم». قيل: وكيف ذاك يا أبا العباس؟ قال: «يقول العالم من قبل رأيه، ثم يسمع الحديث عن النبي ﷺ فيدع ما كان عليه»، وفي لفظ: «فيلقى من هو أعلم برسول الله ﷺ منه فيخبره فيرجع ويقضي الأتباع بما حكم»[(٣)].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لا يقلدن أحدكم دينه رجلًا إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإنه لا أسوة في الشر»[(٤)].

قال ابن القيم: «والفرق بين تجريد متابعة المعصوم ﷺ وإهدار أقوال العلماء وإلغائها: أن تجريد المتابعة أن لا تُقدِم على ما جاء به قول أحد ولا رأيه كائنًا من كان؛ بل تنظر في صحة الحديث أولًا. فإذا صح لك نظرت في معناه ثانيًا، فإذا تبين لك لم تعدل عنه ولو خالفك من بين المشرق والمغرب، ومعاذ الله أن تتفق الأمة على مخالفة ما جاء به نبيها بل لا بد أن يكون في الأمة من قال به، ولو لم تعلمه

---

(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٤٩٠).
(٢) إعلام الموقعين (٢/ ١٩٣).
(٣) إعلام الموقعين (١/ ١٢٥).
(٤) إعلام الموقعين (٢/ ١٩٥).

فلا تجعل جهلك بالقائل به حجة على الله ورسوله؛ بل اذهب إلى النص ولا تضعف واعلم أنه قد قال به قائل قطعًا، ولكن لم يصل إليك. هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرمتهم وأمانتهم واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه فهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة، ولكن لا يوجب هذا إهدار النصوص وتقديم قول الواحد منهم عليها بشبهة أنه أعلم بها منك، فإن كان كذلك، فمن ذهب إلى النص أعلم به منك أيضًا، فهلا وافقته إن كنت صادقًا؟

فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها، وخالف منها ما خالف النص، لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم؛ بل اقتدى بهم، فإنهم كلهم أمروا بذلك، فمتبعهم حقًّا من امتثل ما أوصوا به لا من خالفهم، فخلافهم في القول الذي جاء النص بخلافه أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا بها ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم.

ومن هنا يتبين الفرق بين تقليد العالم في كل ما قال وبين الاستعانة بفهمه والاستضاءة بنور علمه.

فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه ولا طلب لدليله من الكتاب والسنة بل يجعل ذلك كالحبل الذي يلقيه في عنقه يقلد به، ولذلك سمي تقليدًا.

بخلاف من استعان بفهمه واستضاء بنور علمه في الوصول إلى سنة الرسول صلوات الله وسلامه عليه، فإنه يجعلهم بمنزلة الدليل إلى الدليل الأول، فإذا وصل استغنى بدلالته على الاستدلال بغيره، فمن استدل بالنجم على القبلة، فإنه إذا شاهدها لم يبق لاستدلاله بالنجم معنى.

قال الشافعي: «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة الرسول ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد»[1].



(١) الروح لابن القيم (٢/ ٧٦٨، ٧٦٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿٩٧﴾ «واعلم أنه لا يزال الناس في عصابة من أهل الحق والسنة، يهديهم الله ويهدي بهم غيرهم، ويحيي بهم السنن، فهم الذين وصفهم الله مع قلَّتهم عند الاختلاف، وقال: ﴿ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ﴾ فاستثناهم، فقال: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ ٢١٣﴾.

وقال رسولُ الله ﷺ: «لا تزالُ عصابةٌ من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم مَن خذلهم حتى يأتي أمرُ الله وهم ظاهرون»[1].

وقال رسول الله ﷺ: «لا [تزال عصابة] من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله»».

الشرح

من رحمةِ الله ﷻ بالأمة أنه مع ظهور البدع لا تزالُ طائفة على الحق لا يضرهم مَن خذلهم حتى يأتي أمرُ الله وهم ظاهرون، فهذا الحق ـ بحمد لله تعالى ـ في كل زمانٍ وفي كل مكان له رجال يدعون إليه ويعملون به ويعلِّمونه للناس، وأمرُ هؤلاءِ واضح بيِّن، وهو تمسكهم بما كان عليه أصحابُ النبي ﷺ.

فمن حِفْظِ هذا الدين إبقاء طائفة في كل زمان من الأزمنة تنصر هذا الدين وتحفظه وتبلغه.

وللحديث عن أمر الطائفة المنصورة يمكن ترتيب ذلك في المسائل الآتية:

☐ المسألة الأولى: الأحاديث الواردة في الطائفة المنصورة.

وهذا الحديث من الأحاديث المستفيضة المشهورة؛ بل يمكن أن يكون متواترًا، فقد رواه ما يقرب من عشرين صحابيًا ﭫ.

(١) سنن ابن ماجه برقم (٧)، والإمام أحمد في المسند مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ (٨٢٧٤)، قال الشيخ الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (١/ ٧٩): صحيح.

والمتأمل في هذه الأحاديث يجد أنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أحاديث مطلقة لم تحدد بلدًا بعينه.

القسم الثاني: بعضها حدد هذه الطائفة ببيت المقدس، وبعضها بالشام.

أما القسم الأول: فهناك أحاديث مطلقة لم تحدد بلدًا بعينه. فقد ورد في شأنها عدة أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ، منها:

• حديث الْمُغِيرَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ**»(١).

• حديث ثوبان رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**»(٢).

• حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»(٣).

• حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**»(٤).

• وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة**»(٥).

• حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**لَا يَزَالُ لِهَذَا الْأَمْرِ** - أَوْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ - **عِصَابَةٌ عَلَى الْحَقِّ، وَلَا يَضُرُّهُمْ خِلَافُ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ**»(٦).

• حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَيَنْزِلَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَام**»(٧).

القسم الثاني: بعضها حدد هذه الطائفة ببيت المقدس، وبعضها بالشام.

ومن تلك الأحاديث:

• حديث معاوية رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ**

---

(١) البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١).
(٢) أخرجه مسلم (١٩٢٠).
(٣) أخرجه مسلم (١٩٢٢).
(٤) أخرجه مسلم (١٩٢٣).
(٥) صحيح الجامع (٧٢٨٧).
(٦) أخرجه الإمام أحمد (٨٢٧٤).
(٧) أخرجه أبو داود (٢٤٨٤)، والإمام أحمد (١٩٨٥١).

بِأَمْرِ اللهِ لَا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ». قَالَ عُمَيْرٌ: فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامِرَ: قَالَ مُعَاذٌ: وَهُمْ بِالشَّامِ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّامِ[(١)].

● حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لَا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِن أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أبوابِ دِمَشْقَ وَمَا حَوْلَهُ، وعلى أبوابِ بيتِ المَقْدِسِ وَمَا حَوْلَهُ، لَا يَضُرُّهُم خِذْلَانُ مَن خذلهم، ظَاهِرِين على الحَقِّ إلى أنْ تَقُومَ السَّاعَةُ**»[(٢)].

● حديث أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَعَدُوِّهِمْ قَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَأَيْنَ هُمْ؟ قَالَ: «**بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ وَأَكْنَافِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ**»[(٣)].

● حديث مُرَّة بن كعب البهزي رضي الله عنه، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِن أُمَّتِي عَلَى الحَقِّ ظاهِرِين على مَن نَاوَأَهُم، وَهُمْ كالإناءِ بينَ الأَكَلَةِ حتَّى يَأْتِي أَمْرُ اللهِ وهُمْ كَذَلِكَ**». قلنا: يا رسول الله، وأين هم؟ قال: «**بِأَكْنَافِ بيتِ المَقْدِسِ**»[(٤)].

☐ المسألة الثانية: الجمع بين روايات الحديث.

ولا خلاف بينها بإذن الله، حيث يمكن توجيه تحديد الطائفة بالشام وبيت المقدس على ما يكون قبل قيام الساعة، حيث تدل النصوص الكثيرة على أن معظم الأحاديث المتعلقة بالمهدي وعيسى ونحوهما من أحداث الساعة إنما تكون بالشام، فيكون قوله: «**ببيت المقدس**». أي حال إتيان الأمر.

قال الحافظ ابن حجر فيما نقله عن الطبري: «المراد بالذين يكونون ببيت المقدس

---

(١) البخاري (٣٦٤١) ومسلم (١٠٣٧).
(٢) أخرجه أبو يعلى (٦٤١٧)، والطبراني في الأوسط (٤٧)، وابن عدي في الكامل (٧/ ٨٤).
(٣) مسند الإمام أحمد (٢٢٣٢٠) وجادةً؛ قَالَ أَبو عَبْد الرَّحْمَنِ: «وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي بِخَطِّ يَدِهِ: حَدَّثَنِي مَهْدِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّمْلِيُّ، حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، عَنِ السَّيْبَانِيِّ - وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو - عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيِّ، وفي إسناده عمرو بن عبد الله السيباني الحضرمي، لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي، وللحديث شاهد من حديث مُرَّة بن كعب البهزي رضي الله عنه».
(٤) أخرجه الطبراني (٢٠/ ٣١٧) (٧٥٤).

الذين يحصرهم الدجال إذا خرج، فينزل عيسى إليهم فيقتل الدجال، ويظهر الدين في زمن عيسى، ثم بعد موت عيسى تهب الريح المذكورة، فهذا هو المعتمد في الجمع، والعلم عند الله تعالى . . .»(١).

وأما الأحاديث التي دلت على وجود الطائفة المنصورة ولم يرد فيها التحديد فتحمل على إطلاقها، والله أعلم، ويؤخذ منها وجود هذه الطائفة ولا يلزم أن تكون محددة بمكان.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ ناقلًا قول النووي في المسألة: «ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد وافتراقهم في أقطار الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض منه دون بعض، ويجوز إخلاء الأرض كلها من بعضهم أولًا فأولًا، إلى أن لا يبقى إلا فرقة واحدة ببلد واحد فإذا انقرضوا جاء أمر الله»(٢).

❑ المسألة الثالثة: الأقوال في تفسير الطائفة المنصورة.

تعددت الأقوال في تفسير من هم أهل الطائفة المنصورة:

القول الأول: أنهم أصحاب الحديث.

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: قال محمد بن إسماعيل البخاري: قال علي بن المديني: «هم أصحاب الحديث»(٣).

وأما الإمام أحمد، فيقول: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم»(٤).

وقال ابن تيمية: «بل هم الوسط في فرق الأمة، كما أن الأمة هي الوسط في الأمم، فهم وسط في باب صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بين أهل التعطيل الجهمية وأهل التمثيل المشبهة، وهم وسط في باب أفعال الله بين الجبرية والقدرية وغيرهم، وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة وبين المرجئة والجهمية، وفي باب أصحاب رسول الله ﷺ بين الرافضة والخوارج»(٥).

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٩٤). (٢) فتح الباري (١٣/ ٢٩٥).
(٣) سنن الترمذي: (٦/ ٤٣٢) برقم (٢١٩٢). (٤) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣).
(٥) ينظر: شرح العقيدة الواسطية (ص١٢٤).

وذكر كثير من العلماء أن المقصود بالطائفة المنصورة هم: (أهل الحديث).

وقال القاضي عياض موضحًا مراد الإمام أحمد: «إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث»[(١)].

ويتضح من قول القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ أنه أراد أن يزيل الإشكال الحاصل في تخصيص أهل الحديث دون غيرهم.

القول الثاني: أنهم أهل العلم.

فالإمام البخاري سمَّاها بأهل العلم، ومستنده بذلك قول معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ يُرِد اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّين، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ واللهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللهِ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**».

قال الكرماني (رَحِمَهُ اللهُ) في شرحه لصحيح البخاري: «فإن قلت: ليس في الباب ما يدل على أنهم أهل العلم على ما ترجم عليه، قلت: نعم فيه، إذ من جملة الاستقامة أن يكون فيهم الفقيه والمتفقه، ولا بد منه لترتبط الأخبار المذكورة بعضها بالبعض»[(٢)].

وقد علق على ذلك ابن حجر في فتح الباري بقوله: «وزعم بعض الشرّاح أنه استفاد ذلك من حديث معاوية، لأن فيه: «**مَنْ يُرِدْ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»، وهو غاية البعد»[(٣)].

القول الثالث: أنهم المجتهدون.

وإلى هذا ذهب السيوطي: إلى أنهم المجتهدون، فلا يخلو الزمان من مجتهد حتى تأتي أشراط الساعة الكبرى[(٤)].

وعلَّق السدي على كلام السيوطي بقوله: «كأن السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ قصد بذلك التنبيه على صحة دعواه، فإنه رَحِمَهُ اللهُ كان يدعي الاجتهاد المطلق، وأهل عصره أنكروا، لكن كثيرًا ممن جاء بعده سَلَّمَ له بذلك»[(٥)].

---

(١) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/ ٣٥٠).
(٢) صحيح البخاري بشرح الكرماني (٢٥/ ٥٨).
(٣) انظر: فتح الباري (١٧/ ١٢٤).
(٤) انظر: الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج (٢/ ٧٨٠).
(٥) ينظر: شرح سنن ابن ماجه للسندي: (١/ ٧)، المقدمة.

القول الرابع: أن هذه الطائفة مفرَّقة بين أنواع المؤمنين.

قال النووي: «ويحتمل أن هذه الطائفة مفرَّقة بين أنواع المؤمنين منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدِّثون، ومنهم زهَّاد وآمرون بالمعروف وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض . . .»(١).

❐ المسألة الرابعة: الصفات الواردة لهذه الطائفة المنصورة.

الحديث فيه بشارة لهذه الأمة المحمدية ببقاء واستمرار وجود طائفة من هذه الأمة على الحق إلى أن يأتي أمر الله، لا يضرهم خلاف المخالف، ولا خذلان الخاذل.

ومن الألفاظ الواردة في روايات الحديث:

❊ أولًا: لفظ (طائفة)، (عصابة)، (جماعة):

قال السندي: (الطائفة: الجماعة من الناس، والتنكير للتقليل، أو التعظيم لِعظم قدرهم ووفور فضلهم، ويحتمل التكثير أيضًا، فإنهم وإن قلوا فهم الكثيرون، فإن الواحد لا يساويه الألف؛ بل هم الناس كلهم)(٢).

وهذه الجماعة أو الطائفة تجتمع وتأتلف على منهج واحد، وهذا الذي يفهم من لفظ (عصابة) كما في رواية جابر بن سمرة، وهو التعصب لمنهج واحد وهو الحق.

وهذا المعنى الدقيق في قوله ﷺ: «**عِصَابَة**» يؤكده قوله ﷺ بعده: «**عَلَى الْحَقِّ**»، أو: «**عَلَى أَمْرِ اللهِ**».

يعني اجتماعهم على منهج الإسلام الوسطي المعتدل الخالي من التشدد والغلو والتنطع، والذي يجمع ولا يفرق ويوحد ولا يمزق، ويصدق على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وبهذا، يخرج من مراد الآية طائفة الخوارج الذين أوغلوا في قتل المسلمين وتكفيرهم واستحلوا دماءهم وأموالهم وأعراضهم وذراريهم، فهم بذلك مبتدعون خرجوا على الدين، وعلى خيار المسلمين.

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٣/ ٦٧).

(٢) انظر: شرح سنن ابن ماجه للسندي: (١/ ٧)، المقدمة: باب اتباع سنة رسول الله ﷺ برقم (٦).

* ثانيًا: (على الحق):

أما نوع الحق الذي تتمسَّك به هذه الجماعة، أو الطائفة، هو دين الإسلام بكل جزئياته وتفاصيله من أصول وفروع.

قال السندي: «أي بأمره، أي شريعته ودينه وترويج سنة نبيِّه، أو بالجهاد مع الكفار»(١).

فرواية أبي هريرة، ومعاوية رضي الله عنهما بلفظ: «**عَلَى أَمْرِ اللهِ**»(٢)، إذ فسرت الحق بـ: (أمر الله)، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ ۝٤٨﴾ [التوبة: ٤٨]، وأمر الله: أمر الدين من الحلال والحرام وبعثة النبي ﷺ.

ورواية أحمد من طريق أبي هريرة رضي الله عنه: «**عَلَى هَذَا الأَمْرِ**»(٣)، وطريق معاوية رضي الله عنه: «**وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ أَوْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ**»(٤) قولًا واحدًا، وهو ذاته بقاء أمرهم مستقيمًا، والمستقيم طريق الحق الذي ليس فيه زيغ ولا ضلال، كما عليه في سورة الفاتحة: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]؛ أي: الذين أنعمت عليهم من النبيِّن والصدِّيقين والشهداء والصالحين، وهذه لا تكون إلَّا في الأُمَّة القائمة على أمر الله عز وجل، وهذا الحق لا يمكن تجزئته تبعًا لتنوع ما يقوم به أفراد هذه الأمة من أمر هذا الدين في كل من فقه اختصاصه وعمل به في مصالح الأمة.

* ثالثًا: التأكيد على ظهورهم وغلبتهم لأعدائهم واستمرارهم:

وهذا ما أكدته الروايات السابق ذكرها ومما ورد فيها:

«**ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ**».

---

(١) شرح سنن ابن ماجه (١/ ٧) المقدمة، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ.

(٢) صحيح البخاري (١/ ٣١٣) في كتاب العلم: باب من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين، برقم (٧١)، سنن ابن ماجه (١/ ٢٨) المقدمة: باب اتباع النبي ﷺ برقم (٧).

(٣) مسند أحمد (٢/ ٣٢١)، في مسند أبي هريرة من باقي مسند الشاميين برقم (٨٠٧٥).

(٤) صحيح البخاري (١٧/ ١٢٣) في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة**» برقم (٧٣١٢).

«**يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

«**عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى**».

«**لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ**».

«**لَا يَضُرُّهُم خِذْلانُ مَن خذلهم، ظَاهِرِين على الحَقِّ إلى أنْ تقُومَ السَّاعَةُ**».

«**ظَاهِرِينَ لَعَدُوِّهِمْ قَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءَ**».

«**ظاهِرِين على مَن نَاوَأَهُمْ**».

فهذه الروايات جميعًا تؤكد على الاستمرار بقهرهم العدو، وذلك في كل صولة وجولة، سواء أكان ذلك معنويًّا أم ماديًّا، حتى وإن أصاب هذه الفئة ضررٌ ولأواءٌ. أي أن جهادهم في قهر الأعداء مستمر وبشتى أنواعه، ولا يفهم بأن القهر يجب أن يكون بالقوة العسكرية فحسب، إنما يتعدد ليشمل كل شيء، فالوسائل متعددة ومتنوعة، وهذا هو الحاصل اليوم بحمد الله وتوفيقه، فالأعداء في كيد مستمر لهذه الأمة بسبب خوفهم المستمر من عودتها.

وهذا من منَّة الله سبحانه على عباده أن يحفظ لهم دينهم بتثبيت طائفة من المسلمين على دينه، ومنحها القوة الإيمانية، مما يجعلهم على الدوام ينافحون ويدفعون عن بيضة الإسلام مهما اشتدت الخطوب والمآسي.

وتؤكد كذلك على عدم التأثر بخلاف المخالفين، ولا بإرجاف المرجفين: فماهيتها: أنها لا تتأثر بخلاف المخالفين.

وتؤكد على إن الخير سيستمر في هذه الأمة، وأنها لا تخلو من قائم لله بالحجة، ومِن ناصِر للحق، مستمسك به، حتى تقوم الساعة، وأن هذه الطائفة المنصورة باقية حتى يأتي أمر الله، وإن أصابها من لأواء وأذى، يؤكد هذا ما رواه أبو مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ أَجَارَكُم مِنْ ثَلاثِ خِلالٍ: أَلَّا يَدْعُوَ عَلَيْكُمْ نبيُّكُمْ فَتهلكُوا جَمِيعًا، وَأَلَّا يَظْهَرَ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ، وَأَلَّا تَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلالَةٍ**»(١).

وتؤكد على ثباتهم على ذلك حتى تنتهي آجالهم، أو يأتيهم أمر الله عز وجل:

يعني ثباتهم على الحق في مواجهة المحن والفتن والشدائد مهما كان نوعها وشكلها، فلا يؤثر في نفوسهم ما يفعله الكفار والمنافقون والمرجفون والمخذِّلون،

(١) سنن أبي داود: (٢/ ٥٠٠) برقم (٤٢٥٣).

ولا يضرهم خلاف من خالفهم، فهم ثابتون راسخون كرسوخ الجبال الراسيات، ولا يخافون في الله عز وجل لومة لائم، لا يخافون إلَّا الله، بل يزيدهم بالله يقينًا وإصرارًا على المواجهة مهما كلف ذلك، فهم في فداء دائم لا ينقطع ولا يفتر، ويبقى حالهم كذلك حتى تنتهي آجالهم، أو يأتي أمر الله، وأمر الله: ريح طيبة لينة، كريح المسك تقبض أرواح المؤمنين، كما في رواية عقبة بن عامر رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ اللهِ قَاهِرِينَ لِعَدُوِّهِمْ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَأْتِيَهُمْ السَّاعَةُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ**»، فقال عبد الله: أَجَلْ، ثُمَّ يَبعَثُ اللهُ رِيحًا كَرِيحِ الْمِسْكِ، مَسُّهَا مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلا تَتْرُكُ نَفْسًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ الإِيمَانِ إِلَّا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ يَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ عَلَيهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ»[(١)].

قال الإمام النووي: «أنهم لا يزالون على الحق حتى تقبضهم هذه الريح اللينة قُرب يوم القيامة وعند تظاهر أشراطها، فأطلق في هذا الحديث بقاءهم إلى قيام الساعة على أشراطها ودنوها المتناهي في القرب، والله أعلم»[(٢)][(٣)].



---

(١) صحيح مسلم: (٧/٧٦)، كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: «**لا تزال طائفة..**» برقم (١٩٢٤).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٤٠٩).

(٣) المصدر: بحث الطائفة المنصورة وصفاتها على موقع الألوكة، بتصرف.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٩٨ «واعلم ـ رحمك الله ـ أن العلم ليس بكثرة الرواية [والكَتْب]، إنما العالم من اتبع العلم والسنن، وإن كان قليل العلم [والكتب]، ومن خالف الكتاب والسنة فهو صاحب بدعة، وإن كان كثير العلم [والكتب]».

الشرح

فمن منهجِ أهل السنَّة أن الإيمان قولٌ وعمل، فلا بد أن يكونَ هذا الإنسان قد حقق كلا الأمرين حتى يكون من أهل الإيمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الفرقُ بَيْنَ الْمِنْهَاجِ النَّبَوِيِّ الإِيمَانِيِّ الْعِلْمِيِّ الصلاحي وَالْمِنْهَاجِ الصَّابِئِ الْفَلْسَفِيِّ وَمَا تَشَعَّبَ عَنْهُ مِنَ الْمِنْهَاجِ الْكَلَامِيِّ وَالْعِبَادِيِّ الْمُخَالِفِ لِسَبِيلِ الْأَنْبِيَاءِ وَسُنَّتِهِمْ. وَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ دَعَوُا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ اللهِ أَوَّلًا بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَعِبَادَتُهُ مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْرِفَتِهِ وَذِكْرِهِ. فَأَصْلُ عِلْمِهِمْ وَعَمَلِهِمْ: هُوَ الْعِلْمُ بِاللهِ وَالْعَمَلُ للهِ»(١).

فمعلومٌ أن الناسَ على ثلاثةِ أصناف:

١ ـ قومٌ اعتنوا بالعلم دونَ العمل وإن كان علمهم لم ينبنِ على الكتابِ والسنَّة:

وهؤلاءِ هم أهلُ الكلام، أي بنوا علمهم على الرأيِ والقياس وعلى الفلسفة وخلا علمهم من العمل، لا يوجد عندهم منهج عمل.

٢ ـ وقومٌ اعتنوا بالعمل دون العلم: وهم المتصوفة وأشباههم، فهؤلاءِ عملٌ بلا علم.

٣ ـ أما أهلُ السنَّة فهم اعتنوا بالعلم والعمل معًا.

فأولئك وقعوا في مفسدتين:

- المتكلم لم يبنِ علمه على الكتابِ والسنَّة ثم إنه تركَ العمل.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٦).

• والمتصوِّف لم يبنِ عمله على الكتابِ والسنَّة ثم إنه تركَ العلم فبالتالي ضلوا وأضلوا.

• أما أهل السنَّة، فإن منهجهم يقومُ على العلم والعمل معًا، وهذا العلمُ والعمل مبنيٌّ على كتابِ الله ﷻ وسنَّةِ نبيه ﷺ وعلى ما كان عليه السلفُ الصالح.

قال ابن تيمية: «وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَة: كَانُوا يَقُولُونَ مَنْ فَسَدَ مِنْ عُلَمَائِنَا فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَمَنْ فَسَدَ مِنْ عُبَّادِنَا فَفِيهِ شَبَهٌ مِنَ النَّصَارَى. وَكَانَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ يَقُولُ: «احْذَرُوا فِتْنَةَ الْعَالِمِ الْفَاجِرِ وَالْعَابِدِ الْجَاهِلِ، فَإِنَّ فِتْنَتَهُمَا فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ». فَمَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ أَشْبَهَ الْيَهُودَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة: ٤٤].

وَمَنْ عَبَدَ اللهَ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ بَلْ بِالْغُلُوِّ وَالشِّرْكِ أَشْبَهَ النَّصَارَى الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة: ٧٧]، فَالْأَوَّلُ مِنَ الْغَاوِينَ وَالثَّانِي مِنَ الضَّالِّينَ»(١).



(١) مجموع الفتاوى ١/١٩٦ ـ ١٩٧.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

٩٩ «واعلم ـ رحمك الله ـ أن من قال في دين الله برأيه وقياسه وتأويله من غير حجة من السنة والجماعة فقد قال على الله ما لا يعلم، ومن قال على الله ما لا يعلم، فهو من المتكلفين، والحق ما جاء من عند الله، والسنة سنة رسول الله ﷺ، والجماعة ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة أبي بكر وعمر [وعثمان] ومن اقتصر على سنة رسول الله ﷺ، وما كان عليه [أصحابه و] الجماعة فلج على أهل البدع كلها، واستراح بدنه وسلم له دينه إن شاء الله؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «ستفترق أمتي»[(١)]، وبيَّن لنا رسول الله ﷺ الناجي منها فقال: «ما كنت أنا عليه اليوم وأصحابي»[(٢)].

فهذا هو الشفاء والبيان والأمر الواضح والمنار المستنير.

وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والتعمُّق، وإياكم والتنطع، وعليكم بدينكم العتيق»[(٣)].

---

(١) سنن أبي داود برقم (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وقال عقبه: حديث أبي هريرة حديثٌ حسن صحيح، وابن ماجه (٣٩٩١)، والإمام أحمد في المسند، مُسْنَدُ المكثرين من الصحابة (٨٣٩٦)، وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٤٠٢).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٦٦)، رقم (١٤٢ ـ ١٤٣)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ٨٧)، رقم (١٠٨)، ومحمد بن نصر المروزي في «السنة» (ص٢٩، ٣٠)، وعبد الرزاق في «جامع معمر» الملحق بالمصنف (١١/ ٢٥٢)، رقم (٢٠٤٦٥) ومن طريقه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٧٠)، رقم (٨٨٤٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص٢٧١، ٢٧٢)، رقم (٤٨٧) من حديث أبي قلابة قال: قال عبد الله بن مسعود «تعلَّموا العلم قبل أن يُقبض، وقبضه أن يذهب أهله، ألا وإياكم والتنطع والتعمق والبدع وعليكم بالعتيق». وهو أثر صحيح. كذا أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن» (ص٢٧٢)، رقم (٣٨٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ٥٢) و(٤٣/ ٣١٥) من طريق عائذ الله أبي إدريس الخولاني عن عبد الله بن مسعود.

الشرح

قول المصنف: «واعلم ـ رحمك الله ـ أن من قال في دين الله برأيه وقياسه وتأويله من غير حجة من السنة والجماعة فقد قال على الله ما لا يعلم، ومن قال على الله ما لا يعلم، فهو من المتكلفين».

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]؛ فغاية الضلال أن يكون الإنسان متبعًا لهواه، فهذا الاتباع للهوى سيضله وسيبعده عن طريق الهدى؛ قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]؛ فالظن هنا إشارة إلى القياس الفاسد، ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾: إشارة إلى اتباع الهوى؛ فالعبد أمامه عدوان: ظن وقياس فاسد، وهوى متبع، فإذا سَلَّمه الله من هذين، وجعل قياسه مبنيًا على كلام الله وكلام رسوله ﷺ ـ فقد نجا، وإذا كان هواه وأمره تابعًا لأوامر الله عز وجل فقد نجا.

أما إذا ترك شرع الله عز وجل، ثم سار وَفق هوى نفسه؛ فليعلم أنه على مهلكة، وكذلك إذا كان على غير علم بكلام الله وكلام رسوله ﷺ؛ فسيستبدل هذا بظنٍّ فاسد، وإذا لم يكن على معرفة بالحق سيستبدل الحق بالباطل.

فحذرنا الله من هذه الحال؛ فلا يُظن أن هذا فقط حكاية وخبر عن الأوائل، وإنما هي أسباب الهلاك في كل زمان.

قال ابن القيم: «فَسَادُ الدِّينِ إِمَّا أَنْ يَقَعَ:

بِالِاعْتِقَادِ الْبَاطِلِ وَالتَّكَلُّمِ بِهِ وَهُوَ الْخَوْضُ.

أَوْ يَقَعُ فِي الْعَمَلِ بِخِلَافِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ وَهُوَ الِاسْتِمْتَاعُ بِالْخَلَاقِ.

فَالْأَوَّلُ: الْبِدَعُ.

وَالثَّانِي: اتِّبَاعُ الْهَوَى»(١).

فلا نجاة إلا باتباع الهدى؛ فمن لم يكن متبعًا للهدى علمًا وعملًا؛ فإنه يكون مائلًا إلى طريق الباطل، وأهل الباطل من أوصافهم: اتباع الظن وهوى الأنفس.

فالقياس الفاسد هو أصل الضلال، فأصل ضلال مَن ضَلَّ إنما هو بقياسه الفاسد؛ فإبليس أَوَّلُ مَن ضَلَّ، وكان ضلاله من جهة قياسه الفاسد؛ إذ ظَنَّ نفسَه خيرًا من آدم عليه السلام؛ لأنه خُلِق من نار، وآدم خُلق من طين؛ فظنَّ أنَّ النار أفضل من الطين،

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٥٩ ـ ٦٠).

ولذلك، أبى الاستجابة لأمر الله بالسجود لآدم، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٢٩، ٣٠]؛ فعندما قاس مثل هذا القياس الفاسد ضلَّ عن اتِّباع أمر الله ﷻ؛ فكان هذا هو أصلُ الضلال.

وإذا تتبعنا أهلَ الباطل - قديمًا وحديثًا - وجدنا أنَّ أصلَ ضلالهم هو بتقديمهم للقياس الفاسد على النصوص الشرعية المنزلة.

والقياس منه ما يكون صحيحًا، وهو أحد الأدلة المعتبرة في الاستدلال عند أهل العلم، ومن القياس كذلك ما يكون فاسدًا، وهو أصلٌ من أصول الضلال؛ فيَضل الإنسان من جهة قياسه، فمثلًا هنا أهل التصوف ظَنُّوا أنَّ وَجْدَهم وذَوْقَهم يُوازي ما يجده أهل الإيمان مِن ذَوْقٍ، (وهو ذوق وحلاوة الإيمان)؛ فظنوا أنهم إذا وصلوا إلى أي حلاوة بطريق آخر؛ فإن هذا يُغنيهم عن حلاوة الإيمان الحقِّ؛ فكان في هذا ضلالهم.

وكذلك اتِّباعُ الهوى وتقديمُه على اتِّبَاع أمر الله - أصلٌ من أصول الضَّلال، وهذا حاصلٌ عند سائر أهل الضلال، ولذلك حَذَّر الله ﷻ في كثير من آيات القرآن من اتباع الهوى، وذم الذين اتَّبعوا أهواءهم؛ فبالتالي ضلوا وأضلوا؛ لأنَّهم سلكوا طريق الهوى؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص: ٥٠]، وقوله ﷻ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية: ٢٣].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله لا ينزع العلم بعد إذ أعطاكموه انتزاعًا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يستفتون فيُفتون برأيهم فيَضِلُّون ويُضِلُّون**»(١)، والمقصود به هو الرأي الباطل الذي ليس من الدين؛ لأن الرأي ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ - رأي باطل بلا ريب.

٢ - رأي صحيح.

٣ - رأي هو موضع الاشتباه.

والأقسام الثلاثة قد أشار إليها السلف، فاستعملوا الرأي الصحيح وعملوا به وأفتوا به، وسوَّغوا القول به.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام: باب ما يذكر من ذم الرأي. فتح الباري (١٣/ ٢٨٢) ح٧٣٠٧.

وذموا الباطل ومنعوا من العمل والفتيا والقضاء به وأطلقوا ألسنتهم بذمه وذم أهله.

والقسم الثالث: سوغوا العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطرار إليه حيث لا يوجد منه بد، ولم يلزموا أحدًا العمل به، ولم يحرموا مخالفته ولا جعلوا مخالفته مخالفًا للدين، بل غايته أنهم خُيِّروا بين قَبوله وردِّه، فهو بمنزلة ما أبيح للمضطر من الطعام والشراب الذي يحرم عند عدم الضرورة إليه[(١)].

والحديث ههنا يتناول الرأي الباطل فقط، وهو على أنواع:

النوع الأول: الرأي المخالف للنص، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام فساده وبطلانه، ولا تحل الفتيا به ولا القضاء، وإن وقع فيه من وقع بنوع تأويل وتقليد.

النوع الثاني: هو الكلام في الدين بالخرص والظن، مع التفريط والتقصير في معرفة النصوص وفهمها واستنباط الأحكام منها، فإن من جهلها وقاس برأيه فيما سئل عنه بغير علم؛ بل لمجرد قدر جامع بين الشيئين ألحق أحدهما بالآخر أو لمجرد قدر فارق يراه بينهما يفرق بينهما في الحكم، من غير نظر إلى النصوص والآثار، فقد وقع في الرأي المذموم الباطل.

النوع الثالث: الرأي المتضمن تعطيل أسماء الرب وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التي وضعها أهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية[(٢)] ومن ضاهاهم، حيث استعمل أهله قياساتهم الفاسدة وآراءهم الباطلة وشبههم الداحضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة، فردوا لأجلها ألفاظ النصوص التي وجدوا السبيل إلى تكذيب رواتها وتخطئتهم، ومعاني النصوص التي لم يجدوا إلى رد ألفاظها سبيلًا، فقابلوا النوع الأول بالتكذيب، والنوع الثاني بالتحريف والتأويل، فأنكروا لذلك رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وأنكروا كلامه وتكليمه لعباده، وأنكروا مباينته للعالم، واستواءه على عرشه وعلوه على المخلوقات، وعموم قدرته على كل شيء؛ بل أخرجوا أفعال عباده من الملائكة والأنبياء والجن والإنس عن تعلق قدرته ومشيئته وتكوينه لها، ونفوا لأجلها حقائق ما أخبر به عن نفسه وأخبر به رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله، وحرَّفوا لأجلها النصوص عن مواضعها وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرد الذي حقيقته أنه زبالة الأذهان

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٦٧). وقد تناول ابن القيم في هذا الكتاب القول بالتفصيل عن أنواع الرأي، فمن أراد التوسع والاستفادة فليرجع إليه.

(٢) سموا بذلك لقولهم في القدر، وهم يزعمون أن العبد هو الذي يخلق فعله استقلالًا، فأثبتوا خالقًا مع الله. الملل والنحل (١/ ٥٤)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٥٦).

ونُخالة الأفكار، وعفارة[١] الآراء ووساوس الصدور، فملؤوا به الأوراق سوادًا والقلوب شكوكًا، والعالم فسادًا.

وكل من له مُسكة من عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحكم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحكم هلاكه، وفي أمة إلا فسد أمرها أتم فساد، فلا إلٰه إلا الله كم نُفي بهذه الآراء من حق، وأثبت بها من باطل، وأميت بها من هدى وأحيي بها من ضلالة؟ وكم هُدِم بها من معقل للإيمان، وعُمِر بها من دين الشيطان؟ وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الحُمُر، وهم الذين يقولون يوم القيامة: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾ [الملك: ١٠].

النوع الرابع: الرأي الذي أحدثت به البدع، وغيرت به السنن وعم به البلاء، وتولى عليه الصغير وهرم فيه الكبير.

فهذه الأنواع الأربعة من الرأي الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه لإخراجه من الدين[٢].

ومما ورد عن السلف في ذم الرأي الذي من هذا القبيل ما يلي:

عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال: «أي أرض تُقِلُّني وأي سماء تُظِلُّني إن قلت في آية من كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم؟»[٣].

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «اتقوا الرأي في دينكم»[٤].

وروي عنه كذلك قوله: «أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها وتفلتت منهم أن يعوها، واستحيوا حين سُئلوا أن يقولوا: لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم»[٥].

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه»[٦].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إنما هو كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن قال بعد

---

(١) العفارة: الخبث والشيطنة. النهاية (٣/ ٢٦٢).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٦٧ ـ ٦٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٥٤).

(٤) إعلام الموقعين (١/ ٥٥).

(٥) المصدر السابق (١/ ٥٥).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب كيف المسح (١/ ١١٤، ١١٥) ح١٦٢، وأورده ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٥٨).

ذلك برأيه، فلا أدري أفي حسناته يجد ذلك أم في سيئاته؟»[١].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «لا يأتي عليكم عام إلا هو شر من الذي قبله، أما إني لا أقول: أمير خيرٍ من أمير، ولا عام أخصب من عام، ولكن فقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفًا، ويجيء قوم يقيسون الأمور برأيهم»[٢].

ومما ورد كذلك من الآثار عن التابعين ما يلي:

قول الشعبي: «ما جاءكم به هؤلاء من أصحاب رسول الله ﷺ فخذوه، وما كان رأيهم فاطرحوه في الحش»[٣].

وعن ابن شهاب الزهري قال: «دعوا السنة تمضي، لا تعرضوا لها بالرأي»[٤].

وعن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى الناس: «أنه لا رأي لأحد مع سنة سنها رسول الله ﷺ»[٥].

فهذه الأقوال عن أولئك الأئمة من الصحابة والتابعين أجمعت على إخراج الرأي عن العلم وذمه والتحذير منه والنهي عن الفتيا به، فرضي الله عن أئمة الإسلام وجزاهم عن نصيحتهم خيرًا، ولقد سلك سبيلهم أهل العلم والدين من أتباعهم.

وقول المصنف: «**والحق ما جاء من عند الله، والسنة سنة رسول الله ﷺ، والجماعة ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة أبي بكر وعمر [وعثمان]، ومن اقتصر على سنة رسول الله ﷺ وما كان عليه [أصحابه و] الجماعة فلج على أهل البدع كلها، واستراح بدنه وسلم له دينه إن شاء الله؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «ستفترق أمتي»[٦]، وبيَّن لنا رسول الله ﷺ الناجي منها فقال: «ما كنت أنا عليه اليوم وأصحابي»[٧].**

فهذا هو الشفاء والبيان والأمر الواضح والمنار المستنير.

وقال رسول الله ﷺ: «إياكم والتعمق، وإياكم والتنطع، وعليكم بدينكم العتيق»».

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٥٨، ٥٩).

(٢) أخرجه الدارمي في السنن، المقدمة، باب تغير الزمان وما يحدث فيه (١/ ٦٥). وأورده ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ٥٧).

(٣) إعلام الموقعين (١/ ٧٣). (٤) المصدر السابق (١/ ٧٤).

(٥) المصدر السابق (١/ ٧٤).

(٦) انظر: سنن أبي داود برقم (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وقال عقبه: حديث أبي هريرة حديثٌ حسن صحيح، وابن ماجه (٣٩٩١)، والإمام أحمد في المسند، مُسْنَدُ المكثرين من الصحابة (٨٣٩٦)، وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٤٠٢).

(٧) تقدم تخريجه (ص١٥).

فعن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: روي عنه أنه قال: «من أحدث رأيًا ليس في كتاب الله ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ لم يدر ما هو عليه إذا لقي الله عَزَّ وَجَلَّ»(١).

وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «عليك بتقوى الله والاستقامة واتبع ولا تبتدع»(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: روي عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم»(٣)، وعنه أنه قال: «إنا نقتدي ولا نبتدئ ونتبع ولا نبتدع ولن نضل ما تمسكنا بالأثر»(٤). وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة»(٥).

وعن سالم بن عبد الله(٦) أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنّكم إليها**». فقال بلال بن عبد الله(٧): والله لنمنعهن. قال: فأقبل عليه عبد الله فسبَّه سبًّا سيئًا ما سمعته سبه مثله قط. وقال: أُخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول والله لنمنعهن..»(٨).

وعن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «يا معشر القراء استقيموا، فقد سبقتم سبقًا بعيدًا، فإن أخذتم يمينًا وشمالًا لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا»(٩).

قال ابن حجر: «فقوله: «يا معشر القراء»، المراد بهم العلماء بالقرآن والسنة

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه، باب الفتيا وما فيه من الشدة (١/ ٥٧)، وأخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها، باب تغيير البدع (ص٣٨)، وأورده الشاطبي في الاعتصام (١/ ٨١).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه، باب من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع (١/ ٥٣).

(٣) أخرجه الدارمي في سننه، باب في كراهة أخذ الرأي (١/ ٦٩)، وأخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها، باب ما يكون من بدعة (ص١٠)، وأخرجه اللالكائي في السنة (١/ ٨٦) ح١٠٤، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٨١): رجاله رجال الصحيح.

(٤) أخرجه اللالكائي في السنة (١/ ٨٦) ح١٠٦.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ١٠٣)، وقال: على شرطهما، وأقره الذهبي، واللالكائي في السنة (١/ ٥٥) ح١٤، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص١١)، وابن عبد البر في جامعه (٢/ ٢٣٠). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٨٨): رجاله ثقات.

(٦) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد فقهاء المدينة السبعة ومن أفاضل التابعين، مات سنة ١٠٦هـ. تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٧، ٤٣٨).

(٧) بلال بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من المدنيين، وعدَّه يحيى القطان في فقهاء أهل المدينة. تهذيب التهذيب (١/ ٥٥٤).

(٨) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة: باب خروج النساء إلى المساجد (٢/ ٣٢).

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام، باب الاقتداء، انظر: فتح الباري (٣/ ٣٥٠).

العبَّاد. وقوله: «استقيموا»؛ أي: اسلكوا طريق الاستقامة، وهي كناية عن التمسك بأمر الله فعلًا وتركًا. وقوله: «سبقتم» بفتح أوله كما جزم به ابن التين، وحكى غيره ضمه، والأول المعتمد، والمراد أنه خاطب بذلك من أدرك أوائل الإسلام، فإذا تمسك بالكتاب والسنة سبق إلى كل خير؛ لأن من جاء بعده إن عمل بعمله لم يصل إلى ما وصل إليه من سبقه إلى الإسلام، وإلا فهو أبعد منه حسًّا وحكمًا. وقوله: «فإن أخذتم يمينًا وشمالًا»؛ أي: خالفتم الأمر المذكور.

وكلام حذيفة موافق لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»[(١)].

ومن أقوال التابعين ومن بعدهم:

ما ورد عن عمر بن عبد العزيز[(٢)] ـ رحمه الله تعالى ـ: فمما نقل عنه أنه كتب عامل له يسأله عن الأهواء فكتب إليه: «أما بعد فإني أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره واتباع سنته وسنة رسوله ﷺ، وترك ما أحدث المحدثون بعده مما جرت به سنته وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة فإنها لك بإذن الله عصمة...»[(٣)].

وروي عنه أنه قال: «سَنَّ رسول الله ﷺ وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها تصديق بكتاب الله، واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله، من عمل بها فهو مهتد، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا»[(٤)].

وعن محمد بن مسلم الزهري[(٥)]:

روي عنه أنه قال: «كان من مضى من علمائنا يقولون الاعتصام بالسنة نجاة، والعلم يُقبض قبضًا سريعًا، فنعش العلم ثبات الدين والدنيا، وفي ذهاب العلم ذهاب

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٥٧) باختصار يسير.

(٢) عمر بن عبد العزيز، الخليفة الأموي الصالح، عدَّه بعضهم خامس الخلفاء، ولي الخلافة عام ٩٩هـ، وتوفي عام ١٠١هـ، وله أخبار في العدل والزهد كثيرة. تذكرة الحفاظ (١/ ١١٨).

(٣) الشريعة للآجري (ص٤٨)، وكتاب البدع والنهي عنها لابن وضاح (ص٣٠)، وكتاب الاعتصام للشاطبي (١/ ٥٠)، وجامع بيان العلم وفضله (ص٢١).

(٤) الشريعة للآجري (ص٤٨)، وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ٣٢)، والاعتصام للشاطبي (١/ ٨٧).

(٥) تابعي من أهل المدينة، أول من دوَّن الحديث، وهو من كبار الحفاظ الفقهاء، لقي بعض الصحابة، قال مالك: «بقي ابن شهاب وما له في الدنيا نظير»، توفي عام ١٢٤هـ. التذكرة (١٠٨)، والبداية (٩/ ٣٤٥).

ذلك كله»[(١)].

وعن مجاهد بن جبر[(٢)]: روي عنه أنه قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية. قال الرد إلى الله: الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول: الرد إلى السنة»[(٣)].

وعن أبي العالية[(٤)]: روي عنه أنه قال: «تعلَّموا الإسلام، فإذا تعلَّمتموه فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم فإنه الإسلام، ولا تحرفوا الصراط يمينًا أو شمالًا، وعليكم بسنة نبيكم، وما كان عليه أصحابه»[(٥)].

وعن أيوب السختياني[(٦)]: روي عنه أنه قال: «إذا حُدث الرجل بسنة فقال: دعنا من هذا وأنبئنا عن القرآن، فاعلم أنه ضال»[(٧)].

وعلى هذا مضى سلف الأمة جيلًا بعد جيل يتمسَّكون بالكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة.

«العلمُ ما كان فيه: «قال: حدَّثنا» وما سوى ذلك وسواسُ الشياطين»[(٨)]

فتلك الفلسفات وتلك الآراء الفاسدة هي في ذاتها وأصلها إنما جاءت من قومٍ لا يعرفونَ الله ﷻ ولا يؤمنون بالله ﷻ ولا بكتبه ولا برسله، وفاقدُ الشيء لا يعطيه.

فمَن أرادَ التمسُّك بالحق، فهذا الحق - بحمد الله تعالى - قائم باقٍ إلى يومِ القيامة، ما على الإنسان إلا أن يتعلمه وأن يعملَ به، أما التنطُّع والبعد عن الحق فنتيجته الضلالُ والانحراف والعياذُ بالله.

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٤٥) باب اتباع السنة.

(٢) هو: مجاهد بن جبر المكي، تابعي إمام في التفسير، مات في السجود عام ١٠٤هـ، وقيل: ١٠٣هـ. التذكرة (٩٢)، والتهذيب (١٠/ ٤٢).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٥٠٥).

(٤) أبو العالية رُفيع - بضم الراء مصغرًا - بن مهران الرياحي - مولى امرأة من بني رياح -، قال أبو بكر ابن أبي داود: «ليس أحد أعلم بالقرآن بعد الصحابة من أبي العالية»، توفي عام ١٣هـ. التذكرة (٦١)، والطبقات (٧/ ١١٢)، واللباب (٢/ ٤٦).

(٥) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص٣٢)، وأورده الشاطبي في الاعتصام (١/ ٨٥).

(٦) هو: أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني - بفتح السين - نسبة إلى عمل السختيان وبيعه - وهي الجلود الضأنية -، قال ابن سعد: «كان أيوب ثقة ثبتًا في الحديث جامعًا عدلًا ورعًا، كثير العلم حجة»، توفي سنة ١٣١هـ. انظر: الطبقات (٧/ ٢٤٦)، واللباب (٢/ ١٠٨).

(٧) أورده السيوطي في مفتاح الجنة (ص٣٥) وعزاه للبيهقي.

(٨) انظر: كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص٤١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٠٠ «واعلم أن الدين العتيق ما كان من وفاة رسول الله ﷺ إلى قتل عثمان بن عفان وكان قتله أول الفُرقة، وأول الاختلاف، فتحاربت الأمة وتفرقت واتبعت الطمع والأهواء والميل إلى الدنيا، فليس لأحد رخصة في شيء أحدثه مما لم يكن عليه أصحاب محمد رسول الله ﷺ، أو يكون [رجل] يدعو إلى شيء أحدثه من قبله [أو من قبل رجل] من أهل البدع، فهو كمن أحدثه، فمن زعم ذلك أو قال به، فقد رد السنة وخالف [الحق و] الجماعة، وأباح البدع، وهو أضر على هذه الأمة من إبليس.

ومن عرف ما ترك أصحاب البدع من السنة، وما فارقوا فيه فتمسَّك به فهو صاحب سنة وصاحب جماعة، وحقيق أن يُتبع وأن يُعان، وأن يُحفظ، وهو ممن أوصى به رسول الله ﷺ».

الشرح

قول المصنف: **«واعلم أن الدين العتيق ما كان من وفاة رسول الله ﷺ إلى قتل عثمان بن عفان، وكان قتله أول الفُرقة، وأول الاختلاف»**.

فالدينُ العتيق هو ما كانَ من وفاةِ النبي ﷺ إلى قتلِ عثمان، ففي تلك الفترة لم تظهر البدع، وإنما ظهرت البدع من حينِ مقتلِ عثمان، فظهر الخوارج وظهر التشيُّع، هذه أول ظهور البدع.

ولقد كان المسلمون في خلافة أبي بكر وعمر وصدرًا من خلافة عثمان متفقين لا تنازع بينهم، وكانوا على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول[١]، إلى أن حدث في أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه أمور أوجبت نوعًا من التفرق، وقام قوم من أهل الفتنة فقتلوا عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥هـ)، فتفرق المسلمون بعد مقتل عثمان، ووقعت الفتنة.

(١) منهاج السنة (١/ ٣٠٦).

فبدعة الخوارج وبدعة الشيعة حدثتا في ذلك الوقت لما وقعت الفتنة[١]، بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، فلما قتل ذو النورين بين ظهراني المسلمين في الشهر الحرام، وفي حرم الرسول صلى الله عليه وسلم بأعين المسلمين، وانشقت العصا وتفرقت الجماعة، تشاءمت الأعين، وتخاذلت الأنفس، واختلفت الآراء، وتباعدت القلوب، وساءت الظنون، واستعلت الريب، واستقوت التهم، وجدت كل فتنة فرصتها، فلفظت غصتها، واشتغل الرعاع، وأسلم الشارك، وتزاحف أئمة الهدى رغبة في زهرة الدنيا، فأخذت الغواة أزمة الضلالة، فتهوست لها من قلوب أهل الغفلة[٢].

وقول المصنف: **«فتحاربت الأمة وتفرقت واتبعت الطمع والأهواء والميل إلى الدنيا»**.

يشير المصنف إلى أن فتنة مقتل عثمان أدت إلى اقتتالهم بصفِّين سنة (٣٧هـ)، واتفقوا على تحكيم حكمين، فخرجت الخوارج من ذلك الحين على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وفارقوا جماعة المسلمين إلى مكان يقال له: «حروراء»، فكف عنهم إلى أن استحلوا دماء المسلمين وأموالهم، فعلم علي رضي الله عنه أنهم الطائفة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقاتلهم، فهم الفرقة المارقة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم: **«تمرق مارقة عند فُرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق»**[٣].

وحدثت أيضًا في خلافة علي رضي الله عنه (٣٥ ـ ٤٠هـ) بدعة (التشيع)، لكن أصحابها كانوا مختفين بقولهم لا يظهرونه لعلي وشيعته؛ بل كانوا ثلاث طوائف:

* **الطائفة الأولى:**

«الغلاة» المدعين لإلهية علي، وهؤلاء لما ظهر عليهم أحرقهم بالنار، فإنه خرج ذات يوم فسجدوا له، فقال لهم: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو. قال: من أنا؟ قالوا: أنت الله الذي لا إلٰه إلا هو. فقال: ويحكم هذا كفر فارجعوا عنه وإلا ضربت أعناقكم، فصنعوا به في اليوم الثاني والثالث كذلك، فأخرهم ثلاثة أيام ـ لأن المرتد يستتاب ثلاثة أيام ـ، فلما لم يرجعوا أمر بأخاديد من نار فخُدَّت عند باب كِندة، وقذفهم في تلك النار، وروي عنه أنه قال:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرًا أججت ناري ودعوت قنبرًا

(١) منهاج السنة (١/ ٣٠٨). (٢) ذم الكلام للهروي (ص٣٠٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٣/ ١١٣) ط١، دار المعرفة

* **والطائفة الثانية:**

«**السابَّة**» الذين يسبون أبا بكر وعمر، فإن عليًا لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنه أراد قتله فهرب منه إلى أرض قرقيسيا، أي ما تسمى اليوم (قرغيزيا).

* **والطائفة الثالثة:**

«**المفضلة**» الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر، فأمر بجلدهم، فقد روي عنه أنه قال: «فلا أوتي بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري».

وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر»، روي هذا عنه من أكثر من ثمانين وجهًا وأخرجه البخاري(١) وغيره.

قال الهروي: «وأما فتنة قصب السلف [أي: الرفض]، فإن الكوفة دارها التي حرفتها، ثم طار في الآفاق شررها، واستطار فيها ضررها، وإنما هاجتها أحلام فيها ضيق، وأشربتها قلوب فيها حمق، ولها عروق خفية، السلامة للقلوب في ترك إظهار بعضها، وأربابها أحمق خلق الله تعالى، عرضت تساوي بين علي بن أبي طالب وأبي بكر وعمر، ثم أخذت تفضله عليهما وتخاصمهما وتضلهما وتوليه حقهما، ثم جاءت تعدله بالمصطفى ﷺ وتشركه في وحي السماء، ثم خطأت جبريل عليه السلام في نزوله، فخلّت الأمة من النبوة، وأحوجتها إلى علي رضي الله عنه، ثم ادعت له الإلهية ثم ادعتها لولده.

قال الإمام المطلبي: «لو كانوا دوابًا لكانوا حُمُرًا، ولو كانوا طيرًا لكانوا رخمًا»(٢).

فاستظهرت بهؤلاء الغالية أرباب القلوب المريضة، فتظاهرت على قصب السلف الذين هم الناقلون وفيهم قانون الدين والملة، فهؤلاء الذين قالوا في السلف الصالح بالقول السيئ أرادوا القدح في الناقل؛ لأن القدح في الناقل إبطال المنقول، فأرادوا إبطال الشرع الذي نقلوا، وإنما تعلقوا بعلي بن أبي طالب تسلحًا.

ولم تكابد الأمة من شؤم شيء ما كابدت من شؤم تلك الفتنة. لم يكد قلب مسلم يسلم من شرب منها إلا من رحم ربك فعصم»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب حدثنا الحميدي وعبد الله. (٥/٧).

(٢) منهاج السنة (١/٣٠٧، ٣٠٨)، مجموع الفتاوى (١٣/٣٣، ٣٤).

(٣) ذم الكلام للهروي (ص٣٠٤، ٣٠٥). (بتصرف).

فإذًا، ما كان في هذه الفترة من وفاةِ النبي ﷺ إلى مقتلِ عثمان كان الناسُ في سلامة من البدع، فهذا الذي كانَ عليه حال السنَّة، ثم لنعلم أنه عندما ظهرت تلك الفِرق ظهرت البدع، فيبقى أن قولَ الخوارج محدَث، وقولَ التشيُّع محدَث، وهكذا ما جاءَ بعدهم من قول القَدَرية والمرجئة.

فبحمدِ الله تعالى التاريخُ شاهد وهذه الأمور محفوظةٌ بأزمانها وأوقاتها، ويُقرُّ كل واحدٍ من أولئك المبتدِعة أن أصله هو من ذاك الزمن، ويُعلَم متى يكون الأمر سنَّة؛ إذا كان موافقًا لما كانَ عليه الناسُ في ذلك الوقتِ وفي تلك الفترة، ما عداه بدأ بعده ظهور البدع، فحريٌّ بالإنسانِ أن يتمسكَ ويُعانُ - بإذن الله تعالى - على حفظ هذه السنَّة متى ما كان قد أخلص النية وعقدَ العزم وشمَّر عن ساعدِ الجدِّ في مسألةِ حفظِ هذه السنَّة والقيامِ بها.

وقول المصنف: **«فليس لأحد رخصة في شيء أحدثه مما لم يكن عليه أصحاب محمد رسول الله ﷺ، أو يكون [رجل] يدعو إلى شيء أحدثه من قبله [أو من قبل رجل] من أهل البدع، فهو كمن أحدثه، فمن زعم ذلك أو قال به، فقد رد السنة وخالف [الحق و] الجماعة، وأباح البدع، وهو أضر على هذه الأمة من إبليس»**.

جُمَّاع الدين أصلان: وهما:

الأول: ألا نعبد إلا الله، وهو معنى: (لا إله إلا الله).

والثاني: ولا نعبده إلا بما شرع؛ أي: بما أرسل به رسله، وهو معنى (محمد رسول الله)، وأن نبتعد عن جميع البدع؛ كما قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠].

وبهذا يتم الدين، وإذا لزم الإنسان هذين الأصلين فقد جمع الله له السعادة كلها، وتحققت له العبودية التي مَن لزمها فاز في الدارين.

وقد بَيَّن لنا رسولنا ﷺ ما نَعبد الله به، ونهانا عن محدثات الأمور، وأخبر أنها ضلالة، وكما أننا مأمورون ألا نخاف إلا الله، ولا نتوكل إلا على الله، ولا نرغب إلا إلى الله، ولا نستعين إلا بالله، وألا تكون عبادتنا إلا لله، فكذلك نحن مأمورون أن نتبع الرسول ﷺ ونُطيعه، ونتأسى به؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

فالبدع ليست مما دعا إليه الرسول ولا يُحبها الله، فإن الرسول ﷺ دعا إلى كلِّ ما يحبه الله، فأمر بكلِّ مَعروف ونهى عن كل منكر(١).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٦٠).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**هلك المتنطِّعون**» قالها ثلاثا[(١)].

قال النووي: «أي المتعمِّقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم»[(٢)]، فالنبي ﷺ أخبر بهلاك كل من بالغ في التعمق في أمور الشرع وغلا فيها وتكلف في أمور لم ترد عن الشارع الكريم ولم تكن من مقصوده.



(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم: باب هلك المتنطعون (٨/ ٥٩).
(٢) شرح النووي لمسلم (١٦/ ٢٢٠).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٠١﴾ «واعلموا ـ رحمكم الله ـ أن أصول البدع أربعة أبواب، انشعب من هذه الأربعة اثنان [وسبعون] هوًى، ثم يصير كل واحد من البدع [يتشعب] حتى تصير كلها [إلى] ألفين وثمان مائة [مقالة]، وكلها ضلالة، وكلها في النار إلا واحدة، وهو من آمن بما في هذا الكتاب، واعتقده من غير ريبة في قلبه، ولا شكوك، فهو صاحب سنة، وهو الناجي إن شاء الله».

الشرح

قول المصنف: **«واعلموا ـ رحمكم الله ـ أن أصول البدع أربعة أبواب، انشعب من هذه الأربعة اثنان [وسبعون] هوًى»**.

لعل قول المصنف هنا مستفاد من كلام بعض الأئمة كما سيأتي، وإلا فمعلوم أن النصوص الواردة في ذكر الافتراق والبدع لم تحدد أسماء تلك الفرق بأعيانها وإنما جاءت النصوص بذكر عدد تلك الفرق دون تخصيص، ولعل بعض أهل العلم اجتهد في تتبع تلك الفرق من حيث أصولها، ومن ذلك ما ذكر من أن أصولُ البدعِ أنها أربع.

فقد روى الآجري بسنده عن يوسف بن أسباط، يقول: «أصول البدع أربع: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، ثم تتشعب كل فرقة ثماني عشرة طائفة، فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون الجماعة التي قال النبي ﷺ: «إنها الناجية»[(١)].

وفي السنة لابن أبي عاصم، قال أبو بكر بن أبي عاصم: سمعت المسيب بن واضح سنة تسع وعشرين ومائتين يقول: أتيت يوسف بن أسباط، فقلت: يا أبا محمد، إنك بقية من مضى من العلماء، وأنت حجة على من لقيت، وأنت إمام سنة، ولم آتك أسمع منك الأحاديث، ولكن أتيتك أسألك عن تفسيرها، وقد جاء هذا

(١) الشريعة للآجري (٣٠٣ ـ ٣٠٤).

الحديث: «**إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة، فما هذه الفرق حتى نجتنبهم؟ فقال: أصلها أربعة: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والخوارج؛ فثمانية عشر منها في الشيعة**»(١).

وروى ابن بطة بسنده في الإبانة الكبرى، قال: قال حفص بن حميد، قلت لعبد الله بن المبارك: على كم افترقت هذه الأمة؟ فقال: الأصل أربع فرق: هم الشيعة، والحرورية، والقدرية، والمرجئة، فافترقت الشيعة على ثنتين وعشرين فرقة، وافترقت الحرورية على إحدى وعشرين فرقة، وافترقت القدرية على ست عشرة فرقة، وافترقت المرجئة على ثلاث عشرة فرقة؛ قال: قلت: يا عبد الرحمٰن، لم أسمعك تذكر الجهمية؟)، قال: إنما سألتني عن فرق المسلمين»(٢).

قال أبو حاتم: «وأخبرت عن بعض أهل العلم أول ما افترق من هذه الأمة الزنادقة والقدرية والمرجئة والرافضة والحرورية، فهذا جماع الفرق وأصولها، ثم تشعبت كل فرقة من هذه الفرق على فرق وكان جماعها الأصل واختلفوا في الفروع، فكفَّر بعضهم بعضًا وجهَّل بعضهم بعضًا»(٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قالا يوسف بن أسباط وعبد الله بن المبارك وهما إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين، قالا: «أصول البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، فقيل لابن المبارك: والجهمية؟ فأجاب بأن أولئك ليسوا من أمة محمد، وكان يقول: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية؛ وهذا الذي قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم»(٤).

وقول المصنف: «**ثم يصير كل واحد من البدع [يتشعب] حتى تصير كلها [إلى] ألفين وثمان مائة [مقالة]، وكلها ضلالة، وكلها في النار إلا واحدة، وهو من آمن بما في هذا الكتاب، واعتقده من غير ريبة في قلبه، ولا شكوك، فهو صاحب سنة، وهو الناجي إن شاء الله**».

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٩٥٣) (٢/ ٤٦٣). ورواه ابن بطة في الإبانة الكبرى ح٢٥٥ (ص٢٣١) من طريق ابن أبي عاصم، وروى نحوه عن ابن المبارك ح٢٥٧ (ص٢٣٤).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة: الكتاب الأول: الإيمان (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠) رقم (٢٧٨) ط: دار الراية.

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة: الكتاب الأول: الإيمان (١/ ٣٨٠) ط: دار الراية.

(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٩).

ثم تشعبت تلك الأصول:

فمقالة الخوارج، ويتشعب منها ما تشعب من فرق.

ومقالة التشيُّع، ويتشعب منها ما تشعب من فرق.

ومقالة القَدَر، ويتشعب منها ما تشعب من فرق.

ومقالة الإرجاء كذلك.

فهذه أصولُ البدع يعدُّونها، ولا يُدخِلون التجهم؛ لأن التجهم يعدُّونه أنه من خارج الملة.

ثم معلومٌ أن كل واحدٍ من هذه تفرَّع عنها عددٌ من البدع والمقالات التي يصعب حصرها وعدها، ولذلك، هذا مصداقُ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢]، فأمرُ البدعِ دائمًا في اختلاف، ودائمًا في فُرقة، ودائمًا في نزاع، حتى أن أولئك يكفِّر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا.

قال ابن تيمية: «وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي اشْتَرَكُوا فِيهِ أَصْلٌ فَاسِدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى جَهْلٍ وَظُلْمٍ، وَهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي ظُلْمِ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي ظُلْمِ النَّاسِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمُسْلِمَ الْعَالِمَ الْعَادِلَ أَعْدَلُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ.

وَالْخَوَارِجُ تُكَفِّرُ أَهْلَ الْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الرَّافِضَةِ، وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْ فَسَّقَ. وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يَبْتَدِعُونَ رَأْيًا، وَيُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ»(١).

وهناك أقوال أخرى في عَدِّ أصول البدع:

فمنهم من عدَّها خمسة أصول.

ومنهم من عدَّها ستة أصول.

ومنهم من عدَّها سبعة أصول.

ومنهم من عدَّها ثمانية أصول.

ومنهم من عدَّها تسعة أصول.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧).

ومنهم من عدها عشرة أصول[(١)].

وتفصيل ذلك:

أولًا: من أرجعها إلى أربعة أصول:

١ ـ محمد بن علي بن النعمان الكوفي (معاصر لأبي حنيفة)[(٢)]:

١ ـ القدرية. ٢ ـ الخوارج.

٣ ـ العامة[(٣)]. ٤ ـ الشيعة[(٤)].

٢ ـ الحسن بن موسى النوبختي (القرن الثالث الهجري)[(٥)]:

١ ـ الشيعة. ٢ ـ المعتزلة.

٣ ـ المرجئة[(٦)]. ٤ ـ الخوارج[(٧)].

ثانيًا: من أرجعها إلى خمسة أصول:

١ ـ عبد الله بن المبارك المروزي (ت: ١٨١هـ):

١ ـ الشيعة: ٢٢ فرقة. ٢ ـ الحرورية: ٢١ فرقة.

٣ ـ القدرية: ١٦ فرقة. ٤ ـ المرجئة: ١٣ فرقة[(٨)].

٥ ـ أهل السنة.

فالمجموع: ٧٣ فرقة.

---

(١) انظر: كتاب المسائل العقدية المتعلقة بحديث افتراق الأمم للباحث أحمد سردار.

(٢) محمد بن علي بن النعمان البجلي الكوفي، أبو جعفر، الإمامي الرافضي المتكلِّم، والملقَّب بـ شيطان الطاق ـ نسبة إلى سوقٍ في طاق المحامل بالكوفة ـ، وتُنسب إليه فرقة الشيطانية ـ أو النعمانية ـ من الرافضة الإمامية، وله كتب مصنَّفة، منها: كتاب «الإمامة» و«الرد على المعتزلة»، من أقواله: أن الله يعلم الأشياء إذا قدّرها وأرادها لا قبل ذلك، وأن الله نورٌ على صورة إنسان ربّاني وليس بجسم. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٧، ٤٣)، الفرق بين الفرق (ص٥٣)، الملل والنحل (ص١٨٦)، الفهرست (ص٢٥٠)، السير (١٠/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤)، لسان الميزان (٦/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩) ت (٧٨٧٢).

(٣) الرافضة يطلقون لقب «العامة» على أهل السنة. راجع (ص٦٩١ ـ ٦٩٢).

(٤) الملل والنحل (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

(٥) الحسن بن موسى النوبختي، أبو محمد، الشيعي المتفلسف، من متكلِّمي الإمامية، وله تصانيف كثيرة جدًا، منها: «الإمامة» و«التوحيد» و«حدوث العالم» و«الآراء والديانات». السير (١٥/ ٣٢٧)، لسان الميزان (٢/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨) ت: (٢٦١٩).

(٦) تقدّم (ص٦٩١) أن النوبختي رمى أهل السنة بأنهم مرجئة.

(٧) فرق الشيعة (ص٢٨).

(٨) الإبانة الكبرى (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

٢ ـ يوسف بن أسباط الشيباني (ت: ١٩٥هـ):

١ ـ القدرية: ١٨ فرقة. ٢ ـ المرجئة: ١٨ فرقة.

٣ ـ الشيعة: ١٨ فرقة. ٤ ـ الخوارج: ١٨فرقة[(١)].

٥ ـ أهل السنة.

فالمجموع: ٧٣ فرقة.

٣ ـ الحسن بن علي البربهاري (ت: ٣٢٩هـ):

١ ـ القدرية. ٢ ـ المرجئة.

٣ ـ الشيعة. ٤ ـ الخوارج[(٢)].

٥ ـ أهل السنة.

٤ ـ عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري (ت: ٣٨٧هـ):

قال رَحِمَهُ اللهُ: «فاعلم ـ رحمك الله ـ أن لهذه الفرق والمذاهب كلها أصولًا أربعة. . .، فأما الأربعة الأصول التي بها يُعرفون، وإليها يرجعون فهو ما حدثنا. . .»[(٣)]، فروى قول يوسف بن أسباط وعبد الله بن المبارك، فالأصول عنده:

١ ـ الشيعة. ٢ ـ الخوارج.

٣ ـ القدرية. ٤ ـ المرجئة.

٥ ـ أهل السنة.

٥ ـ جماعة من العلماء:

ذكر شيخ الإسلام أن طائفة من السلف والعلماء من أصحاب أحمد وغيره وافقوا ابن المبارك ويوسف بن أسباط على عدد الأصول التي ذكراها[(٤)].

كما نسب ذلك الطرطوشي إلى العلماء فقال: «اعلم أن علماءنا قالوا: أصول البدع أربعة. . .: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٢) شرح السنة (ص١٠٥) فقرة (١٠٩) (١٢٨ ـ ١٢٩) فقرة (١٥٦).

(٣) الإبانة الكبرى (١/ ٣٧٦).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥١) (١٢/ ٤٨٦) (١٣/ ١٤٣) (١٧/ ٤٤٧)، شرح العقيدة الأصفهانية (١٨٤)، النبوات (١٤٢ ـ ١٤٣)، الصفدية (٢/ ٢٤٠).

(٥) الحوادث والبدع (ص٣٣).

٦ ـ القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت: ٤١٥هـ):

١ ـ المعتزلة. ٢ ـ الخوارج.

٣ ـ المرجئة. ٤ ـ الشيعة.

٥ ـ النوابت[(١)(٢)].

٧ ـ علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت: ٤٥٦هـ):

١ ـ المعتزلة. ٢ ـ المرجئة.

٣ ـ الشيعة. ٤ ـ الخوارج.

٥ ـ أهل السنة[(٣)].

٨ ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ):

ذكر رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ ـ الجهمية. ٢ ـ القدرية.

٣ ـ الخوارج. ٤ ـ الرافضة.

ثم قال: «وهؤلاء الفرق الأربع هم رؤوس البدعة»[(٤)].

ثالثًا: من أرجعها إلى ستة أصول:

١ ـ طائفة من العلماء:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن أصول الفرق عند طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم:

١ ـ الروافض. ٢ ـ الخوارج.

٣ ـ القدرية. ٤ ـ المرجئة.

٥ ـ الجهمية[(٥)].

ويُضاف: أهل السنة.

---

(١) لقب «النوابت» تطلقه المعتزلة على أهل السنة والجماعة.

(٢) فضل الاعتزال (ص١٦٤).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٢٦٥).

(٤) فتح الباري (١٣/ ٣٤٤).

(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥١). قال: «فعلى قول هؤلاء يكون كل طائفة من المبتدعة الخمسة اثنا [كذا] عشر فرقة» أقول: حسبما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ يكون المجموع هو (٦٠) لا (٧٢)، فالله أعلم.

رابعًا: من أرجعها إلى سبعة أصول:

١ ـ عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ):

١ ـ الحرورية ٢ ـ القدرية.

٣ ـ الجهمية. ٤ ـ المرجئة.

٥ ـ الرافضة. ٦ ـ الجبرية[(١)].

٧ ـ أهل السنة والجماعة.

٢ ـ علي بن محمد الجرجاني[(٢)] (ت: ٨١٩هـ).

٣ ـ زين الدين بن إبراهيم بن محمد ـ الشهير بابن نجيم[(٣)] (ت: ٩٧٠هـ).

٤ ـ محمد عبد الرؤوف المناوي[(٤)] (ت: ١٠٣١هـ).

٥ ـ محمد بن علي بن محمد الحصكفي[(٥)] (ت: ١٠٨٨هـ).

٦ ـ أيوب بن موسى الكفوي[(٦)] (ت: ١٠٩٤هـ).

٧ ـ محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ـ المعروف بابن عابدين[(٧)] ـ (ت: ١٢٥٢هـ).

وهؤلاء كلهم اتفقوا على أن الأصول هي:

١ ـ الجبرية: ١٢ فرقة. ٢ ـ القدرية ١٢ فرقة.

٣ ـ الروافض: ١٢ فرقة. ٤ ـ الخوارج: ١٢ فرقة.

٥ ـ المعطلة: ١٢ فرقة. ٦ ـ المشبهة: ١٢ فرقة.

٧ ـ أهل السنة والجماعة.

فالمجموع: ٧٣ فرقة.

٨ ـ أحمد بن يحيى بن المرتضى[(٨)] (ت: ٨٤٠هـ):

---

(١) تلبيس إبليس (ص١٩). (٢) التعريفات (ص٥٧).

(٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٧/ ٩٣).

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف (١/ ١٠٤).

(٥) الدر المختار شرح تنوير الأبصار (٥/ ٤٧٢).

(٦) الكليات (ص٢١٠).

(٧) رد المحتار على الدر المختار (٦/ ٦٩٨).

(٨) أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني، ولد في ذمار باليمن، عالم بالدين والأدب، من أئمة الزيدية باليمن، معتزلي المذهب، بويع بالإمامة سنة (٧٩٣هـ)، ثم حُبِس، ثم فَرَّ خِلسة =

ذكر أن الأمة سبع فرق، فذكر:

١ ـ المجبرة. ٢ ـ الرافضة.

٣ ـ الخوارج. ٤ ـ الحشوية[١].

٥ ـ المعتزلة[٢].

ولم أهتدِ إلى الباقيتين.

خامسًا: من أرجعها إلى ثمانية أصول:

١ ـ الملّا علي بن سلطان الهروي القاري (ت:١٠١٤هـ)[٣]:

١ ـ المعتزلة: ٢٠ فرقة. ٢ ـ الشيعة: ٢٢ فرقة.

٣ ـ الخوارج: ٢٠ فرقة. ٤ ـ المرجئة: ٥ فرق.

٥ ـ النجارية[٤]: ٣ فرق. ٦ ـ الجبرية: فرقة واحدة.

٧ ـ المشبهة: فرقة. ٨ ـ أهل السنة والجماعة[٥].

فالمجموع: ٧٣ فرقة.

٢ ـ محمد بن أحمد السفّاريني (ت:١١٨٨هـ):

١ ـ المعتزلة: ٢٢ فرقة. ٢ ـ الشيعة: ٢٢ فرقة.

٣ ـ الخوارج: ١٢ فرقة. ٤ ـ المرجئة: ٥ فرق.

٥ ـ النجارية: ٣ فرق. ٦ ـ الجبرية: فرقة واحدة.

٧ ـ المشبهة: ٣ فرق[٦].

فالمجموع (٦٨) فرقة، فإذا أضيف أهل السنة والجماعة صار المجموع (٦٩) فرقة!

= وعكف على التصنيف، من مصنّفاته: «البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار» و«الشافية شرح الكافية»، مات سنة (٨٤٠هـ). الأعلام (١/ ٢٦٩).

(١) المعتزلة تطلق لقب «الحشوية» على أهل السنة.

(٢) المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل ـ ضمن كتاب: فرق وطبقات المعتزلة ـ (ص١٢ ـ ١٧).

(٣) التقسيم الذي ذكره القاري تابَعَ فيه الإيجي في المواقف، والإيجي ممن عدّد الثنتين والسبعين فرقة، لكن لما اقتصر القاري على ذكر عدد فروع الأصول دون ذكر أسمائها.

(٤) هم أتباع الحسين بن محمد النجار، وقد وافقوا الأشاعرة في أصول، ووافقوا القدرية في أصول، وانفردوا بأصول لهم. انظر: الفرق بين الفرق ج: (١/ ١٩٥).

(٥) مرقاة المفاتيح (١/ ٢٤٨). (٦) لوامع الأنوار البهية (١/ ٩٢).

سادسًا: من أرجعها إلى تسعة أصول:

١ ـ الروافض: ٢٠ فرقة. ٢ ـ الخوارج: ٢٠ فرقة.

٣ ـ القدرية: ٢٠ فرقة. ٤ ـ المرجئة: ٧ فرق.

٥ ـ النجارية: فرقة واحدة. ٦ ـ الضرارية(١): فرقة واحدة

٧ ـ الجهمية: فرقة واحدة. ٨ ـ الكرامية: ٣ فرق(٢).

قلتُ: مجموع الفرق التي ذكرها (٧٣) فرقة، فأين الفِرقة الناجية؟!.

سابعًا: من أرجعها إلى عشرة أصول:

١ ـ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي البغدادي ـ صاحب أبي حنيفة ـ (ت: ١٨٢هـ):

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دعوا قول أصحاب الخصومات وأهل البدع في الأهواء من:

١ ـ المرجئة. ٢ ـ والرافضة.

٣ ـ والزيدية. ٤ ـ والمشبهة.

٥ ـ والشيعة. ٦ ـ والخوارج.

٧ ـ والقدرية. ٨ ـ والمعتزلة

٩ ـ والجهمية(٣).

٢ ـ محمد بن عبد الله بن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ):

١ ـ الروافض: ٢٠ فرقة. ٢ ـ الخوارج: ٢٠ فرقة.

٣ ـ القدرية المعتزلة: ٢٠ فرقة.

٤ ـ المرجئة: ٧ فرقة. ٥ ـ الضرارية: فرقة واحدة.

٦ ـ الجهمية: فرقة واحدة. ٧ ـ الكرامية: فرقة واحدة.

٨ ـ النجارية: فرقة واحدة. ٩ ـ جهمية مرجئة: فرقة واحدة(٤).

---

(١) أصحاب ضرار بن عمرو وحفص الفرد واتفقا في التعطيل، وعلى أنهما قالا الباري تعالى عالم قادر على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز وأثبتا لله سبحانه ماهية لا يعلمها إلا هو. انظر: الملل والنحل ج: (١/ ٩٠).

(٢) ذكره المناوي في فيض القدير (٢/ ٢٠) دون أن يعزوه لقائل معيّن.

(٣) ذكره عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٧٦).

(٤) عارضة الأحوذي (١٠/ ١٠٩).

١٠ ـ أهل السنة والجماعة.

فالمجموع: ٧٣ فرقة.

٣ ـ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥هـ):

١ ـ الخوارج: ١٥ فرقة. ٢ ـ الشيعة: ٣٣ فرقة.

٣ ـ المعتزلة: ٦ فرق. ٤ ـ المرجئة: ١٢ فرقة.

٥ ـ المشبهة: ٣ فرق. ٦ ـ الجهمية: فرقة واحدة.

٧ ـ الضرارية: فرقة واحدة. ٨ ـ الكُلَّابية: فرقة واحدة.

٩ ـ النجارية: فرقة واحدة. ١٠ ـ أهل السنة والجماعة[(١)(٢)].

قلت: المجموع (٧٤) فرقة!



(١) عمدة القاري (٢٤/ ١٩٥).

(٢) المصدر: المباحث العقدية في حديث افتراق الأمم (ص٧٢٦ ـ ٧٣٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٠٢ «واعلم ـ رحمك الله ـ لو أن الناس وقفوا عند محدثات الأمور ولم يتجاوزوها بشيء [ولم] يولِّدوا كلامًا مما لم يجئ فيه أثر عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه لم تكن بدعة».

الشرح

البُعد عن الكتاب والسُّنَّة لا شك أنه طريق هلاك، فأقوال السلف موجودة، وإن شئت ارجع إلى شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي، وإن شئت ارجع إلى كتاب الشريعة للآجري، وإن شئت ارجع إلى كتاب السُّنَّة للإمام أحمد، والسُّنَّة لعبد الله بن الإمام أحمد، وكتب السلف الحمد لله مطبوعة ومخدومة في هذا الزمان.

ولذلك، مَن كان على عقيدة أهل السُّنَّة عليه أن يعتني بجمع المأثور، وينظر في المأثور عن علماء السلف في صفات الله تعالى، وهو محفوظٌ وبأسانيده بفضل الله تعالى، فهو العلم كما قال الإمام الشافعي:

العلم ما كان فيه قال حدثنا ... وما سوى ذلك وسواس الشياطين

فينبغي لطالب العلم إذا أراد أن يكون على بصيرةٍ وعلى بينة، وأراد أن يؤصِّل لنفسه، فعليه أن يعتني بالمأثور، فما جعل الكثير من طلبة العلم في حيرةٍ واضطراب، وفي شكٍّ وارتياب، إلا أنهم لم يجعلوا لعلمهم الذي يعتنون بجمعه أصلًا وأساسًا يعتمدون عليه؛ بل غاية الكثير منهم إذا استحسن كلامًا من فلان، قال به وحمله في فكره وفي رأسه، ثم يأتي آخر بكلام يناقضه ويضادُّه فيحمله، فيكون في حيرةٍ واضطراب، وتستمر هذه الحيرة معه؛ لأنه لا يعلم مع مَن يعلم مع مَن يتلقى وممن يأخذ، فتجده اليوم على فكرٍ معين ثم غدًا على فكرٍ آخر، وكل هذا سببه السطحية التي هو عليها، وإذا أردت أن تؤسِّس علمًا واعتقادًا في نفسك فاجعله على هذه الثوابت.

فانظر إلى ما في كتاب الله تعالى واعرفه واحفظه، وانظر إلى ما في سنة المصطفى ﷺ واعرفها واحفظها، وانظر فيما هو من المأثور من كلام السلف

الصالح رضوان الله تعالى عليهم واعرفه واحفظه، ثم بعد ذلك، يكون قد وسعك ما وسعهم ولك في ذلك غنية، فهم أئمة وأعلام هدى، والعلم يؤخذ منهم وعنهم، وكما يقول بعض السلف: «من لم يسعه ما وسع الرسول ﷺ وما وسع الصحابة فلا وسّع الله عليه»(١).

ولا شك أن كل واحدٍ يعرف لهؤلاء ما لهم من قدر، وما لهم من منزلة، فهؤلاء أصحاب محمدٍ ﷺ فهم خير هذه الأمة، قومٌ اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه.

لو أغلقَ الناس بابَ المحدثَات لانتهت البدع، لكنهم لما فتحوا على أنفسهم هذا الباب توالت البدع ولا تزال تتوالى.

وكما يقول شيخ الإسلام: «إذا كان الغلط في الأوائل شبرًا صار من بعده ذراعًا، ثم باعًا، ثم إلى ما شاء الله»(٢)، فالبعد عن الكتاب والسُّنَّة لا شك أنه طريق هلاك.



---

(١) انظر: كتاب سير أعلام النبلاء (١١/٣١٣).

(٢) انظر: كتاب بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية (ص٤٥١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٠٣﴾ «واعلم ـ رحمك الله ـ أنه ليس بين العبد وبين أن يكون مؤمنًا حتى يصير كافرًا إلا أن يجحد شيئًا مما أنزله الله تعالى، أو يزيد في كلام الله، أو ينقص، أو ينكر شيئًا مما قال الله، أو شيئًا مما تكلم به رسول الله ﷺ، فاتق الله ـ رحمك الله ـ وانظر لنفسك، وإياك والغلو في الدين، فإنه ليس من طريق الحق في شيء».

الشرح

يتحدث المصنف هنا عن الردة.

والردة في اللغة:

صرف الشيء بذاته، أو بحالة من أحواله، يقال: رددته فارتد، ويقال: ردَّه: أي صرفه. وردَّ الشيء عليه: لم يقبله منه.

والارتداد، والردة: الرجوع في الطريق الذي جاء منه، لكن الردة تخص بالكفر، والارتداد يستعمل فيه وفي غيره، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ﴾ [المائدة: ٢١]؛ أي: لا ترجعوا.

والردة اسم من الارتداد، وهو التحول والرجوع عن الشيء إلى غيره، ومنه: الرجوع عن الإسلام.

والمرتد؛ أي: الراجع، وهو الذي رجع عن دينه، وكفر بعد إسلامه(١).

الردة في الاصطلاح:

هي الكفر بعد الإسلام طوعًا؛ إما باعتقاد، أو بفعل، أو بقول، أو شك. و«هي قطع الإسلام بنية كفر، أو قول كفر، أو فعل مكفر؛ سواء قاله: استهزاء، أو عنادًا، أو اعتقادًا»(٢).

(١) انظر معاجم اللغة: «لسان العرب» (٣/ ١٧٢)، و«المفردات في غريب القرآن» (ص١٩١)، و«النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٢١٤).

(٢) انظر: «قليوبي وعميرة»، «كتاب الردة» (٤/ ١٧٤) وهو حاشيتا الشيخين قليوبي وعميرة على =

قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ [البقرة: ٢١٧]، وقال النبي ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[١].

واتفق أهل السنة والجماعة بأن الردة لا تصح إلا من عاقل؛ فأما من لا عقل له؛ كالطفل، والمجنون، ومن زال عقله؛ بإغماء، أو نوم، أو مرض، أو شرب دواء يباح شربه؛ فلا تصح ردته، ولا حكم لكلامه بغير خلاف[٢].

الردَّة لها صور متعددة إذا وقعَ الإنسان المسلم في شيء منها فإنه يكون مرتدًا، هذا إذا اجتمعت فيه شروط المرتد وانتفت موانعه؛ من تلك الصور:

أولًا: إنكاره لشيءٍ من أمورِ الدين، فمتى ما أنكرَ أو جحدَ شيئًا من أمورِ الدين؛ فمن جحدَ شيئًا مما أنزله الله ﷻ، أو أنكرَ آيةً واحدة أو كلمةً واحدة من كلامِ الله ﷻ، أو جحدَ سنَّةً من السنن.

ثانيًا: الاستهزاء بأمرٍ من أمورِ الدين، كما لو أن إنسانًا استهزأ بسنَّةٍ من السنن.

ثالثًا: أو زادَ في كلامِ الله أو نقصَ منه.

رابعًا: أو سب الله، أو سب الرسول ﷺ، أو سب الدين.

خامسًا: أو أهان الدين أو رمى بالمصحف أو ألقاه في القاذورات.

وغير ذلك من الصور.

فالردَّة قد تكون في اعتقاد وقد تكون في قول ينطقه الإنسان، أو قد تكون في فعل فيكونُ مرتدًّا.

فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**بادروا بالأعمال فتنًا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمنًا ويمسي كافرًا، أو يمسي مؤمنًا ويصبح كافرًا، يبيع دينه بعَرَض من الدنيا**»[٣].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا يَزِلُّ بِهَا إِلَى النَّارِ أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**»[٤].

يقول ابن حجر في شرح الحديث: «لا يلقي لها بالًا؛ أي: لا يتأمل بخاطره، ولا

= شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للنووي في فقه الشافعي.

(١) رواه البخاري (٣٠١٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) الإيمان حقيقته خوارمه نواقضه عند أهل السنة عبد الله بن عبد الحميد الأثري ـ (ص٢٣٣).

(٣) رواه مسلم (١١٨). (٤) صحيح البخاري (٦٤٧٨).

يتفكر في عاقبتها، ولا يظنُّ أنَّها تؤثر شيئًا»[١].

وقال تعالى: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤].

والمعنى: أي: واعلَموا ـ أيُّها المؤمنونَ ـ أنَّ اللهَ تعالى يحجُزُ بين العَبدِ وقَلبِه إذا شاء، فلا يستطيعُ المَرءُ أن يُدرِكَ ويعِيَ به شيئًا مِن حقٍّ أو باطلٍ، إلَّا بإذنِ اللهِ تعالى، فقُلوبُكم بِيَدِ خالِقِكم سُبحانه، يُصَرِّفُها ويُقَلِّبُها كيف يشاءُ؛ يُصَرِّفُها مِن الهُدى إلى الضَّلالةِ، ومِن الضَّلالةِ إلى الهُدى، فإيَّاكم أن تردُّوا أمْرَ اللهِ حين يأتِيكم، أو تتثاقَلُوا وتتباطَؤُوا عن الاستجابةِ له، فلا تأمَنُوا حينَها أن يُحالَ بينَكم وبينَ قُلوبِكم، فلا تَقْدِروا على الاستجابةِ بعد ذلك إذا أردْتُموها[٢].

وعن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه، قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يُكثِرُ أن يقولَ: «**يا مقلِّبَ القُلوبِ! ثبِّتْ قَلبي علَى دينِك**»، فقلتُ: يا نبيَّ اللهِ! آمنَّا بك وبما جئتَ بهِ، فهل تخافُ علَينا؟! قال: **نعَم؛ إنَّ القُلوبَ بين أُصبعَينِ من أصابعِ اللهِ، يقلِّبُها كيف يشاءُ**»[٣].

فعلى الإنسانِ أن يأخذَ بشرعِ الله عز وجل وأن يلزمه، لا يزيد عليه ولا ينقص منه.

قول المصنف: «فاتق الله ـ رحمك الله ـ وانظر لنفسك، وإياك والغلو في الدين، فإنه ليس من طريق الحق في شيء».

مما لا شك فيه أن الجهل من أخطر ما يكون على المسلم، لذا، فإن الشيطان إذا وجد في الإنسان جهلًا أوقعه في أحد أمرين خطيرين: إمَّا التساهل والانحلال، وإمَّا الغلو والتشدد.

أما المعنى اللغوي للغلو: فجاء في مقاييس اللغة: الغين ـ واللام ـ والحرف المعتل ـ أصل صحيح يدل على ارتفاع ومجاوزة قدر. يقال: غلا السعر يغلو غلاء، وذلك ارتفاعه. وغلا الرجل في الأمر غلوًّا، إذا جاوز حده. وغلا بسهمه غلوًّا، إذا رمى به سهمًا أقصى غايته. وتغالى النبت: ارتفع وطال. وتغالى لحم الدابة: إذا انحسر عنه وبره، وذلك لا يكون إلا عن قوة وسمن وعلو... إلخ[٤]. وفي التهذيب:

(١) فتح الباري (١١/ ٣١١).
(٢) تفسير ابن جرير (١١/ ١١٢ ـ ١١٣).
(٣) أخرجه الترمذي (٢١٤٠)، وابن ماجه (٣٨٣٤)، وأحمد (١٢١٠٧)، والبزار (٧٥٠٨). حسنه الترمذي، وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ٣٤٣): صحيح غريب. وقال المناوي في «تخريج أحاديث المصابيح» (١/ ١١٢): رجاله رجال مسلم في الصحيح. وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢١٤٠).
(٤) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٣٨٧، ٣٨٨).

«. . .غلا السعر غلاء ممدود. وغلا في الدين يغلو غلوًّا: إذا جاوز الحد. . .»[(١)].

وفي اللسان: «. . .أصل الغلاء: الارتفاع ومجاوزة القدر في كل شيء. وغلا في الدين والأمر يغلو غلوًّا: جاوز حده.

وفي التنزيل: ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الغلو: هو مجاوزة الحد، بأن يزاد في حمد الشيء أو ذمه على ما يستحق، ونحو ذلك»[(٣)].

الغلو في الشرع: هو مجاوزة حدود ما شرع الله، سواء كان ذلك التجاوز في جانب الاعتقاد أو القول أو العمل.

وقد جاء ذكر لفظ الغلو في القرآن الكريم في موضعين، وكان الخطاب فيهما للنصارى باعتبارهم أكثر غلوًّا في الاعتقادات والأعمال من سائر الطوائف، وأما الموضعان:

فأحدهما: في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٧١﴾﴾ [النساء: ١٧١].

والموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة: ٧٧].

قال ابن جرير الطبري:

«يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾: يا أهل الإنجيل من النصارى، ﴿لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾، يقول: «لا تتجاوزوا الحق في دينكم فتفرطوا فيه، ولا تقولوا في عيسى غير الحق، فإن قيلكم في عيسى: إنه ابن الله، قول منكم على الله غير الحق؛ لأن الله لم يتخذ ولدًا، فيكون عيسى أو غيره من خلقه ابنًا، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾.

وأصل الغلو في كل شيء: مجاوزة حده الذي حده، ويقال منه في الدين قد غلا

---

(١) تهذيب اللغة (٨/ ١٩٥، ١٩٢).

(٢) لسان العرب (١٥/ ١٣١، ١٣٢) - مادة (غلا).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٠٦).

فهو يغلو غلوًّا»[(١)].

والغلو كان أول خطوات الانحراف عن الدين القويم والوقوع في الشرك.

فقد روى الطبري بسنده عن عكرمة قال: «كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام»[(٢)].

فكان مبدأ الشرك في قوم نوح، وكان سببه غلوهم في الصالحين، فقد روى البخاري في كتاب التفسير من صحيحه باب قوله تعالى: ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣] عن ابن عباس أنه قال: «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسّخ العلم عُبِدت»[(٣)].

فالغلو في الصالحين هو الطامة الكبرى والبلية العظمى التي جنحت بالبشرية عن جادة الحق والصواب إلى ظلمات الشرك والضلال باتخاذ أنداد لله من خلقه واعتقاد أنها تملك شيئًا من خصائص الإلهية.

قال ابن القيم: «ومن أسباب عبادة الأصنام الغلو في المخلوق وإعطائه فوق منزلته، حتى جعل فيه حظ من الإلهية، وشبهوه بالله سبحانه.

وهذا التشبيه الواقع في الأمم هو الذي أبطله الله سبحانه وبعث رسله وأنزل كتبه بإنكاره والرد على أهله»[(٤)].

ولهذا، نهى الشارع الحكيم عن الغلو بشتى صوره وأشكاله، وحذر منه، وذلك لما له من آثار سيئة على الدين، ولما فيه من منافاة لعقيدة التوحيد وهدم لأصلي الدين: التوحيد، والاتباع.

ولقد حذر النبي ﷺ أمته من الغلو في الدين، وأخبر أنه كان سببًا لهلاك من قبلنا من الأمم.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**إياكم والغلو في الدين، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين**»[(٥)].

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣٤).
(٢) تفسير الطبري (٢٩/ ٩٩).
(٣) انظر: فتح الباري (٨/ ٦٦٧).
(٤) إغاثة اللهفان (٢/ ٢٢٦).
(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند (١/ ٢١٥، ٣٤٧). والنسائي في السنن (٥/ ٢١٨) كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى. وابن ماجه في سننه، أبواب المناسك، باب قدر حصى الرمي (٢/ ١٨٣) ح٣٠٦٤. =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقوله: «**إياكم والغلو في الدين**» عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال»[(١)].

وسبب قول النبي ﷺ لهذه العبارة أن النبي ﷺ قال لابن عباس غداة العقبة وهو على ناقته: «**القط لي حصى**»، فلقطت له سبع حصيات مثل حصى الخذف، فجعل ينفضهن في كفه ويقول: «**أمثال هؤلاء فارموا**»، ثم قال: «**أيها الناس، إياكم والغلو في الدين...**» الحديث.

فسبب ورود الحديث ينبهنا إلى أمر هام جدًّا، وهو أن الغلو قد يبدأ بشيء صغير ثم تتسع دائرته فتهلك بذلك أمم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وسبب هذا اللفظ العام رمي الجمار وهو داخل فيه، فالغلو فيه: مثل رمي الحجارة ونحو ذلك، بناء على أنه بالغ في الحصى الصغار، ثم علل ذلك بأن ما أهلك كان قبلنا إلا الغلو في الدين كما تراه في النصارى»[(٢)].

ولو لم يرد في السنة إلا هذا الحديث لكفى به زاجرًا ورادعًا للأمة عن الوقوع في الغلو، كيف والسنة مليئة بالأحاديث التي تحذر من الغلو وتبين خطره وهلاكه.

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**هلك المتنطعون**»: قالها ثلاثًا[(٣)].

قال النووي: «**هلك المتنطعون**»؛ أي المتعمِّقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم[(٤)].

وقال أيضًا: «المتنطعون: المتعمِّقون المشدِّدون في غير موضع التشديد»[(٥)]، فهذا الحديث موافق لما جاء في الحديث السابق من الإخبار بهلاك أصحاب الغلو. وهناك أحاديث كثيرة نهى فيها النبي ﷺ أصحابه رضوان الله عليهم عن الغلو في

= قال شيخ الإسلام ابن تيمية: رواه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عوف بن أبي جميلة عن زيادة بن حصين عن أبي العالية عنه وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم. اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٠٦). وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٢٧٨) ح١٢٨٣، وقال في تخريج السنة لابن أبي عاصم (١/ ٤٦) إسناده صحيح. وقد صححه ابن خزيمة والحاكم (١/ ٤٦٦) والذهبي والنووي وابن تيمية.

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٥٦). (٢) اقتضاء الصراط المستقيم (ص١٠٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون (٨/ ٥٨).

(٤) شرح النووي (١٦/ ٢٢٠).

(٥) رياض الصالحين باب الاقتصاد في الطاعة (ص٨٨).

جوانب معينة من الدين نذكر اثنين منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ، فلما أُخبِروا كأنهم تقالُّوها. فقالوا: وأين نحن من النبي ﷺ وقد غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟ قال أحدهم: أما أنا فأنا أصلي الليل أبدًا. وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر. وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدًا. فجاء رسول الله ﷺ فقال: «**أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟ أما والله، إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني**»»(١).

فسمَّى النبي ﷺ الغلو في جانب العبادات والسنن التي سنها لهم رغبة عن الشرع الذي جاء به، وتبرأ ممن هذه حاله، حتى وإن كان الدافع لذلك التقرب إلى الله تعالى ذلك؛ لأن هذا الغلو فيه هدم للأصل الثاني من أصول هذا الدين ألا وهو الاتباع، فنحن مأمورون بالاقتداء به ﷺ والأخذ بسنته. والغلو في هذا الجانب مناقض تمامًا لهذا الأصل، ولذلك، فلا غرابة أن يتبرأ النبي ﷺ ممن غلا في جانب ما سنَّه وشرعه للأمة.

لأنه لو فتح هذا الباب وولجته الأمة لأصبحت عبادة الله مجالًا لأهواء الناس وعقولهم، وبذلك، يتلاشى دينها وتنطمس معالمه فتستحق بذلك غضب الله ومقته فتهلك كما هلكت الأمم السابقة.

وعن أنس رضي الله عنه، قال: دخل رسول الله ﷺ المسجد، فإذا حبل ممدود بين السَّاريتين، فقال: «**ما هذا الحبل؟**»، قالوا: هذا حبل زينب، فإذا فترت تعلَّقت به. فقال النبي ﷺ: «**حلُّوه ليصل أحدكم نشاطه فإذا فتر فليرقد**»(٢)، وعند مسلم: «حبل لزينب تصلي».

قال ابن حجر: «وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة والنهي عن التعمق فيها...»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح: باب الترغيب في النكاح. انظر: فتح الباري (٩/ ١٠٤) ح٥٠٦٣ واللفظ له. ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح: باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه... انظر: (٤/١٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التهجد، باب ما يكره من التشديد في العبادة. انظر: فتح الباري (٣٦١٣) ح١١٥٠. وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومراجع الصلاة، باب أمر من نعس في صلاته... (٢/ ١٨٩).

(٣) فتح الباري (٣/ ٣٧).

وهذا كثير في الناس اليوم، إمَّا أن تراه متساهلًا غير ملتزم بأمور الدين، فقد يكون مضيعًا لفرائض الإسلام، واقعًا في الشهوات المحرمة، مبتعدًا عن هدي الإسلام في هيئته ولباسه وكلامه وحياته كلها.

وإما أن تراه غاليًا متشددًا في الدين على جهل.

فيدخل الشيطان على الإنسان من هذا الباب، لما يَرى عنده من قلة علم، فيبدأ بعد ذلك يزين له الآراء والأحكام والأقوال المتشددة، حتى يوقعه في غلُوٍّ يُخرجه عن هذا الدين، والنبي ﷺ حَذَّرنا من الغلُوِّ في الدين؛ فقال: «**إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ**»(١)، وقال هذا عند لقط الحصى من المزدلفة، فنهى عن الغلُوِّ في قدر الحصى، فما بالنا في سائر أمور الدين؟

وبَيَّن النبي ﷺ حال الخوارج، فقال: «**تُحَقِّرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ**»(٢).

إذًا، هم أهل دين والتزام، حتى إن أحدهم من كثرة تعبُّده وصلاته وصيامه يفوق الصحابة في ذلك، ويحقرون صلاتهم إلى صلاتهم، ومع ذلك، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية.

وفي كتاب «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن القيم، بيان لمسالك ودروب الشيطان التي يَسلكها مع بني آدم، فيجدر الاطلاع عليه.

وينبغي على الإنسان أن يحذر هذه الأبواب، وأن يُغلقها جميعًا، ولا يظن أنها باب أو بابان أو ثلاثة؛ بل هي أبواب كثيرة، والنجاة من ذلك كله أن يعتصم الإنسان بالعلم الصحيح والعمل الصحيح؛ لأن الشهوات تأتي في ناحية الإرادة والعمل؛ والشبهات تأتي في ناحية التفكير والنظر، فإذا سلِم الإنسان في فكره ونظره لا يسلَم حتى يكون على علم، وإذا سلِم في إرادته لا يسلَم حتى يكون على عمل صحيح، فبالتالي، يغلق أبواب الشر كلها على الشيطان.

فإذا بنى الإنسان فكره ونظره على علم صحيح، مَيَّز فيه بين ما هو من دين الله تعالى وما ليس من دينه ﷻ. وهذا كله إنما يتأتى من العلم المبنيِّ على الكتاب

(١) «سنن ابن ماجه» برقم (٣٠٢٩)، والنسائي (٣٠٥٧)، وأحمد في «المسند» (ومِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ) (١٨٥١)، وقال الألباني في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (٦/ ٧٠): صحيح.

(٢) «صحيح البخاري»، برقم (٦٩٣١)، ومسلم (١٠٦٤).

والسنة، ولذلك، لا تَستغرب عندما يبوِّب البخاري بابًا بعنوان: «باب العلم قبل القول والعمل»؛ لأن العلم يَحرس الإنسان ويحميه وينجيه بإذن الله عَزَّ وَجَلَّ من المهالك.

فالإنسان بحاجة إلى ما يُصحِّح به نظره وفكره، حتى تستقيم لديه الموازين؛ فيَعرف ما ينفعه وما يضره، وهذا إنما يتأتى بالعلم؛ لأن هذا العلم مِن أول ما يغرس في هذا الإنسان معرفة الله عَزَّ وَجَلَّ، ولذلك، الجهل إنما يؤدي إلى الجهل بالله عَزَّ وَجَلَّ، وتذكر قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، وتأمل قوله تعالى: ﴿فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾؛ بمعنى: أن يصل الإنسان إلى حالٍ لا يَعرف فيه ما يصلحه وينفعه.





قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٠٤ «وجميع ما وصفت لك في هذا الكتاب، فهو عن الله، وعن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه وعن التابعين، والقرن الثالث إلى القرن الرابع، فاتق الله يا عبد الله، وعليك بالتصديق والتسليم والتفويض [والرضى] لما في هذا الكتاب، ولا تكتم هذا الكتاب أحدًا من أهل القبلة، فعسى يرد الله به [حيرانًا] عن حيرته، أو صاحب بدعة من بدعته، أو ضالًّا عن ضلالته، فينجو به.

فاتق الله، وعليك بالأمر الأول العتيق، وهو ما وصفت لك في هذا الكتاب، فرحم الله عبدًا، ورحم والديه، قرأ هذا الكتاب، وبثه وعمل به ودعا إليه، واحتج به، فإنه دين الله ودين رسول الله ﷺ، فإنه من انتحل شيئًا خلاف ما في هذا الكتاب، فإنه ليس يدين لله بدين، وقد رده كله، كما لو أن عبدًا آمن بجميع ما قال الله تبارك وتعالى، إلا أنه شك في حرف، فقد رد جميع ما قال الله تعالى، وهو كافر، كما أن شهادة أن لا إله إلا الله لا تقبل من صاحبها إلا بصدق النية وخالص اليقين، كذلك، لا يقبل الله شيئًا من السنة في ترك بعض، ومن ترك من السنة شيئًا فقد ترك السنة كلها.

فعليك بالقَبول، ودع عنك المحك واللجاجة، فإنه ليس من دين الله في شيء، وزمانك خاصة زمان سوء، فاتق الله».

الشرح

المصنِّف كتبَ هذا الكتاب في زمانٍ تفشَّت فيه البدع وكثُر أهلها، حتى إنه ظهرت الزندقة وظهرت فرقُ الباطنية، وظهرَ الفلاسفة، وأصبحَ لكلٍّ راية، فلا بد من نصحِ الناس وتعليمهم والقيام بما أوجبه الله ﷻ على العلماء في بيانِ أمر السنَّة حتى يتميز أهلُ الحق من غيرهم، وحتى يعرفَ الإنسان ما هو الحق وما هو خلاف الحق، فبالتالي، ألَّفَ هذه الرسالة وحث على لزومها، وحث على قراءتها حتى يكون في ذلك نشرٌ للسنَّة وإعلاءٌ لكلمتها.

وإن كان المصنف قد بالغ في وصف كتابه من جهة من رد شيئًا مما كُتِب فيه فقال: **«فإنه من انتحل شيئًا خلاف ما في هذا الكتاب، فإنه ليس يدين لله بدين، وقد رده كله»**.

فالعصمة هي لكتاب الله وحده، ولقول رسوله ﷺ، وكما قال الإمام مالك: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرَدُّ عليه إلا صاحب هذا القبر»(١)، فإذًا، تبقى أقوال الرجال قابلة للحق وقابلة للخطأ.

وقال مالك: «لما حج المنصور دعاني فدخلتُ عليه، فحادثته، وسألني فأجبته. فقال: عزمت أن آمر بكتبك هذه ـ يعني: المُوطَّأ ـ فتنسخ نسخًا، ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين بنسخة، وآمرهم أن يعملوا بما فيها، ويَدَعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث، فإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم.

قلت: يا أمير المؤمنين، لا تفعل، فإن الناس قد سيقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سيق إليهم، وعملوا به، ودانوا به، من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ، وغيرهم، وإن ردهم عما اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه، وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم. فقال: لعمري، لو طاوعتني لأمرت بذلك»(٢).

ومن القواعد التي تقرَّر في منهج أهل السنة والجماعة: أن الحق يُقبل من أيِّ كائن كان، فإن الإنسان إذا جاء بالحق فليس العبرة بأنه جاء من فلان، ولكن العبرة أن هذا هو الحق، وقد يكون الإنسان على عِلم وعلى هدى ولكنه قد يخرج عن الحق.

فإذًا، كما يقول العلماء في ذلك: الحق لا يقوم بالرجال، ولكن الرجال يقومون بالحق، فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبع، فكون الإنسان جاء بالحق وقال بالحق وحتى لو كان كافرًا أو فاجرًا فيبقى الحقُّ حقًّا، والباطل يبقى باطلًا حتى وإن جاء من عالم.

فإذًا، كما يقول شيخ الإسلام في تقرير هذه القاعدة: «الواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك ويتبعه أين يجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصارًا مطلقًا عامًّا إلا

---

(١) انظر: كتاب الرد على الأخنائي قاضي المالكية (ص١٩٧).

(٢) تذكره الحفاظ للإمام الذهبي (١/ ١٩٥)، الانتقاء لابن عبد البر (ص٤١).

لرسول الله، ولا لطائفة انتصارًا مطلقًا عامًّا إلا للصحابة رضي الله عنهم أجمعين. فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على خطأ قط بخلاف أصحاب عالم من العلماء، فإنهم قد يجتمعون على خطأ بل كل قول قالوه ولم يقله غيرهم من الأئمة لا يكون إلا خطأ، فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مسلَّمًا إلى عالم واحد وأصحابه، ولو كان كذلك، لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم، ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول قبل وجود المتبوعين الذين تنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاؤوا بحق يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة. فلا بد أن يكون قوله إن كان حقًّا مأخوذًا عما جاء به الرسول موجودًا فيمن قبله.

وكل قول قيل في دين الإسلام مخالف لما مضى عليه الصحابة والتابعون لم يقله أحد منهم؛ بل قالوا خلافه، فإنه قول باطل»(١).

وقال ابن القيم: «والمصنفون في السنة جمعوا بين بيان فساد التقليد وبيان زلة العالم ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا بد إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله وينزل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرموه، وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولا بد، فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولا بد لهم من ذلك، إذ كانت العصمة منتفية عمن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولا بد»(٢).

وقال ابن القيم: «والفرق بين تجريد متابعة المعصوم ﷺ وإهدار أقوال العلماء وإلغائها: أن تجريد المتابعة أن لا تقدم على ما جاء به قول أحد ولا رأيه كائنًا من كان؛ بل تنظر في صحة الحديث أولًا، فإذا صح لك نظرت في معناه ثانيًا، فإذا تبين لك لم تعدل عنه ولو خالفك من بين المشرق والمغرب، ومعاذ الله أن تتفق الأمة على مخالفة ما جاء به نبيها؛ بل لا بد أن يكون في الأمة من قال به ولو لم تعلمه،

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ١٠٣).
(٢) إعلام الموقعين (٢/ ١٩٢).

فلا تجعل جهلك بالقائل به حجة على الله ورسوله؛ بل اذهب إلى النص ولا تضعف، واعلم أنه قد قال به قائل قطعًا ولكن لم يصل إليك. هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرمتهم وأمانتهم واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه، فهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة، ولكن، لا يوجب هذا إهدار النصوص وتقديم قول الواحد منهم عليها بشبهة أنه أعلم بها منك، فإن كان كذلك، فمن ذهب إلى النص أعلم به منك أيضًا، فهلا وافقته إن كنت صادقًا؟

فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها، وخالف منها ما خالف النص، لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم، بل اقتدى بهم، فإنهم كلهم أمروا بذلك، فمتبعهم حقًّا من امتثل ما أوصوا به لا من خالفهم، فخلافهم في القول الذي جاء النص بخلافه أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أمروا بها ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم.

ومن هنا يتبين الفرق بين تقليد العالم في كل ما قال، وبين الاستعانة بفهمه والاستضاءة بنور علمه.

فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه ولا طلب لدليله من الكتاب والسنة؛ بل يجعل ذلك كالحبل الذي يلقيه في عنقه يقلد به، ولذلك، سمي تقليدًا، بخلاف من استعان بفهمه واستضاء بنور علمه في الوصول إلى سنة الرسول صلوات الله وسلامه عليه، فإنه يجعلهم بمنزلة الدليل إلى الدليل الأول، فإذا وصل استغنى بدلالته على الاستدلال بغيره، فمن استدل بالنجم على القبلة فإنه إذا شاهدها لم يبق لاستدلاله بالنجم معنى.

قال الشافعي: «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة الرسول ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد»»[(١)].



(١) الروح لابن القيم (٢/ ٧٦٨، ٧٦٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٠٥ «وإذا وقعت الفتنة فالزم جوف بيتك، وفرَّ من جوار الفتنة، وإياك والعصبية، وكل ما كان من قتال بين المسلمين على الدنيا فهو فتنة، فاتق الله وحده لا شريك له، ولا تخرج فيها، ولا تقاتل فيها، ولا تهوى، ولا تشايع، ولا تمايل، ولا تحب شيئًا من أمورهم، فإنه يقال: من أحب فعال قوم ـ خيرًا كان أو شرًّا ـ كان كمن عمله. وفقنا الله وإياكم لمرضاته، وجنبنا وإياكم معصيته».

الشرح

الأصل في هذه المسألة ما ورد في السنة من النصوص التي تدل على ذلك، ومنها:

عن أبي إدريس الخولاني رضي الله عنه أنه سمع حذيفة يقول: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد الخير شر؟ قال: «**نعم**». فقلت: فهل بعد هذا الشر من خير؟ قال: «**نعم وفيه دخَنٌ**»، قال قلت: وما دخَنُهُ؟ قال: «**قومٌ يستنُّونَ بغيرِ سُنتي ويَهْدونَ بغير هدْيِي تعرفُ منهُمْ وتُنكرُ**»، فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم، فتنةٌ عمياءُ، دُعاةٌ على أبوابِ جهنم، مَنْ أجابَهُمْ إليها قذفوهُ فيها**». فقلت: يا رسول الله! صِفْهُمْ لنا، قال: «**نعم، قوم من جَلدتِنا ويتكلمونَ بألسنتِنا**»، فقلت: يا رسول الله، وما تأمرني إن أدركت ذلك، قال: «**تلزَمُ جماعةَ المسلمين وإمامِهِمْ**»، قلت فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزلْ تلك الفرقَ كلَّها، ولوْ أنْ تعَضَّ على أصلِ الشجرةِ حتى يُدركَكَ الموتُ وأنتَ على ذلك**»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**ستكون فتنٌ القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من**

(١) رواه البخاري (٣٦٠٦)، ومسلم (١٨٤٧).

تشرَّف لها تستشرفه، ومن وجد فيها ملجأ فليعذ به»[(١)]؛ أي: من وجد عاصمًا وموضعًا يلتجئ إليه ويعتزل فيه فليعتزل[(٢)].

وعن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر، يفر بدينه من الفتن**»[(٣)].

وعن عديسة بنت إهبان بن صيفي الغفاري، قالت: «جاء علي بن أبي طالب إلى أبي فدعاه للخروج معه، فقال له أبي: إن خليلي وابن عمك عهد إلي إذا اختلف الناس أن أتخذ سيفًا من خشب، فقد اتخذته، فإن شئت خرجت به معك... قالت: فتركه»[(٤)].

وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال في الفتن: «**كسروا فيها سيوفكم وقطعوا أوتاركم واضربوا بسيوفكم الحجارة، فإن دخل على أحدكم فليكن كخير ابني آدم**»[(٥)].

قال الحافظ ابن حجر: «والمراد بالفتنة في هذا الباب: هو ما ينشأ عن الاختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم المحق من المبطل»[(٦)].

فهذا حالُ أهل السنَّة في الفتن؛ كانوا أبعدُ الناس عنها، وهذا المذهب منسوب إلى الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما. وهم: سعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة[(٧)]، وأبو بكرة رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وهو: مذهب الحسن البصري[(٨)] والمشهور عن الإمام أحمد بن حنبل وعامة أهل الحديث.

---

(١) رواه البخاري (٧٠٨٢).
(٢) انظر: فتح الباري (١٣/ ٣٠) بتصرف يسير.
(٣) رواه البخاري (١٩).
(٤) رواه الترمذي (٢٢٠١)، وابن ماجه (٣٢١٤)، وأحمد (٦/ ٣٩٣) (٢٧٢٤٤). قال الترمذي: حسن غريب، وقال الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه»: حسن صحيح.
(٥) رواه أبو داود (٤٢٥٩)، وابن ماجه (٣٩٦١)، وأحمد (٤/ ٤١٦) (١٩٧٤٥)، والحاكم (٤/ ٤٨٧). والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الصغرى» (٩٠٩) كما أشار إلى ذلك في المقدمة، وصححه ابن دقيق في «الاقتراح» (١٠١).
(٦) فتح الباري (١٣/ ٣١).
(٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤/ ١٧١).
(٨) البداية والنهاية لابن كثير (٩/ ١٣٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «... ولهذا، كان مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح بر، أو يستراح من فاجر»[١].

ولذلك، إذا رأى المسلم فتنةً من الفتن التي تقع لا يسارع فيها، وعليه أن يرجعَ أولَّ ما يرجع إلى أهل العلم فيسألهم عن تلكَ الأحوال وتلك الأمور؛ فكما قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «العالِم يرى الفتنة وهي مقبلة، والناس لا يرونها إلا وهي مدبرة»[٢].

وهذا عروة بن الزبير من كبار التابعين وأئمتهم، ذُكر في ترجمته أنه رجل - كما قال أحمد بن عبد الله العجلي - صالح لم يدخل في شيء من الفتن[٣]، هذه منقبة ومزية.

وإن كان غالبُ الفتن إنما يقع لأمرٍ من أمورِ الدنيا؛ لمصلحةٍ من مصالحِ الدنيا، فيقع القتال بين الناس في طلبِ الرئاسة أو طلبِ حكم، أو تنافس على أمرٍ من أمورِ الدنيا ونحوها، فلا يكون الإنسان ممن تهزُّه أو تدعوه العصبية، أو يكون مسارعًا لأي فوضى أو أي فتنة.

فيجب على الإنسانِ إذا رأى الفتن أن يلزمَ قعرَ بيته، وأن يبتعد عنها، وأن يعتزلها.

وقيل ليزيد بن الشخِّير: «ما كان مطرف بن عبد الله يصنع إذا هاج الناس؟ إذا حصلت فتنة؟ قال: يلزم قعر بيته ولا يقرب لهم جمعة ولا جماعة حتى تنجلي»، وكان مطرف يقول: «لأنْ آخذ بالثقة في القعود أحبُّ إليّ من أن ألتمس فضل الجهاد بالتغرير»[٤].

فكذلك، حتى إذا صانكَ الله عَزَّوَجَلَّ من أن تكونَ يدك ممتدة بالفتنة أيضًا صُن لسانك، فأحيانًا، قد يزِلُّ الإنسان بلسانه ويقول مثلًا: ما نراه من فتنة في البلد الفلاني أو المكان الفلاني أحسن أنهم فعلوا كذا وهذا هو كذا وكذا؛ فأصبح مشايعًا لهؤلاء ولو بلسانه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٤٤). (٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٤٠٩).
(٣) انظر: الثقات للعجلي (ص٣٣١)، والبداية والنهاية لابن كثير (٩/ ١٠١)، وسير أعلام النبلاء ط: الرسالة (٤/ ٤٣٦).
(٤) سير أعلام النبلاء (٥/ ١٠٧).

وعن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل عما وقع بين الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فقال: «تلك دماء طهر الله منها أيدينا، فلنطهر ألسنتنا»(١).

فعليك إن منَّ الله عَزَّ وَجَلَّ عليك بأن يدكَ لم تشارك في هذه الفتنة، فكذلك، كُفَّ لسانك، فلا تُشايع ولا تُمايل، لا تَمِل لفئة دون فئة، فقد يكون الإنسان يُشايع بقوله ويشارك في هذا بقوله وإن كان الله عَزَّ وَجَلَّ قد عافاه من أن تمتدَّ إلى ذلك يده، وهو لا يدري ما عليه الحال عند هؤلاء، أو أين الحق وأين الباطل فيما هم عليه.

فلن تسلمَ من الإثم إذا كان هذا الفعل أمرًا محرمًا، فاحذر حتى المشايعة والميل حتى بعباراتِ اللسان، فالبعض لا يتورَّع من هذا القول، فبالتالي، يعدُّ مشاركًا في الإثم الذي وقعَ فيه أولئك، فإن كان أولئك وقعت أيديهم في تلك الفتن فأنت أصبحتَ واقعًا فيه بلسانك، لذلك، **قال المصنِّف**: **«من أحبَ فعالَ قومٍ خيرًا كان أو شرًا كان كمن عمله»**.

فحالُ أهل السنَّة كما ذكر المصنف: «فالزم جوفَ بيتك وفرَّ من جوارِ الفتنة، وإياك والعصبية، وكل ما كانَ من قتالٍ بين المسلمين على الدنيا فهو فتنة، فاتقِ الله وحده لا شريك له، لا تخرج فيها ولا تقاتل فيها، ولا تهوى ولا تشايع ولا تمايل». هذه كلها معالم للسنَّة، فلماذا لا يلتزمها صاحب السنَّة في كل نواحيها؟ فهذا الذي كان عليه علماء السنَّة.

والحوادث والفتن تتجدد في كل زمانٍ وفي كل مكان، فاحذر المشايعة والميل حتى ولو بقلبك ولو بلسانك، ففتنةٌ عافاك الله منها فلا تدخل فيها، لا تسارع فيها حتى ولو بالكلام.



---

(١) انظر: التدوين في أخبار قزوين (٣/ ٣٣٥)، وبغية الطلب في تاريخ حلب (١/ ٣٠٦).

✵ **قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:**

﴿١٠٦﴾ «وأقل النظر في النجوم إلا ما تستعين به على مواقيت الصلاة، واله عما سوى ذلك، فإنه يدعو إلى الزندقة.

الشرح

خلق الله النجوم لثلاثة أمور:

الأولى: زينة للسماء.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: ٥].

الثانية: رجومًا للشياطين.

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾ [الملك: ٥].

قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْءَانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ۝٩﴾ [الجن: ٩]، والرجم: الرمي.

الثالثة: علامات يهتدى بها.

قال تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥﴾ [النحل: ١٥].

وينقسم علم النجوم إلى قسمين:

ـ **الأول: علم التأثير**، وهو أن يستدل بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية، فهذا محرَّم باطل لقول النبي ﷺ: «**من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر**»(١).

وقوله في حديث زيد بن خالد: «**من قال: مُطِرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب**»(٢)، ولقول النبي ﷺ في الشمس والقمر: «**إنهما آيتان من آيات الله،**

---

(١) رواه أبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، إسناده صحيح، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه».

(٢) رواه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١).

لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته»(١)، فالأحوال الفلكية لا علاقة بينها وبين الحوادث الأرضية.

قوله ﷺ: «**أربع من أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والنياحة، والاستسقاء بالنجوم**»(٢).

وهذا ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يعتقد أن هذه النجوم مؤثرة فاعلة، بمعنى أنها هي التي تخلق الحوادث والشرور، فهذا شرك أكبر؛ لأن من ادعى أن مع الله خالقًا، فهو مشرك شركًا أكبر، فهذا جعل المخلوق المسخَّر خالقًا مسخِّرًا.

النوع الثاني: أن يجعلها سببًا يدعي به علم الغيب، فيستدل بحركاتها وتنقلاتها وتغيراتها على أنه سيكون كذا وكذا؛ لأن النجم الفلاني صار كذا وكذا، مثل أن يقول: هذا الإنسان ستكون حياته شقاء؛ لأنه ولد في النجم الفلاني، وهذا حياته ستكون سعيدة؛ لأنه ولد في النجم الفلاني. فهذا اتخذ تعلم النجوم وسيلة لادعاء علم الغيب، ودعوى علم الغيب كفر مخرج عن الملة؛ لأن الله يقول: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، وهذا من أقوى أنواع الحصر؛ لأنه بالنفي والإثبات، فإذا ادعى أحد علم الغيب، فقد كذب القرآن.

النوع الثالث: أن يعتقدها سببًا لحدوث الخير والشر؛ أي: أنه إذا وقع شيء نسبه إلى النجوم، ولا ينسب إلى النجوم شيئًا إلا بعد وقوعه، فهذا شرك أصغر.

- **الثاني: علم التسيير**، وهو ما يستدل به على الجهات والأوقات، فهذا جائز، وقد يكون واجبًا أحيانًا، كما قال الفقهاء: إذا دخل وقت الصلاة يجب على الإنسان أن يتعلم علامات القبلة من النجوم والشمس والقمر، قال تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾﴾ [النحل: ١٥]، فلما ذكر الله العلامات الأرضية انتقل إلى العلامات السماوية، فقال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾ [النحل: ١٦]، فالاستدلال بهذه النجوم على الأحوال المناخية لا بأس به، مثل أن يقال: إذا طلع النجم الفلاني دخل وقت السيل ودخل وقت الربيع، وكذلك على الأماكن، كالقبلة، والشمال، والجنوب.

---

(١) رواه البخاري (١٠٦٠)، ومسلم (٩١٥)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب النياحة في الجاهلية (فتح الباري (١/ ١٥٦)) ورواه مسلم واللفظ له في الجنائز باب التشديد في النياحة ح/ ٩٣٤ (٢/ ٦٤٤).

وهذا ينقسم إلى نوعين:

النوع الأول: أن يستدل بسيرها على المصالح الدينية، فهذا مطلوب، وإذا كان يعين على مصالح دينية واجبة كان تعلمها واجبًا، كما لو أراد أن يستدل بالنجوم على جهة القبلة، فالنجم الفلاني يكون ثلث الليل قبلة، والنجم الفلاني يكون ربع الليل قبلة، فهذا فيه فائدة عظيمة.

النوع الثاني: أن يستدل بسيرها على المصالح الدنيوية، فهذا لا بأس به، وهو نوعان:

النوع الأول: أن يستدل بها على الجهات، كمعرفة أن القطب يقع شمالًا، والجدي وهو قريب منه يدور حوله شمالًا، وهكذا، فهذا جائز، قال تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ ١٦﴾ [النحل: ١٦].

النوع الثاني: أن يستدل بها على الفصول، وهو ما يعرف بتعلم منازل القمر، فهذا كرهه بعض السلف، وأباحه آخرون.

والذين كرهوه قالوا: يخشى إذا قيل: طلع النجم الفلاني، فهو وقت الشتاء أو الصيف، أن بعض العامة يعتقد أنه هو الذي يأتي بالبرد أو البحر أو بالرياح.

فبين المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ القسم الذي يجوز تعلمه من علم النظر في النجوم؛ لا يتعلم الإنسان من علم النجوم إلا ما يحصل به معرفة مواقيت الصلاة، وكذلك، يدخل في ذلك مواقيت الزرع ونحو ذلك، فهذا القدر يُتعلَم ولا شيء فيه، لكن دعوى أن لهذه النجوم تأثير بمجريات الكون، وأن هذه الأبراج تعمل كذا وكذا، وإذا كان كذا صارَ كذا، فذاك كله من علمِ التنجيم وهو علمٌ باطل.

ثم حذر طالب العلم بأن لا ينظر في علومِ النجوم إلا بالقدرِ المعيَّن الذي هو أن تكون على ما تُهتدى به.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٠٧﴾ «وإياك والنظر في الكلام والجلوس إلى أصحاب الكلام، وعليك بالآثار، وأهل الآثار، وإياهم فاسأل، ومعهم فاجلس، ومنهم فاقتبس».

الشرح

تقدم الحديث عن علم الكلام وذمه في أكثر من موطن، ومن ذلك ما جاء الفقرة رقم (١٠) والفقرة رقم (٨٠) وغيرها من الفقرات فليرجع إليها.

وعلم المنطق والفلسفة قال عنه ابن تيمية: «فإني كنت دائمًا أعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد»(١).

ولا شك أن طالب العلم عندما يكون على منهج النبوة، فإنه ليس بحاجة لتعلم تلك العلوم وجعلها أساسًا لصياغة علم العقيدة، ففرق بين المنهجين.

فكل بدعة تقوم في مقابلها تموت السنة، فهؤلاء لما أحيوا بدعة المنطق والفلسفة، كان مقابل هذا أن أماتوا علم مصطلح الحديث، وبالتالي لا تجد عند عامة هؤلاء علم أو معرفة بالصحيح من السقيم، لا عند أهل الفلسفة والكلام ولا عند أهل التصوف.

ولذلك، تجد أن كتب هؤلاء مملوءة بأحاديث موضوعة أحيانًا وأحاديث مكذوبة، والواحد منهم لا يدري ولا يفرق هل هذا ثبتت صحته أو لم تثبت صحته، بينما هو يجيد علم المنطق إجادة تامة، فهنا، نتذكر قول ابن عباس رضي الله عنهما إذ يقول: «مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً، وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحْيَى الْبِدَعُ، وَتَمُوتَ السُّنَنُ»(٢).

ففي مقابل إحياء البدع تموت السنة، ولذلك، انظر لهؤلاء في علم العقيدة تجد أن أهل الفلسفة والكلام نبذوا كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وكلام الصحابة

(١) الرد على المنطقيين (١/ ٢).
(٢) انظر: المعجم الكبير للطبراني برقم (١٠٦١٠).

والتابعين رضوان الله تعالى عليهم، واستجهلوا أعلام هذه الأمة وأفضل هذه الأمة علمًا وخيرًا واعتقادًا وسلوكًا أصحاب المصطفى ﷺ ومن جاء بعدهم من التابعين وتابعي التابعين الذين إذا قرأ الإنسان في سيرهم احتقر نفسه لما كانوا عليه من العلم والفضل، حتى أن أحدهم ليحفظ ألوف المسائل.

قال ابن رجب الحنبلي: «وأما ما أحدث بعد الصحابة من العلوم التي توسع فيها أهلها وسموها علومًا وظنوا أن من لم يكن عالمًا بها فهو جاهل أو ضال، فكلها بدعة، وهي من محدثات الأمور المنهي عنها. فمن ذلك، ما أحدثته المعتزلة من الكلام في القدر وضرب الأمثال لله»(١).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وينقسم هؤلاء إلى قسمين:

أحدهما: من نفى كثيرًا مما ورد به الكتاب والسنة من ذلك لاستلزامه عنده للتشبيه بالمخلوقين، كقول المعتزلة: «لو رؤي لكان جسمًا؛ لأنه لا يرى إلا في جهة»، وقولهم: «لو كان له كلام يسمع لكان جسمًا»، ووافقهم من نفى الاستواء فنفوه لهذه الشبهة: وهذا طريق المعتزلة والجهمية، وقد اتفق السلف على تبديعهم وتضليلهم، وقد سلك سبيلهم في بعض الأمور كثير ممن انتسب إلى السنة والحديث من المتأخرين.

والثاني: من رام إثبات ذلك بأدلة العقول التي لم يرد بها الأثر ورد على أولئك مقالتهم كما هي طريقة مقاتل بن سليمان ومن تابعه كنوح بن أبي مريم وتابعهم طائفة من المحدثين قديمًا وحديثًا. وهو أيضًا مسلك الكرامية فمنهم من أثبت لإثبات هذه الصفات الجسم إما لفظًا وإما معنى. ومنهم من أثبت لله صفات لم يأت بها الكتاب والسنة كالحركة وغير ذلك مما هي عنده لازم الصفات الثابتة.

وقد أنكر السلف على مقاتل قوله في رده على جهم بأدلة العقل وبالغوا في الطعن عليه»(٢).

وكل هذا الاعتقاد الذي جاء به كل من الفلاسفة وأهل الكلام ومن سار على نهجهم حملهم على أن تنبذ النصوص عندهم، وشكّكوا وطعنوا في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، واستعاضوه واستبدلوا به بدلًا من هذا بقواعد المنطق والفلسفة، وركّبوا التوحيد على هذا الأساس.

---

(١) بيان فضل علم السلف على علم الخلف (ص٢).
(٢) بيان فضل علم السلف على علم الخلف (ص٣).

ومن عاد إلى كتبهم وقرأ سيجد علمًا لا أساس له من الكتاب والسنة ومركَّبٌ وفق قواعد المنهج الفلسفي.

فإذًا، لما أدخل هؤلاء الفلسفة والمنطق في هذا العلم وفي غيره، كان هذا على حساب الكتاب والسنة، وهكذا فعل المتصوفة لما أحدثوا ما أحدثوا من البدع، كان هذا على حساب اتباع السنة.

قال ابن رجب الحنبلي: «الصواب في ذلك ما تضمَّنه كلام السلف والأئمة مع اختصاره وإيجازه، فما سكت من سكت من كثرة الخصام والجدال من سلف الأمة جهلًا ولا عجزًا، ولكن سكتوا عن علم وخشية لله.

وما تكلم من تكلم وتوسع من توسع بعدهم لاختصاصه بعلم دونهم، ولكن حبًّا للكلام وقلة ورع، كما قال الحسن وسمع قومًا يتجادلون: «هؤلاء قوم ملوا العبادة وخف عليهم القول وقلَّ ورعهم فتكلموا»»[١].



(١) بيان فضل علم السلف على علم الخلف (ص٤).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٠٨﴾ «واعلم أنه ما عُبِد الله بمثل الخوف من الله، وطريق الخوف والحزن والشفقات والحياء من الله تبارك وتعالى».

الشرح

تقدم الكلام على هذه المسألة في الفقرة رقم (٨٨) فليرجع إليها.

والإنسان المؤمن دائمًا وَجِل وخائف، يخاف من معصيةِ الله ﷻ، يخاف من ذنبه، يخاف ألا تُقبل عبادته وطاعته، فدائمًا، المؤمن في هذه الدنيا في وَجَل وفي خوف.

فعلى المسلم أن يراقبَ الله ﷻ، عليه أن يستحي من الله ﷻ؛ لأنه إذا انعدمَ الحياء فهذا من انعدامِ الإيمان، وإذا رأيت الحياءَ في الرجل فاعلم أنه علامةُ إيمان، ولذلك، لما كان ذلكَ الرجل ينصح أخاه بالحياء نهاه النبي ﷺ وقال: «**الحياءُ من الإيمان**»[1].

فعلى الإنسانِ أن يُكثرَ من الشفقة والحياء والخوف من الله ﷻ؛ لأن هذه الأمور إذا خبت وضعفت في القلوب، فإن الإنسان يستمرئ الباطل ويجد الحلاوة في الباطل، ثم هذه إذا وُجدت في القلوب هي حواجز وموانع، وكلما هممت بمعصية خفت وخشيت من الله، استحيت من الله ﷻ، فإذا وُجدت هذه الأمور فهذه التي توقظ الإيمان في القلب، إذا خبت وانعدمت فهذا دليل أن الإيمان قد فُقد.

قال أبو سليمان الداراني ـ رحمه الله تعالى ـ: «أصل كل خير في الدنيا والآخرة: الخوف من الله ﷻ، وكل قلبٍ ليس فيه خوف الله فهو قلب خرب»[2].



(١) صحيح البخاري، برقم (٢٣)، ومسلم، رقم (٣٦).

(٢) مجموع رسائل ابن رجب (٤/ ٩٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٠٩﴾ «واحذر أن تجلس مع من يدعو إلى الشوق والمحبة، ومن يخلو مع النساء وطريق المذهب، فإن هؤلاء كلهم على ضلالة».

الشرح

يرشد لأنواع من الضلالات التي يقع بها الناس:

قول المصنف: «واحذر أن تجلس مع من يدعو إلى الشوق والمحبة».

معلوم أن صاحب الحق يعيش بين مقام الرجاء وبين مقام الخوف ويعبد الله ﷻ في بيوتِ الله ﷻ ويبتعد عن كلِّ بدعة، فمَن أرادَ العبادة فهذه بيوت الله ﷻ طاهرة مطهَّرة ـ بحمد الله تعالى ـ بريئة من كل باطل، أما اجتماعات وخلوات أولئك فكلها دعوة إلى المحبة وعشق النساء ونحو ذلك، فهذه كلماتهم وهذه عباراتهم يملؤون مجالسهم بها.

والمصنف هنا يتحدث عن المتصوِّفة، وما أحدثوه تحت مسمى الشوق والمحبة من أمور مبتدعة كان من أخطرها الاجتماعات التي أحدثوها وسموها زورًا وبهتانًا مجالس السماع والذكر، وجعلوا سماعهم مصحوبًا بالدفوف والطبول والأشعار الماجنة وغير ذلك، بزعم أنها تحرك أشواقهم وتحرك مشاعرهم وتلعبُ بمشاعرهم.

وعن تطور بدعة السماع هذه يحدثنا ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيقول:

«**(المرحلة الأولى)**: فإنَّ أصل سماع القصائد كان تلحينًا بإنشاد قصائد مُرقِّقة للقلوب، تتضمن تحريكَ المحبة والشوق والخشية والحزن والأسف وغير ذلك، وكانوا يشترطون له المكان والإمكان والخلَّان، ويشترطون أن يكون المجتمعون لهذا السماع من أهل الطريق المريدين لوجه الله والدار الآخرة، وأن يكون الشعر المسموع خاليًا عما تَحظُر الشريعةُ سماعَه وتكرهه، وبعضهم كان يشترط أن يكون القوَّال منهم، وبعضهم يشترط كون الذي أنشأ القصيدة من أهل الطريق، إلى غير ذلك من الشروط والأوضاع التي احترزوا بها من مُفسِدات السماع.

ولكن، لما كان الأصل غيرَ مشروعٍ آل الأمرُ إلى ما آل إليه من الفساد الذي

لا يعلمه إلا الله؛ لأنَّه من عند غير الله، فليس عليه حارسٌ وحافظ من الله، بل هو بمدرجة كل سالكٍ في الباطل، وهو مجمَعُ المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وأكيلة السَّبُع وما ذُبِح على النُّصُب.

(المرحلة الثانية): ثمّ إنهَّم أضافوا إلى هذا الصوت ما يُنفِّذه ويُوصِله إلى شَغَاف القلب، من الآلات التي أخفُّها التغبير، وهو ضربٌ بقضيب على جلد أو مخدَّةٍ على توقيع خاص، فعظُمَ إنكارُ الأئمة لذلك، كالشافعي وأحمد، فقال الشافعي: «هو من إحداث الزنادقة»، وقال أحمد: «بدعة».

(المرحلة الثالثة): ثمّ لم يقتصروا على هذه الحركة، فتعدَّوها إلى حركة الدُّفوف، وهي أقبح من حركة التغبير، وفيها ما فيها، وزيادة التشبه بالنساء، فإنَّ الدفّ في الأصل إنما هو للنساء عادة ورخصة، وقد لعن رسول الله ﷺ المتشبّهين من الرجال بالنساء(١).

(المرحلة الرابعة): ثمّ لم يقتصروا على هذه الحركة حتى تعدَّوها إلى حركات الأوتار والعِيْدان، التي هي في الأصل من إحداث الفلاسفة أعداء الرسل، ثمّ ضمُّوا إلى ذلك حركة الرقص، التي سببها استخفاف الشيطان لأحدهم، وركوبه على كتفه، ودقُّه برجليه في صدره، وكلما دقَّه برجليه ورقَص على صدره رقصَ هو كرقص الشيطان عليه، وقد شاهد ذلك بعض أهل البصائر عيانًا، ثمّ ضمُّوا إلى صوت الغناء صوتَ اليَراع والشبابة وغيرها.

فاقتضت هذه الهيئة الاجتماعية حركةً باطنة، فإنَّ استماعَ الأصوات المطربة يُثير حركةَ النفس بحسب تلك الأصوات، وللأصوات طبائع متنوعة بتنوع آثارها في النفس، وكذلك للكلام المسموع نظمه ونثره، فيجمعون بين الصوت المناسب والحرف المناسب، فيتولد من بينهما حركاتٌ نفسية تُثِير كامنَها وتُزعِج قاطنَها، وهذا أمر يشترك فيه بنو آدم من المؤمنين والكفار والأبرار والفجار، ويُثير من قلب كل أحدٍ ما فيه. ومعلوم أنَّ النفوس فيها الشهوات كامنة، ولكنها مقهورة مقيَّدةٌ لا بقيود الأوامر، فإذا صادفها السماع أحياها وأطلقها من قيودها، وافْتكَّها من أَسْرها، وأجلب عليها بكل مُعِين ومُمِدّ. وهذا أمر لا ينكره إلا أحد رجلين: إما غليظ كثيف الحجاب، وإما مكابر»(٢).

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٥٨٨٥) عن ابن عباس.

(٢) الكلام على مسألة السماع (ص٢٠٧ ـ ٢١١).

قال ابن القيم: «الأعمال أربعة: فواحد منها مقبول، وثلاثة أرباعها مردودة، فالمقبول ما وافق الأمر وأريد به وجهُ الله، ولا يقبل الله عملًا سواه.

والمردود أن لا يكون خالصًا لله ولا موافقًا لأمره، أو ينتفي عنه أحدهما.

فالمقبول ما وُجِد فيه الأمران، والمردود ما انتفى عنه الأمران أو أحدهما، ولهذا، اشتدت وَصاة الشيوخ المستقيمين بهذا الأصل، وأخبروا أن من عدل عنه فهو مطرود، وعن طريق قصده مصدود.

قال ابن أبي الحواري: من عمل عملًا بلا اتباع سنة فباطل عمله»[(١)].

قال ابن القيم: «واعلم أنَّ بدعة السماع تتضمن **الغلوَّ في الدين واتباعَ الهوى والعَشْوَ عن ذكر الله**، فإنهم حسبوا أنَّ هذه البدعة دين وقُربةٌ تُقرِّبهم إلى الله، **وهذا من أقبح الغلو**، وهو يوجب الانحراف عن الصراط المستقيم، **واتباعُ الهوى** يوجب الضلالَ عن سبيل الله، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص: ٢٦].

والعَشْو عن ذكر الله يوجب مقارنة الشيطان له. قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: ٣٦]، وذكر الله هنا هو كتابه، ومن العشو عنه: التعوُّضُ عنه بسماع الشيطان المحدث.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُواْ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔاۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الجاثية: ١٨ ـ ١٩].

فالشريعة التي جعله ربه عليها تتضمن ما أمره به ورضيه له، وكل عمل وحب وذوق ووجد وحال لا تشهد له هذه الشريعة التي جعله عليها فباطل وضلال، وهو من أهواء الذين لا يعلمون، فليس لأحد أن يتبع ما يحبه فيأمر به ويتخذه دينًا، وينهى عما يُبغِضه ويذمّه إلا بهُدًى من الله، وهو شريعته التي جعل عليها رسوله، وأمره والمؤمنين باتباعها. ولهذا، كان السلف يسمون كل من خرج عن الشريعة في شيء من الدين من أهل الأهواء، ويجعلون أهل البدع هم أهل الأهواء، فيذمُّونهم بذلك ويحذّرون عنهم، ولو ظهر عنهم ما ظهر من العلم والعبادة والزهد والفقر والأحوال والخوارق»[(٢)].

(١) الكلام على مسألة السماع (ص١٥٨).
(٢) الكلام على مسألة السماع (١٦٢ ـ ١٦٣).

ويقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصف سماع المتصوفة: «فمضرة هذا السماع على النفوس أعظم من مضرَّة حُمَيَّا الكُؤوس.

ولما كانت المفسدة فيه ظاهرة معلومة، أخرجه أهلُه في قالَبٍ يُلطِّف ما فيه من المنكر، فجمعوا عليه أخلاطًا من الناس، وقالوا: إنَّ هذا الاجتماع شبكةٌ نصطاد بها النفوسَ إلى التوبة، ونسوقُها بها إلى الله والدار الآخرة. ونعم، واللهِ، هو شبكة وأيُّ شبكة! يصطاد بها الشيطانُ النفوسَ المُبطِلة إلى ما هو أعظم من المعاصي الظاهرة، ويقودها بها إلى الغيّ والهوى، فلهذا نصَبه هؤلاء الفسَّاق من المخانيث والزُّناة وعُشّاق الصور، فجعلوه شبكة لهم لصيدِ الأَغْيَد والغَيْداء والغَزالِ والغزالة، ووضعوه على ما يليق بمقاصدهم من الأوضاع، فشرطوا أن يكون المغنِّي أمردَ جميلًا، تدعو صورتُه وصوته وشكله ودَلُّه وحركاتُه إلى تعلق القلوب به وعشقه، فإن فاتَ فامرأةٌ كذلك، وإذا جمعَ السماعُ العاشقَ والمعشوقَ، وتقابلَا وتعانَقَا في الرقص:

فظُنَّ شرًّا ولا تسألْ عن الخبرِ

وإذا حضر المُردان الحِسان هذا السماعَ فهو عندهم الغاية، ولا سيما إذا ألبسوهم المُصبغاتِ، وزيَّنوهم كما تُزيَّن العرائسُ، وأخلَوا لهم طابق الرقص، ودار حولهم العشّاق والفسَّاق كالهالة حول القمر، وأداروا عليهم من الأعين النِّطاق، فللشيطان لا للهِ كم من زَعْقةٍ وصَرْخةٍ وزَفْرةٍ وأنَّةٍ وحَسْرة ووَجْدٍ وأسفٍ وحزنٍ، وكم من قلوبٍ تُشقَّق قبل الجيوب، وعبراتٍ تُسكَب في غير رضا علام الغيوب، فيا لها حضرةً ما أحبَّها إلى الشيطان! وما أبغضَها إلى الرحمٰن!

ويتزايد الأمر حتى يُغنُّوا بأشعارٍ طالما عُصِيَ الله بها في الأرض، من أشعار الفسّاق والفجّار، المتضمنة لتهييجِ النفوس على ما يُبغِضه الله ويَمقُت عليه، ومدْح ما حرَّمه ولعنَ فاعله، والابتهاجِ به، والافتخارِ بنيله، والتَّبجُّح بالوصول إليه. وربما تعدَّوا ذلك إلى الغناء بالأشعار الكفرية التي تُحادُّ ما أنزل الله، كأشعار أهل الإلحاد من الاتحادية والحلولية، والأشعار المتضمنة لكثير من ألفاظ القرآن»[1].

وفرق فيها بين السماع القرآني والسماع البِدعي والشيطاني.

أما سماع صاحب السنة فهو كتابُ الله عَزَّ وَجَلَّ وفيه ـ بحمد الله تعالى ـ من ترقيقِ القلوب وفيه من الحق وفيه من البيان ما يجعل المؤمن لا يملُّ من سماعه فاحذر حال المتصوِّفة.

(١) الكلام على مسألة السماع (ص٢٠٧ ـ ٢١١).

قول المصنف: «ومن يخلو مع النساء» فبعض أهل التصوف قد استحلوا الخلوة مع النساء وعُرِفَ عن بعض المتصوفة أنهم في اجتماعاتهم ومجالسهم وموائدهم يجتمع فيها النساء والولدان والمردان ونحو ذلك فيكون بابَ فتنة وبابَ شر.

والخلوة بالنساء الأجنبيات أمر منهي عنه لما يفضي إليه من الأمور المحرمة، ولذلك، نهى الله تعالى عن سلوك الطريق الموصل إلى هذا؛ ليقطع على الشيطان خطواته، فأمر بغضِّ البصر والستر والعفاف؛ فقال: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور: ٣٠، ٣١]، ونهى عن الخضوع بالقول؛ فقال سبحانه: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وذلك كله لمنع وقوع فاحشة الزنا التي حرَّمها الله، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾.

وحذر النبي ﷺ من الخلوة والاختلاط بالنساء الأجنبيات، فقال ﷺ: «**لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ**»(١)، وقال عليه الصلاة والسَّلام: «**إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ**»(٢)؛ كل هذا صيانة للعباد والبلاد عن مفاسد هذه الأمراض الخطيرة التي تَنتج عن العِشق والتَّعلُّق بغير الله.



(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٦) ومسلم (١٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
(٢) أخرجه البخاري (٥٢٣٢) ومسلم (٢١٧٢) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١١٠﴾ «واعلم ـ رحمك الله ـ أن الله ـ تبارك وتعالى ـ دعا الخلق كلهم إلى عبادته، ومنَّ بعد ذلك على من شاء بالإسلام تفضلًا منه».

الشرح

بعثَ الله ﷻ رسوله للناسِ كافة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [سبأ: ٢٨]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ولكن الله تعالى منَّ على مَن شاء بأن يدخلَ في دينِ الله ﷻ.

ومسألة الهُدَى والضَّلال هي قلب أبواب القدَر ومسائله، فإنَّ أفضلَ ما يقدِّره الله للعبد هو الهُدَى؛ فهو مِن أعظمِ النِّعَم، وأعظمُ ما يبتَلِيه به ويقدِّره عليه هو الضَّلال، وقد اتَّفقَتْ رسُل الله جميعًا، وكذلك كُتُبه المنزلة، على أن الله يُضِلُّ مَن يشاء، ويهدي مَن يشاء، فالهدَى والإضلال بيده، لا بيدِ العبد، أمَّا طلَب الهداية والسعي إليها مِن طلَب العبدِ وكسبه.

لذلك، كان مِن الضروري ذكْر مَراتِب الهداية كما وردَتْ في القرآن الكريم، وتتلخَّص في أربع مَراتِب؛ هي:

١ ـ الهداية العامَّة.

٢ ـ هداية الدلالة والبيان، والإرشاد والتعليم.

٣ ـ هداية التوفيق والمعونة.

٤ ـ الهداية إلى الجَنَّة والنَّار يوم القيامة.

❋ المرتبة الأولى: الهداية العامَّة:

وهي هداية عامَّة لجميع الكائنات، فاللهُ قد هَدَى كلَّ نفس إلى ما يُصلِح شأنها ومعاشها، وفطَرَها على جلْب النافع، ودفع الضارِّ عنها، وهذه أَعمُّ مَراتِب الهداية.

والله ﷻ يقول: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الأعلى: ١ ـ ٣]، وفيها ذَكَرَ اللهُ أربعة أمور عامَّة، وهي: الخلْق، والتسوِيَة، والتقدير،

والهداية، وجعَلَ التسويَة مِن تَمام الخلْق، والهداية مِن تَمام التقدير، وبذلك تكُون التسوِيَة والهداية كمالَيْن للخلق والتقدير؛ ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧].

وأمثلة هذا النوع من الهداية كثيرةٌ لا يُحصِيها إلا الله؛ مثل: هداية النحل إلى سلوك السُّبُل التي فيها مَراعِيها على تبايُنِها واختلافها، ثم عَوْدها إلى بيوتها مِن الشجر والجبال وما يَعْرِشُ بنو آدم؛ ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ ۝٦٨﴾ [النحل: ٦٨].

❊ المرتبة الثانية: هداية الدلالة والبيان والإرشاد:

وهذا النوع هو وظيفة الرسل والكتب المنزلة مِن السماء، وهو خاصٌّ بالمكلَّفين، وهذه الهداية هي التي أثبَتها لرسوله ﷺ بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ۝٥٢﴾ [الشورى: ٥٢]، كما أنَّ هذا النوع مِن الهداية أخصُّ مِن التي قبْلَها، فهي مصدر التكليف ومَناطُه، وبها تقوم حُجَّة الله على عِباده؛ فإن الله تعالى لا يُدخِل أحدًا النار إلا بعد إرسال الرسل الذين يُبيِّنون للناس طريق الغيِّ مِن الرشاد: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء: ١٥]، ﴿أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ۝٥٧﴾ [الزمر: ٥٧]، ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝١٦٥﴾ [النساء: ١٦٥]، يقول ابن كثير: (أي: إنه تعالى أنزَلَ كُتُبه، وأرسلَ رسُلَه بالبشارة والنذارة، وبيَّن ما يحبُّه ويَرضاه ممَّا يكرهه ويأباه؛ لئلَّا يبقى لمُعتذِر عذر؛ ﴿وَلَوۡ أَنَّآ أَهۡلَكۡنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبۡلِهِۦ لَقَالُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبۡلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخۡزَىٰ ۝١٣٤﴾ [طه: ١٣٤].

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «...**لا أحد أحب إليه العُذر مِن الله؛ مِن أجْل ذلك بعَثَ النبيِّين مُبشِّرين ومُنذِرين**».

والله تعالى لم يمنع أحدًا هذه الهداية، ولم يَحُلْ بين أحدٍ مِن خلْقه وبين هذه الهداية؛ بل خلَّى بينهم وبينها، ومَنَحهم مِن الوَسائل والأدوات التي تُساعِدهم على تقبُّلها والاستِفادة بها؛ كالعقل والفطرة، وأقام لهم بذلك أسبابَ الهداية ظاهرةً وباطنةً، ومَن حَرَمَه مِن خلْقه بعضًا مِن هذه الأدوات والوسائل؛ كزوال العقل أو الصِّغر أو المرض، فقد حطَّ عنه مِن التكاليف بحسب ما حرَمَه من ذلك؛ قال تعالى: ﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡأَعۡرَجِ حَرَجٞ وَلَا عَلَى ٱلۡمَرِيضِ حَرَجٞ﴾ [النور: ٦١]، وقال ﷺ: «**رُفِع القلمُ عن ثلاث: عن النائم حتى يستَيقِظ، وعن الصبيِّ حتى يَبلُغ، وعن المجنون حتى يفيق**»، كما اتَّفق رِجالُ الأصول على أنه: (إذا أخَذَ ما وهب انقَطَع ما وجب).

وهذه الهداية لا تستلزِم حُصُول التوفيق، واتِّباع الحقِّ مِن العِباد؛ بدليل أنَّ بعض الناس آمَن بدعوة الرسُل، وبعضهم كفَر بها، ولكنَّها سببٌ في حصول الاهتِداء، والسبب هنا قد اكتمَل بإرسال الرسُل، ووصول دعوة وبلاغ الرسل إلى أُمَمِهم، فلا نقص إذًا في السبب، إنما النقص يرجع إلى العبد الذي لم يَقبَل، ولم يَنتَفِع بما جاءَتْ به الرسل بسبب فساد الفطرة، وطغيان المادَّة؛ قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾﴾ [فصلت: ١٧]، ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾؛ أي: بَيَّنَّا لهم ودعوناهم، فاستحبُّوا العَمَى على الهدى؛ أي: بصَّرناهم وبيَّنَّا ووضَّحنا لهم الحقَّ على لسان نبيِّهم صالح، فخالَفُوه، وكذَّبُوه، وعَقَروا ناقة الله تعالى، التي هي بُرهان على صدْق نبيِّهم، فعَدَمُ الاهتِدَاء واقِعٌ بسبب القُصُور الحادِث في المحلِّ القابِلِ للأثر وهو الإنسان، وليس في قُصُور السبب، فكانت النتيجة أنْ أضلَّهم اللهُ عقوبةً على ترْك الاهتِداء، وعدم الاستِجابة لما جاءَتْ به الرسل.

وهذا شأنُ الله في كلِّ نعمة أنعَمَ بها على عباده إذا كفروا؛ فإنه يَسْلبها منهم بعد أن كانَتْ حظًّا لهم: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنفال: ٥٣]، والقرآن الكريم قد قصَّ علينا ما كان مِن الأُمَم التي أرسَل اللهُ إليها رسُلًا فلم تستَفِد بهَديهم؛ فقال يصِف حالهم في نار جهنم: ﴿...كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾﴾ [الملك: ٨، ٩]، فالذي حدَث مِن الله هو الهداية، وكان مِن العبد التكذيب والضلال، رغم أنه كان في مَقدُوره أن يَتَّبِع الرسول، ويُؤمِن بما جاء به، وليس ذلك شيئًا خارجًا عن قُدرته أو فوق طاقته، ففي مثل هذه الحالة، فإن الله يُخلِّي بين العبد ونفسِه، والنفس بطبعها أمَّارة بالسوء إلا ما رحمَ ربي، فإذا وُكِل الإنسان إلى نفسه قادَتْه إلى الهلاك، وهو بذلك يكُون قد قُطِع عنه توفِيقُه، ولم يُرد اللهُ أن يُعِينَه على نفسه ليُقبِل العبدُ بقلبه إلى الله، وهو سبحانه إذا فعَل ذلك بأحدٍ مِن خلْقه فليس ظالمًا؛ لأنه لم يَسْلبه حقًّا له، ولم يمنعه مِن الدلالة أو البيان، وهذا في مَقدُور العبد فعْلُه، ولكنَّه حرَمَه التوفيق والسداد عدلًا منه في خلْقه.

❁ المرتبة الثالثة: هداية التوفيق والإلهام والمعونة:

وهذه المرتبة أَخَصُّ مِن التي قبلها، فهي هداية خاصَّة تأتي بعد هداية البيان؛

تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، فلا تكون لملَكٍ مُقرَّب، ولا نبيٍّ مُرسَل، إنما هي خاصَّة بالله وحدَه، فلا يَقْدِر عليها إلا هو، ولا يُعطِيها إلا لِمَن حقَّق شروطها واستوفَى أسبابها.

﴿...قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦].

وهذا النوع من الهداية هو الذي نَفَاه الله عن نبيِّه ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [القصص: ٥٦]، ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [النحل: ٣٧].

وهذا النوع من الهداية يستَلزِم أمرَيْن:

أحدهما: فعْل الربِّ تعالى، وهو الهدى بخلْق الداعية إلى الفعْل والمشيئة له.

الثاني: فعْل العبد، وهو الاهتِداء، وهو نتيجة للفعل الأول «الهدى»؛ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾ [الكهف: ١٧]، ولا سبيل إلى وجود الأثر الذي هو الاهتِداء مِن العبد إلا بعد وُجود المؤثِّر الذي هو الهداية مِن الله، فإذا لم يحصُل فعْل الله لم يحصُل فعْل العبد، وهذا النَّوْعُ مِن الهداية لا يَقْدِر عليه أحدٌ إلا الله سبحانه، قال أهل الجنة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

كما أنَّ هذا النوع مِن الهداية هو الذي نَفَاه القرآنُ عن الظالمين والفاسقين والكاذبين والمسرف المرتاب، وكلُّ آية في القرآن وردَتْ في نفي الهُدَى فيجب حمْلُها على هذا النوع؛ لأن هذا فضْلُه يختصُّ به مَن يشاء مِن عباده، ولا حرج في ذلك.

المرتبة الرابعة: مرتبة الهداية إلى الجنَّة والنار يوم القيامة:

وهذه المرتبة، وهي آخِر مَراتِب الهداية، وهي الهداية يوم القيامة إلى طريق الجنَّة، وهو الصراط المُوصِل إليها، فمَن هُدِي في هذه الدار الدنيا إلى صراط الله المستقيم الذي أرسل به رسُله وأنزل به كُتبه، هُدِي يوم القيامة إلى الصراط المستقيم، المُوصِل إلى جَنَّته ودارِ ثوابه، وعلى قدْر ثُبُوت قدَم العبد، وسَيْره على هذا الصراط الذي نصَبه الله لعباده في هذه الدار الدنيا، يكُون ثُبُوت قدَمه وسَيْره على الصراط المنصوب على متْن جهنم؛ قال تعالى: ﴿ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٢٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٢٣﴾﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣]، ﴿...وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿٥﴾ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴿٦﴾﴾

[محمد: ٤ ـ ٦]، فهذه هداية بعد قتلهم؛ ﴿سَيَهْدِيهِمْ ۝٥﴾؛ أي: إلى الجنَّة، وذلك يفسِّره قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَـٰنِهِمْ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَـٰرُ فِى جَنَّـٰتِ ٱلنَّعِيمِ ۝٩﴾ [يونس: ٩]، ﴿وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ۝٥﴾؛ أي: أمْرهم وحالَهم ويَعصِمهم أيَّام حياتهم في الدنيا، ﴿وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ۝٦﴾؛ أي: عرَّفهم بها وهَداهم إليها.

أمَّا مَن يترك أسباب الهداية ويقول: لو شاء الله هدايتي لهداني، ولو شاء أن أقوم للصلاة لقمتُ. فهذا مناف للشرع والعقل، فلا بد للإنسان أن يقوم بأسباب العمل الصالح؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد ركَّب في الإنسان من المشيئة والإرادة ما هو تَبَع لمشيئته وإرادته جَلَّ وَعَلَا، لكن الإنسان يُختبر بهذه الأسباب، فلا يجوز له تعطيلها بأي حال من الأحوال.

وعلى العبد أن يأخذ بالأسباب الشرعية التي شرعها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لكي ينال ما كتبه الله عليه في أمر القَدَر، وقد يناله وقد لا يناله، لكنه مُطالب بأن يأخذ بهذه الأسباب التي أرادها الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فإنَّ مِن خَلْقِ الله تعالى أن ركَّب للأمور أسبابًا، ومِن خلق الله عَزَّ وَجَلَّ أن جعل للعبد إرادة ومشيئة، وهذه الإرادة والمشيئة لا تخرج عن إرادته ومشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فعلى هذا أمر الله تعالى العباد واختبرهم وابتلاهم؛ فمنهم مَن أطاع ـ بمعنى: أنه أخذ بأسباب السعادة وقام بهذه الأسباب، وطلبها من الله تعالى؛ فأعانه عليها ـ ومنهم مَن حُرم مِن هذا.

والفضل مِن قبل ومن بَعد لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي هيَّأ للعبد هذه الأسباب من جهة، والذي أعانه على هذه الأمور من جهة، فعلى العبد أن يُوازن بين هذا وهذا، فالله قد أمر العبد وخَلق له إرادة، كما قال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾ [الإنسان: ٣]؛ فهداه السبيل وركَّب فيه من أسباب الهداية ما ركَّب، وشاء أن يمتحنه؛ فإما أن يقوم بالطاعة أو يقوم بالمعصية، وكلا العبدين قد أوتي من القوة والصحة والأسباب ما يُعينه على فعل ما أراد، لكن هذا أعان على نفسه فاتَّبع أسباب الهداية فسار عليها، وذاك حَرَم نفسه فوُكِل إليها، فالعبد بالتالي في حال جهاد مع نفسه، وفي حال مجاهدة مع قَدَر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأنه لا يعلم ما خاتمته التي يموت عليها، ولكنه يعلم أن الله تعالى قد جعل للجنة أسبابًا، وأمره بالأخذ بهذه الأسباب، فسبب دخول الجنة: الاستقامة على أوامر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ولذلك ذكر العلماء أن الباء في قوله تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٢٤﴾ [الواقعة: ٢٤] هي باء السبب، وليست باء المقابلة

والعِوض، فالجنة ليست ثمنًا لعمل العبد؛ قال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾ أي: بعملهم، أو بالذي كانوا يعملونه؛ لأن (ما) في قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٧﴾ يصح أن تكون مصدرية، ويصح أن تكون اسمًا موصولًا، والباء هنا للسببية»[(١)].

وقال لأهل النار: ﴿جَزَآءٗ وِفَاقًا ٢٦﴾، فكلٌّ يجازيه الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ بحسب عمله.

ومدار الثواب والعقاب على العمل؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم**»[(٢)].

فعلى الإنسان أن يحقق أسباب السعادة ونيل رضوان الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، فالجنة لا تحصل بالجسم ولا بالمال ولا بالحسب والنسب؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ، قال: قام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ حين أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾ [الشعراء: ٢١٤]، قال: «**يا معشر قريش، اشتروا أنفسكم، لا أُغني عنكم من الله شيئًا، يا بني عبد مَناف، لا أُغني عنكم مِن الله شيئًا، يا عبَّاس بن عبد المطلب، لا أُغني عنك من الله شيئًا، ويا صفية عمَّة رسول الله، لا أُغني عنك من الله شيئًا، ويا فاطمة بنت محمد سَلِيني ما شئتِ من مالي؛ لا أُغني عنك من الله شيئًا**»[(٣)].

ففاطمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا مع كونها بنت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ الذي هو أعظم الخلق عند الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ، إلا أن هذا النسب لا يُغني عنها من الله شيئًا، حتى تؤمن وتعمل صالحًا.

فعلى هذا يقصد بهذه المنازعة: أن يسعى العبد لأسباب السعادة؛ ويسأل الله القبول، ويحسن ظنه بالله؛ لأنه سبحانه قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ٣٠﴾ [الكهف: ٣٠]، وبعد الإيمان والعمل الصالح يرجو أن يكون من أهل الجنة، ولا يقولنَّ ـ مثلًا ـ أنا على قَدَر الله تعالى؛ فإن شاء هداني وإن لم يشأ لم يهدني. فيترك أسباب نَيل الخير.

والإنسان في الأمور الدنيوية يعلم أنه من غير الممكن أن يترك الأسباب ويحصِّل نتائجها، ومن فعل ذلك سخر الناس منه واستهزؤوا به؛ كمن يُريد الولد بلا زواج،

---

(١) تفسير العلامة محمد العثيمين، تفسير سورة الواقعة.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٤)، وأيضًا بلفظ: «**إنَّ الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم**»، وأشار بأصابعه إلى صدره.

(٣) أخرجه البخاري (٢٧٥٣) ومسلم (٢٠٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

وكمن يريد المال بدون عمل، وفرق كبير بين التوكل والتواكل؛ فالتواكل يكون بترك الأخذ بالأسباب وهو مذموم. والتوكل المشروع يكون بالأخذ بالأسباب، مع سؤال الله عَزَّ وَجَلَّ العون والتوفيق والهداية والسداد على فعل الطاعات.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١١١﴾ «والكف عن حرب علي ومعاوية وعائشة وطلحة والزبير، ومن كان معهم، ولا تخاصم [فيهم]، وكل أمرهم إلى الله تبارك وتعالى، فإن رسول الله ﷺ قال: «إياكم وذكر أصحابي وأصهاري وأختاني»(١)، وقوله: «إن الله تبارك وتعالى نظر إلى أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فإني قد غفرت لكم»»(٢).

الشرح

موقفُ أهل السنَّة مما وقع بين أصحابِ النبي ﷺ؛ هو الكَف وعدم الخوض في هذه المسألة.

---

(١) ورد في مجمع الزوائد للهيثمي (٩/ ١٦٠) عن سهل بن سعد الساعدي: «**احفَظوني في أصحابي وأصهاري وأَخْتاني لا يطلُبَنَّكم اللهُ بمَظلمةٍ منهم**»، وقال: فيه جماعة لم أعرفهم.
وجاء في تاريخ دمشق (٢١/ ٨١) عن ابن منده بسنده عن سهل بن مالك الأنصاري بلفظ: «**أيُّها النَّاسُ احفظوني في أصحابي وأصهاري وفي أختاني لا يطلُبَنَّكم اللهُ بمظلَمة أحدٍ منهم فإنَّها ممَّا لا تُوهبُ، أيُّها النَّاسُ ارفعوا ألسِنتَكم عن المسلمين وإذا مات أحدٌ من المسلمين فقولوا فيه خيرًا**»، وهو غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه.
وجاء في الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٤٢٤) عن أبي سعيد الخدري مرسلًا: «**احفَظُوني في أصحابي وأَصْهاري، فمَن حَفِظَني فيهم كان عليه مِنَ اللهِ حافِظٌ، ومَن لم يَحْفَظْني فيهم تَخَلَّى اللهُ عنه، ومَن تَخَلَّى اللهُ عنه أَوْشَكَ أَنْ يَأْخُذَه**».
وورد بلفظ: «**أيها الناس احفظوني في أصحابي وأصهاري وأختاني**» أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ١٠٤)، رقم (٥٦٤٠). وورد بألفاظ متقاربة، وكلها لا تصح، انظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني (٣٦٠١)، و«ضعيف الجامع» (١٥٣٧ ـ ١٥٣٨). وقد قال النبي: «**لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**»، أخرجه البخاري (٣٩٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠) وهذا لفظه. أما الأصهار والأختان، ففيهم قول الله تبارك وتعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ [الشورى: ٢٣].

(٢) انظر: صحيح البخاري: كِتَابُ المَغَازِي، برقم (٣٩٨٣)، ومسلم كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ أَهْلِ بَدْرٍ رضي الله عنهم وَقِصَّةِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ (٢٤٩٤)، وأبو داود (٢٦٥٠)، والترمذي (٣٣٠٥)، والإمام أحمد في المسند، مُسْنَدُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ (٦٠٠).

ونعرفُ أن لهؤلاءِ ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ السبقَ والفضلَ والمكانة والمنزلة ما يكون ـ بحمد الله تعالى ـ أضعاف ما قد يقع منهم من خطأ أو زلل، فإذا منَّ الله عَزَّ وَجَلَّ عليك أن لا تكون في تلك الأمور في حينها فكُفَّ عن ذكرِ هذه الأمور بلسانك.

ولهذا، نترحم على جميع الصحابة والآل ونترضى عنهم، كما أثنى الله جَلَّ وَعَلَا عليهم، ونتولاهم جميعًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأهل السنة وسط في بابِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ بينَ الرَّافضةِ والخَوَارجِ».

فالرَّافضة: هم الذين غلوا في عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأهل البيت، ونصبوا العداوة لجمهور الصحابة كالثَّلاثة، وعائشة وحفصة وطلحة والزبير وفضلاء المهاجرين والأنصار، وكفَّروهم ومَن تولاهم، وكفَّروا مَن قاتل عليًّا، حتى وصل بهم الأمر إلى أن كفروا جُلَّ الصحابة إلا نفرًا يسيرًا جدًّا.

وأما الخوارج فقابلوا الرَّوافض؛ فكفروا عليًّا ومعاوية ومن معهما من الصحابة بعد التحكيم، وقاتلوهم، واستحلوا دماءهم وأموالهم.

والنواصب: هم الذين نصبوا العداوة لعليٍّ ومَن والاه، وهم الذين استحلوا قتله بعد أن كفروه، وقتله أحد رؤوسهم، وهو عبد الرحمٰن بن ملجم المرادي.

أما أهل السنة والجماعة فهداهم الله تعالى للحق والصواب، فلم يغلوا في علي وأهل البيت، ولم ينصبوا العداوة للصحابة رضوان الله عليهم، ولم يكفّروهم، ولم يفعلوا كما فعل النواصب من عداوة أهل البيت؛ بل يعترفون بحق الجميع وفضلهم، ويوالونهم، ويكفون عن الخوض فيما جرى بينهم، ويترحَّمون على جميع الصحابة، فكانوا وسطًا بين غلو الرافضة وجفاء الخوارج(١).

ومحبتهم لأهلِ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ محبةٌ شرعيَّة دونَ إفراطٍ أو تَفْريطٍ؛ فهم يَعْرِفُونَ لهم حَقَّهم، ويَحفظونَ وَصِيَّةَ رسولِ اللهِ ﷺ فيهم، ولا يُغالونَ في مَحَبَّتِهم؛ ولا يَرفعونهم فوق منزلتهم البشرية غلوًّا فيهم، وكذلك لا ينتقصونهم قدرهم جفاء لهم.

وما وقع بين الأصحاب الكرام من خلاف فيجب الإمساك عن الخوض فيه، والتماس العذر لهم؛ يقول العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «موقف أهل السنة في الخلاف

---

(١) انظر: الكواشف الجلية عن معاني الواسطية لعبد العزيز السلمان (٥٠٥ ـ ٥٠٨)، المملكة العربية السعودية، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة الحادية عشرة، ١٤٠٢هـ.

والفتن التي حصلت بين الصحابة ﷺ: موقفهم في ذلك: أن ما جرى بينهم فإنه باجتهاد من الطرفين، وليس عن سوء قصد، والمجتهد إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وليس ما جرى بينهم صادر عن إرادة علو ولا فساد في الأرض؛ لأنَّ حال الصحابة ﷺ تأبى ذلك، فإنهم أوفر الناس عقولًا، وأقواهم إيمانًا، وأشدهم طلبًا للحق، كما قال النبي ﷺ: «**خيرُ النَّاس قَرْني**»[(١)].

وعلى هذا، فطريق السلامة: أن نسكت عن الخوض فيما جرى بينهم، ونَرُدَّ أمرهم إلى الله؛ لأن ذلك أسلم من وقوع عداوة أو حقد على أحدهم»[(٢)].



(١) أخرجه البخاري (٣٦٥١) ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.
(٢) مذكرة على العقيدة الواسطية لابن عثيمين (ص٨٢)، مدار الوطن للنشر ـ الرياض، ١٤٢٦هـ.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١١٢﴾ «واعلم ـ رحمك الله ـ أنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه، وإن كان مع رجل [مال] حرام فقد ضمنه، لا يحل لأحد أن يأخذ منه شيئًا إلا بإذنه، فإنه عسى [أن] يتوب هذا فيريد أن يرده على أربابه فأخذت حرامًا».

﴿١١٣﴾ والمكاسب [مطلقة] ما بان لك صحته فهو مطلق إلا ما ظهر فساده، وإن كان فاسدًا، يأخذ من الفساد مسيكة نفسه، لا تقول: أترك [المكاسب] وآخذ ما أعطوني، لم يفعل هذا الصحابة ولا العلماءُ إلى زماننا هذا، وقال عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه: «كسبٌ فيه بعضُ الدنيّة خيرٌ من الحاجةِ بين الناس»(١).

الشرح

تقدم الإشارة لهذه المسألة في الفقرة: (٨٧).

فمعلومٌ أنه لا يحلُّ امرئٍ مسلم إلا بطيبةٍ من نفسه؛ لأن النبي ﷺ قال: «**لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه**»(٢).

فليس لك الحق في أن تأخذَ من مالِ أخيك حتى وإن كان شيئًا يسيرًا لم تطب به نفسه، لا يجوز لك أن تأخذه في هذا الشيء حتى لو كان المال الذي في يده مال حرام، فهو ضامن له، إلا إذا كان ولي أمر أو سلطان وأرادَ أن يخرجَ هذا المال من يدِ هذا الذي اغتصبَ هذا المال فذاك في ولاية السلطان، أما أنت، فليس لك حقٌّ في أخذه، فلعل الله عز وجل أن يتوبَ على هذا الشخص فيُرجِع هذا المال إلى أهله، فلا تقل: إنه مال حرام وأنا لي حق في أخذه، ليس لك الحق في أخذه مهما كان.

ثم المكاسب ـ بحمد الله تعالى ـ مطلقة إلا ما بانَ بيانُ تحريمه في هذا الشيء، ثم إن الأمر بالتكسُّب وطلبُ القوت والرزق أمرٌ شرعي، وترك التكسُّب والدعوة إلى أن يعيشَ الناس على التكفف من غيرهم والسؤال من غيرهم والعيش بالأربطة وغير

(١) انظر: كتاب الآداب الشرعية والمنح المرعية (٣/ ٢٧٧).
(٢) رواه أبو يعلى وغيره، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٦٦٢).

ذلك والتفرغ للعبادة، كما يدعو إليه المتصوفة؛ كل هذا ليس من دين الله ﷻ، ونحن نعلم أن أصحابَ النبي ﷺ كان منهم التاجر، وكان منهم الفلاح المزارع، وكان منهم مَن يقوم بالاحتطاب؛ إلى غير ذلك، فهم كانوا أهل صنعة وأهل حرفة.

وما كان من أصحاب السخرة، فلأنهم من المهاجرين الذين لم يجدوا لهم فرصةً للعمل باعتبارِ أن المكاسب والأعمال في المدينة كانت في ذلك الوقت محدودة، ثم إن أهلَ السخرة بمجردِ أن تغير وجاءت الفتوحات على أهل الإسلام لم يبقوا في المسجد.

فهذا أبو هريرة ممن كان في السخرة أصبحَ يومًا أميرًا للمدينة، فلم يكن حالُ أهل السخرة حالُ تعبد، وإنما كان حالًا اقتصاديًّا دعا إليه الحال الذي كان عليه حالُ الناس في ذلك الوقت من قلةِ المكاسب، ثم لما فتحَ الله ﷻ على النبي ﷺ لم يبقَ أحدٌ في السخرة.

قال ابن حجر: «ودعوى أن جمهور الصحابة كانوا على التقلل والزهد ممنوعة بالمشهور من أحوالهم، فإنهم كانوا على قسمين بعد أن فتحت عليهم الفتوح، فمنهم من أبقى ما بيده مع التقرب إلى ربه بالبر والصلة والمواساة مع الاتصاف بغنى التنفس، ومنهم من استمر على ما كان عليه قبل ذلك، فكان لا يبقي شيئًا مما فتح عليه به، وهم قليل بالنسبة للطائفة الأخرى، ومن تبحر في سير السلف علم صحة ذلك، فأخبارهم في ذلك لا تحصى كثرة، وحديث خباب في الباب شاهد لذلك.

والأدلة الواردة في فضل كل من الطائفتين كثيرة: فمن الشق الأول بعض أحاديث الباب[(١)] وغيرها.

ومن الشق الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفعه: «**إن الله يحب الغني التقي الخفي**»[(٢)]، أخرجه مسلم، وهو دال لما قلته سواء حملنا الغنى فيه على المال أو

---

(١) يعني الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب فضل الفقر؛ ومنها: حديث (٦٤٤٤) عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي قال: «**اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء**».
وحديث (٦٤٥٠) أنس رضي الله عنه قال: لم يأكل النبي: على خوان حتى مات، وما أكل خبزًا مرققًا حتى مات.
وحديث (٦٤٥١) عائشة رضي الله عنها قالت: لقد توفي النبي وما في رفِّي من شيء يأكله ذو كبد، إلا شطر شعير في رف لي، فأكلت منه حتى طال علي، فكلته ففني.
(٢) صحيح مسلم (٢٩٦٥).

على غنى النفس، فإنه على الأول ظاهر وعلى الثاني يتناول القسمين فيحصل المطلوب. والمراد بالتقي وهو بالمثناة من يترك المعاصي امتثالًا للمأمور به واجتنابًا للمنهي عنه، والخفي ذكر للتتميم إشارة إلى ترك الرياء، والله أعلم.

ومن المواضع التي وقع فيها التردد من لا شيء له، فالأولى في حقه أن يتكسب للصون عن ذل السؤال، أو يترك وينتظر ما يفتح عليه بغير مسألة، فصح عن أحمد مع ما اشتهر من زهده وورعه أنه قال لمن سأله عن ذلك: «اِلزم السوق». وقال الآخر: «استغن عن الناس، فلم أر مثل الغني عنهم»، وقال: «ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله وأن يعوِّدوا أنفسهم التكسب، ومن قال بترك التكسب في أحمق يريد تعطيل الدنيا». نقله عنه أبو بكر المروزي.

وقال: «أجرة التعليم والتعلم أحب إلي من الجلوس لانتظار ما في أيدي الناس»، وقال أيضًا: «من جلس ولم يحترف دعته نفسه إلى ما في أيدي الناس»، وأسند عن عمر رضي الله عنه: «كسب عليه بعض الشيء خير من الحاجة إلى الناس».

وأسند عن سعيد بن المسيب أنه قال عند موته وترك مالًا: «اللّهم إنك تعلم أني لم أجمعه إلا لأصون به ديني»، وعن سفيان الثوري وأبي سليمان الداراني ونحوهما من السلف نحوه؛ بل نقله البربهاري عن الصحابة والتابعين، وأنه لا يحفظ عن أحد منهم أنه ترك تعاطي الرزق مقتصرًا على ما يفتح عليه»[١].



(١) فتح الباري (١٣/ ٤٩ ـ ٥٠).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١١٤﴾ «والصلوات الخمس جائزة خلف [من] صلَّيت خلفه، إلا أن يكون [جهميًّا]، فإنه معطل، وإن صلَّيت خلفه فأعد صلاتك، وإن كان إمامك يوم الجمعة جهميًّا، وهو سلطان فصلِّ خلفه، وأعد صلاتك، وإن كان إمامك من السلطان وغيره صاحب سنة، فصلِّ خلفه ولا تعد صلاتك».



الشرح

تقدم الكلام بالتفصيل عن هذه المسألة في الفقرة (٢٧) فليرجع إليها.

❊ ❊ ❊

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١١٥﴾ «والإيمانُ أن أبا بكرٍ وعمر ـ رحمة الله عليهما ـ في حجرةِ عائشة مع رسولِ الله ﷺ قد دُفِنا هناك معًا، فإذا أتيت القبرَ فالتسليمُ عليهما واجبٌ بعد رسول الله ﷺ.

الشرح

وهنا يجدر التنبيه إلى عدة مسائل:

□ المسألة الأولى: مسألة جواز السلام على النبي ﷺ عند حجرته.

فمما أفتى به الإمام مالك من جواز السلام على النبي ﷺ عند حجرته التي دُفِن فيها وذلك لمن قدم من سفر، هو ما أفتى به باقي الأئمة الأربعة.

وقد احتجوا بفعل ابن عمر كما احتج به مالك[(١)].

ومنهم من احتج بحديث: **«ما من أحد يسلم علي إلا رد الله عليَّ روحي حتى أرد السلام»**[(٢)].

فقد اعتمد الإمام أحمد في زيارة قبره المكرم على هذا الحديث. وعن أحمد أخذ ذلك أبو داود[(٣)]، فلم يذكر في زيارة قبره المكرم غير هذا الحديث وترجم عليه: «باب زيارة القبر»[(٤)].

فهذا الحديث هو عمدة الإمام أحمد وأبي داود وأمثالهم وهو غاية ما عندهم في هذا الباب عن النبي ﷺ، إلا أن دلالة الحديث على المقصود فيها نزاع وتفصيل[(٥)].

---

(١) الرد على الأخنائي (ص١٣٧ ـ ١٣٨). (٢) تقدم تخريجه (ص٤٩٩).

(٣) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي، السجستاني أبو داود، مصنف السنن وغيرها، ثقة حافظ من كبار العلماء وأئمة الحديث، مات سنة خمس وسبعين ومائتين. تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٩ ـ ١٧٣).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٣٠).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولو أريد إثبات سنة لرسول الله ﷺ بمثل هذا الحديث لكان هذا مختلفًا فيه، فالنزاع في إسناده ودلالة متنه». الرد على الأخنائي (ص٢٠٣). =

فليس في لفظ الحديث المعروف في السنن والمسند (عند قبري) مع أن الذين احتجوا بهذا الحديث قالوا: إن هذا هو المراد، ولم يرد على كل مسلم عليه في شرق الأرض وغربها مع أن المعنى أنه يرد على كل مسلم في شرق الأرض وغربها إن كان هو المراد بطل الاستدلال بالحديث من كل وجه على اختصاص تلك البقعة بالسلام.

وإن كان المراد بالسلام في الحديث هو السلام عليه عند قبره كما فهمه عامة العلماء، فهل يدخل فيه من سلم من خارج الحجرة؟

فهذا مما تنازع فيه الناس، وقد توزعوا في دلالته.

فمن الناس من يقول هذا إنما يتناول من سلم عليه عند قبره، كما كانوا يدخلون الحجرة في زمن عائشة رضي الله عنها، فيسلمون على النبي ﷺ، فكان يرد عليهم، فأولئك سلموا عليه عند قبره وكان يرد عليهم(١).

وهذا السلام عليه عند قبره كان مشروعًا لما كان ممكنًا بدخول من يدخل على عائشة رضي الله عنها.

وقالوا: فأما من كان في المسجد، فهؤلاء لم يسلموا عليه عند قبره؛ بل سلامهم عليه كالسلام عليه إذا دخل المسلم المسجد وخرج منه.

والذين استدلوا بهذا الحديث على اختصاص تلك البقعة بالسلام جعلوه متناولًا لمن سلم عليه من داخل الحجرة أو من خارجها.

وقد اعترض على من احتج بهذا الحديث: **«ما من أحد يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام»** على استحباب السلام للقادم عند الحجرة.

فقيل: إن هذا الحديث لو دل على استحباب السلام عليه من المسجد لما اتفق الصحابة على ترك ذلك، ولم يفرق في ذلك بين القادم من السفر وغيره؟

= وقال ابن عبد الهادي: «وهذا الحديث لا يسلم من مقال في إسناده ونزاع في دلالته، «وقد تقدم الكلام على إسناده، وأما نزاع في دلالة الحديث فمن جهة احتمال لفظه فإن قوله: «ما من أحد يسلم علي» يحتمل أن يكون المراد به عند قبره ما فهمه جماعة من الأئمة، ويحتمل أن يكون معناه على العموم، وأنه لا فرق في ذلك بين القريب والبعيد، وهذا هو ظاهر الحديث، وهو الموافق للأحاديث المشهورة، الرد على السبكي (ص٢٥٩).

(١) هذا على قول من خص الحديث على السلام القريب، وقالوا: إنما هو فيمن سلم عليه من قريب، والقريب أن يكون في بيته، فإن لم يحد بذلك لم يبق له حد محدود من جهة الشرع. الرد على الأخنائي (ص١٧٠).

فقد اتفق الصحابة ابن عمر وغيره على أنه لا يستحب لأهل المدينة الوقوف عند القبر للسلام إذا دخلوا وخرجوا؛ بل يكره ذلك، فلما اتفقوا على ترك ذلك مع تيسره عُلم أنه غير مستحب؛ بل لو كان جائزًا لفعله بعضهم، وبهذا، يتبين ضعف حجة من احتج بالحديث على استحباب السلام عليه من المسجد.

ولهذا، كان أكثر السلف لا يفرقون بين الغرباء وأهل المدينة، ولا بين حال السفر وغيره، فإن استحباب هذا لهؤلاء وكراهته لهؤلاء حكم شرعي يفتقر إلى دليل شرعي، ولا يمكن لأحد أن ينقل عن النبي ﷺ أنه شرع لأهل المدينة الإتيان عند الوداع للقبر، وشرع لهم ولغيرهم ذلك عند القدوم من سفر، وشرع للغرباء تكرر ذلك كلما دخلوا المسجد وخرجوا منه، ولم يشرع ذلك لأهل المدينة، فمثل هذه الشريعة ليس منقولًا عن النبي ﷺ ولا عن خلفائه ولا هو معروف من عمل الصحابة، وإنما نقل عن ابن عمر السلام عند القدوم من السفر، وليس هذا من عمل الخلفاء وأكابر الصحابة، كما كان ابن عمر يتحرى الصلاة والنزول والمرور حيث حل ونزل وعبر النبي ﷺ في السفر، وجمهور الصحابة لم يكونوا يصنعون ذلك؛ بل أبوه عمر كان ينهى عن مثل ذلك.

فعن المعرور بن سويد عن عمر قال: «خرجنا معه في حجة حجها فقرأ بنا في صلاة الفجر: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾ في الثانية، فلما رجع من حجه رأى الناس ابتدروا المسجد، فقال: ما هذا؟ فقالوا: مسجد صلَّى فيه رسول الله ﷺ، فقال: وهذا ملة أهل الكتاب قبلكم، اتخذوا آثار أنبيائهم بيعًا، من عرضت له منكم فيه الصلاة فليصل ومن لم تعرض له فليمض»(١)(٢). ومن استدل بهذا الحديث من العلماء ذكر أنه يرد على القريب، وخصوا الجواز للمسافر القادم أو المقيم المسافر.

وليس في الحديث ما يدل على التخصيص، ذلك أنه يمتنع أن يقال إنه يرد على هؤلاء ولا يرد على أحد من أهل المدينة المقيمين فيها، فيمتنع أن يكون المعنى من سلم منكم يا أهل المدينة لم أرد عليه ما دمتم مقيمين بها، فإن المقام بها هو غالب أوقاتهم، وليس في الحديث تخصيص، ولا روي عن النبي ﷺ ما يدل على ذلك.

يبين هذا: أن الحجرة لما كانت مفتوحة وكانوا يدخلون على عائشة لبعض الأمور ويسلمون عليه إنما كان يرد عليهم إذا سلموا.

---

(١) عزاه شيخ الإسلام إلى سنن سعيد بن منصور. انظر: الرد على الأخنائي (ص١٦٩، ١٧٠).
(٢) الرد على الأخنائي (ص١٦٩، ١٧٠)، بتصرف

فإن قيل: إنه لم يكن يرد عليهم، فهذا تعطُّل للحديث.

وإن قيل: كان يرد عليهم من هناك، ولا يرد إذا سلموا من خارج، فقد ظهر الفرق.

وإن قيل: بل هو يرد على الجميع، فحينئذ إن كان رده لا يقتضي استحباب هذا السلام بطل الاستدلال به.

وإن كان رده يقتضي الاستحباب وهو من سلَّم من خارج، لزم أن يستحب لأهل المدينة السلام كلما دخلوا المسجد وخرجوا، وهو خلاف ما أجمع عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وخلاف قول المفرِّقين[١] - أي بين أهل المدينة والغرباء - الذين استدلوا بهذا الحديث.

هذا ولم يعتمد الأئمة الأربعة ولا غير الأربعة على شيء من الأحاديث التي يرويها البعض في زيارة قبره ﷺ كحديث: «**من زارني في مماتي فكأنما زارني في حياتي**».

وحديث: «**من زارني وزار أبي في عام واحد ضمنت له على الله الجنة**»، ونحو ذلك، فإن هذه الأحاديث وأمثالها لم يروها أحد من أئمة الإسلام ولم يعتمدوا عليها، ولم يروها أهل الصحاح ولا أهل السنن التي يعتمد عليها كأبي داود والنسائي لأنها ضعيفة؛ بل موضوعة، كما قد بيَّن العلماء الكلام عليها»[٢].

☐ المسألة الثانية: تخصيص السلام أو الصلاة على النبي ﷺ بالمكان القريب من الحجرة.

أما تخصيص السلام أو الصلاة على النبي ﷺ بالمكان القريب من الحجرة فهذا محل النزاع.

وللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: منهم من ذكر استحباب السلام أو الصلاة والسلام عليه إذا دخل المسجد، ثم بعد أن يصلي في المسجد استحب أيضًا أن يأتي إلى الحجرة ويصلي ويسلم كما ذكر ذلك طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد.

القول الثاني: ومنهم من لم يذكر إلا النوع الثاني فقط؛ أي: أنه يأتي إلى الحجرة ويصلِّي ويسلِّم.

---

(١) الرد على الأخنائي (ص١٧٦، ١٧٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٨٥، ٦٣٨) بتصرف

القول الثالث: ومنهم من لم يذكروا إلا النوع الأول فقط؛ أي: السلام، أو الصلاة والسلام عليه عند دخول المسجد، وفي التشهد في الصلاة، وهذا ما ذكره كثير من السلف[(١)].

فهذا النوع الأول ـ أي: السلام عند دخول المسجد ـ هو المشروع لأهل البلد وللغرباء في هذا المسجد وغير هذا المسجد.

وأما النوع الثاني ـ أي: السلام عليه عند الحجرة ـ فهو الذي فرق من استحبه بين أهل البلد والغرباء، سواء فعله مع الأول أو مجردًا عنه، فاستحبوه للغرباء دون أهل البلد، محتجين على ذلك بفعل ابن عمر رضي الله عنهما.

وفي هذا الاستحباب نظر؛ «لأن الأمر إذا فعله من الصحابة الواحد والاثنان والثلاثة وأكثر، دون غيرهم، كان غايته أن يثبت به التسويغ بحيث يكون هذا مانعًا من دعوى الإجماع على خلافه؛ بل يكون كسائر المسائل التي يساغ فيها الاجتهاد، أما أن يجعل من سنة الرسول وشريعته وحكمه ما لم تدل عليه سنته لكون بعض السلف فعل ذلك، فهذا لا يجوز»[(٢)].

فالأولى في هذه المسألة أن يقال: إن فعل ابن عمر إنما يدل على التسويغ بحيث يكون فعل من فعل ذلك اقتداء بفعل بعض الصحابة لم يبتدع شيئًا من عنده.

أما أن يقال إن فعل هذا عبادة وطاعة يشرع فعلها احتجاجًا بفعل بعض الصحابة ـ ولا سيما إذا عرف أن جمهور الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك ـ فلا يكفي الاحتجاج بفعل بعض الصحابة على استحبابه، بل الأمر يحتاج إلى دليل شرعي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما أن يقال إن الرسول ندب إلى ذلك ورغب فيه وجعله عبادة وطاعة يشرع فعلها، فهذا يحتاج إلى دليل شرعي ولا يكفي في ذلك فعل بعض السلف.

ولا يجوز أن يقال إن الله ورسوله يحب ذلك أو يكرهه، وإنه سن ذلك وشرعه، أو نهى عن ذلك وكرهه، ونحو ذلك، إلا بدليل يدل على ذلك، لا سيما إذا عرف أن جمهور أصحابه لم يكونوا يفعلون ذلك.

فيقال: لو كان ندبهم إلى ذلك وأحبه لهم لفعلوه، فإنهم كانوا أحرص الناس على الخير، ونظائر هذا متعددة والله أعلم»[(٣)].

---

(١) الرد على الأخنائي (ص١٤٢).
(٢) الرد على الأخنائي (ص١٧٧ ـ ١٧٨).
(٣) الرد على الأخنائي (ص١٧٩).

وفي الوقت ذاته، لا يقال: انعقد إجماعهم[١] على تركه، فيبدع من فعله مع أنه قد ثبت فعله من بعض الصحابة كما ثبت من فعل ابن عمر رضي الله عنهما.

هذا فيما يتعلق بالسلام عليه عند حجرته للقادم من السفر.

أما الشخص المقيم، فلم يستحب أحد من علماء السلف أن يأتي أحد إلى الحجرة للسلام أو الصلاة؛ بل هو منهي عنه؛ لأن في تخصيص الحجرة للصلاة والسلام بهذه الصورة جعلًا لها عيدًا، وكذلك، فإن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لم يكونوا يفعلون ذلك. وقد تقدم نقل كلام الإمام مالك في هذه المسألة بعينها، وكيف أنه كره ذلك؛ لأن السلف لم يكونوا يفعلون ذلك، وقال رحمه الله: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها»[٢].

فوقوف أهل المدينة بالقبر من البدع التي لم يفعلها الصحابة، وهذه الزيارة منهي عنها لقوله صلى الله عليه وسلم: «**لا تتخذوا قبري عيدًا، وصلوا علي حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني**»، وروي مثل ذلك في السلام عليه، فعلم أنه يكره تخصيص تلك البقعة بالصلاة والسلام؛ بل يصلي ويسلم في جميع المواضع، وذلك واصل إليه، فمثل هذه الزيارة بدعة منهي عنها.

❐ المسألة الثالثة.

والذين أجازوا السلام عليه عند الحجرة للغرباء اختلفوا كيف يسلم عليه، هل تستقبل الحجرة أم القبلة؟ على قولين:

القول الأول: فالأكثرون يقولون: يستقبل الحجرة؛ كمالك والشافعي وأحمد.

القول الثاني: أبو حنيفة يقول: يستقبل القبلة، ويجعل الحجرة عن يساره في قول، وخلفه في قول.

لأن الحجرة النبوية لما كانت خارجة عن المسجد، لم يكن يمكن أحدًا أن يستقبل وجهه صلى الله عليه وسلم، ويستدبر القبلة، كما صار ذلك ممكنًا بعد دخولها في المسجد؛ بل كان إن استقبل القبلة صارت عن يساره، وحينئذ، فإن كانوا يستقبلونه ويستدبرون الغرب فقول الأكثرين أرجح، وإن كانوا يستقبلون القبلة حينئذ ويجعلون الحجرة عن

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإذا فعله من الصحابة الواحد والاثنان والثلاثة وأكثر دون غيرهم كان غايته أن يثبت به التسويغ بحيث يكون مانعًا من دعوى الإجماع».

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٨٦).

يسارهم فقول أبي حنيفة أرجح»[(١)].

المسألة الرابعة.

والسلف كلهم متفقون على أن الزائر لا يسأله شيئًا، ولا يطلب منه ما يطلب في حياته، ويطلب منه يوم القيامة، لا شفاعة ولا استغفار ولا غير ذلك.

وإنما كان نزاعهم في الوقوف للدعاء له والسلام عليه[(٢)].

فقد تكلم السلف في الدعاء للرسول ﷺ عند قبره

١ ـ فمنهم من نهى عن الوقوف للدعاء له دون السلام عليه.

٢ ـ ومنهم من رخص في الدعاء له والسلام عليه.

٣ ـ ومنهم من نهى عن الدعاء له والسلام عليه[(٣)] (أي: عند قبره).

المسألة الخامسة.

ولا يجوز السجود للحجرة ولا الطواف بها؛ بل هو كفر بإجماع المسلمين[(٤)]؛ بل ولا الصلاة إليها، لما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي مرثد الغنوي أن ﷺ قال: «**لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها**»[(٥)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والصلاة إلى الحجرة والتمسح بها وإلصاق البطن بها وغير ذلك مما يفعله الجهال منهي عنه باتفاق المسلمين»[(٦)].

قال أبو بكر الأثرم[(٧)]: قلت لأبي عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ: قبر النبي ﷺ يُلمس ويُتمسَّح به؟ فقال: ما أعرف هذا. قلت لأبي عبد الله: إنهم يلصقون بطونهم بجدار القبر. وقلت له: ورأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسونه، ويقيمون ناحية فيسلِّمون. فقال أبو عبد الله: نعم، وهكذا كان ابن عمر يفعل. ثم قال أبو عبد الله: بأبي وأمي ﷺ»[(٨)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٣٠).
(٢) الرد على الأخنائي (ص١٦٦).
(٣) الرد على الأخنائي (ص١٦٣).
(٤) الرد على الأخنائي (ص١٧٧، ٢١٥).
(٥) رواه مسلم (ص٩٧٢).
(٦) الرد على الأخنائي (ص٢٢٩).
(٧) أحمد بن محمد بن هانئ الطائي، ويقال: الكلبي، أبو بكر الأثرم، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، روى عن أحمد بن حنبل وتفقه عليه، وسأله عن المسائل والعلل، توفي سنة ٢٦١هـ، وقيل: بعدها. تهذيب التهذيب (١/ ٧٨ ـ ٧٩).
(٨) الرد على الأخنائي (ص١٧٨).

المسألة السادسة.

أبو بكر وعمر رضي الله عنهما دُفنا في حجرة عائشة رضي الله عنها، فبالتالي، رأى من رأى من العلماء أن مَن جاءَ يسلِّم على النبي صلى الله عليه وسلم عند حجرته فإنه يأتي ويسلِّم عليهما، والمسألة فيها قولان:

القول الأول:

فقد رأى من رأى من العلماء هذا جائزًا اقتداء بمن فعل ذلك من الصحابة رضوان الله عليهم، وابن عمر كان يسلم ثم ينصرف، ولا يقف، يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت، ثم ينصرف[(١)]. وكان يفعل ذلك إذا قدم من سفر أو أراده.

فعن عبد الله بن دينار[(٢)]، قال: رأوا ابن عمر إذا قدم من سفر دخل المسجد، فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام على أبي بكر، السلام على أبي، ويصلي ركعتين[(٣)].

وفي رواية عنه أنه قال: «رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما»[(٤)].

وفي المصنف لابن أبي شيبة بسنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا أراد أن يخرج دخل المسجد فصلى ثم أتى قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه، ثم يأخذ وجهه، وكان إذا قدم من سفر يفعل ذلك قبل أن يدخل منزله[(٥)].

وفي المصنف لعبد الرزاق[(٦)] عن معمر[(٧)] ....

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٠٠).

(٢) عبد الله بن دينار العدوي مولاهم أبو عبد الرحمٰن المدني، مولى ابن عمر، ثقة من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب (٥/ ٢٠١ ـ ٢٠٣).

(٣) أخرجه إسماعيل القاضي (ص٤١) ح٩٩، وقال الألباني: إسناده موقوف صحيح.

(٤) أخرجه إسماعيل القاضي (ص٤١) ح٩٨، وقال الألباني: إسناده موقوف صحيح، وهو في الموطأ ح٣٩٧، برواية يحيى بن يحيى الليثي بهذا اللفظ، ومن طريقه رواه البيهقي (٥/ ٢٤٥).

(٥) المصنف (٣/ ٣٤١).

(٦) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة، حافظ، مصنف شهير، مات سنة إحدى عشر ومائتين. تهذيب التهذيب (٦/ ٣١٠ ـ ٣١٥).

(٧) معمر بن راشد الأزدي الحداني مولاهم، البصري، نزيل اليمن، ثقة، ثبت فاضل، أخرج له =

عن أيوب[١]، عن نافع[٢]، قال: كان ابن عمر إذا قدم من سفر أتى قبر النبي ﷺ فقال: «السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه».

القول الثاني:

هناك من السلف من يقول: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ نص ثابت صحيح في هذه المسألة، يأمر فيه الأمة بالإتيان إلى قبره للسلام عليه، كما ورد ذلك في شأن السلام عليه في التشهد وعند دخول المساجد والخروج منها، وكذلك، فإن الذي كان عليه فعل جمهور الصحابة من بعده ﷺ هو عدم الإتيان للقبر للسلام، ولا تخصيصه بأي عمل من الأعمال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وجمهور الصحابة كانوا يدخلون المسجد ويصلون فيه على النبي ﷺ، ولا يسلمون عليه عند الخروج من المدينة وعند القدوم من السفر؛ بل يدخلون المسجد فيصلون فيه ويسلمون على النبي ﷺ ولا يأتون القبر، ومقصود بعضهم التحية»[٣].

وعلى هذا سار كثير من السلف من بعدهم. روى ابن أبي شيبة[٤] في المصنف[٥] عن خالد بن الحارث[٦]، قال: سئل هشام[٧]: أكان عروة[٨] يأتي قبر النبي ﷺ فيسلم عليه؟ قال: لا.

وعن نوح بن يزيد، قال: أخبرنا أبو إسحاق؛ يعني: إبراهيم بن سعد، قال:

= الجماعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة. تهذيب التهذيب (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٦).

(١) هو: أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني بفتح السين ـ نسبة إلى عمل السختيان وبيعه، وهي الجلود الضأنية ـ قال ابن سعد: «كان أيوب ثقة ثبتًا في الحديث جامعًا عدلًا ورعًا كثير العلم حجة»، توفي سنة ١٣١هـ. انظر: الطبقات (٧/ ٢٤٦)، واللباب (٢/ ١٠٨).

(٢) هو نافع مولى ابن عمر وقد تقدم ترجمته.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤١٤).

(٤) عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن أبي شيبة، أبو بكر، الكوفي، ثقة حافظ صاحب تصانيف، ومن أشهر كتبه المصنفة، توفي سنة ٢٣٥هـ. تهذيب التهذيب (٦/ ٢ ـ ٤).

(٥) (٣/ ٣٤١).

(٦) خالد بن الحارث بن عبيد الهجيمي، أبو عثمان البصري، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة ست وثمانين ومائة. تهذيب التهذيب (٣/ ٨٣ ـ ٨٤).

(٧) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة، فقيه ربما دلس من الخامسة، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة. تهذيب التهذيب (١١/ ٤٨ ـ ٥١).

(٨) هو عروة بن الزبير وقد تقدم ترجمته (ص٥٢٨).

ما رأيت أبي قط يأتي قبر النبي ﷺ، وكان يكره إتيانه»[١].

قال معمر: فذكرت ذلك ـ أي: فعل ابن عمر ـ لعبيد الله بن عمر[٢]، فقال: «لا نعلم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ فعل ذلك»[٣].

---

(١) الرد على الأخنائي (ص٢٦٨). وقال شيخ الإسلام بعد إيراده لهذا الأثر، وعزوه إلى أبي الحسن علي بن عمر القزويني في أماليه ما نصُّه: «ونوح بن يزيد بن سيار المؤدب، هذا الراوي عن إبراهيم ابن سعد، هو ثقة معروف بصحبة إبراهيم وله اختصاص به، روى عنه أحمد بن حنبل وأبو داود وغيرهما. قال أبو بكر الأثرم: ذكر لي أبو عبد الله نوح بن يزيد المؤدب، فقال: هذا شيخ كبير أخرج أبي كتاب إبراهيم بن سعد، فرأيت فيه ألفاظًا، وقال محمد بن المثنى: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: اكتب عنه، فإنه ثقة، حج مع إبراهيم بن سعد وكان يؤدب ولده. وذكره ابن حبان في الثقات. وأما إبراهيم بن سعد، فهو من أكابر علماء المدينة وأكثرهم علمًا وأوثقهم، وكان قد خرج الى بغداد، روى عنه الناس: أحمد بن حنبل وطبقته، ومن سعة علمه روى عنه الليث بن سعد، وهو أقدم وأجل منه. وأما أبوه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري الذي ذكر عنه ابنه إبراهيم أنه قال: ما رأيت أبي قط أتى قبر النبي ﷺ، وكان يكره إتيانه، وهو من أفضل أهل المدينة في زمن التابعين ومن أصلحهم وأعبدهم، وكان قاضي المدينة في زمن التابعين في زمن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وأمثاله... توفي سنة ست وعشرين ومائة... وقد أدرك بالمدينة جابر بن عبد الله وسهل بن سعد الساعدي وغيرهما من الصحابة، ورأى كبار التابعين مثل: سعيد بن المسيب وسائر الفقهاء السبعة، ومعلوم أنه لم يكن ليخالفهم فيما اتفقوا عليه، بل قد يخالف ابن عمر، فإن ما نقله عنه ابنه يقتضي أنه كان رضي الله عنه يأتيه لا عند السفر ولا غيره بل يكره إتيانه مطلقًا كما كان جمهور الصحابة على ذلك لما فهموا من نهيه ﷺ عن ذلك وأنه أمر بالصلاة والسلام عليه في كل زمان ومكان... مع أن سعد بن إبراهيم هذا في دينه وعبادته وصيامه وتلاوته للقرآن بحيث كان يختم باليوم والليلة كثيرًا.

وأبو الحسن علي بن عمر القزويني وغيره من أهل العلم والذين ذكروا هذه الآثار عن الصحابة والتابعين وتابعيهم ليبينوا للناس كيف كان السلف يفعلون في مثل ذلك». الرد على الأخنائي (ص٢٦٨، ٢٧٠).

(٢) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عثمان القرشي العدوي ثم العمري المدني، إمام، مجود، حافظ، ثقة ثبت، من صغار التابعين، مات سنة بضع وأربعين ومائة. سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧).

(٣) المصنف لعبد الرزاق (٣/ ٥٧٦) ح٦٧٢٤.

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي بعد أن أورد هذا الأثر في تعليقه على كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص١٢٨ ـ ١٢٩): «أقول: يستفاد من قول عبيد الله ابن عمر الإمام المدني، الثقة الثبت، أن الصحابة الكرام وفيهم الخلفاء الراشدون ما كانوا يأتون قبر النبي ﷺ، إلا ما كان من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا قدم من سفر، مع حبهم الشديد لرسول الله وإكرامهم إياه وطاعتهم وانقياد، فهلا آن للأمة الإسلامية أن تتوب إلى رشدها، =

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١١٦ «والأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكرِ واجبٌ إلا من خِفتَ سيفه أو عصاه».

الشرح

الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر شعيرة من شعائر الإسلام، والله ﷻ أثنى على هذه الأمة بأن من خصائصها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والله قد مدح هذه الأمة بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فهذه الأمة لا تنال الخيرية إلا بهذه الشروط: أن تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتؤمن بالله ﷻ، والله ﷻ قد قال: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقال ﷻ: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [الحج: ٤١]؛ فعَظَّم الله ﷻ هذا الأمر، وهو ما أوجب النبي ﷺ تغييره؛ فقال: «**مَن رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يَستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان**»(١).

= فتتبع هؤلاء العظماء والفقهاء النبلاء، وإننا على ثقة أنهم ما وقفوا جميعًا هذا الموقف إلا على أساس متين، وصراط مستقيم من العلم النبوي الصحيح، وعلى إدراك واع لمقاصد الشريعة وأهدافها.

إنه ما كان ذلك منهم مع حبهم الشديد الصادق لرسول الله ﷺ تنفيذًا لتوجيهاته الكريمة مثل قوله: «**لا تتخذوا قبري عيدًا**»، ومثل قوله: «**اللّهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد**»، ومثل قوله ﷺ: «**لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**». تنفيذًا لهذه التوجيهات العظيمة الهادفة إلى حماية التوحيد وصيانة العقيدة الإسلامية من شوائب الغلو والضلال الذي وقع فيه أهل الكتاب، كان ذلك الموقف الواعي الرشيد من الصحابة الكرام وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون والفقهاء المبرزون، مثل: زيد ين ثابت وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وغيرهم من علماء الصحابة وعظمائها وساداتها...».

(١) أخرجه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب من واجبات الدين، وأمر عظيم من شعائره، لكن بعض المتصوفة أسقطوه، حتى إنهم لا يرون استحسانًا لحسنة، ولا استقباحًا لسيئة؛ بل إنهم يتبجحون ويتفاخرون بما يرتكبونه من منكرات وقبائح، وكتبهم شاهدة بذلك، ويكفي مثالًا على ذلك «طبقات الشعراني»؛ حيث تجد فيه الكثير من مخازي هؤلاء، وكل ذلك لأنهم أسقطوا شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولذلك، نبَّه المصنف على أهمية هذا الباب، ونحن نعلم أن العلماء والأمراء هم مِن أعظم مَن يجب عليهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالعلماء لأن الله قد أعطاهم الفقه في الدين، ولذلك، اشترط العلماء في الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر أمورًا، منها: أن يكون الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر عالمًا بما يأمر به وبما ينهى عنه، ثم أن يكون حكيمًا في أمره ونهيه، ثم بعد ذلك يصبر على ما يلقاه في سبيل القيام بهذا الواجب، فلا بد أن تجتمع فيه هذه الأمور الثلاثة: (العلم والحكمة والصبر)؛ قال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر: ١ - ٣].

وكذلك، يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الولاة والأمراء؛ لأن بيدهم السلطة وقوة التنفيذ؛ قال الله ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ۝٤١﴾ [الحج: ٤١].

فالولاة قد أعطاهم الله التمكين في الأرض، وبالتالي، إذا قام هذا المجتمع على هذه الأسس صلح حاله.

فعلى العبد أولًا: أن يصلح نفسه؛ بأن يأمرها بالمعروف وينهاها عن المنكر؛ لأن النفس أمَّارة بالسوء، وبالتالي، لا بد من قَسْرها وحملها على فعل الطاعات واجتناب المحرمات، ثم ينتقل الإنسان من نفسه إلى أهله؛ لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]، ولقول النبي ﷺ: «**كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والأمير راع، والرجل راع على أهل بيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده؛ فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته**»(١)؛ فيجب على الإنسان أن يكون آمرًا لأهله بالمعروف وناهيًا لهم عن المنكر، ثم بعد ذلك الأقربين إليه، ثم جيرانه، ثم من حوله من المجتمع؛ لأن

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٠٠) ومسلم (١٨٢٩) من حديث عبد الله بن عمر ﭭ.

هذا المجتمع هو كيان واحد، فإذا أمرنا بالمعروف ونهينا عن المنكر كان ذلك سبب نجاتنا.

وقد قصَّ الله علينا أن سبب هلاك بني إسرائيل أنهم: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩].

أمَّا غلاة المتصوفة فتجدهم على الضد من ذلك، بل إنهم يَستهينون بالأوامر، ومن ذلك أن أحد شيوخهم سأل مُريدًا عنده؛ فقال له: إذا أرسلتك في حاجة ومررت بمسجد وقد أُقيمت الصلاة؛ فماذا تفعل؟ هل تمضي في حاجتي أو تصلي مع الناس؟ فقال: لا، بل أمضي في حاجتك.

فانظر كيف عطَّلوا أمر الصلاة، وإقامة الصلاة من أوجب الأمر بالمعروف؛ ومع ذلك، يثني الشيخ على هذا المريد؛ لأنه قدَّم أمره على أمر الله ﷻ، وهكذا يُربون أتباعهم على مثل هذه الأحوال، ويرون أنها من أحسن الأحوال وأعظم المقامات.

ومن الشواهد على تعطيلهم للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعض اجتماعات الصوفية في موالدهم؛ فتجد - والله - من الفضائح والمخازي ما الله به عليم؛ ومن ذلك: أنهم لا يصلون مع الجماعة، وقد لا يصلون بالمرَّة؛ ولا يتناهون عن المنكر؛ فيجتمع الرجال مع النساء، ويتعاطون الخمر والحشيش ونحو ذلك، ويقع ما يقع من المفاسد العظيمة؛ حتى اشتهر أنه كلما وجدت فوضى وزحام؛ فالغالب أنه مولد، فيُعبرون عن الفوضى بكلمة (مولد)؛ لأن بعض هذه الموالد التي يجتمع لها أتباع هؤلاء المتصوفة تُرتكب فيها شتى أنواع الفواحش والمنكرات، وكل ذلك على مرأى ومَسمع منهم.

فبدل أن يُعظموا أوامر الله ﷻ؛ فيأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر، عَطَّلوا هذه الشعيرة من شعائر الإسلام.

فعلينا أن ننتبه إلى موطن الخلل الذي يدخل على هذه الأمة، فنحن نرى الأمة وفيها كتاب الله، وفيها سنة نبيه ﷺ، وفيها أحكام الدِّين، ولكن مع ذلك نرى من أحوالها العجب العجاب، فهذا الدَّاء جاء إليها من أمثال هؤلاء الذين عطَّلُوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١١٧﴾ «والتسليمُ على عبادِ الله أجمعين».

الشرح

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: قول المصنف: «والتسليم».

فقد جاء الأمر بإفشاء السلام في نصوص الكتاب والسنة:

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَٰرَكَةً طَيِّبَةً كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٦١﴾﴾ [النور: ٦١].

والذي نص عليه المفسرون في تأويل هذه الآية ثلاثة أمور:

أن يسلم الإنسان على أخيه إذا دخل بيته.

أن يسلم على أهل بيته إذا دخل عليهم.

أن يسلم على عباد الله الصالحين إن كان البيت خاليًا.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«حق المسلم على المسلم خمسٌ: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس»**[(١)].

وقال ﷺ: **«يا أيُّها النَّاس أفشوا السَّلام، وأطعموا الطَّعام، وصِلُوا الأرحام، وصلُّوا باللَّيل والنَّاس نيام، تدخلوا الجنَّة بسلام»**[(٢)].

وعدَّ النبي ﷺ رد السلام من حق الطريق، قال ﷺ: **«إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطُّرُقَاتِ»**. فَقَالُوا: مَا لَنَا بُدٌّ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا. قَالَ: **«فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجَالِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا»**. قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: **«غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ**

(١) رواه البخاري (١٢٤٠)، ومسلم (٢٦١٢).

(٢) رواه الترمذي (٢٤٨٥)، وابن ماجه (١٣٣٤) مِن حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه، وصحَّحه الترمذي، وقال الحاكم (٣/ ١٤): صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي، وصحَّحه البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٤٠).

الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ»(١).

وإفشاء السلام سبب للسلامة من الحقد وسبب لسلامة الصدر: فعن البراء رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «**أفشوا السلام؛ تسلموا**»(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم**»(٣).

وفي إفشائه أجر كبير، فقد ثبت عن سهل بن حنيف رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قال: السلام عليكم، كتبت له عشر حسنات، ومن قال: السلام عليكم ورحمة الله، كتبت له عشرون حسنة، ومن قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كتبت له ثلاثون حسنة**»(٤).

وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: السلام عليكم، فرد عليه ثم جلس، فقال النبي ﷺ: «**عشر**». ثم جاء آخر، فقال: السلام عليكم ورحمة الله، فرد فجلس، فقال: «**عشرون**». ثم جاء آخر فقال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فرد فجلس، فقال: «**ثلاثون**»(٥).

▢ المسألة الثانية: قول المصنف: «على عباد الله أجمعين».

الأصل ألا يبدأ كافرًا بالسلام، فإن سلم عليه أحد من أهل الكتاب قال: وعليكم.

والكلام هنا في جهتين:

الأولى: أننا لا نسلم على أهل الكتاب، ولكن يجوز لحاجة البدء بغير السلام من التحايا، كطاب صباحكم. فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام**»(٦).

الثانية: إذا سلّم علينا أهل الكتاب، وهنا، لا يخلو حالهم معنا من أحد أمور ثلاثة ذكرها الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في الشرح الممتع:

---

(١) رواه البخاري (٢٤٦٥).

(٢) أخرجه ابن حبان (٤٩١)، وانظر: (الصحيحة) (١٤٩٣) (الإرواء) (٧٧٧).

(٣) رواه مسلم (٥٤).

(٤) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٣٤).

(٥) رواه أبو داود (٥١٩٥) وسكت عنه (وقد قال في رسالته لأهل مكة كل ما سكت عنه فهو صالح).

(٦) رواه مسلم (٢١٦٧).

الأول: أن يقول بلفظ صريح: السام عليكم فيجاب: وعليكم.

الثاني: أن نشك هل قال: السام أو قال: السلام، فيجاب: وعليكم.

الثالث: أن يقول بلفظ صريح: السلام عليكم. فيجاب: عليكم السلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]. فهذه الآية مع قول النبي ﷺ في الصحيحين: «**إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم**»، يدلان على هذا التفصيل، وإعمال النصوص كلِّها أولى من إهمال بعضها.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلو تحقق السامع أن الذمي قال له: «سلام عليكم»، لا شك فيه، فهل له أن يقول: وعليك السلام، أو يقتصر على قوله: «وعليك»؟ فالذي تقتضيه الأدلة الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له: وعليك السلام، فإن هذا من باب العدل، والله يأمر بالعدل والإحسان. وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾، فندب إلى الفضل، وأوجب العدل.

ولا ينافي هذا شيئًا من أحاديث الباب بوجه ما، فإنه ﷺ إنما أمر بالاقتصار على قول الراد «وعليكم»، بناء على السبب المذكور الذي كانوا يعتمدونه في تحيتهم، وأشار إليه في حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فقال: «**ألا ترينني قلتُ: وعليكم، لما قالوا: السامّ عليكم**»؟ ثم قال: «**إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم**»، والاعتبار وإن كان لعموم اللفظ فإنما يعتبر عمومه في نظير المذكور، لا فيما يخالفه. قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ ٱللَّهُ وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾، فإذا زال هذا السبب وقال الكتابي: سلام عليكم ورحمة الله، فالعدل في التحية يقتضي أن يردّ عليه نظير سلامه، وبالله التوفيق»(١).



(١) أحكام أهل الذمة (١/ ٤٢٥).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١١٨﴾ «ومَن تركَ صلاةَ الجمعةِ والجماعةَ في المسجدِ من غيرِ عذرٍ فهو مبتدِع، والعذرُ كمرضٍ لا طاقة له بالخروجِ إلى المسجد، أو خوفٍ من سلطانٍ ظالم، وما سوى ذلك فلا عذرَ له، ومَن صلى خلفَ إمامٍ فلم يقتدِ به فلا صلاةَ له».

الشرح

الصلاة جماعة مع المسلمين في بيوت الله من أهم الفرائض، وهي من شعائر الإسلام، الواجب على كل مكلف أن يعتني بها، وأن يبادر ويسارع إلى إقامة الصلاة في الجماعة مع المسلمين، وأن يتباعد عن مشابهة أهل النفاق.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من سره أن يلقى الله غدًا مسلمًا، فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن، فإن الله شرع لنبيكم سنن الهدى، وإنهن من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته، لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها ـ يعني: الصلاة في الجماعة ـ إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل ـ يعني: من الصحابة ـ يؤتى به يهادى بين الرجلين ـ يعني المريض أو كبير السن ـ حتى يقام في الصف»، من شدة حرصهم على أداء الصلاة مع الجماعة.

ويقول النبي ﷺ: «**من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر**»[(١)]، قيل لابن عباس رضي الله عنهما: ما هو العذر؟ قال: «**خوف أو مرض**».

وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل أعمى، وقال يا رسول الله، ليس لي قائد يلائمني إلى المسجد، فهل لي من رخصة أن أصلي في بيتي؟ فقال له النبي ﷺ: «**هل تسمع النداء إلى الصلاة؟**»، فقال: نعم. قال: «**فأجب**»[(٢)]، أخرجه مسلم في صحيحه.

---

(١) رواه ابن ماجه في (المساجد والجماعات) باب التغليظ في التخلف عن الجماعة برقم (٧٩٣).

(٢) رواه مسلم برقم (٦٥٣)، والنسائي برقم (٨٥٠).

وفي رواية أخرى عند غير الإمام مسلم: «**لا أجد لك رخصة**»(١).

وقول المصنف: «**فهو مبتدِع**»، يشير بذلك إلى ما يفعله بعض المتصوفة، فالصوفية كما يقول ابن القيم: «فالعارفون المُتَّبعون منهم إذا جاء الأمرُ والنهيُ بادروا إليه ولو فَرَّقهم وأذهب جَمعيتهم.

والمُنحرفون منهم يقولون: المقصود من العبادة جمعية القلب على الله، فإذا جاء ما يُفَرِّقه عن الله لم يُلتفت إليه، وربما يقول قائلهم:

يُطالب بالأوراد مَن كان غافلًا   فكيف بقلبٍ كل أوقاته وِرْدُ

ثم هؤلاء ـ أيضًا ـ قسمان:

منهم مَن يترك الواجبات والفرائض لجمعيته.

ومنهم مَن يقوم بها، ويَترك السُّننَ والنوافلَ وتَعَلُّمَ العلم النافع لجمعيته»(٢).

فبعض الصوفية يزعمون أنهم في حالٍ من الترقي والتعبد حتى يصلوا إلى الكشف، وإذا وصلوا إلى مقام الكشف، فعند ذلك، يسقطون عن أنفسهم جميع التكاليف.

فلا يرى الواحد منهم أنه مخاطب بأحكام العبودية، ويرى أنه قد وصل؛ أي: قد انتهى، ورفعت عنه التكاليف.

وهذا يفعله بعض المتصوفة اليوم، وهذا معلوم عند من يقرأ كلام المتصوفة، ويعلم أن عندهم في التعبد درجات، حتى يصل الإنسان إلى مثل هذه الدرجة، فإذا وصل إليها لا يخاطب بحلالٍ ولا بحرام.

فإذا سئل أحد هؤلاء: لماذا لا تصلي الجمعة مع الناس؟ ولماذا لا تشهد الجماعة مع الناس؟

قال: هذه صلاة الغافلين، أما أنا فمع الله دائمًا.

فيفتَرون على الله ﷻ بمثل هذه المزاعم الكاذبة التي هي في حقيقتها افتراء وكذبٌ على دين الله ﷻ، فأنبياء الله تعالى وخاتمهم محمد ﷺ كان يقوم من الليل حتى

---

(١) رواه أبو داود في (الصلاة) باب التشديد في ترك الجماعة برقم (٥٥٢)، وابن ماجه في (المساجد والجماعات) باب التغليظ في التخلف عن الجماعة برقم (٧٩٢).

(٢) «مدارج السالكين» لابن القيم (١/١٠٦ ـ ١١١).

تتفطر قدماه، فقالت له عندها عائشة رضي الله عنها: لِمَ تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «**أَفَلا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا؟**»(١).

فالنبي ﷺ بلغ ما بلغ من الدرجة والمنزلة عند الله سبحانه وتعالى، ومع ذلك، كان أشد الأمة حرصًا على عبادة الله جل وعلا، ولم يزعم هذا الزعم الذي زعمه هؤلاء.

فالشاهد: أن المتصوفة عندهم كثير من الزَّلَّات والأخطاء التي في حقيقتها انحراف عن منهج النبوة، فهم قومٌ استدرجهم الشيطان وأوقعهم في هذه المزالق.

وقول المصنف: «ومَن صلى خلفَ إمامٍ فلم يقتدِ به فلا صلاةَ له».

يَجِبُ على المأمومِ الائتمامُ بإمامِه ومتابعتُه، وعدمُ مخالفتِه، لما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّما جُعِلَ الإمامُ ليؤتمَّ به؛ فلا تختلِفُوا عليه، فإذا ركَع، فاركعوا، وإذا قال: سمِعَ اللهُ لِمَن حمِدَه، فقولوا: ربَّنا لكَ الحمدُ، وإذا سجَد فاسجُدوا، وإذا صَلَّى جالسًا، فصَلُّوا جلوسًا أجمعون..**»(٢).

وعن أنسِ بنِ مالكٍ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ركِب فرسًا فصُرِع عنه، فجُحِشَ شقُّه الأيمنُ، فصلَّى صلاةً من الصلواتِ وهو قاعدٌ، فصَلَّيْنا وراءَه قعودًا، فلمَّا انصرَف، قال: «**إِنَّما جُعِلَ الإمامُ ليؤتمَّ به، فإذا صلَّى قائمًا فصلُّوا قيامًا، فإذا ركَع فارْكعوا، وإذا رفَع فارْفعوا، وإذا قال: سمِعَ اللهُ لِمَن حمِده، فقولوا: ربَّنا ولكَ الحمدُ**»(٣).

وعن عائشةَ أمِّ المؤمنينَ رَضِيَ اللهُ عنها، أنَّها قالت: صلَّى رسولُ اللهِ ﷺ في بيتِه وهو شاكٍ، فصلَّى جالسًا وصلَّى وراءَه قومٌ قيامًا، فأشار إليهم أنِ اجلسوا، فلمَّا انصرف قال: «**إِنَّما جُعِلَ الإمامُ ليؤتمَّ به، فإذا ركَع فاركعوا، وإذا رفَع فارْفَعوا، وإذا صلَّى جالسًا فصلُّوا جلوسًا**»(٤).

عن البراءِ بن عازبٍ رضي الله عنه، قال: «**كنَّا نُصلِّي خلفَ النبيِّ ﷺ، فإذا قال: سمِعَ اللهُ لِمَن حمِدَه، لم يَحْنِ أَحدٌ منَّا ظَهرَه حتى يضعَ النبيُّ ﷺ جبهتَه على الأرضِ**»(٥).

وعن أبي هُريرَةَ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أمَا يَخشَى أحدُكم ـ أو: ألا يَخشَى أحدُكم ـ إذا رفَعَ رأسَه قبلَ الإمامِ، أن يجعلَ اللهُ رأسَه رأسَ حمارٍ، أو يجعلَ اللهُ صورتَه صورةَ حمارٍ؟!**»(٦).

---

(١) «صحيح البخاري»، برقم (١١٣٠)، ومسلم، برقم (٢٨١٩).

(٢) صحيح البخاري، برقم (٧٢٢)، ومسلم، برقم (٤٠٩).

(٣) رواه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١).

(٤) رواه البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢).

(٥) رواه البخاري (٨١١)، ومسلم (٤٧٤).

(٦) رواه البخاريُّ (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧).

نقَل الإجماعَ على ذلك: ابنُ حزمٍ[١]، وابنُ عبد البرِّ[٢]، وابنُ رُشدٍ[٣].



(١) قال ابنُ حزم: (واتَّفقوا أنَّ مَن فَعَل ما يفعله الإمامُ من ركوع وسجود وقيام بعدَ أنْ فعلَه الإمام، لا معه ولا قبله، فقدْ أصاب). «مراتب الإجماع» (ص٢٦).

(٢) قال ابنُ عبد البَرِّ: «فقد أجمَع العلماءُ على أنَّ الائتمامَ واجبٌ على كلِّ مأموم بإمامه في ظاهر أفعاله، وأنَّه لا يجوزُ له خلافه لغير عُذر» «التمهيد» (٦/ ١٣٦)، ويُنظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٢/ ١٧٠).

(٣) قال ابنُ رُشد: (وأجمَع العلماء على أنَّه يجب على المأموم أن يَتبع الإمامَ في جميع أقواله وأفعاله، إلَّا في قوله: سمِع الله لِمَن حمِده، وفي جلوسه إذا صلَّى جالسًا لمرضٍ عند مَن أجاز إمامةَ الجالس). «بداية المجتهد» (١/ ١٥٠).

❊ **قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:**

١٢٠ «والأمرُ بالمعروفِ والنهيُّ عن المنكرِ باليدِ واللسانِ والقلبِ بلا سيف».

الشرح

جاء في الحديث: «**من رأى منكم منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمان**»(١).

ولا شَكَّ أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة من فرائض الإسلام، وشريعة من شرائعه، لكن لا بد أن تؤدى بالوسائل الشرعية، فيجب على المسلم أن يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر، لكن لا يخرج على جماعة المسلمين بحجة أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر؛ لأنه إذا خرج عليهم بالسلاح كان إفساده أكثر من إصلاحه؛ ويترتب على خروجه من المنكر أعظم مما هم موجود وقائم.

وهناك شواهد عبر التاريخ مما صنع الخوارج والمعتزلة الذين خرجوا بالقوة على جماعة المسلمين بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فأفسدوا أكثر مما أصلحوا، والقاعدة الأصولية العامة تقول: إن درء المفاسد مُقدَّم على جلب المصالح؛ فإذا كان هذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سيجلب مَفسدة، أو سيترتب عليه مفسدة أعظم من المفسدة القائمة؛ فتركه أَوْلَى، وكذلك، لا يُزال المنكر بمُنكر أشد منه

والمسلمون فيما يجب عليهم من إنكار المنكر درجات:

الدرجة الأولى: فمنهم من يجب عليه إنكار المنكر بيده، كولي الأمر ومن ينوب عنه ممن أُعطي صلاحية لذلك، كالوالد مع ولده، والسيد مع عبده، والزوج مع زوجته؛ إن لم يكف مرتكب المنكر إلا بذلك.

الدرجة الثانية: ومنهم من يجب عليه إنكاره بالنصح والإرشاد والنهي والزجر

(١) صحيح مسلم، برقم (٤٩).

والدعوة بالتي هي أحسن دون اليد والتسلط بالقوة؛ خشية إثارة الفتن وانتشار الفوضى.

الدرجة الثالثة: ومنهم من يجب عليه الإنكار بالقلب فقط؛ لضعفه نفوذًا ولسانًا، وهذا أضعف الإيمان.

قال الإمامُ ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنكار المنكر أربع درجات:

الأولى: أن يَزول ويخلفه ضده.

الثانية: أن يَقِلَّ وإن لم يَزل بجُملته.

الثالثة: أن يَخلفه ما هو مثله.

الرابعة: أن يَخلفه ما هو شَرٌّ منه.

فالدرجتان الأُولَيان مَشروعتان، والثالثة: موضع اجتهاد، والرابعة: محرَّمة.

فإذا رأيت أهلَ الفجور والفسوق يَلعبون بالشِّطْرَنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحبُّ إلى الله ورسوله؛ كرمي النشاب وسباق الخيل ونحو ذلك.

وإذا رأيت الفُسَّاق قد اجتمعوا على لهو ولعب أو سماع مُكاء وتصدية، فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد، وإلَّا، كان تركهم على ذلك خيرًا من أن تُفَرِّغَهم لما هو أعظم من ذلك، فكان ما هم فيه شاغلًا لهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشتغلًا بكتب المُجون ونحوها وخِفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسِّحْر؛ فَدَعْهُ وكتبه الأولى، وهذا بابٌ واسعٌ.

وسمعت شيخَ الإسلام ابن تيمية ـ قَدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه ـ يقول: مَررت أنا وبعض أصحابي في زمن التَّتار بقوم منهم يشربون الخمر؛ فأنكر عليهم مَن كان معي، فأنكرتُ عليه، وقلتُ له: إنَّما حَرَّم الله الخمر؛ لأنَّها تَصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يَصدهم الخمر عن قتل النفوس وسَبْي الذرية وأخذ الأموال؛ فَدَعْهُم»(١).



---

(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٣/ ١٢، ١٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٢١ «والمستورُ من المسلمين مَن لم تظهر له ريبة».

الشرح

قال ابن القيم: «مَنْ ظَهرَتْ لَنَا مِنْهُ عَلَانِيَةُ خَيْرٍ قَبِلْنَا شَهَادَتَهُ وَوَكَلْنَا سَرِيرَتَهُ إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَجعَلْ أَحْكَامَ الدُّنْيَا عَلَى السَّرَائِرِ؛ بَلْ عَلَى الظَّوَاهِرِ، وَالسَّرَائِرُ تَبَعٌ لَهَا، وَأَمَّا أَحْكَامُ الْآخِرَةِ فَعَلَى السَّرَائِرِ، وَالظَّوَاهِرُ تَبَعٌ لَهَا.

وعن عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «مَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا ظَنَنَّا بِهِ خَيْرًا وَأَحْبَبْنَاهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا شَرًّا ظَنَنَّا بِهِ شَرًّا وَأَبْغَضْنَاهُ عَلَيْهِ»[(١)].

فالأصل أن لا تفتِّش عن الناس أو تمتحن الناس، فالناس يُؤخَذون بما يظهرُ من أحوالهم، فلا يجوز أن تمتحنَ الإنسان ما دام مستور الحال، فيُعامَل بما يظهر من حاله.

وموضوع الستر فيه تفصيل، قال أبو زكريا النووي رَحِمَهُ اللهُ في شرح صحيح مسلم ـ عند قوله ﷺ: «**ومن ستر مسلمًا ستره الله يوم القيامة**»[(٢)] ـ: «وأما الستر المندوب إليه هنا فالمراد به الستر على ذوي الهيئات ونحوهم ممن ليس معروفًا بالأذى والفساد.

وأما المعروف بذلك، فيستحب ألا يستر عليه؛ بل ترفع قضيته إلى ولي الأمر، إن لم يخف من ذلك مفسدة؛ لأن الستر على هذا يطمعه في الإيذاء، والفساد، وانتهاك المحرَّمات، وجسارة غيره على مثل فعله.

وهذا كله في ستر معصية وقعت وانتقضت.

أما مسألة معصية يراه عليها وهو متلبس بها فتجب المبادرة بإنكارها عليه، ومنعه منها على من قدر على ذلك، ولا يحل تأخيرها. فإن عجز لزمه رفعها إلى ولي الأمر، إذا لم تترتب على ذلك مفسدة ـ كما تقدم.

ثم قال: وأما الرواة، والشهود، والأمناء على الصدقات، والأوقاف، والأيتام

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ١١٤).
(٢) رواه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).

ونحوهم فيجب جرحهم عند الحاجة، ولا يحل الستر عليهم إذا رأى منهم ما يقدح في أهليتهم. وليس هذا من الغيبة المحرمة؛ بل من النصيحة الواجبة. وهذا مجمع عليه»[١].



(١) شرح صحيح مسلم للنووي (٨/ ١١١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٢٢ «وكلُّ علمٍ ادَّعاه العباد من علمِ الباطنِ لم يوجد بالكتابِ والسنَّة فهو بدعةٌ وضلالة ولا ينبغي لأحدٍ أن يعملَ به ولَا يدعو إليه».

الشرح

مما يدَّعيه المنحرفة من المتصوفة أن لهم علم الباطن وهذا حالُ الباطنية، وهذا موجود عند المتصوفة وغيرهم؛ أنهم يقولون نحن علماء الباطن وأنتم علماء الظاهر، أو نحن علماء الحقيقة وأنتم علماء الشريعة، فهذا كله من الدعاوى الباطلة.

وهؤلاءِ أرادوا أن يُفسدوا الدين من جهةِ أن يجعلوا له معانٍ ظاهرة ومعانٍ باطنة، فهذه النصوص واضحةُ المعاني معلومةُ المعاني، والله ﷻ خاطبنا بما يظهرُ منها.

وإن من أهم العوامل التي أدت إلى انحراف المتصوفة هو تفريقهم بين الحقيقة والشريعة، وادعاؤهم بأن الحقيقة غير الشريعة.

ومصطلح الشريعة والحقيقة مصطلح خاص بهم، وكل من قرأ في كتب المتصوفة يجد بأن المتصوفة يكررون هذا المصطلح بكثرة، وهو في الحقيقة لا يبعد كثيرًا عن مصطلح الظاهر والباطن الذي وضعه الباطنية كمصطلح خاص بهم، إلا أن الصوفية قد شاركوا الباطنية في مصطلح الظاهر والباطن أيضًا، وكلا المصطلحين وضعهما الصوفية والباطنية ليهدموا بهما الشريعة الإسلامية ويقضوا عليها.

ويعني المتصوفة بهذين المصطلحين بأن هناك في الإسلام علمين: علم يخص أهل الظاهر، وهي الشريعة الإسلامية التي جاء بها الرسول ﷺ بكل ما فيها من عقائد وعبادات وآداب وأخلاق وسلوك، وهذا علم يرتفع عنه المتصوفة ويرون الوقوف عند هذا العلم انحطاطًا، وأن الإنسان الذي تعلم العلم الشرعي «الكتاب والسنة» يعتبر في نظر المتصوفة في درجة العوام الذين لا يعتد بفتواهم.

والعلم الثاني: العلم الذي يطلق عليه المتصوفة علم الحقيقة، وهو الذي يعبرون عنه بالعلم اللدني، ويعتقد المتصوفة بأن هذا هو العلم النافع، وهو الذي من عرفه يستحق أن يسمى عالمًا في زعمهم.

وأما الكيفية التي ينال بها هذا العلم اللدني حسب زعم المتصوفة فهي المجاهدة التي إذا استمر عليها الإنسان ينزل عليه علم الحقيقة من الله، والذي يقولون عنه أنه سر من أسرار الله لا ينزله إلا على قلوب الخاصة، ويعنون بهذا أنفسهم؛ لأنهم يقولون: لا ينزل هذا العلم إلا على أولياء الله، وقد حصروا الولاية في أنفسهم.

ومن هنا، بَعُدَ القوم عن الشريعة الإسلامية الغراء التي جاء بها الرسول ﷺ من عند الله، وفيها هدى ونور، أصبحوا يبحثون عن الهداية والوصول إلى مرضاة الله عن طريق علمهم المزعوم، والذي وصفوه بأنه بعيدٌ كل البعد عن المعاني التي تدل عليها النصوص القرآنية والحديثية على حسب الأساليب المعروفة في اللغة العربية، وكل من اعترض على تفسيرهم الباطل سدوا عليه الباب بأن هذا علم الحقيقة، أو علم الباطن، وأن هذا العلم لا يدركه إلا أهل الحقيقة، ويعنون أنفسهم، ولذا، لا ينبغي لأهل الرسوم أن يعترضوا عليهم؛ لأنهم يجهلون هذا العلم، ولقد صرح المتصوفة بأن هناك علمًا يسمى علم الحقيقة يختلف تمامًا عن علم الشريعة الذي جاء به الرسول ﷺ، وإليك النصوص من كتبهم أنفسهم.

قال المنوفي في كتابه (جمهرة الأولياء): «إن القوم يرجعون بسند طريقهم إلى الرسول ﷺ من حيث إن جبريل عليه السلام نزل بالشريعة أولًا، فلما تقررت ظواهر الشريعة واستقرت نزل إليه بالحقيقة المقصودة والحكمة المرجوة... من أعمال الشريعة، فخص الرسول ﷺ بباطن الشريعة بعض أصحابه دون البعض»، ثم قال في نفس الصفحة:

«وأول من أظهر علم القوم وتكلم فيه سيدنا علي، وذكر السلسلة الصوفية في تلقي العلوم اللدنية إلى أن وصل إلى الجنيد الذي قال عنه أنه صحب الشافعي في علوم الظاهر، ثم صحب وأخذ عن خاله السري السقطي علوم الباطن، وعن الجنيد أخذ المحاسبي، ثم انتشر هذا الطريق انتشارًا لا ينقطع حتى ينقطع عمر الدنيا»(١).

وقد ذكر ابن عجيبة في «الفتوحات الإلهية شرح المباحث الأصلية» شرح الحديث المكذوب على الرسول ﷺ والذي هو: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا أهل المعرفة بالله، فإذا نطقوا به لا ينكره إلا أهل الغرة بالله»(٢)، ثم ذكر في نفس

(١) «جمهرة الأولياء» المنوفي (١/ ١٥٩).

(٢) قال ابن تيمية في «درء التعارض» (٥/ ٨٥) ليس له إسناد صحيح، وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٣٩): إسناده ضعيف، وقال الألباني في «الضعيفة» (٨٧٠) ضعيف جدًا.

الكتاب شرح هذا الحديث المكذوب فقال: «قال بعضهم في شرح هذا الحديث: هي أسرار الله، يبديها الله إلى أمناء أوليائه وسادات النبلاء من غير سماع ولا دراسة، وهي من الأسرار التي لم يطلع عليها إلا الخواص، فإذا سمعها العوام أنكروها، ومن جهل شيئًا عاداه»(١).

وينبغي أن نتذكر جيدًا بأن المتصوفة يقصدون بكلمة العوام علماء الأمة الإسلامية من محدثين ومفسرين وفقهاء.

فمن النصوص المتقدمة نخرج بالنتائج الآتية:

أن المتصوفة يقولون بأن هناك حقيقة تختلف عن الشريعة، ومع هذا، فإننا نلاحظ أيضًا بأن البعض منهم قالوا إنها نزلت على الرسول بعد استكمال الشريعة.

والبعض الآخر قال: إنها أسرار الله يبديها الله لأوليائه.

وكلا القولين تترتب عليهما أمورٌ خطيرة.

وادعاء أن لها علم باطن هذا فيه اتهامٌ للنبي ﷺ أنه كتمَ الحق فأظهرَ لنا أمرًا وأخفى عنا غيره، وهذا الذي يزعمه هؤلاء؛ أن الذي أظهره النبي ﷺ هذا هو الظاهر، وأن ما عندهم هو علم الباطن، فكل هذا من الافتراء والكذب ومحاولة تشويه دين الإسلام.

فالله تعالى أنزلَ كتابًا وأرسلَ رسولًا، وهذه الآيات وهذه النصوص وهذه المعاني واضحة بيِّنة؛ لأنها بلسانٍ عربيٍّ مبين: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فهو بيِّن واضح، ليس للأمرِ ظاهر وباطن كما يزعم هؤلاء الذين أرادوا تحريفَ دينِ الإسلام.

وفي سبيل ترويج باطلهم أظهروا ما يسمى بالذوق والكشف والوجد، فجعلت الصوفية «الذوق» هو وسيلة المعرفة، دون الشرع والعقل، فقصرت رحمة الله على فئة قليلة في عباده، وصيَّرت الإنسان كمن يمشي في ضوء الشمس وهو مغمض عينيه، فلا يستفيد من ضوئها، أو كمن يحاول أن يبصر في الظلام فلا يستفيد من عينيه.

وبذلك اختلفت طرائقهم وأفكارهم، وصارت مصادر المعرفة عند الصوفية مختلفة ومتباينة؛ لأن كل صوفي يتحدث عنها من واقع تجربته الخاصة.

---

(١) «الفتوحات الإلهية في شرح المباحث الأصلية» لابن عجيبة على هامش: «إيقاظ الهمم في شرح الحكم» لابن عجيبة على هامش (١/ ٢٩).

وعن مفهوم الذوق عند الصوفية، يقول الشيخ عبد الرحمٰن الوكيل: إن الصوفية تعتقد أن الذوق الفردي لا الشرع، ولا العقل هو وحده وسيلة المعرفة ومصدرها لمعرفة الله وصفاته، وما يجب له، فهو ـ أي الذوق ـ الذي يقوم حقائق الأشياء ويحكم عليها بالخَيْرِيَّة أو الشَّرِّية، بالحُسْنِ والقُبْحِ، بأنها حق أو باطل، فلا جَرَمَ أن تدين الصوفية بعدد عديد من أرباب وآلهة، ولا عجب أن ترى النِّحلَةَ منها تخضع لصنم يكفر به سواها من النِّحل الصوفية، لا عجب في ذلك كله ما دامت تجعل «الذوق»[(١)] الفردي حاكمًا وقيمًا على المسميات وأسمائها[(٢)].

وعن تعريف كلمة الذوق عند الصوفية، يذكر الشيخ الوكيل رَحِمَهُ اللَّهُ جانبًا من التعريفات التي قالوها: يعرف القيصري الذوق بقوله[(٣)]: «ما يجده العالم على سبيل الوجدان والكشف، لا البرهان والكسب، ولا على طريق الأخذ بالإيمان والتقليد»[(٤)].

أو هو: «أول درجات شهود الحق بالحق في أثناء البوارق المتوالية عند أدنى لبث في التجلي البرقي»[(٥)].

ويقول ابن عربي: «اعلم أن العلوم الذوقية الحاصلة لأهل الله مختلفة باختلاف القوى الحاصلة، مع كونها ترجع إلى عين واحدة»[(٦)(٧)].

وهذا يثبت مدى اعتقاد الصوفية في أن «الذوق» هو وسيلة المعرفة لديهم ويقول الشيخ الوكيل: «كل صوفي يؤمن بأن الذوق وحده وسيلة المعرفة، أما العقل عندهم فهو طاغوت أخرق، وأما الشرع فمادية تنشب مخالبها في الصخر دون أن ترمق السماء بنظرة واحدة، وهو نوع من عبادة التاريخ الميت، ولهذا، تتباين عندهم قيم الأشياء تبعًا لتباين الذوق!!»[(٨)].

وأما الكشف فقد روجت الصوفية لفكرة الكشف، ويتفيهقون بأن مرتبة الكشف وراء طور العقل، وبأن مرتبة الكشف هي نيلُ ما ليس له العقل يَنال، لا نَيْلُ ما هو ببديهة العقل محال.

---

(١) يعني: الذوق الخاص بكل إنسان، ونتيجة لهذا، يصبح الدين والأخلاق بلا معيار ولا ميزان.
(٢) كتاب «هذه هي الصوفية»، تأليف الشيخ عبد الرحمٰن الوكيل (ص٣٣).
(٣) طبقات الصوفية للسلمي (ص١٨١). (٤) «مطلع خصوص الكلم» (ص١٩٣).
(٥) جامع الأصول للكمشخانلي (ص١٠١). (٦) فصوص الحكم (ص١٠٧).
(٧) كتاب هذه هي الصوفية (ص١٣٧). ويعني بالعين الواحدة: الذات الإلهية!!
(٨) كتاب مصرع التصوف (ص١٨٦) تعليق (٢).

يعرِّف الصوفية الكشف بأنه الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا، والله سبحانه هو القائل: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

وردًّا على مقولتهم الباطلة: «وبالكشف يظهر ما ليس له العقل ينال». يقول الشيخ الوكيل رَحِمَهُ اللَّهُ: من الذي جعل من الشرع قسمًا لا يناله العقل؟ بل الكشف، من قال هذا؟ ومن أين جاءوا بهذا؟ وهل في مقدور كل مسلم الكشف والمعاينة؟ يجيبون هم بأن هذا لخواص الخواص!! وهذا يستلزم أن الخواص والعوام لا يمكن أن يصلوا إلى معرفة أهم حقائق الشرع، ثم ما هذا الذي لا يظهر إلا بالكشف؟! إن كان هو عين ما في الشريعة فما للكشف فائدة إذًا.

وإن كان غير ما فيها، قالوا بجواز عبادة الله بغير ما شرعه الله، وتلك هي الطامة الكبرى[1].

وادعاء أن لهم علم باطن هذا فيه اتهامٌ للنبي ﷺ أنه كتمَ الحق فأظهرَ لنا أمرًا وأخفى عنا غيره، وهذا الذي يزعمه هؤلاء؛ أن الذي أظهره النبي ﷺ هذا هو الظاهر، وأن ما عندهم هو علم الباطن، فكل هذا من الافتراء والكذب ومحاولة تشويه دين الإسلام.

فالله تعالى أنزلَ كتابًا وأرسلَ رسولًا، وهذه الآيات وهذه النصوص وهذه المعاني واضحة بيِّنة لأنها بلسانٍ عربيٍّ مبين: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فهو بيِّن واضح ليس للأمرِ ظاهر وباطن كما يزعم هؤلاء الذين أرادوا تحريفَ دينِ الإسلام.



(١) مصرع التصوف للبقاعي (ص١٨٨، ١٩٢) ـ تحقيق عبد الرحمٰن الوكيل.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٢٣﴾ «وأيُّما امرأةً وهبت نفسها لرجل فإنها لا تحلُّ له، يُعاقبانِ إن نالَ منها شيئًا إلا بوليٍّ وشاهدي عدلٍ وصداق».

الشرح

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۗ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

قال الباجي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا خلاف أنه لا يجوز نكاح بدون مهر لغير النبي ﷺ، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۗ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فأخبر تعالى أن ذلك خالص للنبي ﷺ دون سائر المؤمنين، فلا يحل ذلك لغيره

ومن جهة السنة أن المرأة قالت له: يا رسول الله، إني قد وهبت نفسي لك، فلم ينكر ذلك عليها، فلو كان منكرًا لأنكره عليها، ولم يقرها عليه؛ لأن النبي ﷺ لا يقر على الباطل، ثم إنه لما سأل القائم نكاحها لم يجعل له إلى ذلك سبيلًا دون صداق، مع حاجة القائم وفقره وعدم ما يصدقها إياه، حتى أنكحه إياها بما معه من القرآن، ولو جاز أن يخلو نكاح غير النبي ﷺ من عوض لما منعه النبي ﷺ ذلك مع شدة الفقر والحاجة». انتهى(١).

المراد بهبة المرأة نفسها لرجل: هو أن يتزوجها، لكن من غير مهر، وهذا خاص بالنبي ﷺ، ليس لأحد من أمته.

وقد ذكر الطبري أن هناك خلافًا بين العلماء في هل هناك امرأة وهبت نفسها للنبي ﷺ على قولين:

القول الأول: قال لم يكن عند رسول الله ﷺ امرأة وهبت نفسها.

والقول الثاني: قالوا: قد كان عنده منهن، فإن بعضهم قال: كانت ميمونة بنت

(١) «المنتقى شرح الموطأ» (٣/ ٢٧٥).

الحارث. وقال بعضهم: هي أم شريك. وقال بعضهم: زينب بنت خزيمة[١].

فعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، جِئْتُ لِأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتِ المَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا، فَقَالَ: **«هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟»**، فَقَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: **«اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟»**، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، قَالَ: **«انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»**، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي ـ قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِدَاءٌ ـ فَلَهَا نِصْفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ، إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ؟»**، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ، ثُمَّ قَامَ فَرَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُوَلِّيًا، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: **«مَاذَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ؟»**، قَالَ: مَعِي سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا ـ عَدَّهَا ـ قَالَ: **«أَتَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟»**، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: **«اذْهَبْ فَقَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ»**»[٢].

قال ابن الجوزي رحمه الله: «(فصعَّد النظر فيها وصوَّبه)؛ أي: نظر إلى وجهها وحط النظر إلى ما دونه، وهذا يدل على جواز النظر إلى المرأة التي يراد نكاحها، وإنما فعل ذلك لجواز أن يريدها، فلما لم يُردها، طأطأ رأسه»[٣].

وقال النووي رحمه الله: «أَمَّا صَعَّدَ: فَبِتَشْدِيدِ العَيْنِ؛ أَيْ: رَفَعَ، وَأَمَّا صَوَّبَ: فَبِتَشْدِيدِ الْوَاوِ؛ أَيْ: خَفَضَ».

وقال: «فِيهِ دَلِيلٌ لِجَوَازِ النَّظَرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَتَأَمُّلِهِ إِيَّاهَا»[٤].

وقال المصنِّف: «يُعاقبانِ إن نالَ منها شيئًا إلا بوليٍّ وشاهدي عدلٍ وصداق».

أي ليس لامرأة أن تأتي للرجل وتقول: أنا وهبتُ لك نفسي؛ بل لا بد من مهرٍ وصداق، فإذا مكَّنته من نفسها وتمكنَ منها، فعندئذٍ يعاقبان على ذلك.



(١) تفسير الطبري، سورة الأحزاب (٤٢٤). (٢) رواه البخاري (٥٠٣٠)، ومسلم (١٤٢٥).
(٣) «كشف المشكل» (٢/ ٢٧٠). (٤) «شرح مسلم» (٩/ ٢١٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٢٤ «وإذا رأيت الرجلَ يطعنُ على أحدٍ من أصحابِ رسول الله ﷺ فاعلم أنه صاحبُ قول سوءٍ وهوى؛ لقولِ رسول الله ﷺ: «إذا ذُكِر أصحابي فأمسكوا»[(١)].

قد علمَ النبي ﷺ ما يكونُ منهم الزللِ بعد موته، فلم يقل فيهم إلا خيرًا، وقوله: «ذروا أصحابي لا تقولوا فيهم إلا خيرًا»[(٢)]، ولا تحدث بشيءٍ من زللهم ولا حربهم، ولما غابَ عنك علمه، ولا تسمعه من أحدٍ يحدِّثُ به، فإنه لا يسلمُ لك قلبك إن سمعته».

الشرح

من علاماتِ أهل البدع الطعنُ في أصحابِ النبي ﷺ والخوض فيما وقعَ بينهم، فإذا رأيت الإنسان يطعنُ في أصحاب النبي أو يخوض فيما حدث بينهم فاعلم أنه صاحب بدعة.

وقد عُرف الطعن في الصحابة عن الروافض والخوارج والمعتزلة

أما الرافضة: فشعارهم الطعن في سائر الصحابة ـ عدا آل البيت ـ وغلاتهم من السبئية والبيانية وغيرهم قد حكم علماء الإسلام عليهم بالردة والخروج من الدين بالكلية.

والإمامية منهم ادعت ردة أكثر الصحابة بعد النبي ﷺ.

وأما الخوارج: فتكفيرهم لعلي وأكثر الصحابة رضي الله عنهم واستباحتهم لدمائهم وأموالهم مشهور معلوم؛ بل ساقوا الكفر إلى كل من أذنب من هذه الأمة.

أما المعتزلة: فقد طعن زعيمهم النظَّام في أكثر الصحابة وأسقط عدالة ابن مسعود،

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (١٤٢٧)، قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٧٥): ضعيفة الأسانيد، ولكن بعضها يشد بعضًا.

(٢) ورد بلفظ: «**دعوا لي أصحابي**»، أخرجه أحمد (٣/ ٢٦٦)، رقم (١٣٨١٢)، ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (٦/ ٦٦)، رقم (٢٠٤٦)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه؛ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٤).

وطعن في فتاوى علي بن أبي طالب، وثلب عثمان بن عفان، وطعن في كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين:

الأمر الأول: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم.

الأمر الثاني: وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم.

فنسب خيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق، ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ولم يره حجة، وأجاز أن تجتمع الأمة على الضلالة[(١)].

وأيضًا، كان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال يشكك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، فقال مقالته المشهورة: لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه.

ووافقه على ذلك صاحبه عمرو بن عبيد وزاد عليه بأن قطع بفسق كل من الفريقين، وأطلق عمرو بن عبيد على ابنِ عمر أنه من الحشوية[(٢)(٣)].

ومن بعض فرق المتكلمين من حمل هذا النفس ممن يدعي في طريقة الخلف

---

(١) فضل الإجماع (ص١٤٠).

(٢) قال ابن تيمية: «وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: «حَشْوِيَّةٌ»، فَهَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ لَهُ مُسَمًّى مَعْرُوفٌ لَا فِي الشَّرْعِ وَلَا فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي الْعُرْفِ الْعَامِّ؛ وَلَكِنْ يُذْكَرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَذَا اللَّفْظِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ. وَقَالَ: كَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ حَشْوِيًّا. وَأَصْلُ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ قَالَتْ قَوْلًا تُخَالِفُ بِهِ الْجُمْهُورَ وَالْعَامَّةَ يُنْسَبُ إلَى أَنَّهُ قَوْلُ الْحَشْوِيَّةِ؛ أَيِ: الَّذِينَ هُمْ حَشْوٌ فِي النَّاسِ لَيْسُوا مِنَ الْمُتَأَهِّلِينَ عِنْدَهُمْ؛ فَالْمُعْتَزِلَةُ تُسَمِّي مَنْ أَثْبَتَ الْقَدَرَ حَشْوِيًّا وَالْجَهْمِيَّةُ يُسَمُّونَ مُثْبِتَةَ الصِّفَاتِ حَشْوِيَّةً، وَالْقَرَامِطَةُ - كَأَتْبَاعِ الْحَاكِمِ - يُسَمُّونَ مَنْ أَوْجَبَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ حَشْوِيًّا. وَهَذَا كَمَا أَنَّ الرَّافِضَةَ يُسَمُّونَ قَوْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَوْلَ الْجُمْهُورِ، وَكَذَلِكَ الْفَلَاسِفَةُ تُسَمِّي ذَلِكَ قَوْلَ الْجُمْهُورِ، فَقَوْلُ الْجُمْهُورِ وَقَوْلُ الْعَامَّةِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ. فَإِنْ كَانَ قَائِلُ ذَلِكَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْخَاصَّةَ لَا تَقُولُهُ؛ وَإِنَّمَا تَقُولُهُ الْعَامَّةُ وَالْجُمْهُورُ فَأَضَافَهُ إلَيْهِمْ وَسَمَّاهُمْ حَشْوِيَّةً. وَالطَّائِفَةُ تُضَافُ تَارَةً إلَى الرَّجُلِ الَّذِي هُوَ رَأْسُ مَقَالَتِهَا كَمَا يُقَالُ: الْجَهْمِيَّة والإباضية والأزارقة والْكُلَّابِيَّة وَالْأَشْعَرِيَّةُ والكَرَّامِية وَيُقَالُ فِي أَئِمَّةِ الْمَذَاهِبِ: مَالِكِيَّةٌ وَحَنَفِيَّةٌ وَشَافِعِيَّةٌ وَحَنْبَلِيَّةٌ. وَتَارَةً تُضَافُ إلَى قَوْلِهَا وَعَمَلِهَا كَمَا يُقَالُ: الرَّوَافِضُ وَالْخَوَارِجُ وَالْقَدَرِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَلَفْظَةُ الْحَشْوِيَّةِ لَا يَنْبَنِي لَا عَنْ هَذَا وَلَا عَنْ هَذَا». مجموع الفتاوى (١٢/ ١٧٦).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق (ص١٢١)، التبصير في الدين (ص٦٩)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٩)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٥)، عقيدة أهل السنة في الصحابة الجزء: (٢/ ٨٢٠).

العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين، وهو طعن فيهم من هذا الوجه. ولهذا، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد أن حكى عنهم هذا الكلام ـ: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض»[(١)].



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٢٥﴾ «وإذا سمعتَ الرجلَ يطعنُ على الآثارِ أو يردُّ الآثار أو يريدُ غير الآثار فاتهمه على الإسلام ولا تشكَّ أنه صاحبُ هوى مبتدِع».



الشرح

تقدم الحديث عن هذه المسألة في أكثر من موطن في الفقرات (٦٦)، (٨٠)، (٩٥)، فليرجع إليها.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٣٦﴾ «واعلم أن جورَ السلطان لا يُنقصُ فريضة من فرائض الله ﷻ التي افترضها على لسانِ نبيه ، جوره على نفسه، وتطوُّعك وبرُّك معه تامٌّ لك إن شاء تعالى؛ يعني: الجماعة والجمعةُ معهم، والجهادُ معهم، وكل شيءٍ من الطاعاتِ فشاركه فيه، فلك نيته».

الشرح

تقدم الحديث عن مسألة صلاة الجمعة والجماعة خلف السلطان الجائر، وكذلك الجهاد معه في الفقرة (٢٧)، فعلماء السنة يرون أنه إذا رأى الإنسان من السلطانِ جورًا، هذا لا يبرر أنه لا يقوم مع السلطان بما فرضَ الله عليه من الجمعة والجماعة والجهاد وأداء الزكاة ونحو ذلك، فكل هذه الأعمال عليه أن يعملها وأن على السلطان إثم جوره، ولك برُّك الذي أنت قمت به، كما قالَ النبي: «**أدُّوا الذي عليكم واسألوا الله الذي لكم**»[(١)].



(١) صحيح البخاري، برقم (٣٦٠٣)، ومسلم، رقم (١٨٤٣).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٢٧﴾ «وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحبُ هوى، وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطانِ بالصلاح فاعلم أنه صاحبُ سنَّةٍ إن شاء الله؛ لقولِ فضيْلٍ بن عِياض: «لو كانت لي دعوةٌ ما جعلتها إلا في السلطان».

أنبأنا أحمدُ بن كامل، قال: حدَّثنا الحسين بن الطبري، حدَّثنا مَردويه والصائغ، قال: سمعت فضيلًا يقول: «لو أنَّ لي دعوةً مستجابةً ما جعلتها إلا في السلطان»، قيل له: يا أبا عليّ، فسِّر لنا هذا، قال: «إذا جعلتها في نفسي لم تعدُني، وإذا جعلتها في السلطانِ صَلُح فصَلُح بصلاحه العبادُ والبلاد»(١). فأُمرنا أن ندعوَ لهم بالصلاح ولم نُؤمَر أن ندعو عليهم وإن ظلموا وإن جاروا؛ لأن ظلمهم وجورهم على أنفسهم وصلاحهم لأنفسهم وللمسلمين».

---

(١) قال الباحث عبد الله زقيل: «روى أبو نعيم في الحلية (٨/ ٩١)، قال: حدثنا محمد بن ابراهيم، ثنا أبو يعلى، ثنا عبد الصمد بن يزيد البغدادي ـ ولقبه من دونه، قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: لو أن لي دعوة مستجابة ما صيرتها إلا في الإمام. قيل له: وكيف ذلك يا أبا علي؟ قال: متى ما صيرتها في نفسي لم تجزني، ومتى صيرتها في الإمام فصلاح الإمام صلاح العباد والبلاد.

قيل: وكيف ذلك يا أبا علي؟ فسِّر لنا هذا.

قال: أما صلاح البلاد فإذا أمن الناس ظلم الإمام عمروا الخرابات ونزلوا الأرض، وأما العباد فينظر إلى قوم من أهل الجهل فيقول: قد شغلهم طلب المعيشة عن طلب ما ينفعهم من تعلم القرآن وغيره، فيجمعهم في دار خمسين خمسين أقل أو أكثر، يقول للرجل: لك ما يصلحك، وعلِّم هؤلاء أمر دينهم، وانظر ما أخرج الله ﷻ من فيهم مما يزكى الأرض فرده عليهم. قال: فكان صلاح العباد والبلاد، فقبل ابن المبارك جبهته، وقال: يا معلم الخير من يحسن هذا غيرك؟

وقد أوردها ابن عبد البر في جامع العلم وفضله (١/ ٦٤١) بغير إسناد، وقال سمير الزهيري في تخريجه في الحاشية: صحيح... وعبد الصمد بن يزيد هو المعروف بمردويه، أبو عبد الله الصائغ، خادم الفضيل بن عياض، كان ثقة من أهل السنة والورع.اهـ.

ورواها أبو يعلى (٢/ ٣٦) في طبقات الحنابلة أيضًا بدون إسناد.

وقد رد الشيخ بكر أبو زيد نسبة هذه المقولة إلى الإمام أحمد في التأصيل (ص٧٦)، فقال: =

الشرح

من سمات أهل السنة أنهم يدعون للسلطان بالصلاح:

قال الإمام عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ: «مَن قال: الصلاة خلفَ كُلِّ برٍّ وفاجرٍ، والجهاد مَعَ كُلِّ خليفةٍ، ولم يرَ الخروجَ على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خَرَجَ من قول الخوارج أوله وآخره»(١).

وقال الإمام إسماعيل الصابوني رَحِمَهُ اللهُ: «ويرى أصحاب الحديث: الجمعة، والعيدين، وغيرهما من الصلوات، خلف كلِّ إمام مسلم، برًّا كان أو فاجرًا، ويرون جهاد الكفرة معهم وإن كانوا جورة فجرة، ويرون الدُّعاء لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح.

ولا يرون الخروج عليهم بالسيف، وإن رأوا منهم العُدول عن العدل إلى الجور والحيف»(٢).

وقال أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: «ولا نرى الخروجَ على أئمتنا وولاةِ أُمورنا وإن جارُوا، ولا ندعُو عليهم، ولا ننزعُ يدًا من طاعتهم، ونرى طاعَتهم من طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ فريضةً ما لم يأمروا بمعصيةٍ، وندعُو لهم بالصلاح والمعافاة»(٣).

وقال الخلال رَحِمَهُ اللهُ: «أخبرنا أبو بكر المروذي قال: سمعتُ أبا عبد الله، وذكَرَ الخليفة المتوكل رَحِمَهُ اللهُ، فقال: إني لأدعو له بالصلاح والعافية، وقال: لئن حَدَثَ به

= ومنها: القولة المشهورة:

«لو كان لي دعوة صالحة لصرفتها إلى الإمام». ونسبتها إلى الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -، وقد بحثت طويلًا فلم أرها منسوبة إليه مسندة، وإنما رأيتها مسندة للفضيل بن عياض - رحمه الله تعالى - بلفظ: «لو أن لنا دعوة مستجابة ما صيرناها إلا للإمام».

أخرج هذا الأثر: أبو نعيم في العادلين، وحلية الأولياء، وابن عبد البر في جامع بيان العلم، والبربهاري في شرح السنة، وبيَّن وجهها بقوله: «وإذا جعلتها في نفسي لم تعدني، وإذا جعلتها في السلطان صلحَ، فصلح بصلاحه العباد والبلاد». انتهى.

لكن في كتاب السنة للخلال بسنده عن الإمام أحمد ما نصه: وإني لأدعو له - الإمام - بالتسديد والتوفيق في الليل والنهار، والتأييد، وأرى ذلك واجبًا عليَّ» انتهى.

ثم رأيتها منسوبة - غير مسندة - إلى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ٣٩١)، وكشاف القناع (٢/ ٣٢). اهـ.

(١) شرح السنة للبربهاري (ص١٣٢) رقم (١٥٩).

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص٢٩٤).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٤٠).

حَدَثُ لتنظرنَّ ما يحلُّ بالإسلام»[١].

وقال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإني لأرى طاعةَ أميرِ المؤمنين في السرِّ والعلانيةِ، وفي عُسري ويُسري، ومَنشطي ومكرهي، وأثرةٍ عليَّ، وإني لأدعو اللهَ له بالتسديدِ والتوفيقِ في الليلِ والنهارِ»[٢].

وقال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أبو عثمان رَحِمَهُ اللَّهُ: فانصح للسلطان، وأكثر له من الدُّعاء بالصلاح والرَّشاد، بالقول والعمل والحكم، فإنهم إذا صلحوا صلح العباد بصلاحهم، وإياك أن تدعو عليهم باللعنة، فيزدادوا شرًّا، ويزداد البلاء على المسلمين، ولكن ادع لهم بالتوبة، فيتركوا الشرّ، فيرتفع البلاء عن المؤمنين»[٣].

وقال أبو عمرو بن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «والنصيحة لأئمة المسلمين؛ أي: لخلفائهم وقادتهم: معاونتهم على الحقِّ وطاعتهم فيه، وتنبيههم وتذكيرهم في رفقٍ ولُطفٍ، ومجانبة الخروج عليهم، والدُّعاء لهم بالتوفيق، وحث الأغيار على ذلك»[٤].

وقال النووي عن حكم الدُّعاء لولاة أمور المسلمين في خطبة الجمعة: «الدُّعاءُ لأئمة المسلمين وولاة أُمورهم بالصلاح والإعانة على الحقِّ والقيام بالعدل ونحو ذلك، ولجيوش الإسلام، فمستحبٌّ بالاتفاق»[٥].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا، كان السلف كالفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهم، يُعظِّمون قدرَ نعمة الله به ـ أي: بالسلطان ـ ويرون الدُّعاءَ له ومناصحته من أعظم ما يتقرَّبون به إلى الله تعالى، مع عدم الطمَع في ماله ورئاسته، ولا لخشية منه، ولا لمعاونته على الإثم والعدوان»[٦].

فإذا كنت صاحبَ سنَّة فاحفظ لسانك عن مثلِ هذا الحال، وإذا كان هناك أمر فادع الله عَزَّوَجَلَّ أن يصلحَ من شأنه وأن يصلحَ من حاله، فنعمةُ السلطان استتبابٌ للأمن الذي هو من أعظم النعم التي يمنُّ الله عَزَّوَجَلَّ بها عليك، ومن أعظمها

---

(١) السنة (١/ ٨٤) ح١٦ (أول كتاب المسند: ما يُبتدأ به من طاعة الإمام، وترك الخروج عليه، وغير ذلك). وقال المحقق الزهراني: (إسناد هذا الأثر صحيح).

(٢) البداية والنهاية (١٤/ ٤١٣).

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (٦/ ٢٦) رقم (٧٤٠١): (فصل في نصيحة الولاة ووعظهم).

(٤) صيانة صحيح مسلم (ص٢٢٤).

(٥) المجموع شرح المهذب (٤/ ٣٩١).

(٦) السياسة الشرعية (ص٢٣٣ ـ ٢٣٤).

أن الله عَزَّوَجَلَّ منَّ عليك أن تأتي وتصلي مع الجماعة، فبالتالي، حفظُ جانبِ السلطان ليس نفاقًا، وليس كما يدعي أهل الأهواء في كلامهم، وإنما هو أمرٌ واجبٌ دينًا؛ أنت تدينُ الله به.

واعلم أن من سمات أهل البدع أنهم يدعون على السلطان، فإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان أو يتتبع السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وهذا الوصف ليسَ من حالِ أهلِ السنَّة ولو انتسبَ هذا الشخص لأهلِ السنَّة، فحاله هذه خلافُ السنَّة، وهذا حالُ الخوارج والمعتزلة الذين من سماتهم التتبعُ والدعاءُ على السلاطين ونحو ذلك.

وقال الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد ذكرت من التحذير من مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله تعالى عن مذهب الخوارج، ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة، وحيف الأمراء، ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله تعالى كشف الظلم عنه، وعن المسلمين، ودعا للولاة بالصلاح، وحج معهم، وجاهد معهم كل عدو للمسلمين وصلى معهم الجمعة والعيدين، فإن أمروه بطاعة فأمكنه أطاعهم، وإن لم يمكنه اعتذر إليهم، وإن أمروه بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت الفتن بينهم لزم بيته وكف لسانه ويده، ولم يهو ما هم فيه، ولم يعن على فتنة، فمن كان هذا وصفه كان على الصراط المستقيم إن شاء الله»[1].

فالواجبُ عليك إذا رأيت من سلطانك ما يخالف الشرع أن تناصحه نصيحةَ سر، لا تبدأ في تقليب الناس عليه، ولا تذكر في ذلك مساوئه، وإنما يجب ويتعيَّن عليك الدعاء له بالصلاح.

قال الشيخ صالح الفوزان: «**لا يجوز الدُّعاء عليهم**؛ لأن هذا خروجٌ معنوي، مثل الخروج عليهم بالسلاح، وكونه دعا عليهم؛ لأنه لا يرى ولايتهم، فالواجب الدعاء لهم بالهدى والصلاح، لا الدعاء عليهم، فهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، فإذا رأيتَ أحدًا يدعو على ولاة الأمور فاعلم أنه ضالٌّ في عقيدته، وليس على منهج السلف، وبعض الناس قد يتخذ هذا من باب الغيرة والغضب لله عَزَّوَجَلَّ، لكنها غيرة وغضب في غير محلهما؛ لأنهم إذا زالوا حصلت المفاسد. والإمام أحمد صَبَرَ في المحنة، ولم يثبت عنه أنه دعا عليهم أو تكلَّم فيهم؛ بل صبر، وكانت العاقبة له، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، فالذين يدعون على ولاة أمور المسلمين ليسوا على مذهب أهل السنة والجماعة، وكذلك الذين

---

(١) «الشريعة» (ص٣٥).

لا يدعون لهم، وهذا علامة أن عندهم انحرافًا عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وبعضهم يُنكر على الذين يدعون في خطبة الجمعة لولاة الأمور، ويقولون: هذه مداهنة، هذا نفاق، هذا تزلف، سبحان الله! هذا مذهب أهل السنة والجماعة؛ بل من السنة الدعاء لولاة الأمور؛ لأنهم إذا صلحوا صلح الناس، فأنت تدعو لهم بالصلاح والهداية والخير، وإن كان عندهم شرّ، فهم ما داموا على الإسلام فعندهم خير، فما داموا يُحكِّمون الشرع، ويُقيمون الحدود، ويصونون الأمن، ويمنعون العدوان عن المسلمين، ويكفون الكفار عنهم، فهذا خير عظيم، فيُدعا لهم من أجل ذلك، وما عندهم من المعاصي والفسق، فهذا إثمه عليهم، ولكن عندهم خير أعظم، ويُدعا لهم بالاستقامة والصلاح، فهذا مذهب أهل السنة والجماعة، أما مذهب أهل الضلال وأهل الجهل، فيرون هذا من المداهنة والتزلُّف، ولا يدعون لهم؛ بل يدعون عليهم. **والغيرة ليست في الدعاء عليهم**، فإن كنت تريد الخير فادعُ لهم بالصلاح والخير، فالله قادرٌ على هدايتهم وردهم إلى الحق، فأنت هل يئست من هدايتهم؟ هذا قنوط من رحمة الله، وأيضًا الدعاء لهم من النصيحة. فهذا أصل عظيم يجب التنبه له، وبخاصة في هذه الأزمنة»[(١)].



(١) التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية (ص١٧١ ـ ١٧٣).

قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٢٨﴾ «ولا تذكر أحدًا من أمهات المؤمنين إلا بخير».

الشرح

من أصول أهل السنة أنهم يتولون أزواج رسول الله ﷺ، ويحفظون لهن فضلهن، وحقوقهن. فقد أبانهن الله من نساء العالمين في الفضيلة، فقال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. وجعلهن أمهات المؤمنين، فقال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ [الأحزاب: ٦][(١)].

وجعل حرمة الزوجية بعد وفاة النبي ﷺ باقية ما بقين، فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمۡ أَن تُؤۡذُواْ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزۡوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦٓ أَبَدًاۚ﴾ [الأحزاب: ٣]، فعلينا من حفظ حقوقهن بعد ذهابهن بالصلاة عليهن مع الصلاة على النبي ﷺ.

فعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ: «**قولوا: اللّهم صل على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد**»[(٢)].

فالصلاة على أزواجه تابعة لاحترامهن[(٣)]. وكذلك الاستغفار لهن، وذكر مدائحهن، وفضائلهن وحسن الثناء عليهن، وما على الأولاد في أمهاتهم اللاتي ولدنهم وأكثر، وذلك لمكانتهن من رسول الله ﷺ، وزيادة فضلهن على غيرهن من نساء هذه الأمة[(٤)].

وأزواج النبي ﷺ هن من دخل بهن من النساء وهن إحدى عشرة:

١ ـ خديجة بنت خويلد رضي الله عنها[(٥)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٤) وتفسير القرطبي (١/ ١٢٣، ١٧٧).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٦٣٦٠)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (٢/ ١٧).

(٣) جلاء الأفهام (ص٢٠٠).

(٤) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤).

(٥) وهي أولهن، وقد تزوجها ﷺ بمكة، وهو ابن خمس وعشرين سنة، وبقيت معه إلى أن =

٢ ـ عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها وعن أبيها[(١)].

٣ ـ سودة بنت زمعة رضي الله عنها[(٢)].

٤ ـ حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنها وعن أبيها[(٣)].

٥ ـ أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنها[(٤)].

٦ ـ أم سلمة رضي الله عنها[(٥)].

٧ ـ زينب بنت جحش رضي الله عنها[(٦)].

= أكرمه الله برسالته فآمنت به ونصرته فكانت له وزير صدق وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين في الأصح، ومن خصائصها رضي الله عنها:
١ ـ أنه لم يتزوج عليها غيرها.
٢ ـ أن أولاده كلهم منها إلا إبراهيم فإنه من سُرِّيته مارية.
٣ ـ أنها خير نساء الأمة. جلاء الأفهام (ص١٨٠).

(١) تزوجها وهي بنت ست سنين قبل الهجرة بسنتين، وقيل: لثلاث، وبنى بها بالمدينة أول مقدمه في السنة الأولى، وهي بنت تسع سنين، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة.
ومن خصائصها رضي الله عنها:
١ ـ أنها كانت أحب أزواج رسول الله ﷺ إليه، فقد سئل النبي ﷺ: أي الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»، قيل: ومن الرجال؟ قال: «**أبوها**»، متفق عليه (خ/٤٣٥٨) (م/٢٣٨٤).
٢ ـ أنه لم يتزوج بكرًا غيرها. جلاء الأفهام (ص١٨٢ ـ ١٨٥).

(٢) سودة بنت زمعة بن قيس. تزوجها بعد خديجة، وكبرت عنده وأراد أن يطلقها، فوهبت يومها لعائشة رضي الله عنها، فأمسكها، وهذا من خواصها: أنها آثرت حرمها لعائشة تقربًا إلى النبي ﷺ وحبًّا له. جلاء الأفهام (ص١٨٢).

(٣) حفصة بنت عمر بن الحطاب، تزوجها النبي ﷺ بعد عائشة، وقيل: إنها ولدت قبل المبعث بخمسة سنين، وكانت قبل أن يتزوجها النبي ﷺ عند حصن بن حذافة، وكان ممن شهد بدرًا ومات بالمدينة. وكانت رضي الله عنها صوامة قوامة.
الإصابة (٤/ ٣٦٢، ٣٦٠) وجلاء الأفهام (ص١٨٥).

(٤) واسمها رملة بنت صخر بن حرب، هاجرت مع زوجها عبيد الله بن جحش إلى أرض الحبشة، فتنصر بالحبشة، وأتم الله لها الإسلام، وتزوجها رسول الله ﷺ وهي بأرض الحبشة، وأصدقها عنه النجاشي. وهي التي أكرمت فراش رسول الله ﷺ أن يجلس عليه أبوها لما قدم المدينة، وقالت: إنك مشرك، ومنعته من الجلوس عليه. الإصابة (٤/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠).

(٥) واسمها هند بنت أبي أمية، وكانت قبله عند أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد، وتوفيت سنة اثنتين وستين ودفنت بالبقيع، وهي آخر أزواج النبي ﷺ موتًا، وقيل: بل ميمونة.
الإصابة (٤/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨)، وجلاء الأفهام (ص١٩٥ ـ ١٩٧).

(٦) زينب بنت جحش: وهي بنت عمته أميمة بنت عبد المطلب، وكانت قبل عند مولاه زيد بن حارثة، فطلقها فزوجها الله إياه من فوق سبع سموات، وكانت تفخر بذلك على سائر أزواج =

٨ ـ زينب بنت خزيمة الهلالية رضي الله عنها[١].

٩ ـ جويرية بنت الحارث رضي الله عنها[٢].

١٠ ـ صفية بنت حيي رضي الله عنها[٣].

١١ ـ ميمونة بنت الحارث الهلالية رضي الله عنها[٤].

فهؤلاء جملة من دخل لهن من النساء وهن إحدى عشرة.

أمهاتُ المؤمنين يكفيهنَّ هذا الفخر أنهنَّ أمهاتٌ لنا، ويا عجبًا كيف يطعن الإنسان في أمه! فهؤلاء أمهات المؤمنين، فالله عز وجل قال: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، فأعطاهنَّ هذا الشرف وهو أعلمُ سبحانه وتعالى أنهم يستحقون هذا الشرف.

فكيفَ يأتي مَن يطعن في شرفِ أمهات المؤمنين؟! فالطعنُ في شرفهنَّ طعنٌ في شرفِ النبي صلى الله عليه وسلم لأنهن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، بل طعن في الأمةِ كلها، فيجب أن نحفظَ حق النبي صلى الله عليه وسلم في أمهاتِ المؤمنين.

= رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتقول: «زوَّجكن أهاليكن، وزوَّجني الله من فوق سبع سماواته»، توفيت بالمدينة ودفنت بالبقيع. الإصابة (٤/٣٠٧ ـ ٣٠٨).

(١) زينب بنت خزيمة الهلالية، تزوجها سنة ثلاث من الهجرة، وكانت قبله عند عبد الله بن جحش، فاستشهد بأحد، وكانت تسمى أم المساكين، لكثرة إطعامها المساكين، ولم تلبث عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا يسيرًا شهرين أو ثلاثة ثم توفيت رضي الله عنها. الإصابة (٤/٣٠٩ ـ ٣١٠)، وجلاء الأفهام (ص١٩٨).

(٢) جويرية بنت الحارث المصطلقية، وكانت سُبيت في غزوة بني المصطلق، فوقعت في سهم ثابت بن قيس، فكاتبها، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابتها وتزوجها سنة ست من الهجرة، وتوفيت سنة ست وخمسين، وهي التي أعتق المسلمون بسببها مائة أهل بيت من الرقيق، وقالوا: أصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان ذلك من بركتها على قومها. الإصابة (٤/٢٥٧ ـ ٢٥٨)، وجلاء الأفهام (ص١٩٨).

(٣) صفية بنت حيي من ذرية هارون بن عمران، أخي موسى، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع، فإنها سبيت من خيبر، وكانت قبله تحت كنانة بن أبي الحُقيق، فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفيت سنة ست وثلاثين، وقيل: سنة خمسين.

من خصائصها أن الرسول صلى الله عليه وسلم أعتقها وجعل عتقها صداقها، وقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: **«إنك لابنة نبي، وإن عمك لنبي وإنك تحت نبي»**. الإصابة (٤/٣٣٧ ـ ٣٣٨)، وجلاء الأفهام (ص١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) ميمونة بنت الحارث الهلالية، تزوجها بسرف، وبنى بها بسرف، وماتت بسرف، وهي على سبعة أميال من مكة، وهي آخر من تزوج من أمهات المؤمنين، وتوفيت سنة ثلاث وستين، وهي خالة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهي خالة خالد بن الوليد أيضًا. الإصابة (٤/٣٩٧ ـ ٣٩٩)، وجلاء الأفهام (ص١٩٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٢٩﴾ «وإذا رأيت الرجلَ يتعاهدُ الفرائض مع السلطانِ وغيره، فاعلم أنه صاحبُ سنَّةٍ إن شاء الله تعالى.

وإذا رأيت الرجلَ يتهاونُ في الفرائض في جماعةٍ، وإن كان مع السلطان، فاعلم أنه صاحبُ هوى».

الشرح

قول المصنف: **«وإذا رأيت الرجلَ يتعاهدُ الفرائض مع السلطانِ وغيره، فاعلم أنه صاحبَ سنَّةٍ إن شاء الله تعالى»**.

تقدم الكلام عن حكم صلاة الجماعة في الفقرة (١١٨) فليرجع إليها هناك، ومن علامات صاحب السنة المحافظة على صلاة الجماعة مع السلطان أو مع غيره ممن ينيبه السلطان، حتى وإن كان السلطان بَرًّا أو فاجرًا، وهم بهذا يطبقون ما جاءت به السنة عن النبي ﷺ أنه قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وأن أخطؤوا فلكم وعليهم**»(١).

وهذا كان هدي الصحابة، فقد روى ابن أبي شيبة في «المصنف» عن عُمَيْرِ بن هَانِئٍ، قال: شَهدت ابن عمر والحجاج مُحَاصِرٌ ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء»(٢).

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة بتفصيل أكثر في الفقرة (٢٧) فليرجع إليها.

وقول المصنف: **«وإذا رأيت الرجلَ يتهاونُ في الفرائض في جماعةٍ، وإن كان مع السلطان، فاعلم أنه صاحبُ هوى»**.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين، ولا يعاديهم، وإن

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري (٢/ ٣٢٩).

(٢) «المصنف» (٢/ ١٥٢)، قال ابن حجر: «إسناده صحيح». المطالب العالية (٣/ ٧٠٢).

رأى بعضهم ضالًّا أو غاويًا وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا، فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وإذا كان قادرًا على أن يولي في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من أظهر البدع والفجور منعه.

وإن لم يقدر على ذلك، فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ والأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنًّا**»(١).



(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٠٧٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٣٠﴾ «والحلال ما شهدت عليه وحلفت عليه أنه حلال، وكذلك الحرام، وما حاك في صدرك فهو شبهة».

الشرح

وذلك لما جاء في الحديث من قول النبي ﷺ: **«إن الحلال بيِّن، وإن الحرام بيِّن، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حِمى، ألا وإن حِمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله؛ ألا وهي القلب»**[(١)].

قال النووي رحمه الله: «الأشياء ثلاثة أقسام:

حلال بيِّن واضح لا يخفى حِله؛ كالخبز والفواكه والزيت والعسل.

وحرام بيِّن؛ كالخمر والخنزير والميتة والبول والدم المسفوح.

والمشتبهات غير الواضحة الحل والحرمة؛ فلهذا، قال: «**لا يعلمهن**»؛ أي: لا يعلم حكمها، «**كثيرٌ من الناس**»، وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك»[(٢)].

فما نص الله على تحليله فهو الحلال كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ [المائدة: ٥]. وقوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. ونحو ذلك. وما نص الله على تحريمه فهو الحرام البيّن، مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]. وكتحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وكل ما جعل الله فيه حدًّا أو عقوبة أو وعيدًا فهو حرام.

---

(١) صحيح البخاري (٥٢، ٢٠٥١)، وصحيح مسلم (١٥٩٩).

(٢) شرح مسلم للنووي (١١/ ٢٣ ح١٥٩٩).

وأما الشبهات فهي كل ما تتنازعه الأدلة من الكتاب والسنة وتتجاذبه المعاني فالإمساك عنه ورع.

وقد اختلف العلماء في المشتبهات التي أشار إليها النبي ﷺ في هذا الحديث:

فقالت طائفة: هي حرام لقوله: «**استبرأ لدينه وعرضه**» قالوا: ومن لم يستبرئ لدينه وعرضه فقد وقع في الحرام.

وقال الآخرون: هي حلال، بدليل قوله ﷺ في الحديث: «**كالراعي يرعى حول الحمى**»، فيدل على أن ذلك حلال وأن تركه ورع.

وقالت طائفة أخرى: المشتبهات المذكور في هذا الحديث لا نقول إنها حلال ولا إنها حرام، فإنه ﷺ جعلها بين الحلال البيِّن والحرام البيِّن، فينبغي أن نتوقف عنها، وهذا من باب الورع أيضًا.

وقال بعض العلماء: المشتبهات ثلاثة أقسام:

القسم الأول: منها ما يعلم الإنسان أنه حرام ثم يشك فيه: هل زال تحريمه أم لا؟ كالذي يحرم على المرء أكله قبل الذكاة إذا شك في ذكاته لم يزل التحريم إلا بيقين الذكاة، والأصل في ذلك حديث عدي بن حاتم أنه قال: يا رسول الله إني أرسل كلبي وأسمِّي عليه فأجد معه على الصيد كلبًا آخر، قال: «**لا تأكل إنما سمَّيت على كلبك ولم تسم على غيره**»(١)، فأفتاه رسول الله ﷺ بالشبهة أيضًا خوفًا من أن يكون الكلب الذي قتله غير مسمًّى عليه فكأنه أُهِلَّ لغير الله به.

القسم الثاني: وعكس ذلك أن يكون الشيء حلالًا فيشك في تحريمه كرجل له زوجة فشك في طلاقها أو أمة فيشك في عتقها. فما كان من هذا القسم فهو على الإباحة حتى يعلم تحريمه، والأصل في هذا حديث عبد الله بن زيد فيمن شك في الحدث بعد أن تيقن الطهارة.

القسم الثالث: أن يشك في شيء فلا يدري: أحلال أم حرام؟ ويحتمل الأمرين جميعًا ولا دلالة على أحدهما فالأحسن التنزه كما فعل النبي ﷺ في التمرة الساقطة حين وجدها في بيته فقال: «**واللهِ إنِّي لأَنْقَلِبُ إلى أهْلِي فأجِدُ التَّمْرَةَ ساقِطَةً على فِراشِي، أوْ في بَيْتِي، فأرْفَعُها لِآكُلَها، ثُمَّ أخْشَى أنْ تَكُونَ صَدَقَةً، أوْ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَأُلْقِيها**»(٢).

---

(١) صحيح البخاري (٢٠٥٤). (٢) صحيح مسلم (١٠٧٠).

وأما إن جوز نقيض ما ترجح عنده بأمر موهوم لا أصل له كترك استعمال ماء باق على أوصافه مخافة تقدير نجاسة وقعت فيه، أو كترك الصلاة في موضع لا أثر فيه مخافة أن يكون فيه بول قد جف، أو كغسل ثوب مخافة إصابة نجاسة لم يشاهدها، ونحو ذلك فهذا يجب أن لا يلتفت إليه، فإن التوقف لأجل التجويز هوس والورع منه وسوسة شيطان إذ ليس فيه من معنى الشبهة شيء، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «**لا يعلمهن كثير من الناس**»؛ أي: لا يعلم حكمهن من التحليل والتحريم، وإلا فالذي يعلم الشبهة يعلمها من حيث إنها مشكلة لترددها بين أمور محتملة، فإذا علم بأي أصل يلتحق زال كونها شبهة، وكانت إما من الحلال أو من الحرام، وفيه دليل على أن الشبهة لها حكم خاص بها يدل عليه دليل شرعي يمكن أن يصل إليه بعض الناس(١).

ومسألة الحلال والحرام تتبين بأمور:

أولها: النصوص، فالحلال ما أحلّه الله والحرام ما حرَّمه الله، وقد جاءت النصوص في بيان أن الأصل في الأمور الحِل، وأن الحرام ما نُص عليه أو دخل في قاعدة من القواعد التي يتبين بها الحرام من خلال النصوص الشرعية أو الإجماع، هذا أمر.

الأمر الآخر: أن هناك درجة أخرى للتمييز بين الحلال والحرام بعد النصوص الشرعية، وهو الفطرة والعقل السليم، فإن الفطرة والعقل السليم رُكّبت على أنها توافق الشرع في الإقرار بما أحله الله ﷻ والنفور مما حرمه الله.

وقول المصنف: «وما حاك في صدرك فهو شبهة».

جاء في الحديث: «**البِرُّ حُسْنُ الخُلُقِ، وَالإِثْمُ ما حَاكَ في صَدرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عليه النَّاسُ**»(٢).

فقوله: «**والإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ**»؛ يعني: ما تردد في صدرك، كما جاء: «**وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ**» فكل شيء لا تحب أن يراه منك الناس، فاعلم أنه من الإثم، إذا تردد الإنسان في فعل شيء أو عدمه، يستحي منه أمام الناس، أو يخاف، فليعلم أنه هو الإثم.

وهذا فيه دلالة على أن الفطر السوية ملهمة بتوفيق الله تبارك وتعالى لإدراك الخير

---

(١) انظر: شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد، الحلال بين والحرام بين.

(٢) صحيح مسلم (٢٥٥٣).

والشر، الفطر السوية تعرف الحق من الباطل، وتعرف الخير من الشر، وتعرف الطاعة والبر من الإثم والحرام، فالفطر إذا حرفت انحرفت، أما إذا تركت فالأصل فيها: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٣٠]، ففيه إثبات أن الفطر السوية تهتدي بفضل الله تبارك وتعالى بسبب استقامتها، وعدم انحرافها إلى معرفة الإثم من ضده فقط، إنما إذا لم يتعرض لها فتحرف عن هذه الاستقامة، «**إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ**»، يقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه.

فالمصنف هنا يشير إلى المعنى الفطري في المسلمين الذين هم على الاستقامة، وهم عامة المسلمين الذين لم تدخلهم الشبهات ولا الشهوات، أما إذا دخلت على الإنسان الشبهات والشهوات، فإنه قد يحلف على الحلال بأنه حرام والعكس كذلك، لأنه مسخت فطرته، وفسد عقله، وتبع هواه.

إذًا، فكلام الشيخ هنا ينطبق على المسلم الذي هو على الفطرة في الأصل ولم ينجرف بالشهوات ولم ينحرف بالشبهات، فهذا يجد أن الحلال بيّن ويحلف عليه أنه حلال بمقتضى أنه يفقه دين الله ﷻ، وكذلك الحرام.

أما الشيء الذي لا تدري أهو حلال أم حرام؟ وعندك فيه إشكال، فاتركه فهذا شبهة، ومن فعل المشتبه أوصله إلى الحرام، ومن ترك المشتبه صار حاجزًا بينه وبين الحرام.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٣١ «والمستور من بان ستره، والمهتوك من بان هتكه».

الشرح

تقدم الحديث عن الستر في الفقرة (١٢١) عند **قول المصنف**: **«والمستورُ من المسلمين مَن لم تظهر له ريبة»**.

فقول المصنف: **«والمستور من بان ستره»**، المراد به: هو الذي لم يظهر منه بدعة ولا فجور ولا فسق، فيقال له: مستور.

وقول المصنف: **«والمهتوك من بان هتكه»**؛ أي: المفضوح الذي فضح نفسه.

وجاء في الحديث: «**كُلُّ أُمَّتي مُعافًى إلّا المُجاهِرِينَ، وإنَّ مِنَ المُجاهَرَةِ أنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ باللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحَ وقدْ سَتَرَهُ اللهُ عليه، فَيَقُولَ: يا فُلانُ، عَمِلْتُ البارِحَةَ كَذا وكَذا، وقدْ باتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، ويُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللهِ عَنْه**»[(١)].

قال الإمام النووي رحمه الله: «من جاهر بفسقه أو بدعته جاز ذكره بما جاهر به»[(٢)].

وقال ابن حجر: «المجاهر الذي أظهر معصيته وكشف ما ستر الله عليه فيحدث بها»[(٣)].

قوله ﷺ: «**كل أمتي معافى**». حمله بعض أهل العلم على أن المعافاة هنا من ذم الناس وعيبهم وإساءتهم إليه ووقيعتهم في عرضه، فإذا جاهر فإنه تناله ألسنتهم، ولربما حصل له شيء من التعدي من جهتهم بأنواعه المختلفة، هكذا فسره بعض أهل العلم. والحديث يحتمل أن يكون المراد معافًى من العقوبة

قال النووي رحمه الله: «فيكره لمن ابتلي بمعصية أن يخبر غيره بها بل يقلع ويندم ويعزم أن لا يعود، فإن أخبر بها شيخه أو نحوه ممن يرجو بإخباره أن يعلمه مخرجًا منها أو ما يسلم به من الوقوع في مثلها أو يعرفه السبب الذي أوقعه فيها أو يدعو له

---

(١) صحيح البخاري (٦٠٦٩). (٢) فتح الباري (١١/ ٤١٢).

(٣) فتح الباري (١١/ ٤١٢).

أو نحو ذلك فهو حسن، وإنما يكره لانتفاء المصلحة»[١].

وقال الغزالي: «الكشف المذموم إذا وقع على وجه المجاهرة والاستهزاء لا على السؤال والاستفتاء، بدليل خبر من واقع امرأته في رمضان فجاء فأخبر المصطفى فلم ينكر عليه»[٢].



(١) فيض القدير (٥/ ١١ ـ ١٢).

(٢) فيض القدير (٥/ ١١ ـ ١٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٣٢﴾ «وإن سمعت الرجل يقول: [فلان] مشبه، وفلان يتكلم في التشبيه، فاتهمه، واعلم أنه جهمي.

وإذا سمعت الرجل يقول: فلان ناصبي، فاعلم أنه رافضي.

وإذا سمعت الرجل يقول: تكلم بالتوحيد، واشرح لي التوحيد، فاعلم أنه خارجي معتزلي.

أو يقول: فلان [مجبر]، أو يتكلم بالإجبار، أو يتكلم بالعدل، فاعلم أنه قدري؛ لأن هذه الأسماء محدثة أحدثها أهل الأهواء.

قال عبد الله بن المبارك: لا تأخذوا عن أهل الكوفة في الرفض [شيئًا]، ولا عن أهل الشام في السيف [شيئًا]، ولا عن أهل البصرة في القدر [شيئًا]، ولا عن أهل خراسان في الإرجاء [شيئًا]، ولا عن أهل مكة في الصرف، ولا عن أهل المدينة في الغناء، لا تأخذوا عنهم في هذه الأشياء شيئًا».

الشرح

يبيِّن المصنف أسباب هذه الألقاب التي يطلقها المبتدعة على أهل السنة؛ فانظر كيف يركِّبون باطلهم بسبب أنهم يعتقدون أن في السنة نقصًا.

وقد أعطى المصنف أمثلة من معتقدات كل من الجهمية، والرافضة، والمعتزلة، والقدرية، وكيف أنهم جاؤوا بلوازم فاسدة نابعة من معتقداتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلا بد للمنحرفين عن سنته أن يعتقدوا فيها نقصًا يذمونهم به، ويسمونهم بأسماء مكذوبة ـ وإن اعتقدوا صدقها ـ»(١).

ومقصود المؤلف أن بعض من ألف في مجال كتب الفرق والمقالات، وبناء على معتقده المخالف، تراه يكيل لأهل السنة الألقاب الشنيعة المنفرة، فتجده قد جمع بين الجهل بمعتقد أهل السنة والظلم لهم، فإن من سمات أهل الباطل أنهم جمعوا

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٩).

بين الجهل والظلم، قال ابن تيمية: «وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي اشْتَرَكُوا فِيهِ أَصْلٌ فَاسِدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى جَهْلٍ وَظُلْمٍ، وَهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي ظُلْمِ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي ظُلْمِ النَّاسِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمُسْلِمَ الْعَالِمَ الْعَادِلَ أَعْدَلُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ. وَالْخَوَارِجُ تُكَفِّرُ أَهْلَ الْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الرَّافِضَةِ وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْ فَسَّقَ. وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يَبْتَدِعُونَ رَأْيًا، وَيُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ»(١).

وقد عرف أن من سمات أهل الباطل تكفيرهم لخصومهم، قال ابن تيمية: «وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي الْإِسْلَامِ مَقَالَةٌ يُكَفِّرُ قَائِلَهَا عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى أَصْحَابَهُ، وَفِي التَّعْمِيمِ مَا يُغْنِي عَنِ التَّعْيِينِ فَأَيُّ فَرِيقٍ أَحَقُّ بِالْحَشْوِ وَالضَّلَالِ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وُجُودَ الرِّدَّةِ فِيهِمْ كَمَا يُوجَدُ النِّفَاقُ فِيهِمْ كَثِيرًا. وَهَذَا إِذَا كَانَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَفِيَّةِ فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ فِيهَا مُخْطِئٌ ضَالٌّ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا؛ لَكِنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي طَوَائِفَ مِنْهُمْ فِي الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَعْلَمُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ»(٢).

فقول المصنف: **«وإن سمعت الرجل يقول: [فلان] مشبه، وفلان يتكلم في التشبيه، فاتهمه، واعلم أنه جهمي»**.

من أعظم الافتراءات التي أشاعها المعطلة النفاة لأسماء الله وصفاته، وصفهم أهل السنة والجماعة ـ كذبًا وزورًا ـ بأنهم مشبِّهة مجسِّمة، وما ذلك إلا لتمسكهم بما جاءهم عن الله عَزَّ وَجَلَّ في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ.

وهي فرية قديمة تلقفها المعطلة النفاة خلفًا عن سلفٍ، يدل على ذلك تقدم كلام السلف في دحض هذه الشبهة ودفع هذه الفرية، من ذلك قول الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاسمعوا يا ذوي الحجا ما نقول في هذا الباب، ونذكر بهت الجهمية، وزورهم وكذبهم، على علماء أهل الآثار، ورميهم خيار الخلق ـ بعد الأنبياء ـ بما الله قد نزههم عنه، وبرأهم منه، بتزور الجهمية على علمائنا أنهم مشبِّهة»(٣).

وسبب هذه الفرية على أهل السنة ما قاله شيخ الإسلام: «فالمعتزلة والجهمية

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ١٥٧). (٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٣).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١/ ١١٤)، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ١٧٩، ٥٣٣)، المختار في أصول السنة (ص٨٢).

ونحوهم من نفاة الصفات، يجعلون كل من أثبتها مجسِّمًا مشبِّهًا»(١).

وقد تواترت النصوص من القرآن والسنة والآثار عن السلف الصالح في إثبات الصفات من غير تكييف ولا تمثيل ومن غير تحريف ولا تعطيل، فأصل النصوص التي وردت في ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١].

فالجهمية ينكرون الأسماء والصفات، ويقولون: ليس لله علم ولا سمع ولا بصر، ويقولون: إن من أثبت العلم والسمع والبصر لله فهو مشبه.

ويقولون: لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويًا، وكل ذلك من المحال، ونحو ذلك من الكلام. فهذا المعطل لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم الذي جاء به المعطل تابع لهذا المفهوم.

فإذا رأيت الرجل يقول لمن أثبت الصفات: مشبه، فاعلم أنه جهمي أو معتزلي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكقول الجهمي: مَن قال: إن الله فوق العرش، فقد زعم أنه محصور، وأنه جسم مركب محدود، وأنه مشابه لخلقه، وكقول الجهمية المعتزلة: مَن قال: إن لله علمًا وقدرة، فقد زعم أنه جسم مركب، وهو مشبه؛ لأن هذه الصفات أعراض، والعَرَض لا يقوم إلا بجوهر مُتحيز، وكل متحيز جسم مركب، أو جوهر فرد، ومن قال ذلك فهو مُشبه؛ لأن الأجسام متماثلة، ومن حكى عن الناس المقالات، وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة بناء على عقيدته التي هم مخالفون له فيها، فهو وربه، والله من ورائه بالمرصاد، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله»(٢).

وكان الواجب عليهم أن يثبتوا لله استواء يليق بجلاله ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي هي من لوازم المخلوقات، ويجب نفيها في حق الله.

فأهل التعطيل وقعوا في أربعة محاذير:

الأول: كونهم مثلوا ما فهموه من النصوص بصفات المخلوقين، وظنوا أن مدلول النصوص هو التمثيل.

الثاني: أنهم عطلوا النصوص عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله.

---

(١) منهاج السنة (٢/ ١٠٥).

(٢) الأسماء والصفات لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٨٧).

الثالث: أنهم بنفي تلك الصفات صاروا معطلين لما يستحقه الرب من صفات الكمال.

الرابع: أنهم وصفوا الرب بنقيض تلك الصفات، من صفات الأموات والجمادات والمعدومات[(١)].

والجهمية من المعتزلة ومن وافقهم بنوا دليلهم في نفي الصفات على أن القديم لا يكون محلًّا للصفات والحركات، فلا يكون جسمًا ولا متحيزًا؛ لأن الصفات أعراض، وهم يستدلون على حدوث الجسم بحدوث الأعراض والحركات، وأن الجسم لا يخلو منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

فهم بهذا القول نفوا صفات البارئ، وجعلوا نفيها يتوقف عليه ثبوت الصانع، وحدوث العالم، فإذا جاء في القرآن والسنة ما يدل على إثبات الصفات لم يكن القول بموجبه.

والمتدبر لحججهم يرى فيها الأمور التالية:

أولًا: أنهم يستدلون لأقوالهم بعبارات مبتدعة، وفيها الكثير من الاشتباه والإجمال، وذلك كلفظ العرض، والجسم، والحيز، والمركب، وغير ذلك، فهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ليخدعوا به جهال الناس بما يشبهون عليه، وهذه الألفاظ المجملة تتضمن معاني باطلة، ومعاني أخرى صحيحة، فهم بهذا ينفون كلا المعنيين الحق والباطل.

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما في هذه الألفاظ من معانٍ، وما تدل عليه من عبارات[(٢)]، وكيف استعملها هؤلاء المعطلة في نفي صفات البارئ عَزَّ وَجَلَّ، حيث ادعوا أن هذه الأمور من مستلزمات الجسمية، والله منزه عن ذلك، وقد بين شيخ الإسلام أن استعمال هذه الألفاظ نفيًا وإثباتًا لم يرد عن السلف، ولا جاء به أثر صحيح، ولم يستعملها الأقدمون بالمعنى الاصطلاحي الذي اتفق عليه هؤلاء؛ بل جميعهم معترفون بأن العلو صفة كمال، كما أن السفل صفة نقص، وما ثبت لله من العلو فهو العلو المناسب لكمال ذاته، المنزهة عن اعتبارات المحدثين ومماثلتهم.

ومعلوم أن القول بأن العلو يستلزم هذه المعاني المبهمة إنما هو مأخوذ من قياس

---

(١) الرسالة التدمرية (٧٩ ـ ٨٠).

(٢) انظر: شرح ابن تيمية لهذه العبارات في نقض تأسيس الجهمية (١/ ٥٠٤، ٥١١)، وفي مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٨ ـ ٤٣٠).

الغائب على الشاهد، ومحاولة تطبيق الاعتبارات الإنسانية على الصفات الإلهية، وهذا قياس خاطئ، إذ ليس معنى كونه في السماء أن السماء تحويه، وتحيط به، وتحصره، أو هي محمل وظرف له؛ بل هو سبحانه محيط بكل شيء، وسع كرسيه السموات والأرض، وهو فوق كل شيء، وعلا كل شيء[١].

ثانيًا: إن ما استدل به المعتزلة لا أصل له من الكتاب أو السنة؛ بل هو مأخوذ من كلام الفلاسفة الذين يزعمون أن للعالم صانعًا ليس بعالم ولا قادر ولا حي[٢].

كما أن مذهب المعتزلة في الذات قريب من مذهب اليونان القائلين بأن ذات الله واحدة، لا كثرة فيها بوجه من الوجوه[٣].

ثالثًا: أن أصل هذه القاعدة التي اعتمد عليها المعتزلة في نفي الصفات إنما هي مأخوذة من قولهم في دليل حدوث العالم[٤]، الذي أثبتوا فيه حدوث العالم بحدوث الأجسام، وهذا دليل قد بين الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر: أنه دليل محرم في شرائع الأنبياء، ولم يستدل به أحد من الرسل ولا أتباعهم[٥]، فهي بهذا طريق يحرم سلوكها لما فيها من الخطر والتأويل، وما يلزم عليها من لوازم باطلة؛ لأنها مستلزمة لنفي الصانع بالكلية، وهي مستلزمة لنفي صفاته، ونفي أفعاله، ونفي المبدأ والمعاد، فهذه الطريق لا تتم إلا بنفي سمع الرب، وبصره، وقدرته، وحياته، وإرادته، وكلامه، فضلًا عن نفي علوه على خلقه، ونفي الصفات الخبرية من أولها إلى آخرها، فلو صحت هذه الطريقة لنفت الصانع، وأفعاله، وصفاته، وكلامه، وخلقه للعالم، وتدبيره له، وما يثبته أصحاب هذه الطريقة من ذلك لا حقيقة له، بل هو لفظ لا معنى له، وبهذه الطريقة قالت الجهمية بفناء الجنة والنار، وأن الله بذاته في كل مكان، وقال إخوانهم: إنه ليس داخل العالم، ولا خارج العالم، وقالوا بخلق القرآن، إلى غير ذلك من اللوازم الباطلة[٦].

---

(١) انظر: كتاب موقف ابن تيمية من قضية التأويل (ص٣٨١ ـ ٣٨٥).
(٢) مقالات الإسلاميين (٢/ ١٧٧)، وموقف المعتزلة من السنة النبوية (ص٥٣).
(٣) موقف المعتزلة من السنة النبوية (ص٥٣).
(٤) انظر الكلام على دليل حدوث العالم في: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٥٣).
(٥) انظر: كتاب: رسالة أهل الثغر (ص١٦٤ ـ ١٧٢) تحقيق عبد الله شاكر الجنيدي، رسالة ماجستير من قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.
(٦) مختصر الصواعق (١/ ٢٥٦، ٢٥٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٨ ـ ٤٠).

فكل هذا تجده لوازم في عقولهم، فيفهمون من إثبات السلف للاستواء على العرش: أن العرش يحوي الله سبحانه وتعالى، أو يحيط به جل وعلا.

وإنما نُفَسِّر الاستواء بمعنى العلو والارتفاع، والكيف لا نَعلمه، وإنما يعلمه الله سبحانه وتعالى.

فيأتي هؤلاء بلوازم فاسدة ليركبوا عليها هذا الاستنتاج الفاسد.

وقول المصنف: «وإذا سمعت الرجل يقول: فلان ناصبي، فاعلم أنه رافضي».

فالرافضة عندهم أن حب أبي بكر لا يستقيم مع ولاية عليٍّ رضي الله عنهما، فلا بد لكي يوالي أحدهم عليًّا أن يبغض أبا بكر، مع أن السلف لم يبغضوا عليًّا رضي الله عنه، ولم يُناصبوه العداء، لكن هذه مقاييسهم الفاسدة.

فهذه الملازمة الباطلة الفاسدة لا توجد إلا في معتقد الرافضة وأذهانهم، فمحاولة حصر قضية الولاء والبراء بين الصحابة بأحد هذين الخيارين إنما هي لازم قولهم في الصحابة، وأما أهل السنة فإنهم يوالون جميع الصحابة ويحبونهم ولا يفرقون بينهم ويعرفون لهم فضلهم، ويؤمنُون بأن أصحابَ النبي صلى الله عليه وسلم كما وصفهم ابن مسعود حينما قال: «من كانَ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ»، أولئك أصحابُ محمد أبَرُّ هذه الأمةِ قلوبًا وأعمُقها علمًا، وأقلها تكلُّفًا، قومٌ اختارهم الله لصحبةِ نبيه وإقامةِ دينه فاعرفوا لهم حقهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم(١)، وكما أُثِر عنه رضي الله عنه حيث قال: «إنا نقتدي ولا نبتدئ، ونتبعُ ولا نبتدع».

فأصحابُ النبي صلى الله عليه وسلم خيرُ هذه الأمة، والله تعالى قد زكَّاهم في كتابه وأمرَ بلزوم سبيلهم حيث قال عز وجل: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضيَ الله عن السابقين من المهاجرين والأنصار رضاءً مطلقا بدونِ قيد، ورضيَ عمَّن بعدهم رضاءً مقيَّدًا. . مقيَّدًا بأي أمر؟ باتباعهم بإحسان: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، ونهى الله سبحانه وتعالى عن الافتراقِ عنهم: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

فأهل السنة وسط في بابِ أصحابِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم بينَ الرَّافضةِ والخَوارجِ.

فالرَّافضة: هم الذين غلوا في عليٍّ رضي الله عنه وأهل البيت، ونصبوا العداوة لجمهور

---

(١) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، رقم (١٨١٠)، وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثر مشهور متداول في مصنفات أهل السنة، ومعناه صحيح مستقر عندهم.

الصحابة كالثّلاثة، وعائشة وحفصة وطلحة والزبير وفضلاء المهاجرين والأنصار، وكفَّروهم ومَن تولاهم، وكفَّروا مَن قاتل عليًا، حتى وصل بهم الأمر إلى أن كفروا جُلَّ الصحابة إلا نفرًا يسيرًا جدًا.

وأما الخوارج فقابلوا الرَّوافض؛ فكفروا عليًّا ومعاوية ومن معهما من الصحابة بعد التحكيم، وقاتلوهم، واستحلوا دماءهم وأموالهم.

والنواصب: هم الذين نصبوا العداوة لعليٍّ ومَن والاه، وهم الذين استحلوا قتله بعد أن كفروه، وقتله أحد رؤوسهم، وهو عبد الرحمٰن بن ملجم المرادي.

أما أهل السنة والجماعة فهداهم الله تعالى للحق والصواب، فلم يغلوا في علي وأهل البيت، ولم ينصبوا العداوة للصحابة رضي الله عنهم ولم يكفّروهم، ولم يفعلوا كما فعل النواصب من عداوة أهل البيت؛ بل يعترفون بحق الجميع وفضلهم، ويوالونهم، ويكفون عن الخوض فيما جرى بينهم، ويترحَّمون على جميع الصحابة، فكانوا وسطًا بين غلو الرافضة وجفاء الخوارج(١).

ومحبتهم لأهلِ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ محبةٌ شرعيَّة دونَ إفراطٍ أو تَفْريطٍ؛ فهم يَعْرِفُونَ لهم حَقَّهم، ويَحفظونَ وَصِيَّةَ رسولِ اللهِ فيهم، ولا يُغالونَ في مَحَبَّتِهِم؛ ولا يَرفعونهم فوق منزلتهم البشرية غلوًّا فيهم، وكذلك، لا ينتقصونهم قدرهم جفاء لهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن معتقد أهل السنة: «ويتبرؤون مِن طريقة الرَّوَافِضِ الذين يُبْغِضُونَ الصَّحابة، ويَسُبُّونَهُم، ومن طريقة النَّواصب الذين يؤذون أهلَ البيت بقولٍ أو عملٍ»(٢).

فأهل السنة والجماعة يتميزون بالوسطية والاعتدال بين الفرق الأخرى التي تقف على طرفي نقيض؛ والحق بين هذا وذاك، وتلكم هي الوسطية والطريقة السوية.

وقول المصنف: **«وإذا سمعت الرجل يقول: تكلم بالتوحيد، واشرح لي التوحيد، فاعلم أنه خارجي معتزلي»**.

للمعتزلة شرط في الانتساب إليهم، وهو: أن الذي يكون على الاعتزال عليه أن يقول بالأصول الخمسة، وهي:

١ ـ العدل.　　　　٢ ـ والتوحيد.

---

(١) انظر: الكواشف الجلية عن معاني الواسطية لعبد العزيز السلمان (٥٠٥ ـ ٥٠٨)، المملكة العربية السعودية، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة الحادية عشرة، ١٤٠٢هـ.

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية (١/٤٠٨).

٣ ـ والمنزلة بين المنزلتين. ٤ ـ والوعد والوعيد.

٥ ـ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالتوحيد عندهم: نفي الصفات.

والعدل: هو القول بالقدر.

والوعد والوعيد: هو قولهم في مسائل الإيمان.

والمنزلة بين المنزلتين: هذه في مسألة مرتكب الكبيرة.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهذا هو الأصل الخامس عند هؤلاء.

فلا بد لمن يكون معتزليًّا أن يكون على هذا.

منهج السلف في التوحيد يقوم على أمرين؛ هما:

١ ـ العلم بالله. ٢ ـ والعمل لله.

فجمعوا بذلك بين التصديق العِلمي والعَمل الحُبِّي، وبذلك تميز منهج أهل السنة والجماعة (السلف) عن المناهج الأخرى.

حيث حققوا كِلا الأمرين؛ من القول التصديقي المعتمد على معرفة أسماء الله وصفاته وأفعاله الواردة في الكتاب والسنة، والعمل الإرادي، وذلك باتباع الأوامر واجتناب النواهي وفق ما شرعه الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ.

ولذلك، كان كلامهم وعملهم باطنًا وظاهرًا بعلم، وكان كل واحد من قولهم وعملهم مقرونًا بالآخر، وهؤلاء هم المسلمون حقًّا؛ الذين سَلِموا من آفات منحرفة المتكلمة والمتصوفة.

فوقعت كل طائفة من هاتين الطائفتين المنحرفتين في مفسدتين:

إحداهما: القول بلا علم إن كان متكلمًا، والعمل بلا علم إن كان متصوفًا.

والمفسدة الثانية: فوت المتكلم العمل، وفوت المتصوف القول والكلام[(١)].

وهو ما وقع من البدع الكلامية والعملية المخالفة للكتاب والسنة.

فالكلاميون: غالب نظرهم وقولهم في الثبوت والانتفاء، والوجود والعدم، والقضايا التصديقية؛ فغايتهم مجرد التصديق والعلم والخبر؛ فاعتنوا بجانب علمي لم يَنْبَنِ على الكتاب والسنة؛ لذلك، عَطَّلوا أسماء الله تعالى، وعَطَّلوا صفاتِه عَزَّوَجَلَّ.

وعندما عَرَّفوا التوحيد؛ قالوا: «واحد في ذاته، وواحد في صفاته، وواحد في

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٤١) بتصرف.

أفعاله». وأهملوا جانب توحيد العبادة: «واحد في ذاته»، قالوا: «لا شريكَ له». و«واحد في صفاته»: «لا نظير له». و«واحد في أفعاله»: «لا نِدَّ له». فهذا تقسيمهم للتوحيد(١)، ويُلاحظ أنه قد خلا في هذه الثلاثة من الجانب العملي، فلا يوجد عمل، ثم إذا تحدثوا عن ذات الله تعالى تحدثوا بالتعطيل؛ فقالوا بما قالوا: «ليس في جهة، ولا في عُلو، ولا في مكان، ولا في حيز»، ولا إلى غير ذلك؛ فجعلوه والعدم سواء، وإذا تحدثوا عن صفات الله تعالى تحدثوا عن سبع صفات فقط، وإذا تحدثوا عن أفعال الله تعالى، هذا هو الذي سَلِم لهم: «توحيد الربوبية»؛ فلم يَسلم لهم إلا توحيد الربوبية، ونحن نعلم أن كفار قريش كانوا مُقِرِّين بتوحيد الربوبية: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]؛ فهذا حاصل توحيد هؤلاء.

وأمَّا الصُّوفيون: فغالب طلبهم وعملهم في المحبة والبغضة، والإرادة والكراهة، والحركات العملية؛ فاعتنوا بجانب العمل، وأهملوا جانب العلم، وكذلك عملهم لم ينبنِ على السنة، وإنَّما انبنى على البدعة؛ إذ غايتهم المحبة والانقياد والعمل والإرادة.

وهكذا إذا جئنا إلى أهل التصوف لم نجد عندهم من حقيقة التوحيد شيء.

أمَّا توحيدُ أهل السُّنَّة: فيقوم على هذين الأصلين العظيمين: أن تَعرف اللهَ، وذاك بمعرفة أسمائه وصفاته التي وردت في الكتاب والسُّنَّة. وأن تعبد الله، وهذا باتِّباع شرع الله على لسان رسوله ﷺ.

فالسلف وأتباعهم جعلوا من توحيد الأسماء والصفات إحدى الرَّكيزتين التي قام عليها منهجهم المعتمد على نصوص الكتاب والسنة، وذلك لما لهذا التوحيد من أهمية ومنزلة، وهذا ما تشهد له كثرة النصوص الشرعية الواردة في هذا الشأن.

فلذلك لا بد لصاحب السُّنَّة أن يدرس هذا الباب، وأن يَبني هذه الدراسة على الكتاب والسنة؛ ليعرف الله عَزَّوَجَلَّ، فلن تكون من أصحاب السنة ولن تكون من أتباع السلف حتى تُعنى بهذا الباب، وطبعًا، العلم بهذا الباب - كما ذكر العلماء مطلوب لذاته، ليس وسيلة للعمل كما يزعم البعض؛ فكلٌّ من العِلم بالله والعمل لله مطلوب لذاته؛ فقد يكون منه ما هو وسيلة، ومنه ما هو غاية؛ فيجب أن نعلم أنه لا بد من معرفة هذا الباب وتعلمه؛ باعتبار أنه أمر مطلوب لذاته، وإن كان لا يُكتفى به

---

(١) انظر: المِلل والنِّحَل للشهرستاني (١/ ٤٢)، مؤسسة الحلبي.

وحده؛ بل لا بد وأن يجتمع معه عبادة الله ﷻ، وإلا، فإن العبد لا يكون مؤمنًا، وبهذا، نعلم أن من أهمية هذا الباب أنه أصلٌ عظيمٌ في منهج أهل السنة والجماعة.

وقول المصنف: **«أو يقول: فلان [مجبر]، أو يتكلم بالإجبار، أو يتكلم بالعدل، فاعلم أنه قدري»**.

فالقدريَّةُ نَفَوْا مُتعلق قدرة الله بأفعال العباد تنزيهًا لله بزَعْمهم، فأفعالُ العباد عندهم لا تَدخُل تحت مشيئة الله وإرادته.

ولذلك قالوا بهذا اللازم الفاسد الذي لا وجود له في معتقدهم المنحرف عن الحق.

وقد ضَلَّ في هذا الباب (باب أفعال الله) الجبريةُ والقدريةُ، وما زال إلى يوم الناس هذا مَن يَخبط فيه بين قائل بأن العبد مجبر على أفعاله، وبين قائل بأن العبد لا فِعل له ولا اختيار، وإنما هو كالريشة في مَهَبِّ الرِّيح، وأهل السنة والجماعة وسطٌ بين هذا وذاك.

وقد أوضَح شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في «مَجموع الفَتاوى» قول أهل السنة، فقال: «وهم في باب خَلقِ الله وأمرِه وسطٌ بين المُكذِّبين بقُدرة الله الذين لا يُؤمنون بقُدرتِه الكاملة ومَشِيئته الشاملة وخَلقِه لكل شيء، وبين المُفسدين لدِين الله الذين يَجعلون العبدَ ليس له مَشِيئةٌ ولا قُدرة ولا عمل، فيُعطِّلون الأمر والنهي والثوابَ والعقاب، فيَصِيرون بمَنزلة المُشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فيُؤمن أهل السُّنَّة بأنَّ الله على كل شيء قدير، فيَقدر أن يهدي العبادَ ويُقلِّب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في مُلكِه ما لا يُريد، ولا يَعجَز عن إنفاذ مُرادِه، وأنه خالِق كلِّ شيء من الأعيان والصِّفات والحَرَكات. ويُؤمنون أن العبدَ له قُدرة ومشيئة وعملٌ، وأنه مُختار ولا يُسمُّونه مَجْبورًا؛ إذ المَجْبور مَن أُكْرِه على خلاف اختِياره، والله ﷻ جعَل العبدَ مُختارًا لِمَا يفعله، فهو مختارٌ مُريد، والله خالِقُه وخالِقُ اختياره، وهذا ليس له نَظِيرٌ؛ فإن الله ليس كمثله شيءٌ، لا في ذاتِه ولا في صفاته ولا في أفعاله»(١).

وقال العلَّامة السِّعْدي: «وهدَى الله أهلَ السُّنَّة والجَماعَة للتوسُّط بين طائفتين منحرفتينِ، هم القدرية والجبرية، فآمَنوا بقضاء الله وقدَره وشُمولهما للأعيان

(١) مَجموع الفَتاوى (٣/ ٣٧٣، ٣٧٤).

والأوصاف والأفعال التي مِن جُملتِها أفعالُ المُكلَّفين وغيرهم، وآمَنوا بأنه ما شاء اللهُ كان وما لم يشأ لم يكُن، وآمنوا مع ذلك بأن الله تعالى جعَل للعِباد قُدرة وإرادة تقَعُ بها أقوالُهم وأفعالهم على حسب اختِيارهم وإرادتهم، فآمَنوا بكلِّ نصٍّ فيه تعميمُ قدرة ومشيئة، وبكلِّ نصٍّ فيه إثباتُ أنَّ العباد يعملون ويفعلون كلَّ الأفعال الكبيرة والصغيرة بإرادتهم وقُدْرَتِهم، وعَلِموا أن الأمرينِ لا يَتنافيانِ»[١].

وبهذا يتبين أن الملازمة الفاسدة إنما هي في أذهان وعقيدة القدرية، إذ لا تنافي بين مشيئة الله ومشيئة العبد في معتقد أهل السنة والجماعة.

وقول المصنف: «لأن هذه الأسماء محدثة أحدثها أهل الأهواء».

وقال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر. وعلامة الجهمية: أن يسموا أهل السنة مشبهة ونابتة. وعلامة القدرية: أن يسموا أهل السنة مجبرة، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية»[٢].

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتاب: «الغنية» نحو ما ذكر، وزاد: «علامة الرافضة: تسميتهم أهل السنة ناصبة، وكل ذلك عصبية، وغياض لأهل السنة، ولا اسم لهم إلا اسم واحد، وهو: (أصحاب الحديث)، ولا يلتصق بهم ما لقيهم به أهل البدع، كما لم يلتصق بالنبي تسمية كفار مكة: ساحرًا وشاعرًا ومجنونًا ومفتونًا وكاهنًا، ولم يكن اسمه عند الله وعند ملائكته وعند إنسه وجنه وسائر خلقه إلا رسولًا نبيًّا بريًّا من العاهات كلها: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٤٨﴾﴾»[٣] [الإسراء: ٤٠].

وقد عُرف أن من سمات أهل الباطل طعنهم في الصحابة الذين هم أئمة السلف، فها هي الفرق الكبار: المعتزلة والخوارج والشيعة كلهم يطعن في الصحابة رضوان الله عليهم طعنًا صريحًا[٤]:

أما المعتزلة فقد طعن زعيمهم النظَّام في أكثر الصحابة وأسقط عدالة ابن مسعود، وطعن في فتاوى علي بن أبي طالب، وثلب عثمان بن عفان، وطعن في كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم. فنسب خيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق.

---

(١) التنبيهات اللطيفة (ص٦١، ٦٢). (٢) نقله عنه الذهبي في «العلو» (ص١٩٠).

(٣) الغنية (ص٧١)، مكة المكرمة، المطبعة الميرية، ١٣١٤هـ.

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي (٣١٨) وما بعدها.

ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ولم يره حجة، وأجاز أن تجتمع الأمة على الضلالة[(١)].

وأيضًا، كان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال يشكك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة، وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، فقال مقالته المشهورة: لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه. ووافقه على ذلك صاحبه عمرو بن عبيد وزاد عليه بأن قطع بفسق كل من الفريقين.

وأما الخوارج فتكفيرهم لعلي وأكثر الصحابة ﭫ واستباحتهم لدمائهم وأموالهم مشهور معلوم؛ بل ساقوا الكفر إلى كل من أذنب من هذه الأمة.

أما الشيعة فشعارهم الطعن في سائر الصحابة ـ عدا آل البيت ـ وغلاتهم من السبئية والبيانية وغيرهم قد حكم علماء الإسلام عليهم بالردة والخروج من الدين بالكلية.

والإمامية منهم ادعت ردة أكثر الصحابة بعد النبي ﷺ.

والأشاعرة ونحوهم من المتكلمين ممن يدعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين وهو طعن فيهم من هذا الوجه. ولهذا، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد أن حكى عنهم هذا الكلام ـ: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض»[(٢)(٣)].

وقول المصنف: «قال عبد الله بن المبارك: لا تأخذوا عن أهل الكوفة في الرفض [شيئًا]، ولا عن أهل الشام في السيف [شيئًا]، ولا عن أهل البصرة في القدر [شيئًا]، ولا عن أهل خراسان في الإرجاء [شيئًا]، ولا عن أهل مكة في الصرف، ولا عن أهل المدينة في الغناء، لا تأخذوا عنهم في هذه الأشياء شيئًا».

الشرح

حذر السلف من أرباب الكفر والبدع، حذروا كذلك من أرباب الأقوال الشاذة.

وبمثل ما ورد عن ابن المبارك ورد عن الأوزاعي أنه قال: «لا نأخذ من قول أهل العراق خصلتين، ولا من قول أهل مكة خصلتين، ولا من قول أهل المدينة خصلتين، ولا من قول أهل الشام خصلتين:

فأما أهل العراق فتأخير السحور وشرب النبيذ.

---

(١) فضل الإجماع (ص١٤٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).
(٣) المصدر موقع الدرر السنية الموسوعة العقدية.

وأما أهل مكة فالمتعة والصرف.

وأما أهل المدينة فإتيان النساء في أدبارهن والسماع.

وأما أهل الشام فبيع العصير وأخذ الديون قال: وهذان الأمران قد ذهبا. أما بيع العصير فليس في الشام اليوم عالم يبيحه، وأما الديون فقد منعهموه السلطان»(١).

وقال ابن تيمية: «كَانَ الْأَوْزَاعِيّ يَقُول: من أَخذ بِقَول أهل الْكُوفَة فِي النَّبِيذ، وَبقول أهل مَكَّة فِي الْمُتْعَة وَالصرْف، وَبِقَول أهل الْمَدِينَة فِي الْغناء أَو قَالَ الحشوش والغناء، فقد جمع الشَّرّ كُله، أَو كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ»(٢).

وقال الأوزاعي: «من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام»(٣).

وقوله أيضًا: «يُترك من قول أهل مكة المتعة والصرف، ومن قول أهل المدينة السماع وإتيان النساء في أدبارهن، ومن قول أهل الشام الجبر والطاعة، ومن قول أهل الكوفة النبيذ والسحور»(٤).

وعن إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: «دخلت على المعتضد فدفع إلي كتابًا نظرت فيه، وكان قد جمع له الرخص من زلل العلماء وما احتجّ به كلٌّ منهم لنفسه، فقلت له: يا أمير المؤمنين، مصنف هذا الكتاب زنديق، فقال: لم تصح هذه الأحاديث؟ قلت: الأحاديث على ما رُوِيت، ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر، وما من عالم إلا وله زلة، ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه، فأمر المعتضد فأحرق ذلك الكتاب»(٥).

وعن سليمان التيمي، قال: «لو أخذتَ برخصة كل عالِم اجتمع فيك الشرّ كله»(٦).

قوله: «لا تأخذوا عن أهل الكوفة في الرفض [شيئًا]».

قال الهروي: (وأما فتنة قصب السلف [أي الرفض] فإن الكوفة دارها التي

---

(١) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (١/ ٤١).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٧٤).

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٥٦)، وإسناده حسن.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٥٦) وإسناده ضعيف، وله شواهد ومتابعات، انظر: التلخيص الحبير (٣/ ١٨٧).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٥٦) وإسناده صحيح، وانظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٦٥).

(٦) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٩٢٧) وإسناده صحيح، وانظر: المسودة (ص٥١٨ ـ ٥١٩).

حرفتها، ثم طار في الآفاق شررها، واستطار فيها ضررها، وإنما هاجتها أحلام فيها ضيق، وأشربتها قلوب فيها حمق، ولها عروق خفية، السلامة للقلوب في ترك إظهار بعضها، وأربابها أحمق خلق الله تعالى، عرضت تساوي بين علي بن أبي طالب وأبي بكر وعمر، ثم أخذت تفضله عليهما وتخاصمهما وتضلهما وتوليه حقهما، ثم جاءت تعدله بالمصطفى ﷺ وتشركه في وحي السماء، ثم خطأت جبريل عليه السلام في نزوله، فخلّت الأمة من النبوة، وأحوجتها إلى علي رضي الله عنه، ثم ادعت له الإلهية ثم ادعتها لولده.

قال الإمام المطلبي: «لو كانوا دوابًّا لكانوا حُمُرًا، ولو كانوا طيرًا لكانوا رخمًا»[(١)].

فاستظهرت بهؤلاء الغالية أرباب القلوب المريضة، فتظاهرت على قصب السلف الذين هم الناقلون وفيهم قانون الدين والملة، فهؤلاء الذين قالوا في السلف الصالح بالقول السيئ أرادوا القدح في الناقل لأن القدح في الناقل إبطال المنقول، فأرادوا إبطال الشرع الذي نقلوا، وإنما تعلقوا بعلي بن أبي طالب تسلحًا.

ولم تكابد الأمة من شؤم شيء ما كابدت من شؤم تلك الفتنة. لم يكد قلب مسلم يسلم من شرب منها إلا من رحم ربك فعصم[(٢)].

ومنذ أن ظهر التشيع واليهود[(٣)] والمجوس[(٤)] يوقدون ناره تحت دعوى أن للرسول ﷺ وصيًّا هو علي بن أبي طالب، ولكن الصحابة تمالؤوا على ظلمه وكتمان الوصية على حد زعمهم الكاذب.

ولم يزل التشيع يتطور بتطرفه وتشيعه، حتى صار ملجأً لكل من يريد أن يحارب الإسلام والمسلمين، فقد دخل في الرافضة أهل الزندقة والإلحاد من «النصيرية» و«الإسماعيلية» وأمثالهم من الملاحدة «القرامطة»، وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك[(٥)].

ومن شنيع عقائدهم القول بأن القرآن مبدل ومحرف ومزيد فيه ومنقوص منه، وأن

---

(١) منهاج السنة (١/ ٣٠٧، ٣٠٨)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣، ٣٤).
(٢) ذم الكلام للهروي (ص٣٠٤، ٣٠٥). بتصرف.
(٣) انظر: كتاب بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، لعبد الله الجميلي.
(٤) انظر: كتاب «وجاء دور المجوس» لعبد الله الغريب.
(٥) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٢٨).

معظم الصحابة ارتدوا بعد إسلامهم إن لم يكونوا كلهم ما عدا علي بن أبي طالب ونفر قليل معهم.

وقد وصل الضلال ببعضهم والجراءة على الله تعالى، إلى أن يقول بخيانة جبريل للرسالة، وأنه أرسل إلى علي فعدل إلى محمد.

ولم يزل الرفض يبتعد بأهله عن الدين والعقل والفطرة إلى يومنا هذا[1].

وقوله: **«ولا عن أهل الشام في السيف [شيئًا]»**.

لم أقف في هذه المسألة على شرح لها في كتب المتقدمين أو إشارة إليها، وقد وقفت في كتاب مختصر تاريخ دمشق في ذكر ما ورد في ذم أهل الشام على بعض النصوص التي تشير إلى ما ذكره ابن المبارك من حال أهل الشام، وإن كان بعض هذا الكلام لا يعول عليه لضعف أسانيده، ولكن يستأنس به في تصور حال أهل الشام في فترة من فترات التاريخ.

وقد جاء في مختصر تاريخ دمشق لابن منظور بعدما سرد بعض الآثار ما نصه: «قال: والمراد في هذه الحكايات ما كان عليه أهل الشام من طاعة أئمتهم وأمرائهم، واقتدائهم في الفتن والحروب بآرائهم، من غير نظر في عواقب الفتن كما فعلوا في سالف الزمن من قتالهم علي بن أبي طالب، وهو الإمام المرتضى، وفعلهم يوم الحرة، وحصار ابن الزبير. وتلك أمور قد خلت، وفتن قد مضت، عصم الله منها.

وهذا، لما كان يجري بين أهل الشام والعراق من الحروب، وأما الآن فقد آلف الله بين القلوب».

فلعل هذا الكلام يفسر كلام ابن المبارك «ولا عن أهل الشام في السيف [شيئًا]».

وأنتقي مما ورد في مختصر تاريخ دمشق بعض النصوص التي وردت في نسبة السيف لأهل الشام:

فعن سليمان بن يسار قال: كتب عمر بن الخطاب إلى كعب الأحبار أن اختر لي المنازل فكتب إليه: يا أمير المؤمنين، إنه بلغنا أن الأشياء اجتمعت، فقال السخاء: أريد اليمن، فقال حسن الخلق: أنا معك. وقال الجفاء: أريد الحجاز، فقال الفقر: وأنا معك، وقال البأس: أريد الشام، فقال السيف: وأنا معك. وقال العلم: أريد العراق، فقال العقل: وأنا معك. وقال الغنى: أريد مصر، فقال الذل: وأنا معك.

---

(١) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ١٠).

فاختر لنفسك يا أمير المؤمنين.

فلما ورد الكتاب على عمر بن الخطاب قال: فالعراق إذًا، فالعراق إذًا.

ورواه عن عائشة أيضًا: قال ابن عساكر: والمحفوظ عن كعب سوء القول في العراق، وضعف هذه الأحاديث.

وعن أنس بن مالك قال: «وهبطت ملائكة الخير والشر، وملائكة الحياء والإيمان، وملائكة الصحة والشفاء، وملائكة الغنى، وملائكة الشرف، وملائكة المروءة، وملائكة الجفاء، وملائكة الجهل، وملائكة السيف، وملائكة اليأس، حتى انتهوا إلى العراق»، وفيه: «فقال بعضهم لبعض: «افترقوا». وقال ملك السيف: أنا أسكن الشام، فقال له ملك البأس: أنا معك».

وعن علي بن زيد بن جدعان قال: قال رجل لعمرو بن العاص: صف لي الأمصار. قال: أهل الشام أطوع الناس للمخلوق وأعصاهم للخالق، وأهل مصر أكيسهم صغارًا، وأحمقهم كبارًا، وأهل الحجاز أسرع الناس إلى الفتنة وأعجزهم فيها، وأهل العراق أطلب الناس للعلم وأبعدهم منه.

قدم عبد الله بن الكواء على معاوية، قال: فأخبرني عن أهل الشام. قال: جند أمير المؤمنين، ولا أقول فيهم شيئًا. قال: لتقولن. قال: أطوع الناس لمخلوق وأعصاهم لخالق، ولا يحسبون للسماء ساكنًا.

وفي حديث آخر: أطوع الناس لمخلوق في معصية الخالق، وأجرؤهم على الموت لا يدري ما بعده»[(١)].

وقوله: «ولا عن أهل البصرة في القدر [شيئًا]».

حدثت بدعة «القدرية» في آخر عصر الصحابة[(٢)]، وكان القدر قد حدث أهله قبل أهل النفي للصفات، فمقالة القدر ظهرت في خلافة عبد الله بن الزبير (٦٤ ـ ٧٣هـ) بعد موت معاوية[(٣)].

ولهذا، تكلم فيهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وواثلة بن الأسقع رضي الله عنهم[(٤)].

وابن عباس مات (٦٨هـ) قبل ابن الزبير، وابن عمر مات عقب موته (٧٤هـ).

---

(١) انظر: مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (١/ ٤٠، ٤١) بتصرف.

(٢) منهاج السنة (١/ ٣٠٨).

(٣) الحسنة والسيئة (ص١٠٣).

(٤) منهاج السنة (ص١٠٣).

وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين، فبقي الناس يخوضون في القدر بالحجاز، والشام، والعراق، وأكثره كان بالشام والعراق بالبصرة، وأقله كان بالحجاز[(١)].

وأول من عُرف بنفي القدر، رجل مجوسي يقال سيسويه من الأساورة، وإن كان قد اشتهر أن أول من قال به معبد الجهني[(٢)].

قال الهروي: «فأما القدر فأول من تكلم به معبد الجهني رجل من أهل البصرة، كان عنده حظ من العلم يقال له: معبد بن خالد، ويقال: معبد بن عبد الله بن عويم، مات بعد الهزيمة وكان يومئذ مع ابن الأشعث، وأصابته جراحة، وهو أول من تكلم بالقدر، وهو الذي تبرأ منه عبد الله بن عمر بن الخطاب[(٣)]. مات قبل التسعين[(٤)] قتله الحجاج بن يوسف وقيل صلبه عبد الملك بن مروان سنة ثمانين[(٥)].

وأخذ غيلان الدمشقي عن معبد الجهني[(٦)].

قال الهروي: «فتكلم عليه عمرو بن عبيد، وجادل به غيلان بن مسلم الدمشقي، وغيلان هو ابن أبي غيلان أبو مروان من موالي عثمان، وكان عنده حظ من العلم، تكلم به أيام عبد الملك بن مروان، واستتابه عمر بن عبد العزيز، ثم ظهر منه تكذيب التوبة[(٧)] زمن يزيد بن عبد الملك، ثم لما ولي هشام بن عبد الملك سنة (١٠٦هـ) أرسل إلى غيلان وأحضر له الأوزاعي لمناظرته، ثم قتله[(٨)] فصلب على باب الشام بأخزى حالة لقيها بشر»[(٩)].

«وأما عمرو بن عبيد فهو عمرو بن كيسان أبو عثمان مولى بني تميم البصري، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة في طريق مكة، فإنه أول من بسط أساسه فأصبح رأسه، ونظم له كلامًا ونصبه إمامًا، ودعا إليه ودل عليه، فصار مذهبًا يسلك، وهو إمام الكلام وداعية الزندقة الأولى رأس المعتزلة، سموا به لاعتزاله حلقة الحسن البصري، وهو الذي لعنه إمام أهل الأثر مالك بن أنس الأصبحي، وإمام أهل الرأي النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة، وحذر منه إمام أهل الشرق عبد الله بن المبارك

---

(١) الحسنة السيئة (ص١٠٣). (٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٥).
(٣) ذم الكلام (ص٣٠٣). (٤) سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٧).
(٥) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٥)، سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٧).
(٦) سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٧). (٧) ذم الكلام (ص٣٠٣).
(٨) الشريعة للآجري (ص٢٢٨)، التنبيه والرد للملطي (ص١٦٨).
(٩) ذم الكلام (ص٣٠٣).

الحنظلي، فسلط الله عليه وعلى من استتبع واخترع، سيفًا من سيوف الإسلام وهو أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني، فهتك أستاره، وأظهر عواره، ورسمه باللعنة وألحق به بلاء تلك الفتنة»[(١)].

وعن الشيباني، قال: قال لي الأوزاعي: «يا أبا زرعة، هلك عبَّادنا وخيارنا في هذا الرأي؛ يعني: القدر.

كان المتكلم في القدر بالشام: غيلان القدري، وتبعه على ذلك أتباع، فأخذه هشام بن عبد الملك فصلبه، وكفى أهل الشام أمره.

وقد كانت القدرية بالبصرة أكثر، وضررهم على أهل السنة أكبر، فإنهم صنفوا في نفيه التصانيف، وألف أهل الاعتزال فيه التآليف، فأفناهم الله وأبادهم»[(٢)].

ونفاة القدر أرادوا منازعة الله في الربوبية، فضاهوا بذلك المجوسية الأولى، وهم الزنادقة[(٣)].

قوله: «ولا عن أهل خراسان في الإرجاء [شيئًا]».

وحدثت المرجئة، وكان أكثرهم من أهل الكوفة، فصاروا نقيض الخوارج والمعتزلة، فقالوا: إن الأعمال ليست من الإيمان[(٤)].

وأول ما ظهرت بدعة الإرجاء بعد فتنة ابن الأشعث سنة (٨٣هـ)، وقيل: إن أول من قال به هو ذر بن عبد الله المرهبي الهمداني (توفي قبل المائة).

فقد أخرج عبد الله ابن الإمام أحمد بسنده عن سلمة بن كهيل، «قال: وصف «ذر» الإرجاء وهو أول من تكلم فيه، ثم قال إني أخاف أن يتخذ هذا دينًا، فلما أتته الكتب من الآفاق قال: فسمعته يقول بعد: وهل أمر غير هذا؟».

وقال أبو داود: كان مرجئًا وهجره إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير بالإرجاء[(٥)].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: (أن حماد بن أبي سليمان (ت: ١٢٠هـ) هو أول من قال بالإرجاء»[(٦)].

وكانت بدعة الإرجاء مقتصرة في بدايتها على إرجاء الفقهاء، ولذلك، كانت هذه

---

(١) ذم الكلام (ص٣٠٣).
(٢) مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (١/ ١٣٣).
(٣) ذم الكلام (ص٣٠٥).
(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨).
(٥) السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (١/ ٣٢٩)، رقم (٦٧٧).
(٦) تهذيب التهذيب (٣/ ٢١٨).

البدعة أخف البدع، فإن كثيرًا من النزاع فيها نزاع في الاسم واللفظ دون الحكم[١]، إذ كان الفقهاء الذين يضاف إليهم هذا القول مثل حماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وغيرهما مع سائر أهل السنة متفقين على أن الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار ثم يخرجهم بالشفاعة، وعلى أنه لا بد في الإيمان أن يتكلم بلسانه، وعلى أن الأعمال المفروضة واجبة وتاركها مستحق للذم والعقاب. فكان الخلاف معهم في الأعمال هل هي من الإيمان؟ وفي الاستثناء ونحو ذلك عامته نزاع لفظي[٢].

وصارت المرجئة بعد ذلك على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، وهؤلاء يسمون مرجئة الفقهاء. وهم علماؤهم وأئمتهم وأحسنهم قولًا.

وقد استقر إرجاء الفقهاء على ثلاثة أسس، هي:

١ - زعمهم أن العمل لا يدخل في مسمى الإيمان، وأن الإيمان هو التصديق.

٢ - زعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص.

٣ - زعمهم أنه لا يجوز الاستثناء في الإيمان.

القسم الثاني: الذين قالوا: «هو تصديق القلب فقط وإن لم يتكلم به».

وهذا قول الجهمية، وهو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه. فالجهم كان يقول إن الإيمان مجرد تصديق القلب وإن لم يتكلم به. وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها، بل أحمد ووكيع وغيرهما كفروا من قال بهذا القول. ولكن هذا هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه، ولكن قالوا مع ذلك إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره، واستدللنا على تكفير الشارع له على خلو قلبه من المعرفة.

القسم الثالث: الذين يقولون: «الإيمان هو القول فقط».

فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًّا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار، وهذا قول الكرامية.

وهو آخر ما أحدث من الأقوال في الإيمان، وبعض الناس يحكى عنهم أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة، وهو غلط عليهم؛ بل يقولون: إنه مؤمن

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧، ٣١١) (٥/ ٥٠٧).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨، ٤٨).

كامل الإيمان، وإنه من أهل النار(١).

فالمرجئة ليسوا صنفًا واحدًا، وإنما هم أصناف خمسة، وهي: الجهمية، والكرَّامية، والأشاعرة، والماتريدية، ومرجئة الفقهاء، فهم خمسة أصناف، ومقالة الإرجاء تشمل كل هؤلاء، وجُل هؤلاء المرجئة كانوا في جهة المشرق في خراسان وما حولها.

قوله: «ولا عن أهل مكة في الصرف».

والمقصود بالصرف هو ربا الفضل وتعريفه.

لغة: الفضل هو الزيادة.

واصطلاحًا: هو بيع المال الربوي بجنسه مع زيادة في أحد العوضين.

مثل: أن يبيعه مد قمح بمدين منه، أو مائة غرام ذهب بمائة وعشرة منه.

وقد كان ابن عباس ﵄ يقول به ثم رجع عنه؛ فمذهب الجمهور، على أن ما نسب إلى ابن عباس ومن معه، ثبت رجوعهم عنه، ولم يصدر ابن عباس في هذا الرأي الذي رآه أولًا فيما ينسبه إليه الناسبون عن سنة عملية رآها بنفسه من رسول الله ﷺ أو حفظها منه؛ بل كان اجتهادًا منه.

فقد روى مسلم في «صحيحه» من طريق أبي نضرة، قال: سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف، فلم يريا به بأسًا.

فإني لقاعد عند أبي سعيد الخدري، فسألته عن الصرف، فقال: ما زاد فهو ربا، فأنكرت ذلك لقولهما، فقال: لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ، جاءه صاحب نخله بصاع من تمر طيب، وكان تمر النبي ﷺ هذا اللون، فقال له النبي ﷺ: «**أنى لك هذا؟**»، قال: انطلقت بصاعين فاشتريت به هذا الصاع، فإن سعر هذا في السوق كذا، وسعر هذا كذا، فقال رسول الله ﷺ: «**ويلك! أربيت، إذا أردت ذلك فبع تمرك بسلعة ثم اشتر بسلعتك أي تمر شئت**».

قال أبو سعيد: فالتمر بالتمر أحق أن يكون ربًا، أم الفضة بالفضة؟! قال: فأتيت ابن عمر بعد ذلك فنهاني، ولم آت ابن عباس، قال: فحدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه(٢).

وأخرج الطحاوي بسند صحيح عن أبي نضرة، عن أبي الصهباء، أن ابن عباس

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٣٨، ٤٨ ـ ٥٥، ٥٦).

(٢) صحيح مسلم مع النووي (٦/٢٦).

نزع عن الصرف[(١)].

وللأثر طريقان آخران:

الأول: من طريق سليمان بن علي الربعي، عن أبي الجوزاء، قال: «سمعته يأمر بالصرف ـ يعني: ابن عباس ـ، ويحدث ذلك عنه، ثم بلغني أنه رجع عن ذلك، فلقيته بمكة، فقلت: إنه بلغني أنك رجعت، قال: نعم، إنما كان ذلك رأيًا مني، وهذا أبو سعيد يحدث عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الصرف»[(٢)].

والثاني: عن أبي سعيد، قال: قلت لابن عباس: أرأيت الذي تقول: الدينارين بالدينار، والدرهمين بالدرهم، أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ قال: «**الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما**».

فقال ابن عباس: أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ فقلت: نعم، فقال: فإني لم أسمع هذا.

قال أبو سعيد: ونزع عنها ابن عباس»[(٣)].

قال ابن قدامة: «والمشهور عن ابن عباس أنه رجع إلى قول الجماعة»[(٤)].

قوله: «ولا عن أهل المدينة في الغناء، لا تأخذوا عنهم في هذه الأشياء شيئًا».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قَالَ أَبُو الْقَاسِم وَقد سمع الأكابر الأبيات بالألحان فَمن قَالَ بإباحته مَالك بن أنس وَأهل الْحجاز كلهم يبيحون الْغناء، فَأما الحداء فإجماع مِنْهُم على إِبَاحَته.

قلت: هَذَا النَّقْل يتَضَمَّن غلطا بِإِثْبَات بَاطِل وَترك حق وَقد تبع فِيهِ أَبَا عبد الرَّحْمَن على مَا ذكره فِي مَسْأَلَة السماع وَذَلِكَ أَن الْمَعْرُوف عِنْد أَئِمَّة السّلف من الصَّحَابَة وَالتَّابِعينَ مثل عبد الله بن مَسْعُود وَعبد الله بن عمر وَعبد الله بن عَبَّاس وَجَابِر بن عبد الله وَغَيرهم وَعَن أَئِمَّة التَّابِعين ذمّ الْغناء وإنكاره وَكَذَلِكَ من بعدهمْ من أَئِمَّة الْإِسْلَام فِي الْقُرُون الثَّلَاثَة حَتَّى ذكر زَكَرِيَّا بن يحيى السَّاجِي فِي كِتَابه الَّذِي ذكر فِيهِ

---

(١) شرح معاني الآثار (٤/ ٧١).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/ ٥١)، وابن ماجه في «سننه» (٢/ ٧٥٩/ ٢٢٥٨)، واللفظ له. وإسناده صحيح

(٣) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٦٤) بسند صحيح.

(٤) المغني (٦/ ٥٢).

إِجْمَاع أهل الْعلم وَاخْتِلَافهمْ فَذكر أنهم متفقون على كَرَاهَته إِلَّا رجلَانِ إِبْرَاهِيم بن سعد من أهل الْمَدِينَة وَعبيد بن الْحسن الْعَنْبَرِي من أهل الْبَصْرَة.

وَأما نقلهم لإباحته عَن مَالك وَأهل الْحجاز كلهم فَهَذَا غلط من أَسْوَأ الْغَلَط، فَإِن أهل الْحجاز على كَرَاهَته وذمه، وَمَالك نَفسه لم يخْتَلف قَوْله وَقَول أَصْحَابه فِي ذمه وكراهته بل هُوَ من المبالغين فِي ذَلِك حَتَّى صنف أَصْحَابه كتبًا مُفْردَة فِي ذمّ الْغناء وَالسَّمَاع وَحَتَّى سَأَلَهُ إِسْحَاق بن عِيسَى الطباع عَمَّا يترخص فِيهِ أهل الْمَدِينَة من الْغناء، فَقَالَ: إِنَّمَا يَفْعَله عندنَا الْفُسَّاق.

وَقد ذكر مُحَمَّد بن طَاهِر فِي مَسْأَلَة السماع حِكَايَة عَن مَالك أَنه ضرب بطبل وَأنْشد أبياتًا، وَهَذِه الْحِكَايَة مِمَّا لَا يتنازع أهل الْمعرفَة فِي أَنَّهَا كذب على مَالك وَكَذَلِكَ الشَّافِعِي لم يخْتَلف قَوْله فِي كَرَاهَته وَقَالَ فِي كِتَابه الْمَعْرُوف بأدب الْقُضَاة الْغناء لَهو مَكْرُوه يشبه الْبَاطِل، وَمن استكثر مِنْهُ فَهُوَ سَفِيه ترد شَهَادَته. وَقد قَالَ عَن السماع الديني الْمُحْدَث: خلَّفت بِبَغْدَاد شَيْئًا أحدثته الزَّنَادِقَة يسمونه التغبير يصدون بِهِ النَّاس عَن الْقُرْآن.

نعم، كَانَ كثير من أهل الْمَدِينَة يسمع الْغناء، وَقد دخل مَعَهم فِي ذَلِك بعض فقهائهم، فَأَما أَن يكون هَذَا قَول أهل الْحجاز كلهم أَو قَول مَالك فَهَذَا غلط، وَكَانَ النَّاس يعيبون من اسْتحلَّ ذَلِك من أهل الْمَدِينَة كَمَا عابوا على غَيرهم حَتَّى كَانَ الْأَوْزَاعِيّ يَقُول: من أَخذ بِقَوْل أهل الْكُوفَة فِي النَّبِيذ وَبقول أهل مَكَّة فِي الْمُتْعَة وَالصرْف وَبِقَوْل أهل الْمَدِينَة فِي الْغناء أَو قَالَ: الحشوش والغناء فقد جمع الشَّرّ كُله أَو كلَاما هَذَا مَعْنَاهُ: وَأما فُقَهَاء الْكُوفَة فَمن أَشد النَّاس تَحْرِيمًا للغناء وَلم يتنازعوا فِي ذَلِك وَلم يَكُونُوا يعتادونه كَمَا كَانَ يَفْعَله أهل الْمَدِينَة بل كَانُوا بالنبيذ الْمُتَنَازع فِيهِ.

وَقد سُئِلَ مالك عما يترخص فِيهِ بعض أهل الْمَدِينَة من الْغناء فَقَالَ: لَا إِنَّمَا يَفْعَله عندنَا الْفُسَّاق، وَقد سُئِلَ الْقَاسِم بن مُحَمَّد عَن الْغناء، فَقَالَ: إِذا ميز الله الْحق من الْبَاطِل، من أَي قسم يكون الْغناء؟»[1].



(١) الاستقامة (١/ ١٧٣ ـ ١٧٥).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٣٣ «وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضير فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله.

وإذا رأيت الرجل يحب أيوب، وابن عون، ويونس بن عبيد، وعبد الله بن إدريس الأودي، والشعبي، ومالك بن مغول، ويزيد بن زريع، ومعاذ بن معاذ، ووهب بن جرير، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، [ومالك بن أنس، والأوزاعي، وزائدة بن قدامة، فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيت الرجل يحب] الحجاج بن المنهال، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن نصر، فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله إذا ذكرهم بخير، وقال بقولهم».

الشرح

قول المصنف: **«وإذا رأيت الرجل يحب أبا هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضير فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله»**.

ما أشار إليه المصنف هنا من الاستدلال على كون الرجل صاحب سنة أم لا ذكره غير واحد من علماء السنة في كتبهم، ومن ذلك ما ذكره الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: «عَلَامَةُ مَنْ أَرَادَ اللهُ بِهِ خَيْرًا: سُلُوكُ هَذَا الطَّرِيقِ، كِتَابُ اللهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ إِلَى آخِرِ مَا كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِثْلَ الْأَوْزَاعِيِّ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالْقَاسِمِ بْنِ سَلَّامٍ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ طَرِيقَتِهِمْ، وَمُجَانَبَةُ كُلِّ مَذْهَبٍ يَذُمُّهُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «القرائن وحدها قد تفيد العلم الضروري كما يعرف الرجلُ رضا الرجل وغضبه، وحبه وبغضه، وفرحه وحزنه،

---

(١) الشريعة (١/ ٣٠١).

وغير ذلك مما في نفسه بأمورٍ تظهر على وجهه قد لا يمكنه التعبير عنها»(١).

ومما ورد في السنة من هذا المعنى ما ورد عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغضهم**»(٢).

وعليه فإن محبة علماء السنة هو دليل على أن الشخص من أهل السنة، وكذلك محبته لأهل البدعة تدل على أنه من أهل البدع.

وهنا أراد المصنف ضرب مثل لحب الصحابة الكرام وأعطى مثالًا على ذلك بثلاثة من الصحابة الكرام وهم كل من أبي هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضير رضي الله عنهم الذين صحبوا النبي ﷺ وعُرف عنهم أنهم رووا الحديث عن النبي ﷺ؛ بل وعُرف عن اثنين منهم الإكثار من رواية الحديث، وهم كلٌّ من أبي هريرة وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

ومعلوم أن من واجب الأمة نحو أصحاب رسول الله ﷺ محبتهم والترضي عنهم والدعاء لهم كما أمرنا الله تعالى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠].

فهم قوم اختارهم الله وشرفهم بصحبة نبيه ﷺ وخصَّهم في الحياة الدنيا بالنظر إليه وسماع حديثه من فمه الشريف ونصرته والذب عنه والجهاد معه في سبيل الله ونشر دين الإسلام.

وبعد وفاته كانوا هم الواسطة بين الرسول ﷺ وبين الأمة، فقد بلغوا عن رسول الله ما بعثه الله به من النور والهدى على أكمل الوجوه وأتمها ونشروا هذا الدين في شتى بقاع الأرض: وجاهدوا في سبيل الله بأنفسهم وأموالهم، وذبوا عن هذا الدين بسنانهم ولسانهم، فكان لهم بذلك الأجر العظيم والمنزلة العالية عند ربهم وعند نبيهم وعند المسلمين الموحدين جميعًا.

فإذا أنزلوا هذه المنزلة استحقوا من جماعة المسلمين أن يحبوهم ويتقربوا إلى الله عز وجل بمحبتهم لأن الله تعالى إذا رضي عن أحد أحبه، وواجب على العبد أن

---

(١) شرح الأصبهانية (ص٥٤٥) ط: دار المنهاج.

(٢) أخرجه البخاري، فتح الباري (٧/ ١١٣) ح٣٧٨٤ واللفظ له. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته... (١/ ٦٥).

يحب من يحب مولاه[١].

ولا شك أن أبا هريرة رضي الله عنه صحابي جليل، صحِب النبي عليه الصلاة والسلام أكثر من أربع سنوات ولازمه ملازمة كاملة، يلازمه على ملء بطنه فيحضر وهم غائبون، ويحفظ إذا نسوا، ودعا له النبي ﷺ وفعل ما يساعده على حفظ الأحاديث، فلأجل ذلك، حفظ أحاديث لم يحفظها غيره من الصحابة، وكان يقول: إنكم تقولون: أكثر علينا أبو هريرة، والله الموعد، إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق في الأسواق، وإن إخواننا من الأنصار ليشغلهم العمل في أموالهم، وكنت امرأً مسكينًا ألزم رسول الله عليه الصلاة والسلام على ملء بطني، أحفظ إذا نسوا، وأحضر إذا غابوا، ولقد قال النبي ﷺ مرة: إن من بسط ثوبه حتى أفرغ من مقالتي وضمَّه إليه كان ذلك سببًا في بقاء حفظه. يقول أبو هريرة: فعلت ذلك فلم أنْسَ شيئًا بعد ذلك.

كان رضي الله عنه يبيت أول الليل يدرس الأحاديث ويتذكرها ويكررها حتى لا ينساها، وحتى يحفظ منها ما قد يخاف أن ينساه، فلذلك، حفظ الحديث الكثير الذي ما حفظه غيره.

وأما أنس بن مالك بن النَّضر الخزرجي الأنصاري فهو صحابي جليل، ولد بالمدينة، وأسلم صغيرًا وكناه بأبي حمزة؛ خدم الرسول عليه الصلاة والسلام في بيته وهو ابن عشر سنين، دعا له ﷺ: «**اللّهم أكثر ماله وولده وبارك له، وأدخله الجنة**»، فعاش طويلًا، ورزق من البنين والحفدة الكثير. روى كثيرًا من الأحاديث عن رسول الله ﷺ.

وأما أسيد بن حضير بن عبد الأشهل الأنصاري رضي الله عنه، فهو فارس قومه ورئيسهم، فأبوه حضير الكتائب زعيم الأوس، وواحد من كبار أشراف العرب في الجاهلية. واشتهر أسيد بن حضير بأنه يكتب العربية ويحسن السباحة والرمي، وكانوا في الجاهلية يسمون من كانت فيه هذه الخصال بالكامل. كما يُعدّ أسيد رضي الله عنه من السابقين إلى الإسلام، وهو أحد النقباء ليلة العقبة، وكان إسلامه رضي الله عنه على يد مصعب بن عمير رضي الله عنه قبل سعد بن معاذ رضي الله عنه.

ومن مناقب أسيد بن حضير ما جاء في سنن الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: «**نعم الرجل أبو بكر، نعم الرجل عمر، نعم الرجل أبو عبيدة بن**

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي (١/ ٢٨٧).

الجراح، نعم الرجل أسيد بن حضير، نعم الرجل ثابت بن قيس بن شماس، نعم الرجل معاذ بن جبل، نعم الرجل معاذ بن عمرو بن الجموح».

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ثلاثة من الأنصار لم يكن أحد منهم يُلحق في الفضل، كلهم من بني عبد الأشهل: سعد بن معاذ، وأسيد بن حضير، وعباد بن بشر رضي الله عنهم جميعًا.

والمصنف بذكره لهؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم يشير بذلك إلى حب الصحابة على وجه العموم، فكلهم صحابة كرام، وكذلك لحب المهاجرين والأنصار، فأبو هريرة رضي الله عنه من المهاجرين؛ وأنس بن مالك وأسيد بن حضير رضي الله عنهما من الأنصار، وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول صلى الله عليه وسلم: «**آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغضهم**»[(١)].

وجميعهم من رواة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

ولقد تواترت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يدل على فضل الصحابة رضوان الله عليهم ووجوب تعظيمهم وإكرامهم وكونهم خير قرون هذه الأمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم. ولقد عقد البخاري ومسلم في صحيحيهما وكذا أهل السنن وغيرهم، كل منهم كتابًا لفضائل الصحابة أوردوا فيه الكثير من الأحاديث الواردة في فضل الصحابة رضوان الله عليهم.

وعن معتقد السلف نحو أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أبو زرعة الرازي[(٢)]: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق. وذلك أن الرسول حق والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة. وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[(٣)].

وقال الخطيب البغدادي[(٤)]: «عدالة الصحابة ثابتة ومعلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن، فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

---

(١) أخرجه البخاري، فتح الباري (٧/ ١١٣) ح٣٧٨٤ واللفظ له. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته... (١/ ٦٥).

(٢) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة، من أئمة حفاظ الحديث، ذكر أنه يحفظ مائة ألف حديث، توفي سنة (٢٦٤هـ). تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠ ـ ٣٤).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص٩٧).

(٤) أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، أحد الحفاظ المؤرخين المقدَّمين، وصاحب مصنفات من أشهرها تاريخ بغداد، توفي سنة (٤٦٣هـ). الأعلام (١/ ١٧٢).

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وهذا اللفظ وإن كان عامًّا فالمراد به الخاص، وقيل: هو وارد في الصحابة دون غيرهم.

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿١٢﴾﴾ [الواقعة: ١٠ ـ ١٢].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الانفال: ٦٤].

وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٨ ـ ٩].

في آيات يكثر إيرادها، ويطول تعدادها.

ووصف رسول الله ﷺ الصحابة مثل ذلك، وأطنب في تعظيمهم وأحسن الثناء عليهم....

وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له...

على أنه لو لم يرد من الله ﷻ ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين.

وهذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء[(١)].

وقال ابن حجر: «اتفق أهل السنة على أن جميع الصحابة عدول، ولم يخالف في

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص٩٣ ـ ٩٦).

ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»[(١)].

وقال صاحب العقيدة الطحاوية: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من بغضهم، وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإحسان، وبغضهم كفر وطغيان»[(٢)].

وقال البيهقي: «وإذا ظهر أن حب الصحابة من الإيمان، فحبهم أن يعتقد فضائلهم ويعترف لهم بها ويعرف لكل ذي حق منهم حقه، ولكل ذي عنا في الإسلام عناه، ولكل ذي منزلة عند الرسول ﷺ منزلته، وينشر محاسنهم، ويدعو بالخير لهم ويقتدي بما جاء في أبواب الدين عنهم، ولا يتتبع زلاتهم وهفواتهم ولا يتعمد تهجين أحد منهم ببث ما لا يحسن عنه، ويسكت عما لا يقع ضرورة إلى الخوض فيه فيما كان بينهم، وبالله التوفيق»[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ، كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر: ١٠].

وطاعة النبي ﷺ في قوله: «**لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**».

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع: من فضائلهم ومراتبهم، فيفضلون من أنفق من قبل الفتح ـ وهو صلح الحديبية ـ وقاتل، على من أنفق من بعده وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر ـ وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ـ: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[(٤)]، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة[(٥)] كما أخبر به رضي الله عنهم، بل قد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

---

(١) الإصابة (١/ ١٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص٥٢٨).

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (ص٢٩٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرًا. فتح الباري (٧/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥) ح٣٩٨٣، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بدر (١٦٨ ـ ١٦٩).

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان (٧/ ١٦٩).

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة كالعشرة وغيرهم من الصحابة.

وقول المصنف: **«وإذا رأيت الرجل يحب أيوب، وابن عون، ويونس بن عبيد، وعبد الله بن إدريس الأودي، والشعبي، ومالك بن مغول، ويزيد بن زريع، ومعاذ بن معاذ، ووهب بن جرير، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، [ومالك بن أنس، والأوزاعي، وزائدة بن قدامة، فاعلم أنه صاحب سنة»**.

من علامات صاحب السنة حبه لعلماء السنة، وقد أشار غير واحد من العلماء لهذا الأمر، ومِن ذلك:

قال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ابن عون في البصريين إذا رأيت الرجل يحبه فاطمئن إليه، وفي الكوفيين: مالك بن مغول. وزائدة بن قدامة إذا رأيت كوفيًّا يحبه فارج خيره، ومن أهل الشام: الأوزاعي وأبو إسحاق الفزاري، ومن أهل الحجاز مالك بن أنس[(١)].

قولُ أحمد بن عبد الله بن يونس (ت: ٢٢٧هـ): «امتحِن أهل الموصل بمعافى بن عمران، فإن أحبُّوه فهم أهل السنة، وإن أبغضوه فهم أهل بدعة...»[(٢)].

قال الإمام نُعيم بن حماد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد، فاتهمه في دينه، وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق، فاتهمه، وإذا رأيت البصري يتكلم في وهب بن جرير، فاتهمه في دينه»[(٣)].

وبعد أن أشار المصنف إلى طبقة الصحابة أشار إلى طبقة التابعين، وتابعي التابعين، ومنهم:

أولًا: «أيوب»، هو: أبو بكر أيوب بن أبي تميمة السختياني بفتح السين ـ نسبة إلى عمل السختيان وبيعه ـ وهي الجلود الضأنية ـ، قال ابن سعد: «كان أيوب ثقة ثبتًا في الحديث جامعًا عدلًا ورعًا كثير العلم حجة»، توفي سنة ١٣١هـ[(٤)].

ومما روي عنه أنه قال: «إذا حُدث الرجل بسنة فقال: دعنا من هذا وأنبئنا عن

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٦٢).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٧٤) برقم (٥٨)، وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٩/ ٤٩٣).

(٣) السير (١١/ ٣٨١).

(٤) انظر: الطبقات (٧/ ٢٤٦)، واللباب (٢/ ١٠٨).

القرآن، فاعلم أنه ضال»[(١)].

وعن عُمارة بن زاذان قال: قال لي أيوب: «يا عُمارة: إذا رأيت صاحب سنة وجماعة فاقبله على ما كان فيه»[(٢)].

ثانيًا: «وابن عون»، هو عبد الله بن عون شيخ أهل البصرة وعالمهم، من أهل الورع، قال ابن مهدي: «ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون»، مات سنة ١٥٠هـ[(٣)].

ومما روي عنه: قال محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثني صاحب لي عن ابن عون، أنه سأله رجل فقال: أرى قومًا يتكلمون في القدر، أفأسمع منهم؟ فقال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، إلى قوله: ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[(٤)].

قال معاذ بن معاذ: ما رأيت رجلًا أعظم رجاء لأهل الإسلام من ابن عون، لقد ذكر عنده الحجاج، وأنا شاهد، فقيل: يزعمون أنك تستغفر له؟ فقال: ما لي أستغفر للحجاج من بين الناس، وما بيني وبينه؟ وما كنت أبالي أن أستغفر له الساعة.

قال الذهبي: «وقد سعت به المعتزلة إلى إبراهيم بن عبد الله بن حسن، الذي خرج بالبصرة فقالوا: هاهنا رجل يربِّث عنك الناس. فأرسل إليه إبراهيم: أن ما لي ولك؟ فخرج عن البصرة حتى نزل القريظية وأغلق بابه»[(٥)].

ثالثًا: «ويونس بن عبيد» هو يونس بن عبيد أبو عبد الله مولى لعبد القيس، كان إمامًا علمًا وحافظًا مقدمًا متقنًا، مات سنة ١٣٩هـ[(٦)].

قال عنه الذهبي: «الإمام القدوة، الحجة أبو عبد الله العبدي، مولاهم البصري. من صغار التابعين وفضلائهم»[(٧)].

ومما روي عنه، قال الذهبي: «وقال سعيد بن عامر الضبعي: حدثنا أسماء بن عبيد، سمعت يونس بن عبيد يقول: ليس شيء أعز من شيئين: درهم طيب، ورجل يعمل على سنة»[(٨)].

عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثنا إبراهيم بن الحسن الباهلي، حدثنا حماد بن

---

(١) أورده السيوطي في مفتاح الجنة (ص٣٥) وعزاه للبيهقي.
(٢) المعجم لابن الأعرابي (٤٣١).
(٣) انظر: العبر في خبر من غبر (١/ ٢١٥)، والكامل في التاريخ (٥/ ٢٠١)، وشذرات الذهب (١/ ٢٣٠).
(٤) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٦٧).
(٥) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٧٠).
(٦) انظر: شذرات الذهب (٢/ ٢٠)، والمنتظم (٨/ ٢٠)، والنجوم الزاهرة (١/ ٣٢٩).
(٧) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٨٨).
(٨) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٩٠).

زيد، قال: قال يونس بن عبيد: «ثلاثة احفظوهن عني: لا يدخل أحدكم على سلطان يقرأ عليه القرآن، ولا يخلون أحدكم مع امرأة يقرأ عليها القرآن، ولا يمكّن أحدكم سمعه من أصحاب الأهواء»[(١)].

رابعًا: **«وعبد الله بن إدريس الأودي»**، هو عبد الله بن إدريس الأودي أبو محمد الكوفي الحافظ العابد، قال أبو حاتم: «هو إمام من أئمة المسلمين حجة»، مات سنة ١٩٢هـ[(٢)].

حدث عنه: مالك، وهو من مشايخه، وابن المبارك، ويحيى بن آدم، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، وهناد، وأبو كريب، وأبو سعيد الأشج، والحسن بن عرفة، وأحمد بن عبد الجبار العطاردي، وخلق كثير[(٣)].

خامسًا: **«والشعبي»** هو عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، كان حافظًا ثقة مفتيًا أدرك جماعة من الصحابة، مات سنة ١٠٤هـ[(٤)].

قال ابن عيينة: «علماء الناس ثلاثة؛ ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، والثوري في زمانه»[(٥)].

ومما روي عن الشعبي أنه قال: «أدركت خمسمائة صحابي أو أكثر يقولون: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي».

وأما عمرو بن مرزوق، فرواه عن شعبة، وفيه: يقولون: «علي وطلحة والزبير في الجنة»[(٦)].

سادسًا: **«ومالك بن مغول»**، هو مالك بن مغول البجلي الكوفي، كان كثير الحديث، ثقة حجة، مات سنة ١٥٩هـ[(٧)].

وعن مالك بن مغول، قال لي الشعبي: «ما حدثوك هؤلاء عن النبي ﷺ فخذه، وما قالوه برأيهم فألقه في الحش»[(٨)].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٩٢).

(٢) انظر: شذرات الذهب (١/ ٣٣٠)، والطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ١٧٠)، و«الوافي بالوفيات» (١٧/ ٣٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٣).

(٤) انظر: «المنتظم (٧/ ٩٢)، و«البداية والنهاية» (٩/ ٢٣٠)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٢٢٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٠٠).

(٦) سير أعلام النبلاء (٤/ ٣٠١).

(٧) انظر: «العبر في خبر من غبر» (١/ ٢٣٣)، و«الكامل» (٥/ ٢٢٧)، وشذرات الذهب (١/ ٢٤٧).

(٨) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٧٦).

قال أحمد: ثقة، ثبت في الحديث[(١)].

سابعًا: **«ويزيد بن زريع»** هو يزيد بن زريع أبو معاوية الحافظ، المجود، محدث البصرة، شيخ الإمام أحمد في الحديث، كان ثقة عابدًا ورعًا، قال أحمد بن حنبل: كان ريحانة البصرة، ما أتقنه، وما أحفظه؛ مات سنة ١٨٢هـ[(٢)].

قال الذهبي: وكان صاحب سنة واتباع، كان يقول: من أتى مجلس عبد الوارث[(٣)] فلا يقربني[(٤)].

قال صالح بن حاتم بن وردان: سمعت يزيد بن زريع يقول: «لكل دين فُرسان، وفُرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»[(٥)].

ثامنًا: **«ومعاذ بن معاذ»** هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان بن الحر بن مالك بن الخشخاش، التميمي القاضي الإمام الحافظ، أبو المثنى العنبري البصري. كان من الأثبات في الحديث، أثنى عليه أحمد بن حنبل وغيره، مات سنة ١٩٦هـ[(٦)].

قال أحمد بن حنبل: «معاذ بن معاذ إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال: هو قرة عين في الحديث، رواها المروذي عنه»[(٧)].

تاسعًا: **«ووهب بن جرير»**، هو: وهب بن جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله بن شجاع، الحافظ الصدوق الإمام، أبو العباس الأزدي البصري؛ كان ثقة، مات سنة ٢٠٦هـ[(٨)].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ١٧٤).

(٢) انظر: العبر في خبر من غبر (١/ ٢٨٤)، والبداية والنهاية (١٠/ ١٨٢)، والمنتظم (٩/ ٨٢)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٩٧).

(٣) عبد الوارث بن سعيد ابن ذكوان الإمام، الثبت، الحافظ أبو عبيدة العنبري، قال الذهبي: وكان عالما مجودًا، من فصحاء أهل زمانه، ومن أهل الدين والورع، إلا أنه قدري مبتدع، وعن الحسن بن الربيع قال: كنا نسمع من عبد الوارث، فإذا أقيمت الصلاة ذهبنا، فلم نصل خلفه، قال: وقيل لعبد الله بن المبارك: كيف رويت عن عبد الوارث، وتركت عمرو بن عبيد؟ قال: إن عمرًا كان داعيًا. قال الذهبي: ومع هذا، فحديثه في الكتب الستة. وعاش بعد حماد بن زيد أشهرًا قليلة، مات في المحرم سنة ثمانين ومائة.
وقال البخاري: قال عبد الصمد: إنه لمكذوب على أبي، وما سمعته منه قط، يعني القدر. «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٣٠١ ـ ٣٠٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٩٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٩٨).

(٦) انظر: «المنتظم» (١٠/ ٣٤)، و«شذرات الذهب» (١/ ٣٤٥)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٥٤).

(٧) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٥).

(٨) انظر: الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٩٨)، و«العبر في خبر من غبر» (١/ ٣٥٠)، وشذرات الذهب» (٢/ ١٦).

قال الذهبي: «روى عثمان بن سعيد عن ابن معين: وهب بن جرير ثقة»[١].

عاشرًا: «وحماد بن سلمة» هو: حماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري الحافظ، عالم أهل البصرة كان سيد أهل وقته، مات سنة ١٦٦هـ[٢].

قال الذهبي: «ولم يكن مثل حماد بالبصرة ولم يكن يثلبه إلا معتزلي أو جهمي لما كان يظهر من السنن الصحيحة.

قال شيخ الإسلام في الفاروق له قال أحمد بن حنبل: «إذا رأيت الرجل يغمز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام فإنه كان شديدًا على المبتدعة»[٣].

الحادي عشر: «وحماد بن زيد»، هو: حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل، العلامة، الحافظ الثبت، محدث الوقت، إمام أهل البصرة، كان من أهل الورع والدين، مات سنة ١٧٩هـ[٤].

قال الذهبي: «قال عبد الرحمٰن بن مهدي: أئمة الناس في زمانهم أربعة: سفيان الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

وقال يحيى بن معين: ليس أحد أثبت من حماد بن زيد.

وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: ما رأيت شيخًا أحفظ من حماد بن زيد.

وقال أحمد بن حنبل: حماد بن زيد من أئمة المسلمين، من أهل الدين، هو أحب إلي من حماد بن سلمة.

وقال عبد الرحمٰن بن مهدي: «لم أر أحدا قط أعلم بالسنة، ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد»[٥].

قال الذهبي: «قال عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الحافظ: حدثنا أبي، حدثنا سليمان بن حرب: سمعت حماد بن زيد يقول: إنما يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء إله - يعني الجهمية -.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٤٤).

(٢) انظر: شذرات الذهب (١/ ٢٩٢)، والعبر في خبر من غبر (١/ ٢٤٨)، والوافي بالوفيات (١٣/ ٨٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٥٠).

(٤) انظر: العبر في خبر من غبر (١/ ٢٧٤)، و«شذرات الذهب» (١/ ٢٩٢)، والأنساب للسمعاني (١/ ١٢١).

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٥٨).

وعن أبي النعمان عارم، قال: قال حماد بن زيد: القرآن كلام الله، أنزله جبريل من عند رب العالمين.

قلت: لا أعلم بين العلماء نزاعًا، في أن حماد بن زيد من أئمة السلف، ومن أتقن الحفاظ وأعدلهم، وأعدمهم غلطًا، على سعة ما روى رَحِمَهُ اللَّهُ»[(١)].

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيت بصريًّا يحب حماد بن زيد فهو صاحب سنة»[(٢)].

الثاني عشر: «ومالك بن أنس»، هو: مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، وأحد أئمة أهل السنة المشهورين، وإليه تنسب المالكية له مؤلفات عدة على رأسها (الموطأ) الكتاب المشهور، ولد بالمدينة، وتوفي بها عام ١٧٩هـ[(٣)].

ومما روي عنه قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة فقد زعم أن محمدًا خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فما لم يكن يومئذ دينًا فلا يكون اليوم دينًا»[(٤)].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرًا ما يقول:

«وخير أمور الدين ما كان سنة   وشر الأمور المحدثات البدائع»[(٥)]

ومن قوله كذلك: «قبض رسول الله ﷺ وقد تم هذا الأمر واستكمل، فإنما ينبغي أن نتبع آثار رسول الله ﷺ ولا نتبع الرأي»[(٦)].

وجاء رجل إلى مالك فسأله عن مسألة، فقال له: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال الرجل: أرأيت، فقال مالك: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾[(٧)] [النور: ٦٣].

الثالث عشر: «والأوزاعي»، هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، شيخ الإسلام، وعالم أهل الشام، كان عابدًا مجاهدًا، قال عنه الحاكم: الأوزاعي إمام عصره عمومًا وإمام أهل الشام خصوصًا، توفي ببيروت عام ١٥٧هـ[(٨)].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٦١).
(٢) أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٦٢).
(٣) الديباج المذهب (١/ ٨٢ ـ ١٣٥) والبداية (١٠/ ١٧٤).
(٤) الاعتصام للشاطبي (١/ ٤٩).
(٥) الاعتصام للشاطبي (١/ ٨٥).
(٦) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٠٥).
(٧) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص٢٠١).
(٨) البداية والنهاية (١٠/ ١١٥ ـ ١٢٠).

ومما روي عن الأوزاعي، قال: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»(١).

وقال الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يَستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية مُوافقة للسنة. وكان مَن مضى مِن سلفنا لا يُفرِّقون بين الإيمان والعمل، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنَّما الإيمان اسم يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدقه العمل؛ فمَن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق بعمله؛ فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها. ومَن قال بلسانه ولم يَعرف بقلبه ولم يصدقه بعمله؛ لم يُقبل منه وكان في الآخرة من الخاسرين»(٢).

وقال بقية بن الوليد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنا لنمتحن الناس بالأوزاعي فمن ذكره بخير عرفنا أنه صاحب سنة»(٣).

الرابع عشر: «وزائدة بن قدامة»، هو زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي الكوفي الحافظ، الإمام الثبت، قال أبو حاتم: «صاحب سنة»، مات سنة ١٦١هـ(٤).

وعن أحمد بن حنبل: «المتثبتون في الحديث أربعة: سفيان، وشعبة، وزهير، وزائدة»(٥).

قال أحمد بن يونس: رأيت زهير بن معاوية جاء إلى زائدة، فكلمه في رجل يحدثه، فقال: أمن أهل السنة هو؟ قال: ما أعرفه ببدعة. فقال: من أهل السنة هو؟ فقال زهير: متى كان الناس هكذا؟ فقال زائدة: متى كان الناس يشتمون أبا بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؟(٦).

وقول المصنف: **«وإذا رأيت الرجل يحب] الحجاج بن المنهال، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن نصر، فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله إذا ذكرهم بخير، وقال بقولهم»**.

وقول المصنف: **«الحجاج بن المنهال»**: هو الحافظ الإمام القدوة العابد الحجة أبو محمد البصري الأنماطي؛ قال أبو حاتم: ثقة فاضل، وقال أحمد بن عبد الله العجلي:

---

(١) انظر: كتاب الأسماء والصفات (ص٣٠٤).

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/ ٨٠٧).

(٣) تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٧).

(٤) انظر: العبر في خبر من غبر (١/ ٢٣٦)، وشذرات الذهب (١/ ٢٥١) والوافي بالوفيات (١٤/ ١١٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٦).

(٦) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٧).

ثقة، رجل صالح، قال خلف كردوس: كان حجاج صاحب سنة يظهرها، مات في سنة ست عشرة ومائتين[(١)].

وقول المصنف: **«وأحمد بن حنبل»**، هو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس الشيباني، أحد الأئمة الأعلام. كنيته: أبو عبد الله[(٢)].

قال يحيى بن معين أيضًا: «كان في أحمد بن حنبل خصالٌ ما رأيتُها في عالم قط، كان محدثًا، وكان حافظًا، وكان عالمًا، وكان ورِعًا، وكان زاهدًا، وكان عاقلًا»[(٣)].

قال الإمام أبو حاتم: «إذا رأيت البغدادي يحب أحمد فاعلم أنه صاحب سنة وإذا رأيته يبغض ابن معين فاعلم أنه كذاب»[(٤)].

قال قتيبة: خيرُ أهل زماننا: ابن المبارك، ثم هذا الشاب ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ وإذا رأيت رجلًا يحب أحمد، فاعلم أنه صاحب سُنة، ولو أدرك عصر الثوري والأوزاعي والليث، لكان هو المقدَّم عليهم، فقيل لقتيبة: يضم أحمد إلى التابعين؟ قال: إلى كبار التابعين.

وقال قتيبة: لولا الثوري لمات الورعُ، ولولا أحمدُ لأحدَثوا في الدِّين؛ أحمد إمام الدنيا»[(٥)].

وقول المصنف: **«وأحمد بن نصر»** هو الإمام الكبير الشهيد، أبو عبد الله، أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي المروزي ثم البغدادي. كان جده أحد نقباء الدولة العباسية، وكان أحمد أمّارًا بالمعروف، قوّالًا بالحق[(٦)].

قال ابن كثير: «كان أحمد بن نصر هذا من أهل العلم والديانة والعمل الصالح والاجتهاد في الخير، وكان من أئمة السنة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وكان ممن يدعو إلى القول بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وكان الواثق من أشد الناس في القول بخلق القرآن، يدعو إليه ليلًا ونهارًا، سرًّا وجهارًا، اعتمادًا على ما كان عليه أبوه قبله وعمه المأمون، من غير دليل ولا برهان، ولا حجة ولا بيان، ولا سنة ولا قرآن.

فقام أحمد بن نصر هذا يدعو إلى الله وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٥٣).
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ١٩٨).
(٣) البداية والنهاية لابن كثير (١٠/ ٣٥٠).
(٤) تهذيب التهذيب (١١/ ٢٤٨).
(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ١٩٥).
(٦) سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/ ١٦٦).

والقول بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، في أشياء كثيرة دعا الناس إليها»[١].

وقول المصنف: **«فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله إذا ذكرهم بخير، وقال بقولهم»**.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لهؤلاء الأئمة هو لما عرف عنهم من تمسكهم بالكتاب والسنة رواية ودراية، مع ما ذكر عنهم في سيرهم من الفقه في دين الله مع ما كانوا عليه من العبادة والزهد والورع والحرص على نشر السنة وتعليمها والدعوة إليها والجهاد في سبيلها، فهم أئمة الهدى علمًا وقدوة، ومن كبار علماء الأمة وساداتها.



(١) البداية لابن كثير (٥/ ٣٢٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٣٤﴾ «وإذا رأيت الرجل جالسًا مع رجل من أهل الأهواء، فحذِّره وعرِّفه، فإن جلس معه بعدما علم فاتقه، فإنه صاحب هوى».

الشرح

الآثار الواردة في التحذير من مجالسة أهل البدع والأهواء كثيرة جدًّا في كتب أهل السنة، من حيث الأصل، قال الإمام البغوي: «وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم، وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة، ومهاجرتهم»(١).

قال الشاطبي: «فإن الإيواء يجامع التوقير، ووجه ذلك ظاهر؛ لأن المشي إليه والتوقير له تعظيمٌ له لأجل بدعته؛ وقد علمنا أن الشرع يأمر بزجره وإهانته وإذلاله بما هو أشد من هذا كالضرب والقتل، فصار توقيره صدودًا عن العمل بشرع الإسلام، وإقبالًا على ما يضاده وينافيه، والإسلام لا ينهدم إلا بترك العمل به، والعمل بما ينافيه»(٢).

والتحذير يشمل أمورًا منها:

١ ـ مجالستهم. ٢ ـ مجادلتهم.

٣ ـ الاستماع إليهم. ٤ ـ مصاهرتهم(٣).

٥ ـ مؤاخاتهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالمصاحبة والمصاهرة والمؤاخاة لا تجوز إلا مع أهل طاعة الله تعالى على مراد الله»(٤).

وعَنْ هِشَامٍ، قَالَ: كَانَ الْحَسَنُ وَمُحَمَّدٌ يَقُولَانِ: «لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ،

(١) شرح السنة (١/ ٢٢٧). (٢) الاعتصام (١/ ٨٥).

(٣) عن ابن سيرين قال: «تزوج عمران بن حطان خارجية وقال: سأردها، قال: فصرفته إلى مذهبها». سير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٣).

(٤) مجموع الفتاوى (١٥/ ٣٢٧).

وَلَا تُجَادِلُوهُمْ، وَلَا تَسْمَعُوا مِنْهُمْ»[(١)].

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَكُونُ مَجْلِسُكَ مَعَ الْمَسَاكِينِ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَجْلِسَ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ»[(٢)].

وعن سَعِيدِ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّتِي أَسْمَاءَ تُحَدِّثُ قَالَتْ: دَخَلَ رَجُلَانِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ مِن أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَقَالَا: يَا أَبَا بَكْرٍ نُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ قَالَ: لَا، قَالَا: فَنَقْرَأُ عَلَيْكَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ، قَالَ: لَا، لَتَقُومَانِّ عَنِّي، أَوْ لَأَقُومَنَّ»[(٣)].

وعن سَلَّامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ قَالَ لِأَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَسْأَلُكَ عَنْ كَلِمَةٍ، قَالَ أَيُّوبُ وَجَعَلَ يُشِيرُ بِإِصْبَعَيْهِ: وَلَا نِصْفَ كَلِمَةٍ، وَلَا نِصْفَ كَلِمَةٍ»[(٤)].

قَالَ مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ: «لَا تُمَكِّنْ صَاحِبَ بِدْعَةٍ مِنْ سَمْعِكَ فَيَصُبَّ فِيهَا مَا لَا تَقْدِرُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ قَلْبِكَ»[(٥)].

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «من سمع مبتدعًا لم ينفعه الله بما سمع، ومن صافحه فقد نقض الإسلام عروةً عروةً»[(٦)].

قال الإمام مالك: «وكان يقال: لا تُمكن زائغ القلب من أذنيك فإنك ما تدري ما يعلمك من ذلك»[(٧)].

«والهجر الشرعي نوعان:

أحدهما: بمعنى الترك للمنكرات.

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٤٠٠).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٤٥٧).

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٤٠٣).

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٤٠٧).

(٥) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٤٤١).

(٦) الأمر بالاتباع، للسيوطي (ص١٩).

(٧) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ لابن أبي زيد القيرواني (١/ ١١٩).

والثاني: بمعنى العقوبة عليها.

فالنوع الأول: هو المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام: ٦٨]، . . . فهذا يراد به أنه لا يشهد المنكرات لغير حاجة مثل قوم يشربون الخمر يجلس عندهم، وقوم دعوا إلى وليمة فيها خمر وزمر لا يجيب دعوتهم، وأمثال ذلك. . .

النوع الثاني: الهجر على وجه التأديب، وهو هجر من يُظهر المنكرات، يُهجَر حتى يتوب منها، كما هجر النبي ﷺ والمسلمون الثلاثة الذين خُلِّفوا حتى أنزل الله توبتهم، حين ظهر منهم ترك الجهاد المتعين عليهم بغير عذر»(١).

والتحذير من المجالسة والاستماع لأهل البدع والأهواء جاء لأسباب، منها:

أولًا: أن المجالسة قد تكون سببًا للدخول في بدع أهل الأهواء وضلالاتهم.

لأنه في مقابل كل بدعة تهدم سنة، وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام أيضًا: «من أسباب هذه الاعتقادات والأحوال الفاسدة الخروج عن الشِّرعة والمنهاج الذي بعث به الرسول ﷺ إلينا، فإن البدع هي مبادئ الكفر ومظان الكفر، كما أن السنن المشروعة هي مظاهر الإيمان، ومقوية للإيمان، فإنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»(٢).

ثانيًا: وأنها سبب لدخول الشبه والشكوك.

فعَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنِّي لَا آمَنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ، أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ بَعْضَ مَا تَعْرِفُونَ»(٣).

وعَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «لَا تُجَالِسْ صَاحِبَ زَيْغٍ، فَيُزِيغَ قَلْبَكَ»(٤).

ثالثًا: أنها ممرضة للقلوب.

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا تُجَالِسْ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ مُمْرِضَةٌ

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٣). (٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٦٥).

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٣٦٩).

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٣٧١).

لِلْقُلُوبِ»[١].

وعَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ مُجَالَسَتَهُمْ مُمْرِضَةٌ لِلْقُلُوبِ»[٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الشرائع أغذية القلوب، فمتى اغتذت القلوب بالبدع لم يبق فيها فضل للسنن، فتكون بمنزلة من اغتذى بالطعام الخبيث»[٣].

رابعًا: أن في ذلك مساواة بين الحق والباطل.

قِيلَ لِلْأَوْزَاعِيِّ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ: أَنَا أُجَالِسُ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَأُجَالِسُ أَهْلَ الْبِدَعِ، فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «هَذَا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ»[٤].

خامسًا: أن المجالسة تدل على المجانسة.

قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨].

وقال رسول الله ﷺ: «**المرء مع من أحب**»[٥].

وقال رسول الله ﷺ: «**المرء على دين خليله**»[٦].

وعن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، يَقُولُ: لَمَّا قَدِمَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ الْبَصْرَةَ، جَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى أَمْرِ الرَّبِيعِ؛ يَعْنِي: ابْنَ صُبَيْحٍ، وَقَدْرَهُ عِنْدَ النَّاسِ، سَأَلَ: أَيُّ شَيْءٍ مَذْهَبُهُ؟ قَالُوا: مَا مَذْهَبُهُ إِلَّا السُّنَّةُ، قَالَ: مَنْ بِطَانَتُهُ؟ قَالُوا: أَهْلُ الْقَدَرِ، قَالَ: هُوَ قَدَرِيٌّ»[٧].

وقال الْفُضَيْلَ بْنَ عِيَاضٍ: «الْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ سُنَّةٍ يُمَالِي صَاحِبَ بِدْعَةٍ إِلَّا مِنَ

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٣٧٦).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٣٧٨).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٨١).

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٤٣٥).

(٥) أخرجه البخاري حديث (٦١٦٨)، ومسلم حديث (٢٦٤٠).

(٦) أخرجه الإمام أحمد حديث (٨٠٢٨)، وأبو داود حديث (٤٨٣٣)، والترمذي حديث (٢٣٧٨).

(٧) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٤٢٦).

النِّفَاقِ»[(١)].

قال الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح سنن أبي داود عند شرحه لقوله ﷺ: «**لا تصاحب إلا مؤمنًا ولا يأكل طعامك إلا تقي**»[(٢)]: «وإنما حذر من صحبة من ليس بتقي وزجر عن مخالطته ومؤاكلته، فإن المطاعمة توقع الألفة والمودة في القلوب يقول: لا تؤالف من ليس من أهل التقوى والورع ولا تتخذه جليسًا تطاعمه وتنادمه». اهـ[(٣)].

وقال في شرح حديث: «**الأرواح جنود مجندة**»[(٤)]: «يقول ﷺ: إن الأجساد التي فيها الأرواح تلتقي في الدنيا فتأتلف وتختلف على حسب ما جعلت عليه من التشاكل أو التنافر في بدء الخلقة، ولذلك ترى البَر الخير يحب شِكله ويحن إلى قربه وينفر عن ضده، وكذلك الرَّهِق الفاجر يألف شِكله ويستحسن فعله وينحرف عن ضده». اهـ[(٥)].

وهذا هو الأصل في التعامل مع أهل البدع، ولكن الهجر له ضوابطه الشرعية المبنية على رعاية المصالح ودرء المفاسد، وهذا مما يختلف باختلاف البدعة نفسها، واختلاف مبتدعها، واختلاف أحوال الهاجرين، واختلاف المكان والقوة والضعف، والقلة والكثرة، فلا بد من مراعاة كل هذا.

فمن الأمور التي يجب مراعاتها في أمر الهجر:

الأمر الأول: مراعاة حال الهاجرين.

ومن ذلك، ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم، فإن المقصود به ـ يعني: الهجر ـ زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة في «باب التحذير من صحبة قوم يمرضون القلوب ويفسدون الإيمان» رقم (٤٣٤).

(٢) رواه الترمذي في كتاب الزهد من سننه، باب ما جاء في صحبة المؤمنين (٤/ ٦٠٠) (٢٣٩٥)، وقال: «هذا حديث حسن إنما نعرفه من هذا الوجه»، ورواه ابن حبان في صحيحه (٢/ ٣١٤)، والإمام أحمد (٣/ ٣٨)، وأبو داود في سننه (٤/ ٢٥٩)، والدارمي (٢/ ١٤٠)، والحاكم وصححه في المستدرك (٤/ ١٤٣)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٧٧)، وأبو يعلى في مسنده (٢/ ٤٨٤)، والبيهقي في الشعب (٧/ ٤٢)، والمزي في تهذيب الكمال (١٠/ ١٧١)، وغيرهم.

(٣) معالم السنن ط/ حلب (٤/ ١١٥).

(٤) صحيح البخاري (٣٣٣٦)، صحيح مسلم (٢٦٣٨).

(٥) معالم السنن (٤/ ١١٥).

في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعًا، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك؛ بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته لم يشرع الهجر؛ بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف... وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الأصل، ولهذا، كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع ـ كما كثر القدَر في البصرة والتنجيم بخراسان والتشيع بالكوفة ـ وبين ما ليس كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه»[(١)].

الأمر الثاني: التفريق بين من يدعو لبدعته وبين من لا يدعو لبدعته.

فيستثنى في أمر المجالسة والاستماع عند بعض العلماء ما لو كان ذلك الشخص لديه بعض العلم الصحيح ولم يكن في ذات الوقت داعيًا لبدعته.

قال الذهبي: «وعن الحسن بن الربيع قال: كنا نسمع من عبد الوارث، فإذا أقيمت الصلاة ذهبنا، فلم نصل خلفه.

قال: وقيل لعبد الله بن المبارك: كيف رويت عن عبد الوارث، وتركت عمرو بن عبيد؟ قال: إن عمرًا كان داعيًا. ومع هذا، فحديثه في الكتب الستة»[(٢)].

وأما إذا كان داعيًا لبدعته فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنّ الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم، ولا يصلى خلفهم، ولا يؤخذ عنهم العلم»[(٣)].

الأمر الثالث: أن بعض أهل البدع قد يحمد من وجه ويذم من وجه.

فلكل أحد حسناته وسيئاته كما قرره شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: «إذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة ومعصية، سنة وبدعة، استحق من الموالاة بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة بقدر ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا ومن هذا، كاللص الفقير نقطع يده لسرقته، ويُعطى من بيت المال ما يكفي حاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنّة والجماعة»[(٤)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٣). (٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٠١ ـ ٣٠٤).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨/ ٢٠٥).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨/ ٢٠٩).

ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»(١).

وقال شارح الطحاوية: «والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه مبغوضًا من وجه، والحكم للغالب»(٢).

الأمر الرابع: أن أنواع الهجر ثلاثة:

الأول: الهجر ديانة؛ أي: الهجر لِحَقِّ الله تعالى، وهو من عمل أهل التقوى، في هجر السيئة، وهجر فاعلها، مبتدعًا أو عاصيًا.

وهذا النوع من الهجر على قسمين:

القسم الأول: هجر ترك: بمعنى: هجر السيئات، وهجر قرناء السوء الذين تضره صحبتهم إلا لحاجة أو مصلحة راجحة، قال الله تعالى: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ [المدثر: ٥]، وقال سبحانه: ﴿وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ۝١٠﴾ [المزمل: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٦٨﴾ [الأنعام: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: «**المهاجر من هجر ما نهى الله عنه**» [أخرجه البخاري في الإيمان].

القسم الثاني: هجر تعزير: وهذا من العقوبات الشرعية التبصيرية التي يوقعها المسلم على المبتدعة على وجه التأديب، في دائرة الضوابط الشرعية للهجر، حتى يتوب المبتدع ويفيء.

وهذا النوع بقسميه من أصول الاعتقاد، والأمر فيه أمر إيجاب في أصل الشرع، ومباحثه في كتب السنن والتوحيد والاعتقاد وغيرها.

النوع الثاني: الهجر لاستصلاح أمر دنيوي؛ أي: الهجر لحق العبد، وفيه جاءت أحاديث الهجر بما دون ثلاث ليال، ورواها جماعة من الصحابة رضي الله عنهم بأسانيد في

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/٥٤٣).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٥٤٧).

الصحيحين وغيرها، وجميعها تفيد أن الشرع لم يرخص بهذا النوع من الهجر بين المسلمين إلا بما دون ثلاث ليال. وليس هو مجال حديثنا.

النوع الثالث: الهجر قضاء، وهو من العقوبات التعزيرية للمعتدين، وهذا يبحثه الفقهاء في باب التعزير[1].

وأما المجادلة والمناظرة لأهل البدع:

فإن الأصل كما تقدم عدم مجادلتهم ومناظرتهم، لكن هذا الأصل له استثناء حيث ورد عن السلف أنهم ناظروا أهل البدع والأهواء، وفي شأن هذا الأمر يفصل الأمر لنا شيخ الإسلام ابن تيمية فيقول: «ولعل الراجح في المسألة أن الأمر يختلف باختلاف المَصْلَحَةِ:

١ ـ فإن كان الخصم في مقام دعوة الناس إلى قوله وإلزام الناس بها أمكن أن يقال له: لا يجب على أحد أن يجيب داعيًا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قدر أن ذلك المعنى حق.

وهذه الطريق تكون أصلح إذا لَبَّسَ مُلَبِّسٌ منهم على ولاة الأمور، وأدخلوه في بدعتهم، كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال: اِئتونا بكتاب أو سنة حتى نجيبكم إلى ذلك، وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة.

وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا ردوا إلى عقولهم فلكل واحد منهم عقل، وهؤلاء المختلفون يدعي أحدهم أن العقل أدّاه إلى علم ضروري ينازعه فيه الآخر، فلهذا، لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الأمة في موارد النزاع إلا الكتاب والسنة.

وبهذا ناظر الإمام أحمد الجهمية لما دعوه إلى المحنة، وصار يطالبهم بدلالة الكتاب والسنة على قولهم.

فلما ذكروا حججهم كقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام ١٠٢]، وقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء ٢]، وقول النبي ﷺ: «**تجيء البقرة وآل عمران**»، وأمثال ذلك من الأحاديث.

---

(١) من رسالة (هجر المبتدع)، بتصرف.

أجابهم عن هذه الحجج بما بيَّن به أنها لا تدل على مطلوبهم.

ولما قالوا: ما تقول في القرآن أهو الله أو غير الله؟ عارضهم بالعلم فقال: ما تقولون في العلم أهو الله أو غير الله؟ ولما ناظره أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث ـ وكان من أحذقهم بالكلام ـ ألزمه التجسيم، وأنه إذا أثبت لله كلامًا غير مخلوق لزم أن يكون جسمًا.

فأجابه الإمام أحمد: بأن هذا اللفظ لا يُدرى مقصود المتكلم به، وليس له أصل في الكتاب والسنة والإجماع، فليس لأحد أن يلزم الناس أن ينطقوا به ولا بمدلوله.

وأخبره أني أقول: هو أحد، صمد، لم يلد ولم يلد، ولم يكن له كفوًا أحد، فبيِّن أني لا أقول: هو جسم ولا ليس بجسم؛ لأن كلا الأمرين بدعة محدثة في الإسلام، فليست هذه من الحجج الشرعية التي يجب على الناس إجابة من دعا إلى موجبها، فإن الناس إنما عليهم إجابة الرسول فيما دعاهم إليه وإجابة من دعاهم إليه رسول الله ﷺ، لا إجابة من دعاهم إلى قول مبتدع، ومقصود المتكلم بها مجمل لا يُعرف إلا بعد الاستفصال والاستفسار، فلا هي معروفة في الشرع، ولا معروفة بالعقل إن لم يستفسر المتكلم بها.

فهذه المناظرة ونحوها هي التي تصلح إذا كان المناظر داعيًا.

٢ ـ وأما إذا كان المناظر معارضًا للشرع بما يذكره، أو ممن لا يمكن أن يرد إلى الشريعة.

مثل من لا يلتزم الإسلام ويدعو الناس إلى ما يزعمه من العقليات، أو ممن يدَّعي أن الشرع خاطب الجمهور، وأن المعقول الصريح يدل على باطن يخالف الشرع، ونحو ذلك.

أو كان الرجل ممن عرضت له شبهة من كلام هؤلاء.

فهؤلاء لا بد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها إما:

١ ـ بألفاظهم.

٢ ـ وإما بألفاظ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم.

وحينئذ، يقال لهم الكلام إما:

أ ـ أن يكون في الألفاظ.

ب ـ أو أن يكون في المعاني.

جـ ـ أو أن يكون فيهما.

فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييد بلفظ كما تسلكه المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع؛ بل يسميه علة وعاشقًا ومعشوقًا ونحو ذلك.

فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسنًا.

وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم، فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ. كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار خوفًا من التشبه بهم في الثياب.

وأما إذا كان الكلام مع من قد يتقيد بالشريعة.

فإنه يقال له: إطلاق هذه الألفاظ نفيًا وإثباتًا بدعة، وفي كل منها تلبيس وإيهام، فلا بد من الاستفسار والاستفصال؛ أو الامتناع عن إطلاق كلا الأمرين في النفي والإثبات.

وقد ظن طائفة من الناس أن ذم السلف والأئمة للكلام إنما لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المحدثة كلفظ: (الجوهر) و(الجسم) و(العرض)، وقالوا: إن مثل هذا لا يقتضي الذم، كما لو أحدث الناس آنية يحتاجون إليها، أو سلاحًا يحتاجون إليه لمقاتلة العدو، وقد ذكر هذا صاحب الإحياء وغيره.

وليس الأمر كذلك؛ بل ذمهم للكلام لفساد معناه أعظم من ذمهم لحدوث الألفاظ، فذموه لاشتماله على معان باطلة مخالفة للكتاب والسنة، ومخالفته للعقل الصريح، ولكن علامة بطلانها مخالفتها للكتاب والسنة، وكل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل قطعًا. ثم من الناس من يعلم بطلانه بعقله، ومنهم من لا يعلم ذلك.

وأيضًا، فإن المناظرة بالألفاظ المحدثة المجملة المبتدعة المحتملة للحق والباطل إذا أثبتها أحد المتناظرين ونفاها الآخر كان كلاهما مخطئًا، وأكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه إلا الله.

فإذا رد الناس ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة، فالمعاني الصحيحة ثابتة فيهما، والمحق يمكنه بيان ما يقوله من الحق بالكتاب والسنة[1].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٨ ـ ٢٣٣).

وقال ابن عثيمين: «المجادلة والمناظرة نوعان:

النوع الأول: مجادلة مماراة: يماري بذلك السفهاء، ويجاري العلماء، ويريد أن ينتصر قوله؛ فهذه مذمومة.

النوع الثاني: مجادلة لإثبات الحق وإن كان عليه؛ فهذه محمودة مأمور بها»[(١)].

وقال الكرماني: «الجدال: هو الخصام، ومنه قبيح وحسن وأحسن؛ فما كان للفرائض فهو أحسن، وما كان للمستحبات فهو حسن، وما كان لغير ذلك فهو قبيح»[(٢)].

فهذه الخصومات وهذا الجدل وهذا المِراء أمرٌ محدَث لا يُوجِد إلا الشك في القلوب ويبعِد عن الحق، ومهما حصل من نفع منه في بعض الأحيان، فهو يسير لكن شره وفير، وقد يقول هؤلاء: نحن نخاصم به أهل الباطل، الذي لا يؤمن بالقرآن والسنَّة، وهذه حجة باطلة، فهؤلاء لا الإسلام نصروا ولا الباطل كسروا، فالقرآن خاطب الكفار وخاطب المشركين وخاطب أهل الكتاب، خاطبهم بـ: قال الله وقال الرسول، وفيه من الحجج والبراهين ما يكفي لبيان الحق ودفع الباطل، ففي القرآن والسنَّة من الأدلة العقلية واليقينية ما يغني ويشفي، ولسنا بحاجة إلى فلسفةٍ ولا إلى علم كلام.



---

(١) العلم (ص١٦٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١١/ ٣١٤).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٣٥ «وإذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده، ويريد القرآن، فلا [تشك] أنه رجل قد احتوى على الزندقة، فقم من عنده [ودعه]».

الشرح

جاء في السنة الإخبار عن هذا الصنف من الناس؛ فعن المقدام بن معدي كرب قال: قال رسول الله ﷺ: «**يوشِكُ أنْ يقعُدَ الرجلُ مُتَّكِئًا على أَرِيكَتِهِ، يُحَدَّثُ بحديثٍ مِنْ حديثي، فيقولُ: بينَنَا وبينَكُمْ كتابُ اللهِ، فما وجدْنا فيه مِنْ حلالٍ اسْتَحْلَلْناهُ، وما وجدَنا فيه مِنْ حرامٍ حرَّمْناهُ، ألَا وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ اللهِ مثلُ ما حرَّمَ اللهُ**»[١].

والمقصود بالسنة هنا ما صح عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته. فالصحابة والتابعون وتابعوهم ومن سار على نهجهم يؤمنون بهذا الأصل الذي هو سنة المصطفى ﷺ ويوجبون العمل والاحتجاج بها، ويعتبرونها مصدرًا مستقلًّا في التشريع، فلا يجب عرض ما جاء عنه ﷺ على القرآن؛ بل يجب اتباعه وطاعته مطلقًا، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن.

فالإجماع من الأمة منعقد على وجوب طاعة الرسول ﷺ واتباعه في جميع ما جاء به من ربه عَزَّ وَجَلَّ، وذلك لثبوت الأمر بهذا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ بل إن الأمر بوجوب طاعته ﷺ يعد من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة التي لا يعذر إنسان بجهلها.

وقد حكى الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، على أن من استبانت له سنة رسوله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد.

ولم يسترب أحد من أئمة الإسلام في صحة ما قاله الشافعي، فإن الحجة الواجب اتباعها على الخلق كافة إنما هو قول المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى[٢].

---

(١) صحيح الترمذي (٢٦٦٤)، وأخرجه ابن ماجه (١٢)، وأحمد (١٧١٩٤) باختلاف يسير.

(٢) الرسالة التبوكية لابن القيم (ص٣٧).

وقد تمثل إجماع الأمة على وجوب طاعة الرسول ﷺ واتباعه في اعتبار أنّ السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، وذلك بعد المصدر الأول الذي هو القرآن الكريم[(١)].

ولقد كان من مظاهر ذلك الإجماع الاعتناء بسنته وحفظها ونقلها، وتعليمها في كل عصر من العصور.

فلقد اعتُني بالسنة فنقلها الخلف عن السلف، وحافظوا عليها، ووضعوا لها القواعد التي اعتنت بسلامتها سندًا ومتنًا.

وإيراد المصنف لهذه المسألة نظرًا لأنها ظهرت في زمن متقدم، فهذا القول ظهر في أواخر القرن الثاني الهجري، فقد قام في الأمة من يدعو إلى إلغاء السنة بالكلية، وعدم الاعتداد بها في مصدرية التشريع نتيجة للشبهات التي خلفها الشيعة والخوارج والمعتزلة.

وقد ذكر الإمام الشافعي مناظرة جرت بينه وبين أحد أفراد هؤلاء، وذلك في كتاب (جماع العلم) المطبوع مع الأم[(٢)].

وفي القرن الثالث عشر الهجري ظهرت هذه الفتنة من جديد، فكانت نشأتها في مصر وترعرعت وقويت في الهند[(٣)].

فالدعوة إلى الاعتماد على القرآن دون السنة في التشريع الإسلامي بدأت تغزو الهند منذ نهاية القرن التاسع عشر، على إثر انتشار الأفكار التي بثها أعضاء حركة أحمد خان، غير أن مفعولها سرى بشكل واضح في بنجاب بأواسط الهند الموحدة؛ ففي سنة ١٩٠٠م، نهض من تلك البقعة غلام أحمد القادياني وادعى النبوة، ومنها في عام ١٩٠٢م، بدأ غلام نبي المعروف بعبد الله جكر الوي مؤسس الحركة القرآنية نشاطه الهدام، بإنكار السنة كلها، متخذًا مسجدًا بلاهور مقرًّا لحركته تلك، وقد تزعم حركة القرآنيين في بداية الأمر شخصيتان: محب الحق عظيم أبادي في بهار - شرقي الهند - وعبد الله جكرالوي في لاهور في آن واحد من منبع متحد»[(٤)].

والطعن في السنة والتشكيك فيها وغير ذلك من الأمور هو نتاج المدرسة العقلية، وكل هذه أصولها عند المعتزلة.

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٣٩).
(٢) الأم (٧/ ٢٧٣). في باب «حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها».
(٣) «دراسات في الحديث النبوي» للأعظمي (ص٢٦).
(٤) «القرآنيون» لخادم بخش (ص١٩، ٢٠).

ويظهر بين فترة وأخرى فرق وأقوال وجماعات تُظهر شيئًا من الاعتزال، فالذي يظهر على أيدي هؤلاء العقلانيين هو ليس بجديد وإنما هو في حقيقته تراث اعتزالي، فإن هذا الكلام بعينه موجود عند المعتزلة الذين كانوا يطعنون في كبار الصحابة وفي مسائل السنة.

وهذا الفكر أصبح له صولة وجولة، يظهر في صور جماعات معينة وأسماء جديدة، لكن هي شُبَهُ المعتزلة نفسها تكررت وأعيدت فأحيت هذه المقالات.





❊ قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٣٦﴾ «واعلم أن الأهواء كلها رديَّة تدعو كلها إلى السيف، وأرداها وأكفرها: الروافض، والمعتزلة، والجهمية، فإنهم [يريدون الناس] على التعطيل والزندقة».

الشرح

قول المصنف: **«واعلم أن الأهواء كلها ردية تدعو كلها إلى السيف»**.

ومعنى «السيف»: الخروج على أئمة المسلمين وولاتهم، والخروج على جماعة المسلمين.

ومعنى «تدعو» إلى السيف بمعنى أنها تراه وتعتقده سواء فعلته أو لم تفعل.

وقد تقدم في الفقرة (٢٦) موقف السلف من الخروج وحمل السيف على الحكام وعلى جماعة المسلمين فليرجع إليه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «ولهذا، كان مذهبُ أهلِ الحديث: تَرْكَ الخروجِ بالقتال على الملوك البُغَاة، والصبرَ على ظُلْمِهم إلى أَنْ يَسْتَرِيحَ بَرٌّ أو يُسْتراحَ مِنْ فاجِرٍ»[(١)].

وحمل السيف والخروج على الحكام هو سمة من سمات أهل الأهواء عمومًا، وقد ورد عند عبد الرزاق في مصنفه عن أبي قلابة، قال: سمعته يقول: «ما ابتدع قوم بدعة قط إلا استحلوا بها السيف»[(٢)].

وعن أبي قلابة، قال: «ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف»[(٣)].

وعن أيوب، عن أبي قلابة، قال: «إن أهل الأهواء أهل الضلالة، ولا أرى مصيرهم إلا إلى النار، فجربهم فليس أحد منهم ينتحل قولًا أو قال حديثًا، فيتناهى به الأمر دون السيف، وإن النفاق كان ضروبًا، ثم تلا: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [التوبة: ٧٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٤٤٤). (٢) مصنف عبد الرزاق (١٠/ ١٥١).
(٣) الشريعة للآجري (١/ ٤٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢٤٧).

﴿ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۝٥٨﴾ [التوبة: ٥٨]، ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١]، فاختلف قولهم واجتمعوا في الشك والتكذيب، وإن هؤلاء اختلف قولهم واجتمعوا في السيف، ولا أرى مصيرهم إلا إلى النار».

قال أيوب عند ذا الحديث أو عند الأول: «وكان والله من الفقهاء ذوي الألباب؛ يعني: أبا قلابة»(١).

كان أيوب يسمي أهل الأهواء كلهم خوارج، ويقول: «إن الخوارج اختلفوا في الاسم، واجتمعوا على السيف»(٢).

وممن عرف عنه الخروج على الحكام كل من الخوارج والمعتزلة، الذين يَرَوْن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون ضوابط شرعية، مما أدى إلى لازم ذلك من الخروج على جماعة المسلمين بالسيف والقتال.

ولا شَكَّ أنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة من فرائض الإسلام، وشريعة من شرائعه، لكن لا بد أن تؤدى بالوسائل الشرعية، فيجب على المسلم أن يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر، لكن لا يخرج على جماعة المسلمين بحجة أنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر؛ لأنه إذا خرج عليهم بالسلاح كان إفساده أكثر من إصلاحه؛ ويترتب على خروجه من المنكر أعظم مما هم موجود وقائم.

وهناك شواهد عبر التاريخ مما صنع الخوارج والمعتزلة الذين خرجوا بالقوة على جماعة المسلمين بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فأفسدوا أكثر مما أصلحوا، والقاعدة الأصولية العامة تقول: إن درء المفاسد مُقدَّم على جلب المصالح؛ فإذا كان هذا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سيجلب مَفسدة، أو سيترتب عليه مفسدة أعظم من المفسدة القائمة؛ فتركه أَوْلَى، وكذلك، لا يُزال المنكر بمُنكر أشد منه؛

ومعلوم أن البدعة تجر البدعة، والبدع توصل إلى القتال من باب التكفير الذي تساهل فيه الكثير من المبتدعة، وذلك يؤدي غالبًا إلى القتال والحروب بين المسلمين.

قال ابن تيمية: «وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَحَدٌ إِلَّا وَلَهُ فِي الْإِسْلَامِ

---

(١) سنن الدارمي (١٠١)، والفريابي في القدر (٣٢٧).

(٢) شرح السُّنَّة للبغوي (١٠/ ٢٣٣)، اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ١٤٣).

مَقَالَةٌ يُكَفِّرُ قَائِلُهَا عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى أَصْحَابَهُ، وَفِي التَّعْمِيمِ مَا يُغْنِي عَنِ التَّعْيِينِ، فَأَيُّ فَرِيقٍ أَحَقُّ بِالْحَشْوِ وَالضَّلَالِ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وُجُودَ الرِّدَّةِ فِيهِمْ كَمَا يُوجَدُ النِّفَاقُ فِيهِمْ كَثِيرًا. وَهَذَا إِذَا كَانَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَفِيَّةِ فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ فِيهَا مُخْطِئٌ ضَالٌّ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا؛ لَكِنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي طَوَائِفَ مِنْهُمْ فِي الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَعْلَمُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ»[(١)].

واستثنى ابن تيمية من فرق الأهواء الأشعرية، فقال: «والأشعرية لا يرون الخروج على الأئمة بالسيف موافقة لأهل الحديث، وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى أهل السنة والحديث»[(٢)].

وقول المصنف: «وأرداها وأكفرها: الروافض، والمعتزلة، والجهمية، فإنهم [يريدون الناس] على التعطيل والزندقة».

قوله: «الروافض»، مقالة الشيعة حدثت في خلافة علي رضي الله عنه (٣٥ ـ ٤٠هـ)، لكن أصحابها كانوا مختفين بقولهم لا يظهرونه لعلي وشيعته؛ بل كانوا ثلاث طوائف.

*** الطائفة الأولى:**

«**الغلاة**» المدعون لإلهية علي، وهؤلاء لما ظهر عليهم أحرقهم بالنار.

*** والطائفة الثانية:**

«**السابة**» الذين يسبون أبا بكر وعمر، فإن عليًّا لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل إنه أراد قتله فهرب منه إلى أرض قرقيسيا؛ أي: ما تسمى اليوم (قرغيزيا).

*** والطائفة الثالثة:**

«**المفضلة**»: الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر، فأمر بجلدهم، فقد روي عنه أنه قال:

«فلا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري».

وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»، روي هذا عنه من أكثر من ثمانين وجهًا، وأخرجه البخاري[(٣)] وغيره.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٥٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٦/٥٥).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب حدثنا الحميدي وعبد الله. (٥/٧).

قال الإمام المطلبي: «لو كانوا دوابًّا لكانوا حُمُرًا، ولو كانوا طيرًا لكانوا رخمًا»[(١)].

ولم تكابد الأمة من شؤم شيء ما كابدت من شؤم تلك الفتنة. لم يكد قلب مسلم يسلم من شرب منها إلا من رحم ربك فعصم[(٢)].

ومنذ أن ظهر التشيع، واليهود[(٣)] والمجوس[(٤)] يوقدون ناره تحت دعوى أن للرسول ﷺ وصيًّا هو علي بن أبي طالب ولكن الصحابة تمالؤوا على ظلمه وكتمان الوصية على حد زعمهم الكاذب.

«ولم يزل التشيع يتطور بتطرفه وتشيعه، حتى صار ملجأً لكل من يريد أن يحارب الإسلام والمسلمين، فقد دخل في الرافضة أهل الزندقة والإلحاد من «النصيرية» و«الإسماعيلية» وأمثالهم من الملاحدة «القرامطة» وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك[(٥)].

«ولم يزل الرفض يبتعد بأهله عن الدين والعقل والفطرة إلى يومنا هذا»[(٦)].

قول المصنف: «والمعتزلة».

وهم أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وكانت البصرة مركزًا للمعتزلة، وكانت كما يقولون: البصرة عشُّ القدرية، والكوفة عشُّ التشيُّع، فكانت مقالة القدرية أظهر في البصرة.

وواصل بن عطاء له قصة في مسألة مرتكب الكبيرة عندما جاء السائل يسأل الحسن البصري، وكان هو في مجلس الحسن البصري ومن أحد تلاميذه، وجاء السائل يسأل عن هذه المسألة، فسارع واصل بالإجابة وقال أنه في منزلة بين المنزلتين، فجاء بمسألة مرتكب الكبيرة بقول أحدثه في هذا، إذ لم يكن هناك في ذلك الحين إلا قول الخوارج، وحكمهم على مرتكب الكبيرة، وقول أهل السنة، وقول المرجئة. فجاء واصل بقول يوافق فيه الخوارج من حيث النتيجة؛ لأن الفرق بين مقالة الخوارج ومقالة المعتزلة في هذه المسألة هو أنهم اختلفوا في حكم مرتكب

---

(١) منهاج السنة (١/ ٣٠٧، ٣٠٨)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣، ٣٤).

(٢) ذم الكلام للهروي (ص٣٠٤، ٣٠٥). بتصرف.

(٣) انظر: كتاب بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، لعبد الله الجميلي.

(٤) انظر: كتاب وجاء دور المجوس لعبد الله الغريب.

(٥) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٢٨).

(٦) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ١٠).

الكبيرة في الدنيا، وإنما في المآل؛ أي: في الآخرة هم على قول واحد، إذ أن كلًّا من الخوارج والمعتزلة يقول: إنه خالد مخلد في النار، لكن المعتزلة يجعلونه في الدنيا لا مؤمن ولا كافر، ويقولون: في منزلة بين المنزلتين.

فأظهر واصل بن عطاء هذه المقالة واعتزل مجلس الحسن البصري، ومن هنا من بعد ذلك سمي أتباعه المعتزلة. فنشأ الاعتزال في البصرة، وكانت في ذلك الوقت مرتعًا للبدع، فكان فيها الخوارج والقدرية والمرجئة، وكذلك كان فيها شيء من التشيُّع.

وهم فرق كثيرة يجمعها ما يسمونه بأصولهم الخمسة، وهي:

١ ـ التوحيد، ٢ ـ العدل، ٣ ـ الوعد والوعيد، ٤ ـ المنزلة بين المنزلتين، ٥ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فالتوحيد عندهم: نفي الصفات.

والعدل: هو القول بالقدر.

والوعد والوعيد: هو قولهم في مسائل الإيمان.

والمنزلة بين المنزلتين: هذه في مسألة مرتكب الكبيرة.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهذا هو الأصل الخامس عند هؤلاء.

فمن هنا، كان الاعتزال مركبًا من عدة مقالات، فأخذ شيئًا من القدرية، وأخذ شيئًا من الخوارج، وأخذ كذلك شيئًا من الجهمية، وإن كان هذا بعد ذلك.

فمثلًا، تأثرهم بالخوارج لأن واصل بن عطاء كان يقول في مسألة أهل صفين، ومسألة التحكيم كان يقول: إن أحد الطائفتين فاسق لا بعينه، فيفسق ولكن بدون تحديث أو تعيين أي الطائفتين كذلك. وكان يقال عنه: «لو جاء علي وأصحابه ومعاوية وأصحابه يشهدون عندي على حزمة بقل، لرددت شهادة الاثنين»(١).

وهذا يظهر مدى العلاقة بين الخوارج وبين المعتزلة فيما بعد؛ لأنه لا يزال إلى اليوم فكر الاعتزال موجودًا عند بقية الخوارج وهم الإباضية، والإباضية اليوم في مسائل الصفات وفي بعض المسائل على عقيدة الاعتزال، يدعون إليها بنفس الكلام الذي يقوله المعتزلة. وللاعتزال كذلك صلة بالتشيُّع؛ لأن المعتزلة لو درسْت في تاريخهم، يزعمون أن واصل بن عطاء تتلمذ على الحسن والحسين ابني عليٍّ ﷺ، فيزعمون ويدَّعون ذلك.

(١) انظر: كتاب العرش للذهبي (١/ ٥١).

وكان هناك تقارب بين المعتزلة والروافض، ولذلك الروافض اليوم الإمامية الاثنا عشرية، والزيدية في مسائل الأسماء والصفات يحملون فكر الاعتزال، فلو جئت إلى الزيدية، ولو جئت إلى الروافض تناقشهم في مسائل الصفات تجد أن ما عندهم هو ما عند المعتزلة.

وكان من أشهر مقالات واصل بن عطاء مسألة المنزلة بين المنزلتين، ومقالة القدرية، وكذلك ميله في مسائل الإيمان إلى قول الخوارج في ذلك؛ لأنهم يقولون: «إن الإيمان قول واعتقاد وعمل لكن لا يزيد ولا ينقص»(١).

وهذا يظهر أن الاعتزال في حقيقته يحمل خليطًا من الآراء الباطلة التي كانت موجودة في ذلك العصر، فقد جمع المعتزلة بين أفكار الجهمية، والقدرية، والخوارج، والرافضة.

فقد شاركوا الجهمية في بعض أصولهم، فوافقوهم في إنكار الصفات، فزعموا أن ذات الله لا تقوم بها صفة ولا فعل، كما سيأتي تفصيله. وقالوا بإنكار رؤية الله يوم القيامة، وقالوا: إن القرآن مخلوق، إلى غير ذلك.

كما شاركوا القدرية في إنكارهم لقدرة الله في أفعال العباد، وأخذوا عنهم القول بأن العباد يخلقون أفعالهم.

كما شاركوا الخوارج في مسألة الإيمان، وقالوا بقولهم: إن الإيمان قول، واعتقاد، وعمل، لا يزيد ولا ينقص، وأنه إذا ذهب بعضه زال كلّه.

وبناءً على ذلك، شاركوهم في مسألة مرتكب الكبيرة، فالمعتزلة وإن قالوا بأن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين في الدنيا، لكنهم وافقوا الخوارج في قولهم بأن مرتكب الكبيرة في الآخرة خالد مخلد في النار.

وأخذوا كذلك عن الخوارج رأيهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كما أنهم شاركوا الروافض في الطعن في أصحاب النبي ﷺ، فقد كان من كلام واصل بن عطاء في أهل صفين قوله: «إن كليهما فاسق لا بعين»، وقوله عن علي ومعاوية رضي الله عنهما: «لو أن كليهما جاء عندي يشهد على حزمة بقل ما قبلت شهادتهما»، وأواخر المعتزلة كانوا أقرب إلى التشيع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقدماء الشيعة كانوا مخالفين للمعتزلة بذلك (يعني

---

(١) انظر: كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (ص٤٣).

مسائل الصفات والقدر)، فأما متأخروهم من عهد بني بويه ونحوهم من أوائل المائة الرابعة ونحو ذلك، فإنهم صار فيهم من يوافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم، والمعتزلة شيوخ هؤلاء إلى ما يوجد في كلام ابن النعمان المفيد وصاحبيه أبي جعفر الطوسي، والملقب بالمرتضى ونحوهم هو من كلام المعتزلة، وصار حينئذ في المعتزلة من يميل إلى نوع من التشيع إما تسوية علي بالخليفتين، وإما تفضيله عليهما، وإما الطعن في عثمان، وإن كانت المعتزلة لم تختلف في إمامة أبي بكر وعمر.

وقدماء المعتزلة كعمرو بن عبيد وذويه كانوا منحرفين عن علي حتى كانوا يقولون: لو شهد هو وواحد من مقاتليه شهادة لم نقبلها؛ لأنه قد فسق أحدهما لا بعينه. فهذا الذي عليه متأخرو الشيعة والمعتزلة خلاف ما عليه أئمة الطائفتين وقدماؤهم»[(١)].

كما أخذوا عن الشيعة الرافضة أكثر آرائهم الخاصة بالإمامة.

وعلى هذا، فأفكار المعتزلة إنما هي خليط من آراء الفرق المخالفة في عصرهم.

وأفكار المعتزلة يحملها اليوم كل من: الرافضة الإمامية، والزيدية، والإباضية، وكذلك من يسمون بالعقلانيين.

فالمعتزلة ومعهم النجارية والضرارية والرافضة الإمامية والزيدية والإباضية وغيرهم، وهؤلاء مشتركون مع الجهمية والفلاسفة في نفي الصفات[(٢)]، وإن كان بين الفلاسفة والمعتزلة نوع فرق[(٣)]، فالمعتزلة تجمع على غاية واحدة وهي نفي إثبات الصفات حقيقة في الذات ومتميزة عنها، ولكنهم سلكوا طريقين في موقفهم من الصفات.

الطريق الأول: الذي عليه أغلبيتهم، وهو نفيها صراحة فقالوا: إن الله عالم بذاته لا بعلم، وهكذا في باقي الصفات.

والطريق الثاني: الذي عليه بعضهم، وهو إثباتها اسمًا ونفيها فعلًا فقالوا: إن الله عالم بعلم وعلمه ذاته وهكذا بقية الصفات، فكان مجتمعًا مع الرأي الأول في الغاية، وهي نفي الصفات.

والمقصود بنفي الصفات عندهم: هو نفي إثباتها حقيقة في الذات ومتميزة عنها، وذلك أنهم يجعلونها عين الذات، فالله عالم بذاته بدون علم، أو عالم بعلم وعلمه ذاته[(٤)].

وهناك آراء أخرى للمعتزلة لكنها تجتمع في الغاية مع الرأيين الأولين، وهو

---

(١) نقض تأسيس الجهمية (١/ ٥٤ ـ ٥٥).
(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣١).
(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٥١).
(٤) المعتزلة وأصولهم الخمسة (ص١٠٠).

التخلص من إثبات الصفات حقيقة في الذات ومتميزة عنها[١].

وهذه الآراء للمعتزلة حملها عنهم الزيدية والرافضة الإمامية[٢]، والإباضية، وابن تومرت[٣]، وابن حزم[٤].

فالمعتزلة يرون امتناع قيام الصفات به؛ لاعتقادهم أن الصفات أعراض، وأن قيام العرض به يقتضي حدوثه، فقالوا حينئذ: إن القرآن مخلوق، وإنه ليس لله مشيئة قائمة به، ولا حب ولا بغض ونحو ذلك.

وردوا جميع ما يضاف إلى الله إلى إضافة خلق، أو إضافة وصف من غير قيام معنى به[٥].

وقول المصنف: «والجهمية».

مصطلح الجهمية: يطلق عند العلماء ويراد به أحد الأمرين:

الأمر الأول: الإطلاق الخاص، فالمقصود به: الجهمية: الفرقة بعينها؛ أي: أتباع الجهم بن صفوان.

الأمر الثاني: أو الإطلاق العام، والمقصود به: الجهمية المقالة ويشمل ذلك مع الجهمية غيرهم من الفرق الذين شاركوا الجهمية في مقالة تعطيل الصفات كالمعتزلة والكُلّابية والأشاعرة والماتريدية وغيرهم.

أما الإطلاق الخاص: فهم أتباع جهم بن صفوان الذي أخذ عن الجعد بن درهم مقالة التعطيل عندما التقى به بالكوفة[٦]، وقد نشر الجهم مقالة التعطيل وامتاز عن شيخه الجعد بمزية المغالاة في النفي وكثرة إظهار ذلك والدعوة إليه نظرًا لما كان عليه من سلاطة اللسان وكثرة الجدال والمراء.

من أشهر معتقداتهم:

١ ـ إنكارهم لجميع الأسماء والصفات كما سيأتي تفصيله.

---

(١) المصدر السابق (ص١٠١).

(٢) لم يكن في قدماء الرافضة من يقول بنفي الصفات بل كان الغلو في التجسيم مشهورًا عن شيوخهم هشام بن الحكم وأمثاله، شرح الأصفهانية (ص٦٨).

(٣) كان أبو عبد الله محمد بن تومرت على مذهب المعتزلة في نفي الصفات، شرح الأصفهانية (ص٢٣).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤٩، ٢٥٠).

(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٧، ١٤٨، ٣٥٩).

(٦) مختصر تاريخ دمشق (٦/ ٥٠)، والبداية (٩/ ٣٥٠).

٢ ـ أنهم في باب الإيمان مرجئة، يقولون: إن الإيمان يكفي فيه مجرد المعرفة القلبية، وهذا شر أقوال المرجئة.

٣ ـ أنهم في باب القدر جبرية، ينكرون قدرة العبد واختياره في فعله.

٤ ـ ينكرون رؤية الخلق لله يوم القيامة.

٥ ـ يقولون: إن القرآن مخلوق.

٦ ـ يقولون بفناء الجنة والنار.

إلى غير ذلك من المعتقدات الباطلة التي قال بها الجهمية.

أما الإطلاق العام: فإنه يراد بالجهمية كل من تلقَّف مقالة التعطيل، فيشمل ذلك أتباع جهم، ويشمل المعتزلة، ويشمل ما يسمَّون بالصفاتية، وهم: الكُلَّابية، والأشاعرة، والماتريدية، فلفظ الجهمية يشمل هؤلاء جميعهم.

وقول المصنف: «**فإنهم [يريدون الناس] على التعطيل والزندقة**».

أما التعطيل:

فالتعطيل لغة: مأخوذ من «العطل»: الذي هو الخلو والفراغ والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِئۡرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ [الحج: ٤٥]؛ أي: أهملها أهلها وتركوا وردها[١].

والتعطيل في جانب الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تعطيل المصنوع عن صانعه وخالقه، وهو المتمثل فيمن ينكر وجود خالق لهذا الكون، وهو قول الدهرية الملاحدة.

القسم الثاني: تعطيل عبادته عَزَّ وَجَلَّ؛ أي ما يجب له عَزَّ وَجَلَّ على عباده من حقيقة التوحيد وإفراده بالعبادة، وهو المتمثل في أهل الشرك الذين صرفوا شيئًا من العبادة لغير الله عَزَّ وَجَلَّ.

القسم الثالث: تعطيل الله سبحانه عن كماله المقدس بتعطيل أسمائه وأوصافه وأفعاله[٢].

وهذا القسم الثالث هو الذي نقصده هنا.

فالمراد بالتعطيل في باب الأسماء والصفات هو: نفي الأسماء والصفات أو بعضها وسلبها عن الله.

---

(١) شرح الواسطية (ص٢٠).

(٢) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (ص١٥٣).

أو نقول: هو نفي الصفات الإلهية، وإنكار قيامها بذات الله تعالى[(١)].

وقد وقع في التحريف والتعطيل طوائف، يجمعهم أهل العلم تحت مسمى «المعطلة».

وينقسم المعطلة إلى قسمين رئيسيين، هما:

* **القسم الأول: الفلاسفة.**

وهم صنفان:

الصنف الأول: أهل الفلسفة البحتة.

الصنف الثاني: أهل الفلسفة الباطنية، وهي نوعان:

أ ـ رافضية. **ب** ـ صوفية.

* **والقسم الثاني من المعطلة هم: أهل الكلام.**

وهم خمسة أصناف:

١ ـ الجهمية. **٢** ـ المعتزلة.

٣ ـ الكُلَّابية. **٤** ـ الأشاعرة.

٥ ـ الماتريدية.

وقد تأخر زمن ظهور مقالة التعطيل مقارنة بغيرها من المقالات المتقدمة، فلم يكن لمقالة التعطيل وجود في عصر الصحابة وكبار التابعين، وإنما تأخر ظهورها إلى أواخر عصر التابعين من أوائل المائة الثانية.

فأولُ ظهورٍ لهذه المقالة كان في عهد هشام بن عبد الملك، حيث أظهر الجعد بن دِرْهَم مقالةَ نفي الصفات وأظهر القولَ بنفي الصفات، فهو أول من عُرِفَ عنه القول بنفي الصفات وإِظهارِ هذه المقالة.

وقال ابن تيمية: «ظهرت مقالة التعطيل التي هي مقالة «الجهمية» في أواخر عصر التابعين من أوائل المائة الثانية»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه المسألة: «هذه مسألة كبيرة عظيمة القدر اضطرب فيها خلائق من الأولين والآخرين من أوائل المائة الثانية من الهجرة النبوية، فأما المائة الأولى فلم يكن بين المسلمين اضطراب في هذا. وإنما نشأ ذلك

---

(١) شرح الواسطية (ص٢٠).

(٢) منهاج السنة (١/ ٣٠٩)، مجموع الفتاوى (١٣/ ١٧٧).

في أوائل المائة الثانية لما ظهر «الجعد بن درهم» وصاحبه «الجهم بن صفوان» ومن تبعهما من المعتزلة وغيرهم على إنكار الصفات»[١].

وقول المصنف: «وأما الزندقة».

أولًا: أصل الكلمة:

يُعد مصطلح الزّندقة كلمة معربة من اللغة الفارسيّة:

جاء في لسان العرب لابن منظور: «الزنديق: القائل ببقاء الدهر، فارسي معرب، وهو بالفارسية: زند كراي[٢]، يقول بدوام بقاء الدهر. والزندقة: الضيق، وقيل: الزنديق منه لأنه ضيق على نفسه.

وفي التهذيب: الزنديق معروف، وزندقته أنه لا يؤمن بالآخرة ووحدانية الخالق. وقال أحمد بن يحيى: ليس زنديق ولا فرزين[٣] من كلام العرب، ثم قال: ولكن البياذقة هم الرجالة، قال: وليس في كلام العرب زنديق، وإنما تقول العرب رجل زندق وزندقي إذا كان شديد البخل، فإذا أرادت العرب معنى ما تقوله العامة قالوا: ملحد ودهري، فإذا أرادوا معنى السن قالوا: دهري، قال: وقال سيبويه الهاء في زنادقة وفرازنة عوض من الياء في زنديق وفرزين، وأصله: الزناديق. قال الجوهري: الزنديق من الثنوية وهو معرب، والجمع الزنادقة، وقد تزندق، والاسم الزندقة»[٤].

وأصل الزنادقة أتباع ديصان ثم ماني ثم مزدك الأول، وديصان: بفتح الدال المهملة وسكون الياء المثناة من تحت بعدها صاد مهملة، وماني: بتشديد النون وقد خفف والياء خفيفة، ومزدك: بزاي ساكنة ودال مهملة مفتوحة ثم كاف، وحاصل مقالاتهم أن النور والظلمة قديمان، وأنهما امتزجا فحدث العالم كله منهما، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة، ومن كان من أهل الخير فهو من النور، وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة.

وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حضر عنده، وأظهر له أنه قبل مقالته، ثم قتله وقتل أصحابه، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور؛ وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك، وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل، ومن

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٣).

(٢) لأن (زند): تعني: الحياة، و(كرد): تعني: العمل. انظر: البدر التمام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام (٤/ ٨٨).

(٣) فِرْزانُ الشِّطْرَنْج: مُعَرَّبُ فَرْزِينَ، وجمعه: فَرازِينُ، انظر: القاموس المحيط.

(٤) لسان العرب (١٠/ ١٤٧).

ثم أطلق الاسم على كل من أَسَرَّ الكفر، وأظهر الإسلام»[١].

وقال محمد بن معن في التنقيب على المهذب: «الزنادقة من الثنوية، يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ.

قال: ومن الزنادقة الباطنية، وهو قوم زعموا أن الله تعالى خلق شيئًا، ثم خلق منه شيئًا آخر، فدبر العالم بأسره، ويسمونهما العقل والنفس، وتارة العقل الأول والعقل الثاني، وهو من قول الثنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين، قال: ولهم مقالات سخيفة في النبوات، وتحريف الآيات، وفرائض العبادات»[٢].

ثانيًا: استعمالاتها:

تعددت استعمالات هذه الكلمة ومعانيها، ولعل ذلك يعود للاعتبارات التي وردت فيها تلك الاستعمالات.

أولًا: فالنظر إلى أصل استعمالها قبل الإسلام: الزّنديق: هو الثّنويّ القائل بإلهين، منهما يكون النّور والظّلمة، ويسمّيهما: يزدان، وأهريمن، الأوّل: خالق الخير، والثّاني: خالق الشّرّ؛ يعني: الشّيطان.

ثانيًا: وبالنظر إلى استعمالها في مصطلح الفقهاء الزنديق: هو المنافق الّذي يظهر الإيمان ويبطن الكفر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمقصود هنا أن الزنديق في عرف هؤلاء الفقهاء هو المنافق الذي كان على عهد النبي ﷺ، وهو أن يُظهر الإسلام ويبطن غيره، سواء أبطن دينًا من الأديان كدين اليهود والنصارى أو غيرهم أو كان معطلًا جاحدًا للصانع والمعاد والأعمال الصالحة»[٣].

قال مالك: «الزنديق ما كان عليه المنافقون؛ وكذا أطلق جماعة من الشافعيين وغيرهم أن الزنديق هو الذي يُظهر الإسلام ويبطن الكفر»[٤].

وتُعُقِّب هذا التعريف بأنه: «إن أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك، وإلا فأصلهم ما ذُكِر»[٥].

---

(١) انظر: البدر التمام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام (٤/ ٨٧ ـ ٨٨).
(٢) البدر التمام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام (٤/ ٨٨).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٧١ ـ ٤٧٢).
(٤) البدر التمام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام (٤/ ٨٨).
(٥) البدر التمام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام (٤/ ٨٨).

ويرى الإمام النووي في لغات الروضة أن كلمة منافق أعم من زنديق فيقول: «الزنديق الذي لا ينتعل دينًا (أي: لا يتبع دينًا)، فكل زنديق منافق من غير عكس»(١).

ثالثًا: وبالنظر إلى استعمالها في كتب العقائد: الزنديق: هو الّذي لا يؤمن بالحقّ تعالى وبالآخرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن الناس من يقول الزنديق هو الجاحد المعطل، وهذا يسمى الزنديق في اصطلاح كثير من أهل الكلام والعامة ونقلة مقالات الناس، ولكن الزنديق الذي تكلم الفقهاء في حكمه هو الأول»(٢).

وعليه، فإن الزنادقة هم قوم لا يقرون بشريعة الإسلام في بواطنهم، وإن كان البعض يظهر للناس أنه مسلم.

وزندقتهم تظهر في صور متعددة من صور الإعراض عن دين الله، فقد تظهر في صور معتقدات إما بإظهار مقالات كفرية أو بدع اعتقادية يطعنون بها في دين الله.

أو في صور مخالفات سلوكية واجتماعية بارتكاب أنواع من الفجور والفسق مرتبطة بالعقيدة التي يضمرونها أو يشاكلونها من عقائد الثنوية من استباحة المحرمات التي اشتهر بها المزدكية(٣)، كنكاح المحارم واستحلال كل محرم.



---

(١) فتح الباري (١٢/ ٢٧١). وانظر: البدر التمام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام (٤/ ٨٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٧١ _ ٤٧٢).

(٣) المزدكية: هو دينٌ ثَنَوي منبثق عن المانوية، مؤسسُهُ الزعيم الديني الفارسي مَزْدَك المتوفى نحو ٥٢٨ ميلادي. قال الشهرستاني: «أحل النساء وأباح الأموال وجعل الناس شركة فيه كاشتراكهم في الماء والنار والكلأ». الملل والنحل (ص٢٦٧).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٣٧ «واعلم أنه من تناول أحدًا من أصحاب محمد ﷺ، فاعلم أنه إنما أراد محمدًا ﷺ، وقد آذاه في قبره».

الشرح

وما من عالم من علماء الأمة إلا وهو يثني على الصحابة رضوان الله عليهم ويعرف لهم منزلتهم ومكانتهم وفضلهم وشرفهم، ولا يخالف في ذلك إلا من كان صاحب بدعة، ولله در الإمام مالك إمام دار الهجرة، «فقد روى أبو عروة الزبيري من ولد الزبير: كنا عند مالك بن أنس، فذكروا رجلًا ينتقص أصحاب رسول الله ﷺ، فقرأ مالك هذه الآية: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ حتى بلغ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فقال مالك: من أصبح من الناس وفي قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله ﷺ فقد أصابته هذه الآية.

قال الإمام القرطبي: «لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم أو طعن عليه في روايته فقد ردَّ على الله ربِّ العالمين، وأبطل شرائع المسلمين»(١).

ومن واجب الأمة نحو أصحاب رسول الله ﷺ محبتهم والترضي عنهم والدعاء لهم كما أمرنا الله تعالى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

فهم قوم اختارهم الله وشرفهم بصحبة نبيه ﷺ وخصَّهم في الحياة الدنيا بالنظر إليه وسماع حديثه من فمه الشريف ونصرته والذب عنه والجهاد معه في سبيل الله ونشر دين الإسلام.

وبعد وفاته، كانوا هم الواسطة بين الرسول ﷺ وبين الأمة، فقد بلَّغوا عن

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (١٦/ ٢٨٣).

رسول الله ما بعثه الله به من النور والهدى على أكمل الوجوه وأتمها ونشروا هذا الدين في شتى بقاع الأرض: وجاهدوا في سبيل الله بأنفسهم وأموالهم، وذبوا عن هذا الدين بسنانهم ولسانهم، فكان لهم بذلك الأجر العظيم والمنزلة العالية عند ربهم وعند نبيهم وعند المسلمين الموحدين جميعًا.

وكيف لا يكونون كذلك وهم خير قرون هذه الأمة كشهادة النبي ﷺ.

فعن عمران بن حصين[(١)] رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ «**خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»، قال عمران: لا أدري، أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة... الحديث[(٢)]، وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...**» الحديث[(٣)].

ومما يدل على عظم فضل الصحبة وجلالة شأنها ما جاء في الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[(٤)]، فهذا الحديث يدل على أن شأن الصحبة لا يعدله شيء.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول ﷺ: «**آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغضهم**»[(٥)].

وعن معتقد السلف نحو أصحاب رسول الله ﷺ ينبه أبو زرعة الرازي[(٦)] إلى ما نبَّه

---

(١) عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي، صحابي جليل، أسلم عام خيبر وغزا عدة غزوات، وكان صاحب راية خزاعة يوم الفتح، مات سنة اثنتين وخمسين، وقيل: سنة ثلاث وخمسين من الهجرة. الإصابة (٢٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على جور إذا أشهد.
فتح الباري (٥/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩) ح٢٦٥١، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (٧/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على جور إذا أشهد.
فتح الباري (٥/ ٢٥٩) ح٢٦٥٢، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (٧/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٧٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم (٧/ ١٨٨).

(٥) أخرجه البخاري، رقم (٣٧٨٤) واللفظ له. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته... (١/ ٦٥).

(٦) هو: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، أبو زرعة من أئمة حفاظ الحديث، ذكر أنه =

إليه المصنف، فيقول: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق. وذلك أن الرسول حق والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة. وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة»(١).

وقال الإمام الشعبي: «ولليهود والنصارى فضيلةٌ على الرَّافضة في خصلتين: سئل اليهود: مَن خير أهل مِلَّتكم؟ فقالوا: أصحاب موسى. وسئلت النصارى، فقالوا: أصحاب عيسى. وسئلت الرافضة: مَن شَرُّ أهل مِلتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد. أَمَرَهم بالاستغفار لهم فشَتَموهم»(٢).

وأما **قول المصنف**: **«وقد آذاه في قبره»**.

حرمة النبي ﷺ ميتًا كحرمته حيًّا، «وقد اتفق أهل العلم من أئمة أعلام الأمة على أن حرمته ﷺ بعد وفاته كحرمته في حياته»(٣).

ومما يستدل به على ذلك أن الله ﷻ نهى عن رفع الأصوات بحضرة رسول الله ﷺ، ما جاء عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سمع صوت رجلين في مسجد النبي ﷺ قد ارتفعت أصواتهما، فجاء فقال: أتدريان أين أنتما؟ ثم قال: من أين أنتما؟ قالا: من أهل الطائف، فقال: لو كنتما من أهل المدينة لأوجعتكما ضربًا(٤).

فقال العلماء: يكره رفع الصوت عند قبره ﷺ كما كان يكره في حياته عليه الصلاة والسلام؛ لأنه محترم حيًّا وفي قبره ﷺ دائمًا.

وكان حماد بن زيد يقول في قوله: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، قال: «أرى رفع الصوت عليه بعد موته، كرفع الصوت عليه في حياته؛ إذا قرئ حديثه، وجب عليك أن تنصت له كما تنصت للقرآن يُعمر»(٥).

والله تعالى من تعظيمه لنبيِّه ﷺ حفظ له كرامته وصان له حقه، ففرق بين أذاه

= يحفظ مائة ألف حديث، توفي سنة (٢٦٤هـ). تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠ ـ ٣٤).

(١) الكفاية في علم الرواية (ص٩٧).

(٢) العقد الفريد لابن عبد ربه (٢/ ٢٤٩، ٢٥٠)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

(٣) كتاب محمد رسول الله ﷺ منهج ورسالة، تأليف محمد الصادق إبراهيم عرجون (٤/ ٣٣٣).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب رفع الصوت في المسجد. انظر: فتح الباري (١/ ٥٦٠) ج٤٧٠.

(٥) سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٦٠).

وأذى المؤمنين، فأوجب على من آذى النبي ﷺ اللعن والطرد من رحمته، وهذا حكم على من آذاه بالكفر وفي الآخرة له العذاب المهين ومصيره إلى جهنم وبئس المصير. بينما حكم على من آذى المؤمنين بالبهتان والإثم، والفرق بين الحكمين ناتج عن الفرق بين حق النبي ﷺ وحق غيره.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٥٨﴾﴾ [الأحزاب: ٥٧، ٥٨].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في استدلاله بهذه الآية على وجوب قتل من آذى النبي ﷺ: «ودلالتها من وجوه:

أحدها: أنه قرن أذاه بأذاه كما قرن طاعته بطاعته، فمن آذاه فقد آذى الله تعالى، وقد جاء ذلك منصوصًا عنه، ومن آذى الله فهو كافر حلال الدم. بيّن ذلك أن الله تعالى جعل محبة الله ورسوله، وإرضاء الله ورسوله وطاعة الله ورسوله شيئًا واحدًا، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، في مواضع متعددة، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، فوحَّد الضمير، وفي ذلك إشارة إلى أن إرضاء الله إرضاء للرسول وإرضاء الرسول فيه إرضاء لله، وقال أيضًا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠]، وقال أيضًا: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ﴾ [الانفال: ١].

وجعل شقاق الله ورسوله ومحادة الله ورسوله وأذى الله ورسوله ومعصية الله ورسوله شيئًا واحدًا، فقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأنفال: ١٣]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [المجادلة: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [التوبة: ٦٢]، وقال: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٤].

وفي هذا وغيره بيان لتلازم الحقَّين، وأن جهة حرمة الله تعالى ورسوله جهة واحدة، فمن آذى الرسول فقد آذى الله، ومن أطاعه فقد أطاع الله؛ لأن الأمة لا يصلون ما بينهم وبين ربهم إلا بواسطة الرسول، ليس لأحد منهم طريق غيره، ولا سبب سواه، وقد أقامه الله مقام نفسه في أمره ونهيه وإخباره وبيانه، فلا يجوز أن يفرق بين الله ورسوله في شيء من هذه الأمور.

وثانيها: أنه فرق بين أذى الله ورسوله وبين أذى المؤمنين والمؤمنات، فجعل على هذا أنه قد احتمل بهتانًا وإثمًا مبينًا وجعل على ذلك اللعنة في الدنيا والآخرة وأعد له العذاب المهين، ومعلوم أن أذى المؤمنين قد يكون من كبائر الإثم وفيه الجلد، وليس فوق ذلك إلا الكفر والقتل.

الثالث: أنه ذكر أنه لعنهم في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابًا مهينًا، واللعن: الإبعاد عن الرحمة، ومن طرده عن رحمته في الدنيا والآخرة لا يكون إلا كافرًا، فإن المؤمن يقرب إليها بعض الأوقات ولا يكون مباح الدم؛ لأن حقن الدم رحمة عظيمة من الله، فلا تثبت في حقه...»[(١)].

ومما يوضح ذلك أن سبَّ النبيِّ ﷺ قد تعلق به عدة حقوق:

أ ـ حق الله سبحانه من حيث كفر برسوله وعادى أفضل أوليائه وبارزه بالمحاربة ومن حيث طعن في كتابه ودينه، فإن صحتهما موقوفة على صحة الرسالة، ومن حيث طعن في ألوهيته، فإن الطعن في الرسول طعن في المرسِل، وتكذيبه تكذيب لله تبارك وتعالى وإنكار لكلامه وأمره وخبره وكثير من صفاته.

ب ـ وتعلق به حق جميع المؤمنين من هذه الأمة ومن غيرها من الأمم، فإن جميع المؤمنين مؤمنون به، خصوصًا أمته، فإن قيام أمر دنياهم ودينهم وآخرتهم به؛ بل عامة الخير الذي يصيبهم في الدنيا والآخرة بوساطته وسفارته، فالسب له أعظم عندهم من سب أنفسهم وآبائهم وأبنائهم وسب جميعهم، كما أنه ﷺ أحب إليهم من أنفسهم وأولادهم وآبائهم والناس أجمعين.

ت ـ وتعلق به حق رسول الله ﷺ من حيث خصوص نفسه، فإن الإنسان تؤذيه الوقيعة في عرضه أكثر مما يؤذيه أخذ ماله، وأكثر مما يؤذيه الضرب؛ بل ربما كانت عنده أعظم من الجرح ونحوه، خصوصًا من يجب عليه أن يظهر للناس كمال عرضه وعلو قدره لينتفعوا بذلك في الدنيا والآخرة[(٢)].

ومن الأدلة الواردة في السنة حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما[(٣)]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من لكعب بن الأشرف**[(٤)] **فإنه قد آذى الله ورسوله**»، فقام

---

(١) الصارم المسلول (ص٤٠ ـ ٤١). (٢) الصارم المسلول (ص٣٩٣ ـ ٣٩٤).

(٣) جابر بن عبد الله الأنصاري: شهد العقبة الثانية وهو صغير، وشهد المشاهد كلها بعد أحد، وكان من المكثرين الحفاظ للسنّة، توفي سنة ٧٤هـ، وقيل غير ذلك.
الإصابة (١/ ٢١٤) رقم (١٠٢٦).

(٤) كعب بن الأشرف الطائي، من بني نبهان، كانت أمه من بني النضير فدان باليهودية، وكان =

محمد بن مسلمة[(١)]، فقال: يا رسول الله أتحب أن أقتله؟ قال: «**نعم...**» الحديث[(٢)]. فعلم من هذا الحديث أن من آذى الله ورسوله كان حقه أن يقتل كما قتل كعب بن الأشرف، والأدلة من الكتاب والسنة على هذه المسألة كثيرة ولا مجال لاستيعابها هنا.

الإجماع: وقد أجمعت الأمة على قتل منتقصه من المسلمين وسابِّه، وكذلك حكى غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره.

وقال الإمام إسحاق بن راهويه[(٣)] ـ أحد الأئمة الأعلام ـ: «أجمع المسلمون على أن من سبَّ الله، أو سبَّ رسوله ﷺ، أو دفع شيئًا مما أنزل الله ﷻ، أو قتل نبيًّا من أنبياء الله ﷻ، أنه كافر بذلك، وإن كان مقرًّا بكل ما أنزل إليه».

وقال الخطابي[(٤)]: «لا أعلم أحدًا من المسلمين اختلف في وجوب قتله».

وقال محمد بن سحنون[(٥)]: أجمع العلماء على أن شاتم النبي ﷺ والمتنقص له كافر، والوعيد جاء عليه بعذاب الله له، وحكمه عند الأمة القتل، ومن شك في كفره وعذابه كفر»[(٦)].

= سيدًا في أخواله اليهود. أدرك الاسلام ولم يسلم، وأكثر من هجو النبي ﷺ وأصحابه وتحريض القبائل عليهم وإيذائهم والتشبب بنسائهم. خرج إلى مكة بعد وقعة بدر فندب قتلى قريش فيها، وحض على الأخذ بثأرهم، وعاد إلى المدينة، فأمر النبي ﷺ بقتله، فانطلق إليه نفر من الأنصار، فقتلوه في ظاهر حصنه. تاريخ الطبري (٣/ ٢).

(١) محمد بن مسلمة الأنصاري، من فضلاء الصحابة شهد بدرًا وما بعدها إلا غزوة تبوك، فإنه تخلف بإذن النبي ﷺ له أن يقيم في المدينة، مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين، وقيل غير ذلك. الإصابة (٣/ ٣٦٣، ٣٦٤) رقم (٨ ٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ـ واللفظ له ـ كتاب المغازي باب قتل كعب بن الأشرف. انظر: فتح الباري (٧/ ٣٣٦) ح٤٠٣٧، وأخرجه في مواضع أُخر. وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد: باب قتل كعب بن الأشرف. انظر: (٥/ ١٨٤).

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بابن راهويه المروزي قال عنه الخطيب البغدادي: كان أحد أئمة المسلمين وعَلَمًا من أعلام الدين اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد توفي سنة ٢٣٨هـ. تاريخ بغداد (٦/ ٣٤٥).

(٤) أبو سليمان حمد، ويقال: أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أحد المشاهير الأعيان، والفقهاء المجتهدين المكثرين، له من المصنفات: معالم السنن وشرح البخاري وغير ذلك، توفي بمدينة بست سنة ٣٨٨هـ. البداية (١١/ ٣٢٤).

(٥) محمد بن عبد السلام (سحنون) بن سعيد بن حبيب التنوخي، أبو عبد الله فقيه مالكي، مناظر كثير التصانيف، توفي سنة ٢٥٦هـ. الوافي بالوفيات (٣/ ٨٦) والأعلام (٦/ ٢٠٤، ٢٠٥).

(٦) الصارم المسلول (ص٣ ـ ٤).

والإنسان تؤذيه الوقيعة في عرضه أكثر مما يؤذيه أخذ ماله، وأكثر مما يؤذيه الضرب؛ بل ربما كانت عنده أعظم من الجرح ونحوه، خصوصًا من يجب عليه أن يظهر للناس كمال عرضه وعلو قدره لينتفعوا بذلك في الدنيا والآخرة، فإن هتك عرضه وعلو قدره قد يكون أعظم عنده من قتله، فإن قتله لا يقدح عند الناس في نبوته ورسالته وعلو قدره كما أن موته لا يقدح في ذلك، بخلاف الوقيعة في عرضه فإنها قد تؤثر في نفوس بعض الناس من النفرة عنه وسوء الظن به ما يفسد عليهم إيمانهم ويوجب لهم خسارة الدنيا والآخرة...»[(١)].

وبهذا يعلم أن السب فيه من الأذى لله ولرسوله ولعباده المؤمنين ما ليس في غيره من الأمور كالكفر والمحاربة.

وبما تقدم ذكره من الأدلة يتضح انتقاض إيمان من طعن في شخص الرسول ﷺ بسب أو استهزاء أو انتقاص سواء كان في ذلك جادًّا أو هازلًا.

ويستثنى من ذلك المكره بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فالآية نزلت في عمار بن ياسر[(٢)] حين عذبه المشركون حتى يكفر بمحمد ﷺ فوافقهم على ذلك مكرهًا وجاء معتذرًا إلى النبي ﷺ، فأنزل الله هذه الآية، وروى أن مما قاله أنه سب النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله ما تركت حتى سببتك وذكرت آلهتهم بخير، قال: «**كيف تجد قلبك؟**» قال: مطمئنًا بالإيمان، فقال: «**إن عادوا فعُد**»»، وفي ذلك أنزل الله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾، ولهذا، اتفق العلماء على أن المُكرَه على الكفر يجوز له أن يوالي إبقاءً لمُهجته، ويجوز له أن يأبى، كما كان بلال[(٣)] رضي الله عنه يأبى عليهم ذلك، وهم يفعلون به الأفاعيل...»[(٤)].

---

(١) الصارم المسلول (ص٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٢) عمار بن ياسر حليف بني مخزوم من السابقين الأولين هو وأبوه وأمه، هاجر إلى المدينة، وشهد المشاهد كلها، قتل بصفين سنة ٣٧هـ. الإصابة (٢/ ٥٠٥، ٥٠٦) رقم (٥٧٠٦).

(٣) بلال بن رباح الحبشي مؤذن رسول الله ﷺ، أحد السابقين إلى الإسلام الذين عذبوا بمكة، وكان أمية بن خلف يخرجه إذا حميت الظهيرة، فيطرحه على ظهره في بطحاء مكة، ثم يأمر بالصخرة العظيمة على صدره، ثم يقول: لا يزال على ذلك حتى يموت أو يكفر بمحمد ﷺ، فيقول وهو على ذلك: أَحَدٌ أَحَدٌ، فمرَّ به أبو بكر فاشتراه منه وأعتقه، ومناقبه كثيرة، شهد المشاهد كلها مع النبي ﷺ، مات بالشام سنة عشرين. الإصابة (١/ ١٦٩) رقم (٧٣٦).

(٤) تفسير ابن كثير (٢/ ٥٨٧، ٥٨٨) بتصرف.

وما أشار إليه المصنف من أن الطعن في الصحابة فيه إيذاء للرسول ﷺ قد أشار إليه علماء السلف فيما نقل عنهم ومن ذلك:

قول الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هؤلاء الذين يسبون الصحابة: «إنما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي ﷺ، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه، حتى يقال رجل سوء، ولو كان رجلًا صالحًا لكان أصحابه صالحون»(١).

وقال الإمام أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلا يتتبع هفوات أصحاب رسول الله ﷺ وزللهم ويحفظ عليهم ما يكون منهم حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه»(٢).

ويقول أيضًا: «لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي ﷺ وصحابته والإسلام والمسلمين»(٣).

وعليه، فإن الطعن في الصحابة فيه إيذاء للنبي ﷺ وانتقاص لحقه، وإساءة إليه بالضرورة، فمن تناول أحدًا من الصحابة، فإنما أراد النبي ﷺ، حتى ولو ادعى أنه يحبه، كما أنه كذلك فيه دلالة على سوء نية ذلك الشخص تجاه الإسلام، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت رجلًا يذكر أحدًا من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسلام»(٤).



---

(١) رسالة في سب الصحابة، عن الصارم المسلول (ص٥٨٠).

(٢) الإمامة لأبي نعيم (٣٤٤).

(٣) الإمامة لأبي نعيم (٣٧٦).

(٤) البداية والنهاية (٨/ ١٤٢)، وانظر المسائل والرسائل المروية عن أحمد في: العقيدة للأحمدي (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

١٣٨ «وإذا ظهر لك من إنسان شيء من البدع، فاحذره؛ فإن الذي أخفى [عنك] أكثر مما أظهر».

الشرح

تقدم الحديث عن حكم مجالسة أهل البدع في الفقرة (١٣٤) وأحكام هجرهم فليرجع إليه.

ويضيف المصنف إلى ما تقدم ذكره وجوب أخذ الحيطة والحذر ممن أظهر بعض البدع على اعتبار أن ما قد يخفيه أكثر مما أظهره، وما ذكره المصنف داخل في القاعدة الأصولية العامة التي تقول: إن درء المفاسد مُقَدَّم على جلب المصالح.

والسلف الصالح كانوا أحرص الناس على سد الذرائع المفضية إلى الابتداع، ووجوب التحصن من البدع، والحذر من أهلها ما أمكن ذلك، وبينوا أن من سبل للنجاة من البدع، والاحتراز من خطرها، هو البعد عنها وعن أصحابها، مع الاعتصام بالكتاب والسنة، ولزوم منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم.

قال ابن بطة معلقًا على حديث الدجال[(١)] : «هذا قول الرسول ﷺ، وهو الصادق المصدوق، فالله الله معشر المسلمين، لا يحملن أحدًا منكم حُسن ظنه بنفسه، وما عهده من معرفته بصحة مذهبه على المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل هذه الأهواء، فيقول: أداخله لأناظره، أو لأستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدّجال!! وكلامهم ألصق من الجرب، وأحرق للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم، ويسبونهم، فجالسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباسطة وخَفِيُّ المكر، ودقيق الكفر، حتى صَبَوا إليهم»[(٢)].

---

(١) عن عمران رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من سمع منكم بخروج الدّجّال، فلينأ عنه ما استطاع، فإن الرّجل يأتيه وهو يحسب أنه مؤمن، فما يزال به حتى يتبعه لما يرى من الشبهات»**. أخرجه أحمد (١٩٨٨٨)، وأبو داود (٤٣١٩)، وصحح روايته الألباني.

(٢) الإبانة (١/ ٣٢٦).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «الشرائع أغذية القلوب، فمتى اغتذت القلوب بالبدع لم يبق فيها فضل للسنن، فتكون بمنزلة من اغتذى بالطعام الخبيث»[(١)].

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عند شرح حديث: «**مَثَلُ الجليس الصالح...**» ـ: «وَفِيهِ فَضِيلَةُ مُجَالَسَةِ الصَّالِحِينَ وَأَهْلِ الْخَيْرِ وَالْمُرُوءَةِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَالْوَرَعِ وَالْعِلْمِ وَالْأَدَبِ، وَالنَّهْيُ عَنْ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الشَّرِّ وَأَهْلِ الْبِدَعِ وَمَنْ يَغْتَابُ النَّاسَ أَوْ يَكْثُرُ فُجْرُهُ وَبَطَالَتُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَنْوَاعِ الْمَذْمُومَةِ»[(٢)].

وهذا كله يؤكد على وجوب الحذر من صاحب البدعة، فكونه عُلِمَ منه بدعة فهذا يدل على احتمال أن تظهر منه بدع أخرى، فإن من سمات أهل الباطل اضطراب أقوالهم وتنقلهم من قول إلى قول.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالًا من قول إلى قول، وجزمًا بالقول في موضع، وجزمًا بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ: هل يرجع أحد منهم عن دينه سُخطة له، بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالطت بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد. ولهذا، قال بعض السلف ـ عمر بن عبد العزيز أو غيره ـ: من جعل دينه غرضًا للخصومات أكثر التنقل[(٣)]»[(٤)].

وذكر الآجري عن معن بن عيسى، قال: «انصرف مالك بن أنس يومًا من المسجد، وهو متكئ على يدي، فلحقه رجل يقال له: أبو الجبرية ـ عند ابن بطة[(٥)]: أبو الجويرية ـ كان يُتّهم بالإرجاء، فقال: يا أبا عبد الله، اسمع مني شيئًا أكلمك به، وأحاجك، وأخبرُك برأيي، فقال: فإن غلبتني؟ قال: إن غلبتك اتّبعتني. قال: فإن جاء رجل آخر، فكلمنا فغلبنا؟ قال نتبعه.

قال مالك: يا عبد الله، بعث الله محمدًا ﷺ بدين واحد، وأراك تنتقل من دين إلى آخر، قال عمر بن عبد العزيز: من جعل دينه غَرَضًا للخصومات أكثر التنقل»[(٦)].

وروى ابن بطّة في الإبانة، بإسناده إلى خالد مولى أبي مسعود، قال: «قال حذيفة لأبي مسعود: إن الضّلالة حق الضلالة: أن تعرف ما كنت تُنكر، وتُنكر ما كنت

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٨١).
(٢) شرح النووي على مسلم (١٦/ ١٧٨).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦).
(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).
(٥) الإبانة لابن بطة (١/ ٣٥٧).
(٦) الشريعة للآجري (١/ ٤٣٧).

تعرف، وإياك والتلون في الدين، فإن دين الله واحد»[١]

ومعلوم كذلك أن خطورة البدع تكمن في أن إحياء البدع يكون في مقابل إماتة السنن، فإذا أحييت بدعة أميتت سنة.

فعن أبي إدريس الخولاني: أنه كان يقول: «ما أحدثت أمة في دينها بدعة؛ إلا رفع الله بها عنهم سنة»[٢].

وعن حسان بن عطية، قال: «ما أحدث قوم بدعة في دينهم، إلا نزع الله من سنتهم مثلها، ثم لم يعدها إليهم إلى يوم القيامة»[٣].

وعن بعض السلف يرفعه: «لا يحدث رجل في الإسلام بدعة، إلا ترك من السنة ما هو خير منها»[٤].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ قال: «ما يأتي على الناس من عام إلا أحدثوا فيه بدعة، وأماتوا فيه سنة، حتى تحيى البدع، وتموت السنن»[٥].



(١) الإبانة لابن بطة (١/ ١١٦) (٢٦).
(٢) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٥٣).
(٣) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٥٣).
(٤) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٥٣).
(٥) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٥٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٣٩﴾ «وإذا رأيت الرجل رديء الطريق والمذهب، فاسقًا فاجرًا، صاحب معاصٍ، ضالًّا، وهو أهل السنة فاصحبه، واجلس معه، فإنه ليس [تضرك] معصيته، وإذا رأيت [الرجل] مجتهدًا ـ وإن بدا متقشفًا محترقًا بالعبادة ـ صاحب هوى، فلا تجالسه، ولا تقعد معه، ولا تسمع كلامه ولا [تمشِ] معه في طريق، فإني لا آمن أن تستحلي طريقته [فتهلك] معه.

ورأى يونس بن عبيد ابنه [وقد] خرج من عند صاحب هوى[(١)]، فقال: يا بني! من أين جئت؟ قال: من عند فلان. قال: يا بني، لأن أراك تخرج من بيت خنثى أحب إلي من أن أراك تخرج من بيت فلان، ولأن تلقى الله يا بني زانيًا سارقًا فاسقًا خائنًا أحب إلي من أن تلقاه بقول فلان وفلان[(٢)].

ألا ترى أن يونس بن عبيد علم أن الخنثى لا يضل ابنه عن دينه، وأن صاحب البدعة يضله حتى يكفره».

الشرح

اشتد تحذير أهل السنة من أهل البدع أكثر من تحذيرهم ونكيرهم على أصحاب الكبائر.

---

(١) جاء تسمية صاحب الهوى بأنه عمرو بن عبيد المعتزلي وقال يونس بن عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ عندما جاءه رجل، فقال: يا أبا عبد الله؛ تنهانا عن مجالسة عمرو بن عبيد، وقد دخل عليه ابنك؟
قال: ابني!
قال: نعم.
فتغيظ الشيخ. فلم أبرح حتى جاء ابنه؛ فقال: «يا بني، قد عرفت رأيي في عمرو ثم تدخل عليه؟ قال: كان معي فلان. وجعل يعتذر. قال: أنهاك عن الزنا، والسرقة، وشرب الخمر. ولأن تلقى الله بهنَّ أحب إلي من أن تلقاه برأي عمرو وأصحاب عمرو». انظر: تهذيب الكمال: (١١/ ١٩٢)، سير أعلام النبلاء: (٦/ ٢٩٤)، وأخرجه بنحوه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٤١) رقم (١٣٧٨)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٢/ ١٧٢)، والبغوي في الجعديات (١/ ٢٠٣) رقم (١٣٣٠)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٢١)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٣١).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٢/ ٤١٦)، رقم (١٣٧٨).

ومن الآثار الواردة في ذلك ما أورده المصنف عن يونس بن عبيد، ومن ذلك أيضًا:

قال يوسف ابن أسباط: «ما أبالي سألتُ صاحب بدعة عن ديني، أو زنيت»[(١)].

وقال أبو إدريس الخولاني: «لأن أرى في المسجد نارًا لا أستطيع إطفاءها أحب إلي من أن أرى فيه بدعة لا أستطيع تغييرها»[(٢)].

ولتأصيل هذه المسألة يمكن استقراء جملة من الأسباب لذلك، منها:

* **أولًا: أن لهذا التفريق بين المعصية والبدعة ما يدل عليه من السنة**، فقد أمر النبي ﷺ بقتال الخوارج المبتدعين مع كثرة صلاتهم وصيامهم وقراءتهم، ونهى عن الخروج على أئمة الظلم وأمر بالصبر عليهم.

وكان يجلد رجلًا يشرب الخمر فلعنه رجل، فقال: لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله.

* **ثانيًا: مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد من المعاصي، ولذلك، كانت أعظم المحرمات التي حرمها الله.**

قال ابن القيم: «قال الله تعالى في المحرم لذاته: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ثم انتقل منه إلى ما هو أعظم منه فقال: ﴿وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ثم انتقل منه إلى ما هو أعظم منه، فقال: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]، فهذا أعظم المحرمات عند الله وأشدها إثمًا، فإنه يتضمن الكذب على الله، ونسبته إلى ما لا يليق به، وتغيير دينه وتبديله، ونفي ما أثبته، وإثبات ما نفاه، وتحقيق ما أبطله، وإبطال ما حققه، وعداوة من والاه، وموالاة من عاداه، وحب ما أبغضه، وبغض ما أحبه، ووصفه بما لا يليق به في ذاته وصفاته وأقواله وأفعاله؛ فليس في أجناس المحرمات أعظم عند الله منه ولا أشد إثمًا، وهو أصل الشرك والكفر، وعليه أسست البدع والضلالات، فكل بدعة مضلة في الدين أساسها القول على الله بلا علم، ولهذا، اشتد نكير السلف والأئمة لها وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذروا فتنتهم أشد التحذير وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش والظلم والعدوان؛ إذ مضرة البدع وهدمها للدين ومنافاتها له أشد»[(٣)].

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٤٥٩).

(٢) رواه محمد بن نصر المروزي في السنة (ص٣٢)، وقد نقله عنه الشاطبي في الاعتصام (١/ ٨٢).

(٣) مدارج السالكين (٢/ ٣٧٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل الرجل يصوم ويصلِّي ويعتكف أحب اليك أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه، وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين، هذا أفضل، فبين أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم من جنس الجهاد في سبيل الله إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً»[(١)].

❊ **ثالثًا: أن البدعة أحب إلى إبليس من المعصية.**

وقد أُثِر عن سفيان الثوري، قال: «البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، المعصية يُتاب منها والبدعة لا يُتاب منها»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا، كان السلف يقولون: البدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأن المعصية يتاب منها والبدعة لا يتاب منها»[(٣)].

ومعلوم أن مرتكب الكبيرة والمعصية يعلم أنه يفعل الحرام ويخشى أن ينزل به العذاب بسبب ما ارتكب في حق الله عَزَّوَجَلَّ، مع ما يعقب ذلك من الندم والشعور بالذنب الذي يلازمه بقية حياته مع رجاء التوبة والاستغفار من تلك المعصية، بخلاف المبتدع، فإنه لا يشعر بذلك كله؛ بل إنه يتعبد ببدعته التي يدعو إليها فيعتقد أنها تقربه إلى الله وتزيد من حسناته في حين أنها تغضب الله منه وتزيد من ذنوبه وهو لا يعلم ذلك؛ بل إنها عمل حابط وباطل ومردود، وفي الحديث، قال الرسول ﷺ: «**كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار**»[(٤)]، وقال ﷺ: «**من عمل**

---

(١) الفتاوى (٢٨/ ٢٣١).

(٢) التحفة العراقية في الأعمال القلبية (ص١٢).

(٣) درء التعارض (٣/ ٣٨٥).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٢٦، ١٢٧). وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة: باب في لزوم السنة (٥/ ١٣، ١٥) ح٤٦٠٧، وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب العلم: باب في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة (٥/ ٤٤) ح٢٦٧٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه، في المقدمة: باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (١/ ١٦)، وابن حبان في =

عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد»(١).

* **رابعًا: أن البدعة لا يتاب منها بخلاف المعصية فإنه قد يتاب منها.**

وسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: **«أَنَّ اللهَ احْتَجَرَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ»**(٢)، وَحَجْرُ التَّوْبَةِ إيش مَعْنَاهُ؟ قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُوَفَّقُ، وَلَا يُيَسَّرُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ(٣).

قال ابن القيم: «فذنوب أهل البدع كلها داخلة تحت قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فلا تتحقق التوبة منه إلا بالتوبة من البدع وأنى بالتوبة منها لمن لم يعلم أنها بدعة أو يظنها سنة فهو يدعو إليها ويحض عليها فلا تنكشف لهذا ذنوبه التي تجب عليه التوبة منها إلا بتضلعه من السنة وكثرة اطلاعه عليها ودوام البحث عنها والتفتيش عليها ولا ترى صاحب بدعة كذلك أبدًا، فإن السنَّة بالذات تمحق البدعة ولا تقوم لها وإذا طلعت شمسها في قلب العبد قطعت من قلبه ضباب كل بدعة وأزالت ظلمة كل ضلالة إذ لا سلطان للظلمة مع سلطان الشمس ولا يرى العبد الفرق بين السنة والبدعة ويعينه على الخروج من ظلمتها إلى نور السنة إلا

= صحيحه (١/ ١٣٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٩٦) وصححه ووافقه الذهبي، والآجري في الشريعة (٤٦، ٤٧)، والدارمي في سننه، باب اتباع السنة (١/ ٤٤، ٤٥) وقال الألباني: سنده صحيح، وصححه جماعة منهم الضياء المقدسي في اتباع السنن واجتناب البدع، انظر: مشكاة المصابيح (١/ ٥٨) ح١٦٥.

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (٥/ ١٣٢) وفي رواية: **«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»**، وهذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الصلح: باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود. فتح الباري (٥/ ٣٠١) ح٢٦٩٧.

(٢) رواه إسحاق في مسنده، والطبراني في الأوسط (٤٢٠٢)، والبيهقي في الشعب (٩٠١١) بلفظ: **«إن الله حجب التوبة عن صاحب كل بدعة»**، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ١٥٣)، وابن عبد الهادي في «جمع الجيوش والدساتر على ابن عساكر» (١٢٠)، قال فيه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٨٩): «ورواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي، وهو: ثقة»، وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» (١/ ٨٦): رواه الطبراني وإسناده حسن. وصححه الألباني في الصحيحة (١٦٢٠). والحديث رواه - أيضًا -: البيهقي في «الشعب» (٦٨٤٦) و(٩٠١٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٧)، وابن وضاح في «البدع» (١٤٦)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٥٠٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢١١، و٢١٢).

(٣) غذاء الألباب شرح منظومة الآداب (٢/ ٤٥٧).

المتابعة، والهجرة بقلبه كل وقت إلى الله بالاستعانة والإخلاص وصدق اللجوء إلى الله، والهجرة إلى رسوله بالحرص على الوصول إلى أقواله وأعماله وهديه وسنته فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن هاجر إلى غير ذلك فهو حظه ونصيبه في الدنيا والآخرة، والله المستعان»(١).

* **خامسًا: أن المبتدع يرى الحق باطلًا ويرى الباطل حقًّا.**

قال شيخ الإسلام معقبًا على قصة ذي الخويصرة التميمي(٢): «فهذا المبتدع الجاهل لما ظن أن ما فعله الرسول ليس بعدل كان ظنه كاذبًا وكان في إنكاره ظالمًا، وهذا حال كل مبتدع نفى ما أثبته الله تعالى أو أثبت ما نفاه الله أو اعتقد حسن ما لم يحسنه الله، أو قبح ما لم يكرهه الله، فاعتقادهم خطأ وكلامهم كذب وإرادتهم هوى، فهم أهل شبهات في آرائهم وأهواء في إرادتهم...»(٣).

سادسًا: أن البدعة ضررها متعدٍّ للغير إذا كان المبتدع داعيًا لبدعته، بخلاف؛ المعصية فإن ضررها على صاحبها.

ولذلك، فإن من العلماء من اشترط في توبة المبتدع كي يتوب من بدعته أن يعترف بأن ما عليه بدعة، قال السفاريني: «وتوبة المبتدع أن يعترف بأن ما عليه بدعة. قال في الشرح: «فأما البدعة فالتوبة منها بالاعتراف بها، والرجوع عنها، واعتقاد ضد ما كان يعتقد منها».

وفي الرعاية: من كفر ببدعة قبلت توبته على الأصح، وقيل: إن اعترف بها، وإلا، فلا».

قال الإمام أحمد في رواية المروذي في الرجل يشهد عليه بالبدعة فيجحد: ليست له توبة، إنما التوبة لمن اعترف، فأما من جحد فلا توبة له.

وفي إرشاد ابن عقيل الرجل إذا دعا إلى بدعة ثم ندم على ما كان، وقد ضل به

---

(١) مدارج السالكين (٢/ ٣٧٥).

(٢) جاءه ذو الخويصرة التميمي وبين عينيه أثر السجود، فقال: يا محمد اعدل، فإنك لم تعدل، فقال: ويحك، ومن يعدل إذا لم أعدل؟ لقد خبت وخسرت إن لم أعدل، ثم قال: يخرج من ضئضئ هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة» رواه البخاري (٤٣٥١) ومسلم (١٠٦٤).

(٣) درء التعارض (٣/ ٣٨٥).

خلق كثير وتفرقوا في البلاد وماتوا، فإن توبته صحيحة إذا وجدت الشرائط، ويجوز أن يغفر الله له ويقبل توبته ويسقط ذنب من ضل به بأن يرحمه ويرحمهم، وبه قال أكثر العلماء خلافًا لبعض أصحاب الإمام أحمد وهو أبو إسحاق بن شاقلا، وهو مذهب الربيع بن نافع، وأنها لا تقبل، ثم احتج بالأثر الاسرائيلي الذي فيه: «فكيف من أضللت»، وبحديث: «**من سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة**»[(١)](٢).



(١) رواه مسلم رقم (١٠١٧).
(٢) غذاء الألباب (٢/ ٤٥٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٠﴾ «واحذر ثم احذر [أهل] زمانك خاصة، وانظر من تجالس، وممن تسمع، ومن تصحب، فإن الخلق كأنهم في ردة، إلا من عصمه الله منهم».

الشرح

الأزمنة تتفاوت في كثرة الخير والشر فيها، ولكن هل الشر يكون في كل حال في ازدياد عن الزمان الذي سبقه أو أن هناك تفاوت في الأزمنة من حيث كثرة الشر وكثرة الخير، وبالرجوع إلى النصوص المتعلقة بهذا الأمر نقف على نوعين من النصوص الواردة في السنة:

أحدهما: يؤكد على أنه لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه كما جاء في الحديث عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: أَتَيْنَا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ مَا نَلْقَى مِنَ الحَجَّاجِ، فَقَالَ: «**اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ**، سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ»(١).

فهذا الحديث يثبت أن كل زمان بعد زمن النبي ﷺ فيه من الشر أكثر من الزمن الذي سبقه.

والثاني: وفي مقابل هذا، هناك نصوص تدل على هناك أزمنة يكون فيها الشر أقل من الأزمنة التي سبقتها.

فعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**». قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم وفيه دخن**»، قلت: وما دخنه؟ قال: «**قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر**»(٢).

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٧٠٦٨).

(٢) صحيح البخاري (٣٦٠٦)، صحيح مسلم: (١٨٤٧).

وصحّ أنه بعض الأزمان كان يظهر فيها من الشر أقل من الزمن الذي سبقها، كعهد خلافة عمر بن عبد العزيز مقارنة بالفترة التي سبقته والتي شهدت إمارة الحجاج وما كان فيها من الظلم. وكذلك، ما أخبر به الوحي عن فترة المهدي في آخر الزمان، فهي خير من الفترة التي تسبقها.

وقد أجاب أهل العلم عن هذا الإشكال بما حاصله على أحد قولين:

القول الأول: أنه يحمل على الغالب الأعم، وأن هذا نص عام، ولا يمنع هذا من وجود أزمان مخصوصة من هذا العموم.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد حمله الحسن البصري على الأكثر الأغلب، فسئل عن وجود عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج، فقال لا بد للناس من تنفيس»(١).

وقال ابن الجوزي ـ رحمه الله تعالى ـ: «إن قال قائل: ما وجه هذا ونحن نعلم أنه جاء بعد الحجاج عمر بن عبد العزيز، فبسط العدل وصلح الزمان؟ فالجواب: أن الكلام خرج على الغالب، فكل عام تموت سنة وتحيا بدعة، ويقل العلم، ويكثر الجهال، ويضعف اليقين، وما يأتي من الزمان الممدوح نادر قليل»(٢).

وقال الشيخ الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ: «فهذا الحديث ينبغي أن يفهم على ضوء الأحاديث المتقدمة وغيرها؛ مثل أحاديث المهدي، ونزول عيسى عليه السلام؛ فإنها تدل على أن هذا الحديث ليس على عمومه؛ بل هو من العام المخصوص، فلا يجوز إفهام الناس أنه على عمومه، فيقعوا في اليأس الذي لا يصح أن يتصف به المؤمن؛ ﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٧﴾﴾(٣) [يوسف: ٨٧].

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: «أما حديث: «**لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه**»، فهو محمول على الأغلب؛ فلا يمنع أن يكون في بعض الزمان أحسن مما قبله، كما جرى في زمان عمر بن عبد العزيز؛ فإن زمانه أحسن من زمان سليمان والوليد، وكما حصل في زمان شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم من ظهور السنة والرد على المبتدعة، وكما جرى في الجزيرة بعد دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله»(٤).

وقال أحمد بن إسماعيل الكوراني ـ رحمه الله تعالى ـ: «وعندي أن المراد من

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢١). (٢) كشف المشكل (٣/ ٢٩٥).
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٣٦). (٤) مجموع فتاوى ابن باز (٢٥/ ١٠٤).

الزمان ليس نفس الزمان وذلك ظاهر، ولا الأمراء وأرباب الولايات، ولا كل فرد من أفراد الناس؛ بل الغالب، كما أشار إليه بقوله: «**خير القرون قرني**» فإنه أراد الغالب... في كل قرن كان يزداد من ظهور الزنى وشرب الخمر وأنواع البدع.

والإنسان إذا تأمل من أول عمره إلى آخره يرى تفاوتًا ظاهرًا في الناس، فإن الغالب فيما رآهم في أول عمره خير من الذين رآهم آخره»(١).

القول الثاني: إن نسبة الشر ينظر إليها من خلال مجموع العصر، وليس بالنظر إلى بلدة أو جماعة معينة ونحو هذا.

فمجموع عصر الحجاج بن يوسف، وإن كان فيه شر وظلم، فهو خير من مجموع عصر عمر بن عبد العزيز وإن عرف بالعدل؛ لأن عصر الحجاج من ضمن عصر الصحابة، حيث عاش فيه عدد منهم كعبد الله بن عمر بن الخطاب وأنس بن مالك رضوان الله عليهم أجمعين، أما عصر عمر بن عبد العزيز فقد خلا من الصحابة.

والعصر الذي وجدت فيه الدولة الفاطمية، فإن مجموع ذلك العصر خير من الذي بعده، فذلك العصر كان فيه من أهل العلم والصالحين الذين يتعلم منهم الناس، ويقتدون بهم، من لم يوجد مثلهم فيما جاء بعد ذلك من الأعصار، فذهب بذهابهم خير كثير.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأجاب بعضهم أن المراد بالتفضيل تفضيل مجموع العصر على مجموع العصر؛ فإن عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة في الأحياء، وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا، والزمان الذي فيه الصحابة خير من الزمان الذي بعده، لقوله ﷺ: «**خير القرون قرني**»، وهو في الصحيحين»(٢).

وعلى هذا يحمل كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: «**واحذر ثم احذر [أهل] زمانك خاصة**»، كما أنه من جهة أخرى، فإن القدوة والأسوة لا تكون في الأحياء؛ لأن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، كما قال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «من كانَ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ»(٣).

وكذلك قوله: «فإن الخلق كأنهم في ردة، إلا من عصمه الله منهم»، لا يفهم منه

---

(١) الكوثر الجاري (١١/ ١٤). (٢) فتح الباري (١٣/ ٢١).

(٣) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، رقم (١٨١٠)، وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثر مشهور متداول في مصنفات أهل السنة، ومعناه صحيح مستقر عندهم.

الحكم على الناس وتكفيرهم والقول بردَّتهم، ولكنه إشارة إلى غربة الدين وضعف تمسك الناس به، وكثرة الجهل وقلة طلب العلم، وتفشي المعاصي والذنوب والمنكرات، وهذا النوع من التحذير يرد كثيرًا في كتب أهل العلم وبخاصة عند ذكر أشراط الساعة وما ورد في ذلك من أحاديث.

فمن أشراطها قبض العلم، وفشو الجهل، ففي الصَّحيحين عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أشراط الساعة أن يُرفع العلم ويثبت الجهل**»[(١)].

وروى البخاري عن شقيق قال: كنت مع عبد الله وأبي موسى فقالا: قال النبي ﷺ: «**إن بين يدي الساعة لأيامًا ينزل فيها الجهل، ويُرفع العلم**»[(٢)].

وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يتقارب الزمان، ويُقبض العلم، وتظهر الفتن، ويُلقى الشح، ويكثر الهرج**»[(٣)].

قال ابن بطال: «وجميع ما تضمنه هذا الحديث من الأشراط قد رأيناها عيانًا، فقد نقص العلم، وظهر الجهل، وألقي الشح في القلوب، وعمَّت الفتن، وكثر القتل»[(٤)].

وعقب على ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: «الذي يظهر أن الذي شاهده كان منه الكثير مع وجود مقابله، والمراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا يبقى بما يقابله إلا النادر، وإليه الإشارة بالتعبير بقبض العلم، فلا يبقى إلا الجهل الصرف، ولا يمنع من ذلك وجود طائفة من أهل العلم، لأنهم يكونون حينئذ مغمورين في أولئك»[(٥)].

فالمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ يتكلم عن أهل زمانه في القرن الرابع؛ الذي لو تمت مقارنته بالأزمنة التي قبله لكان الفارق كبيرًا، ولو تم مقارنته بما بعده لكان الفارق كذلك كبيرًا، فذلك القرن ظهرت فيه كثير من الفتن والبدع والأهواء والفرق، فقد ظهرت الباطنية، وتمكنت الرافضة من كثير من بلاد المسلمين، وضعفت الخلافة الإسلامية، وعم الجهل، وكثر إعراض الناس عن دين الله عَزَّ وَجَلَّ، وإن كان هذا ليس على وجه الاستحكام كما سيقع في آخر الزمان كما أشار ابن حجر، فهذه الأمور نسبية، تكون في أزمنة أكثر من أزمنة، وتقوى أحيانًا وتضعف أحيانًا، ولعل زمان المصنف قد يكون أفضل من كثير الأزمنة التي تلت فيما بعد.

---

(١) رواه البخاري (٨٠)، ومسلم (٢٦٧١). (٢) رواه البخاري (٧٠٦٢).

(٣) رواه مسلم (١٥٧).

(٤) شرح صحيح البخاري (١٠/ ١٣)، وفتح الباري (١٣/ ١٦).

(٥) فتح الباري (١٣/ ١٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤١﴾ «وانظر إذا سمعت الرجل يذكر ابن أبي دؤاد، وبشرًا المريسي، وثمامة، أو أبا الهذيل أو [هشامًا] الفوطي أو واحدًا من [أتباعهم و] أشياعهم فاحذره، فإنه صاحب بدعة، فإن هؤلاء كانوا على الردة، واترك هذا الرجل الذي ذكرهم بخير، ومن ذكر منهم بمنزلتهم».

الشرح

«ابن أبي دؤاد» هو أبو عبد الله، أحمد بن فرج بن حريز الإيادي البصري ثم البغدادي؛ الجهمي، عدو أحمد بن حنبل، كان داعية إلى خلق القرآن، توفي عام (٢٤٠هـ)(١)، وقد تقدم ذكر بعض سيرته عند الحديث عن فتنة القول بخلق القرآن.

«وبشرًا المريسي»، وهو بشر بن غياث بن أبي كريمة، أبو عبد الرحمٰن المريسي المتكلم، قال الإمام الذهبي عن بشر المريسي: «قد أُخذ المريسي في دولة الرشيد وأُهين من أجل مقالته. روى أبو داود عن أحمد بن حنبل أنه سمع ابن مهدي أيام صُنِع بِبِشْر ما صُنِع؛ يقول: مَن زعم أنَّ الله لم يكلم موسى يُستتاب فإن تاب، وإلا ضُربت عنقه.

وقال المروذي: سمعت أبا عبد الله ـ وذكر المريسي ـ فقال: كان أبوه يهوديًّا؛ أي شيء تراه يكون؟!

وقال أبو عبد الله: كان بِشر يحضر مجلس أبي يوسف فيَصيح ويَستغيث؛ فقال له أبو يوسف مَرَّة: لا تَنتهي أو تُفسد خشبة(٢).

ثم قال أبو عبد الله: ما كان صاحب حُجج؛ بل صاحب خُطَب.

وقال أبو بكر الأثرم: سُئل أحمد عن الصلاة خلف بِشر المَرِيسي؛ فقال: لا تُصَلِّ خلفَه.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٦٩).

(٢) ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٢٣)، وزاد: «يَعني: وتُصلب». ووقع في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٧/ ٦٣): «حتى تصعد خشبة».

وقال قتيبة: بِشر المريسي كافر.

وقلت ـ أي: الذهبي ـ: وقع كلامُه إلى عثمان بن سعيد الدارمي الحافظ؛ فصنف مجلدًا في الردِّ عليه.

ومات: في آخر سنة ثماني عشرة ومائتين، وقد قارب الثمانين؛ فهو بِشْر الشَّرِّ، وبِشر الحافي بشر الخير، كما أن أحمد بن حنبل هو أحمد السُّنَّة، وأحمد بن أبي دؤاد أحمد البدعة».

«**وثمامة**» هو ثمامة بن أشرس أبو معن النميري البصري المتكلم، من رؤوس المعتزلة القائلين بخلق القرآن ـ جلَّ مُنزِله ـ، اتصل بالرشيد، ثم بالمأمون؛ روى عنه تلميذه الجاحظ.

ومن مقولاته: قال ابن حزم: «ذكر عنه أنه كان يقول: العالم هو بطباعه فعل الله، وقال: المقلدون من أهل الكتاب وعبدة الأوثان لا يدخلون النار؛ بل يصيرون ترابًا؛ وإن من مات مسلمًا وهو مصر على كبيرة خلد في النار، وإن أطفال المؤمنين يصيرون ترابًا، ولا يدخلون جنة»(١).

«**أو أبا الهذيل**»، هو أبو الهذيل العلاف ورأس المعتزلة، محمد بن الهذيل البصري العلاف، صاحب التصانيف الذي زعم أن نعيم الجنة وعذاب النار ينتهي بحيث إن حركات أهل الجنة تسكن، حتى لا ينطقون بكلمة، وأنكر الصفات المقدسة حتى العلم والقدرة، وقال: هما الله، وأن لما يقدر الله عليه نهاية وآخرًا، وأن للقدرة نهاية لو خرجت إلى الفعل، فإن خرجت لم تقدر على خلق ذرة أصلًا. وهذا كفر وإلحاد، ولم يكن أبو الهذيل بالتقي(٢).

«**أو [هشامًا] الفوطي**»، هو: هشام بن عمرو أبو محمد الفوطي، المعتزلي، الكوفي، مولى بني شيبان، صاحب ذكاء وجدال وبدعة ووبال؛ أخذ عنه عباد بن سلمان وغيره(٣).

وقد تقدم ذكر سيرته وما أحدثه من بدع في الفقرة: (٨١).

وقول المصنف: «**واترك هذا الرجل الذي ذكرهم بخير، ومن ذكر منهم بمنزلتهم**».

من المتقرر في النصوص الشرعية أن المرءَ يشابِهُ صَديقَه وصاحِبَه في سِيرتِه وعادتِه؛ فهوَ مؤثِّرٌ في الأخلاقِ والسلوكِ والتصرُّفاتِ، ونظرةِ الناسِ إلى كلٍّ مِنهما

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٢٠٣ ـ ٢٠٤). (٢) سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٧). وانظر: الفرق بين الفرق (ص١٥٩).

من خلالِ مَعرفتِهم بأحوالِ الصَّاحبِ، كما جاء في الحديث: «**الرجلُ على دينِ خليلِه فلينظرْ أحدُكم من يُخالِلُ**»[(١)].

وجاء في الحديث عن أبي سعيد الخدري: «**لا تُصاحِبْ إلَّا مُؤمِنًا، ولا يأكُلْ طعامَكَ إلَّا تقِيٌّ**»[(٢)].

ومن هذا الأصل جاء تحذير المصنف من مصاحبة من يصاحب المبتدع ويجالسه، فهو داخل في حكمه، وقد تقدم الحديث عن هذه المسائل عند الكلام عن أحكام هجر المبتدع.



(١) أخرجه أبو داود (٤٨٣٣)، والترمذي (٢٣٧٨)، وأحمد (٨٣٩٨). وقال الألباني في صحيح أبي داود: حسن.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، انظر: تخريج صحيح ابن حبان (٥٦٠)، وانظر: تخريج شرح السنة (٣٤٨٤).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٢﴾ والمحنة في الإسلام بدعة، وأما اليوم فيمتحن بالسنة، لقوله: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، ولا تقبلوا الحديث إلا ممن تقبلون شهادته. فتنظر، إن كان صاحب سنة له معرفة صدوق كتبتَ عنه وإلا تركته.

الشرح

قول المصنف: «**والمحنة في الإسلام بدعة، وأما اليوم فيمتحن بالسنة**».

وهنا مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الامتحان لغة وشرعًا[(١)].

لغة:

قال ابن فارس: «الميم والحاء والنون كلماتٌ ثلاثُ على غير قياس.

الأولى: المَحْن: الاختبار. ومَحَنَه وامتحنه.

والثانية: أتيتُه فما مَحَنني شيئًا؛ أي: ما أعطانيه.

والثالثة: مَحَنه سَوطًا ضربَه[(٢)].

وقال الأزهري: قال الليث المحنة معنى الكلام الذي يُمْتَحَنُ به ليُعرف بكلامه ضميرُ قلبه، تقول: امتحنْتُه وامتحَنْتُ الكلمةَ إذا نظرتَ إلى ما يصير إلَيْهِ صَيُّورُها، وقال غيره: محنته وامتحنْتُه بمنزلةِ خَبَرْتُه واختبرتُه وبلوته وابتلَيْتُه، وأصل المَحْن: الضربُ بالسوْطِ[(٣)].

ويُطلق الامتحان في اللغة ويراد به: الاختبار، يقال: محنه وامتحنه، بمنزلة خبرته واختبرته، وبلوته وابتليته[(٤)]، والمصدر من ذلك: (مِحْنَة).

---

(١) المصدر: مقال على موقع الألوكة للباحث: محمد بن عمر الزبيدي، مستل من رسالة ماجستير.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٠٢).

(٣) تهذيب اللغة (٥/ ٧٨).

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٥/ ٧٨).

يقول الخليل بن أحمد: «المِحْنَةُ: معنى الكلام الذي يُمْتَحَنُ به، فيُعرف بكلامه ضمير قلبه، وامتَحَنْتُه وامتَحَنْتُ الكلمة؛ أي: نَظَرْتُ إلى ما يَصيرُ صَيْرُها»(١).

والمراد بالامتحان في الاعتقاد: اختبارُ النَّاس ببعض المسائل والأمور؛ لطلب معرفة عقائدهم وكشفها.

☐ المسألة الثانية: حكم الامتحان في الاعتقاد.

تعددت أقوال علماء السنة في مسألة امتحان الناس بين مانع ومجيز أو مفصل، وفي مثل هذا النوع من الاختلاف يستحضر طالب العلم قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والعلماء المتنازعون كل منهم يحتج بدليل شرعي ويكون عند بعضهم من العلم ما ليس عند الآخر - فإن العلماء ورثة الأنبياء - وقال تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩]. فالأقوال قد تكون صحيحة باعتبار»(٢).

ولعل هذا ما أسعى إليه في تحرير هذه المسألة التي تعددت فيها الأقوال، والذي يتبين لي من كلام المصنف أن الحكم في المسألة يكون على حالين:

الحال الأولى: منع الامتحان وتبديعه.

والحال الثانية: جوازه في بعض الأحوال.

أما الحال الأولى: وهو حال المنع والقول ببدعيته.

فهذا راجع إلى أصل المسألة، وأنه لا يجوز اختبار الناس وامتحانهم في أمر المعتقد من حيث الأصل دون سبب موجب لذلك؛ لأن الأصل في هذا الباب: أنَّ الناس يُعامَلون بحسب ظواهرهم، وأنْ تُوكَل سرائرُهم إلى الله تعالى، ويشهد لهذا الأصل قولُه ﷺ: «**مَن صلَّى صلاتنا، واستقبل قِبْلتنا، وأكل ذبيحتَنا؛ فذلك المسلم الذي له ذمَّة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته**»(٣).

ومعاملة الناس بحسب ظواهرهم هي قاعدة شرعية لا تقتصر على مسائل الاعتقاد فقط، فهذا الأمر عدَّه أهل العلم في مسائل متعددة، ومِن ذلك، عدُّ ابنِ تيمية له في مسألة الصلاة خلف مستورِ الحال، فقد وصف مَن لا يصلي خلف إمام إلا بعد

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٠٢)، العين (٣/ ٢٥٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٦٥ - ٣٨١) بتصرف.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٩١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا.

التحقق من حاله وباطن اعتقاده بأنه مبتدعٌ مُخالِف للصحابة والتابعين[١].

ولهذا، **قال المصنِّف هنا: «والمحنة في الإسلام بدعة»**. وبمثل هذا القول قال البخاري لَمَّا دخل رَحِمَهُ اللَّهُ نيسابور وامتحَنه بعضهم بمسألة اللفظ في القرآن، فقال البخاري: «القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة»[٢].

بل نص غير واحد من أهل العلم أن امتحان الناس في عقائدهم من صفات أهل البدع كالخوارج والمعتزلة.

فقد **قال ابن سيرين**: «سؤالُ الرجل أخاه: أمؤمنٌ أنت؟ محنة بدعة، كما يمتحن الخوارج»[٣].

قال البغدادي في أقوال الخوارج الأزارقة: «ومنها أنهم أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم أن يدفع إليه أسير من مخالفيهم وأمروه بقتله، فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم وإن لم يقتله قالوا هذا منافق ومشرك وقتلوه»[٤].

ولمَّا بلغ ابن عون (ت: ١٥٠هـ) امتحان سليمان التيمي لأهل البصرة، قال: «ما هذا المُمْتَحِن الناسَ؟»[٥].

وبنحوه ما جاء عن إبراهيم بن الحسين ـ المعروف بابن دِيزِيل (ت: ٢٨١هـ) ـ لَمَّا قيل له: إنَّ أبا حاتم الرازي لا يُحدِّث حتى يمتحِنَ، قال: «أبو حاتم عندنا أمير المؤمنين في الحديث، والامتحان دِينُ الخوارج، مَن حضر مجلسي فكان من أهل السنة، سمع ما تقر به عينه، ومن كان من أهل البدعة يسمع ما يسخن الله به عينه»[٦].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٥٤٢).

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٢/ ٩١ ـ ٩٢). فقد روى ابن عساكر في تاريخه بإسناده: «أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور اجتمع الناس عليه وعقد له المجلس، حسده من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لما رأى إقبال الناس إليه واجتماعهم، فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: اللفظ بالقرآن مخلوق فامتحنوه به في المجلس فلما حضر الناس مجلس البخاري قام إليه رجل، فقال: يا أبا عبد الله ما تقول في اللفظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، فقال الرجل: يا أبا عبد الله وأعاد عليه القول فأعرض عنه ولم يجبه، ثم قال في الثالثة فالتفت إليه محمد بن إسماعيل وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، فشغب الرجل وشغب الناس وتفرقوا عنه».

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/ ١٠٦٠)، برقم (١٨٠٤).

(٤) كتاب الفرق بين الفرق (١/ ٦٣).

(٥) انظر: القدر للفريابي برقم (٣٣٢).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٨٩).

وقد جاء عن ابن تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ وصفُه للامتحان بالأشخاص أنّه بدعة، وأنَّه مِن فِعْل أهل الأهواء، فقد أنكر على العَدويَّة امتحانَهم النَّاسَ بيزيد بن معاوية، فقال لهم: «... فالواجبُ الاقتصار في ذلك، والإعراض عن ذِكْر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به، فإنَّ هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة...»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَكَذَلِكَ التَّفرِيقُ بَيْنَ الْأُمَّةِ وَامْتِحَانُهَا بِمَا لَمْ يَأْمُرِ اللهُ بِهِ وَلَا رَسُولُهُ، مِثْلَ أَنْ يُقَالَ لِلرَّجُلِ: أَنْتَ شكيلي، أَوْ قرفندي، فَإِنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ بَاطِلَةٌ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ وَلَا سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَلَا فِي الْآثَارِ الْمَعْرُوفَةِ عَنْ سَلَفِ الْأَئِمَّةِ لَا شكيلي وَلَا قرفندي.

وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: لَا أَنَا شكيلي وَلَا قرفندي؛ بَلْ أَنَا مُسْلِمٌ مُتَّبِعٌ لِكِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ.

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ: أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: أَنْتَ عَلَى مِلَّةِ عَلِيٍّ أَوْ مِلَّةِ عُثْمَانَ؟ فَقَالَ: لَسْتُ عَلَى مِلَّةِ عَلِيٍّ وَلَا عَلَى مِلَّةِ عُثْمَانَ؛ بَلْ أَنَا عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَذَلِكَ كَانَ كُلٌّ مِنَ السَّلَفِ يَقُولُونَ: كُلُّ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ فِي النَّارِ، وَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: مَا أُبَالِي أَيُّ النِّعْمَتَيْنِ أَعْظَمُ؟ عَلَى أَنْ هَدَانِي اللهُ لِلْإِسْلَامِ أَوْ أَنْ جَنَّبَنِي هَذِهِ الْأَهْوَاءَ، وَاللهُ تَعَالَى قَدْ سَمَّانَا فِي الْقُرْآنِ: الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللهِ، فَلَا نَعْدِلُ عَنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي سَمَّانَا اللهُ بِهَا إِلَى أَسْمَاءِ أَحْدَثَهَا قَوْمٌ - وَسَمَّوْهَا هُمْ وَآبَاؤُهُمْ - مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ.

بَلِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي قَدْ يَسُوغُ التَّسَمِّي بِهَا مِثْلُ انْتِسَابِ النَّاسِ إِلَى إِمَامٍ كَالْحَنَفِيِّ وَالْمَالِكِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَالْحَنْبَلِيِّ أَوْ إِلَى شَيْخٍ كَالْقَادِرِيِّ والعدوي وَنَحْوِهِمْ أَوْ مِثْلُ الِانْتِسَابِ إِلَى الْقَبَائِلِ: كَالْقَيْسِيِّ وَالْيَمَانِيِّ، وَإِلَى الْأَمْصَارِ كَالشَّامِيِّ وَالْعِرَاقِيِّ وَالْمِصْرِيِّ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْتَحِنَ النَّاسَ بِهَا وَلَا يُوَالِيَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَلَا يُعَادِيَ عَلَيْهَا؛ بَلْ أَكْرَمُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاهُمْ مِنْ أَيِّ طَائِفَةٍ كَانَ»[(٢)].

وما جاء مِن وصف بعض السلف للامتحان بأنَّه بدعة، وأنَّه مِن فِعل أهل الأهواء كالخوارج، فذلك راجع إلى طريقة أهل البدع في الامتحان التي تبيَّن لنا اشتمالُ هذا الامتحان على أوصافٍ هي مَظِنَّة تعليق الحكم بالمنع مِن الامتحان عليها؛ وهي:

---

(١) الوصية الكبرى ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٤).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (٣/ ٤١٦).

أولًا: تعميم ذلك الامتحان على فِئام كثيرة مِن الناس، وديمومته واستعماله في مسائل وأمور كثيرة؛ فالجهمية مثلًا امتحنَتْ بالقولِ بخلق القرآن أئمةَ الدين وعلماءَ المسلمين، وأشاعوا هذا الامتحان بين الناس، وتهدَّدُوهم بالقتل، وحبَسوا بعضًا منهم، وأمروا ألا تُقبَل شهادةُ شاهدٍ حتى يُمتَحن[(١)].

ثانيًا: أن أهل الأهواء يُحْدِثون مسائلَ ليست من الشرع، ويمتحِنون بها، ويُكفِّرون مَن خالفهم فيها، يقول ابن تيمية: «وكذلك سائر أهل الأهواء، فإنهم يبتدِعون بدعةً ويُكفِّرون مَن خالفهم فيها، كما تفعل الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، والذين امتَحَنوا الناس بخَلْق القرآن كانوا مِن هؤلاء؛ ابتدعوا بِدعةً، وكفَّروا مَن خالفهم فيها، واستحلُّوا منع حقه وعقوبته»[(٢)]، كما فعل الجهمية والمعتزلة في امتحانهم بالقول بخلق القرآن، فإنهم أحدثوا مسائل مخالفة للدين، وامتحنوا بها عباد الله المؤمنين، حتى بلغ أنهم يمتحنون بها في العطاء، وفي تولية الولايات؛ كإمامة الصلاة والقضاء، وفي فكاك الأسرى.

وقال: «ولهذا، كان مِن شعار أهل البدع إحداثُ قولٍ أو فعل، وإلزامُ الناس به، وإكراهُهم عليه، أو الموالاةُ عليه، والمعاداةُ على تركه، كما ابتدعَتِ الخوارجُ رأيَها وألزمَتِ الناسَ به، ووالت وعادت عليه، وابتدعَتِ الرافضةُ رأيَها وألزمَتِ الناس به ووالت وعادت عليه، وابتدعت الجهميةُ رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه»[(٣)].

ثالثًا: كما يدخل في طريقة أهل البدع والأهواء أيضًا: الامتحانُ بالألفاظ المجمَلة، وعلى هذا، يُحمَل كلام ابن سيرين والبخاري رحمهما الله، فإنَّ الامتحان بالسؤال: أمؤمنٌ أنت؟ وبالقول في (اللفظ بالقرآن)، امتحانٌ بقضايا وألفاظ مُجمَلة مُحتَمِلة، لا بقضايا ظاهرة جليَّة وألفاظ شرعيَّة، وهذه المسائل المحتمِلة قد تخفَى على كثير من الناس، وتحتاج أيضًا إلى بيان وتفصيل، فليس الامتحان بها مثل امتحانه ﷺ للجارية بسؤالها: أين الله؟ ولعل مما يُعضِّد هذا التوجيه ما قاله الإمام

---

(١) انظر: شرح الأصفهانية (ص٣٧٣)، الفرقان بين الحق والبطلان (ص٥٤٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣١١ ـ ٣١٢)؛ وانظر: التسعينية (١/ ٧٦ فما بعدها)، بغية المرتاد (السبعينية) (ص٣٤٨)، شرح الأصفهانية (ص٣٧٣)، مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥) (١٢/ ٣١)، الفرقان بين الحق والبطلان (ص٥٤٩).

(٣) التسعينية (١/ ١٧٦)، وانظر: منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٣٧)، بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ) موصيًا أحد أصحابه بقوله: «. . .ودَعِ امتحان مَن اتَّهمت، وضَعْ أمرَه على ما قد ظهر لك منه. . .، ولا تكُنْ ممن يمتَحِن مَن لقي بالأوابد»[١].

ولأجل ذلك، يقول ابن تيمية: «وليس لأحدٍ أن يمتحن الناس بلفظ مُجمَل ابتدعه هو، مِن غير بيان لمعناه»[٢].

فما كان من الامتحان خاليًا من هذه الأوصاف؛ فإنَّه يكون جائزًا آنذاك. على تفصيل كما سيأتي في الحال الثانية.

وأما الحال الثانية: وهو جوازه في بعض الأحوال.

وهو جوازه في أحوال معينة، وبشروط معينة.

أما الشروط:

أولًا: أن يكون مقيدًا في أحوال معينة ولحاجات معينة، وأن لا يكون الأمر على إطلاقه. كما سيأتي بيانه.

ثانيًا: أن يكون الامتحان بالمشروع من الأقوال مما كان في الكتاب والسنة أو أجمع عليه السلف، فالامتحان بما ليس في الكتاب والسنة والإجماع من صنيع أهل البدع، كما قال البربهاري في الفقرة (٩٥) في وصف أهل البدع حيث قال: «وامتحنوا الناس بشيء لم يتكلم فيه رسول الله ﷺ، ولا أحد من أصحابه».

فلا يمتحن إلا بما أوحاه الله تعالى إلى رسوله ـ من الأقوال ـ؛ فلا يمتحن بكل مسألة شرعية؛ بل لا يمتحن بكل ما قال بعض أهل العلم أنه يمتحن به إلا أن يكون مما ثبت أن الله تعالى أوحى به إلى رسوله ﷺ، كما قرر ذلك ابن تيمية بقوله: «وليس لأحدٍ أن يمتحن الناس بلفظ مُجمَل ابتدعه هو، مِن غير بيان لمعناه»[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن منهم من عمد إلى كتاب صنفه الشيخ أبو الفرج المقدسي فيما يمتحن به السني من البدعي؛ فجعل ذلك الكتاب مما أوحاه الله إلى نبيه ليلة المعراج وأمره أن يمتحن به الناس فمن أقر به فهو سني ومن لم يقر به فهو بدعي، وزادوا فيه على الشيخ أبي الفرج أشياء لم يقلها هو ولا عاقل. والناس المشهورون قد يقول أحدهم من المسائل والدلائل ما هو حق أو فيه شبهة حق. فإذا أخذ الجهال ذلك فغيروه صار فيه من الضلال ما هو من أعظم الإفك والمحال»[٤].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٢) التسعينية (١/ ١٩٤). (٣) التسعينية (١/ ١٩٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٥ ـ ١٤٦).

وقال ابن تيمية: «وكذلك التفريق بين الأمَّة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله ﷺ»(١).

ثالثًا: أن تكون المسائل المسؤول عنها مسائل معلومة واضحة وليست خفية أو مبتدعة.

فمن أوجب على المسؤول أن يجيب، فقد أوجب عليه ما لم يوجبه الله ولا رسوله، وليس لأحد ذلك.

قال شيخ الإسلام: «فإن كانوا في مقام دعوة الناس إلى قولهم والتزامهم به أمكن أن يقال لهم لا يجب على أحد أن يجيب داعيًا إلا إلى ما دعا إليه رسول الله؛ فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك ولو قدر أن ذلك المعنى حق»(٢).

كما قال شيخ الإسلام: «وقد اتفقت الأئمة على أن الواجب على المسلمين ما أوجبه الله ورسوله وليس لأحد أن يوجب على المسلمين ما لم يوجبه الله ورسوله والكلام الذي ذكره بعضه قد ذكره الله ورسوله فيجب التصديق به، وبعضه لم يذكره الله ولا رسوله ولا أحد من السلف، والأئمة فلا يجب على الناس أن يقولوا ما لم يوجب الله قوله عليهم، وقد يقول الرجل كلمة وتكون حقًّا لكن لا يجب على كل الناس أن يقولوها، وليس له أن يوجب على الناس أن يقولوها، فكيف إذا كانت الكلمة تتضمن باطلًا»(٣).

رابعًا: أن الامتحان إذا كان بالأعيان من الناس، فإنه يكون في الذين عرفوا بفضلهم ومكانتهم من أئمة السلف، فالمعروف من سيرة أئمة السلف، أنهم يمتحنون الناسَ بفضلائهم، وعلمائهم ومن أجمع أهل السنة عليهم.

وقد أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية على من امتحن بيزيد بن معاوية، فقال: «فالواجب الاقتصار في ذلك والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية(٤)، وامتحان

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٥). (٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٦٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٤٨٧).

(٤) قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٣ ـ ٤١٤) في كلام له عن يزيد بن معاوية ـ: «والصواب هو ما عليه الأئمَّة، من أنَّه لا يُخَصُّ بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقًا أو ظالمًا فالله يغفر للفاسق والظالم، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**أوَّل جيش يغزو القسطنطينيَّة مغفورٌ له**»، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري، =

المسلمين به، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة»[(١)].

وقال ابن تيمية: «وليس لأحد أن ينصب للأمَّة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويُوالي ويُعادي عليها غير النَّبيِّ ﷺ، ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويُعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمَّة؛ بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرِّقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويُعادون»[(٢)].

وقد تقدم الإشارة إلى ما يضاد هذه الشروط عند ذكر امتحان أهل الأهواء للناس قبل ذلك.

وأما الأحوال التي يجوز فيها امتحان الناس، فهو إذا كان ثَمَّة حاجةٌ شرعية لكشف ما وراء هذه الظواهر، فإنَّ الامتحان يجوز ويُشرع آنذاك.

وقد فسرت بعض النصوص الواردة في شأن الامتحان بأنها وردت في أحوال معينة.

ومن ذلك، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وهذه الآية أفادت أنه يصار إلى الامتحان عند الحاجة، وقد كان امتحان النبي ﷺ لهن لمعرفة صدقهم في إسلامهن وهجرتهن، وأنهن ما هاجرن كرهًا لزوج ولا حبًّا لدنيا، بل رغبة في الله ورسوله، ولهذا، لم يكن من السنة امتحان الرجال عند قدومهم مهاجرين؛ بل كان يقبل منهم ﷺ ظواهرهم، ويقرهم على إسلامهم من غير اختبار ولا امتحان؛ لأن الحاجة من الامتحان منتفية، كما قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومفهومه أن الرجال المهاجرون لا يمتحنون، وفعلًا لم يكن النبي ﷺ يمتحن من هاجر إليه، والسبب في امتحانهن دون الرجال هو ما أشارت إليه هذه الآية في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾، كأن الهجرة وحدها لا تكفي في حقهن بخلاف الرجال، فقد شهد الله لهم بصدق إيمانهم بالهجرة»[(٣)].

ومن ذلك، ما جاء في حديث الجارية عندما سألها: «**أين الله؟**»، فعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ

= فالواجب الاقتصاد في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به؛ فإنَّ هذا من البدع المخالفة لأهل السنَّة والجماعة».

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٤١٤ ـ ٤١٥). (٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٦٤).

(٣) أضواء البيان (٨/ ٩٧).

الْحَكَم السُّلَمِيِّ، قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَظُمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «**ائْتِنِي بِهَا**».

فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «**أَيْنَ اللهُ**».

قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ.

قَالَ: «**مَنْ أَنَا**».

قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ.

قَالَ: «**أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»(١).

فهذا الحديث أفاد مشروعية الامتحان بالأقوال بدلالة قوله ﷺ: «**أين الله؟**»، وكذلك أفاد مشروعية الامتحان بالأعيان والشخوص بدلالة قوله ﷺ: «**من أنا**».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «كما أن المعروفين بالإيمان من الصحابة لم يكن النبي ﷺ يقول لأحدهم: أين الله؟ وإنما قال ذلك لمن شك في إيمانه كالجارية وهذا كما يذكر في حكاية أخرى أن بعضهم لقي شخصًا فقال: أين ربك؟ فقال: لا تقل أين ربك؟ ولكن قل: أين محل الإيمان من قلبك؟ أي: أن مثلي لا يقال له: أين ربك؟ وإنما أسأل عما يليق بمثلي أن يسأل عنه»(٢).

كما وردَتْ عن التابعين جملةٌ مِن الآثار تدلُّ بمجموعها على مشروعية الامتحان والاختبار إذا دَعَتِ الحاجةُ إلى ذلك.

فمن ذلك:

ما كان يُفعل عند رواية الحديث.

فقد كان رُواةُ الحديث يمتحِنون مَنْ يأخذون عنه ومَن يُحدِّثونه:

يقول ابن سيرين (ت: ١١٠هـ): «لم يكونوا يسألون عن الإسنادِ، فلما وقعتِ الفتنةُ، قالوا: سَمُّوا لنا رجالَكم، فينظر إلى أهل السُّنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البِدَع فلا يؤخذ حديثهم»(٣).

وكان زائدةُ بن قدامة (ت: ٢١٢هـ) لا يُحدِّثُ قَدَريًا ولا صاحب بِدْعة يعرفه، ولا

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧). (٢) الاستقامة (١/ ١٩٢).

(٣) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٤).

يُحدِّث أحدًا حتى يمتحنه[(١)].

وكذلك صنع أبو حاتم الرازي (ت:٢٧٧هـ)، فكان لا يُحدِّث حتى يمتَحِن[(٢)].

وكذلك سليمان التيمي (ت:١٤٣هـ)، «كان لا يُحدِّث أحدًا حتى يمتحنَه، فيقول له: الزِّنا بقَدَر؟ فإن قال: نَعَم، اسْتَحْلَفَهُ أن هذا دينُك؟ فإن حلف حدَّثه خمسة أحاديث، وإن لم يحلِفْ لم يُحدِّثه»[(٣)].

وكان إذا جاءه مَن لا يعرفه مِن أهل البصرة، قال: «أشهد أنَّ الشقي مَن شقي في بطن أمه، والسعيد مَن وعظ بغيره، فإنَّ أقر وإلا لم يُحدِّثه»[(٤)].

وجاء في تاريخ بغداد: «أخبرنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا أبو بكر عبد الله بن يحيى الطلحي، حدثنا عثمان بن عبيد الله الطلحي، حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي، حدثنا سعيد بن سالم البصري، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: لقيت عطاء بمكة فسألته عن شيء فقال: من أين أنت؟ قلت: من أهل الكوفة، قال: أنت من أهل القرية الذين فرَّقوا دينهم وكانوا شيعًا؟ قلت: نعم، قال: فمن أي الأصناف أنت؟ قلت: ممن لا يسب السلف ويؤمن بالقدر ولا يكفر أحدًا بذنب.

قال: فقال لي عطاء: عرفت فالزم»[(٥)].

ومنها ما كان يفعل مع المبتدعة في الاعتقاد عند رفع أمرهم إلى الولاة.

فقد حبس هشام بن عُبيد الله الرازي (ت:٢٢١هـ) - قاضي الري - رجلًا في التجهُّم، فتاب، فجيء به إلى هشام ليُطلِقه، فامتحنه هشام، فقال: أتشهد أن الله على عرشِه بائنٌ مِن خلقه؟ فقال: أَشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائنٌ مِن خلقه، فقال: ردُّوه إلى الحبس؛ فإنَّه لم يَتُبْ[(٦)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية الذي عند ذكر الإمام أحمد: «وكان الإمام - الذي ثبته الله وجعله إمامًا للسنة حتى صار أهل العلم بعد ظهور المحنة يمتحنون الناس

---

(١) انظر: المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي (ص٥٧٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٢٧٦).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٨٩).

(٣) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٣)، ومن طريقه الذهبي في تاريخ الإسلام (٩/ ١٥٩).

(٤) أخرجه الفريابي في القدر برقم (٣٣٢).

(٥) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٣١).

(٦) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله برقم (١٢١٠)، والذهبي في العلو للعليّ العظيم (٢/ ١٠٧٦) برقم (٤١٨). وانظر: الحموية (ص٣٢٥).

به، فمن وافقه كان سنيًّا، وإلا كان بدعيًّا ـ هو الإمام أحمد بن حنبل»[(١)].

وما كان يفعل عند اختيار الولاة.

فلم يقتصِرِ الامتحانُ عندَهم على باب رواية الحديث فقط؛ بل كانوا يستعمِلونه حتى في اختبار مَن يريدون توليَتَه؛ فهذا عمر بن عبد العزيز يأمُرُ غلامه بأن يمتحن ابنَ أبي موسى لَمَّا أعجبه سَمْتُه، وأراد أن يُولِّيَه[(٢)].

وما كان يفعل عند اختيار صديق أو مصاحبة أحد أو تزويجه.

فهذا كله مما يدل على مشروعية الامتحان؛ حيث تدعو إليه الحاجة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا أراد الإنسان أن يصاحب المؤمن، أو أراد المؤمن أن يصاحب أحدًا، وقد ذكر عنه الفجور، وقيل: إنه تاب منه، أو كان ذلك مقولًا عنه سواء كان ذلك القول صدقًا أو كذبًا، فإنه يمتحنه بما يظهر به بره أو فجوره وصدقه أو كذبه، وكذلك إذا أراد أن يولي أحدًا ولاية امتحنه؛ كما أمر عمر بن عبد العزيز غلامه أن يمتحن ابن أبي موسى لما أعجبه سمته، فقال له: قد علمت مكاني عند أمير المؤمنين فكم تعطيني إذا أشرت عليه بولايتك؟ فبذل له مالًا عظيمًا، فعلم عمر أنه ليس ممن يصلح للولاية، وكذلك في المعاملات، وكذلك الصبيان والمماليك الذين عرفوا أو قيل عنهم الفجور وأراد الرجل أن يشتريه بأنه يمتحنه، فإن المخنث كالبغي، وتوبته كتوبتها. ومعرفة أحوال الناس تارة تكون بشهادات الناس، وتارة تكون بالجرح والتعديل، وتارة تكون بالاختبار والامتحان»[(٣)].

يقول ابن تيمية: «والمؤمن مُحتاجٌ إلى امتحان مَن يريد أن يصاحبه ويقارنه بنكاح وغيره...».

وقال ابن تيمية في ذلك: «وأما إن كان يسأل المسؤول ليمتحن حاله، ويختبر باطن أمره، وعنده ما يُميِّز به صدقه من كذبه، فهذا جائز»[(٤)].

---

(١) الفتاوى (٥/ ٥٥٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ٣٢٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ٦٢).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٣﴾ «وإذا أردت الاستقامة على الحق وطريق أهل السنة قبلك فاحذر الكلام، وأصحاب الكلام، والجدال والمراء، والقياس، والمناظرة في الدين، فإن [استماعك] منهم ـ وإن لم تقبل منهم ـ يقدح الشك في القلب، وكفى به قبولًا [فتهلك]، وما كانت زندقة قط، ولا بدعة، ولا هوى، ولا ضلالة، إلا من الكلام، والجدال، والمراء، والقياس، [وهي] أبواب البدعة، والشكوك والزندقة».



الشرح

تقدم الحديث عن الكلام والخصومة والجدال والمراء والمناظرة في الفقرة (١٠)، والفقرة (٦٧)، والفقرة (٨٠)، والفقرة (١٣٤). وتفصيل القول في هذه المسائل ومعانيها وخطورتها، بما يغني عن تكرارها هنا فيرجع إليها.

❋ ❋ ❋

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٤﴾ «فالله الله في نفسك، وعليك بالأثر، وأصحاب الأثر، والتقليد؛ فإن الدين إنما هو بالتقليد [يعني للنبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم]، ومن قبلنا لم يدعونا في لبس، فقلدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر، وأهل الأثر، وقف عند المتشابه، ولا تقس شيئًا، ولا تطلب من عندك حيلة ترد [بها] على أهل البدع، فإنك أمرت بالسكوت عنهم، ولا تمكنهم من نفسك.

أما علمت أن محمد بن سيرين في فضله لم يجب رجلًا من أهل البدع في مسألة واحدة، ولا سمع منه آية من كتاب الله، فقيل له، فقال: أخاف أن يحرفها فيقع في قلبي شيء».

الشرح

تقدم الكلام على هذه المسائل في عدة مواطن، ومن ذلك ما ورد في الفقرة (٤) والفقرة (١٣٥).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٥﴾ «وإذا سمعت الرجل يقول: إنا نحن نعظم الله ـ إذا سمع آثار رسول الله ﷺ ـ فاعلم أنه جهمي، يريد أن يرد أثر رسول الله ﷺ، ويدفع بهذه الكلمة آثار رسول الله ﷺ، وهو يزعم أنه يعظم الله وينزهه إذا سمع حديث الرؤية، وحديث النزول وغيره، أفليس قد رد أثر رسول الله ﷺ؟ وإذا قال: إنا نحن نعظم الله أن يزول من موضع إلى موضع، فقد زعم أنه أعلم بالله من غيره، فاحذر هؤلاء؛ فإن جمهور الناس من السوقة وغيرهم على هذا [الحال، وحذر الناس منهم]».

الشرح

تقدم الحديث عن هذه المسألة في الفقرة (١٣٥) عند قول المصنف: **«وإذا سمعت الرجل تأتيه بالأثر فلا يريده، ويريد القرآن»**.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٦﴾ «وإذا سألك أحد عن مسألة في هذا الكتاب، وهو [مسترشد] فكلمه، وأرشده، وإذا جاءك يناظرك، فاحذره، فإن في المناظرة: [المراء]، والجدال، والمغالبة، والخصومة، والغضب، وقد نهيت عن هذا جدًّا، يخرجان جميعًا من طريق الحق، ولم يبلغنا عن أحد من فقهائنا وعلمائنا أنه ناظر أو جادل أو خاصم».



تقدم الحديث عن مسائل المناظرة والمراء والمجادلة والخصومة فيما تقدم من مسائل في الفقرة رقم (١٠) والفقرة (٨٠) والفقرة (١٣٤)، فليرجع إليها.

❋ ❋ ❋

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٧﴾ «قال الحسن: الحكيم لا يماري ولا يداري، حكمته ينشرها، إن قُبلت حمد الله، وإن رُدَّت حمد الله[(١)].

وجاء رجل إلى الحسن، فقال له: أناظرك في الدين؟ فقال الحسن: أنا عرفت ديني، فإن ضلَّ دينك فاذهب فاطلبه[(٢)].

وسمع رسول الله ﷺ قومًا على باب حجرته، يقول أحدهم: ألم يقل الله كذا؟ ويقول الآخر: ألم يقل [الله] كذا؟ فخرج مغضبًا، فقال: «أبهذا أمرتم؟ أم بهذا بعثت إليكم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟»[(٣)]، فنهى عن الجدال.

وكان ابن عمر يكره المناظرة[(٤)]، ومالك بن أنس[(٥)]، ومن فوقه، ومن دونه إلى

(١) أخرجه نعيم بن حماد في زوائده على الزهد لابن المبارك (ص٨)، رقم (٣٠)، عن سفيان بن عيينة عن رجل، قال: «قيل للحسن في شيء قاله: يا أبا سعيد ما سمع أحدًا من الفقهاء يقول هذا، قال: وهل رأيت فقيهًا قط؟ إنما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة والدائب في العبادة، قال: وما رأيت فقيهًا قط يداري ولا يماري ينشر حكمة الله فإن قُبِلت حمد الله وإن رُدَّت حمد الله». وهذا سند ضعيف لأن فيه راويًا مبهمًا.
وورد من قول سفيان بن عيينة، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٨٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٨٨).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: (١/ ١٢٨)، والآجري في الشريعة (ص٥٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٨٦).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦) رقم (٦٨٤٥) و(٦٨٤٦)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٠٦) وغيرهما، وحسنه الألباني في ظلال الجنة.

(٤) أخرج اللالكائي في اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٢٢) رقم (١٩٩) من طريق مجاهد قال: قيل لابن عمر: إن نجدة يقول كذا وكذا، فجعل لا يسمع منه كراهية أن يقع في قلبه منه شيء.

(٥) قال معن بن عيسى: انصرف مالك يومًا إلى المسجد، وهو متكئ على يدي فلحقه رجل يقال له: أبو الجديرة، يتهم بالإرجاء: فقال: يا أبا عبد الله اسمع مني شيئًا، أكلمك به وأحاجك وأخبرك برأيي، فقال له: احذر أن أشهد عليك، قال: والله ما أريد إلا الحق، اسمع مني، فإن كان صوابًا فقل به أو فتكلم. قال: فإن غلبتني؟ قال: اتبعني. قال: فإن غلبتك؟ قال: اتبعتك، قال: فإن جاء رجل فكلمنا فغلبنا؟ قال: اتبعناه. فقال له مالك: يا عبد الله بعث الله محمدًا بدين واحد وأراك تنتقل». أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٨٣)، وأورده =

يومنا هذا، وقول: الله أكبر من قول الخلق، قال الله تبارك وتعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [غافر: ٤]. وسأل رجل عمر فقال: ما الناشطات نشطًا؟ فقال: لو كنت محلوقًا لضربت عنقك[(١)].

وقال النبي ﷺ: «المؤمن لا يماري، ولا أشفع للمماري يوم القيامة، فدعوا المراء [لقلة خيره]»[(٢)].

الشرح

تقدم الحديث عن هذه المسائل في الفقرة (١٠).

قال الآجري: «وقد ذكرت في تأليف كتاب المصحف: مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، الذي اجتمعت عليه الأمة، والصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم من التابعين، وأئمة المسلمين رحمة الله تعالى عليهم في كل بلد، وقول السبعة الأئمة في القرآن: ما فيه كفاية، ولم أحب ترداده هاهنا، وإنما مرادي ههنا ترك الجدال والمراء في القرآن، فإنا قد نهينا عنه. ولا يقول إنسان في القرآن برأيه، ولا يفسر القرآن إلا بما جاء به النبي، أو عن أحد من صحابته رضي الله عنهم، أو عن أحد من التابعين رحمة الله تعالى عليهم، أو عن إمام من أئمة المسلمين، ولا يماري لا يجادل.

فإن قال قائل: فإنا قد نرى الفقهاء يتناظرون في الفقه، فيقول أحدهم: قال الله عز وجل كذا، وقال النبي: لا كذا وكذا، فهل يكون هذا من المراء؟

قيل: معاذ الله ليس هذا مراء، ولكن الفقيه ربما ناظره الرجل في مسألة، فيقول

= الشاطبي في الاعتصام» (٢/ ٩٣)، وهذا لفظه، وانظر: سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٦).

(١) هذا الرجل هو صبيغ بن عسل، وهذا اللفظ أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٦٣٤)، رقم (١١٦٣)، وابن عساكر في تاريخه (٢٣/ ٤١٢) من طرق عن عمر، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول» (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٥٢)، رقم (٧٦٥٩) وابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨) من طريق كثير بن مروان الفلسطيني السلمي، عن عبد الله بن زيد الدمشقي عن أبي الدرداء وأبي أمامة الباهلي وأنس بن مالك وواثلة بن الأسقع، مرفوعًا.

قال ابن حبان عن كثير بن مروان هذا: «وهو صاحب حديث المراء، منكر الحديث جدًا، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب»، والحديث قال عنه الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب)» (١١٩): موضوع.

له، على جهة البيان والنصيحة: حجتنا فيه: قال الله عَزَّوَجَلَّ فيه كذا، قال الرسول ﷺ: كذا، على جهة النصيحة والبيان، لا على جهة المماراة، فمن كان هكذا، ولم يرد المغالبة، ولا أن يخطئ خصمه ويستظهر عليه سلم، وقبل إن شاء الله»[١].



(١) الشريعة للآجري ص٦٣.

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٨﴾ «ولا يحل لرجل أن يقول: فلان صاحب سنة، حتى يعلم منه أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة، لا يقال له: صاحب سنة حتى تجتمع فيه السنة كلها.

وقال عبد الله بن المبارك: أصل اثنين وسبعين هوى: أربعة أهواء، فمن هذه الأربعة الأهواء انشعبت [الاثنان] وسبعون هوى: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والخوارج.

فمن قدَّم أبا بكر وعمر وعثمان [وعليًّا] على أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يتكلم في الباقين إلا بخير، ودعا لهم، فقد خرج من التشيع أوله وآخره.

ومن قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كله أوله وآخره.

ومن قال: الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره.

ومن قال: المقادير كلها [من] الله خيرها وشرها، يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، فقد خرج من قول القدرية، أوله وآخره، وهو صاحب سنة».

الشرح

في هذا النص عدة مسائل:

المسألة الأولى: قول المصنف: «ولا يحل لرجل أن يقول: فلان صاحب سنة حتى يعلم منه أنه قد اجتمعت فيه خصال السنة، لا يقال له: صاحب سنة حتى تجتمع فيه السنة كلها».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معنى لفظ «أهل السنة»: «فلفظ «أهل السنة» يراد به من أثبت خلافة الثلاثة، فيدخل في ذلك ـ أي: «في لفظ أهل السنة» ـ جميع الطوائف إلا الرافضة.

وقد يراد به: أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات

لله تعالى ويقول: القرآن غير مخلوق، وأن الله يُرى في الآخرة، ويُثبِت القدر، وغير ذلك من الأمور المعروفة عند أهل الحديث والسنة»(١).

ومن خالف شيئًا من ذلك عُدَّ من أصحاب البدع، ولم يكن سنيًّا، بذا حكم إمام أهل السنة دون منازع الإمام أحمد بن حنبل رحمة الله عليه، حيث قال في مقدمة كتاب (السنة): «هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر، وأهل السنة المتمسكين بعروتها المعروفين بها المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت عليها من علماء الحجاز والشام وغيرهما عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مخالف مبتدع وخارج عن الجماعة زايل عن منهج السنة وسبيل الحق»(٢). ثم ذكر اعتقاد أهل السنة

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية: أهل الحديث والسنة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله(٣)، ويعلمون أن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي النبي ﷺ على هدي كل أحد، وبهذا سُمُّوا أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة(٤).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية يرحمه الله بعد كلام عن اختلاف المبتدعة: «وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور، تبيَّن له أن مذهب السلف والأئمة في غاية الاستقامة والسداد، والصحة والاطراد، وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح، وأن من خالفه كان خارجًا عن موجب العقل والسمع، مخالفًا للفطرة»(٥).

ومذهب أهل السنة والجماعة، ليس مذهبًا مبتدعًا، وإنما هو التزام بما كان عليه الرسول ﷺ والصحابة من بعده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم، معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكًا والشافعي وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقَّوا عن نبيهم.

---

(١) منهاج السنة النبوية، بتحقيق محمد رشاد سالم، طبعة المدني ـ القاهرة (٢/ ١٦٣).
(٢) «السنة» (ص٣٣ ـ ٣٤)، ضمن مجموع مع كتاب الرد على الجهمية.
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧).
(٤) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).
(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٢).

وكون التسمية بأهل السنة والجماعة حادثة، لا يعني أن مذهب أهل السنة والجماعة حادث، بل مذهب أهل السنة هو ما كان عليه الرسول ﷺ وصحابته من بعده»»[(١)].

ويقول الشيخ ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأهل السنة المحضة السالمون من البدع، الذين تمسَّكوا بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في الأصول كلها، أصول التوحيد والرسالة، والقدر ومسائل الإيمان وغيرها، وغيرهم من خوارج ومعتزلة وجهمية وقدرية، ورافضة ومرجئة، ومَن تفرع منهم، كلهم من أهل البدع الاعتقادية»[(٢)].

❐ المسألة الثانية: قول المصنِّف: «وقال عبد الله بن المبارك: أصل اثنين وسبعين هوى: أربعة أهواء، فمن هذه الأربعة الأهواء انشعبت [الاثنان] وسبعون هوى: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والخوارج».

تقدم شرحه في الفقرة: (١٠١) فيرجع إليه.

❐ المسألة الثالثة: قول المصنف: «فمن قدم أبا بكر وعمر وعثمان [وعليًا] على أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يتكلم في الباقين إلا بخير، ودعا لهم، فقد خرج من التشيع أوله وآخره».

تقدم الحديث عن هذه المسألة في الفقرة (٢٥) عند قول المصنف: وأما قول المصنف: **«وخير هذه الأمة بعد وفاة نبيها: أبو بكر وعمر وعثمان، هكذا روي لنا عن ابن عمر؛ قال: «كنا نقول ورسول الله ﷺ بين أظهرنا: إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر وعمر وعثمان ويسمع النبي ﷺ بذلك فلا ينكره»**[(٣)].

فأهل السنة يعتقدون بأن خير هذه الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان، ثم علي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمٰن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح، ثم بعد ذلك يأتي بقية العشرة، ثم يأتي بعد هذا أهل بدر، ثم يأتي بعد ذلك أهل بيعة شجرة الرضوان، ثم بعد ذلك يأتي أهل الفتح فتح مكة، ثم بعد ذلك يتوالى الفضل بحسب أقدمية ذلك الذي أسلم من الصحابة.

---

(١) مناهج السنة (٢/ ٤٨٢). (٢) الفتاوى السعدية (ص٦٣).

(٣) صحيح البخاري: كتاب المناقب، باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ، برقم (٣٦٥٥)، وأبو داود (٤٦٢٧)، وأحمد (٤٦١٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويقرُّون بما تَوَاتَرَ به النَّقْلُ عن أميرِ المؤمنين عليِّ بْنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيرِه، مِن أنَّ خَيْرَ هذه الأُمَّةِ بعد نَبِيِّهَا: أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويُثَلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم أجمعين، كما دلَّت عليه الآثارُ»(١).

❐ **المسألة الرابعة: قول المصنف: «ومن قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كله أوله وآخره».**

تقدم الحديث عن هذه المسألة في الفقرة رقم (٢٤) فليرجع إليها.

❐ **المسألة الخامسة: قول المصنف: «ومن قال: الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره».**

هذا نص قول الإمام عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن قال: الصلاة خلفَ كُلِّ برٍّ وفاجرٍ، والجهاد مَعَ كُلِّ خليفةٍ، ولم يَرَ الخروجَ على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خَرَجَ من قول الخوارج أوله وآخره»(٢).

تقدم الحديث عن هذه المسألة في الفقرة رقم (١٢٧) فليرجع إليها.

❐ **المسألة السادسة: قول المصنف: «ومن قال: المقادير كلها [من] الله خيرها وشرها، يضل من يشاء، ويهدي من يشاء، فقد خرج من قول القدرية، أوله وآخره، وهو صاحب سنة».**

تقدم الحديث عن هذه المسألة في الفقرة رقم (٥٦) فليرجع إليها.



---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٩١).

(٢) شرح السنة للبربهاري (ص١٣٢) رقم (١٥٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٤٩﴾ وبدعة ظهرت، هي كُفرٌ بالله العظيم، ومن قال بها فهو كافر، لا شك فيه: من يؤمن بالرجعة، ويقول: علي بن أبي طالب حي، وسيرجع قبل يوم القيامة، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وتكلموا في الإمامة، وأنهم يعلمون الغيب، فاحذرهم؛ فإنهم كفار بالله العظيم، ومن قال بهذا.

قال طعمة بن [عمرو]، وسفيان بن عيينة: من وقف عند عثمان وعلي فهو شيعي لا يعدل، ولا يكلم، ولا يجالس.

ومن قدم عليًّا على عثمان فهو رافضي، قد رفض أمر أصحاب رسول الله ﷺ.

ومن قدم [الأربعة] على جماعتهم، وترحم على الباقين، وكف عن زللهم فهو على طريق [الاستقامة و] الهدى في هذا [الباب].

الشرح

كلام المصنف يحتوي على المسائل الآتية:

❐ المسألة الأولى: القول بالرجعة.

قال المصنِّف: «**وبدعة ظهرت، هي كفر بالله العظيم، ومن قال بها فهو كافر، لا شك فيه: من يؤمن بالرجعة، ويقول: علي بن أبي طالب حي، وسيرجع قبل يوم القيامة، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر**».

الرجعة عند الشيعة الإمامية تعني: العودة بعد الموت. وهي من أصول المذهب الشيعي الاثني عشري، يقول ابن بابويه: «واعتقادنا في الرجعة أنها حق»(١)، وقال المفيد: «واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات(٢)»(٣).

---

(١) الاعتقادات (ص٩٠).

(٢) حدد الألوسي، وأحمد أمين ظهور هذه المقالة في حدود القرن الثالث الهجري، روح المعاني: (٢٠/ ٢٧)، ضحى الإسلام (٣/ ٢٣٧).

(٣) أوائل المقالات (ص٥١).

ولذلك، قسم الشيعة الإمامية رجوع الناس بعد الموت إلى ثلاثة أصناف:

الأول: رجوع المهدي أو خروجه من مخبئه، وكذلك رجوع الأئمة بعد موتهم.

الثاني: رجوع خلفاء المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة! والاقتصاص منهم.

الثالث: رجوع أصحاب الإيمان المحض (وهم الشيعة الإمامية ومن تابعهم)، ورجوع أصحاب الكفر المحض (وهم جميع من لم يؤمن بمذهبهم، وعلى رأسهم أهل السنة بلا شك)، ويستثنى من ذلك المستضعفين (وهم النساء، والبُله، ومن لم تتم عليه الحجة كأصحاب الفترة وهؤلاء عند الشيعة الإمامية مرجون لأمر الله إما يعذبهم أو يتوب عليهم)[(١)].

وأما زمن الرجعة فمنهم من خصَّها بزمن قيام المهدي[(٢)]، ومنهم من أبى ذلك وقال الرجعة غير الظهور، فالإمام الغائب حي وسيظهر، والرجوع غير الظهور.

ومنهم من قال بأن مبدأ الرجعة يكون عند رجوع الحسين بن علي رضي الله عنهما، فـ: «أول من تنشق الأرض عنه ويرجع إلى الدنيا، الحسين بن علي عليه السلام»[(٣)].

هذا الأمر الذي اتفقت عليه الشيعة الإمامية مخالف مخالفة صريحة لنصوص الكتاب والسنة التي نصَّت على أن من قضى نحبه وانتهى أجله أنه لا يعود مرة أخرى حتى يبعث الناس من قبورهم يوم القيامة، فقد جاءت آيات القرآن الحكيم مؤكدة على أنه لا رجعة لأحد كائنًا من كان قبل يوم القيامة، منها:

قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾﴾ [السجدة: ١٢].

وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [البقرة: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ فَٱعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ ﴿١١﴾﴾ [غافر: ١١]. وهذه الآيات صريحة في أن الناس بعد موتهم يمكثون في البرزخ حتى تقوم الساعة.

---

(١) انظر: بحار الأنوار (٨/ ٣٦٣)، والاعتقادات للمجلسي (ص١٠٠).

(٢) انظر: أوائل المقالات للمفيد (ص٩٥). (٣) بحار الأنوار (٥٣/ ٣٩).

فقد كثرت الروايات عند الشِّيعة عن أئمتهم، تبطل هذه العقيدة، ولا كلام بعد كلام أئمتهم، والذي يعد أقوى حجة عليهم، حيث جاء في كتب السنة عند أهل السنة عن ثاني الأئمة الاثني عشر ـ الحسن بن علي ـ، والذي رد على كذب من قال برجعة الأئمة، فقد جاء: «عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: الشِّيعَة يَزْعُمُونَ أَنَّ عَلِيًّا يَرْجِعُ؟ قَالَ: كَذَبَ أُولَئِكَ الْكَذَّابُونَ، لَوْ عَلِمْنَا ذَلِكَ مَا تَزَوَّجَ نِسَاؤُهُ، وَلَا قَسَمْنَا مِيرَاثَهُ»[(١)].

وقد جاء أيضًا عن الإمام الرابع ـ علي زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم ـ أنه قال: «جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: مَا جِئْتُ حَاجًّا وَلَا مُعْتَمِرًا. قَالَ: قُلْتُ: فَمَا جَاءَ بِكَ؟ قَالَ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ، مَتَى يُبْعَثُ عَلِيٌّ؟ قَالَ: قُلْتُ: يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَمُّهُ نَفْسُهُ»[(٢)].

فالنصوص السابقة وغيرها من أئمة الشِّيعة، لهي أكبر دليل على بطلان الرجعة، هذا، وقد «اتفق أهل السنة على أن الأموات لا رجعة لهم في الدنيا قبل يوم القيامة، ومن قال بها فقد أدخل على الإسلام ما هو منه براء»[(٣)].

فالاعتقاد الصحيح هو القول ببطلان وفساد ذلك، «وأنه لا يرجع محمد رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه إلا يوم القيامة، إذا رجع الله المؤمنين والكافرين للحساب والجزاء، هذا إجماع أهل الإسلام المتيقن قبل حدوث الروافض المخالفين لإجماع أهل الإسلام المبدلين للقرآن المكذبين بصحيح سنن رسول الله، المجاهرين بتوليد الكذب المتناقضين في كذبهم أيضًا»[(٤)]. فهذه العقيدة باطلة بصريح آيات

---

(١) المسند للإمام أحمد (٢/ ٣١٢، ١٢٦٥)، بشرح أحمد محمد شاكر، وقال: إسناده صحيح، وهو أثر عن الحسن بن علي، ليس حديثًا من مسند هذا أو ذاك، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي (١٠/ ٢٢، ١٦٤٣٨)، وقال: رواه عبد الله وإسناده جيد، ط/ ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

(٢) السنة لأبي بكر بن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الألباني، باب في ذكر الرافضة أذلهم الله (٢/ ٤٨٢، ٩٩٧).

(٣) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية (ص٢٢٢)، وانظر: مع الاثني عشرية في الأصول والفروع، للدكتور علي السالوس (ص٣١٩).

(٤) المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المُتَوَفَّى عام ٤٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر (١/ ٢٣)، ط١/ ١٣٤٧هـ، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

القرآن الكريم، وبالأحاديث المتواترة عن رسول الله، وبأقوال أهل البيت، وبإجماع الأمة، بل أنكرها بعض الشِّيعة ولم يعترفوا بها كالزيدية(١). فمثل هذه العقائد الغريبة، لا تجوز شرعًا، وغير مقبولة عقلًا، وهي عبث وسخافات اخترعها الشِّيعة وابتدعوها.

❑ المسألة الثانية: دعوى أن الأئمة يعلمون الغيب.

قال المصنِّف: «وتكلموا في الإمامة، وأنهم يعلمون الغيب، فاحذرهم؛ فإنهم كفار بالله العظيم، ومن قال بهذا».

الشيعة تزعم أن أئمتها تعلم الغيب، وبالغت في ذلك كأشد ما تكون المبالغة، ووضعت في ذلك من الأحاديث الشيء الكثير.

فمن ذلك، ما أورد الكليني في كتابه الكافي، الذي هو بمثابة صحيح البخاري عندهم، الذي خصص فيه أبوابًا في علمهم الغيب، ذكر منها:

باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون ما كان وما يكون، وأنهم لا يخفى عليهم الشيء(٢).

وباب أن الأئمة يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم(٣).

وباب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام(٤).

وتحت كل باب من هذه الأبواب عشرات الأحاديث.

كهذه الرواية التي ينسبون إلى علي رضي الله عنه أنه يقول فيها: «ولقد أُعطيت خصالًا ما سبقني إليها أحد قبلي: علمت المنايا والبلايا، والأنساب وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني، أبشر بإذن الله وأؤدي عنه، كل ذلك من الله مكنني فيه بعلمه»(٥).

وفي رواية أخرى عن جعفر بن محمد، قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: أعطيت تسعًا لم يعط أحد قبلي سوى النبي صلَّى عليه وآله: لقد فُتِحت لي السُّبل، وعلمت المنايا، والبلايا والأنساب، وفصل الخطاب، ولقد نظرت في الملكوت بإذن ربي،

---

(١) ولا رجعة عنده - أي الإمام زيد - إلا يوم البعث، إذ يبعث الله تعالى من في القبور جميعًا، وتكون القيامة والحساب، والعقاب والثواب»، انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية (ص٦٢٣).

(٢) الكافي (١/ ٢٦٠).

(٣) الكافي (١/ ٢٥٨).

(٤) الكافي (١/ ٢٥٥).

(٥) الكافي (١/ ١٩٦ - ١٩٧).

فما غاب عني ما كان قبلي ولا ما يأتي بعدي، وإن بولايتي أكمل الله لهذه الأمة دينهم، وأتم عليهم النعم، ورضي لهم إسلامهم»[(١)].

يقول إمامهم المظفر في علم الإمام: «أما علمه فهو يتلقى المعارف والأحكام الإلهية وجميع المعلومات من طريق النبي أو الإمام من قبله. وإذا استجد شيء لا بد أن يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسية التي أودعها الله تعالى فيه، فإن توجه إلى شيء وشاء أن يعلمه على وجهه الحقيقي، لا يخطئ فيه ولا يشتبه، ولا يحتاج في كل ذلك إلى البراهين العقلية ولا إلى تلقينات المعلمين، وإن كان علمه قابلًا للزيادة والاشتداد»[(٢)].

وكل ذلك من الكذب الصريح على الله عز وجل، وعلى أولئك الأئمة؛ فإن من المجمع عليه بين أهل الإسلام، أن الله استأثر بعلم الغيب، فلا يُطلِع على غيبه أحدًا، إلا من ارتضى من رسله المبلِّغين عنه، قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴿٢٧﴾﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]، وقال: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، وقال على لسان نبيِّه نوح: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ [هود: ٣١]، وعلى لسان محمد صلَّى عليه وآله: ﴿وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وقد تقدم تفصيل القول في هذه المسألة في الفقرة (٨٩)، والفقرة (١٢٢) فليرجع إليها.

المسألة الثالثة: المفاضلة بين عثمان وعلي.

قول المصنف: «قال طعمة بن [عمرو]، وسفيان بن عيينة: من وقف عند عثمان وعلي فهو شيعي لا يعدل، ولا يكلم، ولا يجالس.

ومن قدَّم عليًا على عثمان فهو رافضي قد رفض أمر أصحاب رسول الله ﷺ.

ومن قدم [الأربعة] على جماعتهم، وترحم على الباقين، وكف عن زللهم فهو على طريق [الاستقامة و] الهدى في هذا [الباب]».

مسألة المفاضلة بين عثمان وعلي سبق الكلام عنها في الفقرة (٢٥)، ومما ورد

(١) أمالي الطوسي (ص٢٠٥).

(٢) عقائد الإمامية للشيخ محمد رضا المظفر (ص٦٧ ـ ٦٨).

في هذه المسألة قول شيخ الإسلام ابن تيمية: «مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا في عثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر، أيهما أفضل، فقدم قوم عثمان وسكتوا وربَّعوا بعلي، وقدم قوم عليًّا، وقوم توقفوا»، قال: «لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان على علي، وإن كانت هذه المسألة ـ مسألة عثمان وعلي ـ ليست من الأصول التي يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة، لكن التي يضلل فيها هي مسألة الخلافة، وذلك أنهم يؤمنون أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو أضل من حمار أهله»[(١)].

وقال ابن عبد البر بعد ذكره للخلاف الواقع بين أهل السنة في المفاضلة بين عثمان وعلي: «وأهل السنة اليوم على ما ذكرت لك من تقديم أبي بكر في الفضل على عمر، وتقديم عمر على عثمان، وتقديم عثمان على علي رضي الله عنهم»[(٢)]، وقال ابن الصلاح: «وتقديم عثمان هو الذي استقرت عليه مذاهب أصحاب الحديث والسنة»[(٣)].

وللمسألة تفصيل أكبر سبق بيانه.



---

(١) العقيدة الواسطية ـ ضمن المجموعة العلمية السعودية ـ (ص٨٦).
(٢) الاستيعاب ـ بهامش الإصابة ـ (٣/ ٥٤).
(٣) المقدمة (ص١٩٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٥٠﴾ «والسنة أن تشهد للعشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة أنهم في الجنة لا شك».

الشرح

نصَّ الرسول ﷺ نصًّا صريحًا على أن عشرة من أصحابه من أهل الجنة، ففي (مسند أحمد)، و(سنن الترمذي) عن عبد الرحمٰن بن عوف عن النبي ﷺ قال: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمٰن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة»(١). وإسناده صحيح.

وروى الحديث الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه والضياء في المختارة عن سعيد بن زيد بلفظ فيه شيء من الاختلاف عن سابقه، ولفظه: «عشرة في الجنة: النبي في الجنة، وأبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وعبد الرحمٰن بن عوف في الجنة، وسعيد بن زيد في الجنة»(٢). وإسناده صحيح.

فَأَهْلَ السُّنَّةِ يَشْهَدُونَ أَنَّ الْعَشَرَةَ فِي الْجَنَّةِ، قال ابن كثير: «لا يقطع لمعيَّن بالجنة إلا الذي نصَّ الشارع على تعيينهم كالعشرة، وابن سلام، والعُميصاء، وبلال، وسُراقة، وعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر، والقرَّاء السبعين الذين قُتلوا ببئر

---

(١) رواه الترمذي (٣٧٤٧)، وأحمد (١/١٩٣) (١٦٧٥). وحسَّنه ابن حجر في «هداية الرواة» (٥/٤٣٦) ـ كما ذكر في مقدمته ـ. وقال أحمد شاكر في «مسند أحمد» (٣/١٣٦): إسناده صحيح. وقال الألباني في «صحيح سنن الترمذي»: صحيح.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٤٩)، وابن ماجه (١٣٣)، وأحمد (١/١٨٨) (١٦٣١). والحديث سكت عنه أبو داود. وقال أحمد شاكر في «مسند أحمد» (١/١١٠): إسناده صحيح. وقال الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه»: صحيح.

معونة، وزيد بن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، وما أشبه هؤلاء رضي الله عنهم»(١).

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «لا أحد يشهد لأحد بالجنة أو النار إلا من ثبت له ذلك. وأهل السنة والجماعة لا يشهدون لِمُعَيَّنٍ بالجنة إلا لمن شهد له رسول الله ﷺ بأنه من أهل الجنة؛ كالعشرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، الذين ثبتت الأحاديث في تعيينهم أنهم من أهل الجنة. وأما مَنْ سواهم فلا يشهدون له بذلك، ولكنهم يرجون لجميع المؤمنين دخول الجنة، ويخافون على مَنْ أذنب من النار، ولا يقطعون لمعيَّن بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار إلا من ثبت له ذلك».اهـ(٢).



(١) تفسير ابن كثير (٤/١٥٦).
(٢) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (٢٠٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٥١﴾ «ولا تفرد بالصلاة على أحد، إلا لرسول الله ﷺ وعلى آله فقط».

الشرح

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: قد تنازع العلماء: هل لغير النبي ﷺ أن يصلي على غير النبي ﷺ مفردًا؟ على قولين:

أحدهما: المنع، وهو المنقول عن مالك والشافعي واختيار جَدِّي أبي البركات.

والثاني: أنه يجوز وهو المنصوص عن أحمد واختيار أكثر أصحابه: كالقاضي وابن عقيل والشيخ عبد القادر.

واحتجوا بما روي عن علي أنه قال لعمر: «صلَّى عليك»[1].

واحتج الأولون بقول ابن عباس: «لا أعلم الصلاة تنبغي من أحد على أحد إلا على رسول الله ﷺ»[2].

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص٢٩٩) رقم (١٣٢٥)، بسنده عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعمر بن الخطاب ـ وهو مسجًّى ـ: «صلَّى الله عليك»، ودعا له وقال: «ما أجد أحدًا من الناس أحب أن ألقى الله بصحيفته من هذا». قال سفيان: قيل لجعفر بن محمد: أليس قيل: لا يُصلَّى على أحد إلا على النبي ﷺ؟ قال: هكذا سمعت.

وأورده عبد القادر الجيلي في الغنية لطالبي طريق الحق عَزَّ وَجَلَّ (ص٩٢).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه برقم (٢١١٩) (٢/ ٢١): عن الثوري عن أبي سهل عثمان بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لا ينبغي الصلاة إلا على النبي»، قال سفيان: «يكره أن يُصلَّى إلا على نبي».

قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٥١٧) «أثر حسن»، وأخرجه الخطيب البغدادي في كتاب الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥) بسنده عن عكرمة عن ابن عباس قال: «لا تنبغي الصلاة من أحد على أحد إلا على النبي ﷺ»، ومن طريق آخر عن عكرمة عن ابن عباس: «كره أن يصلي أحد على غير النبي ﷺ».

وأورده السيوطي في الدر المنثور (٥/ ٢٢٠) وعزاه إلى ابن أبي شيبة، والقاضي إسماعيل، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس. =

وهذا الذي قاله ابن عباس قاله لما ظهرت الشيعة وصارت تُظهِر الصلاة على عليٍّ دون غيره، فهذا مكروه منهي عنه كما قال ابن عباس.

وأما ما نقل عن علي: فإذا لم يكن على وجه الغلو وجعل ذلك شعارًا لغير الرسول فهذا نوع من الدعاء وليس في الكتاب والسنة ما يمنع منه، وقد قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وقال النبي ﷺ: «**إن الملائكة تصلِّي على أحدكم ما دام في مُصَلَّاه الذي صلَّى فيه ما لم يُحدِث**»[(١)]، وفي حديث قبض الروح: «**صلَّى عليك وعلى جسد كنت تعمرينه**»[(٢)].

ولا نزاع بين العلماء أن النبي ﷺ يصلِّي على غيره كقوله: «**اللّهم صلِّ على آل أبي أوفى**»[(٣)]، وأنه يُصلَّى على غيره تبعًا له كقوله: «**اللّهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد**»»[(٤)].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن أورد أثر ابن عباس: «وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز»، ثم أورد ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، قال: حدثنا حسين بن علي عن جعفر بن برقان قال: كتب عمر بن عبد العزيز: «أما بعد: فإن أناسًا من الناس التمسوا الدنيا بعمل الآخرة، وإن أناسًا من القصاص قد أحدثوا من الصلاة على حلفائهم وأمرائهم عدل صلاتهم على النبي ﷺ، فإذا أتاك كتابي هذا، فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين، ودعاؤهم المسلمين عامة ويدعون ما سوى ذلك»[(٥)].

ثم قال: «وهذا مذهب أصحاب الشافعي، ولهم ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه منع تحريم.

والثاني، وهو قول الأكثرين: أنه منع كراهة وتنزيه.

= وأورده البرهان فوري في كنز العمال برقم (٤٠٠٣) (٢/ ٢٧٨) وعزاه إلى عبد الرزاق.
وأورده ابن القيم في جلاء الأفهام (ص٢٩٠) عن ابن عباس، قال: «لا ينبغي الصلاة إلا على النبي» ثم قال: قال إسماعيل بن إسحاق: حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن زياد، حدثني عثمان بن حكيم بن عبادة بن حنيف، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه قال: «لا تصلح الصلاة على أحد إلا على النبي ﷺ، ولكن يدعى للمسلمين والمسلمات بالاستغفار».

(١) أخرجه البخاري (٦٥٩) واللفظ له، ومسلم (٦٤٩) مطولًا.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٧٢). (٣) أخرجه البخاري (٤١٦٦).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٤).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه/ كتاب الزهد في برقم (١٦٩٤٣) (١٣/ ٤٦٨).

والثالث: أنه من باب ترك الأولى وليس بمكروه، حكاها النووي في الأذكار، قال: والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه».

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفصل الخطاب في هذه المسألة: أن الصلاة على غير النبي ﷺ:

إما أن يكون آله وأزواجه وذريته.

أو غيرهم.

فإن كان الأول فالصلاة عليهم مشروعة مع الصلاة على النبي ﷺ، وجائزة مفردة.

وأما الثاني: فإن كان الملائكة وأهل الطاعة عمومًا الذين يدخل فيهم الأنبياء وغيرهم جاز ذلك أيضًا، فيقال: «اللّهم صل على ملائكتك المقربين وأهل طاعتك أجمعين».

وإن كان شخصًا معينًا أو طائفة معينة كره أن يتخذ الصلاة عليه شعارًا لا يخل به. ولو قيل بتحريمه لكان له وجه، ولا سيما إذا جعلها شعارًا له. ومنع نظيره أو من هو خير منه، وهذا كما تفعله الرافضة بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه حيث ذكروه قالوا: «عليه الصلاة والسلام». ولا يقولون ذلك فيمن هو خير منه، فهذا ممنوع، ولا سيما إذا اتخذ شعارًا لا يخل به، فتركه حينئذ متعين.

وأما إن صلَّى عليه أحيانًا بحيث لا يجعل ذلك شعار كما يصلي على دافع الزكاة، وكما قال ابن عمر للميت: «صلَّى عليه»، وكما صلَّى النبي ﷺ على المرأة وزوجها، وكما روي عن علي من صلاته على عمر فهذا لا بأس به»[(١)].



(١) انظر: جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام من (٢٦٤ ـ ٢٧١)، وانظر: الأذكار للنووي (ص٩٩).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٥٢﴾ «وتعلم أن عثمان بن عفان قُتل مظلومًا، ومن قتله كان ظالما».

الشرح

الدفاع عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ دين يدين أهل السنة به، يقول ابن تيمية: «إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم (أي: الصحابة) بالباطل، فلا بد من الذب عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل»(١).

في هذه المسألة وقفات مختصرة.

الوقفة الأولى: فضل عثمان ومكانته.

عثمان بن عفان رضي الله عنه الخليفة الراشد الثالث ذو النورين صهر النبي ﷺ، على اثنتين من بناته رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما، ويكفيه شرفًا أن النبي ﷺ ارتضاه زوجًا لابنتيه، وأشد هذه الأمة حياء، وأحد المبشرين بالجنة، وجامع القرآن، الذي كان يقوم به، وربما يقرؤه كله في ركعة واحدة من الليل، أمير المؤمنين المقتول ظلمًا.

الوقفة الثانية: تاريخ قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه ومن قتله.

كان قتله رضي الله عنه في صبيحة يوم الجمعة، الثاني عشر من شهر ذي الحجة، من السنة الخامسة والثلاثين للهجرة، وذلك بعد حصار داره لمدة أربعين يومًا، وكان سِنُّه عند قتله: اثنتين وثمانين سنة.

والذي قتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه جماعة من الأوباش الجهلة الذين لا يعرفون للصحابة حقًّا، ولا للصحبة فضلًا، قدموا من مصر وغيرها، وصاروا إلى عثمان ليخلعوه من الخلافة، فأحاطوا بالدّار وحصروه رضي الله عنه.

روى ابن سعد عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَمَّا أَرَادُوا أن يقتلوا عثمان أشرف عليهم فقال: علام تَقْتُلُونَنِي؟ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لا يَحِلُّ قَتْلُ رَجُلٍ إلا بِإِحْدَى ثَلاثٍ: رَجُلٍ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلامِهِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ. وَرَجُلٍ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانِهِ فَإِنَّهُ يُرْجَمُ.**

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٥٤).

وَرَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ يُقْتَلُ»»[(١)].

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إنما قتله همج ورعاع من غوغاء القبائل، وسفلة الأطراف، والأرذال، تحزبوا وقصدوه من مصر فعجزت الصحابة الحاضرون عن دفعهم، فحصروه حتى قتلوه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[(٢)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والذين خرجوا على عثمان: طائفة من أوباش الناس»[(٣)].

الوقفة الثالثة: براءة الصحابة من قتل عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«لم يشترك في التحريض على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فضلًا عن قتله، أحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، وإن كل ما رُوي في ذلك ضعيف الإسناد»[(٤)].

وهذه الفتنة، لا تعد مما شجر بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وأرضاهم، إنما هي مما شجر بين الصحابة من جهة، وبين أناس ليسوا من الصحابة، فموقف الصحابة الحقيقي تجاه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقتله، لم يشترك في التحريض عليه أحدٌ من الصحابة، فضلًا عن قتله، ولم يخرج أحد من الصحابة عليه، فرضي الله عنهم وأرضاهم»[(٥)].

فقد نزَّه الله تعالى أصحاب النبي ﷺ أن يكون أحد منهم مشاركًا في قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بل لم يكن أحدٌ من أبناء الصحابة مشاركًا، ولا معينًا لأولئك الخوارج المعتدين، وكل ما ورد في مشاركة أحد من الصحابة - كعبد الرحمٰن بن عديس، وعمرو بن الحمِق -: فمما لم يصح إسناده.

وقد صح أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو من كان يمنع الصحابة - رضوان الله عليهم - من الدفاع عنه، وفسر صنيعه هذا بأسباب، منها:

أولًا: ما أخبر النبي ﷺ في حياته عثمانَ بن عفان أنه ستصيبه بلوى، وأنه سيموت فيها شهيدًا، وعهد إليه بالصبر على تلك البلوى، فأطاع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نبيَّه، ولم يخالف أمره، ولم ينقض عهده.

فعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«ادْعُوا لِي بَعْضَ أَصْحَابِي»**، قُلْتُ: أَبُو بَكْرٍ؟ قَالَ: **«لَا»**، قُلْتُ: عُمَرُ؟ قَالَ: **«لَا»**، قُلْتُ: ابْنُ عَمِّكَ عَلِيٌّ؟ قَالَ: **«لَا»**، قَالَتْ: قُلْتُ: عُثْمَانُ؟ قَالَ: **«نَعَمْ»**، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: **«تَنَحَّيْ»**؛ جَعَلَ يُسَارُّهُ وَلَوْنُ

---

(١) الطبقات (٣/ ٥١).
(٢) شرح مسلم (١٥/ ١٤٨، ١٤٩).
(٣) منهاج السنة النبوية (٨/ ١٦٤).
(٤) فتنة مقتل عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، د. محمد بن عبد الله غبان الصبحي (١/ ٢٨٩).
(٥) فتنة مقتل عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١/ ١٣).

عُثْمَانَ يَتَغَيَّرُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الدَّارِ وَحُصِرَ فِيهَا، قُلْنَا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تُقَاتِلُ؟ قَالَ: لَا؛ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَهِدَ إِلَيَّ عَهْدًا، وَإِنِّي صَابِرٌ نَفْسِي عَلَيْهِ»(١).

وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، قَالَ: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطٍ(٢) مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ... ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ فَقَالَ لِي: «**افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ**»، فَإِذَا عُثْمَانُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَحَمِدَ اللهَ، ثُمَّ قَالَ: اللهُ الْمُسْتَعَانُ»(٣).

ثانيًا: رغبته في حقن دماء المسلمين، حتى لا يتسبب في قتل غيره، وهو يعلم أنه المراد لا غيره، فقد كان رضي الله عنه يمنع كل من أراد الدفاع عنه، ويأمرهم بلزوم بيوتهم.

فعندما حاصره الأوباش الظلمة في داره، عرض عليه الصحابة رضي الله عنهم أن يدفعوا عنه، وأن يقاتلوا دونه، فأبى رضي الله عنه، وأمرهم بالانصراف عنه، طاعة لرسول الله ﷺ فيما عهد إليه، وحتى لا يتسبب في قتل غيره، وهو يعلم أنه المراد لا غيره.

قال ابن العربي المالكي رحمه الله: وجاء زيد بن ثابت فقال له: إن هؤلاء الأنصار بالباب يقولون: إن شئت كنا أنصار الله مرتين، قال عثمان: لا حاجة بي في ذلك، كفوا.

وقال له أبو هريرة: اليوم طاب الضرب معك. قال: عزمت عليك لتخرجن.

وكان الحسن بن علي آخر من خرج من عنده، فإنه جاء الحسن والحسين وابن عمر وابن الزبير ومروان، فعزم عليهم في وضع سلاحهم وخروجهم، ولزوم بيوتهم.

فقال له ابن الزبير ومروان: نحن نعزم على أنفسنا لا نبرح، ففتح عثمان الباب ودخلوا عليه في أصح الأقوال، فقتله المرء الأسود»(٤).

قال ابن كثير رحمه الله(٥): وروى الحافظ ابن عساكر أن عثمان لما عزم على أهل الدار في الانصراف، ولم يبق عنده سوى أهله، تسوروا عليه الدار وأحرقوا الباب ودخلوا عليه، وليس فيهم أحد من الصحابة ولا أبنائهم، إلا محمد بن أبي بكر(٦).

---

(١) رواه أحمد (٤٠/ ٢٩٧) وصححه المحققون.

(٢) (حائط) بستان فيه نخيل. (٣) رواه البخاري (٣٤٩٠)، ومسلم (٢٤٠٣).

(٤) العواصم من القواصم (ص١٣٩ ـ ١٤١).

(٥) البداية والنهاية (٧/ ٢٠٧).

(٦) أما محمد بن أبي بكر: فليس هو من الصحابة أصلًا، ثم إنه لم يصح اشتراكه في قتل عثمان، ولا في التحريض عليه، وقد أثبت بعض العلماء روايات تبين تراجعه عن المشاركة في قتل عثمان. =

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولم يشارك في قتله أحد من الصحابة»(١).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما ما يذكره بعض الناس من أن بعض الصحابة أسلمه ورضي بقتله، فهذا لا يصح عن أحد من الصحابة أنه رضي بقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ بل كلهم كرهه، ومقته، وسبَّ من فعله»(٢).

الوقفة الرابعة: أن عثمان قتل مظلومًا، ومن قتله كان ظالمًا.

كما **قال المصنِّف هنا: «وتعلم أن عثمان بن عفان قتل مظلومًا، ومن قتله كان ظالمًا»**.

قد ثبت أن طائفة من الصحابة الأجلاء لعنت قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووصفهم العلماء بما يليق بهم.

١ - روى الإمام أحمد بإسناد صحيح من طريق محمد ابن الحنفية، قال: «بلغ عليًا أن عائشة تلعن قتلة عثمان في «المربد»، قال: فرفع يديه حتى بلغ بهما وجهه، فقال: وأنا ألعن قتلة عثمان، لعنهم الله في السهل والجبل. قال مرتين أو ثلاثًا»(٣).

٢ - وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فخلافته صحيحة بالإجماع، وقُتل مظلومًا، وقتلته فسقة؛ لأن موجبات القتل مضبوطة، ولم يجر منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما يقتضيه».... «وإنما قتله همج ورعاع من غوغاء القبائل، وسفلة الأطراف،

= ١ - قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس له صحبة ولا سابقة ولا فضيلة... فهو ليس من الصحابة، لا من المهاجرين ولا الأنصار... وليس هو معدودًا من أعيان العلماء والصالحين الذين في طبقته...».

ثم قال: «وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتمدة في الحديث والفقه». انتهى من «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٣٧٥ - ٣٧٧) باختصار.

٢ - وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويروى أن محمد بن أبي بكر طعنه بمشاقص في أذنه حتى دخلت في حلقه؛ والصحيح: أن الذي فعل ذلك غيره، وأنه استحى ورجع حين قال له عثمان: لقد أخذت بلحية كان أبوك يكرمها. فتذمم من ذلك، وغطى وجهه، ورجع وحاجز دونه، فلم يُفِد، وكان أمر الله قدرًا مقدورًا، وكان ذلك في الكتاب مسطورًا» انتهى من «البداية والنهاية» (٧/ ٢٠٧).

٣ - وقال الأستاذ محمد بن عبد الله غبان الصبحي - حفظه الله -: «محمد بن أبي بكر لم يشترك في التحريض على قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا في قتله، وكل ما روي في اتهامه بذلك: باطل لا صحة له». انتهى من «فتنة مقتل عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (١/ ٢٩٠).

(١) شرح مسلم (١٥/ ١٤٨). (٢) البداية والنهاية (٧/ ٢٢١).

(٣) فضائل الصحابة (١/ ٤٥٥).

والأرذال، تحزبوا وقصدوه من مصر فعجزت الصحابة الحاضرون عن دفعهم، فحصروه حتى قتلوه رضي الله عنه»[(١)].

٣ ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما السَّاعون في قتله ـ يعني: عثمان رضي الله عنه ـ: فكلهم مخطئون؛ بل ظالمون، باغون، معتدون، وإن قُدِّر أن فيهم من قد يغفر الله له: فهذا لا يمنع كون عثمان قُتل مظلومًا»[(٢)].

فتبين مما سبق: عدم مشاركة أحد من الصحابة رضي الله عنهم في قتل عثمان رضي الله عنه، وأن من فعل ذلك فهو يستحق اللعن والسب، وقد قتلوا جميعًا شر قتلة[(٣)].

فقد روى أحمد بإسناد صحيح عن عَمْرة بنت أرطأة العدوية قالت: «خرجت مع عائشة سنة قتل عثمان إلى مكة، فمررنا بالمدينة، ورأينا المصحف الذي قتل وهو في حَجره، فكانت أول قطرة من دمه على هذه الآية: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ١٣٧﴾ [البقرة: ١٣٧]، قالت عمرة: فما مات منهم رجل سويًا»[(٤)].

الوقفة الخامسة: أنه بمقتل عثمان رضي الله عنه ظهرت الفتن في الأمة.

يقول سمرة بن جندب رضي الله عنه: «إن الإسلام كان في حصن حصين، وإنهم ثلموا[(٥)] في الإسلام ثلمة بقتلهم عثمان، وإنهم شرطوا[(٦)] في الإسلام شرطة، وإنهم لا يسدوا ثلمتهم ـ أو لا يسدونها ـ إلى يوم القيامة»[(٧)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لم تحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قُتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج المفترين لعلي، وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته، أو نبوته وإلاهيته»[(٨)].



---

(١) شرح مسلم (١٥/ ١٤٨، ١٤٩). (٢) منهاج أهل السنَّة (٦/ ٢٩٧).

(٣) ولمن أراد مزيدًا من التفاصيل فليرجع لكتاب ابن العربي «العواصم من القواصم»، وكتاب ابن غبان الصبحي: «فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه»، وكتاب «حقبة من التاريخ» للشيخ عثمان الخميس.

(٤) «فضائل الصحابة» (١/ ٥٠١).

(٥) ثلموا ثلمة: الثلمة فرجة المكسور والمهدوم (الفيروز آبادي القاموس المحيط (٤/ ٨٧)).

(٦) شرطوا: الشرط: بزغ الحجام بالشرط (ابن منظور، لسان العرب (٧/ ٣٣٢)).

(٧) رواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٩٣)، بإسناد حسن.

(٨) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٣١).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٥٣﴾ «فمن أقرَّ بما في هذا الكتاب وآمن به واتخذه إمامًا، ولم يشك في حرف منه، ولم يجحد حرفًا واحدًا، فهو صاحب سنة وجماعة، كامل، قد كملت فيه السنة، ومن جحد حرفًا مما في هذا الكتاب، أو شك [في حرف منه أو شك فيه]، أو وقف، فهو صاحب هوى. ومن جحد أو شك في حرف من القرآن، أو في شيء جاء عن رسول الله ﷺ، لقي الله تعالى مكذبًا، فاتق الله واحذر وتعاهد إيمانك».

الشرح

تقدم الحديث عن هذه المسألة في الفقرة: (١٠٤)، عند **قول المصنف**: **«فإنه من انتحل شيئًا خلاف ما في هذا الكتاب، فإنه ليس يدين لله بدين، وقد رده كله»**.

وتقدم أن المصنف لا يمكن موافقته على مثل هذا الكلام، من جانبين:

الجانب الأول: من جهة الكتاب الذي ألفه.

فالمنهج الحق كما قال الإمام مالك: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرَدُّ عليه إلا صاحب هذا القبر»(١)، فالعصمة هي لكتاب الله وحده، ولقول رسوله ﷺ، وتبقى أقوال الرجال قابلة للحق وقابلة للخطأ.

ومعلوم أن كتاب المصنف حوى مسائل صحيحة ومتفق عليها من مسائل وأصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، فهذه يتعين الأخذ بها لأنها مسائل صحيحة، وهناك مسائل هي محل نظر واختلاف ونزاع وتعددت فيها الأقوال حتى بين علماء أهل السنة، وقد يكون المصنف أجملها في هذا الكتاب وهناك من العلماء من فصل القول فيها، وهذه المسائل ليست بالقليلة في هذا الكتاب، وقد تم بيان القول في تلك المسائل أثناء شرح الكتاب، وهناك أحاديث موضوعة لا تصح ذكرها المؤلف، وهذه مردودة لمخالفتها للحق.

والجانب الثاني: قوله: «ومن جحد حرفًا مما في هذا الكتاب، أو شك [في حرف منه أو شك فيه] أو وقف فهو صاحب هوى».

(١) انظر: كتاب الرد على الأخنائي قاضي المالكية (ص١٩٧).

أن لكل أحد حسناته وسيئاته كما قرره شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله: «إذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة ومعصية، سنة وبدعة، استحق من الموالاة بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة بقدر ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا ومن هذا، كاللص الفقير نقطع يده لسرقته، ويُعطى من بيت المال ما يكفي حاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنّة والجماعة»(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»(٢).

وقال شارح الطحاوية: «والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه مبغوضًا من وجه، والحكم للغالب»(٣).



---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢٨/ ٢٠٩).
(٢) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٤٣).
(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٤٧).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٥٤﴾ «ومن السنة أن لا تطيع أحدًا على معصية الله، ولا أولي الخير ولا الخلق أجمعين، لا طاعة لبشر في معصية الله، ولا تحب عليه [أحدًا]، واكره ذلك كله لله تبارك وتعالى».



الشرح

تقدم الحديث عن هذه المسألة في الفقرة (٣٢) عند قوله: «واعلم ـ رحمك الله ـ أنه لا طاعة لبشر في معصية الله عَزَّوَجَلَّ»، فيرجع إليه.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٥٥﴾ «والإيمان بأن التوبة فريضة على العباد أن يتوبوا [إلى الله عَزَّ وَجَلَّ] من كبير المعاصي وصغيرها».



الشرح

تقدم الحديث عن هذه المسألة في الفقرة (٣٢) عند قوله: «وما من ذنب إلا وللعبد منه توبة»، فليرجع إليه تجنبًا للتكرار.

❋ ❋ ❋

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

﴿١٥٦﴾ «ومن لم يشهد لمن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة، فهو صاحب بدعة وضلالة، شاك فيما قال رسول الله ﷺ».

الشرح

من عقيدة أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: «نشهد بالجنة لمن شهد له النبي ﷺ منهم؛ فقد شهد ﷺ للعشرة؛ فقال: «**أبو بكر في الجنة، وعمرُ في الجنة، وعليٌّ في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمٰن بن عوف في الجنة، وسعد بن أبي وقاص في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة**»[(١)].

وشهد ﷺ لثابت بن قيس بالجنة؛ فعن أنس بن مالك أنه قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، إلى آخر الآية، جلس ثابت بن قيس في بيته، وقال: أنا مِن أهل النار، واحتبس عن النبي ﷺ، فسأل النبي ﷺ سعد بن معاذ، فقال: «**يا أبا عمرو، ما شأنُ ثابت؟ اشتكى؟**». قال سعد: إنه لجاري، وما علمتُ له بشكوى، قال: فأتاه سعد، فذكر له قول رسول الله ﷺ، فقال ثابت: أُنْزِلَت هذه الآية، ولقد علمتم أني مِن أرفعكم صوتًا على رسول الله ﷺ، فأنا مِن أهل النار، فذكر ذلك سعدٌ للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**بل هو مِن أهلِ الجَنَّة**»[(٢)].

وشهد ﷺ لعُكَّاشة بن محصن رضي الله عنه أنه من السَّبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حسابٍ[(٣)].

وشهد ﷺ لبلالٍ بالجنة؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لبلال عند صلاة

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦٧٥) والترمذي (٣٧٤٧)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٩٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (١١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٥٢) ومسلم (٢٢٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

الفجر: «يا بلال، حَدِّثني بأرجى عمل عملته في الإسلام؛ فإني سمعتُ دَفَّ نَعليك[(١)] بين يدي في الجنَّة!». قال: ما عملت عملًا أرجى عندي: أني لم أتطهر طهورًا - في ساعة ليل أو نهار - إلَّا صَلَّيت بذلك الطهور ما كُتِب لي أن أُصَلِّي»[(٢)].

وبشَّر ﷺ خديجة بنت خويلد ببيت في الجنة مِن قَصب؛ لا صخب فيه ولا نصب[(٣)].

وقال ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «**أنتِ زوجتي في الدنيا والآخرة**»[(٤)].

وشهد ﷺ لغيرهم من الصحابة.

فكلُّ مَن ثبت أنَّ النبي ﷺ قد شهد لهم بالجنة - فإننا نشهد لهم كذلك.

قال ابن كثير: «وفي هذا وأمثاله دلالة على أنه لا يقطع لمعين بالجنة إلا الذي نص الشارع على تعيينهم كالعشرة، وابن سلام، والعميصاء، وبلال، وسراقة، وعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر، والقراء السبعين الذين قتلوا ببئر معونة، وزيد بن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، وما أشبه هؤلاء رضي الله عنهم»[(٥)]. ومثله قال العيني في العمدة.

وقد بوَّب عليه البيهقي: «باب لا يُشهد لأحد بجنة ولا نار إلَّا لمن شهد له رسول الله ﷺ بها»[(٦)].

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب: «لا أحد يشهد لأحد بالجنة أو النار إلا من ثبت له ذلك. وأهل السنة والجماعة لا يشهدون لِمُعَيَّنٍ بالجنة إلا لمن شهد له رسول الله ﷺ بأنه من أهل الجنة، كالعشرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، الذين ثبتت الأحاديث في تعيينهم أنهم من أهل الجنة»[(٧)].

جاء في تكملة المجموع شرح المهذب: «من ثبت عليه منهم أن يكفر من شهد له النبي ﷺ بالجنة من العشرة وغيرهم فهو كافر»[(٨)].

---

(١) أي: حركة نعليه وصوتهما في الأرض. (٢) أخرجه البخاري (١١٤٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٨١٩) ومسلم (٢٤٣٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٣٨١٩) ومسلم (٢٤٣٣) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

(٤) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٧٠٩٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (٧٠٥٣).

(٥) تفسير ابن كثير (٤/١٥٦). (٦) الكبرى (٤/٧٦).

(٧) جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (٢٠٦).

(٨) تكملة المجموع شرح المهذب (٢/٢٦). وانظر: حاشية ابن عابدين (١/٢١٨).

وقد تقدم معنا في الفقرة (١٢٤) أن من علاماتِ أهل البدع الطعنُ في أصحابِ النبي والخوض فيما وقعَ بينهم، فإذا رأيت الإنسان يطعنُ في أصحاب النبي أو يخوض فيما حدث بينهم، فاعلم أنه صاحب بدعة.

وقد عرف الطعن في الصحابة عن الروافض والخوارج والمعتزلة كما تقدم ذكره.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وقال مالك بن أنس: من لزم السنة، وسلم منه أصحاب رسول الله ﷺ ثم مات، كان مع النبيين والصدِّيقين والشهداء والصالحين، وإن كان له تقصير في العمل».

الشرح

لم أقف على من عزا هذا النص عن مالك إلى غير البربهاري في شرح السنة، وقد ورد بنحو هذا المعنى ما ورد عن عبد الله بن نافع: سمعت مالك بن أنس يقول: «لو أن العبد ارتكب الكبائر بعد أن لا يشرك بالله شيئًا، ثم نجا من هذه الأهواء والبدع والتناول لأصحاب رسول الله، أرجو أن يكون في أعلى درجة الفردوس مع النبيين والصدِّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، وذلك أن كل كبيرة فيما بين العبد وبين الله عز وجل فهو منه على رجاء، وكل هوى ليس منه على رجاء إنما يهوي بصاحبه في نار جهنم، من مات على السنة فليبشر، من مات على السنة، فليبشر من مات على السنة فليبشر»(١).

وقال مالك بن أنس: «لو لقي الله رجل بملء الأرض ذنوبًا ثم لقي الله بالسنة لكان في الجنة مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا»(٢).

الآثار الواردة عن الإمام مالك في توقير الصحابة، وذم من أبغضهم وخالفهم من الروافض والخوارج كثيرة، ومن ذلك على سبيل المثال:

قال مالك بن أنس رحمه الله: «من شتم النبي ﷺ قُتِل، ومن شتم أصحابه أُدِّب»(٣).

قال مالك رضي الله عنه: «إنما هؤلاء قوم أرادوا القدح في النبي ﷺ، فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلًا

---

(١) ذم الكلام وأهله للهروي (٤/١١٩ ـ ١٢٠)، رقم (٨٧٩)، ومناقب مالك للزواوي (ص٨٥).
(٢) ذم الكلام وأهله للهروي (٤/١٢١ ـ ١٢٢)، رقم (٨٨١).
(٣) الشفا للقاضي عياض (٢/٣٠٨)، ومناقب مالك للزواوي (ص٨٣).

صالحًا كان أصحابه صالحين»(١).

قال مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من شَتَم أَحدًا من أَصْحَاب النَّبيّ ﷺ أَبَا بَكْر أَو عُمَر أَو عُثْمَان أَو مُعَاوِيَة أَو عَمْرَو بن الْعَاص فَإِن قَال: كَانُوا عَلَى ضَلال وَكُفْر قُتِل، وَإِن شَتَمَهُم بِغَيْر هَذَا من مُشَاتَمَة النَّاس نُكِّل نَكالًا شَدِيدًا»(٢).

قال مالك: «مَنْ غَاظَهُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ فَهُوَ كَافِرٌ، قَال الله تَعالَى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾». وقال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، قَالَ: «مَنِ انْتَقَصَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْفَيْءِ شَيْءٌ»(٣).



(١) الصارم المسلول لابن تيمية (ص٥٨٠).
(٢) الشفا للقاضي عياض (٢/٣٠٨).
(٣) مسند الموطأ للجوهري (ص١١١).



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وقال [بشر بن الحارث]: «الإسلام هو السنَّة، والسنَّة هي الإسلام».



الشرح

تقدم ذكر هذا الأثر وشرحه في الفقرة: (١)، فليرجع إليه.

❋ ❋ ❋

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وقال فضيل بن عياض: إذا رأيت رجلًا من أهل السنة، فكأنما أرى رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ، وإذا رأيت رجلًا من أهل البدع، فكأنما أرى رجلًا من المنافقين».

الشرح

ورد عن الشافعي رحمه الله قوله: «كلما رأيت رجلًا من أصحاب الحديث، فكأنما رأيت رجلًا من أصحاب النبي ﷺ»(١).

وورد بلفظ: «إذا رأيت رجلًا من أصحاب الحديث، فكأني رأيت النبي ﷺ حيًّا»(٢).

ومثل هذه العبارات تدل على معانٍ عظيمة من مدى احترام أهل السنة لعلم الحديث وتوقير أهله، وكيف لا وهم الذين حفظوا لنا كلام رسول الله ﷺ ونقلوه لنا جيلًا بعد جيل، وهم يقفون في أول من حمل ميراث النبوة، فالنبي ﷺ يقول: «**إن العلماء ورثة الأنبياء، إن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وأورثوا العلم، فمن أخذه؛ أخذ بحظ وافر**»(٣).

وبالتالي، عندما تسمعهم وهم يحدثون وينقلون أحاديث النبي ﷺ، فكأنما تسمع لكلام الصحابة أو لكلام نبيه ﷺ، فهم بحمد الله صيارفته الذين حفظوه من النسيان

(١) رواه أبو نعيم في الحلية (٩/ ١٠٩)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/ ٤٣٧)، والبيهقي في المدخل إلى السنن (ص٣٩١) رقم (٦٨٩).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص٥٤) رقم (٨٥).

(٣) رواه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد (٥/ ١٩٦) (٢١٧٦٣)، وابن حبان (١/ ٢٨٩) (٨٨). والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة، وليس هو عندي بمتصل. ثم أورد له إسنادًا، وقال: هذا أصح، وقال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٥/ ٢٤٧): له طرق كثيرة، وحسنه ابن حجر في «تخريج مشكاة المصابيح» (١/ ١٥١)، كما أشار إلى ذلك في المقدمة، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود».

وحفظوه من الزيادة والنقصان بتمييزهم لصحيحه من سقيمه، وكذلك بإتقان طرقه ورواياته بشكل فريد لا يعهد في الأمم السابقة.

قال أبو حاتم بن حبان رضي الله عنه: «في هذا الحديث بيان واضح أن العلماء الذين لهم الفضل الذي ذكرناه الذين يعلمون علم النبي ﷺ دون غيره من سائر العلوم، ألا تراه يقول: «**العلماء ورثة الأنبياء**». والأنبياء لم يورثوا إلا العلم، وعلم نبينا ﷺ، سنته، فمن تعرَّى عن معرفتها؛ لم يكن من ورثة الأنبياء»(١).

قال ابن القيم رحمه الله: «قوله: «**إن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهما، وأورثوا العلم**». هذا من كمال الأنبياء، وعظم نصحهم للأمم، وتمام نعمة الله عليهم وعلى أممهم أن أزاح جميع العلل، وحسم جميع المواد التي توهم بعض النفوس أن الأنبياء من جنس الملوك الذين يريدون الدنيا وملكها، فحماهم الله سبحانه وتعالى من ذلك أتم الحماية. ثم لما كان الغالب على الناس أن أحدهم يريد الدنيا لولده من بعده، ويسعى ويتعب ويحرم نفسه لولده؛ سد هذه الذريعة عن أنبيائه ورسله، وقطع هذا الوهم الذي عساه أن يخالط كثيرًا من النفوس التي تقول، فلعله إن لم يطلب الدنيا لنفسه؛ فهو يحصلها لولده، فقال: «**نحن معاشر الأنبياء، لا نورث، ما تركنا هو صدقة**»(٢)، فلم تورث الأنبياء دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورثوا العلم.

وأما قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، فهو ميراث العلم والنبوة لا غير، وهذا باتفاق أهل العلم من المفسرين وغيرهم؛ وهذا لأن داود عليه السلام كان له أولاد كثيرة سوى سليمان، فلو كان الموروث هو المال؛ لم يكن سليمان مختصًّا به.

وأيضًا؛ فإن كلام الله يصان عن الإخبار بمثل هذا؛ فإنه بمنزلة أن يقال: مات فلان، وورثه ابنه، ومن المعلوم أن كل أحد يرثه ابنه، وليس في الإخبار بمثل هذا فائدة.

وأيضًا؛ فإن ما قبل الآية وما بعدها يبين أن المراد بهذه الوراثة وراثة العلم والنبوة، لا وراثة المال.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٥ ـ ١٦].

---

(١) صحيح ابن حبان (١/ ٢٨٩).

(٢) رواه البخاري (٤٢٤٠)، ومسلم (١٧٥٩) بدون: «**نحن معاشر الأنبياء**». من حديث عائشة رضي الله عنها.

وإنما سيق هذا لبيان فضل سليمان، وما خصه الله به من كرامته وميراثه ما كان لأبيه من أعلى المواهب، وهو العلم والنبوة: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٦﴾﴾ [النمل: ١٦].

وكذلك قول زكريا - عليه الصلاة والسلام -: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾﴾ [مريم: ٥ - ٦].

فهذا ميراث العلم والنبوة والدعوة إلى الله، وإلا، فلا يظن بنبي كريم أنه يخاف عصبته أن يرثوا ماله، فيسأل العظيم ولدًا يمنعهم ميراثه، ويكون أحق به منهم. وقد نزه الله أنبياءه ورسوله عن هذا وأمثاله، فبُعدًا لمن حرف كتاب الله ورد على رسوله كلامه، ونسب الأنبياء إلى ما هم برآء منزهون عنه، والحمدُ لله على توفيقه وهدايته»(١).

فهنيئًا لمن خدم حديث رسول الله ﷺ رواية ودراية، وذبَّ عن سنته ودافع عنها، وهذا شرف عظيم.



(١) مفتاح دار السعادة (١/ ٦٦ - ٦٧).

✵ قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وقال يونس بن عبيد العجب ممن يدعو اليوم إلى السنة، وأعجب منه من يجيب إلى السنة فيقبل»(١).

الشرح

لعل المقصود هنا الإشارة إلى فترات يشح فيها العلماء الذين يدعون إلى السنة ويعلمونها ويعتنون بها رواية ودراية، وقد مر بالأمة فترات ضعف فيها العناية بالحديث والدعوة إلى تعليمه وبثه بين الناس، مع انتشار للبدع ومحاربة السنة وأهلها، ولكن من رحمة الله بنا أنَّ كُتب علماء السنة محفوظة، فيظهر بين الحين والآخر من يجدد الدعوة إليها وينشرها بين الناس، ولا تخلو فترة من الفترات أو بلد من البلدان من صاحب سنة يعلِّمها ويدعو إليها ويصبر على ما يلقاه في سبيل هذه السنة.

قال ابن القيم: «ومن صفات هؤلاء الغرباء ـ الذين غبطهم النبي ﷺ ـ التمسك بالسنة إذا رغب عنها الناس وترك ما أحدثوه، وإن كان هو المعروف عندهم، وتجريد التوحيد وإن أنكر ذلك أكثر الناس، وترك الانتساب إلى أحد غير الله ورسوله، لا شيخ، ولا طريقة، ولا مذهب، ولا طائفة؛ بل هؤلاء الغرباء منتسبون إلى الله بالعبودية له وحده، وإلى رسوله بالاتباع لما جاء به وحده. وهؤلاء هم القابضون على الجمر حقًّا وأكثر الناس؛ بل كلهم لائم لهم. فلغربتهم بين هذا الخلق: يعدُّونهم أهل شذوذ وبدعة ومفارقة للسواد الأعظم»(٢).

ذلك مصداقًا لما ورد في الحديث:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ**

---

(١) أخرجه بنحوه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٢١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٥٧ ـ ٥٨)، رقم (٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣). وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٠)، والمزي في تهذب الكمال (٣٢/ ٥٢٧) من طرق عن يونس بن عبيد.

(٢) انظر: مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين (٣/ ١٩٦).

غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»[(١)].

قال السندي في «حاشية ابن ماجه»: «**غَرِيبًا**» أَيْ: لِقِلَّةِ أَهْله وَأَصْل الْغَرِيب الْبَعِيد مِنْ الْوَطَن «**وَسَيَعُودُ غَرِيبًا**» بِقِلَّةِ مَنْ يَقُوم بِهِ وَيُعِين عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ أَهْله كَثِيرًا، «**فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**» الْقَائِمِينَ بِأَمْرِهِ، و«**طُوبَى**» تُفَسَّر بِالْجَنَّةِ وَبِشَجَرَةٍ عَظِيمَة فِيهَا. وَفِيهِ تَنْبِيه عَلَى أَنَّ نُصْرَة الإِسْلام وَالْقِيَام بِأَمْرِهِ يَصِير مُحْتَاجًا إِلَى التَّغَرُّب عَنْ الأَوْطَان وَالصَّبْر عَلَى مَشَاقّ الْغُرْبَة كَمَا كَانَ فِي أَوَّل الأَمْر»[(٢)].

ونقل عن القاضي عياض أنه قال في معنى الحديث: «أَنَّ الإِسْلام بَدَأَ فِي آحَاد مِنْ النَّاس وَقِلَّة، ثُمَّ انْتَشَرَ وَظَهَرَ، ثُمَّ سَيَلْحَقُهُ النَّقْص وَالإِخْلال، حَتَّى لا يَبْقَى إِلا فِي آحَاد وَقِلَّة أَيْضًا كَمَا بَدَأَ»[(٣)]. اهـ.

وعن عبد الله بن عمرو قال: «كنتُ عند رسولِ الله ﷺ يومًا، فطلعتِ الشَّمسُ فقال: «**يأتي قومٌ يومَ القيامةِ نورُهم كنورِ الشَّمسِ**». قال أبو بكرٍ: نحن هم يا رسولَ اللهِ؟ قال: «**لا، ولكم خيرٌ كثيرٌ، ولكنَّهم الفقراءُ المهاجرون الَّذين يُحشَرون من أقطارِ الأرضِ**». فذكر الحديثَ. وزاد ثمَّ قال: «**طوبَى للغُرَباءِ**». قيل: من الغرباءُ؟ قال: «**أُناسٌ صالحون قليلٌ في ناسِ سوءٍ كثيرٍ، من يعصيهم أكثرُ ممَّن يُطيعُهم**»[(٤)].

أي أن الإِسْلامَ بدَأَ غريبًا؛ حيثُ خرجَ وَسْطَ الجَهْلِ، وطَرحَ عاداتِ الجاهليَّةِ، فاستَغربَه النَّاسُ، وسيَعودُ غريبًا كما بدَأَ؛ حيثُ انتشارُ الجَهْلِ، ورُجوعُ النَّاسِ إلى عاداتِ الجاهليَّةِ.

وفي هذا الحديثِ يقولُ النَّبيُّ ﷺ: «**طُوبى للغُرَباءِ**»؛ أي: فالجنَّةُ لأُولَئِكَ المُسلِمينَ الذين قَلُّوا في أوَّلِ الإِسْلامِ، وسيَقِلُّون في آخِرِه، وإنَّما خَصَّهم بصَبْرِهم على أذيَّةِ الكُفارِ وأهْلِ الابْتِداعِ.

---

(١) رواه مسلم (١٤٥).

(٢) سنن ابن ماجه بشرح السندي ومصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٣٤٩) رقم (٣٩٨٦).

(٣) فتح المنعم شرح صحيح مسلم (١/ ٤٦٧).

(٤) أخرجه أحمد (٦٦٥٠)، والطبراني (١٣/ ٣٦٣) (١٤١٧٨)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٠٣) باختلاف يسير. والمنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ١٣٨)، وأحد إسنادي الطبراني رواته رواة الصحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: «ولا يقتضي هذا أنه إذا صار غريبًا أي الإسلام أن المتمسك به يكون في شر؛ بل هو أسعد الناس؛ كما قال في تمام الحديث: «**فطوبى للغرباء**». وطوبى من الطيب؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ ۝٢٩﴾ [الرعد: ٢٩] فإنه يكون من جنس السابقين الأولين الذين اتبعوه لما كان غريبًا وهم أسعد الناس.

أما في الآخرة، فهم أعلى الناس درجة بعد الأنبياء عليهم السلام.

وأما في الدنيا، فقد قال ـ تعالى ـ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٦٤﴾ [الأنفال: ٦٤]؛ أي: أن الله حسبك وحسب متبعك، وقال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَـٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّـٰلِحِينَ ۝١٩٦﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقال: ﴿...وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا ۝٣﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، فالمسلم المتبع للرسول، الله ـ تعالى ـ حسبه وكافيه وهو وليه حيث كان ومتى كان»(١).

قال ابن القيم: «فهؤلاء هم الغرباء الممدوحون المغبوطون، ولقلّتهم في الناس جدًّا سُمُّوا غرباء، فإن أكثر الناس على غير هذه الصفات.

فأهل الإسلام في الناس غرباء،

والمؤمنون في أهل الإسلام غرباء،

وأهل العلم في المؤمنين غرباء،

وأهل السنة ـ الذين يميزونها من الأهواء والبدع ـ منهم غرباء،

والداعون إليها، الصابرون على أذى المخالفين، هم أشد هؤلاء غربة. ولكن هؤلاء هم أهل الله حقًّا، فلا غربة عليهم، وإنما غربتهم بين الأكثرين»(٢).



(١) مجموع الفتاوى (١٠/١٣٨ ـ ١٣٩).

(٢) مدارج السالكين (٣/١٤٦).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وكان ابن عون يقول عند الموت: السنة السنة، وإياكم والبدع، حتى مات»[(١)].

الشرح

ابن عون: هو عبد الله بن عون، شيخ أهل البصرة وعالمهم، من أهل الورع، قال ابن مهدي: «ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون»، مات سنة ١٥٠هـ.

وقد تقدم الحديث عن بعض سيرته في الفقرة: (١٣٣).

والحث على التمسك بالسنة والتحذير من البدع هو وصية النبي ﷺ ووصية السلف الصالح من بعده من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ومن جاء بعدهم، فعن العرباض بن سارية[(٢)] رضي الله عنه، قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون. فقلنا: يا رسول الله، كأنها موعظة مودِّع فأوصنا. قال: **«أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمَّرَ عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ وإياكم، ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة»»**[(٣)].

فوصية النبي ﷺ لأصحابه ولأمته من بعدهم هي أن يتمسَّكوا بما سَنَّه من أحكام

---

(١) لم أقف على من عزاه.

(٢) العرباض بن سارية السلمي أبو نجيح، صحابي مشهور من أهل الصفة، مات سنة خمس وسبعين للهجرة، وقيل قبل ذلك. الإصابة (٢/ ٤٦٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة: باب في لزوم السنة (٥/ ١٣، ١٥) ح٤٦٠٧، وأخرجه الترمذي في سننه، كتاب العلم: باب في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة (٥/ ٤٤) ح٢٦٧٦، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه، في المقدمة: باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (١/ ١٦)، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٣٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٩٦)، وصححه ووافقه الذهبي، والآجري في الشريعة (٤٦، ٤٧)، والدارمي في سننه، باب اتباع السنة (١/ ٤٤، ٤٥)، وقال الألباني: سنده صحيح، وصححه جماعة منهم الضياء المقدسي في اتباع السنن واجتناب البدع، انظر: مشكاة المصابيح (١/ ٥٨) ح١٦٥.

وتشريعات أشد التمسك، وأن يحذروا الابتداع في الدين وحكم على تلك المحدثات بالضلال والانحراف عن الطريق الذي رسمه.

وقد رسم النبي ﷺ في هذا الحديث ركيزتين أساسيتين في هذا الدين هما:

١ ـ الاتباع. ٢ ـ ترك الابتداع.

ولقد سار الصحابة رضوان الله عليهم على هذه الوصية النبوية وعملوا بها، فلم يحيدوا عن سنته ﷺ؛ بل عملوا بها ونقلوها للأمة المحمدية من بعدهم كما سمعوها منه ﷺ، وكذلك، فقد كانوا أشد الناس تمسكًا بسنته، وأشدهم محاربة للابتداع، في الدين، وقد كان في هذا صلاحهم وفلاحهم ونجاتهم، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح أولها.

ومن المؤسف أن كثيرًا من المسلمين في وقتنا الحاضر قد اختلَّت عندهم كلا الركيزتين فتركوا الاتباع والاقتداء بسنة النبي ﷺ، حتى أصبحت السنة عندهم أمرًا مستغربًا مستنكرًا لجهلهم بها وبُعدهم عنها، واستبدلوا بذلك البدع التي لا أصل لها ولا دليل عليها من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، فاتخذوها دينًا يدينون به، فانعكست بذلك الموازين لديهم، فأصبحوا يرون الحق باطلًا والباطل حقًّا، والمعروف منكرًا والمنكر معروفًا، وما ذلك إلا لكونهم لم يعرفوا من الإسلام إلا اسمه ولا من الدين إلا رسمه بسبب ما هم عليه من قلة العلم وعدم معرفتهم بالسنة.

فأين هؤلاء من وصية المصطفى ﷺ بأن يتبعوا ولا يبتدعوا.



قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وقال [أحمد بن حنبل]: ومات [رجل] من أصحابي فرئي في المنام، فقال: قولوا لأبي عبد الله: عليك بالسنة؛ فإن أول ما سألني الله سألني عن السنة».

الشرح

تعظيم السنة والتقيد بها أمر تؤكد النصوص الكثيرة الواردة في هذا الشأن، وذلك لأن قَبول العمل مرتبط بأمرين:

الأمر الأول: الإخلاص.

والأمر الثاني: هو الاتباع.

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠].

وقال النبي ﷺ: «**إياكم ومُحْدَثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**».

وقال: «**فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**»(١).

كما بيَّن حكم البدعة بقوله: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»(٢)، ومع وقفة تأمُّل لما ورد في هذه الأحاديث، نلمس الأمور التالية:

ففي **الحديث الأول والثاني** وصف ﷺ البدعة بكونها ضلالة وانحرافًا عن الطريق

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة: باب تخفيف الصلاة والخطبة (٣/ ١١). وأخرجه البخاري موقوفًا، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ. انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٤٩) ح٧٢٧٧.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه، كتاب الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (٥/ ١٣٢)، وفي رواية: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، وهذه الرواية أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الصلح: باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود. فتح الباري (٥/ ٣٠١) ح٢٦٩٧.

والصراط المستقيم الذي رسمه ﷺ لهذه الأمة، والذي أوجب الله علينا اتباعه فيه.

فالبدعة في الدين طريق غواية وضلال يجب الحذر منه والبعد عنه، وهي إضافة إلى ذلك فإنها مخالفة لسنة المصطفى ﷺ ومحاربة لما جاء به من الهدى والنور إذ الوقوع في هذا المزلق الخطر الذي هو «البدعة» يترتب عليه أمور خطيرة، منها: الطعن في الدين لأن لسان حال المبتدع يقول: إن الشريعة لم تتم وإنه بقي منها أشياء يجب استدراكها؛ لأنه لو كان معتقدًا لكمالها وتمامها من كل وجه لم يبتدع ولم يستدرك عليها.

وإضافة إلى ذلك، فإن المبتدع معاند للشرع ومُشاقٌّ له؛ لأن الشارع قد عيَّن لمطالب العبد طرقًا خاصة على وجوه خاصة، وقصر الخلق عليها بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وأخبر أن الخير فيها وأن الشر في تعديها إلى غير ذلك. فالمبتدع بحاله تلك يزعم أن ثَمَّ طرقًا أُخر، وليس ما حصره الشارع بمحصور ولا ما عيَّنه بمتعين؛ بل ربما يفهم من استدراكه الطرق على الشارع أنه علم ما لا يعلم الشارع وأحاط بما لم يحط به، وهذا هو بعينه الضلال المبين الذي وصف النبي ﷺ البدعة به حين قال: «**وكل بدعة ضلالة**»[(١)].

ومع هذا وذاك، فقد تجعل البدعة مع مرور الزمن ونتيجة لانتشارها بين الناس من الدين، فتصبح سنَّة يستنون بها، وبخاصة العوام منهم الذين اعتادوا على التقليد والأخذ بكل ما هو منتشر بين الناس. بينما في الوقت نفسه تصبح السنن لغرابتها والجهل بها بدعًا، وهذا هو الحال في كل زمان ومكان انتشرت وعمَّت فيه البدع وقلَّ فيه العلماء بأمور السنة.

وأما **الحديث الثالث**، وهو قوله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، فهو حكم صريح على كل أمر مُحدث مُبتدَع في الدين، وليس له أصل في الشرع بالرد وعدم القَبول، ولا شك أن هذا الحكم بتر لكل ما هو مبتدع في دين الله وشرعه وإسقاط له، إضافة إلى كونه حماية لشرع الله من كل ما يخل به.

ولقد اتخذ السلف من أحاديث النبي ﷺ في هذا الشأن قواعد ساروا عليها في سبيل محافظتهم على السنة وصيانتها من شوائب البدع وشرورها. وإن المتأمل للنصوص الواردة عنهم في هذا الخصوص يلمس مدى حرصهم وتطبيقهم للتوجيهات النبوية التي تلقَّوها عن رسول الهدى ﷺ.

---

(١) الإبداع في مضار الابتداع للشيخ علي محفوظ (ص٩٩) بتصرف.

فعن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: «اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا فقد كُفيتم»(١).

وعنه أنه رأى أناسًا يُسبِّحون بالحصا فقال: «على الله تحصون لقد سبقتم أصحاب محمد علمًا، أو لقد أحدثتم بدعة ظلمًا»(٢).

وعنه أنه قال: «الاقتصاد في السنة خير من الاجتهاد في البدعة». وعن حذيفة ﵁ أنه قال: «أخوف ما أخاف على الناس اثنتان أن يؤثروا ما يرون على ما يعلمون، وأن يضلوا وهم لا يشعرون».

قال سفيان: «هو صاحب البدعة»(٣).

وكان حذيفة ﵁ يدخل المسجد فيقف على الخلق، فيقول: «يا معشر القراء، اسلكوا الطريق، فلئن سلكتموها لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن أخذتم يمينًا وشمالًا لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا».

وعن عبد الله بن عباس ﵄ أنه قال: «والله، ما أظن على ظهر الأرض اليوم أحدًا أحب إلى الشيطان هلاكًا مني. فقيل: كيف؟ فقال: والله إنه ليحدث البدعة في مشرق أو مغرب فيحملها الرجل إلي، فإذا انتهت إليَّ قمعتها بالسنة فترد عليه»(٤).

وعنه ﵁ أنه قال: «عليكم بالاستقامة والأثر، وإياكم والتبدع»(٥).



(١) أخرجه محمد بن وضاح في البدع والنهي عنها (ص١٠).
(٢) البدع والنهي عنها لابن وضاح (ص١١).
(٣) الإبداع في مضار الابتداع (ص٩٦).
(٤) أخرجه اللالكائي في السنة (١/ ٥٥) ح١٢.
(٥) أخرجه ابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص٢٥).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وقال أبو العالية: من مات على السنة مستورًا، فهو صدِّيق.

ويقال: الاعتصام بالسنة نجاة».

الشرح

ورد عن الزهري قال: «كان من مضى من علمائنا يقول: الاعتصام بالسنة نجاة»(١).

وقال عمر بن عبد العزيز في خطبة له: «وقد علمتم أن أهل السنة كانوا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة»(٢).

وبنحو هذا الكلام ما ورد عن ابن وهب كنا عند مالك فذُكِرت السنة، فقال مالك: «السنة سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلَّف عنها غرق»(٣).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ «قِيلَ: بِعَهدِ اللهِ، وَقِيلَ: القُرآنُ، قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تَمَسَّكُوا بِدِينِ اللهِ، وَقَالَ ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ الجَمَاعَةُ»(٤).

وقال اللالكائي: (أما بعد، فإن أوجب ما على المرء معرفة اعتقاد الدين، وما كلَّف الله عباده من فهم توحيده وصفاته، وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (١/ ٥٨)، رقم (٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٦٩)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ٩٤ ـ ٩٥)، رقم (١٣٦ ـ ١٣٧)، وجاء في (١/ ٥٦) رقم (١٥) من قول الزهري نفسه.

(٢) انظر: «حلية الأولياء» (٥/ ٣٤٦)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧/ ٣٣٦)، وذم الكلام وأهله للهروي (٤/ ١٢٤)، رقم (٨٨٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (١٤/ ٩)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٥٧)، والصفدية لابن تيمية (١/ ٢٥٧)، ومفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي (ص٧٦).

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٤/ ٩)، وتاريخ بغداد (٧/ ٣٣٦) وذم الكلام وأهله للهروي (٤/ ١٢٤)، رقم (٨٨٥).

(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ١٣٦ ـ ١٣٧).

إلى طرقها، والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول، كتاب الله الحق المبين.

ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار والمتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون، ثم التمسك بمجموعها والمُقام عليها إلى يوم الدين، ثم الاجتناب عن البدع والاستماع إليها مما أحدثها المضلون. فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة، وطرائق الحق المسلوكة والدلائل اللائحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة التي عملت عليها الصحابة والتابعون، ومن بعدهم من خاصة الناس وعامتهم من المسلمين. واعتقدوها حجة فيما بينهم وبين الله رب العالمين. ثم من اقتدى بهم من الأئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في سلوك سبيل المتقين، وكان من ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]. فمن أخذ في مثل هذه المحجة، وداوم بهذه الحجج على منهاج الشريعة، أحسن في دينه التبعة، في العاجلة والآجلة. وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها»[(١)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وشواهد هذا الأصل العظيم الجامع من الكتاب والسنة كثيرة، وترجم عليه أهل العلم في الكتب كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، كما ترجم عليه البخاري، والبغوي وغيرهما، فمن اعتصم بالكتاب والسنة كان من أولياء الله المتقين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعًا لما جاء به الرسول ﷺ، ولا يتقدم بين يديه؛ بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعًا لقوله، وعمله تبعًا لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس دينًا غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول، فمنه يتعلم وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستنير، فهذا أصل أهل السنة»[(٣)].



---

(١) صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي (ص١٠١ ـ ١٠٢) ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٢٣). (٣) الفتاوى (١٣/ ٦٢ ـ ٦٣).

قال المصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ:

«[وقال سفيان الثوري: من أصغى بأُذُنه إلى صاحب بدعة، خرج من عصمة الله، ووكل إليها ـ يعني إلى البدع ـ»(١).

وقال داود بن أبي هند(٢): أوحى الله تبارك وتعالى إلى موسى بن عمران: لا تجالس أهل البدع، فإن جالستهم، فحاك في صدرك شيء مما يقولون، أكببتك في نار جهنم(٣).

وقال الفضيل بن عياض: من جالس صاحب بدعة لم يُعطَ الحكمة(٤).

وقال الفضيل بن عياض: لا تجلس مع صاحب بدعة، فإني أخاف أن تنزل عليك اللعنة(٥).

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٢٦، ٣٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٤٤) عن سفيان، وانظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٦١).
ورد من قول محمد بن النضر الحارثي أيضًا. أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٣٥ ـ ١٣٦) رقم (٢٥٢)، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (١/ ١٢٨) رقم (٥٢).

(٢) هو: داود بن أبي هند البصري الفقيه، كان حافظًا مفتيًا نبيلًا، مات سنة: ١٤٠هـ، انظر: العبر في خبر من غبره (١/ ١٨٩)، والمنتظم لابن الجوزي (٨/ ٢٤)، والطبقات الكبرى (٧/ ٢٥٥).

(٣) قال محقق كتاب شرح السنة الباحث عبد الرحمٰن بن أحمد الحميزي: «لم أقف عليه من كلام داود بن أبي هند».
وقد ورد عن جماعة آخرين، منهم: عطاء، وأخرجه عنه: الهروي في كتاب ذم الكلام (٤/ ٦٢)، رقم (٥٩٧) ولفظه عن عطاء: «بلغني أن فيما أنزل الله على موسى: لا تجالس أهل الأهواء فيُحدثوا في قلبك ما لم يكن».
ومنهم: خصيف الجزري، وأخرجه عنه: الآجري في الشريعة (ص٥٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٥٥٥)، والهروي في ذم الكلام (٤/ ٢٠٧)، رقم (١٠٠٧) ولفظه: «مكتوب في التوراة: لا تجالس أهل الأهواء فيدخل في قلبك شيء من ذلك فيدخلك النار». وهذه آثار كلها معضلة.

(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٦٤)، رقم (٩٤٨٢)، واللالكائي أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٦٣٨)، رقم (١١٤٩)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ١٠٣)، وأبو عبد الرحمٰن السلمي في «طبقات الصوفية» (ص١٠) رقم (٢).

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان» (٧/ ٦٣، ٦٤)؛ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخه =

وقال الفضيل بن عياض: من أحب صاحب بدعة، أحبط الله عمله، وأخرج نور الإسلام من قلبه[(١)].

وقال الفضيل بن عياض: «من جلس مع صاحب بدعة، ورثه العمى»[(٢)].

وقال الفضيل بن عياض: إذا رأيت صاحب بدعة في طريق فجُز في طريق غيره[(٣)].

وقال الفضيل بن عياض: «من عظَّمَ صاحب بدعة، فقد أعان على هدم الإسلام[(٤)]، ومن تبسَّم في وجه مبتدع، فقد استخف بما أنزل الله عَزَّوَجَلَّ على محمد ﷺ[(٥)]، ومن زوَّج كريمته مُبتدِعًا فقد قطع رحمها، ومن تبع جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع»[(٦)].

= (٤٨/ ٣٩٨) ـ، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٣٧)، رقم (٢٦٢)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٤١، ٤٥١).

(١) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٣٨) رقم (٢٦٢)، وأبو نعيم في الحلية» (٨/ ١٠٣)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٤٠)، والهروي في ذم الكلام (٤/ ١٦٧)، رقم (٩٤٧)، ومن طريق أبي نعيم رواه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (١/ ١٢٠) رقم (٤٨).

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية» (٨/ ١٠٣)، واللالكائي (١/ ١٣٨)، رقم (٢٦٤).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٠٣)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٩٣)، ومن طريق أبي نعيم أخرجه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (١/ ١٢٢)، رقم (٤٩).
وقد جاء هذا القول أيضًا عن يحيى بن أبي كثير.
أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧/ ٦٠)، رقم (٩٤٦٣)، واللالكائي في أهل السنة» (١/ ١٣٧)، رقم (٢٥٩).

(٤) هذه الفقرة تروى عن النبي ﷺ بلفظ: «**من وقَّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام**».
أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٣٥) رقم (٦٧٧٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، غير أنه لا يصح. انظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني (١٨٦٢).

(٥) وقد جاء هذا في حديث مرفوع إلى النبي ﷺ من حديث ابن عمر، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٠٠)، وهو موضوع، انظر: كشف الخفاء (٢/ ٣٠٨)، رقم (٢٤١٢).

(٦) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٠٣)، ومن طريق ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (١/ ١٢٢)، رقم (٤٩)، إلا أنه أخرج شطره الأول.
وأخرج اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٧٣٣)، رقم (١٣٥٨)، منه قوله: من زوَّج كريمته من مبتدع فقد قطع رحمها».
وكذا، أخرج هذه الفقرة ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٦٦)، وابن الجوزي من طريق أبي نعيم في «تلبيس إبليس» (١/ ١٢٤)، رقم (٥٠)، والفقرة الأخيرة منه جاءت من قول سفيان بن عيينة أيضًا، أخرجها الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ١٧٢)، رقم (٩٥٣).

وقال الفضيل بن عياض: «آكل مع يهودي ونصراني، ولا آكل مع مبتدع، وأحب أن يكون بيني وبين صاحب بدعة حصن من حديد»(١).

وقال الفضيل بن عياض: «إذا علم الله عَزَّوَجَلَّ من الرجل أنه مبغض لصاحب بدعة غفر له، وإن قلَّ عمله»(٢).

و«لا يكن صاحب سنة يمالئ صاحب بدعة إلا نفاقًا»(٣).

«ومن أعرض بوجهه عن صاحب بدعة ملأ الله قلبه إيمانًا، ومن انتهر صاحب بدعة آمنه الله يوم الفزع الأكبر، ومن أهان صاحب بدعة رفعه الله في الجنة مائة درجة. فلا تكن تحب صاحب بدعة في الله أبدًا»(٤).

الشرح

تقدم الحديث عن مسألة مجالسة أهل البدع والاستماع إليهم في الفقرة (١٣٤) فليرجع إليه.

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٦٣٨)، رقم (١١٤٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٣)، ولفظ أبي نعيم أطول، وأخرج آخره ابن بطة في «الإبانة الكبرى (٤٧٠).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٣)، وابن الجوزي من طريق أبي نعيم في «تلبيس إبليس» (١/ ١٢٤)، رقم (٥٠)، وابن عساكر في تاريخه (٤٨/ ٣٩٧).

(٣) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٣٨) رقم (٢٦٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٤٢٩).

(٤) جاء هذا مرفوعًا إلى النبي ﷺ، أخرجه الخطيب في التاريخ (١٠/ ٢٦٤)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٠٠)، وذكرها ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٢٧٠)، والسيوطي في اللآلىء (١/ ١٣٠)، وابن عرَّاق في تنزيه الشريعة (١/ ٣١٤)، وقال: رواه أبو نعيم في الحلية من حديث ابن عمر، من طريق عبد العزيز بن أبي رواد، وقال: غريب، من حديث عبد العزيز، لا يتابع عليه، وقال ابن حبان: كان يحدث على التوهم فسقط الاحتجاج به، وتعقب بأن عبد العزيز وثقه يحيى وغيره، وروى له أصحاب السنن الأربعة، وذكر الذهبي في الميزان قول ابن حبان فيه، روى عن نافع عن ابن عمر نسخه موضوعة، ثم قال: هكذا قال ابن حبان بغير سند، وذكر الحافظ ابن حجر في اللسان أن الحمل في هذا الحديث على الحسين بن خالد، يعني: راويه عن عبد العزيز، وأن الخطيب قال: إنه تفرد به، وغيره أوثق منه، لكن تابعه عن عبد العزيز محمد بن منصور الزاهد، أخرجه أبو نعيم أيضًا وابن عساكر، وتابعه أيضًا عبد المجيد بن عبد العزيز أخرجه أبو نصر السجزي في كتاب الإبانة، بلفظ من أعرض بوجهه عن صاحب بدعة رفعه الله في الجنة مائة درجة، ومن سلم على صاحب بدعة أو رحب به بالبشرى فقد استخف بما أنزل الله على محمد، ثم قال ابن عرَّاق: في سنده أبو الفضل قاضي نيسابور، وهو أحمد بن عصمة النيسابوري.

فهرست الكتاب

العنوان	الصفحة